

اصلي
٨ - ١

١٢٨

دشابه والنظائر

(مع شرحه)

الحموي

المسائل الفقهية على المذهب الحنفية اما المتن فهو لا فضل المتأخرين مولانا زين العابدين ابراهيم المشهور
بابن نجيم المصري الحنفى رح داما الشرح فهو لمولانا السيد احمد بن محمد الحنفى الحموي رح

قد اعتنى بطبعهما ونزل الجهد في حسن ترتيبهما وتصحيحهما

خادم العلماء مهين الاطباء

محمد ابراهيم حقى صته اللد الكريم

بإعانة تصحيح المولوي گلزار على والمولوي عبد الغني

قد تم في رمضان المبارك سنة ١٢٦٠ هجري في المطبعة التعليمية للمعتمني

(شعر)

* * كتاب لو تا مله ريز * * لما دكر يمناه بلا اوتياب * *
* * زلوموت حواصله بغير * * لعاد الميته حيا في التراب * *

هذه المطبوع اذا لم تكن في خاتمتها خاتم المعتمني بطبعه فليد آية السوقة

اين كتابه جا به اگر خالي باشد از مهر من محمد ابراهيم
نگیرند او را قدر دزدی باشد

**
*

فقہ حنفی

الاشیاء والنقار مولفہ زین العابدین ابراہیم
مع شرح شارح اللمعہ مولفہ الخیر
مطبع تہران

سن تالیف ۹۶۹

۳۰ ~ ۲۳ - ۱۳۴۱

۱۰ - ۱۱ - ۱۳۴۱

۰۴۲۲

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله على ما بهداه القديس كاسطون وبعد فلما يسر الله تعالى بانعام كتاب الاهباء والنظام لثرفه الفقهية على المذهب
الكشفية المشتمل على جملة نون اردت ان اظهره في اوله ليسهل النظر فيه

الفن الاول في القواعد الكلية

٢٥

٢٥ القاعدة الاولى لا ثواب الا بالهية وفيها بيان ما تكون النية فيه شرطا وما لا تكون وبيان دخولها في
العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهي والتروك

٢٦ القاعدة الثانية الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيعي الواحد يتصرف بالحمل والحرمة باعتبار مقاصدها وبه
ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع الاول في بيان حقيقة النية الثاني في بيان ما شرعت لاجله الثالث في بيان تعيين المنوي
ومداه الرابع في بيان التعرض بصفة المنوي من الغريضة والناقلة والاداء والقضاء الخامس في بيان الاخلاص السادس
في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها في البقاء وفي حكمها مع
كل ركن التاسع في محلها وفيه اعلان الاول اذا اختلف اللسان والقلب فالمعتبر القلب الثاني انه لا يشترط مع نية القلب
التلفظ العاشر في شروط النية وفيه بيان ما ينالها وقاعدتها في اليمين وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان المشية
قد دخل تحت النية او لا وبيان ان اليمين على نية الخالف والمستدلف وبيان ان الايمان مبنية على الالفاظ دون الاغراض
وفيها فروع في الطلاق وبيان دخول النيابة في النية وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم العربية ايضا وبيان ما يتعلق
بالكلام نحو ادفعها وبيان سماح آية السجدة ممن لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه تجري في العروض ايضا

٢٧ القاعدة الثالثة البقعة لا يزول بالشك وفيها قواعد الاولى اصل بقاء ما كان على ما كان وبيان ما يتغير عليه
من الطهارات والعبادات والطلاق وانكار المرأة وصول النفقة اليها واختلاف الزوجين في التمسكين من الوطي والسكوت
والود والرحمة في العدة وبعد ما احتلاف المتبائعين في الطوع ودعوى المطلقة الحمل قاعدتان الاولى اصل براءة الفم وبه
بيان الاختلاف في القيمة والجواب على ما ارد عليها قاعدة من شك هل فعل شيئا ام لا فالاصل عدمه وقد حل فيها
قاعدة اخرى من يثق الفعل وشك في القليل والكثير حمل على القليل وبيان ان ما ثبتت باليقين لا يزول الا باليقين
وبيان الشك في الوضوء والصلاة هل صلاها او لا والشك في تعيين الفروض والتروك وبيان ما اذا خبره عدل بترك
شيء منها والاختلاف بين الامام والقوم وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق ومداه وفي الخارج من ذكره وفي
قدر الدين وما يد من عليه وفي الزكاة والصوم والنذور وفي اليمين من كونها بالله تعالى او بطلاق وعقاق قاعدة الاصل
العدم وبه بيان الاختلاف في وصول الكنعين وفي ربح الشريك والمضاربة وفي ان المال قرض او مضاربة وفي قدم العيب
وفي اشتراط الخيار وفي الردية وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما ادخلت ثديها في فمه وفي اخرها
التنبية على تغيير القاعدة وبيان ما خرج منها قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب واقاته وبيان وجود النجاسة في الثوب
والفارة في البئر وبيان ما اذا اقر بقاء عين العبد في ملك البائع وكذلك المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابانتها
في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض وفيما لو اختلفوا في سلامتها بعد موت
الزوج اقبله وفي الاختلاف بين القاضي المعزول وغيره وبيان ما خرج من هذه القاعدة اصل في
الاخطاء الا باهة او الخطر او التوقف وبيان ثمرة الاختلاف السابعة الاصل في الايضاح والتحريم وبه مسائل

البحر في معنى العروج وبيان الطلاق المسمى والعقود المسمى وبيان ما خرج عنها وفيما بيان وطى السر واللاتي يجلب
الآن من الروم والهند ومن أن اصحابنا احتاطوا في العروج الا في مسئلة وفيها قاطعة الاصل في الكلام الحقيقي
وبيان ما نزع عليها وبيان ما يشمل الصحيح والقاعد وما يختص بالصحيح وبيان ما اورد عليها مع جوابه وفيه
خاتمة فيها فوائد الفائدة الاولى تستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل الفائدة الثانية في بيان الشك
والوهم والظن واكبر الراي الفائدة الثالثة في بيان حل الاستصحاب وحجته وما فرع عليه

١٠٨ القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب التخفيف سبعة السفر والمرض والاكره والنسيان والجهل
والعسر وعموم البلوى والنقص وفيه بيان ما وقع فيه ابو حنيفة ر ح في العبادات وغيرها على هذه الامة وبيان ما روي
فيه الائمة الاربعة وختمنا هذه القاعدة بفوائد مهمة الفائدة الاولى المشاق على تسمين وفيها تنبيه في الفرق بين مرض
الزود ومرضها الفائدة الثانية ان تخفيفات الشرع انواع الفائدة الثالثة ان المشقة والحرج انما يعتبران عند عدم الضرر
الفائدة الرابعة بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق وبيان ما جمع به بينهما بعضهم

١٢١ القاعدة الخامسة الضرر يزال وبيان ما يمتني عليها من ابواب الفقه وما تتعلق بها قواعد الاولى الضرورات
تبيح المحظورات الثانية ما يبيح للضرورة يتقدر بقدرها ويقرب منها ما جاز لعذر يطول بزواله الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وبيان
انها مقيد بمقتضاها وفيها بيان ما يتحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبيان ما فرع عليها وفيها بيان ما اذا تعارض
صران او مفسدان وبيان احكام من ادتلى بمليتين وبيان قولهم درء المفاسد اولى من جلب المصالح وما تفرع عليه
١٢٩ القاعدة السادسة العادة محكمة وبيان ما فرع عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والحيف والنقص والعمل
المغسل للصلاة وكون الشيعي مكبلا او موزونا وصوم يوم انشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز
الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن صريح وبناء الايمان والنذور والوصايا والاقواف عليها وبيان ما ثبت به العادة
وبيان انها انما تعتبر اذا اطردت او غلبت الا ان ندرت وفيها بيان حكم البطالة في المد ارس وفيها بيان مسامحة
الامام في كل شهر اسبوعا للاسترخاء ولزيارة اهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج
عن قولهم الايمان مبنية على العرف وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط وما تفرع عليه من احتشاق الاجرة بلا شرط
اداجرت لعادة بانه يعمل بالاجر وفيها بيان ان العارية اذا شرط ضمانها هل يصح او لا وبيان جهال البنات وانه لا يجب السوال
عند الشراء في الاسواق وبيان ان العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن للمتأخر وانه لا يعتبر في التعاليق
والك ما روي والاقاير وفيها بيان ان الواقف اذا شرط النظر لجاهل كالمسامين وكان في زمنه شافعي ثم صار الان حنفي
هل يكون له الاول وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون للقاضي ببلد او الموقوف عليه وفيها بيان ان الاعتبار لعرف
العام لا الخاص وهذا آخر القواعد الكافية

١٢٢ النوع الثاني في قواعد كلية يتخرج ما فيها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

١٢٢ القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقص بمثله وفيها بيان ان القاضي اذا رد شهادة نلبس لغيره قبولها الا في اربعة
وانه لو حكم بشيئ ثم تغير احتجاده وبيان ما خرج عنها وبيان ما استثناء اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه
حكم حاكم امضاء وبيان قولهم وحكم بموحيه وبيان قول الموثقين مستوفيا بشرا ثطا الشرعية وحكاية شمس
الدين الحلواني مع قاضي عن نسخة وبيان ان عدم الفرق بين الحكم بالصفة والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول

ضعيف في من جهة أو برؤاه مزجوع منها أو مخالف مل منه عامد أو ناسيا وبين أن القضاء على خلاف شرط الواقف
كالقضاء على خلاف النص وبين أن فعل القاضي وأمره إنما ينفلذ إذا وافق الشرع والأرد

١٥٧ القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وبين ما يتفرع عليها من اشتباه محرمة
باحتيبات وما إذا كان احدا بوجه مما كولا والآخر غير ما كولا وما إذا اشرك الكلب للعلم غيره أو كلب المسلم كلب المجرمي
وما إذا وضع المجوسي يده على يد المسلم النواحي وما إذا عجز المسلم من مل قومه فاعانه مجرمي ووطي الحاربة المشتركة
وما إذا كان بعض الشجرة أو الصيد في السلم وبعضها في الحرم وما إذا احتلقت المذكاة بالميتة وما إذا اختلط ودك الميتة بالزيت
وما إذا اختلطت زوجته بغيرها وفيها بيان ما إذا احلم وتحتة خمس وما إذا رمى صيد انوقع في ماء أو هطح
ثم إلى الأرض وبين ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي آخرها تنمة فيما إذا جمع بين حلال وحرام في عقد أولية
وبين دخوله في أبواب النكاح والمهر والبيع والأحارة والكفالة والأبراء والهبة والهديفة والوصية والاقرار والشهادة
والقضاء والعبادات والطلاق والعنات وما رتبة الرهن والوقف وفي آخرها تنبيه على ما إذا اجتمع في العبادات جانب الحضر
والسفر ثم فصل في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضي فانه يتقدم المانع إلا في مسائل

١٥٦ القاعدة الثالثة هل يكره الايثار في القرب

١٥٧ القاعدة الرابعة التابع تابع وتد حل فيها قواعد الأولى انه لا يقر بدحكم وفيها بيان حمل الجارية والشرب
والطريق وخرج عنها مسائل الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط العرع بسقوط أصله
الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع والرابعة يعتقر في التوابع ما لا يعتقر في غيرها وفيها بيان ما يعتقر ضمنا لا قصدا
١٥٨ القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما ينفلذ إذا وافق الشرع وفي آخرها تنبيه
على تصرف القاضي في اموال اليتامى والارقات وفيها بيان احداثه للوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المرتبات في الارقات
١٥٩ القاعدة السادسة الحدودين وبالشبهات وفيها بيان ان القصاص كالحل ودال في خمس مسائل وبين مخالفة التعزير لها
١٦٠ القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد وفيه بيان ما خرج عنها

١٦١ القاعدة الثامنة إذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر غالبا وبين ما تفرع
عليها من اجتماع الحرمتين وما يوجب الحزاء على المحرم وبين ما يجوز من تحية المسجد وركعتي الطواف وتلاوة
آية السجدة وبين تعدد السهو في الصلوة والفرق بين جائز الصلوة وجائز الحج وما إذا زنى موارا أو شرب موارا أو قذف
مرا أو ما إذا وطئ في رمضان موارا أو تعدد حناية المحرم والوطي بشبهة وما إذا زنى بامة فقتلها أو حرة
كأن لك وما إذا تعددت الحناية على واحد وما إذا وطئت المعتدة بشبهة

١٦٢ القاعدة التاسعة احوال الكلام الأولى من احواله متى امكن والا أهمل وفيها بيان الحقيقة إذا تعددت
أو هجرت هرجا أو عرفا وما إذا تعددت الحقيقة والمجاز وفيها بيان ما إذا جمع بين امرأته وغيرها في الطلاق وفيها
بعض مسائل الوقف والقول بنقص القسمة وما ذكره السبكي والخصاص وفيها تنبيه أن التاميس خير من التاكيد وبين
ما تفرع عليه من انه لو كور الطلاق واليمين بالله تعالى منجزا أو معلقا

١٦٣ القاعدة العاشرة المضار بالضممان ودبان معناه وما دخل فيها ومخرج منها

١٦٤ القاعدة الحادية عشرة السب في العوام وبين كلمة نعره

في بيان قول في بيان ما يخرج من هذا

١٩٢ القاعدة الثالثة عشر في الغرض الفصل من الفصل الا في مسائل

١٩٢ القاعدة الرابعة عشر من الغرض الفصل من الفصل الا في مسائل وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسئلتين

١٩٣ القاعدة الخامسة عشر من الغرض الفصل من الفصل الا في مسائل وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسئلتين

وفي آخرها الطيفة في العربية

١٩٤ القاعدة السادسة عشر من الغرض الفصل من الفصل الا في مسائل وفيها بيان مراتب الولايات

١٩٤ القاعدة السابعة عشر من الغرض الفصل من الفصل الا في مسائل وفيها بيان مراتب الولايات

١٩٥ القاعدة الثامنة عشر من الغرض الفصل من الفصل الا في مسائل وفيها بيان مراتب الولايات

١٩٦ القاعدة التاسعة عشر من الغرض الفصل من الفصل الا في مسائل وفيها بيان مراتب الولايات

الفن الثاني من الاشياء والنظائر في الفوائد من الطهارة الى الفرائض

٢٠١ كتاب الطهارة ٢٠٧ كتاب الصلوة ٢٢٢ كتاب الزكوة ٢٣٠ كتاب الصوم

٢٢٨ كتاب الحج ٢٣٦ كتاب النكاح ٢٥٦ كتاب الطلاق ٢٦٥ كتاب العناق وتوابعه

٢٦٩ كتاب الايمان ٢٨٧ كتاب الحدود والتعزير ٢٩١ كتاب السير وفيه حكم الرد

٢٩٩ كتاب اللقيط واللقطة والابق والمفقود

٣٠١ كتاب الشريعة ٣٠٢ كتاب الوقف ٣٢٢ كتاب البيوع وفيه احكام الحمل

٣٣٦ كتاب الكفالة ٣٤١ كتاب القضاء والشهادات والدماء ٣٥٥ كتاب الوكالة

٣٣٢ كتاب الاقرار ٣٣٥ كتاب الصلح ٣٤١ كتاب المضاربة ٣٣٣ كتاب الهبة

٣٣٥ كتاب المداينات ٣٥٣ كتاب الاجارات ٣٧٠ كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرهما

٣٧٠ كتاب الحجر والاذون ٣٨٢ كتاب الشفعة ٣٩٢ كتاب القسمة ٣٩٨ كتاب الاكراه

٣٩٩ كتاب الغصب ٤٠٧ كتاب الصيد والذئب والاضحية ٤١١ كتاب الخطر والاحقة

٤١٥ كتاب الوهن ٤١٨ كتاب الجنائيات ٤٢٣ كتاب الوصايا ٤٣٠ كتاب الفرائض

الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو من الجمع والفرق

٤٣٥ كتاب الباطن ٤٣٩ كتاب الجمل ٤٤٠ كتاب الاكراه ٤٤١ كتاب الصبيان ٤٤٢ كتاب السكران ٤٤٣ كتاب العبيد ٤٤٤ كتاب الاحكام الاربع

لاقتصار والاستناد والتبيين والانقلاب احكام المقدس وما يمتنع فيه وما لا يمتنع فيه وما يمتنع فيه وما لا يمتنع فيه

وبيان ان المساقط لا يعود وبيان ان اللزوم لا يوجب كالحياة وبيان ان النائم كالمستيقظ احكام المعتوه احكام المحنون وبيان

ان الاعتبار للمعنى واللفظ احكام الخدش المشكل احكام الاتي احكام الذمي احكام الجن احكام المحارم احكام غسوة

المحقة وما نارق فيه الدبر المقبول احكام العقود احكام الفسوخ احكام الهتابة احكام الاشارة القول في الملك القول في

لدين وما يشق في ذمة المملوك وما لا يشق القول في جنس المثل الكلام في اجرة اهل الكلام في مبر المثل القول في الشرط

والعقوب القول في احكام السقر القول في احكام الحرم القول في احكام المسعد القول في احكام يوم الجمعة

بيان مسائل المفروق وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد شتى

٦٣٠ ما اشتمل عليه من الغسل ما اشتمل عليه من الغسل ما اشتمل عليه من الغسل ما اشتمل عليه من الغسل



الاشباه والنظائر (مع شرحه) غمز عيون البصائر

لك الحمد يا من تنزهت ذاته عن الاشباه والنظائر * وقامت في بيداء كنه صفاته هائلة العقول والبصائر * كل ما في
اسم ودناطق بتوحيدك * ومعلن بشكرك وتمجيدك * ملك الحمد اسحقا فالفاتك * وتعظيما لکنه صفاتك * يا نور
النور * يا خفيا من فرط الظهور * صل على الهادي اليك وقد قرب غا سق الضلالة * والداعي اليك على حين فترة من
الرساله * شمس شرف النبوة * بد راقق التوبة والمروءة * محمد نبيك وعبدك * رحيمك ورحمتك * المهداة من
عبدك * دوة صلب الطين * وغرة حبين الدين * من بعثته الى العالمين بشيرا ونذيرا * وداعيا اليك ومراجا منيرا *
(شعـر)

فجاء مجيى الصبح والجود آخر * وحل محل الغيث والقفر محجل * فعاد زمان الدين والليل مقمر *
واضاء مضاع الشرع والرمل مبقل * فاستفرغ بتحمل الاذا في الاداء جهده * واستغرق في تحرع القذا بالوفاء
مهده * حتى وضع قواعد الشرع ومهد لها * ورفع مبانيد وشيد لها * صلاة تكا مع هابق بلائيه وحسن عنائه * وطى آله واصحابه
الذين * ابرود احبارها * وطووا بساط الجهل بعد انتشاره * فهم امنا اسراره ومشكاة انوارها * وعلى التابعين
مدايهم * والمقتدين اثرهم * ما نقلت من صحف البحار مواردها * وكنت اقلام التوم على مهارق الرياض
حكمة باردها (اما بعد) فان كتاب الاشباه والنظائر لافضل المناخرين مولانا زين الدين بن نجيم الحنفى كتاب
لم تكن حل عين الزمان له بشائى * ولم يوجد فى كتب الحنفية ماله يوازي اريد الي * فهو مع صغر حجمه ووجاهة
نظمه بحر محيط بدر الحقائق * وكنز اودع فيه نقود الدقائق *
(شعـر)

* كتاب لوقام له ضريب * لعاد كريمة تاه بلا ارتباب * ولو مرت هو امله بقبر * لعاد الميت حيا فى التراب *
قد طار صيته فى الامصار * وظهر ظهور الشمس فى رابعة النهار * ووضع حد اى الزمان على الاحداق * ومد وامن
آثرهم نحو الاعناق * وتلقوه بالقبول منه عنين * قائلين اليوم اكملت لنا الدين * مما قاض الاويرجع اليه فى قضائه *
نور * الا ويعول عليه فى افتائه * وقد كنت عنيت به قلديما * وصبغت من فوائدها داما * طال ما رقت على ادوابه
وقوف * على منازل على راء * واحلت طرف طرفى فى مبدان عبارته لاجاله ابن عباد حوادلهوه فى ملاعبته الزهراء *
(ب)

(شعر) انادمه والليل مرخ حنوره * * * كاني حويل بات عند بثينة * * * غير انه لما اشتمل عليه من الايجاز * التحققت
مسائله بالا لغاز * * * ولف الم يبر زالى الان بعض مقاصده * * * ولم ينحل نبذ من معاقده * * * وكثيرا ما يطلق في محل النقيض *
وهذا في التصنيف غير سديد * * * وكثيرا ما يجعل في محل التفصيل * * * وهذا غير لائق ناولي التفصيل * * * وربما كمن
جواد قلمه في مضمار البيان * * * والانسان غير معصوم من الخطا والنسيان * * * فطالما حدثني ذلك ان اعيد مطلقاته * واصط
مرسلاته * * * واصصل محملاته * * * واصحح معتلاته * * * الا ما اراد الله تعالى ستره عن نظري فلم يتعلق به فكري * * * وقد
هو اني الله تع لذلك * * * ويسر لي سلوك تلك المسالك * * * وياح لي حواشيا لبعض الفضلاء كتبت في الهوامش من الاطراف *
نفيسة كالدرر في الاصلاب * * * غير ما كتبت عليه تصنيفا * * * وترويفا * * * فيالها من حواش فيها العيون تعار * * * وهو امش مثل
حدك فيها السطور عذار * * * تشتمل على تحرير ما فيه * * * لكنهم لم يحط بقوادمه وحواديه * * * وقد نهيت على اكثر مما نهوا عليه *
وامرنا بالاشارة اليه * * * على اني فيه * * * لا ادعي الاخطا بجميع ما فيه * * * بل ذكرت ما علمت ان لفهمي اليه سهيلا * * * وقد قال الله تع
وما اوتيتهم من العلم الا قليلا * * * مما كان منه صوابا للله الحمد على ذلك * * * وما كان منه غير صواب فاعوذ بالله مما هلك *
ثم تركت ما كتبت في السواد * * * حتى عدت عليه من الذر عودا * * * نصار ريعادارها غير طائل من درهم * * * لا يدرك الطوبى
له رسم * * * وقد تعرفت اجزاء ابي هب * * * فجز محوته الدبور وجز حوته الصبا * * * بعوائق تجددت غواشها * * * وعلائق
تعددت نواشيتها * * * وامر الله اعلم بها لا يحلها * * * اللهم اغفر اليه ذلك تبرعا بالمقدور * * * وانما هي آية مخزون ونقشة
مصلور * * * هذا وان شردت من الموالي الكرام * * * المشهورين بالنضل بين الانام * * * المبرزين من الجور والخياف * * * الذين
لا يروج من نقد هم الزيف * * * التمسو مني نقل ما كتبت مسودته الى البياض * * * ظانين ان ذلك من انفس العلاق
واهم الاغراض * * * ظنا منهم ان لي ذات يد في تحقيق ذلك الكتاب * * * او ردوا على مناهله العذاب * * * وقد اجبتهم الى ذلك *
وان لم يكن بالغائك المسالك * * * اتكالا على حسن ظنهم * * * ومكافاة لاحسانهم وبرهم * * * وشرعت فيه مع تشعب الاحوال *
وتكاتف الهوم والاشغال * * * مستعينا بالله عز وجل في تحريره * * * ومحررا حلقة باب الفرج بتقريره * * * لعل الله سبحانه
يجعل ذلك لابواب المغلقة علي مفتاحا * * * ولللبالي المظلمة علي مصباحا * * * انه الكبير المتعال * * * الكليل دبلوغ الآمال *
وهاذا اقول وبالله التوفيق * * * والهداية الى سواء الطريق * **قال** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله *
احبار صيغة انشاء معني ولا محذور في علم محموديته في الازل بما انشاء العباد من المعامل وانما المحذور علم انشاءه
بما يحمدونه من الكمالات وهو غير لازم وبهذا التقرير يسقط ما قيل انه يلزم على كونه انشاء انتفاء الانصاف
بالجميل قبل حمد المحامد ضرورة ان الانشاء يقارن معناه لفظه في الوجود انتهي على ان اللازم من المقارنة انتفاء وصف
الوصف المعين لا الانصاف واختار المصنف رح الجملة الالهية على الفعلية وان كان استعماله في الانشاء اقل من القليل
لانادتها الثبات والدوام كاتيل وفيه انه ان لم يوجد دوام الانشاء او المنشاء كالثناء وهو غير ثابت ومنه علق انشاء الانصاف
بالجميل فدوام ذلك انما يستعد بطريق الاخبار والغرض من الانشاء واجب بان المراد انشاء نسمة الانصاف بالجميل على
الدوام فان ينسب اليه الانصاف بذلك ولا نسلم ان قصد الانشاء بما في اداة الجملة الدوام فليتأمل في هذا المقام
* على ما انعم * قيل ان كانت جملة الحمد خبرية فينبغي ان يتعلق قوله على ما انعم باحد ثلاث امور اما بالمبتدأ او
الحمد والمعنى كل حمد على انعامه ولا جله او جنس الحمد على انعامه ولا لجملة ملك او مستحق به وهذا المعنى مما لا شبهة

في صحته الا انه لا مائدة في الاخبار بانه لا نه معلوم فان **الحمد** ارجنس الحمد على انعام الله مما لا يخفى على احد انتهى **اقل** لقائل ان يقول سلمنا ان الاخبار بذلك مما لا يخفى على احد لعلمه بذلك لكن لا نسلم ان ذلك امر محتمل وربما نفع من كون الجملة حمد الا ترى انك لو قلت اللهم انت ربي او خالقي ارنحو ذلك مما ورد في السنة كان ذلك معلوما لكل واحد لا يخفى عليه ومع ذلك يترتب عليه مقضاة من حصول الثواب وكذا قولك انت السميع البصير ونحوه بل يكون ذلك حمد له فان كان فيما ذكر خصوصية يترتب عليها ذلك المقتضى ولتكن هذه الخصوصية موجودة في قولنا الحمد لله على ما انعم وكرم في السنة الشريفة من حمد معلوم لكل احد بل بالضرورة وامر الشارع بها ليرتب عليها مقتضاها والثاني بالحمد اللازم لهذا الخبر كانه قيل حمد في اللازم من هذا الخبر لاجل انعامه **اقل** لك ان تقول فيه **الحمد** لغير ما هو المشهور وبنيهم من ان الجار والمجرور لا بد له من لفظ يتعلق به وظاهر ان الحمد اللازم من هذا الخبر ليس هو ما هو محذور معنى لزم من المعنى الخبري ويفهم من قوة الكلام ان المحمود عليه هو قوله على ما انعم ولك ان تقول جاز ان يكون المحمود عليه في ذلك هو الذات والصفات الدائبة وانه قال حمد في اللازم من هذا الخبر لاجل الانعام صادوفي مقابلة الذات العلية والصفات الدائبة ولا يقال ان صدوره لاجل الانعام ينافي ان يكون في مقابلة الذات لاننا نقول لا نسلم ذلك فقد صرح المحققون ان المحمود عليه ليس باعنا حقيقيا على الحمد والثالث تعلقه بخبر المبتدأ اعني الله مع حمل ال على الجنس وما تعلقه بخبر المبتدأ اعني الله مع حمل ال على الاستغراق فلا ينبغي حوازه اذا المعنى حينئذ ان كل حمد مملوك او مستحق لاجل انعامه وقضيته انحصار علة مملوكية الحمد واستحقاقه في الانعام وليس كذلك اذ غير الانعام كالدات وصعاتها الدائبة تكون علة ايضا لما ذكر بحلاف ما ذكر مع حمل ال على الجنس اذ ملك حسس الحمد واستحقاقه لاجل الانعام لا ينافي ملكه واستحقاقه لغيره ايضا وكذا تعلقه بحمد وف على انه خبر لله صلة المبتدأ مع حمل ال على الاستغراق ايضا اذ المعنى حينئذ كل حمد لله كائن لاجل انعامه ولبس كذلك اذ بعض الحمد كائن لاجل غير الانعام كالدات والصفات بحلاف ذلك مع حمل ال على الجنس كما تقدم وان كانت انشائية في تعلق الطرف بمضمون الجملة وانه قيل اصف الله سبحانه بما لكتيتهكل وصف جميل او حسن لاجل انعامه استحقاق ذلك او الاختصاص به بمعنى ان كل وصف بجميل ارجنس ذلك لاجل الانعام اصفه تعالى بما لكتيته او استحقاقه او الاختصاص به لاجل انعامه او بالمبتدأ والمعنى حينئذ اصفه بما لكتيتهكل وصف جميل او حسن لاجل انعامه او باستحقاق ذلك او الاختصاص به بمعنى ان كل وصف بجميل او حسن ذلك لاجل انعامه اصفه تعالى بما لكتيته او استحقاقه او الاختصاص به ولا اشكال في صحته وحسنه انتهى والفرق بين المعنيين دقيق اشارة اليه بقوله بمعنى ان كل وصف بجميل ارجنس ذلك لاجل الانعام اصف الله تعالى بما لكتيته الى آخره فتأمل حق التأمل ولا يخفى انه يلزم على تعلقه بالمبتدأ الاخبار عن المصد وقبل ان يكمل يعنى يذكر متعلقه وهو لا يجوز زنه على ذلك الزركشي في شرح تلخيص المفتاح واختار انه متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر او بحذف بدل عليه الحمد اي نحمده على ما انعم وفي حواشي المولى علاء الدين مصنفك على المطول ان الظاهر ان الطرف مستقر خبر بعد خبر لبطر تحقق الاستحقاقين في العوم متعلق بالحمد فصل بينه وبين ما مله تنبيهها الى ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفى كما قيل فتدبر وما صدوره حصول اسمي وهو المسمى وعلى ما قيل يجوز جعلها تعليلية ويجوز جعلها للمصاحبة وبمعنى في وبمعنى مع ويمكن

جعلها للاستعلاء اشارة الى تفخيم الحمد انتهى **اقل** اما الاول فظا هو واما الثاني فبمعنى واما الثالث فغير صحيح اذ لا معنى لجعل الحمد مظهروفا على الانعام واما الرابع فان لم يكن عين الثاني فهو قريب منه واما الخامس فنظا فيه بعض العلماء بان الحمد من حملة النعم وبان ارادة الاستعلاء على الانعام مخل بالبلاغة في هذا المحل ولهذا كانت النعمة في الغالب اذا ذكرت مع الحمد في القرآن لم تقتصر على ما في الحديث اشير الى ذكر النعمة التي بعلي كقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى ما يكره الحمد لله على كل حال اشارة الى استمرار النعمة واستعلاء الحمد عليها * وصلى الله على سيدنا محمد * صلى فعل ما ص قياسي مصدره التصلية وهو مهجور فلا يقال لعدم السماع وان كان هو القياس كذا قال غير واحد وفي القاموس ما يومئذ حيث قال صلى صلاة لا تصلية دعا انتهى **اقل** دعوى عدم السماع ممنوعة فقد سمع في الشعر القديم كافي العقد لابن عبد ربه * تركت القيان وعرف القيان * وادمنت تصلية وابتهاالا * وهو من شعرا نشد ثعلب وله قصة مع النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها ثم قال قوله تصلية وابتهاالا تصلية من الصلاة وابتهاالا من الدعاء **بها** صليت صلاة وتصلية انتهت وقد ذكره الزوزني في مصادرهم فقال التصلية نما زكردن ودرود دادن انتهى وكانه انما تركه اكثر اهل اللغة لانه مصدر قياسي واهل اللغة عما يتهم بالمصادر السماوية دون القياسية فتركهم له وان سمح انكالا على القياس وعلى هذا فترك استعمال التصلية في الخطب انما هو لا يهام اللفظا ما ليس مرادا وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بينهما فانه يقال صلاة تصلية كما يقال صلى تصلية لعدم السماع وفي شرح النقاية للعلامة محمد القوهستاني والصلاة اسم من التصلية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى اداء الاركان فان مصدره لم يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره **والها** منقلبة عن الواو ولم يكتب بها الا في القرآن كما قال ابن درستويه انتهى هذا ما يتعلق بلفظها على سبيل الايجاز واما معناها ففي الكشف في تفسير قوله تعالى يقيمون الصلوة انها تحريك الصلواتين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للدعاء بالمصلي في تخشعه فهي في الدعاء اعتباره من المجاز المرسل وفي الكشف ايضا عند قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجازا عن الاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلوة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتغالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء فهي في الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب ما في الكشف العلامة سعد الدين في حاشيته عليه عند قوله في سورة البقرة وقيمون الصلاة بما حاصله ان الانصاف هو ما عليه الجمهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتغالها على الدعاء وبين ذلك احسن بيان وهذا هو ما اشتهر بينهم وفي بدائع النوائد لابن القيم قولهم الصلاة من الله تعالى بمعنى الرحمة باطل من ثلاثة اوجه احدها ان الله تعالى غير بينهما في قوله اولئك عليهم الصلوة من ربهم ورحمة والثاني ان سوال الرحمة يشرع لكل مسلم والصلوة تختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولاله فهي حق له ولاله ولهذا منع كثير من العلماء من الصلاة على معين غيره ولم يمنع احد من الترحم على معين غيره الثالث ان رحمة الله تعالى عامة وسعت كل شيء وصلاته خاصة بخواص عباده وقولهم الصلاة بمعنى الدعاء مشكل من وجوه احدها ان الدعاء يكون بالخير والشر والصلاة لا تكون الا في الخير والثاني ان دعوات يتعدى

خطبه

باللام وصلية لا يتعدى الا بعلى ودعى المتعدي بعلى ليس بمعني صلى وهذا يدل على ان الصلاة ليست بمعني الدعاء
والثالث ان فعل الدعاء يقتضي مدعوا ومدعوا له تقول دعوت الله لك بخير وفعل الصلاة لا يقتضي ذلك فلا
تقول صليبا الله عليك ولالك فدل على انه ليس بمعناه فاي تباين اظهر من هذا ولكن التقليد يعنى عن ادراك
الحقائق فايأس والا خلا دالى ارضه انتهى **قوله** على هيد نا محمد ظرف لغو متعلق بصلى وفى كلامه اطلاق
السيد على غير الله تعالى وفى المسئلة ثلاثة اقوال حكها ابن المنير فى المقتضى احد ها جواز اطلاقه على الله تعالى
وعلى غيره الثانى لا يطلق على الله وعزاه الى الامام مالك الثالث انه لا يطلق الا على الله تعالى بدليل ما روي انه عليه الصلوة
والسلام قال لواله يا هيد نا قال انما السيد الله وفى الكتاب والسنة ما يرد هذا القول قال الله تعالى هيد اوحصو واوقال
عليه الصلوة والاسلام **قوله** بل ولد ادم ولا فخر كذا فى التعليق وذكر الشهاب الكفاجي استاذنا عن الاذكار حكاية عن النحاس انه
يرى اطلاقه على غير الله تعالى لان يعرف قال والظاهر وجواز بالالف واللام لغيره تعالى ثم قال قد عرفت الاقوال الاربع
والصحيح منها انه يجوز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره مطلقا وهو فى الله بمعني العظم المحتاج اليه وفى غيره بمعني
تسريف الفاضل الرئيس ويدل على ذلك الكتاب والسنة واستعمال العرب ووجهه ظاهر والقول الثانى المحكى عن
مالك من عدم جواز الاطلاق على الله تعالى ووجهه انه لم يثبت فى الاحاديث المشهورة التي وصلت اليه ولان معناه الحقيقي
من يسود قومه اي يرأسهم فعزوه بعزهم وفخروه بكونه متبوعا وهذا لا يليق بالله الغني عن العالمين والقول الثالث وهو
احتصاصه تعالى به ووجهه ان معناه المحتاج اليه المتصرف فى امور غيره وهذا لا يليق بغير الله تعالى على الحقيقة والقول
الرابع القائل بالتفصيل مبني على الاستعمال الاعلى والمعرف باللام هو المعروف والمعروف بالعظمة وكونه ملجأ او هو
ايضا لا يليق بغيره وضعفه ظاهر لما روي محمد بن شاذي لنينا صلى الله عليه وسلم فيه معنى اللقب من حيث اشارة
بالملاح ذكره ملاشيخ البخاري فى شرح الاوشاد وهو اشهر اسمائه الشريفة وهي الفاعلند بعضهم وقيل الثمالة وقيل تسعة
تسعون وهو منقول من اسم مفعول الفعل المضعف اي المكرر العين وهو حمل بالتشديد سماه بدجل وعبد المطلب لموت ابيه
فى ما بع ولا دته بالهام تفا ولا بان يكفر حمل الخلق له وفى السير قيل لعبد المطلب سميت ابنك محمد وليس من اسماء
الانساب ولا قومك قال رجوت ان يحمد فى السماء والارض وقد حقق الله رجاءه لما سبق فى علمه وقيل لم يسم به احد قبله الا خمسة
عشر كابينة بعضهم واما اسمه احمد فلم يسم به احد قبل ولادته وقيل ان الله سماه قبل خلق الخلق بالفي عام واشتق له من
الحمد اسمان احد هما يعيل المبالغة فى المحمودية وهو محمد والاخر يفيل المبالغة فى الحاملةية وهو احمد واشتهر الاول منهما
وهو الافضل على الاصح اشتهاا اكثر وخص به كلمة الشهادة لانه انسب بما له من مقام المحمودية وهذا كله مشهور والتصریح
بالانضلية فنقله بعض مشائخ شيوخنا هذا ولا يخفى ان كون احمد يفيل المبالغة فى الحاملةية مبني على القول بانه منقول
من افعال التفضيل اما على القول بانه منقول من الفعل المضارع كما قيل به فلا وقد ادعى السجاءى فى هجر السعادة وهجر الافادة
ان احمد ابلغ من محمد كان احمد ابلغ من محمد وذكر انه ليس منقول من الفعل المضارع ولا هو افعال تفضيل انما مثال هذا
ان يقال لك اين من كرم افعلى فتقول اكرم ومن هذا الله اكبر وذكر الكافيجي ان الله تع سماه باحمد قبل ان سماه بـ محمد للاية
التي تولى تع ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه احمد انتهى وفيه قائل وما اشتبه من ان محمد منقول من اسم مفعول
الفعلى المضعف كما سبق هو احد القولين وقيل منقول من المصدر لان هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو الكثير تكون

مصدرا كافي قوله نجح ومزقناهم كل ممزق وقيل انه مر قبل ومشي عليه ابن معطي بل صرح الزجاجي بان الاعلام كلها مرتجلة
 خلافا لسيبويه في انها كلها منقولة لان النقل خلاف الاصل فلا يثبت الا بدليل ولا دليل على قصد النقل اذ لا يثبت الا
 بالتصريح من الواضح ولم يثبت عنه تصريح **اَوَّل** هذا الا يتم في اسم محمد وان تم في غيره لان دليل قصد النقل من الواضح
 موجود وهو قول قبل المطلب المتقدم وفي شرح الهادي محمد مفعول من الحمد والتكثير فيه للتكثير منقول من الصفة على
 سبيل التفاضل واخطأ من قال انه مر قبل انتهى وهذا يومئذ ما قلته قال امتاذا كانه اي القائل بالارتجال ادعى ان العرب
 انما قالت في غير العلم محمودا لمحمد وهذا مراد حسان رضي بقوله (ع) فذوالعرش محمود وهذا اسم محمد * فتدبر انتهى
اَوَّل وجه التندبر انه سمع في الوصفية بغير العلمية محمد قال الاعشي (شعر) اليك اييت اللعن كان كلالها * الى الماجد الفرج
 الجواد محمد * وسلم * اي عليه وحذف من الثاني لدلالة الاول وهو كثير ومصدرا وسلم التسليم والسلام اسم منه ومعناه
 السلامة من النقائص ويكون بمعنى التحية وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره افرادهما من الاخر وان كان عندنا
 لا يكره كما صرح به في منية المفتي وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وما غيره من الانبياء فلا خلاف في عدم كراهة
 الافراد لاحد من العلماء ومن ادعى ذلك فعليه ان يورد نقلا صريحا ولا يجعل اليه سبيلا انشأ الله تعالى كذا في شرح العلامة
 ميركا على الشماثل ثم ان هذه الجملة والتي قبلها معطوفتان على جملة الحمد عطف فعلية على اسمية وهو غير مستحسن
 كما في مغني اللبيب من الباب الثاني ولقائل ان يقول هما معطوفتان على جملة انعم والتقدير الحمد لله على انعامه وعلى
 صلاته على سيدنا محمد وسلامه وعلى هذا فيكونان من جملة المحمود عليه الا ان هذا وان كان صحيحا من جهة المعنى والصناعة
 الا انه يلزم عليه فوات احراز فضيلة الصلاة بالكتابة وان حصلت بالنطق وهو خلاف ما عليه عمل الناس في الخطب بقي
 ان يقال ان المصنف رحمه الله لم يتشهد في خطبته وقد قال صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليذم ماء رواه
 الترمذي وحسنه وصححه النووي والبيهقي قيل والجواب عنه بانه تشهد باللسان يدفعه صريح لفظ الحديث انتهى **اَوَّل**
 ليس في لفظ الحديث صراحة بان الاتيان بالتشهد في الخطبة لا يكون الا بالكتابة حتى يكون دافعا للجواب كما هو ظاهر
 لاولى الالباب وما قيل في الجواب بان في الحديث لينا غير سديد لانه بفرض ذلك يعمل به في الفضائل كيف وقيل حسنه
 الترمذي وصححه النووي وما قيل ان الحديث في خطبة النكاح لا في الكتب والرهائل بدليل ذكره في كتاب النكاح
 مردود بان العام يجري على عمومته حتى يرد ما يخصصه وذكره في كتاب النكاح لا يصلح مخصصا وقول التوريشتي المراد
 بالتشهد الحمد رد بالرواية الاخرى كل خطبة ليس فيها شهادتان وبان المعنى الحقيقي للتشهد هو الاتيان بالههادة واما
 هذا فهو معنى مجازي والحمل على المجاز بغير قرينة صارفة عن الحقيقة غير مرضي * وبعد فان الفقه * بعد كلمة يوتى
 بها للانتقال من اسلوب الى اخر وهو ظرف زمان كثير او قد تستعمل في المكان ويصح ارادة كل منهما ما هي واهي مبنية على الضم
 لحذف المضاف اليه ونية معناه اي به ما تقدم من البسملة والحمد لله والصلاة والسلام قال ابن الملقن في الاشارات وقد
 اختلفوا في ضبط بعد على اربعة اوجه احدها الضم وقد تقدم ثانيها مع التنوين ثالثها النصب والتنوين رابعها فتح
 الدال مع تقدير لفظ المضاف اليه حكاة النحاس انتهى وهذه الاربعة تأتي هنا ما عدا النصب مع التنوين فانها لم ترسم باللف
 وتدبر ابن هشام تلك الاربعة وحاصله انها مبنية على الضم اذ حذف المضاف اليه ونوي معناه وتعرب في ثلاثة اوجه
 وهي ما اذا ذكر المضاف اليه ارجح ولم ينو شي ولم يندكروا الضم مع التنوين الذي ذكره ابن الملقن

وأهو محتاج إلى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشائخ بأنها مبتدأ ولا يخلو عن نظرو ذكرا الشهاب ابن حجر الهيتمي
عن بعض المشائخ أنها فاعل لفعل محذوف أي مما يمكن بعد أي يوجد قال الشهاب أحمد الغينمي وهو قريب انتهى
أول الظاهر أنه لم يكن فاعله هو بعيد فما معنى نسبة الوجود إلى بعد وكون المراد لفظها بعيد غير ظاهري التعاقب
والغرض منه ثم أعلم أن الروافى قوله وبعد قد اختلفوا فيها فذهب بعضهم إلى أنها عاطفة قصة على قصة أي عاطفة
مضمون ميق لغرض سبب التصنيف على مضمون ميق لقصد التبرك والعامل في بعد على هذا محذوف تقدير أو قول
ونحوه والغاء زائدة للشعار بالزوم أو عاطفة والتقدير أو قول بعد ما تقدم كذا قيل **أول** لا يتأتى الأشعار بالزوم إذا
كانت الواو عاطفة ومن ثم قال المحقق الرضى إن الغاء دخلت لتوهم أما إجراء التوهم مجرى المحقق أو لتقدير ما قبل بعد
على ما حرزه الجرجاني وقيل هو العلامة محمد القهستاني في شرحه على النفاية هند قول المصنف وبعد فان المتوسل
إلى الله أقوى اندراجاً من الواصل للاهتيناك والغاء للتعليل وبينه بما هو بعد من البعيد ثم قال وإنما قلنا هذا لما
في المشهور من الضعف فان تقدير ما مشروط بأن يكون ما بعد الجزء أمراً أو نهياً ناصباً لما قبلها أو مفسراً له كافي الرضى
هو أما توهم أما فلم يعتبره أحد من النحويين انتهى وقد جوز الفاضل الدمايني في المنهل الصافي شرح الروافى عند
قوله وبعد فقال أضعف بما دأب الله أن يكون الواصل للعطف والغاء للسببية أو عاطفة أو زائدة وقررد ذلك بما يطول
فراحه وقيل الواو في وبعد ليست عاطفة بل عوض عن أما والعامل في بعد الفعل المقدر ووقع في كلام بعض المتأخرين
وحسبهم الله تعالى أن العامل في بعد ههنا الواو النائية عن اما المتضمنة معنى الشرط وفعله والتقدير مما يمكن من شيء بعد
انتهى والعمدة عليه في ذلك وقد بحث المحقق الغناري رحمه الله في حواشي التلويح في جعل الواو عوضاً عما بان جعلها
عوضاً يقتضي مناسبة بين الواو وما مصححة لتعويضها ولا مناسبة بينهما انتهى وقال ابن أياز رحمه الله في شرح
الفصول وأما حذف إما فلا يجوز لأن ما نائية عن الفعل وإداة الشرط معا ملوحظ فكان فيه حذف النائب والمنوب وهذا
أحجاف كثير وقد ارتكب كثير من الناس هذا المحذور واستسهلوه وذلك إذا كانت أمام بعد فيقولون في أما بعد وبعد
فإن الأمر مركب وقد صنع ابن معطي في خطبة الغيبة هذا فقال (ع) وبعد فالعلم جليل القدر * ومراة أما بعد انتهى **أول**
فيكون ما صنعه ابن معطي من هذا القبيل نظراً لجواز أن يكون أراد بالواصل العطف لأنها عوض عن أما وكون مرادة أما بعد
لم تقم قرينة قاطعة عليه وعلى تسليمه فقد نقل الرضى أن أما يجوز حذفها إذا كان الجزء أمراً ونهياً فمنع حواجز حذفها على
الاطلاق ممنوع فتأمل والفقه هو العلم بالأحكام الخمسة من حيث تعلقها بأفعال المكلفين لا العلم بوجوب العمل كذا
في فصول البلدات * أشرف العلوم قدراً * أشرف العلو وقد راجع منصرف على التمييز وهو مبلغ الشيء وإن يكون مسارياً
لغيره من غير زيادة ولا نقصان كما في المغرب والمراد به هنا المرتبة والمزية وفي كلام المصنف نظر لاقتضائه أن علم الفقه أشرف من
علم الكلام والتفسير والحديث مع أن هذه العلوم أشرف من الفقه لأن شرف العلم بشرف موضوعه وموضوع هذه العلوم أشرف
كما هو ظاهر وحينئذ فالصواب أن يقال من أشرف العلوم وأجاب بعضهم بأن مرادة من الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها
فبدل علم الكلام فيه لكن المقام ينبو عنه انتهى وفيه أنه مع نبوء المقام عنه غير حاكم لمادة الاشكال والحق أن يقال إن اللام
في العلوم ليست للاستغراق بل للجنس والحكم على الجنس لا يستدعي الحكم على كل فرد من أفراده بقى أن يقال الفقه من
جوانب العلوم ميلزم أن يكون مفضلاً على نفسه لأن اسم التفضيل إذا اضيف وقصد به الزيادة على ما اضيف إليه يشترط في صحة

اعتماله ان يكون بعضا مما اضيف اليه والجواب انه داخل في المضاف اليه لغة خارج عنه مراد اكا في الاستثناء المتصل
و المقصود تنفيذه على ما يشاء ركه في هذا المفهوم اعني مفهوم الشرف فلا يلزم التفضيل على نفسه كذا حققه بعض
المحققين في مثل هذا التركيب فليحفظ * واعظمها اجرا * العظم بكسر العين ضد الصغر ومتى وصف عبد بالعظمة فهو
ذم والاجر الجزاء على العمل كالاجارة مثلثة والجمع اجور * واتمها عائل * التمام ضد النقصان والعائلة المعروف
والصلة والعطف والمنفعة والمراد هنا الاخير **قول** وعلى كون العائد بمعنى الصلة يعجنى قول بعض الادباء (شعرا) لما
مرضت عادي * من ليس معه خردة * تساله من زائر * وعائد بلا صلة * واعمها فائدة * اعم من العموم وهو الشمول
يقال اعمهم بالعطية اي شملهم فلم يفته احد منهم والعائدة لغة من العود لانها تعقل به وعليه قول استاذي (شعرا) من الغرود
استنقت الفائدة * والنفس يا صاح بل اشاهد * لذاتى اثنتى الناس قد * ما التملن في قربه فائدة * او من القيل ما استفيل
من علم ارمال وفسرها بعضهم بالزيادة تحصل للانسان اهم فاعل من فادت له فائدة وتفيد اوافدته اعطيته واقلت
منه اخذت وعرفا كل نافع ديني اودنيوي اوهي ما يكون به الشئ احسن حالا منه بغيره * واصلاها مربية * اي
اربعها منزلة قال في القاموس الرتبة بالضم والمرتبة المنزلة * واسناها منقبة * السناء ضوء البرق ويمد والمنقبة
بالفتح الطريق في الجبل والمعنى ان علم الفقه اظهر العلوم طريقا لان طريقه الكتاب والسنة والاجماع قوليا او فعليا
او مكو تيا والقياس الصحيح وهذه في صحة الدلالة وظهورها لا يضا هيها غيرها من الدلالات العقلية والطبيعية والعادية
لاحتلافها وعدم انضباطها لاختلاف العقول والطباع والعادات وفسر بعض العضلاء المنقبة ههنا بالعدل الكريم وهو
غير مناسب كما هو ظاهر * يملأ العيون نورا * يملأ من المملأ وهو مقدار ما ياحذ والانا اذا امتلأ يقال ملأت
الوعاء فملأنا واملأنا بطنه واملأنا من الطعام والشراب ومن الحجاز نظرت اليه فملأت منه عيني وهو ملأنا من الكرم
ذكوة الزمخشري والعيون جمع عين الباصرة وهي مونة والمراد عين البصيرة لا الباصرة لا بتكلف والنور بالضم قيل انه
كيفية عارضة من الشمس والقمر والنار على ظاهر الاجسام بعروضها تصير المرئيات منعكسة متحلية ولهذا قيل في تفسيره هو
الظاهر بنفسه المظهر لغيره والحق انه الثاني من الاضواء والاضواء قيل هي احسام شفاة تنفضل عن المضى لانها متحركة بدليل
انحدارها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم ورد بمنع حركتها وقوله لانها منحدرة ومنعكسة قلنا لانها
ذلك دل هو بدلت في تابلها المقابل دفعة لكن لما كان حد منه من شئ عالى في مكان مقابل سبق الى الوهم انه منحدرة ومنعكسة
فالحق انها كصفات تمنها ما هو ضوء اول وهو الحاصل في الجسم من مقابلة المضى لذاته كضوء وجه الارض بعد طلوع الشمس
ويسمى ضياء ان قري وشعاعا ان ضعف ومنهما هو ثابن وهو الحاصل في الجسم من مقابلة المضى بالغير كالضوء الحاصل
على وجه الارض وقت الاسفار وعقيب غروب الشمس فانه صار مضيا بالهوى الذي صار مضيا بالشمس وكالضوء الحاصل
على وجه الارض وقت الاسفار من مقابلة القمر ويسمى هذا النوع نورا والكلام مشتمل على تشبيه المعقول بالمحسوس بوجه
تحييلي لانه لما كانت البلعة وكلها هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكرها
شبهت البلعة بالظلمة فلزم ان يشبه علم الشريعة وكل ما هو علم وهذا اية النور وشاع هذا حتى تخيل انه ماله بياض و
اشراق كذا في التقرير **قول** على هذا كان الظاهر ان يعبر بالقلوب دون العيون لانه المناصب للنور وبمعنى العلم وان يعبر
في العترة التي يدل بها بالنفس بل بالقلوب دون العيون واعلم ان النور من اعمائه تعالى وله سر عظيم من كتبه هكذا

خطبه

لن ورخص مرات وملقه على من شكى وجع مغد تود خفقان قلبه ازال الله تعالى ما يشكوه واذا وضع على موضع ألم سكن
 * والقلوب سرور * القلوب جمع قلب وهو الفؤاد اذ اخص منه والعقل كذا في القاموس وقال الواحد في القلب مضغة في
 الفؤاد معلقة بالنياط فهو اخص من الفؤاد وفي الصحاح انهما مترادفان قال البدر الزركشي والاحسن قول غيره الفؤاد
 غشاء القلب والقلب بضم سين اذ يولد الفؤاد في الفؤاد في عروق قلبه صلى الله عليه وسلم اليه قلوبنا وارق افئدة في شرح الشفاء للسيد عيسى
 الصفوري ان الفؤاد ثابت في الجنب اليسرى بناء على مذاهب المتكلمين من انه محل العلم والقوة المذكرة قائمة به لا بالذماغ
 انتهى وهو منبغ الحياة وعنصر لحرارة الجسم والتحقيق انه سر لطيف به يدرك الادراك ويعبر عنه بهذه الجارحة تقريبا
 للاذهان قيل ويسمى القلب قلبا لتقلبه وعليه قول بعض الادباء (شعر) للصب بعد ك حاله لا تعجب * وتنبه من صلف عليه
 وتعجب * واقول للقلب الذي لا ينتهي * من حبه ابد ولا يتجنب * قد كاد انك لا يسميك الروي * قلبا لانك عنه لا تقلب *
 والسرور الفرح * والصدور انشراحا * الصدور جمع صدر على مقدم كل شئ والصدر مذكروا نث في قول الاعشي (شعر)
 وتشرق بالقول الذي قد اذعته * كما شرقت صدر القنطرة من الدم * لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وقد نقصت عما
 يكتسبه المضاف من المضاف اليه فارسلت ذلك الى ثمانية عشر شيئا ولم يسبقني احد الى ذلك انفاية ما وصلها الجبال ابن
 هشام في المغني الى عشرة والجلال السيوطي في الاشباه والنظائر النحوية الى ثلثة عشر وقد نظمتهما في ابيات وهي (شعر) امان وعشر
 يكتسبها المضاف من * مضاف اليه فاستمعها مفصلا * فتعريف تخصيص وتخفيف بعده * بناء و عراب وتصغير قد تلا *
 وتذكير تانيث وتصدير بعده * ازالة قبح والتجوز يا فلا * وظرفية جنسية مصدرية * وشرط وتكثير فلا ذلك مهمل * وتثنية
 جمع وقد تم جمعنا * صحيحا من الادواء على رغم من تلا * والانشراح مطاوع شرحته فانشرح اي وسعته فاستسع لكن باب
 المطاوعة يختص بكل فعل علاحي وشرح الصدر امر معنوي لا معالجة فيه فتأمل * ويقيد الامور اتساعا وانفتاحا * الافادة
 نزل العائدة وتقدم معناها والامور جمع امر بمعنى الحادثة قال الرضي في شرح الشافية يطلق الامر على الشئ فيشتمل
 الاعيان والمعاني والاتساع مطاوع وسعه فاستسع من وسعه توسيعا ضد ضيقه والانفتاح مطاوع فتحه فانفتح ضد غلق * هذا
 لان ما بالخاص والعام من الاستقرار على سنن النظام والاستمرار على وتيرة الاجتماع والاليتام * كلمة هذا مستعملة هنا
 للربط اي لربط ما بعد ها بما قبلها على حد قوله تعالى هذا وان للظالمين لشرما * والاشارة تعود الى ان تصاف الفقه بما ذكر
 والمقصود هنا ربط المعلول بعلة والعام التام من كل شئ واهم جمع للامة ضد الخاصة وهو المراد هنا والخاص والخاصة ضد
 العام والامة ضد الصغيرة الخاصة يا وها ما كنهته لان ياء التصغير لا يتحرك وقوله من الاستقرار بيان لما في محل
 النصب على الحال من اقراء في مكانه فاستقر اي ثبت وقوله على سنن النظام ظرف لغو متعلق بالاستقرار والسنن مثله
 وبضمين الطريق الواضحة والنظام: العكس كل خيط ينظم بدلو لو ونحوه ومصدر لنظمت الشئ فانظمت اي اتمته فاستقام
 ومولى نظام واحد اي نبيح غير مختلف والاستمرار هو المضغ على طريقة واحدة والتورية الطريقة او طريق فلازق الجبل
 والاليتام الموافقة من الايمه ملازمة اي وافقه * انما هو بمعرفته الحلال من الحرام * اي بتمييز الحلال من الحرام والمعروفة
 العلم لكنها متضمنة بمعنى التمييز لعدم يها به من والحلال ويعكس ضد الحرام كاللحل بالعكس والحرام كسحاب ضد
 الحلال وهو في الشريعة ما ثبت المنع عنه بل ليل قطعي واما المحكوه تعريفا فما ثبت المنع عنه بظني وهو الى الحرام اقرب
 بمعنى ان فاعله يستحق محذورا من العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة كذا في التاويل وادور عليه ان المحكوه تعريفا

الحساب المضاف اليه

ليس فوق العيبه ومركبها ليس محرما من الشفاء ان مالت قبل التوبة عند اهل السنة وقد قال صلى الله عليه وسلم شفا متي لاهل الكبائر من امتي فكيف يصح ترتب استحقاق حرمان الشفاعة على فعله واجيب بان الشفاعة لا يلزم ان تكون للتخلص عن النار بل قد تكون لرفع الدرجات ولو سلم فالمراد بالحرمان حرمان وقت الامور بل بان تتأخر الشفاعة لمركبها عن الشفاعة لمن لم يرتكبها ولو سلم فاستحقاق حرمان الشفاعة لا ينافي وقوعها كما لا ينافي استحقاق العقاب عفو * والتمييز بين الجائز والغاسق في وجوه الاحكام * التمييز عزل الشئ عن الشئ وانراؤه كما في القاموس وفي المصباح ميزت الشئ اى عزلته وفصلته من غيره والتفصيل مبالغه وذلك يكون في المنهيات نحو ليميز الله الخبيث من الطيب والجائز الماضي والنافذ والمراد به هنا المباح وقد فرقوا بين المباح والجائز بان كل مباح حائز دون العكس لان الجواز ضد الحرمة والاباحه ضد الكراهه فاذا انتفى الجواز ثبت ضد وهو الحرمة فتنتفى الا اذا انتفى الاباح ثبت ضد ما هو الكراهه ولا ينتفى به الجواز لجواز اجتماع الجواز مع الكراهه كذا في العناية والا من الفساد ضد الصلاح والمراد به هنا كل ما منع عنه شرعا ووجوه الاحكام طرقها والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بحوره واخره * البحر الماء الكثير او الملح فقط كما في القاموس وزاخره من زخر البحر طمأ وتملا وفي الكلام امتعارة ممكنة وتخيلية ومرشحة * ورياضه ناضرة * الرياض جمع ورضه ويجمع على روض والريضة بالكسوم الرمل والعشب مستنقع الماء لا تترامضه الماء فيها اى لا تستنقع والناضر الشديد الخضرة ويبالغ به في كل لون فيقال اخضر ناصرا واصفر ناصرا واحمر ناصرا وفي الكلام استعارة ممكنة وتخيلية وترشيحة * ونجومه زاهرة * النجوم جمع نجم وهو الكوكب وزاهرة منيرة مشرقة من زهر زهورا ثلاثا * واصوله ثابتة ونبر وعندانية * الاصول جمع اصل وهو لغة اصل الشئ وفي العرب ما يبتنى عليه غيره والمراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والعروع جمع فرع ضد الاصل وفي العرف ما يبتنى على غيره والمراد بها الاشياء الثابتة احكامها بالاصول المتقدمة من الفرض والواجب والمسنون والمندوب والحلال والحرام والمكروه وكراهه تحرمة وتنزيهه والنابت اهم فاعل من نبت الزرع اذا ظهر من الارض والمراد به هنا ظهور احكام تلك الفروع * لا يفنى بكثرة الانفاق كنزه * شبه مسائل الفقه بالشئ النفيس المكنز تحت الارض تشبيها مضمر في النفس واثبت له شيئا من روافد المشبه به فحبل لا وهو الكنز على طريق الاستعارة المكنية المستتبعه للتخييلية وشبه تعاطي المسائل الفقهية بالافادة بالانفاق على طريق الاستعارة الاصلية التصريحية وقوله بكثرة الانفاق اى بالانفاق الكثير من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها * ولا يبلى على طول الزمان عزه * يبلى من بلى الثوب يبلى بلاء فنى وقوله على طول الزمان من اضافة الصفة الى الموصوف اى الزمان الطويل وعلى بمعنى لام التعليل او بمعنى من والتقدير لا يفنى عز العلم لاجل مضيق الزمان الطويل عليه ولا يبلى بلاء ناعيا من طول الزمان والمراد بعز العلم الجاه والشرف الحاصل به وفي منشور الحكم كل عز فالى ذل مصيره الا عز العلم * (بيت) وانى لا استطيع كنه صفاته * ولوان اعضائي جميعا نكلم * بيت شعرا اعلم قائله والاستطاعة القدرة على الشئ والكنه بالضم حوهر الشئ وقدرة وغايته والصفات جمع صفة وهي ما قام بالشئ كالعلم والسبادة والاعضاء جمع عضو بالضم والكسر كل عظم واخر بعظمه وتكلم اصله تتكلم فعل فتاحدى التائبين تخفيفا والمعنى انى لا اقدر على ادراك ذكر غاية صفاته او قد وصفاته لو فرض ان جميع اعضائي تتكلم بصفاته فما بالك وليس من اعضائي يتكلم العضو واحد وهو الانسان * واهله قوام الدين وقواه * اهل الرجل عشيرته وقرابته واهل الامر

بنيته واهل البيت مكانه واهل المذهب من يدين به وهذا هو المراد هنا والقوام بالكسر نظام الامر وعماده وملاكمه
 والقوام بضم القاف وتشديد الواو جمع قيم وهو من ينتصب للشيء ويقوم بخدمته ومنه قيم الوقف وقرق في الجسوط
 بين القيم والمتولي فقال القيم من فوض اليه الحفظ والجمع والتفزيح والقيم تحت يد المتولي وهو يفعل باذنه * وبهم
 ابتلافه وانتظامه * الابتلاف مصدر رافعه كعلمه بمعنى المواقفة والانتظام مطاوع نظمه فانتظم اي اقامه فاستقام وذلك
 الانتظام الحاصل بهم بانادتهم المسائل الدين تقريراً وتحريراً * واليه المفعول في الاخرة والدين * المفعول مصدر ميمي
 بمعنى الالتجاء والاخرة والاخرى ارباب البقاء الدنيا نقيض الاخرة وقد ينون والجمع ذهني كذا في القاموس وفي تفسير
 العلامة ابن عرفة قوله تعالى في سورة البقرة نما حزا من يغفل ذلك منكم الاخرى في الحياة الدنيا مانصه دنيا فعلى تانيث
 الاخرى من الدنيا وعنى يقرب والفها للتانيث ولا تحذف منها ال الاضرورة كقوله (شعرا يوم ترى النفوس ما عدت * في سعبي
 دنيا طامنا قد مدت * وهذه فاعل مطردة وهي كل فعلية صفة لامها او تبدل ياء انحو العليا والدنيا فاما قولهم القصوى عند تميم
 والحدوى عند الجميع فشا ذلوا كانت فعلى اسما صحت الواو كقوله (شعر) اذارى بحزوي هجت للعين مبرة * فماء الهوى
 يرفض او يترق * وقد استعملت استعمال الاسماء فلم يذكروا صوفها قال الله تعالى تريدون عرض الدنيا وقال ابن السراج
 في المقصور والممدود والنيا مقصورة مؤنثة تكتب بالالف هذا الغة نجد وتميم الان اهل الحجاز وبني اسد يلحقونها ونظاثرها
 بالمصادر وذرات الواو فيقولون دنوى مروى وكذا لك يفعلون لكل فعلية موضع لامها او يفتحون اولها ويقلبون ياءها واوا
 واما اهل اللغة الاولى فيضمون الدال ويقلبون الواو ياء الاستثقالهم الواو مع الضمة * والمرجع في التدريس والفتوى *
 المرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع وهو العود الى الشيء والتدريس من درس الكتاب قرأه قال الشاعر (ع) هذا امر اقره للقرآن
 يد رسة * والفتيا والفتوى وتفتح ما فتى به الفقيه وافتاه في الامر ابانه كذا في القاموس وفي حواشي الكشاف للسيد السند
 اشتقاق الفتوى من الفتى لانها جواب في حادثة او حادث حكم او تقوية لبيان مشكل يعني انه يلاها بظايفها ما ينبى عنه
 الفتى من الحل والقرءة لان المراد حقيقة الاشفاق وعرفها بعض المحققين بانها الاخبار من الحكم على غير وجه
 الالتزام قيل احتراز بالقيد الاخير عن القضاء وفيه نظر اذ القضاء انشاء فلا يصدق ما قبل هذا القيد عليه وقال بعضهم
 الفتوى ما خوذ عن الفتى وهو الشاب القوي سمي الحكم فتوى لتقوى السائل به في جواب الحادثة وفيه ان الفتوى بيان
 حكم الحادثة وهو جوابها بالحكم كما ذكر قال في المجلد الفتى الفقيه في المسئلة اذ بين حكمها انتهى قال في البيان افتوني
 اجيبوني عن سوال روياني في المنام افتوني في امري اجيبوني * خصوصاً ان اصحابنا راجع لهم خصوصية السبق في هذا الشأن *
 خصوصاً مصدر رخصه على غير قياس وهو منصوب بفعل محذوف مع ملاحظة مفعول به مقلد في نظم الكلام والتقدير
 اخص اصحابنا بالانصاف بما ذكر خصوصاً وقوله ان اصحابنا الخ تعليل للنخصيص بما ذكر مع ملاحظة لام التعايل المقدرة
 التي لاجلها فتحت همزتان والتقدير انما خصصت اصحابنا بالانصاف بما ذكر لان اصحابنا لهم خصوصية السبق في
 هذا الشأن والخصوصية بالضم وتفتح بمعنى الاختصاص والمراد باصحابنا اصحابنا هم ابو حنيفة واصحابه راجع والسبق
 التقدم وهذا الشأن ما ذكره من التدريس والفتوى ونحوهما كذا يجب ان يفهم هذا المحل * والناس لهم اتباع *
 الناس يجوز ان يقرأ بالنصب عطفاً على من قبله ان قبله مع ملاحظة اداة التعليل والمعنى على هذا انما خصصت اصحابنا
 بالانصاف بما ذكر لان الناس لهم اتباع ويجوز ان يقرأ بالرفع وتكون الواو للحال والتقدير على هذا لان اصحابنا

لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والحال ان الناس لهم اتباع والناس البشر وقد اختلف في اشتقاقه فقليل من قائلين
 ينوس اذا تحرك وقيل من الانس وهو السكون والالفه وقيل من النسيان وعلى الثاني قول الشاعر (شعر) او ما معي الانسان
 الا لا نبي * وما القلب الا انه يتقلب * والاتباع جميع تبع محركة وهو من يمشي خلفك وياخذ بقولك * والناس في
 الفقه عيال على ابي حنيفة رحمه الله * هذه الجملة مستانفة اهتيناها بيانيا وادعة في جواب هوال مقدر تقديره ان يقال لم
 كان الناس اتباعا لاصحابك فيما ذكر فقال الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة واصحابه رحمه الله اي كالعيال والعيال ككتاب
 جميع عيال وهو من يكون نفقته على غيره * ولقد انصف الامام الشافعي رحمه الله حيث قال من اذ ان يتبحر في الفقه
 فلينظر الى عتب ابي حنيفة رحمه الله * انصف من الانصاف وهو العدل وحيث هنا ظرف زمان والمعنى ولقد عدل الشافعي
 وتقدر له هذا التبحر التوسع يقال تبحر في العلم توسع وتعقب ونظر الشرع واليه تأمل بالبصر وقوله الى كتب ابي حنيفة
 اي كتب اصحاب ابي حنيفة المصنفة على مذهبه لان ابا حنيفة لم يصنف شيئا سوى الفقه الاكبر في علم الكلام على ما اشتهر
 * كانقله ابن وهبان عن حرمله * اي على ما نقله والافها هنا عينة لامثلة وحرمله بالحاء المهملة وهو ابن عبد الله بن حرمله
 صاحب الشافعي كما في القاموس وذكر الحافظ الذهبي في كتابه المسمى بالصحيفة في مناقب فقيه الوقت ابي حنيفة ان المؤرخي
 روى عن الشافعي رحمه الله هذا الذي رواه حرمله ونقل ايضا في الكتاب المذكور عن احمد ابن الصباح قال سمعت الشافعي
 يقول قيل مالك هل رأيت ابا حنيفة قال نعم رأيت رجلا لو كلمك في هذه السارية ان يجعلها ذهباً لقام بحجته ونقل ايضا
 في الكتاب المذكور عن احمد ابن مفضل قال حدثنا مقاتل قال سمعت ابن ابي ركة يقول ان الاثر قد عرف وان احتيج
 الى الراي نراي ما لك وسفيان وابي حنيفة وابو حنيفة احسنهم رأيا وادقهم فطنة واغوصهم على الفقه وهو ائمة الثلاثة
 * وهو كالصديق يرضى الله عنه * جملة مستانفة سيق لبيان احوال ابي حنيفة رحمه الله في العلم والفضل والصديق
 كسكت لقلب ابي بكر وهشيم الخلفاء ووجه الشبه بينهما ان كلا منهما ابتداء امر لم يسبق اليه وذلك ان ابا حنيفة رحمه الله
 تدوين الفقه وكان قبله محفوظا في الصدور وابو بكر رضي الله عنه ابتداء جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم
 بمشورة عمر رضي الله تعالى عنه كذا قيل وقيل وجه الشبه بينهما ان الصديق اول من امن من الرجال واما حنيفة اول من
 دون الفقه * وله اجرة واجر من دون الفقه والفقه وفرع احكامه على اصوله الى يوم القيمة * اي اجر تدوين الفقه بالضمير
 راجع الى الفقه مع ملاحظة المضاف الذي قد رنا كاي دل عليه واجر من دونه الى يوم القيمة كان لابي بكر اجر جمع
 القرآن واجر من جمعه بعده الى يوم القيمة على القول الاول وعلى القول الثاني يقال كان لابي بكر اجرا يمانه واجر
 كل من آمن به من الرجال الى يوم القيمة قلت والدليل على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام من من حنة حسنة فله
 انجرها واجر من عمل بها الى يوم القيمة اي مثل اجر من عمل بها الى يوم القيمة **أقول** بالقول الثاني هو الظاهر اذا قرآن
 بمن مضموع لا يتصور جمعه ثانيا اللهم الا ان يراد من جمعه ثانيا كتابته مجموعا وقيل كالصديق في ان له اجر التصديق
 واجر من صدق بعده لانه فتح باب التصديق وقوله دونه اي جعله ديوانا والديوان وافتح مجمع الصحف والكتاب
 يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية واول من وضعه عمر رضي الله عنه وقوله نزع احكامه اي استخراجها من
 اصولها بقواعل الاستنباط وان المشائخ الكرام عطف على ان اصحابنا والمشائخ جمع شيع وهو لغة من استبان في السنن
 او من فهمه من اهل العلم وخمس من اهل العلم او الى الثمانين وللمجموع خلاف هذا اذ كره في القاموس والمراد به هنا من له

وفي شرح البرذوي للامام الارزنجاني ان الامام ابا حنيفة رحمه الله كتب كتاب العالم وانعلم وكتابه الرمال وهو كتاب يعينه الى عثمان من اصحابه وكتابه الفقه الاكبر وكتابه المقصود في الصرف
 وما قيل ليس للامام كتاب مصنف فهو من كلام المعتزلة اي هنا *
 ابو حنيفة الفقه الثلاثة

خطبه

معرفة في العلم وان لم يبلغ هذا السن والكرام جمع كريم وهو الصفوح * قد الفوا * التأليف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان لبعض اجزائه نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر او لا وعليه فيكون التأليف اهم من الترتيب ذكره السيد السند قال بعضهم واعم من التصنيف وهو جعل كل صنف على حد وقال ابن ابي عمير (شعر) اسقيا لعل وان ذي الحرام * وما صنف من تينه ومن عنيه * فالتأليف لكونه مطلق الضم اعم من التصنيف لكونه جعل كل صنف على حد ولهذا اتى بعضهم التأليف يرجع معناه الى جمع كلام الغير وضمه فحسب والتصنيف ابراز صفات المعاني وثبات الانكا الغريبة على وجه لم يسبق اليه والمؤلف من يجمع كلام غيره ويضد بايقاع الالف من غير ابتكار معنى من عنده وقال بعضهم واضع العلم اولي باهم المصنف من المؤلف وان صح ايضا فيه لان العلم مطلقا بمعنى الادراك كجنس وما تحته مافي الظن واليقين نوع فواضع العلم لما لاحظ الغاية المقصودة له فوجد ما تترتب على العلم باحوال شئ او اشياء من جهة خاصة وضعا ليبحث عنه من تلك النجدة فيقبل ذلك النوع من العلم بعروض كلي فصار صنفًا وقيل لو اضعه صنف العلم اي جعله صنفًا متناهية فهو باهم المصنف اوفق * ما بين مختصر ومطول * اي الفوا تأليفًا منها مختصر ومنها مطول هذا هو المراد من هذه العبارة والعبارة لا تقيده والمختصر اهم مفعول من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى والمطول اهم مفعول من التطويل وهو زيادة اللفظ على ما يوردي اصل المراد مع كون الزائد غير متعين فان تعين فهو الحشو ويوصف الكلام بكونه طويلًا عريضًا على جهة الاحتعار لمشابهة للجسم في اتصال الاجزاء وتواليها فطول له كثرة العاطلة لكثرة معانيه وعرضه كثرة العاطلة لتوضيح معانيه والابحار اداء المقصود باقتل من عبارته المتعارفة والاطناب اداؤه باكثر منها * من متون وشروح وفتاوى * بيان لما * واجتهادوا في المذهب والفنوى وحرروا ونقحوا اشكر الله سعيهم * اي في تقرير مسائله وتحريرها والمذهب لغة موضع الذهاب وهو المرور فحاصله الطريق ثم نقل منه الى الاحكام الشرعية الاجتهادية التي هي طرائق المجتهدين يمررون عليها باقدام عقولهم الراجعة لتحصيل الظن بها واما معناه في العرف وهو ما اختص به المجتهد من الاحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية المستفادة من الادلة الظنية وهذا يشمل جميع مذاهب المجتهدين والتعريف الخاص للمذهب اما مناهو ما اختص به من تلك الاحكام وعرف بعضهم المذهب بانه الاحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية واهبها بشروطها وانواعها والحجج المثبتة للاسباب والشروط والموانع واعترض عليه بوجهين الاول ان نفس الحكم المذكور ليس بمذهب المجتهد وانما مذهبه المسائل الاجتهادية الذي يكون ذلك الحكم من جملة مبادئها التصورية الثانية ان البحث عن السبب والشروط والموانع والحجة ليس بوظيفة المجتهد اصالة وانما وظيفته قصد اوصاله هو البحث عن الاحكام سواء كانت احكام الادلة او الاسباب او الشروط والموانع والمراد من الاحكام الوجوب والنهي والحلال والحرام والكراهة والاحتياط لغة تحمل المشقة في امر او اعتلاها استفراغ الفقيه الوضع لتحصيل الظن بحكم شرعي * الا اني لم ار لهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الهاشمي مشتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما واصلته في شرح الكنز * امتدوا من قوله قد الفوا قوله يحكي اي يشابه وقوله يشتمل على فنون في الفقه من اشتمال الكل على اجزائه كاشتمال السكنجيين على الخل والعسل فلا يازم اتحاد المشتمل والمشتمل عليه والاشتمال على الشئ الاحاطة به والفرق بين الاشتمال والشمول ان الشمول يوصف به المفهوم الكلي بالنسبة الى جزئياته والاشتمال يوصف به الكل بالنسبة الى اجزائه كذا في حواشي المولى زادة على صدر الشريعة والفنون جمع فنون وهو النوع والضروب من الشئ ويجمع لهما فنون * الى تبين البيع النامد الفت كتابا مختصرا * التبيين في اصطلاح

نوع من الاجتهاد والاشتمال

المصنفين عبارة عن كتابة الشيء على وجه الضبط والتحرير من غير غلط بعد كتابته كيف ما اتفق في الضوابط والامتناء من
 منها * الضوابط جميع ضابطة وهو على ما سلكه المصنف في ديانة الفن الثاني ما يجمع فروعا من باب واحد بخلاف القاعدة وهي
 ما يجمعها من ابواب متعددة والامتناء ان يجمع الامتناء بمعنى المستثنى ولذا لخصه والانا لمصدا ولا يغني ولا يجمع الا اذا اتصل به
 التتويج او لحقه تاء الوحدة * حميته بالفوائد الزينية في الفقه الحنفية وصل الي خمسا ضابطة * في الصحاح سميت فلانا
 زيد او حميته بزيد بمعنى واهنيته مثله فتسمى به وتقول هو عمي فلان اذا رافق اسمه كما تقول هو كنيته انتهى والاسم
 اللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز وهل اسماء لكنسب من قبيل علم الجنس او اسم الجنس قيل بهذا قيل به في
 والتحقيق انها من قبيل علم الجنس كالحققة الدواني في شرح التمهيد وما سماها فالمختار انها الالفاظ من حيث دلالتها
 على المعاني والتزنية نسبة الى زين الدين على ما هو الاصل في النسبة الى صدر المركب الاضافي واما البكري والزيري
 في النسبة الى ابي بكر وابن الزبير فمستثنيان من هذا الاصل كما نقرر في محله * فالهتتم ان اضع كتابا بل النمط السابق
 مشتق على سبعة فنون * الالهام ثلثين الخير من الله تعالى لعبد ولا يرد عليه قوله تعالى فاليها فجوهرها
 وقولها لان الالهام في الآية بمعنى التعليم والتبيين كما في تفسير المحقق السيد معين الدين الصفوري واما اراد
 بالوضع التأليف والنمط الطريق والنوع والمراد تصنيف كتاب يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي
 * يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها * اي بمنزلة لان يكون عينه فان فيه فوائد وضوابط لم تذكر في الفن
 الثاني وفي الفن الثاني فوائد وضوابط لم تذكر فيه * حينئذ لا يستغنى باحد هما عن الاخر كما يقتضيه ظاهر كلام
 المصنف * الاول معرفة القواعد التي ترد اليها ومرعوا الاحكام عليها * اي ترد الفروع اليها والمراد بالمراد
 اليها استخراجها بطريق الاستخراج ان تضم كبرى الى الصغرى سهلة الحصول كان يقال مثلا هذا الثوب طاهر
 يقينا وكل طاهر يقينا لا تزول طهارته بالشك ينتج بعد اسقاط المكور من الشكل الاول هذا الثوب لا تزول طهارته
 بالشك وبهذا التقرير يظهر ان الحاجة الى قوله وفرعوا الاحكام عاينها والمعرفة العلم وقد فرق الاكثرون بينهما من
 وجهين احدهما ان العلم يتعلق بالنسب اي وضع لنسبة شيء الى اخر ولهذا يتعدى الى المقوليين بخلاف يعرف فانه وضع
 للمفردات تقول عرفت زيد الثاني ان العلم لا يستند على سبق جهل بخلاف المعرفة ولهذا لا يقال الله تعالى عارف ويقال
 له عالم وقد نص جماعة من الاصوليين ايضا ومنهم الامد في ابكار الافكار على نحوه فقال ان المعرفة لا تطلق على العلم القديم
 قال العلامة محمد ابن احمد ابن عماد الانقضي في حواشيه على شرح منهاج البيضاوي للعلامة عبد الرحيم الاعتوي في كلام
 الفرقين نظرا لما الاول فلا لهم تسمو العلم الى هدره الى مركب ولهذا قال ابن الحاجب في مختصره والعلم ضربان علم
 بغير دهم قال وعلم بمركب واما الفرق الثاني فلان اسماء الله تعالى توقيفية فلا يصح اطلاق غير الماذون فيه عليه وقد ورد
 تعرف الى الله في الرخايع فك في الشدة وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السموات ان
 علمتم بمعنى عرفتم اعياينهم وقيل علمتم احكامهم والفرق بينهما ان المعرفة متوجهة الى ذات الشيء والعلم متوجه الى احوال
 الشيء فاذا قلت عرفت زيد ان المراد شخصه واذا قلت علمت زيد ان المراد العلم باحواله من فضل ونقص فعلى الاول يتعدى
 الفعل الى مفعول واحد وهو قول سيبويه علمتم بمعنى عرفتم وعلى الثاني الى مفعولين وحكي الاخفش ولقد علمت زيد او
 لم اكن اجله وفي التنزيل لا تعلمونهم ج الله يعلمهم كل هذا بمعنى المعرفة فاجله انتهى كلام القرطبي قال العلامة ابن العماد

فظهر بذلك ان المعرفة ايها تستلزم سبق علم وفي صحيح البخاري ان ملكا باقني الناس وهم في الموقف فيقول انا ربكم فيقولون نعم ذاك الله منك لست بربنا ونحن في مكاننا هل احسن يا تينارينا فاذا اتانا ربنا عرفنا هيا تيههم الله في الصورة التي يعرفون فيقول انا ربكم فيقولون انت ربنا وبقوا اساجد بين فلولا تقدم علم لهم لما قال صلى الله عليه وسلم فيا تيههم الله في الصورة التي يعرفون ثم يحتمل ان تكون معرفتهم له انهم عرفوه باوصافه ويحتمل انهم رأوه قبل ذلك اما في البرزخ واما عند الموت لما ورد في الحديث انكم لن تردوا ربكم حتى تموتوا وقال تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فلولا تقدم علم لما تعارفوا فطاح قول من قال ان المعرفة تستلزم سبق الجمل بخلاف العلم بل الامر بالعكس انتمهي فليحفظ * وهي اصول الفقه في الحقيقة * اي كاصول الفقه والا فليست اصول الفقه فضلا عن ان يكون ذلك على سبيل الحقيقة فتأمل * وبها يرتقي الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى * عطف على قوله هي اصول الفقه وقوله بها متعلق بمرتبة قدم لانفاة الحصر والمراد انه بمزاولة النسخ يجمع على تلك القواعد يبلغ الفقيه درجة الاجتهاد والمراد بالفقيه المقلد في الفقه والدرجة المراقبة والمراد بها هنا المراقبة والاجتهاد عبارة عن الملكة التي تحصل للانسان يقتدر بها على استنباط الاحكام وقوله ولو في الفتوى اي ولو كان ذلك الاجتهاد الحاصل من مزاولة القواعد كائنا في الفتوى ومجتهد الفتوى هو الذي يقدر على استخراج احكام الحوادث التي لم ينص عليها الامام ولا اصحابه من قواعدهم واصولهم كنصير ابن يحيى والفقيه ابي الليث ومحمد ابن الفضل وغيرهم * واكثر فروعا ظفرت به في كتب غريبة * الظفر هو الفوز بالمطلوب والمراد الغرابة بالنسبة الى بعض الناس لعدم عنايته بتحصيل تلك الكتب لامطلقا والافقد صرح هو في بعض رسائله بانه لا يجوز النقل من الكتب الغريبة التي لم تشتهر * او عثرت به في غير مظنة * عثر كنصر من العثور وهو الاطلاع على الشيء ويتعدى بعلى لا بالباء الا انه هنا ضمن معنى الظفر وحينئذ يشكل عطفه على الظفر بالواو والمظنة بكسر الظاء المعجمة موضع الشيء ومعه انه مفعلة من الظن بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاء وانما كسر لاجل الهاء كذا ذكره الامام ابن هشام للخمفي في شرح شواهد كتاب الجمل وفي التعليل المذكور نظر فليتنامل فيه * الا اني بحول الله وقوته لا انتقل الا الصحيح المعتمد في المذهب وان كان مفرعا على قول ضعيف او رواية ضعيفة نهيت على ذلك غالبا * استدراك من قوله ظفرت الى آخرة وذلك لان ما في غير المظنة والكتب الغريبة يتوهم ان يكون ضعيفا فرفع هذا التوهم بالامتداد والحوال القدرة على التصرف والتنبيه كما قال ابن الكمال اعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب وفي الصحاح نهيت على الشيء وقفته عليه ختبه هو عليه وقوله غالبا قبل في التنبيه وهو منصوب على نزع الخافض اي بالفعل بسبب اسقاط الخافض لان نزع الخافض عامل كما حققه الرضوي ويغوز ان يكون صفة مصدر محذوف كما ذكره العلامة الشيرازي في شرح العضدي وهو اولى * وحكي ان الامام ابا طاهر الدباس جمع قواعد مذهب ابي حنيفة رحمه الله سبعة عشر قاعدة * هو محمد ابن سعيان منسوب الى الدباس الماكول ومن المنسوب اليه (شعرا) واذا طابت العلم فاعلم انه * حملنا بصري شي تحمل * واذا امت با نه متفاضل * فاشغل فوا ذك بالذي هو افضل * ورده اليها * يعني بتعسف وتكلف وقول حملي واما رده على سميل الوضوح فيربو على الخمسة بل المائتين كذا قال بعض الفضلاء * وله حكاية مع ابن سعد الهروي الشامي رحمه الله فانه لما بلغه ذلك سافر اليه وكان ابو طاهر ضريرا بكرر كل ليلة تلك القواعد بمسجد بعد ان يخرج الناس منه فالتف الهروي بحصيرة وخرج الناس واغلق ابوابها بباب المسجد * المقصود من سوق هذه الحكاية التنويه بعرف

القواعد حيث ما فر مثل هذا الامام لاجل تحصيل تلك القواعد وهذا ليس ابو سعيد الهروي الشافعي هو صاحب هذه
الواقعة مع ابي طاهر الدباس وانما هو ناقل للحكاية عنه مع بعض علماء الحنفية بهراة كافي الاشياء والنظائر للجلال
السيوطي ومثله في فتح القدير * ومرد منها سبعة * شبه قراءتها منتظمة متسقة بسرد الذرع على طريق الامتعارفة
التبعية وكان الصواب ان يقول سبعة لان المعدوموث على ما هو القاعدة المشهورة لا يقال القاعدة مقيدة بما اذا كان للمميز
من كونه بعد العد واما اذا حذف او قدر فيجوزح في انهم العد والحق التاء وحذفها لا نقول ما ذكر من جواز التاء وعدلها
اذا كان للمميز الايام وحذفها ما اذا كان غير الايام فالوجه مطابقة القاعدة الاصلية من اثبات التاء في المذكور وحذفها في
المؤنث واما اذا كانت الايام مع الليلي فالمسموح حذف التاء تغليبا لليلالي كذا اقرره الامام السبكي في رسالة ابراز
الحكم قال وفي كلام هيبويه وابن مالك ما يدل عليه انتهى فليحفظ * فحصلت للهروي سبعة فاحس به ابو طاهر * السبعة
والسعال بضم او لها حركة تدفع بها الطبيعة الاذي عن الريه والاعضاء التي تتصل بها وقد استشكل بعض المحققين معنى
الاطباء عد في الامراض لان الامور الطبيعية العارضة للانسان لا تعد مرضا ويجب ان يكون ذلك بان عد مرضا بآفة باركة
عروضه واستمراره لا باعتباره اصل مرضه * فصر به واخرجه من المسجد * فيه انه كيف يصدر هذا من مثل هذا
العالم مع انه لا يجوز له ضرره ولا اخرجه من المسجد لاجل ما ذكر * ثم لم يكررها فيه بعد ذلك * عطف على قوله اخرجه **اَوَّل**
فيه ان في عدم تكريرها بعد ذلك خشية من يسمعهما ويستفيلها كتما للعلم وهو مذموم وقد ورد في الحديث من كتم
علما لجمه الله بلجام من النار * فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم * اي القواعد السبع التي سمعها من الدباس قيل
منها اليقين لا يزول بالشك والثانية المشقة تجلب التيسير والثالثة الضرر يزال والرابعة العادة محكمة والخامسة الامور
بمقاصد ما كذا في فتح القدير * الثاني الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع الاقسام للمدرس والمفتي والفاسي
فان بعض المؤلفين يذكرها بطنا * اي الفن الثاني من الفنون السبعة وقوله ما خرج عنها اي امتثني منها ولو عبر به لكان
ارلى * ويستثنى منه اشياء فاذا ذكر فيه اني زدت عليه اشياء اخر فمن لم يطلع على المزيد * الاشياء جمع شئ وهو عبارة عن كل
موجود حسا كالاجسام او حكما كالاتوال وقال هيبويه ما يصح ان يعلم به ويخبر عنه * ظن الدخول وهي خارجة كاستراة *
اي اعتقده وغيره ما يترتب على ذلك من الخطأ والفساد ومن ثم صرح المصنف في العوائد الزينية بانه لا يجوز الفتوى
بما تقتضيه الضوابط لانها ليست كلية بل اغلبية خصوصا وهي لم تثبت عن الامام بل استخرجها المشائخ من كلامه *
ولهذا وقع موقعها حسنا عند ذوي الانصاف وابتهم به من هو من اولي الالباب * كناية عن تلقي الفضلاء له بالقبول والانصاف
العدل والابتهاج السرور بالشئ * الثالث معرفة الجمع والفرق * اي الفن الثالث من الفنون السبعة معرفة ما يجتمع
مع آخر في حكم فاكتر ويغترق منه في حكم آخر فاكتر كالذمي والمسلم فانهما يجتمعان في احكام ويفترقان في احكام
كما سيتضح لك ذلك في موضعه * الرابع الالغاز * اي الفن الرابع من الفنون السبعة في الالغاز والالغاز جمع لغز بالضم
وبضمين وبالتعريف وكسر ودكالحميراء والاسميهي والالغوزة ما يعنى به والغز كلامه وفيه معنى مراده كذا في القاموس
والمراد المسائل التي قصد اخفاء وجه الحكم فيها لاجل الامتحان * الخامس الحيل * اي الفن الخامس مسائل الحيل الحيل
جمع حيلة وهي الحذق وجودة النظر والمراد بها ما يكون مخلصا شرعا من انتلي بها دقة دينية ولكون المخلص من
ذلك لا يدرك الا بالحذق وجودة النظر اطلق عليه لفظ الحيلة * السادس الاشباه والنظائر * اي الفن السادس الاشباه

خطبه

والنظائر من المسائل والآهبا جمع شبه والعبد والغبية المثل والنظائر جمع نظير وهو المناظر والمثل والمراد بها المسائل التي تشبه بعضها بعضا مع اختلافها في الحكم لأمور خفية أدركها الفقهاء بدقة انظارهم وقد صنفوا البيانها كتباً كقروى المحبوبي والكرواهي وهما عندي وقره الصدوق * السابع ما حكى عن الإمام الأعظم وصاحبيه والمفتاخرين المتقدمين والمتأخرين من المطارحات والمكاتبات والمراحلات والغريبات * أي الفن السابع الحكايات المنقولة عن الإمام وأصحابه وغير ذلك والمراد بالإمام أبو حنيفة النعمان ابن ثابت ولم يصرح بأسماء ولا كنيته ليكون ذلك من باب الإيهام وهو طريق من طرق البلاغة ولأن فيه إشارة إلى علو شأنه وزنة قدره ومكانه لما فيه من الشهادة على أنه المشهور الذي لا يعتبه وبالبين الذي لا يلتبس قال الشاعر (شعر) أنسا نسبيك أجلالا وتكرمة * وقد ركس المعتلى عن ذاك بكفيناً * وقوله من المطارحات والمراحلات والمكاتبات بيان لما والمطارحات جمع مطارحة وهي أن يطرح أحد العالمين على الآخر مسئلة فيتكلمان فيها اشفاها والمراسلات جمع مراسلة وهي أن يرسل كل واحد من العالمين إلى الآخر مسئلة يسأله عنها سواء كان بمكان تباعد أو وصول على هذا أنعطف المكاتبات على المراسلات من عطف الخاص على العام * فارجو من كرم الفتح أن هذا الكتاب إذا تم بحول الله وقوته * الرجاء اهتقاد حصول الخير الممكن وتفسيره بطلب المحبوب تمامه لأنه تفسير باللازم ويرادفه الأمل والفرق بين الرجاء والتمني أن الرجاء يكون في الممكن فقط والتمني فيه وفي المستحيل أيضاً والكرم الفضل والإحسان والفتح أهم من أهمائه تعالى * يصير نزعة للناظرين * النزعة أهم من التنزه وهو التباعذ ومكان نزعة كصفت ونزبه وأرض نزعة بكسر الزاء ونزبه بعيدة عن الريف وعمق المياه وذبان القرى ومد البحار وفساد الهوى وتمزه الرجل تباعد عن كل مكروه فهو نزبه واستعمال التنزه في الخروج إلى البساتين والخضر والرياح غلط قبيح كذا في القاموس وقد يقال استعمال التنزه بهذا المعنى مجازي وحينئذ لا يكون غلطاً لأن المعنى المجازي لا يشترط استعمال العرب له لأن المجاز موضوع بالوضع النوعي لا الشخصي كما حقق في محله وإنما العتروط وجود علاقة من العلاقات التي اعتبرتها العرب في المعاني المجازية وهي موجودة هنا وهي اللازم إذ من اللازم الخروج إلى البساتين البعد عن الريف والقرى ومد البحار والناظرين جمع ناظر من نظري الشيء إذا فكر فيه وقامله * ومرجع للمدربين * المرجع مكان الرجوع المد ومن جمع مد ومن درس الكتاب تراه * ومطلباً للمحققين * المطلب موضع الطلب والمحققين جمع محقق والتحقيق كإثبات بعضهم إثبات المسئلة بدليلها والتدقيق إثبات دليل المسئلة بدليل آخر فبينهما تباين قال الحكماء المقتضى يصح كون التدقيق إخصان يقال التحقيق تفعيل من حق ثبت فهو إثبات المسئلة بدليلها ما كان على وجهه دقة وإلا والتدقيق إثباتها بدليل دليلها على وجهه دقة سواء كانت الدقة لإثبات دليل المسئلة بدليل أو لغير ذلك معناه دقة * ومعتمد اللقضاء والمفتيين * أي معتمد أعلىه من الاعتماد والاتكاء والأثقال والعمل به بالضم ما يعتمد عليه * وغنيمة للمحصلين * المراد بالغنيمة هنا الفوز بالشئ بلا مشقة والحاصلين جمع محصل من التحصيل جمع الشئ وتمييزه وأصله استخراج الذهب من حجر المعدن * وكشف العهر وبالمهوفين * أي كاشفاً لحرز الملهمون الذين يفيض بالهمم والمهوفين جمع ملهمون وهو المظلوم المضطرب يستغيب ويتحسر * هذا لأن الفقه أول فنونهم * كلمة هذا يؤتى بها أثناء الكلام لربط ما بعد ما قبلها على حد قوله تع هذا وإن للطاغين لعراماً والفنون جمع فن وهو النوع من الشئ وانحاف الفنون إلى نفسه لادنى ملابسة والمراد أن الفقه أول فن احتفل به * طال ما اشتهر فيه عيونهم * طال امتد وما مصل ريقه والسهر عدم النوم ليلاً والمعني أمثال إلهاري عيني في طلب تحصيل الفقه واستعمال الجمع موضع المثني

وكذا استعمال المفرد موضع المثنى عر بني هاتج ما يغ تقول رجل ذر منا كب وانما له منكم بان ومن الثاني قول ابي ذر بن
 (بيت) فالعين بعد هم كان حد اتهما * حملت بشوك نهبي عو رتد مع * وكتابة طالما وقلما موهولة بما على ما نقله الطرزي
 من ابن جني ولكن ابن درهتويه لم يجز ان يوصل شيء من الافعال بما هوى نعم وبئس وهذا اذا كانت ما كانت فان كانت
 مصدرة فليس الا الفصل كذا في النهاية شرح الهداية من باب ما يقطع وما لا يقطع فاحفظه * واعلمت بنى اعمال الجدل *
 اعلمت من الاعمال استعمال العين واليد من الجسد ما هو الراس والحد بالكسر الابهتاد * ما بين بصري ودي
 وطلوني * اي عملا مفردا بين ما ذكر فللبصر من ذلك النظر في كتبه ولليد كتابة مسائله والذان بمعنى محله وهو العقل
 والندبر والتفكر في مسائله واطلق اليد واراد اليد من لانه اذا كان الشيطان لا يترد ان من خاق او غير اجزي من ذكره ما ذكر
 احد هاتين العين تقول كحلت عيني وانت تريد عينيك ومثل العينين المنحصرين والرحلين والخفين والنعلين تقول لبست
 خفي تريد خفيك كذا في شرح الحماسة * ولم ازل منذ زمن الطلب * اي لم انفك من ابتداء امر من الطالب اي طلب الفقه في
 محاولة تحصيله * اعنني * اي اهتم * يكتبه * اي ما صنف فيه من الكتب * قد يما وحد يثا * اي في الزمن القديم والحديث *
 واسعى في تحصيل ما هجر منها سعيلا حثيثا * السعى المشي والمراد منه هذا الاهتمام والتحصيل الجمع وما هجر منها اي ترك
 كشر وح العوام الكبير والصغير والزيادات والسير الكبير والحديث السريع * الى ان توقفت منها على الجهم الصغير * الوقوف على
 الشيء الاطلاع عليه والجهم الكثير والغير من الغفر وهو الستر والمغنى ان الكتب الفقهية التي اطالع عليها العظام كثرتها تستر وحده
 الارض * واحطت بغالب الموجود * من احاط بالشيء علما اذا ابلغ اقصاه * في بلدنا القاهرة * اي المسماة بالقاهرة قال في القاموس
 القاهرة قاعة الديار المصرية * مطالعة وتأمل * منصوبان على التمييز المطالعة من اطلع على امر علمه والتأمل التثبت
 في الامر * بحيث لم يغتني منها * اي احطت بغالب الموجود مطالعة وتأمل احاطة متلبسة بحيث اني لم يغتني شيء بوانا
 فاشيا منها اي من ترك مطالعتها وتأملها فكل من الجارين والمجرورين وقع صفة ما حصل ومحد وف والفوات الاعواز
 يقال فاته الشيء اعوزوه وقال الرغب الفوت نعل الشيء عن الانسان بحيث يتعد وعلمه ادر اكه * الاالنز والسمير كما ستره
 عند سردها مع ضم الاشتغال والمطالعة لكتب الاصول من ابتداء امر في كتاب البزدي اللامام السرخسي والتقويم
 لابي زيد البوهي والتنقيح وشرحه وشرحه وحو اشيعه وشرح البزدي من الكشاف الكبير والتقويم * استثناء
 مفرغ والنز الشيء القليل واليسير مرادف له فهو عطف تفسير * حتى اختصرت تحرير المحقق ابن الهمام وسميته له
 الاصول ثم شرحت المنار * اي كتابه المسمى بالتحرير قوله ابن الهمام اي همام الدين فالالف واللام محو عن المضاف اليه
 الواقع حزه علم نبه على ذلك ابن جني في شرح ديوان المتنبي عند قوله (شعر) وفيها السيف بهما لتهمدوق * اذا لقيت وغارته
 لجوج * قال ارا دسيف الدولة فعرفه بالالف واللام لما كان معروفا بالاضافة انتهى وقد جعل المؤلف اختصاره غاية لمطالعة كتب
 الاصول لانه كتاب في غاية الوجاز والدقة فلا يقدم على اختصاره الا من بلغ النهاية في علم الاصول كما يتحقق ذلك لمن طالع
 * شر حاجاء بحول الله وقوته فائقا على نوعه * من فاق الرجل اصحابه يفوقهم علاهم وهو ماخوذ من لفظ الفرق المستعمل
 للمضلبة قال الله تعور فغنا بعضكم فوق بعض درجات * ننشرع انشاء الله تعالى بحوله وقوته فيما قصدنا * الفاء
 نصيحة لاهتينا في الشروع في الشيء الاخل فيه * من هذا التأليف * يعني الحاضر وهذا وان تاخر وضع الخطبة
 على ما حققه الفاضل الدواني في شرح التلخيص * بعد تسمية بالاشباه وانظروا تسمية له باسم بعض فنونه *

خطبه

ينبغي ان استسمية بهذا الاسم مجازاً لانه الكاية والجزئية وذلك لان في الاشياء والنظائر بعض من ذلك الكتاب
 فاطلق على كله * ما ثلث من الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلفه * ما ثلثا حال من فاعل نشرع وكان الاولي عليه ان يقول
 ما ثلثين لوجوب المطابقة بين الحال وصاحبها والقبول الرضاء والنفع ما يستعان به على الخير * ومن نظريه * اي وان ينفع
 به من نظريه اي تأمل قال الراغب النظر قد يراد به التأمل والتفحص وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال
 النظر في البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة بالعكس انتهى وقال بعض المحققين النظر يجمع لغة بمعنى الانتظار ويستعمل بمعنى
 سلة كقوله تعالى انظر وناقته من نوركم وبمعنى المكسر ويستعمل بمعنى يقال نظروا في كذا او بمعنى الرامة ويستعمل باللام يقال
 نظر الامير لعلان وبمعنى الرؤية ويستعمل بالي قال الشاعر (شعر) نظرت الى من حسن الله وجهه * فنيا نظرة كادت على رامي
 تقضي * ثم قال ولا يمتنع حمل النظر المطلق يعني عن الصلة على الرؤية يعني بطريق الحذف والايصال انما الممتنع حمل الموصولة
 الى على غير هذا وهذا اتيين ان من وهم ان النظر مطلقا موصولا بمعنى الرؤية فقد وهم * انه خير ما مول * اي انما عالت ما تقدم لانه
 خير مرجو * وان يدفع عنه كيد الحاسد من * عطف على ينفع والدفع المنع وهو لا يعتمد سبق الثبوت لخلاف الرفع ومن ثم
 قال العقهاء الرفع اقوى من الدفع كافي المستصفي والكيد المكسر والتجسس والتجسس من جمع حاسد من الحسد وهو تمني تحول
 النعمة من غيره اليه * وان ترا المتعصبين * الافتراء الكذب والمتعصبين جمع متعصب من تعصب اثنى بالعصبة من غير حق
 * ولعمري ان هذا الفن لا يدرك نالتمني * الواول للاستيناف ولعمري قسم واللام لام الابتداء وعمري مبتدأ وخبره محذوف
 وهو باقتل ير ما اقسام به وهو اب القسم قوله ان هذا الفن الى آخره سادس للجنس وف وفي القاموس وعمرك الله ما فعلت
 كذا او عمرك الله اصله عمرك الله تعمير او عمرك الله ان تفعل كذا فعله بالله وتساله بطول عمره وجاء في الحديث انه ي
 من قول لعمري انه انتهى **اول** فنعل على هذا اما كان ينبغي للمصنف ان ياتي بهذا القسم الساملي الذي ورد النهي عنه في الحديث والمراد
 من هذا الفن السقم وقوله لا يدرك اي لا يلحق من الدرك محركة للحاق والتمني وهو طلب الشيء المحبوب ولو مستحيلا
 * ولا ينال بسوف * اي بلعطف بان يقول مثلاً سوف اقرأ كذا او اكسب كذا * ولعل * اي ولا بلعطف لعل كان يقول لعل اقرأ كذا
 * ولواني * اي ولا بلعطف لواني كان يقول لواني فعلت كذا وقد ورد في الحديث اياك والبلوان اللواتي تمتع عمل الشيطان وقال الشاعر
 (بيت) فلست بمدر ك ما نلت عني * بلهف ولا نليت ولا لواني * ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجود وشمو * النوال العطاء
 والكشف رفع الغطاء عن الشيء والساعد من الانسان ذراعه ومن الطائر جناحه والجود بكسر الجيم الاحماد والمراد بالتشمير التهميم
 للامروفي قوله ساعد الجود استعاره مكنية وتخييلية وترشيحية وذلك انه شبه الجود بانسان تشبهها مضمر في النفس ثم اثبت
 تشبيهه من لوازم المشبه به وهو الساعد ثم اثبت للساعد الكشف والتشمير على طريق الترشيح ثم ان هذا الكلام كناية
 عن الاهتمام والاعتناء بامر الفقه وعلى هذا التكون الكناية مبنية على الاستعارة المكنية فنامل * واعرزل اهله وسد المنزلة
 الاعتزال مطاوع عزله فاء تنزل اي نحيته فتنحى واهل الرجل عشيرته والشدة التقوية للايثاق * وحاض البحار وحاله العجاج *
 الخوض الدخول في الماء والخلط من الخلط وهو المزج من خلطه ما خلطه والعجاج الغبار والابل الكثير والمراد من هذا انه
 لا ينال الفقه وغيره من العلوم على البرهة الا بعمل الامن وحل في تحصيله برا وبحرا * يد ابي البكر ابرار المطالعة بكثرة و
 اصيلا جملة يد ابحال من فاعل ينال والدرب الجهد في العمل والتعب والتحصن اقرأة المسائل مرة بعد اخرى لاجل
 الحفظ والمطالعة من اطلع على الامور عامة والبعثرة بالضم الغدرة والاصيل العشي والجمع اصل بضمين واصلان واصل

واصائل وليس المراد خصوص هذين الوقتين بل هذا على حد قوله ضربته الظن والبطن اي ضربت جميعه وانما خص البكرة و
 الاصيل لانهم من الغائب الاوقات للاشتغال بالعلم ولكونهما من اطائب الاوقات خصتهما الخساء مثل كراخيا فيها حيث
 قالت (شعر) يذكروني ظلوع الشمس صخرا* واذكروا لكل مغيب شمس* وينصب نفسه للتأليف والتحرير بيا تاومقيللا*
 صطف على جملة يد اب ونصب الشيء رفعه والمراد بالنفس النفس الناطقة التي يعبر عنها كل احد باناء التأليف نقد م معناه
 وتحرير الكلام ببيان بالكتابة وتقريره ببيانه بالعبارة كما في شرح تلخيص الجاه للمحقق التفتازاني الا انه فسر في شرح
 تلخيص المفتاح بتهذيب الكلام كما صرح به بعض ائمة اللغة والبيات فعل الشيء ليللا والمقيل نصف النهار* ليس له همة
 الا معضلة يحلها* الهمة الامر الهاعي الى الفلاح من الهم وهو القصد والمعضلة من اعضل الامر اذا اشتد صعوبة والمراد بحلها
 بيانها بما يزيل اعضالها على طريق الاستعارة وذلك انه شبه البيان المزيل للصعوبة بحل الرباط ثم اشتق من المصدر والمشب
 به الفعل على طريق الاستعارة التبعية* والمستصعبة عزت على القاصرين فيرتقي اليها ويحلها* المستصعبة الصعبة من صعب
 الامر صعوبة صار صعبا فالسين والتاء زائدان للمبالغة والصعب نقيض الذلول وعز الشيء صار عزيزا لا يصل اليه لعزته
 والقاصرين جمع قاصر والمراد العاجز من ادراك المسائل الدقيقة وقوله يحلها فيه عيب من عيوب السجع وهو الايطاء
 وكان الظاهر ان يقول وينزلها اي يجعلها ذلولاً وما قيل يحلها اي ينزلها من حل به حلولا اذا نزل على طريق التحلف
 والايصال فمن ضيق العطن وضعف الفطن* على ان ذلك* اي ما ذكر من حل المعضلة والمستصعبة* ليس من كسب العبد
 وانما هو فضل الله بوتيته من يشاء* اي مما يكتسبه بالتعليم بل هو بالالهام الذي هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض
 والفضل* وها انا* يرهم بدون الف قبل نا كما صرح به في كنب الرهم وها حرف تنبيه وانا ضمير منفصل مبتدأ* اذكر*
 خبره وفيه ادخال حرف التنبيه على ضمير الرفع الذي لم يخبر عنه باسم اشارة وهو شا ذكا في حراشي التسهيل لابن
 هشام حيث صرح بشذوذ قول الشاعر (ع) ابا حكم ها انت نجم مجالد* والد كسر التذكار والشيء يجري
 على اللسان* الكتب التي نقلت منها* النقل التحويل والمراد به هنا الاخذ* مؤلعاتي الفقهية التي اجتمعت عندي*
 اي حصلت بعد ما كانت متفرقة مرء كانت بطريق الملل والعارية او غير ذلك* في اواخر سنة ثمان وستين وتسعمائة فمن
 شرح الهداية النهاية وغاية البيان والعناية ومعراج الدراية والبنية وفتح القدور ومن شرح الكون والذيل
 والعيني ومسكين ومن شرح القدوري السراج الوهاج والجوهرية والمجتبى والاقطع ومن شرح المجموع للمصنف
 وابن الملل ورايت شرحا للعيني وفتا وشرح منية المصلي لابن امير حاج وشرح الوافي للكا في وشرح الوتاية والنقاية وايضا
 الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع للصد ز الشهيدي والبدائع للكا شاني وشرح التبعة
 والمبسوط شرح الكافي* قال في اعلام الاخبار حين ذكر الحاكم الشهيد صنف الكثير المختصر والمنتقى والكا في والاهازات
 وغيره اتم قال اما الكافي فقد شرحه المشائخ منهم شمس الاثمة السرخسي وهو المشهور بالمبسوط انتهى وهو موافق ما ذكره
 المصنف لكن قال في المبسوط فرأيت الصواب في تأليف شرح المختصر وهو كما ترى يدل على انه شرح المختصر لا شرح الكافي
 كذا قيل اول الامناع من كون السرخسي اطلق على الكافي مختصرا وان لم يسمه الحاكم الشهيد بالمختصر باعتباره الحاكم
 الشهيد جمع كتب ظاهر الرواية التي صنفها محمد بن الحسن في كتابه المسمى بالكافي على وجه الاختصار بخلاف المكرر وذكر
 المقر فاطلق عليه السرخسي مختصرا بهذا الاعتبار* وكافي الحاكم الشهيد وشرح الدرر والغرر للاخضر والهداية وشرح

أجامع الصغير لقاصيصنا وشرح مختصر الطحاوي والاختيار ومن الفتاوى الخاتبة والخلاصة والبرازية والظهيرية والولولجية والعملية والصغرى والواقعات للحسام الفهيد والقنية والمنية والغنية ومآل الفتاوى والتلقين للمحبوبى والنهذب للقلانسي وفتاوى قارى الهداية والقاسمية والعمادية وجامع الفصولين والخراج لابن يوسف وارقاف الخصاب والامعاب * قيل لم يكن كرا وراق هلال فكانه لم يقف عليه مع انه كثير شائع وينقل عنه في هذا الكتاب اشياء فائدة اعلم لا ي شي تركه **أول** دعوى انه لم يقف عليه في غاية البعد والظاهر انه انما ترك ذكره لانه لم يكن في الكتب التي اجتمعت عنده في اواخر سنة ثمان وستين ولا ينافي ذلك نقله منه لاحتمال ان يكون نالوا سطة * والطحاوي القندمي * قيل والحاروي لصحابنا الثمان الطحاوي القدسي واطنه لرجل متأخر كان يسمى قاضي القدس ولا عرف تفصيل ترجمته والحاروي الصغير وهو للشيخ محمد ابن انوش الحصري كان من تلامذة شمس الائمة السرخسي وترجمته بذييل تاريخه بقول ادلسمعاني ولم يذكره عبد القادر في طبقاته ولا الشيخ قاسم ابن تطلويعا انتهى **أول** بقى حاروي ثالث وهو حاروي الزاهد مؤلفه صاحب القنية وهو عزير الوحدو رايت عند بعض شيوخنا منه نسخة * واليتيمة المحيط الرضوي * قيل لم يقف المصنف على المحيط البرهاني ولا على الذخيرة البرهانية التي هي مختصر المحيط وهما لمصنف واحد وهو الامام برهان الدين محمود ابن تاج الدين ابن ماذة وهو ابن اخي الصدق الشهبلي عمرو ابن برهان الدين عبد العزيز ابن عمرو ابن ماذة وابوه ايضا امام كبير يعرف بتاج السعيد الا انه لم يعرف له مؤلف مشهور وكثيرا ما يغلط فيه الطلبة فيظنون انه صاحب المحيط الكبير اعني برهان الدين رضي الدين محمد ابن محمد السرخسي وليس كذلك انتهى **أول** سيا تي في كلام المصنف النقل عن المحيط البرهاني فان صح ما ذكره هل القائل يكون نقل المصنف عنه بالواسطة * والذخيرة وشرح منظومه النسفي للمصفي وشرحه منظومة ابن وهبان له ولا ابن الشحنة والصيرفية وخزانة الفتاوى وبعض خزانه الاكمل وبعض السراجية والتتارخانية والنحنيس وخزانة الفقه وحيرة الفقهاء ومما قبل المذكور في وطبقات عبد القادر *

الف— — — — — ن الاول قول في التواضع الطبية.

المراد بالقاعدة الكلية القواعد التي لم تدخل قاصداً منها تحت قاعدة أخرى وإن خرج منها بعض الأفراد قبل القواعد جمع قاعدة وهي لغة الاصطلاح اصطلاحاً حكماً كلياً ينطبق على جميع جزئياتها لتعرف أحكامها منه قاله في شرح التوضيح النحوي ومثله في شرح التنقيح الأصولي وكان حق المصنف بيانها أولاً ثم الخوض فيها لأن معرفة الشيء نوعاً تصوره انتهى **أقول** فيه نظر من وجهين أما أولاً فلأن القاعدة لقاعدة لا من شرح التوضيح وشرح التنقيح غير صحيح هنا لأن القاعدة عند الفقهاء غير ما عند النحاة والأصوليين إذ هي عند الفقهاء حكم أكثر يلازمه ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه وأما ثانياً فلأن ما ذكره من أن حق المصنف بيانها لما يتم لو كان هذا التأليف موضوعاً للمبتدئ الذي يحتاج إلى تصور معنى القاعدة وليس الكتاب موضوعاً له بل هو موضوع لمن يعرف معنى القاعدة ويحتاج إلى فروغها كفضلاء المدبرين والقضاة والمفتين كما يشير إلى ذلك قول المصنف فيما سبق وأرجو من كرم الفتح إلى آخره * الأولى لا ثواب إلا بالنية * هي بالتشديد وقد تحذف لغة عزم القلب على الشيء اصطلاحاً قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في الإيجاد فعل وفيه أن هذا إنما يستقيم في عبادة يتروكب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها

عقاب الصواب تفسيرها بتوجه القلب نحو انجاما دفعل اتركه موافق لغرض جلب نفع او دفع ضرر ولا اراما لا والمراد من العزم ارادة الفعل * صرح به المشائخ في مواضع من القواعد اولها في الوضوء * يعني بغير لبين والتمر وهو الجوار امانيهما فالنية شرط للصحة كما في البحر للمصنف وكلامه فيه مقيد لاطلاقه هنا * هو ان قلنا انه شرط للصحة كما في الصلوة والزكوة والصوم والحج والاكافى الوضوء والغسل * تعميم في قوله صرح به المشائخ * وعلى هذا * اي على ما ذكر من انه لا ثواب الا بالنية فالجوار والمجرد متعلق بالفعل الذي بعده وقد م عليه لا فائدة الحصر * ترر واحد حيث انما الاعمال بالنيات انه من باب المقتضى * اي من قبيل الدلالة فيه باقتضاء النص لا بعبارته والمقتضى بفتح الضاد لازم المتقدم الذي اقتضى النص تكميله لتوقف صدق المنطوق عليه وصحته شرعا وعقلا كما هو مذاهب المتقدمين واما عند المتأخرين فكشمس الائمة فمن باب المضمرة بنا على ان المقتضى عندهم ما يتوقف عليه المنطوق شرعا فقط والمتوقف عليه ما انما هو صلب في المتكلم لا الصحة الشرعية فيكون مضمرا لا مقتضى والفرق بينهما ان المقتضى ثابت شرعا والمضمرة ثابت لغة وفرق اخر هو ان المقتضى لا عموم له عند ناز المضمرة له عموم بالا جماع يعني ما عد اصل الاسلام ونظم فروق اخر مذكورة في كتب الاصول لا يقال كان ينبغي ان يعم ذلك المقدر على جهة الاضمار عند المتأخرين فلما لم يعم دل على انه من قبيل المقتضى لا نأ نقول ان عدم العموم في الحديث ليس لاجل انه من قبيل المقتضى بل لان المضمرة وان جاز عمومها كمرتكب الاعمال لما اضيفت اليها في غير محلها وهو النية لتحقيق الاعمال بدونها كثير فاقتضى الى اضمار محل يحتمل النية وما اضمرة هنا هو الحكم فانه المناسب لما ذكرنا وهو يحتمل الحكم الديني وهو الحكم بالصحة والفساد والاخر ديني وهو الثواب والعقاب فلما كان محتملا لهما لم يكن اطلاقه الا على احدهما على التعيين وكان مشتركا والمشتراك لا عموم له عندنا بل حكمه التوقف حتى يقوم الدليل على انه المراد لكن قام الدليل هنا على ان المراد بالحكم الحكم الاخر ديني وهو الاجماع على ان لا ثواب ولا عقاب الا بالنية وهذا الحديث اخرجناه الائمة الستة وغيرهم من حديث حماد بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والعجب ان مالك لم يخرج في الموطا واعلم ان كلام المصنف انما يتأتى على راي من لم يفرق بين المضمرة والمقتضى بل جعل المضمرة قسما منه كعمامة المتقدمين ومنهم ابو زيد الدبوسي واما من فرق بينهما فكشمس الائمة وفخر الاحلام وعمامة المتأخرين فلا يتأتى على قوله * اذ لا يصح بدون التقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها مقدر واما اذا اي حكم الاعمال * يعني ان حقيقة هذا التركيب متروكة بدلالة محل الكلام لان كلمة انما للحصر وقد دخلت على المعروف بلام الاستغراق وذلك يقتضي ان لا يوجد عملا بالنية ولا يمكن حملها على العموم لان كثير من الاعمال توجد بلا نية فصار مجازا عن حكمه فالتقدير حكم الاعمال بالنيات من اطلاق اسم السبب على السبب او من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه * وهو لو كان * **اول** في المستصفي وجه اخر وهو انه يجوز ان يراد بالحكم اما جواز الاعمال او فضيلتها ولا يجوز ان يكون الاول مرادا لانه يؤدى الى نسخ الكتاب بغير الواحد لان الله تعالى امر بغسل الاضواء مطلقا ولان النبي صلى الله عليه وسلم علم علم الاعرابي الوضوء ولم يذكر النية فلو كانت شرط للجواز والصحة لبينها متعين الثاني * اخروي وهو الثواب واحتقاق العقاب وديني وهو الصحة والفساد * قيل اتجهم لفظ الاحتقاق ولم يقل والعقاب كما في الثواب لان العقاب موكل الى مينة الله تعالى على ان احتقاق العقاب يحصل بمجرد المخالفة للنهي وان لم ينوها على انه ان فعلى بنية المخالفة وقصد ما يكفر فان ارتكب ولم يقصد المخالفة للنهي يكون انما * وقد اريد الاخر ديني بالاجماع * يعني

لما اختلف الحكماء صار الاسم بعد كونه مجازاً مشتركاً ويكتفي في تصحيحه ما هو المتفق عليه وهو الحكم الاخرى ولا دليل على ما اختلف فيه فلا يصلح تقديمه حجة علينا وقد اندفع بهذا التقرير ما اورد في الكشف وشرح الغني وشرح المنار ان قولهم الحكم مشترك ولا عموم له ممنوع بل هذا في المشترك اللغوي اما المشترك المعنوي فله عموم كالشيء والحكم منه فيتناول الكل باعتبار المعنى الاسم اذ تفسير الحكم الاثر الثابت بالشئ مع ان الاعمال في تقريره اجاب عنه بان هذا انما يستقيم ان لو كان الحكم مقولاً عليهما بالتواطؤ وهو ممنوع لان الجواز والفساد وان كان الثمين ثابتين بالاعمال موجبين لهما لكن الثواب والعقاب ليسا كذلك على المذهب الصحيح انتهى يعني لتخلفهما في الاول بعدم القبول بعد الصحة وفي الثاني بالغو من الله تعالى بقي ان يقال كون الاخرى مراداً بالاجماع فيه بحث لان ذلك غير مسلم لان النزاع بيننا وبين الشافعي ليس الا في ذلك على ان الاجماع على ان لا ثواب الا بالنية لا يستلزم الاجماع على ان يراد بالحكم المقدر في الحديث الشريف الحكم الاخرى الذي هو الثواب * للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتفى الاخران فيكون مراداً **أول** فيه انه ذكر في خزائن المفتين نقلنا عن المتقدمين ان الرضوخ للغير مني مثاب عليه وعند المتأخرين غير مثاب عليه والصحيح قول المتأخرين كافي البحر للمصنف فلهي هذا قوله هنا للاجماع اي اجماع المتأخرين لا الاجماع مطلقاً * اما لانه مشترك ولا عموم له * قال في المستصفي والاول ثبوت الحكم بهذا الطريق يكون بطريق الاقتضاء اذ هو عمل خير المذكور من كونه تصحيحاً للمذكور ولا عموم له لانه من صفات المظلم وهو غير منظوم وقد اريد به الثواب اجماعاً مبنياً على الاخر واذا ثبت بما ذكرناه غير متعرض للجواز بل هو متعرض للثواب ثبت ان معنى الحديث انما ثواب الاعمال بالنيات انتهى وفي حواشي شرح المجمع الملحق للعلامة قاسم ابن قطلوبغا يمكن ان يقرر الحديث بوجه غير هذا وهو ان يقال المراد بالاعمال العبادات وبدنقول انه لا عبادة الا بالنية اما اذا اتى بالوضوء المأمورة بغير نية ورفع الحديث واختباضة الصلوة فالحديث ما كتبه عنه * اولاً ندفع الضرورة بضمن صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر * يعني ان الحكم الذي قدر في الحديث بدلالة الاقتضاء لا يخلو اما ان يكون مشتركاً لفظياً فالمتشرك اللفظي لا عموم له عندنا او معنوي فانه وان كان له عموم لكن الضرورة التي اوجبت تقديم الحكم تندفع بارادة احد فردية وهو الاخرى هذا هو المراد بقوله قولي له والثاني اوجه لان الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل بعموم المشترك لكن فيه ما قد مناه عن الاكمل من ان الحكم انما يستقيم ان يكون مشتركاً بينهما اشتراكاً معنوياً ان لو كان مقولاً عليهما بالتواطؤ وهو ممنوع * والثاني اوجه لان الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل بعموم المشترك * قيل وانما جاز الاول وان كان الثاني اوجه لان بناء المختلف على المختلف فيه جائز في التحقيق بناء على ما اثبت المعنى كافي بحسب الاصول انتهى قال في المستصفي شرح النافع في آخر باب جنائيات الحج يجوز الاستئلال بالمختلف فيه للايضاح وقال الفاضل حسن چلبي في حواشيه على التلويح في بحث المطلق انه يجوز والمختلف الى المختلف في طريق الاحتجاج اذا كان الخصم ملزماً انتهى ببيان ذلك فيما اذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل عندنا لانه حنى على احرامه الا ترى ان الشركة في الاتلاف فوق الدلالة والدلالة على الصيد توجب الجزاء وعند الشافعي عليها جزاء واحد حاصل الخلاف يرجع الى اصل وهو ان ما يجب عليه من الجزاء يقتل الصيد بدل محض عند الشافعي وليس فيه معنى الكفارة وعندنا كفارة وبدل واذا كان بدلاً لمحض عندنا فيتحل باحد المحل ويتمدد بتمدد ولا اعتبار لتعدد الدال على ولا نقاد فان قيل كيف يستقيم هذا الاستئلال على الشافعي ومنه لا يجب الجزاء على الدال قيل يجوز ان يستدل بالمختلف فيه للايضاح فان

الشركة لما كانت حق الوجوب الجزاء من الدلالة وقد دل الدليل السهمي على وجوب الجزاء في الدلالة فيجب في الشركة
وهذا لا يرد في عن عمرو عن علي وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم انهم قالوا ان الجزاء قال عطاء وجهه الله
اجمع الخاص على ان الجزاء على الدال فكانه على مسئلة الدلالة كالمجمع عليها لم يعتبر خلاف الشافعي انتهى * لحينئذ * اي
حين لم يكن الحكم على نيوي مرادنا ذكر من الاجماع على ان لا ثواب ولا عقاب الا بالنية * لا يدل * قيل اي اندفاع الضرورة
والطاهر ان الظن في بدل يرجع الى الحديث * على اعتراطها في الوسائل للصحة * والمراد بالوسائل ما يكون في ١٠٠٠ نبح
آخر كالشروط * ولا على المقاصد ايضا * اي ولا يدل الحديث على اشتراطها في المقاصد للصحة وانما اخذ من دليل آخر والمراد
بالمقاصد ما لا يكون في ضمن شيء كالصلوة والزكاة والحج قال في المستصفى ومن هنا نشأ اشكال على من استدلل بالحديث على
اعتراطها في العبادات كصاحب الهداية مع ما صرح به في الاصول من ان حديث انما الاعمال بالنيات من قبيل ظني الثبوت
والدلالة وهو يدل السنية والاعتساب دون الوجوب والاعتراض انتهى قيل كان على المصنف ان يقول ولا في المقاصد انتهى
يعنى لانه لا يقال اشترط على كذا في كذا وحمل على بمعنى في كافي قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة حلفا للظاهر في
هذا المقام * وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي لبس بمبني ليس بمأمورة بل كونه مفتاحا للصلوة * قيل عليه * ربه
مفتاحا للصلوة كيف ثبت بغير الامر على هذا القول انتهى والاجواب انه ثبت بقوله عليه الصلوة والسلام من انصو
الطهور وكونه مفتاحا لها باعتبار كونه طهارة على ما اشير اليه في آخر اية الوضوء بقوله تعالى ولكن يريد ليطهركم
فانه وان ذكر لبيان حال التيمم ولكنه لا يخلو عن الاشارة الى حال الوضوء كما لا يخفى لكن التحقيق ان الوضوء الماء وربه
يتادغل بغير النية وبيان ذلك لبيان الامام الشافعي رحمه الله ومن وافقه احتج بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
الاية لان معناه فاغسلوا وجوهكم للصلوة كقوله تعالى الزانية والزاني فاحاكوا كل واحد منهما (والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما الى الزنا والسرقه وكقوله اذا جاء الشتاء فتأهبوا للشتاء وهذا لانه خرج مخرج الجزاء للشرط فيتمتع به
ومن ايمعني النية فلو توشأ للتبرد وغبر لم يات بالمأمورية وصار كقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
فانه يشترط التحرير بنية هذه الكفارة ولا يجوز بل ونها يتعلق بالجزاء بالشرط فكذلك هنا وجوبه بوجوهين الاول
النقض وتقريره ان ما ذكرتم منقوض بقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وقوله تعالى
خذوا زينتكم عند كل مسجد وقوله تعالى ويا ايها الذين آمنوا اذ اذعوا الى الصلوة فاحلوا صلواتهم فان
السعي وجوب احل الزينة اي هو العورة للصلوة وكذلك التولية الى القبلة وتطهير الثوب لم يشترط له النية في هذه
المواضع فكذلك في الوضوء وما ذكرتم من المعنى موهوم فيها ما هو معناه عندهم عندهم حواشي ان الوضوء على انهم تركوا
مذهبهم الاية لانهم قالوا الوضوء كلما احتجنا الى الطهارة غير الصلوة صححت نيته وقم وضوءه وان لم ينو الصلوة والثاني الحل
وتقريره ان ما ذكرتموه نفيما اذا كان حكما غير شرط الحكم اخر اما اذا كان شرط الحكم لا تشترط النية وهذا شرط لان الشرط ينزاح
وحده مطلقا لا وجوده عند كافي قوله تعالى اذا نودي للصلوة الاية لما كان السعي شرطا لاداء الجمعة لا تشترط النية في السعي
ان يكون لاحل الجمعة حتى اذا سعى لغبر قصص الجمعة لقصص حاجته او لزيارة انسان وحضرت الجمعة فادى بغيره ويوجب
ما ذكرنا ان اشتراط القصص للفعل الاختباري وفعل العبد غير معتبر في الباب لما مر انه لو سال عليه المطر فغسل اعضاء
وضوءه او جمع بين البذل اجزاء عن الوضوء والغسل فقد ثبت بما ارضينا ذلك ان اقل لا نزاع لاصحابنا في ان الوضوء

الفن الاول

وانما اشتهرت في العبادات والاجام اربابها وما اصرروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادة فيها بمعنى التوحيد بقدرية عطف الصلوة والزكوة فلا تشتط في الوضوء والغسل ومسح الخفين وازالة الحفاضة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاولى للصحة واما اشتراطها في التيمم فذلك لالة الالامة عليها لانه الفصل واما غسل المايه فقالوا لا تشتط للصحة الصلوة عليه وتحويل طهارته وانما هي شرط لاصقاط الفرض عن ذمة المكلفين

الثامون في النص المذكور لا يصح بدون النية وان ما يظن كثير من معانئهم ان الوضوء المأمور به يتأدى بغير نية غلط ليس كذلك يعني بل يصح بدون النية وليس ذلك لظن الذي يظنه كثير من معانئهم غلطاً كنه الصحة العلامة بين الكمال في شرح الهداية وهو تحقيق بالقبول تحقيق لا يوجد في غير ذلك الكتاب ولا يورث عليه في متهم هير منا هله العذاب **قوله** وانما اشتهرت اجوابه من حوال مقرر تقريره ان يقال اذا لم يدل على اشتراطها في المقاصد للصحة مما دل على اشتراط النية خيها فاجاب بقوله وانما اشتربت أي اخره واعلم ان الاحوال تحتاج الى النية في ثلاثه ما ظن احد ما التقرب الى الله تعالى فزارا من الرياء الثاني التمييز بين الالفاظ المحتملة لغير المقصود والثالث فصل الانشاء ليخرج صبي اللسان يعني في غير الايمان و**البيان** **قوله** اوجه اقل لان عطف الخاص على العام لزيادة التأكيد والاهتمام جائز واقع مع ان ظاهر اللفظ اعني العبادة انما تطلق على العمل لا العلم انتهى وفيه تامل **قوله** لان العبادة **اول** فيه نظر من وجوه اما اولاً فلا تامل **قوله** الثاني اوجه يقتضي صحة الاحتلال بالاية الى شرطية النية لصحة العبادات وقوله في تعليل الالهمية لان العبادة فيها بمعنى التوحيد يقتضي عدم الصحة واما ثانيه لانه على تسليم بقاء العبادة على معناها الحقيقي لا يصح الاحتلال ايضاً لانه حينئذ يكون المظهرين بمعنى الغاويين ونوعه يتعدى بنفسه لا يعرف الجرا لان يقال اللام للتعليل وليست متعدية واما ثانياً فلا تامل لانه ليس في الآية امر يدل على شرطية النية اذا لاية لا امر فيها بل هي اجاب وان امكن الجواب بان المراد من قوله امر والامر الذي امروا به في كتبهم كما صرح به البيضاوي على ان شرح من قبلنا شرحه انما لم يرد في شرحنا ما يخالفه فامل **قوله** فلا تشتط اجماع النية تغري على قوله لا يدل **قوله** واما شرطية اجوابه عن قياس الشافعي الوضوء على التيمم فابداً الخارق بين المقيس والمقيس عليه وتصريحه ان التيمم ينبع من الفصل ففي لفظه ما يدل على اشتراط النية فشرطناها فيه ولا كلف الوضوء فانه غسل ومسح وذات شق بلا نية فاشترطها في زيادة على النص وهي نسخ وانما قال ينبع دون يدل لان دلالتهم الفصل للفرق والانتقال منه الى الفصل الخاص وهو قصد اباحه الصلوة لمعتبرها بقدرية انه تعبد في انما هو بطريق الانباء **قوله** واما غسل المايه قال الاكمل قبل النية لادب منها في غسل المايه حتى لو اخرج الغريق وجب غسله الا اذا حرك عنده الاخر اخرج بنية الغسل لان الخطاب بالغسل توجه على بني ادم ولم يوجد منهم شيء عند عدم التحريك وفيه نظر لان الماء مزيل بطبعه فكما لا تجب النية في غسل الحي فكذلك لا تجب في غسل المايه ولهذا اقال قاضي خان في فتاواه ميت غسله اهل من غير نية اجزاء هم ذلك **قوله** وانما هي اقل بيل بشكل على هذا اما ذكره قاضي خان في فتاواه حيث قال ميت غسله اهل من غير نية الغسل اجزاء هم ذلك انتهى فانه صريح في انه لا يشترط في كونه مجزياً عنهم النية وفي التناوخا نية في غسله اي الميت ليست بشرط انتهى **اول** لاصراحة فيما نقله من قاضي خان وعن التناوخا نية لا احتمال ان يكون معنى قول قاضي خان اجزاء هم ذلك في حق طهارته بمعنى ان الطهارة وقعت صحيحة حتى يصح ان يهل عليه ومعنى قوله التناوخا نية ليست بشرط اي في صحة الغسل وهو الاينا في بقاء الفرض في ذمتهم من حيث عدم النية ومين ثم قال المحقق في الفتح الظاهر اشتراط النية فيه لاصقاط وجوبه عن المكلف

ويتفرع عليه ان الغريق يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية من محبته انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واماني العبادات كلها في شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بل قيل قولهم ان اعلام المكروه صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما ينبغي في بحث التروك واما الكفر فتعسر ظله النية لقولهم ان كفر المكروه غير صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفرهاز لا يحقر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في الاصول من بحث الهزل فلا تصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة الابدن مرها او واجدا او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمناف ولو نوى الانتقال عنها الى غير هاتين كانت الثانية غير الاولى وشرح بالتكبير صا ومنقلا والنفلا ولا يصح الا قتلا بما مام الابنية

لا التحصيل طهارته وهي شرط صحة الصلوة عليه انتهى قيل وهل يتعين كونه من مباشر الغسل بخصوصه اذ يكفي صبروها من احد المكافين الظاهر الثاني **قوله** ويتفرع عليه اه قيل اذا كان طاهر الوقوع في الماء لا تشتغل ذمة المكافين بغسله كالوقوع جنب في الماء وخرج يجب ان يقال يسقط الفرض عن ذمة بالغسل بعد ما وقع لخروجه طاهرا انتهى قيل وقد يفرق بينهما بان غسل الميت متعلق بفعل المكلفين من جانب الشارع ولم يوجد واما وقوع الجنب بفعل المكلف انتهى وفيه تأمل **قوله** يغسل ثلاثا يعني نيا ساعلى الغسلات الثلاث المزيلة للحد يغسل وجه الكمال ووجه غسله مرتين نيا ساعلى الشرب النجس بالنجاسة الغير المرئية اذا غسل مرة ثم اضيف اليه ثوب اخر طاهر فانه يغسل ما بقي ووجه غسله مرة نيا ساعلى ازالة الحدث بجمرة كذا قيل وقيل يغسل ثلاثا ليكون مودى على وجه الكمال فرضا ونية فالاولى فرض ولاثانية والثالثة سنة والثالثة تكميل لها اذ الثالثة تقع فرضا على ما نصوا عليه في الوضوء والغسل من الاختلاف نية تأمل **قوله** واما في العبادات اه **قوله** وكذا الانتقال من عبادات الى غيرها لا يصح الا بالنية كما هي التي في اخر السادس من القاعدة الثانية **قوله** بدليل قولهم اداطلقه المصنف هنا وقيد في البحر بالحري نقلا عن سمر الخانية وذكر في النهر ان التقييد بالحري لم يذكر في الخانية وانما ذكر في المبسوط على انه من باب الشافعي واما من ههنا فلا فرق بين الحربي والذمي كما صرح به في الكشف والتلويح والاحتياط وحينئذ فالاطلاق هنا في محله **قوله** ولا يصحون مسلما اه اه تيناف كلام وليس من تامة الدليل على ان الاسلام يصح بدون النية والضمير في قوله ولا يكون يرجع للكافر المعلوم من مساق الكلام لا للمكروه بقرينة قوله بمجرد نية الاسلام اذ المكروه لانيته وبهذا التقرير يظهر تعسف من قال اي لا يكون المحصر مسلما بمجرد نية الاسلام لو كانت شرطا نية بل لابد من النطق بالشهادتين فان الاسلام هو الانقياد والامر والنواهي وهو فعل والفعل لا يتم بمجرد النية دون فعل **قوله** بخلاف الكسراه فانه ترك فاذا حكم بالسلام المكروه بدونها علم انها ليست شرطا فيه اذ لا وجود له بشرط بدون الشرط **قوله** كما ينبغي اه في اخر هذه القاعدة **قوله** واما الكفراه لا حاجة الى هذا بعد قوله بخلاف الكفر فانه يقيده مقادير **قوله** انما هو باعتبار اه قال في التوضيح الهزل بالردة كفر لانه استخفاف فيكون مرتدا بعين الهزل لا بما هزل به اي ليس كفرا بما هزل به وهو اعتقاد معنى كلمة الكفر التي تكلم بها هازلا فانه غير معتقد معناها بل كفر بعين الهزل فانه استخفاف بالدليل فهو كفر قال الله تعالى قُلْ اَللّٰهُ اَيُّهَا تَه رَسُوْلُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِؤْنَ لَا تَعْتَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ اِيْمَانِكُمْ اَنْتُمْ هِيَ يَظْهَرُ فِيْهَا مَا قِيلَ اَنْ عَيْنَهُ كَفَرَا يَعْنِي الْهَزْلَ بِمَعْنَى اَنْهُ قَصَلَ الْهَزْلَ فَتَحْصِلُ النِّيَّةُ بِهَذَا الْقَصْدُ **قوله** فلا تصح اه تعريض على قوله واما في العبادات كلها **قوله** ولا يصح الا قتلا اه ربطا صلوة المقتل بصلوة امامه وقد وهم المصنف في البحر فجعله تعريفا للامامة وقال عرف الامام ابن عرفه الامامة

وتصح الامامة بل ونيتها حلا للكرخي واني حفص الكبير كافي البناء الا اذا صلى خلفه نساء فان اقتل ادهن به بلانيته للامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعيدين وصح ولوحلف ان لا يؤم احد افاقتلني به انسان صح الاقتل وهو له حنث قال في الخانية حنث قضاء لاديانة الا اذا شهد قبل الشرع فلا يحنث قضاء وكذا لو ام الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة صح وحنث قضاء ولا يحنث اصلا اذا امهم في صلوة الجنائز وصلاة التلاوة ولوحلف ان لا يؤم فلا تاquam الناس ناوبان لا يؤمته ويؤم غير وفقتلني به فلان حنث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب له على الامامة وسجود التلاوة والصلوة

في حله بانه اتباع المصلي في جز من صلواته انتهى والاتباع في التعريف المذكور مصدر والفعل المبني للجهول لا المعلوم كما هو ظاهر **قوله** وتصح الامامة اياه لانه لا يكون مثابا عليها لما تقدم انه لا ثواب الا بالنية **قوله** الا اذا صلى اياه حنثا من قوله يصح الامامة بدون نيتها **قوله** فان اقتداءه من اهل قبل هذا ابتداء على الراجح الا ان عموم كلامه متناول لصلوة الجنائز مع ان نيتها ما متنها فيها ليست شرطاني صحة اقتل ائمتها اجماعا كافي الخلاصة اللهم الا ان يرد الصلوة الكاملة وهي ذات الركوع والسجود اخذ من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل **قوله** واستثنى بعضهم اياه **اقول** فلا يشترط فيه ما في امامة النساء لقلة الفتنة عند كثرة الجمع وقال في السراج واما في الجمعة والعيدين ما كثر المشائخ قالوا لا يصح اقتداءها الا ان ينوي امامتها كسائر الصلوة وقول من قال فظاهر كلامه اعتماد قول الأكثر قال في جامع المصبرات والمشكلات ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذلك العيدين وهو الاصح وفيه اختلاف المشائخ والاصح ان فتنة المرأة تقل عند كثرة الجمع انتهى وفيه بحث لنفل المصنف تصحيح ما استثناه وبعضهم وان فهم ذلك من التصحيح الثاني المذكور في جامع المصبرات فممنوع لانه بعينه تصحيح ما استثناه بعضهم **اقول** يحتمل ان نسخة القائل سقط عنها لفظ وصح الموجود في نسخة المؤلف المتدولة عندنا فذكر ان ظاهر كلامه اعتماد قول الأكثر لانه ذكره ولا ان النية شرط في العبادات كلها وبعضهم استثنى الجمعة والعيدين فحيث لم يذكر التصحيح دل على الاختيار الاول ويحتمل عدم سقوطها لكن سقط من كلام القائل لقطع م قبل قوله اعتماد **قوله** صح الاقتداء قال الحصري في الحاوي عند الاثمة الثلاثة **قوله** يحنث قضاء اياه يعني اذا ركع وسجد كافي الخلاصة وفي نسخة قال في الخلاصة وهذه النسخة هي الصحيحة لان ما في الخانية غير من نحو رفية ناويا ان لا يؤم **قوله** الا اذا شهد اياه بان اشهد انه يصلي صلوة نفسه ولا يؤم احد **قوله** ولا يحنث اصلا قال قاضي خان في فتاواه لان يمينه ينصرف الى الصلوة المطلقة وهي المكتوبة والنافلة وصلوة الجنائز ليست بصلوة مطلقة انتهى واصلا مصدر موك لا انتفاء الحنث ويجوز ان يكون حالا من المصدر والمفهوم من الفعل لي انتفى الحنث انتفاء كلي او انتفاء متلبسا بالكلية كذا قرره السيل السند في شرح المفتاح في مثل هذا التركيب **قوله** نارا يا ان لا يؤم به بتعيين ان يكون قوله ويوم معطوفا على النفي لا على المنفي قال في الخانية ولوحلف ان لا يؤم فلا نا بعينه فصلي ونوي ان يوم الناس فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الحالف وان لم يعلم به لانه لما نوي ان يوم الناس دخل فيهم هذا الواحد انتهى ومنه يعلم ان قوله ويوم معطوف على النفي لا على المنفي **قوله** فاقتلني به فلان اياه لانما نوي ان يوم الناس دخل فيهم فلا ن وغيره فاذا اقتلني به فلان حنث لو حلف عليه **قوله** لا ثواب له اياه على امامة من لم ينو الصلوة اياه امام من نوي الصلوة بهم فيثبت على امامتهم **قوله** وسجود التلاوة كالصلوة اياه من جهة الاحتياج الى النية لانه عبادة مقصودة فسقط ما تروهم بعضهم حيث قال فيه نظرا لانه ان اردنا كالصلوة فمن كل وجه غير صحيح لتخالفهما في لزوم الحنث كما مر قريبا وان اراد

وكيف سجد الشكوكى قول من يرأها مشروعة والمعتمد ان الخلاف فى منيةها فى الجواز وكذا سجود السجود ولا تصرف فيه
 على مد وقتها السلام وأما النية للخطبة فى الجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس
 غير قاصد لها لم تصح كفى فتح القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك لقولهم يشترط لها ما يشترط للخطبة الجمعة هو
 ثقله من الخطبة وأما الاذان فلا تشترط لصحته الغية وإنما هي شرط للثواب عليه وأما استقبال القبلة فشرط الحرجاني لصحة
 النية والصحيح خلافه كفى المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصلي فى الصبراء والثاني على ما اذا كان يصلي
 الى محراب كل الى البناية وأما استمرار العورة فلا تشترط لصحة البنية ولم ارفعه خلافا

انتمثلها فى اشتراط ما يشترط لهما من التوضوء واستقبال القبلة وغيره ما كان له المسئلة اجنبية عن المقام **قوله** وكذا السجدة الشكوكى
 ايعنى لا بد فى صحتها من النية لانها عبادة **قوله** مشروعة اي جائزة كما يصرح به المصنف فى فن الجمع والفرق حيث قل
 ان سجد الشكوكى جائزة عند الامام ابي حنيفة رحمه الله لا راجية وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوباً انتهى
قوله والمعتمد اه اقول نعلنى هذا ما ذكره المصنف فى فن الجمع والفرق خلاف الاحتساق **قوله** وكذا سجود السجود يعنى لا بد من
 النية **قوله** ولا تصرف اه اي لا تصرف من السجود نية لم السجود وقت الخروج من الصلوة اي لا يمنع صحة الاتيان به قيل يتيه
 ذكره هذا على قوله واذا توى قطعها لا يخرج عنها انتهى **قوله** اما النية اه فى فتح القدير واما خطبة الجمعة ففي اشتراط نيتها
 خلافاً منبنى على اهلها بمثابة وصية والواجب ان لا يقصدها غيرها انتهى **اقل** ظاهر ما نقله المصنف عن فتح القدير
 انه لا خلاف فيها وبه موضح فى العناية **قوله** لم تصح اه قيل هذا هو المذهب فى رواية يجهل به ذلك وفى الخالية ولو عطس فقال
 الحمد لله يزيل التعميد على العطاس فلا بد من لا يصل لان الشرط ذكر الله على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد بخلاف الخطيب
 اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يحوز به الجمعة انتهى لكن المذهب ما تقدم والفرق بين الخطبة والذبح على الرواية
 القائمة بالاجزاء فى الخطبة ان المأمور به فى الخطبة الدكر مطلقاً لقوله تعالى فامعوا الى ذكواته وقد وجد فى الذبيحة المأمور
 به الذكوة عليها وذلك بان يلفظ انتهى قلت هذا الفرق يومى اليه كلام قاضى خان وهو من هو فى فروق المحبوبي وسياى
 فى كلام المصنف آخر القاعدة الثانية قبيل قوله فكامل **قوله** خطبة العيدين اه ينظر حكم باقى الخطب وهي خطبة النكاح
 والاستسقاء والكسوف والخطب الثلاثة فى الموسم هل هي كخطبة الجمعة هكذا اتفقت ثم يأتى شرح العناية للعلامة
 القسطنطينى عند قوله فى المتن وينصف الموترم وكذا فى الخطبة ما نصه والخطبة شاملة للخطبة النكاح والموسم وغيرهما كما مر
 والذي مر فى هذه الاوقات عند قوله فى المتن وبكره اذا خرج للخطبة النفل مانصه الاولى ان يقول ويصبره من الخطبة
 النفل لشميل خطبة النكاح والخطب الثلاثة فى الموسم فان الاستماع واحبب فيها كفى الزاهد انتهى **اقل** ويحالفه ما ذكره
 فى خطبة العيدين نقله من النية ان الكلام لا يكره فيه كما يكره فى الجمعة انتهى ويمكن التوفيق بان يكون معنى قوله لا يكره
 فيه الى آخره اي كراهة كراهة فى الجمعة وحينئذ لا ينتفى اصل العزامة **قوله** هو نقله من اه قيل يفهم منه ان الخطبة
 شرط لكن نقل يمهاليس بشرط وليس كذلك بل خطبة نفسها ليست بشرط فيها اصلاً **قوله** وما الاذان اه قال فتح القدير وما الاذان
 فالمشهور انه لا يحتاج الى نية انتهى ومنهم من انه غير المعهود ويشترط له النية **قوله** وانما هي شرط اه اقول يخالف
 هذا ما هيأتى فى العامة الثانية حيث نقل عن العيني الاحكام على ان الاذان لا يحتاج الى نية فان النية فى كلامه نكرة وقعت
 فى حيز النفي فنعم نفي النية للصحة والثواب اللهم الا ان يخص بنفي النية للصحة **قوله** واما استقبال اه قيل عليه بيانته قيل ان

لفن الادال

ولا تشترط للثواب صحة العباداة بل يثبت على نيته وان كانت فاحدة بغير تعبد كالوصلى محمد تامل طهارته وسيأتي تحقيقه واما الزكوة فلا يصح اداءها الا بالنية وهي هذا فيما ذكر القاضي الاصمغاني ان من امتنع عن اداها اخذها الامام كرها ووضعها في اهلها وتجزئ به لان للامام ولاية اخذها فقام اخذها مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتمد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المعيط ومن امتنع عن اداء الزكوة فالساعي لا يأخذ منه الزكوة كرها ولو اخذ لا يقع حتى الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالعس ليوذي بنفسه انتهى وخرج من اشتراطها لهما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه واختلفوا في سقوط زكوة البعض اذا تصدق به وقالوا تشتترط نية التجارة في العروض هل التفصيل في استحقاق القبلة وفي القرمانى ما يحالفه فانه قال واما نية الكعبة بعد ما توجه اليها هل تشترط او لا فقال ابو بكر محمد بن الفضل تشترط وقال ابو بكر ابن حامد لا تشترط وقال صاحب الهداية في تجنيسه لا تشترط في الصحيح وقال بعض المشائخ ان كان يصلي الى المحارب فكما قال العاصمي وان كان يصلي في الصحراء فكما قال محمد بن الفضل انتهى وفيه تامل **قوله** ولا تشترط اه لان صحة العباداة تكون بوجود شرائطها واركانها والثواب عليها بوجودها لعزيمة وهو الاخلاص فان من توسل بماء نجس ولم يعلم به حتى صلى ومضى الى ذلك ولم يكن مقصرا لم يجز في الحكم لفقد شرطه ويستحق الثواب لصحة عزيمته واذا صلى رياء وسعة تصح في الحكم يعني لوجود شرائطها واركانها ولم يستحق الثواب لفقد الاخلاص يعني لعدم صحة عزيمته كذا في المستصفي شرح النافع **قوله** وان كانت فاحدة اه اي العباداة لانيية وان كانت اقرب من كرها ولو اظهر الضمير لكان اولي **قوله** وسيأتي تحقيقه حواله غور انجدة وان لم نعثر فيما هيأتي على تحقيق ما ذكره هنا **قوله** ضعيف اه قيل يمكن حمله على ما اذا نوى هذا اخذه منه او عقبه لان دينه ونتيجة عمله على ذلك كيلا يضيع ماله مجانا مع امكان تحصيل الثواب فقل برأى انتهى وقيل عليه المصريح به عدم الاجزاء وان نوى قال في الصيرفية اذا اخذ زكوة الاموال الباطنة ونوى اداء الزكوة الصحيح انه لا يجوز وفي الواقعات السلطان اذا اخذ الصلقات ونوى باداها اليه الصلقة عالية الاحوط ان يفتى بالاداء ثانيا كالمثل ينولانعد ام الفقير وهو الاختيار الصحيح انتهى على ان قوله او عقبه ليس على اطلائه لما هيأتي في البحث السابع من النية انه هل تجوز الزكوة بنية متأخرة من الاداء قال في شرح الجمع لو دفعها بلانية ثم نوى بعد فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والافلا **قوله** والمعتمد في المذهب عدم الاخذ كرها اي عدم اجزاء اخذ الزكوة كرها **قوله** كلامه صريح في انه لا فرق بين زكوة الاموال الظاهرة والباطنة وفيه نظر فان المعتمد عدم الاجزاء في الباطنة دون الظاهرة كما هو موضح به في المضمرة وحمله على زكوة الاموال الباطنة يمنع منه قوله ومن امتنع عن اداء الزكوة فالساعي لا يأخذها منه كرها فان الساعي لا يأخذ زكوة الاموال الباطنة لان الدفع فيها الى الفقراء مقفوس الحدس بابها **قوله** ولكن يجبره اه قال في الظهيرية ثم الزكوة تجب على التراخي في رواية ابن شجاع عن اصحابنا ومن مذهب محمد بن علي الفوري وعنه اذا حال عليه حولان ولم يودائهم ولم تقبل شهادته واذا وقف الامام عليه عزوه وجبسه وطالبه انتهت ظاهرة ان هذا اعني التعزير والعس من زكوة الاموال الظاهرة والباطنة اذا دفع فيها الى الفقراء مقفوس الى اربابها فلا مطالبة للامام فيها **قوله** ما اذا تصدق اه قيل لفظ التصديق يشعر بان نية اصل العباداة وجدت وهي كافية ونية المرض انما تشترط للمزامحة بين الجزاء الذي هو الواجب وهاترا جازاه وفي اداء الكل تحقق اداء الواجب فلا يحتاج الى التعيين لصيرورة الواجب متعين بل نفعه بخلاف التصديق ببعض **قوله** واختلفوا فعند محمد يسقط وعند ابي يوسف

ولا بد ان يكون مقارنة للتجار فلو اهتمت بشيء لنفسه لا وبالله ان وجد ربحا جاعه لازكوة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من ارضه العشوية او الخراجية او المستاجرة او المستعارة لازكوة عليه ولو قارنت ما ليس بدل مال بمال كالهبة والصدقة او الخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي السائمة لا بد من قصد اقامتها للدر والنسل اكثر الحول فان قصد به التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل والركوب والاكل فلا زكوة اصلا واما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالنية صحبت لانها انما تبطل

لا يستقلان الواجب غير متعين ومحمود و اعتبر الجزء بالكل **قوله** ولا بد ان تكون اه لكن لا تهب الزكوة الا اذا اتجر لان التجارة فعل لا يتم بمجرد النية وتحقيق الكلام في هذا المقام ان الزكوة قد اعتبر في نصابها النماء والنماء على قسمين خلقي وفعلي فالاول الذهب والفضة والثاني ما يكون باعدا العبد كالعروض فالاول لا يحتاج الى نية التجارة والثاني يحتاج اليها غير ان التجارة من اعمال الجوارح فلا يتحقق بمجرد النية بل لا بد من اتصالها بعمل هو تجارة حتى لو اشترى ثيابا للبذلة ثم نوى بها التجارة لا تكون لها ما لم يبعها ليكون بدل لها للتجارة بخلاف ما لو نوى فيما هو للتجارة ان يكون للخدمة حيث يصح بمجرد النية لان التروك يكفي فيها بمجرد نظيرها السفر والفطر والاحلام زاد الشارح وكونه علوفة لا يثبت واحد منها الا بالعمل وتثبت اضدادها بمجرد النية وبخالفه ما في الفتح ان السائمة تصير علوفة بمجرد النية ووقف المصنف في البحر بحمل ما في الشرح على ما اذا وقعت النية وهي في المزمع وما في الفتح على ما اذا وقعت النية بعد الاخراج قال في النهر وفي اندراية ما يخالفهما ثم نية التجارة قد تكون صريحة وقد تكون دلالة فالاولى ان ينوي عند عقد التجارة ان تكون المملوك به للتجارة سواء كان العقد شراء او اجارة لا فرق في ذلك بين كون الثمن نقدا وعرضا اما العرض المملوك بالارث فلا تصح فيه نية التجارة اجماعا الا اذا تصرف فيه فتجب الزكوة كما في هرح المجمع يعني ونوى وقت التصرف ان يكون بدل له للتجارة ولا تكفيه النية السابقة كما هو ظاهر كلام المصنف في البحر وفي الخانية لوروث سائمة كان عليه الزكوة اذا حال الحول نوى او لم ينو ويلحق بالارث ما تدخله من حبوب ارضه فنوى امساكها للتجارة فلا تجب لباعها بعد حوله واما الدلالة فهي ان يشتري عين من الاعيان بعرض التجارة او يواجر داره التي للتجارة بعرض من العرض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحة لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معد للتجارة ففي كتاب الزكوة من الاصل انه للتجارة بالنية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشافئ بلخ كانوا يصحون رواية الجامع **قوله** ولو قارنت ما ليس اه قيل لكن اذا اتجر فيها هل يعتبر ابتداء الحول من وقت نية التجارة او من وقت التجارة يحتاج الى نقل انتهى **اقل** الظاهر انه يعتبر ابتداء الحول من وقت التجارة لانه وقت تعلق وجوب الزكوة بالذمة **قوله** لا تصح على الصحيح وهو قول محمد وقيل لا يصح وقيل لا يصح في العكس ورجح الصحة في الفتح ومصحح عد مها في البدائع وفيها بالاستقراء عرضا ونوى ان يكون للتجارة اختلف المشائخ فيه والظاهر انه يكون للتجارة واليه اشير في الجامع كذا في النهر **قوله** ولو علقها بالنية صحبت اه اي ولو علق النية بالمشية صحبت سواء كانت نية صوم او غير نية لانية الصوم كما قد يتوهم من ان التعليل يدفعه ومثله صحة تعليق النية بالمشية صرح بها في الخلاصة ومصحفها في الفتاوى الظهيرية **قوله** لانها انما تبطل قيل بشكل بل هذا ما في الفوائد الناجية لوكله بطلاق امراته انشاء الله صحت التوكيل وبطل الاستثناء ولو قال امرأتي ك

الاقوال والنية ليست منها الغرض والسنة والنفل في اصلها هو اما النية في الحج فهي شرط صحة ايضا فرضا كان او نفلا والعمرة عند لك ولا تكون الا سنة والمنذر كالغرض ولونذر حجة الاسلام لا تلزمه الاحجة الاسلام كالونذر والاضحية والقضاء في الكل بالاذا من جهة اصل النية واما الاعتكاف فهي شرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا اما الكفارات والغنية شرط صحتها اعتقا . او صيا ما اراد اطعاما او اما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتخرج عليه انه لو اشتراها بنية الاضحية فذبحها بغيره بلا اذن فان اخذها من بوحه ولم يضمه اجزائه وان ضمته لا تجزئه كما في الضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه واما اذا ذبحها عن ماله كما لا ضمان عليه وهل تعين الاضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا وقد اشتراها بنية تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم تعين والصحيح انها تعين مطلقا فيحصل بها الغني بعد ايامها حية ولكن له ان يقيم غير ما مقامها انشاء الله صح ولا يجوز الامر ببيعها لانه تفويض بخلاف التوكيل انتهى وتظاهر اطلاق المص في الاقوال يعتدل الا و امر وفي ذلك خلاف قال في العمادية الاستثناء هل يعمل في الاوامر قيل يعمل وقيل لا وصرح بان انشاء الله في الصوم لطلب التوفيق فظهر انها ليست فيه للاستثناء حتى يقال ان النية ليست من الاقوال فلا تبطل بالاستثناء **قوله** في اصلها هو اما النية فتكون شرط لصحة ما ذكره على السواء واما من جهة التعيين وهل منه فتختلف وكذلك النية بالنسبة الى فرض الصلوة وواجبها وسنةها ونفلها سواء في اصل النية وان اختلفت من جهة التعيين وعدمه كراهو مبين في المتن والشروح **قوله** ولا تكون الا سنة يعني موكدة وهو المصروح به في عامة الكتب بل صرح بانها الميثقة بواجبة يعني بايجاب الله تعالى والا فقد تكون واحدة بالنذر وقد حكى ابن وهبان رحمه الله تعالى في منظومه اربعة اقوال فقال (شعر) ومن اعتمار واقترضه كفاية * واحد واجب والجميع مقرر **قوله** والمنذر كالغرض يعني في الاحتياج الى النية للصحة وفي التعيين والتشبيه مبني ان المنذر واجب لا فرض وفيه كلام يعلم بوجاهة الى فتح القدير من كتاب الصوم قال في فتح القدير من كتاب الصوم مانصه فان قيل لم كان المنذر واجبا مع ان ثبوته بقوله تعالى وليوفوا نذورهم واجيب بانه عام دخله الخصوص فانه خص منه النذر بالمعصية وبما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض او كان لكنه غير مقصود لفسده بل لغيره حتى لو نذر الرضوء لكل صلوة لم يلزم فصاره النية كالاية المأولة فيقول الوجوب **قوله** ولو نذر حجة الاسلام او يعني لعدم صحة النذر لفقد شرطه وهو ان لا يكون المنذر واجبا وفي خلاصة الفتاوى ولو قال المريض ان عافاني الله تعالى من مرضي هذا فعلي حجة فهو الزمته حجة وان لم يقل لله لان العجة لا تكون الا لله ولو برأ وحج جاز ذلك لخص حجة الاسلام يعني وعليه حجة اخرى للنذر ولو نذر غير حجة الاسلام صححت نيته انتهى **قوله** من جهة اصل النية والتعيين الا في قضاء ومضان فانه يشترط فيه التعيين ولا يشترط في ادائه **قوله** واما الاعتكاف اه فيه ان الاعتكاف باهتجار اصله لا يكون الا سنة او نفلا فلا يكون واجبا الا ان يراد الوحوب بطريق النذر لا بايجاب **قوله** واما الكفارات اه لكن الكفارات اذا كانت بالصوم يشترط ان تكون النية ميبية **قوله** واما الضحايا اه قيل ينبغي ان يقال قد تكفي النية عند البهرا من النية وقت الذبح وكونها شرط عند الشرع ممنوع لانه لو اشتراها للتجارة مثلا في يوم الاضحية وذبحها ونوى الاضحية تجزئه بلا شك وما نقله من الذخيرة انما يدل على عدم اشتراطها عند الذبح لا على اشتراطها عند الضحاة **قوله** تعينت اه بشرط ان يتلفها الفقير بلسان واما اذا لم يتلفها فلا تعين **قوله** والصحيح لا قيل لا يلزم اذا نوى به ان يضحي ولم يتلف وقت الضحاة بالوالمشترى غنية الاتحباب باتفاق الروايات فله بيعها وان فقيرا كره في الثاني انها تنه عن بالنية وهذا الوجه هو الا ان يقول بلسانه علي او اضحي **قوله** ولكن له ان يقيم غير هامة امها اه كذا في النسب وقيل عليه ياتمل في هذا الاستدراك

كافي البدائع من الأصحاحين قالوا أو الهل اياك الضحايا واما العتق فعندنا ليس بعبادة بديلة من الكثرة ولا بديلة لله
 فان نوى وجه الله تعالى كان عبادة مثابا عليه وان اعتق ببلانية صح ولا ثواب له ان كان صريحا اما العتقات فلا بد
 لها من النية فان اعتق للهنم وللغيطان صح وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب ولا اثم وينبغي
 ان يخصص الاعتاق للهنم بما اذا كان المعتق كافرا اما المسلم اذا اعتق له قاصدا تعظيمه كفر كما ينبغي ان يكون الاعتاق
 لمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالتقرب واما الجهاد فمن اعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية واما الوصية
 فكان العتق ان قصد التقرب فله الثواب والا فلهي صحيحة فقط واما الوقف فليس بعبادة بديلة من الكثرة فان نوى
 القرية فله الثواب والا فلا واما النكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العبادات وهو
 عند الامتثال منه موكدا على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اعفاف نفسه وتحصيلها وحصول ولد
 فانه مناف لما تقدم ولعل مراده اذا هلك انتهي **اول** فعلى هذا فتكون الإقامة على الغني اذا هلكت ليست بواجبة وليس
 كذلك كاصريح به في العيني وغيره بخلاف الفقير اللهم الا ان يقال اللام في قوله له بمعنى على على حد قوله تعالى وان احسنتم
 فلها **قوله** واما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعا يعني وان كان قربة لان العبادات متعبد به بشرط الية ومعنى في المعهود والقربة
 ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه وهي توحيد بدون العبادات في القرب التي لا يحتاج الى نية كالتقرب والوقف وقد ذكر الامام
 الراعي من الشافعية ان الاحكام منعقد على ان العتق من القربات **قوله** فان نوى اياي المعتق المسلم ولا يصح عود الضمير
 الى الكافر كما هو ظاهر العبارة **قوله** ان كان صريحا قيل في قوله صح ولو ذكره عقبه لكان اولي ومما الحق بالصرح وهبت
 لك نفسك او هبت نفسك منك فيعتق قبل اولم يقبل نوى اولم ينو ولو قلنا بالتقرب معجيا بان قال انت ح ركان
 كناية يعتق بالنية كذا قيل وفيه تا مل **قوله** واما الكناية اي كناية العتق **قوله** وان اعتق للهنم او انما صح الاعتاق
 لوجود ركنه الموقوف ازالة الرق وصفة القربة لا تاثير لها **قوله** وينبغي ان يخصصه امثله في البحر للمصنف
 قيل ليس لفظا ينبغي هنا للعتق بل بمعنى يجب كافي قول القدر وري وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في التامع والعشرين
قوله فلا بد له من خلوص النية اي النية الخالصة ظاهرة في حصول الثواب لا الصحة لان الثواب يبني على وجود العزيمة
 هو الاخلاص واما الصحة فلا تتوقف على الاخلاص بل على اصل النية فانه لو صلى وياصعبت صلاته وكان غير ماثبا عليها
 فكذلك الجهاد **قوله** واما الوصية كالتقرب اي يعني في الاحتياج الى النية لحصول الثواب **قوله** فان نوى القربة يعني
 الواقف المسلم لا الكافر فانه ليس املا للنية لان من شرطه الاسلام **قوله** واما النكاح المراد بالنكاح هنا الوطي المترتب
 على العقد الصحيح بقربة قوله حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العبادات وقد اسند صاحب البدائع الى ذلك
 بوجهه الاول ان السنن مقدمة على النوافل بالاجماع الثاني انه ادعى على ترك السنة ولا وعيد على تركه اليه المثل الثالث
 انه فعله صلى الله عليه وسلم وواظب عليه وثبت عليه بحيث لم يخل عنه بل كان يزيد عليه ولو كان التخلي للنوافل افضل
 لعلمه واذا ثبتت افضلية في حقه ثبت في حق امته لان الاصل في الشرائع هو العموم والخصوص بدليل والبراهين انه مسبب
 موصل الى ما هو مفضل على النوافل لانه سبب لصيانة النفس عن العاهشة ولصيانة نفسه من الهلاك بالنفقة والمكنتي
 واللباس ولحصول الولد الموحدة واما مدعي عليه الصلوة والسلام يكونه سيدا وحسورا وهو من لا ياتي النساء مع القدرة
 ومن شر عنهم لاني شر يعتد **قوله** لتحصيل الثواب يعني لا للصحة كما سيصرح به قريبا لانه ليس بعبادة بل قربة منها

)

عند لك كاهن آخر ازم لا يحتاج اليها **قوله** والاي وان لا يتري به الحال بان نوى الاستقبال او لم ينو شيئا لا يصح **قوله** واما المضارع المتخصص للاستقبال فهو كالامر او مثل ما بيعك او هوب ابيعك وفيهم منه انما تخصص للهلك كايبيعك الان لا يحتاج الى النية **قوله** ولا بالنية اي نية الحال صريح في ان الامر لا يصح نية الحال وهو مخالف لما يعمهم من التحقق صيغة قال واما اذا كانا غفلين يعمهم بهما عن المستقبل اما على سبيل الامر او الخبر من غير نية الحال فانه لا ينعقد مثل ان يقول البائع اشتري هذا العبد بالغري المشتري اشتري بغير نية ان يهيى وقد افهم قوله من غير نية الحال انه ينعقد بالامر اذا نوى الحال وفي النهي ان الامر لا ينعقد به الا اذا دل على الماضي كخذ وكذا يقال اخذته فانه كالماضي الا ان استدعاء الماضي البيع بالوضع وهذا الطريق لاقتضاء **قوله** واما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا لو وهب له من حالي الصلح كافي البزازية قيل ليس ما في البزازية يفهم منه ما ذكر لان المنكوريها في الولو الجيدة لو قال هب لي على وجه المزاح فوهب وقبل وسلم جاز اذا المزاح انما وقع في طلب الهبة ثم وقعت هي بلا مزاح فظاهر او مستجيبة لشرا طهارا طاهر يكفي في مثل ذلك فلا يقال ان الهبة تصح بلا نية بل لو صدق الموهوب له على ذلك لا تصح فتأمل ثم ان المؤلف ذكر في البحر كما هنا ايضا حيث قال فيه اطلقها اي الهبة فشمع ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة صحيحة عند ابي الخلاصة واعترض العلامة المحقق هي في كتابه الرمز شرح نظم الكنز فقال ليس في الخلاصة ما يفيد دموها اما يقبل ان يطلب الهبة من حال الجاهل او هو جاهل او سلمه صحته الهبة لان الواهب غير ما زح وقد قبل الموهوب له قبوله صحيحا وقد سبق في كتابنا في هذا في كتابه الاشياء وازلنا هذا الاشتباه في حاشيته لكن في الخافية ما يريد ما فهمه المؤلف فان ذكره حكاه الشيخ بن المبارك لما روى قوم يضربون الطيور فوقهم عليهم وقال هبوه مني حتى تروا كيف اضرب قد دموه به على الارض وكسره وقال ارايتكم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتنا وانما قال ذلك احترازا عن قول الامام في كسر الملاهي انه يوجب الضمان وهذا دليل ما مر ان هبة المازح جائزة انتهى قيل وفيه بحث اذا دل دليل على انهم مزحوا به بل ظاهر طلب الهبة لجدة ناجا به بها عاينته انه لم يرض ان يضرب واراد الكسر وانهم اراد

بالبزازية والجن لولفن الهبة ولم يعرفها من تسمى **قوله** النية ورطها وانما هو لعقد **قوله** وكذا لو اكره عليه
 م تصح **قوله** والامتناع فانها يقعان بالانلقين **قوله** لا يعرفها لان الرضاء ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليهما يقعان
 مثله ضرب بهن فلما وهبوه وملك تصرف بما اراد من ضربها على الارض وهو امام جليل القدر في الزهد والعلم
 في ذلك مواعف ما يظن به الاكتفاء بالمرحاة والله تعالى اعلم ويدل على ما قلنا من ان الهبة جديدة قول صاحب
 جزالة فيهم جازت الهبة لاستجماع الشرائط وقيل يحتمل ان دليل الهبة المقام اذ هبة الملامهي للمشهور وبما يعلم
 والزهد كما ذكره غير مناصفة بل طاهر انه كان مزحاً ونقله عن الجزالة لا يدل على الملامهي اذا اراد بالمشراطة التكليف
قوله وانما هو لقب شريف على قيل فيه ان الهبة مع الهزل يصح ولا رضاء به بل ليليل بعد م صحة البيع وح
 الهزل بعد م الرضاء مع هذا اذ افع **قوله** اختلاف الطلاق والعتاق في انهما يقعان اه قال في البزازية ليقنه
 الطلاق بالعربية وهو لا يعلم والعتاق او التذبير او لقنها الزوج الا براء عن المهر ونفقة العدة بالعربية وهي
 لا يند قال الفقيه ابو الليث لا تقع ديانة وقال مشائخ اوز حند لا تقع اصلا صيانة لاملاك الناس عن الانطال
 سر . نواع واشترى بالعربي وهو لا يعلم والمعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق والخلع والهبة
 باعتبار ان الرضاء اثار في وجود البيع لا الطلاق والهبة وتما ميا بالقض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذا لو لقنت
 الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها والمختار ما ذكرنا انتهى متامله مع ما ذكره المؤلف **قوله** ولو اكره عليه
 يقعان **قوله** المراد الاكره على انشاء لفظ الطلاق فبقع طلاق المكروه لما صححه الحاكم ثلاث جده من حدوه من حد
 الطلاق والعتاق واليمين ولا يصير بهذا الطلاق ما را فلا توث منه كما في القنية ولا خلاف انه لو اكره على الاترا ربه لا يقع
 قضاء وديانة بخلاف ما اذا اقربه وادعى انه كان هازلا او كاذبا حيث يقع قضاء الا اذا شهد قبل ذلك لزال التهمة
 به كما في القنية وقيد البزازي بالمطلوم ولو اكره على كتابة فكتب فلا تنة بنت فلانة طالق لم يقع وعلمه قاضيخان بان
 الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة والحاجة هنا حصر بعضهم ما يصح مع الاكره في عشرة فقال (شعر) يصح
 مع الاكره عتق ورجعة * نكاح وايلاء طلاق مفارق * وفي ظها روا اليمان ونذره * وعقو لقتل شاب منه مفارقي *
 وحصره ابو الليث في ثمانية عشر ولم يذكر الفتي فصارت تسعة عشر و زاد المصنف في حصره الاكره على
 قبول الوديعة قال في القنية اكره على قبول الوديعة فتلت في يد المستحقها تضمين المودع ان كان بفتح الدال
 وهو الظاهر فهي عشرون نظمها اخر المص في ابيات ذكرها في النهر فقال (شعر) طلاق وايلاء ظهار ورجعة *
 نكاح مع امتيلاء دفعو عن العمد * رضاع ويمان وفي * نذره * قبول لا يد اع كذا الصلح عن عمد * طلاق على
 جعل يمين به * نكاح كذا العتق والاسلام تد يبر للعبد * وايحاب احسان وعتق فهذه * تصح مع الاكره
 عشرون في عمد * ثم قال ظهر لي بعد ذلك ان ما في القنية هو بعكس الدال لا بالفتح فليس من المواضع في شيء
 وذلك ان في البزازية قال اكره بالحبس على ايداع ماله عند هذا الرجل و اكره المودع ايضا على قبوله مضاع لاسمان على
 المكروه والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالوهبت الربع فالقته في حجره فاخذ ويرد مضاع في يد ولا يضمن انتهى وقال
 العلامة المقدسي وجدنا نسخة صحيحة من القنية بعكس الدال وصورة المسئلة على هذا شخص اودع عند رجل شيئا مكرها
 على قبوله فاستحقه آخر فانه ان يرضى من المودع المكروه بعكس الدال والراء ناهزم الحساب والله الموفق **قوله** قال

نفي حشر در عظم امع الاكره

وأما الطلاق فنص في موضعين وفيه قولان الأول لا يحتاج في وقوعه عليها إليها فلو لم يخطأ أو ما هي أو مخطيا وقع حتى قالوا أن الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة قضاء ولكن لابد ان يقصد بها باللفظ قالوا لو كور مسائل الطلاق بحضرتها ويقول في كل مرة أنه طالق لم يقع ولو كتبت امرأتى طالق أو أنت طالق وقالت له اقترع علي فقر عليها لم يقع عليها لعدم قصد ها باللفظ لاينا فيه قولهم ان حتى المحيط من المشائخ من قال يصح الاقرار بالسرقه مكرها انتهى وفي شرح النقاية للعلامة القوهستاني من - - - - - الأكثره . يصح اقرارها باستيفاء المهر مكرهه ان اكرهت على الاقرار بالزنا على قول الامام فصار ثلث احاديث وعشر . **قوله** فالاول لا يحتاج في وقوعه إليها قال المؤلف في البحر والفاضل ان قولهم الصريح لا يحتاج الى نية المأمور . القضاء اما في الاول يانه فيحتاج لكن وقوعه في القضاء بلا نية انما هو بشرط ان لا يقصد ها بالخطاب بل ليل ما قالوا لو خرد . ائيل الطلاق بحضرة زوجته ويقول انت طالق ولم ينو لا تطلق وفي متعلم يكتب ناقله كتاب رجل قال ثم يفت ويكتب امرأتى طالق وكلها يكتب قرون الكتاب باللفظ بقصد الحكاية لا يقع عليه الطلاق وفي القنية امرءة كتبت انت طالق ثم قالت لزوجها اقترع علي هذا فقره لا تطلق وما في الفتح القدير ولا بد من القصد بالخطاب بلفظ الطلاق ما لما بمعناه اوال . **قوله** وذكر ما ذكرنا فليس بصحيح لانه صرح بالوقوع قضاء فيمن سبق لسانه وان كان شرط للوقوع ديانته لا قضاء وحده . **قوله** والوقوع قضاء فيما لو كور مسائل الطلاق بحضرتها وفي المتعلم فالحق ما اقتصرنا عليه انتهى كلامه قبل وهذا ظاهر وذلك لانه اراد انه شرط للوقوع قضاء ود يانه فخرج ما لا يقع فيه لا قضاء ولا د يانه كمن كور مسائل الطلاق وما يقع فيه قضاء فقط كمن سبق لسانه بالطلاق وقد عرف انه لا يراد عليه من سبق لسانه لانه لا يقع عليه فيه د يانه كما نصح به ابن الهمام في آخر كلامه حيث قال وهو يشير اليه اي الى الوقوع قضاء فقط **قوله** في الخلاصة بعد ذكر ما لو سبق لسانه بالطلاق ولو كان بالعناق يد بين انتهى يعني لا فرق بين الطلاق والعناق وبهذا يبطل قوله في البحر ان الواقع في القضاء بشرط ان يقصد خطابا لغيره ان من اراد ان يقول اهقني فسبق لسانه بالخطاب لم يقصد خطابا **قوله** فان لا اذ ما هي الغفلة هو يعتري الانسان من قلة التحفظ واليقظ كافي عمدة الحفاظ من تفسير اعراف الالفاظ للعلامة المشاب السمين ومنه يعلم ان السهو مرادف للغفلة وحيث يشكك عطفه باروفي الكتاب المذكور ان النسيان يعبر به عن الترك وقال بعضهم النسيان ترك النسيان ضبطا ما استودع على حفظه اما الضعف قلبه واما من غفلة واما من قصص حتى ينحل فمعن قلبه ذكره انتهى ومنه يعلم ان النسيان غير السهو والغفلة **قوله** او مخطيا وقع في شرح البخاري للعيني انما يصح طلاق المخطي لان القصد امر باطني لا يوقف عليه بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال وهو اهلية القصد بالعقل والبلوغ فان قيل على هذا ينبغي ان يقع طلاق النائم والجواب ان النوم يناقني اصل العمل بالعقل لان النوم مانع من الاعتغال نو والعقل فكانت اهلية القصد معدومة فيقتضي نفيهم **قوله** حتى قالوا ان الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة قضاء الالفاظ المصحفة خمسة تلاق وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ فيقع **قوله** في الاصل في ذلك قبل التكلم بان قال امرأتى طلبت مبني الطلاق وانا لا اطلق فاقول هذا او لا فرق بين العالم واليه في وعليه الفتوى كذا في البحر وظاهر اطلاقه يشتمل ما ان لم يكن الشغوف في الخيف من باب الحيل والتعريض في الحلف لرفق . **قوله** وادغم الراء واخفاها حتى لا يفهم ذلك من يسمح خلفه لا يلزمه بذلك شيء فلا تطلق امرأتى لان طار قال ليس بطالق انتهى وفيه تأمل **قوله** لعدم قصص ما قيل صوابه قصص لان قصص ها غير معتبر انتهى **قوله** فيه نظرفان قوله قصص ها مصل ومضاف الى المفعول لا الفاعل كما فهم المصنوب **قوله** ولا ينافيه قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية قيل المراد منه انه لا يحتاج الى نية

الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق **اول** الطلاق من وثاق لم يقع ذيانه ووقع قضاءه **والثاني** ان يكتسب ان
 طالق **الغاطي** واقع قضاء لاديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة ولا يرد عليه قولهم انه
 لو طلقها ازال يقع قضاء وديانته لان المار جعله به جد او قالوا لا تصح نية الثلث في انت طالق ولا نية البائن
 ولا تصح نية الثنتين في المصدر في انت الطلاق لان تكون للمرأة امة وتصح نية الثلث

الطلاق **الصريح** مع ظهور ارادة المراد بمعنى يخرج ما لو كان يكرر مسائل الطلاق بحضورها كما مر **قوله** وقالوا لو قال انت
 طالق ناديا الطلاق من وثاق لم يقع ذيانه ولو نوى عن العمل لم يصح في اصلا وعنه صدق ديانته كما في التحفة ولو نوى
 الاحراز لم يصح في المصدر كافي المصارح كذلك في شرح النقاية للقهستاني والوثاق يفتح الواو وكسرهما القيد وما
 اطلقه المصدر تبعاً لبعضهم قيل في المحيط بما اذا لم يقرنه بالثلاث ام لو قرنه لم يصح ان يسهو طلاقاً لانه لا يتصور رفع
 القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كيلا يلغوا انتهى وهذا التعليل يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين **قوله** لان
 المار جعله به جد اقال عليه الصلوة والسلام ثلث جد من جد وهن جد النكاح والطلاق والعتاق **قوله** لا تصح
 نية طالق **اول** حق العبارة ولا تصح نية البائن واحد اكان اركثير ابل يقع بقوله انت طالق واحدة رجعية
 وان لم ينو ذلك لانه بنية الابانة قصد تنجيز ما علقه المارح بانقضاء العدة فيرده اليه وانما كان واحدة لا اكثر لانه لفظ فرد حتى
 قيل للمثنى طالقان وللثلاث طوالق فلا يحتمل الغد دلالة ضده وذكر الطالق ذكر الطلاق هو صفة للمرة لا الطلاق هو تطبيق
 والعقد الذي يقترون به نعت المصدر ومحدوف معناه طلاقاً ثلثاً كقولك اعطيتهم جزلاً كذا في الهداية ومعنى قوله ان ذكر طالق
 ذكر الطلاق هو صفة للمرة ما بينه العلامة التعتازاني في التلويح من ان الطلاق الذي يدل عليه طالق لغة صفة للمرة وهو
 ليس بمتعدد ففي ذاته بل يتعدد بتعدد ملزومه اعني التطبيق الذي هو صفة للرجل وهو هنا غير ثابت لغة بل اقتضاء
 فلا تصح نية الثلاث فيه فلا يصح فيما يبتني عليه ثم قال وهذا الوجه من كور في الهداية وصاحب الهداية انما ذكر هذا الكلام
 جواباً عن قول الشافعي ان ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة كذلك ذكر العالم ذكر للعالم فقال ذكر الطالق ذكر الطلاق الذي هو صفة
 للمرة لا للطلاق الذي هو تطبيق انتهى وحاصله ان الطلاق انما يتضمن مصداقاً هو صفة للمرة وهو غير متعدد لذاته وانما
 يتعدد بتعدد ملزومه الذي هو صفة الرجل اعني التطبيق فيكون ثابتاً باقتضاء فلا يعيماً اذ لا عموم للمقتضى عندنا
 ولا يجوز ان يراد به الوحدة الاعتبارية كما يراد من الصريح كسائر اسماء الاحناس بان يراد مجموع افراد الجنس من حيث
 انه مجموع لان ذلك مجاز والمجاز صفة اللفظ والمقتضى ليس بلفظ هذا امراد العلامة التفتازاني فيما ذكره في التلويح **قوله**
 ولا تصح نية الثنتين في انت الطلاق لان المصدر حيث يستعمل في الطلاق كان الغالب ارادة الاسم به كرجل عدل ومن ثم
 كان مصدره عديلاً ويحتمل ان يراد انت ذات طلاق اوانه جعلها عينة ادعاء مبالغة وبتقديرها تصح ارادة الثلاث ولما كان هذا من
 محتملات اللفظ لم يفت على النية وهذا اندفع ما اورد من انه اذا اريد به الاسم يلزم ان لا يصح نية الثلث والجواب بما اخرنا
 اليه اوجهه من التلويح انه وان اريد به الاسم لم يخرج عن كونه مصداقاً لان الارادة لا تعطى ليست الا باعتبار معناه فاذا فرض ان
 معناه الذي اريد به ليس الا ما اتصلح ارادته معه فكيف يراد به الذي لا يصلح كذا في الفتح ملخصاً هذا نية الثلث انما صححت
 باعتبار انها حدس واحد بخلاف الثنتين في الحرية لانه عدل ومحض والفاظ الواحد ان لا يراد في فيها العدل المحض بل التوجيه
 وهو الفردية الحقيقية او الجنسية والمثنى بمعزل عنهما **قوله** وتصح نية الثلث قيل يعني اذ لم يكن طلقها قبل ذلك واحدة

وأما كنايةاته فلا يقع بها النية إذا لم يصرح بها كان معها ما ذكره الطلاق والمذكور إنما تقوم مقام النية في المقضاء إلا في لفظ الحرام فإنه كناية ولا يحتاج إليها فيصرف إلى الطلاق إذا كان الرأى من قوم يريدون بالحرام العاقل وإنما يصرح بالطلاق والخلع والإيلاء والمظهار فما كان منه صريحا لا تشترط له النية وما كان كنايةا اشترط له رجعة فكالنكاح لأنها امتد امته لكن ما كان منها صريحا لا يحتاج إليها وكنايتها تحتاج إليها أما اليمين بالله فلا يتوقف عليها فينعلم إذا حلف صامدا أو ساهيا أو مخطيا أو مكرها أو كذا إذا فعل المحلوف عليه كذا وكذا وأما نية تخصيص العام في اليمين فتقبل وأما إذا طلقها واحدة قبل ذلك يقع واحدة لا ثلاثة حقيقة ولو نوى ثنتين **قوله** وأما كنايةاته الكساية لغة شيء يسير على غيره أو يراد به غيره وشريعة ما اعتبر في نفسه معناه الحقيقي والمجازي فإن الحقيقة المبهجة وكناية كالحا زغب يلهو به الاستعمال وكناية الطلاق ما يحتمل غيره فيستتر المراد منه في نفسه ويحذر أن يراد بالكناية هنا ما ذهب إليه البيانيون «ما استعمل في معناه لينتقل بقرينته إلى ملزومه الذي هو الطلاق فإن البائن مثلا مستعمل في معناه لينتقل بقرينته إلى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البيئونة كما ذكره في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم أن يكون ثابتا في الواقع فمن ابن يلزم المطلق بصفة البيئونة كافي التلويح وأحبب بانه وان لم يلزم لكن بولا حلة لازمه فيصح أن يكون المكنى عنه ما اتصافه بطول النجاء ولو فرضنا ما إلى أن البائن إنما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبيئونة لا عن مطلق الطلاق فيلزم البيئونة لاستتباعها حدث الطلاق بصفة البيئونة **قوله** فلا يقع بها إلا النية الخ فإن لم ينو لا يقع لاحتماله غير الطلاق والقول تولد في تركه النية كافي شرح النقاية للقهستاني ويفهم من قوله ديانة لا يقع بها طلاق قضاء وان نوى وفبه نظر **قوله** إلا في لفظ الحرام فإنه لا يحتاج إلى النية وبرد عليه أنه إذا وقع الطلاق به دلالية ينبغي أن يكون كالصريح فبوقع رجعيًا وأحبب بان المتعارف إنما هو إيقاع البائن به لا الرجعي والحواب متناهت هذا ولو قال وهبتك طلاقا وقع قضاء بلا نية وصرح في المجتبى بان لفظ الصريح يقع به لا رجعي بلانية به امتنى مشائخ خوارزم المتقدمون والمتأخرون ولو قال أذهبني فتزويجي وقال لم أنزلم يقع لان معناه أن أمكنك قاله قاضيخان وفي الحافظية وقوعه دالو أو بلا نية انتهى وبه يعلم عدم صحة ما ذكره المصريح من الحصر في لفظ الحرام والله ولي الفضل والانعام **قوله** وما تقويض الطلاق هو أن يفوض إلى شخص طلاق زوجته وإليها نفسها والخلع هو أن يخلع الزوج امرأة على مال بان يقول خلعتك على كذا والإيلاء هو أن يحلف أن لا يقرب زوجته بعده أشهر الظهار هو أن يقول لزوجه أنت علي كظهر أمي مثاله في تقويض الطلاق أن يقول لها اختياري وأمرك يدلك وفي الخلع خالعتك وأبارة تك ولم يدكر العوض لأنهما كنايةتان وفي الإيلاء لا أبيت معك على فراش ولا أقرب فراشا ولا أجمع رأيي وأسلك وسادة فهذا كناية وفي الظهار أنت علي مثل أمي أو كامي فكما نوى لأنه من الكنايات انتهى **قوله** تحتاج إليها أي إلى النية أو كقوله أنت عندني كما كنت أو أنت امرأتني فهذا كناية **قوله** وأما اليمين دالة على قسم أو نية أو نية النسخ ساهيا قيل المراد بالناسي الخطي كما إذا اراد أن يقول أسقني الماء فقال والله لا أشرب الماء وقيل مراد باليمين ذاهلا نسى والمجي إلى ذلك أن حقيقة النسيان في اليمين لا يتصور كافي الزيلعي قال العين وتبعه الشمني بل يصرح بان حلف أن لا يحلف ثم نسي الحلف السابق فحلف بورد المصريح في البحر بانه فعل المحلوف عليه ناهيا لانه حلف باليمين انتهى **أول** يلزم من وجود المحلوف عليه ناهيا في التصوير المذكور وجود الحلف ناهيا حيث كان المحلوف عليه الحلف **قوله** وأما نية تخصيص العام في اليمين بالنية فمقبولة ديانة اتفاقا ظاهر اطلاقه عدم الفرق بين ما إذا كان الحلف بالعربية

بنيّة اتفاقا وقضاء عند الخصاص والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما وكذلك احتلفوا اهل الاختيار لنية الحالف اولية
لستخدامه الفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظالما كما في الولو الجية والخلاصة واما الاقرار والوكالة فيضبان
بدونها وكن الايداع والاعارة وكذلك القلف والسروقة واما القصاص فمتروك على قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصل امرا
باطنيا اقيمت الالة مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص فيه والاذا قتل بما لا يفرق الاجزاء عادة
كمنه يقتل على الياء هو شبهه عمدا لا قصاص فيه عند الامام الاعظم واما الخطاء بان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم في باب الحنايات
او بالعارسية وهو كذا على الصحيح كما ذكره في الخانية حيث قال فيها رجل قال لامرأته ان اعطيت من حنطتي احد افانت
طالق وقال نويث بن لك امها صدق ديانة لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز ديانة بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخصاص
صحت نيته في مثل هذا مطلقا لو اذن اذا قال بالعربية وان قال بالعارسية لا تصح نيته لان تخصيص العام من كلام العرب
والصحيح انه لا فرق بين العربية والعارسية **قوله** والفتوى على قوله نقل المعص رح في البحر عن الولو الجية من الطلاق ان نية
تخصيص العام لا تصح وعند الخصاص تصح حتى ان من حلف وقال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا
لا تصح نيته في ظنهم المذهب وقال الخصاص تصح وكذا من غصب دراهم انسان ووقت ما حلفه الخصم ما ما نوى خاصة لا يصح نيته
في ظاهرا المذهب وقال الخصاص تصح ولكن هذا في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى فنية تخصيص العام صحيحة بالاحكام
وما قاله الخصاص مخلف لمن حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب ممن وقع في ايدي الظلمة واحذ بقول الخصاص لاداس به
انتهى وفي الخلاصة فان كان الحالف مظلوما يفتي بقول الخصاص انه يفرق بين قول الشيخ الفتوى على قول الخصاص وقول
الولو الجية فمتى وقع في ايدي الظلمة واحذ بقول الخصاص لا باس به وكذا قول صاحب الخلاصة يفتي بقول
الخصاص فتأمل قيل لا يشكل على هذا لو قال لا اشتري جارية ونوى مولوده فان نيته باطلة لانه تخصيص الصفة
فاشبه بالبصرية والكوفية بخلاف ما لو نوى من بلدة كذا كذا في الوصول الى تحرير الوصول وكما يخصص العام
بالنية يخصص بقرنية الحال ومنه ما في التتارخانية لو قال من قتل قتيلا فله سلبه يقع على كل فتيل في تلك المسفر
ما لم يرجعوا وان قال حال القتال يقيد بذلك القتال وفي التلويح ما يدل على ذلك وفي شرح الجامع الصغير لا ما
محمد بن احمد الحصري ما جاز تخصيصه بالنية جاز تخصيصه بالعرف لانه اراد جميع الناس فلما حاز تخصيصه بارادته
وحد جاز تخصيصه بارادة جميع الناس كيف وقد دل الدليل على ارادته ايضا لان المقصود الاتهام وتخصيص المقصود
من الكلام عند الاطلاق ينصرف الى المتعارف ولهذا حملنا اللفظ على المجاز المتعارف انتهى **قوله** والفتوى على اعتبار نية
الحالف ان كان مظلوما تين وبعض ارباب الفتوى بما اذا كان الحالف بالله تعالى اما اذا كان بطلاق او عتاق فالاعتبار نية
الحالف مطلقا قال في ما يفتاوى اذا استخلفه بغير الله تعالى فهو ظلم والنية نية الحالف وان كان المستخلف محقا وفيها ايضا
اليمين على نية المستخلف ان كان مظلوما وان كان الحالف مظلوما فعلى نيته وفي تهذيب القلانسي اليمين على نية الحالف
ان كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستخلف وهذا على امر في الماضي اما في المستقبل فعلى نية الحالف لانه ليس للمستخلف
الا متحلف في المستقبل فلم يكن الحالف ظالما انتهى وفي الخلاصة اليمين اذا كانت بالعتاق والطلاق وما شاكل
ذلك الذمة نية الحالف ظالما ومظلوما انتهى وفي الظهيرية رجل حلف رجلا فحلف ونوى غير ما اراد المستخلف
ان كان اليمين بالطلاق او العتاق او نحو ذلك فيعتق بنية المستخلف ظالما كان او مظلوما وان كان اليمين بالله عز وجل فان كان

وأما قراءة القرآن فبما يخرج من كونه قرآنا بقصد فحذف الجنب والحائض قراءة ما فيه من الأذكار بعد ذلك كبر والادعية بقصد الدعاء لا كبرها كبرها على قولهم لو قرأه لا يشك في كونه قرآنا لا بطل صلواته واجبة عنه في شرح الكنت فلا يتغير بعضه بغيره قالوا إن المأموم إذا قرأ الفاتحة في صلوة اجازة بنية أن لا يحرم عليه قراءة تعافى في الصلوة الحالف بطلوها تعتمير نية وإن كان الحالف ظاهرا تعتبر نية الحالف انتهى فظهر بما نقلنا أن إطلاق المصنف روح مقيد بما إذا كان الحلف بالله تعالى وبما إذا كان على أمر في الماضي ثم لا يتحقق عليه مخالفة عبارة مال الفتاوى والأخرى والله تعالى أعلم بالقلل انتهى لها فتأمل وفي البرزازية في الإيمان في الثالث والعشرين حلف سلطان رجلا لياخذ بالتهمة المتوازية واقربا به لا يعلمهم وهو يعلمهم فالجيلة أن يذكر اسم الرجل الذي توارى ويريد غيره كما لو اكتمل يجب محمل صلي الله عليه وسلم يريد محمد ليس برهول ولا شك في صحته عند الخصام وبفتى بقوله في المظلوم ومثله في الخانية هذا زيد ما في الاعتبار فاغتنمه **قوله** وأما في قراءة القرآن قالوا إن يخرج من كونه قرآنا بالقصد أو المراد من القرآن في كلامه ما يشمل على دعاء وذكر بدليل آخر كلامه حيث قال فجوزوا للجنب والحائض قراءة ما فيه من الأذكار بقوله لا كبر والادعية بقصد الادعية فعلى هذا أن لم يقصد أحد مما يحرم عليه القراءة ولا فرق في ذلك بين الحالف والكافر عند الكرخي ووجه جمع من الأصحاب ونسبه في البدائع إلى العامة لما رواه الترمذي وحسنه لا يقره الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن وشيئا نكرا في هيات النفي فيعم وإباح الطحاوي ما دون الآية ووجه في الخلاصة وحاصله أن التصحيح قد اختلف فيما دون الآية وترجيح الأول أولى لأن الأحاديث مطلقة والتعليل في مقابلة النص مرده وهذا اختلف المتأخرون في تعليل الحائض والجنب والأصح أنه لا بأس به إذا كان يلحق كلمة كلمة ولم يكن من قصد أن يقرأ آية قامة عند في الخلاصة قال في النهاية وهذا على قول الكرخي أما على قول الطحاوي فتعليم نصف الآية قال المصنف روح في البحر والأولى أن يقال لم يكن من قصد قراءة القرآن على أن في تخريج هذا على قول الكرخي نظر لأنه قائل باستواء الآية وما دونها في المنع إذا كان ذلك بقصد القرآن ولا شك في صدق ما دون الآية على الكلمة وإن حمل على هذا التعليم لم يتقيد بالكلمة **وأول** بل الترجيح صحيح إذا كرخي وإن منع ما دون الآية لكن به يسمى قاريا ولهذا قالوا بكونه التهجي بالقراءة وانت خبير بأنه بالتعليم كلمة كلمة لا يعد قاريا فتأمل **قوله** لا تبطل صلواته **أول** فيه بحث إذ ذلك لا يبطلها والصواب في النعمير أن يقال إن القرآن يخرج من كونه قرآنا بالقصد إذا قرأ الفاتحة في الصلوة بنية الدعاء فالنية غير مؤثرة فيها فتأمل **قوله** واجبة عنه في شرح الكنت بأنه في محله فلا يتغير بعضه بغيره حاصل الجواب تقييد قولهم أن القرآن يخرج من كونه قرآنا بالنية بما لم يكن في محله وبهذا التقرير يسقط ما قيل إذا كان الأشكال نقض القول للقرآن يخرج من كونه قرآنا بالنية فالجواب المذكور تقرير للأشكال انتهى يعني لأن غاية ما أفاده أن القرآن في الصور على كونه لا يخرج من كونه قرآنا بالنية لكونه في محله فندبر بقي أن يقال لنسب المصنف روح الجواب هذا إلى نفسه ونسبه في شرح الكنت للعلامة الحاصي حيث قال بعد كلام ثم أعلم أنهم قالوا هاتوا في باب ما يفصد الصلوة أن القرآن يتغير بالعزيم **قوله** الحاصي بأن العزيمة لو كانت مغيرة للقرآن لكان ينبغي أن لا يقرأ الفاتحة في الصلاة بنية الدعاء لا تكون بزية وقد نصوا على أنها مجزية وإجاب بانها إذا كانت في محلها لا تتغير بالعزيمة حتى لو لم يقرأ في الأولى ينقر في الثانية بنية الدعاء لا يجوز به انتهى **قوله** مع أنه تحريم عليه قراءة تعافى في الصلوة **أول** الظاهر أن مراده بهذا الكلام أن الأشكال على

الفن الاول

وما الضمان ان يهل يتروك في شيء بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوباً ثم نذر من قبله ان يعود اليه
 الى لبسهم يبرء من الضمان واما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث ما تترك به الحقيقة عند الكلام
 لم يحدث انما الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج من عهد
 النهي فصل الثواب فان كان كفاً وهو ان تدعو النفس اليه قادراً على فعله فيكف نفسه عنه خوفاً من ربه فهو مثاب
 هلم حرمة الفائضة في صلوة الجنائز خلف الامام اذا قصد بها الذكر ونية انه ان اراد بالصلوة مطلق الصلاة الشاملة
 للصلوة الجنائز مهم لتصرفهم بل تصريحه بعدم حرمتها في صلوة الجنائز ان قصد بها الذكر وان اراد بالصلوة
 ذات الركوع والسجود وهو الظاهر فمما ايضا لظهور الفرق بينهما بان المقتضي ممنوع من القراءة في ذات الركوع
 والسجود خلف الامام سواء قصد الذكر او قراءة القرآن لطلبية الانصات فيها بخلاف صلوة الجنائز فلا محل
 الدعاء وليست محلاً للقراءة وان جازت القراءة فيها حلف الامام بنية الدعاء في الولوجية من قرأ الجنائز
القراءة انتهى وبهذا لا تقرب مطلقاً ما قيل بان اراد بذلك الصلاة مطلقاً فممنوع بل ليل نقله عدم حرمتها
 في صلاة الجنائز وان اراد الصلاة ذات الركوع والسجود لم يتم الا شكال انتهى **قوله** فقالوا في المحرم اذا لبس ثوباً لم
اول هذا مقيد بما اذا لم يكفر للادول قال في النهر لوزع الثوب ليلاً وعاد ولبسه بهاراً او عكسه تجب شاة
 الا ان يعزم على التروك عند الخلع فان عزم ثم لبس تعدد الاجزاء ان كفر للادول اتفاقاً ولا فيكذلك عندك هما خلافاً
 لمحمد انتهى وفي البحر للمصريح لو كان ينزعه ليلاً ويعاوده نهاراً او عكسه يلزمه دم واحد ما لم يعزم على التروك عند
 النزاع فان عزم عليه ثم لبس تعدد الاجزاء كفر للادول ام لا وفي الثاني خلاف لمحمد **قوله** عند الكلام على حديث
 انما الاعمال بالنيات حيث قالوا المراد بالاعمال ما يشتمل على القلب فيدخل فيه كف النفس في النهي فانه عمل
 لكن اعتبار النية في التروك انما هو لحصول الثواب للخروج من عهد النهي لان مناط الوعيد بالعقاب في النهي
 هو فعل المنهي عنه فمجرد تركه كاف في انتفاء الوعيد ومناط الثواب في النهي عنه كف النفس عنه وهو عمل مندرج
 في الحديث وعلى هذا الفرق الشافعية روح بين الوضوء وازالة النجاسة بان الوضوء فعل فيفتقر الى النية وازالة النجاسة
 من باب التروك فلا يفتقر الى النية كترك الزنا ضعيفان التكليف ابد لا يقع الا بالفعل الذي هو مقدور المكلف لا لعدم
 الفعل الذي هو غير مقدور وجوده قبل التكليف كما عرفت في مقتضى النهي انه كف النفس عن الفعل لا عدم الفعل فهذا
 لا يثبت المكلف على التروك الا اذا ترك قاصداً فلا يثبت على ترك الزنا الا اذا كف نفسه عنه قصداً اما اذا جهل فعله بالنوم
 والعبادة وتركه بلا قصد فلا فرق بين الفعل والتروك الموجبين للثواب والعقاب **قوله** وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج
 الى نية الاعمال المكلف به في النهي الكف اي الانتهاء والتروك من حيث هو هو غير مكلف به لانه ليس بفعل والاعمال
 يكون بالفعل وهو الذي تتناوله القدرة واذا لم يكن مكلفاً به لا يحتاج الى النية في الخروج من العهد **قوله** واما
 لحصول الثواب يعني فيحتاج الى النية فعلى هذا يكون جواب امام محمد وفالذلة مياق الكلام عليه **قوله** فان كان
 شعباً فهو من حيث اول التروك بالعبادة فلو انما تتركه بالعبادة فان النفس فان الاول

والأول هو أن لا يثبت على ترك الزنا وهو يصلي ولا يغيب العنين على ترك الزنا ولا الأمامي على ترك النظر إلى المعصية
وعلى هذا قالوا في الزكوة لو تولى فيها كان للتجارة أن يكون للخدمة وإن لم يعمل بخلاف مكسبه وهو الزنا
فيما كان للخدمة من أن يكون للتجارة لا يكون للتباعد حتى يعمل لأن التجارة تعمل فلا تتم بمجرد النية وأخذ من ترك
التجارة فتعم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والمطوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة
بمجرد النية ويكون عقيما وصائما وكافرا بمجرد النية لأنها ترك العمل كما ذكره الزيلعي ومن هنا وما قد مناه
يعني في المباحات ومما سئل عن المباحات صح لما وضع قاعدة للفقه هي الثانية الأمور بمقاصدها كما علمت في التروك
وذكر قاضيان في فتاواه أن بيع العصير ممن يتخذ خمرا أن تصد به التجارة فلا يحرم وإن قصد به لأجل
كما ينسب إلى الجوارح ينسب إلى النفس وحينئذ فالترك من حيث هو ولا يتصور أن يكون مثابا عليه فإن قيل لأنسلم
أن الكف فعل بل هو نوره وتركه خير فالجواب أنه فعل للنفس بل قيل قوله تعالى إن قومي اتخذوا هذا القرآن
محجورا وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي حنيفة السوايح أي الأعمال خير فسنكون قال حفظ المسان **قوله**
والأول فلا يثبت على ترك الزنا في تحقيقه كما في فصول البذلائع للشمس الفواوي أن الترك بدعي عند العلماء
لا يصح طلبه أما لأنه غير مقدور وأما لأنه لو كان مطلوبا للترتبة عليه الثواب فيكون كل مكلف مثابا باعتبار عدم فعل
المنهيات التي لا تحصي ولأما ثلثه فالمطلوب الفعل كما كان أو غيره **قوله** ولا يثبت العنين على ترك الزنا قيل قد
يقال إن العنة لا تنافي حصول الشهوة ما إذا انتهت المباشرة ولو فلا يلاج فلم لا يثبت على الترك والكف فتأمل وقيل
عليه أيضا قال في جامع الفتاوى وذكر في بعض كتب الكلام أن قوله أيا قس هل نعتير اختلاف فيه والأصح أنها تعتبر حتى إن من
تاب عن شيء لا يقدر عليه كالجيب يتوب بعبء الزنا فإنه يعتبر فليتأمل فيها قيل في مشكلة الكتاب ما خطر بباله فعل
الزنا وهنا خطر بباله وقابله انتهى وأقول مراده بقوله خطر بباله أي مصمما على فعله لا بمجرد الخطور بباله لا يواخذ
فضلا عن أن يتوب منه بقي إن يقال لا يلزم من قبول التوبة حصول الثواب **قوله** حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما
ولا سائمة ينبغي أن يقول ولا علوة أتميمًا للتعاقب **قوله** وصائما أي مع تحقق الشهر أو ذنوب الصوم ليلا لم يصروا بمجرد
النية قبل الفجر **قوله** كما ذكره الزيلعي قيل يشكل على هذا ما في النهاية معزيا للخبرة لا تحوزها مدة من من الخمر ثم
قال بشرط الأدمان في الشرب وإنما أراد الأدمان في النية يعني يشرب من نية أن يشرب بعد ذلك إذا وجد انتهى
اعتبر كونه من مناجرة النية والأدمان فعل وهو لا يتم بمجرد النية لكن التحقيق إن الأدمان في النية ليس بشرط
إضافي شرب الخمر لأن شرب تطارة منه كبيرة وهي مشقة للعلو من غير أصرار وإنما ذكر المشايخ الأدمان ليظهر شرده
عند القاضي **قوله** ومن ههنا وهو أن ما للتجارة إذا تولى أن يكون للخدمة كان للخدمة وإن لم يعمل بخلاف مكسبه وقوله
ومما قد مناه يعني في المباحات وهو أن المباح يختلف بصفة باعتباره ما قصد لأجله وقوله ومما مناه كره من من بيع العصير
ومن الحجر قولي ثلاث **قوله** صح لنا وضع قاعدة للخدمة ظاهرة أنه اختصر هذه القاعدة من كلامهم ولم يذكرها وليس
كذلك بل هذه القاعدة موصولة به **قوله** كما علمت في التروك من أن الترك أن كان كفا كان مثابا عليه والأول **قوله** إن بيع
العصير ممن يتخذ خمرا لا يفسد في مشكلات القدوري من يتخذ خمرا بالمجوسي لا المسلم أما ببيع من المسلم
فيكره يعني لأن المجوسي يستظنون ذلك ويحوز لنا أن ندعهم يتخذون الخمر ويعتبرونها في حق المسلم

التصغير حرم وعنه افرس الكرم على هذا انتهى وعلى هذا عسير العنب بقصد الخلية والذهبية والهجر فوق ذلك
 في قوله تعالى فان قصد هجر المسلم حرم والا لا لا لادراكه لادراكه على ميت فيوز وجها فوق ذلك دائر مع القصد
 فان قلنا قد ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا اقولهم ان المصلي اذا قرء آية من القرآن
 جوا بالسلام بطلت صلواته وكان اذا اخبر المصلي بما يسره فقال الحمد لله قاصد للشكر بطلت او بما يسره وقال
 لا حول ولا قوة الا بالله بموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصدا له بطلت وكذا اقولهم بكفره اذا قرء
 القرآن في موضع كلام الناس كما اذا اجتمعوا فيقرء فجمعناهم جمعاً ركعاً اذا قرء وكذا ما دها قاعاً عند رويه كاس
 وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاختلاف به وقال قاضي خزان الفقاعي اذا قال عند فتح
 الفتح اللهم شكري صل على محمد قالوا يكون آثماً وكذا الحارس اذا قال في الحرابة لا اله الا الله يعني لاجلها
 للاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صل على النبي فانه يثاب بصل ذلك وكذا القاري اذا قال كبروا يا اهل
 الارض الحارس والقاضي ياخذان بذلك احرازاً حل جاء الى ذرا ليشترى منه ثوباً فلما فتح المتاع قال سبحان الله او قال
 اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوباً به ومتاعه كرهه انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم للذي
 اطال الله بقاءك قالوا ان نرى بقلبه ان يطيل بقاؤه لظنه ان يسلم او يودي الجزية عن ذل وصغار لا باس به لان هذا
 دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين انتهى ثم قال

فقيه اعانته على الفسق والمقصية فيكره وفي فصول العلاي ولا باس ببيع كرم وعنب وعصير ممن يتخذ خمر عند الامام
 البيهقي في روح اذا باعه من قمي بشئ لا يشتريه المسلم بذلك الثمن فان ابتاعه المسلم بذلك الثمن يكره عند البيهقي في روح
 انتهى وهو مقلد لما نقله المصنف عن فتاوى قاضي خزان انتهى وفي السراج لا باس ببيع من المجوس لان المعصية لا تقام
 بعين العصير بل بعد تغيره انتهى وعلم من قوله لا باس ان تركه اولى لان لفظه لا باس تكون لما تركه اولى غالباً
 فان قلت قد جوزوا بيع العصير ممن يتخذ عصيراً لم يجوزوا بيع الامرد ممن يواطئه فما الفرق قلت الفرق ان المعصية
 في الامر تقوم بعينه بخلاف العصير فانه حلال قوله فان قصد هجر المسلم يعني من غير موجب شرعي للهجر قوله حرم
 والا لا اي بان كان الهجر لموجب شرعي لا يحرم هذا هو المراد وان كانت عمارته قاصرة عن افادته قوله والاحداد
 للمرأة على ميت غير زوجها الاخذ امصدر اخذت المرأة اي امتنعت من الزينة والحضاب قوله اذا قرء القرآن
 في معرض كلام الناس او كوفي القاموس ان معنى قول الزهري لا تناظروا يكتفوا الله ولا بكلام رسول الله لا تجعلوا عيشاً
 فظير الهما ومعناه لا تجعلوا عيشاً لشيء يعرض به كقول القائل جئت على قدر ياموسى لموسى ياموسى جاء في وقت
 مطلوبه قوله الفقاعي فسيب الى بيع الفخاخ وهو شراب يتخذ من الشعير مسمى فقاعاً لما يعلوه من الزبد كذا في شمس
 العلوم ومثل الفقاعي الطرقي يائس ولا يجوز به واهل الفقيه كما في الملتقط قوله وكذا القاري بالقاب والراء وفي نسخة الغازي
 بالغيث المجبة والزاوه وهو الظاهر لما في المحتجى بعد كلام والغازي امر بالتكبير حيث بارز لا يكره انتهى قوله
 لان الحارس والفقاعي ياخذان بذلك اجراً اقول هذا التعليل غليل اما بالنسبة الى الفقاعي فلان علة الاثم فيه ليست
 اخذ الاحر بل اعلامه جوده الفخاخ بالصلوة واما بالنسبة الى الحارس فلان علة الاثم فيه ليست اخذ الاحر بل اعلامه بالذكور
 انه مستيقظ كما اعترف به به قوله لعنه ان يسلم او يودي الجزية اي او لعنه ان يودي الجزية وفيه ان اداء الجزية

رجل أمسك المصحف فاسته ولا يقولوا ان نوى به الخ **قوله** اثم ويرجى له الثواب ثم قال رجل يدكر الله فيه
 مجلس الفسق قالوا ان الفسقة يشغلون بالنسك وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل واحسن وان **قوله**
 فادبوا ان الناس يشغلون بامور الدنيا وانا اسمع الله تع في هذا الموضع فهو افضل واحسن من ان يسبح وحده في غير السوق
 وان سبى على وجه الاعتبار يوجر على ذلك وان سبى على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما ثم قال ان سجد للسلطان فان كان
 تصد النجاسة والتعظيم دون الصلوة لا يكفر اصله امر الملائكة بالسجود لادم وسجود اخوة يوسف عليه السلام لا حرج لولا كره
 على السجود للملك بالقل فان امر وجهه على وجه العباد لا فضل الصبر كمن اكره على الكفر وان كان لا **قوله** لا افضل
 السجود انتهى وقالوا الاكل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد به التقوي على الصوم والاكل **قوله** مستحب
 حيث كان ذميا امر متحقق لا مرجوء **قوله** رجل أمسك المصحف في بيته وهل يتأني هذا في كتب العلم اذا **قوله**
 لم اراه اقول الذي يظهر لي انها ليست كالمصحف لان المصحف من شأنه ان يتبرك به وان لم يقره فيه بخلاف كتب العلم
 فانه ليس من شأنها ان يتبرك بها دون قراءتها وعلى هذا فيجوز حبسها خصوصا اذا كانت رقفا **قوله** فانه
 واحسن اي من ان يدكر الله تعالى بقرينة قوله رجل يدكر الله تعالى في مجلس الفسق ويقول
 مياتي في مسألة التسبيح فهو افضل من ان يسبح الله تعالى وحده كما سياتي قريبا **قوله** ان سبى على ان الفاسق يعمل
 الفسق اي على تصد اعلام ان الفاسق يعمل الفسق **قوله** ان سجد للسلطان اه قال العيني في مختصر الفتاوى الظهيرية
 قال ابو منصور والماتريدي اذا قبل احد بين يدي السلطان الارض او احسنى له ادطأ رأسه له لا يكفر لانه يريد تعظيمه
 لا عبادة وقول غيره من المشائخ اذا سجد واحد له والادب الحائز فهو كعبادة من الكبراء وقيل يكفر وقال بعضهم يكفر مطلقا
 قال اكثرهم هو على وجه ان ارادته العباد لا يكفرون راد به التحية لا يكفرون يحرم عليه ذلك وان لم يكن له ارادة
 كفر عند اكثر اهل العلم اما تقبيل الارض فهو قريب من السجود لانه اخف من وضع الخد والجبين على الارض **قوله** وسجود
 اخوة يوسف عليه السلام يعني ليوسف عليه السلام **قوله** ولوا كره على السجود للملك اه قيل صورة السجود
 فيها واحد اه فينبغي ان يسجد وينوي السجود لله تعالى ولا يصبر على القتل **قوله** فالافضل الصبر افعلا هنا ليس
 على نأيه بل المعنى فاعمل على ما صرح به الرضي في مثل هذا **قوله** وقالوا الاكل فوق الشبع حرام في المبتغى نقلا عن المجتبي
 الاكل على مراتب فرض وهو قد رما ينفع به الهلاك ويمكن الصلوة معه قائما ومباح وهو قد رما زاد على قدر
 الكفاية الى شبع وحرام وهو الاكل فوق الشبع الا في موضعين احدهما وهو الاكل بنية الصوم غدا والثاني الاكل
 مع الضيف فوق الشبع لئلا يمساك الضيف عن الاكل حياء لان احاءة القرى مذموم ولهذا من نزل ضيفا على
 انسان فلم يصفه فلا بأس ان يظهر بالشكاية عليه لقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم
 يعني منع منه حقه في القرى ولا يجوز للاثمان الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف من اداء **قوله** لاقوله عليه
 الصلوة والسلام نفسك مطيعك فارفق بها ومن الرفق ان لا يوذها ولا يجيها وقال عليه الصلوة والسلام المؤمن
 القوي خير من المؤمن الضعيف فان تركوا اكلهم وشر بهم فقل عصوا لان من امتنع عن اكل الميتة **قوله** الخبطة
 حتى مات يكون عاصيا فما ظنك بمن ترك العلال حتى مات بالمجاعة بخلاف ما لو مشى بطنه اورمات ميتا فلم
 يعال حتى مات انتهى قلنا ومنه يعلم حرمة ما يفعله جهلة الصوفية من الرياضة بترك الاكل حتى يضعفوا **قوله**

الفن الاول

وقالوا الكافر اذا تعرض بمسلم فان رماه مسلم فان تصد قتل المسلم حرم وان تصد قتل الكافر لا ولو لاحرف الاطالة لا رد ذكرهما كغيرهما شاهدة لما استسناه من القاعدة وهي الامور بمقاصد هاوية لو اتي باب اللقطة ان احلها بنية رد هائل ورفعها وان احلها بنية نفسه كان غاصبا وانما في المتأخرات من الخطر والاباحة اذا توعد الكتاب فان تصد الحفظ لا يكره ولا لا يكره وان غرس في المسجد فان تصد الظل لا يكره وان تصد منفعة اخرى يكره وكناية اسم الله تعالى على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره وللتهاون يكره والجلوس على جوارق فيه مصحفان تصد الحفظ لا يكره ولا لا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام على النية وفيها مباحث الاول في بيان حقيقة الثاني في بيان ما شرعت لاحله الثالث في بيان تعيين المنوي وعدم تعيينه الرابع في بيان التعرض لصغفة المنوي من الغرضية والتغلبة والاداء والغشاء الخامس في بيان الاخلاص فيها السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في بيان وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل دكن من الاركان التاسع في محلها العاشر في شروطها اما الاول فهي في اللغة القصد كما في القاموس نوى الشيء ينويه نية مشددة وتخفف تصد انتهت وفي الشرع كما في التلويح تصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه النية

وعبادته وبعثه ان ذلك قربة **قوله** وقالوا الكافر اذا تعرض بمسلم الح في خزنة الاكمل اذا تعرض الكفار ونبي من الانبياء يستدل ذلك النبي انرمي او لا لان كان قال ارم يرمي والا فلا انتهى وفيه تامل **قوله** وان غرس في المسجد الخ قيل اطلاق المنفعة مقيد بما اذا لم تكن المنفعة نزاة المسجد فانه يجوز الغرس لهذا الغرض الصحيح كافي الخلاصة والمبازاة انتهى وقيل عليه المراد بالمنفعة منفعة الغرس لا غير وحينئذ لا يرد ما لو غرسها لدفع نزاة المسجد وعلى هذا فلا حاجة الى التقييد انتهى وفيه انه مردود بما في فتاوى العلما من ان غرس شجرة في المسجد فله ان ياكل ثمره ولا يجوز له اخذ ورقه انتهى قيل الفرق بين الورق والثمر ان الغرس لما كان لا يجوز في المسجد الا ان تكون للارض نزاة او للاستغلال وهو لا يكون على الوجه الاكمل الا بالورق بخلاف الثمرة لكن هذا الفرق لا يتاقي فيما اذا كان الغرس لكون الارض نزاة الا ان يقال بوجود الاراق على الاشجار يكثر شر بها اللماء الناز فتحصل الصلابة للارض **قوله** وان تصد منفعة اخرى يكره قيل عليه يندرج فيه ما لو غرسها لينتفع اهل المسجد بها او يبيع ثمرها لمصالح المسجد وفيه نظر انتهى **اقول** في النظر نظر **قوله** وللتهاون يكره **اقول** فيه نظر لانه بالتهاون باسم الله يكفر قال في القنية لو كرر ذكر الله تعالى فقال اخرا هو ابن عمك كفر للاستهانة به فمن تهاون بالله كفر وكن الاستخفافه بالقرآن والمسجد ونحوه مما يعظم انتهى قال في الصحاح استهان به وتهاون به استخفه واهانه استخف به **قوله** وفيها مباحث اي في النية والمباحث جمع مبحث موضع البحث وهو لغة التفتيش واصطلاحا اثبات المحمول للموضوع **قوله** الاول في بيان حقيقة الحقيقة الشيء ما به الشيء وهو ذواتها لا من مفهومه لان حقيقة الشيء عبارة عن ذاتياته والمفهوم اعم وهو ما يفهم من اللفظ سواء كان ذاتيا له او لا **قوله** فهي في اللغة كافي القاموس نوى الشيء الخ **اقول** صواب العبارة فهي في اللغة القصد من نوى الشيء كما هو ظاهر **قوله** مشددة وتخفف قيل عليه هذا تخفيف غير قياسي لان نية اصلها نوية ادغمت الواو في الياء يعني بعد قلبها ياء ولا يجوز نية على وزن عدية قياسا انتهى **اقول** مراد صاحب القاموس انها مخففة فيما سمع وانها لفظ ذلك القياس يعني بالحد فعدم القلب والادغام **قوله** ولا يرد عليه النية

في التروك لأنه كما قلنا مناه لا يتقرب بها إلا إذا صار التروك كفاراً هو فعل وهو المكلف به في النهي لا يترك بمعنى
العدم لأنه ليس داخل تحت القدرة للعمل كما في النحرير وعرفتها القاضي البيضاوي بأنها شرعاً إلا إرادة الله
فقد التعلل ابتغاء لوجه الله تعالى وامتثالاً لحكمه ولغة انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً للغرض من جلب
نفع أو دفع ضررها لا أوماً لا انتهى الثاني في بيان ما شرعت لأجله قالوا المقصود منها تمييز العبادات من
العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كما في النهاية وفتح القد يركبها لا مساك من المفطرات قد يكون
حمية أو قد أوجبها أو لعدم الحاجة إليه والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة وقد يكون لغيره دفع المال
قد يكون هبة أو لغرض ديني وقد يكون قربة زكاة أو صدقة والذبح قد يكون لأكله قد يكون مباحاً أو
منه وبالأضحية فيكون عبادة أو قد دم أعير فيكون حراماً أو كفراً على قول ثم التقرب إلى الله تعالى
يكون بالغرض والنفل والواجب فشرعت لتمييز بعضها من بعضها فتفرع على ذلك أن ما لا يكون عبادة وما لا يلتبس
بغيره لا تشترط فيه كالإيمان بالله تعالى كما قلنا مناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن
لأنها متميزة لا تلتبس بغيره وما عدا الإيمان لم أره صريحاً ولكنه يخرج على الإيمان المصريح ثم رأيت
ابن وهبان في شرح المنظومة قال إن ما لا يكون للعبادة لا يصلح إلى النية وذكر أيضاً أن النية لا تحتاج إلى نية
في التروك تقرير الورودان التعريف غير جامع لأنه لا يشتمل التروك وحاصل الجواب أنه جامع لأن العمل
يعم فعل الجوارح والقلب فيدخل الكف **قوله** وقد يكون حمية أو قد أوجبها ان الإمساك عن المفطرات
قد أوجبها هو الحمية كما ورد في الحديث المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء وأصل كل داء البردة أي إدخال الطعام على
الطعام قبل مضغه حينئذ يشكل عطف التداوي على الحمية بأمر **قوله** أو لعدم الحاجة إليه أي المفطر فالضمير راجع
إلى الجمع بأمر واحد **قوله** ودفع المال مبتدأ أقول لا يخفى ما في هذه العبارة من الحرابة وحق العبارة أن
يقال ودفع المال قد يكون لغرض ديني هبة أو بيعاً وقد يكون لغرض آخر زكاة أو صدقة **قوله** أو مندوباً كالذبح
بنية التصديق على الفقراء **قوله** أو للأضحية فيكون عبادة أقول حق العبارة أن يقول فيكون واجباً عبادة أو لا يلزم
من كون الشيء عبادة أن يكون واجباً ولا يلزم من كون الشيء واجباً أن يكون عبادة فتأمل **قوله** حراماً أو كفراً أقول
حق العبارة أن يقول أو حراماً أو كفراً يعني بعد قوله حراماً كما هو الظاهر فتكون الذبيحة ميتة كما سيأتي في المبحث الخامس
وفي ذابح الغن الثاني **قوله** كالإيمان بالله تعالى كما قلنا الذي قد مره الإسلام لا الإيمان وهو غيره وإن كانا لا يفترقان
قوله والأدكار قيل عليه أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه من رواكاً لتسبيح للتعجب فلا كذب في
فتح الباري ولم يتعرض المصنوع إلى النبي صلعم هل هي موضوعة بنفسها للعبادة وإنما تكون عبادة بالنية **قوله** وما عدا
الإيمان لم أره صريحاً أقول صرح بذلك علامة السمد يسي في فتح المدي ثم قال نعم يجب في القراءة إذا كانت مندوبة
ليتميز الواجب عن غيره وقيامه أن نذكر الأصول على النبي صلعم كذا نعم أن نذكر الأصول كما ذكرنا في المبحث
ذلك لا يحتاج إلى النية لتمييزه بسببه **قوله** وذكر أيضاً أن النية لا تحتاج إلى نية قال بعض المحققين إنما لم تحتج إلى نية
لأنها منصرفة إلى الله تعالى بصورتها فلا جرم لا تقتضي النية إلى نية أخرى ولا حاجة إلى التعليل بأنها لو افتقرت إلى نية أخرى لزم
التسلسل ولذلك يثاب الإنسان على نية منفردة ولا ثاب على الفعل بخلافه لا يفتقر إلى نية أخرى لصورتها إلى الله تعالى والفعل لا يفتقر

لن الأول

ونقل الميني في شرحه اختياريا لا جماع على ان التلاوة والاذكار والادان لا يحتاج الى النية الثالث في تعيين تعيين
 المتروكي وعدمه الاصل عندنا ان المتروكي اما ان يكون من العبادات والاذان كان عبادة فان كان وقتها ظروفا للمودعي
 بجمعتها انه يسعة وغيره فلا بد من التعيين كالصلوة كان ينوي الظهر فان قرئ به باليوم كظهر اليوم صح وان خرج
 الوقت اربا للوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزيه في الصحيح وفرض الوقت كظهر الوقت الا في
 الجمعة فانها بدل الاصل الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه والاصح الجواز
 قالوا وعلامته لتعيين للصلوة ان تكون بحيث لو مثل اني صلوة تصلي يمكنه ان يجيب بلا تأمل وان كان وقتها
 معيارها بمعنى انه لا يبلغ غيرها كالصوم في يوم ومضاهيه فان المتعين ليس يشترط ان كان الصائم صحيحا مقيما فيصح
 بمطلق النية وفيه التعلل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان مريضاً فحقه وايتان والصحيح وقوعه عن
 بين الله تعالى وما لغيره واما كون الانسان يشأب على النية خمسة وعلى الفعل عشرة اذ انوى فلان الافعال هي المقاصد
 والنيات وسائل **قوله** ونقل العيني في شرحه التنازع في الاجماع الى هذا يخالف ظاهر ما تقدم في القاعدة الاولى من ان الاذان
 يشترط فيه النية لتحصيل الثواب وقد نبهنا على ذلك فيما تقدم **قوله** فلا بد من التعيين كالصلوة وفي الفتح المدير
 ودليل اشتراط التعيين قوله صلي الله عليه وسلم وانما لكل امرء ما نوى فهذا ظاهر في اشتراط التعيين في الفرائض لتساوي
 الظهر والعصر ضرورة وفلا يميز بينهما الا بالتعيين **قوله** كالصلوة الى تمثيل لما وقته ظرف له وقوله كان ينوي تصوير
 التعيين وفي العبارة قد قدم وتأخير اوجب الركائز وكان حق العبارة ان يقال فان كان وقتها ظروفا للمودعي بمعنى انه يسعه
 وغيره كالصلوة فلا بد من التعيين كان ينوي الظهر مثلاً **قوله** كظهر اليوم الاضافة لامية لا دني ملازمة وكونها على
 معنى في تدريس التحقيق كاجقيقه الرضى **قوله** وان خرج الوقت واصل بما قبله **قوله** اربا للوقت عطف على اليوم
قوله الا في الجمعة فانها بدل للاصل الى الحق اقول فيه ان الصحيح ان الجمعة فرض الوقت وليست بدلا كما صرح هو به في
 هذا الكتاب وحينئذ ما كان ينبغي له ان يأتى بهذا الاشتناء فانه مبني على الضعف **اول** انه مخالف لما ذكره في شرحه
 على الكنز حيث قال ان الجمعة فرض البتة ان نسبتها النصف من الظهر وان كان فرض الوقت هو الظهر عندنا بدلالة
 الاجماع على ان يخرج الوقت يصلي الظهر قضاء وحينئذ وح كان الصواب في تعليل عدم صحة الجمعة بنية فرض
 الوقت في الجمعة بان فرض الوقت هو الظهر وان كنا مأمورين بادائه بالجمعة **قوله** الا ان يكون اعتقاده انها فرض
 الوقت يعني ان كان يروي راي زفران فرض الوقت هو الجمعة لا الظهر فحينئذ تصح نية فرض الوقت وان كان المذهب ان
 فرض الوقت هو الظهر هذا تقرير كلامه وفيه شيء قد بينا **قوله** وان كان وقتها معيار المراد من المعيار ما ثبت بقدر الفعل حيث
 يطول بطوله ويقصر بقصره ووقت الصوم معيار الظرف بخلاف الصلوة كذا في البناء **قوله** وان كان مريضاً فحقه وايتان
 والصحيح وقوعه من رمضان لانه لما صام الحق بالصحيح واختاره شيخنا في الاسلام وشمس الاثمة وصححه في الجمع وقيل يقع
 ما نوى كالمسافر واختاره صاحب الهداية واكثر المصنفين في انه ظاهر الرواية ومن ثم اعتمد الشيخ محمد بن عبد الله
 التمر تاشي في مختصره وتنوير الابصار وقيل بالتوضيح ليس ان غرض الصوم فيتعلق بخوف الزيادة وليس ان لا يضره
 الصوم وذلك لان المرض على قسمين مالا يضره بالهضم معه كالاغترار عن الوجوب وبه وخفة الهضم بل يفيده فلا رخصة فيه
 وما يضره كالجسمات المطبقة ووجه الراس والعين ففيه الرخصة وما بالجمعة من الصوم او خوف الانهيار فني ضرورة خوف

رمضان هو نوى واجب آخر أو نقلاً أو كما قال المسافر فان نوى من واجب آخر وقع صلاته لا من رمضان ونوى النفل
ورأيتان والصحيح وقوعه من رمضان وإن كان وقتها مشكوكاً في كونه صحيحاً المعيار بها اعتبار أن نوى النفل لا يقع في وقت الصلاة
حجة وحكمة والطرف الثاني اعتبار أن النفل لا يستغرق وقته فيصحب بنطاق النية نظراً إلى المعيارية لأن نوى نفل وقع بها
نوى نظراً إلى الطولية ولا يسقط التعيين في الصلاة لضيق الوقت لأن السعة باقية بمعنى أنه لو أخر متغلاً بغيره ولو كان
حراماً ولا يتعين جزء من أجزاء الوقت بتعيين العبد ولو أنما يتعين بقوله كالحائض في اليمين لا يمتنع واحد من خصال
العبادة إلا من جعله في الأداء وإما في القضاء فلا بد من التعيين صلوة أو صوماً أو حجاً أو أنه ان كثرت الفرائض فاختارها
الأزدياد لو صام فهو كالمسافر وفي صورة العجز عن الصحيح كذا في شرح الغائي على المغني ولم يذكر الأمر روح ما إذا اطلق
النية عن صفة النفل والواجب لوقوع الخلاف فيها إتيان على الروايتين وفهمهما من اللين في النفل فمن قل بوقوعها من
الدليل قال بعد م وقوعها من رمضان لأنه للبصار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قيل عاثر أنواع الصوم فلا بد من
تعيين لينصرف صومه إليه وإما على الرواية بوقوع النفل من رمضان فلا شك أنه يقع من فرض الوقت مع أنها لا يمتنع
الفرض بالنية المطلقة التي تحدثه لولي أن يقع من الفرض لكن الأصح أن اطلاق النية بوقوع صومه من رمضان في الروايتين
قوله وإما للمسافر فان نوى من واجب آخر وقع صلاته لأن له أن لا يصوم فله أن يصرفه إلى ما نوى وقال يقع من رمضان
لأنه يفارق المقيم في رخصته الترك فان لم يترك صار كالمقيم كذا في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي فيل المسافر والمريض
إذا صام رمضان يشترط أن ينوي كل منهما ليلا على قولهما قال القاضي عياض مريض أو مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر
رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال أبو يوسف مراح يجوز به وهذا أحد الحسن ولم ينفذ عليه المصنف وح أنه في قول قد نبه
في البحر على عدم الاشتراط عند قول العنزي وصح صوم رمضان والنذر للمعين بالنية من الليل إلى ما قبل نصف النهار
حيث قال فانه لا فرق بين الصحيح والمريض والمسافر والمقيم لأنه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وقال زفر لا يجوز
الصوم للمسافر والمريض إلا بنية من الليل لأن الأداء غير مستحق عليهما فصار كالتضاء ورد بأنه من باب التعليق وإنما يجب
لهما التكليف وفي الثانية مريض أو مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال أبو يوسف
يجزى بهما انتهى وبه أخذ الحسن قال صاحب الكشف الكبير رفيع الأيشيو إلى أن عند أبي حنيفة روح ومحمد لا يجوز بهما انتهى
وهذه الاشارة من فوعة بصريح المأثور من أن عند الأمازيق كاذرة في الميسوط والتهامة والواو الجية وغيره **قوله** وفي النفل
روايتان والصحيح وقوعه من رمضان وفي شرح الجامع الصغير للتمرتاشي ولو نوى المسافر من النفل فهو من رمضان في أصح
الروايتين عنه لأن الأهم هذا المريض عند الضرر حتى متى لم يزل يعمل من رمضان كيف نوى بالاجماع لأن المييم في
حجته العجز وقيل ظهر أنه لا عجز في حق المسافر المييم السفر وهو قد قاسم انتهى وفيه عن أبي يوسف مراح نفل الصوم يوم بعينه
خصامه بتم في النفل يقع من النذر وإن نوى واجباً آخر يقع عما نوى لأن النفل مشروع وهو الفرض مشروع عليه والعبد لا يملك
تغيير الوقت فيما عليه **قوله** وإن كان حراماً قيل عليه لم يستلحمة للمشروع وإنما هي لتأخير المكتوبة من وقتها انتهى وفيه
أن المشروع في النفل ما ألزم منه تأخيراً بكتوبته من وقتها ليسبب الحرمة إليه **قوله** وإما القضاء فلا بد من التعيين صلوة أو صوماً أو
حجاً أو أنه ان كثرت الفرائض فاختارها أيضاً كقولهم قوباً والجواب أن المراد بالتعيين هنا الزيادة في التعيين لا أصل
اليمين إذ في أداء الصلوة يكفيه في التعيين أن ينوي الظهر مثلاً ولا يحتاج إلى تعيين اليوم بخلاف القضاء **قوله** لو جهل قيل

في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كان في خمسة من الابل الحواشي على الجاهلي يعجل شاتين عنهما و معاذي بطونهما
ثم يجمع بينهما قبل ان يحوط لهما معهما يعجل وان عمل ما قبل في السنة الثانية لا يحوط هذه الكلمة على الغرائض والواجبات
كالخيل وروايتي قول الامام والعجل على الصحيح وركعتي الظل على الاحتياط وينوي الوتو لا الوتو والواجب للاختلاف
فيه وفي صلاة الجنائز لا يروي الصلوة في حاله والصلوة في حاله والصلوة في حاله والصلوة في حاله والصلوة في حاله
المعقوبة واما الزوال فالتقريب اسما على القولين الصحيحين في الصلاة والصلوة في حاله والصلوة في حاله والصلوة في حاله
عليه الا اشتراط وانما تصح بنية الخ على وجهي النية وتقر عليه لو صلى ركعتين في غير انما تصح بطن بقائه الليل فتبين
انما بعد طلوع الفجر كان من جنه الفجر على الصحيح فلا يصحها بعد الفجر اهله ولما من قال انما صلى ركعة قبل الفجر و
تجزي بعد وكافتا من السنة في حاله السنة لا بد من الشرع في حاله الوقت ولم يوجد وقالوا ولو قلنا في الخامسة في الظهر
ما فيها بعد ما قبل الاخير والانه يصح ما ذكره فيكون الركعة في حاله لا تفكر في حاله عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على
اشتراط التعيين لان عدم الاجزاء يكون الجنة لم تشوع الا لا تظهر معلوم غلبا قولم توجد واختلاف التصحيح في التراويح هل
تصح التراويح بمطالع النية او لا بد من التعيين في الصحيح قا فبعضنا لا يشترط المصنف خلافا لستين الروايات وتفرع
ايضا على اشتراط التعيين للسنن الروايات وعلى ما ذهبنا في غير ما لو صلى بعد الجمعة او صلى موضع يشك في صحة
الجمعة نأى آخر ظهر عليه اراد له ادر كسوة قدوة لم يرد ثم تبين صحها الجمعة فعلى الصحيح المعتبر تنوب عن سنة الجمعة
حيث لم يكن عليه ظهر فائست وعلى القول الاخير لا كافي فتح القدير وهو ايضا تفرع على ان الصلوة اذا بطلت وصحها لا يبطل
بالجماع يصير ملكه يمكن الجواب بان ذلك موقوف على انه يدركه مستند الى ما قبل التعجيل وهو غير معلوم فتأمل
قوله للاختلاف في مقتضى القول لا يروى الوتو والواجب من اعتقاده وجوبه تقليد الابي حنيفة راجا السنة عند مرجوحه
فينبغي كون النية على طبق الاعتقال **قوله** لا يلزم من التعيين في وجود التلاوة الى قوله كافي القربة قيل كانه مبني على اتحاد
الجنس باعتبار ان السلاوة التي هي السجدة خمس واجزاء في اختلاف افرادها **قوله** واما السنن الروايات فاختلغوا
اشتراط تعيينها لم قال في تتبع المذاهب في القول باشتراط تعيينها بعينها فاضايعتها الى الظهر مثلا وكونها التي قبلها او بعد ما
قوله وتفرع عليه صلى ركعتين للمعز اما خوذ من الترخيس وظلاله بان السنة قد لوح فتتادى بنية التطوع لكن رده في
المزيد بان الاصح انه لا يثبتان عن ركعتي العجر كما اذا صلى الظهر متاوقدا قبل على راس الرابعة في الصحيح من الجواب
لان السنة ما واظف عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومواظفها كانت بغير سنة مبتدأة لا يبقا في يترق بينهما بخواه التطوع قبل
الفجر بخلافه بعد الظهر لا ناقول ذلك في التطوع الفصل في ما هذا انغير قصد في فلا يكره ولا هو قول المسئلة قيل وعلى
التصحيح الذي نقله المصنف يشترط ان يكون التلاوة على وجهي التطوع **قوله** لكن السنة لا بد من الشرع فيها في
الوقت الخ قيل واذا لم يكن سنة الفجر هل يقطع قال الكمال في خبر السهو اذا قل صل اخر الليل فلما صلى ركعة قطع
العجر فالاولى ان يتحصار كعتين لانه لم يبق في ركعتي العجر فصل **قوله** واما من قال اذا صلى ركعة فيعيد اقول
كان الجواب بان يقول مسلما كما هو ظاهر **قوله** ولا يكون ثاب من سنة الظهر على الصحيح كالمصنف **قوله** اراد ما درس
وقته قيل لفظا وله حشو وحسد انتهى قلت بوليس في كلام ابن الصمام الذي نقله منه **قوله** وهو يفرغ في حاله ان الصلوة
الخ قيل ينبغي ان يلحق بهذا من شرع مع امام فادى الظهر فقل ظهر ان امامه صلى من القعدة الاخير وقيل الخامسة

الفن الاول

كقول **واما** بالمتعجبين فاربعة قبل العصر واربعة قبل العشاء وبعد ما وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء
 وبعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحية المسجد وينوب عنها كل صلاة اذ بها عند الدخول وقيل يودي بعد القعود
 بواحد يختلف وان اتد اربعة بواحد كونه اتفاقا **قول** واربعة قبل العشاء وبعد ما اي واربعة بعد ما قال البرهان الحلي
 رحمه الله من المنية العبيد واذا قد تقرران اياك بعد الظهر ركعتان وتسحب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان
 الفهم كمال الدين رحمه الله قال قد اختلف اهل العصر هل تعتبر الاربع في ركعتي الموحدة او بقية من التقدير
 الثاني هل تودي بتسليمه واحدة او لا قال جماعة لا لانه ان نوى عند التعزيمة السنة لم يصدق في الفسخ الثاني
 والمستحب لم يصدق في السنة قال ولو وقع عند يده انه اذا صلى اربعاً بعد الظهر بتسليمه اربعة فثبت يقع من السنة
 وكذا بعد الوضوء احتسب الموك منها اول الان المقاد من المحدث المذكور وهو قوله صلعم من صلى قبل الظهر او دعا
 كان كما قبض ليلة ومن صلى من بعد العشاء كان كمثلهم من ليلة القدر وانه اذا وقع اربعاً بعد الظهر مطلقاً حصل
 الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الراتبة منها وكونها بتسليمه فيهما وكون الركعتين ليستا بتسليمه على حد
 لا يمنع من وقوعهما منه وان كان هلم كونهما بتعزيمة مستقلة يمنع منه لثبوت الفرق بين المطلق والتعزيمة فان المطلق غير
 مقصور بالخروج من العبادة على وجه حسن واما النية فلا مانع من جهتها سواء نوى اربعاً لله تعالى فقط او نوى المندوب
 بالاربعة اوم لسنة بها اما الاول فلان المختار عند المحققين وقوع السنة بنية مطلق الصلاة لان معنى كونها سنة كونه مفعولاً
 للنجي صلعم واهم السنة حادث منار اما هو عليه الصلاة والسلام قائماً كان ينوي الصلاة لله تعالى فقط لا السنة فلما
 واظب عليه السلام على الفعل لذلك سمي سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقته فقد فعل ما يسمى بلفظ السنة
 وحينئذ تقع الاوليان سنة لوجود تمام علتها والاخرى ان نقلت من باب فضل القسم مما يحصل به كلا الامرين واما الثاني
 والثالث بناء على ان ذلك نية الصلاة وزيادة فعند عدم مطابقة الوصف للواقع يلغو فيبقى نية مطلق الصلاة وبها
 يتبادر كل من السنة والمندوب ثم قال واما في الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله الا ان الاربع افضل يعني بعد العشاء
 خصوصاً عند الامام فانه يرى ان افضل في النوافل مطابقاً لاربعة بتسليمه واحدة فاذا جعل المصلي ما بعد العشاء
 اربعاً اداها بتسليمه فثبتت الافضية من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه واجد قولا
 لم يكن لقوله خصوصاً عند التعزيمة معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام يفيد ما قلنا
 اذ لا خلاف ان الراتبة بعد العشاء وركعتان والاربعة افضل والاتفاق على انها تودي بتسليمه واحدة اهله من غير ان يهضم
 اليها الراتبة فيصلي هتاً فالنية حينئذ عند التعزيمة اما ان يكون نية السنة والمندوب وقد اهد وذلك واجزأت
 من السنة والحال في السنة بعد المغرب كالحال في هذه الاربع فلو احتسب الراتبة انتهت سبباً للوعد انتهى باختصاص
قوله وركعتان بعد ركعتي الظهر وقيل اربع **قوله** سنة الوضوء كان الصواب ان يقول وركعتا الوضوء او مستحبه لان
 الكلام في المستحبات لا في السنة **قوله** وتحية المسجد جعلها مستحبة مع ان الاستفادة من الحديث مواظبته صلعم المقتضية
 للسنية ثم اعلم انهم اختلفوا في صلوة التحية اذ يجلس ثم يقوم اذ يصلي قبل ان يجلس قال بعضهم يجلس ثم يقوم
 وعامة العلماء قالوا انه يصلي كما دخل كذا في الطهيرة **قوله** وينوب عنها كل صلاة اذ بها عند الدخول الخ في الغنية
 دخول المسجد بنية الغرض اولاً قتل آء ينوب من تحية المسجد واما هو مرتحية المسجد اذا دخله لغير الصلاة

[illegible]

فيكون لا يملكه ومن حله إلى المصير فإنه يضر ومن ذلك ما إذا نوى الاقتداء بغيره فادخله صوم الإيفاض إن لا يمين
 الإمام عند كثرة الجهالة في الظاهر كونه في غير المصير فلا يجوز له أن يشترط في الظاهر كونه من كان ولو لم يضر
 به لأنه قد نوى صومه ولو كان لا يقتل إلا بقتل نوى الاقتداء به بالامام القائم وهو يرضى للمصير وهو صوم الاقتداء ولا يمين
 لما نوى لا للمواظبة وهو نوع من الاقتداء بالامام وفي الثاني رخصة على الظاهر ونحوه أن هذا الظاهر هو صوم الاقتداء فتبين أنه من يوم
 الأربعاء جاز ظهره فالظلمة في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فافاض عليه غير
 كان أجل الجمعة وفيه بطلان كذا قيل وفيه أنه لا يضر باليوم الذي كان العاهد أن يلتزم على الظاهر لا على ما لا يضر به
قوله ومن ذلك ما إذا نوى الاقتداء بغيره من كان يرضى به من ذلك فإنه لا يضر في الظاهر فيستأجر عليه
 التعميم وتعيين الإمام ليس بشرط كماله عليه قوله والإفضل لمن لا يمين إلا عام بل يصح فيه الاقتداء بالامام
 الحاضر وإمام الجماعة الذي يرضى به من غير ما يعلم واحتمل أن نوى الاقتداء بغيره من كان يرضى به من غير ما يعلم
 صلواته وحينئذ كان الصواب أن يرضى به من غير ما يعلم على طريق الاستثناء بما لا يضر عليه التعميم فلا يضر به الخطأ إلا
 على أنها خبر من أخبار ما يضر به من غير ما يعلم في الخطأ **قوله** كما نرى من كان احتلف في كان وكان في مثل هذا فقال
 الفاضل هما ناقصان وفي كائنا من غيرهما من وهو موصول وصلته كان وأما ما قيل من استثنى عنها وخبرها
 محدثين فقد بطل ما هو الصحيح أن ما نرى من الكلام حينئذ ينفرد القائم الذي كان إياه
 وكائنا حال من القائلين وجوز بعضهم أن يكون من نكرة موصوفة قال بعض الفقهاء من هذا الكلام يحتاج إلى زيادة
 بيان **قوله** جاز اقتداءه بالاحاجة إلى الحرط الوصلي لا يحتاج إلى الجواز **قوله** من كان يرضى به من غير ما يعلم ونوى أن هذا الظاهر
 يوم الثلاثاء الحج مثله في نية المصلي قال البرهان الجليلي في شرحها أن نوى الظاهر لا يوجب نية نوى أن هذا
 ظهر يوم الثلاثاء أي ظن أن ذلك اليوم يوم الثلاثاء وإن الظاهر منه تعيين اليوم إلا وبما لا يفي بتبين أن قطع
 لليوم يوم الأربعاء وإن الظاهر منه جاز ظهره والظلمة أنها هي في تعيين الوقت وذلك لا يضر به فيحصل تعيين الفرص بأن
 لم يكن عليه غير من نوعه أما إذا كان عليه ظهره من مثل نوى الظاهر ولم يمين له في الظاهر لم يضر به فيحصل تعيين الفرص بأن
 العلامة ابن أمير حاج في شرحه أن في هذه الصورة تفصيلا وهو أنه لا يضر من أن يصرح نوى الظاهر في اليوم الذي هو يوم
 الثلاثاء أو الأربعاء ونحوها فيجوز عن ظهره ذلك اليوم الذي هو يومه كاتماما كان أعني هو أن يكون الواقع يوم الثلاثاء أو الأربعاء
 أو الاثنين لأنه قد عرفنا بالأشكال فلهذا التسمية على هذا المحلل إطلاق الجواز في هذا المصير أو بغيره من نوى الظاهر
 يوم الثلاثاء أي ظهره في المسئلة وهذا لا يضر من كان ذلك اليوم الذي هو فيه غير يوم الثلاثاء فلا يضر به من نوى الظاهر يومه
 الذي هو فيه لعدم تعيينه لعدم مطابقة هذا القصد والإرادة التي انتهى عنها أن يرضى به من غير ما يعلم في نية المصلي
قوله والظلمة في تعيين الوقت لا يضره قال البرهان الجليلي في شرحها أن تعيين الوقت في القضاء دون الأداء وفي الإحصاء لا يضر به
 الظاهر ونوى أن هذا من ظهره وهو يوم الثلاثاء في تعيين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء أو يومه من غير ما يعلم في نية المصلي
 بشرط أنه قال العلامة ابن أمير حاج والذي يضره من تعيين الوقت لا يضر في القضاء ولا أداء من جود الملاحم في لفظ
 المرد في ضرورة وجوده تعيينه ١٥٦ كان أو قضاء لأن تعيين الوقت لا يضر في القضاء ولا أداء من جود الملاحم في لفظ
 الملاحم كأي شخص به تعليلا تصرفه في الباب ثم قالوا إنها لا يضر به جود الملاحم لأن عمل من لا يحتاج إلى تعيين الوقت

لا يجوز ولو نوى قضاء عليه في الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غير عاقل ولو كان يرى نفسه مستورا لا تقبل
 بهذا الاجماع بالنسبة هو زيد فاذا هو خلافه جاز لانه عرفة بالاشارة فلفظ التسمية وكذا لو كان آخر الصلوة لا يرضى عنه
 فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غير عاقل او مثل ما ذكرنا في الخطأ في تعيين التيسر فعند
 الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدر وفي الفتاوى العمد والوقال لا تقبلت بهذا الشايفه او صحيح
 لا يرضى عنه من مثله من غير تعيينه كما اثير اليه في الخاتمة ناله يفيد انه لو كان في ذمته ظهر واخذ فائتة كفاه ان ينوي ما في ذمته
 من الظهر الفاذا غاوان لم يعلم فانه من اي يوم فان ادنى التعيين كاف واعلم ان مراد صاحب الخلاصة بوله وتعيين الوقت
 ليس بمرط تعيين اليوم فاعلمه المطابق له بعد تعيينه بالاشارة او اشار ليس بمرط فاعلمه اقول الظاهر ان كلامه في الاداء
 القضاء ولا يلزمه بوله بعد ومثله في الصوم اما انتهى وقيل عليه ايضا هذا النقل خلاف ما نقله في بيان تعيين المنوي وهذا
 حيث قال واما قضاء الصلوة فلا يجوز اهـ واما الفد ما ذكره في الضابطه فيصعد عرفي من ان هذا التعيين لتمييز الاجناس فتقبل
قوله ومثله في الصوم قيل عليه لا يخفى ان الظاهر هو ان المراد في محلة الصلوة الاداء وقد صرح في مسئله الصوم بزيادة
 القضاء مع اختلاف فيمكنكم المستثنى فيصير مسوغ اطلاقها للباقي قول في فتح القدر بتوضيح الخطأ في الاعتقاد دون التعيين
 فانه لا يضر كان ينوي ليلة الاثنين صوم غد وهو يعتقد في الثلاثة في الاقتداء ان ينوي الاقتداء بها صرح باعتقاده
 انه زيد وهو صرح فانه يصح قطعا وفي الصلوة ولو ادعى الظاهر في وقتها معتقد انه يوم الاثنين فكان الثلثة ولو طاف المحرم
 معتقد انه طاف للصلاة او مكعبه اجزاء ولو تيسر معتقد ان محل نه اصغر فبان انه ذكر او غيره مع انقضاء ومنه ما ذكره المص
 ولعل هذا اوجه التام **قوله** ولا يجوز يعني لانه لو نوى قضاء ما ليس عليه وان كان لا يكثر من تعيين اليوم الا انه لما عين اليوم
 بكونه الخميس وكان الذي عليه قضاء وغيره الخميس لم يجز وانما لا يلزمه تعيين اليوم في قضاء الصوم بخلاف الصلوة لان
 الصلوة كلها من قبيل مختلف السبب حتى الظهر من يومين لان وقت الظهر من يوم غير وقت الظهر من يوم آخر
 حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر وكذا احكاما لان الخطاب لم يتعلق بوقت يجتمعهما بل بد لو ك الشمس والد لو ك
 في يوم غير الد لو ك في يوم غير خلاف صوم رمضان لانه تعلق بهما والظهر وهو واحد لانه عبارة من اثنين يوما
 يلبيها فلاجل ذلك لا يحتاج فيه الى تعيين صوم يوم السبت مثلا او يوم الاحد حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان
 به شرط التعيين من احد هما كافي الزيلعي من كفارة الظهار وجعل هذا في شرح المنية نظير ما لو نوى الاقتداء بزيد
 فاذا هو عمر وفاته لا يصح لان العبارة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد وجه عدم الجواز ان القضاء محتاج الى التعيين
 وقد اخطأ في التعيين فلا يجوز بخلاف ما اذا كان عليه قضاء يوم معينه فصا منه بنية يوم اخر فانه يجوز لان اليوم
 من رمضان جنس واحد **قوله** ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس اليه قيل فيه نظر فتأمل
قوله وكذا لو كان في آخر الصلوة اليه قيل عليه هذا ايضا لما نقله المصرح سابقا من قوله لو نوى الاقتداء بزيد فاذا
 هو عمر وانتهى وزد بانه لا يخالفه اذ هنا نوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب فصره بلام التعريف فلفظ التسمية
 كالواشا راليه وصماء فظهر خلافه فان التسمية تلفظ بخلاف ما نقله ما بقا انتهى وقيل عليه ايضا ان هذه المسئلة
 عين المسئلة التي قبلها وهي ما اذا نوى الاقتداء بالعاظم وهو يرى انه زيد اللهم الا ان يفرق بان السابقة لم يزد فيها على
 لية الاقتداء بالعاظم في المحراب لخص طنه في نفس الامر زيد ادنى هذا ولا يقتداء بالعاظم الا بالعاظم

الفن الاول

المصحح ولو قال لا يقتل بهذا الصنيع فاذا هو غاب مع لان الغاب يدعي شيئا لعلمه بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا
لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي الى هاب او عبيد فتأمل وعلى هذا النوى الصلوة على الميت المذكور بان انه انشأ او
مكسه لم يصح ولم أر حكم ما اذا عين عد الموتى عشر فبان انهم اكثر واقل وينبغي ان لا يضر الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم
من لم ينو الصلوة عليه وهو الزائد مسئلة ليس لنا وان ينوي خلاف ما يردى الا على قول محمد رح في الجمعة فانه اذا ادى ركعتي
الامام في التشهد وفي سجود السجود لها جماعة ويصليها ظهرا عنده والمذهب انه يصليها جماعة فلا يشتبه بها ولا اذا
لم يكن المنوي من العبادات المقصود وانما هو من الوضوء كالوضوء والفعل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينوي به الا لا يضر
القائم بالوضوء مع صلاته وهذا القدر يتحقق المفاخرة بينهما **قوله** فاذا هو غاب مع قيل عليه يخالف لما سبق فتأمل
قوله لان الشك يدعي شيئا قيل عليه قد يقال ذكرتم في مواضع شتى ان التسمية تلعو مع الاشارة عند اجتماعها وتضيعة
سقط الاقتداء في المسكتين وعدم النظر الى كون الغاب يدعي شيئا دون عكسه وحينئذ لا يمتنع قوله والاشارة
لنا لا تكفي لان لازم الغاء التسمية كون الاشارة الى الامام لظهور ان كونها الى الغاب او الصنيع انما هو بناء على
عدم الغائب وانما خبر بان المصريح بالغاء التسمية مع الاشارة في مسئلة ما اذا نوى الاقتداء بهذا الامام الذي
يوزيد **قوله** والاشارة هنا لا تكفي الخ قيل عليه من المخالف لما تقدم من انه لو اقتدى بهذا الغائب في المحراب الذي
هو زيد فاذا هو عمر والذي يظهر لي ان هذا انما يصح لان معنى قوله الذي هو زيد اي الذي يظنه زيد اذا تبطل
الاشارة به ويحمل ما هنا على ما اذا اجزم بان غاب فقد نوى الاقتداء بغير الامام نصا ركا لا يقتداء بزيد فاذا هو عمر و
اما الفرق بين هذا وعكسه بان الشاب يدعي شيئا فمعيذ ولعل هذا وجه التامل في البرازية زاد بعد قوله وعلى العكس
يجوز وقيل لا يجوز قلت ولعل وجهه انه باعتبار ما كان او انه يشبه الشاب وهذا يرشح ارادة الطن في مقام الصحة
فليتأمل قال بعض الفضلاء لعل كونه يشبه الصحيح مع عدم اعتبار الاشارة فانه لو اعتبرها لاشكل فتأمل **قوله** مسئلة ليس
لنا وان ينوي خلاف ما يردى الا على قول محمد في الجمعة اي الاصل في الجمعة على قول محمد في الجمعة اقول الحصر
ممنوع فانهم قالوا لو طاف بنية التطوع في ايام النحر ووقع من الغرض فقد نوى خلاف ما يردى وقد صرح المصريح
بقوله فيما سياتي قريباً في البحث الثامن ويمنع الحصر ايضا بما صرحوا به من انه لو صام يوم الشك فطوى ما فطره انه
من رمضان كان من رمضان ويمنع الحصر ايضا بما اذا قام الى الغامسة في صلوة لظهرنا هيا بعد ما قد للاخيرة فانه
يضم اليها سادسة وتكون الركعتان قائمتين من سنة الظهر في قول ويمنع الحصر ايضا بما تقدم من انه لو صلى ركعتين ففعل
على ظن بقاء الليل فظهر ان الفجر قد طلع فانها تنوبان عن سنة الفجر على الصحيح ويمنع الحصر ايضا بما لو نوى كفارة
الظهار او كفارة الصوم ثم قد زيل العتق فانه يهضي في الصوم النفل وهو خلاف ما نوى بلا شك ويمنع الحصر ايضا
بما اذا كان يصلي الظهر منفردا فقيمة الجماعة وقد قيل الركعة بالسجدة فانه يتم شغها ويقع نفلا فقد نوى خلاف
ما يردى ويمنع الحصر ايضا بما اذا نوى الصوم يوم بعينه فصا مذبذبة النفل يقع من التذركا في شرح الجامع الصغير
للتبرقي ويمنع الحصر ايضا بما لو نوى بعد طلوع الفجر فطوى ما كان عن سنة الفجر من غير تعيين منه لان الوقت متعين
لهذا ذكره المصريح عند قول الكنتز وبعد الفجر باكثر من سنة ويمنع الحصر ايضا بما لو نوى ليلا الشك الصوم اخر شعبان
ثم ظهر بعد الطهر انه اول رمضان اجزاء كما سياتي قريباً **قوله** وما اذا لم يكن الخ هذا مقابله قوله اول المبحث الثالث

بعد ادائه واعتبره الشارع الذي يلزم على الكسوف في قول المذنبية بناء على موطن الضمير الى الرضوء وكان له اعتراض على القول بوجوبه
 قوله ينوي الطهارة قالوا من باب ما لا يصح الاجمال الطهارة من العبادات او رفع الحد وهو عند الحسن نية الطهارة تكفي واما
 التيمم فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الطهارة قالوا لو تيمم لدخول المسجد
 او الاقامة لا يرد في به الطهارة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها ونفي التيمم لقراءة القرآن وابتان
 فتن العلامة لا يجوز كافي الخائفة وهو معمول على ما اذا كان محصيا واما اذا كان جنبا فتيمم لها جاز لمن يصلي به كافي البدل اثم
 وقد مر معنا في مرجع الحنفى الرابع في صفة المحتوي من الفريضة والمنافلة والاداء والقضاء اما الصلوة فنقال في المعناية ١٤
 ينوي في نية الغرض فقال معزيا الى المجتبى لاجل من نية الصلوة وهوية الغرض ونية التعيين حتى لو نوى الغرض لا يصح
 انتهى والواجبات كالقرائن كافي التائى خائفة واما بالنسبة والسنة الراتبة فقد منا انها تصح بمطلق النية وهو
 جبانة وتخرج على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف افتراض الخمس الا انه يصليها في اوقاتها لا تجوز وكذا لو
 اعتقد ان منها فرضا ونفلا ولا يميز ولم ينو الغرض فيها فان نوى الغرض في الكل جاز ولو طس الكل فرضا حاز وان
 لم يطن ذلك فكل صلوة صلاها مع الامام جاز ان نوى صلوة الامام كذا في فتن ١٤ وفي القنية المصلون حتى الاداء يمين
 علم القروض منها والسنن منها ولم معنى الغرض انه ما يستحب به وباب فيمنعوا العتمة بركد والسنة ما يستحب به
 به علمه ولا يعاقب على تركها فنوى الطهارة والفجر اجزا تدوا غنست نية الطهارة من نية الغرض والى من يعلم ذلك
 وينوي الغرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من القرائن والسنن تجزيه والقالت في ذلك لا تعلم معناه لا تجزيه
 والرابع علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلي الناس من القرائن من النوافل لا تجزيه
 لان تعيين النية في الغرض شرط وقيل بجزيه ما يصلي في الجماعة ونوى الامام والخاص اعتقد ان الكل فرض حازت
 صلواته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوة مفروضة ولكنه كان يصليها لا وقاتها لم يجزه واما في الصوم
 فان كان المنوي عبادة **قوله** وهو معمول على ما اذا كان محصيا واما اذا كان جنبا لم يصح والفرق بينهما ان الشرط ان يكون
 المنوي عبادة مقصودة او جزءا من عبادة لا يصح الا بالطهارة والقراءة جزء من العبادة المقصودة لا انه اذا كان جنبا
 وجب الشرط الاخر وهو عدم حل الفعل الا بالطهارة فحصل الشرط مجازاة الصلوة به واما اذا كان محصيا قاعد الشروط
 الاخر فلم تجز الصلوة به **قوله** حتى لو نوى الغرض لا يجزيه تقرير على قوله لا بد من نية الصلوة ونية الغرض ونية
 التعيين وفيه ان نية الغرض احد من هذه الالهياء التي لا بد منها فكيف يجزيه مجرد نية الغرض وجها في المجتبى فاذا
 نوى الطهارة والمصرح منه الوضوء انتهى ومنه يعلم ما في نقل المص عن المجتبى من الخل **قوله** والواجبات كالقرائن
 يفيد ان تعيينها اما بخصوصيتها او بكونها اجبة وقد تقدم في الوتر انه ينوي الوتر لا الواجب وحده بانه وجوبه
 مختلف فيه فاذا ان الواجبات ليست كالغرض من كل وجه **قوله** قد منا انها تصح بمطلق النية ونية مبثثة اقول
 الذي قد مر انها تصح بمطلق النية ولم يذ كر انها تصح بنية مبثثة **قوله** ولو طس الكل فرضا من الغناوى الطهارة
 من الفصل الثاني من الباب الثاني من كتاب الصلوة اما غيره وهو لا يعلم القرائن من النوافل فيصلي ونوى الغرض
 في الكل حازت صلواته اما صلوة القوم كل صلوة ليس لها حنة قبها كصلوة العصر والمغرب والعشاء تجوز لمسا وكل
 صلوة قبلها حنة مثلها كصلوة الظهر والعتمة لا تجوز صلوة القوم **قوله** ولم معنى الغرض انه ما يستحب به وباب فيمنعوا العتمة بركد والسنة ما يستحب به

فقد علمت انما يصح نية ما تنة وبمطلق النية فلا تشترط لصوم رمضان اداء نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة
 الفلك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاه واما الزحولة فتشترط لها نية الفريضة لان
 الصدقة متنوعة ولم ارحكم نية الزحوة المجلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض لانه تعجيل بعد اصل الوجوب
 لان حبه هو التهاون الذي وقد وجد لخلاف القول فانه شرط لوجوب الاداء بخلاف تعجيل الصلوة على وقتها
 فانه غير جائز لكون وقتها حبيبا للوجوب وهو طاعة لصحة الاداء واما الصح فقد منا انه يصح بمطلق النية ولم ين
 طالوه بما يقتضي انه نوى في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يتحمل المشاق العظيمة الا لاجل الفرض فاحتج بطلانه
 المحقق بن الهمام رح انه لو كان الواقع انه لم ينو الفرض لم يجزه لان صرفه الى الفرض حمل له عليه صلا بالظاهر
 وهو حسن جد ان لا بد فيه من نية المفروض لانه لو نوى المنفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية
 الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارات وقضاء رمضان يحتاج الى تبيين النية من الليل لان الوقت
 صالح لصوم النفل واما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط نية فيهما واما التيمم
 فلا تشترط له نية الفريضة لانهم من الرضا كل وقد منا ان نية رفع الحد كافية وعلى هذا الشروط كلها لا تشترط لها
 نية الفريضة لقولهم انما يراعى حصولها لا تعلقها بحدث الخطبة لا تشترط لها نية الفريضة وان شرطنا لها النية
 لانه لا يتنفل بصلوة ينبغي ان تكون صلوة الجنائز كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا
 ولم ارحكم صلوة الصبي في نية الفريضة وينبغي ان لا تشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا
 التي فرضها الله تعالى على المكلف في هذه الروايات ولم ارا ايضا حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه
 والظاهر عدم الاشتراط واما الصلوة المعادة لا تركها مكروه او ترك واجب فلا شك انها حادثة لا يجوز لقولهم
 الصواب ان يقال ما ثبت بقطعي يستحق الصواب بفعله **قوله** بما يقتضي انه نوى في نفس الامر الفريضة المراد
 بنفس الامر هنا ما يجعل العقل لضرورة او دليل **قوله** فاستنبط منه المحقق ابن الهمام رح قيل عليه في هذا الاحتياط
 نظر لان الكلام انه عند الاطلاق في النية فيصرف الى الفرض حكما للاملية المذكورة فكيف يقول لا بد فيه من نية
 الفرض وهو مصادم للاحكام ان كالمنا وادق له لا بد من نية الفرض انه لا يكفيه الاطلاق وان اراد انه بالصرف اليه
 وجعلت نية الفرض فهو ميسر ما قالوا اما **قوله** لان صرفه الى الفرض في متعين فخير ان محذوف وهو لا يجوز **قوله**
 فلا بد فيه من نية الفرض المح قيل عليه مقتضى ما ذكره المص رح ابن الايقع من حجة الاسلام فيما علق المريد حجة بالبرء
 فبرء وحج وهو مخالف لما في النية والسراجية حيث قال المريد علق الحج بالبرء وحج جازع من حجة الاسلام ورد ما
 قيل بانه اي المريد اطلق نية الحج فنصرف الى حجة الاسلام وهو موافق لما صرحوا به انتهى اقول لا شبهة في ان
 مقتضى ما ذكره المص ان لا يقع الحج في مسئلة النية والسراجية عن حجة الاسلام واما موافقة ما في النية والسراجية لما
 صرحوا به فلا دخل له في هذا المقام اذ لم يدع المقاتل مخالفة ما في النية والسراجية لما صرحوا به حتى يرد عليه بما
 ذكر **قوله** لعدم اشتراط النية فيها هذا في غير الوضوء بنبيذ التمر وهو راحمار فان النية شرط فيهما كافي الظهيرة
قوله ولم ارا ايضا حكم نية فرض العين الحج اقول في فتح الما دير انه لا يشترط في الفرائض تعيين فرض العين بخلاف ركنا
 صلوة الجنائز لا تشترط فيها نية فرض الكفاية **قوله** واما الصلوة المعادة لا تركها مكروه او ترك واجب الحج قيل عليه ان

بسقوط الغرض بالاولى، لم يمتد ينوي كونها جارية لنقص الغرض على انها نفل تحقيقاً وأما على القول بان الغرض لا يستطاع فلا خفاء في اشتراط النية الفرضية وامانية الاداء والقضاء ففي التا تاريخانية اذا عين لصلاة التي يؤدى بها صح نوى الاداء او القضاء وقال نضر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الاخر ويجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس وبما انه ان ما لا يوصف بهما لا تقترب له كالعبادة المطلقة عن الوقت كالنوبة وصدقة الفطر والعشر والضراحي والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة فلا التباس لانها اذا كانت مع الامام يصلي الظهر واما ما يوصف بهما كالصلاة الخمس فقالوا لا تقترب ايضاً قال في فتح القدير نوى الاداء ان غلب بقائه الوقت فتبين خروجه اجزاء وكذا عكسه وفي البناءة لنوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز ان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف في وقتها وفي التاريخانية كل وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلاً فاذا هو قد خرج المختار والجواز واختلفوا ان الوقتية هل تجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار وشرح اصول نضر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء

الا عادة ان كانت ترك واجب فواجبة وان كانت لترك مباحة انتهى قول الجوزي في الوجوه في قوله كل وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت الخ مثله في منية المصلي وعبارتها وان كان الرجل كافي بقائه وترتيبها فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت قد خرج يجوز بقاءه على ان القضاء بنية الاداء والاداء بنية القضاء يجوز ان هذا هو المختار كما ذكر في المحيط قال العلامة ابن امير حاج في شرحه اما كون القضاء يجوز بنية الاداء والاداء بنية القضاء مريد اما عليه بتلك وانما لاحظ هذا الوصف اما مجاز او للجهل باتصافه وح قيل بالوصف المخالف له في نفس الامر كافي هذه الصورة نعيم كاذكره في المحيط وهو مذكور في الذخيرة ايضاً وغيرها واما انه اذا كان شاك في وقت انه باق فنوى ظهر الوقت والوقت قد خرج يجوز بخلاف المسطور فيما وقف عليه العبد الضعيف غفر الله تعالى له من العتبات المشهورة في المذهب مع مساعدة الوجه لذلك فان المسطور فيها انه لا يجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان ناء بالعصر وصلوة الظهر لا يجوز بنية العصر فاذا ظهر ان هذا هو الصواب وما ذكره المصنف غلط منه انتهى وقال البرهان الحلبي في شرحه اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عنى ناوا مانية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز وليس من القضاء بنية الاداء قال الشيخ كالدين في شرح الهداية قوله كالظاهر مثلاً اي اذا قرن باليوم وان خرج الوقت لان غايته انه قضاء بنية الاداء او بالوقت اي اذا قرن الظهر بالوقت ولم يصح خريج الوقت وان خرج وتعميده لا يجزيه في الصحيح انتهى وهذا في الخلاصة وغيره فنوى ظهر الوقت والعصر لا يجوز ان كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز وذلك لانه لا يتعمين بضم الوقت حيثئذ وانما يتعمين بضم اليوم لانه لا يخرج من كونه ظهر اليوم بخروج الوقت فلا تصاف اليه فعلم من هذا ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المصنف رحمه الله غير المختار انتهى والسبق ما ذكره البرهان من ان ما نقله المصنف رحمه الله من المحيط خلاف المختار لا انه غلط

فإن كان في الصلوة لم تصح وأخطأ من هذا قال في السراج الوهاج لو نوى صلواتي فمضى كالطهر والعصر لم تصح ألقاها ولو نوى
 في الصوم القضاء والكفارة كان ضمن القضاء وقال محمد بن روح يكون تطوعا وإن نوى كفارة الظهار أو كفارة اليمين
 يصح لا يصح ما عدا ذلك محمد بن روح يكون تطوعا ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار جعله على أيهما شاء ولو نوى
 كفارة اليمين فهو من الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلوة جنازة فهي من المكتوبة وقد فسر هذا أنه إذا نوى
 من غير أن كان في نفسه هذا القول هذا التصرف إليه قصور القضاء عن من صوم الكفارة فإن استوفى القوة فإن كان في العصر
 كماله مكفارة الظهار وكفارة اليمين وكذلك الزكوة وكفارة الظهار وأما الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة أقوى
 وأما في صلواته فيقيم الأقوى أيضا ولذا قدمنا المكتوبة على صلوة الجنازة فولد قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبة
 نوى واجبا وتغلا كالنوى بسلامة الخروج من الصلاة والسلام على الحاضر من كافي فتح المذهب **قوله** فإن كان في الصلاة
 فلا تصح في واحد منهما قيل لم يجعله وعمله الشافعية بأنه يصير بذلك متلا مضافا قيل لم لا يكون تطوعا اجيب بأنه
 خرج الإجماع والفقهاء أنه لم يتعمد انتهى القول وعمله في السراج بأنه ما واجبا من متعلقين فلا يندخل أحدهما في الآخر وهو رده
 بالوجهين الأول **قوله** ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة أو كان من غيرهما الجواب الله تعالى وبسبب الكفارة
 الجواب الثاني نفسه فاقصرنا إلى الأقوى لعمري **قوله** لا يصح ما عدا ذلك محمد بن روح إن جعل قيل في الخروج
 في جزء منه ولا كافي تطوعا قال محمد بن يكون تطوعا على ما عليه ليس بظاهر لأن **قوله** إذا نوى في الصلاة
قوله ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار رأي نوى بالتصديق الزكوة وكفارة الظهار أو قيل أحاطان كان النية عند الإفراز
 قبل الدفع إلى الفقير وهو متمكن من جعله قبل الدفع من أيهما شاء **قوله** كانت النية عند الدفع فالظاهر أن
 لجعل يعتبر ولو دفع قبل الدفع فتأمل انتهى وفي شرح الجامع الصغير للتمرناشي انه يقع فلا لأن كلا منهما يحتاج إلى
 نية فيجب أن يكون نفس التمسك بالفقير وهو تطوع لا يحتاج إلى تعيين النية **قوله** ولو نوى مكتوبة وتأخر صلوة الجنازة
 هذه المسئلة فانه خلافا لبعض محمد بن لا يكون داخل في شيء منهما أو أبو يوسف قيل مع محمد بن وقيل يعتبر ما رعا في
 الطهر وهو الأصح لا أن الأقوى هو الصلاة كونه الصلاة والصلوة في غيرهما من أبي القاسم في مالو نوى على الجنازة ثم وضعا
 أخرى فتأمل حكمه الله يكون متعلقا بالأقوى يستعمل الأولى وإن لم ينو لها نية يتم الأولى ويستعمل الآخر وإن نوى لهما
 فهي للأولى كافي الجنبين وتبعنا الغرض الزاوي وأبي القاسم وكان على المتن أن يتم **قوله** ولو نوى الزكوة وكفارة
 اليمين لم يبق لو نوى عن كفارة يمينه **قوله** ذكر التمرناشي أنه جعله من أيهما شاء **قوله** فإن كان في الصوم
 قيل بالظاهر أنه إذا لم يصرفه إلى أيهما شاء يكون تطوعا **قوله** وكذا الزكوة وكفارة الظهار وقيل لم يكن كونهما في غيرهما
 رد حجة من يوجب الزكوة وكفارة اليمين مع الحاجة إليه **قوله** ولذا قلنا هذا المختار على صلاة الجنازة قيل هي التي في الزمن
 الثالث فيها قلنا من هذا الاجتهاد ما عدا هذا انتهى أقول لا مخالفة لأن ما ذكره إذا فوهه في كثر بقوله الجنازة وهو ما يأتي قهرا
 إذا دخل الوقت وجب فيه الجنازة هل يخرجه في الشهر أو في الجنازة **قوله** ولذا قلنا في السراج الوهاج لو نوى مع محمد بن
 الخ قيل قد سبق أنهما من السراج أي لو نوى فمضى لم يصح وأعدا من غيرهما لا يفي منافاة ظاهره في تحقيقه وحقيق
 لا منافاة فانه في السنة الأولى لو نوى فمضى وليس أحد هما أولى بالصحة من الآخر فلهذا لا يفتقر إلى تعيين ما رعا التي
 لم يندخل وتصلح معك وبه عليه والتي دخل وقتها مكتوبة فيحصل الفرق بينهما فليس في الزكوة من منافاة ظاهره

بهي التي دخل وقتها ولو نوى فائتتم نهي الأول من منسأ ولو نوى فائتتم وقتية نهي للفائتة إلا أن يكون في آخر الوقت
 ولو نوى الطهر الفجر وعليه الفجر من يومين فائتتم في أول وقت الطهر نهي عن التجرد أن كان في آخره نهي عن الطهر
 انتهى وبقي ما إذا كبرنا وبالله تعالى التمس بعد الركوع ولما إذا طاب للفريش وللوذاع وان نوى خروضا نغلا فان نوى الطهر
 والبطوح قال أبو يوسف مخرج نيز في من المكتوبة ويهطل التطوع وقال محمد ربح لا تجزيه عن المكتوبة ولا التطوع
 برأين نوى الزكوة والتطوع يكون من الزكوة وعند محمد ربح من التطوع ولو نوى ما غلوا جنازة نهي عن النافلة كل
 ربح السنن إياها إذا نوى فائتتم كما أفلق نوى كعتي الفجر التحية والسنة اجزأ من منسأ ولم أر حكم ما إذا نوى صلتين كالأثيرة
 في يوم الإثنين صوته منه يوم مرفعة إذا نوى فائتتم فائتتم التحية النما كانتا سنة ليستا لصلاة الفجر ولا الصلاة
 في يوم الثلاثاء في فتح القل يد من باب الإحرام ولو أحرم فليدا ونفلا كان نفلا لو نوى فليدا قوطحا كان قيطو لمعند ما في الاسم
 وهي ما اضافنا لإحرام إلى الإحرام ولو أحرم لمعنتين معا إلى متى التناقض ما هناك بصيغة وإلى بوصف ربح وعند
قوله في التي دخل وقتها قليل لا يخفى أنه يعمل صورتين أحدهما نوى وقتية فائتتم في الثانية نوى وقتية وم
 ثم يدخل وقتها يعني المأمور بحكم خط الوقتية والفائتة يعني الحكم مقصورا على الصورة الثانية **قوله** ولو نوى فائتتم
 وقتية الم كذا في الإجماع وذكر في الإجماع الكبير أنه لا يصيرها زمانا واحدة من جهة واحدة تصور للوقتية
 إذا كان في آخر وقتها لزم فيه إشارة إلى كون المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي
 أن لا تصح واحدة إذا كانت في الوقت مع التزاحم **قوله** ولو نوى الطهر والفجر إلى قيل لا حاجة إلى ذكر
 هذا الفرع لأنه دخل في قوله ولو نوى فائتتم أو وقتية أو قول هذا وإن دخل في ذلك إلا أن فيه زيادة بيان ما إذا
 نوى فائتتم وقتية وكان في أول الوقتية هذا أو قال لو نوى فائتتم وقتية فان كان في أوله فائتتم وان كان في آخره
 فلو وقتية كان أخصر **قوله** وبقي ما إذا كبرنا وبالله تعالى التمس بعد الركوع وأما إذا طاب للفريش وللوذاع إلى كذا الفصل الخامس ربح
 ولم يزل كركم ذلك وذكر في فتح المدير لوطاف بنية الفريش والوداع من الفريش ولا يكفي للوداع نحتي لو خرج عقبه
 لم يدم **قوله** وقال محمد لا تجزيه عن المكتوبة يعني للمنافاة بين الوصفين وفيه قاله الثلاث كافية في مخرج توهيد الإجماع
قوله ولو نوى نافلة وجنازة نهي من النافلة قيل عليه ابن صلوة الجنائز قربة والتفلي ضعيف وحديثه فكان الظاهر
 أن يعجز عن الجنائز إلا النافلة انتهى وفيه أن صلوة النافلة أقوى من صلوة الجنائز وإن كانتا من جهة أنها صلوة كاملة
 ذات ركوع ومجود بخلاف صلوة الجنائز **قوله** وأما إذا نوى فائتتم إلى قوله لجزء ما لا بأس التحية والسنة قرينان
 أحد هما هو التحية تسهيل بلا قصد فلا يمنع حصولها قصد غير هاد كذا لو نوى الفريش والتحية كما في فتح المدير قيل
 ولو نوى الفريش من غير قصد السبب كان إلى كمن آخر التراويح إلى آخر الليل ولو نوى التراويح وقيام آخر الليل لأن
 من تراويح غير قصد قيام الليل انتهى وفيه تأمل **قوله** لحصول المقصود قبل يستفاد منه لجويز النية من لا نية
 وعرفته لحصول المقصود وفيه أيضا كالاخفى انتهى وفيه تأمل أقول في فتح المدير ما في يوم مرفعة مثل قضاء أو نذر
 أو كفارة ونوى معه المعلوم عن يوم مرفعة فتنه في بعض المصنفين حصول منسأ انتهى ومنه يستفاد الجعيم الذي لم يذكره
 المصنف بالطريق الأول **قوله** ولو أحرم نذرا ونفلا الم قيل كان ينبغي أن يكون نذرا لو غرضنا لا نعلم أقوى وقت تقدم
 أن المعتبر الأقوى فالأقوى **قوله** ولو أحرم بمعنتين إلى في الفتح القل يد ولو أحرم بمعنتين لمعند واجب لا فله لا يتصور

الفصل الاول

عن محمد بن علي الرضا عليه السلام في الرقية المقتضية على المؤمن في وقت الذرّوع حكمها كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها
 فانتهى ومن محمد بن مسلمة بن كافي عن الصادق عليه السلام في صلاة الصلوة تصلي بحسب طي البدن من غير تكرار
 نية بتمامه ولو احتاج الى التمام لا يجوز وفيه فمحق العقل وقد هو هو اصرم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع
 نهرهم بانها صيغة مع العلم بانها لا تتصل بينهما وبين الصلوة والمشي الى مقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد من
 كون المراد بها ليس من جنسها ما جعل على الاخر ان جعل ما مالوا به على الكلام او اقل او نقول من المضي اليها من افعالها
 غير قاطع للنية وفيها من المصالح ما يجعلها ان لا يهل ان تكون مقترنة بالصلوة ولا يكون مقترنة بالنية مقترنة لان ما مضى
 لا يكف عبادا لعدم النية فطقت اليه في عدم التنزي والقل بن وهبان اختلا فليس المشائح حار حاطن الذي ذهب موافقا لما
 نقل عن الكرخي من خوارزمية الكرخي عن النعمانية فيقول الى الصلاة وقيل الى الركوع وقيل الى الركوع وقيل الى الركوع
 والكل ضعيف والمحدث لا بد من القولين حقيقة او حكما في الجوهر ولا معتبر بقول الكرخي واما النية في الصوم
 فقال في الجوهر ان صحتها عند محل الوجه وينبغي ان تكون في اول السنتين عند غسل اليدين الى الرسغين لئلا
 ثواب السنتين المتكامل على الوجه ونحوه في العمل كالصوم في السنتين وفي التيمم ينوي عند الوضوء على التيمم
 ولم ابرز نية الامامة لئلا يبرهن ان تكون وقت اقتداء اهل بيته لا قبله كما انه ينبغي ان تكون وقت نية الجماعة ان
 صلوا في الصوم وان كان في ثناء سلطة الامام هذا للثواب واما الصحة الاقل بالامام فقال في فتح القدير والاضل
 ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى حين وقف

قوله قال محمد في الرقيات هو انهم كانوا املاء محمد بالرقعة حين كان حقيقا بها فنصبها اليها وهو من كتب النواذر
قوله وعن محمد بن مسلمة في صلاة اخرى قيل ومثل الصلوة الصوم عند الحسن الاصح انها لا تكون نية لانها في العلم
 الا ترى ان من علم الكفر لا يهتف ولو نواه يهتف كما في مجمع الفتاوى **قوله** وفي الجوهر ولا معتبر بقول الكرخي
 فانه قاس الصلوة على الصوم وهو لا يصح لان سقوطها لكونها في الصوم المكنان المتهوَج والمخرج يندفع بتكليف النية
 في الصلوة فلا ضرورة الى التاخير وجواز التاخير في الصوم للمخرج فالتاخير في الصوم لا يقتضيه ولقائل ان يقول يندفع
 الخروج بالتكليف في الصوم ايضا كما لا يخفى **قوله** وينبغي ان تكون في اول السنتين الخ في شرح النقاية للعلامة
 القسمني في الاصل من العدة من صحتها في الوجوه قبل ما ثرا السنين فتعطل عندنا قبل غسل الوجه كما تفرض عند
 العاصي وح انتهى وظاهر التعيين ينبغي ان مذكورة تفقه لا منقول وقت ملئت المنيق من اعظم في حصول **قوله** واما وقت
 نية الامامة قيل ينبغي ان ينوي من الاقل ان يكون احدا لكل من يقتضيه به على قدر يقتضيه به من لا يبرأ من النية
 واللائكة كآورد في الامام واما ما قاس عليه فذلك اول صلوة الامام ولا يمكنه ان يقول نية عليه **قوله** في النواهي لا لصحة
 لانها ليست شرط الصحة الاقل في غير النساء فتبينها يتم في ليل الثواب **قوله** كما انه ينبغي ان تكون وقت نية
 الجماعة الخ اهم يكون صير يعود على نية الامانة وقوله وقت نية الجماعة خبر يكون وقوله اول صلوة الامام من ذلك
 من الخبر **قوله** واذا لم يمتد الاقل بالامام اي واما نية الامانة لصحة الاقتداء كما في حق النساء فلا حظا في الحيثيات
 لصحة الاقتداء والمستشهد به في فتح القدير لا يلائم في نية الاقتداء لا في نية الامانة لصحة الاقتداء كما في كل ترى
قوله فان نوى حين وقف الخ اما صيغة ضرورية في الاولى فلا بد جزم في نية الاقتداء غير انه قل م ينعى على نية الامام

مالا بانه لم يشرع لها زوايا فتوى ذلك على ظن انه شرع ولم يصرح باختلاف فيه قيل لا يجوز انتهى واما نية التقرب
لصيرورة الحائض مستعملا فوقتها عند الاحترام وما وقتها في المتزكوة فقال في هذه الآية ولا يجوز اداء الزكوة
الابنية مقارنة للاداء بمقدار العزل محله ارجا وجب لان الزكوة مباداة فكانت من شرطها النية والاصل فيها الاقتران
الا ان ذلك قد يتفارق فاكشف بوجودها حالة العزل فيجب الاحترام في النية في الصوم انتهى وقوله يجوز ان يقدم
على الاداء لكن عند العزل وهل يجوز بنية متأخرة عن الاداء فقال في شرح المجمع لو دفعها بنية ثم نوى بعد
فان كان المال قائما في يد الفقير جازوا لا خلا انتهى واما جواز فطر فكل زكوة نية ومصرفها الا الذي فانه مصرف
للفطر دون الزكوة واما الصوم فلا يخلو اما ان يكون غرضا او لئلا فان كان غرضا فلا يخلو اما ان يكون اداء رمضان
ا وغيره فان كان اداء رمضان جائز بنية متقدمة من غروب الشمس ومقارنة وهو الاصل وبمتأخرة عن الغروب
الى ما قبل نصف النهار الشرعي فيسير الى الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة فيجوز بنية
متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل الاقتران كما في فتاوى قاضيان
وان كان نقلا فذكر رمضان اداء واما الحج فالنية فيه مابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية عند التلبية او ما يقوم
مقامها من سوق الهدي فلا يمكن فيه القز ان والتاخير لانه لا تصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهي ركن فيه او غوط
على قولين فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في القنية نوعان فيكون المأذون او نية الصلوة فصح
نيته ولا تفسد صلواته انتهى الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها في كل ركن قالوا في الصلوة لا تشترط
النية في البقاء لخرج كل في النهاية فكذلك في بقية العبادات وفي القنية لا تلزم نية العبادة في كل جزء انما تلزم في
جملة ما يفعله في كل حال انتهى وفي البداية امتنع المعتبرون ثم ظن انها تطوع فاقمها على نية التطوع اجزاء من
المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي التلذذ والتخصر على ابلغ الوجوه ونية الطاعة
واحتسابها على شروء الامام فصح ما الثاني فلا نية في الشروع ولا في اداء الطلوع غير الجزم لان الطلوع عند الفقهاء احتواء
الطرفين وغوط الجزم في النية فلان لم يصح اقتداء قوله مالا بانه لم يصرح جاز بطلاع تعبيرا بالمأموم للاقتداء فانها لا بد
ان تكون متأخرة هي فكيف والامام للمأموم صرح بذلك المصريح بغير قوله خاتمة بتصوره فصح وهذا يخالف نية الاقتداء
فانها لا يجوز ان تتقدم كما علم من الفرق **قوله** قال في شرح المجمع ولو دفعها بنية المقتبل عليه هذا لغيره لعلنا
المتون **قوله** مكالزكوة نية ومصرفها قالوا الا ان في فانه مصرف الخ هذا الاستثناء مخالف لما عليه الفتوى كما في الحاوي
القدح **قوله** وبمتأخرة الى ما قبل نصف النهار الشرعي وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس واما اللغوي فمن طلوعها
الى غروبها **قوله** ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر قيل عليه بما يفكر على التعبير بوجود التبيينك بالقبض
والهفارة لان التبيين يستدعي الخروج في جزء من الليل وهو مفقود من مقارنة طلوع الشمس ما لم يبق قول الظاهر
ان المراد بالمقارنة المقارنة الحقيقية ولعله اشار بالتأمل الى هذا **قوله** واما الحج الخ ذكر الزيلعي في شروط الصلوة
ان تقلد نية في الحج حتى لو خرج من بيته بوجه الحج فاحرم ولم تحضره النية جاز **قوله** تصح الحج ولا تقبل
صلاته قيل هذا اذا نوى بالقلب واما لو قلغ باللسان فسد **قوله** ومن الغريب ما في المجتبى الخ قيل ان اراد الغرابة من
حوث البقل فغير مسلم وان اراد من جهة تفسير العبارة بما ذكر في هذا التفسير مستلما لبقا في مناصبها فاعلم

الفن الأول

وهي فعل ما أراد الله تعالى منه رتبة وهي طلب الثواب بالمعققة في فعلها وينوي أنه يفعلها مصلحة له في دينه وإن
يكون أقرب إلى ما وجب عليه عقلا من الفعل وإدائه الإمامة وإبطل مما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات
من أول الصلوة إلى آخرها خصوصاً عند الانتقال من ركعة إلى ركعة والنية العبادية في كل ركعة والركعة كالفرض
فيها إلا في وجه واحد وهو أن ينوي في النوازل أنها لطف في الفرائض وتسهيل لها فتصير الحاصل أن المذهب المعتدل أن
العبادة التي ذواتها أفعال يكتفي بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاء بالنسيب إليها إلا إذا نوى بعض الأفعال
غير ما وضع له قالوا لو طاف طائفة الغريم لا يجزيه ولو وقف كذلك بعد ما اجتازه وقف مناه والغريق الذي يطوف بعد قرية
مكتفلة بخلاف الوقوف والوقوف الذي يلعب بينهما يفرق آخر وهو أن النية عند الإحرام تضمنت جميع ما يفعل في الإحرام
فلا يحتاج إلى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل في الإحرام من وجه فاعتبر طوافها صلباً لنية لا تعيين بالجهة انتهى
وقالوا لو طاف بنية التطوع في أيام النحر وقع من الفرض ولو طاف بعد ما حلل النحر ونوا التطوع اجزأه من الصدقة
في فتح القلير وهو مبني على أن نية العبادة تنسحب على أركانها

قوله تعالى إياك نعبد انتهى أقول لم يرد واحد منهما وإنما أراد أن الغرابة في كون هذه الأعياء لا بد من نيتها فإن
الفقهاء لم يزلوا كذلك في كتبهم متوناً ورواياتاً وقولاً وينوي أنه يفعلها مطلقاً على قولهم نية العبادة بعد تقديم
السادك والسبب بالمصدر **قوله** وأن يكون مطلقاً على قوله أنه يفعلها الحاي وينوي حكون فعلها أقرب إلى ما وجب عقلاً
وابعد مما حرم الحى مطلقاً على أقرب إلى وينوي حكون فعلها ابع **قوله** وهو أن ينوي في النوازل أنها لطف في الفرائض
وتسهيل لها أقول إنما كانت النوازل لطف في الفرائض باعتبار أنها مكملات لوجوب الفرائض فكانت رفقا في إدائها
وقد ورد في الحديث أن النوازل جوارب الفرائض قال البيهقي معناها أنها تعبر السنن التي في الفرائض إذا لا يمكن أن يعمل
من السنن وأحبها أبداً ليل قوله وما أقرب إلى أحد بمثل ادعاهما افتراض عليه **قوله** والحاصل أن ذلك يجب
المعتدل أن العبادات ذات أفعال يكتفي بالنية في أولها قال في فتح المديون نحن متأكدون من الأصل ما قيل باليجاب لنية
مجرد النية مجرد التلاوة في الصلوة وعلى الأخص في نية التلاوة **قوله** لما قلنا أن قول لو كان بالعكس
لكان أولى بجود الحصر مطلق بالصلوة من سجود التلاوة **قوله** بل قيل أنه يجب للمأموم إذا صلى الإمام و
لم يجز له أن يصلي في نفسه ذلك أن أصح ما يقال من أن الصلاة لا تجزئ لو لم تكن الصلاة فكان التالي عند نيتها يستحضرها
وفي ذكره تعرض لها وليس السهو نفسه من لوازم الصلاة بل وقوعه فيها بخلاف الغالب فلم يكن في النية إيماء
إليها ولا إذا كان نظيره ذلك في المحظورات في الحج والعمرة فإنها لا بد لها من النية لا يقال يكتفي بنية الإحرام لأنها
ليست من لوازم الإحرام ولا من ضرورياته بخلاف طواف القدوم مثلاً فإنه وإن لم يكن من ما يقتضيه الحج لكنه من
لوازمه فلذلك لا تقتضي نية اكتفاء بنية الحج فهو نظير سجود التلاوة في الصلوة **قوله** وبالفريق أن الطواف بالتحلل أن تقول
الفرق مسلم في نفسه ليس لا يلزم المحذور إذ يصح في كل الوقوف بطلب الغريم أنه نوى غير ما وضع له فلا ينبغي
في دفعه شيئاً ويمكن الجواب بأن الاعتماد على الفرق الذي كورأه أن المراد بقوله نوى به غير ما وضع له وضعاً
مستقبلاً نعم يفهم منه أنه إذا نوى به غير ما وضع له وضعاً غير مستقل لا يضره **قوله** وهو مبني آه قيل في البناء عليه نظراً لأن
تضييق الاستصحاب على الأركان عدم اشتراط أصل النية في طواف الزيارة ولو سلم فلا ينتهي من النسبة إلى طواف الصدرة

ولستفيد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا تبطله وفي القنية وان تعدل ان لا ينوي العباد بعض ما يقبله من الصلوة
لا يستحق الثواب بحكم من كان ذلك فعلا لا تتم العباد به ولا قد اعاد انتهى التامع في محلها محلها القلب
في كل موضع وقد منتهى حقيقتهم او هنا اطلاق الاول انه لا يكفي التلفظ باللسان وفي القنية والمجتهى ومن لا يقدر ان يحضر
قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا انه لا يكلف الله نفسا الا ومعهما انتهى ثم قال فيها ولا يواخذ
بالنية كمال سهوه لان ما يفعله من الصلوة فيما يسهر معفو عنه وصلواته مجزية وان لم يستحق بها نوايا انتهى ومن فروع
هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب وخرج من هذا الاصل اليمين فلوصبق لسانه الى لفظ اليمين
بلا قصد انعقد حال الصلوة وترصد الحلف على غير فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى واما في الطلاق والعقار
فيقع قضاؤه لاديانته ومن فروع له لو قصد بلفظ غير معناه العزمي وانما قصد معنى آخر كلف الطلاق اذا ادا به الطلاق
عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الثانية قال لعبده انت حر وقال قصدت به من حمل كذا لم يصدق قضاء وقد حكى في
اليسيطان بعض الروايات ما طلب من العاصرين شيئا فلم يهطرو فقال متخبر منهم طلقتم ثلثا وكانت زوجته فيهم وهو
لا يعلم فافتنى امام الحرمين بوقوع الطلاق قال الغزالي

لانه ليس من الاركان **قوله** واحتفيد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا يبطله قيل عليه لا ينفى ان المذكور كون طواف
الركن يتأدى بنية التطوع وان اراد بقوله نية التطوع في بعض الاركان اي في حق بعض الاركان بمعنى انه يتأدى بنية التطوع
فهو المصريح به كاتري وان اراد ان نية التطوع في خلال بعض الاركان ففي اعتقادهم منه نظروا **قوله** ومحلها القلب في كل
موضع اقول يستثنى من هذا ما لا يعتكف فانه لا بد فيه من التلفظ ولا يكتفى في الجاه بالنية كما في الفتاوى السراجية
وهينبه عليه المصريح قريبا **قوله** وفي القنية والمجتهى ومن لا يقدر ان يحضر قلبه الى قليل ظاهره ان فعل اللسان
يكون بل لا من نية القلب ومن المعلوم ان نصب الابدال بالراي لا يجوز وانتهى اقول حيث كان لا يقدر على نية القلب
ما رآه كوالساني اصلا في حقه لا بد **قوله** ولا يواخذ بالنية حال سهوه اليه اي لا يطالب بنية الصلوة بعد ما خرج
فيها حال سهوه كالفيل التعليل **قوله** لان ما يفعله من الصلوة فيما يسهر معفو عنه يعني عما يفعله في الصلوة في
حال السهر من الصلوة فاحسن لا يواخذ بالنية حال سهوه من الصلوة بعد ما خرج فيها هذا الثاني كلامه وفيه
انه لا يواخذ ولو نوى حال غير السهر كما تقدم في المبحث الثالث من عدم اشتراط النية في البقاء للصريح في الصلوة
وغيرها من العبادات بل صرح في القنية نفسها بان لا يلزم نية العباد في كل جزء انما يلزم في جملة ما يفعله في كل
حال مع **قوله** لو اختلف اللسان والقلب كالنوري بقلبه الظاهر ونطق بالعصر او بقلبه الحج ونطق بالعمر او بعكسه مع
كافي فتح المذكور **قوله** ان عقد الكفارة اي ان عقد اليمين موجه للكفارة ان حنك هذا هو البراد من هذه العبارة
وان كانت عبارة لا تؤيده **قوله** ومن فروعها في الاصل الاول اقول في كونه من فروعها نظرا بل هو من فروعها ما خرج
عن الاصل معي الطلاق والعقار وفيه ان ما خرج ليس اصلا حتى يكون ما ذكر من فروع **قوله** وانما انتهى معنى
آمر حشوا طائل تحت **قوله** فافتنى امام الحرمين اقول امام الحرمين لقب الامام من كبار من حنفي وهو
فالحنفى ابو الطاهر يوسف القاضي الجرجاني كما ذكره صاحب حماه في تاريخه والساجي ابو المعالي عبد المطلب
المتأخرين من اصحاب الشافعي رح انتهى اقول لم يذكر هذا المراد هنا الحنفى او الشافعي في ظاهره ان المراد هنا

الفن الاول

ما يخرج على ما في فتاوى قاضيخان من العتق قال رجل عبيد اهل بلخ احرار او قال
عبيد اهل بلخ احرار ولم ينوع به وهو من اهل بلخ ادا وقال كل عبيد اهل بلخ احرار او قال
كل عبيد في الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف هجر لا يعتق عبيد وقال محمد بن يعقوب في هذا الخلاف الطلاق
وبقول ابي يوسف هجر اخذ مصاب بن يوسف وبقول محمد بن اخذ شداد والفتوى على قول ابي يوسف في ح ولو قال كل عبيد في
هذه السكة وعبيد في السكة او قال كل عبيد في المسجد الجامع حر وهو فيه فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار
حر وعبيد فيها يعتق عبيد في قولهم جميعا ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبيد في قولهم انتهى فمقتضاه ان
الكل عبيد اذا كان في دار طلقت وان كان في الجامع والسكة فعلى الخلاف الاول نهر رجها على مسئلة اليمين لو حلف
لا يكلم زيد اهل بلخ على جماعة هو فيهم قالوا حدثت ان نواهم دون ذلك من ذيان لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواسط يقع
الطلاق عليها فان في مسئلة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيد ان فيهم او لا وتفرع على هذا خروج لو قال لها يا طالق
هو اسماء لم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كيا حر وهو اسم كافى الضائية وقرى المحبوب في التلخيص بين الطلاق فلا يقع
ربيع العتق يقع خلاف المهور وتلق بجز الطلاق وقال اردت به لتعليق على هذا لم يقبل قضاء ويدى ولو قال كل
امراة لي طالق وقال اردت بغيرك فلا يقع بغيرك بل في العتق لو قالت تزوجت علي فقال كل امراة لي طالق طلقت
المختلفة في شرح الجامع لقاضيخان وعن ابي يوسف هجر انها لا تطلق به اخذ مشا فخرنا في المبسوط وقول ابي يوسف هجر
الشافعي حيث قابل افتاءه بقول الغزالي **قوله** في القلب منه هي اي من افتائه **قوله** رجل قال عبيد اهل بلخ
احرار الخ قيل هذه الفروع مشكلة على قول ابي يوسف القائل بعدم العتق لا على قول محمد القائل بالعتق لما
تقرر في مكتب الأصول والفروع ان المتكلم داخل في عموم كلامه امر اكان اولها اذ خبرا او اعتبارا في الاختار كما في
شرح البدع ويمكن ان يجاب بان ابا يوسف هجر هجر في هذه الفروع بقاعدة اخرى عند هو هي ان العبرة بالخصوص
الغرض لا بالعموم اللفظ ولا شك ان غرضه من هذا الكلام عدم دخول عبيد فعتق حتى لو تراءه قلنا بل خوله فيعتق ومشى محمد
روح على القاعدة المذكورة وعلى قائل انه المقررة على قوله وقول البيهقي في روح من ان العبرة بالعموم اللفظ دون خصوص
الغرض ولا شك بان اللفظ عام كالاخرى وقد اتفقوا على ترجيح قول ابي يوسف هجر في هذا ايضا ما لم يرد على قول محمد هجر
في هذه المسائل **قوله** وقرى المحبوب مبتدأ خبر ما يأتي وهو قوله بخلاف المهور رجلا في قول المولى لعبد
صبيته حر لا يعتق ولو اشهد عليه ثم دعاها باحرار لا يعتق بخلاف ما لو قال لامراة صبيته المطلقة ثم قال يا مطلقة و
الفرق ان الحر اسم صالح فصحت التسمية به وهو اسم لبعض الناس لما المطلقة والطلاق ليس اسما صالحا فلا تصح التسمية والنداء
يقع على اثبات المطلق تطلق بخلاف الجبر لان المصحة التسمية به وقع النداء على الاسم لا على المعنى فلا يقتضي ثبوت
المعنى كقولها يا زيد لمن لم يزد وبالكاتب لمن لم يكتب انتهى **قوله** قالت تزوجت علي الخ قيل قد وقع الخلاف في ذلك
فقال ابو يوسف روح لا تطلق المحلقة لان كلامه خرج جوا بالكلام فيكون مطابقا له ولانه قصد ارجاء هار ذلك بطلاق
غيره فيعتق به وقال لا تطلق لان العمل بالعموم واجب وقد امكن ههنا فليعمل به ولا نه ربما يكون غرضه ارجاءها
حيث اعتزست عليه فيما احله الله له ولو نوى غير ما صدى ديان لا قضاء لان تخصيص العام بخلاف الظاهر وقد اختلف
الترجيح الا ان اصحاب المتون متشاور على قولهما فينبغي اهتداء به لان العمل على ما في المتن اذا عارضه ما في الفتاوى

اصح عندني ولو قيل له ان هذه امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق منه والفرق بينهما وبين مسئلة الكنز
من هو وفي النولو البنية وفي الكنز كل مملوك لي هو متفق عليه والفرق بينهما وبين مسئلة الكنز من هو وفي النولو البنية وفي الكنز كل مملوك لي هو متفق عليه والفرق بينهما وبين مسئلة الكنز
ولو قال او ذنبه الرجال دون النساء دين وكذا النولو غير المدبر ولو قال نوبت السود دون البيض او عكسه لا بد من
لان المليون تخصيص العام والماني تخصيص الوصف ولا عموم لغبر اللفظ فلا يعمل فيه نية لتخصيص ولو نوى للنساء
دون الرجال لم يدين وفي الكنز ان لبسها او اكلت او هربت ونحوه معيناً لم يصدق اطلاقاً ولو زاد ثوباً او طعاماً او
غيراً لا يدين وفي النولو النوى جميع الاطعمة في لا ياكل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يهرق عراً او يصدق قضاء انتهى
وفي الكنف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء ايضا وفي الكنز ولو قال لموطوءه انت طالق المثل للسنن وقيل
عند كل طهر طلقه وان نوى ان يقع الثلث الساعة او عند كل شهر واحد وصحت نيته انتهى وفي هرجه انشطاً لى للسنن
ونوى للثالثية لومته في كل طاهر صريح خلافاً لصاحب الهداية في نية الجملة وفي العامة

قوله والفرق بينهما وبين مسئلة الكنز من هو وفي النولو البنية مبارتها والفرق هو ان قول الزوج بناء على القول
الاول وانما يدل على نية قوله انما يصدق في القول الاول لقوله انما يصدق في القول الاول لقوله انما يصدق في القول الاول لقوله انما يصدق في القول الاول
ينبغي ان لا يصدق في غيرها فلا يصدق في غيرها واما هنا قوله غير هذه المرأة لا يحصل هذه المرأة فلا تدخل تحت قول
الزوج انتهى وقد فرق بعض الفضلاء قائلاً لعل الفرق ان قوله كل امرأة لي طالق نص في العموم وليس في
اللفظان يصرفه عنه بخلافه البنية الثانية لان قول السائل تلك المرأة غير هذه المرأة لا يصدق في العموم وليس في
غير هذه فكانه قال كل امرأة لي طالق على ان القول بعد حصول الزوجة النكاحية في مسئلة الكنز غير بعيد
لان الكلام يتجهل بقوة النكاح كافي بيمين القوز وهي مسئلة يقال تغدومعني فقال من تغد يستغدي جرمثلاً حيث يقيم
بقريته الحال اذ جعل المرأة دينة ان تغد يستغدي معك ليحصل المراد بقوله في جواب قولها تزوجت علي امرأة
يقال كل امرأة تزوجت علي طالق فلا تطلق المخاطبة والمسا صل ان القول بعدم الفرق له وجه وجيه **قوله** والثاني
تخصيص الموصوفين عليه ان الموصوفين والبيض افراد المملوك فارادة السود من اللفظ ارادة بعض افراد العالم منه
وهو معنى تخصيص الموصوفين بالعام فلا يصدق في المملوك وهو عام ودعوى انه تخصيص الوصف الذي
ليس بلفظ لا يصدق في الموصوفين **قوله** ولا يصدق في الموصوفين والبيض افراد المملوك فارادة السود من اللفظ ارادة بعض افراد العالم منه
حقيقة بمعنى وقوع التخصيص على اللفظ وفي الماني مباح **قوله** ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين اخول تقدم
قريباً لأنه لو قال اردت به الرجال دون النساء دين والفرق بينهما ان المملوك حقيقة للذكور دون الانثى
الا يتي لا يقال انها مملوك لكن عند الاختلاف يستعمل فيهم لفظ التذكير مما لا يطابق التبعيض ولا يستعمل فيهم
عند افراد من فيكون نية لغواً بخلاف ما اذا قاله نويته الرجال خاصة حيث يصدق في لانه نويته لانه لا يصدق في لانه
حالات الظاهر فلا يصدق في قضاء كذا في الزيلعي **قوله** يصدق في قضاء وذلك لان الذكورة في ميا في النفي في العموم فقد
نوى ما هو مدلول اللفظ **قوله** وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء في البحر والعرق بين الديانة واليمين اما
يظهر في الطلاق والعناق واما في الحلف بالله تعالى فلا يظهر لان الكفارة حقيقة تدل على ان ليس للعبد فيها حق فيمن
يرفع الحالف للقاصي **قوله** او عند كل شهر واحد وصحت نيته وجهه ان يحمل قوله لاسبية على ان هذا الشهر هو الشهر

الفن الاول

ولو جمع بين منكوحة ورجل فقال احدكما طالق لا يقع الطلاق لم يأمروا أنه في قول البيهقي رجع وعن أبي يوسف رجع أنه يقع ولو جمع بين امرأة واجنبية وقال طلق احدكما طلق امرأتك ولو قال احدكما طالق ولم ينو ههنا لا تطلق امرأتك وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امرأة وماليس محل للطلاق كالبهيمة والحجر وقال احدكما طالق طلق امرأتك في قول البيهقي وأبي يوسف رجع وقال محمد رجع لا تطلق ولو جمع بين امرأة الحية والميت وقال احدكما طالق لا تطلق الحية أنتهي ولا يخفى أنه إذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع فيه أنه يد بين وفيها لو قال لها يا مطلقة إن لم يكن لها زوج طلقها قبله أو كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها وإن كان لها زوج طلقها قبله إن لم ينو الاخبار بطلت وإن نوى به الاخبار صدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به القتم دين نقطة الأصل الثاني من الأصح وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في الجمع ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ أريسن أو يكروه أقوال اختار في الهداية الأول لمن لم تفتحها لقل يرم لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا في ضعيف وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي المفيد كره بعض معانينا النطق باللسان ورأه الآخرون منه وفي المحيط المذكور باللسان منه فبينغي أن يقول اللهم اني أريد صلوة كذا فيسرها لي وتقبلها مني وتقبلوا في كتاب الحج أن طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات قد حققناه في شرح الكenz وفي القنية والمجتبى المختار أنه مستحب وخروج من هذا الأصل مسائل

لا على إرادة الطلاق السني **قوله** ولو جمع بين منكوحة ورجل قيل مقتضى ما قاله فيمالو جمع بين امرأة وماليس محلا للطلاق كالبهيمة والحجر لا يقع أيضا لأن الرجل ليس محلا للطلاق لعنه في المحيط ما يفيد الجواب من هذا الاشكال حيث قال أن إضافة الطلاق إلى الرجل وإن لم يصح فحكمه يثبت في حقه وهو الحرمة **قوله** وعن أبي يوسف رجع أنه يقع لأن الرجل لا يصح وقوع الطلاق عليه ولا يحنيفة أنه يوصف بالطلاق لأن البيهقي يسمي طلاقا وهو يوصف بالبيهقونة كذا في الجوهرة **قوله** ولو قال احدكما طالق ولم ينو شيئا أن أريد عدم نية الطلاق ففيه أن الصريح للاحتجاج إلى نية وإن أريد به لم ينوز وجته أو الأجنبي فلعلم وجه عدم طلاق زوجته أنه أضاف الطلاق إلى أحد المبهم وهو غير محل للطلاق لأنه مفهوم كلي **قوله** ولو جمع بين امرأة وماليس محلا للطلاق إلى في التنازل أن محمد أجمع أبي يوسف رجع تولهما قال أبو الليث رجع بقول أبي يوسف ناخذ وهو قول محمد رجع **قوله** أو كان لها زوج لكن مات الطاهران فيه سقطا والتقد ير كان لها زوج لكن مات من غير أن يطلقها **قوله** وإن نوى به الاخبار ففيه أن النداء من قبيل الانتهاء ففي جعله أخبارا تجوز وجهه تضمنه الاخبار وهو قريب من قولهم الأوصاف قبل العلم بها كانت أخبارا فتدبر **قوله** ولو نوى به القتم وجهه كونه شتما أن النساء يغرن به عادة فيحصل به لتأذي كالعقمة **قوله** وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة أقول يؤيده ما في فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية أن النية الواجبة محلها القلب اتفاق الأئمة الأربعة سوى بعض المتأخرين فإنه يوجب التلفظ بها وهو معجوج بالإجماع ثم هل يستحب التلفظ بها بعد اتفاقهم على عدم مشروعية الجهر بها وتكرارها فاستحب التلفظ بها مشيخة من أصحاب أبي حنيفة رجع والشافعي وأحمد وغيرهم رحمهم الله نعم ولم يستحب المتأخرون من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم رحمهم الله نعم وهو أولى فإن في بلد علة لم يفتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه ولو كان من تمام الصلوة لنعلموه **قوله** وخروج من هذا الأصل مسائل

منها النذر ولا تكفي في الإجابة النية بل لابد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف ومنها جوفع ونوسجد
لا بد من اللفظ الدال عليه وأما توقف شرعه في الصلوة والأحرام على الذكرو لا تكفي النية ملأه من الشرائط للشرع
وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنية بل لابد من التلفظ إلا في مسئلة في فتاوى قاضيان هي وحل له امرأتان
محررة وزينب فقال يا زينب فلجأ بته عمرة فقال أنت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت إن كانت امرأة وإن لم تكن
امراً ته بطل لأنه أخرج الجواب بجملة الكلام التي أجابته وإن قال لو ميتة زينب طلقت زينب انتهى فقد وقع الطلاق على
زينب بمجرد النية ومنها حملت النفس لا يواخذ به ما لم يتكلم أو يعمل به كافي حديث مسلم

قيل عليه أي أصل خروج هذه هل أقول خرج من الأصل المذكور قريباً وهو أنه لا يشترط مع نية القاب التلفظ أفاد أن الكلام لا يفي
يفتقر إلى النية هل يحتاج مع النية إلى لفظي الجملة أم تكفي فيه النية **قوله** منها النذر قلت ومنها ما لو باع بالف وفي البلد مفود
لا غالب فيها فقبل ونويناو عالم يصح حتى بيناه لفظاً بخلاف الخلع فإنه يصح لا به يفتقر فيه ما لا يفتقر في البيع وبخلاف النكاح
كالو قال من له بنات زوجتك بنتي ولو يا واحدة كذا في فتح المدبر ومنها ما في الجامع الصغير للتمرتا شي لوطك
شاة بالهبة وغيرها ينويها للاضحية تكون للاضحية عند ما وعنده لا ما لم يتلفظ وذكر الحاكم الاختلاف وهكذا روي
الحسن ولو اشترى بها ينويها للاضحية تصير لها عند ما أيضاً والزعفراني لا تصير بالعمرة حتى يوجبها بلسانه ويفرق
بين هذا وبين ما لو اشترى عبد للتجارة ولو لم يشترها بل كانت عنده فاضمرها اضحية لا تصير لها انتهى فلتراجع
ومنها الاعتكاف كذا ذكره المصريح قريباً **قوله** ومنها الوقف الخ أقول يستثنى من الوقف وقف المسجد لما في فتح المدبر
إذا احتيا رضا مواتاً بنية جعلها مسجداً كانت مسجد بمجرد النية ولا يحتاج إلى لفظ انتهى **قوله** وأما توقف شرعه
في الصلوة الخ كأنه جواب سوال مطوي يرد على بعض أفراد الأصل الثاني فإن من جملة أفراد الصلوة والأحرام
والشروع فيهما يتوقف على الذكرو لا تكفي النية فيهما وفي وروده تأمل إذا الكلام في التلفظ بالماضي لا بشي آخر
قوله إن كانت امرأة ته فيه إن الفرض أنها امرأة ته **قوله** طلقت زينب أي مع طلاق عمرة لأنه علمه بأنه خرج جواباً بالكلامها
قوله فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية قيل عليه لك إن تمتعه بأن لقوله جواباً بالعمرة أنت طالق مدخلية
في طلاق زينب إذ لو لا التلفظ به لم يقع على زينب طلاق كالم يقع على عمرة وتوضيحه أن خطاب عمرة إنما هو على ظني
أنها زينب فلا يبعد وقوع طلاق عمرة به لكونها المخاطبة في نفس الأمر ووقوع طلاق زينب به لظن أنها المخاطبة
فكون طلاق زينب بمجرد النية أي من غير لفظ ممنوع انتهى وقيل عليه أيضاً هذا التفريع غير صحيح فقد ذكر
المسئلة في البرازية وملل بان الوقوع على الأولى بالاشارة وعلى الأخرى بالاقترار بالنية **قوله** ومنها حملت النفس
أي ما خرج من الأصل الثاني وهو أنه لا يشترط مع نيته القلب التلفظ في جميع العبادات وبه ! وحل بيت النفس
لم يدخل في الأصل المذكور حتى يصح خروجه منه فتأمل وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب وأما حديث الأئمة والصواب
قوله ما لم تتكلم أو تعمل به والجار والمجرور صلة تتكلم لا تعمل فإنه لا يتعدى بنفسه ولو ذكره عقب ما هو منه لكان
أولى وكان مطابقاً لحديث مسلم **قوله** كافي حديث مسلم وهو أن الله تعالى تجاوز لامتي ما حدثت بهما
ما لم تتكلم به أو تعمل به قال العلامة ابن مالك في شرح المشرق وإن عدت نفس المتجاوز عنه نوعاً من ضروريات الجمع
من غير تعدل واختياري وهو ما يقع بقوله والمراد في الحديث الثاني إذا الأول معفو عن جميع الأسماء إذا لم يصح

هو حاصل ما يرد في النفس من تعدد المعصية او اطاعة على خمس مراتب الهاجس وهو ما يلحق فيها ثم حرمانه فيها وهو الخطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا ثم الهم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والعزم به فالهاجس لا يراخذ به اجما ما لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له ولا صنع والخطر والذى بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس اول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح واذا ما رفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالطريق الاول وهذا الثالث لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد واما الهم فقد يبين في الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة يكتب حسنة وان الهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينتظر فان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده

امتناع الخلوة منه وانما هي النوع الثاني من هذه الامة تكرر ما له عليه الصلوة والسلام ثم قال وفي هذا الحديث دليل لان حديث النفس ليس بكلام حتى لو حدث نفسه في الصلوة لا تبطل ولو طلق امرأته بقلبه لا تطلق واما اذا كتب الاقرباء مراة فيجوز ان يكون طلاقا لانه صلحهم قال ما لم تتكلم او تعمل والكتابة عمل وهو قول محمد بن الحسن رحمه الله ثم جربانه فيها جعل الجريان بين الالتقاء في النفس وبين التردد في الفعل وكان حاصله ان استرحا ذلك الملقى وامتداده من غير تردد في الفعل **قوله** مرفوعان بالحديث الصحيح وهو قوله عليه السلام ان الله يجازي من امتي مما حدثت به انفسها ما لم تتكلم به او تعمل وفي الحديث القدسي اذا هم عبد في سيئة فلا تكتبوها سيئة وان عملها فاكتموها سيئة واذا هم بحسنة ولم يعملها فاكتموها حسنة وان عملها فاكتموها حسنة واذا هم بحسنة ولم يعملها فاكتموها حسنة واذا هم بحسنة ولم يعملها فاكتموها حسنة

المشارك **قوله** ان هم بالحسنة تكتب حسنة في فتح المديرا انقطع عن الجماعة لعذر من اعذرهما اذا كان نيته حضورها ولو العذر يحصل له نوا بها وخرج على ذلك ان الواجب لو شرط المبيت في خاتمة مثليات من شرط مبيتها خارجها لعذر من خوف على نفسه او زوجته او مال ونحوها لا يسقط من معونته شرع وهو من القيام الجليلة الحسن انتهى **قوله** وان الهم بالسيئة لا تكتب سيئة قيل اطلاقه يشتمل الهم بكل مكان وزمان وليس كذلك فان العبد موافق بالهم بالسيئة بمحض كالحرج به في الفتنة وانما قال لم تكتب سيئة ولم يقل ليست بسيئة لان الهم بالسيئة هيئة وان لم تكتب لكونها مغفورة بعفو الله تعالى ووعده عند اهل السنة لقوله عم من هم بالسيئة لم تكتب عليه حتى يعملها وان عملها كتبت عليه واحدة وقالت المعتزلة ليست بمغفورة كالهم بالكفر **قوله** والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده الخ هذا ما قبله من قوله ان الذي يقع في النفس الى قوله وفي البرازية كلام التقي لسبكي في الحلبيات وبقي له تتمه فانه قال بعد قوله وان الهم مرفوع ما لفظه ومن هذا يعلم ان قوله في حديث النفس ما لم يتكلم به او يعمل ليس له مفهوم حتى يقال انها اذا تكلمت او عملت يكتب عليها حديث النفس لانه اذا كان الهم لا يكتب فحديث النفس اولي انتهى وبخلافه ما في شرح المنهاج فقال انه ظهر له ان الموازنة من اطلاق قوله عم او تعمل ولم يقل فعلة قال فيؤخذ منه تحريم المشي الى معصية وان كان المشي في نفسه مباحا لحسن الانضمام قصد الحرام اليه مثل واحد من المشي والقصد لا يحرم عند انفراده اما اذا اجتمعان مع الهم عملا لما هو من احباب المصوم به فانفسى اطلاق او تعمل الموازنة فاشبه بهذه اللفظة يدل على واتخذ اصلا يعر دنفعه عليك انتهى ووجه ولله في جمع الموانع اخيرا بطلان الحديث

وهو معنى قوله واحدة واما الهم فمرفوع واما العزم فالمحققون على انه يواحد به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي
البزازية من كتاب الغراهية هم بمعصية لا ياتى ان لم يصح مزمه عليه وان عزم بالهم انهم العزم لا الهم العمل بالجوارح
الا ان يكون امر ايتهم بمجرد العزم كما لكفر انتهى العاشر في شروط النية الاول الاحلام ولذا لم تصح العبادات من
كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكنز وغيره (فلما تيمم كافر لا وضوء) لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح
وضوءه وغسله فاذا اهلهم بعد هما صلى بهما لهن قالوا اذا انقطع دم الهتائية لا قل من مضى حل وطيبها بمجرد
الا نقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها ليست من اهلها وان صح منها لصحة طهارة الكافر قبل احلامه فائدة قال في المتقاضي
قال ابو حنيفة راح اهلهم النصراني المقدور القرآن لعله يهتدي ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مسح فلا بأس به ليعتق
ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنعقد يمينه لانهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وَإِنْ نَحْنُ بِإِيمَانِهِمْ أَيْ الصَّوْرَةِ وقد كتبنا
في العوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البزازية والخلاصة هي صبي ونصراني خرعا الى مسيرة ثلث فبلغ
الصبي في بعض الطريق واهلهم الكافر تصرف الكافر لا اعتبار تصد ولا الصبي في المعتا ر انتهى الثاني التمييز فلا تصح
عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن فروعه هل الصبي والمجنون خطأ ولكنه اعم من كون الصبي مميزا او لا وينتقص
وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلواته بالسحر كما في عرح منطومة بن زهبان لثالث العلم بالمنوي فمن جهل

قوله واما العزم فالمحققون على انه يواحد به اقول من ذلك ما في المتقاضي ان تركت شرب الشراب ابد افانت
طالق وهو يعزم على شربها ولا يشربها ابد الا يحتمل انتهى يعني لان الحرم على الشرب كما لعرب وقد علق الطلاق
على ترك الشرب فلا يحتمل حيث عزم على الشرب ويأثم على عزمه على الشرب **قوله** ومنهم من جعله من الهم الخ
هل الكلام السبكي في الحلبيات ثم قال بعده وربما تمسك عند البعض بقول اهل اللغة هم بالشئ عزم عليه والتمسك
بهذا غير مدلول لان اللغوي لا يتنزل الى هذه الدقائق واحتج الاولون بحديث اذا التقى المسلمان بسيفهما
فالقاتل والمقتول في النار قالوا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه كان حريصا على قتل صاحبه فعلى بالحرص
قوله لكن قالوا اقول لا موقع لهذا الاستدراك حيث صح منها الغسل كما هو ظاهر لمن تأمل **قوله** لانها ليست من
اهله بناء على ان الكفار غير مخاطبين بالفرع في الفعل **قوله** وان صح منها لعدم اشتراط النية في الغسل **قوله**
ولا تصح الكفارة من كافر فلا ينعقد يمينه اقول وجه التفريع ان الميم حكمها وجوب البر وحب الكفارة في الجنح
والكفارة لا تخص من الكافر لكونها عبادة واذا لم تصح منه الكفارة لا تنعقد يمينه لتخلف موجبها عنه تأمل **قوله** وقد كتبنا
في العوائد لا وجه الخ اقول لا وجه للاستثناء المذكور اذ معنى قولهم لا تعتبر نية الكافر اي فيما كان عبادة وضعا والسفر ليس
بعبادا وضعا على ان الموجود في المسئلة المذكور مجرد قصد لانية والنية ليست مجرد القصد اذ هي في الطاعة والتقرب
الى الله تعالى في ايجاب الفعل ولا شبهة في ان مجرد القصد من الكافر معتبر والا لا يتحقق بالبها ثم لم يكن **قوله** في قوله
ولكنه اعم من كون الصبي مميزا او لا اقول حينئذ لا وجه للتفريع على ما ذكر **قوله** وينتقص وضوء السكران لعدم
تمييزه اقول لا وجه لذلك هذه المسئلة هنا ثم في تعليل النقض بعدم التمييز نظرا اذ لم يذكر احد في نواقض الوضوء
التمييز بل الناقض هو السكر المستلزم لا متنازا لعقل المستلزم غالبا لحد وهذا **قوله** وتبطل صلواته بالسحر
اقول لا وجه لذلك هذه المسئلة هنا كالتي قبلها ثم في بطلان الصلوة بالسكر لا انتقاض الوضوء به وصورة انتقاد

نرضيه الصلوة لم يصح منه **قوله** منه من الغيبة **قوله** الحج فانه صرحوا بصحة الاحرام المذهب لان عليا رضى احرما
 نهرم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه فان عيسى حجا او مرة يصح ان كان قبل الشروع في الأفعال وان شرع
 تميمت عمرة الرابع ان لا ياتي بمغلف بين النية والمنوي قالوا ان النية المتقدمة على التحريمة جائزة بشرط ان لا ياتي
 بعد ما بمناء ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارقاد في اثنا عشر تبطل صحة النبي صلى الله عليه وآله واصحابه
 رحلم بالردة اذا مات عليهما فان احلم بعد ما فان كان في حيوته عليه الصلوة والسلام فلا مانع من عودها ولا في عودها
 بل كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع فاذا انوى قطع الايمان صار مردا الحال ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا سائر
 لعبادات الا اذا كبر في الصلوة ونوى المدخول في اخرى فالتكبير هو القاطع للاولى لا يجرى النية واما الصوم الغرض اذا
 اخرج فيه بعد العجز ثم نوى قطعه ولا انتقال الى صوم النفل فانه لا يبطل والفرق ان الغرض والنفل في الصلوة جنسان
 مختلفان لا رجحان لاحدهما على الاخرى التحريمة وهما في الصوم والزكوة جنس واحد كذا في المحيط وفي خزائن
 لاكمل لو افتتح الصلوة بنية الغرض ثم غير نيته في الصلوة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل ادا الجماع في
 الصوم لا يضره وكذا لو نوى فعلا منافيا في الصلوة لم يبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
 خلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر
 الاقامة صار مقيما وبطل هجره فخص شرائط ترك السير حتى لو نوى الاقامة سائر لم يصح صلاحية الموضع للاقامة
 لوضوئه في الصلوة ان يشرب ويظهره ثم يدخل في الصلوة لم يحصل له السكر اثناء الصلوة **قوله** الا في الحج اعتناء من
 محذوف والتقدير يشترط العلم بالمنوي في كل عبادة **قوله** في الحج **قوله** فاد قوله ومن جعل فريضة الصلوة الحج ان المراد
 بالعلم بالمنوي العلم بكونه فرضا او غيره وحيث قد ليل الاستثناء لا يستلزمه لان صحة الاحرام للمذهب لا تستلزم الجهل
 بفريضة الحج اذا اراد بابها الاحرام عدم تعيين كونه قرانا او تمتعا او افرادا كما صرحوا به في المنايا وجعلوا دليل المسئلة
 قريرة صلى الله عليه وسلم فعل علي رضي الله تعالى عنه ومن البين علم علي رضي الله عنه بكون النبي صلى الله عليه وسلم يحرم
 نفل بعد افتراضه عليه في غاية البعد **قوله** ليس منها اي من النية بمعنى المنوي كما هو الظاهر **قوله** وعلى هذا الحج في التفرع
 طرقت بر **قوله** وتبطل صحة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة قال في التفرع نظرا في **قوله** والا في عودها نظرا في شرح
 لفتحة لا يجرى بعد كلام ولو تعلق بعبادة في دين لقيده موثابه ودين موته على الاسلام فان احرم الصحة باق هو
 رجع الى الاسلام في حيوته صلعم او بعده وهو لقيه فانما لا **قوله** فاذا انوى قطع الايمان صار مردا في الحال هذا
 سلم في نفسه الا انه لا محل لذكره هنا **قوله** في الفرق ان الغرض والنفل الحج قبل عليه ان ما ذكره اذا احتواء الصلوة
 والصوم في انهما لا ينقطعان بمجرد النية لان الصلوة انما تنقطع بالتكبير يعني المدخول في صلوة اخرى وعليه فلا
 حاجة الى الفرق اذ الجميع اليه اختلاف الحكم وليس عليه **قوله** وفي خزائن الاكمل ولو افتتح الصلوة الحج مخالف
 لما نقل من كلامه ان القطع بالتكبير لا مجرد النية وهو اوفق لما مر في الورقة الثالثة انه لو نوى ان يكتبه وفي اننا لم نقلها
 نظرا وتمامها على نيته التطوع اجزائه كافي البينة انتهى **قوله** وكان مراده موافق للمعنى في الحكم وفيه انه وان وافقه في
 الحكم الا ان موضع المسئلة من مختلفين ما هنا غير نيته الغرض بنية النفل وما هنا كليس فيه تغير نيته الغرض بل
 مجرد ظن ان المكتوب تطوع فاتها بنية التطوع بناء على ذلك الظن اجزائه لكن الذي في نسخ هذا الكتاب اجزائه

فلو نوافي بعض الوجوه لم نصح واتحاد الموضع والمدة والامتناع بالرائد فلا تصح نية المتتابع كما في طهوج الدواية
واذا نوى النية في الإقامة في أثناء صلواته في الوقت تحول فرضه إلى الأربع سواء نواه في أولها أو في وسطها أو في آخرها
وسواء كان منفردا أو مقترنا أو مدركا أو مسبوقا أما اللاحق لا يمتنع نيتها بطلانها لا يمتنع كما فرضه بغواخ إمامه
محقق في الخلاصة ولو نوى بحال التجارة لم يندم كان للصلوة بالنية ولو كان ملحقا بغيره لم يندم كره الزيلعي وأما نية
الخيانة في الودعة فلم أرها صريحة لكن في العتوى الظهيرية من حديث الأحرار م أن المودع إذا نوى الخيانة لم يندم
ومن نيته أن يعود إليه لا يندم ولو اتعدى إلى غيره من نية نقل الصلوة إلى غيره قد مر
أنه لا يكون إلا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية ولا بد أن تكون الثانية غير الأولى كان يشوع في العصور بعد اجتراح
الظهير فيفسد الظاهر ولا الظاهر بعد كعتي الظهير وهو أنه لا يمتنع بالنية فلا تلحق بها بطلان الأولى مطلقا وقد ذكرنا
تقاريعها في مقصد اد الصلوة من عروج الكثر في سبل ومن المتأني العود ومن الجزم في أصلها وفي الملتصقة من مقصد
رحيم من اشترى خادمًا للخدمة وهو ينوي أن أصابرها بما لا ذكره عليه وقالوا لو نوى يوم العطلة أنه كان من شعبان
فليس بصائم وإن كان من رمضان كان صائما نصح نيته ولو ورد في الوصف بل نوى أن كان الغد من شعبان فنقل والأحسن
ومضان صحت نيته كما بيناه في الصوم وينبغي على هذا أنه لو كان عليه فائدة فشك أنه قضاه أو لا فقضاه لم تبس أنها
من المكتوبة وح لا موافقة في الحكم **قوله** فلا تصح نية المتابع أقول من الاتباع إلا ويرد من غيره قال في الدواية
مسلم أنه العذر وإن كانت مسيرة العذر ومدة مفر يقصرون والأفلا وإن لم يعلم فيسأل عن حاله لو لم يخبره ينظر إن كان
العذر ومسا مرا يقتصر والأفلا انتهى ومثله في الثانية **قوله** ما لا يحق قيل ألم يستعمل إطلاقه ما إذا كان إمامه مقيما
فينتهي اعتبار نيته حينئذ لأن المسافر أو لم يصلي الرباطية أربعا تبعا لإمامه وتكون الركعتان نافلة له وباعتبار
نيته تصير الأربع فرضا لا محذور وفيه قائل أقول قد تأملنا فافهم الان المشا إذا اقتلعت بالقيم يصح
ويتم لأنه يتغير فرضه إلى الأربع بالتبعية كما يتغير نية الإقامة لا اتصال المغير بالسبب وهو الوقت وفرض المسافر
قائل للتغيير حال قتلهم الوقت كعتية الإقامة فيه فقر له فينبغي اعتبار نيته لا وجه له وقوله يكون ركعتان
نافلة محسب ومحبس منه قوله وباعتبار نيته تصير الأربع فرضا لا محذور وفيه **قوله** ولو نوى بحال التجارة أو الخدمة
تقدم في بحث التروك **قوله** لم تؤثر أي النية وإنما يكون التأثير بالفعل **قوله** وأما نية الخيانة في الودعة فلم أرها
صريحة أقول فيه إن ما ذكره عن فتاوى الظهيرية صريح فيها فلعل مراده في غير هذه الفتاوى أقول قد ذكر المص
آخر القاعدة الأولى ما نصه قالوا في المودع إذا لبس ثوب الودعة ثم نزع منه من نيته أن يعود إلى لبس يبرأ من
اليمين انتهى فقد نسي المص ما قد مضى وافقه تعالى رحمه ويكفر مشوا **قوله** وقالوا لو نوى يوم العطلة أنه كان
غدا من شعبان لم يندم في عرج النفاية للعلامة القسستاني وفيه من محمد روح فينبغي أن يعزم ليلة العطلة أنه إن كان من الغد من
رهضان فهو صائم والأفلا هو من ذهب أصحابنا أجمع انتهى وهو مخالف لما ذكره المص وغيره **قوله** إن كان النية
لشك وعدم الجزم قيل لا ينبغي أن يندم الأحزاء ظاهر على قلدر تردده في نفس النية بأن نوى قلها الفائدة أو لا
عليه والأصح في مرض الوقت خصوصا إذا نوى الفائدة نية جازمة ولم يرد فيها فيرأه أنه شاك فيها أم لا
الأمزكا هو المتبادر من قوله فقضاه فينبغي أن يعز به لأن الشك في القضاء وعدمه خارج عن النية

ثم يجزئه أحدًا من قولهم كما في فتح القدیر لوصولي الغرض من هذه ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجعل به انتهى
وفي خزائن الاكمل ادرك القوم في الصلوة ولا يدري انما هي المكتوبة او التروية يكبر وينوي المكتوبة على انها ان
لم تكن مكتوبة بنفسها يعني العشاء فاذا هو في العشاء جميع وان كان في التروية يقع فعلا انتهى فخرج عقب النية بالمعنى
فقد حذر الله ان كان مما يتعلق بالنيابة لا يصح ولا يخلو لم تبطل وان كان يتعلق بالطلاق والعتاق بطل تكميل
النية شرطه يعني ما في كل العبادات ما عدا ما لا يركن والاعتقاد بالاختلاف بينهم في تطبيرة الاحرام والمعتد ان
هو ما كان فيقول قليل بركنيتها قاصد لا في الايمان تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاف يصح قضاء اي
قلو قل كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويست من ذلك انما لم يصح في ظاهر المذهب خلا للخصاف وكذا لمن عسر
دراهم للناس فلما حلفه الخصم اما نوي خاصا وما قاله الخصاف من ان حلفه ظاهر الفتنى على ظاهر المذهب لمن وقا
في يد الظالمه واخذ بقول الخصاف ملا باصر به كذا في الويلو الجية ولو قال كل مملوك املك فهو حر وقال حنيفة به الرحا
كانت طليق لا تجزئه له لملكه وعدم الجزم بتعيينها ولو حلف في دخول وقت العباد فاقى بها فبان انه فعلها في الوقت

قوله ولو حلف في دخول وقت العباد الخ قليل بل يجب ان يجزئه وما قاس عليه لا جامع بينهما لان فيهما قد استتقلا عدم دخول
الوقت واصل ما ذكر فيهما اذا حلف وقت فحرف في الجانح لوصولي مع الشك الى ابي خزيمة ثم تبين انه اصاب بعد الفراع
لا اعادة عليه لانه اذا حلف وبني صلواته عليه احتمل فان ظهر انه صواب بطل الحكم بالاعتصام بوجوب الجواز في الاصل
قوله فاذا هو في العشاء صح قد يقال لا يظهر فرق بين هذا الفروع والنساء في وهو ما اذا قد كرمكثوبة وحلف في قضاء ما الى آخر
لوجود التردد في اصل النية في ما فليتأمل اقول فيه نظر فانه لم يحصل تردد في اصل النية في كل من المسئلتين **قوله** عقب
النية بالمعنى الى قوله لم تبطل اي احتصاصا لانها حمل القلب بدون التسان فلا يعمل فيه الا استثناء لانه في ادبه هذا الاطلا
بل هو للا معاذة وطلب التوفيق من الله تعالى قال في الموضعين وهو الصحيح وقال السلوا في لارواية في هذه المسئلة وفي
القياس لا يصبر صائما كالطلاق والعتاق والبيع كذا في النكاح في كل من يملك في حق مسئلة انا هو من انشاء الله تع والاماني
ان يكون فيه ايمان والا فيطلب الفرق وهو خفي اذا لا يمان اعتقاد وهو اصل الواجب فيطلب فيه امان اما
المعونة والتوكيل منه سبحانه وتعالى فتأمل **قوله** النية شرط عندنا في كل العبادات قيل ربما يقال هي ركن في الاحرام
كما يظهر من كلامهم حواء كانت التلبية ركنا او شرط ولا مخلص الا بالتزام انه ليس بعبادة اذ لا يلزم كون شرط
العبادة عبادة فتأمل **قوله** وقيل بركنيتها مستدرك لان فهمه من قوله والمعتد انها شرط **قوله** تخصيص العام
بالنية مقسولة يعني مثل ان يقول ما اكلت طعاما ما دوني بقلبه ما اكلت الطعام الا لاني وما اكلت في الدار ونحو ذلك
حوزه الائمة العاقلو علمه العلماء ومنعه علمنا المتقدمون وحوزه من ائمتنا الخصاف قال الحسن الاقامة للصلوات في
الخصاف رجل كبير يجوز ان يقتل به فقال مشا نحنا ان كان الحالف مظلوما يرد في يمينته مخلصا من الظلم
فتوى التخصيص يقتضى بقول الخصاف انه يجوز **قوله** والتعوي على ظاهر المذهب فيه انه مخالف لما صرح به في الغاغة
الاولى من ان التعوي على قول الخصاف ان كان الحالف مظلوما **قوله** ولو قال كل مملوك املك فهو حر الخ يعني
لانه نوي التخصيص في هذه المسئلة في اللفظ العام وهذا بخلاف ما لو قال نويست السود دون البيض او ذا لعكس
حيث لا يصل في ديانة ولا قضاء لانه نوي التخصيص من نويست ليس في اللفظ ولا مفهوم له اذ لم يدخل تحت اللفظ الذي عمل

دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض او بالعكس لم يصلح ديناً ايضاً لقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بيناه في الشرح من باب اليمين بالطلاق والعناق واما تعميم الخاص بالنية فلم اراه الا نفاً في ايضاً .

اليمين على نية الحالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستحلف ان كان ظالماً كافي الحلاصة قاعدة فيها ايضاً الايمان مبنية على فيه نية التخصيص كالمو قال نويت النساء دون الرجال لم يصلح لانها لم تلوكى حقيقة للذكر ودون الاثنا فان الانثى لا يقال لها مملوك لكن عند الاختلاف لا يستعمل فيهن لفظ التذكير مادة بطريق التبعية ولا يستعمل فيهن مثل افرادهن فتكون نيته لغو بخلاف ما اذا قال نويت الرجال خاصة حيث يصلح لانه نوى حقيقة كلامه لجنه خلاف الظاهر فلا يصلح قضاء هذا في الزبلي **قوله** واما تعميم الخاص بالنية فلم اراه قيل لا شك في عدم قبوله قطعاً وديانة اذا انعدم احتمال اللفظ له ومنعهم عموم المعتكك بدل على منعه بالاولى اذ ليس ذلك حقيقة ولا مجازاً فيه فكيف يقال بالعموم نعم قد يعبر اللفظ هنا كالتحريم او عقلاً كترتب الحكم على الوصف وتعيينه في مخرج جميع الجوامع وفكره وقد ذكر علماء نالان الثابت بدلالة النص ثابت بالنظم فلا يكون ثابتاً بالنية وبه تعلم المسئلة فتأمل انتهى **قوله** ذكر في الخلاصة مسئلة نص فيها على تعميم الخاص بالنية فقال قال اية امرأة تزوجها فهي طالق فهذا على امرأة واحدة والا ان ينوي جميع النساء لان اي اضاف الى لنكرة لا تعم الا اذا وصفت بصفة عامة وهن لم توصف بصفة عامة هذا يؤيد ما ذكره ما رواه هويد بن حنظلة قال خرجنا ومعنا وائل بن حجر فاخذوا عداء له فخرج القوم ان يحلفوا وحلفت انه اخي فحلفه العد وفكرت ذلك للنبي صلعم فقال صدقت المسلم اخو المسلم فاجاز النبي صلعم حلفه ولا شك ان الاخ خاص خصوص النوع فان الاخوة نوع خاص من القرابة وهذا لا يتنافى ما اقتضاه كلام الاصوليين من ان الخاص لا يتعمم بالنية لعدم احتمال التعميم لان ذلك بالنظر الى احتياط الاحكام من الادلة وما هنا بالنظر الى الايمان المبنية على مراتب الحالفين واغراضهم وهنا مسئلة نص فيها على تعميم المعتكك بالنية في الايمان ذكرها المصروح في السجدة الرابع من القواعد العامة محكمة نقلها عن المبسوط وهي اذا اراد الرجل ان يغيب فحلفته امراته فقال كل جارية اعتز بها فهي حرة ويعني كل سفينة جارية عملت نيته ولا يقع عليه العتق انتهى وانما هنا تعديراً للمعتكك بالنية فان الجارية مشتركة بين القنوة والسفينة كما في القاموس وبهذا التعديل يرفع ما يشك من ان قيل والقائل والله الهادي الى حقائق الاحوال **قوله** اليمين على نية الحالف ان كان مظلوماً الخ قيل عليه هذا قول الخصاص المذكور قريبا وقد ذكر ان ظاهراً من هذا خلافه وذكر هذا على الاطلاق هوهم انه لا خلاف فيه انتهى اقول انما يطلق انكالا على قرب العهد فما اطلقه هنا مقيد بما قبله ومبارات المصنفين يحصل فيها المطلق على المقيد وان بعد العهد فما باله والعهد قريب وما بالعهد من قدم فينسى بقي ان ما ذكره المصنف من كونه لا يمين على نية الحالف الخ في غير المطلق والعناق واما فيهما فالمنهنية الحالف ظالماً او مظلوماً كما في الثانية والحيث والاشهر في دعاء الاله حيرة وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله تعالى واما ان استعمل بالطلاق والعناق وهو ظالم او مظلوم فنرى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق من الوثاق والعناق عن عمل كذا او نوى الاخبار به كاذباً فانه يصلح فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمل لفظه والله سبحانه وتعالى مطلع عليه الا انه اذا كان مظلوماً لا يائى اثم **قوله** وان كان ظالماً يائى اثم الغشوش انتهى **قوله** الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض يعني متى امكن اعتبار اللفظ في الجامع التوازني والاصل الذي

الغنى للكل

فيهما كلمة من مبيدات مجنوننا ووجهه ان ولو خرج آية السجدة من خبرنا ان صرحوا بميلهم نحو جرحها على المختار لم
 اعمد على ما في هذا من انما اذ اجمع بين جنبنا ونافس السماع من المجنون لا يوجهها من التلخيص يوجهها على المختار وكذا
 تبيس بمسألة من سكونهم ومن ذلك المتأخر من الحكمة ان تعبد نداء واحد بعينه يعرف وجوب نداء على المضم واللا
 لم تعترف وامر بالمصوب ومن ذلك العلم المنقول من صفة ان تعبد جميع الصفة المنقول منها، ادخل فيه الالف واللام
 ولا تخرج من ذلك كثير وتجرى هذه القاعدة في العود في الله فان الشعر عند اهل كلام موزون وهو موجود بذلك
 اما على موزون انما قالوا من قصص المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى بقوله تع لن ينال
 لولا رحمتي قد تنفق عليك تسويح اوفى كلامه قوله صلى الله عليه وسلم ان الله الا اصبح دميت في ربي جميل الله ما لقيت
 الكلام في التلخيص اليقين لا يزول بالشك

مهم على ما في هذا من الغافل فيقال ما قال ولم تنبه الى ان مقتضى كلام المصريح انه حال من المعطوف كالتعلق بالمسألة
 التي قبلها التي هو على ما في المقام وان كان مغليا في ذلك التفسير كالتقدم التنبه على ذلك فلا يغفل قوله وتجرى
 الله القاعدة في العود الى قيل كيف يصرح عليها ما وقع في القرآن مع انه يلزم عليه ان يتكلم في نفسه لا يقصد
 على الله من ذلك ويجاب بان المقصود انما هو افاة الحق لاراد منه لا كونه شعرا فهو وانما وانق وذن لا يجري لكن
 ليس المقصود منه الشعر فتأمل فانه من مدلولك الا انها م ومن القى الاقدام اقواله فظفر بالباري عز وجل علم
 الوزن و اراد به علم ان فيه فائدة حكما اذا كان كذلك فلم يخرج ما وقع في كلام الله تعالى منطلو ما يقيد القصد
 فتأمل واصل هذا الاشكال ذكره جلالة المغرب ابي موزون في شرح الغزرجية ولم يجب منه فقال وهذا اي اخراج
 ما وقع في كلام الله تعالى منظوما بقيد القص في غاية الاشكال لانه انما يتم في كلام من يصح منه ان يقول والغفلة قوله
 لقوله مع على المستخرج اقول انما يتأتى الاستشهاد بدينه على ان الرجز شعرا ما على القول بانه ليس بشعر انما هو
 شعر مسمى فلا وايضا انما يتأتى الاحتشاد به على رواية كسر التاء مع الاشياء اما على رواية سكونها فلا والله تعالى اعلم

القاعدة الثالثة

قوله اليقين لا يزول بالشك قيل لاشياء مع اليقين فكيف مرقع ما لا وجود له ويمكن ان يقال الاصل المتيقن
 لا يزول شك طار عليه ثم اليقين علمانية القلب على حقيقة الشيء يقال يقين الماء في الصوف اذا اشتقر فيه الشك
 لغة مطلق التردد وفي اصطلاح الأصول استواء طرفي اليقين وهو الوقوف بين اليقين بحيث لا يميل القلب الى
 احد هاتين ترجيح احدهما لم يطرح الاخر فهو على ما نطوحنه فبالقلب والظن وهو بمنزلة اليقين وان لم يترجم فهو
 وهم وامامنا الفقهاء فهو كالملة في حلقه لا يوراب لا فرق بين اليقين والظن كما فيهم النووي ولكن هذا انما
 فالوه في الاحداث وقد فرقوا في مواضع كثيرة بينهما وله معنى متاخر في الاصوليين عبارة اخرى او حسانا ذكرناه
 مع زيادة على ذلك وهي ان اليقين جزم القلب مع الاحتياط والليل الباطني والاعتقاد جزم القلب من غير
 امتنا دلي الدليل القطعي كاعتقاد العاصي والظن تجوزا مريين احد هما اقوى من الاخر والوهم تجوزا مريين
 احدهما اضعف من الاخر والشك تجوزا مريين لا مزية لاحد هما على الاخر انتهى اعلم ان الشك على ثلاثة اصرب
 شك طرأ على اصل حرام وشك طرأ على اصل مباح وشك لا يعرف اصله فالاول مثل ان يجد شا قمل بوجه في

المعنى الاول

فانه حينئذ لا يتصور ان الشك في ثبوت اليقين لا يتصور لم يثبت فيه لا يرتفع به ذلك اليقين فمن هذا
حقيق بعض المسائل في الملوك لا يرتفع به حكم اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وبهذا
ثبتت المسألة في طهارتها الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق فيها فهو موقوف جوازا للصولة فلا تصح
بعد فصل الطرف لان ذلك الطرف لا يرتفع حكم اليقين السابق على ما حقق من انه هو الموقوف من قولهم اليقين لا يرتفع
بالعلم فثبت الباقي والحكم بطهارة الباقي ممكن والله اعلم انتهى كلامه فتح القدر ونظيره قولهم المقتضية في المثلي
من الشك اي بمعنى انه لو تنهت بعض البراهين فثبت علمه لوقوع الشك في كل جزء هل هو التمهيد الاول والخاتمة

بقتضي رجوعه للباقي كقولهم لا قولهم جاز حال الصولة معه الخ وذلك لانه قبل التماسه كان ظاهرا بيقين **قوله** فالتمهيد
اي حين اذ لم يثبت ثبوت العلم في كون الطرف المعسول مكان النجاسة والزجل المتخرج من المعسول الدم الذي في طهر
الباقي واما دم اليقين **قوله** لا يتصور ان يثبت الشك في محل ثبوت اليقين الخ ورد بان ذلك يقتضي رجوعه فيما اذا ثبت
حكمه من مطلق معلوم ثم علم في نزوله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه في الشك في ذلك في الخاتمة بعد
يقين الطهارة او حكمه ونحو ذلك من الاحكام كالطلاق والعقاق بحلاف مثل محالة العوبه الذي فان النجاسة وحرمة القتل
لم يثبت بيقين العقل معلوم بل ثبت لجهول مع ان ضدهما وهي الطهارة وحل القتل ثابت بيقين العقل معلوم الا انه
امتنع العمل به لثبوت هذا المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يمتنع
العمل بما كان ثابتا يقينا لان اليقين لا يزول بالشك والاصل فيه ان الشك قسمان قسم طار على اليقين اي حاصل
ناظر خارج عنه وعلى طار وباليقين اي بما زهده. دليل مع دليل آخر فالاول لا يزول اليقين والثاني يخرج من
كونه يقينا ايان ذلك من الشك انما يقيها من عدم الدليل او من تقابل دليلين متساويين متعدين زمانا ومكانا حتى
لو اختلف في ما بينهما يكون الثاني ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وانما اختلف محلها فلا تقابل ولان جهل
حاصل العلم لعدم الدليل على الزوال من المجلد الاخر والبقاء فيه فاذا ثبت بحكم يقين المحصل معلوم والعلم في ثبوت
ضد ذلك الحكم لان ذلك المحل انما يتأخر في عدم دليل او في تقابل دليلين متساويين يقتضي احكاما معاداة الحكم الاول
والاخر من حيث يتماثلان ويختصم الاول بدليل فهذا معنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو
القسم الاول من قسمي العلم ولا يمكن ان يتأخر العلم حينئذ من دليل معارض لدليل الاول متفاد له بل يكون
نسخا ان كان الاول دليل الوجود دون البقاء فهو القسم الثاني من قسمي الشك فثبت حكم بقاء العلم معلوم
ويمكن ان يقال العلم في دليل معارض لدليل مباد له يثبت ضد ذلك الحكم لان احتمال العلم يمكن حصوله لم يتبين
كون الدليل الاخر ناسخا بل احتمال ان يثبت ضد الحكم في المجلد الاول فيجوز ان يثبت في المجلد الثاني فيجوز ان يثبت في المجلد الثالث
ولا يكون ناسخا لمتماثل الاول المتماثل العلم في المجلد الثاني فيجوز ان يثبت ضد ذلك الحكم في المجلد الاول وهو العلم في القسم من
قسمي العلم وهو ناسخ من اليقين الاول مع معارضه وليس بعلم بخلافه فهو دليله كافي للعلم الاول وهو يقتضي القول
الى يقين آخر غير اليقين العارض فيماثل وامع النظر فان الاحكام الويل في محصل بين القسمين انما يتبين في دفع قولهم في المسئلة
في المير من غير تحقيق خصوص ما هي في امر القتل الذي هو عظيم الخطر لدرء بالشبهات والله تعالى علوف انتمى قلت
بقرينة في القول بيقين **قوله** ثم قسم طهارة وقوع الشك في اخلافه التحليل والتحقيق انه لا يظهر وانما جاز لكل

بما هو اكل آخر الليل وذلك في طلوع الفجر حرم موافق الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والانفل ان لا ياكل مع
 بقاءه ومن اكل مع الفجر حرم ان ياكل مع البقاء اذ كان بصيرة مائة وكانها ليلة مقيمة او متقدمة وكان في مكان
 لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا ياكل فان اكل فان لم يستبين له شيء لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو
 ظهر انه اكل بعد قضاء ولا كفارة فلو اكل في الغروب لم ياكل لان الاصل بقاء النهار فان اكل ولم يستبين له شيء قضى
 وفي الكفارة ما ذكرناه وما مد في الشراج من الصوم ادعى المرافعة عدم وضوئها بالنية واليكسفة المقررين في مد
 مد يد فالتعليل لها لان الاصل بقاءها في ذمة كالميتون اذا ادعى دفع ولد قتل وانكر الدفن ولو ثبت خلاف الروايات
 في التمكن من الوطئ فالقول بالمنكر لان الاصل عدمه ولو اختلف في السكوت ولو قال قولها لان الاصل عدم
 الرضاء ولو اختلف بعد العدة في الرجعة فيها فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة بالقول له لانه يملك
 الانشاء فيملك الا خلو ولو اختلف المتاعن في الطول فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وانما هي لفظة من يدعي الاكرا
قوله وان كان لم يستبين فيه الفجر حرم ان ياكل مع البقاء لان اليقين لا يزول الا بمثله ولان التيقن بحصول الليل في الموحود وما الحكم
 ببقائه فظني لان القول بالاشتغال والامارة الموحدة ظاهري لان بقاء الليل دليل ظني ايضا فتعاضد دليلان غائبان في
 قلم المصلح فله فيهما ثلثان فليجعل بالاصل وهو بقاء الليل **قوله** لا قضاء عليه في ظاهر الرواية قيل عليه فيه ان الظن
 كاف في ترتيب الاحكام وقصته وهو بقاء القضاء عليه وان لم يستبين له انتهى ومن ثم قيل يجب ان يحمل ما في ظاهر الرواية
 على مجرد الشك فقد يطلق الظن عليه اما اذا حصل ظن حقيقي فيجب كالجرح في الخافية قال وان تسجدوا كبر
 رائه ان الفجر طالع قال مشائخنا عليه ان يقضي ذلك اليوم ويدل على ذلك التعليل للحكم المذكور بقوله اليقين
 لا يزول بالهك **قوله** وفي الكفارة لا تعب مع الشبهة **قوله** ادعت المرأة عدم وصول النفقة الى قبل يشكل على هذا انه
 الوالود صفة المدة مضي عندها في مدة احتملها وقت مع ان الاصل بقاء العدة فقد قالوا لو ادمت المطلقة امتدا
 يظهر وعدم انقضاء العدة بعد تجاوزها النفقة لان الاصل بقاء ما يشكل ايضا بان المودع لو ادعى زوال العدة او ادعى
 له لا كس فالقول بقوله مع ان الاصل البقاء **قوله** ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها الخ في فتح المد بولد وطلقه
 يقال طلقت بعد الولادة فليج الرجعة وتلايت قبلها لا رجعة ولم يغيثا وقتا للولادة ولا للطلاق فالقول قوله لان الاصل
 بقاء مملنة النكاح فانها تقام على يوم الولادة كيوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت وقالت الخميس فالقول قوله لان
 الاصل بقاء النكاح يوم الخميس وعدم الطلاق او متى وقت الطلاق واختلفا في وقت الولادة فالقول قولها لان الاصل
 عدم الولادة اذ ذلك **قوله** ولو اختلفا في ثبوتها في الطول الخ وعذا الحكم في الصلح والاقترار كما في الجابيا
 وذكر في المحيط الجوهري لو اختلفا في ثبوتها في الطول واليكراه قال الصدق والشهد في الصغير كذا نقول (ولا ان القول
 قول من يدعي الكبر وهو بائع لانه ينكر زوال الملك قال وكان الباقي الامام الا عبيد بن جراح اختلف به وذكر ايضا في
 انقرضت المكاتبة ان المولى مع المكاتب اذا اختلفا في الصفة وانفساد ان القول قول من يدعي الصحة والبيينة بينا
 من يدعي الفساد والتكليف شرح المختصر لعصام ان مدعي العساة يدعي لحوق شرط زائد والاجر ينكره فعلى قياس
 حكم المستأجر يجب ان ينكره القول في مشقة الطول والكبر قول مدعي الطول والبيينة بينة مدعي الاكراه هذه الجملة

اولى وعليه المتوى كالى البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميت فاذ حصة مجرمي وانهم لم يتبعوا
ومقتضى قولهم القول بطلان البطلان كونه منكرا اصل البيع ان يفعل قول المشتري وقامت على حال حيوتها
محرومة فالمشتري متمسك باصل التحريم الي ان يتحقق زواله اذ من المطلقة امتداد الطهر وعدم النقض العمل باصل قبحه
ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا اذا ادعت الجبل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثم قيس ان لا حبل فلا وجوع
عليها كافي فتح القدر قاطبة الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا كانت القبولات في حقها عليه
لموافقتها الاصل والبينة على المدعى لد موافقة ما جالف الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمقصود بهما هو ان يكون المتعارف
لان الاصل البهارة فتمازاد ولو اقر بهما وحق قبل فليس له بما له القيمة فالقول للمقرع بمبيته لا يفي بقيمة ما لو اقر به واهم
فانهم قالوا لزمه ثلثه واهم ثلاثة اقل الجمع مع ان فيه اختلافا فيقول اقله اثنان يعني ان يعمل عليه لان الاصل
البراءة لا نأقوال المعصون انه ثلثه وعليه مبنى الاقرا وقاعد من هلك هل فعل فقام لا لا اصل انه لم يفعل وقد دخل
فيما قاعد اخرى نسي يتيقن الفعل ويحلف في القليل والكثير حمل على القليل لانه التثنية في الجملتين في قوله لا يفي
ذكرها الصدر الشهيد وانا أقول على قياس المسئلة الثانية القول بغيره قول من يدعى الطوع لا يفي في المقام على وجود عقد
واحد على قياس العارية الاولى ان ادعى البائع الاكثر اقل البيع باقل من القيمة فالقول قول البائع في قوله لا يفي
الاكراه يدفع الاحتجاج من نفسه وان ادعى المبيع بمثل القيمة فالقول لمن يدعى الطوعية وهو المشتري لان البائع
يدعى سوء الفساد لا يدفع الاحتجاج من نفسه انتهى وفي التاخرها نية الصحيح قول من يدعى الطوع والبينة بينة الاخرى
الصحيح من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع اولى وان اختلفا فادعى ان البيع كان تلجية والاخر ينكر التلجية لا يقبل
قول من يدعى التلجية في البيع والتلجية في البيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع بل
تلجية ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط وهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع المازل **قوله** باعتبار ان
الشاة في حال حيوتها محرومة اي لا لها ملك الغير لا يظهر غير هذا **قوله** قاعد الاصل براءة الذمة في فتح المد بو
ومنها من صيغ القرص ملكتك على ان ترد بدله فلما اختلفا في ذكر البدل فالقول قول الاخذ لان الاصل براءة ذمته
قوله ولذا كان القول قول المدعى عليه الخ واما اذا تعارض الاصل والظاهر فيعلم مما ذكره الكمال ان المدعى
بفرض الهداية من قوله اذا قال الزوج للغافل خبر **قوله** قاعد من هلك هل فعل في فتح الجملتين في قوله ان صراة المقتضاه
بالعكس في الماء والحد وهو النجاسة والصلوة والعتيق والطلاق وغيرهما هو التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان
في التردد حواء او احدهما واجبا فضلا معناه في استعمال الفقهاء اما انهما على الاصول فانهم غر قرايين ذلك فقالوا
التردد ان كان على السواء فهو العكس فان كان احد هما واجبا فالراجح ظن والمرجوح وهم انتهى وقد تقدم لنا في ذلك
كلام **قوله** قال الاصل انه لم يفعل اقول ينبغي ان يقيى في الصلوة بما اذا كان في الوقت لما في الخاتمة في فصل مسائل
الشك هل في صلواته انه هل اداها ام لا فان في الوقت كان عليه ان يعيد ما بعد خروجه الوقت لا شيء عليه انتهى وبهذا
مقطعا او رده بعض الفضلاء على قول المص الا في قريبا هل في صلاة هل صلاها ايعاد في الوقت من ان القاعد في مقتضى
الاعادة ولو بعد الوقت فما في التمهيد انتهى وقول بعض الفضلاء اعاد في الوقت اي اخر الوقت والا فلا يفي ما فيها
انتهى وارا دما عليه ما قال البعض وقيل به في موطعه **قوله** الا ان تغتسل ذمتك اصل الطهر ان المراد الاصل في الغسل

قوله
باعتبار
القول

هذا هو الاطلاق وهذا الاحتناء راجع الى قائله في ما يجب بيقين لا يترفع الا بيقين والمراد به غالب
الظن والقرينة في الملتقط ولو لم يفتق من الصلوة بشيء وانجب ان يقضي صلوة مبررة من ادرك لا يستحب ذلك الا اذا كان
المعبر عنه قداما على سلب الطهارة او ترك شرط فيصير يقضي ما غلب على ظنه وما زاد عليه يظهر لو ورد النهي عنه
انتهى شك في صلوة هل صلاها ام لا اما في الوقتة شك في ركوع او سجود وهو فيها اعداد ان كان بعد ما فلا وان شك انه لم
صلح فان كان في وقتا متنافيا عن غيره تركه والا اخل بالاتل وهذا اذا شك فيها قبل الفراغ وان كان بعد فلا شيء
عليه الا اذا شك في وقت الفراغ انه ترك فوضا وشك في تعيينه قالوا لا يسجد مجددا وحده ولم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ثم
يسجد يسجد ثانيا ثم يقعد ثم يسجد للمسهو هكذا في فتح القدير ولو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الطهارة ربا
وشك في صدقه وكل بدقانه يعيد احتياط لان الشك في صدقه في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان
الامام على يقين لا يسجد والاحتياط يقولهم هذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الطهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك
لما قاله انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الطهر قالوا يكون في الطهر والشك ليس بشيء ولو شك في العصر
انه ترك مجددا لم يدركه من الطهر او العصر الذي هو فيها تركه فان لم يقع تركه على شيء يتم العصر ويسجد
سجدة واحدة ثم يعيد الطهر احتياطاً ثم يعيد العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى اذا شك انه عكر للافتتاح او لا
او هل احدث او لا وهل اصابته النجاسة ثوبه او لا او مسح راحته او لا استقبل ان كان اول مرة والاعلان انتهى ولو شك
انها تكبيرة الافتتاح او القنوت لم يصرفه عار تمامه في القنوت من آخر سجود السهو ولو شك في ان كان الحج ذكر الخصاص
انه نحره كافي الصلوة وقال جامعة مشائخنا يردون انما لان تكويز الركوع زيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد
الصلوة وكان التحري في باب الصلوة احوط كذا في المحيط وفي البدائع انه ان في الحج يبني على الاقل في ظاهر الرواية وفي البراءة
وحينئذ ملا وجه للاحتناء المالك كونه متاملاً **قوله** ولذا قال في الملتقط القيل عليه الصحيح انه يجوز الا بعد صلاة
المعبر والعصر فقد نعل ذلك كونه من السلب بشبهة الفساد وكذا في المضمرات وفي الظاهر القيل بكونه وقيل لا يكره
ويقرأ في جميع الركعات الفاتحة في السورة **قوله** الا اذا كان كبير ظنه فسادا يعني فيستحب كراهي طاهر من العبارة
وفيه انه اذا كان اكبر الظن هو المقيمين كيف يكون القضاء مستحباً اللهم الا ان يدعي ان الاحتناء منقطع فتأمل **قوله**
لان الشك في صدقه شك في الطهارة قيل عليه فيه ان الشك في الصلوة بعد الفراغ منها لا يوجب عليه شيئاً وظاهر قوله
يعيد احتياطاً وجوباً الاعادة عليه انتهى **قوله** ولو صلى ركعة بنية الطهر مع قوله ثم شك انه في العصر قيل لعل صورته
انه نوى الطهر الفاتحة في وقت العصر للحاضر ليكون الشك انه في العصر الحاضر ويجوز انه نوى الطهر الحاضر وشك
في الثانية انه في العصر الفاتحة في ثم الطاهر من كونه شك في الرابعة انه في الطهر لا يوجب الا إعادة الطهر الاول لان
المعرفة اذا عرفت شعراً فالأهمية **قوله** ثم يعيد الطهر احتياطاً قيل عليه قد يقدوم ان شك في الركوع
او السجود وهو فيها اعداد ان كان بعد ما فلا وفي هذه المسئلة هو لو شك في الطهر والساها في العصر وفي قوله احتياطاً
هو انما من ذلك اذ به علم ان الاول من غير الاحتياط وهذا على سبيل الاحتياط فاهم **قوله** فان لم يجد ماء شرب عليه قيل
الاحتياط عليه وجوباً لتبينه لان يكون المعجل في المسألة من الطهر ليس مغنوا نابل هو مشكوك فيه هو الطاهر ان إعادة
الطهر ليست بالاحتناء بل بتجديد الصلاة **قوله** او هل احلها ام لا قيل لا يعني ان لا يكون الشك في هذه الصورة
(كد)

من الاول

يقوم بدرومى وقسمه من مروج ارضا الان الاول لو كان عليه دين وعليه قد ربه ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن
 من البرازية من الغنم اذا هلك فيها يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يسلط احترافا من الوقوع في المحرام وان
 ابنى خصمه الا خلفه ان كان اكبر رائه ان يملك على محقق لا يسلط وان كان اكبر رائه انه يملك على حاشى له الحلف انتهى الثاني
 له ابل وبقرة وغنم ما كلفه وادعى ان عليه زكوة كلها او بعضها ينبغي ان يلزمه زكوة الحمل التي كانت عليه فيمنع من الصيام
 الرابع شك في حلفه على ما بين الغنم هل هي غنم طلاق هو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم
 لو قرأت سورة الفاتحة اياه صلوة تلت من صلوة يوم وليلة فملا بالاحتياط الخادم من ضاع في المنذر وهل هو صلوة ام صيام
 او هتق او صلوة ينبغي ان يكون معفو عنه يمين اخذ من قولهم لو قال علي كذا فطاعة كذا يمين لان الحلف في المنذر
 كذا لم يملك به الحلف على حلفه بلغة او بالطلاق او بالعقار فينبغي ان يكون حلفه باطلا لم رأيت المسئلة في البرازية
 في حلفه الايمان حلفا ونسي اليمين على او بالطلاق او بالعقار فحلفه باطل انتهى وفي اليمين ادا كان يعرف انه حلف معلقا
 بالشرط ويعرف ان الشرط وهو لا يكون له ان يار ونحوه الا انه لا بد من ان كان بالله ام كان بالطلاق فلو لم يجد الشرط ماذا يجب
 عليه قال يعمل على التيميم بان الله تعالى ان كان الحلف مستلما قيل له كم يمين عليك قال اعلم ان على ايمان كثيرة فيروني
 لا اقول على ذلك ما اذ يصنع قال يعمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلا نهاية له انتهى قاعدة الاصل انه لم فيه مافروع
 وقالا يحكم بتجارتها من وقت العلم بها مطلقا وهو القياس وقوله استصان واذا اهلهم وقت الوقوع فمن وقته **قوله**
 ينبغي لزوم القدر المتيقن قيل الظاهر انه ليس على طبع الحال الوجوب وانما هو وقوع لان الاصل براءة الذمة **قوله** ينبغي
 ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم الحلف قيل عليه ان الحلف على مسئلة الصلوة في تعيين الغائبة مع الجزم بانها واحدة
 فلا يخرج من العهد والابقاء الخمس والحلف في الصيام ليس على وزانه لانه متردد فيما عليه من الاقل والاكثر
 وقضية كلامهم في نظامه والاخذ بالاقول لانه المتيقن فتأمل **قوله** ثم رأيت المسئلة في البرازية الى اقول فيه ان الذي في البرازية
 حلف ونسي والذي للكلام فيه حلف وركب ولا بهجة في ان النسيان في الحلف **قوله** فحلفه باطل اي فلا شيء عليه قيل اما الطلاق
 والعقار فانهما لا يقعان بالحلف واما الحلف بالله فلان الاصل براءة الذمة فلا تجب العفارة بالحلف انتهى وفيه تأمل **قوله**
 عمل على اليمينين بالهتق هو الظاهر لان الحلف بالطلاق والعقار غير مفزوع فيجب حمل ما حلف على الاتيان بالمفزوع دون
 المحذور **قوله** يعمل على الاقل حكما للمع في اجتهاد كتاب الحافظ ليل وجار فصيل في رجل حلف على عبيق انه لا يفعله
 ونسي اليمينين المحلوف بهما يدري اطلاق ام حجب ام صلوة ففعل الشيعي المحلوف عليه ما حكم الله في حقه وقد قيل
 يلزمه على من هب ما لك جميع الايمان وفيه مخرج وصحيح وعلى من هب الشافعي كفارة يمين انتهى **قوله** قاعدة الاصل
 العمل على قول ان لم يدخل فانه حرام اذا من العبد علم ان الدخول ثبتت البعثة قالوا لقول للمولى مع
 ان الاصل عدم الدخول فتأمل اقول يزاد على ذلك ما ذكره العمادي في الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره
 ورجل وهب لعبد رجل شيئا لم يزل له الرجوع وقول العبد غائب فان كان العبد ما ذوا يرضى له بالرجوع وان كان مسجون
 لا يقضى له بالرجوع ما لم يحضر المولى فان قال العبد انا مسجون وقال الوهاب لا بد لي من ما ذون قال قولك انك
 مع بعيدا ففتننا انتهى ويؤيد ايضا ما في الثانية اذا هب رجل هبوا اراد الرجوع فقله هي الموهبة فلا يكون الموهبة
 قال قول ولا يمين عليه فلو اذ كرهه الفقيه في النوازل قال السارق قد استعمله وتوكلت عليه فلو لم تسعه فكم

منها لم يقل قولها في الوطى لان الاصل العدم لكن قلوا في العنين لو ادعى الوطى وانكوت وتولى مهر حيرت وان
 ليس بها قول لم يقل قولها في منكرها استحقاق الفوق عليه والاصل السلامة من العنة وفي العنية افتروا في الباطن افتروا في الباطن
 الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لانها تنكر حقوق نصف المهر انتهى ومنها القول قول الشريك والمضاربة انه
 لم يوطى لان الاصل ما جمعوه هكذا لو قال لم اربح الاخذ لان الاصل عدم الزائد وفي الجمع من الاقرار وحملها القول
 للمضارب ما اذا اثبت بالفقير وقال هما اصل وربح لالرب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الربح لعدم العمل آخر
 وهو ان القول قول القابض في سقد او ما قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد نكاحها قاله
 فالقول لها كالدائن اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد نفقة الزوج من الاموال فاقول
 له مع اليمين كافي الثانية والثانية خرجت عن القاعدة فليتنا مال وكفى اني قد ربح المال لان الاصل عدم الزيادة
 وكذا في انه ما نهى عن شراء كذب لان الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انه ربح في الاخذ انه ما نهى عن شراء
 ان يكون القول فيها قول الاخذ لانها اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان في البيع فاما اذا كان اعطيتك
 المال قرضها وقال بل مضارب ما اذا قال رب المال اخذت المال قرضا فقال بل اخذته مضارب لا وكذا في ان القول
 للمالك انه قرض كافي العناية وغيرها ولد قال في الكنز والاصل اخذت منك الغلاد بعدة وملكته وقال اخذته مضارب
 فهو ضامن ولو قال اعطيتنيها ودبعة وقال غصبتها لا انتهى وفي البزاة في الغلاد فاعلم لاجلهم انما اختلعا فقال الدافع قرضي
 وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه انتهى ويزاد ايضا ما في التبعين حل
 كان يتصرف في غلات امرأته ثم ماتت فادعت ورثتها ان ذلك بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل ما ذهبا
 فالقول قول الزوج وقد نقله المصنف وفي الغصب ويزاد ايضا ما في البحر ولو اختلفا في هبة المهر فقالت وهبت لك بشرط ان
 لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها انتهى ويزاد ايضا ما في العاقلية لو قال ان شرط سكر بغير اذنها فانت كذا
 فشرده ثم احتلفا في الاذن فالقول قولها واليمين لها انتهى ويزاد ايضا ما في الصبر فيه لو قال ان ذهبت الى بيت ابي بغير
 اذنها فانت طالق نادى اذنها وانكرت فالقول له لانه ينكر وتزوج بالطلاق انتهى **قوله** القول قولها في الوطى قيل
 ينقض عليه ما في البيزاة خبر ابن ابي شيبة جامعها وانكرت الجماعة حلفت الاول ولو لم يلقها في البيت فغيره ان
 الاختلاف بعد مضي الحول وحاصله ان الاصل عدم ما لم يعارضه شيء آخر **قوله** وان قلن فبب التقييد بنون الجمع
 لبيان الاولى والا لواحدة يكفي بقولها لانه ان احوط كما اعادة المصنف في البحر وحاصل القول في هذه المسئلة انها
 ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء وانتهى وان نكل في الابتداء لم يوجب له سببا وان نكل في الانتهاء بخير وان كانت بكر اقتصرت
 العنة فيه بقولهن نيا بغير قول والقول قول الزوج في المضارب قيل وكذا الوصي اذا قال لم اتجر في مال اليتيم وهي
 واتعه الفتوى في زماننا وانجر الكلام لعمارة الوصي هل يحلف عليه ان يتجر ويبيع في مال اليتيم او لا ولم يقع الوقف على
 نص في المسئلة والظاهر عدم الوجوب انتهى قلت في المسئلة صرح في معنى **قوله** كذا في عقد او راس المال
 لان الاصل عدم الزيادة قيل هذا قيل بما اذا قال اعطيتني امال قال اخذته بعد فلا كذا المال فالقول قول رب المال
 كلف العناية والظاهرية وغيرهما **قوله** وقال اخذتها فبب فهو ضامن لا يقال بغيره ان يكون القول للاخذ كافي الاول
 لا في قول انما في الاول اتفقا على جواز التصرف للاخذ بخلاف الثانية وهو الفرق **قوله** ولو قال اعطيتنيها ودبعة

يقول الآخر مدح القول للذات فغ انتهي لان مدعي الهبة يدعي الابرار من القيمة مع كون العبد متقومة بتقسيمها
ومنها لو دخلت المرأة حكمة تدعيها في المهر والريش والادوية اذ دخل الثمن في حلقها لا لا يحرم المهر لان في
المال مع ذلك ان في القول الحية وحيا في تمامه في قاعدة ان الاصل في الاضمار الحرة ومنها لو اختلفا في قبض المهر
والعبد **قوله** فالقول لمنكره كافي اجابة التمسك بها ومنها لو ثبت عليه دين بائنه او اذ بينه فادعى المهر او الابرار
فالقول لمنكره لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في عدم البعيب فلكونه البائع فالقول له واختلفا في قبضه فقول له لان
الاصل عدمه وقيل لا الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقول له ففادى الاصل عدمه
وقيل لمن ادعى له لا يندفع لزوم العقد وقد حكينا القولين في الفروع والمعمد الاول وقد فيها القول فحسبت منها العاود
يجتنبها عشرة لان ذلك المضمون منه بل كسب امر قله بالتجارة بها فالقول للمملوك كافي في اقرار البزازية يعني لتمسكه
بالاصل وهو **قوله** لا يندفع لزوم العقد ومنها لو اختلفا في روية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمه ولو اختلفا في تغيير المبيع
بعد رويته فالقول للبائع لان الاصل عدمه التغيير تنبيه لبض الاصل عدمه مطلقا وانما هو في الصفات العارضة واما في
الصفات الاصلية فالاصل للوجود وتخرج على ذلك المدعى لو اشتراه على انه حراز وكاتب واكثر وهو ذلك الوصفه فالقول له
لان الاصل عدمه ما لو كان من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بغيرها انكر قيام البكارة وادعى البائع فالقول
للبائع لان الاصل وجوده ما لو كان من الصفات الاصلية كذا في فتح القدر من خيار الشرط وعلى هذا اقرع لو قال كل مملوك اي
جناز وهو حر فادعى عبد وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكولي فهي حرة فادعى جارية انها بكرو وانكر المولى
فالقول لها وتمام اقرعه في شرحنا على العنق في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط قاعدة الاصل
اعامة الحادث الى اقرب اوقاته منها ما اقل منها فيما الورأى في ثوبه نجاهة وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابته يعيد هاهنا من آخر
حدث احد ثم والمثني من آخر وقده ويلزمه الغسل في الثانية عند البهيفة ومحمد راج وان لم يتذكر احواله ما في البدائع
يعيد من آخر ما احتلم وقيل في البول **قوله** من آخر ما بان وفي الدم من آخر ما رفسا ولو فتق جبة فوجد فيها فارة مينة
ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب فحين الصلوة من يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب يعيد هاهنا من ثلثة ايام
لا يخفى لانه لا فرق بينها وبين ما بينهما الا بقوله في الاولى اخذ قهار في الباقية اعطيتنيها مع زيادة دموع الهلاك
في الاولى ولا يظهر لذلك تأخير في اختلف الحكم فتمثل **قوله** فالقول للذات مع اي مينة **قوله** لان مدعي الهبة له له
الهدية او لعل الاول الهبة **قوله** لان في المانع هناك اقول هذا التعليل لا ينافي كونه من امر اذهله القاعدة والماسب
ان يقول لان الاصل عدمه دخول الثمن **قوله** تنبيه ليس الاصل عدمه مطلقا قيل جرح من هذا الاصل ما لو قال ان
لم تدخلي الدار اليوم فان طلق فقال علم اصطفا وقال الزوج دخلتها فالقول له واما لو قال لها ان لم اعملك فحبستك
فالقول له انه هاهنا مع انه يدعي صفة عارضة والاصل عدمه ما لو كان على المهر ان يبدل كره ما جرح عن هذا الاصل كما هو دأب المنهين
وقيل عليه يمكن ان يقال ان الزوج هنا يدعي صفة اصلية وهي ملكه المهر اذ ثبتا به واما وقوع الطلاق والمرفقة تدعي
زوال الملك الشايعين والاصل في الصفات الاصلية الوجود **قوله** وقيل في البول يعيد يعبر من احواله بال قليل هو
من من الاول لصديق الاول بما اذا كان امر حدث احد به بالبر عاف او القى وكان المرئى في الثوب مثلا بولا فانه
يعيد من وقت الحدث بالقى والبر عاف على الثاني يعيد من امر حدث احد به بالبر عاف او القى وكان المرئى في الثوب مثلا بولا فانه

وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فكما انها جازية فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير اعادة
لان وقتها حادث فبها ان اقرب اوقاته وخالف الامام الاصل روح فامتنع من اعادة جازية لانها كانت متعذرة
او متعذرة لانها كانت يوم وليلة محولة بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كالبحر روح اذا لم يزل صاحب فراشه حتى مات
بحاله لم يزل البحر حتى موته قالوا كان في يد رجل عيب فقال له رجل عيب عيب وهو في ملك الحاكم وقال المستتر في هذا وفي
ملكه في القول المتعذر فينا خلف له وهو منها اذ منعت زوجهما ان يها في المرض وما في اثاره وقالت الرواية انهما
في صحته فلا ترون ان القول لم يمتنع وخرج من هذا الاصل مسئلة العنز من مسائل يعني من المسائل وان مات بعد
فقال في وجعها طمعت بعد موتها فالقول له في حياته ان يها في المرض وما في اثاره وقالت الرواية انهما
القول لم يمتنع بعد موتها فالقول له في حياته ان يها في المرض وما في اثاره وقالت الرواية انهما
الحال فيمنع من ماضي وما في حقه على الاصل ما في الحقيقة وغيره اقولوا ان
وقال الرواية في مرضه فالقول له في حياته ان يها في المرض وما في اثاره وقالت الرواية انهما
وما في حقه على هذا الاصل لم يمتنع لم يمتنع في حياته مسلم وتحتج بصحة في حياته مسلمة بعد موته وقالت
وقالت الرواية انما جلت بعد موته فالقول له في حياته ان يها في المرض وما في اثاره وقالت الرواية انهما
بعد عزله رجل اخذت منك الفاء ففعلها التي زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذتها ظلمة يعني العزل فالصحيح

قد يقال قضية القياس على مسئلة النبوذ لم تنفع الفروع ولم تنفع الاضافة من يوم وليلة كالا يفتي كما سيصرح به قريب **قوله**
وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة قالوا ان قولهما قياضا قول الامام احتسنا وانما في تصحيح القول في نقلنا من فتاوى
العتابي المختار قولهما وهو مخالف لجماعة الكتب فقد رجع دليله في كثير من كتب المذهب وقالوا انه الاحتياط فكان
العمل عليه وذكر الاصلين انهما عجزا عما قيل يلحق للكلام وقيل تغلف بدواشي وقيل ربحا من عاظمي المذهب او
داودي المذهب **قوله** ملا بالسبب الظاهر لتعليل القول لولا ان يوم وليلة **قوله** وخرج من هذا الاصل مسئلة العنز
البحر قيل التقييد بجهنم الزوج ذميا لقلاتي لا اجتماعي فيكم كذا في البحر كان مبيها وله نورا في تصويبه فباعت بعد
موته مسئلة وقالت انما جلت قبل موته **قوله** والقول له لان الرواية انهما جلتا في حياته من كل وجه لان الاسلام بعد
العتق حادث من كل وجه كما تضمنت حجة فلا يقبل قولها الا بحجة كافي للمصنف البوها في **قوله** مع ان الاصل انما هو يقتضي
ان تكون القول لها وهو امانة الحادث الى اقرب اوقاته **قوله** وانما خرجوا من هذه القاعدة في غير الاصل تصحيح الحال التي
اعلم انهم فروج يقول ان القول قولها لان الاسلام حادث والاصل في الجواز ان تضاف الى اقرب اوقاته واقترب اوقاتها
ما بعد الموت ففعلها اليه وقال المشايخ بسبب العرومان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تصحيحا للحال كما في جري ماء
الطاحون يهل للظاهر يعتبر للدفع ولا يصلح للاستحقاق وهي تدعي به الاستحقاق ويصلح للدفع وهم يدعون به
الدفع فكان القول قولهم **قوله** ولو اقر الوارث التي قيل هذه المسئلة تفعل على مسئلة مال وهبته من مال الزوج وماتت
فقال كانت في الصحة والورثة كانت في المرض فالقول للزوج كما في العنز وغيره مقتضاها ان يكون في مسئلة الاقرار
الحكم كذا في او بالعكس لكن في الثانية التصريح بان المعتمد ان القول قول الزوج في حال الزوج في حال الزوج في حال الزوج
الحكم فيهما على منوال **قوله** والبينة بينة القول له ولو اقاما البينة فيبيته ايضا كما في الخلاصة وسيلكم في الاصل

القول للقاضي مع ان الفعل جاد به فكان ينبغي ان يضاهيه الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره
 الجمهور في لغير الاحتياط الاوّل لان القاضي احسنه الى حالة منافاة للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه قد قبل تقليد
 القضاء وخرج ايضا منه ما لو قال العبد لغيره بعد التمتع طاعت بك وبانا بعد وقال بالمقر له بل قطعتها وانشر جركان
 القول للعبد وعذب الوكيل قال المولى لعبد وقب امتنعه اخذت مناه غلة كل شهر خمسة دراهم وانما عبد فقال للمعقب
 اخذت مناه قبل التمتع كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا قال يعطى وطلعت قبل العزل وقال المولى بعد
 العزل كان القول للمولى ان كان البيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول المولى وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق
 في الغلة القائمة وما زاد في الاصل ما في النهاية لو اعتق امة ثم قال لها طاعت بك وبانا امتني فقال لها هي قطعتها
 وانا حرة فالقول قولها وعلى ان في كل حين اخذ منها جند البعينة واني يوجب روح ذكره قبيل الشهادات واحتاج
 هذا المسائل الى النظر في الفرق بينهما وفي المجموع من الاقراء ولوا قروحي يعلم باخذ المال قبل الاسلام وانا خلاف

قوله وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليد القضاء يعني اذا ادعى القاضي انه فعله جال اقتضائه كان القول
 قوله لانه سنة وله حالة منافاة للضمان هذا تقرير كلامه وفيه ان يعمل القاضي حادثة اضيف الى اقرب اوقاته وهو
 منها اقراء القادة لا مما خرج منها وحينئذ يشكل التشبيه فتأمل **قوله** وخرج ايضا منه ما لو قال العبد لم قال بعض
 الفضلاء ومما خرج عنه ما في جامع الفصولين هلكا مستاجرا على حنظله فقال لا اجير هلكا بعد تمام السنة وقال
 المستاجر بعد عشر فالقول للمستاجر وانا ايضا الى اقرب الاوقات حتى يصدق الاجير لان الاصل المذكور ظاهر يصلح
 للدفع لالا حتمت حق وغرض الاجير اخذ الاحرة **قوله** وكذا الوكيل اي خرج من الاصل على احد التقريرين لانه اذا كان
 المبيع قائما وكان القول قول المولى لم يخرج حينئذ من الاصل وانا يخرج منه اذا كان مستهلكا ثم المراد بقول المولى
 بعد العزل اي بعد العلم بالعزل لان تصرف الوكيل بعد العزل قبل العلم نافذ انتهى **قوله** كان القول للمولى لا نكارة
 الضمان في المستهلك وادعائه خروج المالك في القائم من المولى ومثله الغلة المستهلكة والقائمة **قوله** وعلى ان مسئلة
 الغلة البعينة ان السيد ادعى ان الغلة كتسبها وهو عبد وقال المعتق اكتسبتها انا معتق فالقول قوله لانه قائمة في يده
قوله لا يصدق في الغلة القائمة اي السيد فيكون العاقل ان الخروج من الاصل بسبب كون القول للسيد محله ما اذا كانت
 الغلة هالكة والا كان على الاصل فهو تقييد للاطلاق السابق **قوله** وكذا في كل شئ اخذ منها الخ يحتاج الى الفرق بين
 غلة العبد القائمة فانه لا يقبل قول المولى بخلاف غلة الجارية فان ظاهر قوله وكذا في كل شئ اخذ منها انه لا يقبل
 قوله لا في الغلة القائمة ولا في غيرها والفرق ذكره المصنف رحمه الله قال فاجاب بالفرق اي صاحب النهاية من حيث ان
 المولى اقرب باخذ ما له اتم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراءه ولا يعد في دعواه التملك له **قوله** عند الامام
 واني يوجب مع انه منكر للضمان باسناد الفعل الى حالة منافاة للضمان **قوله** وتحتاج هذه المسائل الى
 نظر دقيق قيل صرح المصنف رحمه الله في الشرح بما يجاب به من ذلك حيث قال اعلم ان المقر اذا اعاد اقراءه الى
 حالة منافاة للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه شئ مما ذكرناه انتهى ورد بان العبد يقال في ذلك ايضا بل يقال
 كقول عبد لا ينبغي عنده الضمان من فعل ربه لانه يضمن قيمته فيما اذا كان ما ذكرنا وبضمن لولا تلف العبد

خمر بعلة او مسلم بما ل حربى في دار الحرب او بقطع يد معتقه قبل ان يمتنع بوجهي الاستدلال بقوله تعالى انما الله تعالى
 في الكل انقص وقالوا يصحون ومما فرغ عليه لو اشترى عبد اثم فله ان كان مريضا ومات غيبا **قوله** فانه لا يزجج
 بالثمن لان المهرى يتزاد فيحصل المونفا لزا ائد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بثلثه ان العيب كما ذكره الزبيدي
 وليس من قروءها ما لو اذ اتزوج امة ثم اشترى لها ثم ولدت ولد المحتمل ان يكون حاديا **قوله** او قبله فانه
 لا شك عندنا في كونها ام ولد لامن جهتها فانه حادث خفيف الى اقرب اوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ماتت لم يفسد
 ام ولد وقد نأقاهم وهل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل على عدم الاباحة وهو من ذهب الفقهاء في وجع والتحرير
 حتى يدل الدليل على الاذخه ونسبه الشافعية الى ابي حنيفة ورح وفي ابد يع المختار ان لا حكم للافعال قبل الشروع والحكم
 عند نادان كان اذ ليا فالمراد به هنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشروع فانتهى التعلق لعدم فائده انتهى وفي شرح المنار
 للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الهنزي وقال به في تفسيرات ابي عبد الله الاصل في المفسر
 وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا يلزم لها من حكم لكان لم نقت عليه بالعقل انتهى في الهداية من فصول
 القاضي الجور كان ضامنا كما صرحوا به وما يدل ان المص لم يرتص مما ذكره في البحر انه لم يصرح به هنا وقال
 يحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق وتصنيف هذا الكتاب متأخر عن البحر **قوله** لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكتها
 يعني كذا او بعضا كما صرح به المص في البحر حيث قال قال في المحيط اذا ولدت الامة المسكوة من الزوج ثم اشترىها
 هو و آخر تصير ام ولد للزوج لما قلنا ويلزمه قبضة نصيب شريكه لانها بالعرض صارت ام ولد له وانتقل نصيب
 الشريك بالضم ان **قوله** تصير ام ولد عندنا لان السبب فيه الجزئية والجزئية انما تثبت بينهما بنسبة الولد
 منهما كلا وقد ثبت النسب منه فثبت الجزئية بهذه الواحدة وقد كان المانع حين الولادة ملك الغير فال **قوله**
 الاصل في الاشياء الاباحة المذكرة الغلامه قاسم بن تطلوبغا في بعض تعاليقه ان المختار ان الاصل الاباحة عند جميع واصحابنا
 وقيد في بعض الاملا ثم يجوز من الفترة فقال ان الناصر لن يترك وسدي في شيع من الا زمان وانما هذا بناء على زمن
 الفترة لاختلاف الشرائع ووقوع التعريفات فلم يبق الاعتقاد والوثوق على شيع من الشرائع فظهرت الاباحة
 بمعنى عدم العقاب بما لم يوح له محرم ولا مبني انتهى ودليل هذا القول قوله تعالى **قوله** اطلق لكم ما في الارض جنيعة البحر
 بانه خلقه لنا على وجه المنفعة علينا وبلغ وحوء المنفعة واطلاق الانتفاع فثبت الاباحة **قوله** والحكم عند نادان كان
 اذ ليا حوا باموال مطوي فقد بره ان يقال اذا كان الحكم عندكم اذ ليا ثابتا قبل الشروع كيف يصح قولكم بانه لا حكم
 قبل الشروع وتقرير الجواب بان نفس الحكم وان كان اذ ليا عندنا لكن تعلقه بالتنجيزي بافعالي المكلفين ليس
 باذلي والمواد هنا عدم تعلق الحكم بالتنجيزي بالذليل لا عدم تعلقه العلمى فانه اذ لى عندنا وانما كان تعلق
 التنجيزي منفيا قبل الشروع لعدم الفائدة لانه لو تعلق فتعلقه اما لاداء وهو غير ممكن قبل الشروع لانه
 عبارة عن الاقيا ن بعين ما امر به في وقته وذلك موقوف على العلم به وبكيفية ولا علم بشي من ذلك قبل الشروع
 لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعثهم ولا ما للفائدة ترتب العقاب على الترك وهو منتف ايضا قبل التبرع
 لعدم العائدة **قوله** وقال بعض اهل الحديث الاصل فيها الخطر ودليله ان المصنف في ملك الغير بغير اذنه لا يجوز
قوله وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف ودليل هذا القول ان طرق ثبوت الاحكام صمعي وعقلي **قوله** غير

الاجل ان الالهة اصل انتهى وذا هو اثر هذا الاختلاف في المسكوت عنه ويخرج عليه اما شكل حاله فمنها الحيوان
 المشكل اخرى ولذا انما المجهول عليه ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنه ان دخل بركة حمام
 وشك هل هو مباح او مملوك ومنها مسئلة الزرافة فمن ذهب شافعي وح القائل بالاباحة الحسن فيه الحق وامام مسئلة الزراعة
 فالمختار منكم حل اكلها وقال الاصويطي ولم يذكرها احد من الماتعية والحنفية وقولهم تقتضي حلهما والله تعالى اعلم
 قاعده الاصل في الادضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار هل ح نحر الماشي لم الاصل في النكاح الطهر وايضا للضرورة
 انتهى فاذا تقابل في المرأة حله وهو مؤ غلبت الحرمة ولهذه الامور التي تنظر فيها في الفروع وفي كافي الحاكم المشهد من
 باب النحري ولو ان رجلا له اربعة حواشي عتق واحد منهن ومنها ثم نسيها فلم يدرك اليقين اعتق لم يسعه ان يتحري
 للزوطي ولا للبيع ولا يسع للجله ان يغني عنه ويتبين بطلان المعتق من غيرها وكان له اذا طلق احد نسلته بعينها
 لثلاث نسيها وكذلك ان سبر كل من الا واحد لم يسع ان يلقوا بها حتى يعلم انها غير المطلقة وكل ما يمنعه القاضي عنها حتى
 يخبر انها غير المطاوعة ماذا اخبر بذلك احتمله المنة انظر ما طلق هذا بعينها فلا تملك خلى بينهما فان كان خلف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقر بها فان باع في المسئلة الاولى ثلثا من الجوارى فحكم الحاكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رائد
 وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه بعض ما باع بهن او ميراث لم ينبغي له ان يطأها لان القاضي قضى فيه بغير
 علم فلا ينبغي له ان يطأ شيئا منهن بالملك الا ان يتزوجها فيعتقلها لانه اذا زوجته او امته ولا يجوز التحري في الفروج
 لانه يجوز في كل ما حاز للضرورة والفروج لا تعمل بالضرورة فتتصير ثم قال ولو اعتق حارية من رقيقته ثم نسيها ومات
 لم يجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة اعتقوا بجهن شتموا او اعتقوا التي اعبر ظنكم انها حرة ولحقته يسألهم ثمان
 زعموا ان الميتا عتق هذه بعينها امة لها واستغفرت على علمهم في الباقية فان لم يعرفوا من ذلك شيئا عتقهم كل من
 واسقط عنهم قيمة احد بهن ومعين فيهما بقي انتهى وخرج عن هذا الاصل مسئلة في فتاوى قاضيهان صبية ارضعها قوم
 مروحو وكل الثاني فلا تقطع على احد الحكمين فان من قال بالاباحة مطلقا يجوز للورثة ان يخرجوا النحر في ذلك بغيره
 بالخطر فينقله من الخطر الى الاباحة وما وضع العقل عليه لا يجوز تغييره وكشكوا ليعلم كل ابي في خمسة التوصل واعلم ان ما فيه
 ضرر لنفسه او لغيره خارج من موضع الخلاف وقيل هل المسئلة متبعة على ان الجاهل والقبيح ذاتي او شرعي
قوله والنبات المجهول الم يعلم منه هل هو حرام للجهل **قوله** ومنها مسئلة الزراعة بعت الزاد **قوله** حكاهما الجوهري
 حيوان طويل اليد ينقص الرجلين على العكس من المبروع وفي كتاب عجايب المخلوقات هل كانت الزرافة ترمي
 اشجروا فتقاب به جعل يد بها أطول من رجلها ليتمكن بذلك بسهولة وذكر بعضهم ان اليد في الزرافة متولدة من الناقة
 والمضغ فتجرب في اليد خلفة الناقة والضرع وقيل غير ذلك لكن الجاهل لم يذكر في كتاب الحيوان هل لها اذكار ومن تركيب
 خاق الزرافة ورد باليه **قوله** وفي كافي الحاكم الم في عروج الزرافة في الاقدام انه لو اعتق احد عبده ثم نسيه لا يجبر
 على الببان **قوله** والعروج لا تعمل بالضرورة اقول هذا محال فلو قلتم قريبا عن كشف الاسرار فندبر **قوله** اعتقها
 واستغفرتهم اي حكم بعتها **قوله** واقطع عنهم قيمة احد بهن قبل عليه لا ينبغي ما فيه وبغيره ان يقال اسقط عنهم
 جميع قيمتهن لان القيمة تختلف ولا يجوز تعيين قيمة احد بهن بعينها انتهى اقول فيه انه انما يتم ما ذكره ان لو كان
 التريق اربعة وامالو كان ازيد من ذلك انقص فلا والمال وح لم يفرض المسئلة في الاربعة بل فيها هو اعم من ذلك

كثير من اهل القرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري من ارادها وارادوا واحد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم
الصغار اذا لم تظهر له علامة ولا يشهد احد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح فلو احتلجنا
الرخصة بنساء يصرون لم ارها لان شهر آت في الكافي للمسلمين الشاهد لا يفيد الحل ولعله ولو ان قوما كان لكل منهم
جارية فاعتق احدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فملك واحد منهم ان يطأ جاريته حتى يعلم انها المعتقة بعينها
وان كان اكبر وادى احدهم الله الذي اعتق فاعتق فاعقب الي انه لا يقربها حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك محرما ولو
اشتراها من رجل واحد بوجهه ذلك لم يحل لمين يقربها واحدة منهم حتى يعرف المعتقة ولو اشترى من الاراد واحدة حل له
وطيئ من كان فعل لم يشترى انما قيمة لم يملك له وطئ من منعه ولا يبيعه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه
القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرم بغير كل شيء في السومة شاه لم يعتبر ذلك قالوا لو ادخلت المرأة
حائمة ثوبها في فم رضية ووقع الشبه في وصول اللبن الى حوضها لم تحرم لان في المانع حكا كافي الولو الجيدة وفي القنيل امرأة
كانت تعطي ثوبها صبية واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يفسد في ثوبها ليس حين القتها ثوبا بل يعلم ذلك الامن
جهتها اجاز لابنها ان يتزوج بهذه الصبية انتهى وفي الظانعة فليس هو صغيرة بينهما شبهة الزهراء ولا يعلم ذلك حقيقة
لاباس بالنكاح بينهما اهله اذا لم يخبر بذلك احد فان اخبر به لم يملك ثقة بوجهه بقله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر
بعد النكاح حدهما كبيران لا يحوط ان يفارقهما ثم اعلم ان الاضطرار في الاصل فيه المحذور قبل في حله خبر الواحدة لو
لو اشترى امة زيد وقال بكرة وكنتي زيد ببيعها يعل وجليه كذا الموصيات امة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدي
وظن صدقها جلي وطيبا لم ار حكم ما اذا وكل شخص في شراء حمار يوق وصفها فاشترى الوكيل حارية بالهنة ومات قبل
ان يسلمها للموكل فيقتضي القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر غير المعين له ان
يشترى لنفسه وان كان يشرى الوكيل الجارية بالهنة فالمعينة ظاهرة في الحل واكمن الاصل التحريم وينبغي الرجوع
الى قول الوارث لان في حله فغيره وله نفاذ في الفقه ولما كان الاول لا احتياط في الفروج قال في المضمورات اذا عقد على امة
متزوجة من وطيبا حراما على جميع الاحتمال فهو حرام لاحتمال ان تكون حرة موسعة الغير او حرة فاعلى باعتقها وقد
حدث الخلاف وكثيرا ما يقع لاحيما اذا تبا اولتها الايدي انتهى مما وقع لبعض الشافعية من ان وطئ السراوي للاتبى يملين
اليوم من الروم والهند والترك حرام الا ان ينتصب في الحرام من جهة الامام من يحسن قسمتها فيقسمها من غير
قوله ولم يعرفوا المعتقة فيلحقها بغيرها المسئلة ان لكل منهم جارية من المعلوم معرفتهم كل جارية فهاهنا معنى قوله ولم يعرفوا
المعتقة انتهى وفيه كامل قوله فان اخبر عدل ثقة قيل يشكل على قولهم لا يثبت الزهراء الا بشهادتين او عدل
وامرأتين لكونه بلازم بقولهم يقبل خبر واحد عدل في الدنيا بالاثبات الا انه خالفه ما مشى عليه اصحاب المتون قوله وظن صدقها
قيل عليه ان الهدية ما باحة او تمليكها ولا باحة في الاضطرار والتتمليك يقتضي ايجاب وقبول ولم يوجد فكيف يحل
الوطئ قوله قال في المضمورات الملح في البزارية في متفرقات كتاب البيوع اشترى جارية يتزوجها احتياطا ان اراد وطئها
لانه ان كانت حرة ارتفعت الحرمة وان امة لا يضره النكاح وخاصة الجواني للجلوبة من الاتراك في بلادنا لان عادة الاتراك
بيع الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا اكفرا فالبيع في دار الاسلام والحربي والذمي لا يملك بيع ولده في دار الاسلام
فاذا باع في دار الحرب ان اخرج منه كرها يملك وان خرج المشتري باختياره فلا احتياط النكاح وسياقي في البيوع

حيث لم يطلع او تحصل قسمة من محكم او يترشح بعد العتق باذن القاضي او المصدق والاحتياط اجتنابهم من ملوكها ومراير
 انتهى وروى لاحكم لازم فان الجارية المملوكة الحال المراجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرباها ان كانت
 كبيرة وان علم حالها فلا اشكال تنبيه في معراج الدراية من كتاب الحظ والاباحة ان اصحابنا ربح احتياطوا في امر المردود
 الا في مسئلة لو كانت جارية بين شريكين وادعى كل منهما انه يخاص عليها من شريعه وطلب ان يوضع على يد عدل
 لا يخاص الى ذلك وانما تكون عند كل واحد هو ما حشمة للملك انتهى قاعدة **قوله** الاصل في الكلام الحقيقة وعلى ذلك
 مردود كثيرة منها النكاح للوطي وعلية حمل قوله تعالى ولا تفكحوا ما تكلم آباءكم من النساء فحرمت من ذرية الاب
 لحبلة تدرك الوتقى شافعي جعلها لم يدخل المخالفة الكتاب بخلاف القضاء جعل مسمومين والفرق مذكور في ظهار شرعنا
 ومبرمة العقود عليها بلاوطي والاجتماع ولو قال لامته ومنصوحته بين فكسمة لك فعلى الوطي فلو صلب على الامه بعد اعتاقها
 او على الزوجة بعد ابلنتها لم يفسد كافي كشف الامور ومعاها وقب على ولدها وارضى لولد زيد لا يدخل ولد ولد
 ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ذلك المبتدئ فظاهر المراد اية عدم الدخول
 وصح ما ذاك للواقف ولد رجع من ولد الابن البه لان اهم الولد حقة في ولد الصاحب وهذا المقيد اما اذا وقع على
 تقاصيل المسئلة انتهى **قوله** والى اقرباها ان كانت كبيرة قال بعض الفضلاء ينبغي عدم التعويل على قولها لغلبة
 السهل وعدم المعرفة لان الفرد رجع يستأطفيها انتهى وفيه تأمل **قوله** منها النكاح للوطي وعائيه حمل قوله تعالى ولا تفكحوا
 ما تكلم آباءكم اقول وهذا مختار صاحب المذاكر تبعا لغير الاسلام وان كان عامة المهائج وحده والمفسرين على ان النكاح
 المذكور في الآية هو العقد **قوله** وجوز ان يزيل ان يكون ذلك مفهوما من الآية على القول بجواز الجمع بين الحقيقة
 والمجاز في سياق النفي اقول ليس في الآية نفي بل نهى **قوله** لم ينفل لمخالفة الكتاب اقول فيه ان هذه المخالفة مبنية على
 ما ذهبوا اليه من كونه حقيقة في الوطي وهو غير متعين فليس مخالفة الكتاب على كل واحد وحوايه انه محال فل بال نسبة
 الى الحنفى بخصوص **قوله** والفرق مذكور في ظهار شرعنا وهو ان نحرمة الوطي منصوص عليها فلم تنفذ قضاء
 الشافعي بحل اصول المزية وفروا بها بخلاف التقبيل انتهى وفيه ان الفرق المطلوب هنا بين الوطي واللمس
 لا بين الوطي والتقبيل الان يقال يلزم من وجود التقبيل وجود اللمس **قوله** واختلف في ولد البنت الخ قيل
 عليه ظاهرا اطلاقه انه لا فرق بين ان يذكركه بلفظ الجمع او الامراد مقتضرا على الطبقة الاولى او غير مقتصر فهذه اربع
 صور والصورة الرابعة هي وقتت على اولادي واراد اولادي لاحلاف فيها في دخول ولد البنت كافي الثانية انتهى ويرد
 عليه بانه ليس في كلامه اطلاق في محل التقيد لان اللمس انما يذكركه صورة واحدة وهي صورة لفظ الانفراد بالجمع والاختصار
 على الطبقة الاولى ثم قال واختلف في ولد البنت اي في هذه الصورة لان كلامه في ذلك **قوله** فظاهر الرواية الى توافه
 وصح ما خوذ من الاسعاف ولم يعزه صاحب الاسعاف لهن رايته عزه في الذخيرة **قوله** وهذا المفرد الخ قيل
 يجوز ان يكون دخول الولد في صورة الذكركه لفظ الجمع مبنيا على ما ذهب اليه البعض من جواز الجمع بين الحقيقة
 والمجاز اذا كان اللفظ مجموعا كما اشار اليه ابن الهمام في اصوله حيث قال والحق ان هذا من مواضع جواز الجمع عندنا
 بل بين الابناء والآباء جمع **قوله** اما اذ لم ينسب الى الامه دخل النسب كله الخ قيل عاينه لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية
 ما يفسد لظاهر او في الاحتياط فيه تفصيل ولفظه قد قل البدون كلها العموم اهم الاولاد لكن يقلد م الاول فاذا انقرض

اولاده وحال النسل كله كن سعر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كافي في فتح القلوب وكانها لم تعرف فيه والا قالوا لم مفردا في الجمع
حقيقة في البيع والشراء لا يبيع ولا يشتريها ولا يوجر ولا يستاجر ولا يبيع من مال ولا يبايع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال
ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال ولا يبيع من مال
كالقاضي والامير فحينئذ لا يبيعها وان كان يبايعه مرة ويوكل فيه اخرى فانه يعتبر الا فليست قال في العنق بعل
وما يحنث بهما الكاح والطلاق والخلع والعنق والعتاق والصالح من دم عمل والهبة والصدقة والقروض والاستقراض
وضرب العبد والبيع والمزء والحيطة والايدي والاحتيل والاعارة والامانة وقضاء الدين وقبضه والعسوة
والحمل انتهى والافعال والعقود في الايمان هل تقتض بالصحيح او تتناول للمال فابعد فقالوا الا اذن في النكاح والبيع
والتوكيل بالبيع يتناول الفاعل والتوكيل بالخلع لا يتناول له واليمين على النكاح ان كانت على الماضي تتناول وان
كانت على المستقبل لا واليمين على العسوة كاليمين على النكاح وكل على المخرج والمصوم كافي الظهيرة وكذا على البيع
كافي المحيط ومنها لو حلف لا يسلق اليوم لا يتقبل بالصحيح قياسا بفتح قوله احتسنا فانه لا يتزود اليوم كافي المحيط
ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان لفظها بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل وفي البزاة قوله فلان ما كن
هذه الدار اقرارا منه بكونها له بخلاف اقرار فلان او غرض او ادعى انه فعل ذلك بالا جرفه في المقر ومنها لو
فالتالي ثم من بعد هم تشترك فيه جميع البطون على السواء قريبهم وبعيدهم **قوله** ومنها لو حلف لا يبيع الخ
في مجمع الفتاوى حلف لا يكتب فامور غير المكتسبة والحال اذ سلطان لا يكتب بنفسه لا يحنث انتهى وهو معك لانه
من المسائل التي يحنث فيها بفعل المأمور الا انه يحل على انه يحنث بالمباشرة بنفسه ثم لما يط فيما يحنث بفعل
المأمور وفيما لا يحنث شيئا احدهما ان كل فعل ترجع الحقوق فيه للمباشرة فالحالف لا يحنث بمباشرة المأمور
قوله الا ان يكون مثله لا يبايعه ذلك قيل عليه فانه حينئذ يكون قرينة صارفة للكلام الى المباشرة وان كان يبايعه
مرة الخ هذا الذي احتج به القاضي في العين المبيعة ان كانت مما يشتريها بنفسه لشرفها لا يحنث بفعل
وكيله الا ان يطلب ان لا يفعل ذلك بنفسه ولا يوكل فانه يحنث ولين كانت العين مما لا يشتريها بنفسه لنفسها
او لغيره لك يحنث بشراء لو وكيل كافي الكا في **قوله** الا اذن في النكاح الخ وهذا عند الامام واما عندهما
لا يتناول الا الصحيح لان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف والتحصين وذلك بالاجازة ان اللفظ مطلق
فيجب على اطلاقه بعض المقاصد من النكاح حاصل في الفاعل كالنسب وفائدة الخلاف في حق لزوم المهر وفي
حق انتفاء الاذن بالعقد فينتهي به عند واما عندهما لا ينتهي واما الموقوف فلا ينتهي به اتفاقا والفرق بين الاذن للعبد
بالنكاح وبين التوكيل بالنكاح فان التوكيل لا يتناول المصلحة ولا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى لان المطلوب فيه ثبوت
الحمل والاعفاف وهو الصحيح واما اذا حلف انه ما تزوج فانه يتناول الصحيح والعاسد واما التوكيل فليتناول لهما لان
العاسد في البيع يغيب الملك بالقبض والطلاق في الاذن فشملى ما اذا كان اذن له في نكاح حرة او امة واما اذا كانت معينة فالتعاقي
قوله حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل لا يقال اللام فيها للاختصاص وهو يعم الملك والسكنى لا نأقوله هو كذا في غير ان
المطلق ينصرف الى الفرد الكامل وهو اختصاص الملك فلا تسمع دعوى غيره ولعل الناس بناء على ان اللام للمالك
حقيقة كافي في جعل المسئلة من جزئياتها وان الاصل في الكا الحقيقة **قوله** اقرارا بكونها له لاحفاء في ان الاصل

وما اذا كانت ممتنعة لا مودع لك وما وقع في الجهل من الجهل بالامانة المبيعة فالتعاقي

الفن الاول

حلف لا يأكل من هذا العاء حتى يلمسها لانه الحقيقة دون لنها وتناجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذا النخلة
 حنيفة يثمرها واطلعها لاما اتصل به صنعة حادثة كانه بس فلان لم يكن لها ثمر حنيفة بما كاله مما اشعر لها بقتنها ومنها
 حلف لا يأكل من هذه النخلة فانه يحلف باكل ميتها لا مكان فلا يحلف باكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة
 حنيفة بالصرح لانه الحقيقة ولا يحلف بالشرب بيد او بالاء بخلاف من ماء دجلة ومنها اوصى لولده بغيره متقاه
 ولهم حقاء اختص بالاولين لانه مواله حقيقة والآخرين مجازا بالتعصيب ومنها اوصى لابناء ولهم ولد صليون
 وحلف بالوصية للصليون ونقص ما لنا الاصل المذكور بالمستامن على ابنا فله خول الحنيفة ومن حلف لا يضح
 قدمه في دار زيد يحلف بالدخول مطلقا ومن اضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقد لم ليلا عتق ومن حلف لا يسكن دار
 زيد عمت النسبة للملك وغيره وبان ابا حنيفة ومحمد ارح قالوا فهمي تالله علي حرم وجب فاريا لليبيين فانفك
 يميني واجيب بان الامان يحلفن الدام المحتاط فيه فانتقض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضعت لتقديم مجاز
 عن الدخول به نعم واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كالي لمطلق الوقت لقوله تعالى ومن يؤمن بوعده وولائها وهذا يمتد
 لعمدة معيارا والقدر غير ممتد فاعتبر مطلق الوقت واصله الدار نسبة للسكنى وهي عامة والفرد وحسنه من
 الصيغة واليمين من الموجب فان العجايب المباح يميني كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا يجمع كل ابي البنا ائمة ومن هذا الاصل
 لو حلف لا يصلي صلوة فانه لا يحلف بالبركتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحلف حتى يقيد ما بسجد لانه يكون
 آتيا بجميع الاركان وهل يحلف بوضع الجهة او بالرفع قولان هنا من غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كارجحوة في الصلوة
 فيه من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وكان افادة الملك بطريق ان الفرد الكامل معني الملك فانصرف المطلق اليه
قوله بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة الخ انما حلف باكل ثمرها لعلها لعلها والحقيقة فيصير الى المجاز
 بالاجماع والحقيقة المتعلقة هي ما لا يضا واليه الا بسقعة او ما هجر وهي ما يمكن الوصول اليه الا لان الناس هجروه
 وتركوه مثال المتعلقة لو حلف لا يأكل هذه النخلة والمجاز ان يأكل ثمرها وان لم يكن لها ثمرة فليمتها ولو تكلف
 واكل من عينة لا يحلف في الصحيح ومثال الهجوة ولو حلف لا يضح قدمه في دار فلان فلان حقيقة فهو وضع القدم
 حانيا ولعن الناس هجروه للمجاز فيه الدخول واعلم ان اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا فالسقيقة اولى
 عند الامام واما عند المجاز المتعارف اولى بدلالة العرف وتمام الكلام على هذا يطلب من كتب الاصول
قوله لاما اتصل به صنعة حادثة المراد بالثمر الذي اتصل به صنعة حادثة فصا حقيقة اخرى فيكون قوله كانه بس
 بيان للحقيقة الاخرى الباصرة باتصال الصنعة الحادثة بالثمر فيصير المعنى انه لا يحلف بسبب اتصال صنعة حادثة
 بالثمر **قوله** حنيفة بالصرح الكرع تناول الماء بفيه من موضعه من غير ان يشرب بكنه او بقاء وبانه خضع وفيه
 لغة اخرى من باب فهم كل ابي مختار والصحيح **قوله** وله صليون وحلفه قال البيضاوي في سورة النحل الحنيفة البنات
 وقبل اولاد الاولاد **قوله** فالوصية للصليين ونقص ما لنا الاصل المذكور وهو ان الاصل فيها الكلام الحقيقة **قوله** وبان
 ابا حنيفة ومحمد ارح قالوا الخ عطف على قوله بالمستامن **قوله** واليمين من الموجب وذلك لان النذر واجب المباح
 فيستلزمي تحريم ضده وانه يميني فكان نذر ابعثفته يمينيا بموجبه كشراء القريب تملك بصيغته تحريم بموجبه
قوله بالنص متعلق بقوله لانه يمين لا يتحريم **قوله** ومع الاختلاف لا يجمع اي لا يجمع بين الحقيقة والمجاز لان النذر من

ولو حلف لأصل الفصول الخمسة الأربع ولو حلف لأصايد جماعة لم يحلف بأحد ركعة واختلف فيها ١٢٨
بالأكثر على أنه فيها فوائد في تلك القاعدة ١٤ عنى الذين لا يزل بالشك الفائد ١٤ ولا تستثنى منها مسائل الأوامر
الاستحبابية المشهورة بلزومها للاهتمام لكل صلوة وهو الصحيح الثانية إذا وجد بللا ولا بد مني أو لم يقد مثا
الغيبات المستل مع وجود الشك الثالث وجد فارة ميتة ولم يد ومتى تمتعت كان قد توسع منها قل مع وجوب الإتيان عليه
مفصل مع العلم الرابعة قد هذا أنه لو حلف على كبري لا فتاح أو لا أو لم يد أو لا أو مسج راسه أو لا أو كل أو ما هو خير له
لمستقبل الضامة أصابت ثوبه بجامعة ولا بد من أي موضع أصابته غسل الكل على ما قد مضى الطهيرة مع ما فيه من
الاختلاف السادس من صيد أنجر حه ثم تقيب من جسر ولم وجد وميتا ولا بد مني يجب موته يحترم مع وجود الشك
لجس عروفي الكنز لمرمته إن يقضي عن طلبه وعروفا فيض أن يتوارى من بصره وإليه يدبر ما في الهداية والمعدن
الأول السابعة لو أكلت الصرة فارة قالوا إن عرفت على فورها الماء يتنحس ككشاف الغمر إذا شرب الماء على فورة
ولو مكثت ساعة ثم شرب لا يتنجس عند الاستنجاف روح لا حتمال فساها فمها بأها وعند محمد روح يتنجس بناء
على أصله من أنها لا تزول إلا بالطلاق كالتسمية وهناك مسائل تحتاج إلى المراجعة والمأ بالان منها شك مسافر أو حلف
لله أو لا ومنها شك مسافر هل فورة الإقامة ولا ينبغي أن لا يجوز له التعرض للشك ثم رأيت في التاثير خالية ولو شك
في الصلوة المقيمة أو مسافر على الوعد يقعد على التواني احتمالا فكل لك إذا شك في ثبة الإقامة ومنها صاحب العذر
إذا شك في الإقامة فعلى بطها رقه ينبغي أن لا تصح ومنها جاء من قدام الإمام وحلف امتثل م عليه أم لا ومنها
شك هل سبق الإمام بالتكبير أو لا ثم رأى معنى التاثيرا نية وإذا لم يعلم المأموم هل سبق أم لا بالتكبير أو لا فإن كان
أكبر رائد أنه كبر بعد اجزاء أو ان كل ما كبر رائد أنه كبر قبله لم يجزه وإن اشتراك الطنن اجزاء لأن امره محمول على
السداد حتى يظهر الظاهر انتهى وينبغي أن يكون كذلككم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم والتأخر ومنها
من عليه فائتة وشك في قهائها فهي حلت في التاثيرا نية رحل لا بد مني هل في ذمته قضاء الفوائت أم لا يكون له أن ينوي
الفوائت ثم قال وإذا لم يد والرجل أنه بقي عليه سبع من الفوائت أو لا الأفضل أن يقرأ في سنة الطهر والعصر والعشاء
الصيغة واليمين من ملو حسب والجمع بينهما ما يجوز أن عند **قوله** شك مسافران نوى الإقامة الخ أقول مقتضى
قولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان وتوهم الأصل العدم أن يستمر معهم السفر مع الشك في الوصول إلى بلد وهل نوى
الإقامة أو لا قيل والاعتبار إلى التهم من عبارة التترخا ليته مما لم يكن من محقق حاجي على شك في الإقامة والسفر فإن
الأصل حد مدله من ما تقدم عارضه علم جواز الترخصة بالشك كذا ذكره المصنف **قوله** لو شك في الصلوة المقيمة أو مسافر
وقيل كيف يتصور شك في ذلك جيب بأنه مدله من كاحد الجند إذا لم يد هل نوى أميرة الإقامة ولا لأنه تابع **قوله**
وإن اشتراك الطنن كان المراد استواء الاحتمالين **قوله** لا يدل أن يقرأ في سنة الطهر الخ يعني لاحتمال أن لا يكون بقي
عليه سبع من الفوائت فيقع من الحسن الروايات فتوخل فيها الفاتحة والسورة وبهذا التقرير يحقق ما قبل له أنه يقرأ في
الطهر وما بعده وهذا في لفظة سنة لأن السنة ذات الأربع يجب أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة بقي أن يقال ظاهر
كلام المصنف رحمه الله أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة كذلك مع كونه ينوي السنة ولا يطهر له فائدة إذا لم يرضه لا تدين
بنية السنة فعمل المراد أنه ينوي في العزم بصفة مع التواتر في الكل

في الموضع الثاني والسورة المتضمنة لفائدة الثانية العقلية في الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح جهة الصواب والوهم وجهان بجهة الصواب واما اكبر الراي والغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القالب وهو انه تبرر عند الفقهاء كما ذكره الملا مشي في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لا نعم يردون به التردد بين وجود الشيء وعدمه فلو اننا احتجنا او ترجع احد هما وكذا قالوا في كتاب الاقوال وطو قاله علي الف درهم في ظني لا يلزمه شي لان له عند الفقهاء والغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبتني عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب صرحوا في لوائح الوهم بان الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا اغلب على ظنه توقع المفاودة الثالثة في الاحتجاج به هو كما في التمهيد بالحكم ببقاء امر محقق لم يمان حد وهو اختلاف في حجيته فقل حجة مطلقة وانما كثر مطلقا واختار الغرض الفلانة ابو زيد وهمس لائمة ونفرا لالام انه حجة الدفع لا للاحتجاج وهو المشهور عند الفقهاء والوجه ان ليس بحجة اصلا لان الدفع مستمر عنه الاصلح لانه موجب لوجود دليل موجب بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التمهيد وما نفع عليه الفقه اذ ابيح من الدار وطاب الشريك الشفعة فانكر المشعري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة له الا بينة ومنها المفقود لا يثبت عند ثلوثه وورث وقدماء فروعا مبنية عليه في قاعدة ان الحادث يضاف الى اقربها وقاعدوني اقراز البازية

قوله والظن الطرف الرابع الرجحان قيل كانه اراد جهة الصواب مطابقة للقواعد ووجه الخطأ جيل مها فان الظن حينئذ الطرف الرابع المطابق كما ان الوهم الطرف الرابع الغير المطابق ومذهب من الظن المرجوح المطابق مطلقا وغير المطابق والمعروف ان الوهم الطرف المرجوح مطلقا **قوله** فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القالب قيل ان اراد باحد القلب الجزم فهو يناقض كونه راجحا والغرض انه كذلك وان اراد اقصى مراتب الظن بحيث يقرب من مرتبة الجزم فلا بأس به **قوله** وحاصله اي ما ذكره الملا مشي في اصوله وفيه نظرا ولا يفهم ذلك مما ذكره الملا مشي **قوله** ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك قيل عليه انما ينبغي ان يقال ان الظن قد يطلق عند الفقهاء على احد عقي التردد وذلك لانه قد يترجح بوجه ما لم يزول المترجح بساير من له فسووه فلنا باعتبار ذلك السلك وبنوا عليه الحكم في المال فيحصل بذلك التوفيق بين كلامهم في الاصول وكلامهم في الفروع ولا ينبغي الجزم بانه منسب الفقهاء مطلقا من قبيل الشك لئلا يتوهم تركهم استعماله بمعنى الظن الرابع اصلا فتأمل **قوله** من قبيل الشك الرجحان والظن هو ما قدمه من بين الظن تساوي الطرفين عند غير الفقهاء كالمقوليين **قوله** وهو كما في التمهيد والحق وقيل فيزوه هو الحكم بثبوت امر في وقت آخر وهذا يشتمل نوعيه وهذا جعل الحكم الغائب في الماضي مصاحبا للحال او جعل الحال مصاحبا لذلك الحكم **قوله** حجة الدفع لا للاحتجاج اي لدفع الزام الغير لا لزام الغير **قوله** لان الدفع مستمر عنه الف تعليل لكون الاستصحاب ليس بحجة مطلقا لا في الدفع ولا في الاثبات فقله لان الدفع مستمر عنه الاصلح لتعليل لعدم حجته في الدفع وقوله لان موجب الوجود ليس موجب بقاءه تعليل لعدم حجته في الاثبات **قوله** لان موجب الوجود اليه اي المثبت الحكم في الشرع لا بموجب بقاءه لان حكمه الاثبات والبقاء غير الثبوت فلا يثبت به البقاء كالايجاد لا بموجب البقاء لان حكمه الوجود لا غير يعني ما كان الايجاد علة للوجود لا للبقاء لا يثبت به البقاء حتى يصح الافناء بعد الايجاد ولو كان الايجاد موجب للبقاء كما كان موجبا للوجود لما قصور الافناء بعد الايجاد لا احتالة الافناء مع البقاء ولما صح الافناء

صب دهننا لئلا نشتد عند اليهود فدنا مني ما لكه الضمان فقال كان من اجسدة لوقوع فارة فيها فالقول للصاب لا تكاره الضمان
واليهود يشهدون على الصب لا مدم النجاسة وعلى الوا تلف لسم قصاب فقول بالضممان فقال لا نجسيتة فالتفتهم
لا يهلك في ذلك اليهود ان يشهدوا انه لسم ذكي بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فامتر في عليه بمسئلة كتابه لا يختصان
وهي ان رجلا لو قتل رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان ارتدا وقتل أبي فقتله قصابا او للوالة لا يسمع
فاجاب وقال لا له لو قتل لاذي الى فتح باب العدو وان فانه يقتل ويقول كان القتل عند اليهود امر الدم مطيع فلا يحمل
اختلاف المال فانه بالنسبة الى الدم امون حتى حكم في المال بالنعكول وفي الدم بحبس حتى يقر او يسلط واحدة في
بيمين واحدة في المال واخصمين يميناني الدم انتهى

القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير

والاصل فيها قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الخفة المسئلة قالها لعلماء يتخرج علي هذه القاعدة جميع رخص
الشرع وتخفيفا فهو اعظم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرهابعة الاول السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل
علم ان الاجاد لا يوجب البقاء قوله صب دهننا لا نشتد عند اليهود فانه لا يضمن الدهن وهو مكمل لان الدهن المتنجس
مال بدليل جواز بيعه فهو مال قابل للتمليل والعمل به فيكون مالا معصوما ونقل في البرازية في موضع اخر الضمان حيث
قال اوراق زينة مسلم او جملته وقد وقعت فيه فارة يضمن قيمتها انتهى وهو تناقض بسبب الظاهر والجواب بحمل الضمان
المتقي على ضمان المثل لا نه غير واحب في الصروة المذكورة اذ هو المتبادر عند الاطلاق في المثليات وحمل الضمان المثبت
على ضمان القيمة ويؤخذ من هنا تقييد حسن لقولهم المثلي ما حصره كيل او وزن اي وكان على صفته الاصلية من الطيارة
فان خرج منها بالتنجس ما رقيمتها كاهو صريح كلام البرازية فانيا في مصداق العلامة وان تلف زيت غير في السوق
او منه اخله او نحو ذلك فقال التفتهم لكونه نجسا لا نه ما تنفيه فارة فالقول قوله لان الزيت النجس ونحوه قد يباع
في السوق وان اقلب لسم قصاب في السوق وقالوا لفته لكونه ميتة ضمن لان الميتة لا تباع في السوق فجاز لليهود
ان يشهدوا على الصب لا تكاره الضمان الظاهر ان المسئلة من نروع العدل بالاختصاص لان الاصل عدم
الزمان في دفع بهدوى الملك قوله واليهود يشهدون على الصب كانه جواب من سوال يتوهم دروده وهوان الظاهر ان
الضمان يكون ممتد الى عهد اليهود فدفع بذلك لان الشهادة بعد م النجاسة عنها ذلة على النفي قوله وفي
الدم بحبس مطوف على قوله في الحال وحينئذ فالصواب ان يقال وفي الدم بالحبس اي لا بالنكول قابض الدبري
في تكملته لشرح الهداية وظاهر عباراتهم انه في حبسه لا يطعم ولا يسقى لياتي بما روي عليه من الاقوال واليهود
وفي البيانية مغللة اوضح كذا في الرمز للعلامة القدسي قوله في الحديث احب الدين الى الله في الحديث هذا
الحديث اخرجه الامام احمد في مسنده من حديث جابر بن عبد الله ومن حديث ابي امامة قوله الاول السعر
قال بعض الفضلاء وقع ما دقة في عهدنا وهي ان شخصا حلف ليسا فرن فهل يعتبر في ذلك مسيرة ثلاثة ايام
او حروجه بالنية او يراد به مطلق الخروج من مصر فاجاب بانه متى خرج من مصر الى السفر وجازع من مصر وصدق
عابه انه يسافر حتى حازله قصر الصلوة كما افاده في شرح الهداية فلا يثبت ولو عاد بعد ذلك قوله منه ما يختص

ودم البراقع والبق في الثوبين كقولهم يبول الثوب على الثوبين والبق في الثوبين
 منور في غير ذلك في الماء والماء في الثوبين ومنهم من أطلق في الثوبين والبق في الثوبين
 البقرة في الثوبين والبق في الثوبين له ما للثوبين في الثوبين مطلقا على المفتي به وإفراة المصنوعين وقبائر النسيجين وقبائل النسيجين
 البقرة في الثوبين والبق في الثوبين والبق في الثوبين والبق في الثوبين والبق في الثوبين والبق في الثوبين والبق في الثوبين والبق في الثوبين
 فما من بول في الثوبين ولا في الثوبين ولا في الثوبين ولا في الثوبين ولا في الثوبين ولا في الثوبين ولا في الثوبين ولا في الثوبين
 يراد بها تفسير الإزالة في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 البول في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 كقولهم في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 والمعتبر في ذلك وقوله المصباح في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 المرغبتان في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 البراقع في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 كما يعرف من إطلاقه في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
قوله وطين الشوارع أطلقه والمصباح في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 الطين فاصابه لا يجب في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 البقرة السنور وفي مختصر حياة السموات السنور واحد والجمع العنانيير حيوان خلقه الله تعالى ليدفع الفار **قوله** ومنهم
 من أطلق في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 الإطلاق في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 إبراهيم الحلبي الذي يسيل من ثم طاهر وذو عرق في المحيط أنه ان جف وبقي له اثر في ريح اولون بان كان
 منثنا او صغور فهو نجس ووجه الاول ان البالي كونه من البلغم وهو طاهر مطلقا عند ما خلا فلا يبيد بغير وجه الثاني
 ان ما كان متغيرا فلا يظلم هو كونه من المعلقة ما خرج منها نجس واستثناهما البلغم للزوجته وهذا ليس قد للعقل انه
 يجوز ان يكون من قرحه وهو طاهر الا اذا اقل في الملقط هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو غير مخالف لما في المحيط فان
 تغير اللون والرائحة دليل على انه من الجوف ولما اذا علم انه من قرحه او نحوها فلا خفاء في نجاسته والكلام فيما اذا لم يعلم
 ذلك **قوله** وقيل ان الخان النجس هل ينجس على ان دخان النجاسة نجس والمعتدل خلافه **قوله** والمفوض الزنج في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين في الثوبين
 على الريح مطلق تفسيره وما ذكر من العلق للمقتضي للنجاسة بناء على غير الصحيح والصحيح طهارة مينة قال بعض العلماء
 ويمكن ان يقال مراده بقوله في كذا او كل ان الشارع لم يجعل له حكم النجاسة مع ان مطننة النجاسة لا تنجسها عنها **قوله**
 ومن ذلك طهارة بول الضفادع هو كرمين الوطوط حبي بل صغر عينه وضعف بصره كما في القاموس ويقال له العطاف لانه
 يضطرب البعوض وهو طهرته كما قال الجاهلاني كتاب البيهقي وفي منية المفتي وبول الخفايش وخرها لا يفسد ان الماء وفي
 مجمع الفتاوى بول الخفايش يعتبر فيه قدر الدرهم قال ولا بول لغيرها من الطيور وبول ما عدا الطيور والبلبة التي تكون
 مع خرد ها انتهى قال بعض الفضلاء على ما في مجمع الفتاوى لما اذا اعتبر لغيره فتأمل **قوله** والبعير ذائق في الملقط

وروي قبل التفتت قوله قبل التفتت **قوله** وكذا لو كان في الاصطبل كوز الخ في شرح المنيا
 لاجب امير حاج الحلبي بعد كلام وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فشرح من اسفل الكوز في القياس يكون نجس
 لان البول في اسفل الكوز صار نجسا بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا يمتسح لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر
 فشرح منه يكون ظاهر **قوله** والقول بطهارة المسك عطفت على قوله قولنا بان النار ظاهرة قال في الفتح ومن المسألة قالوا يجوز
 اكلمه والاتفاق بدع ما اشتهر من قولهم اندم ولم ار لهم تعليلا انتهى وتيل عليه ان المسئلة معللة **قوله** قال في الخاتمة والمسألة
 حلال على كل حال يوكف في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسألة لم لان كان دما فقد تغير فيصير طاهرا كروا
 العلق في الخاتمة والمراد بالتغير الاستحالة الى طيب وهو من المظاهرات عندنا وانما قيل حلال دون طاهر لانه لا يتقوم من
 الطهارة الحل كما في التراب لغيره الحكس وبما قاله قاضيان علم ان المسئلة معللة **قوله** ولزيادة مطلب على المسألة
 وانما كان طاهر الاستحالة الى الطيب **قوله** وما تروى على الفاسد الخ في السراج الميثاق كان على بدنه نجاسة نهي نجاسة
 والانهي طاهرة على الاصح **قوله** ولذا لا حكم على الماء بالا استعمال مفهومة انه اذا انفصل صار مستعملا وان لم يستعمل في مكان
 هو من المذهب **قوله** الهداية وكثير من الكتب وقيل المستعمل ما زال البدن واحتق في مكان من ارضه او اناه ورجحنا
 بدعيم ومشى عليه في العنز **قوله** والطالب بضم الطاء واللام مفتوحة ومفهومة لا يجيز الذي يعلو على الماء كذا في
 مختار الصحاح **قوله** واباحه النافذة على الدابة لفظ النافذة يتناول السنن الرواتب فانها ثرة على الدابة اطلاقا
 النافذة على الدابة فعمل ما اذا كان مسافرا او مقيما خا رجاء الى بعض النواحي لاجابة وصحة في النهاية ويشمل ما اذا
 قدس على النزول او لا واختلفوا في حد خارج المصرو والاصح انها يجوز في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه كما في المص
 ولم تقتصر طهارة الدابة لانه ليست بشرط على قول الاجم وهو الاصح كافي الكافي وظاهر المذهب من غير تفصيل كافي
 الحلافة اي بين ان يكون على السراج او الركاب بين الدابة لان فيها ضرورة نسقا باعتبار ما وقى بالنافذة لان الضرر

وآباحتها في صلوة الخوف واباحه النافذة على الدابة خارج المصرو بالامام
 قدس في الحال يعني اذا لم يتغير اللبن كما يشير اليه قوله قبل التفتت **قوله** وكذا لو كان في الاصطبل كوز الخ في شرح المنيا
 لاجب امير حاج الحلبي بعد كلام وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فشرح من اسفل الكوز في القياس يكون نجس
 لان البول في اسفل الكوز صار نجسا بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا يمتسح لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر
 فشرح منه يكون ظاهر **قوله** والقول بطهارة المسك عطفت على قوله قولنا بان النار ظاهرة قال في الفتح ومن المسألة قالوا يجوز
 اكلمه والاتفاق بدع ما اشتهر من قولهم اندم ولم ار لهم تعليلا انتهى وتيل عليه ان المسئلة معللة **قوله** قال في الخاتمة والمسألة
 حلال على كل حال يوكف في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسألة لم لان كان دما فقد تغير فيصير طاهرا كروا
 العلق في الخاتمة والمراد بالتغير الاستحالة الى طيب وهو من المظاهرات عندنا وانما قيل حلال دون طاهر لانه لا يتقوم من
 الطهارة الحل كما في التراب لغيره الحكس وبما قاله قاضيان علم ان المسئلة معللة **قوله** ولزيادة مطلب على المسألة
 وانما كان طاهر الاستحالة الى الطيب **قوله** وما تروى على الفاسد الخ في السراج الميثاق كان على بدنه نجاسة نهي نجاسة
 والانهي طاهرة على الاصح **قوله** ولذا لا حكم على الماء بالا استعمال مفهومة انه اذا انفصل صار مستعملا وان لم يستعمل في مكان
 هو من المذهب **قوله** الهداية وكثير من الكتب وقيل المستعمل ما زال البدن واحتق في مكان من ارضه او اناه ورجحنا
 بدعيم ومشى عليه في العنز **قوله** والطالب بضم الطاء واللام مفتوحة ومفهومة لا يجيز الذي يعلو على الماء كذا في
 مختار الصحاح **قوله** واباحه النافذة على الدابة لفظ النافذة يتناول السنن الرواتب فانها ثرة على الدابة اطلاقا
 النافذة على الدابة فعمل ما اذا كان مسافرا او مقيما خا رجاء الى بعض النواحي لاجابة وصحة في النهاية ويشمل ما اذا
 قدس على النزول او لا واختلفوا في حد خارج المصرو والاصح انها يجوز في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه كما في المص
 ولم تقتصر طهارة الدابة لانه ليست بشرط على قول الاجم وهو الاصح كافي الكافي وظاهر المذهب من غير تفصيل كافي
 الحلافة اي بين ان يكون على السراج او الركاب بين الدابة لان فيها ضرورة نسقا باعتبار ما وقى بالنافذة لان الضرر

وفيه وجوبه من النبي فوطيها روح وأباجة المودة فيها بلا جدور ومع الوضيفة روح في العبادات كلها فليعلم أن من لم يقرأ
والدكر فاقص ولم يقرأ في الصلاة ولا في غيره ومع في المياه بغرضه إلى راحة بال يتلوه في كل وقت يعظمه مقلد في النية
لتكثيره ولم يبين من القرآن شيء في الفاتحة مما يقوله مع طائر وأما تسمي القرآن والتجويد بغيره لا يجوز في غير
واقط القرآن على المأموم بل حتمه منها عطف على الإمام وفيه التعليل عنه كما يشاهد بالجامع الأزهر ولم يخص بكبيره إلا
بالخطوات ما يجوزها بكل ما يفعل الصلوة واجبة لنظم القرآن من المصلح فجوز به بالفارسي تيسيرا على الشافعيين في
وجوبه عنه ولا يقطعون الصلاة في الركوع والسجود تيسيرا أو يقطعون لزوم التفريق على الأصناف الثمانية في الركعة
وحدة الصلاة بطور قاسم غير النية في الصوم وعدم التعميم في الصوم ومضان ولم يجعل للحج الأربعين الوقوف وطواف
الرياء ولم يعمر الطواف ولا الاسترو ولم يفعل السجدة كلها الزكاة بل الأكثر ولم يوجب العمرة في الصلاة ذلك
للتيسير على المؤمنين ومن ذلك الإبراد بالظهر من هذه الحروم ثم لا يراد في الجمعة لا احتساب الصلاة فيها
على ما قيل ولكن ذكر الامتنان بها كالمظهر في زمانين وترك الجماعة للمطو ونبه على لا يقرأ في الجوف وكذا
امطأ بوضيفة روح عن الألف في الجنة والسج و أن وجد قائد دفعا للمشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوة على
السائح لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة لذلك وسقوط القضاء عن المضي عليه إذا زاد على يوم وليلة
ومن الحريه العاخر من الإمام بالراس كذلك على الصحيح وحوا زملوة الفرض في السفينة قائدا مع القدر على
والواجب بأنواعه من الوقوف والمنزور وما لزمه بالفرع والافساد وصلوة الجنائز والسجدة التي قلت لا تجوز على
الذين يمتنعون غير من ولعدم لزوم الخروج في النزول ومن الاعتذار ان يحاف اللبس أو السبع على نفسه أو ماله أو لم يقف
لغيره وقاؤه وكذلك إذا كان له الداء فيصعقها لا يقبل على ركوبها إلا بعين وهو عيب صغير لا يحد من ركوبه ومن الاعتذار
الطين والطينان يمكن أن يفسد وجهه في الطين أما إذا لم يكن كذلك والارض نية فإنه يصلي في الخلاصة
وفي الخلاصة الرجل جعل وراءه من القرية إلى المصر كان لها ان تصلي على الدابة في الطريق إذا كان لا تقدر على
النزول **قوله** أوليه رواية من النبي يوصف روح أي بأباجة النافلة على الدابة في المصر وقال مجاهد روح
في الخافية **قوله** فلم يقل أن من الصلاة ذلك كوالحي فيدان أصحابه يقولون بذلك **قوله** وروي في جوفه قليل عليه من
رواية الزوج معصومة عنه فلا وجه لذلك بصيغة التمرين **قوله** واقطع من الطمانينة الحج قيل عليه إنما ذكر
صل الكل فلا وجه لإضافة الأحكام إلى الإمام وقد يقال الإضافة إليه بالنسبة إلى خيرة من اجتهد بين كماله والشافعي
لأن النسبة إلى أصحابه فتأمل **قوله** ومن ذلك الإبراد بالظهر في هذه الحروم ليس هذه الحروم التي في الصلاة
الإبراد بالظهر بل الإبراد بالظهر مستحب في الصيف حواء كان الحر هذا **قوله** أنها كالظهر في زمانين أي
الصيف والشتاء **قوله** وان وجد قائد الان القادر يقدر غيره لا يعد قادرا عند **قوله** وعدم وجوب قضاء الصلوة على
السائح أقول لا يخفى ان عدم وجوب القضاء عليها لا يختص بالإمام إذ لم يقل أحد بوجوب الصلوة عليها **قوله** ومن
المريض العاخر من الإمام معطوف على قوله عن المضي عليه **قوله** على الصحيح وهو ظاهر الرواية ومقابل الصحيح أنه
لا يقطع وهو ما مضى عليه في المعنى **قوله** وجوز صلوة الفرض في السفينة مسئلة السفينة فيها تفصيل وهو ان السفينة إما
مائية أو مريطة والمريطة ما في الشط وأما في اللجة والمريطة في اللجة أما هل يد أو لا بالسائرة والمريطة

العين الاولى

فانهم في ما اتهموا واخوانهم من نظير كل خاطب لنا صاحب اليسير فلم يحسن فيه خيار زوية بخلاف البيع فانه يصح قبل الروبة
والله اعلم بالحق ولهم الحق ومن لم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف البيع ومن هنا وقع فيه ابو حنيفة ربح يجوز به بلا ولي
ومن غير اشتراط عدالة اليهود ولم يفسد بالعسر وظالمية ولم يفسد بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينعقد بما يفيد
عطف العين للحال ومقتضى تصور البني الفائق من انا محسن ومكاري يذكرونه بعد العسر وبعبارة النساء وجوزها دهن
فيما لم ينعقد بغيره ربح وامرأتين كل ذلك دلالة لمقتضى الزنا وما يترتب عليه من هذا قيل سمعت الحسن بن علي رضي الله عنه
ايضا اربع سمرة فلم يقتصر على واحدة ايسر على الرجل وعلى النساء ايضا لغيرهن ولم يزد على اربعة لا فيه من
المقتضى على الرجل في القسم وغيره ومنه مقرر ومية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المقتضى عند التنازع وكذا
مقرر ومية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلث ولم يشرع دائما

ووجه الوجه ايضا ليس بغور ولا خصوصية للسبب ايضا الهام الان يزاد بالسيد مريد شراء الامة فانه يباح له النظر
اليها وان لم يامن الشهوة واطلق عليه السيد باعتبار مجاز الاول **قوله** ومن ثم قلنا اي من ههنا اي من اجل انهم
قوهوا في النكاح دون البيع قلنا الامر ايجاب في النكاح بخلاف البيع كما في الخائفة والغرق بينهما ان قوله زوجه
توهيل وقوله زوجته قائم مقام الطرفين بخلافه في البيع لما عرف ان الواحد في النكاح يعولى الطرفين بخلاف البيع
ولم يطلع صاحب الدرر والغرور على ما في الخائفة فاعترض على الكنز بانه خالف القوم واعلم ان هنا ثمانية مواطن يكون
الامر ايجابا في بعض دون بعض منها البيع والاقالة لا يكون الامر فيها ايجابا والنكاح والخلع هو فيها ايجابا هذه اربعة
والخامس لو قال لعبد واشتر نفسك مني بكذا ان قال فعلت عتق والسابع لو قال لعبد فاعطى له ثوبا او ثوبا او ثوبا
والسابع قال لصاحب دين ابرائي فقال ابراء لك يتم الثامن قال اكفل نفسك فلان فلان فقال كفلتك يتم فان كان غائبا
غكلم واجاز **قوله** ينعقد بما يفيد ملك العين للحال فينعقد بلفظ الهبة والعطية والصدقة والتبليك والجعل والبيع
والشراء على الاصح وما بلفظ السلم فان جعل المزااة راس مال السلم فانه ينعقد اجماعا وان جعلها ماسلما فيها ففيه
اختلاف يعني الكلام في لفظ التجريز هل بينه وبين ملك المتعة اتصال حتى تصح استعارته كما اعتصموا بلفظ الهبة والبيع له ام
لا والذي يظهر لا اتصال ببناء مالان التصويز مصدر وجوز الفقيه كذا اذا قال بعله او بمعنى المرورو ليس في واحد من
هاتين المعنيين ما يصلح علاقه للمتعارة وللعلامة الشيخ محمد الغزي تلميذ المصنف روح مال في ذلك وحاصلها عدم صحة
الاعتد به في اللفظ الرابع من كثير من الفلاحين **قوله** مشروعية الخلع والافتداء مطلق الا فتداء على الخلع مطلق تفسير
قال في الميسر اذ كان المراءاة بمال يخلعها عليه ففعل وقطع بطلقة باثنتي عشرة ذراعا **قوله** ولم يشرع دائما بل عند
الحاجة اليه وهذا مني على انه محظور والحاجة قال في الفتح وهو الاصح ونحمل لفظ المباح على ما ابيح في بعض الاوقات اعني
اوقات تحقق الحاجة كعكبر ورية كمن في العناية بعبالذ راية ذهب بعض الناس الي انه غير مباح الا للضرورة لقوله
صلعم لعن الله كل ذواق مطلق والعامة على ابا حنيفة بالتصور المطلقة وهذا خلاف ما رجحه في الفتح وهو الحق اذ خلاف
لاحد في عدم كراهة المسنون منه يعني المباح ولا ينافيه قولهم الاصل فيه الحظر وانما ابيح للحاجة لان معناه ان الخارج
ترك هذا الاصل فاباحه كقولهم الاصل في النكاح الحظر والاباحة للحاجة وبهذا النقص يعرف ان ما في الفتح من ان بين
حكمهم بالاباحة وتصريحهم بانه محظور وانما ابيح للحاجة ما ذكرنا في بيان حبه قد افهمنا من ذلك الحاجة

لما فيه من المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على الولي بمضي سنة وهو دغلا للغير ويعتبر ومنه مغرور ومغشاة
 الظاهر واليمين تيسيرا على المكلفين وهذه التخيير في كفارة اليمين لتكثيرها لعلها بقية الكفار على علم
 ومغشاة للتخيير في ذلك ومعلق بشرط لا يبرأ دكونه يمين كفارة اليمين والوفاء باليمين وعلى ما عليه الفتوى
 ورجع الامام قبل موته بسبعة ايام ومنه مغرور وعية الكتاة ليتخلص الجهد من دوام الريق لما فيه من العسر والاعناء
 بالشرط القاسدة توسعة زعمه مشروعية الوصية عند الموت ليتدارك الارواح ما ما تمنه في حال الحيوة وصرح له في ذلك
 دون ما زاد عليه دفعا للعسر والورثة حتى اجزأها بالجميع فندبهم الى ان ياتوا وقفناها على احازة بقية الورثة اذا كان لها
 لوارث وان بقينا التركة على ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجها منها رحمة عليه ووجعنا الامر في الوصية فجوزناها
 بالمعدوم ولم نبطلها بالشرط لقاسدة ومنه احكام الاثم من المجتهدين في الخطأ والتيسير عليهم بالاكتفاء والظن وكو
 كفوا الاخذ باليقين لحق وعسر الوصول اليه ووجع ابو حنيفة روح في باب القضاء والعاهد ايتى به عسر ولا يخفى
 الفا حق وقال ان نسقه لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تزكية

احم من ذلك عند ابي النضر **قوله** لما فيه من المشقة على الزوجة بالمفارقة بعد كمال الازدواج والابلاغ **قوله** بهتم
 لا يبرأ كونه المهر في مخرج الرقابة لصدر الشريعة ان كان الشرط لهوا حراما كان زنيث مثلاً ينبغي ان لا يتخير لان التخيير
 تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف **قوله** على ما عليه الفتوى مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله في البحر من ان الفتوى
 على التخيير مطلقا **قوله** وجوزناها بالمعدوم قيل اطلاقه في المعدوم غير صحيح بل هو في معدوم خاص وهو النمرة
 ونحوها مما يقبل التمليل يعقد من العقود ما لم يوارس ما نكح اغنامه لا يجوز استحسانا ويمكن الجواب عنه بان
 للام في المعدوم للحد والمعدوم ما ذكرنا **قوله** وقال ان نسقه لا يعزله هذا هو الصحيح وهو ظاهر المذهب واطلق العسق
 فعمل الفسق باخذ الرشوة وبه صرح في البحر ثم اعلم انه لو اخذ القضاء بالرشوة وقضى فيما ارشى نقل في الخافية
 الاجماع على انه لا ينقل قضاءه فيما ارشى ونقل في العمادية خلافا فيه وينقل فيما هو عا وهو اختيار غنيس الائمة
 وقيل ينقل فيها ووجد في الفتح بان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى بحق الجبا بها فسقه وقد بين ان الفسق لا يوجب
 العزل فولايتهم وقضاءه بحق فلم لا ينقل وخصوص هذا الفسق غير موثر غاية ما وجه به انه اذا ارشى على عمل فسقه
 يعني والقضاء عمل لله تعالى انتهى وبه في فيه في البحر بان ليس هذا امرا دهم بل مرادهم انه قضى لنفسه في
 والقضاء لنفسه بط انتهى وقيل عليه كيف يجعل قضاء القاضي للمدعي على المدعي عليه قضاء لنفسه وهو لما قضى
 ليكره مطلقا على مورد غاية الامر انه اخذ على قضاءه بالحق مالا قصار ماملا لنفسه والقضاء عمل لله تعالى فليس له ان يتصرف
 متجده لخص في كثير من الكتب المعتمدة انه لو ارشى وقضى لا ينقل قضاءه فيما ارشى وفي السراج قال الامام ابو حنيفة
 روح لو قضى القاضي زما فابن الناس ثم علم انه مرتش يتبغي للقاضي الذي يحتصمون اليه ان يبطل كل تضاييه انتهى وفي
 مع الغار اخذ القضاء برشوة ازارش وحكم لا ينقل حكمه لانه في الاولى لم يصرف تضاييا في الثاني صار عاجلا لنفقه
 والقضاء بحيث ان يكون له لصل الله تعالى وفي جامع الفصولين ومن اخذ القضاء برشوة بالصحيح انه لا يصير تضاييا ولو قضى
 لا ينقل حكمه وبه يفتي **قوله** ولم يوجب تزكية اليهود اي لم يوجب الامام ابو حنيفة روح تزكية اليهود بل يقتصر
 القها كم بظاهر جلد المسلم الا في الحد ودور القصاص فانه يسأل عنهم وقال ابو يوسف حكرح محمد روح لا يسأل عنهم

والأحكام القاضية وجوزة من قبل الله تعالى الحاجة اليه بلا شرط وحيز في الوقت ولا مكان ولا غير ذلك
فقد بان بهذا أن عمل القائل لا يرجع إليها طالب أبواب الفقه الذي سب السامع الذي يفتي بأنه نوع من المشقة فتشبه بالمشقة
فمن ذلك ما يوجب تكليف الصبي والمجنون نفوس امرأتهما إلى الويل في تربيتهم وحضانة التي التماه رحمة عليه (لم يبرهن
على المشقة في تيسيرها عليهم وعدم تكليف النساء بهنير مما وجد في الرجال كالجماعة والجمعة والجمعة والجمعة
وتحمل العقل على قول الصحيح خلافاً لها حيث ليس العربي وحلياً وهو عدم تكليف الأرقاء بهنير مما وجد في
الأحرار كقولهم على النصف من الحر في الحدود والعدالة مما ياتي في الأحكام العميد وهذه نوا كالمهمة نضم بها الكلام
على هذه القاعدة والثالثة الأولى المشاق على قسمين مشقة لا تشبه فيها العبادات غالباً كمشقة البرد في الوضوء والفصل
ومشقة الصوم في هذه الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا انعكاس للصحيح والجهاد منها ومشقة ألم البصر في
الزناقة وقتل الجناة وقتال البغاة فلا المر لها في اعطاء العبادات في كل الاوقات واجلجوا في التبع للعبادة
للجناية فالمراد من الغروب الضروب من الاغتسال على نفسه او على غيره من اعضائه من عصر يومه وليلة اختار طغى
البدائع لجوازها من الجناية ان لا يجل مكنائيا ويدولاً ثوباً يتل فؤاً به ولا ماء مستغنا ولا حماماً والصحيح انه لا يجوز للحدود
فلا لا نه ليس من الامانات والرهن بعيداً اما في بدليل وهو صحيح من الرهن على الراهن والمضمون انما هو المالية **قوله**
السبب السامع النقص بالمصادق المشقة اذ النفوس مجبولة على حسب الكمال فغالب التحفيف في التكليفات
قوله مما وجب على الرجال كالجمعة وصريح في ان الجماعة واجبة على الرجال والصحيح انها مشقة فكذلك بقي ان يقال في
تكليفهم بما وجب على الرجال لا ينافي الاستصحاب مع ان الجماعة في حقهم مكرهة **قوله** والجهاد معنى اذا لم يكن
النفير عاماً ولو كان عاماً وجب على المرأة ان تعرج بغير اذن زوجها **قوله** وتحمل العقل على قول الصحيح خلافاً لعلم
انه ليس على النساء والفردية من له حظ في الدين والعقل بخلاف الرجل لان وجوب جزء من الدين على القائل باعتبار
انه احد العواقل لانه يتصرف بنفسه وهذا لا يوجد منهما والغرض لهما من العطاية للمعونة لا للنصرة كغرض الزواج
النبوي صلعم وهذا صحيح فيما اذا قتل غيرهما وما اذا باشر القتل فانفسهما فالصحيح انها يشاركون العاقل في الجوارح
اذا قتل فالصحيح اذ يكون هو احد من العاقل كذا في الزيلعي ومنه يعلم ما في كلام المصنف من ان الفساد را
الهادي الى الصواب **قوله** فعدم تكليف الأرقاء الصريح من ذلك عدم وجوب الجمعة على العبد ولو ادعى له شقة
يجب عليه كذا قالوا وقيل عليه ان منافع العبد لا تصبر مملوكه بالاذن فينبغي ان يكون حاله بعد الاذن كحال قبله
لا توقفاً انه لو حج باذن المولى لا يستقطعه منه حصة الاسلام لهذا المعنى **قوله** واما جواز اليتيم للخدمة
هو ان كان حارجاً من المصروفه يجوز من الامام وعند هذا لا يجوز في المصروفه حوازه منه مشروط بان لا يتعدى على اثنين من المصروفه
ولا على اجرة الحمام في المصروفه ولا يجل ثوباً يتل فؤاً به ولا مكاناً يابونه كما ذكره المصنف من الاحتلاف بينهم
قبل اختلاف زمان بناء على ان احرة الحمام في زمانها كانتا توجب بدل الد حول كافي زماننا فاذا عجز عن الاجرة دخل
ثم يعالى بالعمرة وفي زمانه قبله فيتعذر وقيل اختلاف برهان بناء على الاحتلاف في حوازل التعيم لغير الواجد قبل
الطلب من رقيقه اذا كان له رفيق فعلى قولهما يقيى بان يترك طلب الماء الحار من جميع اهل المصروفه ان طلبه فممنوع
هانه يجوز عند هذا كما في البحر **قوله** والصحيح انه لا يجوز للمعنى بالبدن الا صغر يعني بالاجماع كافي المصنف وهو

المرضى

ومجرد من صافية لعدم اعتبار ذلك الخوف في إعياء المريض وإنما المصلحة التي تنفع فيها العبادات غالباً على موانعها
الأولى من جهة طليقة فإدعاء كسفة الخوف على النفوس والأطراف وهذا مع الاعضاء فهي مزجبة للتخفيف وكذلك إذا لم يمكن
المرضى من الأضداد كان الغالب عدم السلام لهم بحسب الثانية معقولة خفيفة كإدني وجع في صبح أو أدني صداع في
البرص أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له ولا العتبات إليه لأن تحصيل مصالح العبادات وأولي من دفع مثل هذه المفسدة
التي لا أثر لها من هتاز على من قال من مضاعفة أن المريض إذا نوى الصوم في رمضان من رجاها فخرها أنه يقع ما
نوى أن كان مريضاً لا يضر معه الصوم والافيق من رمضان بان ما لا يضر ليس يضر خص للفطر في رمضان وكلامنا في
مريض رخص له الفطر تنبيه مطلق المرض وإن لم يضر إن كان بالزوج مانع من صحت فلو أنه يتأكل من هذا المصلحة متروكة
أعني ما قين كمرض في رمضان يضاف من الصوم زيادة المرض ويطوئ الأثر فيجوز له الفطر ويحصل أفي المرض المبيح
للتيمم **قوله** في الحج الزاد والراحلة المتألمين للشخص حتى قال في فتح القل يدعى في حق كل إنسان ما يصح معه بدنه
وقالوا لا يهتفي بالعقب في الرحلة بل لابد في الحج من شق محصل أو راس زلف أو من المشكل التيمم فإنهم اشترطوا في
المرض المبيح له أن يخاف من الماء على نفسه أو عضوه ذهاباً أو منفعته وحده ومرض أو بطوئ بوه ولم يبيحوه بمطلق المرض مع
أن مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمته لا اليسيرة الثالثة الثانية تخفيفات
الشرع أنواع الأول تخفيف إسقاط كاسقاط العبادات مند وجوداً عذارها الثاني تخفيف تنقيص كالقصر في السفر
على القول بان الإتمام أصل وأما على قول من قال القصر أصل والإتمام فرض فعمل على الأصوة والثالثة تخفيف إباحة ما كان
بعض المشايخ **قوله** لعدم اعتبار ذلك الخوف الخ يعني بناء على أنه مجرد وهم إذا لا يتحقق ذلك في المريض وكافي **قوله**
مطلق المرض وإن لم يضر إن كان بالزوج الخ هذا هو الصحيح كافي البحر لأن مرضه لا يضر به من يفور ويتصور عادة
قوله واعتبروا في الحج الزاد والراحلة الخ قوله ومن المشكل ليس هذه إنما الكلام فيه **قوله** ومن المشكل التيمم الخ الجواب
منه أن المرض مشاهد محسوس يمكن الإطلاع على موافقه وقبوا مثله العتة وضعف قلبه وكثرة الخلف المشقة في السفر
فالتيمم مطلق السفر مقام المشقة على ما عرفت تحقيقه في أصول الفقه **قوله** إن يخاف من الماء على نفسه أو على عضوه ذهاباً
نصب على التيمم **قوله** أو منفعته أي ويخاف على عضوه أو منفعته بعد غسله أو قاطعاً من المصائب أو قاطعاً من المصائب التي بمقامه وبهذا
التقرير مطلقاً ما قيل أنه عطش على يقدر فقد مرده ما بالكل منهما أو منفعته فحتم به **قوله** لا اليسيرة المراد أنه إذا جبهه بزيادة
يسيرة وفيه أن لا أنجا يعطش بها لا ثبات فكان الظاهر بل اليسيرة **قوله** وأما على قول من قال إنه لا يضر الخ الجواب أن
يقال على قول من قلنا من الأصل في الغرض سلامة كمتين ويزيد كعتان في التفسير **قوله** فلا إلا في سورة أي فلا تخفيف
تنقيص إلا في سورة **قوله** كإدال الوضوء والغسل بالتيمم أعلم أن التيمم يدل على إباحة إقتفاء بعض احتلفوا في كيفية
البدل في موضعين أحدهما الخلاف لا مساحبة الشافعي فقال مشاهير هو بدل مطلقاً من عدم الماء وليس بضروري
ويرفع به البدل الثاني وقت وضوء الماء **قوله** منه صحيح للمصنف الشافعي هو بدل ضروري مبيح مع قيام العيب
حقيقته فلا يجوز قبل الوضوء ولا يصح به أكثر من فريضة الثاني الخلاف بين أصحابنا فعند أبي يوسف والإمام أبي حنيفة
بين الماء والتراب وعند محمد يفي الغسلين ويتخير في عليهما أو اقتداء المتوضي بالتيمم ما جازاه ومنعه وأعلم أن ظاهر قول
للمشايخ أن التراب مظهر بشرط عدم الماء فإذا وجد الماء فقل للمشرط فينعقد المشرط وهو طهر بقاء التراب لأن الشرط يانزم

[illegible]

من هذا صدم المفسر وطوال كونه في الأصول ان الشرط لا يلزم من عدمه العدم والامن وجوده وجود ولا عدمه والجواب ان
المراد ان كان مشارا في التفسير وطا حلقه وهذا ك فان كل واحد من عدم الماء وجواز التيمم مسا ولا خولا مسا لا خفا
ان يستلزمه كل في العناية لا يقال لا نسلم مساواهما الجواز مع وجود حال مرضه لاننا نقول ليس بموجود حال مرضه
حكما لان الموت لا يترجمه القدر وهو ليس بقادر حال المرض **قوله** ورد عليه بما ذكرناه يعني من ان المفسر في الجها
يعتبر في موضع النص فيه وانه ان الراد لما يتم ان لو كان ابو يوسف يقول في ذلك والمظاهر انه لا يرد الا بالان
جواز الكيل فيما يرد ان الموتون فهم انما كان معلا بالعرف وان ورد النص فيه بخلافه **قوله** كافي بول الاذي اي كالا يعتبر
عموم الموت فيه **قوله** انما هو بالنسبة الى جنس جميع المكلفين اي ما ذكره من علم العرج الى الاجتناب وعدم
الظهور في الاصابة بالاصابة في جنس المكلفين الصادق بالقبيل والكثير منهم لا بالنسبة الى **قوله** في
الاتفاق على قوله والمراد بقوله ولا يخرج الع والمرد بالاتفاق الاتفاق بين الامام **قوله** ذكر بعضه
ان لا يخرج عن الاتفاق اتساع المراد بالمذهب الها في كافي فتح الما هو هذا القاعل بمعنى قاعل المصلحة فجلب التمس والالية
والمراد بالاتفاق التمس من الاقيسة وطرد القواعد والمراد بالتحقيق المصلحة **قوله** وجمع بينهما بعضهم ايدى في
هاتين القاعدتين والمراد ببعض الامام الغزالي في الاحياء **قوله** بقوله كل ما تجاوز من حده العكس الى ضده الواقع في
مبادى الكثيرين ما دل على صفة نور الغزالي هذا الجمع بقوله لا ترى ان قليل العن في الصلوة لما اضطر اليه هو مع فيه
وكثيره لما لم يكن له حاجة لم تسام به **قوله** ومياتي الها الله تعالى ذكره في بعضها يعني في القاعدة الثالثة من القاعدة

[illegible]

الرابعة من النوع الثالث من القواعد **قوله** فسورة في المغرب بان لا يضرب الرجل لها الخ فهو اهل الطلوع على الجامع الصغير اختلف في الفرق بين الضرر والضرر ارفعيل الضرر فعل الواحد والضرر فعل الاثنين وتبين الضرر ان يضربه من غير ان ينتفع والضرر ان يضربه ابتداء وقيل هما بمعنى واحد انتهى **قوله** لنفع ضرر القسمة قيل عليه المصروح به في المختون والشرع ان الشفعة شرعناك فع الجائر السوء لا لدفع اجرة القسام ولهذا يجب في العقل وان كان لا يستعمل القسمة كرحى وحمام وبر وبيت صغير ولان احرار القسام مشروعة فلا يلحق الضرر بالمشتري لدفع حكم مشروعة ولو كان لدفع اجرة القسام لوجب في المذلول وانما العلة لموجبه عندنا لاحام دفع ضرر يلحقه بسوء العشرة على الذمام **قوله** والمجبور على القسمة بشرطه هو اتحاد الجنس في العروضا ما اختلف فلا بد من التراضي لانعدام الاختلاط بينهما فلا تقع القسمة تمييزا في العروضا بل تقع معاوضة فيكون بالتراضي لا بالجبر كافي شرح المجمع **قوله** فان فعل اي فيها ولعمري في الجواب سجد **قوله** وهذه القاعدة مع يلتزم قبلها متحدة الصواب متحد فان اي تصديق كل واحد احدى منهما على ما تصديق عليه الاخرى وحيث لا ثالث لهما فلا ثالث له **قوله** او متداخلة الصواب متداخلة اي متداخلة كل واحدة منهما في الاخرى وفيه ما فيه فاقابل **قوله** ومن اكل الميتة عند المخمصة وكذا اللتداء وفيه قالان المجيز تلقي في شوح الجامع الصغير نقلنا من التلذذ به يجوز للعليل اكل الميتة وهرب الدم والهول اذا اخبره طبيب بمسلم ان شفاءه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه ان قال الطبيب بتعجيل شفاءه في دفعه وجهان وهل يجوز للتعليل شرب السم للتلذذ اريد اذا لم يجد شيئا يقوم مقامه فيعرج ان انتهى في التلذذ لا يكتب طفاحة بالدم على المجبهة تجوز ولو كفتها بالبول ان شرفه ان فيه شفاء فلا بأس بهن لم ينقل وهذا لان الحرمة تثبت عند الاستشفة الا ترى ان العطشان يرضخ به شرب السم والنجس للجائع الميتة انتهى وفي الآلي التلذذ او يملن للاقان اذا اكله واليه لا بأس بمقال صدر الشهيد وفيه نظر لان ابي فخر ايام والاحتشاء بالحرمان حرام انتهى قلنا هذا انما لم يعمد كره في التلذذ اريد بالدم والمولود انتهى ويجب حملته على ما اذا وجد ما يقوم مقامه في سلاة الا لاني اختلف في الاحتواء بالقرون يجوز ان يقرء على المريض والمذبح او يكتب على روق

واما غة اللقمة بالضم والتلفظ بكلمة الحنف للأكراهة وكذلك اطلاق المال واخذ مال للمنتفع الا اذا من الدين بغيره ذنه
ودفع العيائل ولو ادعى الى قتله وزادها نية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها قالوا يخرج مالها كان المقتل بغيره
فانه لا يحمل الكلمة المحظورة لان حرمة المظلم في نظر المخرج من جهة المحظور انتهى ولكن ذهبوا بانها بائنا ح ما يفيلها فانهم
قالوا لو اكره على قتل فيوه بقتل لا يبرقص له فان قتله اثم لان مفصلة تثل نفسه اخف من مفصلة قتل فيوه وقالوا لو اكره
بلا كفوف لا ينش منه لان مفصلة فتك حرمة اشد من عدم تكفير الذي قام الستير بالتراب مقاما وكذا قالوا لو اكره
بلا غسل واهيل عليه التراب صلى على قبره ولا يخرج الثانية ما ابيح له لبيروية يتقد ريقدها ولذا قال في ايمان الظهيرة
ان اليمين الكاذبة لا تقبح للضرورة وانما يباح التعريض انتهى اعني لانه لا يلزمها بالتعريض ومن فروعه المحظور لا ياكل
من الميتة الا قد رمد الرمي والطعام في دار الحرب يوحى على سبيل الحاجة لانه انما ابيح للضرورة قال في الكنز وينبغي
فيها بعلف وطعام وخطب وسلاح ودقن بلا تسمية وبعد الخروج منها لا وما فعل ودالي الفنية وانتم اذ اكرهتم في
السنور في الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجريان العادة بتخفيفها وفوق كثير من المسائغ في البهريين
آبار الفلوات فيعفى من قليله للضرورة لانه ليس لها رؤس حاضرة والابل يبيع حوله وبين آبار الا مصار لعدم الضرورة
بخلاف الكثير ولكن المعتدل عدم الفرق بين آبار الفلوات والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين الرطب واليابس ويعفى
من ثياب المتوضي اذا صابها من الماء المستعمل في رواية النجاسة للضرورة ولا يعفى مما يهيب ثوب غيره لعدم
وعدم الشهيل طاهر في حق نفسه نحس في حق غيره لعدم الضرورة والجبيرة يجب ان لا تستتر من الصحيح الا بقدر
مالا بد منه والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة ونزع الشافعية عليها ان المجنون لا يجوز تزوجه اكثر من
واحدة لانه فاع الحاجة بها انتهى ولم اراه لمشاغنا روح تدنيب يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله فبطل
التيهم اذا قد رطى استعمال الماء فان كان لنقد الماء بطل بالقدر عليه وان كان لمرض بطل بغيره وان كان لبرد بطل
بزواله وينبغي ان تخرج ملحق هذه القاعدة على الشهادة اذا كان الاصيل مريضاً نصم بعد الاشهادا ومسافرا
ويعلق اويحسب في طشت ويغسل ويسقي المريض فاباحه عطاء ومبايعة وابوقلا بذكره النخعي والحسن البصري
وابن حبرين **قوله** ما غة اللقمة بالضم يعني اذا غص بها **قوله** وكذا اطلاق المال كما اذا خافوا غرق السفينة لعشرة
حملها فانه يباح اطلاق المال **قوله** بشرط عدم نقصانها اي الضرورة في نظر المخرج من ذلك المحظور الذي
اقتضت باحتها **قوله** الثانية ما ابيح للضرورة الخ في الفتح المدبرهنا خمسة مراتب ضرورة وحاجة ومنفعة وزينة
وغضول فالضرورة بلوغه حد ان لم يتناول الممنوع هلك اذا قارب وهذا ابيح تنساول المحرم والحاجة كاجتماع
الذي لو لم يجد ما ياكله لم يهلك غير انه يكون في جهد ومشقة وهذا لا يبيح الحرام ويبيع القطر في الصوم والمنفعة
كالذي يشتبه خبزا لبرولعم الغنم والطعام الدسم والزينة كالشتمى العلوى والسكر والفضول التوسع باكل
الحرام والشبهة **قوله** في رواية النجاسة روى الحسن عن الامام ان الماء المستعمل نجاسة مغلطة وقال ابو يوسف
مخففة وهو رواية عن ابن حنيفة روى عنه وجه التنجس انه ماء ازيل به ما منع الصلوة فصارت كالوازيل به النجاسة
الحقيقية وكل من الروايتين ضعيف والصحيح انه طاهر غير طهور وعليه الفتوى **قوله** تدنيب الفرق بين التدنيب
والتذليل ان التدنيب الحاق ما قبل بما قبله والتذليل الحاق ما كثر بما قبله

فقد من يبطل الاشهاد على القول بانها لا يجوز الاموت للاصيل او مرعه او حفره الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وهي
 الجبر على قبولهم الضرر بزال اي لا يضروهم من فروقها عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريد ما اتفق واحبس
 العين في احتيافاً قيمة البناء او ما انفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد ويكتفى
 في خروج الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلث مسائل ولا يجبر السيد على تزويج
قوله على القول بانها لا يجوز الاموت للاصيل المع مشعره الحصر فيما ذكر وان كان في الحصر خلافاً وليس كذلك اما الاول فلما
 القية ان الاصيل اكان مضمرة لا يجوز اشهاده على ههنا تها وهي التي لا تحالط الرجال ولو خرجت للقضاء حاجة وللمعاهد
 انتهت وكذا اذا حبس الاصيل في حبس الوالي واما في حبس القاضي ففيه خلاف كافي المحيط واما الثاني فلم نعتز عليه والصواب ان
 يقول ان يبطل الاشهاد في صورة ما اذا كان الاصيل مريضاً او مسافراً او دل كلامه على ان السلطان والامير لا يجوز اشهاده
 على ههنا تمناء واما في البلد **قوله** ومن فروقها عدم وجوب العمارة على الشريك المع المناصب للسياق ان يقول عدم اجبار
 الشريك على العمارة **قوله** وكتبنا في شرح الكنز الى قوله ان الشريك يجبر عليها في ثلث مسائل وعبارته اختلفوا
 في منع هدم صاحب السفلى الجدار الحامل للعلو كما قد مناه فان هدمه اجبر على بنائه لانه تعدى على صاحب العلو الذي
 هو قرار العلو كالراهن اذا قتل المرهون والمولى اذا قتل عبده المديون فرق بين التعلي وحق التسييل حيث لو هدم في
 الاول يجبر على البناء ولو هدم في الثاني لا يجبر على البناء وفي الذخيرة السفلى اذا كان لرجل وعلو لاخر فسقف السفلى
 وجزعه وهدم وادب وادبه وطينه لصاحب السفلى غير ان صاحب العلو مسكنه في ذلك انتهى ثم قال وهي المسئلة الثانية
 وفي الحائط بين اثنين او كان لهما خشب فبنا احد هما للباقي ان يمنع الاخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة
 البناء مبنياً وفي الاقضية حائط مشترك اراد احد هما نقضه رابى الشريك ان كان بحال لا يخاف سقوطه لا يجبر وان كان
 بحيث يخاف سقوطه من الامام ابى بكر محمد بن الفضل يجبر وان هدمه وادب احد هما البناء وبنى الاخر ان كان
 اساس الحائط مريضاً يمكنه ان يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا عن الامام
 ابى بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الجمر انه ان لم يوافق الشريك انفق على العمارة ورجع على الشريك
 بنصف ما اتفق وفي الشهادات العظلي لو هدم ما وامتنع احد هما يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به
 ما لم يستوف نصف ما انفق فيه ان فعل ذلك بقضاء القاضي وان كان بلا قضاء بنصف قيمة البناء كذا في الفتح المسئلة
 الثالثة في جامع الفصولين لو هدم ذو السفلى مقلده ذو العلو علوه اخذ ذو السفلى بناء مقلده اذ فوت عليه حقا الحق بالملك
 فيضمن كالفوت عليه ملكاً انتهى فظاهره انه لا يجبر على ذي العلو وظاهره ما في الفتح خلافاً لانتهاى والظاهر الثاني ويجعل
 الاول على ما اذا بنى صاحب السفلى مقلده وطلب من ذي العلو بناء علوه فانه يجبر ولو انهدم السفلى بغير منع من صاحبه
 لا يجبر على البناء لعدم التعدي ولصاحب العلو ان يبنى بيتاً ويبنى عليه علوه ثم يرجع ويمنعه من السكنى حتى يدفع
 اليه ليعونه مضطراً كمستعير الرهن اذا قضى الدين بغير اذن الراهن لا يجوزون متبرعاً ولو انهدم العلو والسفلى
 فكل لك ثم الرجوع بقيمة البناء واجبا اتفق قيل ان كان صاحب العلو مضطراً يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنياً
 لا بما انفق وقيل ان بنى بامر القاضي يرجع بما انفق والارجع بقيمة البناء كذا في قسمة الولو الجية واذن الشريك
 كاذن القاضي فيرجع بما انفق كاحرره العلامة ابن السحنة في شرح المنظومة واذ قلنا يوجب بقيمة البناء هدمه الاذن

مبداه وادامته وان تضررا ولا يضر طعام مضطرا ولا يضر ما من بدنه تنبيه لا يحصل الا بالخاص لا بالعام
العام راجع الى ما قيل يقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع كثيرة منها جواز الترميم في كفايته وهو ليس
للمسلمين ومنه ان جوب نفس حائطا مملوك مال الى طريق العامة في تركها دفعا للضرر العام ومنها جواز الترميم في
الملك العام على الضرر عند ابي حنيفة روح في بساط المفتي لما من والطبيب الماهر والكار في الفلاس دفعا للضرر العام ومنها
جواز ما على السفينة عند هبها وعليه الفتوى في الضرر العلم ومنها بيع مال المدينون المصروف عند هبها لفسادها
دفعا للضرر وهي الضرر ما هو المتمنع منه في البيع عند ابي حنيفة في باب الطعام في بيعه بفنفس فالحش ومنه ما يبيع طعام
المحتكر جبرا عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع دونه في باب الطعام ومنها منع اتخاذ نوت للطبع بين المزارعين
فهو للمعتبر قيمته يوم البناء او وقت الوجوع ففيه قولان والصحيح وقصد البناء وهو مبني على ان المبني مبني على ملك
الشرع لا على ملك الهاني ثم يستقل منه انتهى **قوله** وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله قيل عليه ليس في كلامه
اطلاق حتى يجعل هذا مقيد الى لانهم قالوا الضرر لا يزال بمثله واذا انزل الضرر وتصل ضرر الخاص لم يزل بمثله لان
الخاص ليس مثل العام فقامل **قوله** تترسوا بهيبيان المسلمين قيل مجازة اكثرهم فقر هو ما روى المسلمين اذا قاتل
بتخصيص الصبيان انتهى اقول بتخصيص الصبيان لانه محل للرحمة فاذا علم الحكم فيهم علم في غيرهم بطريق الاولين
قوله مال الى طريق العامة الميل ليس قيد اهل مثل ذلك لعلوهم او انشق طولا او عرضا **قوله** المفتي المالح
والطبيب لاهل الح المفتي المالح الذي يعلم الناس الصل والطبيب الجاهل الذي يسقي الناس الدواء ويموت المريض
ولما روى الفلاس الذي يكارى الدابة ويأخذ الكراء فاذا جاءه وان السفر رايته لا دابة له فينقطع المحتوي عن الرفقة
بحال الدور وروى الميزانية وغيرهما يصح العبر على الكل بناء على صحة القضاء بالافلاس **قوله** ومنها جواز ما على السفينة
السفينة العمل بخلاف موجب الشرع واقتباح الهوى ومن علة المقية التبدل بين الامراف في التفتق والتصرف
لا لغرض او لغرض لا يعتد به الاملاء من اهل الدنيا مثل دفع المال الى المفتي وشرء الحمام الطيارة بثمان غل
والفمن في التجارات **قوله** تدفع للضرر العام قيل كذا في النسخ التي رايناها من الصور ان النصب على التعميم كالاخص
على التام انتهى وفيه خفاء **قوله** ومنها التعمير الخ في الاحتيا وشرح المختار ولا ينبغي للسلطان ان يسمي ما يفتي
يعني ان للسعر هو الله تعالى الا ان يتعدى او باب الطعام تعدى فاحشاني القيمة فلا بأس بذلك بمشورة اهل الخبرة
لان فيه صيانة حقوق المسلمين عن الضياع وقد قال اصحابنا اذا خاف الامام على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام من
المحتكر وفرقه عليهم فاذا وحدوا ردوا مثله وليس هذا حجة وانما هو للضرورة كافي المحصة **قوله** ومنها منع اتخاذ
ما نوبه للطبع بين المزارعين اعلم ان في جنس هذه المسائل اختلاف حاصله انه لا يمنع على اصل الامام وهو ان كل من تصوف
في حال ملكه لا يمنع منه في الحكم وان لحق بالغير الضرر وانتهى بهذا طائفة لكن ترك غالب المتأخرين ذلك في موضع
يتمنى ضرر قصص فدا الى غيره ضرر ابيها قالوا بالمنع وعادة الفتوى كما في كثير من المعتمدين وفي الولو الجاهلي
كتاب الفسمة علو لوجل وسجل لا خرا حلف الماشي على قول الامام قال بعضهم لصاحب العلوان يعني ما بدله ما
لم يضرنا السعل وذكر في بعض المواضع له ذلك اضربا لا مقلدا ولم يضر هكذا ذكر في الجامع الصغير والمختار للفتوى انه اذا
اشكل انه يصرام لا يملكه واذا علم لا يضره ملك انتهى وذكرنا ضيعة لوجهر صاحب السمل في مما حته يبرو

حرام من هذه القيمة في غيره وانما حكمه في حق منظر من ابن ومكان من الدار من تبيينه آخر تقييد القامحة
 حانها لو كان داخلها لعلم انظر من الاصول ان الاصل يزال بالاخذ فمن ذلك الاجابة على قضاء الدارين والنفقات
 لاجلها ومنها حبس الاب لو امتنع من الاخذ على ذلك وجلب الدارين ومنها لو فصب ما جاء به في حشبه وادخلها
 من بناءه فان كانت قيمة لبناء ما حشبه بالقيمة وان كان من قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حتى المالك منها
 ومنها لو فصب ما فصب في فيها او فصب فلان كانت قيمة الارض اكثر من قيمتها او دعت الارض من له قيمتها ومنها لو ابتليت
 د حاشية لونه لونه فظن ان له اكثر من قيمته فيحصل صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا لو دخل فصيل في حشبه داره فكبر فيها
 ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدران وكان لو ادخل البقر في حشبه في قدر من النحاس فتعذر اخراجه هكذا اذكر اجابا بنارح
 كما ذكره الزيلعي في كتاب الفصب وقيل ان كان صاحب البهيمة معها فهو مغرط بغير كس المعطافان كانت
 فخر ما كولة كسر كس القدر عليه ومن النقص او ما كولة ففي ذبحها وجهان وان لم يكن معها فان غرط صاحب القدر ركسرت
 ولا ارش والامن له الارش وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو حشبه ديناره في معبرة غيره ولم يخرج الا بكسر ما ومنها
 هو از دخول بيت حشبه واذا حشبه ما حشبه في حشبه لا حشبه منه لا حشبه ومنها مسئلة الظفر فجنس دينه ومنها حواز
 ما حشبه ذلك عند الامام وان قصر صاحب العلور حشبهما الحكم معلوم بعله الضرر قيل يحتاج الى قول الامام للفرق
 بين تصرفه في حاشية السفل وبين تصرفه في السفل والعلو حيث يجوز تصرفه في حاشية السفل وان تصرف في حشبه
 العلور لا يجوز تصرفه في حشبه السفل اذا تصرفه صاحب العلور وحشبه من الكس تصيبه الا لما ان في ملكه وفي حشبه
 المفتي مقرر حل وحفل لا خرايس لصاحب العلور ان يبيني بناءه ويطلب ذلك عند الامام الا ان في صاحب السفل وحشبهما
 له ذلك وقيل قولهما تفسير لقوله المختار ان الخلاف فيما اذا تشكل فعنده ليس له ذلك وهو عند هياله ذلك في قوله 'الخلاف
 الين يعني لا يحبس الاب للدين وله وكل اكل اصل الدارين فحشبه قيل لا اذا ظهر للقاضي فحشبه فحشبه لما في
 حواضر التناقض وفي الباب الخامس من كتاب القضاء قال وجل له على ايده حشبه الامم وذين آخره فحشبه او قام البينة
 فحشبه لا يحبس ما لم يتمرد على الحكم ومن الخلاف نفقة الولد الصغير فحشبه يحبس له المعنى وان لم يتمرد فان فيه ميانة
قوله فان كانت قيمة البناء اكثر من اقول لم يدكر ما اذا تساوى في الحاشية وان كانت قيمة المباحة والبناء سواء فان
 اصطلاحا على شيئين حازوا انما زعموا على ما يقسم الثمن بينهما على قدر مالهما **قوله** فلما وردت اليه قيل وهل
 لصاحب الارض تملكها بالقيمة خيرا على الغاصب والظاهر ان الارض ان انتقصت بالقلع فله ذلك والان لا **قوله** والاعين له
 قيمتها لا حشبه انه يملك صورة المساواة منظر **قوله** وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة اليه ايضاح هذا في الجوهرية وذلك في المحيط
قوله ومنها حواز دخول بيت غير اليه قال في البزازية بعد نقل هذه المسئلة وينبغي له ان يعلم ذلك اهل الصلاح
 انه انما دعت هذا وان لم يكن يحضرها اهل الصلاح وامكنه ان يدخل ويأخذ ماله في السر فلا بأس به
قوله ومنها مسئلة الظفر فجنس دينه ليس له ان يملك الدارين والارهم والد نائير جنس واحد في هذا الحكم والصحيح خلافه قال
 في الحاشية رجل له على رجل دراهم فظن رجل دراهم مد يونه كان له ان يملك دراهم ان لم يكن دراهمه احوذ ولم يكن موجلا وان
 ظفر نائير مد يونه في ظاهر الرواية ليس له ان يأخذ الد نائير ودكر في كتاب الدين ان له ان يأخذ والصحيح هو الاول انتهى
 وفي الفنية وعن ابى بكر الرازي له ان يأخذ الد نائير بالدراهم وكذا العكس احتجنا لا قياها انتهى وفي التنازع حاشية نقلنا

ربح على في ايها شاء لا احتوا لهما في الحكم والا فضل ان يصلي في اقلهما نجاسة ولو كان
 من احد هاتين امرأه او اخرا من الربيع يصلي في الذي رتبة طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لو صلت قائمة
 بينك وبين من هو رتبة ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قائمة لا ينكشف منها شيء فانها تغطي قاعدتها كذا ان ترك
 القمامة او لو كان لا يغوب يغطي جسدها ويردع راسها وتركت تغطية الراس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربيع
 لا يضر كغيره لان للربيع حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل والسرار افضل قليلا لئلا تكشف انتص من هذا
 القبيل ما ذكر وفي الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصلي
 قاعدا وهو الصحيح ونقل في شرح منية المصلي تحريما له يصلي في بيته قائما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر
 وحكم وميته ومال الغير فانه يأكل الميتة ومن بعض اصحابنا راح من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن جماعة الغصب
 اذن من الميتة به اكل الطحاري وغيره وغيره الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد اكلها
 ودونه على المحتمل وفي البرازية لو كان الصيد مذبوها فالصيد اولى وقا قائلو اضطر وعنده صيد ومال الغير فالصيد اولى
 وكتب الصيد اولى من لحم الانسان وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير وانتهى وذكر الزلمي في آخر كتاب الاكره لو قال
 لمعلقتين نفوسا في النار او من الجبل او لا تقتلنك وكان الالفاء بحيث لا ينجو منه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل
 خلافه وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند اي حنيف قرح لانه ابتلى ببلبيتين فيختار ما هو الا هو ان شاء فعل وعنده صيد
 لا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل هي في اهلاك نفسه فيصير طعاما عنه واسله ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر
 فيه يهوى ولو وقع في الماء يهوى فينزل ويختار ما يشاء وعنده صيد لا ينجو منه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل
 اربعة مقنونه انه اذا بلغ لم يكن الحكم كذلك ولا ينبغي ان يكون الربيع يقوم مقام الكل يقتضي التساوي وان بلغ ثلثة
 اربعة وقضيته انه لا يغير حينئذ ايضا لا يكون للتمييز فائده **قوله** ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة اليه قال بعض
 الفضلاء قوله تنعبد بخلاصة الفتاوى فلم اذكره بل رايته في خلاصة الفتاوى صحيح انه يصلي في بيته قائما ولا يعلل اراد
 الخلاصة العنبري وقد نقل من خلاصة الفتاوى في البحر مثل ما ذكرنا **قوله** ويصلي قاعدا الكس يكبر قائما ثم يقعد عند
 الركوع وكذا قاله شمس الائمة الا وزجدي **قوله** فانه يأكل الميتة الطاهر انه مقيد بما اذا لم يعلم رضى المالك كما هو مقتضى
 القواعد **قوله** ومن بعض اصحابنا راح من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة يعني وبإباح لطعام الغير قال في مير العتق ان
 المالك سبب عند نافي المضطر انه لا يجب عليه اكل مال الغير مع الضمان فلم يكن فرضا فهو كالمباح بتقدير شرط السلامة
 كالمذوق في الطريق **قوله** ولو اضطر المحرم الى يقاس عليه باللال بالنسبة الى صيد المحرم **قوله** ومن صيد المحرم اولى من لحم
 الخنزير وانتهى في مجمع الفتاوى ومن محرم مضطروا جل صيد او كلبا فالكلب اولى من الصيد لان في الصيد ارتكاب
 محظورين ولو رد جل صيد او مال الغير يذبح الصيد ولا يأكل مال الغير عند الكل قال بعض الفضلاء فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الحكم في الصيد والخنزير كالحكم في الصيد والكلب لان في اكل الخنزير ارتكاب محظور واحد كالكلب
 والكلب كالخنزير في نجاسة عينه عند محمد ويمكن ان يقال ان اكل الخنزير اهانع لانه محرم الاكل بنص القرآن
 نجس العين بالا اتفاقا فترقا **قوله** معناه يختار ايها شاء وعند هذا يصبر جعل في الحادي القد هي ابايو صف مع الامام
 فوالله خير وكذا في الولو الجية وفي منية المفتي لم يذكر غير من هب الامام **قوله** فعلى المحرم ان ياكل من القتل بالنار

كتب الحد في اصلاح لا يستلزم فيه طول البحث وكثرة الكتب والبراهين وانما هو من قول من استدل بحسن
 رضي الله عنه موقوفاً عليه لوجود احمد في مسند ورواه ان امتداد في معرفة العرف ترجع اليه الحقيقة في مسائل كثيرة
 جعلوا ذلك اصلاً فقالوا في الاصول في باب ما يترك به الحقيقة تنزل الحقيقة في الامتناع والعادة
 ذكر في اصلاح الامام ما خالف في عطف العادة على الامتناع فيقول مما متراد فان دليله هو الامتناع نقل
 من موضوعه الاصلي الى معناه المجازي بشرط ان يكون الامتناع في معنى العادة ونقله الى معنى المجازي فيكونا متماهين في
 الكبير وذكر الهند في غي عروج المغني العادة على ما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة
 وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم والعربية الخاصة كالصلاة كالرفعة للنساء والغرف
 والجمع والنقص للنظر والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة والعجم تروى معانيها للغوية بمعانيها الشرعية انتهى
 فرج على من القاعدة حد الماء الجاري الاصح انه ما بعد النهر جار يار منها وقوع البعر الكثير في البحر الاصح ان الكثير
 ما يستكثر والمطر ومنها حد الماء الكثير الملحق بالجاري الاصح اقويضه الى رأي المبتلي به لا التقلد برشيح من العشر في
 العشر ونحوه ومنها الحيف والنفاس قالوا الوزا الدم ما في اكثر الحيف والنفاس يد الى ايام ما د تها ومن ذلك العمل
 المسند للصلوة مفوض الى العرف لو كان بحث لو آه واه يظن منه خارج الصلوة ومنها تناول الثمار الساقطة

تكرار الصنيع وعوده تكراراً كثيرة يخرج عن كونه افعالاً بطريق الاتفاق ولذلك كان خرق العوائد عندهم لا يجوز الا
 في معجزة النبي او كرامة الولي **قوله** اخرجه احمد في مسند وقال السخاوي في المقاصد الحسنة حديث ما رآه المسلمون
 حسناً فهو عند الله حسناً ورواه احمد في كتاب السنن وهم من عزاه للمسندين من حديث ابي رائل عن ابن مسعود قال
 ان الله نظر في قلوب العباد فاختر له محمد صلعم فيعنه برماله ثم نظر في قلوب العباد فاختر له اصحابه فجعلهم انصار
 دينه ووزراء نبيه فمارآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسناً ورواه احمد في كتاب السنن وهم من عزاه للمسندين من حديث ابي رائل عن ابن مسعود قال
 انتهت فكان العلائي تبع من وهم في نسبته الى المسند **قوله** الاصح ان الكثير ما يستكثر الناظر اليه في معرفة
 هو المختار وفي الهداية وعليه الاعتماد قال الاكمل لان باحنية روح لا يقدر شيئاً بل رأي في مثل هذا مما يخرج الى
 التقدير فكان هذا مما يقال في **قوله** تناول الثمار الساقطة في الحانية وغيرهما من المعتمدين ان ذلك ان كان في المسند
 لا يسمع ان يتناول شيئاً منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك لانه في الامم لا يكون ذلك مباحاً ماد
 وان كان في الحائط يعني المستان فان كان الثمار مباحة بقي ولا تغسل كالجوز والوز لا يسمع ان ياخذها لم يعلم بالاذن وانكار
 الثمار مما لا يبقى قال بعضهم لا يسمع ان ياخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك وقال بعضهم لا تأمن به اذا لم يعلم النهي
 صريحاً او دلالته وعليه الاعتماد وان كان ذلك في الرماثيق التي يقال لها مراءبعه فان كانت من الثمار التي تبقى لا يسمع
 الاخذ الا ان يعلم بالاذن وان كانت من الثمار التي لا تبقى اتفقوا على انه يسمع ان ياخذ ما لم يعلم النهي هذا في
 الثمار الساقطة من الاشجار فان كان على الاشجار فلا يفضل ان لا ياخذ من موضع لم يؤذن له الا ان يكون ذلك
 في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشعرون بمثله فيسعد ان ياكل ولا يسمع ان يحمل الحصى في منظومة ابن وهبان
 ما يفيد ان المسئلة خاصة بالاكل في الساقط تحت الاشجار ومقتضى ما في الحانية انه اعم من ذلك حيث قال له ان ياخذ
 والا لم يعم الاكل والحمل واما مسئلة ما على الاشجار فقد قيدها فاضيق بالاكل دون الحمل ولو كان المعتمد في الاخذ

وفي هذا الظاهر وفيما لا نص له من الأموال الربوية لا يعتبر فيه العرف في كونه كيليا أو وزنيا أو ما المنصوص على كيله أو وزله فلا
 اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يبيح يومئذ في فتح القدر من باب الربو ولا خصوصية للربو
 وإنما العرف غير مكتمل في المنصوص عليه قال في الظهيرية من الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول السرة التي موضع نبات
 القمح من العانة ليست بمكورة لتعامل العمال في الأبداء عن ذلك الموضع عند التزاور وفي النزاع عند العادة والظاهر نوع
 خروج ذلك أصح من غير ذلك لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه في يومئذ في يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا
 صوم يومين قبله والمال ذهب عدم كراهية صومه بنية النفل مطلقا ومنها قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالأبداء له
 تحمل توليته بشرط أن لا يزيد على العادة فإن زاد عليه أورد الزائد والأكل من الطعام المقدم له ضيافة بلا صريح الأذن ومنها
 الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما في وقف فتح القدر وكذا الفاظ الناذر والموصي والعالم وكذا الأقارب تبني عليه
 الأيمان كره وسأتي في مسائل الأيمان وتعلق بهذه القواعد مباحث الأول بماذا تثبت العادة وفي ذلك فروع الأول
 العادة في باب الحيف اختلف فيها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تثبت إلا بمرتين وعند أبي يوسف رحمته ثبت بمرة
 واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في الأصلية أو في الجعلية أو فيهما مستوف في الخلاصة وغيرها الثاني تعليم الكلب
 الصائد بترك أكله للصيد فإن نصير الترمك عادة له وذلك بتركه الأكل لثلاث مرات الثالث لم أربما إذا ثبت العادة بالأبداء
 للقاضي المقتضية للقبول المبحث الثاني إنما تعتبر العادة إذا طردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم أو دنانير و
 كانا في بلد اختلف فيه النقود مع الاختلاف في المأية والرواج أنصرف البيع إلى الأغلب قال في الهداية لأنه هو المتعارف
 فينصرف المطلق إليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرح بأجل ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم أن
 البائع يأخذ كل جمعة قدرا معلوما أنصرف البيع لا بياض قالوا الآن المعروف كالمشروط ولكن إذا باعه المشتري تولية ولم يبين
 التقييد للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فمنهم من أثبت الجمهور وعلى أنه يبيعه مراعاة بلا بيان لهونه حاله
 بلا عقل ذكره الزيلعي في التولية ومنها في استيجار الكاتب قالوا العبر عليه والأقلام والخياط قالوا الخياط والابرة عليه
 صلا بالمعربك وينبغي أن يحضون الكحل على كحال للعرف ومن هذا القبيل

النية فابن وهبان قيد المطلق حيث قال ولو مر بالاشجار صيفا أو ما في الخالية من انهم اتفقوا على جواز الأخذ فيما
 إذا كانت الشمار في الرستاق وهي حاقطة وهي مما لا تبقى يخالفه ما في الرلو الجية حيث حكى خلافا ذلك **قوله** وفي اجارة
 الظئر يعني يعتبر العرف وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو تحليل بخلاف العكس وقواه في الفتح القدر **قوله**
 وفي النزاع عند العادة كذا في النسج والذي في نسج الظهيرية وفي النزاع عن العادة وهو الصواب **قوله** وكذا صوم يومين
 قبله كذا في النسج والصواب وكذا لو صام يومين قبله كما هو ظاهر **قوله** الأيمان ذكره ظاهر وجوع الاحتناء إلى جميع
 ما قبله وليس كذلك بل هو راجع إلى الأقارب ولفظ العالف **قوله** وسأتي في مسائل الأيمان يعني في فصل تعارض
 العرف مع الشرع والضمير في سياقي راجع إلى الاحتثناء المفهوم من قوله الأيمان ذكره وأما الاحتناء من الأقارب
 ذكره في المبحث الرابع من المباحث المتعلقة بالقاعدة **قوله** الثاني تعليم الكلب الصائد الحي أي تعليم الكلب
 الصائد يتحقق بترك أكله للصيد ثلاث مرات وأما البازي فبالرجوع إذا دعوته والنهس بالرجوع وترك
 الأكل كافي لاختيار **قوله** الثالث لم أربما إذا ثبت العادة بالأبداء الحي أقول ذكر العلامة مجمل السمل يسي في كنهه

طعام العبد فانه على المستاجر اختلاف هل يملك الله فانه على المولود معنى لو شرط على المستاجر ان يملك كافي الميزان
 احتج به زكريا بن عطاءها وكثرها فانه جازا وان كان مخصصا للمعروف وقطوع على ان يملك الله فانه على مال كفايا دون المستاجر
 ان المستاجر لو تركها بلا غلة حتى ماتت جوطا لم يضمن كافي البرازية ومنها ما في وقف المستاجر من ماله من ماله
 التي مملوكة فاحتوى وبقي منه ثلثه او دونه لئلا يملك الامام ولا للموذن ان يملكه بغير اذن الذي يملكه ولو كان العرف في ذلك
 الموضع ان الامام والموذن باخل فمن غير حرج الا ان في ذلك كان له ذلك انتهى ومنها البطالة في المدارس في كل يوم
 ما غروا ونقصوا من في درس الفقه لم افسر بطلان في كلامهم في المسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم هي
 والاني ينبغي ان يلحق بطلالة القاضي وكل اختلوا في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال في يوم بطلته فقال في المحيط
 باخل في يوم البطالة لانه يستريح اليوم التالي وقيل لا يخلل انتهى وفي المنية القاضي يستحق العقوبة من بيت المال في يوم
 البطالة في الاصح واختاره في منظومة بن وهبان وقال انه الاظهر فيجب ان يكون كل لك في المدارس لان يوم البطالة
 للاحتراة وفي الحقيقة يكرهون للبطالة والعزير غنى ذي القيمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطلالة طويلة اذ
 الى ان صار الغالب البطالة في أيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يقدم في اخذ المعلوم على غيره مستحبابا ان رغب
 من الشعائر مستند لا بما في الحادي القدي مع ان ما في الحادي القدي انما هو في المدارس للمعرفة لا في كل مدرّس
 فخرج مدرّس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرّس في مصر لا يملك المدرّس بحيث تعطى اصلا بطلان المسجد
 فانه لا تعطى لغيره المدرّس فالكثرة نقل في القنية ان الامام للمسجد يصاح في كل شهر اصبوا بالاحتراة او لزبارة اهل
 ومبارته في باب الامامة اما م يفرس الامامة لزبارة اقربائه في الروما تيق اصبوا ما ونحوه او لهيبته ولا احتراة
 لا باس به ومثله موقوف في الفكاك والخروج انتهى ومنها المدارس الموقوفة على مدرّس الحد يث ولا يعلم موالا لواقف فيها
 هل يدرس فيها علم الفقه يعني ان في هو معرفة المصطلح كاختصار ابن الصلاح او يقرأ متن الحد يث كالبخاري والمسلم
 ونحوهما ويتكلم على ما في الحد يث من فقه او مربية او لغة او مشكل او اختلاف كما هو موقوف الناس الان قال الجلال
 الاحيوطي وهو شرط المدرّس الشيعونية كما رأيت في شرطها قال وقد سأل شيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر عيضة
 السانطا ابا الفضل العراقي عن ذلك فاجاب بان الظاهر انما هو شرط الواثقين فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح
 كل بلد فان اهل الشام يلقون دروس الحد يث بالسماع ويتكلم المدرّس في بعض الاوقات بخلاف المصويين فان العادة خربت
 بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحد يث فحصل في تعارف العرف مع الشرع

و

الذي افقه في القواعد انما ثبت بجملة واحدة **قوله** وطعام العبد على المستاجر يشمل باطلاه الاجارة مباحة **قوله**
 بطلان استيجار الطائر بطناهما اي بغير طعامها وكسوتها على المستاجر فانه لا يفسد عقد الاجارة للعرف فان المولود
 به نظرا لاختلافه **قوله** وبطلان البطالة في المدارس الخ في ذلك خير قال ابو الليث من باخل الاجرة من الطلبة في يوم
 لا درس عليه او خزان يكون نجا نزاا تعين قيل وهذا النقل من المعاصم يكفي لنا نحن ليس هذا على اطلاقه بل مقيلا بما
 اذا كان مشغلا بنوع تخصيص من العلم على ما نص عليه الامام العناني في تناواه ولعل اطلاق الفقيه ابي الليث بناء على ان طالب
 العلم لا يملكون نوع تخصيص من العلم على ما نص عليه الامام العناني في تناواه ولعل اطلاق الفقيه ابي الليث بناء على ان طالب
 وهو الظاهر انه لا يحرم المرحوم المميز وقد نقل في النجوم من الخصائص انه لا يستحق شيئا منه بطلانها كلام الخصائص فراجعه

الفصل الأول

فاذا عارض ما قدم عرف الاحتفال بخصوصيات الایمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش او على البساط او لا يستنشق بالمرحاج
لم يحنت اجله على الارض ولا بالاحتشاء بالشمس وان مماها الله تعالى فراغا وبساطا وشمس ومرحاجا ولو حلف
لا ياكل لحما لم يحنت باكل لحم السمك وان مماها الله تعالى لحما في القرآن ولو حلف لا يركب دابة فركب كامرا لم يحنت
ولو مماها الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحنت وان مماها الله تعالى سقفا الا في
مسائل فيقدم الشروع على العرف الاول ولو حلف لا يصلي لم يحنت بمأذنة الجوزة كما في مادة الكتب الثانية ولو حلف
لا يصوم لم يحنت بمطلق الامساك وانما يحنت بصوم مائة بعد طلوع الفجر بنية من اهل الثالثة لو حلف لا ينكح فلا
يحنت بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطي كما في كشف الاحرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطي الرأى بعه لو قال
لها ان رأيت الهلال فانك طالق فعلمت به من غير روية ينبغي ان يقع لتكون الفارغ اجتنب الرواية فيه بمعنى العلم
في قوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فلو كان الشروع يقتضي الخصوص واللفظ يقتضي
العموم اعتبرنا خصوص الشروع قالوا لو ادعى لا قاربة لا يدخل الوارث اعتبارا لخصوص الشروع ولا يدخل الوالدان
والولد للعرف وهذا فرعان مخرجان لم ارهما الآن سريحا احد هما حلف لا ياكل لحما لم يحنت باكل الميتة الثاني حلف
لا يبطأ لم يحنت بالوطي في الدبر واما لو حلف لا يفرس مائة ففرس مائة فغيره فالعبرة للغالب كالمحور حوايه في الرضاع
فصل في تعارض العرف مع اللغة صرح الزيلعي وغيره بان الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليه
فدروجه منها لو حلف لا ياكل الخبز حنت بما يعتاده اهل تلكه نفى القاهرة لا يحنت الا بخبز البروني في طبرستان يذصرف الم
خبز الارز وفي زيل الى خبز الدرة والدخن ولو اكل الحالف خلاف ما عند هم من الخبز لم يحنت ولا يحنت ناكل
قوله لو حلف لا يصوم الى الظاهر ان هذا ما قدم فيه عرف الشروع على عرف اللغة الا ان يقال عرف الاحتفال في هذا موافق
عرف اللغة **قوله** لو قال ان رأيت الهلال الى بعض المحققين من معان خنا هذه المسئلة لقرايتها في المسائل المختصه في القواعد
الطهراني للشيخ بن عبد السلام وقال طلقت عند الشانعي حملا للرواية بل العرفان وهذا خلاف الوضع وعرف الاحتفال
وخالف أبو حنيفة وح في ذلكوا استدلالا فاعني رح بصحة قول الناس رأينا الهلال وان لم يركلهم وجوابه ان قول
الناس رأينا الهلال مجاز نسبة فعل البعض الى الكل كقول امرء القيس فان تقتلوا فانتلكتكم معناه فان تقتلوا فانتلكتكم
وليس ما استدلل به الشافعي رح بما مر بمحل النزاع فان مجاز محل النزاع لا يشهد بما ذكره فانه ملقه على نفس وديتها
وهي واحدة لا ينسب اليها ما وجد في غيرها واستدل نوع آخر من المجاز لا يناسبه ولا يوافق فليتنا مل فقد كفا
امامهم في الرد على ما مهم على من تبعه من غير تحقيق ولا تبصر وقال الحصري في التحريم حلف لا يرى هلال هذا
بالحقيقة فكان يهازم يرى الهلال حنثا لانه عبارة عن الكيفية في ذلك الوقت في الكوفة ثم قال ولو نوى حقيقة الروية
صدق لانه حقيقة وليس بمحسوسة انتهى **قوله** قالوا لو ادعى لا قاربة له قيل هذا ديمما لو ادعى لا قارب نفسه اما لو ادعى
لا قارب فلان ينبغي ان لا يخرج الوارث فليتنا مل **قوله** ولا يدخل الوالدان والولد للعرف في الثانية وقف على ذوي
قربة لم يدخل فبهوا له وولده وحده وحل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على اقاربي اذ ويقرأني قال هلال يصح
الوقف والذكر والافعى حواء ولا يدخل فيه والدا الواقف ولا حله ولا ولده **قوله** لم يحنت باكل الميتة قيل ولا يحنت
ياكل لحم الخنزير والانسان على القول المعتن به

القطر نفسه لا بالنية ومنها الغواء والطبيع على اللحم فلا يحنث بالبادل جان والعزرا المقول في حنث بالزنا والطيح
ولا بالأزرق المطبوع بالسمن بخلاف المطبوع بالدمن ولا بقلية فابسة ومنها الرأس ما تابا في حنثه فلا يحنث إلا من
الغنم ومنها حلف لا يدخل نيتا قد خل بيعة أو كنيصة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنث تنبيه حنثه من بناء إلا يمان
العرف فمسائل الأولى حلف لا يأكل لحما حنث كل لحم الخنزير والآدمي على ما في الحنث ولا على الحيوان
وجواب الزيلعي بانه عرف عملي فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدر في حنثهم في الأعراف
الحقيقة تمر كبد لالة العادة إذ ليست العادة إلا عرفا عمليا انتهى الثانية حلف لا يركب حيرا أنا حنثه فالرحوب
على الإنسان لتناول اللقطة والعرف العملي وهو أنه لا يركب مادة لا يصلح مقيد إذ كره الزيلعي بخلاف لا يركب دابة
قديمنا وقد استمر على ما هذه وقد مله مترددة لكن لم يحجب ابن الهمام من هذا الفرع الثالث لو حلف لا يهدم بيتا
حنث يهدم بيت المنكوت بخلاف لا يدخل بيتا وقرق الزيلعي بينهما ما كان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول
ولو صح هذا المسألة لم يصح بناء الأيمان على العرف إلا على تقدير العمل بحقيقة اللغوية الرابعة حلف لا يأكل لحما حنث
بأكل الكبد والكروش على ما في المكنز مع أنه لا يسمى لحما عرفا ولذا قال في المحيط أنه أتيا يحنث على مادة أهل الكوفة وأما
في عرفنا فلا يحنث لأنه لا يعد لحما انتهى وهو حسن جدا ومن هذا أمثاله عليهم أن العجسي يعتبر حرقه قطعاً ومن هنا
قال الزيلعي في قول صاحب الكنز والوزن على السطح داخل أن المختار لا يحنث في العجم لأنه لا يسمى دخلاً عند
انتهى البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط قال في أجاره الظهيرية والمعروف عرفاً كالمشروط عرفاً
انتهى وقالوا في الأجزاء لو دفع ثوباً إلى غياط ليخطئه أو إلى صباغ ليصبغه له ولم يعين له أجزاً ثم اختلفوا في الأجزاء
وقد جرت العادة بالعمل بالأجرة فهل ينزل منزلة شرط الأجرة فيه اختلاف قال الإمام الأعظم لا أجرة له وقال أبو هريرة
رح إن كان الصابغ حرقاً له أي معاملة له فله الأجر والأول قال محمد رح إن كان الصابغ معروفاً بهذه الصنعة بالأجر
وقيام حاله بها كان القول قوله وإلا فلا اعتبار للظاهر المعتاد وقال الزيلعي والفتوى على قول محمد رح انتهى ولا
خصوصية لصابغ بل كل صانع نصب نفسه للعمل بأجرة فإن السكوت كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول الحسن بن
الحمام والدلال كافي البرازية ومن هذا القبيل المعدل للاستغلال كافي الماتقط ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به
منار عادته كالمشروط صريحاً وهاهنا مسئلتان لم أرهما الآن إلا أن يمكن تحريمهما على ابن المعروف كالمشروط وفي
البرازية المشروط عرفاً كالمشروط عرفاً منها لو جرت مادة المقترض بر دأيد منها اقترض عليه يحرم اقتراضه تنزيلاً
لعادته بمنزلة الشرط ومنها لو بارز كافر مسلماً أو طردت العادة بالأمان للكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الأيمان له
قوله فلا يحنث بالبادل جان والجزز المشوي الخ هذا قولهما وهو المفتي به كافي الخلاصة **قوله** بخلاف لا يركب
دابة يعني فلا يحنث لو ركب إنساناً كافراً كان أو مسلماً **قوله** كاقدمناه الذي قد مدني فصل تعارض العرف
مع الفرع لو حلف لا يركب دابة فركب كافراً لم يحنث فخصه بالكافر ومقتضى ما هنا عدم التخصيص **قوله**
متها لو حرمت مادة المقترض الصواب أن يقال الأولى أي من المسئلتين اللتين لم يرهما هل يحرم اقتراضه قيل
الذي يودى إليه نظراً لفقهاء أنه لا يحرم لأنه يحمل على المكافاة على المعروف وهو من دابة له عرفاً حيث دفعه
المقترض قرضاً محضاً فبإزاء عليه ولم يهتبط ودفعه المستقرض لا على وجه البر هو يظهر في الثانية بوجهه إلا ما عدا

العراق في وقت اركان الرجل يأخذ المال من حيث وحده ولا يتأمل في العلل والعراق منه حسن النبي
ايضاح دخول البرذعة والاكاف في بيع العمار مبنية على المعروف وفيها بضائع حمل الاكاف الى داخل البادية
مبنية على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارات منية المفتي وجعل دفع غلامه الى حائض من مملوكه ليتعلم اليدين
ولم يشترط الاخذ على احد فلما علم العمل طلب الامتياز الاجز من المولى والمولى من الاحتياز ينظر اليه ويطلب له العمل
في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاحتياز يحكم باحرار مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد للمولى
مثل ذلك الغلام على الاحتياز وكذا لو دفع ابنه انتهى ومما ينويه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استأجروا حرا
وذكره الباقون فان الاحرار توخذ من الكل وكذا في منافع القريدو تمامه في منية المفتي وفيها لو دفع غزلا الى حائض
لمنسيجه بالنصف حوزة مشايخ بخاري وابو الليث وغيره للعرف انتهى المبحث الرابع العرف الذي يعمل عليه الاثبات
انما هو المقارن السابق دون المتأخر ولذا قالوا لامبره بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق
فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف وفي آخر الميسر اذا اراد الرجل ان يغيب فعلته امره ان يقول كل حاربه اهترى
فهو حر وهو يعني كل سفينة حاربه عمل بنيته ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى ولا تجوروا في المنعات في الحر كالا ملام
والمواد السفن فاذا نوى ذلك عملت نيته لا نهائيا في هذا الاختلاف ونية المظلوم فيما يحلف عليه معتبرة وان حلفته
بطلاق كل امرأة اتزوها عليك فليقل كل امرأة اتزوها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة اتزوها عليك
وقبلك فيعمل بنيته لانه نوى حقيقة كلامه انتهى واما الاكثر في خبر اخبار عن حوس سابق ورواية قد م الوجوب على
العرف الغالب وكذا الواقع من اهلهم ثم فسرها انها يوفوا له هرجه صدق ان وصل وان اقر بالالف من امر متاع اقرض
قوله ومما ينويه على العرف قيل عليه كون من امينيا على العرف غير معروف انه يقيى لا يقال لا وجه للمناء لان الكلام فيما
اذا لم يقع عقد الا حاربه كما يقيى والتمثيل بالمتائل السابقة لا نقول القاعدة اعم وتصح بناء المسئلة المذكورة عليها
اذا حصلت ان اكثر اهل السوق اذا احتازوا اجيرا وجرت العادة ان الاحرار يكونون على الكل فهو عليهم لان كونه على
الكل هو المعروف فهو كالمسروق **قوله** ان اكثر اهل السوق لو استأجروا العبد وكذا لو استأجروا رئيس السوق وقد افترق
بذلك المصريح **قوله** وفيه لو دفع الى حائك الخ استغيد منه تقييد مسئلة تمييز الطحان بما اذا لم يحر فيها عرف اهل
بخاري وجازت عندهم **قوله** انما هو المقارن السابق اي السابق لوقت اللفظ واحتقر حتى صار في وقت الملقوظ به واما المقارن
الطاري فلا اثر له ولا ينزل عليه اللفظ السابق وهذا التقرير يرد في ما عساه يقال كيف يكون العرف مقارنا بما بقا ومقتضا
ما قيل الظاهر والسابق وسقطت اوهو **قوله** ولذا قالوا لامبره بالعرف الطاري قال لذكرشي في قواعد واغرب
من حكمي في حواجز التخصيص به قولين وبني بعضهم على ذلك مسئلة ان احد مما يتعلق بالبطالة في المداوم نقل اشتهر
في هذه الامور ترك الدروس في الا شهر الثلاثة الثانية كسرة الكعبة فلان ابن عبد ان منح من بيعها وارجب ود من
جمل منها شيئا **قوله** فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق اعلم ان العادة الغالبة انما تقيى لفظ المطلق
اذا تعلق بانشاء امر في الحال دون ما يقع اخبار عن متقدم فلا يقيى العرف المتأخر وقال بعضهم العادة الغالبة انما
تكون في المعاملات لكثرة وقوعها او رغبة الناس فيما يردج في البقعة غالبا ولا تؤثر في التعليق والاقرار والدعوى بل
يبقى اللفظ على عمومته فيها افي التعليق فلعله قد وعه واما في الاقرار والدعوى فلا نه اخبار عن حوس سابق وربما

صاحب الخلو منها ولا يملكه اجارها الغير ولو كانت وقفا ليس هذا حجرا على الحر المكلف مما يملكه شرعا بما لم يقل
 به صاحب المذهب ومن المقرر ان حفظ المال من الكليات الخمس المجمع عليها في ما تراث الا ديان ويمنع المالك من اعادة
 ملكه تلزوم الكلفة ماله ولو اذن به الشارع مثل حال ورعي بالربو مع غيره وكرفاهه بقبيل الطحان وبعض ماله اجرة
 من مشيوع منه شرعا ومن المقرر ان صاحب الخلو لا يعطى اجرة الاشياء بمسير او باخذ هو في نظير خلو قدر كثير
 فيقول هذا لا يختص في الوقت وقد نص على ان من سكن في الوقت يلزم اجره بالغاما بلغت ويمنع الناظر من اجرة
 الحائز في الوقت لغير صاحب الخلو يغوص نفع الوقت وينعقد ملكه ويتعطل ما جعله الوقف من نحو اقامة شعائر
 بمسجد ونفع اجرة الدكان مثلا للملقات بها فان صاحب الخلو اذا لم يستأجر باجرة المثل للوقت قد لا يستأجر ولا يسكن
 بغيره فيضيق نفع الوقت بما لم يقل به امام المذهب ولا احد من اهل مذهبه ثم قال هذا اما ظاهر لي في رد حواجز الخلو
 بالاعتبار العرفي الخاص عند التمسك بالاعلام واما ظن مشروعية بلغة السكنى فلا التفتات اليه بوجه لا خاص ولا عام
 انتهى قوله واما ظن مشروعية بلغة السكنى اشار به الى الرد على محمد بن بلال الحنفى حيث منعه من حاله في حواجز
 بالخلو اخذ مما نص عليه في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر وغيره نقلا عن ائمة خير الفقهاء والكبراء
 والصلابة وفتاوى قاضيخان وفتاوى الضربى اشترى سكنى وقف فقال المتولي ما اذنت له بالسكنى فلم يرفع
 فلو اشتراه بشرط القرار فله الرجوع على بائعه والاملا يرجع عليه بشمته ولا ينقصا نه انتهى قيل وفي الاجل من الدخيرة
 في ذلك نظر فليتأمل واعلم انه ذكر في فصل العيوب بعض الفتاوى الخائية رجل باع سكنى له في حاله لغيره فاجر المشتري
 الحائز بهذا افظه الحائز اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكنى بهذا العيب لان هذا ليس بعيب في
 الحائز انتهى قال تقي الدين بن معروف الزاهد هل انقل نعيم في حواجز بيع الخلو المتعارف في زماننا ولزومه فليتأمل
 قال بعض الفضلاء وقد وقع من بعض الفضلاء نزاع في ذلك فاستفتيت المولى الاعظم مفتي دار السلطنة السلمانية مولانا
 ابو المعمود نعمه الله بقوله ما يد كلام محرره بقوله نقل صريح في حواجز بيع الخلو المتعارف لهما لم نعمل به انتهى
 ورد بعض الفضلاء قائلا لا يخفى على من له الممارسة في الكتب الفقهية ان المراد من السكنى ليس ما توهبه بل المراد
 بها العمارة فلا دلالة فيه على حواجز بيع الخلو فضلا عن كونه نقلا من بعض ائمة افاضان كنت في ريب من ذلك فعليك بالرجوع
 الى الكتب الفقهية فلعلك تجد فيها ما يرفع دغدغه قلبك ثم ان المرحوم الاستاذ الميرزا محمد باقر قد رآنا
 كثير من فتاواه على خلاف ما نقله هذا القائل انتهى اقول قد مر ان السكنى العمارة ممنوع بل المراد بسكنى الدكان
 ما يكون من الحطب مرقها فيها يدل على ذلك ما ذكره العمادي في الفصل السادس عشر في شهادات الجامع اذا دعي
 حكمة على احواله وبيان حدوده لا يصح لان السكنى نقلي فلا يحد دوز كور سعيد الدين في فتاواه وان كان السكنى
 نقلي لكان لما اتصل بالارض اتصال ثابت كان تعرفه بما يد تعرف بالارض لان في مثل التعليلات لا يكون تعرفه بالحدود
 لان النقل ممكن فوقع الاستغناء بالاشارة اليه من ذكر الحدود واما السكنى فلا يمكن لانه مركب في البناء فوكيف
 قرادنا لتحق بما لا يمكن نقله اصلا انتهى فظهر لك به ان السكنى هو ما يكون مركبا في الحائز متصلا به فهو اسم
 عين لا اسم معنى كما فهمه البعض وليس في كلامهم ما يفيد ما توهمه من البعض وهل يجوز الاحتلال ببعض كلام لا يعلم
 منه مراد المتكلم الا ترى تمام العبادة الذي نص فيها على حقيقة السكنى انه عيب مركب يرفع فهل يستفاد من هذا المعنى

[illegible]

الخلو في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوائيت
 العملون بالغرورية ان السلطان الغوري لما بناها اصنعها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قد راخذ منهم وكتب
 ذلك بمكتوب الوقف وكذا الخول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بمال

ان الوقف لما يريد ان يمتد محلا للوقف فيأتي له اناس يدفعون له دراهم على ان يكون لكل شخص محل من تلك المواضع
 التي يريد الوقف بناها فاذا قبل منهم تلك الدراهم فكانه باعهم تلك الحصة بمادفعوه له وكأنه لم يقف جزء من تلك
 الحصة التي لكل وغايته انه وظيف عليهم كل شهر كذا فليس للواقف فيه بعد ذلك تصرف الا بقبض الحصة الموظفة
 فقط وليس له ان يوجهه لغيره وكان رب الخلو صار شرى كاللواقف في تلك الحصة وشرط صحة الخلو ان يكون
 ما بذل من الدراهم على جهة الوقف بان ينتفع بها فيه فما يفعل الا ان من اخذ الناظر الدراهم ممن
 يد الخلو ويصرفها في مصالح نفسه هو بحيث لا تغرد على الوقف منها شيئا ويجعل له انفعها خلو في الوقف فهذا الخلو
 غير صحيح ويرجع الدافع بدراهمه على الناظر وان لا يكون للوقف ربع يعمر منه فان كان يفي بعمارتها ومصاريفها
 كازفاف الملوكة الكثيرة الربع صرفته على مصالحه ومنافعه ولا يصح فيه حينئذ خلو فلو وقع ذلك كان باطلا والمستاجر
 الرجوع على الناظر بمادفعه من الدراهم لانه ينزع منه على شرط ولم يتم لظهور عدم صحة خلو وان يثبت ذلك الصرف
 على منافع الوقف بالوجه الشرعي فلوصدقه الناظر على الصرف من غير ثبوت ولا ظهور وعامة ان كانت هي المنفعة فلا
 حرة بهذا التصديق لان الناظر لا يقبل قوله في مصرف الوقف حيث كان لذلك الوقف شاهد وفائدة الخلو انه
 كالمملك فتجري عليه احكامه من بيع واجارة وهبة ورهن ووفاء دين وارث ووقف على الخلاف في الاخير وهذه
 الامور تؤخذ من فتوى الناصر اللقاني حيث جعله كالمملك ومنه يعلم انه لا مانع من تعدد الخلوات اذ المملك يتعدد
 قد مثل من هذا كله العلامة شهاب الدين احمد الشهورى المالكي فاجاب بما لفظ الخلوات الشرعية يصح وقفها
 ويكون لازما منبره مع شروط اللزوم كالجواز وانتفاء المانع كالدراهم كوقف صحيح الاملاك ويجب العمل بذلك ورهنه
 واجارته وعاقبته والمعارضة عليه كل ذلك صحيح ولو اقره ان يجعله موقفا او موقفا على معين فقط او عليه وعلى ذريته
 او على جهة من جهات الخير كوفود مصباح وتفریق خبز وتسييل ماء ونحو ذلك مما ينص عليه الواقف وبراءة
 ومشرطه فيه مما يجوز له اشتراطه من الامور الجائزة كل ذلك عملا بما افتى به خاتمة المحققين اعلام علماء
 المسلمين الشيخ ناصر الدين اللقاني في جواب ما مثل عنه انتهى وخالف علامة الاجهوري في صحة وقف الخلو وقال
 ببطلانه واما اجارته فصحيح وقفها لكن الذي شاع وذاع وملا الارض والبقاع واكسب الناس على مقتضاه والعمل بمضونه
 وفتواه ما انتفى به العلامة الشيخ احمد الشهورى من صحة وقف الخلو وجري به العمل كثيرا في سائر الاماكن سيما
 في الديار المصرية فينبغي اعتماده صحة ارتكابه لاخفاف الضررين لما يلزم على الحكم ببطلانه من ضياع اموال الناس
 وتفاقم الامرينهم وكثرة الخصام المودى للتقاطع والتدابير المذنبين لاحوة الاسلام فهذه اما عميت به البلوى فينبغي ان
 لا يفتى بالبطلان لما علمته سيما ان كان موقفا على خيبرات كتفرقة خبز وتسييل ماء ووفاء دين واعانة على حج ونحو ذلك
 من انواع البر والقرب اذ ببطلانه يبطل ما ذكره وانتفع اعلم هذا خلاصة ما حرره بعض فضلاء المالكية في تأليف مستقل في
 ذلك واته الهادي الى اقوم المسالك وانما اطبنا الكلام في هذا المالم لكثرة دوران الخلو بين الازمان واحتياج كثير من

يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القلبي من دخول السلم في البيت المبيع في القاهرة دون غيرها لان بيوتهم طبقات لا ينتفع بها الا بعد وقد تمت القواعد الاولى هي ست الاولى لا يثبت الا بالنية الثانية الامور بمقاصد ما الثالثة اليقين لا يزول بالعكس الرابعة المشقة تجلب التيسير الخامسة الضرر يرفع السادسة العادة محكمة والان تخرج في النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يثبت من الصور الجزئية

القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد

ودليلها الاحام وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقص حكمه القضاة اليها وابتداء كثير من الاحكام عليها خصوصاً قضاء الارواح الذين ليس لهم شعور ولا الهام **قوله** فينبغي الجواز وأنه الخ قيل عليه كيف ينبغي الجواز فانه ليس له الارشوة والعرف انما يعبر اذا لم يكن بخلافه نص والالزم تحليل ما تعارفه العوام وبعض الغوام من المنكرات انتهى وفيه تأمل وقيل عليه ايضا العجب ان لا يفرح قال فيما سياتي ان الحقوق المجردة لا يحوز الاحتياض عنها وفرع على ذلك عدم صحة الاعتياض عن الوظائف في الاوقات التي يغيب فيها كثير من الموالي مجمعين على جواز النزول من الوظائف بقول المص في هذا المقام وانت خبير بان المص في امثال هذه لا يصح غير مثبت فلا معتبر بقوله انتهى وقال بعض الفضلاء قد قالوا في النزول ينبغي الا براء بعد واما ذكر ذلك مانع الرجوع ثم قال فالحاصل ان في اصل صحة النزول نظراً فإراد اصول المذهب تقتضي عدم صحة هذا وقد افتى الشيخ قاسم الحنفي بجواز كاحكامه المص في رصالة له وذكر الشيخ العيني في شرح نظم درر البحار في باب القهيم بين الزوجات انه جمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن ان يحكم بصحة النزول عن الوظائف الدينية قياها على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلا منها مجردا منقطع انتهى فلت لم يتعرض الشيخ العيني لبيان صحة الاعتياض عن الاسقاط وقد اخرج شيخ مشايخنا نور الدين علي المقدسي صحة ذلك في كتابه المسمى بالرمز شرح نظم الكنز من فرع ذكره السرخسي في مبسوطه وهو ان العبد الموصي بربقته لشخص وخذلته لا خذلو قطع طرفه او شج موضع فادى الارش فان كانت الجنابة تنقص الخدمه يرى به عبد اخر يخذله او يضم الى ثمن العبد يبعه فيشتري به عبد يقوم مقام الاول فان اختلفا في بيعه لم يبع وان اختلفا على تسمية الارش بينهما نصفين فله ما ذلك ولا يكون ما يحتويه الموصي له بالخدمه من الارش بدل الخدمه لانه لا يملك احتياض عنها ولكنه اسقاط لحقه كالوصال موصي له بالخدمة على مال ليسلم العبد له انتهى قال فرما يشهد هذا النزول عن الوظائف بمال انتهى فليحفظ فانه نفي عن جد او ذكر الشمس الرملي في شرح المنهاج عن والده انه افتى بحل النزول عن الوظائف بالمال لانه من اقسام الجعالة فيستحقه النازل ويستحقه وان لم يقرر الناظر المنزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره انتهى ذكره في باب الجعالة **قوله** وقد اعتبروا عرف القاهرة الخ قيل ليس النظر فيما ذكر بمجرد العرف لانه لا اعتبار له حيث كان حاصله على الاجمع وانما النظر هو كون السلم كالمشروط في جملة المبيع كانه قال له بعثتك الببت بسلمه تأمل **قوله** وقد حكم ابو بكر في مسائل الخ وقد صح ان عمر رضي لما كثر اشتغاله قلد القضاء بالدرء واختصم اليه رحلان فقضى لاحدهما ثم اتى المقتضي عليه عدو رضى فسأله عن حاله فقال قضيت لي فقال له لو كنت انا مكانه لقضيت لك فقال له ما يهمني لك من القضاء فقال له ليس هناك نص الراي

وملله بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يودي الى ان لا يستقر حكم ونحو مشقة شديدة وهذا
 الاول من قوله في الهداية لان الاجتهاد الثاني كالا جتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلا ينقص بما مرود^٢ منه
 انتهى لا يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السبق مع ما اورد في العناية على قوله ان
 الاول ترجح باتصال القضاء بانه ترجح للاصل بغيره لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضاء
 وان اجاب عنه بان الفرع يرجح اصله من حيث بقائه لا من حيث ازالته منه فالشيئان اذا تساوى في القوة وكان لاحد^٣هما
 فروع فانه يترجح للملئ ما لا فرع له الى آخره ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى
 اربع ركعات الى اربع جهات بالا جتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى اخرى
 ثم عاد الى الاولى وقد بيناه في الشرح وذكر فيه اختلافا في الخلاصة منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل
 انتهى ومنها لو حكم القاضي ببرد شهادة الفاسق ثم تاب فاعادها لم تقبل وعلمه بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة
 يتضمن نقض الاجتهاد بالا جتهاد فاصله كافي للخلاصة من ردت شهادته لعله ثم زالت ثم اعادها في تلك الحادثة لم تقبل
 الا في اربعة الصبي والمبل والكفر والافس انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فتحرى باحد هما وصلى ثم
 وقع تحريه عليه طهارة الاخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا معثلة في الشهادات شهد طائفة بقتله يوم النحر بمكة وطائفة
 بموته يومه بالكوفة لغتان قضى باحديهما قبل حضور الاخرى لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بهما مقتضى الاول
 انه لو تحرى وظن طهارة احد الاثنتين فاهتم عمله وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتييم ولكن هذا مبني
 على جواز التحري في الاثنتين وفي شرح المجمع قبيل التيمم لو كان اثنا عشر يريقهما ويقيم اتفاقا انتهى

مشترك يعني ولا مزية لاحد الرائيين على الآخر **قوله** وانه يودي الى ان يستقر حكم لا نه لنقض به لنقض النقض ايضا لانه
 ما من اجتهاد الا يجوز ان يتغير ويتسلسل وذلك يودي الى عدم الاستقرار ومن ثم اتفق العلماء على انه لا ينقض حكم
 الحاكم في المسائل المجتهد فيها وان قلنا ان المصيب واحد لانه غير متغير **قوله** وهذا الاول من قوله في الهداية الخ قيل عليه
 كيف يكون اولي مما في الهداية مع ان في الهداية ما زعمت انه يكفي وزيادة ترجيح وهو اتصال القضاء به اذا اتمام عليه بها
 يكون مع شي كان في قته وعيب عن الفاعل بعده وان كان المجتهد الثاني هو الاول واما ان كان غيره فالامر ظاهر على ان مجرد السبق
 لا يظهر كونه مرجحا الا ترى ان في الاجتهاد في القبلة يعمل بالثاني ولا ينظر الى سبق الاول بل ولا الى العمل به انتهى وقيل
 ان كلام صاحب الهداية راجع اليه بنوع عناية كما لا يخفى على ذوي الدراية **قوله** لانه يكفي بان الثاني كالاول لتعليل لقوله
 وهذا الاول وحاصله ان ترجيح الاول باتصال القضاء به مستدرك والترجيح حاصل بالسبق **قوله** ولا حاجة الى ترجيح
 الاول الخ نعم ولكن لا ضرر به **قوله** ومن فروع ذلك اسم الاشارة راجع للقائمة وذكره بتاويلها بالاصل المذكور **قوله**
 عمل بالثاني يعني ولا يكون سبق الاجتهاد الاول مرجحا له كما يستفاد من قوله حتى لو صلى اربع ركعات الخ وهو منام لقوله
 قريبا ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السبق فلا مل **قوله** وعلمه بعضهم يمكن التعليل بان قبولها في الحادثة بعد
 ردها فيها محل تهمة بالنسبة الى الحاكم فالرد لسباب التهمة وحسم مادة احاءة الظن به فتأمل **قوله** من ردت
 شهادة لعله الخ جعل ابن الهمام من ذلك الزوج اذا شهد لزوجته فردت شهادته ثم زالت الزوجية فانه تقبل شهادته
 لهما قال المصريح في المحر والظاهر انه قد سبق قلم لما في الخائبة ولو كان ردت شهادته الاولى لا مرد ته ثم اعادها بعد

ومنها لو حكم الحاكم بشيء ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم بالمستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء اذ رفع اليه حكم حاكم امضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاصحاب وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح البكز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني ثم اطم ان بعض قسّم احتشني من هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسئلتين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غيب فاحش فانها وقعت بالاجتهاد فكيف ينقض بمثلها والجواب ان نقضها لنوات شرطها في الابتداء وهو الكعادل فظهر انها لم تكن صحيحة من الابتداء فهو كالظاهر خطأ القاضي بفوت شرط فانه ينقض قضاؤه والثانية اذ اطلق الامام شيئا ثم مات او عزل فللثاني تغييره حيث كان من الامور العامة والجواب ان هذا حكم يدوم مع المصلحة فاذا رآها الثاني وجب اتباعها تنبيهات الاول اكثر في زماننا وقبله ان الموتى يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع ولكاح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجبه فهل يمنع النقض لورفع الى آخر فاجبت مرارا با انه لا يجوز في حادثة خاصة بدعوة صحيحة من خصم الى خصم بمنع الادلاء يكون حكما صحيحا ثم سكا بما ذكره العماد في الفصول ونبذ في جامع الفصولين والحدودي في فتاواه البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نقض الاجتهاد ان يكون في حادثة دعوى صحيحة فان فات هذا الشرط كان فتوى لا حكماء وادال العلامة قاسم ان الاحكام لا تنقض لوقضي شاعري بموجب بيع العقار لا يكون قضاء با نه لا شعبة للجار ولو كان القاضي حنظيا لا يكون قضاء بان الشعبة للجار المبنونة لا تقبل شهادة نه لان شهادة تردت في هذه الحالة فلا تقبل بعد ذلك ابد **قوله** ومنها لو حكم الحاكم بشيء ثم تغير اجتهاده الخ روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قضى في حادثة بقضية ثم قضى فيها بخلاف ذلك فقبل له في ذلك فقال تلك كانت بنا وهذه كما نقضي انتهى وقد جرت هذه الكلمة العمرية مجرى المثل **قوله** احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غيب الخ قيل محل سماع دعوى الغيب ما لم يقرر بالامتناع ثم اذا ظهر غيب فاحش في القسمة وان كانت بقضاء القاضي بطلت عند الكل لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل في الاصح وتسمع دعواه ذلك والفاش هو الذي لا يد حل تحت تقويم المتقويمين **قوله** والجواب ان نقضها حاصله ان المراد بالقاعدة ان الاجتهاد المستوفي شروطه لا ينقض بالاجتهاد **قوله** فللثاني تغييره الخ قال بعض الفضلاء ربما ينكر عليه ما ذكره المصنف رحمه الله عن الجلال السيوطي من حكاية الاحماع ان الامام اذا هدم العميسة لا تعاد فتأمل **قوله** والجواب ان هذا حكم الخ حاصله تقييد القاعدة بعدم المصلحة بمعنى ان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الا اذا اتممت النقض على مصلحة عامة **قوله** فاجبت مرارا با نه ان كان في حادثة الخ قيل عليه لا شبهة في ان الحكم انما يعتبر ويجعل ممتنع النقض اذا صدر من الحاكم عن دعوى على خصم وهذا لازم فيما صرح الحاكم به مثل ان يقول حكمت ببطلان هذا البيع او صحته ولكن الكلام في قوله حكمت بموجب هذا العقد من غير ان يبين ذلك الموجب حتى اذا كان موجب المصاد كان حكما بالفساد وان كان موجب الصحة لان حكما بالصحة ولم يبين المص ذلك ولا حرو ولا يفيد التمسك بما في العمادية وغيرها لانه ذكر بعد انه لا يكون حكما الا بعد بيان كيفية الحكم الا ان يكره مراده اذا لم يجز الحكم المعين اعني البطلان او الصحة مثلا بلا تقدم دعوى صحيحة وجواب بانكاره هو الذي دل عليه كلام العمادي فعلم الجواز فيما اذا كان ما حكم به غير معين كما في مبحثنا وهو الحكم بموجب العقد اولي واظهر فليقتد به **قوله** وزاد العلامة

ابن ابراهيم بن ابي جريح عليه ابن العرس وادب عليه بامثلة الثاني لو قال الموثق وحكم بموجبه حكما صحيحا مستوفيا بشرائطه الجبرية فهل يكتفى به فاجبت مرايا بانه لا يكتفى به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم كما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبتت عندي بما ثبتت به العوائد الحكيمة انه كذا الا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكي انه لما احتقضي قاضي بنجسة بخاري كان يكتب الامام الحلواني في محاضرهم لا فإوردوا عليه اجوابه في سجلات كتبت بتلك النسخة بعينها بنعم فقال انهم لا يقيمون الشهاده وقبلت القاضي علي السجل وقبله شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يحضرون ما فاما انت ومثالك لا تنق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابي شجاع قال كنا في ساهل في ذلك كمشاخنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يا توابعنا صحة فتحقق عندي ان الصواب هو الا بتفسير انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكروالبيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحاضر بان يكتب حضر فلان واخصر معه فلا نادى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر ادعى على هذا الذي حضره الى ان قال وكذا لا يكتفى في قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقيب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويحتمل في السجل حقا القاضي ولفظ الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبتت عندي على الوجه الذي ثبتت به العوائد الحكيمة الى آخره وحكي فيها راقعة الحلواني مع قاضي عنيصة الى ان قال والخبر في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر الى آخر فلا يكون في التدارك خروج انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الا متواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي وقعت الدعوى بشرائطها كان حكما بذلك الموجب فقط قام الخ وعبارته الاجماع على وجوب تقدم دعوى لصحة الحكم عليه **قوله** فاجبت مرايا بانه لا يكتفى به قيل عليه المعروف عن كثير من مشائخنا انه يكتفى به لتصريح علمائنا في مواضع شتى ان حكم الحاكم يحمل على السبل اذ قد يمكن وان قول الموثق حكم صحيحا مستوفيا شرائطه ينتظم ما لا بد منه من صدور دعوى صحيحة من مدعى على مدعى عليه وكتب المدعى ناطقة بذلك فراجع منها ما ثبتت تجده مطابقا لما ذكرنا انتهى ويؤيده ما في الفوائد البدرية ان قضاء القاضي العدل لا يتعقب ويحمل هاله على السبل بخلاف غيره انتهى **قوله** ولو كتب في السجل هو الذي يسمى في زماننا الحجة التي يكون في يد المدعى وقال في منح الغفار السجل الحجة التي فيها حكم القاضي لكن هذا هو فهم وفي عرفنا كتاب كبير يضبط فيه وقائع الناس وما يحكم به القاضي وما يكتب عليه ومما يدل على انه الحجة قولهم لان السجل يرد من مصر الى مصر ولا يرد من مصر الى مصر **قوله** يكتفى به في السجلات دون المحاضر بخلافه ما في الظاهرية من انه لا بد من تفسير الشهادة وفيها ما كان نقله المعصوم في البحر قبيل باب الشهادة على الشهادة **قوله** انه لا فرق بين الحكم بالصحة وبين الحكم بالموجب باعتبار الامتواء في الشرط السابق اي من صدور دعوى صحيحة من مدعى على مدعى عليه وعدم الاكتفاء بالاجمال ويفهم من قوله باعتبار الامتواء في الشرط السابق ان بينهما مرقا من جهة اخرى وقد بان الحكم بالصحة منهج الى نفاذ العقل الصادر من بيع او قبل بموجبه ما صدر منه

هو ن غير او الالاف اذا اتفقوا وقف عقاره عند القاضي وشرطه هو وطا وثبتت ملكة بها وقد سلمه الى باطونهم
 لتنازع عند قاض حنفى وحكم بصفة الوقف ولزمه وموجب لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع في جميع من
 الشروط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحاكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمذهبه في الشرط
 انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشاذعي الحكم بابطاله باقتضار شرط الغلة له او
 النطو او الامتناع الارباع ينافى الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه ابرو اية مرجوح منها وما اذا
 خالف مذهبه عامدا او ناسيا الخامس مما لا ينفك القضاء به ما اذا قضى بشي مخالفا للاجماع وهو ما خالف
 الائمة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التمهيد ان الاجماع اجماع على عدم العمل
 به نجب مخالف للاربعة لاضباط مذهبيهم وانتشارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الوقف كالقضاء
 بخلاف النص لا ينفك لقول العلماء شرط الوقف كمنع الشارع به في هر حى اجمع للمنفذ وان المالك
 وصريح السبكي في تناواه ان ما مخالف لشرط الوقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دلالة له عليه سواء كان نصه في الوقف
 نصا وظاهرا انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كمالى الهداية ان الحكم اذا كان لادله لا ينفك عن عبارته ويكون قول
 لادليل عليه وفي بعض نسخ القدرى ان الى آخره ويدل عليه ايضا حاشى المتن خيرة والوقوف تمسك بهما من ان
 القاضي اذا قرع عراشا للمسجد بغير شرط الوقف لم يحل له ولا يحل للعراش تناول المعلوم انتهى وبهذا اعلم حرمة
 احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى

لا يستلزم ثبوت انه مال الى حين البيع او الوقف **قوله** الرابع دينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف الح وهو ان
 لقضاء لا ينفك كما في الفتوح وما اذا خالف مذهب عامدا او ناسيا ينفك عند الامام في النسيان رواية واحدة وفي العمل
 روايتين عنه وعندهما لا ينفك في الوجهين واختلفت العتوى فقبل على قولهما وقبل على قوله انتهى وكذا اذا قضى بخلاف
 المفتى به كاذكروا النص وح في زواله طلب اليمين بعد حكم المالكى والمراد من المعاد الصحة ومن عدمه عدم مهالا الصحة
 مع التوقف **قوله** لقول العلماء شرط الوقف كمنع الشارع قيل اراد به في لزوم العمل وذلك ايضا باخر الله تعالى وحكمه
 فلا يلزم عليه انكار بعض المحصيلين في زماننا حيث قال هذه كلمة شنيعة غير صحيحة انتهى **قوله** وهو مخالف للنص
 اي كالمخالف للنص **قوله** سواء كان نصه نصا الى المراد بالنص او الالاف والبيان في المعنى الاصولى **قوله** ويدل عليه
 ايضا ما في الدخيرة والولوالجية الى فقهه انه لا يلزم من عدم الحل عدم النعاذ والكلام فيه **قوله** وبهذا اعلم حرمة
 احداث الوظائف واحداث المرتبات المراد بالوظائف اعطاء المعاليم للأشخاص في مقابللة الخدمة وبالمرتبات اعطاء
 للمال مقابللة خدمة بل لصالح المعطى او علمه او فقره ويسمى في عرف الروم الزوائد وقد كتب بعض معاصري المصنفين
 على قوله وبهذا اعلم حرمة احداث الوظائف قد حرم بمقاله ما فعله بقاله وقبله لانها كان مد رها في صرغتمش زاد
 غيرها مد وظائف ولا يعلم له سند الى حله انتهى اقوال المعاصرة حجاب كثيف عند النص في حله ان وقف المرحوم
 صرغتمش وغيره من الوزراء والامراء والملوك من بيت مال المسلمين وهو وقف موقوف لاهل بيتى ملامه
 الرحوذ المولى ابو السعود مفتي السلطنة السليمانية بان اوقاف الملوك والامراء لا تراعى شروطها لانها من بيت المال
 او ترجع اليه واذا كان محل ذلك يجوز الاحداث اذا كان المقرر في الوظيفة او المرتب من مصارف بيت المال والله تعالى

وتنفع فعل الفاعلي اي وبقى اسرع ففعل والارد عليه والله سبحانه تعالى اعلم

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

وهي مناهما اجتمع محرم ومبيح الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اردوه جماعة ما اجتمع الحلال والحرام
الاغلب الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضغفه البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوفا على ابن مسعود روى وذكره
الزلمي شارح العنبر في كتاب الصلوات موقوفا فمن فروعه اما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة
قديم التحريم وملكه الاصوليون بتقليل النسخ لانه لو قدم المبيح للزم تكثير النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة
فاذا جعل المبيح متأخرا كان المحرم ناهضا للاباحة الاصلية ثم يصير منسوخا بالمبيح ولو جعل المحرم متأخرا كان ناهضا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا الحكم به على وفق الاصل وفي التحريم يقدم المحرم لتقليل النسخ واحتياطاً وقد اوضحنا وفي شرح
المنار في باب التعارض ومن ثم قال عثمان رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين اختين املاك اليمين اهلهما آية
وحرمتها آية قال التحريم احب اليينا وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الحائض ما ذق الا زار وحديث
اعلم بحقائق الاحوال **قوله** بان فاعلى المتأخري الى عطف الضمير المحرور في قوله ويدل عليه ولم يعد الجواب **قوله** اذا اجتمع
الحلال والحرام غلب الحرام يعني هو ان كان الحلال مباهيا واجبا وخص الشافعية الحلال بالحلال المباح وقالوا لو اخلط
الواجب بالمحرم روعي مصلحة الواجب وله امثلة احداهما احتلاط موتى المسلمين بالحمار يجب غسل الجميع والصلوة
عليهم ويميز بالنية واحتج له البيهقي بان النبي صلعم من مجلس فيه اختلاط من المشركين والمسلمين مسلم عليهم
الثانية اذا اخلط الشهادتين بغيرهم يجب غسل الجميع والصلوة عليهم وان الغسل والصلوة على الكفار والشهادتين
الثالثة المرأة تجب عايتها كشف وجهها في الاحرام ولا يمكن الا بكشف شيع من الراس وستر الراس واجب في الصلوة
فاذا صلت راعت مصلحة الواجب الرابعة المضطر يجب عليه اكل لمايته وان كانت حراما الخامسة الحجرة على المرأة من
بلاد الكفار وجبة وان كان سفرها وحدها حراما انتهى وحجج ائمتنا هذه المسائل على قاعدة ما اذا تعارض المانع
والمقتضى كما سيأتي احراز القاعد **قوله** قال العراقي لا اصل له اي لا سند له قال السيوطي في شرح التقرير قول المحدثين
هذا الحديث لا اصل له اي لا سند له **قوله** قدم التحريم قيل صوابه قدم المبيح كما يرد الى ذلك قوله ولو جعل المحرم متأخرا
بوضوح ذلك ما قاله العلامة ابن عبيد الملك فيما اذا تعارض الحظر والمبيح فالحظر جعل آخرا ناهضا للمبيح لتقليل النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فلو جعل المبيح متأخرا يلزم تكثير النسخ لان الحظر يكون ناهضا للاباحة الاصلية ثم المبيح يكون ناهضا
للمحظر فيلزم التكرار ولو جعل الحظر متأخرا لا يلزم الانسخ واحد انتهى فجعل الحظر آخرا انتهى **قوله** قد قلنا قبل متاع من شرح
المطهر ان الاباحة الاصلية ليست حكما شرعيا فلا يكون رفعها نسخا اذا النسخ عبارة عن انتفاء حكم شرعي وليست
فليس وحينئذ لم يتكسر والنسخ **قوله** لان الاصل في الاشياء الاباحة فيه نظره من وجهين الاول ان ظاهره يقتضي ان الاصل
في الاشياء الاباحة انما قاول تقديم انه قول بعض الحنفية والثاني ان الاباحة الاصلية ليست حكما شرعيا فلا يصح
رفعها نسخا اذا النسخ عبارة عن انتفاء حكم شرعي الا اذا اريد بالنسخ تغيير الامر الاصل في تغيير مرتين فيبتكر والنسخ
بهذا المعنى كافي شرح المنار **قوله** وفي التحريم تقليل النسخ فيه ان تقليل النسخ في تقديم المبيح لا ينافي تقديم المحرم
اذا في تقديم التحريم تكثيرا مع كما يستفاد من كلام ابن الملك فليحذر **قوله** فالتحريم احب اليينا انها لا في التحريم

أما مأكلا شبيها بالنكاح فان الأول يقتضي تحريم ما يبيح السرقة والركبة والثاني يقتضي تحريم ما يبيح السرقة والركبة والسرقة والتحريم
حيثما طار هو قول الشيخية وأبي يوسف ومالك والشافعية في وجوه من محمد روح شعار الدم وبه قال أحمد بن حنبل والثاني
ومنها لو كانت حرة باجنيبات محصورات لم يحل كالمقدماء في قاعدة الأصل في الإباحة التحريم ومنها من أحد أصناف
ما يكون إلا هو غير ما يحول لا يحل أكله على الأصح فإذا نزل كلب على شاة مولدت لا يملك الولد وكذلك إذا نزل على
على فرس مولدت بغلام يملك ولا يملك إذا نزل على التوحشي فنتج لا يجوز الأصحية به كذا في الفوائد الناجية ومنها
لو شاركت الكلب الملعون غير الملعون أو كلب مجوهي أو كلب لم يذ كرايم الله تعالى عليه محمد حرم كافي الهداية ومنها
ما في صيد الغالية مجوهي أخذ بيد مسلم فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل أكله لاجتماع الجاهل والمبيح فيحرم كما
لو عجز مسلم من مدقوه بنفسه فاعتاده على مدقوه مجوس لا يحل أكله انتهى ومنها ما لا يذوي الجارية المشتركة
ومنها لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل والبعض في الحرم والمنقول في
الثانية كما ذكره الأصحاب أن الاعتبار لقوائمه لا لرايه حتى لو كان قائما في الحل ورايه في الحرم فلا شيء يقتله
ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعضها في الحل فبقتله بغير قصد
الخطر على الأباة انتهى وأما المنقول في الأول ففي الأحكام الأغصان تتبعها لأصلها وذاتها ثلاثة أقسام أحدها
أن يكون أصلها في الحرم والأغصان في الحل فعلى قاطع أغصانها القيمة والثاني أن يكون أصلها في الحل وأغصانها في
الحرم فلا ضمان على القاطع في أصلها وأغصانها والثالث أن يكون بعض أصلها في الحل وبعضها في الحرم فعلى القاطع الضمان
مواء كان الغصن من جانب الحل أو من جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت مساليج المد كاهة بمساليح المبتة ولا ملامة
تميز وكانت الغلبة للمبتة أو تمتزيا لم يجوز تناول شيء منها ولا بالنحري إلا عند المغصصة وأما إذا كانت الغلبة للمد كاهة
فإنه يجوز التحريم ومنها لو اختلطت ذلك المدة بالزيب ونحوه لم يملك إلا عند الضرورة والمسئلة أن في صلوة الخلاصة
أحب لأن فيه ترك مباح لاجتناب محرم وذلك أولى من عكسه **قوله** ومنها من أحد أبويه ما كوله الأولي ما أحد
أبويه كالأب في عبارة الهداية في الأصحية والمولود بسن الأهل والوحداني يتبع الأم لأن الأصل في التبعية الأم حتى
أن نزل الذئب على الشاة يصح بالولد انتهى ومثله في الزيلعي وفي خلاصة الفتاوى ولو نزل كلب على شاة فولدت
قل عامدة المشايخ لا يجوز وقال الإمام الخيزاخيزي إن كان يشبه الأم يجوز ولو نزل على الطيبي قال الإمام الخيزاخيزي
إن كان يشبه الأم يجوز ولو نزل على طيبي على شاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الإمام الخيزاخيزي العبرة للمشابهة
قوله وكذلك إذا نزل على الحمامة فولدت الحمامة لا يملك لأن الأصل في التبعية الأم **قوله** حتى لو كان قائما في الحل الخ قال
في شرح المجموع الملحق نقل عن السواد لو كان طيبي قائم في الحل ورايه في الحرم فقتله إنسان فلا شيء عليه المقتله
لأن المعتبر في الصيد قوائمه ولو كان قائما في الحل ورايه في الحرم ضمن قيمته لأنه غير مستقر بقوائمه وفي مناهك
الطرايس في النواذر عن محمد طيبي قائم في الحل ورايه في الحرم فقتله إنسان لا شيء عليه لأن في الصيد القائم
يعبر بقوائمه ولو كان قائما في الحل ورايه في الحرم ضمن لأنه غير مستقر بقوائمه بل هو ملحق بالارض فاجتمع الحرام
والمبيح في المناسك المذكورة ولو قتل وبعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فعليه الجزاء ترجيحاً للخطر **قوله** وبعضها
في الحرم قيل لا يفتي أن البعض يهدق بالافتق وبالأكثر ولو اعتبر الأكثر لكانت وجه

من فصل (العتاة المقلبة ومدة هي الثانية) انه لو اختلط النسي بغير طهرين اثنان او ماء وبول عدم جواز التناول ولا بالتحرير ومنها
 لو اختلط زوجه بغيرها فليس له الوطئ ولا بالتحرير سواء كن حصة وراثة ولا كما ذكره صاحب المخرج في الطلاق المتهم
 وكثير الوطئ احد بين زوجتيه مما يحرم الوطئ بين التعيين ولهذا كان وطئ احد من تعيين الطلاق الاخرى ومن صورها
 ما لو اهلن على اكثر من اربع فانه يحرم طليعة الوطئ قبل الاختيار وعلى قول من خيره وهو محقق في الشافعي روح واما
 الفحصان فقالا بطلان النكاح قال في المصنف من فحصل نكاح الكان ولو اسلم ونحوه خمس او اثنان او اثم وبنت بطل
 النكاح وان رقبته الاخير وغيره في اختيار اربع مطلقا واحدا في الاختيين والتمت اولا الام التمس ومتهل الزمى صيد ان وقع
 في ماء او على طاهر ثم تودع منه الى الارض حرم للاحتمال والاحتياط الحزمة بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء
 فانه يعمل لانه لا يمكن التحرز عنه فسقط اعتباره وخرجت عن هذه القاعدة مسائل الاولي من احدا بويه كتابي
 والاخر مجوسي فانه يعمل نكحه وذبحته ويجعل كتابا وهي يقتضي ان يجعل مجوسا وبه قال الشافعي روح ولو كان
 الكتابي الا بفي الاظهر عند قفليها بجانب التحريم لكن اصحابا تركوا ذلك نظرا للصغير فان المجوسي حر من
 الكتابي فلا يجعل الولد قابلا للتمتع الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهر او بعضها نجسا والا قل نجس فالتحري
 جائز ويرى ما عليه على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط ان يريق الكل ويتيمم كما اذا كان الاقل طاهرا عملا بالاغلب
 فيهما الثالثة الاجتهاد في ثياب مختلطة ببعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا والا لفرق بين
 الثياب والاواني انه لا خلف لها في صتر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيمم وهذا كله في حال الاختيار
 وإما في حالة الضرورة فيتحرر للشرب اتفاقا كما في شرح المصحح قبيل التيمم وينبغي ان يلحق بمسئلة الاواني الغرب
قوله ومقتضى الثانية انه لو اختلط الى قوله ولا بالتحرير اقول كيف يتأتى التحريم مع الاختلاط حتى يصح فيه **قوله** حريم
 الوطئ قبل التعيين الخ قيل لا يقال بين قوله يحرم الوطئ قبل التعيين وقوله كان الوطئ تعيينا قد افغ لانا نقول المراد حريم
 وطئ واحد منهما قبل التعيين المطلقة فيما بينه وبين الله تعالى فلا تخمين احد منهما للطلاق حل له وطئ الاخرى ثم اذا وطئ واحد
 منهما بمحرم بلن المطلقة هي الاخرى ولا يذهب فايك قوله لهم ما قبل قول المطلق ولهذا كان كذا لم لما بعد وما بعد
 ان على ما قبله فان قيل الطلاق واقع على احد منهما منبهم في نفس الامر فكيف يعتبر تعيينه باختياره جيب بانه اذا
 نوى واحد لا يثبت منه عند قوله احد منهما طالتي فلا اشكال لانه يجب ان يعين النوى بقاها المطلقة وان لم ينو واحد لا يثبت
 الطلاق فالشارع جعل له تعيين المطلقة باستمارة ولا بعد فيه **قوله** على قول من حرم وهو محمد كل الذي هو النسخ والمصواب
 خير كافي بعض النسخ وبالله عليه قوله بعد وخيرة يعني محمدا في اختيار اربع **قوله** واذا لم يعللها عليه لانه لا يحرم
 على الاختيين كما هو الظاهر بل هو معطوف على قوله اربع والتقدير وخيرة في اختياره واذا لم يعللها عليه لانه لا يحرم
 للاحتمال اي لاحتمال موته اي بالقرء لا بالالصبي او بالفرق فيمما لو وقع في ما **قوله** مطلقا بخلاف فيه ما قيل
 عليه لو قال الاحوط مطلقا لاغلب لكان ان نسب **قوله** والفرق بين الثياب والاواني الخ فيعني انهم قد ذهبوا بان الثياب
 اذا لم يجعل ثوبا لم يطلع جسده او يستعور رقبته بعشيش او بماء ان كان كلبا او لا شاة ان السترينا ذكرا اختلفت عن الثياب
 فتأمل **قوله** وما في حاله الضرورة فيتحرر للشرب اتفاقا قيل عليه ليس الكلام في الغرب واليه كونه من ماله بل في
 التحري للوضوء هل يتحرر فيها او لا **قوله** وينبغي ان يلحق بمسئلة الاواني الثوب للنسوة لعمدة من غير او غيره

القاعدة الثانية اذا احتتمح السلال والحرام غلب الحرام (١٥٠)

تخرج لاحتتمح من حر حر وغيره فيحصل ان كان الحرير اقل وزنا او اقل خفة ما اذا زاد وزنا ولم اوجبه التحريم
لغلبة من الحرير في كلب الصلوة لو اختلطت اوانيها باواني الصغرى وهم غيب او اختلطت في بارها
بغيره قال بعضهم يتحرر من حر حر لا يتحرر من حر حر حتى يجمع اصحابنا في حالة الاختيار واما في حالة الاختيار
جاء التحريم مطلقا ان يجمع حر حر جواز اصحابنا من كتب التفسير للمعتمد ولم يفصلوا بين كون الاكثر قسيرا او قرا
ولو قيل به اعتبار الغالب لكان حسنا الرابعة لو حقت شاة بنحوه لم يوجبها من ماعته فانها تصل بلا كراهة كذا في
البرزازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها بغيره لم يوجبها من ماعته لم يحرم لبنها ولحمها وان كان في النورع التحريم
ثم قال في البرزازية بطلان ما علفه الى يوم تصل مع الكراهة انتهى النفاضة ان يكون الحرام مسته لكانوا كل
الحرم شيئا قل اهتلك فيه الطوب فلا فدية وقد ارضعناه في شرح العنز في جنابات الا حرام السادسة اذا اختلط
ما تمع ظاهر بماء مطلق فالعبرة بالغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا وبيننا في الهاء اربعة عشر شرح العنز بما اذا
تغير العلف السابعة لو اختلط لبن للمرأة بماء او بدواء او بلبس شاة فاما اعتبار الغالب من سحرمة اذا استويا احتياطا
كافي الغاية واختلاف فيما اذا اختلط لبن المرأة بلبن اخرى والصحيح ثبوت الطهارة بغير اعتبار الغلبة كما بيناه
في الرضاع الثامنة اذا كان غالب مال المهدى حلالا فلا يابس بقبول هديته وانما لم يتبين له حرام وان كان
غالب مال المهدى لا يقبله ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ورثه او احتقره قال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحاكم ياحض
جواز السلطان والحيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقله من اي مال شاء كذا رواه الثاني من الامام ومن الامام
ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحرر فان وقع في قلبه حله قبل اكله والا لقل له عليه الصلوة والسلام استغنى قلبك
الحد ثمة وهو اسباب الامام فيمن فيه ورجوعه صماء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراصة كذا في البرزازية من الكراهة
التاسعة اذا اختلطت حمامة المجلوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا تحرم وانما تكره قال في البرزازية من اللقطة
تخل بروج حمام في قرية فينجيها ان يجمعها ويؤلفها ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر الناس فان اختلط حمام غير
صاحبها لا ينهي له ان يأخذها ولو اخذها طلب صاحبها كالضالة الى آخر ما فيها العاشرة فاما ما ذكره من الكراهة
غلب على قلنه ان اكثر بياعات اهل السوق لا تحلو من العساذ فان كان الغالب هو الحرام تنزه من شره انه يجمع هذا
اقول مقتضى الالحاق ليس الحل اذا كان الحرير اقل بل جواز التحريم ولا معنى للتحريم هنا فتأمل قوله واما في حالة
الاضرار جاز التحريم مطلقا يعني هو ان كان اصحابها حضورا او غيبا وفيه انه لا وجه للتحريم اذا كان اصحابها حضورا
لو علق بها قيود لم يوجبها لغيرها فلو غلب فيه الحلال الحر لم نظرا ذلك ليس هنا محرم عليه السلال ليصح خروجه من
القاعدة قوله ولو لم يجمع الى يوم لعل مع الكراهة لوصول النحر بالمقي قوله التاممة ان يكون الحرام مسته
اقول ليس هذا مما يفرج عن القاعدة بل هو مقيد لها فتأمل قوله فان غلب الماء جازت الطهارة به اهل بمافي البدائع
من انه لو استمر ما كان اختلط وطل ماء ورد او مستعمل بطل ماء مطلق لم يجز الوضوء به احتياطا قوله كما بيناه في الرضاع
اي رضاع شرحه في الهنوز عبارته واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما عند حملهما قال محمد تعالى بهما لا بقاء
ما كان لان الحسن لا يغلب الجنس وهو رواية من الامام قال في الغاية وهو الاظهر والاحوط في شرح المجمع قيل انما لا يصح
وقد الجوزة انما تساويا تعلق بهما جميعا لجماعا لعدم الاولوية قوله ولعن مع هذا لو اشتراه يطيب له ذممه انما لا يصح

الغن الاول.

لوا شتره يطيب له إنتهى وقيل بناءً على المنتقط في البحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراء جوز
 الدلال الذي يعد الجوز في الخبز من كل ألف عشرة وشرائه لعلم السلاخين إذا كان المال كرايا بذلك عادة ولا يجوز
 بيعه من المقامر من المحسرة وجوز إنهم إذا عرفت أنه أخذ بآثاره إنتهى أما مسألة الخلط فمذكورة باتسامها في
 المزانية من الودعة ولها مسألة ما إذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ إلا ان تقوم دلالة على
 انه من الحرام هكذا في الأصل تنقسم إلى محل في هذه القاعدة ما إذا اجتمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل
 ذلك في أبو اسمعيل النكاح قالوا يجمع بين محل ومن لا تحل كحرمته ومجوسية ونية وخليقة ومنكوحة ومعنونة
 ومحرمة مع نكاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر وعدمه وهي في الهداية
 وليس منه ما إذا اجمع بين خمس أو اختار في عقد واحد فانه يبطل في الكل لان المحرم الجمع لا أحد من واحد بهما
 فقط وكذلك لو تزوج امه وحرم معا في عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا ضمن ما يحل وما يحرم كان تزوجهما على عشرة
 دراهم ودين من خمرة فلهما العشرة وبطل النحر ومنها الخلع كالمهر ففيهما غالب الحلال الحرام لما ان اشتراطه
 الغالب في السوق الحرام لا يبيح حرام كونه من الحلال المغلوب والأصل الحل **قوله** وأما مسألة
 ما إذا اختلط الحلال بالحرام في النكاح في باب مماثل للفرقة من كتاب الكراهة مانصه لرجل مال حلال اختلطه
 مال من الربا والرشاء أو الغلول أو السحت أو من مال الغصب أو السرقة أو الخيانة أو من مال يتيم فصار ماله كله حرام
 ليس لأحد ان يشاركه أو يبايعه أو يستقرض منه أو يقبل من يده أو يأكل في بيته وهذا إذا منع صدقاته وزكاته
 وعمره صار ماله شبهة لما فيه أحد من مال الفقير وينبغي ان ترى الاشياء حلالا في أيدي الناس في ظاهرها الحكم ما
 لم يتبين لها شئ مما وصفنا **قوله** تتمه بفتح التاء كافي الصحاح **قوله** يدخل في هذه القاعدة قيل عليه امتباذ منه ان
 المشار اليه بهذه القاعدة أغلبية الحرام على الحلال مع ان الغلبة فيما ذكر من المبائيل للحلال على الحرام كما ترى ولا يمكن
 جعل المشار اليه قاعدة الاستثناء لأنه لم يذكرها بعنوان القاعدة إلا ان يقال يلزم من الاستثناء حصول قاعدة أخرى فتكون
 الإشارة إليها نظرا إلى جانب المعنى **قوله** في عقد أو نية لم يذكر مثالا لما إذا اجمع بين حلال وحرام في النية **قوله** لو جمع بين
 من محل ومن لا تحل الحرام انما صح نكاح الحلال المضمومة إلى المحرمة لانه في أحد بهما فيقد رقت وهو الفرق بين هذا وبين
 البيع فانه إذا اجمع بين حر وعبد وشاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما ان البيع يبطل بشرط القاعدة وقبول العقد فيما لا يجوز
 شرط لصحة العقد فيما يجوز والنكاح لا يبطل بالحر وطاعة **قوله** كمحرمة ومجوسية الحرام كذا في النسخ والصواب كحلال
 ومجوسية والواو في المعطوفات بمعنى أو وقوله وخليقة أي غير زوجة ومنكوحة أي منكوحة الغير وقوله معتلة أي معتلة الغير
 محرمه أي من حرم نكاحها عليه على التابيل كاخته **قوله** وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى فقا لا يقسم
 وعلى مهر مثلها فما اما بالتى صح نكاحها لزمه وما اصاب الاخرى لا يلزمه وقال ابو حنيفة لا يقسم والمسمى كله للتي صح
 نكاحها والدليل لهما وله مستوفى في محله **قوله** وكذلك لو تزوج امه حرعة معا في عقد يبطل فيهما أقول فيه نظرفل صرح
 الريلعي في باب خيار الشرط بنفاذ نكاح الحر لانه اقوى لوروده على نكاح الامتد ون الامتد وفي الخائبة الجمع بين الحر
 والامة في النكاح ان نكحها جملة صح نكاح الحر وبطل نكاح الامتد وكذلك في الخلاصة وغيرها من كتب المذهب فتعين ان
 ما قاله المصنف حقيق قلم منه ومن الناهج **قوله** لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط القاعد وهو لا يبطلان به غيبته ان كل ما

بمنزلة الشرط الفاعل وهذا لا يبطال به واما اذا زوج الولي الصغير ما كثر من مهر المثل فان كان ابا او جدا مع عليه
والا فسد الفكاك وقيل يصح بمهر المثل ومنها البيع فاذا جمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس
بغال كالجمع بين الزكية والميتة والعرد والعبد فانه يسري البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وهذا اذا
بين خلل لا يخرج وان كان الحرام ضعيفا كان يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين المدبر والقن او بين القن والمكاتب
فلو لم يتولد او عهد غيره فانه لا يسري الفساد الى القن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف وملك والاصح انه
لا يسري الفسخ الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان مسجد الحرام فهو كالحر بطلان الفاعل بالمعجزة اي الضربة
فكالمدبر ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلثة ويطل فيما زاد من الحلال في الكل لكن
اذا سقط الزائد قبل دخوله انقلب لبيع صحيح ومنها ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول
لا تقضي جهالة الى المنازعة لا ضرر ولا فساد في الكل كما علم في البيوع ومنها الاجازة في البيع لا اشتراكها فيهما
بطلان بالشرط الفاسد وصريحه اياه لو استلزم دارا في كل شهر بكذا فانه يصح في شهر الاول فقط ولم ار الان
حكم ما اذا استلزم نساءا لينتسج له ثوبا طوله كذا لوعده كل اخالف بزيادة او نقصا في قدره او لا يستحق
اصلا ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجائز وقالوا لرد لها ضمنت لك ثلثته في شهر فانه يصح
في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى الى الجائز ومنها الهدايا قالوا لو اهدى الى
القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القبض وزاد يرد القاضي الزائد لا للكل كما في فتح القدير فلم يتعد الى الجائز
وظاهر كلامه انه ان زاد في القدر

يبطل بالشرط الفاعل لا يفتاب فيه الحلال والحرام وينتقص ذلك بالا حارة فانها تبطل بالشرط الفاسد مع انه يفتاب
فيها الحلال والحرام كما سياتي قريبا **قوله** فانه يسري البطلان الى الحلال هذا عند الامام وقال لا يصح في العبد والزكية
ويبطل في الضرر والميتة لاسيما الصفقة متعده فلا يسري من احد مما الى الاخر **قوله** لو عهد غيره اي لو جمع بين
تمة وعهد غيره **قوله** اختلافا فيما اذا جمع بين وقف وملك قد كتب الثامن في هذه المسئلة رسالت **قوله** ومن
هذا القبيل اي ما جمع فيه بين حلال وحرام وغلب الحلال على الحرام **قوله** ومنها ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم
الحق وصورة كافي البحر اذا كان له على رجل عشرة دراهم فقال له يعني هذا الثوب بعين العشرة ويعني الاخر بما بقي
فباعه وقبله المشتري صح لعدم افضاء الجهالة الى التنازع ولو قال هذا الثوب بعشرة لا يجوز **قوله** لا اشتراكهما
هي انهما يبطلان بالشرط الفاسد اقول لا موقع لهذا التعليل كما هو ظاهر **قوله** ولم ار الان حكم مالوا حتاج الى
قيل عليه قد ذكر في خزائن الاكمل انه اذا سلم غزلا اليه لينسجه سبعة في ارفع فعاكه اكبر منه او اضر فهو بالبيع
انشاء ضمنية مثل فزله الثوب وحلم واتشاء اخذ ثوبه واعطاه الاجر الا في النقصان فانه يعطيه من الاجر بحسب بدل الجواز به
ما مسمى وكذا لو شرط ثوبا فباع به رقيقا وعلى ضد فله اجر مثله لا يجاوز ما مسمى انتهى وقيل في الهداية ومسئلة
الحيات توخف هذه منها انتهى وفيه ان قول المص رحمه لم ار الان حكم اياه اي صريحا **قوله** ومنها الكفالة والابراء وينبغي
ان لا يتعدى الى الجائز اقول اما في الكفالة فظاهر واما في الابراء فلا لانه مما يبطل بالشرط الفاسد فينبغي ان يمتد الى
الجائز **قوله** ومنها الهبة لا تبطل بالشرط الفاعل الاول ان يقال لانها لا تبطل بالشرط الفاعل لان المقام مقام التعليل

الفصل الاول

واما اذا زاد في المعنى كما اذا كانت عاقبة الهدوء في ثوب ككتان ياهب على ثوب آخر لم يرد الا ان لا صاحبنا قد وجوب رد الكل لا يقدر ما زاد في قيمته لعدم تميزها من الجائز ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي وورثه فلا اجنبي نصفها ومثلها لو اوصى كافيا في الهدوء والكتان والكتان في الهدوء ومنها الاقوال التي قالها في الهدوء لواقعين او دين لوارثه ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لوارث مع اجنبي فتكاد بالشركة صحيحة في الاجنبي انتهى ومنها باب الشهادة فاذا لم يصح فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز في الظهيرة منها رجل مات وادعى فقراء جيرانه بشيخ وانجرت الزوجة وصيته فشهد على الوصية رجلا من جيرانه لهما اولاد معا ويح قال محمد روح لا تقبل شهادتهما لا نهما شهد الاولادهما فيما يخص الاولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت شهادتهما في حق الاولاد بطلت اصلان الشهادة واحدة كالشهد على رجل انه قتل اباهما فلا لا تقبل شهادتهما وذكر محمد روح في وقف الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث روح ما ذكر في الوقف قول ابي يوسف روح اما على قيا من قول محمد روح فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف روح يجوز ان تطلب الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد روح لا تقبل اصلا ويحتمل ان ما ذكره في الوقف محمول على ما اذا كانوا قليلا يحصون انتهى وفي القنية اخ واخت ادعى ارضا وشهد زوجها ورجل آخر ترد شهادتهما في حق الاخ والاخت فان الشهادة متى رد بعضها رد كلها وفي روضة الغنماء اذا شهد لمن لا تجوز له الشهادة ولغيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاعتاق واحتلف في حق الاخر فقليل تبطل وقيل لا تبطل انتهى كتبنا في شروح العزبان شهادة العد ولا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على مدوه او غيره بناء على انها فسق وهو لا يجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهد من مانع من قبولها لان احدهما طابق الدعوى والاخر خالفها وكتبنا في القوائد المستثنى من ذلك ومنها القضاء ما اذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقيين كما في شهادات البزازية ومنها باب العبادات فلو نوى صوم

قوله واما اذا زاد في المعنى كان كانت عاقبة الهدوء ينظر ما لو كانت ما دته الهدوء ثوب ككتان درهم فاهدى ثوب يساوي درهمين وتباعد الى الفهم انها كالثوب الكتان مع الحرير فامل **قوله** لم اراه الا ان لا صاحبنا قليل لا يبعد ان يقال ينظر الى قيمة الثوبين فاذا زاد قيمة الحرير على الكتان وحبر الدق والرائد **قوله** لعدم تمييزها من الجائز قيل فيه نظرا في تظهير الزيادة بان يقوم الثوب الكتان المعتاد ويقوم الثوب الحرير فبرد الفضل من القسمتين **قوله** قال الزيلعي فيما لو اقر بعين الخ غير مناصب لما امر الكلام فيه من فروع اغلبية الحلال الى الحرام **قوله** ويحتمل ان ما ذكره في الوقف حا صله ان صحة الشهادة في مسألة الوقف ليس مبنيا على التجزي عند ابي يوسف روح بل على قلة الجيران الموقوف عليهم **قوله** سواء كانت على مدوه او غيره قيل عليه مفاده ان عد الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له اذا شهد عد وزيد على عمرو ومقبولة فلعل في العبارة سقطا انتهى أقول حيث كان عدم قول شهادة العد على مدوه مبنيا على انه يدعى سق بالعداوة والفسق مما لا يتجزى فله معنى وليس في العبارة سقطا وحديث لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفتقر الحال لو كان عدم القبول مبنيا على التهمة متامل **قوله** ومن هذا القبيل المتبادر منه ان المشار اليه هذا ما ذكر من اغلبية الحلال الحرام مع ان القوم المذكور ليس منه **قوله** ومنها القضاء فان امتنع القضاء من البعض كما اذا قضى لابنه وغيره وحيث امتنع القضاء لهما فلا وجه لبعده من فروع اغلبية الحلال الحرام **قوله** فلو نوى صوم

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام (٦٥٤)

[illegible]

جميع الشهران قيل كيف يكون هذا من جزئيات القاعدة والحرام هنا اجيب بان ما لا يصح يشبه الحرام فحيث جمع بين ما يصح وما لا يصح فكانه جمع بين حلال وحرام وهو كاف في جعل المسئلة من جزئياتها ومن هذا الجواب يخرج الجواب عن كثير مما تقدم **قوله** وليس منه ما نوى التيمم لغرضين الخ نعم هو منه على قول محمد بن كاعزف في محله **قوله** ومنها اذا صلى على حي وميت الخ ذكر السيوطي في الاشياء في النية في عد دالر كعات ان نظير ذلك من صلى على موتى لا يجب تعيين عددهم فلو اعتقد هم عشرة فبانوا اكثر اعدا على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير متعين قاله في البحر وان كانوا اقل فالظاهر الصحة ويحتمل خلافه **قوله** ومنها ما اذا استنحى بحجر الخ الاولى ان يقال وهذا ابناء على ما قدمه من ان الحجر مغفف والصحيح انه قالع كما ذكره في البحر فلا ترد هذه المسئلة قوله ولذا اقال الخ فيه انه مما اجمع فيها بين ما يصح وما لا يصح لا بين حلال وحرام وغلب الاحلال الحرام ويجاب عنه بما تقدم **قوله** ومنها باب الطلاق والعتاق ويحتمل خلافه **قوله** لكونه خلافا لـ الخ احتفيد من التعليل انه التقييد بكون المعين اكثر من القيمة اتفاقي فاذا عين له قد راقل من القيمة فرفه في اقل منه لم يضمن لانه خلاف الى خير **قوله** لا فيما زاد على الشرط اقول صرح بعضهم بالفساد فيما زاد على الثلاثة كافي اذ مع الوسائل **قوله** لانه الكالبيع لا تقبل تقرييق الصفقة فيه انه ليس على علاقته لانه لو جمع بين عبد مدبر او ملك ووقف صح في العين والملك ويبطل فيما عداهما **قوله** وليس من القاعدة ما اذا اجتمع بين العباداة الخ قال في العناية ومن ابتداء المسح وهو مقيم اه لم يجتمع الاتامة والسفر في وقت واحد فكان الاعتبار للموجود وهو السفر انتهت وذكر المصريح في بحر الرغبي شرح قوله

ففيها قد ايلجأ اليها لب العجز وبه قال الشافعي راجع عند الواسع احد الخفين حضرا والاخر صفرا فكل لك على الاصح
 طرد الباقية ولما عطف بالقل خفاء في ان يمل قد منة المسا فر واجمالوا حرم قاصرا فبلغت حقيقتها دارا قامت فانه يتم
 ولو شرج في الصلوة في دار الاقامة فسارت سقينته فليس له القصر ولم ارهما الان وعنده فاقطة السفر اذا قضاها في الحضرة
 يقتضيها كحيتين ويكسبه يقتضيها اربعة لائن القضا يحكي الاداء واما باسب الصوم فاذا صام مقيما فسا فر في اثناء
 النهار او عكسه حرم القطر فصلى ذلك خل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع فلو ضاق
 الوقت والماء من ستن الطهارة حرم فعلها ولو جرحه جرحين عمد وخطا ومضمونا وهدرا ومات بهما فلا تقصص
 وجرحين من هاتين مسائل الاولى لو استشهد الجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها ان لا يغسل كقولها الثانية لو اختلط
 موتي المسلمين بموتي الكفار فمقتضاها عدم التغسيل للكل والشافعية قالوا بتغسيل الكل ولم يفصلوا فاصحابنا راجع بصلوا
 فقالوا لكم في الكافي من كتاب التحري اذا اختلط موتي المسلمين وموتي الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين
 صلي عليهم من كانت عليه علامة الكفار ترك فان لم تكن عليهم علامة والمسامون اكثر غسلوا وكفوا وادبوا عليهم
 وينوون بالصلوة والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الغريقة ان هو اذ كانت الكفار
 اكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين انتهى وقد رجحوا المانع على المقتضي في مسألة
 سفل لرجل وعلولا اخر فان كلا منهما ممنوع عن التصرف في ملكه لحق الاخر فملكه مطابق له وتعلق حق الاخر به مانع
 وكذا تصرف الراهن والموجر في المرهون والعين الموجرة منع لحق المرتهن والمستاجر وانما قدم الحق هنا على الملك
 لانه لا يفوت به الامنعة بالتأخير وفي تقديره الملك تفويت عين على الاخر وتماه في العمادية من مسائل الشيطان
 من فصل العوارض وصومها حب مانصه في المحيط لو اراد المسافر ان يقيم في مصر ويدخل في مصره كره له ان يفطر لانه
 اجتماع في اليوم المبيح وهو السفر والمحرم وهو الاقامة مرجحنا المحرم احتياطا انتهى تأمل قوله واما لو احرم قاصرا الخ
 يستفاد من ظاهر كلامه انها من جزئيات القواعد لان الحظر محرم للقصر والسفر مبيح له وقد غلب جانب الحظر
 بل ليل انه اذا احرم مقيما فسارت السفينة ليس له ان يقصر وهو تغليب لجانب المحرم قوله ولم ارهما الان اقول
 قد ذكرهما الزيلعي في باب مسح الخفين في شرح قوله ولو مسح مقيم فسافر قبل يوم وليلة اذ فراجع ان هتت قوله
 الاولى لو استشهد الجنب فانه يغسل وكذلك الحائض والنفساء على المعتدل كما في السراج فظاهره انه لا فرق فيه بعد الطهارة
 او قبل الانقطاع وعلى هذا الخلاف المجنون كما في البحر قيل ينبغي تخصيصه بمجنون بلغ مجنونا اما من بلغ عاقلان ثم
 جن فهو محتاج الى ما يطره اذ ذنوبه الماضية لم تسقط عنه بجنونه الا ان يقال ان المجنون اذا استمر على جنونه حتى مات
 لم يواخذ بما مضى لانه لا قدرة له على التوبة وله نقل مي هذا الحكم قوله الثانية لو اختلط موتي المسلمين بموتي الكفار
 الخ قيل يعارضه كون الصلوة على المسلمين فرض كفاية فالاحتياط لصلوة عليهم بنية المسلمين دون الكفار
 والشافعية قالوا بتغسيل الكل ولم يفصلوا اقول قد قدمنا ان الشافعية خصصوا القاعدة بالحلال المباح دون الحلال الواجب
 فمن ثم قالوا يغسل الكل مراعاة لمصلحة الواجب وقد رجحوا المانع على المقتضي في مسألة العلوانه ان كان يضطر
 بينا يمنع وكذا ان اشكل وان كان لا يضطر لا يمنع كما في البزاية والعمادية قوله تفويت عين على الاخر قيل فيه نظر
 اذ لا يفوت على المرتهن الا حق حبس العين وغايته بقاء دينه بلارهن والعائنت على المستاجر المنفعة المعقود عليها وله حق

القاعدة الثالثة لم ارها الا ان اصحابنا روح وارحوم من كرم الفتاح ان يفتح بها او يفتح من مسائلها وهي الايثار في القرب
وقال الشافعية الايثار في القرب مكروه وفي غير ما محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم
خصاصة وقال الشيع من الدين لا ايثار في القرب فلا ايثار بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان القرب
بالعبادات العظيمة والاحلال فمن آثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام ابو داود دخل الوقت ومعه ماء
يتوضأ به فوهبه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا اعرف فيه خلا فالان الايثار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق
بالقرب والعبادات وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره
فان انتقل الى احد من الامام كرهه قال اصحابنا روح لانه آثر بالقرينة وقال الشيع ابو محمد في القرب من دخل عليه
وقت الصلوة ومعه ماء يكفيه بطهارته وهناك من يحتاحه للطهارة لم يجز له الايثار ولو اراد المضطر ايثار غيره بالطعام
لاستبقاء مصلحته كان له ذلك وان خاف فوات مصلحته والعرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايثار والحق في
حال المحضنة لنفسه وكره ايثار الطالب غيره بنوبته في القراءة لان قراءة العلم والمسار بما الله قرينة والايثار بالقرب مكروه
قال الاسيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف الاول فرجعا فانه يجز شخصه بعد الاحرام ويندب
للمجرد ان يساعد فهذا يغتفر على نفسه قرينة وهو اخر الصف الاول انتهى ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقبر محتاج
احتداد الاجرة او بعضها لوعجل ما وجده فوات العير، عليها اللهم الا ان يقال يتحقق الفوات في الحملة كالرمات الراهن
مفلسا وكذا المجرع مع تعجيل الاجرة فتأمل **قوله** لم ارها الا ان اصحابنا الخ اقول في المضمومات نقلا عن النصاب وان سبق
احد بالدخول الى المسجد واخذ مكانه في الصف الاول فدخل رجل اكبر منه منا واهل علم ينبغي له ان يتأخر ويقدمه تعظيما
له انتهى قيل فهذا مفيد لجواز الايثار في القرب عملا بعموم قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
الاذا قام دليل تخصيص ومما يدل على حواز الايثار في القرب ما قالوا ان من الادب ان يبذل بغسل ايدي الشبان قبل
الطعام وبأيدي الشيوخ بعد فالشيوخ يؤثرون الشبان قبله ويقدمونهم والشبان يؤثرون الشيوخ بعد ومع ان غسل ايدي
قبل الطعام وبعد هذه فهذه الايثار في القرب انتهى وفيه تأمل **قوله** وهي الايثار في القرب الايثار ان يؤثر غيره بالشئ مع
حاجة اليه وعكسه الاثرة وهي احتيثاره عن اخية بما هو محتاج اليه ومنه قوله هم متعلقون بعدى اثرة والايتا ضرر بان الاول
ان يكون فيما للنفس فيه حفظه ومطلوب كما مضى يؤثر بطعامه غيره ان كان ذلك الغير مسلما لقوله تع ويؤثرون على
انفسهم ولو كان بهم خصاصة والثاني في القرب كمن يؤثر بالصف الاول غيره ويتأخر او يؤثر بقربه من الامام في
الصلوة ونحوه وهو لا يجوز كذا في قواعد الزركشي **قوله** قال الشافعية الايثار في القرب مكروه اقول قد قد من قواعد
الزركشي قريبا ان الايثار في القرب لا يجوز فان كان عندهم يقال للمكروه غير جائز فلا مخالفة حينئذ بين العبارتين
قوله وكره ايثار الطالب غيره بنوبته قيل عليه هذا فيمن فات نوبته بايثاره واما ايثار مجرد تقديم نوبته فليس
بمكروه **قوله** قال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة قيل قد يقال لا ايهالك فيه لانه من باب دفع المكروه عن
المعرد وتأخره معه له وهو اولى من الايثار بالفضيلة فلا ايثار اذن وامام في المنية فهو في حق نفسه وصرفه لنفسه اهم
لقوله عم ابداء بنفسه انتهى وقيل بانه يمكن ان يقال ان ثبت انه يغتفر لكن تحصل له قرينة اخرى وهي ان لا يكون ذلك
الرجل منغردا في الصف وهذا مما يساوي القرينة الاولى بخلاف فوات القراءة فان ايثاره لا يوازي به فتأمل **قوله** فقير محتاج

معه دراهم فاذا ان فوتر الغراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يثارا فضل والا فلا اتفاق على نفسه
افضل انتهى القاضية الرابعة التابع تابع تدخل فيها قواعد الاولي انه لا يثرد بالحكم ومن غردعها العمل يدخل في
بيع الام تبعاً ولا يغرد بالبيع والهيئة كالبيع ومنها العرّب والطريق يدخلان في بيع الارض تبعاً ولا يغرد ان بالبيع على
الظاهر ومنها لا كفارة في قتل الحمل ومنها لا لعان بنفيه وخرجت عنها مسائل منها يصح اعتلق الحمل دون امه بشرط
ان تلده لا قبل من ستة اشهر ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح الايضاء له ولو بحمل دابة ومنها
يصح الاقرار له ان بين المقر وبين المأخوذ ولد لا قبل من ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حياً ومنها انه يورث
فتقسم الغرة بين ورثة الحنين اذا غربت بطنها فالقته ومنها يصح الاقرار بدوان لم يبين له سبباً اذا جاءت به لا قبل
المدة في الادمي وفي مدة يتصور عند اهل الخبرة في البهائم ومنها صحة تدبيره ومنها ثبوت نسبته فقول صاحب الهداية
في ثاب اللعان ان الاحكام لا تتربى على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام له قبله فالمراد
بعضها كما اشار اليه في العناية وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او ابطلته وجعلت المال حالاً فانه يبطل
الاجل كما في الخائفة وغيره ما مع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تغرد بحكم ومما خرج عنها لو احسب الجودا
فانه يصح لانها حقه كما في الاصل ومما خرج عنها لو احسب حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره في العمد في الفصول ومنها
الكفيل لو ابرأه الطالب صح

البح لا يخفى انه ليس من الايثار في القرب لما قد مر وان كان المتبادر من قوله ثم رايت في منية المفتي انه منه
قوله التابع اي غير منك من مبتوعه وبهذا التقرير سقط ما قيل هذا الحمل غير مفيد اذ لا يقال القائم قائم
فتأمل **قوله** ومنها الشرب والطريق مراده بيع حق المرور واما بيع رقبة الطريق سواء كانت محدودة او لا فهو صحيح اما اذا
كانت محدودة فظاهر واما اذا كانت غير محدودة فيقدر بعرض باب الدار كما في النهاية واما بيع حق المرور فيصح تبعاً
بالاجماع ورواه في رواية ابن سماعة وفي رواية الزيات لا يجوز وصحة الفقيه ابو الليث لانه حق من الحقوق وبيع
الحقوق بالانفراد لا يجوز والشرب كحق المرور فيصح بيعه تبعاً للارض بالاجماع ورواه في رواية وهو اختيار مشايخ
بلخ لانه نصيب من الماء ولم يجزى الاخرى وهو اختيار اهل بخارى للجهالة **قوله** يصح افراده بالوصية في الفتح واما توريثه بالوصية
بهوله فلا تثبت له الا بعد الانفصال فتثبت للولد لا للحمل واما العتق فانه يقبل التعليق بالشرط فعتقه معلق معنى انتهى
ومنه يعلم ما في كلام المصريح قال بعض الفضلاء وظاهر الهداية ان الوصي لا يملك التصرف في مال الحمل ولم ار من
صرح به وهي واقعة الفتوى وقد وقع الاحتفاء عمالون نصب القاضي وصيا على الحمل هل يصح ام لا وظاهر كلامهم يفيد
عدم الصحة **قوله** يصح الاقرار له اليه في شرح القدر وفي نقله عن الينا ببيع المصحح لهذا الاقرار انما هو الوصية بالحمل
بشرط ان يولد لا قبل من ستة اشهر انتهى وفيه ان لازم الاقرار ملك المقر له المقربة حين الاقرار **قوله** وفي مدة يتصور
عند اهل الخبرة في البهائم قال الخجندى في الاقرار بالحمل جائز اذا لم يكن من المولى وكذا فيما في بطن دابته اذا علم
وجوده في البطن واقل مدة حمل الدواب هوئ الشيا حتى ستة اشهر واقل مدة الحمل في الشيا اربعة اشهر وكذا في البهيمة
ومنه يعلم ما في قول صاحب الينا ببيع المصحح لهذا الاقرار الوصية بالحمل **قوله** فقول صاحب الهداية الخ قليل لا مانع من
ان المراد بقوله الاحكام اي احكام اللعان لا يه لا يخفى عليه مثل ذلك **قوله** فالمراد بعضها يعني فيكون عموم الجمع المحلى

مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ورافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل والجودة فارقين بان شرط القاعدة ان لا يكون الموصفانما ينفرد بها العقد فان افردها كالرهن والكفيل افردهما بالحكم الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع منهما من فاته صلوة في ايام الجنون وقتنا بعدم القضاء لا يقضي منهما الزوجين ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمرة لا ياتي بالرمي والمبيت لانهما تابعان للتوقف وقد سقط منهما الرومات الفارس سقط مهم الفرس لا عكسه وخرج عنهما من له حق في ذبوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهما والمذنبين والفقهاء يفرض لادفع تمع ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اوضحناه في شرح العنبر وما خرج عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول المفتي به اما بالقرأة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلفظ ومنها اجراء الموهى على راس الاقوع فاته واحب على المختار تنبيهه بقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فوزه قوله ابرا الاصيل برا الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فوزه لوقال لزيد على عمر والف وانما من به فانكروا ويرزوم الكفيل اذا ادعاهما زيد دون الاصيل كما في الخانية ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانكرت لم يثبت المالى الذي هو الاصل في الخلع ومنها لو قال بعت عبدا من زيد فاعتقه فانكروا يرد عبدا لم يثبت المالى ومنها لو قال بعت من نفسه فانكروا العبد عتق العبد بلا عوض الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام وفرع عليه فاضيفان في فتاواه ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرابعة الرابعة

باللام من قبيل الكلبي لا الكلية **قوله** مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين قيل في عطف الكفيل على الرهن شيعة فتأمل انتهى اقول لعل مراده بالشيء ان الكفيل ليس تابع للدين بل للاصيل بخلاف الرهن والعطف يقتضي المشاركة في التبعية ووجه التامل الذي امر به ان الكفيل لما كان يمكن وفاء الدين منه كما يمكن من الرهن جعل تابعا للدين **قوله** ومنها الرومات الفارس سقط مهم الفرس لا عكسه ظاهرا لطلانه انه لا فرق بين ان يموت قبل دخول دار الحرب او لا وليس كذلك بل هو مقيد بما اذا مات قبل دخول دار الحرب قال في النقاية ويعتبر اري في الاستحقاق مجاورة الدين **قوله** ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا الحج قال المص رح في البحر اعلم ان ظاهر المتون ان الذي اري يعطون بعد موت ابا ثمهم كما يعطون في حياتهم وتعليل المشائخ بان الالباء هملة المسلمين ونفقة الذي اري على الالباء فلم يعمدوا كفايتهم لا حتاجوا الى الاكتساب يدل على انه مخصوص بحال حيوة ابا ثمهم قال ولم ارنقل اصريها في الاعطاء بعد موت ابا ثمهم حال الصغر انتهى يعني ولا نقلا صريحا في عدم الاعطاء بقي ان يقال اذا وقع التعارض بين ظاهر المتون وتعليل المشائخ ايهاا يترجح فيكون مقدما على الاخر فليحز **قوله** الاخرس يلزمه تحريك اللسان الحج الصحيح انه لا يجب عليه تحريك اللسان قال في المحيط الاخرس والامي انتحيا بالنية اجزاها لانها اتيما بقصم ما في رومها وفي شرح منية المصلي ولا يجب عليهما تحريك اللسان عندنا وهو الصحيح **قوله** وفرع عليه فاضيفان في فتاواه ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود والى بان سبقه بالركوع والسجود في الركعة الاولى واتى بهما في الركعة الثانية معه فانهما ينتقلان الى الاولى وفي الثانية واتى بهما في الثالثة فانهما ينتقلان الى الثانية وفي الثالثة واتى بهما في الرابعة فانهما ينتقلان الى الثالثة وبقيت الرابعة بالركوع وسجود لانهما قبل الامام لا يقعان في الركعة من بقيت

يفتقر في التواضع مالا لا يفتقر في غيرهما وقريب منها يفتقر في الشئ ضمنا مالا لا يفتقر قصد اذ في الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصوليكي فيما يثبت ضمنا وحكما ولا يثبت قصد امنه قن لهما اعتقه احد هما وهو موثر فلو شري المعتق نصيب الساكت لم يجوز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه الى احد لکن لو اذى المعتق الضمان الى الساكت ملك نصيبه ومنه غصب قنا فابق من يده ومنه المالك يملكه الغاصب ولو شراه قاصدا لم يجوز ومنه فضولي زوجة امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعده بان يزوجه امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينتقض ولو لم ينتقض قولا ولکن زوجة اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه لو شري كره عينا زامر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرامة وامره ان يكيله فيها صح اذ البائع لا يصلح وكيل عن المشتري في القبض قصد اذ يصلح ضمنا وحكما لاجل الغرامة ومنه شراء ما لم يره فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد احققت الخيا را عني خيا را لروية لم يسقط خيا را موكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيا را وروية موكله عند ابي حنيفة وح خلا فاليها وقريب من هذا الحسن من لا تجوز اذ ابتداء وتجوز انتهاء ومنه القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يوله الا اختلاف لم يجوز ومعهذا لو حكم خليفته وهو يصلح ان يكون قاضيا وجاز القاضي احكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بائعه فضولي والمعنى فيه انه اذا اجاز يحيط علمه بما اتى به خليفته و وكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء فاذا جاء نوبته اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى فائدة ظفرت بمسئلتين يفتقر في الابتداء مالا لا يفتقر في البقاء عكس القاعدة المشهورة الاولى يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق انعزل عند بعض المشائخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه الثانية لو ابق الماذون انحجر ولو اذن للابن صرح كما في قضاء المعراج

الرابعة بلار كوع وموجود فيصلي ركعة بلا قراءة وتتم صلواته والظاهر ان قول المص رح في الرباعية اتفاقي **قوله** منه قن لهما اي مما يثبت ضمنا ولا يثبت قصد لکن لو اذى المعتق الضمان الى الساكت ملك منه نصيبه وفائدة صيرورة الولاية جميعا **قوله** فقال نقضت ذلك النكاح لم ينتقض اعلم ان الفضولي في النكاح لا يملك الفسخ وفي باب البيع يملك والفرق كما في شرح الطحاوي ان البيع يلحقه العهدة فيثبت له الرجوع كيلا يتضرر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقود له كذا في الفصول **قوله** وامره ان يكيله فيها صح اي التوكيل بالقبض الذي في ضمن الامر بالكيل في الغرامة **قوله** ويملك اجازة بيع بائعه فضولي الجملة صفة بيع ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة والاولى ان يقول ويملك اجازة بيع ما وكل ببيعه لو باعه فضولي **قوله** والمعنى فيه اي فيما ذكر من جواز اجازة القاضي والوكيل **قوله** و وكيل الوكيل كذلك ليس كذلك انتهى وفيه تأمل **قوله** ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع الخ قيل نظير ما ذكره لشرط واقف حضور يوم معين من الجمعة فصار من عليه يحضر بعده ويجعله قضاء عنه كما في حواشي بكلمش فيجوز منه انشاء الله تعالى مع ان العذر بوجود انتهى واقول في كون هذا نظيرا نظرا للظاهر انه لا يجوز لمخالفة بشرط الواقف هذا وفي كونه ما ذكره المص رح من فروع القابلة نظر ايضا **قوله** فاذا جاء نوبته اجاز ما قضى جازت اجازته الصواب فاجاز ما قضى جازت اجازته لان مجموع الشرط والجزاء اذا وقع جزاء الشرط قبله وجب اقتترانه بالغاء والضمير

وتبعه قاضيخان بما في يده القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوطاً بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في معجزة صلح الامام من الطلة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائيات ان السلطان لا يصح مفرقه من قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح والمصلحة الايضاح بانه نصب ناظر وليس من النظر للمتسحق العفو واصلاحها ما اخرج به سعيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله تعالى عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى اليتيم ان احتجبت اخذت منه فاذا ايسر ترددت فان امتعنت استعفت وذكروا الامام ابو يوسف في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمار بن ياسر على الصلوة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم في (بيت المال) عطرها وبطنها لعمار وربعها لعبد الله ابن مسعود وربعها لآخر لعثمان بن حنيف وقال اني انزلت نفسي واياكم من هذا المال بمنزلة والى اليتيم فان الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والله ما اوى ارضا توخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع خرابها انتهى على هذا لا يجوز له التفضيل واليه قال في المحيط من كتاب الزكاة والراي الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يميل لهم الا ما يكفيهم ويكفي امورهم بالمعروف وان فضل من المال شيع بعد ايصال الحقوق الى اربابها قسمه بين المسلمين وان تصرف في ذلك كان الله عليه حسيبا انتهى وذكر الزيلعي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكمه يختص به الى ان قال ويجب على الامام ان يتقي الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة وان تصرف في ذلك كان الله عليه في اجاز يرجع الى الامام المعلوم من المقام **قوله** وقيد قاضيخان بما في يده اقول ليس في عبارة قاضيخان ما ذكره ونص عبارته وان اذن له في التجارة مع من كان العبد في يده وصح اذنه انتهى يعني ابعاده من هوى يده ويفتقر في الضمانيات ما لم يقتصر في القصدات **قوله** وقد صرحوا به في مواضع اي بالقاعدة وذكر الضمير بتا وبلها بالاصل **قوله** ان السلطان لا يصح مفرقه الخ لان الحق للعامة والامام نائب عنهم فيما هو نظر لهم وليس من النظر امقاطحهم مجافا **قوله** وانما له القصاص والصلح اي الدية والواد بمعني ادكا هو ظاهر قال شيخنا في حواشي الدرر والغرر وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولي **قوله** وعلمه في الايضاح بانه نصب ناظر اي نصب ناظرا في امور العامة في المصلحة ولهذا قالوا لا يصح وقف اراضي بيت المال المصلحة عامة كافي منطومه ابن وهبان **قوله** والله ما اوى ارضا توخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع خرابها الخ في كتاب المسامرات والمحاضرات للشيخ محي الدين بن عربي ان بالعدل يكسر الخراج وينمو المال وينا من حديث المالكي عن ابراهيم الخزازي عن هليمان بن ابي شيعة عن صالح ابن هليمان قال قال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل اممة بفاهمها وجئنا بالحجاج لغلبناهم وما كان يصلح لانيالا اخره لقول ولي العراق وهي اوفرما تكون من العمارة فاخر بها حتى صار خراجها اربعين الف الف وقد ادى الى عالمي هذا اثنين الف الف ان بقيت الى قاتل رحوت ان يؤدوا الي ما ادوا الى عمر بن الخطاب مائة الف الف وفي مقدمة تاريخ ابن جلدون مثل **قوله** رضى هذا لا يجوز له التفضيل في تفرقه الى ما ذكره ابو يوسف نظر ظاهر **قوله** ولكن قال في المحيط استند راك على التفسير لوصح

حسبها انتهى وفي كتاب الخراج لابي يوسف روح ابن ابي بكر رضي الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
بما من فقالوا له يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام انك قسمت هذا المال فسويته به بين الناس ومن الناس اناس
لهم فضل وهو ابي وقدم فلو فضلنا اهل السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اما ما ذكرتم من السوابق والقدم
والفضل فما عرفني بذلك وما ذللكا هيب ثوابه على الله تعالى وهذا معاش فالا سوية فيه خير من الاثرة فلما كان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الفتوح غنم قاتل مع غير رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه ففرض لاهل
السوابق والقدم من المغانم جريش والانصار من شهد بدرا ولم يشهد بدرا اربعة آلاف (درهم) وفرض لمن كان
اسلامه كالسلام اهل بلد ودون ذلك انزلهم على قدر منازلهم من السوابق انتهى وفي القنية من باب ما يجعل للمدبر
والمعلم كان ابي بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على
قدر الحاجة والعقد والفضل والاخذ بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن فتعتبر الامور الثلاثة انتهى وفي
البزازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جازغيا كان او فقيرا لعمرك ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على
السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال العهد انتهى بتبيينه اذا كان
فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال
الامام ابو يوسف رضي الله عنه في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق
ثابت معروف انتهى وقال قاضيان في فتاواه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي
البلدة حوانيت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجد هم قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة وذلك
لا يضر بالمر والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحا تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان
فيها انتهى وفي صلح البزازية (رحل) له عطاء في الديوان مات من ابنيه فاصطلمها على ان يكتب في الديوان امر
احد هما ياخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان العطاء له ما لا معلوما قال صلح ناطل ويرا
قوله في البزازية السلطان اذا ترك العشر اليه في الظهيرية ولو جعل العشر لصاحب الارض لم يجز في قولهم وفي
الحادي القلبي اذا ترك الامام خراج ارض وحل او كرمها وبستانه ولم يكن اهلا لصرف الخراج اليه عند ابي يوسف
رحل وعلى الفتوى وعند محمد رح لا يحل وعليه رد وهذا يدل على ان الجاهل اذا اخذ من الحواني (اي الخراج)
شعيا عليه رده لقول محمد رح لا يحل وعليه رد والى بيت المال اولى من اهل لذلك كالمفتي والقاضي والجندي وان لم يفعل
انهم كذا في البحر وفي النهاية منقول الرازي من بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب فاجاب لا الا ان يكون عالما وقاضيا
وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الفقه او القرآن انتهى وليس مراد الرازي الاقتصار على العامل
والقاضي بل كل من فرغ نفسه لعمل من اعمال المسلمين فيدخل الجندي والمفتي فيستحقان الكفاية مع الغناء ويجوز
صرف الخراج الى نفقة الكعبة كما في بعض المعبرات **قوله** فان خالفه لم ينفذ قال المصنف رح في شرح الكنز ناقلا عن
اثمنا طاعة الامام في غير المقضية واجبة فلولا الامام امر بصوم يوم وجب **قوله** ولهذا قال الامام ابو يوسف
في كتاب الخراج الخ قيل عليه انما قال في مسئلة من استولى على ارض واحياها لاهل العموم ولكن ذكر في مواضع ما نص
ان عمر رضي الله عنه اخذ في ذلك بالسنة لان من اقطعه الولاة المهديون فليس لاحد ان يرد ذلك او مفهوم ذلك ان غير

النفقة
والنفقة
والنفقة

المقابلة الخامسة تصرف الامام على الرمية منوط بالمصلحة (١٦٢)

بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستسقاء للعطاء بالنيات الامام لا دخل في تصرفه الغير
وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضيته الحرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه انتهى
تنبيه آخر تصرف القاضي فيما له فعلة في اموال اليتامى والتركات والاقواف معقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها
لم يصح ولهذا اقل في شرح تلخيص الجوامع من كتاب الوصايا اوصى ابن يمشترى بالثلثين ويعتق فبان بعد الايمان
(والايضا) الذين يحيط الثلثين فشراء القاضي عن الموصي عيلا يصير عبيدا بالعهد واهتاقه لغو لتعد في الوصية وهي
الثلث بعد الذين قال الفارسي شارحه واما اعتاقه فهو لغو لتعد وتنفيد باعتبار الولاية العامة لان ولاية القاضي معقودة
بالنظر ولم يوجد النظر فيلغو انتهى وفي قضاء الولو الجير رجل اوصى الى رجل وامراه ان يتصدق من ماله على
فقراء بلد فكذا بمائة دينار وكان للموصي عيدين امن تلك البلد وله بتلك البلد غريم له عليه الدرام ولم يجد
الموصي الى تلك البلد عبيلا فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدرام الى الفقراء فالدائن باق عليه وهو
متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة انتهى وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق المهرج وصرح في الدخيرة
وفي الولو الجية وغير هذان القاضي اذا قرر فورا للمسجد بغير شروط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للمعاش
تداول المعلوم انتهى وبه علم حرمة لحدوث الوظائف بالاقواف بالطريق الاولى لان المعهد مع احتياجه للمعاش
لم يجز تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمة
احداث المرتبات بالاقواف بالاولى وقد مثلت من تقرير القاضي المرتبات بالاقواف فاحبت دانه ان كان من وقف
الميت يمين لا يكون الحكم بينهم كذلك **قوله** لتعد وتنفيذ باعتبار الولاية العامة فان قيل اذا كان الدين يحيط بالثلثين
لا غير فلم لا يصح العتق ويسعى العبد فيما يبقى عليه ان بقي اجيب بان الغاء العتق انما نشأ من كون المتصرف هو
القاضي لكون تصرفه مشروطا بالنظر والمصلحة كما يشير اليه قوله انفا كيلا يصير خصما بالعهد حتى لو وقع شراء
العبد واهتاقه من وصي فالظاهر نفوذ العتق واهتساع العود **قوله** وصرح في الدخيرة والولو الجية ليج مباررة الوالو الجية
فيما يجوز لقيم الواقف ولو نصب خادما للمسجد وباقي المسئلة بحالها ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه حل له
الاخذ وان لم يشترط في وقفه لا يحل له الاخذ لانه ليس للنظر فعل ذلك وليس للقاضي ان يقضي بذلك **قوله** وبه علم
حرمة احداث الوظائف لانه شمل باطلا فاما اذا كان في الوقف فائض ويصير حبه بعد قال بعض الفضلاء وهل يصرف
من الموقوف على المسجد وقعا مطلقا او على عمارته كمؤذن وامام لم يشترط الواقف لهما شيئا الظاهر ممل هنا لا يصرف الا اذا
شروط ولو كان الوقف على مصالح المسجد صرف لهما لا نهما من مصالحه ثم قال وقد رايت الشافعية قد نصت على ذلك
وقد اعدنا لاقابا وقال شيخ الاسلام ذكرنا في شرح البروز وما ذكره اي صاحب البروز من انه لا يصرف للمؤذن
والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما قاله في الاصل عن البغوي لكنه نقل بعد من فتاوى الغزالي انه يصرف لهما
زهر الا وحده كما في الوقف على مصالحه وكافي نظيره من الوصية للمسجد انتهى وقواعدنا لا تبا وبهذا قال الرمي في
شرح المنهاج ويتجه الحاق الحبير والد من بهما في ذلك **قوله** وبه علم ايضا احداث المرتبات لانه قال بعض الفضلاء
بلمية احداث المرتبات حل ثمانية اثنين وتسعين وتسعمائة جام قاضي لعمه عبد الله من بلد السطرين ومحمد
واطلق عنان قلمه ولم يبق رقتا الا وقرر فيه الاماثل وجاء قاض بعده وفعل كل ذلك الا انه دونه ثم جاء آخر بدمر الاوقاف

شرط للفقراء بالتقرير صحيح لكنه ليس بلازم وللبناظر التصرف إلى غيره وقطع الأولى إذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فبحالزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وإن لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل ذلك وإن كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصيباً ثم مثلت لوقر من فائض وقف مكنت الوقف من مصرف فائضه فهل يصح نأجبت بأنه لا يصح أيضاً لما في التاتارخانية أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وإنما يشتري به المتولي مستغلاً ومروح في البرازية وتبعه في الدرر والغرائب لا يصرف فائض وقف لوقف آخر أو وقفهما أو اختلف انتهى وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء أن من القضاء الباطل الإقضاء بخلاف شرط الوقف لأن مخالفته كمخالفة النص ومما لم تقط القاضي إذا زوج الصغيرة من غير كفوف لم يجز انتهى فعلم أن فعله مقيد بالمصلحة ولهذا صرحوا بأن الحاكم إذا مال إلى الطريق فاعهد واحد على مالهما ثم أبرأه القاضي لم يصح كافي التمهيد وبذلك لا يصح تأجيل القاضي لأن الحق ليس له كذا في جامع الفصولين

قوله فالتقرير صحيح يعني إذا كان المقرر فقيراً كما يفيد ما بعده **قوله** وهي في أوقاف الخصاص وغيره أي في باب الرجل يقف لأرض في أبواب البرار في الحج أرفى ابن السبيل فهذا جائز إذا كان قد حكم به وأعلم أن المصروح قد ذكر فرعاً عن القنية في كتاب الوقف قبل أحكام المسجد وهو أنه لو طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام فابنى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات إلا ما مقلساً لا يضمن انتهى مع أن القيم ليس له إقرار من مال المسجد ولكن سبباً في كتاب القضاء من هذا الكتاب أن ما في القنية لا ينفى ما هنا عن الوالدية لأن لنا ظراً لا يضمن ما أقرضه باذن القاضي فليراجع **قوله** وكذا أن كان من وقف الفقراء قيل عليه الذي ذكره في كتاب الوقف من هذا الكتاب أنه يكره لمن يملك نصيباً شرطاً ومتتضي ما ذكره هنا الحرمة **قوله** لما في التاتارخانية الخ قال بعضهم الذي وفقت عليه في تصرف القيم هكذا لقياس إذا اجتمعت الغلة واشترى بها يوقف الغلة جائز وهل تعبر وثقاً باختلاف المشايخ والمختار أنه يجوز بيعها إن احتاج إليها قال الفقيه ينبغي أن يكون ذلك بأمر الحاكم وبمعنى ذلك في البرازية في آخر الثاني في نصب المتولي انتهى وهو غير مطابق لما ذكره المصوح قال بعضهم الذي فيها لا يصرف للقاضي الفاضل من وقف المسجد ثم قال والظاهر أن ذلك لجواز احتياج المسجد إلى عمارة كثيرة فينبغي أن يعيد لها ما صرف إليها بشراً مستغلاً وينبغي أن يكون أوقاف المدارس والرباط في حكمه بخلاف ما ليس من هذا القبيل من الأوقاف انتهى وهو مطابق لما ذكره المصوح فعلى هذا يكون صاحب التاتارخانية ذكره في موضع آخر قبل وبعداً رضى ما في ثناوى الإمام قاضيخان في أن الناظر لا يصرف فائض الوقف إلى جهات برية بحسب ما يراه **قوله** وتبعه في الدرر والغرائب لا يصرف فائض وقف الخ قال بعض الفضلاء المفهوم من الدرر والغرائب أنه إذا قلل الوقف ونوع الصرف بأن بنى رجل مسجد بين وقف لهما أوقافاً مستقلة أو مدرستين يجوز صرف زائد أحدهما إلى الآخر وأما إذا اختلفت الأوقاف بأن يقف رجل مسجد أو يقف رجل آخر مسجد آخر أو يختلف الجهتان فيصرف من مسجد أو مدرسة فلا ثم قال وعبارة الدرر والغرائب هكذا إذا قلل الوقف والجهة بأن بنى رجل مسجد بين وعين لمصالح كل منهما وقفاً وقل مرسوم بعض الوقوف عليه بأن انتقص مرسوم أمم أحد المسجدين أو موزنه بسبب كون وقفه خراباً زللاً كما أن يصرف من فاضل الوقف الآخر عليه لأنها كشيء واحد وإن اختلفت أحدهما بأن بنى رجلان مسجد بين أو رجل مسجد أو مدرسة ووقف لهما أوقافاً فلا

القاعدة : الدراسة الحد و تدور بالشبهات

وهو حديث رواه الأحمدي في معزى أبي بن عبد الله من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه في الحدود ما امتطعتم وأخرج الترمذي في الحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها وأخرج السديد من المسلمين
ما امتطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا بغيته فإن الإمام لا يخطي في العفو وغيره من أن يخطي في العقوبة
وأخرج الطبراني من ابن مسعود رضي الله عنه في الحدود والقتل عن عباد الله ما امتطعتم وفي فتح القدير
أجمع فقهاء الأصناف أن الحدود والقتل من عباد الله ما امتطعتم وفي فتح القدير
والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وأصحابنا راح تسموها التي شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه والتي شبهة
في المحل فالأولى تتحقق في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة فظن غير الدليل دليل ملا بد من الظن والأولى شبهة
أصلاً كظنه حل وطي جارية زوجته أو إيهامه أو حده أو جعله وإن علا ووطي المطلقة ثلاثاً في العدة أو بائناً على
مال أو المختلعة أو أم الولد إذا اعتقها وهي في العدة ووطي العبد حارية مولاه والمرتهن في حق المرهونة في رواية
ومستعير الرهن كالمترهن ففي هذه المواضع لا خلاف إذا قال ظننت أنها تحل لي ولو قال علمت أنها حرام علي
وجب الحد ولو ادعى أحد من الظن والآخر لم يدع لأحد عليهما حتى يقرأ جميعاً بعلمهما بالحرمة والشبهة في
المحل في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة ثلاثاً بالكنائيات والجارية المبيعة إذا وطئها البائع قبل تسليمها إلى
النتهي كلامه وأنت تعلم أن عبارة مصنف الكتاب أعظم من هذا فإنه إذا جنى رجل مسجدين وحمل لكل منهما وقفاً
مستقلاً فلا عليك أنه يصلح على كل منهما أنه وقف آخر مع أنه يجوز صرف فائض أحدهما للآخر وقال المصنف
لا يجوز صرف فائض وقف أحد واقفهما أو اختلف وهو يصادف فقد أحاط في النقل انتهى وقال بعض الفضلاء
بعد أن نقل كلام الدرر والغرر وحاصله أنه إذا اختلف الواقف والجهة جاز للحاكم صرف فاضل أحدهما للآخر وإن
اختلف أحدهما لا يجوز وقد أطلق صاحب هذا الكتاب المنع نقلاً عن الدرر والغرر والبزازية والحال أن ما في
الدرر والغرر نقلاً من البزازية إنما هو التفصيل انتهى **قوله** وهو حديث ذكر الضمير الراجع للقاء مع مراعاة الخبر
قوله فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا بغيته أجمع ياه تباروا أحده **قوله** كظنه حل وطي حارية
زوجته لأنه وإن كان زناً على الملك وحق التملك فيها غير أن البسطة تجري بينهما في الانتفاع بالأموال والرضى
به لك عادة وهي تجوز الانتفاع بالمال شرعاً فإذا ظن الوطى من هذا القبيل يعدل لأن وطي الحواشي من قبيل الاستخدام
في شبهة الحل والاشتباه في محله معذرة فيه **قوله** إذا بيه لو قال أو أصله وإن علا لكان أولى **قوله** ولو ادعى أحد من
الظن قال في البحر أطلق في ظن الحل فيشمل ظن الرجل وظن الجارية فإن ظناً فلا حد وإن علمنا الحرمة وحب الحد
وإن ظنه الرجل وعلمتها الجارية أو العكس فلا حد لأن الشبهة إذا تسكنت في الفعل من أحد الجانبين تنعدي إلى
الجانب الآخر ضرورة كذا في المحيط **قوله** والآخر لم يدع يشمل الشاك والعالم بالحرمة **قوله** والشبهة في المحل في
سنة مواضع قيل عليه المذكور في المكتب خمسة وقد عد الجارية الممبورة من أفراد الشبهة في المحل ثم بد من كتب
العقد والظاهر أنه سقط من قلم الناصح انتهى أقول هذا ما في نسخة وما على ما هو ثابت في أكثر النسخ فلا سقط **قوله** جارية
أبيه لو قال حارية نزع وإن دخل لكان أولى هذا لو كانت الجارية مشتركة بينه وأجنبي هل يكون الحكم كذا

المشترى والمجسولة مهرًا اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشاركة بين الواطي وغيره والمرهونة اذا
وطئها المرتهن في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحسد وابن قال علمت
انها علي حرام لان المانع هو شبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وطئ جاريه عبد المأذون والمديون
ومكاتبه وطئ البائع التجارية المبعة بعد القبض في البيع الفاضل والتي فيها الخيار للمشتري وجاريته التي هي اخته
من الرضا وجاريته قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة او بالمطالبة لا ينفك عنها او بمجماعه لانها انتهت ما في قسم
القد يرونها شبهة ثالثة عند ابي حنيفة روح وهي شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمه بعد العقد عليها وان كان عالما
بالحرمة فلا حد على من وطئ امرأة تزوجها بلا مهر ودون غير اذن مولاه او مولاه وقالا لا حد في وطئ محرمه المعقود عليها
اذا قال علمت انها حرام واغتوى على قولها كما في الخلاصة ومن شبهة وطئ امرأة اختلفت في صحة نكاحها
ومنها شرب الخمر للتدوي وان كان المعتمد تحريره ومنها انها لا يجوز التوكيل بهتيفاء الحد ود اختلف في
التوكيل بانها وما بنى على انها تدوم بها انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا بالشهادة
على الشهادة ولا تقبل الشهادة بعد متقدم سوى حد القذف الا اذا كان لبعدهم من الامام ولا يصح اقرار السكران
بالحد ود النجاسة الا انه يضمن المال ولا يستحلف فيها لانه لرحاء النكول وفيه شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك
من غير يمين ولا تصح الكفالة بالحد ود والقصاص ولو برهن القاذف برحليين او رجل وامرأتين على اقرار القاذف
بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حد واحد ولا قطع بسرقة مال صله وان علا وفرعه وان سفل واحدا
الزوجهين وسبيله وعبد ومن بيت ما ذون

لم اراه والظاهر انه كذلك لقولهم ان ما فيها من الملك يكفي لصحة الاهتلاء وفيما لو كانت مشتركة بين الواطي وغيره
فليكن ما فيها من حق التملك او قال الحد لان للاب حق تملك مال ابنه عند الحاجة **قوله** وعلمت انها ليست بالمختارة
اقول علم ذلك من تنكير الرواية فيما تقدم في قوله والمرتهن في حق المرهونة في رواية **قوله** ومن شبهة وطئ امرأة
اختلفت في صحة نكاحها كالمكروهة بلا ولي حتى اذا كان الزوج هافيا فوطئها لاحد عليه اقول لا خفاء في ان شبهة
في هذه النصوص وشبهة عقل فلو قال ومن شبهة العقد وطئ امرأة لكان اولي **قوله** وان كان المعتمد تحريره أي الشرب
للتدوي فيه كامل **قوله** واختلف في التوكيل بانها ظاهرا مطلقا ان حد الزنا والشرب مختلف في صحة التوكيل
بانها تهما وليس كذلك لانه لا يصح التوكيل بانها تهما اتفاقا لانه لا حد لاحد فيهما وانما تقام البينة على وجه الحسبة
فاذا كان اجنبيا عنه لا يجوز توكيله كما في الزيلعي ويجوز التوكيل بانها تهما القصاص وحد القذف والسرقه باقامة
البينة فاذا قامت وثبت الحق فليؤكل اهتفاء وقال ابو يوسف روح لا يجوز التوكيل بانها تهما كالا يجوز باهتيفائها
وقول محمد روح مضطربوا لظهوره مع الامام روح الا انه لا يجوز من غير علم ولا رضاه الخصم وعند الامام لا يجوز
باحد هما وقيل هذا الخلاف في حالة غيبة الموكل واما في حال حضرته فهو جائز **قوله** الا انه يضمن المال يعني
فيما لو اقرب بالسرقة فانه لا يحد ويضمن المال المسروق **قوله** فلا حد عليه أي على المقتول واما القاذف فيمنع **قوله**
واحد الزوجين أي ولا قطع بسرقة احد الزوجين الاخر **قوله** وميد أي ولا يقطع بسرقة السيد من عبده المأذون
لأنه يمين **قوله** وعبد أي ولا قطع بسرقة العبد من سيده **قوله** ومن بيت ما ذون أي ولا قطع بسرقة مال من بيته

بدخوله ولا فيما كان اصله مباحا كما لم يثبت تغاريده في كتاب اليهودية لا يسقط القطع بكفواه كونه المهرزوق ملكه وان لم يثبت وهو كالمصطفى وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم فإليه تنسبته **قوله** في قولنا ما ترجم في الجدل وذلك مجربها فان قيل وجب ان لا يقبل لان عباوة المترجم بدل من عباوة العجني والجدل ولا يقبها بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة قطي البهادة وكتاب القاضي الى القاضي العجني بالامام المترجم ليس بدل عن كلام العجني لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبادته كعبادة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصل لا يهبط الى الترجمة منذ العجز من معرفة كلامه كالحقبة يصار اليها عند عدم الاقوال برجل في شروح الادب للحد والشهد من الفامين والنفيس تنبيهه القصص كالحدود في الدفع بالمشبهة فلا يثبت الا بما ثبت به الحد وهو ما فرغ عليه انه لو ذبح فلنما فعل ذلك احتته وغوميه فلا قصاص وزجبت اليه كافي العمل ومنها لوجن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فان ينقلب دية ولا قصاص يقتل من قتله ولا يقتلني فقتله ولا يفتل في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قاتل قاتل عدي اراخي اراخي ابني اراخي لكن لا شيع في العبد وتجب الدية في غيره واستثنى في خزائن المفتين ما اذا قاتل قاتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماه في البرازية وينبغي ان لا قصاص بقتل من لا يعلم انه محقون الدم على التابيل اولا في الخائفة ثلثة قتلوا رجلا عمل اثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادة وهم الا ان يقول اثنان منهم ما ذوق في دخوله **قوله** ولا فيما كان اصله مباحا كافي النسخ والنصب والصواب بالرفع اي ولا قطع في سرقة مال اصله مباح كالكلأ المحذوف في كلام المصريح حذف اسم لارهو لا يجوز **قوله** ويسقط القطع بكفواه كونه المسروق ملكه لم يثبت كونه المسروق ملكه بعد ما ثبت السرقة عليه بالبينة او بالاقرار لان الشبهة دلالة للحد ودفع تحقق بجبر الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار كافي البحر في باب ما يقطع وما لا يقطع وقال الامام مجيب في الاصل انه متى ادعى شبهة واقام البينة عليها سقط الحد وجبر الدعوى يسقطا **قوله** الا كراه خاصة لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه كافي البحر في باب ما يوجب الحد وما لا يوجب **قوله** ولم يعلم ذلك اي والحال انه لم يعلم كونها زوجة لانه لو لم يعلم كونها زوجة لم تحتج الى دعواها لتكون شبهة دارئة للحد **قوله** الا كراهي انه لا يثبت بالشهادة ضمير انه راجع للحد ودله اعتبار واحد **قوله** لكن القاضي لا يعرف لسانه الصواب لان القاضي لا يعرف انه لان المقام مقام التظليل لا مقام الاثبات واك وقد راجعت عباوة الصدر الشهيد فوجدتها بصفة التعليل كما صوبت **قوله** ومنها لوجن القاتل اليه ضمير منها يرجع للزور المفهومة من المقام ثم ينظر وجه كون المجنون بعد الحكم بالقصاص شبهة انقلب بسببها القصاص دية ولعله صيرورته بعد الجنون غير مكلف والحد ولا تقام لمن غير مكلف ثم في معين المفتي ولو جن بعد القتل قبل الحكم ان كان هذا الجنون الحداد مطلبقا سقط القصاص والا فلا **قوله** واجتلف في وجوب الدية والاصح عدمه في مشرح الجوهري في باب الشكنة الكلام على هذه المسئلة مستوفى راجعته ان شئت **قوله** ولا قصاص اذا قاتل قاتل عدي اليه ضمير منها يرجع للزور من نفي القصاص نفي الاثم **قوله** لكن لا شيع في العبد اي لا قصاص ولا ضمير لان به وبه ماله وعصبه جازم يثبت بحاله فجاز ان تسقط باذنه كافي ما تروى من الموقول وقال الحسن لا يقبل في حق الكل لا ينفى ما فيه من المخالفة لقوله في حد العبد والعبارة قتل الحسن لا تقبل شهادة اثنان منهم عفي عنا ومن هذا الوجه الاول فانما ثبت به

القبول الأول

حفاصا من هذا الوجه قاله أبو يوسف راجع تقبل في حق الواحد وقال الحسين إقبل في حق الكل انتهى ويكتنفه مسألة العفو في شرح الكنز من أبي مويج عن سعد قوله وقيل لخصمه أعطه كفيلا فليراجع ويكتب في الفوائد أن القصاص كالحد وداعي سبع مسائل الأولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الجلب وكافي الخلاصة الثانية الجلب ودلا تورث والقصاص يورث الثالثة لا يصح العفو في الحد ودلا كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة العقاد مالا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحد ودعوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الإعرص بخلاف الحد وكافي الحد اية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحد ودون تجوز في القصاص السابعة الحد ودعوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم تنبيه التعزير يثبت مع الشبهة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجري فيه الجلب ويقضى فيه بالعكول والكفارات تثبت معها أيضا الكفارة الفطرية ومضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخطأ وبها فساد صوم مختلف في صحته كالمسلم في محله وأما القلبية فهل تسقطها لم ارها إلا من العجب أن الشافعية شرطوا في الشبهة أن تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فانه يقتل به وإن كان موافقا لراي أبي حنيفة وحرم من شرب النبيذ وحد ولا يرامى بخلاف أبي حنيفة وحرم انتهى

القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو صلبا

تقبل شهادتهم في حق الواحد فانه ظاهر في موافقة الحسن لابي يوسف راجع وقد راجعت الثانية فلم ارا المسئلة قوله وكُنِينَا مسئلة العفو في شرح الكنز الخ هي لوقال لي بينة حاضرة على العفو اجل ثلاثة ايام فان مضت ولم يات بالبينه او قال لي بينة غائبة يقضى بالقصاص قيا ما كالا موال وفي الاستحسان يوجب استعظاما لا مالا موال قوله الأولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الجلب ودلا طلاقه في الحد ودغير واقع موقعه لدخول حد القذف تحتها والحكم فيه بخلاف ذلك إلا أن يقال المطلق ينصرف للحد الكامل وهي الحدود الخالصة لله تع فلا يرد حد القذف لأن فيه حق العبد ثم أن القضاء بعلمه في القصاص مبني على أن القاضي يقضى بعلمه في غير الحد ودوال فتوى اليوم على عدم جواز القضاء بعلمه مطلقا لفساد قضاة الزمان قوله والقصاص يورث ظاهره أنه لا خلاف وحيا في كتاب الفرائض أن فيه خلافا قوله السادسة لا تجوز الشفاعة في الحدود الخ الشفاعة ضراعة عند المشقوق عنده سميت به لأنه يشفع للكلام الأول وهي سنة موكل وقدمت اشفعوا توجروا واليقض الله على لسان بينه ما شاء ولما فيه من اعانة المسلم ودفع الظلم عنه ولا يكون في حد ولا حق لازم وانما هي للذنب الذي يمكن العفو عنه وقد شفع الله عز وجل وفي مسطح لما حلف الصديق أن لا ينفق عليه فقال تعالى وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْعَصْلِ الْاِيَةَ قَالَ النُّووي في شرح مسلم واجمعوا على تحريم الشفاعة في الحد ود إذا بلغ الامام وأنه يحرم التشفيغ فيه فاما قبل بلوغ الامام فاجازه اكثر العلماء إذا لم يمكن المشقوق فيه صاحب الشرع وأذى للمسلمين فان كان لم يشفع فيه واما المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة ودواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها والتشفيغ هو ما بلغت الامام او لا لانها اهورن ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم يمكن المشقوق فيه صاحب اذى قال الزركشي في قواعد واطلاق الشفاعة في التعزير فيه نظرا لأن المستحق اذا سقط حقه كان للامام التعزير لانه شرع للاصلاح وقد ثبت ذلك في إقامة وفي مثل هذه الحالة لا ينبغي استحسانها قوله ومن العجب أن الشافعية الخ اتول

فلو غصب صبيا فبطلت في يده فجأة أو بجمي لم يضمن ولا يرد ما لو ما تقي بصا عقدا وبهشة حية أو بنفلة التي أراض مسبقا
أو إلى مكان الضواحي أو إلى مكان يغلب فيه الحمى والأمرض فإن دعيه على عاقلة الغاصب لأنه ضمان التلاف لأضمان غصب
والحر يضمن بالتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولو صغيرا وتاممه في شرح الزيلعي فيبيل
باب القسامة وأم الولد كالنحر لم أر إلا أن حكم ما إذا وطئ حرة بشبهة فاحبلها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها
بخلاف ما إذا كانت أمة ومن فروع القاعدة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخالكية ولو كان الواطئ صبيا فلا
حد ولا مهر وهذا يقال لما وطئ حرة من الحر والعقر بخلاف ما إذا طأ وعته أمة لكون المهر حق السيد وخارج
عن هذه القاعدة قول أصحابنا راح إذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت أحدهما أو دخل بها أحدهما فهو
الأولى لكونه دليلا على سبق عقده والأولى أن يقال إن الزوج في يد الزوج لما قد مناه ولقولهم في باب التحالف
أن القول قوله فيما يصلح لهما معللين بأنها في يد الزوج فهي وما في يد ما في يده فيقال في أصل القاعدة الحر لا يدخل
تحت يد أحد إلا الزوجة فانها في يد زوجها والله سبحانه أعلم ثم رأيت في جامع العصولين من التاسع عشر ما نصه
امرأة في دار رجل يدعي أنها امرأته وخارج يد عيها وهي تصدقه بالقول لرب الدار فقد صرح بأن اليد تثبت
على الحرة بحفظ الدار كما في المتاع انتهى

القاعدة الثامنة إذا اجتمع امرأتان من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبة
فمن فروعهما إذا اجتمع حدث وحانة أو حنافة وحيض كقبي الغسل الواحد ولو باشر المحرم مما دون الفرج ولزمنه
لا عجب في المسائل الاجتهادية المبنية على الأدلة الصحيحة الشرعية بل ذلك سوء أدب **قوله** والمكاتب كالحر لا يضمن
بالغصب أقول لا يخفى أن القياس ضمانه لأنه قن ما بقي عليه درهم والحواب أن له يد على نفسه لكونه حرا يد أحد
حكم الحر وطرد الحكم في الصغير **قوله** ولم أر إلا أن حكم ما إذا وطئ حرة بشبهة الخ قيل عليه هذا مذكور في المختار من
كتاب الغصب قال ولو زنا بملجارية المغصوبة فبطلت وماتت في نقاسها ضمن الغاصب قبمتها يوم العلوق ولا يضمن
الحرة وقال لا يضمن الأمة أي انتهى وهو صريح في عدم ضمان الحرة وهو شهير في كتب المذهب انتهى وغير حاف
أن ما ذكره المصريح بوجوب حكمه من عبارة المختار لا أنه عينه إذ ما ذكره المصريح ما إذا وطئ حرة بشبهة وما ذكره
في المختار ما إذا غصب حرة وزنا بها **قوله** ومن فروع القاعدة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها أقول في جعل
هذا من فروع القاعدة نظر لأن عدم المهر في هذه المسئلة لكون الزنا بالحر يوجب الحد ومن المهر لا يكون الحرة
لا تدخل تحت اليد **قوله** لكون المهر حق السيد أقول المناسب في التعليل أن يقال لأن الأمة تدخل تحت اليد بخلاف
الحرة **قوله** والأولى أن يقال إن الزوجة في يد الزوج يعني بظاهر ذلك مناماة والمسئلة للقاعدة والظاهر أنه لا مناماة أصلا
لأن المتبادر من كون الحر لا يدخل تحت اليد كونه لا يستولى عليه اهتلاء الغصب والملوك كون الزوجة في يد
الزوج ليس من هذا القبيل ومن ادعى أن الدخول تحت اليد المذكور في القاعدة أعم من الغصب والملوك فعليه البيان
قوله إلا الزوجة فانها في يد زوجها قيل هذا مبني على أن الدخول تحت اليد أعم من الغصب والملوك إلا مقصورة على
الغصب والملوك لا يحتاج معه إلى الاستثناء **قوله** إذا اجتمع امرأتان الطمأ أمورو وقد يقال المراد بالمشيئة فوق الواحد
فيصدق بالأمين والثلاث **قوله** كقبي الغسل الواحد هذا ظاهر الحواب وقيل صحت الجرجا في كون من الأول

شاة ثم جامع ههناها الاكتفاء بموجب الجماع ولم اره الا ان صريحها ومنها لوقص المحرم اظفار يد يده ورجليه في مجلس واحد فانه يجب هليده دم واحد اتفاقا وان كان في مجالس فكل لك عند محمد رح وعلى قولهما يجب لكل يد دم ولكل رجل دم اذا جلد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه اربعة دماء اذا جلد في كل مجلس فلم يد او رجل فجعلنا اجنابة واحدة معني الاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى واذا اختلف تعتبر جنبايات لكونها اعضاء متباعدة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بفعل اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان مشاخصنا رح قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه يد وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الخانية فان جامعها مرة اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقص يد فرفض حجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف روح ولو نوى بالجماع الثاني ورفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيئا انتهى ومنها لو دخل المسجد وصلى الفرض والراتبة دخلت فيه التحية ولوطاف الغادم عن فرض ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لوطاف للأفاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كلا منهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد الحرام فصلى فيه مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة عقيب طواف ينبغي ان لا يحذفه من ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد ولو تلا آية سجدة فسجد سجدة صلواته قبل ان يقرأ تلك آيات كفت عن التلاوة للحصول المقصود وهو الامن الثاني وكذا لك الرجل اذا عرف ثم بال فان الوضوء يكون من الاول لامن الثاني على قول محمد وقال الفقيه وجعفر الهندواني ان كانا من جنسين متحلين يكون من الاول لامن الثاني كما اذا بال ثم بال وروى عن خلف بن ايوب انه كتب الى محمد بن الحسن ليسا له ممن رعب ثم بال هل الوضوء يكون من الاول اذا الثاني فكتب اليه ان الوضوء يكون منهما جميعا ثم قال وثمرة الخلاف انما تظهر في مسئلة وهي ان الرجل اذا قال ان توفات من الرعاف فامراتي طالق فرعب ثم بال ثم توفأ فانه يقع الطلاق عليه في الروايات كلها ما على قول ابي عبد الله الجرجاني فلا نه وحد الرعاف او لا ويقع ايض على قول ابي جعفر وغيره لان الطهارة تكون منهما جميعا وما اذا بال ثم رعب ثم توفأ قال ابو عبد الله الجرجاني لا يقع الطلاق لان رفوع الطلاق بالوضوء من الرعاف والوضوء ههنا وقع من البول عنده لانه هو الاول وعند غيره يقع الطلاق لان عند غيره يكون الوضوء منهما جميعا كذا في الذخيرة في الفصل الخامس عشر من متفرقات كتاب الطهارة **قوله** وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى الخ اي ويجري على هذا الاختلاف الذي مر في قص المحرم يد يده ورجليه ما لو جامع مرة بعد اخرى امرأة او نسوة فان كان في مجلس واحد يجب دم واحد اتفاقا وان كان في مجالس فكل لك عند محمد رح وعلى قولهما يجب لكل جماع دم **قوله** وفي المرة الثانية عليه شاة ظاهر الاطلاق انه كذلك ولو قبل الحلق **قوله** ومقتصودهما مختلف اذا المقتصود بطواف الافاضة تغريغ الذمة وبطواف الوداع توديع البيت وقد يقال هذا جار في المسئلة الاولى اذا المقتصود بالفرض والمنذور تغريغ الذمة وبطواف القدوم تحية البيت في اول اللقاء وهما مختلفان فتأمل **قوله** لا تنوب عن تحية البيت وهي الطواف والعللة المذكورة تقتضي ان التقييم بالجماع لغو لان اختلاف الجنس متحقق مع الصلوة منفردا **قوله** ولو تلى أية سجدة قبل ان يقرء ثلاث آيات فسجد حق العبارة ان يقال ولو تلى أية سجدة فسجد لها قبل ان يقرء ثلاث آيات وانما قيد بذلك لانها واجبة على الغور ولو سجد بعد ما قرءها لم تجز كما يدل على ذلك قوله وكذا الركوع لها فورا **قوله** وهذه من المواضع

التعظيم وكذا الوركع لها فورا اجزأت قياسا وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في **قوله** لا يكره في الصلاة ولو تعدد السجدة واحدة ولو تعدد السجود في الصلاة لم يتعد الجابر انقلاب الجانين في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلفت جنسها لان المقصود بسجود السهو رغم انف الشيطان وقدر حصل بالسجدة في آخر الصلاة في المقصود في الثاني جبره تلك السجدة فلكل جبر فاختلف المقصود ولو زنى او شرب او صرف لولا كفى حد واحد سواء كان ثوبا او سوطا او جبهة الثاني او لا فلوزنى بكرائم ثيبا كفى الحد **قوله** قذف مواد الحطب او جماعة في مجلس او مجالس كفى حد واحد بخلاف ما اذا زنى فحد ثم زنى فانه يحد ثانيا ولو زنى **قوله** ويرد الخيم الكل لا اختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثاني وما بعده شيع ولوفي يومين فان كانا من رمضان فبين تعدد الاثبات كفر للاول تعدد والاثبات ولو قتل المحرم صيد افي المحرم فعليه جزاء واحد للا حرام لكونه اقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال الزيلعي في قول الكنتز (او خضب راسه بجماد)

هذا اذا كان مائعا وما اذا كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى ويتعد الجزء على القارن فيما على المأخذ به دم لكونه محرما باحراميين عندنا وقولهم الا ان يتجاوز الميقات غير محرم استثناء منقطع لانه حالة المجاوزة لم يكن قارنا ولو تكرر الوطي بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهر لان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارية ابنه ومكاتبه المنكوحه فاسدا ومن الثاني وطئ احد الشريكين التجارية المشتركة مكاتب مشتركة لو وطئ مرارا اتحد في نصيبه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعد في التجارية المستحقة كذا في الظهيرية ومن زنى بامة فقتلها لزما الحد والقيمة لا احتلا فهما ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطوعة من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء في الافضاء ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ولا شيء في الافضاء وحب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها التي يعمل فيها بالقياس **قوله** ولو في يومين فان كانا من رمضان فبين تعدد الخ يعني في ظاهر الرواية وهو الصحيح قال في الامرار وعليه الاعتماد وقال محمد رح عليه واحدة وقولهم الا ان يتجاوز الميقات غير محرم استثناء منقطع اقول قد ذكرنا في مستثنى من القاعدة والاستثناء فيه متصل وهو ما اذا افاض القارن قبل الامام من عرفة وحاوز حد ودها فان عليه دمارا حد مع كونه قارنا **قوله** ولو تكرر الوطي بشبهة واحدة ولو وطئ مكاتب مشتركة مرارا اتحد في نصفه الخ اي عليه في نصفه مهر وعليه في نصف شريكه بكل وطئ نصف مهر **قوله** ولا يتعد في التجارية المستحقة اقول لان وطئه كان على ظن الملك كالوطئ منكوحته مرارا ثم بان انه حلف بطلاقها يلزم مهر واحد وكذا هذا واما مخرج عن القاعدة لا عبرة بالظن البين خطأ **قوله** ومن زنى بامة فقتلها الخ اي بفعل الزنا لزمه الحد والقيمة لانه جنس جنابتين فيوفر على كل واحد منهما حكمها الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولا يتدخل اخلان لانهما حقان مختلفان وجبا بجنابتين مختلفتين احدهما بالزنا والاخر بالتلاب النفس وعن ابي يوسف انه لا يحد **قوله** ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية يعني قتلها بفعل الزنا ووجوب الحد مع الدية لا يملك بضمها **قوله** ولا شيء في الافضاء يعني لرضاها به

عليه دية كاملة والاخذ وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما فان كان المولى يستمسك فعليه ثلث لدية ويجب المصون في ظاهر الرواية وان لم يستمسك المولى فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافاً لمحمد ورحمته الله تعالى صغيراً تجاً مع مثلها فهي كالعصيرة الا في حق سقوط الارش وان كانت لا تجاً مع مثلها فان كان يستمسك ولها فليبه ثلث الدية وكال مهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزيلعي من الحد واما الجناية فاذا تعدت قطع ضرره ثم قتله فانها لا يعد احدى فيها الا اذا كان خطأين على واحد ولم يتخللها بدم وجور هاتمة مهر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عملين او خطأين اراحد هما عمداً والاخر خطأً وكل من الاربعه اما على واحد او اثنين وكل من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء او بعده وقد اوضحناه في شرح المختار في بحث الاداء والقضاء والمعتدة اذا طيطت بشبهة وجبت اخرى وتداخلتا والمرئي منهما سواء كان الواطي صاحب العدة الاولى او غيره لحصول المقصود وقد علمت ما احتوزنا عنه بقولنا من جنس واحد وبقولنا ولم يتخلف مقصودهما وبقولنا غايباً والله الموفق

القاعدة التاسعة اعمال الكلام والى من اهماله متى امكن فان لم يمكن اهمل

والدقيق اصحابنا راح في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متميزة فانه يصار الى المجاز فلو حلف لا ياكل من هذه النخلة او هذا الدقيق حث في الاول باكل ما يخرج منها وبشئيهما ان باعها واشترى به ما كولا في الثاني بما يتخذ منه النخلة ولو اكل عين الشجرة والدقيق لم يحث على الصحيح والمهجور شرعاً وعرفاً كالمعتذر وان تعدت الحقيقة والمجاز وكان اللفظ مشتركاً بلا مرجح اهمل لعدم الامكان فالاول كقوله لا مراثة المعتدفة لايها هذه بنتي

قوله والاحد وضمن ثلث الدية لما ان جنايته جاثفة **قوله** ثم قتله عطف على قطع وهو مصدر مضاف لمفعوله وهو الضمير العائد الى المقطوع المذلول عليه بالمعذر **قوله** وسورها اي الجناية المتعددة والضمير راجع للمقيم مع قيد **قوله** ستة عشر ماصلة من ضرب اثنين في ثمانية **قوله** فاما ان يكونا عملين اليح العلم ان العملين اذا لم يتخلل بينهما بدم وهما في نفس واحد لا يتد اخلاق عند الامام وعندهما يتد اخلاق فيقتل جزاء ولا تقطع يد **قوله** وتداخلتا والمرئي منهما ما فلو كان لوطي بشبهة بعد انقضاء حيضة مثلاً فحاضت حيضتين بعد هما تمت العدة الاولى ووجب عليها ان تتم العدة الثانية حيضة ثالثة **قوله** فلو حلف لا ياكل من هذه النخلة الخ يبيد المحلوف عليه في المثالين عدم الاكل وهو غير معتذر بل المعتذر الاكل والجواب ان اليمين اذا دخلت في النفي كانت للمنع فموجب اليمين ان يصير ممنوعاً باليمين وما لا يكون ما كولا لا يكون ممنوعاً باليمين **قوله** وبشئيهما ان باعها واشترى به ما كولا لا يخفى ما في عبارة المص من الركاكذ وكان حقه ان يقول لا ياكل ما اشتراه وبشئيهما ظاهر كلام المص انه يحث بذلك وان كان لها ثمرة وليس كذلك قال العلامة ابن الملكر ان لم يكن لها ثمرة حثت بشئيهما ان باعها واشترى به ما كولا واكله **قوله** والمهجور شرعاً وعرفاً كالمعتذر والفرق بينهما ان المعتذر ما لا يتصل اليه الا بمشقة ومثاله ما ذكره المص ورحمته الله من ما تيسر الوصول اليه ولكن الناس توكوه كوضع القدم ومثال المهجور شرعاً ما كولا وكله بالخصومة فانه ينصرف الى الجواب مجازاً فيتناول النكار والاقرار باطلا لانه اعتبار عموم المجاز لان الحقيقة مهجورة شرعاً اذا الخصومة منازعة وهي حرام فانصرف الى الجواب لانها سببه **قوله** اهمل لعدم الامكان كذا في النسخ والصواب اهمل لعدم الامكان اي امكان اعمال الكلام **قوله** فالاول كقوله لا مراثة المعتدفة المختار في غير ذلك

لم تحرم بذلك ابد والثاني لو اوصى لمو اليه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكن له معتق بالكسر
 موال اعتقهم ولهم موال اعتقوهم انصرفت الى مواله لانهم الحقيقية ولا شيع لموالي مواله لانهم المحازر ولا يجمع
 ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحد بهما انت طالق اربعاً فقالت الثلث يكفى فقال
 الزوج او عنت الزيادة الى ثلاثة لا يقع على الاخرى شيع وكذا لو قال الزوج الثلث لك والباقي لصا حبنتك لا تطلق الاخرى
 انتهى لعدم امكان العمل بما عمل لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايضاً على ما ذهبنا منه حكاه في الفتاوى
 الطحاوي حكاه في بتيمة الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احد تكفي الطلاق في النكاح
 ولو جمع بين منكوحته ورجل وقال احد كما طالق لا يقع الطلاق على امرأتها في قول ابي حنيفة روح وعنه ابي يوسف راجح
 انه يقع ولو جمع بين امرأتها واجنبية وقال طلقت احد نكحاً طلقت امرأتها ولو قال احد نكحاً طالق ولم ينو شيئاً لا تطلق
 امرأتها وعن ابي يوسف ومحمد روح انها تطلق ولو جمع بين امرأتها وبين مائيس بمحل للطلاق كالبهيمة والحجر وقال
 احد نكحاً طالق طلقت امرأتها في قول ابي حنيفة وابي يوسف روح وقال محمد راجح لا تطلق ولو جمع بين امرأتها الحية
 والميت وقال احد نكحاً طالق لا تطلق الحية انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احد بهما صحيحة النكاح والاخرى
 فاسدة النكاح وقال احد نكحاً طالق لا تطلق صحيحة النكاح ولو جمع بين منكوحته واجنبية وقال احد نكحاً طالق
 انتهى وحاصله انه اذا جمع بين امرأتها وغيرهما قال احد نكحاً طالق لم يقع على امرأتها في جميع الصور الا اذا جمع بينهما
 وبين حد اراو بهيمة لان الجدا ولم لم يكن اهلاً للطلاق اعمل اللفظ في امرأتها بخلاف ما اذا كان المضموم آدمياً فانه
 اعتبار الاقرار على الغير ولا يثبت في حق نفسه لكذب القاضي اياه في هذا الاقرار لكونه اقراراً بالحرمة على
 الغير وهي المرأة لانها تحرم عليه به مقام تكذب به مقام الرجوع اذ تكذب به لهرج ليس باذن من تكذب بنفسه
 والرجوع من الاقرار بالنسب صحيح فلم يثبت واما امتناع حكم المحازر وهو الطلاق المحرم فاما فاته بسن الحرمة
 الثابتة بالطلاق وبين الحرمة الثابتة بالبنية لان الحرمة الثابتة بها تنافي النكاح والحلبة والحرمة الثابتة بالطلاق
 تثبت النكاح والمحلبة لانها حق من حقوق النكاح فلم يحزان يستعارق قوله هذه بنتي للطلاق المحرم **قوله** لم تحرم
 بذلك ابد الا قول لكند ان اصروا على هذا القول يفرق القاضي بينهما لان الحرمة تثبت بهذا اللفظ بل لانه بالاصرار صار ظاهراً
 لها يمنع حقها في الجماع فيجب التفريق كما في الحب والذمة كما صرح به الطحاوي قال في الفتح والاصرار ان يقول
 ما قلته حق **قوله** بطلت اي الوصية قد يقال ان الوصية الى الاعلى محازاة الانعام وشعر المنعم واجب والى الاعلى
 زيادة انعام وهو مندوب والصرف الى الواجب ادنى والحواب انه لا يمكن الترجيح بهذا لان مقاصد الناس مختلفة
 منهم من يقصد الاحسان الى الاعلى تميماً للاحسان فوجب التوقف الى البيان فاذا انقطع رجاء تعيين البطلان
قوله ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الخاتمة الخ اقول ذكر في لقنية خلافاً فقال ولو قال لها انت طالق خمس
 طلقة فقالت ثلاث تكفيني فقال الباقي لصاحبك تطلق كل واحد من البواقي ثلاثاً ثلاثاً وقال الطحاوي ومحمد بن شعاع
 وابو علي الرازي والشافعي لا يقع على صاحبها شيع لان من وراء الثلاث غير كامل اصلاً انتهى اقول لم يظهر لي وجه
 القول بوقوع ما زاد على الثلاث وكان له لضعف هذا القول لم يتعرض له قاضيخان **قوله** ومنها حكاية سنان الطحاوي **قوله**
 ولو جمع بين امرأتها واجنبية وقال طلقت احد نكحاً طلعت قيل لم يبين الفرق بين هذه الصيغة وبين احد نكحاً طالق مع

ما لم ينفك عنه إلا أنه يشترك بالرجل فإنه لا يوصف بالطلاق عليه وإنما لو قال لها أنا منك طالق لما وقد يقال إن الطلاق
 كذا في قوله ومنه مشرك كذا بينهما ومما فيه شبهة على القواعد قول الإمام الأعظم فيما إذا قال لعبد الأكرمين منتهى
 بني فإنه عمله متعلق بمجاز من هذا الجرح ومما اضطررنا إليه من إرجاء ما إذا قال لعبد
 إذا به هذا الجرح وهذا أنه باطل لأنه لا يسمي لأحد مما هو معين وذلك في غير محل العتق ومما فيه شبهة كذا في
 حاله إلى التعيين متى لزم التعيين كما في مسألة العبد بين العمل بالعتق والعتق من العمل بالعتق
 مجازاً إما يحتمل أن يستعمل في حقيقة عدمه مما ينكر أن لا يمتد إلى جرح العبد بالعتق من العمل بالعتق
 جرحاً ودأبته أحد كما حلت في الجملة كلف المحيط بينهما الفرق في شرح المنار ومما فيه شبهة على إرجاء
 الأولاد أو لا دخل عليهم من ثلثه من الإهمال محال بالمجاز وكذا البو وتغيب على مواله وليس له موال وإنما له
 موالى موالاً مستحقوا كافي التعوير وليس منها ما يوافق بالشرط والجواب بلا فإنه لا نقول بالتعليق لعدم إمكانه
 ميسر الساحة البتة **قوله** إلا أنه يشترك بالرجل الخ هو نقص إجمالي حاصله أن العلة وجدته وتغيب المحرم لأن
 عدم محلية الرجل للطلاق يقتضي وقوع الطلاق على الزوجة وقد تنبهوا بمسألة الجواب أنه ليس المراد بالمحلية
 للطلاق محلية المضموم باعتبار شخصه بل باعتباره نوعه ونوع الرجل محل له **قوله** وما فيه شبهة على القواعد المذكورة
 قول الإمام الأعظم الخ قيل يحتاج هذا العرح مع فرع المرأة المعروفة لا يجازي إذا قلل لغيره بمتى لم ينعزم البتة
 إلى الفرق لا بدى حنيعة الفرق بينهما أن الحرمة الثابتة بقوله هذا الذي لا ينافي المصلحة من عمله في الحقيقة من حين
 ملكه لا نعتا الملك من الأصل وعمله في المجاز عتقه من حين ملكه أي وصلح مجازاً بخلاف قوله للمرأة المعروفة
 السبب هذه بمتى فإن الحرمة الثابتة به تنافي النكاح والمحلية والحرمة الثابتة بالطلاق تنافي النكاح والمحلية فلم تعز
 استعارته للطلاق المحرم كما قلنا **قوله** لأنه اسم لأحد مما غير معين يعني أن الأولاد محلياً لغير معين من كل منهما
 على التعيين والأعم يجب صدقه على الأخص والواحد الأعم الذي يصدق عليه العبد والدأبته ضرر ما لم يعلق ولما
 يصلح له الواحد المعين الذي هو العبد وفيه شبهة لأن الجواب الحق إنما هو على ما يصدق عليه أنه أحد الشيئين لا على
 المفهوم العام إذاً الأحكام تتعلق بالذوات لا بالصفات المفهومات هكذا ذكره صاحب التلويح ويمكن أن يجاب عنه بأنه لما
 لم يكن ما صدق عليه أحد الشيئين غير عين صالحاً للإيجاب وبذلك من صلاحية المحل لا يصح الإيجاب أصلاً ومنه الإمام
 هو كذلك أي هو أم لأحد مما غير معين وأنه ليس بمحل لكن يستعمل أحد مما على التعيين مجازاً حتى لزمه التعيين
 في مسألة العبد من كافي الأثر ولو لم يكن يحتمل كلامه لم يجز عيله إذا المرأة لا يجز على بيان شيعي لم يكن من محتملات
 كلامه ولما تعدد العمل بالحقيقة انتهى الواحد التحير المعين فالعبد محلياً **قوله** يعني الواحد المعين أولى من الغاء
 الكلام وإبطاله وهذا الخلاف مبني على أصل مختلف فيه وهو أن المجاز يختلف من الحقيقة في التكلم عند فيصار إلى
 المجاز عند عدم صحة التكلم وإن احتمل محتمل الحقيقة وعندهما المجاز حانك من الحقيقة في الحكم فلا يصار إلى المجاز
 صدقاً عند صحة الحكم الحقيقة فيلغى ثم ظاهراً هذا الكلام يهوى إلى أنه لو نوى عبده به إلا الإيجاب لا يعتق دخلهما أي
 لأن اللغو لا حكم له وذكر في المبسوط أنه يعتق عبده إذا نوى **قوله** وبينما الفرق في شرح المنار وهو أن قوله وهذا
 تعبير وقوله أحد كل حي يقع على من يقبل العتق فاما التفسير فيصم من من يقبل العتق ومن لا يقبله

[illegible]

الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل احتسابه في قسمة امواله وولده مقامه وهذا هو الحق انما يتم لو صدق على المتوفى في حيوة والده اذ من اهل الوقف وهذه مسئلة كان قد وقع عليها في الشام قبل التسعين وستمائة وطلبوا فيها نقلا فلم يجزوه فارسلوا الى الديار المصرية يستلونها فلما اجدوا ما اباؤهم لمكني رأيت بعد ذلك في كلام الاصحاب نيماء اوقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه الى الباقيين من اهل الوقف فمات واحد عن ولد ولا انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف بهذا التعليل يقتضي انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابيه عبد القادر المتوفى في حيوة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق قال زعماء ينسب ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عموم وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم على عمر وبن علي واولاده فعمرو وموقوف عليه في حيوة زيد لانه معين قصد اهل الوقف بخصوصه وبن علي وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوحدهم شرطا استحقاقا وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق لكل واحد منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف وانما الموقوف عليه جملة الاولاد كالعقراء قال فتبين بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوف عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال ان المتوفى في حيوة ابيه يستحق ان لو مات ابيه جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا اقل كسب في وقت البحث ثم رجعت منه فان قلت قد قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل احتسابه بشيخ فقد سماه من اهل الوقف مع عدم احتسابه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف نيل خلد محمد والد عبد الرحمن وملصقة في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها وهو الحق فالكلام فيه تطويل **قوله** انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده قيل حاصل فرقته ان اهل الوقف من وجع اليه الوقف بالفعل والموقوف عليه من له الوقف بالقوة **قوله** فاذا وقف مثلا على زيد ثم على عمر والى لا يخفى ان زيد ايضا موقوف عليه لانه معين قصد الواقف بخصوصه وبن علي وعينه كعمر وفقد م عليه فهو موقوف عليه كما هو انه من اهل الوقف فبين اللفظين عموم وخصوص مطلق والموقوف عليه اعم مطلقا وهذا هو جردا بعد تسليم ان عمرو والبس من اهل الوقف بل موقوف عليه فقط **قوله** ونحن انما نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها قال في التيسير الوقوف على غوامض الوقوف خاتمة منح السبكي وقوله جمع منهم الزركشي العمل بالمقاهيم في كلام الواقفين لغلبة الذهول عليهم وانما كانت حجة في كلامه تعالى في قوله المأخوذ منه لانه تعالى لا يغيب عنه شي من هذا الاختلاف العموم فانه حجة في الاوقاف بخلاف ذكره اليلقيني في الدلالات انتهى والدليل عليه ما ذكره في الخصاص في باب الرجل يجعل ارضه وقفا على رجل بعينه وعلى والده وولده ثم على المساكين ثم قال الا ترى ان رجلا لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على فلان ابني فلان وبن فلان ثم من بعدهما على المساكين فتبين بها من هذا ما لم يتوكل ذلك ان نصيبه من ذلك للباقي منه فانما مات واحد وما ترك ولد اقال يرجع نصيبه للمساكين ولا يكون ذلك للباقي منه ما من قبل ان الواقف انما اشترط ان يرجع نصيب الذي يدور منه الى الباقي اذا لم يتوكل الميت واذا فعل اقل تركه وان كان له ولد مات فلم يجعل نصيب الميت منه لولده قال من قبل ان الواقف لم يجعل ذلك لولد

الامر بـ **قوله** بمن البرية وحرمانهم تعارضان لا ترجيح فيه فالاعطاء اولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاقه لا ينبغى لقل الامر به وهو الذي يخصها اذا هزرت بينها وبين بقية الاولاد محقق **قوله** فاطمة والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن وملكته له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين بقسم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن وملكته وزينب وفاطمة وهل يكسبهم للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون لعبد الرحمن خمساه ولكل واحد من الاناث خمسة نظرا الى انهم ذكور اصولهم او ينظر الى انهم فينبغى ان يكون لهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزینب خمسة وعبد الرحمن وملكته خمساه **قوله** الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المخلار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة عن غير نسل والباقيون من اهل الوقف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن وملكته ولما اعمها وكلهم في درحتها واحصى قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه وملكته نصفه ولزینب ربعه ولزینب ربعه ولا نقول هنا ينظر الى اصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان يهتبا بهم بانفسهم اولي فاجتمع لعبد الرحمن وملكته الخمسان حصلا لهما بموت علي ونصف وربع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالفرصة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلث خمس وملكته ثلثا خمس وربع خمس واجتمع لزینب الخمسان بموت والد هار وربع خمس فاطمة فاحتجنا الى عدد يكون له خمس والخمسة ثلث وربع وهو مترون فقسمةنا نصيب عبد القادر عليه لزینب خمساه وربع خمساه وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلث خمس وملكته احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهذا ساظهر لي ولا اشتبه احد من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رح بحمد الله قلت قائله الاسيوطي الذي يظهر احتيابه اولاد دخول عبد الرحمن وملكته بعد موت عبد القادر صلا بقوله ومن مات من اهل الوقف الى آخره وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في تاويل قوله قبل استحقاقه حلاب الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدده ان يصير اليه وقوله لشيع من منافع الوقف دليل قوي في ذلك فانه نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فيعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيد ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لوقفي حيا الى ان يصير له شيع من منافع الوقف فهذا الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لا متغني عنه بقوله او لا على ان من مات عن ولد عاد ما كان جارا وما عليه على واده فانه يغني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه لترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام يخصه هذا كما خصه ايضا بقوله على ان من مات عن ولد الى آخره وايضا فاذا

من ويمكن ان يقال ان صيغته بدل من من والباء في قوله بقوله بمعنى في **قوله** والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ووقوع الشك فيه باعتبار تعارض شرطي الواقف المذكورين **قوله** فاحتجنا الى عدد ويكون له خمس الخ لانا نضرب مخرج الخمس وهو خمسة في مخرج الثلث وهو ثلثة يحصل خمسة عشر تضرب في مخرج الربع وهو اربعة يحصل ستون فخمسة اثنى عشر وثلثة اربعة وربعه ثلثة **قوله** قلت قائله الاسيوطي الذي يظهر احتيابه الاصل رح قائله الاسيوطي **قوله** فانه نكرة في سياق الشرط والشرطي معنى النفي كما ذكره الرضي وحينئذ فقوله في سياق كلام معناه النفي في موقع التفسير

عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزوم منه الغاء هذا الكلام بالكيفية وان لا يحصل في صورة لانه على هذا التقدير
انما يستحق عبد الرحمن وملكة لما احتجوا في الدرجة احد من قوله ما جعل من في ذريته فبقوله ومن مات قبل
استحقاقه الى آخره مما لا يظهر له اثر في صورة اختلاف ما اذا عملنا وخصصنا بعموم الترتيب فان فيها عملاً
للكلاسين ووجهه في هذا الامر ينبغي ان يقطع به فنقول لما مات عبد القادر وجسم نعيه بين اولاده الثلاثة ولدي
ولد واما عبد الرحمن وملكة السيمان اثلاثا فلما مات عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوه ولد في
اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم علي خمسان وللطيفة خمس وعبد الرحمن وملكة خمساً اثلاثاً
وطاقتا لطيفة انتقل نصيبها بكماله لبعثها فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه بكماله لبعثها فاطمة ولما توفي
فاطمة جنت لطيفة والباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن وملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
اعتباراً بهم لا بما مولاهم كما ذكره المبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو
خمس وثلاث وسموت فاطمة نصف خمس وملكة بموت عمرو الثلثا خمس وعمومتها فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب
عبد القادر متين جزء لزينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع خمس ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس
ونصف وثلاث وملكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربع فصح ما قاله المبكي لكن المرق بعد م استحقاق
عبد الرحمن وملكة والحزم ح بصحة هذه القسمة والمبكي قد دفيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه
ونحن لا نتردد في ذلك ومثل المبكي ايضا من رجل وقتل وقعا على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشروط ان مات
من اولاده انتقل نصيبه الى الباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولد
ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين وهما عماد الدين وخديجة وولد ولد مات ابو في
حموة والده وهو نعم الدين بن مريد الدين بن حمزة فاخذ الولد ان نصيب ما ولد الولد نصيب الذي لو كان
حيا ابو لآخذ ثم ماتت فدخل بجده ليعتص اخوها الباقي او بشاركه مع ولد اخيه نعم الدين فاجاب بان تعارض فيه اللفظان
فيحتل المشاركة ولكن الارجح اختصاص الاخ ويرجع ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالخاص وقوله
ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما ورد في الاسيوطي رح في هذه المسئلة وانا
اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب المبكي وحاصل ما خالف فيه الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عندي في ذلك واما اطلت
فيها لكثرة وقوعها قد افتيت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته مرتباً بين البطون بينهم
للكو مثل حظ الانثيين وشروط انتقال نصيب المتوفى عن ولد اليه وعن غير ولد الى من هو في درجته وان مات قبل
استحقاقه وله ولد قام مقامه لوبقي حيا فمات الواقف عن ولد بن ثم مات احد هاتين ثلثة وولد في ابن لم يستحق
ثم مات اثنان من الثلثة عن ولد بن ثم مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولد بن عن غير نسل وحاصل جواب
قوله فاجاب بان تعارض فيه اللفظان يعني في استحقاق ولد اخيه معه فان قوله مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف
وله ولد استحق وله ما كان يستحقه المتوفى ويصل الى نعم الدين ان والده مريد الدين مات قبل ان يستحق
ما كانت حل بجه تستحقه فينبغي ان يستحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا في حصتها اذ لو كان موجودا لشارك
احاهما عماد الدين واخذ هو اي مريد الدين النصف وعماد الدين النصف فمقتضى ذلك ان يستحق ولد الواقف وقوله من

السبكي ان ما خص بالمتوفى وهو النصف المسموم بين الاولاد الثلاثة ولا شيع لولدها بنه المتوفى في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون الميراث بينهما ومن مات من ولد فنصيبه له ما دام اهل طبقة ابيه ثم من مات بعد هم يقسم نصيبه بين جميع الاولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حصة ابيه فننتقض القسم بموت الطبقة الثانية ويزول العجب عن ولد المتوفى في حصة ابيه عملاً بقوله ثم هللى بالاولاد الاولاد وانه انما يعمل بقوله من مات من ولد انتقل نصيبه الى ولد ما دام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولد ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنقض القسم كونه من مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فننتقض القسم ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة السيوطي له في شيع واحد وهو ان اولاد المتوفى في حصة ابيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض القسم قلت اما مخالفته في اولاد المتوفى في حصة ابيه فواحدة لما ذكره السيوطي راجعاً قوله فننتقض القسم بعد انقراض كل بطن فقد افتى به بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى الخصاص ولم يتنبهوا لما صوره الخصاص وما صوروا السبكي فانما ذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصاص ورايين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص صور الاولاد وقف هللى ذريته بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع بالسوية الامم والاشفل فننتقض القسم في كل سنة بحسب قلتهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطاً نقله البطون الاعلى ثم مات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته يقتضي ان يختص ما بالدين به لانه اخوه **قوله** ووافقه على انتقاض القسم فيه نظراً لان كلام السيوطي لا يطرأ منه نقض القسم نعم على كلام السبكي انتهى وقد يقال ان عدم تعرضه لنقض القسم بالرد دليل على الموافقة **قوله** واما قوله فننتقض القسم بعد انقراض كل بطن الخ المتبادر منه رجوع الضمير للسيوطي وليس كذلك فان السيوطي لم يتعرض لنقض القسم لاثبات ولا نفى بل الضمير راجع للسبكي وعليه ففي العبارة تفكيك للضمير وهو معيب عند المصنفين **قوله** فقد افتى به بعض علماء العصر قيل عليه كانه يزعم انهم مخطئون وهو على الصواب والا مر بالعكس بل ارياب فالفتي بذلك بعض مشائعه الذين هم بالا صلاح واتباع المنقول معروفون وقد ائني في نظيره الواقعة افاضل الحنفية والشافعية والترتيب فيها بافظ ثم هم مشائخنا ومشايخهم منهم شيخ الاسلام سري الدين عبد البر بن الشحنة الحنفي وتبعه المحقق نور الدين المحلي الشافعي والشيخ برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضي القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي والشيخ العملة المحلي الشافعي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي ومنهم قاضي القضاة برهان الدين ابن ابي شريف وتبعه العلامة علاء الدين الاخميمي وغيرهم **قوله** ولم يتنبهوا لما صور الخصاص الخ قبل عليه هل يتوهم ما قل فضلاً من فاضل ان هو لا و غيرهم جميعاً لم يتنبهوا الفرق الذي خصه الله به واطلعه عليه مع علو مقامهم وارتفاع شأنهم بل هو احتاج الى الانتباه وازالة الاهتباء عافانا الله تعالى واياه بل يجب ان نتبعه لما قاله الزيني قاسم في العصمة ونقله من اكار الشافعية من متابعتهم للامام الخصاص في نقض القسم وما نقله من عبارته لموات العشرة وترك كل ولد اء اي واحد بعد واحد وكلما مات واحد انتقل نصيبه الى واحد وليس مع اء ان جملة العشرة ماتوا بدليل قوله بعد فان بقي واحد او فتل

وتم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات من ولد وفلا شيء لولده ويستحق من مات
ابوه قبل الاحتقاق مع اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف على ولد واولادهم ونسلهم لا يدخل
ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على اولاده
واولاد اولاده وذريته على ان يبذل بالبطن الاعلى ثم وثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو
مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشا ركة له مع البطن الثاني لانه من
الثالث فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله ولم يرتب وشروط ان
من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون
لهذا الولد سهمان سهمه المحمول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والدة السادسة وقف على ولد له لصلبه ذكره
او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولد ذكرا وانثى واولاد
الذكور ذكرا وانثى بالسوية فيحل اولاد بنات البنين فلو قال بعد ويقدم الاعلى ثم وثم احتص ولد لصلبه ذكره
وانثى فاذا انقرضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا وولد هو لاهل السادسة وقف على بياته واولادهم
واولاد اولادهم وحكمه ان الغلة لبناته ونسلهم فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع فان شرط بعد انقراضهم
ونسلهم لولد الذكور ونسلهم اتبع فان مات بعض ولد الذكور عن اولاد وبقي البعض ولهم اولاد وحكمه
عند عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقيين من ولد فاذا انقرضوا كانت لولد المتوفى الثامنة
وقف على ولد وولد ولد ونسلهم مرتبا شارطا ان من مات عن ولد فنصيبه له ومن غير ولد فراجع الى الوقف
وحكمه ان الغلة للاعلى ثم وثم فان قسمت منيين ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على عدد اولاد الواتف
الموجودين يوم الوقف وعلى اولاد الاحاد ثمين له بعد فما اصاب الاحياء اخذ وما اصاب الميت كان لولد وانما
جعل لولد من مات حصه ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان
من مات عن ولد فنصيبه له وحكم الوات الاعلى الا واحد فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث
مع وجود الاعلى ولو كان عددا البطن الاعلى عشرة فمات اثنان بلا ولد يرثس ثلث مات آخران عن ولد لكل ثم
مات آخران عن غير ولد وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هولاء الاربعة وعلى الميتين الذين تركوا اولاد
فما اصاب الاربعة فهو لهم وما اصاب الميتين كان لاولادهم ولو مات واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية
عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم للميت يكون لاولاده فلو قسمناها بين الاعلى وهم عشرة
ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد من اربعة اولاد واحد عن اولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك ولد او مات آخر عن
غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما اصاب الاحياء اخذ وما اصاب المتوفى كان لاولادهم لكل سهم ابيه ثم ينظر الى ما اصاب
قوله الثالثة وقف على ولد واولادهم الخ قيل عليه لا يظهر اخراج من مات ابوه قبل الوقف فان الظاهر من
حال الواقفين التعهيم بمثله وكونه يحرم بسبب موت ابيه بعينه جد ابل فظير ذلك لو قال على اولاد الفقراء او
يقول الفقراء من اولادي فكان له اولاد اعنياء ولهم اولاد فقراء يهرمون لغناء ابايهم والجواب ان هولاء الاولاد
انما احرسوا لانهم انما انضموا الى الضمير العائد الى الموقوف عليهم وليس ذلك الا للموجودين .

الاربعة ينقسمون الى اربعة اقسام من مات عن غير ولد الى اصل الوقف فتداد القسمة على ثمانية فما اصاب والدين
قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيهما للميت الذي مات عن ولد اثنان فما اصاب الميت كان لولد ولو لم يميت احد
من البطن الا على ومات واحد من الثاني من ولد اومات بعض الاعلى ثم من الثاني رجل او رجلان عن ولد وحكمه انه
لا شيء لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد من مات من الثاني لعدم احتشاق الاب ثم ابعاد الامام الخصاف روح
الصورة الثامنة من غير زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان له ابنان ما قبل الوقف وترك
كل ولد لمر لا حق لها ما دام واحد من الاعلى لانها من البطن الثاني فلا حق لها حتى ينقرض الاول فلو مات العشرة
وترك كل ولد اخ كل نصيب ابيه ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وان استودوا في الطبقة فان بقي منهم واحد
قسمت على عشرة فما اصاب الحي اخذ وما اصاب الموتى كان لاولادهم فان مات العاشر من ولد انتقلت القسمة
لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة والاولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا قبل انقرض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب
الميت كان لولد فاذا انقرض البطن الاعلى نقصنا القسمة وحملنا على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط
انتقال نصيب الميت الى ولد ههنا لكون الواقف قال على ولد وولد ولد فلزم دخول اولاد من مات قبل
الوقف فلزم نقص القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فما تواوا احد بعد واحد وكلما مات واحد ترك اولاد
حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم
من ترك واحد اليس قلت فمن مات كان نصيبه لولد فلما مات العاشر كيف تقسم الغلة قال انقص القسمة الاولى
وارد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جماعتهم فاقسمها على عددهم ويبادل قوله من مات من ولد انتقل
نصيبه لولد لان الاموي وول الى قوله وولد وولد في ذلك لك لو مات جميع ولد ولد الصلب ولم يبق منهم احد
فنظرنا الى البطن الثالث فوجدنا ثمانية انفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانما تقسم على عددهم ويبادل ما كان
قبل ذلك انتهى فاخذ بعض العصر من الصورة الثانية وبيان حكمها ان الخصاف تأمل بنقص القسمة في مثل
مسئلة السبكي ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في مسئلة السبكي وقف على اولادهم بكلمة ثم
بين الطبقتين وفي مسئلة الخصاف وقف على ولد وولد ولد وبالاولاد ثم فصلت مسئلة الخصاف اقتضى اشتراك
البطن الاعلى مع السفلى فصلت مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك بالقول بنقص القسمة وعدمه مبني على
قوله فالقول بنقص القسمة وعدمه مبني على هذا قيل عليه قلنا ليس كذلك بل بناء الامام الخصاف على
ما ذكره بقوله في جواب قول السائل فلم كان هذا القول هو المعمول به وترك قوله فان حدث الموت على احد
منهم كان نصيبه مردودا الى ولد والى ولد ولد ههنا قال من قبل ان ارجلنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيما بذقه
لا با بيه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم ولو عجيبة ان الواقف على الصفة المشروحة قد رتب في وقته ترتيبا
يقتضي احتشاق البطن الاعلى على مقصد ما على غيره مع صلة البعض الا سفل مع وجود البطن الاعلى يجعل نصيب
الميت من البطن الاعلى مردودا لولد وان سفل فصلت العدم حرمانه من الوصول الى شيء من صدقته ووقفه بعد موت
ابيه الذي هو صلة ابيه كما لا ركان كلامه مشتملا على ترتيبين ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع على اصله وعدم حرمان

فهو اذ كان ليل عليه ان الجصاص بعد ما قرر نقض القسمة كما ذكرناه قلنا فاني قلت فلم كان هذا القول عندك
 المحصول منه وقولك قوله كلاما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه موردودا الى الولد وولد وولد هو نسله اهل
 تنا جلد ثلاث سنين قبل ان انا رجلنا بعضهم يدخل في الغلة ونسب حقه فيها بهنضه لا بايه فغلطنا في ذلك وتسمنا اليه
 علي مدد هم انتهى فقلنا فان كان سبب نقضها دخول الولد مع الولد يصلر الكلام فاذا كان صرح ولا يتناول ولد
 الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقلل بنقض القسمة فلن قلت عندك قلت انما الخصاص ضررها بالاولى ولكن ما كبر
 بعد ما قيل معنى ثم وهو قتلهم البطون الاعلى فاعلموا قلنا نعم لكن هو اخراج بعد الذي يقول في الارشاد
 التعبير بضم من اولنا الكلام فان البطون الثاني لم يدخل مع البطون الاول فكيف يصح ان يستلزم الكلام الخصاص عليه مسئلة
 السبكي وجميع ان السبكي في القول بنقض القسمة على ان الوقف اذا ذكر شروطا في متعارفين يعمل بالاولى ما قال وليس
 احد من البطون يشرع في توزيعه جملة به هو ترتيب استحقاق جملة البطون الثاني على انقراض جملة البطون
 الاول وهو ترتيب جملي ويكون الوقف منحصر في البطون الذي يليه ويبطل حكم ما انتقل من الميت الاب الا على
 ولد من الابن ولا يستحق جميع الوقف جميع البطون الثاني فيضرب معهم بسمه الذي يستحقه بقول الواقف وولد
 واليه يظن بعد بطون كما يضرب ولد من مات قبل الوقف من البطون الاعلى يسببه لانه من البطون الثاني يستحق لعموم
 قوله وعلى ولد والدي ولم يبق اصيل من من محتاج فيها الى انتقال نصيب احد الى ولد لاستواء اهل البطون
 فخلاصا لمتعلق لا يقال الاستواء في الاستحقاق مخصوص بما اذا مات اهل الطبقة ولم يكن هناك ولد اول ولد
 لا لانه لو صرح كلام الخصاص ينادي بخلافه قل يقسم على ولد الاولاد الاحياء والاموات فياخذ الاحياء منها هم
 وحياتهم الاموات تعطى لاولادهم قلنا وهم قلنا فالا متواء قسما حقيقي وهو الظاهر المتبادر وحكمي وهو ما اذا كان
 ثمة اولاد اولاد قبل وذللك لان الوارثين جعل احب الى من قبلهم مدقا ثما مقسامة فقد جعله من تلك الطبقة
 حكما وهذا يقع كثير في اهل الوقف بان كان للوقف ولد مات قبل وقفه ولد ولد فيجعله مقام ابيه مع
 اعمامه وقترقب البطون والطبقات بعد ذلك على هذا النسق وقد ذكر الزبيدي قراهم صورتين اختلفت فيهما العلامة
 السبكي والعلامة ايلقيني بنقض القسمة وقرره بما ذكرنا وقال بعض المحققين بعد نقل كلامه وهذا التعليل
 من الخصاص يقتضي ان الطمس ان يقال يقتضي ان الشرطين في كلام التوافة بنسبهما وان كان
 الثاني لاستحقاقهم بانفسهم واحتحقاقهم في الاول بائتهم والا مستحقا بانفسهم مقلد على الاستحقاق بالاب
 لان ذلك بلا واسطة وقد طرح ايضا بان قوله لولد ولد وولد مطلق وتقييد دون تخصيص للعموم اهل واهل
 الثاني عموم فتخصيصه ضعيف واحتمل تقييد المطلق لانه على من له في حيوة اعمامه ولم يستلخص تخصيص اعمام
 لما فيه من حر ما به بعض الا فرادى الكلمة ثم قال وحسن في الكلام الخصاص ومن وافقه توجيه بعض اصولي
 وهو ان فيه احتياط بمعنى من النص لتخصيصه فان فهم ان المعنى في جعل الوقف نصيب من لولد ولد وان لا يحرم
 ولد مع وجود الطبقة التي هي اعلى منه عند ذلك من لولد لولد ان لا يحرم ولد مع وجود الطبقة التي هي
 اعلى منه ما عدا ذلك نصيب والد فاذ لم يحرم فلا يعطى نصيب والد ولا يعطى ما قبله من القسمة على طبعه فعمل
 على ما اذا وجد من اهل الطبقة الاولين احد فانه لو لم يعطى في هذه الصورة نصيبا لولد لم يترك لولد

لما بشرط اشتراط نقل من مات لولد وان كل اصل يحجب فرجه و فرع غيره فلا يحق لاهل البطن
ثاني ما وجد من البطن الاول موجودا وان اشتراط الانتقال الى الولد فالمراد ان اصل يحجب فرع
نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا
السفلى ولا يشهد انه من باب التاكيد وان حجب العليا للسفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة و بطنا بعد بطن ونسلك
بعد نسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعد ثم تاكيد لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما
افاده الطرطوسي في انقع الوسا ئل ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن الشحنة نقل عن شرح المخطومة عن فخر
السبكي واقعتين غير مانقله الا سيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكي منه انه كتب خطه
تحت جواب ابن القما ح بشي ثم تبين له خطاؤه مرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة ابياتا فمن رام زيادة
الاطلاع فليراجع اليه ولم تزل العلماء في سائر الامصار مختلفين في فهم شروط الواقيين الا من رحمه الله
والله الموفق والميسر لكل عسير تنبيه يلخ في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التاكيد فاذا دار اللفظ
بينهما تعين الحمل على التأسيس ولذلك قال اصحابنا راجح لوقال لزوجه انت طالق طالق طالق طلقت ثلاثا فان
قال اردت به التاكيد صدق ديانة لا قضاء ذكره الزيلعي في الكنايات وفي الحلاصة اذا حلف على امر ان لا يفعله
ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان لا يفعله ابد ا ثم فعله ان نوى يمينا مبتدأ او التشديد او
لم ينو شيئا فعليه كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة وفي التجريد عن ابي حنيفة راجح
اذا حلف بايمان نعليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال عنيت بالثاني الاول لم يستقم
ذلك في اليمن بالله تعالى ولو حلف بحجة او عمرة يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي وهو نصراني
ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان وفي النوازل
في الفهم لافي وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصي والحالف والتا ذر وكل عاقد يحمل على عاداته في
خطابه و لغة التي يتكلم بها وافقت لغة العرب اربعة ا لشارع ا ولا ولا خلاف ان من وقف على صلاة ارضيا م او قرعة
ا ربحها دغير شرعي ولو ذلك لم يصح انتهى فكيف يشبه بنص الشارع **قوله** ا بشرط انتقال نصيب من مات
لولد اه هذا ايضا بني على ما توهمه من ان الاصل يحجب فرع غيره لوشروط ذلك كما في قوله من مات قبل الوقف
فانه يحجب الولد لكونه ا على من طبقته نعم اذا انقضت الطبقة استحق ولد ولد المذكور مع من في طبقته فالاطلاق
خطا **قوله** يلحل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التاكيد ا قول في دخوله في القاعدة نظر فانه يبين
في الحمل على التاكيد اهمال الكلام والالما واقع في كلامه تعالى وكلام نبينه ويمكن ان يقال لما كان اصل وضع اللفظ
ان يكون مقيد اغير ما افاده غيره كان في الحمل على التاكيد اهمال اللفظ كما هو اصل الوضع فيه في الجملة والاهمال
بعد الاعتبار لا ضروري وقومه في كلام الله تع وكلام رسول الله وحينئذ يتم دخوله في القاعدة فتأمل **قوله** تعين الحمل
على التأسيس الصواب ان يقول الا ولى الحمل على التأسيس فان قوله التأسيس خير من التاكيد لا يقتضي تعيين الحمل
على التأسيس بل يقتضي ارجحية الحمل عليه كما هو الظاهر **قوله** لو قال لزوجه انت طالق يعني قال لزوجه المذکور
بها **قوله** ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان يعني لتعلل ذلك باللفظ لا بالنية

رجل قال لا خروا لله لا تكلموه وهو ما رواه لا اكلمه منه ان كلمه بعد سامة فعليه ثلثة ايمان وان كلمه
بعد الله فعليه ايمان وان كلمه بعد غير فعليه ايمان واحده وان كلمه بعد من غير فلا عيب عليه انتهى ما في الخلاصة

القاعدة العاشرة الخراج بالضمان

هو حديث صحيح رواه احمد والبيهقي في الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ما يشهد
بصحة الحديث في بعض طرقه ذكرنا السبب وهو ان رجلا ابتلع عبد افاقا قدام عبيد ما هاء الله ان يقيم ثم وجد به
هيبا فاصابه الى النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم فردوه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي
فقال الخراج بالضمان قال ابو عبيد الخراج في هذا المحدث في غلة العبد يشتريه الرجل فيستعمله زمانا ثم
يعثر منه على عيب دلالة البائع فيردوه ويريدون ان يخل جميع الثمن ويغوز بغلته كلها لانه كان في ضمانه ولو ملكه ذلك من
ماله انتهى وفي الاتفاق كل ما خرج من شئ فهو خراج فخر اجد فخر اجد الشجرة ثمها وخراج الحيوان دونه ونسله
انتهى وذكر فخر الاسلام في اصوله ان هذا الحد يثبت من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى وقال اصحابنا راج
في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة الغير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالعيب في الغلة
وتسلم للمشتري ولا يضر حصولها له مجانا لانها لم تكن جزءا من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان
وبمثلها يطيب الربح للحد يثبت وهذا هو الاصل اصحابنا راج احدهما لو كان الخراج في مقابلة الضمان
لكانت الزيادة قبل القبض للبائع ثم العقد وانفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل به واحيب بان الخراج
يعمل قبل القبض بالملك وعدوه به وبالضمان معا واقتصر في الحد يثبت على التعليل بالضمان لانه اظهر عند
البائع واقطع لطالبه واستبعاده وان الخراج للمشتري الثاني لو كانت الغلة بالضمان لزم ان تكون الزيادة
للعاصب لان ضمانه اشد من ضمان غيره وهذا احتج لابي حنيفة رح في قوله ان العاصب لا يضمن منافع الغصب

قوله هو حديث صحيح رواه احمد الخ قال الخطابي لفظ الحد يثبت مبهم يحتمل ان يكون معناه ان ملك الخراج
بضمان الاصل واقتضاء المعلم من المبيع ليس بالمبيع الجواز والحد يثبت في نفسه ليس بالقوي الا ان اكثر
العلماء قد استعملوه في البيوع والاحوط ان يتوقف عنه فيما سواه قال البخاري هذا الحد منكرو ولا امر
لمحمد بن خفاف غيوه عن محمد بن يحيى وقال الزركشي في القواعد هو حديث صحيح يعني صححه الترمذي وابن حبان
والحاكم وابن القطان والمنذري والمذهي والبخاري وان ضعفه الا ان ابن عدي قال كنا نظن ان هذا الحد يثبت
لم يرد من محمد بن ابي ذئب فيما ذكره البخاري حتى وجدناه من رواية يزيد بن عياض عن محمد بن ابراهيم
في مرقاة الصعود شرح سنن ابي داود للجلال السيوطي **قوله** ان هذا الحد يثبت من جوامع الكلم لا يجوز نقله
بالمعنى ادعيجز غيره من الاتيان به لانه مخصص بمصلح فلا قدرة لاحد عليه فاذا نقل وبدل خرج من جوامع
الكلم اذ هو مخصص به ومثل ما كان من جوامع الكلم ما تعبد بالفاظه كالاذان والشهادة فانه لا يجوز نقله بالمعنى
والخلاف في نقل الحد يثبت بالمعنى في غير هذا **قوله** واقتصر في الحد يثبت على التعليل بالضمان فيه انه ليس
في الحد يثبت اداة لتعليل اللهم الا ان يقال الباء في الحد يثبت للسببية والسبب يصلح ان يكون علة مجازا **قوله** واستبعاده
ان الخراج على طلبه والضمير للبائع والاضافة فيه من اضافة المصلح الى فاعله وقوله ان الخراج للمشتري مفعول الاستبعاد

والجواب على ما عليه من تسليمه بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج من هوامنه لا يتلف على
ملكه ولا يفتري في صلب لا يملك المصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف أن
الغاصب لا يملك المصوب بل إذا تلفها فلا غلاب في ضمانه فيها عليه قبل تنازل موضع الخلاف ذكره الأصمطي
وقال أبو الوفاء في حقه فيما إذا دفع إلى الصلح الدين إلى الكفيل قبل الأداء مدة فريج الكفيل فيه وكان
مما يتعين أن الربح يطيب له واحتدل لها في فتح القلنير بالحد يك وقال الإمام يرد على الأصمطي في رواية
ويتصدق به في رواية وقالوا في البيع العاقل إذا أفسح فانه يطيب للبائع ما ربح لا للمشتري وإنما جعل أن
الخبث أن كان لعدم الملك فان الربح لا يطيب كما إذا ربح في المصوب والأمانة ولا فرق بين المتعين وغيره وإن
كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي في باب البيع العاقل قال الأصمطي خرجت
من هذا الأصل مسألة وهي ما لو اعتقت المرأة عبداً فان ولاؤه يجرى لايها ولو حني جماً يخطأ فالعقل على
عصبتها ورنه وقد يحيى مثله في بعض العصبيات تعقل ولا تترث انتهى وإجماعاً مقول مشأً أضناً فيها

القاعدة الحادية عشر السور المعاد في الجواب

قال البرزالي في فتاواه من آخر الروايات ومن الثاني قال امرأة زيد طالق وعبد حرد عليه المهي إلى بيت
الله تعالى الحرام أن دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان زيد حالفاً بكلمة لان الجواب يتضمن إعادة ما في
السؤال ولو قال أحزنت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أحزنت ذلك على أن دخلت الدار
قوله قضى بذلك في ضمان الملك وحاصله أن المراد بالضمان ضمان خاص فاللام فيه للعلم ويرد عليه أن العبرة
لعموم اللفظ لا بخصوص السبب كاتقرر **قوله** وبأن الخراج هو المنافع جواب آخر والظاهر أنه يؤول إلى الأول لكن التصرف
في الأول في جانب الضمان بأن المراد منه ضمان خاص والتصرف في الثاني في جانب الخراج يجعله عين المنافع لكن
مع تقرير التصرف في جانب الضمان بأن المراد منه ضمان الملك كما دل عليه. **قوله** صب فتدبر **قوله**
والحاصل أن الحنفية إلى آخره قيل عليه يشكلى على هذا الأصل مسألة لو كلفه... قد مة فانه لا ملك فيها أصلاً مع
أنه ذكر أنه يطيب **قوله** وأما منقول مشائخنا كذا الخطأ لمصرح ببعض رواة المقطع ما قيل لعله وكذا ما يجوز
أثبتنا **قوله** السؤال معاد في الجواب أقول لم يستثن المصروح من هذه القاعدة شيء. **قوله** يستثنى منها ما في
الحانية من باب التعليق مرة فتأملت لزوجه طلقني ثلاثاً فقال الزوج بنت طالق فهي واحدة إلا أن ينوي
ثلاثاً ولو قال قد فعلت طلقث ثلاثاً وكذا لو قال قد طلقثك **قوله** قال البرزالي إلى قوله لان الجواب يتشبه
إعادة ما في السؤال أقول في الحانية في إول كتاب الإيمان في فصل عقد اليمين على فعل الغير ولو قال والله
لتفعلن كذا أو كان أقوال الآخر نعم فهو خمسة أوجه فليراجع **قوله** فقال زيد نعم كان زيد حالفاً قد ذكر المص
روح تصحيحاً يخالف هذا ما في فن الحيل حيث قال عرض عليه يمين فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالفاً وهو الصحيح
كد أني التناظر حانية ونقل في الفوائد التساجية عن حيل المحيط تصحيحاً يؤلف ما ذكره المصروح مما نقص
أحباباً صحيحاً وينبغي اعتماد تصحيح الناجية لما افقته **قوله** ولو قال أحزنت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف
على شيء غل لا يشكلى ذلك على قولهم الإجازة الإذاعة به منزلة الإكالة السابقة لا بد من لغة تصحيحاً

اولاً لم يمتد نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الا جازة لا يقع شيء الى آخره وفيها من عتاب النكاح ما لا يمكن له ان يطاق ليق فقال لهم تطلق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قيل له الست طلقت امراً لك قال بلى طلقت
 لا لغيره جواب الا استفهام بالانبات ولو قال نعم لا لغيره جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما ظله من كنهه ومن
 كتاب الايمان قال فعلت كذا امس فقال نعم فقال السائل واقه لقد فعلتها فقال لهم فهو حالها انتهى وفي
 قرار القنية قال لا خري عليك كذا اذا دفعها الي فقال اهتزاز نعم احسبت فهو اقرار عليه ويؤاخذ به انتهى
 وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام
 اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره فمن رام الاطلاع فليراجع اليه وفي بتيمة الدهر في فتاوى اهل العصر
 قالت لزوجها ائلف علي فقل انت طالق الثمان اخذت هذا الشيخ فقال الزوج انت طالق الثمان لم يزد هل يتضمن
 الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً او يكون تنجيذاً فقال بلى يكون تنجيذاً انتهى

القاعدة الثانية مشرلاً ينسب الى ما كنت قول

الشرعية الجارية في المعاملات **قوله** قالت له انا طالق فقال نعم الخ الفرق بين المسئلتين ان معنى نعم بعد
 قولها انا طالق نعم انت طالق ومعناها بعد قولها طلقني نعم اطلقك فيكون وعد بالطلاق لانها لتقرير ما قبلها
قوله ولو قالت طلقني فقال نعم الخ سيأتي قبيل اخر الكتاب بنحو سميع ورقات ما يخالف ذلك ونقلنا هذا ك
 ممن عز اليه المصنف خلافاً فليراجع **قوله** فهو اقرار عليه ويؤاخذ به لا يقال قوله نعم تقرير لقوله ما دفعها
 الي فيكون وعداً بالدفوع وهو غير لازم لاتنا نقول قوله ادفعها اليك تقرير لقوله لي عليك كذا فيكون اقراراً
 بكل حال **قوله** وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار نص عبارته في اشرح وذكر
 في التحقيق ان موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي او مثبت استهفاً ما كان او خبراً كما اذا قيل لك قام زيد
 او افام زيد او لم يقم زيد هل كنت نعم كان فصل بقا لما قبله وتحقيقاً لما بعد الهمزة وموجب بلى الجواب ما بعد النفي
 استهفاً ما كان او خبراً اذا قيل لم يقم زيد فقالت بلى كان معناه قد قام الا ان بالمعتبر في احكام الشرع المعروف حني
 يقام كل واحد منهما مقام الاخر **قوله** بل يكون تنجيذاً اقول فعلى هذا تكون المسئلة مستثناة من القاعدة
 وينبغي ان يستثنى عنها ما اذا قالت المرأة لزوجها طلقني ولك الف درهم فقال الزوج طلقتك ولم يقل لي الالف
 التي ذكرت فانه يقع الطلاق مجاناً ولا شيء عليها عند الامام لان الطلاق متيقن والالف مشكوك فيها والاصل عنده
 انه متيقن عرف ثبوت الشيع اهاطة ويقينا لا في معنى كان فهو كذلك ما لم يتيقن بخلافه وعند من يلزمها الالف لان
 قولها ولك الالف درهم سوال وقول الزوج خرج مخرج الجواب فيجب عليها الالف كما في تأسيس النظائر
 لابي الليث فيستثنى هذه من القاعدة على قول ابي حنيفة **قوله** لا ينسب الى الساكت قول الخ من فروع هذه القاعدة
 ما في القنية افتراقا وفي بيتها جارية نقلتها مع نفسها او متخذتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم ادعاها بالقول له لان
 يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل من فروعها ما في بعض المعتبرات اذا حلفت لا تاذن في تزويجها فزوجها وليها
 وسكتت لا يحسن وكل الوكيل لا ياذن لعبد في تجارة فراء يبيع ويشتري يصير ما ذونا ولا يحسن وكذلك الشفيع اذا
 حلف لا يحسن الشفعة فسكت لا يحسن ومن فروعها ما في جواهر الفتاوى قال ثم في نكاح الفضولي لو كان الحالف

لا يبيعه **قوله** ففصحنا ولم ينهه لم يكن وحيداً نسكوت له ولورأى القاضي الهبي أو المبرور أو عبد الله
 ببيع أو يبيعه **قوله** يكون إذا نافي التجارة ولورأى المرتفع الراهن ببيع الرهن نسكوت لا يبطل الرهن
 إذا كان له رهن أو رهن غيره يتلف ماله نسكوت لا يهون إذا باقلافة ولورأى عبد الله ببيع عينه نسكوت
 لما لك نسكوت لم يكن **قوله** إذا ذكره الزبلي في الماذون ولورأى من وطئ أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع
 مضمونه أخذ من سكوته عند اتلاف ماله ولورأى المال كرجل يبيع متاعه وهو حاضر ما كنت لا يصير رهنه وعندها
 خلا فلا ينالني ليلتي رح ولورأى قته يتزوج فسكوت ولم يهده لا يصير إذا ناله في النكاح ولو تزوجت غير كفوف
 نسكوت الولي من مطالبة التفريق لیس برضا وان طال ذلك وكذا نسكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه
 سبعين وهي في جامع النصولين وفي غارفة الخانية الأمايرة لا تثبت فانسكوت وحررت عن هذه القامدة مسائل
 كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الأولى سكوت البكر عند استيثار وليها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند
 بعض مهرها الثالثة سكوتها إذا بلغت وكذا الرابعة خلعت أن لا تزوج فزوجهما أوها ما نسكوت حثت الخامسة سكوت
 لمنصق عليه قبول لا المهرود السادسة سكوت المالك عند قبض المهرود باله أو الماتصلق عليه إذا نال السابعة سكوت
 لو كيل قبول ويرتد بردة الثامنة سكوت الموقول قول ويرتد بردة التاسعة سكوت الموقول لا ينعقد بفسده
 لعاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بردة وقيل لا الحادية عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع السلعة حسن قال
 صاحبها قبل ذلك أن جعله بيعاً صحيحاً الثانية عشر سكوت المالك القليل من ماله ببيع الغانمين رها الثالثة عشر
 حاضرهما حكما قال جمال الدين البزدي لا يكون حضوره كإبارة بنفسه بخلاف الوكيل فان من وكل وحلا
 أن يزوجه امرأة فبها هو الوكيل العقد بحضوره يكون شاهداً والموكل شاهداً حتى لو لم يكن هناك إلا شاهد
 ينعقد العقد بحضوره والعرق أن الوكيل يحكم الوكالة ينقل كلامه وعقده إلى الموكل وليس هو من حملة من يكون
 سكوته ورضي منه بكذا **قوله** لا يبطل الرهن ويكون رضى في رواية يعني إذا رضي الطحاوي عن أصحابنا
 أن يرضى ويبطل الرهن ذكره الزبلي **قوله** ولورأى غيره يتلف ماله الم قيل عليه رها **قوله** خمس عليه ما يأتي في التاسع والعشرين
قوله ولو نسكوت عن وطئ أمته أي أمته الموطوءة وشبهة أو دعقل ما هل **قوله** وكذا عن قطع **قوله** ومنه نسكوت عند اتلاف
 ماله يعني لأن الاطراف يسلكها مسائل الأموال **قوله** ليس برضى وان طال ذلك يعني ما لم يند **قوله** عند استيثار
 ولها أي وليها الأقرب أو رسوله ولو استأثرها أحد مع وجود الأب لا يكون رضى **قوله** وبعده عطف على قوله عند
 احتيما رها لا على قوله قبله كما هو ظاهر لمن تدبر **قوله** سكوتها إذا بلغت بكراً يعني يكون رضى ويسقط حيا وذاً بها
 لا ولو بلغت ثيباً وهذا إذا كان المزوج لها غير الأب والجد **قوله** الرابعة خلعت أن لا تزوج الخ نقل المصريح في شرحه
 عن الحائفة لو خلعت لا تاذن في الزواج فزوجها وكيلاها نسكوت لم تحتث ونفرق بينهما بأن ذاملي الزواج وقد وجد
 شرعاً وعرفاً وما في الخائفة على الاذن ولم يرحل عروفاً الايمان مبنية عليه انتهى واستشكل بمسئلة الفضولي المشهورة
 فانه لا يقع عليه الطلاق مع اجازته بفعل مكيف يقع الطلاق مع السكوت الذي هو ترك **قوله** سكوت أحد المتبايعين
 في بيع السلعة قال في العمادية في فصل السامع تفسير التلمبة ان يتواخعا ان يظهر الحكم بينهما لا يكون
 فصلهما من ذلك البيع حقيقة **قوله** سكوت المالك القليل من ماله كالواحد من المسلمين فوقع في التلمبة وتضمنه وهو لا يضر

مكسرة المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقطا لخياره الرابعة عشر مكسرة البائع التي له حل
 حصة المبيع حين رأى المشتري تبين المبيع اذن يقبضه جميعا كان البيع ام فاهدا الخامسة عشر مكسرة البائع
 حين علم بالخيار مسقطا للشفعة السابعة عشر مكسرة المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذ كان في الشفعة
 السابعة عشر مكسرة المولى لا ياذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية الثامنة عشر مكسرة العنق وانقيا ده عند
 ابيهم او زوجته او دفعه بجناية اقرا او برقه ان كان يعقل لخلاف مكسرة عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه
 التاسعة عشر مكسرة المولى لا ينزل ملائني داره وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال له اخرج منها فاني
 ان يخرج فسكت بالعشرون مكسرة الزوج عند ولادة المرأة وتنهيتها اقرا ربه فلا يملكه فيه الحادية والعشرون
 مكسرة المولى عند ولادة ام ولدته اقرا ربه الثمانية والعشرون مكسرة قبل البيع عند الاخبار بالعيب
 رضاء بالعيب ان كان المظهر ملالا لو كان فاقعا عنده وعند هاهورضا ولو فاسقا الثالثة والعشرون مكسرة البكر
 عند اخبارها بتزويج المولى على هذا الخلاف الرابعة والعشرون مكسرة عند بيع زوجته

قوله مكسرة المشتري بالخيار قيد بخيار المشتري لانه لو كان الخيار للبائع لا يبطل كافي معين الحكام **قوله** مكسرة
 البائع الذي له حق حبس المبيع الخ وفي كتاب الاكراه لا يكون اذنا حتى ان له ان ياخله كذا في الخلاصة لكن
 الظاهر ان الذي في الخلاصة من الخلاف في البيع الصحيح يدل على ذكره حكم الفاعل بعده من غير نقل خلاف **قوله**
 مكسرة المولى حين رأى عبده الى اخره محله في غير مال مولا اما في ما له لو باع منه لا يجوز حتى ياذن بالنطق
 ذكره في البزازية من كتاب الماذون ومجمله ما اذا لم يكن المولى قاضيا ذكره فيها منه وقد ذكر المصريح في الفوائد
 عن الظهري فاجال المصريح هنا غير واقع موقعه **قوله** لو حلف المولى لا ياذن له الخ في الظهري لو حلف
 لا ياذن لعبده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت بصير العبد ما ذناله في التجارة ولا يصح وكذا لك البكر اذا
 حلفت ان لا تاذن في تزويجها فسكت عند الاحتياط ولا تحنث انتهى وهو خلاف ظاهر الرواية كما اذا ده المصريح
 وجه ظاهر الرواية ان الشرح جعله ذنا في البكر لحياتها فيحصل الضرر بتكليفها التصريح واما العبد فلانه اذا لم يجعل
 اذنا يحصل الضرر بمعاملته فتضميم ماله معاملته فيتعين الحكم الذي في مسئلة البكر اليه لاستوائهما في الضرر فان
 قيل مسئلة الحلف لا يميز بين الاملى العاليف قلنا لا كلام في قبول نيته وان يصدر في فيه لدفع الحنث ديانة في ظاهر الرواية
 ويوفق بذلك بين ما هنا وما في الظهري فالحنث في القضاء ومعه في الدلالة **قوله** بخلافه مكسرة عند اجارته
 الفرق بين الرهن والاجارة ان الرهن مخبوس بالدين بحيث يمكن الاضياف منه عند الصلاكة فيستلزم السكوت
 عند الاعتراف بالرق وليس الاجارة كذلك اذ العريو جرد بطريق الفضولي **قوله** لا لو قال له اخرج منها فاني
 ان يخرج فسكت يعني لا يحنث **قوله** مكسرة المولى عند ولادة ام ولدته اقرا ربه قيد في العمادية بما اذا حكمت يوما
 اربو مين وفي قوله ام ولدته اشارة الى انها لو لم تكن ام ولد فسكت عند ولادتها لا يكون اقرا بالولد **قوله**
 مكسرة البكر عند احبا رها قيل قد يتراعى ان المسئلة قد تقدمت وليس كذلك لان المتقدمة معقبة بالاحتياط
 بعد التزويج بطريق العضولي ولا امتياز هنا بل مجرد اخبار انتهى وفيه تامل **قوله** مكسرة عند بيع زوجته الخ قيد
 بالبيع لانه لو كان مكيانه عارية او حارة او رهن لا يكون اقرا اجماعا لانه لم يستثن فيكون داخلا في القاعدة ولانه

[illegible]

القاعدة الثالثة مقر الفرض افضل من النفل الا في مسائل (١٩٣) القاعدة الرابعة عشرة

القاعدة الثالثة عشرة المقر افضل من النفل الا في مسائل

الاولى من غيرها من المظاهر والواجب الثانية الا ابتداء بالسلام سنة افضل من هذه الواجب الثانية

الوضوء قبل التوضوء ولها افضل من الوضوء بعد التوضوء وهو المقر

القاعدة الرابعة عشرة حرم اخذ حرم اعطاء

كالمردود وهو البني وحلوان الكاهن وبقره وجرة لنا بمجر الزا من الا في مسائل الرخصة ليخوف على ما له اد
نفسه لو لم يجرى له مرة عند حلوان الزا من الا في القاسي فانه يحرم الاخف والاعطاء كابتداء في هرج الخوف من

القضاء ونفقة الاسير واعطاء شقيق لمن اخاف هجوه ولو خاف الوضوء لم يسنولي غاصب على المال فله اداء هجر
ليخلصه كافي الخلاصة وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل معه وقوت يوحه قرده الاكمل في هرج المشارق فيمنعه بعض

مبطل يعني للرخص في المصلين واثنين ذكر الزبلي وقاضيهان وهي تعلم من كلام المصنف اول القاعدة تبرز ادانضامنا لواءه
لرجل المستجيب في هجره فله حاكم اقطاع الوصي بعض التركة ارتقاه في دينه وهو قبول الموصلة كافي معين الحكام والله الهادي

الى نوع المردود وهذا الجمع والاختلاف من هجره من هذا الاعتبار **قول** المقر افضل من النفل وهو واجب على الله تع منه واكثر
ا حرا وهذا اجل مطلوب لا حصيل في نفسه بهي من الصور لانا اختلفنا على ما هيته بالها لخير من ما هيته لخير في حقولنا الزجل

خير من الخوف ولا ريس الدكر كالإثني لم ينه عن ان تفصله الاخرى في جميع كس تفصله الجينية لانها لو فصلتها من تفصله الجينية
لكان ذلك غلما فان الرجل اذا فعل المردود في دينه حيث انه رجل لم يمكن من تفصلها المردود من حيث انها غير رجل ولا التكاذب

القضيتان وهذا من هجره نعم قد تفصل المردود وحلا من جهة غير ان المردود والاولى وهذا التقرير يعلم صحة
الاختناء الا في كلام المصنف راجع من هذه القاعدة **قول** الثانية الا ابتداء بالسلام سنة الخ في كراهية العلائي قيل اجر السلام

اكثر لقوله صلعم للباذي من الثواب عشرة والرداد واحد وقيل اجر الرداد مجزول له فرض انتهى قلت على هذا افلا
استثناء وكان على المصنف راجع ان ينه على الخلاف في ذلك **قول** الثالثة الوضوء قبل التوضوء **قول** التيمم لغير واجبي الماء كك

ظنظر **قول** وهو الفرض فان الوضوء لا يفترض بعد دخول الوقت مادام في الوقت معه فليتنامل **قول** وحلوان
الكاهن المردود ما يعطى للمعتن اذ لكهانة انقطعت بمولده صلعم **قول** الرخصة ليخوف على ما له هذا في جانب الدافع

اما في جانب المدفوع له فهو ما لم ينه عليه عليه كذا قيل اقول المالم ينه عليه لظهوره اذ لا ضرر في هجره في المدفوع له وينبغي
من يستثنى الاخذ بالرب بل بالاجتهاد فانه لا يصح كاصرح به المصنف في البحر ونحرم على الدافع الاعطاء بالرب **قول**

الا لخاصي فانه يحرم الاخف والاعطاء اقول وجه الاستثناء ان العسقية على نفسه من القاسي فلا يشيع عدلان وصفه
ان اعطاهما بالخصر بخلاف الا مير ونحوه **قول** واعطاء شقيق لمن خاف هجوه روي لما روي في احكام الدين والدنيا

منه عم انطلق من اراد ان يبرأ يويه فليكرم الشعراء قال الشاعر (ع) ويدارة الشعراء بقس المقتنير ولاها قال الشاعر
(شعر) ويدارة الشعراء داء معضل ولقد يهون على اللبيب سلاحه **قول** لخاصه فيه انه لا يلزم قوله ولو خاف الوصي

انه يسر له اذ لا يلزم من خوف الاحتيال الاعتلاء حتى يتم قوله لخاصه وحيدون كان حق الخصامه ان يقال ولو
احتولى فاجيب على الملل فليخوحي ان يعطى شيئا لخاصه **قول** وهل يحل دفع صدقة الوصي الكلام فيما لو دفع

لمن اظهر الفقر واحتق الغناه فاعطاه هل يملكه ذكر الزركشي في قواعد انه لا يملك ولا يحتاج به حرام لانه

عن الأول

اصلها على الحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا حبة كالتصدق فيها يعني تبيس من يعويج من هذا اقل على ما حرم فعله حرم طلبه الذي جعل من الأول اذ من دونه صادقة فانكر الغريم عليه تعليله الثانية الجزية يجوز طلبها من الهدي مع انه يحرم عليه اعطائها لانه يتبع من يذالك كفر بالايمان فاعطائها باها انما هو لا استمراره على

الكفر وهو حر امه الأول منقول عندنا والم الثانية

القائمة الخامسة عشر من استعجل الشهي قبل لو انهم موقب بحرمانه

فولم يرد من البحرمان القاتل مورثه من الارث ومنها ما ذكره الطحاوي في مسئل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فاخره ليدوم له النظر الى مولده لم يجر له ذلك لانه منع ولما عليه ليهي ما يحرم عليه اذا اذاه نفعه من السبكي روح فمخرج منها ج وقال انه يخرج حسي لا يجل من جهة الفقه انتهى ولم يظهر لي كونها من فروعه وانما هي من فروع من هاهو ان من اخرا العبيد بعد او انه فليتا مل في الحكم فانه لم يرد كذا الا عدم الجواز فلم يعاقب بحرمانه

انما اعطاه بناء على دقته انتهى قلنا وقواعدنا لا تباة **قوله** الأول اذ من دونه صادقة فانكر الغريم لم يلح اقول انما كان له طلب تعليله لا نال لم يجوز ذلك لخاصة فائدة التحليف وهو جاز النكول **قوله** الثانية الجزية اقل عليه هذا مبني على القول بانهم مضاطبون بفروع الشريعة واما على ما هو الصحيح من المل هب غلاتنا انتهى اقول لقاتل ان يقول محل له لخالفة في غير الايمان واما الايمان فمضاطبون به وما هنا من هذا القليل وذلك لان اعطاء الجزية للاستمسار على الكفروهم مضاطبون بازالته بالايمان فحرمة اعطاء الجزية لعدم الايمان وهم مضاطبون به فتأمل **قوله** ومن مرويه بحرمان القاتل مورثه الخ ينصب مورثه على المفعولية لاسم الغافل وقوله من الارث متعلق بحرمان والمعنى انصاف من قتل مورثه بالحرمان من ارثه من فروع هذا القاعلة **قوله** الحرمان وهو عقيد بان لا يكون القتل بحق في نفس الامر كالمقتل العادل مورثه الهاغي فانه يرد لانه قتل بحق اذ في زعم القاتل على بل ما حد ضمه اليه المنعة كما لو قتل الهاغي مورثه العادل فانه يرد لانه لا بحق في زعم الباغي فان البغاة يرون انا حة دم كل من ارتكب معصية صغيرة كانت او كبيرة على ما بين في باب البغاة ومن ثم قال الزيلعي في باب البغاة القاتل عدا بغير حق لا يرد الا في مسئلة وهي ما لو قتل الهاغي العادل وقال انا على الحق **قوله** لا يكره ما حرم عليه اذ اده مائة انه قبل الاداء لا يحرم عليه نظره الى سبب ته وهو من هب العافعي لان من هبنا ان عبد المرأة كالاجنبي كما في كراهية الكنز ومن ثم قال بعض الفضلاء ان هذا الفروع انه ايتا على من هب الشافعي واما عندنا فلا لان عبد ما كالاجنبي وبينا انه انه حرم قدر على الاداء لان يخرج من ذل الرق وتعلق الحرمة المتعلقة بحقوق السيد الواحدة عليه فاخره بعد او انه لفرض فعوقب بحرمان ذلك الفرض فاما ملو لاذ لم يكره كالاجنبي ان لا يكره من فروع واحدة من القاعلة **قوله** ولم يظهر لي كونها من مرويه لانها ليست من الاستعمال في شيء اقول وانما هي من فروع ضد ما قيل لو كانت من فروع هذا لما كانت العتابة ولم يقل احد نطلانها لوفى منها ج النووي وشرحه للمعلى الكتابة لازمة من جهة السبب ليس له نفسها الا ان يحجز المكاتب من الاداء عند المل بينهم او بعضه للسيد المصنع في ذلك وبما اذا امتنع من الاداء مع القدرة عليه كافي الروضة انتهى فان حمل كلام الطحاوي والسبكي على الاخير منهما فلا اشكال والا فمشكل **قوله** لم يعاقب

[illegible]

القاعدة السابعة عشر لا عبث بالظن البين خطأ

صرح في كتابه بان روح الله هو ارفع من مقام باباته فانه قالوا لو كان ان وقت الفجر صلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سنة بطل الفجر لا بطل نظر لان كان في الوقت سنة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سنة يعيد الفجر فيها وقبام على هرح الزوال على ومنها لوطن الماء نجسا فتعود ابد ثم تبين انه طاهر جاز ومروءة كذا في الصلاة **باب** لو طلع الفجر فخرج اليه غير مصروف للزحوة فدفع له ثم تبين انه مصروف اجزاء اتفقا واخرجت من بين العطفة مسائلا لوطنه مصرفا للزحوة فدفع له ثم تبين انه غني وابنه اجزاء عندهما خلافا لا يبي يوسف وصرح لو طلع الفجر او مضى او مضى لم يجزه اتفقا **الثانية** لو صلى في ثوب وعند انه نجس نظهر انه طاهر اغاد **الثالثة** لو صلى وعند **باب** لو مضى ثم ظهر انه متوضئ **الرابعة** صلى الغرض وعند ان الوقت لم يدخل نظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القل يرمي الصلوة والثانية تقتضي ان تعمل مسئلة الخلاصة ما بقا على ما اذا لم يصل اما اذا نظر انه يعيد ففيه المسائل الاختيار لما ظنه المكلف لا الى نفس الامر

المتولي الحصة من الغلة كما جرى العرف بالزراعة بد وعمل النصف او على الثلث فقال علي كان للمتولي الحصة **قوله**
لا عمرة بالظن البين خطأ **قوله** من فروع هذا القاعد **قوله** سلم على راس الركعتين على ظن انه اثم ثم بان بخلافه
بني ما سلم على سلم على ظن المدفجر او تروية او جمعة او مسافر ثم بان بخلافه لم يبين لانه سلم وهو متيقن
انه لم يصل الا ركعتين وفي رواية الناطقي يعني في قول الامام ولو اختلف على ظن انه احد ثم بان بخلافه اعتقل
لان الاختلاف فيه مماثل كثير فلا يتحمل الابعث ويعني والظن البين خطأ ليس عند والعدم اعتبار كذا في شرح
الرباع الصغير للمصنف **قوله** منه في باب قضاء الفوائت قالوا لو ظن اليه **قوله** ومنها ما في الملتقط اقتل على يزيد
فظهر انه مبرور ولا يجوز ومنها ما فيه ايضا لو ظن انه رغب فاستخلف غيره ثم ظهر انه كان ماء وهو في المسجد فسجد
صلوته وجعل في القوام انتهى والفروع الثلاثي يترى انه مما خرج من القاعد **قوله** في الملتقط لو اقتل على ما دام يظنه زيد افاذا
هو مبرور وجوز **قوله** لم يبين انه غني لوانه اجزاء منسلا لما رواه البخاري في صحيحه من عن ابن يزيد انه
قال كان ابي يزيد اخبرني انما نه يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجلست فاحسبها لله بته فقال والله ما
اياس اريد هذا صحتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولك ما احسنت يا معن **قوله**
خلط في لابي يوسف راجح فلا يصح منك لان خطأ وقد ظهر يتيقن فصا ركا اذا **قوله** بناء او صلى في ثوب تم تبين انه
كان نجسا او قضى القاضي باجتهاد ثم ظهر له نص بخلافه او كان له عليه دين فله دفعه الى غير مستحقه **قوله** او حربي
لم يحزه اتفاقا مع بعض معانينا في مضافاتهم بالكا فوشمل الذمي والحربي **قوله** في ما في المبتدئ بالعين المعجمة
قوله الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس **قوله** قال بعض الفضلاء ينظر في مسألة الماء المتعلق فانه لا فرق
بينهما كاتق السراج وعباوته ولوان رجلا في ظنه ان على ثوبه نجاسة اكثر من ثوبه ففصل في ثم ظهر انه اقل
او لم تكن فان صلاته جائزة لفتحه **قوله** وهذا اول ما ذكره للنسب راجح لما قلناه في المذكرة لكن الشأن
في صلواته مع ظنه النجاسة هل جائزا او حرام **قوله** ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المصنف في وقوع الاختلاف

بطل محسبه الاعتبار لما في نفس الامر فلو سلمى وحده ان العيوب باطلة وان الوتة قد دخل او انه متوضي فبان
 خلافا لما في نفي الكثرة لزوج امراة وحده انها غير متحل فتبين انها محل الاكسبة ان يكون الاعتبار لما في
 نفس الامر وقالوا في المحن ود لو طلي امراة وجعلها على فراشه طائفا انها امراة فانه يحل ولو كان اعني
 لا اذا كانا ناجا بته ولو اقر بطلاق زوجته طائفا الوقوع بقاء الفتى فتبين منه لم يقع كالمثالي القنية ولو اكل ظنه
 بطلان ان بعد الطلوع قضى بلا تكفير ولو ظن الغروب فاكل ثم تبين بقاء الفتى فتبين بطلان الوتة او احواداً فظنوه
 ان وافصلوا اصوله الغيوب فبان خلافا لم تصح لان شرطها حضور العد وقالوا لو استثنى المهر في حج الغرض طائفا انه
 لا يبيح ثم صح اداة بنفسه ولو ظن ان عليه ديناً فبان خلافاً لغيره بما ادعى ولو خاطب امراة قبل طلاق طائفا انها
 اجنبية فبان انها زوجته طلقت وحل الاعتاق

عنا لو آجر دارا على ظني انها وقف عليه وكان ناظرا فظهر بعد مدة بطلان الوقف لكون الواقف شرطا فيه البيع
 باطله لانها صار ملكا له بالوراثة من الواقف حيث لم يصح الوقف هل العبرة لما في ظن المكلف او لما في نفس
 الامر فاجبت بان مقتضى القاعد اعتبار ما في نفس الامر فتبقى الاجارة ولا تقسم حيث لم يكن ثم زار غيره
 على ان اعتبارها في ظن المكلف غير منافي بقاء الاجارة وعدم فسختها كما يظهر ذلك بالتأمل الصادق هذا وفي الغلظ
 المشعور للجلال السيوطي مانعه لو آجر ارضا يظنها ملكه فبان انها وقف عليه وانه الناظر في نفي القطع بالجواز
 لان اختلاف الجهة في هذه لا يضر ولم يضر من تعرف لذلك انتهى وهو مويد لما اجبتاه **قوله** وعلى محسبه الاعتبار
 لما في نفس الامر يعني لا لما ظنه المكلف وظهر خطأه اقول هذا مستغن عنه بما قل منه من انه لا عبرة بالظن البين
 خطأه وكان حقه ان يذكر هذه الفرع هناك لان الكلام هنا مفروض فيما خرج من تلك القاعدة **قوله** ولو كان
 اعني الا اذا ناداها فاجابته بالقول بان قالت انا زوجتك كما في الهداية قال في البناء لا لئلا يظن انها لم تقبل واجابته بالفعل حين دعي
 الاعمي امره فقال يا فلانة فاجابته بغير ما توقع عليها يصل اما اذا قالت انا فلانة عند اجابته فلا يصل كذا في الايضاح
قوله ولو اقر بطلاق زوجته طائفا الوقوع الى قوله لم يقع اي ديانة اما قضاء فيقع كما في القنية لا قراره به فان قيل كيف يتبين
 خلافا جيب بانه يحتمل ان يكون المفتي اثنى غير ما هو في المال حسب الفتى من هو اعلم منه بعد م الوقوع ويحتمل ان
 المفتي اثنى او لا بالوقوع من غير تثبت لها في بعد التثبت بعد م ومن فرغ هذه المسئلة ما في جامع الفصولين تكلمت
 فقال هذا كبر وحوست على به فتبين ان ذلك اللفظ ليس بحضر نفس النسغي انها لا تهرم وفي مجمع الفتوى ادعي
 انسان على اخر ما لا وحقا في شئ فصلا على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك المال عليه فذلك الحق لم يكن ثابتا كان
 للمدعي عليه حتى احتراز ذلك المالك **قوله** ولو ظن ان عليه ديناً فبان خلافا قيل مما يصلح ان يكون من فرغ هذه
 القائل ما في الخلاصة ابو الصفيان التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج ان ذلك عليه
 ففرغ من الزوج لها النفقة لا تجب في بطل في شرح الوهبانية لان شحنة من دفع شيئا ليس واجبا عليه فله استرداد
 الا اذا دفعه على وجه الهبة او حصل لك القابض قيل يرد عليه ما في الفتح من كتاب الصفا له حيث قال بطلان كلام
 حتى لو ظهر ان لا زكاة عليه لا يسترد من الفقير ما ذهب استهلك ذلك او لا انتهى اقول في الورود نظروني يكون
 المدفوع مدعو على الجهة الهبة كما مل فتدبره وفي الغانية رجل قال لرجل اي عليه الفد رهم فقالا المدعي عليه ان

باب الثامنة عشر في ذكر بعض ما لا يتجزئ كذكر كراهة

فإنما أطلق نصف تطليقه ونصف واحد وأطلق نصف المرأة وأطلق من بينهما العفو من القصاص إذا قضى من بعض
 القتلى كان عفو من كله وكذلك إذا قضى بعض الأروياء سقط كله وإن انقلب نصيب الباقيين ما لا بد منها النسب
 إذا قال بجرمها بيمينه فله أن يبرأها ويخرج من القامد العتق منها في جرمه روح
 فإنه إذا عتق بعض عتق كله ولكن لم يدخل لأنه مما يتجزئ عند ذالك الكلام فيما لا يتجزئ مما يطبق
 حلفه في حاله على ادعيها إليك فلو ادعى عليه هل له أن يعتزدها منه بعد ذالك ذكر في المتن في باب العتق
 الجرمي (الضوابط) في حوطنا كان له أن يستوفى ما منه **قوله** ذكر بعض ما لا يتجزئ عند ذالك أقول من ذالك
 اقل المهر الذي هو عشرة دراهم وكذلك انقطاع الشفعة ذكره البريقي في باب المهر عند قول الكنز (فإن سماها
 أو دنها فلها العبرة) خلافا لفرعيها دونها فإنه يوجب مهر المثل لفساد التسمية وأعلم أن كون ذكر بعض ما
 يتجزئ كذكر كله في جانب الإيقاع وإما في جانب الاستثناء فلا يلحق المعتد كالباقين قال السطاطي إلا أن الانصاف
 واحد لا يصح الاستثناء ووقع الثلاث من أبي يوسف أنه يقع لثنتان لأن التطليقة لا تجزئ في الاستثناء
 فيصير كالباقين قال الواحد وكلام المصريح ظاهر في أنه لا فرق بينهما وهو ما عن أبي يوسف والفرق بينهما قول
 محمد وهو المعتد **قوله** ومنها العفو من القصاص الب مقيد بما إذا كان المقابل غير معتد للمقتول وقال المصريح
 في كتاب النكاح لو قتل الغيد مولا وله ابنتان فعلى أحدهما مائة ألفا صولم يجب شيك لغير العا في **قوله** ومنها
 النسك الب ومنها إذا نذر أن يصلي ركعة تلزمه ركعتان خلافا لفرعيهما في المجمع قال في المنبع وعلى هذا الخلاف
 ما إذا نذر أن يصوم نصف يوم فعندنا يلزمه يوم ومثله لا يلزمه شيء انتهى ولو قال نصف ركعة
 يلزمه ركعتان عند أبي يوسف وقال محمد لا شيء عليه وهو المختار وكذا في الخلاصة قيل قول أبي يوسف هو
 المعتد بل وانقضى للقاعدة انتهى وفيه كامل وفي الخلاصة ولو قال ثلاث ركعات يشرطه أربع ومنع ومنها الاعتكاف فلو
 أوجب على نفسه اعتكاف شهر وهو صحيح فعاش عشرة أيام ثم مات أطعم منه الفهر كله لأن الاعتكاف ما
 لا يتجزئ وأعلم أن المصريح لم يستثن من هذه القاعدة شيئا ويستثنى منها ما لو قال تزوجت منك فالاصح عدم
 العدة كافي الثانية وفي التنوير ولا ينعقد في الأصح ووجه الخروج كما في الثانية أن الفروع احتياط فيها
 فلا يحكي ذكرها لبعض اجتماع ما يوجب الحل والعرة في ذات واحد من حيث العدة لكن صحيح في الصيرفة
 أنه ينعقد عليه الفتوى فتعوض المسئلة من فروع القامد ومما يستثنى ما قالوا لو قال طلاق إلى ظهرها أو
 بطنها لا يقع وكذلك العتق ومما يستثنى ما لو قال لا مرة ته أنت طالق واحد من شئت فقل نصف واحد
 لا يطلق كافي قاضيهان ومقتضى القاعدة أن يطلق لأن ذكر نصف الطلقة يبرأها فهي ما يخرج من القامد
 ومما يستثنى ما لو قال لها انت طالق نصف واحد وأطلق واحد على الصحيح **قوله** ولكن لم يدخل
 حيث لم يدخل فلا وجه لقوله وخارج من القاعدة إذا أخرج من القامد لا بد من القول والجواب بان المراد
 بالخروج عدم الدخول لكونه مما يتجزئ حقيقة عند الإمام ومثله يعرف الامتثال في كراهة الخروج من الدخول
 ولا دخول هنا حقيقة فهو تكلف لا دخوله من القامد

لا يزد البعض على الكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا قال انسانا علي كظهر امي فانه مرنج ولو قال كامي كان كناية

القاعدة التاسعة مشرواذا المجتمع المباشرة والمتسبب اضيق الحكم على المباشر

فلا ضمان على حافر البئر بعد ما تلف بالقاء غيره ولا يضمن من دله حافر قاطع ما لا انسان مرنج ولا يضمن
للمنى ذل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من قال تزد وجهها فانه اجرة فظهر بعد الولادة انها امه ولا ضمان على
من دفع الى صبي حكيما او سلا حاليه مسكه فقتل به نفسه وخرحت منها مشائلي منها لودل المودع السارق على الوديعة

قوله لا يزد البعض على الكل الا في مسئلة التي قد زيد على ذلك ثلاث مسائل يزد على البعض فيها على الكل الكل لا يزد على الكل

ختن صبيا باذن ابيه فقطع جوفه فلن مات الصبي وجب على الخاتن نصف الدية وان هاشن فعلى الخاتن الدية كلها
كل في المصباح ومثله في الشهرة ناله اذا مات حصل موته بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلد والثاني

غير ما ذون فيه وهو قطع الشفة واذا برى جعل قطع الجلد كانه لم يكن وقطع الشفة غير ما ذون فيه فوجب

ضمان الشفة كما ملا وهو الدية كذا في شافعي لثانية صبي خرج راسه عند الولادة فقطع رجل اذنه فلم

يمسح وطاح وجب عليه خمسمائة دينار وهي نصف الدية ولو قطع راسه والمسئلة بحالها وجب عليه المغرة وهي

جارية او غلام يساوي خمسين دينارا لثلاثة اذ وقعت العارة الميتة غير المنتفخة والمتفخفة في البئر وجب نزع مشر من

دلو او لور وقع ذنبها نزع جميع ما فيها انتهى وقد زدت على ذلك اربعة وهي ان تطع الا صبيعين عيان وقطع الا صاحب

مع العفصيب واحد كذا في فتح القدير في خيا والعيب وهذه المسئلة احق بالامتثناء مما ذكره المصريح فتدبر

قال بعض الفضلاء ويقرب من هذه القاعدة ان يقال لا يوزن البعض قاتلا ولا يوزن الكل الا يضمن مسائل منها انسان على

وفي حكمه قارورة مملوءة بالدم لا تفسد صلوقه ولو كانت غير مملوءة تفسد على قول والصحيح المفتى بعدم الفرق بخلاف

ماله صلى وفي كفه بيضة قد رأت تسفل صلوقه لان النحس في مكانه ومعدنه كما في المضمرات ومنها ان الانسان اذا

صب في دن الحبل كوز خمر حار ان يشرب منه في الحال اذا لم يظهر له طعم اولون ادر يح ولو صب قطرة خمر في دن

حل لا يهل الشرب منه في الحال كما في الدخائر الاشرقية وهو يحتاج الى التوجيه قليلا ومنه امل القول المبرجوح

ان بكرة الابل الصحيحة اذا وقعت وهي صحيحة في الماء القليل لا تؤثر فيه واذا وقع فيه لصعها نجست لكن الصحيح

انه لا فرق بين الصحيح والمنكسر ومنها ان الرجل اذا قتل مكاتبه لا شيع عليه ولو قطع يده وعضوا من الاضاء

فعليه الضمان كذا في الدخائر الاشرافية نفى هذه الفروع اثر البعض قاتلا ولا يضمن مسائل منها الانسان اذا

اجتمع المباشر والمتسبب اليه حد المباشرة ان يحصل التلف بفعله من غير ان يتدخل بين فعله والتلف فعل مشترك كذا في الوالدية

من كتاب القسمة ويفهم منه ان المتسبب هو الذي حصل التلف بفعله وتدخل بين فعله والتلف فعل مشترك

قوله اضيق الحكم الى المباشر قال في النهاية هذا اذا كان السبب عيبا لا يعمل في الاطلاق متى انفرد عن المباشرة كما

في الحفر فان الحفر بانفرا دلهما وجب التلف بحال ما لم يوجد الدفع الذي هو المباشرة وان كان لولا الحفر لا يتلف

بالدفع ايضا لكن الدفع هو الدفع الاخير فيضاهي الحكم اليه كما قالوا في السفينة المملوءة اذا جاء رجل وطرح فيها

منافزا اذا كان الضمان عليه **قوله** ولا يضمن من دل مارقا اليه في خزانة الاكمل لو منع رجلا من دخول داره حتى

تلف ما في الدار لم يضمن عينا **قوله** ولا يضمن لمن دل على حصن في دار الحرب اليه في هذا من فروع القاعدة نظر

القاعدة الجامعة معهما إذا اجتمع للمأهر والمتسبب اه (٢٠٠)
 فانه يضمن لغيره الحفظ المالية لو قال ولي المرأة تزوجها فانه اهرة الثالثة قال وعيها ما ذللك فلو لدت ثم ظهر انها
 امة الغير رجح الغرض من المصلحة الاولى الرابعة قال سقونم بخلافه لا على شئ فقتله وجب الجزاء على الذن ان بشرطه في
 محله لا وانما لا يضمن بخلاف الذل لا على من يد الحر فانه لا يوجب شيئاً البقاء امه بالمعاش بعد ما الخامسة الافتاء بتضمين
 الثاني وهو قول المتأخرين لغلبة السعاية السادسة لو دفع الى صبي مملوكاً ليمسكه له فوقع عليه مجرته كان
 على الذافع غائبة في حفر البئر قال الولي حلقه وقال العاقر ما قطع نفسه فالحقول للعاقر كذا في التوضيح تكثير
 يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الزق وقطع حبل القنديل وفتح باب القفص على قول محمد رح وعند همالا فصار
 كمثل قتل العبد وتماضي حره على النار والله سبحانه وتعالى اعظم وهذا آخر ما كتبناه وعورنا من النوع الاول من
 الاقوال والنظائر من القواعد الكلية وهو الغن المأمور والى هنا صارت خمسة وعشرين قاعدة كلية ويملوه الغن
 الثاني من الغرائد انشاء الله تع والسبح لله وحده

قوله بخلاف الذل لا على من يد الحر من هذا اذا كان بغير اذنه كما في التاخر امانية **قوله** لبقاء امه بالمكان قيل له
 ان نقول انما يغتصب الامن بالقتل اذ لو لم يتصل بالقتل بالذلة لم يقتل الامن ولا فرق بينهما في ذلك انتهى **قوله** الافتاء
 بتضمين الساعي قيله قاري الهداية بما اذا كان عادة ذلك الظالم ان من دفع اليه ويقول فيه عند ان ياخذ
 منه ما لا مصادرة يضمن الباطني في هذه الصورة ما اخذ الظالم هذا هو المقتضى به افتى به المتأخرون من علماءنا
 انتهى وزاد في السراجية ان تكون السعاية بغير حق من كل وجه وعليه الفتوى وفي الخلاصة من معنى باحل الى
 السلطان وغرمه لا يخلو من وجوه ثلثة احدها ان كانت السعاية بحق نحو ان كان يوزيه ولا يملكه ذلك الا
 بالرفع الى السلطان او كان فاسقاً لا يمتنع من الفسق بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول
 ان خلافاً وجد كتم الظهور انه كاذب اذا كان السلطان عادلاً لا يغرم بهذه السعاية او قيل يغرم وقد لا يغرم فلا يضمن الساعي
 الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا يبيع الى امره او جاز يتصرفه الى السلطان وغرمه السلطان ثم ظهر انه لا يضمن عند هـ
 وعند محمد يضمن والفتوى على قول محمد رجح لغلبة السعاية في زماننا انتهى واعلم انه لو مات الساعي فلم يسع به
 ان ياخذ قد والنسوان من تركته في الصحيح كافي جواهر الفتاوى قال في منح الفقار شرح تنوير الابصار وهل
 يعز الساعي مع تغريمه للمسعى به ما غرمه بسمايته الكاذبة كانت واقعة في الحرف ولم تقف على نقل ذلك المصنف او ينبغي
 علم التوقف في القول بتمزيه لارتكابه معصية لا احد فيها ولا قصاص وهذا لماط لوجوب التعزير كما اذا ده بعض
 المحققين **قوله** لو دفع الى صبي مملوكاً ليمسكه له فوقع عليه مجرته كان على الذافع غائبة في حفر البئر قال الولي حلقه وقال العاقر ما قطع نفسه
 الح فصار **قوله** قال الولي حلقه وقال العاقر ما قطع نفسه الح فصار **قوله** الح فصار **قوله** الح فصار
 السامرة **قوله** يضاف الحكم الى حفر البئر الى قيل عليه ما نقله المص رح من الخلاف في هذه المسئلة لم اراه لغيره
 نسما علمت بل صرح بالاتفاق فيما علمنا فتح باب القفص في الخلاصة والعلامة **قوله** الح فصار **قوله** الح فصار
 فتح باب القفص فقط لا لما قبلها من المسائل وقولهم القيد اذا تعقب جملاً يرجح لا لاخير محله حيث صح
 الرجوع وهنا لا يصح لعدم وجدان الخلاف فيما قبلها وفي البرازية الفتوى على محمد وبهذا التقدير
 فقط القيل المتقدم.

والتعليق على المحققين على ما مضى من صلوته في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 من صلوته في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها

الشرع في صلوته وقيل لا قبل الاكل في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 لا يحرم قال ابي جعفر في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 وقال الطبرسي في معاني الآثار المجمع انما انعم الله على عباده في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 والقيل في هذا الخبر اذا وقع في اللحم وحدثت فيه طاهره التي هي وفي النهاية قد تقدم في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 لا يحصل في اللحم روج في اللحم بعد نقل مباركة النهاية ولا في اللحم ما في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 العبارة ان يقال في هذه المسألة انما هو في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 بطريق التخييل في الصلاة على طريق لاكلها الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها
 فبما ان الطاهر على قانون ما تقدم في اللحم انتهى قال بعض الفضلاء وفي القول الاول لا يحصل ان اللحم المصنوع به
 نجس لا يطهر ولكن العلة لذلك كونه لا تنبت حتى يصل الماء الى حد الغليان ويمكن فيه (لحم) بعد ذلك ما يقع في
 مثله التعريب والدخول في باطن اللحم وكل من الامرين غير متحقق في السميطة الواقعة بمصنوعها لا يصل الماء الى
 حد الغليان ولا يترك فيه الا محذرا يصل الحرارة الى سطح الجلد **قوله** الا ان تحصل الصلاة اليها فتاكلها نظير ذلك
 كافي الملتصقا لا تحصل الضم الى النحل للتخييل ولكن يحصل النحل الى الضم ولا يعود اجزاء النصارى التي في دعة ويقوده
 الى بيته المؤذن يحصل السراج من بيته الى المسجد ولا يحصل من المسجد الى بيته **قوله** فلا قضاء فيه ما لا قضاء عليه
 من حيث الوجوب بالشروع والانسداد قبل الاكل اما في الغرض فانه واجب قبل الشروع وقد فسده في وقته قبل
 الاكل فيؤد به اما في السنة فلا فيها وان وجبت بالشروع الا انفسد في الوقت فيؤد بها هل انقضى كلاً من تحقيق
 حرامه وفيه انه ذكر في القنية انه لو شرع في حنة من السنن او التراويح لا يلزمه المضي ولا قضاءها اذا فعل انتهى
 وبغلافه ما في النية وشرعها للبرهان الحلي من انه اذا شرع في الاربع التي قبل الطهارة وقبل الجمعة وبعد هاتم قطع
 في الشفع الاول والثاني يلزمه لا ربع اي قضاء ما انتهى قلنا ولا وجوب المضي بل الزم القضاء **قوله** وكذا اذا شرع طائفا
 ان عليه فرضا يعني وقطعه قبل اتمامه في شرح الجامع الصغير للشمس قاضي وكذا احكامه المظنون يعني كالصوم لا قضاء فيها
 الا ان يمضي فيها بعد ما علم بطلانها احرام المظنون حيث يكون مطلقا لا ان الظاهر ترد في الحج في كل الواجب الزكاة
 ثم ظهر انه لا زكاة عليه لم يسترد حالها وقامت صدقة انتهى وفي الزيلعي من باب الاحكام لو شرع في الحج بنية الغرض
 ثم تبين انه كان ادنى الغرض لزومه المضي فيه وان انفسد وجب عليه قضاءه انتهى وفي النهاية من باب السهو لو تصدق
 على فقير على ظن ان عليه الزكاة ثم تبين انه لم يكن عليه تبقى لازمه ولا يتمكن من استردادهما بطلان انتهى واعلم
 ان في معنى المظنون صوم يوم للشك طوما فانه غير مظنون بالانسداد كما هو وجهه للرجوع في الصلوات من قبل الاصل
 يوم الشك (لا تطوما) ثم اعلم ان التخييل بالغرض اتفاقا لانه لو شرع في النفل على ظن انه عليه ثم علم انه لا عليه عليه كافي
 متطوعا والاحسن ان يتمه فان انظر لا قضاء عليه كذا في المحيط فاعتدوا الصلوة كالصوم في هذا الخبر ولا عليه عليه كافي
 في التخييل بل ان لا يمضي عليه مائة من حين ظهوره لا عليه عليه فان انظر فاعلم ان لا عليه عليه كافي

[illegible]

الفصل الثاني

نعاجز وجوباً في الوقت فان خرج لاتعد اذا رفع ركعته قبل اما مدفاته يعود الى السجدة من جميع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان في المسجد في الغجر فوجز الا امام يصلي به فانه ياتي بالسنة بعيد امن الصغوف

المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق او عرفات تجب عليه الاعداد عند هما خلافا لابي يوسف رح كما في التلخيص للمصنوعي مع انه لم يترك واجبا ولم يفعل مكروهها تحريرا والجواب انه اذا صلاها في وقتها المعهود فقد صلاها قبل الوقت في هذه الليلة لخصوصية تلك الليلة بل ليل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمستعمل الضلوة اما ملك على ان القضايا الشرعية يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس ثم فرق بين راجب وواجب فيما في الدور والغروب من انه يومرا لاعداد في ترك الفاتحة لافي ترك هم السورة الى الفاتحة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قضايا واذية طريفة ضعيف كما في البحر ولم يزل كرما اذا ديت مع ترك سنة او مستحب والحكم انها تعاد احتجابا واذا ديت مع فعل مكروه تنزيها لالاولى اعادتها كما في بعض النواهي وفي القنية صبية صلت مكشوفة الراس لا تومر بالاعداد ولو صلت مكشوفة العورة تومر بالاعداد وكذا بغير وضوء وان لم يتم ركوعه ولا سجوده يومرا لاعداد في الوقت لابعده رابعا لقضاء في السالين اولي قوله اذ ارفع راحه قبل امامه الخ ظاهر كلامه ان لا يشمل رفع الراس من الركوع والسجود وقوله بعد ذلك فانه يعود الى السجود يقتضي التخصيص بالرفع من السجود فلا وجه له قال في القنية رفع راحه من الركوع او السجود قبل امامه يجب عليه العود متابعة للامام والمعتبر هو الاول انتهى وحينئذ كان الاول ان يحدف لفظا الى السجود او يزد لفظا لركوع قوله من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة يعني التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة وتكثير جماعة و اظهار شعائر الاسلام واما اصل الفضيلة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة فحاصلة بالصلوة جماعة في بيته على هيئة الجماعة الكائنة في المسجد فالصالح ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل لما اشتمل عليه من شرف المكان واطهار الشعائر وتكثير مواد المسلمين وابتلاف قلوبهم وينبغي ان يقيد هذا بما اذا تساوت الجماعتان في استكمال السنن والاداب واما ان كانت الجماعة في البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يحدف بعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزمان والله المستعان الجماعة في البيت افضل لك اني شرح البرهان السليبي على منية المهلي وبه يستقما قيل ما ذكره المصروح مخالف لما ذكر في البحر حيث قال ولا فرق في ذلك اي في الصلوة بالجماعة بين ان يكون في المسجد او في بيته حتى لو صلى بزوجته او جاريته او ولده فقد اتى بفضيلة الجماعة انتهى وما يحدف على ان مراد المصروح هنا بقوله لا ينال ثواب الجماعة عدم ثواب الجماعة الواقعة في المسجد لا مطلق ثواب الجماعة لما في البرازية من الثالث في التراخي وان صلاها الجماعة في بيته فالصحيح انه ينال احد في الفضيلتين فان الاداء بالجماعة في المسجد له فضيلة ليست للاداء في البيت وكذا الحكم في المكتوبة انتهى هذا وقد ذكر في الفخر ان تطلع الامام في الموضع الذي يصلي فيه الفراش مكروه انتهى وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون صلوة الامام في المسجد او البيت قوله دخل المسجد في الغجر فوجد الامام يصلي الخ الاصل ان سنة الغجر لها فضيلة وكذا للجماعة اذا تعاضلوا فاعمل بها بقدر الامكان وان لم يمكن بان خشي فوت الركعتين امرضا حقه ما هو الجماعة لورود الوعيد والوعيد في الجماعة والسنة وان ورد الوعيد فيها لم يرد الوعيد بتركها ولان ثواب الجماعة اعظم لانها مكسبة ذاتية والجمعة مكسبة خارجية والذاتية اقوى ثم ان كلام المصروح ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا كان يرحلاد راسك الامام التفضل فانه ياتي بالسنة عند هما خلافا لمحمد رح لان اد راسك القعدة كاد راسك ركعة في الجمعة خلافا له كما في

تقليل القراءة في سنة العجر افضل من تطويلها في سنة النحر والتمتع بين السنة والغرض لا يستعملها
ولكن يكتفى بالثواب بغيره ان يخص من لم يتطوع به مكافأة في السجدة وان فعل فسبقه غيره لا يزعمه يكون شارحا
بالتعبد الا اذا اراد به التعجب دون التعظيم اذا تفكر المصلي في غير صلواته كتبها ربه ودرهه لم يطل وان شغلته
هوى من غيره لم يقص اجرة ان لم يكن من تقصير ولا تستحب اعادتها لترى الخشوع

في الصلوة الغرض مجورة ولا يجزى في النفل وتام الكلام فيه فليراجع **قوله** تقليل القراءة في سنة العجر افضل
من تطويلها في شرح النية للبرهان الحلي والمستحب في سنة النحر لتخفيفه وان يقرء في اولها مع الفاتحة قل
يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص اما الاول فلقول ما يشهده ان رسول الله يصلي ركعتي العجر فيخفف حتى يقول
هل قرء بهما بام الكتاب متفق عليه واما الثاني فلما روي ابو هريرة عن ان رسول الله صلح قرأ في ركعتي العجر
قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد رواه مسلم واختلفوا هل الافضل تأخيرهما او تقلب بهما قيل التاخير افضل
للتقرب من الغرض وقيل التقديس وهو الذي يدل عليه الاحاديث انتهى وفي القنية في باب السنتين العشر في ركعتي
العجر في القراءة افضل من التطويل وقيل الافضل ان تطال وقيل لو طول القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الغرض انتهى
قوله نذر النافلة افضل وقيل لا يلزم المسئلة في القنية وعبارتها اداء النفل بعد النذر افضل ثم قال لو اراد ان يصلي
نوافل قيل ينذرهما وقيل يصليهما كما هي انتهى قال المصنف في البحر وبشكل عليه ما رواه مسلم في سنة من انتهى من النذر
وهو سرخ لقول من قال لا ينذرهما لكن حمل بعضهم النهي على النذر والمعلق على شرطه لا نه يصير حصول الشرط كالغرض
للعباد فم يمكن مخلصا ووجه من قال ينذرهما وان كانت تصير واجبة بالشرع ان الشرع في النذر
يكون واجبا فيحصل له ثواب الفواجب بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف ان لا ينذر بها خوفا من عهدة
النهاي يقيم انتهى وفيه تأمل **قوله** انتكلم بين السنة والغرض لا يبعثها اليه مثله في القنية وزاد ان كل عمل ينافي
التحرمة كذلك وهو المصنف قال المصنف في البحر وبشكل عليه ما رواه مسلم في سنة من انتهى فليراجع وكتب اخو
المصنف بطرة نسخة المنقولة انه يعيد ها وعلى ما هنا انه لا يعيد ها ولكن لم نجد النقل اذ ذاك فتأمل **قوله** بغيره ان
يخصص لصلاته مكانا لانه ان فعل ذلك بقيت الصلوة في ذلك المكان طبعاً والعبادة متى صارت طبعاً سبيلها
الترك ولهذا يكراه صوم الدهر كذا في شرح الجا مع الصغير للتمرتا شي **قوله** اذا تفكر المصلي في غير صلواته الخ
مثله في القنية ثم قال بعد ذلك وفي صلوة قاضي القضاة المصلي لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة ما يفعله
في كل حال اي القيام او القراءة او الركوع او السجود ونحوها فان حقق الفعل والنكراني القراءة معا ونوى بهما
التعبد كفاه وان افرد كل واحد منهما بنية فهو افضل ولا يواخذ بالنية حال السهو لان ما يفعله من الصلوة فيما
يسهو معفو عنه وصلواته الجزية وان لم يمتحى بها ثوابا وان تعمداً لا ينوي العباد بعبادة بعض ما يفعله من الصلوة
لا يستحق الثواب ثم ان كان لا يفعل الا تتم الصلوة بدونه فسدت صلواته والافلا وقد اساء **قوله** ولا تستحب اعادتها لترى
الخشوع الدلالة على عدم بطلانها مع عدم الخشوع الا ان العلامة ابي الضياء نقل في شرح مجمع البحريين ان الخشوع
في جزء من الصلوة فرض وهو في غاية الاشكال ولم يخط في غير كلامه وفي الملتقط قول بعض الزهاد من لم يكن قلبه
في الصلوة مع الصلوة لقيمة لصلاته ليس بشيء لان الامر معناه يتناول هذه الافعال الظاهرة وكذا لك قولهم اذا كان

لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون عزيرا يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو ما مته ولا يصح له ان يركع
 لا اذ نوى اما مته الا في الجمعة والعيد من وتصح له امامته في غيرتيهما خرج الخطيب بعد شروعه من الركعة قطع على ركعتيه
 الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجد الا ثوب حريري يصلي فيه في خلاف الثوب النجس
 حيث يتخير فلو لم يجد الا هما صلى في الحرير فناء المسجد كالمسجد فتصح الاقتداء به ان لم تحصل الصفوف المانع من
 الاقتداء بطريق تمر فيه العجلة او نهر يجري فيه السفن او خلا في الصحراء بين المسلمين والخلاء في المسجد لا يمنع
 وان وضع مرفوقا لان له حكم بقعة واحدة واختلاف في الحائل بينهما والاصح بالصحة اذا كان لا يشتبه عليه حال امامته
 المصلي يعلم من عن يمينه وعن شماله فلا صلاة له لان نبينا عليه السلام علم ابن عباس رح انه كان على يساره واقامه على يمينه
قوله لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون عزيرا قيد بالانتظار لانه لو طول المؤذن الاقامة ليدرك الانسان
 في الصلوة ينبغي ان يجوز في قولهم كما في التمرقاضي معزبا الى ابي الليث وقيد بانتظار المؤذن لان الامام لو احس
 في ركوعه بد اخل في المسجد يحركه انتظاره فيه قال ابو يوسف وحالت الامام فقال اخشى ان يدخل في صلوته ما ليس
 منها واخشى ان يكون انتظاره عظيمة لانه هرك في صلاته غير الله وقال ابو يوسف ان عرف الداخل كركع
 انتظاره والا لم يحركه وعن الصغار ان كان غنيا كره والا فلا والصحيح كراهة الانتظار على كل حال كما في التمرقاضي
قوله يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته اتول يستثنى من ذلك الامام اذا كانت امامته بطريق الاختلاف فانه
 لا يصير اماما بل ينو الامامة باثاق الروايات كافي معراج الدراية **قوله** ولا يصح اقتداء المرأة الاذنوي امامتها يعني خلافا
 لرفقا عنده يصح كما يصح اقتداء الرجل وان لم ينو الا امام لنا ان اقتداءها ان صح بلا نية يلزم فساد صلوته اذ احاذته
 فيكون الزاما عليه بلا التزام منه بخلاف الرجل لانه لا يلزم الامام باقتدائه شيئا **قوله** الا في الجمعة والعيد من فان
 اقتداءها بالاثنية الامام فيهما وفي الجمعة صحيح لانها لا تتمكن من الوقوف بجانب الامام للزحام ولا تقدر ان توديه
 دخلها **قوله** خرج الخطيب بعد شروعه متنفلا الخ في الوالوجيه اذا شرع في الاربع قبل الجمعة لم ينتج الخطيب
 الا ربح قبل الطهر ثم اقبست هل يقطع على الركعتين تكليفا فيه والصحيح انه يتمهما ولا يقطعهما لانهما بمنزلة صلوة
 واحدة واجبة **قوله** فلو لم يجد غيرهما صلى في الحرير اي يفترض عليه الصلاة عليه قال في القنية عريان معه ثوب ديباج
 وثوب كرتاس فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم يفترض عليه ان يصلي في ثوب الديباج انتهى يعني لان الصلوة في الحرير
 مكروهة للرخال بخلاف الصلوة في ثوب النجس فانها غير صحيحة لكن الظاهر ان الكراهة هنا ترتفع لكونه مضطرا
 الى الصلوة فيه **قوله** فناء المسجد كالمسجد الخ فناء كل شيء ما عدل ما لصاحبه قال في المنتقى فناء المسجد له حكم المسجد
 يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا تصح في دار الضيافة الا اذا اتصلت الصفوف انتهى وفي
 القنية قيل المسافة التي تمنع الاقتداء في الصحراء تمنعه في البيت والاصح انه يجوز في البيت كالمسجد وفيها قبل هذ
 صلوا جماعة في خان القاضي والخان المسيل والباب مغلق يجوز الاقتداء بالامام فيه وان لم يكن في الصفوف وهو جوار
 القاضي حكم بخار **قوله** واختلاف في الحائل بينهما الخ قال في مجمع الفتاوى ان كان بين الامام والمقتدي في الصلاة
 الحائل لا يمنع الاقتداء لانه عليه الصلوة والسلام كان يصلي في حجر عائشة وفي النام يصلون بصلوته ونحن تعلم
 ما كان منسوبا من الوصول اليه عليه الصلوة والسلام وان كان الحائط كبيرا وعابه باب مفتوح او نقب لوارى الصلوة

لا بد من معرفة القراء في هذه المسألة...
فإن القراء في ركعتين غير ميسرين...
على أن يكونوا في ركعتين غير ميسرين...
الزور وقال بعضهم...
يرون به وجه الله تع لم يفعل...
غير ممكن وقيل الزيادة...
الزور لا يمكن...
وإنما تبطل...
إحدى التفسيرين...
وقد ذكر المصروح في الخامس...
إذا أراد فعل...
هو القلب انتهى وقد مثل...
إلى البطالة وإن...
التي...
القراء...
مطلقا...
فيلزم أن تكرر...
هذا الكلام...
ومثل...
في الصورية...
أن كان في...
قالوا...
الكتاب...
(نو)

[illegible]

[illegible]

في الزكاة في النجاسة لا يكون للزكاة في النجاسة قسط من الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون
 في الزكاة في النجاسة لا يكون للزكاة في النجاسة قسط من الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون
 كما هو قال في الزكاة في النجاسة لا يكون للزكاة في النجاسة قسط من الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون
 اجزاء من الزكاة في النجاسة لا يكون للزكاة في النجاسة قسط من الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون
 قائلهم جازوا لا ملاوان في النجاسة لا يكون للزكاة في النجاسة قسط من الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون
قوله نوع الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون في النجاسة لا يكون للزكاة في النجاسة قسط من الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون
 تجزئته سويلا لا تجزئته الا اذا تأول الغرض بالزكاة والا صلح رواه ابي ابي بصير في النجاسة لا يكون للزكاة في النجاسة قسط من الزكاة الا انهما قرضا على الصانع الجوا وهم يستعملون
 المدفوع اليه **قوله** بعد الخلطة في التجارة التي في الغنية بعد ما ذور له في التجارة لا تجب صدقة الفطر على مولاه
 وهو للتجارة ثم يرقم تجب صدقة الفطر على ماله المذون المذون **قوله** من الناذر مسكينا فله اعطاء غيره فان
 في المجمع والمعتلنا تعين الناذر اليوم والديهم والفقير قال شارحه ابن الملك يعني اذا قال الناذر في الله علي ان تصدق
 اليوم بهذا المذونهم على هذا الفقير فتصدق في هذا ابد رهم اخر على غيره تجزئته عندنا ولا تجزئته عند زفر له انه اتى
 بغير ما التزم بنذره فلا يعتبر منه ولنا ان ما هو قربة وهو اصل التصديق دخل تحت النذر وقد اعطاه والتعين له
 بقربة فيبطل بولي العبادية ولو امر رجلا وقال تصدق بهذا المال على مساكين اهل الكوفة بكذا فتصدق على مساكين
 اهل البصرة فجلا عند ابي يوسف وقال محمد بن موسى انتهى قلت ولو وقف على فقراء الكوفة فصرف المتولي
 ذلك على فقراء البصرة قياس الوقف على الوصية ان يكون على الخلاف وفي الظاهرية من السامس من كتاب الزكاة
 ولو نفذ وان يتصدق على الزملاء وعلى مساكين مكة حاز لغيرهم وانه مارق الوصية انتهى قلت وهو مخالف لما في العبادية
 من المستحق **قوله** الا اذا لم يعين المنذر وكان حق العبارة ان يقول الا اذا عين المسكين ولم يعين المنذر وكان
 حق العبارة في المستثنى منها ان يقول عين المسكين والناذر مسكينا وعين المنذر **قوله** تجب للمنتفع من اداء
 الزكاة الخ في المحيط لو امتنع من اداها فالسامي لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا تقطع عن الزكاة لكونها بلا اختيار
 ولكن يجبر به بالحبس ليتادى بنفسه لان الاكراه لا يسلب الاختيار بل الظاهر اجبة فيتحقق الاداء من احبها وادى
 وفي منتصر الطحاوي ومن امتنع من اداء زكاة ماله فاحلها الامام كرها منه فوضعها في اهلها اجزاء لان الامام
 ولاية اخذ الصدقات مقام احد ومقام دفع المالك انتهى وفي القمية فيه اشكال لان النية فيها شرط ولم توجد منه
 انتهى واجاب عنه هيم الا سلام عبد البر بن شحنة بان الصورة مفروضة فيمن اخذ منه زكاة مال اللهم ان يريد
 التلطف بها وليس بشرط عند لا انتهى وفي المجمع ولا يأخذها من مائة امتنع ربهما من اداها بغير رضاء بل
 نامره ليوذبهما اختيارا انتهى قال المصنف في البحر والمفتي به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة فانه يسقط الغرض
 عن اربابها باخذ السلطان او ثابته لان ولاية اخذ له فبعد ذلك ان لم يضع السلطان موضعها لا يبطل اخذ منه
 وان كان في الاموال الباطنة فانه لا يحق الغرض لانه ليم السلطان ولاية اخذ زكاة الاموال الباطنة
 فلم يصح اخذها في التجهيز والواقعات والولو الاجبة انتهى قلت ان لا يبقى اشكال صاحب الظاهرية في زكاة الاموال
 التفصيل المفتي به وقد علمت جوازه

الاسم من هو لا يوصف به عديل لو فرق عليهم لم نقص كلاً منهم نصاً ما يكره نكاحها الا الى قرابته اراجح اذ من
دار الحرب الى دار الاسلام فوالس طالب العلم او الى غيرها او كانت زكوة معجلة المختار انه لا يجوز دفع الزكوة
لاهل البلد دفعها لاخيه المتزوجة ابن كان يزوجهما معسراً جازوا ابن كان موصراً و كان مهرها اقل من
النجار بـ مكدك وان كان المعجل قبل وعلم بمجزونه يفتى وكذا في لزوم الاخصية الوليد من الزنا لا يفتى بفسخه
من الزنا في شيك الا في اخصية لا تقبل الزنا

وفي الزكوة لا يعطى فقيراً ما بقي فيهم من زكوة ماله ولو اعطاه جاز ففعلنا ونفعلنا نحن الزكوة كزكاة اما الجواز فلا
الغناء حكم الله فالد مع ولا في كفا الفقير واما الكرامة فلا في الغناء متصل بالذم فيمكن الا ان يكون له مهال او
عليه دين فلا يكره ان يعطى مساكين في دارهم فصاعداً لان الغنى لا يحصل به **قوله** يكره تعطى اي الزكوة و غاية لصق
الجواز في العداوة الطويلة فهو كتاب الزكوة من ابي حنيفة زوج في جعل الوقايات الواجب ان لا يكره اخراج
الزكوة الى بلد آخر اذا كان الاخراج في حينها بغير ما فيها بعد السؤل اما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا فلا
في من به انتهى ومنه يستفاد تقييد ما أطلقه المص رحمه الله كان استعمل التقييد من آخر المستثنيات كزكاة بعدد المراء
نقلها من بلد الى بلد آخر وان كان المزكي فيه فان المعتبر مكان المال لا المال كافي في شرح النقابة للعلامة القسستاني
قوله ما دم من دار الحرب يعني لو ان مسلماً دخل دار الحرب ما مان وسكن فيها سفينة فعليه الزكوة في مثله الذي خلفه
وفيما اعتقاد فيها لعقود يفتى بالاداء الى من يسكن داره لا سلام من الفقراء وان وجد المسلمون في دار الحرب
قوله ادعى طالب العلم اقول يزاد على ذلك نقلها الى المد مؤمن والا وروح والا علم كافي ومن المثل من **قوله** او كانت
زكوة معجلة مطلب ما تقدم بما عتباراً في معنى والتقدير يكره نقل الزكوة الا اذا نقلها الى قرابته او كان الزكوة المنقولة
زكوة معجلة قال في الخلاصة لو دفعها الى فقراء بلل اخر قبل تمام السؤل ثم لم السؤل يجوز ذلك كراهة **قوله** لا يجوز
دفع الزكوة لاهل البلد الخ في البزازية في نوع آخر من الفصل الثاني في المصروف من كتاب الزكوة لا يجوز دفع
الزكوة الى الكرامة لانهم مغبه في ذمة الله تعالى وغيرهم من المغبه على الصفات اقل حالاً من المظهر امة
لانهم مغبه في الصفات والمختار انه لا يجوز الصرف اليهم بل لا يفتى في الصفات الملقى بغيره
المعروفة من جهة الذات انتهى ومنه يعلم ما في كلام المص من الاطلاق في جعل التقييد وهو يجوز من **قوله** دفعها
لاخيه المتزوجة في الولد الجيد رجل دفع زكوة ماله الى اخيه وهي تحت زوج ان كان مهرها ما دون ما بقي درهم
او كان اكثر لكن المعجل اقل واكثر الزوج معسر حل له دفع المهر وهو اعظم للاجر لانها فقيرة فقيرة اما لو كان
المعجل مائتي درهم فصاعداً والزوج موهن فمعد الا ما هي قوله لا خير لك في الجواب وعندهما لا يعمل بناء على
ان المهر قبل القبض هل يكون نصاً او وجوب الاخصية وقد افعلنا عليها في هذا التفصيل انتهى وفي البزازية في
اخر فصل المصروف دفع الزكوة الى اخيه وهي تحت زوج ان كان مهرها المعجل اقل من النصاب واكثر من الزوج
معسر له ان يدفع اليها الزكوة وان كان موهناً او المعجل قد رانصاب لا يجوز عندهما وله يفتى للاحتياط وعند
الاعلم يجوز مطلقاً وكذا في لزوم الاخصية انتهى وبه يعلم ما في عبارة المص من عدم بيان الخلاف فاهم الاتفاق
وفي الملتقى امره الغني اذا لم يوجع الزوج عليها حل لها الصدقة انتهى ويجب تقييده بما اذا كانت لا تملك نصاً

على وجهه بعد يوم القيمة لم يبق على الأثر فيه نية الزكاة إلا إذا حكم عليه بالتفريط
 في الزكاة لغيره في معنى العلة لثابتها في غير ذلك وما لا بد من الزكاة لغيره في معنى العلة لثابتها في غير ذلك
 لأن هذا لا يمتنع بهلاك النصاب بل ولفظها لا يتصور البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 لأنه لم يمتنع بهلاك النصاب بل ولفظها لا يتصور البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 الفعلي في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 الزكاة تسقط بهلاك النصاب ولو بعد التمكن من جادها لا يتصور البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 وجوبها تحقيقا أو تقديره فلا ينتقص منه أصل المال غير التمكن من جادها لا يتصور البسر بدون الكفاية في البسر
 أن لا يمتنع بهلاك النصاب بل ولفظها لا يتصور البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 قبيح من احتشاق النظر لم يمتنع بهلاك النصاب بل ولفظها لا يتصور البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 من أسقطها الواجب من نفسه يتفوق على ما ذكر من الفطرية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 وعدم سقوطه من فقه البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 لا يحصل المتأخر من العتية إلا بالغير في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 من السفر لا التيسر إذا البسر لا يحصل إلا بمراكب وأموال وحرم وليس شرط بالانضمام وما أخذ في البسر بدون الكفاية في البسر
 اشتراط الانتهاء في النصاب حتى يجب بتياب البدلة والمصلحة ولا يشترط ظهوره في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 كذا في المروءة المروءة **قوله** فلو افتقر بعد يوم القيمة لم تستطع أن تكون له الزكاة في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 في جامع المصنفين من البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 يوم البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 الإحصائية لأنها تكون توبة في زمان محصور من البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 بالزكاة المشبه بها ما دام المال باقيا في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 الصافي إذا تمكن من الإلابة في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 ديون العباد ومن البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 على مقدرة البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 أو منه ما زاد من البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 من كل وجه فيحق ركن الزكاة وإن كان من ثمانية أن لم يمتنع بهلاك النصاب من ثمانية أن لم يمتنع بهلاك النصاب من ثمانية أن لم يمتنع بهلاك النصاب
 الواسع من البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 وفي الثانية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 الذي خيره في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر بدون الكفاية في البسر
 الزكاة لا يملك أن المحسنة فيجوز طريق القيمة لأن ما هو الزكاة وهو المملوك لا يملك أن المحسنة فيجوز طريق القيمة لأن ما هو الزكاة وهو المملوك

الفن الثاني

[illegible]

او كان مسافرا لا يصوم الا جهرا تطوعا الا باذنه استاجرا اذا انصرف بالصوم لانه لا يلهي منه النذر والى هذا طاعة وليس
واجب وكان من جنسه واجب على المتعين فلا يصح التبرع بالمعاصي

تطوعا الا باذن المولى الا اذا كان غائبا ولا ضرر له في ذلك وفيها لو احرمت المرأة تطوعا بهيواذ فيه كان له ان يملكها
وكذا الا جهرا اذا كان يضرب بالحد منه وحل له في الصلوة قال المصريح في البحر واطلاق الطهيرة في العبد والمروءة
اظهر لان الصوم يضرب بدن المروءة ويهزلها وان لم يكن له ان يطاها ومنافع العبد مملوكة للمولى ولو كان غائبا قال
في النهر وعندى ان احالة المنع على الضرر وحل منه على حد ما دل على القطع بان صوم يوم لا يهزلها فلم يبق الا منعه
وطيها وذلك اضرا به فاذا انتفى بان كان مريضا او مسافرا جاز انتفى اقول فعلى هذا يجب ان يفصل فيقال ان صامت
يوم واحد الا يكره وليس له منعها وان صامت يومين فاكثر يكره وله منعها **قوله** او كان مسافرا عطف على ما بقه
باعتبار المعنى والتقدير الا اذا اذن لها او كان مسافرا **قوله** لا يلزمه النذر الا اذا كان طاعة بلخ امقا بعضهم الثاني
وعليه جرى في الفتح كانه استغنى بالثالث اذ قولهم فمن جنسه واجب يفيد ان المنذر وغير الواجب وزاد بعضهم
ان يكون مقصودا لا وهلية فلا يصح بالوضوء وحجدة التلاوة قاق في الواقيات ومنه تكفين الميت وزاد بعضهم
ان لا يكون مستحيل الصكون فلونذر صوم امس او اعتكاف شهر منفي لا يصح قلره قال في النهاية بعد ذكره وطا النذر
الا اذا قام الدليل على خلافه وانما قال ذلك لتلاير النذر بالحج ما شيا والاعتكاف واعتاق الرقبة فان النذر بها صحيح
منع ان الحج بصفة المشي غير واجب وكذا الاعتكاف وكذا انفس الاعتاق من غير مبا شرة صيب موجب له وفيه نظري
انما يصح النذر بها لان من جنسها واجب اما الحج فلما صرح الشارح به من ابن اهل مكة ومن حولها لا تشتط في
حقهم الراحلة بل يجب المشي الى القادر منهم واما الاعتكاف فلان القعدة الاخيرة في الصلوة فرض وهي اجت كالا اعتكاف
واما الاعتاق فلان من جنسه واجبا وهو الاعتاق في العفارة واما كوفه من غير عيب فليس بمرا دك في البحر وجعل
بعض المتأخرين جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة لان الحبس واللبث وقوف كذا في التبر بقبلي ان يقال نذر
الوقوف يصح وليس من جنسه واجب وما قبل من جنسه واجب وهو ان يجب على الامام ان يقف بمسجد امن بيت مال
المسلمين فان لم يكن في بيت مال المسلمين شيء فعلى المسلمين كما في الفتح وفيه نظر بالنسبة الى الامام فانه لا يملك ما
في بيت مال المسلمين حتى يصح وقفه بل ذلك لانه صادوا لاز صا بغير الوقوف **قوله** وكان من جنسه واجب على المتعين اقول
او كان مشتملا على واجب كما في معراج الدراية وحديثه لاجابة الى ان يقال ينبغي ان لا يجب الا جهرا بالنذر لانه
انما يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب الله تعالى اذا لم يكن فلا يصح الا اعتكاف لانه ليس من جنسه واجب الله تعالى
ولا حاجته الى ما تكلف من الجواب بان من جنسه واجبا وهو اللبث بعرفة يوم عرفة وهو الوقوف او اللبث في القعدة الاخيرة لانه
وان لم يكن من جنسه واجب لكنه يشتمل على الواجب وهو الصوم لانه شرط طحاته اذا كان منقذ ووقوفه على النفس ينظر
ما المراد به المراد به ان يكون واجبا مينا لا كفاية او المراد به ان يكون واجبا غير مغير فيه ويحر ذلك **قوله** فلا يصح
النذر بالمعاصي هذه ابطاه مضاد لقولهم بصحة نذر صوم ايام البحر فيجب ان يرا دكونا المعصية باعتبار نفسه كالنذر
بالزنا وهر ب البحر فلا يلزمه الوفاء به لانه ينعتق موحيا للكفارة بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكره مينا الا بالنية على
ما عليه الفتوى فلو فعل المعصية المجلوف ها بها انحلت وانهم واما نذر صوم يوم التبر فصح غير انه يفسر ويقتضي وذلك ان

المعنى الثاني

ولا بالوجوب مطلقاً بل بشرطه الا حلال لم تلزمه الا وزجده ولولذلك صلوة سنة وتعنى الفرائض لا هيئ عليه وان معنى مثلها لزومه ويكمل المعنى بولولذ عيادة المريض لم تلزمه في المجهول ولولذلك التسميات ذب الصلوة لم تلزمه الزوج اذا اذن زوجته بالامتناع ليس له الرجوع وهو ان الامة يصح رجوعه في كل وقت اذا دعاها واذا حصل من اخوانه فلنرى صوم مشرورع والنهي لغيره وهو بترك اجابة دعوته فتعني يصح في ظاهر الرواية وروى الثاني عن الامام عدم الصفة به قال زفر راجح كذا في النهر **قوله** ولولذلك عيادة المريض لم تلزمه في المجهول وهو ظاهر الرواية قال في المبسوط ثم النذر انما يصح بما كان قربة مقصودة ولا يصح بما ليس بقربة وما فيه معنى القربة وليس بمبدأ مقصودة بنفسها كتشجيع الجنائز وعبادة المريض لا يصح التزامه بالنذر والى رواية من الامام قال ان نذر ان يصح نذر من ان يذبح يوم يصح نذر من ان يذبح فلا يلزمه شيء لان عيادة المريض قربة شرعية وعبادة فلان بعينة لا يطوق فيه معنى القربة مقصودة للنذر بل مراعاة حق فلان يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية قال عيادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالتقصير في حق المريض والميت والنذر بنذره انما يلتزم ما كان حق الله تعالى مقصوداً انتهى وفي المشهورة عن زيد بن ارقم عداي المنهي صلى الله عليه وسلم من وجع كان يعينى رواه احمد وبوراه فقال صاحب الاطها وفيه احتجاب لعيادة وان لم يكن المرض مخوفاً كالصداع ووجع الضرس وفيه بيان ان ذلك عبادة حتى يجوز زبد لك اجرها ويحدثه في البنجين ويبر خلافاً للشيعة كذا في مجموعة العلوم لشيخ الاسلام الهروي حفيد المولى سعد الدين التفتازاني **قوله** ولولذلك التسميات ذب الصلوة لم تلزمه تعريض الى قوله من حنسه واحب **قوله** الزوج اذا اذن لزوجته بالامتناع كالف في الفتاوى الظهيرية والاباس للمملوك ان يعتكف باذن سيده والمرءة باذن زوجها لان الامتناع لهما وكان للمولى ان يمنعه وليس للزوج ان يمنعه فان منعها لا يصح منعه اياها ولكن المولى يكون مسيئاً بالمتنع بعد الاذن لجواز المتنع والنهي في العبد بعد الاذن ولم يجزني حق المرأة وجه الفرق بينهما هي انه لما اذن لها فقل ملكها منفعة نفسها فتملكت فلا يصح منعها بعد ذلك بحال المملوك لانه ليس من اهل التملك فصحه تهيه وللمالك ان يعتكف دون اذن المولى لانه صار هرايداً بالكتابة ولهذا لا يملك المولى منعه من الخروج ولوروده وادمن هذه السعير لا يستحق الجعل ولو غصبه غاصب لا يضمن ولو كان المكاتب صغيراً **قوله** بكرة اذا دعاها واحد من اخوانه الخ قاله في التنوير ولا يفتقر في صوم النفل بلا عذر وفي رواية والضيفة عذر ان كان صاحبها لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتركه الانتظار انتهى وظاهر الرواية انه ليس له العطرا لاحسن هذا وجهه في المحيط **قوله** رواية الفطر بغير عذر زارحه من جهة الدليل ولهذا اختارها المحقق في الفتح وقال ان الادلة تطايرت عليها ثم اختلف المشائخ على ظاهر الرواية هل الضيافة عذر ولا قيل نعم وقيل لا وقبل عذر قبل الزوال لا بعد الا اذا كان في عدم الفطر بعده معقوق لاهل الوالدين لا في غيرها حتى لو خلف عليه رجل بالطلاق الثلاث ليفطر ن لا يفطر وقيل ان كان صاحب الطعام يرضى بمجرد حضوره وان لم ياكل لا يباح له الفطر وان كان يتأذى بذلك يفطر كذا في الفتح ولم يصح شيئاً كما ترى وفي الفتاوى الظهيرية قالوا الصحيح من المذهب انه ينظر في ذلك ان كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرد حضوره ولا يتأذى بتركه الا فطار ولا يفطر وقال همس الامة المحلواني طحسين ما قيل في هذا الباب ان كان يثيق من نفسه القضاء يفطر دفعا للاذى عن اخيه المسلم وان كان لا يثيق لا يفطر وان كان في ترك الانتظار اذى اخيه المسلم وفي مسئلة اليمين يجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل انتهى

إذا شهد واحد بالهلال فصاموا الثلثين يوماً لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا يرق
قوله إذا شهد واحد بالهلال الح في الذي خيرة الواحد إذا شهد على هلال رمضان عند القاضي وقبل شهادته
 يوم الناس بالصوم ظلموا أم لا ليس هو المقصود من هذا القول أبو حنيفة وأبو يوسف يصفون من القدر وإن كان
 يوم الحادي والثلاثين يعني لم يكرهه خروجاً من مباداة فيصطط فيه وقال محمد يفطرون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيما
 من رواه لاله والسماء مصيبة فاما إذا كان متغيباً فاتهم يفطرون بلا خلاف ولما إذا شهد على هلال رمضان شاهدان
 والسماء متغيباً وقبل القاضي شهادتهما وصاموا ثلثين يوماً فلم يروا الهلال إن كان متغيباً يفطرون من الغلظ
 بالا اتفاق وإن كانت مصيبة فكذلك يفطرون اليه اشارة في القدوري والمنتقى وقيل في قواعد السعد في أنهم لا يفطرون
 والاول أصح انتهى وفي الشهر يمثل منه معناه فقال يثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد وفي البيهقي قول محمد
 أصح قال الشارح والا شهد أن يقال إن كانت السماء مصيبة لا يفطرون لظهور الغلط وإن كانت متغيباً يفطرون
 لعدم ظهوره ولو ثبت برحليين افطروا ومن السعد في لا قال في الفتح ولو قيل إن تملها في الصوم لا يفطرون وفي
 الغيم انظروا لا يبعد **قوله** رمضان يقطع التتابع في حق المقيم يعني إذا كان عليه كفارة ظهراً فصام شهره فدخل رمضان
 فانه يقطع التتابع في حق المقيم ما في حق المسافر فلا يعد تم تعيين صومه عليه وفي كلام المصنف في الشهر من رمضان
 وقد قيل بغيره شرها وما حكم ذلك لغة فقال الصلاح الصفدي في مقدمة كتابه وفي الوانبات رأيت بعض الفضلاء
 قد كتبوا بعض الشهور بشهر كذا وبعضهم لم يكتبوا فيه شهر وأطلببت الخاصة في ذلك فلم أجدهم اتوا بشهر الامع شهر اوله
 يكون حرف راء وهو شهر ربيع وشهر رجب وشهر رمضان ولم أدر العلة في ذلك ما هي ولا وجه المناهضة لانه كان
 ينبغي ان يحذف لفظ شهر من هذه الاله لانه يجتمع في ذلك راء ان انتهى أقول قد تعرض للمسألة من المتقدمين ابن
 درستويه فقال في الكتاب المتعمد المشهور كلها مذكرة الاجمادي وليس شيع منها يضاد اليه شهر الاشهر اربع وشهر رمضان
 قال ابن القيم في شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وقال الرازي (ع) شهر ربيع ما يدون ليومهم فما كان من اجماعها لهما
 في شهر اوصفة قامت مقام الاله فهو الذي لم يجز ان يضاد الشهر اليه ولا يكومعه كالحرم انما معناه الشهر المحرم وهو
 من الاشهر الحرم وكسره وهو اسم معرفته كزيد من قولهم سفلوا لاء اذا خلا وحده في معرفة ولبست بصفة وهي من
 حروف المعاني ورجب وهو اسم معرفته مثل صفر من قولهم رجبت الشيع عظمت باليه من الاشهر الحرم وشعبان صفة بمنزلة
 مظان من الجمع والتفرق وشوال صفة جرت مجرى الاسم وصارت معرفة وفيه تشو الابل وذو القعدة صفة قامت
 مقام الشهر من القعود عن العصف كقولك هذا الرجل ذو الجلسة فاذا حذفت الرجل قلت ذو الجلسة وذو الحجة
 مأخوذة من الحج واما الربيعان ورمضان فليست باسماء للشهور ولا صفات لاه فلا بد من اضافة شهر كقولك شهر ربيع
 وشهر رمضان انتهى ومنه يظهر لك انه ذكر الشهر مع رمضان والربيعين وإن ذكر الشهر لا بد منه معهما وإن ذكر الشهر
 مع رجب خطأ وإن الصفدي قد وهم في عليه رجب فيما يضاد اليه الشهر وإن ابن هشام قد وهم في جعل ذكر الشهر
 معها جائزاً لا لازماً كما نقل ذلك عنه من قال (شهر) ان حادي عشرين شهر جمادى في كلام الشهود لعن قبيح *
 ذكر الشهر وهو مع رمضان * والربيعين غير ذلك لم يصحوا * وتعدوا في حذف او واثبات * ثور والعكس حكم صحيح *
 قال ذا المعلق بن هشام * جامدثواه صوب شيت فسيح **قوله** لا ترق بين المعنونة والعاقلة في وجوب الكفارة أي على

بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة اجتمعا في الدبرين حب العفارة انما قلنا الاصح انهما لا يجزئان
نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل مالا يصل به الى السجدة فيقتل نفسه النهار ويستريح الباقي وتقول لا يفتنهم
كتاب وهو يطل باقصر من ايام الغناء ظن طلوع الفجر فاكل فاذا هو طالع الاصح وجوب العفارة

كتاب الحج

صلى الفعل يتعد ويتعد بالغافل وضمان المحل لا يلزم اشتراك المحرمين في قتل صيد تعدد الجزاء ولو خلا لا بد
في قتل صيد الحرم لا كفارة لان حقوق العباد حاصصة مراراً عليه لكل مرة دم

العاقلة بالغافل المعفورة واما المكروه فكان الامام يقول تلزمه الكفارة لان انتشار آله اماراة الاختيار وامرجع منه
وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان انتشار آله غير مفصل وانما مفصل صوم بعد الايلاج وهو كان مكرها فيه كذا في هـ
المجمع المصنف واما ما في ان كانت بالغة عاقلة غير مكروه فعليها الكفارة وان كانت مكروه او مجنونة فلا كفارة عليها
قوله الجماع في الدبرين وجوب العفارة اتفاقا على الاصح مقابل الاصح ما روي الحسن عن الامام انه لا كفارة في الدبرين واعتبارا
له بالحمل عنده فانه لم يجعل هذا الفعل جناية كاملة في الجنايات العقوبة التي تنذر بالشبهات ووجه القول الاصح وهو رواية
ابي يوسف عن الامام ان الحناية متكاملة لقضاء الشهوة وانما يدعي ابو حنيفة روح النقصان في معنى الزنا من حيث
لا يحصل به انسداد الفراش ولا معتمونه في ايجاب الكفارة كناية عن المخرج وفي الولو الجية الصائم اذا عمل عمل قوم
لوط في شهر رمضان وحسب عليه القضاء والاتفاق والاحتياط ان يجب عليه العفارة بالاتفاق ايضا لان الكفارة بالزنا انما
تجب لانه قضاء للشهوة على الكمال وهذا المعنى هو حرم الوطاة فتجب الكفارة اما الحنابلة واما
بالزنا وهذا المعنى مقفود هنا وهذا انما يتأتى على قول الامام اما عندنا يجب الحد والعفارة انتهى **قوله**
ظن طلوع الفجر فاكل الحرام هذه المسئلة في القنية وما رواه اظن ان الفجر طالع فاكل وكان كاذبا في حرمه
عليه وهو الاصح انتهى وما ذكره المصريح هنا مختلف لما ذكره في البحر من انه لو ظن طلوع الفجر فاكل حراما في حرمه
كبره لانه نسي الامر على الاصل فلم تكمل الجناية انتهى وفي لفظ المصريح اشار الى
تجوز التسحر والاطار والتحرير وقيل لا يتحرر به تسحر الى الفجر والافطار فاكل لم يفسد صومه لكن تركه
مستحب اما الوشك في الغروب ففي المسئلة خلاف على المحيط والى انه يتسحر بقول عدل واحد وكل احد الى
واختلاف في الديك واما الاطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان على الاصل
في الزاهد والى انه لو افطار اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء غائبين انه يوم تغيب وهو غير لم يكفروا كما في
المنية كذا في شرح النقاية للقهستاني **قوله** فلما اشترك المحرمين في قتل صيد الحرم الحرام على ما قبله من الاصل
فكان حقه ان يذكره بالغافل ووجه التعرُّيع ان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو متعدد وفي صيد الحرم جزاء
الحمل وهو ليس بمتعدد كراهين تتلوا وحلا يجب عليهما دية واحدة لانهما بدل المحل وعلى كل واحد منهما كفارة لانهما
جزاء الفعل **قوله** كفارة حق العباد تنظير لحق الله تعالى بحقوق عباده وهذا الذي كان في الحمل رحلان وحلا وقد
بيننا وقربا **قوله** حاصصة مراراً عليه لكل مرة دم الحرام اي ذبح شاة اطلق في الجماع فشم ما اذا كان في الحمل والى جوف
فاصح الرديتين عن الامام كقولهما لكمال الجناية كما في الفصح وما اذا انزل اولم ينزل اولم ذكره كذا في الفصح

الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا يأكل من الهدي الا ثلثه هدي المغفرة والقران والتطوع الحج تطوعا افضل من الصدقة الخافلة

وفي المعراج ولو استلخات ذبهر الصمار او ذكر امقطوعا ينسل حبهما بالاجماع وما اذا كان عامدا او ناسيا جازلا
وعالمنا جثارا او مكرها رجلا او امرا ولا رجوع له على المكره كما ذكره الاصمعياني وحكي في الفتح خلافا لغيره
ابي مجاع والقاضي ابي حازم في رجوع المرأة للدم اذا اكرهها الزوج على الجماع قال الاول لا والثاني نعم قال المعر
وح في البصر ولم ارق ولا في رجوعه بمثونه حبهما وشمل الحر والعبد لكن في العبد يلزمه الهدي وقضى الحج بعد العتق
صوت حجة الاحلام وكل ما يجب فيه المال يواخذ به بعد متقنه بخلاف ما فيه الصوم فانه يواخذ به في الحال ولا يحو
اطعام المولى عنه الا في الاحصاء فان المولى يبعث منه ويتحمل عنه فاذا عتق فعليه حجة وعمرة وشمل الوطي الحلال
والصوم ووطي المكلف وغيره كما صرح به في المحيط وصرح في الولو الجية بان الصبي والمعتق يفسد حبهما بالجماع
لصن لادم عليهما وفي متاهك ابن الضياء واذا جاع الصبي حتى يفسد حبه لا يلزمه شيئا انتهى وهذا يظهر ضعف
ما في الفتح من قوله لو كان الزوج صبيا يجمع مثله فسد حبهما وله ولو كانت هي صبية او مجنونة انعكس الحكم
انتهى فان هذا حكم تعلق بعين الجماع وبالعذر لا ينعدم الجماع فلا ينعدم الحكم المتعلق به وانما يلزمها
حكم الفساد لما فيه من الضرر ويؤيد ان المفسد للصلاة والصوم لان فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج **قوله** الا
ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم يعني سواء كان الجماع لامرأة او نسوة اما اذا تعدد المجلس ولم يقصد رفض
الحجة الفاعلة لزمه دم آخر عند الامام وابي يوسف غارح ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحج الفاعلة لا يلزمه
بالثاني شيئا كما في الخانية مع ان نية الرفض باطله لانه لا يخرج عنه الا بالاهمال لكن لما كانت المحظورات مستترة
الى قصدها واحد وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد وهذا نص في ظاهر الرواية ان المحرم اذا
تعا مع نسائه رفض احرامه واقام بهن ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وتناول الصبي عليه ان يعود كما كان
محراما ويلزمه دم واحد كما ذكره في المبسوط **قوله** لا يأكل من الهدي الا ثلثه الحج يعني يجوز الاكل منها بل
يستحب للاتباع الفعلي الغائب في حجة الوداع على سائر ذواته مستثناة من انه صلح لثلاثتين بدنة وبدنة وحر علي رفض
تأجيلي ثم امر من كل بدنة بوضع يجعل في قدر فطبخت فاملا من لحيته وشربا من مرقها ولانه دم نسك فيصور
منه الاشكال كالا ضحية وشار بكمته من لحيته يوكل المعص منه والمستحب ان يغسل كافي الاضحية وهو ان يتصدق
بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث ويأكل ويدخر الثلث واذا قد بقوله هدي التطوع انه بلغ الحرم اما اذا ذبح قبل
بلوغه فليس بهدي فلم يدخل تحت قوله هدي لاحتجاج الى استثناءه وبوكل منه والبرق بينهما انه اذا بلغ
الحرم فالقرابة به بالاراقة وقبل حصلت واذ لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل تنافيه واما ما لا يستثناء انه لا يجوز
الاكل من بقية الهدي ايا كان ماء الكفارات كلها والنذر وهدى الاحصار وكذلك ليس بهدي كالتطوع اذ لم يبلغ
الحرم وكذلك لا يجوز الاغنياء لا يهدى من التذوق ودم الكفارات لان وجب تكبير المذبح وكذا
دم الاحصاء ولو دلت على الخروج من الاحرام قال او انه كذلك في البحر **قوله** الحج تطوعا افضل من الصدقة
الخافلة قلنا هدي الفداء اطلق المباركة ولبل الموائد ان الهدي من التصدق بقدر الداراهم التي تنفق في

فمن هذا القول يخرج الفرع الأول من طاعة الوكيل في خلاف النفل إذا لم يكن الأب مستغنياً لم يحل الخروج ومن ابن المسيب
 كان إذا دخل العهر لا يقلم أظفاره ولا يأخذ بوجع شعرة واحدة وقال ابن المبارك الجنة لا تؤخر خروجك عنها العقيده معه ألف
 درهم وهو يغاف العزوبة فعليه الحج ولا يجوز الحج إذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله المزوج الحاج عن
 الميت إذا خلط ما دفع إليه بماله جاز فان اخذ المأموراً لمال وانحره ورجع وحج من الميت قال أبو حنيفة وأبو يوسف روح
 البحر يمنع الوحوب وقال الكروماني إن كان الغالب في البحر السلامة من موضع حرث العادة بركوبه فبجوابه ولا
 خلا وهو الأصح وحيون وحيون والتغرات والنمل انهار لا يخار كما في الحديث سبحان وحيان وحيان والفرافرة والذيل كل
 من انها الجنة كذا في البحر قال عيسى الأرباعي (شعر) يرى ببلد الروم سبحان ما يحيا * وما الشاه يلقي عارفا نهر
 خيرون * ويلقي نار من السيس جيعان حاريا * وفي أرض تلح قد حرى نهر جيعون * وفي الصحاح سبحان نهر بالبحر
 وحيون نهر بالهند وزاد في الصحاح وما حبس نهر البصرة انتهى وقد استفيد مما ذكرنا ان سبحان وحيان الميت كونه
 في الحد ينفخ غير جيعون وحيون الذين ذكرهما المصروح في بحره وان كان كل منهما نهر لا بحر **قوله** إذا لم يكن
 الأب مستغنياً الخ مسئله مبتدأه لبست قيل في المسئلة التي قبلها بل يستعاذ منها تقييد لما إذا كان الأب مستغنياً
 من خلع مثله قال في البزازية أراد الخروج إلى الحج ذكره أحد أبويه ان استغنياً من خلع مثله لا يكره الخروج وان احتاج
 واحد منهما كره انتهى وحده يعلم ان المراد بدم الحد في كلام المصروح كراهة التحريم لا الجواز المطلق وان الام كالأب وفي
 البزازية وإذا كان الابن لمرد صبيح الوجه للأب ان يمنعه من الخروج حتى يلتحق وإذا كان الطريق مغر فانه ان يمنعه وان
 التحق **قوله** ومن ابن المسيب كان إذا دخل العشر الخ أي كان معيد ابن المسيب إذا دخل العشر الاخر من ذي الحجة لا يقلم
 أظفاره ولا يأخذ من شعرة واحدة تشبه بالحاج واليه ذهب الاحام الجبل لعمد بن حنبل لكن بشرط ان يضحي أو يضحي عنه
قوله قال ابن المبارك السنة ان لا تؤخره للمقص من هذا الرد على ابن المسيب بان قلم الأظفار في أول السنة من شعر الرأس
 سنة لا يفتنه لا تؤخر **قوله** وأنه أخذ النقة أي بقول عبد الله ابن المبارك أخذ العقيده أبو الليث أقول تخصيصه
 بالذكور وهم ابن فيز القتيبة أبي الليث لم يأخذ به وهو محل نظري ترتيب الملتقط في رد الحديث انه لا يعلق
 ولا يقلم أظفاره ولا يأخذ من شعرة واحدة إذا اراد أن يحل عتي الا ولى ذلك لكن لا يجب تأخير وقال ابن المبارك
 السنة لا تؤخره أخذ العقيده قال المصروح يعني في البحر قال صاحب الملتقط وان عمل فهو افضل تعظيماً للخبر ولا
 يجب ترك الحج **قوله** إذا كان وقت خروج أهل بلد وقيد في قوله فعليه الحج **قوله** قال أبو حنيفة وأبو يوسف روح
 لا يجوز الحج خلافة المسك قال بعض الفضلاء لعله مبني على اشتراط كون النفقة أو أكثرها من المال المدفوع إليه
 كما يفيد كلام السخاني في هذا كقول ليس يملك الأجزاء مبنياً على هذا لما في البحر ان اشتراطهم كون النفقة أو أكثرها
 من مال الأمر للاختراز من القمور لا مطلقاً فانه لو انفق الاكثر والكل من مال نفسه وفي المال المدفوع إليه وفاء أحبه رجع
 به فيه إذ قد يتلى بالانفاق من مال نفسه لم يمت الحاجة ولا يكون المال حاضراً فيجوز ذلك كالتحصيل والتوحييل يشتري
 لليتيم والموكل يعطى الثمن من مال نفسه مائة يرجع به في مال اليتيم والموكل انتهى لكن ما ذكره المصنف هنا من عدم
 الأجزاء مخالف لما ذكره في البحر في باب الحج من الغنيو حيث قال ولو أقر في المال ثم حج بمثله فالصحيح أنها في الميت
 ويتصل بالرجح كالموخلطها بل راعى كتم صار ضماناً ثم حج بمثلها انه يخلط الدراهم بالنفقة مع الرقعة للحرف كذا

لا تجزئ به الحج فالحج لا يجرى إلا بالتمام ولا يجوز له أن يخرج من مكة ولا يبيت بها ولا يبيت في مكة ولا يبيت في مكة ولا يبيت في مكة
بالحج له أن يخرج من مكة ولا يبيت بها ولا يبيت في مكة ولا يبيت في مكة ولا يبيت في مكة ولا يبيت في مكة
للاستعجال لا للتخفيف كما في الثانية والصحيح وقوعه من الأمر والعامل من النفقة للأمر ولو أنه كان ميتا إلا
أن يقول وكذا أبو نؤمة الفصل من نفسك وتقبله لنفسك وللوصي عند الإطلاق الحج بنفسه إلا إذا قال أدفع المال لمن
يحدثني أو كان الوصي وأورث الميت فيتوقف على إجازته وللمأمر والانعاق من مال الأمر إذا قام ببيلة خمسة عشر
يوما إذا كان لا يقد على الخروج قبل القابلة وأقامته بمكة بعد الحج إقامة معتادة كسفره ومزمعه متى الإقامة زيادة
تأديت لمبطل لنفخته إلا إذا عزم بعد على الخروج فأنها تعود إلا إذا أخذ مكة دارا

قوله المحرم من لا يجوز له نكاحها الحج في النهر المحرم هنا يعني في كتاب الحج الزوج ومن لا يجوز له نكاحها
على أن ينسب أو رضاع أو صهرية لأن المقصود من المحرم الحفاظ للزوج وحفظها وحينئذ فيحتاج إلى ذكر الزوج
قوله الصبي فيه أن الصبي يشمل المراهق وقد مر في السراج بأن الصبي المراهق كالبالغ فالمصطلق في محل
التقييد وهو غير محرم **قوله** والعاقق والمجوسي يمتنع منه أن الصحتابي يكون محرما لمنته المسلمة وقال الإمام أحمد لا يكون
محرما لأنه لا يؤمن أن يفتنهما إذا خلئ بها كما في فتح الباري أقول أفالم يكن العاقق محرما للعشيرة عليه من نسبه فاحرى
أن لا يكون الكتابي محرما للعشيرة أن يفتنهما عن دين لا إسلام إذا خلا بها فليتام **قوله** المأمور بالحج له أن يؤخر عن السنة
الاولى إلى قوله كافي الثانية ومبارتها إذا دفع الوصي المال إلى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة فاحق ولا يحج بالحج وحج
من قابل جاز من الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لأن ذكر السنته يكون للاستعجال دون التقييد كالزوج لرجل أن يمتنع
عبد وعمل الربيع غدا فاعتق أو باع بعد هذه الإجازة والصحيح وقوعه من الأمر وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا كافي العهد وظاهر
المذهب كافي المسبوط والصحيح كافي كثير من الكتب وذهب عامة المتأخرين كافي الكشف إلى أن الحج لا يجرى
وللأمر ثواب النفقة قالوا هو راية عن محمد راج وهو اختلاف لا ثمرة له لأنهم اتفقوا أن المرفق مسير هو الأمانة
الاتفاق مقام الفعل في حقيقته لا يسلط ولا يسقط عن المأمور ولا بد أن ينويه عن الأمر وهو دليل المذهب على أنه يستمر
الذائب لصحة الأفعال حتى لو أودع المأمور من القول بالتمتع في الحج ولم يودع من الحج ولم يودع من الحج ولم يودع من الحج
وقد يقال إنها تظهر فيمن حلف أن لا يحج فعلى المذهب أن الحج عن غيره لا يحلف على القول بالضعف بحيث لا يفسد
أن العرف أنه حج وإن وقع من غيره فيحلف اتفاقا فافتنى وهذا هو وقوع الحج من الأمر في حج الله تعالى
فيقع من المأمور ويصير الثواب للأمر كما في هراخ الوعائية وفيه تأمل **قوله** والوصي تسأل الأطلاق الحج في فتح القدير
ولو أوصى أن يحج عنه ولم يزد على ذلك كان للوصي أن يحج بنفسه انتهى وهذا الخلاف ما لروى الميت بالحج فتبرع الوارث
أو الوصي فإنه لا يجوز كما سيأتي **قوله** إذا قال أدفع المال إلى من يحج عنى فإنه لا يجوز له أن يحج بنفسه **قوله** لو كان الوصي
وارث في الحج لا يجوز أن يكون وارثا ودفعه إلى المال لو أرب فإنه لا يجوز إلا أن تجهز الوارثة وهم كبار لأن هذا كالتبرع
بالمال فلا يصح للوارث إلا بإجازة الباقي انتهى **قوله** فيتوقف على إجازته هم حق العبارة أن يقول فلا يجوز إلا بإجازة
الوارث **قوله** إذا أخذ من مكة دارا أي مائها تسقطا والظاهر أنه إذا ما فرغ من عبادة اتخذها دارا تعود ذلك قيل في الصواب
أن يقال بما لا تعود بعزمه على الخروج فان المستثنى منه العود بعد السقوط لا عدم السقوط قال المصنف رحمه الله

ونفقة خادم المأذون عليه السلام ان كان ممن لا يحكم نفسه وللمأذون خالط المذبح فمع الرفعة والابحاح وان صاح لما كان
بمكة او بقرب منها ما ينفي من مال نفسه ارجع به وان كان بعيد قضاء للاذن دلالة انما هو كذا في نفسه وبهذا يكون
رجوع ما عيا ضمن المال اذ هو المأمور والله منيع بعين الحج وقد انفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان احرا ظاهرا بغير
على صدقه واذا ادعى انه حج وكذب بالقول له الا اذا كان مد يون الميستر قد امر بالانفاق منه
فهل كلام قلو توطئ مكة بعد الفراغ فان كان لا انتظار القابلة منفقته في مال الميستر الا من مال نفسه وما ذكره
المشايخ من انه اذا توطئ خمسة عشر يوما فنفقته عليه فمحمول على ما اذا كان بعيد غير مذكور هو عدم خروج القابلة وكذا
ما ذكره بعضهم من اعتبار ثلثة ايام واذا صارت نفقته عليه بعد حرجها ثم بلوا لولا يصير رجوع رجعت نفقته في مال
الميت لانه كان احتج نفقة الرجوع في مال الميت وهو كذا في هذه الامور الى المنزل والى المأذون والى اقام ببلدة او غيرها
اخرى خمسة عشر يوما لاجل نفسه وفي البلد ائح هذا اذا لم يتخذ مكة دارا فاما ما اذا اتفق ما لم يحد لا تعود لنفقة
خلاب انتهى فاذا لم تعد بالعود بالفعل فبالعزم على الخروج اولى ان لا تعود وبه يظهر ان قوله هذا الباقي في تقرير
عبارة المص رحمه الله فانها تسقط واحتطاه وعود النفقة اذا ما مر بعد اتسا هذا راغربة بلا مزية وفي فتح المقيت يرد
حج رجلا ثم اقام بمكة جاز لان العرض صار مودى والفضل ان يحج ثم يعود الى اهل بيته وقوله نفقة خادم المأمور عليه
اي على الامر قال في البرازية والمأمور بالحج اذا احتاج خادما او الخصال ان مثله ممن لم يمكنه ما دونها فالحج
من مال الميت والاعليه **قوله** اذا كان ممن لا يعمل م نفسه كذا في السبع والصواب اسقاط لا اول الا دخل في المفعول
وبناء الفعل للمجهول وقالوا ان يشتري حمارا يركبه وذكر في البولي لحي انه مكروه والجهل افضل لان النفقة
ميد اكثر وقد تقدم **قوله** وان كان بعيد قضاء للاذن دلالة اي وان كان الا فيما في غير قضاء وقال قاضي خيطان لانه
لما مر في الحج بعد احره بان يتفق منه انتهى وفي بعض السبع وان كان بعيد انص للملاذون جلا **قوله** للمأذون اذا
امسكها مؤنة الكراهة رجوع ما شيئا المستلثة مذكورة في الواقتات وعبارتها المأمور بالحج اذا حج ما عيا ما الحج من نفسه
وهو ضامن للنفقة لان الحج المعروف بالزاد والراحلة فانصرفت الوصية اليه فحجته هذه لا خلاف ما لو اوصى بان
يعطى بغيره من ارجلا ليحج منه ثم حج الى رجل الكراهة الرجل ما نفق الكراهة على نفسه في الطريق وحج ما عيا حاز
من الميت امتحاسا وان حال امره وصحة في الحيض وقال اصحابنا في هذا هو المختار وهذه المسئلة حوجت
من الاصل للضرورة ما ان الاصل ان المأمور بالحج راكبا اذا حج ماشيا فانه يكون محالفا كذا في السطور **قوله** الا اذا كان
امرا ظاهرا يفهل بصدقه لان عيب الضمان قد ظهر فلا يصدق في مدي فعملا لا بظاهرا يدل على صدقه **قوله** راكبا اذا
انه حج وكذب بالقول له يعني لو احتلعا قال حجبت وكذب به الا موكلون بالقول للمأذون مع يمينه لانه يدعي
الخروج من عهد قما هو مائة في يد **قوله** الا اذا كان مد يون الميستر وقد امر بالانفاق يعني فلا يصدق في الابينة
لانه يدعي قضاء الدين قال المص رحمه الله في كل افي كثير من الكسب وفي خزانة الا كمال القول له مع يمينه الا
ان يكون للورثة مطالبة بلدين من الميت فانه لا يصدق في حق الغريم الا بالسجدة والقواعد تصد الاول مكان طينة
المعول انتهى وفي البرازية قال حججت من الميت وانكر الورثة بالقول له لانه انكر حق الرجوع عليه بما لنفقة قلو
مد يون فقال حج من الميت بما عليه من الدين فزعم انه حج منه لا يصدق في بلا بينة لانه ادعى الخروج من

والله اعلم بالصواب والحق في ذلك ما لا يخفى على من تأمل في الأصول
 قولنا انما هو لا يصح القول به بل لا يجوز مثله لانه لو صح الاستصحاب لكان له المسمى قال في البحر
 ذكرنا مسيبي انه لا يجوز الاستصحاب في الحج ولا في غيره من الاعمال بل هو اختصاص بالحج وانه لا يجوز
 من الميسر غلظة يجوز من الميت فعني لا يجوز الاستصحاب في الحج ولا في غيره من الاعمال بل هو اختصاص بالحج وانه لا يجوز
 يرد الفضل على الورق لانه لا يجوز الاستصحاب عليه ولا يحل له ان ياخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع بالورقة ولم
 ين اهل البحر اذ اوصى الميت بان الفضل للحاج على ما هو اوصى انتهى في الغاية في الاستصحاب المحرم وجلا يصح
 فيه جهة الاحكام فصح جازية الحجة من المحرم اذ اجاب في الجيب وللأجير اجن عليه في ظاهر الوالية انتهى في
 من على انه لا صحة لقول المص رحمه الله في استصحاب الحج فانما يقال في الغاية يصح استصحابه لغيره وانما يقال
 اذ به الحجة او قد اثار قاضيان الى عدم صحة الاحارة بقوله وللأجير اجر مثله لانه المستحق في الاحارة الفاعل
 خلاف الاحارة المستحقة لان المستحق هو الأجير المسمى في العقد فلو صححت الاحارة للحج لم يحكم له بالمسمى قيل قول
 المستحق وللأجير اجر مثله في كل اذن في النفقة ليست يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لانه قوع نفسه
 مستحق المنتفع المستحار به هذا وانما جاز الحج منه لانه لم يطلت الاحارة بقي الامر بالحج فيكون له نفقة مثله وبه
 لعالم الشهيد في الكافي انتهى واجيب من قاضيان بانه اذا ما قاله الحاكم الشهيد غير انه مبر من نفقة المثل باجر
 لائل لما كلفه صيغة العبارة المتماثلة للفظ الاحارة به يزول الاشكال انتهى وفيه ان المشاكلة انما تحسن في المقامات السلطانية
 في امانة الاحكام الشرعية وتقدم بها تقدم ان الامتنان به للحج من غير الاستصحاب عليه والفرق بينهما انه لا يملك
 لنفقة المد فوجه اليه بالامتنان والاحير يملك الاحارة المحلة لوصفها لا جازية وانه لا يصح الاحارة على الحج لعدم
 تعلقها بفعل من الاحارة على الحج يرد الفاضل منها كاتقدم وعلم انه لا يلزم من عدم صحة الاحارة على الحج عدم وقوع
 الحج من المستحق بل يقع منه لما لم يصح نفي الازن بالحج منه فيصح عنه ويستحق ثواب نفقة مثله من تلك
 الاحارة بحسب الشبهات مثل قول الامتنان بعمالة بهر طائفة حوالة والحوالة بخرط عدم البراءة كعالية اعتبارا
 للمسمى في الاحارة للحج اذ لا يملك تيار المعنى لمصلحة الحج من المستحار ثم اقام ان الامال ثلثة انواع ما يجوز فيه
 الارزاق والاحارة كبناء المساجد ونحوها مما يمنع فيها الاحارة دون الارزاق كالتقضاء والافشاء وما اختلف في
 جواز الاحارة فيه دون الارزاق كالامامة والاذان والحج ومنع الشافعي الاستصحاب بالنفقة للجهالة وحوزة مالك قياما
 على استصحابه والظاهر بطلانها من وجوب عليه الحج واخر ما يتصور من غير وصية ياتم بالاخلاق وان وجب عليه ولم يوفقه
 فخرج مع الناس ما هو حوزة لما يعفى الطريق للمسلم عليه ان يوصى به الا ان يتطوع لانه لم يوفقه بعد الوجوب فاعتنم هذه
 المسئلة كل افي المنبع ثم قال ولبس هذا كمن صام الى نصف النهار فمات يجب عليه الاية بعد يوم هذا اليوم كمال انتهى
 قيل ينظر العرق بينهما فانه لم يوفقه فهو كالحج ولا فرق بينه ما في نفي لزوم الاية فيه ما انتهى قول الفرق بينهما انه
 في الصوم هرج وفي الحج لم يشترع في هيج من اعماله ولما اوجب نذبه اليوم كمال لان الصوم لا يتجزى مكد افديته **قوله**
 وتقدموا بالحج في اتمه لك التعص وحج فالسقية جازية قال في البحر بعد كلامه فالحاصل ان المأمور لا يكون مالكا لما اخفقه النفقة
 بل هو مستحق له في كل ما يجوز عند حية كان او ميتا معينا كان المقد راو غير معين ولا يحل له الفضل الا بالعرض المتقدم

إذا نفق من بابه من البيت فليس إلا أن يتركها من جال البيت وكان من البيت يتركها من البيت
 المتعة كذا في المتن...
 صلى الله عليه وسلم...
 قد بلغ من الفقر...
 كتاب النكاح

ومن يقول دخلت من بيتي الفحل من نفسي...
 كثير من الذين...
 قولنا...
 لان الفرض...
 لانه لا يمكن...
 قيل اني ما لم...
 ان قاضيه...
 فلا ياب...
 المقطعات...
 والطلوع...
 من بلد...
 لم نجس...
 العشاء...
 جانها...
 قرء اكثر...
 اهله فانه...
 انتهى...
 الظهر...
 انتهى...
 السراجية...
 والمزيد...
 للعصر...
 فلن صلى...

المقبوض على يوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين **أختاره** صاحب الفروع في الفروع والاحتياط مسئلة ما اذا كانت
 الجارية بين غرضين كذا على كل الخوف على وجهه من **هذا** فقلت الوضوح عند هذا لا يحتمل في ذلك الموضع ان يكون
 بين كل ثوب ما حصة للمالك كذا في كراهية المهر لاج ما لم يستأجره فهو بينهم على مبيع الا فتوى في هذا
 القائل في ولايته لا نكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على مبيع الا فتوى في هذا لكل

قوله في المهر مضمون كذا في جامع الفصولين عبارة مقبولة في الفتاوى والثالث
 باسطر مقبولة على يوم النكاح ضمن يعني لو قبض امة فجاء ليتها واحدا من مولاها فملكها في يد امة فملكها
 انتهى قلت يقتل عبارة جامع الفصولين ظهر خطأ من صواب المسئلة بما ذكره الحل في في مخرج القدر من بين
 اذا دفع الى امره فشيء على انها تنزوه ثم امتنعت رجع بما كان قائما دون ما ملك منه وظهر ان الحل في نقله من
 جامع الفصولين حيث استقطت هو غير المسئلة من عبارة قال بعض المفسرين ظاهره انه لا فرق بين ان يكون المهر مسمى
 او لا لقائل ان يقول هذا اذا كان المهر مسمى قياها على المقبوض على يوم الشراء ما لا لا يكون مضمونا الا بعد قبضه
 الثمن على ما عليه الفتوى فيكون المقبوض على يوم النكاح مضمونا اذا كان المهر مسمى والا فلا لان الرهن في المسئلة
 نقلا غير ان اطلاق العبارة يقتضي الضمان مطلقا الا ان يوحد نقل صريح بخلافه وعليه فيصالح الى العرق بينهما ما فيه
 لا يضمن في الشراء الا بعد تسوية الثمن وكذا المقبوض على يوم الرهن فانما لا يكون مضمونا الا اذا سمي ما يورث به في الاصح
 فيصالح الى الفرق بينهما ايضا قال وقد ظهر لي فرق بين المقبوض على يوم الشراء والمقبوض على يوم الرهن وبين
 المقبوض على يوم النكاح وهو ان المهر مقرر شرعا من حيث هو والمهر شرعا مسمى شرعا ومسمى شرعا معتبر مطلقا لا ترى انه
 لو تزوج على ان لا مهر صريح وبسبب مهر المثل ولو اشترى على ان لا ثمن كان باطلا اعتبارا للتسمية الشرعية في المهر ولهذا كان
 المقبوض على يوم النكاح مضمونا سواء سمي المهر او لا لانه مسمى شرعا فاعتبر ذلك لوجوب الضمان بخلاف الثمن
 وما يورث من بهر من ذلك تغيير مقرر شرعا فلا بد من التسمية لوجوب الضمان بهما انتهى ورد بعض المفسرين قائل
 ثم يظهر لي هذا الفرق لأن المقبوض على يوم الشراء انما رحت القيمة فيه اذا سمي الثمن في المقبوض لان كلا من الثمن
 والقيمة هو بدل العين فلما سمي احد همل وجب الآخر ما للمهر وان كان مسمى هذا على من حسن القيمة لان
 المهر بدل المتعة كما هو مقرر والقيمة بدل العين فلا منافاة بين المهر والقيمة فلا توجب تسمية احد همل الاخر لانه
 ليس من جنسه فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التامل قال والذي يظهر لي في العرق وهو انه
 لما كان المقصود في البيع المال كان عدم ذكر الثمن دليلا على ان البائع انما دفعه ليجستا حرم على وجه الامانة والمستاجر انما
 قبضه كماله واما اذا سمي ثمنه فهو مضمون بالقيمة لانه متى لم يمتن ثمنه لم يكون الا هتيا ماحدا للمعقل فيكون وسيلة
 للعقد فالحق بصحة العقد في حق الضمان دفعا للضرر عن المالك لانه ما وحي قبضه الا يعرف صار القابض ملتزما
 للعوض وهو انه الاصل في القيمة ما لم يمتن له في مقابل المسمى وصرح في الدرر والفرر من كتاب المفارقات بان المقبوض
 على يوم الشراء مقبوض على وجهه لاجل قدرته لم يبين له ثمننا لم يضمن اخذ للعقد فلا يمكن الاحتياط **قوله**
 ما ثبت الجماعة فهو بينهم على مبيع الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية النكاح للصغير والصغيرة في عليهما
 فاللحم على وتقييد الولاية بولاية النكاح تعاقي لان ولاية الاعتراض تثبت لكل من الاولياء فيما لو

[illegible]

وإن جازم حرمية عليها منه ما يفتقر بدونهما من هذا الزوج أن يضربها زوجته على أربعة وما يجمعها ما على ترك الزينة بغير طبعها وعلى حكم بقائها إلى غير الله وهي الحائض من الحيض والنفس وعلى خروجها من منزلها بغير إذنه بغير حق وعلى ترك الصلوة بغير إرادته بغير حق في شرح الكنتز قولهم وهل كان يجمعها ما لها أن يخرج بغير

الأمر حرمي فلوا كفتوا بالفروسي لكلمة الأولى كذا في البحر يعني فيحرم من البحر من الطبيعي بل ليل أن الطهر المتخلل بين الذي حرم من طهره في الحيض الطبيعي وح لا فائدة لأن كل الناح وهو الطبيعي **قوله** ويوجب العدة عليها منه كتابا حرمته بالبرز وحتمه بالبرز في العلل بعد أن تزوجها في العدة لعلها قبل أن خول فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند الأول والثاني قال في المختار ولو لم يكن معتد به وطلقها قبل الرطبي وجب مهر تام ومدة معتد به **قوله** ويوجب إحداهما علم أن الزوجية لا يفسد بالبرز بل يفسد بالبرز والصلوة الصحيحة النكاح الصحيح أما في الثاني فلا يجب شيئا إلا بالبدل خول يعني أن الرطبي كما في شرح النكاح في البرز جند في **قوله** للزوج أن يضرب زوجته الحج استيفيل من تعبيره باللام دون أن الزوج لا يجب عليه ضرب زوجته أصلا بل هو مباح ومنعته ترجع عليه كما ترجع إلى المهر من وجه وهو استقامتها على ما أمر الله تعالى به وأعلم أن كل ضرب مأمور به من جهة الشرع فإن الضارب لا ضمان عليه بموته وكل ضرب مباح ما يؤلف فيه بدون الأرفاق الضارب يضمنه إذا ما تعلق فيه بشرط السلامة كالمزدور في الطريق **قوله** من ترك الزينة بعد طلبها يعني إذا كانت قادرة عليها وكانت حرمية والأبلا كما أنه يجوز ضربها بالترك إلا إذا كانت ظاهرة عن الحيض والنفس وكما يجوز ضربها للخروج إذا كان الخروج بغير حق وأما إذا كان بحق فليس له ضربها عليه وقد بين المصنف الموضع التي تعزج إليها بغير إرادته **قوله** وعلى الصلوة في رواية وعليه مشي في الكنتز تبعا لملكه فين وفي النهاية تبعا لما في الحاكم أنه لا يجوز له لأن المنفعة لا تعود إليه بل إليه **قوله** وقد بينا في شرح الكنتز قولهم بما كان بمعنى ما حيث قال في فصل التعزير عند قوله بخلاف الزوج إذا ضرب زوجته لترك الزينة وليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه ليس له ضربها في غيرها الأربعه ولهذا قال الأول والجمهور في فتاواه للزوج أن يضرب زوجته على أربعة أشياء وما في منسبها ففى قوله وما في معناها فإذا عدم الحصر فما في معناها إذا ضربت جازية تزوجها غيره ولم تعط أبو عطف فله ضربها كذا في النهاية وينبغي أن يلحق به ما إذا ضربت الأول الذي لا يعقل عند بكائه لأن ضرب البهائم إذا كان ممنوعا فله الأول ومنه ما إذا شتمته أو مزقت ثيابه أو أخذت ألبسته أو قالت له يا حمار يا بلة يا بغلة أو لعنة سوا شتمها أو لال على قول العامة ومنه ما إذا هتمت اجنوبيا ومنه ما إذا كشفت وجهها لغير محرم أو كلمت أجنبية أو كلمت غمداً من الزوج أو غابت معه ليسمع صوتها الاجنبي ومنه ما إذا عطبت من بيته شيئا من الطعام بلا إذنه حيث كانت العادة لم تغير به ومنه ما إذا دعت عليه وليس منه ما إذا طبعته نفقة أو كسوتها والاحت لأن صاحب الحق بدلا لا يلزم له لسان التقاضي كذا في فتاواه في البرز وفي مسائل الضرب من طين الأمم والبدل المعنوي الجامع لكل هذا إذا ارتكبت معصية ليس فيها حد مقدّر للزوج أن يعزرها كان ذلك للبعد بعينه كذا في البدل المعنوي فصل القسم بين النساء وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره وقد مر جوابه إذا ضربها بغير حق وجب عليه التعزير وهو أطلق في الزوجة فشمّل الصبيحة ولذا قال في التبيين أن التعزير مشروع في حق الصبيان وفي النهاية فلم يردوا على هتم ما لما فعله التعزير انتهى وفي المجتبى معز بالسر في الصغير لا يمنع وجوب التعزير ولو كان حق الله تعالى فيه منعه من التعزير

والرد هو الاصل على جهادة نفسه كالمخاطب خلع الخائنة بالخبر لا كلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بياطلاق وفي
 العتق بيا حر وفي الجحد ودعا خائنة وفي القتل بيا حر وفي الجحد بيا حر وفي الجحد بيا حر وفي الجحد بيا حر وفي الجحد بيا حر
 وتعلم بالصاحي كذا في قوله الثاني لا يرد هذا لانه لا كلام لا للتحقيق بل قال لزوجته با كافر لم يفرق بينهما
 كذا في الجملة مع ذلك لا كلام لا ينفى عنه في جميع الاحكام من جهادة والذكر والمناكحة والعتق بملك القريب
 الا في منكره من الارث والنفقة كذا في قوله الثاني لا يقع طلاقه الا في منكره من الارث والنفقة كذا في قوله الثاني لا يقع طلاقه الا في منكره من الارث والنفقة
 وفيما اذا كان ميسورا فانه يفرق بينهما بملكها وهي طلاقه وتصل اذا كان منكره من الارث والنفقة فان لم يصل فرق بينهما
 بحضرو وليه وفيما اذا اعلنت وهو كافر راي ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاقه لا يصح لا يقع طلاقه الا اذا
 اعلنت فعرض عليه ميثرا فابى وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان ميسورا

فلا يكون كالصاحي لزيادة احتمال الكذب في اقراره فمحتمل لغيره الحد لانه خالص حق الله تعالى ولا يفرق من قبيح الحد ود
 بالخائنة لان في اقراره بعد القذف يكون كالصاحي وبه صرح في العمادة فقال واذا اقر به من الحد ود لم يحد الا في
 حد القذف يعني لان فيه حق العبد والسكران في حق العبد كالصاحي وذكر الصدر الشهيد في الجامع الصغير السكران
 يلحق بالصاحي في حائره حقوق سوى حق الله تعالى فحقه كذا في قوله الثاني لا ينفى عنه في جميع الاحكام من جهادة والذكر والمناكحة والعتق بملك القريب
 يصح فبقوا تقوم عليه البيضة **قوله** والرد في ردة السكران قياس وفي الاستحسان لا يفسح لان الصغر من باب الاحتقار
 فلا يتحقق مع السكر لان الكفر واجب النفي والاحكام ايم وروي ان رجلا من اصحاب رسول صلعم قرأ في الصلوة
 قل يا ايها الكافرون فخلت منها الآيات فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقر بوالصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
 وفي القياس تصح ومن ابي يوسف رح انه كان يباخذ بالقياس وفي آية ياب القلا نسي ارتد اذا السكران والمكره ومن ذهب
 عقله بالبرهان ونحوه لا يصح حتى لم يمتد له امره فهو ليس على المرتد قضاء الصلوة والصوم في حال الردة ولو حجه ثم ارتد
 ثم اسلم فعليه حجة الاسلام ثانيا وكذا الوصل ثم ارتد ثم اسلم في الوقت عليه الامادة **قوله** كذا في خلع الخائنة اقول
 ليس في خلع الخائنة تقييد الحد وبالحال **قوله** فتفرع على الاول المراد بالقتل المستثنى منها وهي النداء بالقتل
 للاهلام فلا يثبت به حكم ولا حاجة للتقييد بقوله على الاول اذا لم يقابل بشان وان كان الاول لا يستدعي ثانيا بخلاف
 العكس قال القاهر (شعر) لا يثبت المعاطف كذا في قوله الثاني لا ينفى عنه في جميع الاحكام من جهادة والذكر والمناكحة والعتق بملك القريب
 اقول فرع العتابي في هرجها مع الكبير هذا على ان القذف بصفة قبيحة لا يكون اقرارا بوجود تلك الصفة لا على
 كون النداء بالقتل للاهلام **قوله** ولو قال لزوجته با كافر لم يفرق بينهما لا انه لم يتحقق صفة الكفر فيها لان
 الابداء للاهلام لا للتحقيق قال الطرموحي في منظومه (شعر) من قال للمسلم با كافر لا يكفر حقا فكل اقل نقلا
 وقال في هرجها لكنه يعزى **قوله** الا في حكمين الارث والنفقة فينتفي النسب لان النفي باللعان ثبت شرعا بخلاف
 الاصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراجه وقد قال صلعم الولد للفراش فلا يظهر في حق حائره الاحكام
قوله المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل الخ اقول يعني قولهم المجنون لا يقع طلاقه اي لا يصح ايقامه الطلاق وحيث
 لا صحة لامتناء ما ذكره من المسائل لانه ليس فيها ايقاع طلاق **قوله** الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اعلنت فابى
 يقع الطلاق وحيث لا صحة للاستثناء المذكور اذا لا ايقاع من الصبي والمجنون **قوله** فابى وقع الطلاق اقول الصواب

المسئلة ملقي ايمان الجامع

ان يقال وقع التعريق وهذا اطلاق على الصحيح وقيل نفع **قوله** وهو اطلاق على الصحيح وقيل نفع **قوله** المعلق بالشرط لا ينعقد
سببا للحال الخ اي مطلقا والعتاق والنذر وحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل قال المصريح في البحر فرق
بعض المشائخ بين المضاف والمعلق بان الشرط على خطر الوجود بخلاف المضاف قال وهو مردود لانه يقتضى تسوية المضاف
والمعلق في نحو يوم يقدم زيد وان قدم في يوم كذا لان كلا منهما على خطر الوجود واذا استوياني عدم انعقاد السبب
للخطر استوياني الاحكام فيلزم منه عدم جواز التعجيل فيما لو قال علي صدقة يوم يقدم فلان لعدم جواز التقدم
على السبب وان كان بصورة الاضافة مع ان الحكم في المضاف حراز التعجيل قبل الوقت بخلافه في المعلق ويقتضي
ايضا كون اذا جاء عدا فانت كذا اذا تمت فانت كذا لانه لا خطر فيهما فيكون الا ول مضافا فيمنع بيعه قبل الغد
كاقبل الموت لان عقاده سببا للحال كما عرف وفي الفتح لكنهم يجيزون بيعه قبل الغد ويترقون من انت حر غدا
فلا يجيزون بيعه قبل الغد ويبين اذا جاء غدا فانت حر فيجوزونه مع انه لا خطر فيهما وتل يقال في العرق بينهما ان الاضافة
ليست بشرط حقيقة لعدم كلمة الشرط لكنه في معنى الشرط من جهة ان الحكم يتوقف عليه فمن حيث انه ليس بشرط
لا يتأخر عنه ولا يمنع السبب ومن حيث انه في معنى الشرط لا ينزل في الحال فقلنا انه ينعقد سببا في الحال
ويقع مقارنا ويتأخر الحكم عملا بالشبهين انتهى وقد ذكر الحنفية في اوقافه انه لو قال لعبد انت حر رأس
الشهر له ان يسعه وان يخرج من ملكه وهو مخالف للصحيح في مسئلة انت حر غدا قال بعض الفضلاء ويمكن
ان يقال لا يشكل هذا على قياس القاعدة لجواز ان يكون المضاف لم يقل بالقاعدة فالتفكير لانه كثير ما يخالف
المشائخ وينفرد باقوال انتهى **قوله** ماذا قال انت حر غدا الخ تفريع على قوله المعلق بما لا ينعقد على قوله
المضاف ينعقد **قوله** فقد هو وايضا بان جعلوا حكم المعلق بالشرط كالمضاف **قوله** وقائل اذا جاء غدا فقد ابطلت خياري
قيل ذكر امثاله ان لم افعل كذا فقد ابطلت خياري كان باطلا فاقول الفرق بين الضروريتين ان الاول تعلقي
بشيء على خطر الوجود فلم يصح التعليق في الخيار وفي الثاني لما كان جميع الغد وهو كما من نفع التعليق لكونه اضافة
فما المعنى ولو كان بصورة التعليق انتهى وهو ما نفوكمس الخالية من باب خيار الشرط **قوله** ثم ان الاجارة لا يصح
تعليقها ونصح اضافتها اقول فيه نظر فان التعليق هنا صوري لا حقيقي فان جميع الغد كائن لا محالة وكان اضافة
في المعنى والتعليق الذي يوجب عدم صحة الاجارة وهو التعليق الحقيقي وهو ما يكون بشرط منتظر على خطر الوجود
وهي منتظر لا يتم ما ذكره المص من العمومية الا ترى انه لا تصح الاجارة لو قال ان جاء زيد اجرتك **قوله** ومن فروغ اصل المسئلة

الحكم الثاني

لو حلف لا يفعل ثم قتل لها إذا جاء قد فانس طالق حليف بخلاف ما دخلت وفي الثانية تصح إضافة نسج الإجارة
 المضافة ولا يصح تعليقها بطلب المرأة الخلع حرام إلا إذا علق بطلاقها البائن بشرط نفي الوجود فلم يقص بها عليها
 ابن تحت طفي طلب الغداء للمفارقة القول لمان اختلافنا في وجود الشرط فيما لا يعلم من حيثها إلا في مسائل أوله لم يعدم
 أي مسئلة ابن المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للفسخ بخلاف المضاف **قوله** ولو حلف لا يفعل ثم قال لها إذا جاء
 غدا فانت طالق حثت أقول فيه أنهم إذا جاء غدا في حكم الإضافة في الباطل خيما بالشرط وفيما إذا قال إذا جاء غدا فقد
 أجرته ولم يجعلوه هنا في حكم الإضافة وذلك قاضيان بأن مجيئها لغا كائن لا محالة ومقتضى هذا عدم الحث
 هنا لأن التعاقب بكائن تنجيز لا حلف لأن تعليق الجزاء على الشرط منتظر على بطلان الوجود يقصد نفيه وإثباته
 فليتنا مل **قوله** بخلاف إن دخلت كذا في النسج والصوراب كلف تضييع المصالح للصالحين بخلاف الإضافة **قوله**
 وفي الثانية يصح إضافة نسج الإجارة المضافة ولا يصح تعليقها أقول الصوراب تعليقته بتدكير التضييع أي الإجارة لأن
 الكلام في تعليق الفسخ لا تعليق الإجارة لا يقال لما أضيفت إلى المونسجا زانكتسا به التانيث منه لأن شرط
 صحته حذف المضاف ونسبة الحكم إلى المضاف إليه ولا شبهة في عدم صحة ذلك هنا كما هو ظاهر ثم أعلم أن في عدم صحة
 تعليق الفسخ خلافنا ذكره قاضيان ولم يذكره المصنف قد اخل في النقل منه **قوله** طلب المرأة الخلع حرام إلا إذا
 علق طلاقها بالتميل عليه الحصر في هذه الصورة غير صحيح بل إذا انعكس طلاقها به تعليقها إياها وليس لها شهود
 فلها الافتداء للخلاص لأن اصحابنا ذكرنا أن لها أن تقبله بالسهم تحرزا عن الزنا فحوا زطلب خلعها بالطريق
 الأول انتهى ولا يخفى حسن تقبيل المصنف وح الطلاق بالبائن وإن أطلقه قاضيان **قوله** تشهد بوجوده فلم يقص
 لها كالحلف أن لا يشرب المسكر إلى منه فشرب في غير مجلس الشراب وراوة سكران وهو يجحد شرب المسكر
 وشهد وأعد القاضي فلم يقص قال أبو القاسم الصغار للقاضي أن يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يعاين الشرب **قوله**
 القول له أن احتلفا في وجود الشرط الخ كثير أما يقع أن المديون يعلق طلاق زوجته على عدم دفع الدين كله
 أو بعضه في يوم متعين فيمضي ذلك اليوم فيمديون الدفع وينكروا الدين فاحتضى مسئلة ما ذكره المصنف
 روح وغيره من هذا الأصل أن يكون القول قوله بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق بالنسبة إلى براءته من الدين
 ومقتضى مسئلة النفقة التي ذكرها أن لا يقبل قول المديون في المداثة المدكورة ويكون القول قول رب الدين
 في حق المال والطلاق هو قيد المصنف بالشرط لأن الاختلاف لو كان في وقت المضاف كان القول لها كما إذا قال لها أنت
 طالق للسنة ثم قال ما معتك وانثا طاهرة لا يقبل قوله بخلاف ما إذا كانت لها ثبوت لا يمكنه الشاء الجماع فيه
 وإن لم يكن حائضا شرعا أما إذا كانت طاهرة فلهكونه اعترف بالنسبة لما قد مناه أن المضاف ينعقد سببا للحال بخلاف
 المعلق **قوله** لو علقه بعدم وصول نفقتها إلى قوله فالقول لها أقول في القضية ما مضاهه فانه قال لو قال إن لم تصل نفقتي
 إليك إلى عشرة أيام فانت طالق ثم اختلعا بعد العشرة فادعى الزوج فأنكرته هي فالقول له انتهى لكن صحيح
 في خلاصة الفتاوى والبرائة عدم قبول قوله في كل موضع من هي إيفاء حق مالي وهي تنكرفه لا يقتضي تخصيص
 المنون فاعتسم هذا وقد ذكر المصنف روح في البحر عند قول الكنز في باب التعليق وزوال الملك بدل اليمين بطلها
 من حيثين كثر وقودها الأولى حلف ليودين له اليوم كذا فنعجز عن الإداء بان لم يكن معه شئ ولا وجد من يقرضه

الحكم الثاني
 في قوله
 لو حلف لا يفعل ثم قتل لها

كل امرأة تزوجها حنت بالمباينة عند ما خلا فالثاني وبه اخذ الفقيه ابو الليث شرح بتكرار الجزء بتكرار الشرط كلما دخلت
مكن كلما تعدل عندك هكذا ففعل ما طلق ثلثا كلما مضى بتك فمضى بها بيد به طلقت اثنتين وان بكف واحدة
فواحدة كلما طلقتك فطلقتك لم وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاقتي فطلقتها طلقت ثلثا ووسط الشرط بين طلاقين فنجز الثاني
وتعلق الاول ذكرنا دى بين شرط وجزء ثم نادى اخرى تعلق طلاق الاول وينوي في الاخرى ولو بعد بالنساء
الواحدة ثم ذكر الشرط والجزء ثم نادى اخرى فاذا وحده الشرط طلقتا كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد
منصرفه الى ثلثة لقولهم لو قال لها ان لم اقل عنك لا خبك بكل قببح في الدنيا فانت كذا ببر ثلثة انواع من القبيح
يقع به طلقة ثم اذا وجد الثاني لا يقع به شيى وكانه قال في هذه الصورة انفرضة ان قدم زيد فانت طالق تلك الطلقة الاولى
الواقعة بالاول هذا حاصل كلامه **قوله** كل امرأة تزوجها حنت بالمباينة في الثانية قال لامرأة كل امرأة تزوجها فهي طالق
ثم اما انها تم تزوجها طلقت عند ما لم يوصف به احد ففقه ابو الليث لان الظاهر انه لا يريد بها
بهذا اليمين **قوله** بتكرار الجزء بتكرار الشرط طالع الطاهر ان قوله كلما دخلت او تمثيل لتكرار الجزء بتكرار الشرط وحذف اذا
التمثيل الظهور كونه تمثيلا وانما تكرار الجزء في قوله كلما دخلت فكذلك الان الدخول يتكرر لادخال كلمة كلما عليه والمعلق
بشرط مكرر يتكرر **قوله** كلما تعدت عندك فكذلك وجه ذلك ان الدوام على القعود وعلى كلما يستقام بمنزلة الانشاء
قوله فمضى بها بيد به طلقت اثنتين اليه وجه ذلك ان في اليد ين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضرورة على حد بخلاف
الضرب بكف واحد لان الضرب لم يتكرر لان الاصل في الضرب هو الكف والاصابع تجمع لها فام يتعد الضرب قيل لم يفر
المص رح الجزء ليظهر كون الحكم ما ذكر مع احتمال كون الواقعة ضرورة واحدة باليدين او ضررتين متعاقبتين وكل
ذلك يحتاج الى البيان **قوله** كلما طلقتك فطلقتها وقع ثنتان طلقة بالتطبيق وطلقة بالتعليق **قوله** كلما وقع عليك
طلاقي اليه الفرق بين هذه المسئلة والى قبلها حيث طلقت ثلاثا في هذه وثنتان في التي قبلها وهو ان المعلق عليه
في هذه وقوع الطلاق وفي تلك التطبيق والاتصاف بالوقوع وجد بعد الايقاع مرتين بخلاف التعليق بالتطبيق فتأمل
قوله وسط الشرط بين طلاقين اليه كما اذا قال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق **قوله** ذكرنا دى بين شرط وجزء
اليه حاصله تعليق طلاق الاولى ثم ان علم افرادها بالطلاق فلا ينوي في الثانية والا نوى فيها بقي ان يقال اذا اعتبر
الجزء جزءا للشرط المدكور فما وجه طلاق الاخرى عند نيته بالي لغز وقع اذ مجرد ذلك ما باهمها لا يكفى في وقوع
طلاقها عند نيته توصيحه انه لو قال ان قد م زيد يا زينب فانت طالق يا فاطمة مثلا كان قوله فانت طالق جزءا قوله ان
قد م زيد لنية تعليق طلاق زينب بقدمه وجه فباي لغز وقع طلاق فاطمة عند النية لان قوله يا فاطمة لا يصح الايقاع به كذا قيل
اقول وقوع بقوله انت طالق حيث نواها به كما نوى زينب وقد حمل المرحوم قاضى خان في فتاواه هذه المسئلة تنصيلا حسنا
فليراجع **قوله** ولو بد بالنساء اليه بان قال ناعمة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينب قد خلت عمرة طلقتا ولو قال
لم انو طلاق زينب لم يقبل ولو قال انت يا عمرة طالق ويا زينب لم تطلق الا ان ينويها كما في الثانية **قوله** عند عدم
امكان الاحاطة طرف قوله منصرفه الى ثلثة ببر ثلثة انواع من القبيح كان يصفها بما هو من اخلاق الليام والاصوص
والمخادعين والغافلين ويأثم بذلك قال الفقيه ابو الليث ينبغي للمخالف ان يقول عند الاخ بعد ما قال من القبايح انما قلت
ذلك لاجل اليمين وهي بريئة من ذلك فيكون هذا الكلام توبة منه عما قال فيها كذا في الثانية وقوله يكون هذا

اذ اطلقه هو صفقاتهم بها كان ضار وجوده في المستقبل كقول له لعل ان حضت والمرضة ان مرضت الا اذا قال لصحيحة ان صحبت والضمان ما يمتد قلب واه حكم الابتداء والا لا ايم على التراخي الا بقريضة الفور ومنه طلب جماعها فابت فقال ان لم تدخلي معي البيت فدخلت بعد مكون شهوته ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك عليك علي زناه قوله اي رجوعا عما قاله لانه توبة حقيقة قوله كقوله للعائض ان حضت كان على وجوده في المستقبل الخ اقول محل ذلك الكلام ما اذا لم يقبل بالغد فلو قال لامرء ته اذ حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك العيوض الى الغد ان دام الى ان يطلع الفجر من الغد طلقت لان الحيضة الثانية لا يتصور حد وثما في الغد فيعمل على الدوام اذا علم وكان الوقال لامرء ته المرضة اذا مرضت غدا فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا كذا في الثانية قوله الا اذا قال للصحيحة ان صحبت يعني فانت طالق يقع الطلاق كالوسكت عن اليمين لان الصحة امر يمتد وفي مثله للدوام حكم الابتداء فيجوز للعالم كالوقال للقائم اذا قمت وللعاقل اذا قعدت وللصغير اذا ابصرت وللمملوك اذا املكته فانت حر بحيث كما سكت عن اليمين لان للدوام حكم الابتداء قوله والضمان ان ما يمتد قلب واه حكم الابتداء والا لا قيل عليه مفاده امتداد الصحة دون المرض والحيض وفيه نظر اذ هما مما يمتد انتهى اقول هما وان كانا مما يمتد ايضا الا ان الشرع لما علق بالجملة احكاما لا تتعلق بكل جزء من اجزائه فقد جعل الكل شيئا واحدا قوله ان على التراخي الا بقريضة الفور لم اجل هذه العبارة في كلام غيره والذي في كلامهم ان اليمين على قسمين موبة وهو ان يحلف مطلقا وموقته وهو ان يحلف ان لا يفعل كذا اليوم وهذا الشهر فاخرج الا ما م ابو حنيفة رح يمين الفور قال في المحيط لم يسبقه احد في تسميتها ولا في حكمها ولا خالفه احد بعد ذلك فالتناص كلهم عيال الا امام ابي حنيفة في هذا انتهى بل الناس عيال الا امام ابي حنيفة في الفقه كله وهو يمين موبد ولغظا موقته معني تقيد بالحال وتكون بناء على امر حالي فمن الثاني امرءة تهيمت للآخر وج فحلف لا تخرج فاذا جالست ساعة ثم خرجت لا يحث لان قصده ان يمنعها من الخروج الذي تهيمت له فكانه قال ان خرجت اي الساعة ومنه من اراد ان يضرب عبده فحلف بلمبه لا يضربه فتركه ساعة يحث يذهب قور ذلك ثم ضرب لا يحث لذلك بعينه ومن الاول اجلس تغد عند فيقول ان تغديت فعبدي حر تقيد بالحال فاذا تغديت في يومه في منزله لا يحث لانه يمين وقع جوابا تضمن اعادة ما في السؤال والسؤال التغدي الحالى فينصرف الحلف الى الغد الحالى لتقع المطابقة وهذا كله من عدم نية الحالف ثم ان التقييد تارة يثبت صراحة تارة يثبت دلالة والدلالة نومان دلالة لفظية ودلالة حاوية فالدلالة اللفظية نحو ما اذا حلف لا يدخل على فلان فتقول بحال حياة المحلوف عليه والدلالة الحالية مثل ما تقدم من قوله اجلس تغد عند فيقول ان تغديت فعبدي حر قوله ومنه اي مما حمل على الفور بقريضة قوله طلب جماعها فابت الخ في التجنيس والمزيد وجل اراد ان يجامع امرءة فلم تطارعه فقال له ان لم تدخلي معي البيت فانت طالق فلم يدخل في ذلك الوقت ودخلت في وقت اخر ان دخلت بعد ما سكنت شهوته وقع عليها الطلاق لان شرط الغت عكس الدخول لقضاء تلك الشهوة منها وقد تحقق عدم الدخول لقضاء تلك الشهوة قوله ومنه طلقني الخ اي مما حمل على الفور بقريضة تولها لزوجها طلقني فقال له ان لم اطلقك اي نورا فانت طالق فاذا لم يطلقها فوراً حث لان شرط الحث عدم طلاقها فوراً وان طلقها فوراً لم يحث وكان طلاقاً منعزلاً يجب ان يفهم من المحل قوله علقه على زناه الخ اي الطلاق وقع ولا يحد كما في الثانية قيل

وشهد على اقراره وقع وان على المعاينة لا كالمشهد اربعة به فعند منهن اثنا ان قال للاربعة المدخولات كل امرأة
 لم اجامعها منكن الليلة فالآخرى طالق فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعتها لثا وغيرها اثنتين اصافه
 وعلقة فان قدم الجزء واخر الشرط وسط الوقت تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط الاول
 ثم جزء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكره: **قوله** آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالتاني ولو كان الجزء واحداً **قوله**
 بالتاني جزء للاول فلا ينعى لو وجد له **قوله** بل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصفتين مع ايضاها من الجملة
 من جملة ما لم ينعى صفة لم يقع دون وجودها الا اذا انت طالق امس فانها تطلق للحال ولم ار ان ما اذا علقه بروبتها الهلال
 ظاهره ولو اقر مرة واحدة مع انه لا يثبت باقراره في حق الحد الا بالاقرار اربع مرات في اربع مجالس يعني وقاية في
 حق الطلاق ان لا يواخذ به الا بالاقرار اربع مرات ويجاب بان توقف الثبوت بالاقرار على تكرره في حق الحد ثبت على
 خلاف القياس فلا يقاس عليه موأخذ به بالطلاق لكن يرد حينئذ عدم وقوع الطلاق بشهادة اثنتين بالمعاينة لان التوقف
 على عهادة الاربعة في حق الحد على خلاف القياس فلا يعتد به في الثبوت في حق الطلاق ولكنه توقف في حقه ايضا كما ترى
قوله قال للاربعة المدخولات كل امرأة لم اجامعها الخ قيل وجهه انه علق طلاق كل واحدة منهن بعدم جامع كل
 واحدة منهن والجماعة واحدة ففي حقا لما لم يجامع واحدة من الثلاث وقع عليها واحدة بعدد من وفي حق كل واحدة ممن
 لم يجامعها لما لم يجامع اثنتين غيرها وقع عليها بعدد هاتئاهل اقول فيه ان صريح العبارة انه علق طلاق البواقي على عدم
 جامع الواحدة لا انه علق طلاق كل واحدة منهن بعدم جامع كل واحدة منهن وبه صرح قاضيان حيث قال في
 توجيه العرع المذكور انه جعل ترك جامع الواحدة شرط وقوع الطلاق على البواقي بكلمة توجب عموم النساء
 بمعنى عموم ما بدل باوهى كلمة كل فان عمومها يدل على لاشمولي وفي التي جامعتها واحد شرط طلاقها ثلاث مرات فتطلق هي لثا
 اما في غيرها واحد في حق كل واحدة شرط الصلاق مرتين بترك جامع غيرها انتهى والجواب ان الواحدة لما لم تكن معينة كان في
 المعنى طلاق كل واحدة منهن معلقا بعدم جامع كل واحدة منهن ثم قيل مقتضا هذا انه لو لم يجامع من يقع على كل واحد
 ثلاثا بعدد صوابها الثلاث ولو جامع اثنتين يقع على كل واحدة منهما طلقان بعدد من لم يجامعها وعلى كل واحدة ممن
 لم يجامعها طلقه ولو جامع ثلاثا منهن لا يقف شيى لعدم الشرط **قوله** اضافة وعلقه بان قال انت طالق غد اذا دخلت الدار تلغو
 ذكر الغد ويتعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في اي وقت كان تعلق **قوله** ولو قدم الشرط بان قال ان دخلت الدار
 فانت طالق غد فتعلق طلاق الغد بالدخول لانه جعل طلاق الغد جزءا للدخول **قوله** ولو ذكر شرط الاول لان جزء الخ بان قال
 لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والتاني يتعلق بالدخول والطلاق
 الثالث يتعلق بالشرط الثاني حتى لو دخلت الدار طلقت اثنتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كافي الخانية **قوله**
 ولو كان الجزء واحد الخ يعني وكان الشرط متعدد دابان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق
 المعلق بالكلام جزءا للدخول حتى لو كلمت قبل دخول الدار ثم دخلت لا يقع شيء كافي الخانية **قوله** وهذه المسائل
 في الصفتين مع ايضاها من الخانية اي من نسخة المؤلف فانها في نصف الورق الثاني **قوله** الا اذا قال انت طالق امس
 اقول فيه نظرا لانه ليس بتعليق والمستثنى منه التعليق **قوله** ما اذا علقه بروبتها الهلال الخ اي علق طلاقها قد
 نقلت من هذه المسئلة في فن الاقرار على وقد منا ما يرد عليها فيها

الفصل الثاني

فراذهبوها وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل وفزع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاة انه لو اقر بقبض عشرة فزادهم خياد وقال متصلا الا انه يزوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي مائة درهم ودينار الائمة درهم ودينار لم يصح انتهى وفي الايضاح تبين الایمان اذا قال غلاما يحران عالم ويزيغ لا يزيف اصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرهما جملة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال عالم حر ويزيغ حر الا يزيف لانه اقل كلامهما بالذکر فكان هذا الاستثناء بجملة ما تكلم به فلا يصح انتهى

كتاب العتاق وتوابعه

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال مشرة من ممالكي احرار الا واحد اعتق الخمس لان لغيره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا ولو قال من ممالكي العشرة احرار الا واحد اعتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغا فانصرف ذكر العشرة الى ممالكيه اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوصط الا اذا كان عليه قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يودي الاعلى كافي كتاب الظهيرية احد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان مورا فان لشريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحجور يقتصر على الحال والاولى اولى وبيانه في الجامع معتق البعض كالمكاتب الا في ثلث الاولى اذا عجز لا يرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين قس في البيع يعتد في البطلان الى القرن بخلاف المكاتب الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب قوله وفزع عليه في النهاية الخ اقول في التفريع كامل قوله لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي مائة الخ اقول في جعل هذا الظاهر الذي نظر قوله لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير يؤخذ منه ان العشرة عطف بيمان من ممالكيه قوله وذلك غلط اي الذي ذكر لا التفسير اذ كونه تفسير اذ في كونه غلطا قوله الا اذا كان عليه على قيمة نفسه يعني ولم يتصادق على ان ما ادى قيمته ورجعا الى تقويم المتقويمين ولم يتفق اثنان منهم على شيع بان قوم احدهما بالف والاخر بالفين لا يعتق حتى يودي الاعلى ثبت ذلك بالاثرة عن علي رضي وان اتفقا على شيع يجعل ذلك قيمة قيل بالقيمة لانه لو كان عليه حيوان ولم يذكر النوع والوصف فانه ينصرف الى الوسط ويجبر المولى على قبول القيمة كافي شرح المجمع للمع قوله الا اذا اعتق في مرضه الخ يعني اذا عتق في مرضه ومات وقوله فلا ضمان عليه اي في ماله حتى لا يجب شيع على ورثته وقوله عند الامام خلافا لهما لما ذكره المصنوع فانه قال وان كان في مرضه فانه لا يجب شيع على ورثته وعند محمد يستوفى من ماله انتهى قوله دعوة الاستيلاء تستند والتحجور يقتصر صورته جارية بين رجلين ولدت ولد الستة اشهر منذ ملكا فلغادهي احد هما ان الام بنته وادعي الاخران ولد هارلده وكل منهما يولد مثله لمثل مديمه فدعوة مدعي الولد المولى لانها دعوة احتيلاء اذ العلوق في ملكه ودعوة الاستيلاء سابق من حيث المعنى لاستنادها الى وقت العلوق وبطل دعوة صاحبه نسب الام لانها دعوة تحوير وجدت بعد زوال ملكه حكما فيقتصر على وقت الدعوة كذا في شرح الجامع قوله الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء يعني اذا قتل معتق البعض عمد او لم يترك وفاء لما راجب عليه من السعاية لم يجب القصاص بقتله لان العتق في البعض لا يفسخ بموته عاجزا لان الاختلاف في انه يتق بعضه او كله

القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزبلي روح في الجنائيات والثانية في السراية
الرواج والاولى في المختبرين التواضع كالولد الواحد فالثاني يتبع الاول في احكامهما فاذا اعتق ما في بطنها من ولد
توأمين الاول لا قبل من هتة اهر والثاني لتماها فاكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا اولت الاول تمامها
فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسئلتين الاولى من جنابات الميسرة لوضرب بطن امرأه بالقتل جنيحة يخرج
احد هما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميته في الاول غرة فقط الثانية نفاس التواأمين من الاول وما رواه هتة
الثاني لا من ملك ولد من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخته لابييه من الزنا لم تعتق ولو كانت اخته لامه من الزنا
عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء والتدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلث لا يصح
الرجوع عنه ويصح عنها وقد بئر المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلث في الظهيرة
التاقيت التي مدة لا يعيش الانسان غالبا تاويل معنى في التدبير على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة تفسد .

فاقتبه المستحق كما كتب اذا قتل عن وفاء **قوله** بخلاف المكاتب يعني يجب القصاص بقتله وهذا قولهما وعند
محمد روح لا يجب القصاص لان سبب الاستحقاق هنا قد اختلف لان المولى يستحقه بالولادة ان مات حرا وبالمالك ان مات
عبد اذا شتبه الحال فلا يستحق لاختلاف السبب **قوله** الا في مسئلتين استثناء من قوله فالثاني تبع الاول في احكامه
قوله في الاول غرة فقط يعني ولا شيء في الثاني ولو تبع الاول في احكامه لكان فيه غرة **قوله** الثانية نفاس التواأمين من
الاول يعني لا من الثاني عند هالان بالولد الاول ظهرا نفتساح الرحم فكان المرقى عقبيه نفاسا وقال محمد روح
وزفر روح من الثاني لانها حامل له فلا يكون دمها من الرحم قال العلامة قاسم في تصحيح القدوري الصحيح الاول واعتمده
اصحاب المتون ثم ان في استثناء المص هذه المسئلة من الاصل المتقدم نظر **قوله** وما رآه عقب الثاني لا اي لا يكون
نفسا اقول فيه تفصيل ذكره المص روح في البحر فقال واناد يعني صاحب الجنون ما رواه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين
فهو نفاس الاول لتمامها واحتضاة بعد تمامها عند الامام وابي يوسف فتفصل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح
كافي النهاية **قوله** والفرق في غاية البيان من الاستيلاء وعبارته اذا اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لان الاخ ينسب
الى اخيه بواحدة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة قالوا هل اذا كان اخاه من ابيه اما اذا كان من امه فيعتق
عليه اذا ملكه لان نسبة الولد الى الام لا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة فيعتق بالملك انتهى قال بعض الفضلاء يتحقق
الاخوة من الام عهد لنا ولد من ام دون العكس انتهى اي ولد من ابد دون ام **قوله** لا يصح الرجوع عنها انما لا يصح الرجوع
عنه ويصح الرجوع عنها لانه محتمل معنى التعليق والتعليق لا يبطل بالرحم بخلاف الوصية كذا يستفاد من جامع الفصولين
قوله ولا تبطله الجنون وتبطل الوصية يعني لان في التدبير معنى التعليق وهو لا يبطل بالجنون كما لا يبطل بالرجوع
بخلاف الوصية ولم يبين المص روح حد الجنون المبطل للوصية وفيه خلاف قيل شهريز وروى في ابني يوسف روح وروى
عن محمد روح انه قد روى بتسعة اهر وفي رواية بسنة كذا في الولو الحية لم يذكر ترجيح كونها في الفضلاء ينبغي
اعتماد القول الاول قياسا على بطلان الوكالة بدو هو مقلد وفيها بههر على المفتي به كما في المصنوعات انتهى اقول قد
صرح المص روح في زعمائه بان القياس بعد الاربع مائة منقطع فليس لاحد ان يقيس مسئلة على مسئلة كيف
والفتوى على التفويض الى راي القاضي في الوصية **قوله** وفي الاجارة تفسد اي وتاويل ثم تفسد الفاء فصحة

الحق الثاني

في دعوى ما يعني منه الا في منتهى فتايتها في مسئلة المتكلم بما لم يعلم معناه يلزمه حذمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتلبيس
في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء من الدين كما في نكاح الخانية المعتبر
لا يصح المزاج بالزرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب فاقربا لرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه
كما في اقوال التلخيص الولاء لا يحتمل الا بطلان قلته الا في مسئلتين وهي المنعورة فانه بطل الولاء باقراره والثانية
لو اقرت المعتقة وصبيت فاصتها السابى كان الولاء له وبطل الولاء من الاول كما في اقوال التلخيص لو اختلف المولى مع
عبد في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل امه لي حرية الامامة خبازة الامامة اشتريتها من زيد الامامة نكحتها
البارحة الامامة ثيبا ففى هذه الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف وادماه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامامة بغيرها
اولم اشتريها من فلان اولم اطاها البارحة او الاخراسا ثيبة فالقول له وتماه في ايمان الكافي المدبر اذا اخرج من الثالث
فانه لا معاية عليه الا اذا كان السيد صنيها وقت التلبيس فانه يسعى في قيمته مدبرا كما في الخانية من العجرون فيما اذا
قتل سده كافيه شرحه الما يعرفه زمن معايتة كالمكا تب عند الامام فلا تقبل شهادته كافي المزانية

قوله الى نحو ما انتهى سنة التجار ليس متعلقا بمسئلة بل بمحذوف والتقلير في عند الاجارة بالتاقيت الى نحو ما انتهى سنة
قوله الا في النكاح اقول صوابه لان النكاح كما هو ظاهر **قوله** الا في مسائل البيع الخ هذا الامتناء غير صحيح كالذي قبله كما هو
ظاهر والصواب لان البيع والخلع اه **قوله** والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال فيه اشعار بوقوع الطلاق في الخلع المذكور
وان لم يلزمها المال وهو قول والمفتى به انه لا يصح الخلع **قوله** والابراء من الدين هو صادق بالمعنى وهو كذا على المعنى به وما
ذكره المصريح في الشرح من ان الادراء من المهر كالطلاق وعزاة للتمتع بخلاف المعتمد في المذهب كذا في الخلاصة **قوله** كما
في نكاح الخانية اقول ليس في الخانية هذا الاستثناء الذي ذكره **قوله** فانه يبطل اعتاقه يعنى لصحة الاقرار بالرق
المستند الى نص يقر المعتق ويرد عليه ان المعتق بهذا التصديق حاص في نقص ما تم من جهته فكان ينبغي ان لا يعتبر قصد يقه
قوله وهي المنعورة صوابه الاول وهي المذكورة قيل حيث قال لو كان المعتق مجهول النسب اه لانه اذا بطل الاعتاق بطل
الولاء اذ هو مترتب عليه **قوله** والثانية لو اقرت المعتقة الخ قال بعض الفضلاء يضاف اخرى كالوكانت امه اعتقت ولحققت
من اراد العرب حاز امرها واسترقا قها بالرق **قوله** ولو اختلف المولى مع عبده اقول الصواب مع مملوكه لصدقه بالذكو
والانثى لا يثبت له ما يثبت ما يليه من مسائل الامتناء **قوله** في وجود الشرط كذا في النسخ والصواب في وجود الوصف
اي دل عليه قوله الاتي ففي هذه الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف **قوله** الا في مسائل كل امه الخ فيه ان هذه المسائل لم يقع الاختلاف
فيها في الشرط بل في الوصف ومنه لا يصح امتنائه **قوله** فالقول له اما في الثلاثة الاول فلان الاصل يشهد له اذا اصيل
البكارة وعدم الشراء من فلان وعدم الوطى لان العدم ما يبق على الوجود في الخارج اذا العالم بصادق بعد سبق حذمه
واما في الرابعة فواضح قوله وكذا في الرابعة فانه يسعى في قيمته مدبرا **قوله** المدبر في زمن معايتة كالمكا تب عند الامام
قال المص في البحر انه لم ان المدبر في زمن معايتة كالمكا تب عند الامام وعندهما حرمديون فتفرع الاحكام فلا تقبل
شهادته ولا يزوج نفسه كما في المجمع من الجنائيات ولو ترك مدبرا فقتل خطاه وهو يسعى للوارث فعليه قيمته لوليه
وقال ديتة على عاقلة انتهى وعمله بما ذكرناه وكذا المنجز متقه في مرض الموت اذا لم يخرج من الثلث فانه
في زمن معايتة كالمكا تب عندهم فلا تقبل شهادته كما في شهادات المزانية وحكم جنائياته كجنائيات المكا تب كما في شرح

في المعتقد في المذهب وجنابته جنابا لا يوجب كفا في وفاء عليه لا يجوز كاحه مادام يشعشع وعند ما حرمله يون في الكل

كتاب الايمان

المعروف قد دخل تحت النكرة لا المعرفة في الجزاء كذا في ايمان الطيرية

يعني عليه بالمنزلة والله ذرا لقوله ما بين ما للعصميت يقول في عطية كتابه التسهيل واذا كانت العلوم منها الهية
وكما ذهب اختصاصية غير مستحسن ان يظهر لكثير من المتأخرين ما خفي على كثير من المتقدمين **قوله** وفرعت
عليه لا يجوز كاحه مادام يشعشع الخ اقول لا يشعشع م صحة التفرع اليك كورلما قد مناه من عدم تسليم احبا
الاصل المفرع عليه الى الامام والله تعالى اعلم **قوله** المعرفة لا تدخل تحت النكرة يعني اذ قال ان كل
غلامي هذا احد اذ قال ان البست هذه القميص لهذا اذ قال ان دخل دارك هذا احد فابتدأ طالق او قال
لعبد واعتق اي عبيد في شئت لا تدخل الحالف الا ان ينوي دخول نفسه حتى لو كلم الحالف غلام نفسه او لبس
ذلك القميص او دخل دار نفسها ذلك لم تطلق ولو اعتق العبد نفسه لم يعتق لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة
لانها ضد ان ملا يجتمعان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذ المراد بالياء المتكلم وبثاقه في قوله البست وبكاف
الخطاب في قوله دارك وبالمضمر المستكن في قوله اعتق المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي قوله احد في الصور الثلاث
الاول وكذا الوقال زوج ابنتي من رجل لا يدخل المامور لما ذكرنا وما المسئلة البراءة فلا بد ان كانت معرفة فلهذا
النسبة للاضافة الا انها بمنزلة النكرة لانها تصحبها لفظا او معنى اما لفظا ففي قولها اي رجل فعل كذا او اما معنى
ففي نحو قوله تعالى ايكمن يا بني بعريها يعني والله تعالى اعلم اي واحد لان المراد منهم كذا في شرح الجامع
الكبير وفي الذخيرة ولو قال ان مس هذا الراعي واحد واشار الى واحد لم يدخل الحالف فيه وان لم يصفه الحالف
الى نفسه بياء الاضافة لان واحد متصل به خلقه مكان اقوى من اضافته الى نفسه بياء الاضافة وفي جوابه يتأدى في الباء
الاول من كتاب النكاح امرءة قالت زوجني فمن شئت فزوجها من نفسه صح انتهى وفي اوقاف هلال انه لا يصح
لكن قال حلال الدين البرز دوي حسن مثل من صحة هذه الاقاويل الاصل ما قالوا في الكتب لان الوكيل معرفا
فلا تدخل تحت النكرة والما وكلته ان يزوجه من رجل منكرو هذا الاطلاق اما عند ارادة الدخول بالنية
فتدخل كافي الخلاصة والجامع الكبير **قوله** المعرفة في الجزاء يعني فانها تدخل تحت النكرة كما اذا قال ان كل
غلامي هذا احد فانت طالق فانها وان كانت معرفة نتاء الخطاب لكتبتها وقعت في الجزاء فلم يمتنع بدخولها
تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة اخرى فانه حينئذ لا يمتنع ان تدخل تحت المعرفة
تحت النكرة لان الجملة من كلامين المختلفين كذا في شرح الجامع الكبير واعلم ان المعرفة في الجزاء كما قد دخل
تحت النكرة في الشرط كذلك قد دخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزاء نحو ان فعلت كذا ففيمتدح طوالب
فانها معرفة في الشرط بناء الخطاب ليجاز ان تدخل تحت الجزاء وتكون مكررة في الجزاء باعتبار كونها واحدة
غير معينة من جملة مطلوبة ذكر في الجزاء لما تقدم من ان النكرة اذا كانت في جملة والمعرفة في جملة اخرى فانه لا يمتنع
ان تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملة من كلامين كذا في شرح الجامع الكبير واعلم ان المعرفة بالعلمية في الشرط
قد دخلت تحت النكرة في الشرط مع انها في جملة واحدة كما لو قال ان كل غلام عبد الله ابن محمد احد فعبدني

الفصل الثاني

يختلف لا يكلم اخوة فلان وليس فيهم واحد حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الواقعة
 حلفت لا يكلم الفقراء والمساكين والرجال خذت لواء حلف لا يركب دواب فلا يلبس ثيابه لا يكلم عبيده
 . فان يكون هذا غير معتمد لما افتتحت الا على المفسر ويعني ان اقل الجمع ثلاثة ولما صرح به في الخاتمة لوقال وقبضه
 على اولاديه وله ولد واحد وقبض وجوز الغلة كان نصف الغلة والنصف للفقراء ويدخل ولد الذي هو الاول من
 اولاده ويدخل فيه وله الابن ايضا لانه بمنزلة ولد انتهى وقيل عليه ايضا ظاهر وان الواحد يستحق الوقف بانقراده
 فيها اذا وقف على اولاده وليس له الا ولد واحد بخلاف وقفه على بنيه وفي الخاتمة خلافا حيث قال فيها من كتاب
 الوقف لوقال وقفت على اولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل فيه الذي ذكر
 والاثني من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لم يثبت وقيل لوقال ارضي صدقة على بني ولد ابني وان كان الغلة لهم وان
 لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف للفقراء انتهى وقيل هو يسبها وهو خلاف ما ذكره
 ويمكن ان يحصل ما في الخاتمة على ما اذا وقف على اولاده وله ولد ان ثم على الفقراء فما احلها وقت وجود الغلة كان نصفه له
 والنصف للفقراء لانه قال وله ولد واحد وقت وجود الغلة بقي ان يقال ان الذي يستفاد من كلامهم ان ولد الابن لا يكون
 بمنزلة ولد الا اذا ذكر الاولاد بصيغة الجمع كما في الصورة التي في الخاتمة وما اذا ذكره بصيغة المردف قال على ولد في فلا يصرف الي
 ولد وله بل يصرف الى الفقراء كما في الخلاصة والبرازية ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه بان قال على ولد ولدي
 وولد ولد ولدي فانه يدخل ولد حل البطن الرابع والخامس الى غير النهاية ولا يصرف الى الفقراء وفي الخلاصة فان ما ناي
 البطن الاول والثاني لم يبق واحد وحل البطن الثالث فانه تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى البطن الثالث فان قال
 على ولد ولدي وولد ولد ولدي امانا اسلوا لا تصرف الغلة الى الفقراء ما بقي واحد من اولاده وان سفل انتهى ومثله في الولوالجية
 هذا خلاصة ما في المختار المعتمد بعد التتبع فاغتمت ما انتهى وقد زاد بعض الفضلاء مسألة على ما اعتناه وهو ان رجلا وقف
 على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء ثم مات واحد من ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه يعني
 بل يصرف الى اولاده الفقهاء ولا تستحق قبل حصول تلك الصفة وانما يستحقه الفقهاء وان كان واحد انتهى والمسئلة
 من كورة في القنية في باب شروط الوقف **قوله** حلف لا يكلم اخوة فلان الخ قيل مجله ماذا علم انه ليس له الاخ واحد
 اما اذا لم يعلم فلا يجزئ وكذا في مسألة الارغفة كما في البرازية **قوله** حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة الخ لا يقال ثلثه ليس
 جميعا اصطلاحا لانها كمية مخصوصة لانا نقول لفظا ارغفة جمع اصطلاحا وهو ان وقع مضافا اليه فهو المراد بالحكم
 اذ ينحل الترتيب على قوله لا آكل ارغفة ثلاثة وفي حنثه باكل رغيف نظر **قوله** كما في الواقعة مبرراتها لوقال
 والله لا اكلم اخوة فلان وله اخ واحد فان كان يعلم يحنث اذا كلم ذلك الواحد لانه ذكر الجمع واراد
 الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث لانه لم يرد الى واحد فبقيت اليمين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من
 هذا الحب وليس فيه الا رغيف واحد وهو لا يعلم لا يحنث انتهى ومنه يعلم ما في نقل النص من الخلل ومنه يعلم ان
 الجمع المضاف كالمندرج في القنية ان احسنت الى اقربائك فانت طالق واحسنت الى واحد منهم لم تحنث ولا يرد
 الجمع في من فمالم يمتنع فحتاج الى الفرق الا ان يدعى ان في العرف مرقا **قوله** بخلاف رجلا يعني لانه جمع ليس
 فيه الاكث واللام فلا بد من الجمع فقد علم ان الجمع المعروف باللام كالمندرج عنه على حقيقته ولا تأثير للاضافة وعلى ما

ففعّل بثلاثة حنث **قوله** فلان واصل قائمه واخوته لا يحنث **قوله** والنساء والنساء بالثواب مما يحنث
فيه بفعل البعض كافي **قوله** لا يحنث الحالف بفعل بعض المحلوف عليه الا في حلف لا يملك من المال
ولا يملك اكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلاننا ويا احد هما كلام مؤنث لا يكلم اهل بيته
حرام فكلم واحد الكل من الواقعا **قوله** لا يحنث امرأه في حلفها ان تزوجت امرأه الا في حلف
لا يشتري امرأه **قوله** لا يحنث بالصغيرة

كافي لا اكلم اخوة فلان **قوله** ففعّل بثلاثة حنث بمعنى اذا فعل الحالف **قوله** الثلاثة ثلاثة ثلاثا يحنث مثلاً اذا ركب ثلاثاً
من دواب فلان حنث هذا تقرير كلامه وبيان مراده وهو مخالف لما في البزازية وعبارتها حلف لا يركب دواب
فلان ولا يلبس ثياباً لا يحنث بواحد ثم قال كل شيء سوى بني آدم فهو على واحد وفي بني آدم على الثلاث نتعامل وراجع و
فصل في العبيد ان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنث حتى يكلمهم وان كانوا ممن لا يسلم على مثلهم عادة مرة
بان كانوا امة او اكثر حنث بالواحد **قوله** لا يكلم زوجات فلان الخ في منية المفتي حلف لا يكلم صدق فلان او زوجته
او ابنه وكل من كان منسوباً إلى فلان لا بالملك يراعى وجود تلك النسبة وقت اليمين حتى لو حدثت الولد والزوجة
بعد اليمين فكلم لا يحنث قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة ان كلف اثنين لا يحنث وكل شيء من هذا اصناف اليه
اضافة ملك او غيره فهو على ثلاثة الا الاخرة والبنين والاعام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصلاء
والاخوة لا يحنث حتى يكلم جميع من كان منسوباً اليه بل لك الوصف وقت يمينه وفيما يضاف اضافة ملك يشترط
قيام الملك يوم الحنث لا غير وفيما يضاف اليه اضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت
الحلف وان لم يكن يوم الحنث بعد لانها كالايمان والكنى والالقب وان قال ابنه او اخاله ونحوه ويقع على الحادث بعد
اليمين ايضا **قوله** ومنه يعلم ما في كلام المصريح **قوله** والا طعمة والنساء والقيام مما يحنث به المصريح
سيأتي ايضاحه قريباً لا مزيد عليه عند قول المصريح ان تزوجت النساء واشتريت العبيد **قوله** لا يحنث الحالف
بفعل بعض المحلوف عليه قيل عليه صريحه انه لا فرق بين ان يعين المحلوف عليه بالاشارة كافي مسألة الطعام
او لا كالحلف لا ينم على فراشين ولم يعين لم يحنث الا بالجمع وفي البزازية ما يفيد تقييد الضابط المذكور بما
اذ لم يعين اما اذا عين فحنث بالجمع والتفريق وينبغي ان يكون المعتمد الاطلاق لما قاله شيخنا العلامة علي بن
خاتم الملقب في بعض مولفاته انه اذا وجد حكم في مسألة في الكتب المعتمدة والمتون المتداولة وجد في غيرها
ما يخالفها لا يلتفت اليه ولا يعتمد عليه ولا يؤول كلامها الاجله ولا يترك محمله لفصله **قوله** حلف لا يكلم فلانا وفلاننا ويا
احد هما قيل عليه ان اراد به استعمال اللفظ اوضح لهما في احد هما مجازاً كالحرف لا اكلم زيد وعمر امرئ لانه لفظ زيد
وحد ومثلاً كان المحلوف عليه كلام زيد وحده فلا يكون بتكليم زيد فاما لبعض المحلوف عليه كاترغيب وان اراد به
انه قال لا اكلم زيد وعمر مثلاً وبالا اكلم احدهما الصادق بكون بتكليم زيد وعمر امرئ لانه لفظ مجازاً فاحتمل
يكون المحلوف عليه كلام احدهما الصادق بكل منهما فلا يكون بتكليم زيد وحده **قوله** لا يحنث بالصغيرة
فتأمل فان مراده غير تشخيص **قوله** الصغيرة امرأة فنهت بها الخ والفرق بين الزوج والمرأة ان الصغيرة
الا ان في العراء اعتبر ذكر المرأة لان الشراء قد يكون للرجل وقد يكون للمرأة **قوله** لا يحنث بالثوب

الفن الثالث

الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض من يلو حلف ليفعل بهذه اليوم بالف فاشترى رغبة بالف غدا به ولو حلف
ليعتق مملوكا اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا يساو بها فاعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة حنث
بل هو ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة و مراد البائع المفردة ولو اشترى ارباع بتسعة
لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيد لكن لا يحنث به بل يسمى وتامه في الجماع من
بأنه المساو منه حلف لا يحنث به بالتعليق

لان النكاح لا يكون الا للمرأة فلغى ذكره كذا في المعتربات قال بعض الفضلاء وقضية قول المس رح الصغيرة امرء
الا في الشراء انه لو حلف لا يكلم امرءة تكلم صغيرة يحنث **قوله** الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض يعني
اذا لم يكن له نية فان كانت واللفظ يحتمله انعقدت اليمين باعتبار عا في الفتح وفي البحر نقلا من الحارثي الصغيري المعتبر
في الايمان الاغراض دون الالفاظ انتهى قال بعض مشائخنا ولعل ما في الفتح قضاء وما في الحارثي ديانة فتأمل وقوله
الايمان مبنية على الالفاظ اي باعتبار عرف الحالف لانه المراد ظاهرا والمقصود غالبا فان كان من اهل اللغة اعتبر فيه
عرف اهلها ولم يكن اعتبار عرف غيرهم وفي المشتركة تعتبر اللغة على انها العرف كما في النهر **قوله** فلو حلف
ليفعل بهذه اليوم بالف الخ تعريف على ان الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض ووجه التفريع ان الغرض من يمين
الغدا هو المبالغة في الاكرام ومن يمين الامتاق التقرب بالنفيس فاذا اغداه برغيف او اعتق عبدا قليل القيمة
فقد فات الغرض المطلوب ولكن البر حصل بالنظر الى لفظه فلم يلتفت الى فوات الغرض **قوله** حلف لا يشتريه بعشرة
حنث باحد عشرة ووجه ان قصده عدم شراءه بعشرة فاكثرت فلذا يحنث بالشراء باحد عشر فكان المعتبرة الغرض
لا اللفظ **قوله** لان مراد المشتري المطلقة اي اعم من ان يكون معها غيرها من الاحاد او لم يكن على حد الماهية لان شراء
شبع وقوله عزاد البائع المفردة اي العشرة المفردة عن ضم شبع من الاحاد اليها على حد الماهية بشرط **قوله** ولو اشترى
ارباع بتسعة لا يحنث الخ لان البيع بتسعة غير البيع بعشرة واهم العد لا يحتمل عددا اخر ولو باعه بعشرة ود يماراد
باحد مشوا لا يحنث ايضا لوجود شرط البر لان غرضه الزيادة على العشرة وقد وجد فان قيل وجب ان يحنث في هاتين
الصورتين لان شرط الحنث البيع بعشرة وقد وجد لان البيع بعشرة ودينارا و باحد عشر بيع بعشرة قلنا البيع بعشرة
نوعان احدهما بيع بعشرة مفردة والثاني بيع بعشرة مقرونة بالزيادة وشرط الحنث هو البيع بالعشرة المفردة دون
المقرونة لانه تعين مراد ابل لالة الحال وهي ان غرض البائع ان يزيد المشتري على العشرة فاذا باعه بعشرة ودينارا و باحد
عشر لا يوجد شرط الحنث وهو البيع بالعشرة المفردة لكن حيث اعتبر غرضه وجعل البيع بعشرة مفردة شرط الحنث
ولم يوقف مع لفظه وجب ان يحنث في الصورة الاولى وهي ما اذا باع بتسعة لغوات غرضه وهو الزيادة على العشرة
اجيب باننا جعلناه با و ا يحصل الغرض كما جعلناه في البيع بالعشرة المقرونة بالزيادة ولا نجعله حائلا بفوات الغرض
كما فعلنا في البيع بتسعة لان البه يحنث لا ثبته بمقتضى الحنث لا محالة لا عدمه كذا في شرح القاضي فخر الدين عثمان
والمارديني على تلخيص الجا مع الكبير للصد وسليمان **قوله** لكن لا يحنث بالغرض بلا مسمى اي بلا مسمى لفظ العشرة
وحاصله انه لا يحنث لانه يصدق انه ما باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة على العشرة فمعد الغرض
بلا مسمى لان اللفظ لا يصلح للاعتبار **قوله** حلف لا يحنث بالتعليق الا في مسائل الخ انه احنث بالتعليق لان

الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب او يعلم بجميع الشهر في ذوات الاشهر او لا يقول ان اذ يت الي كذا فانها
 حران مجزيت فانت وقيق اذ ان حضرت حيضة او شهرين حيضة او بطول الشمس كان الجامع الحالف على عقد لا يفسد الا
 اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وحزاء صالح ولهذا لم يكن المضاف يميننا لانعدام شرطه الشرط وهو ذكره مقرر وهو شرط
 الشرط واذا لم يكن التعليق بالمهية يميننا لانعدام معنى الشرط باعتبار ان التعليق بالمشية تمليك معنى وهذا
 يقتصر على المجلس فلا يتمحض للشرطية اذ الشرط المحض ما يكون اماراة وعلامة على نزول الجزاء فتمتنى تضمنه
 معنى آخر تفادى معنى الشرطية فيختل ركن اليمين **قوله** الا في مسائل قيل عليه لم يظهر حينئذ عدم الحنث في
 هذه المسائل مع اطلاق كون التعليق يميننا انتهى اقول الا طلاق مقيد بغير ما استثنى **قوله** ان يعلق بافعال
 القلوب كما لو قال انت طالق ان اردت انا ادا حبت لا يكون تعليقا فلا يكون يميننا هو اعلق بمشية نفسه او غيره
 لانه اخبار عن مالكية نفسه كما يقال في صرف الناس يكون كذا ان اردت انا والا فلا يكون وهو كالتعليق بالمشية
 والتعليق بالمشية لا يكون يميننا الا ترى انه لو قال بعثت منك هذا العبد ان عشت صح ولو كان هذا تعليقا محضا
 لما صح اذ البيع لا يقبله **قوله** اريعلق بجميع الشهر في ذوات الاشهر بان يقول اذا اهل الهلال فانت طالق لا يكون
 يميننا وهذه مبني على اصل وهو ان كلامه متى خرج تفسير الطلاق السنني كان تنجيزا لا تعليقا فاذا قال لذات الشهر
 اذا جاء من الشهر فانت طالق كان تفسير الطلاق السنة وقيل بقوله في ذوات الاشهر لانها لو كانت من ذوات
 الاقراء يكون يميننا لعدم صحة كونه تفسيراً قال ابو المؤيد النسفي في نظم الجامع الكبير (شعر) ولو قال يا صما
 انت كذا اذا * اهل الهلال المشتق من البعد * ففي حق ذات القراء كانت انيسة * وفي حق ارباب الشهور على الضد
قوله اربا بالتطبيق عطف على قوله بافعال القلوب وذلك كان يقول ان طلقتهك فعبد في حره فامفا ذلكا مد وفي كونه
 ليس يميننا نظرا لذي بعد ه وقد واجعت ايمان الجامع فلم ارها فيه **قوله** اذ ان حضرت حيضة * ان * اذ قال
 لامرء ته انت طالق اذا حضرت حيضة فلا يحنث به في اليمين الاولى لانه تفسير لطلاق السنة وهو تنجيز لا تعليق
 كانه قال انت طالق للسنة وكذا لو قال طلقتهك اذا حضرت وحاضت وطهرت والحيضة اهم للكمال منها ولا يتحقق
 الكمال الا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فيصير كما نه قال اذا حضرت وطهرت ولو قال اذا حضرت ثلاث حبس
 قال ابو الحسن الكرخي ينبغي ان لا يحنث لانه يصلح تفسير الطلاق السنني باعتبار ان ما بعد الحيض الثلاث
 وقت للطلاق السنني فامكن جعله مفسرا ولو زاد على ثلث حبس حكى الخصاص من الكرخي انه قال يجوز ان يقال
 يحنث في اليمين الاولى لان هذا يصلح تفسير السنني لان ما بعد مضي اربع حبس ليس بوقت للطلاق السنني
 في هذا النكاح اذ لا مزيد لارقات السنة على الثلاث الا ترى انه لو قال لها في طهر جامعها فيه انت طالق ثلاثا للسنة
 لا يقع بعد الحيضة الرابعة شيع وقال ابو بكر الرازي ينبغي ان لا يحنث لانه يصلح تفسير السنة لان ما بعد مضي اربع
 حبس ليس بوقت للطلاق وما بعد عشرين حيضة في هذا النكاح قد يكثر في سنة لان السنة قد تتأخر الى الحيضة
 الرابعة واكثر منها بان يجامعها بعد اليمين في الحيضة الاولى والثانية او الثالثة ثم لم يجامعها حتى طهرت من الرابعة فانها
 تعلق في هذا الطهر ركن افي شرح تلخيص الجامع للقاضي فخر الدين المارديني **قوله** الحالف على مقيد لا يحنث الا بالاجاب
 والقبول اعلم ان العقد متى كان عقلا مبادلة من الطرفين كالبيع والصرف والسلم والامارة والا كانه لا يجاب

الحسن الثاني

بالإيجاب والقبول إلا في تسخّر مسائل فانه يحثك بالإيجاب واحد الهبة والرصية والاقترار والإبراء والاباحة والصدقة والامارة والقرض ارضو الكفالة أن تزوجت النساء واشتريت العبيد وكلمت الناس اربني آدم أو اكلت الطعام أو شربت الشراب أو هربا نيجنت بواحد للجنس ولو قال نساء أو عبيد اني ملئت للجميع وحده بل لا بد فيه من القبول ومتى كان عقد تملك بغير بدل كالهبة والصدقة والعارية والنكاح والعمري والعطية والرصية فانه لا يحتاج الى القبول بل يكفي الإيجاب وحده والفرق ان عقد المعاوضة لا يتم الا بهما فاما يوجد القبول لا يثبت الا هم اما عقد التملك بغير بدل فانه يتم بالملك وحده لانه يلاقي ملكه لا غير وهو امر يقوم به وحده فيتحقق الامر بدون القبول وانما يحتاج الى القبول لثبوت الحكم وهو الملك كي لا يلزم حكم تصرف غيره بغير رضاه فيتضرر به من حيث يحتمل المنة بغير اختياره او يعتق عليه قريبه ويلزمه ولأه إذا وهبه له او يغسل عليه نكاح زوجته اذا وهبها له وثبوت الا هم في القسمين يكفي في كونه شرط الحث ولا يفتقر الى الحكم الا ترى انه لو نفى بيمينه البيع والشراء اوجبه له شرط حثه فانه يحث بالفاعل وبشرط الخيار وان لم يقل الحكم نعلم بذلك ان الا هم متى تحقق نقب وجد السبب بيد انه اذا افاد الحكم كان حبا كالملا وان لم يقل كان حبا قاصرا وهو كافي في صيرورته شرط الحث لان تراخي الحكم عن المسبب لا يمنع تمام السبب فاتخذ النوعان في تحقق السببية بمجرد حصول الاسم واختلف في وقت حصوله ففي الهبة واخواتها قبل حصول القبول وفي البيع ونحوه بعد القبول ولهذا لا يقال بعته فلم يقبل فوضح الفرق صورة ومعنى **قوله** الهبة بان قال رجل لغيره ان وهبت لك هبة فعبدني حر فوهب ولم يقبل حث لكن يشترط للحث حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحث بدون القبول لانه عقد تملك فلا يتم بدون نكاح البيع ولهذا يشترط حضور الموهوب له وفي القبض عنه روايتان وهما في الفاعل وشرط الخيار ان لا يحث في البيع الفاسد قبل القبض وفي البيع بشرط الخيار لا يحث قبل انقضاء الخيار لان الملك لا يثبت قبله وفي رواية يحث لتتمام العقد قبله فيها **قوله** والاقترار في كونه من العقود نظر **قوله** والبراء فان حلف لا يبرئ فلا فائده ابرأه فلم يقبل في رواية يحث كالهبة وفي اخرى لا يحث كالبيع لانه يشبه البيع من حيث انه يغيب الملك بنفسه من غير قبض ويشبه الهبة من حيث انه تملك من غير عوض وجزم شمس الاثمة الحلوي بالحث **قوله** والقرض بان حلف لا يقرض فلا ناسيتا ثم قال خذ هذا اقرضنا عليك فلم يقبل يحث في رواية كالهبة لان القرض يشبههما من وجهين احدهما انه لا يشترط في صحته ذكر العوض والثاني انه اذا حلف لا يقرض فلا ناسيتا فامر غيره يحث كالهبة ولا يحث في اخرى كالبيع لان القرض معاوضة معنى باعتبار ان المستقرض يلزمه مثل ما استقرض في ذمته ولهذا لو قال اقرضني فلان الف درهم فلم اقبله لا يصدق بحلاف الهبة فانه لو قال وهبته الف فلان لم يقبل يصدق وجزمه شمس الاثمة الحلوي بالحث كل افي شرح تلخيص الجامع للفخر مارديني **قوله** فيحث بواحد للجنس الخ انما يحث بالواحد من الناس واللحمة من الطعام والقطرة من الماء لانه اهم جنس فيصرف الى الادنى اما على قول من يصرفه عند الاطلاق الى الواحد فظاهر واما على قول من يصرفه الى الكل فلانه لما تعدر الكل انصرف الى الادنى وبيان التعذر انه لا يقدر على تزوج جميع النساء وشرء جميع العبيد وكلام جميع الناصر واكل جميع الطعام وشرء جميع الماء والحال انما يمنع نفسه عما في ربه وهذا في النساء والعبيد والناس ظاهر لانها باللام صارت للجنس فاما قوله ان كلمت بني آدم فهو بمنزلة قوله ان كلمت الناس فان العدد لما لم يحضرهم اقتصر فيه على الواحد واذا فهم الى آدم عم لتعريف الجنس اذ هو مضاف

ولو نوى الجنس في الكل مطلق للحقيقة المعلق يتأخر والمضاف يقارن قال لا جنبيه **قوله** طالق قبل ان اتزوجك
شهر او اطلق لا ينعقد

الى المعرفة بظاهر كالتعريف باللام فيصير للجنس لان جنسهم لا يذكر الا ككل **قوله** لا فرق في غير الجمع بين المنكر
والمعرف فلهذا لو قال ان اكلت الطعام او طعما لانه للجنس بوضعه قبل دخول اللام فاحتوى وجودها فيه وعدمها بخلاف
الجمع فانه انما صار للجنس باللام فلذلك وقع الوفاق بين المعروف والمنكر فيه حتى لو قال ان تزوجت نساء او اشتريت
عبدا او كلمت رجالا لا يثبت الا بثلاثة لانه اقل الجمع ولا يثبت بالاثنيين كما يروى عن ابي يوسف رح لان اهل اللغة
فصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين الواحد والجمع ونعتوا الجمع بالثلاثة فقالوا رجال ثلاثة ولم ينعتوه بالاثنيين
فلم يقولوا جاءني رجال الاثنان ولو نوى الجنس صدق ويحتمل بالواحد لانه شدد على نفسه ولو نوى ما زاد على الثلاثة
صدق ايضا **قوله** ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة الصواب كافي لتلخيص الجامع ولو نوى في الجنس الكل يعني
لنوى في الجنس جميع النساء او جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يثبت ابد او دل اطلاقه على انه يصدق ديانة وقضاء
لانه نوى حقيقة كلامه وانما صرفنا للدني قصصا لكلامه لعز و عن الا تيان بحميته ومن نوى حقيقة كلامه يصدق
ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف على نفسه ومن مشائخنا من قال لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة مهجورة والحقيقة
المهجورة كالمحاذر ولهذا ينتقل الى النية كالمحاذر انت طالق ونوى الطلاق من الوفاق فانه يصدق ديانة لا قضاء لانه نوى
حقيقة مهجورة ونظيره وقعه او لا للواحد وانصرافه الى الكل بالنية لو قال لامرته انت طالق يوم اكلم فلانا فانه ينصرف
او لا الى مطلق الوقت حتى لو كلمه ليلا يثبت لان الكلام مما لا يمتد ولو نوى النية لانه نوى الحقيقة ولو نوى في الجنس
على دامت لا يصدق لعدم دلالة على الجنس لان الجنس فرد فالفردي مائة في الجملة اعني الواحد منوا التعن والكل
متد على ما اما الاول فظاهر وكل الثاني لانه فرد بالنسبة الى باقي الاحناس وفي اعتبار العدل واسقاط معنى التوحيد اما في
اذا نوى فيه الكل او العدد صدق فيه ما لانه مشتمل على العدد والفردي ليست بمعتبرة فيه كذا في شرح تلخيص الجامع
للغفر المارد يني وفي شرح الجامع العتابي ولو قال نساء او عبيدا فثلاث للجمع لانها اقل الجمع الكامل وان نوى اكثر
من ذلك والجميع فهو على اختلاف المشائخ وان نوى الواحد يصدق لانه يحتمل قال الله تعالى **وَإِنَّ لَهُ كَافِرُونَ** وفيه تغليب
قوله المعلق يتأخر والمضاف يقارن معناه ان المعلق بشرط يتنزل بعد وجود الشرط والمضاف ينزل مقارنا للوقت
الموصوف بتلك الصفة وهذا الفرق مبني على اصله هو ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقيب والمضاف سبب في الحال
لانه لم يوجد معه ما يمنع من كونه سببا فيقع الطلاق مقارنا للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد يقدم اما المعلق
بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان افتراض الشرط على السبب يمنع اتصاله بمحله وبنون الاتصال بالمحل لا يسمى
سببا وهذا معنى قول اصحابنا المعلق بالشرط كالمحل عند وجوده فينزل الطلاق عقيب الشرط فيقع الحكم عقيب سبب
لكن المضاف ان فارق المعلق من هذا الوجه فقد وانقضى من حيث ان الحكم يتوقف على وجود الوقت الذي افاض
عليه موصوفا بتلك الصفة لان العالف ما التزم الطلاق الا عند وجود تلك الصفة كالشرط لانه لو كان غرض التنجيز والكار
قوله انت طالق اخصر من قوله انت طالق يوم الجمعة فلما لم يقتصر على الاخصر دل على مراده التاخير **قوله** لا جنبيه
ثبت طالق قبل ان اتزوجك بشهر الى المقام مقام التنزيع على الاصل الذي قبله فكان الاول ان يقول فلو قال لا جنبيه

الذين انما في

والتزواج اذا تزوجت فانك طالق قبل ذلك يعني رتب وتزوجها قبل طهر لا تطلق ودمه تطلق النية انما تعمل في المفقوظ
وهي مستحيلة ان اكلمت ونوى ما جازا دون ما جازا

التي طالق قبل ان تزوجك به هي ثم تزوجها قبل ان يسهل شهرا او بعد ولا يقع جميعا اما قبله فلا نعد ام الوقت المضاف
اليه وهو شهر قبل التزوج وامامه فلا نعد التزوج ليس به شرط ليقع بعد لان الالاق مضاعفة التي الوقت قبل التزوج
مكان التزوج موجب للشرط والموحد للشرط ليس بشرط **قول** ولو كان اذا تزوجت العج يعني فتزوجها قبل شهر لا تطلق
لا نعد ام الوقت المضاف اليه ولو تزوجها بعد شهر ذكر في رواية ابي سليمان انها تطلق ولم يسهل خلافا ذكر في رواية
ابي حنيفة انها تطلق في قول ابي يوسف في حاشية راجح خلافا له لانها يقع وقت التزوج لانه من كونه بكلمة اذا وهي للوقت فيتعلق
بوقت التزوج ويقع عقبه لكنه قصد ان يكون الواقع وقت التزوج واقعا قبله بقوله قبل ان تزوجك وهو مستحيل
فيلزم كالوصرح وقال اذا تزوجتك فانك طالق في تلك الساعة قبل ان تزوجك انه يقع في تلك ويلغو قوله ان تزوجك
ومنهم من جعل الخلاف في المطلق دون العقد بشهر والصحيح ان الخلاف في المطلق والمقيد لا يبي يوسف تقديم الجزاء في قوله
انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجت كحيث يقع بالاجماع ولهما ان الجمع بين الاضافة والتعليق غير ممكن لما بينهما
من التضاد من المقارنة والآخر والوقوع وعدمه فيعمل في آخرهما ناسخا للاول وبانه في مسئلتنا ان اضافة الطلاق الى
ما قبل التزوج يقتضي وقوعه قبله وتعليقه بالتزوج بمنع وقوعه قبله فيتحقق التناقض فيجعل اخرهما ناسخا للاول
ومن هنا تبين ان الفرق بين تقديم الجزاء وتأخيرها فنقول اذا قدم الجزاء واخر التعليق انتسخت الاضافة وبطلت
القبلية فيبقى مجرد قوله انت طالق اذا تزوجتك واذا قدم التعليق نسخته الاضافة فيبقى مجرد قوله انت طالق قبل
ان تزوجك فلا يقع وشاهد اعتبارا ترجيح المناخر انك طالق عند ان دخلت الدار يبطل ذكر الغد ويعلق الطلاق
بالدخول **قول** لو دخلت اليوم وقع فقد اجتمع الاضافة والتعليق وبطلت الاضافة للتقدم كما ترى **قول** لو بعده تطلق
قبل عليه ان لفظ ذلك من قوله انت طالق قبل ذلك اشارة الى التزوج ظاهرا وقضيته عدم وقوع الطلاق في الفصلين
لانها قبل التزوج اجنبية بما رده التفصيل المذكور انتهى **اقول** وجه التفصيل علم ما قد مناوه وان لو تزوجها قبل
شهر لا تطلق لانعدام الوقت المضاف اليه ولو تزوجها بعد شهر تطلق لانه يقع وقت التزوج لانه من كونه بكلمة اذا
وفي الوقت فيتعلق بوقت التزوج ويقع عقبه وبما هو قوله قبل ان تزوجك لانه مستحيل **قول** النية انما تعمل في المفقوظ
اي لا في غيره وذلك لان النية يقصد بها التمييز والناية التي في لفظ محتمل كعام يحتمل التخصيص او مجمل يحتاج الى
البيان او مشتوك يمين بعض افراد ما اذا لم يكن اللفظ محتملا يبقى مجرد النية لا تاثير لها في احكام الدنيا ولهذا
لا يقع العلق والعناق بمجرد النية ثم اللفظ الذي يحتمل شيئا او اشياء ان احتملها على السواء فنوى احد هما فانه يصدق
ديانة وقضا لان الظاهر لا يكتف بغير ان احتمل احدهما احتمالا مطلقا ففنى ذلك المرحوع ينظر ان كان فيه تغليظ
على نفسه يصدق ايضا ديانة وقضا لانه غير متهم في ذلك لكنه لا يصدق في الصرف من الظاهر حتى يعتك
بما هما وجد ان كان فيه تخفيف على نفسه لا يصدق قضا لان القضاء مبني على الظاهر وهو مخالف لما نوى ولو نوى
مالا يستمله لفظه لا يصدق ديانة ولا قضاء لانه محلو عن اللفظ وقد تقدم ان النية لا يحكم لها على الافراد **قول** وهي
مستحيلة ان اكلمت ونوى طعاما دون طعام يعني اذا ذكر فعلا ولم يذكر مع المفعول ونوى شيئا دون شيء ونوى ما جازا دون ما جازا

الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما اذا حلف لا يتزوج ولو في حبشية او عربية المعروف لا يدل على قصد المنكر
لا يصدق ديانته ولا قضاء لان نيته للتخصيص انما تصح في العام وهي تعمل في الملقوط والمك كور والفعل وهو لا عموم لدوم
الي هو صنف روح الله يصدق ديانته وهو قول الشافعي ووجه رواية النوادر وعليها اجمعت الخصايف لان نوى منقول فعلم
وهو وان لم يكن ملقوطا فهو في حكم الملقوط لان الفعل يستلزم فيه ولا يستغني عنه باختيار كونه محلا فصحت نية التخصيص
لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء وجه الظاهر ان المك كور هو الفعل ولا عموم له كذا نقل عن موهوبه والمعنى فيه
ان الفعل وجوده بالما هو فاعلم بانما يوجد بقدر ما بالهرة والمفعول ليس بثابت لفظا وانما هو ثابت اقتضاء والمقتضى
لا عموم له لكونه ثابتا بطريق الضرورة فان قيل الفعل فيما لو قال اذا اغتسلت وان كان واحدا لكنه يتنوع الى فرض
وراجح ومسنون ومستحب فوجب ان يجوز نية التخصيص نظر الى الواحدة قلنا هذا المتنوع شرعي والالفاظ وضعها بازاء
معاني الحقيقة دون الحكمية لتقدم وضعها والتخصيص انما يجري في اللفظ باعتبار وضعه الا صلي لا العارضي و
ان ذكر مع كل فعل مفعولا بان قال ان تزوجت امرأة وان اكلت طعاما او ان اغتسلت احد فانه يصدق ديانته لا قضاء لان
كلام المعاني كورة نكرة مفكورة في موضع الشرط وقد علم ان الشرط في معنى الذم فيعم نية التخصيص
ويحذف من باب ذكر العيص واراو بعضه كقوله تعالى ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ثم ادعهن الى ربك وكنن اربعة
اجبل لكنه لا يصدق قضاء لان التخصيص خلاف الظاهر **قوله** الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر الم يعني انه
يصدق ديانته وان لم يذكر المفعول مع الفعل وقوله ونوى السفر المتنوع صوابه (ونوى السفر للتنوع كما في تلخيص الجامع
في التنوع الخروج وهو يرد نقض ما تقدم من الجواب من فعل الاغتسال مع تنوعه الى فرض وغيره ديان النقص انه
فعل ذكر واحد واعتبرت نية التخصيص فيه لتنوعه ولم تعتبر في فعل الاغتسال مع تنوعه حتى قال القاضي ابو طاهر الى باس
ينبغي ان لا يخرج الجواب اليه مال القاضي ابو حازم وذكر القاضي ابو نصر الصغار عن القضاة انهم قالوا لا يصدق قضاء
ان خرجت خروجا قالوا ونص في بعض النسخ القديمة على هذا والفرق على الظاهر هو ان الخروج متنوع في نفسه لانه صياغة
من الانفصال من مكانه الذي هو فيه الى مكان تصد ذلك المكان تارة يكون قريبا وتارة يكون بعيدا ولهذا يقال سافر فلان
من غير ذكر الخروج فيجعلون الخروج عيين السفر فاذا نوى احد نوى السفر لا نوى الخروج فلو كان كلامه فيصدق ديانته بخلاف
فعل الاغتسال فانه متنوع شرعا لالغة لانه في نفسه غير مختلف اذ هو واقع في الاحوال كلها طم شيع واحد وهو اسالة الماء على
اليدن والما المغتسل منه هو المتنوع وهو ليس بمذكور لفظا فاذا نوى نوعا من انواع المغتسل منه لم يكن ذلك المنوي عيين
الفعل فلا يصير لوما لانه فلا تصح نيته فيه فوضع الفرق قيل قيد بنية السفر لانه لو نوى مكانا بعينه في قوله ان خرجت لا تصح
نيته فيه لانه غير مذكور ولا هو متنوع من انواع الخروج **قوله** وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية او عربية روي عن محمد
في رجل قال ان تزوجت ونوى حبشية او عربية فانه يدل على نوى كونه او بصرية لا يصدق ديانته ولا قضاء والفرق
ان اليمين ههنا للمنع ومنع الانسان نفسه عن نوع من انواع النماء معهودة فصحت نية التخصيص في الحبشية
والعربية اما المنسوبة الى المنع فمنع الانسان نفسه عنها باليمين لا يليق ما دة لان المد نية جامعة لساائر الانواع
عالميا والانسان لا يمنع نفسه من سائر الانواع في العادة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للخضر عثمان الاوديني
قوله المعروف لا يدل على قصد المنكر اطلاق في موضع التقييد وفيه ما فيه وبيان ان المعروف الذي لا يدل على قصد المنكر

بأن لا يدخل داره هذه أحد أو كلم فلا يبي هذا أو يبي هذا أو اجاب الله فيه لا يدخل المالك لتمر به بغير
النسبة ولو لم يذهب يدخل لتكثيره

هو المعروف بالتعريف الكامل لما بين المعلوم والمجهول من التضاد والالمعروف يعرف بما فيه من النكرو لبقاء التنكير
من وجه فها تيس المنكر من ذلك الوجه ومقتضى كلام المص وح دخول المعروف مطلقا وليس كذلك فيحتاج الى الفصل بين
التعريف الكامل والناقص. فالكمال هو الذي ينقطع به الاشتراك بين المعروف وغيره وايه ذلك ان يقع معه ذلك
الاستثناء منه كالاضافة الى بقاء المتكلم والاشارة وكاب الخطاب والضمائر والناقص ما لا ينقطع معه الاشتراك وبحسن فيه
الاستثناء كالتعريف باسم العلم والنسبة فان غير المعروف يشارك في احد ونسبة بغيره فاما من وجه دون وجه
فلا يكون في حكم المعروف من كل وجه ولذلك اصل في اللغة والعربية فان المعرفتين اللتين احد بهما امر فغلب
الامر فغلب منها الا ترى ان تقول الناديت تمنا فتغلب ضمير المتكلم لكونه امر فغلب وكذا انت وهو متمنا فتغلب ضمير
المخاطب لكونه امر فغلب ويجوز ان يعترض على هذا التقدير فيقال يلزم منه ان يكون اهم الاشارة امر فغلب من اهم
العلم واكثر الناحية على حكمه ولهذا اجاز نعت العلم باهم الاشارة دون العكس فلا يقال جاء هل ازيد ويمكن بجا به
فيقال لمن العلم وان كان امر فغلب منه من حيث ان تعريف العلمية لا يشارك المعروف فها كان او فها بجا كان او ميتا
بغالب اهم الاشارة لكونه في قطع الاشتراك دون اهم الاشارة ولهذا جعله ابو بكر بن السراج يعرف من العلم لان
لتعريفه حظا من العيين والقلب والعلم حظ من القلب خاصة وينتقص بما لو قال لامر فغلب ان دخل داره هذه احد
فانت طالق قد خلت هي طلقت فقد دخل المعروف تحت النكرة والجواب ان هذا المعروف الذي يدخل تحت المنكر وهو
المعرف الواقع في حيز الشرط كقوله ان دخل داره هذه احد فامر فغلب طالق قد دخل الجاهل لا يحدث لان التضاد بين
المعرف والمنكر انما يظهر اذا كانا في جهة واحدة على ان الله في المعروف في حيز اجزاء حين دخل تحت النكرة فغلب
معروف حينئذ بل لما تناولته النكرة بعمومها كان نكرة اذ ذاك فلا يخرجها التعريف اللاحق من ذلك التنكير الذي
دخل تحت النكرة **قوله** لا يدخل المالك لتمر به انه اراد بالمال المتكلم لان الضمير الذي في الضمير من الدار وما عطف عليها
راجع اليه وهو معرفة فلا يندرج تحت اللفظ احد الذي هو نكرة وبه يظهر كون هذه المسائل من جزئيات القاعدة المذكورة
قوله بخلاف النسبة اي بخلاف التعريف بالنسبة كالمالك قال ان دخل دار محمد بن عبد الله احد فغلب حر والمالك
هو محمد بن عبد الله قد دخل تحت النكرة لان التعريف بالنسبة قاصر فلا يزول التنكير من كل وجه
وقال القاضي ابو حازم يتبعني ان لا يحدث لان التعريف بالنسبة معتبر كالاضافة ولهذا يصح اقراره لغائب سواء
ونسبه قلنا ان التعريف بالنسبة لا تنقطع معه الشراكة ولهذا كان للسامع ان يقول من محمد بن عبد الله والما اكفي به
في الغائب ضرورة تعذر التعريف بغيره ولم يتصل في حالة الحضور فها قد كان يمكنه تعريف نفسه بالاضافة فيصير
امر فغلبها مع كونها البغ واخصر كان ذلك دليل ارادة دخوله تحت النكرة بيد دخل على انا تمنع صحة الاقرار
لغائب بغير النسبة ونقول لا بد من قرينة تنضم اليها قاطعة للاشتراك **قوله** ولو لم يذهب اي الى نفسه ولا في
غيره وان قال ان دخل هذه الدار احد او كلم هذا العبد احد والدار والعبد او لغيره قد دخل المالك الدار او كلم العبد
يحدث لان المانع من الدخول تحت عموم النكرة هو التعريف ولم يوجد فيه دخل المالك تحت عموم النكرة

الای بالاجزاء مكاله ذوالراس وایلام بطریق الاتصال بفعل یتیم بقامه جرة و بمحله فخر ان قال ابن السكيت المسمى ابن السكيت
الیه فشرط حذنه كون الفاعل فيه وان ضربته او حر حته او قناته او ميتته كون المحل فيه **قوله** ان

لان تكره **قوله** ان الفاعل بالاجزاء كالفعل اي بالای بالاجزاء المتصلة موله اضاف الى نفسه ان قال ابن السكيت ان قطع يد من هذه احبا
او لم يصف بان قال ان قطع هذا اليد احد و اشار الى يده او يده فانه لا يدخل تحت التكره فلا يحنث بفعل فحده ماني
الاقتناء لظاهر وانما الإشارة منع قطع الاضافه بلان التجزأ لخاصا ومجرها بالاشارة كل من هو ذوقه ان يكره كلامه جردا
من المستحيل ان يكون الشخص الواحد بعضهم مرفا بالاشارة وبعضه منكرا فلينقطع الاستعظام عند الاشارة **قوله**

ومن لم يصف للاتصال اي لا تصح له بالخالف بالانفصال كاليد وحوها حيث لا يتعين المالك نالاشارة اليه لانه لا يلزم
من تعزيبها تعزيف ما الكبر للانفصال **قوله** الفعل یتیم بقامه مرة ويحمله اخرى فلهما ان الشرط متى كان مقيدا بزمان او مكان
وهو بمقتضى حجب من هو لا فلا يضر فاعدا ان يكون ذلك الشرط قولا وفعل فلنكان قولا فاما معتبر وجود الفاعل في ذلك المكان والزمان

ولا يفتقر الى وجود المفعول وهو المعبر عنه بالمحل في كلام المصريح لان القول یتیم بالفاعل وحده وان كان فعلا فلا يحتاج الى ان یتیم
بالفاعل وحده بان لا يكون له اثر في المحل او لا یتیم بان يكون له اثر في المحل ففي الاول فيكتفي بوجود الفاعل وحده في
ذلك المكان والزمان كما تقول ان في القول وفي الثاني يعتبر وجود المحل وهو المفعول خاصة وتحقيق ذلك ان الفاعل يقطع عن

لا بد بينهما من علاقة به يسمى الفاعل بفعلا والمفعول مفعولا وهو الفعل الصادر ومن الفاعل الواقع على المفعول ثم يلاحظ ان
سمي مفعولا لا مجرد ذلك الفعل من غير تأثير فيه فاعلاقة نفس الفعل فيكتفي بوجود الفاعل وان لم يسم مفعولا الا بما في ذلك
فالعلاقة تنس الفعل مع اثره فلا بد من وجود من قام به ذلك الاثر فان قيل فهل لا اعتبار وجوده ما حيينا بالاعتبار ان الفعل

المبوء ان لم یتیم بالفاعل وحده كذا لا یتیم بالمفعول وحده فوجب ان يشترط وجودهما قلنا سلمنا هذا التعارض ووجدنا
المفعول الذي هو **قوله** القائم بالانثر لان الاثر هو المقصود الذاتي وذلك لان الذي ينهي باليمين هو اثر الفعل لا الفعل
فسباده ونسجه باعتباره اثره لا باعتباره ذاته ولهذا يسمى الفعل ناعه بل اثره فانه لو رمى بحجر فاصاب دارا وسمي كسرا ولو اصاب

انسانا ومات حيا قلنا ولو لم يسمي جرحا او شجا او ضربا فلهذا ارجحنا من قام بالمقصود وكذا في شرح تلخيص الجملع
الكبير للمفكر باردي **قوله** ان شتمته في المسجد او رميت اليه الح يعني اذا قال بل دخل ان شتمتك في المسجد فعربي
حر شتمته وهو في المسجد والمشترط خارجة عن الشتم وبالعكس لا الوجهين احدهما ان الشتم یتیم بالهاتم وحده اذ هو من

قبيل الاقوال ولهذا يشتم الغائب والميت والثاني ان الغرض من اليمين من هذا اليمين تنزيه المسجد عن التحش
وذلك يتحقق بكونه فيه فكان من تمام شرط الحنث وكذا لو قال ان رميت اليه في المسجد لان الرمي المقرن بالی لا يشترط
فيه الاصابة فكان بمنزلة الشتم والجماع عدم الاثر بالمحل وبهذا التقرير يظهر ما في قول المصريح فشرط حذنه كون الفاعل

فيه من التساهل بان شرط الحنث الشتم والرمي وكون الفاعل فيه تمام للشرط **قوله** وان ضربته او اجر حنه وقتلته او
رميته كون المحل في يد شرط حذنه كون المحل في المسجد والخالف خارجة ولو كان بالاكس لا يحنث لوجهين احدهما
ان عند الامايل لا یتیم الا بالمفعول وانه هو القائم بالانثر الذي هو المقصود والثاني ان المقصود من اليمين تنزيه المسجد

من التلويث وهذا يتحقق بالمفعول ولهذا يقال من ذبح شاة في المسجد وهو خارج عنه لا تقبح في المسجد وجعل الطباوي
تجزئه رمية بمنزلة ان شتمته وقال لان الرمي یتیم به ولا اثر له في المحل الا انه يصح ان يقال رماده فاحطاً ولا يصح ان يقال

الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخرهما المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما ويأخذ هما عند الاول والمضاف
بالعكس مقابلته المحم بالجمه تنقسم وبالمفرد لا

نص به فإخطاء والصحيح انه نظير القتل والضرب لانه جعل معمول فعله بذ كبر فيصير ولا يتحقق ذلك الا بالاصابه واما
بما ذكره فانه يستقيم في رميته اليه اياها رميته فلم اصبه خطأ وهذا التقرير اينا شي من كماله لا يتغير من مطلق ما قيل
قد يقال قوله في المسجل ظرف للفعل في الفصليين معار الفعل متعد الى معمول فيهما معا وما وجه اشتراط كون الفاعل
في المسجل في الاول واشتراط كون المفعول في الثاني وهل هذا الا تحكم نعم اذا اعتبر قصد المتكلم وجعل الحكم باعتبار
قصده لكان له وجه وجيه ولعله مراد المص راجع واطلق في محل التقييد **قوله** الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر يعني
الشرط متى اعترض بغير حرف العطف والجزء يقدم المؤخر لانه تعذر جعلهما شرطاً لعدم حرف العطف وتعذر جعل الثاني
مع الجزء جزء الاول لان فعل ام حرف الجزء فتعين ان يكون المذكور اولاً هو الجزء لان الجزء متى قدم على الشرط لا يحتاج
الى الرباط يقدم المؤخر لذلك كالموت قال كل امرأة تزوجهما ان كلمت فلا نافي طالق فيقدم المؤخر لما قلنا في تقرير الاصل انه
لم يمكن جعل الشرطين واحد لعدم العطف ولا جعل الاول مع الجزء جزء الاول لعدم الفاء فيقدم المؤخر ضرورة فيصير
الكلام شرطاً لان عقاد يمين التزوج فيقع الطلاق على التي تزوجهما فعل الكلام لا قبله ولو نوى تقديم الفاء لصبو يمين التزوج
شرطاً لان عقاد ولا يصدق في القضاء على الاظهر لانه نوى خلاف الظاهر اصله قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح
لكم الآية معناه والله اعلم ان كان الله يريد ان يغويكم لا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم لان النصيحة انما لم ينفع
لتقدم ارادة الاغواء ومثله قوله تعالى وأمرهم بمودة إن وهبت نفسا للنبي الآية معناه والله اعلم ان اراد النبي ان يستنكحها
ان وهبت نفسها لان ارادة النكاح ما بقى على الهبة ملل ذلك جعل الاول هو الجزء واليمين التام وهو الشرط والجزء
يصالح جزاء كما يصلح الجزء المجرد لان العمل والمنع يحصل بخوف لزوم اليمين التام كما يحصل بخوف الجزء **قوله** المعلق
بشرطين ينزل عند آخرهما مثال المعلق بشرطين لو قال انت طالق اذا جاء زيد وعمرو ويقع الخلاق عند آخرهما **قوله**
ويأخذ هما عند الاول اي ينزل عند الاول كما لو قال انت طالق اذا جاء زيد وعمرو ويقع عند الاول لانه لو نزل
عند آخرهما لكان معلقاً بهما **قوله** والمضاف بالعكس اي والمضاف الى وقتين ينزل عند اولهما كما لو قال انت طالق
غد او بعد لانه جعلهما ظرفاً للواقع ولا يتحقق ذلك الا بالوقوع عند اولهما فانه يصير ظرفاً ثم يلزم منه كون الثاني
ظرفاً ايضا لذلك الواقع لو نزل عند آخرهما لكان الطرف الاخر يخرج الاول من الظرفية وهو جعلهما ظرفاً ليكون
موصوفه بتلك الصفة في الوقتين واذا اختلف اثنان هما ينزل عند اخرهما كما لو قال انت طالق غد او بعد لانه لو نزل
عند اولهما لكان كلاهما ظرفاً وهو لم يقصد هذا بل قصد ان تكون موصوفة بتلك الصفة في اخر الوقتين وهذا
معنى قول المص راجع والمضاف بالعكس وهذا التقرير سقط ما قيل ظاهر الاطلاق انه بالعكس في المستثنين وهو
مفك في الثانية كما لو قال انت طالق يوم يقدم زيد او بعد وعمرو لان قضية العكس نزول الجزء عند اخرهما
تحققاً وليس بظاهراً لان المعلق عليه واحد هما وهو اصدق على السابق تحققاً عليه كما لتأمل **قوله** مثلاً
الجمع بالجمع تنقسم وبالمفرد لا يعني متى قابل جملة الافعال بجملة الاشخاص انصرف كل فعل الى شخص
من اولئك الاشخاص ولا تصرف الافعال كلها الى كل شخص وهذا معنى قول المص راجع تنقسم ذلك كما في قوله تعالى

ونسبوا نسبة على الصدق في بصرية وجعل شرطاً للصدق

كأنه انما قيل ولم فلا ان فعل يدور وهو على البصيرة بالصدق فلو كتب اليه بعد قدومه والكتاب لا يعلم بل لا يعلم
متى ان جعل بلغ الكتاب اليه الخالف او لا لان شرطه ان يكون ملحقاً وقت الكتابة ولا يشترط علمه ولا وصول كتابه
قوله والعلم والبشارة على الصدق كانت حقيقة ان يقول والا علام لانه هو المقصود في الياض والواو فيه ابتدائية
للاضافة وفي البشارة عاطفة ملوكة وقوله على الصدق خبر هما اي العلم والبشارة لا يقعان الا على الصدق هو اوصاف بالباء
او اما العلم والمراد به الاعلام فهو عبارة عن تحصيل العلم واحد اثنى عشر المصطلح والعلم هو معرفة الشيء على ما هو عليه
وذلك لا يحصل الا بالصدق فلذلك شرط ان يكون المحاطب حاضراً بالعلم به لتحقيق هذا العلم وحينئذ هو حقيقة العلم به واما البشارة
فلانها اظم لخبر صادق ما رتبته بالبشارة وليس عند المبر علم بالمبشر وهو وان كانت في الاصل اسماً لخبر يعبر
بمجرة الوجه ما راكنا وحار الكنه كثر استعماله في التغيير من الفرح حتى صار ذلك حقيقة لا يفهم عند الاطلاق
غير هاتين قيل وجب ان لا يشترط بهما الصدق كالخبر لان تغيير البشارة كما يحصل بالصدق يحصل بالكلية قلنا الخبر
ان لم يكن صادقاً لا يكون تبشيراً في الحقيقة لان تبشيراً بالبشارة ناس من السرور والاصل في القلب او لا وذلك
نتيجة الصدق اذ هو لا يتحقق من و نه حتى قيل ان الخبر السار لا يطلق عليه في الحال اسم البشارة حقيقة لتوهم الكذب
وان كانت البشارة تتغير به ما لم يقف المبر على حقيقة الامر ويطلع على كونه صادقاً حينئذ يطلق عليه اسم البشارة
حقيقته **قوله** في الظرفية وتعمل شرطاً للصدق وكلمه في الظرفية لغة كزيد في الدار والثوب في الجراب فان ادخله في ظرف
المكان بان قال انت طالق في الدار او في الكوفة يقع في الحال لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان فاذا
وقع في مكان فهو واقع في الامكنة كلها مكان تميز الا ان يقول عنيت اذا دخلت الدار فيصدق ديانة اذ هو محتمل كلامه
لانه كذا في المكان عن الفعل الموحود فيه او ضمير الفعل في كلامه وكلاهما من طرق المحاذاة الاولى من باب المحاذاة كالفائض
في الثاني من باب جعل المعذوف كالمندوب كقوله تعالى **وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الْبَغْيَةَ** ان ادخلها على ظرف الزمان وهو ما من
كقوله انت طالق امس او في العام الماضي وقع عليها في الحال لانه لا يملأ الايقاع فيز من الماضي وقد اوصفها في الحال
بطلاق وقع عليها في الماضي فيقع في الحال وكذا ان كان الزمان حاضراً مثل قوله انت طالق في هذه الساعة او في هذه الوقت
لانه وصفها بصفة موجودة وان كان الزمان مستقبلاً لا يقع قبل ذلك الوقت كقوله انت طالق في غد لان الطلاق
يختص بزمان دون زمان وذلك ان الطلاق بينه وبين الزمان ماسة التجرد والحدوث فاخص به بالزمان وليس بينه وبين
المكان تلك المناهضة لان المكان لا يتحد فلم يختص به لذلك واذا اخص بالزمان لما ذكرنا ووجهه بزمان لم يقع
قبله كما اذا وصفه بشرطاً ما اقدر جعلها للظرفية بان تدخلت على الفعل اعني المصدر وكقوله انت طالق في غد فهو بالدار تعمل
على التعليق وهذا معنى قول المصنوع واجعل شرطاً للصدق ورد ذلك لما ليس في الظروف والشروط من المناهضة للمهاجمة وهي
ان الظروف يقارن المظهر وسقارنة لا يتخلل بينهما معماز ملائمة وكان لعل الشرط مع المشروط كما في قوله المناهضة بين الشرط
والظرف فيه تسامح لانه انما يستقيم في غير هاتين الكلمتين في هذه الظروف والظرفية على التعليق كما ذكرنا لم يفعل كذا
بل جعلت عند تعدد الظرفية بمعنى منع لهما قاضي لا يوافق في مثل معنى كما في قوله تعالى **فَاَدْخَلْنِي فِي مَعْنَاهُمْ** كقوله
دخل الامير في جيشه اي معهم وكلمة مع تعيد التعليق كقوله انت طالق مع دخولك الدار فانه يتعلق بالدار دخولك الدار

صفة المالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا

بل لك انها انما حركات على التعليل لقيامه امقام مع فاما لما سبب اذن ذكرنا لما سبب بين في ومع ثم بين مع وبين العرط الكين
اللفظ اذا المعين والغير يكون العمل للمستعار دون المستعار لعندنا والمستعار هنا كلمة في لا كلمة مع فذلك ذكره
المتاسبة بين الظرف والعرط كذا في شرح الخفيض الجامع الكبير المتضمنان المارد بيني قيل وفي كلام المص راجع مسافة
ظاهرة اذ يقتضي ان يقع المشروط مقبدا كاهو حكم العرط مع المشروط وليس الا مركزا للقبيل يقع معه كاهو حكم
المصاحب فلو قال ويجعل بمنزلة العرط كان الاولى واظهر كالا يقتضي **قول** صفة المالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا كذا
في النسخ والصواب وكونه مشتركيا كما في قلخيص الجامع اصل هذا ان صفة كون الانسان مالا لا تبقى بعد زوال
ملكه في العرف وان صفة كون نفسه مشتركا تبقى بعد زوال المشتري اذ ليس من شرط الشراء الملك كالكيل ولهذا الرجل
لا يشتري عبد اغناشراء لغيره حقت والعرق ان المشتري انما استفاد صفة كونه مشتركا بفعله اذ الشراء يستلزم
الفعل ولا يمكن ان يقع فعله بعد زوال المشتري اما الملك فانه لا يستلزم الفعل لانه قد يملك قهرا بالاميراء
فعلم انه استفاد صفة كون ماله كالحصول الملك لا بفعله فاذا زال الملك زال ما به تثبت الصفة ومائدة التقييد بالعرف
ان الفرع الذي يتفرع على هذا الاصل فيه قياس واستحسان مقتضى القياس التسوية بين الشراء والمملك ومقتضى
الاستحسان التفرقة ومستند العرف وهو رجل قال ان ملكك عبد افهو حر وان ملكك ما اثني درهم هي صدقة
مشرط بزول العتق ووجوب الصدقة حصول العبد كاملا في ملكه ودصول الدراهم كاملا في ملكه فيمكن فلو ملك
نصف صبة ثم باعه ثم يملك النصف الاخر لا يعتق هذا النصف وكذا لو ملك ما ثمة درهم ما نفقها ثم ملك ما ثمة اخرى
لا يلزم له التصديق بهذه المائة استحسانا والقياس ان يثبت فيعتق النصف الذي اشتراه ثانيا ويصدق بالمائة التي
ملكها ثانيا لان شرط السنت ملك العبد والمائتين مطلقا من قيد الكمال اي الاجتماع فاذا ملك عبد اربعة
ولو بصفة الافتراق فقد حصل شرط السنت كافي المعين والمشتري وجدا الاستحسان ان المطلق يتقيد عند وجود دليل
التقييد والدليل ليل قارة يكون لفظيا وقارة عرفيا والتقييد هنا مرئي وهو ان المراد في العرف بالملك ثبوت الغناء ولهذا
يقول الناس في ثغابتهم فلان يملك كذا وكذا او مرادهم اثبات غناه ولا يثبت ذلك بملك متفرق ومنه يقول الرجل
لنفي الغناء ما ملكك في ميري مائتي درهم يريد ما اجتمعت في ملكي لانه ربما ملك متفرقا اضعاف ذلك ولا عرف
في الخفيض والمشتري كالمواهب الى عبد معين او الى درهم معينة فقال ان ملكك هذا العبد فهو حر وان ملكك هذه الدراهم
فهي صدقة فملكها متفرقا على اوجه المتقدم فانه يثبت والفرق من وجهين احدهما ما تقدم ان المعين لا عرف فيه
فان الانسان اذا ملكه صبي او مائتي درهم على صفة التفرق لا يستحسن قوله في العرف ما ملكك هذا العبد اوها تين
المائتين فاذا اقتضى للمعين التقييد العرفي بقي اللفظ على اطلاقه فلا يفتقر الحال في السنت بين الاجتماع والافتراق
والذي ان المعين حاضر والاجتماع وصف والوصف في الحاضر لغو بخلاف المنكوفان الوصف فيه معتبر ولو قال ان
اشترى عبد او اشترى هذا العبد فهو حر فاشترى نصفه وباعه ثم اشترى النصف الاخر عتق لان المطلق
في الملك انما يتقيد بصفة الاجتماع كان العرف وليس في العرف عرف متقيد بل العرف فيه على وفاق الاطلاق وان الرجل
يستجير ان يقول اشترى عبد مائة جارية وان كان اشتراء هي متفرقا وكذا لو قال اذ اشترى عبد مائتي درهم فعبد جاري

أما ما يمتد إلى زمن لا متغير فلهذا خلافاً لغيره الوقت الموصوف معروف لا شرط
 كتاب التعذيب والتعزير

إذا صلب الشافعي حنفياً ثم عاد إلى منهجه يعزّر عند البعض لا انتقاله إلى المذهب الا دون كذا في شعبة البراءة
 من اذى غيره يقول ان فعل يعزّر كذا في التاقياف الثانية

في انما إلى اليمين ولا شرطاً اما اذا كان داعياً او شرطاً فانه يعتبر في العاض ايضاً لانه انما يسقط اعتباراً مع الإشارة من
 جهة التعريف فاذا كان داعياً إلى اليمين اناد شيئاً اخر زيادة عن التعريف وتفيد اليمين به كالرجل لا ياتل هذا الرطب
 فانه يخل ما صار قمر الا يثبت لاني وصف الرطوبة داع إلى اليمين فانه وما يضره ان الرطب دون التمر وكذا اذا كان الوصف
 شرطاً كقوله ان دخلت الدار اركبة فانت طالق فانه يعتبر بعرف ان الشرط لا يوتي به للتعريف بل لتعليق الشرط به **قوله** اضافة
 ما يمتد إلى زمن لا متغيراً فلهذا خلافاً لغيره يعني ان الفعل اذا اضيف إلى الوقت والفعل مما يمتد إلى الوقت معياراً لغيره
 انه لا يمتد حتى لا يستوي ذلك الوقت كالصوم والركوب واللبس والامر بالدين لان هذه الافعال لها دوام فحدوث امثالها
 وله ان يضرب لها مئة يقال صمت يوماً وركبت يوماً وليست يوماً وان كان الفعل مما لا يمتد صار الوقت غير فلهذا معناه انه
 يمتد لوجوده فيه ولا يشرط استيعابه كالمساكنة والكلام والشراء والمشاركة والقدر والخروج والضرب **قوله**
 الوقت الموصوف معروف لا شرط يعني متى جعل الوقت الموصوف ظرفاً للحدث ثم وحد ذلك الوقت الموصوف
 فانه يصير معرّفاً للشرط ومعناه ان شرط الحدث اذا وجد لا يعلم حال وجوده هل هو شرط ام لا فاذا وجد ذلك
 الوقت الموصوف علم ان الشرط حين وجوده كان شرطاً للحدث كالقوله وانته لا كلمك في اليوم الذي يقدر فيه
 فلان شرط الحدث هو الكلام والمعرف للشرط هو القدر الذي وصف الظرف به فاذا اكلمه اول النهار ثم قدّم فلان
 حقيقة اليوم فانه للحدث لانه قيسين بالقدر ان الكلام الواقع في هذا اليوم كان شرطاً لزم من كونه معرّفاً ان لا يكون شرطاً لان
 المعروف للشرط غيره ثم ابي هذا المعرف ان لم يكن كائناً لا محالة بل كان معدوماً على خطر الوجود كالقدر فانه في معنى الشرط
 ولهذا لا يستثنى الحدث الموجود عند القدر إلى وقت وجود الشرط المتقدّم وان كان كائناً لا محالة كالموت فانه يصير
 معرّفاً محضاً وبما هم التفريع والتفصيل في الجا مع الكبير وشرح **قوله** اذا صار الشافعي حنفياً اليه عبارة ليزا زية
 نصها سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن شافعي صار حنفياً ثم اراد العود إلى مذهب الاول فقال الثبات على مذهب
 الامام الاعظم خير والى هذه الكلمة اقرب واراد إلى الالفه ما قاله البعض من انه يعزّر ارشد التعزير لا انتقاله إلى المذهب
 الا دون انتهى اقول وجه كونه دون انه خطأ يحتمل الصواب وما انتقل عنه صواب يحتمل الخطأ وكان ينبغي
 للمصنف ان يقول عبارة البراءة بمرتبها او يفتقر على ما قبله الالفه من عبارتها وفي العتم قالوا المنتقل من مذهب
 إلى مذهب باجتهاد وبران آثم يستوجب التعزير في الاجتهاد وبران اولى انتهى وفي منع الغفار شرح تدوير
 الابصار انتقل إلى مذهب الشافعي لكثرة براءة لشعبي من رؤيته من البلد انتهى وفيه ما لا يخفى وقد علق في
 المغنية بالبالا انتقال من مذهب إلى آخر **قوله** من أغنى غيره بقول او قل اليه قيل عليه لا يخفى ان المقر في باب
 التعزير في عامة المتون التفصيل بين ما يوجب التعزير وبين ما لا يوجب من الالفاظ مع حصول الاذى بالقسمين معا
 قطعاً حتى صاروا بانه لو قال لغيره ياخذنير لا يعزّر وانما غير ما يحصل بها من التاذي التام **قوله** كذا في التاقياف الثانية

ولو يعزير العيين ولو قال القمعي بالكافري اثم ان شق عليه كذا في القنية وضابطه الصريح هو كل معصية ليس فيها حد مطلق **قوله** التعزير وظاهر اقتضاهم انه يعزروا على ما فيه الكفاية ولم يرد مسلم دخل دار العرب او تركب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يزل يخطئ بما لا يفي القتل فتجب الذينة في مثله وهذا خطأ يعزروا على الورع البارود كنعير به فهو تميز لكل في التاخر خافية قال له يا فاسق ثم اراد اثبات نسقه بالبين لم يقل لا له لا بد من اخل تحت الحكم كالتقنية

اقول قد اخل بنقل عبارتها فان نصها من اخرى مسلما يقول اوجب ولو يعزير عيين **قوله** ولو يعزير العيين قال بعض الفضلاء القول بوجوب التعزير بمظا هو موافق للضابط لا له غيبة وهي حرام فاذا ارتكبه يعزروا لانه ارتكبه معصية ليس فيها حد مقدرو هو الضابط في التعزير وقد مر في شرح الشرعة بان الغيبة في حق القنية لا تقتضي على اللسان بل التعريض في هذا الباب كالتصريح وكذا الفعل كقول وكذا الإيلاء والتعزير والرمز وكل ما ينفذ منه المقصود فهو داخل في الغيبة وهي حرام قالت عائشة رضي دخلت علينا امرأة فلما ولت ارمات بيدي اي قصيرة فقال صلعم قد اشتهيتها ومن ذلك المجامع كان يمشي متعارجا او كما يمشي فهو غيبة بل اشد من الغيبة لانه انظم في التصدير والتفهم وتماه في الشرعة اتول قوله بل التعريض في هذه الباب كالتصريح معارض بما في منية المفعلي من ان التعريض بالشم وغيره لا يوجب التعزير انتهى بخلاف ما اذا قلنا بالتعريض وجوب التعزير كافي الصاوي الكلدسي **قوله** ولو قال انه مي ياكافري اثم ان شق عليه قال في البحر ومقتضاه انه يعزروا ولا تركا به موجب الا ثم انتهى اقول فيه نظر بل لا يعزروا في شرح الطحاوي والاصل في وجوب التعزير ان من ارتكبه منكرا اذى مسلما بغير حق بقوله او فعله وجب عليه التعزير انتهى قلت وعلى هذا فليس كل اثم موجبا للتعزير فليحذر **قوله** وضابطه التعزير اي ضابطه موجب التعزير **قوله** كل معصية ليس فيها حد مقدور ففيه التعزير في شرح الطحاوي كالتقدم والاصل في وجوب التعزير ان من ارتكبه منكرا اذى مسلما بقوله او فعله وجب عليه التعزير الا اذا كان ظاهرا للحد كالكذب انتهى قال بعض الفضلاء يعزير ان يقال بوجوب التعزير في كل ما لا يوجب الحد كالكذب انتهى وقال بعض الفضلاء لو قال لغيره انت ابليس او انت فرعون ينبغي ان يعزروا اذا لم اروه لاثمتنا انتهى اقول مقتضى ما مر من الطحاوي انه لا يعزروا **قوله** ظاهر اقتضاهم اقول انما الصواب وظاهر اطلاقهم اي المعصية **قوله** انه يعزروا على ما فيه الكفاية يعني لانه ارتكبه معصية **قوله** ولم اروه انما لم يكتب بهم ولو الضابط لما فيه الكفاية وقال لم اروه لان الضابط ليست كناية **قوله** الا في القتل الاحتياط امتصل لان القتل منها يوجب العقوبة **قوله** يعزروا على الورع البارود الخ اصله كما في التاخر خانية ما روي ابن رجلا رجل تمرة ملقاة في سوقه المدينة في زمن عمرو بن الخطاب رضي فاحقه ما وقال من فقد هذه التمرة وهو يكره كذا منه وشواذ من اهل الظاهر ذهبوا وروايتهم على الناس في مجمع معزروا من كلامه وعرف مرادو فقال كل يابا رد الورع فانه ورع ينفذه اقترب وضربه بالدين **قوله** قال له يا فاسق ثم اراد اثبات نسقه بالبين لم يقل اليه اسلمه ان الشهادة على الجرح المجرد لا يقبل الا اذا تضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او من حقوق العباد لان الفسق المجرد لا يخل تحت الحكم لان الفاسق يرد تقع فيسقط بالتوبة ولعله قد قاب في مجلسه او قبله فلا يتحقق الالتزام وان فيه من تلك السر وأما علة الفاسق من غير ضرورة داخل كان في اثبات ما يوجب التعزير من فاعلة لم يكن مجرما مجرد اذ يخل التعزير تحت قولهم في نفسهم الجرح المقبول في كتاب الشهادة ما تضمن حقا لله تعالى او حقا للعبد والجرح المجرد الفاسق لا يقبل ولا يصح العينة عليه

[illegible]

والمعززة بهم ومن مع توبته لا يسلطه وتستعمل في العاصي راجح من لزوم التعزير في الدنيا والآخرة
والمعززة في الآخرة قليل ما عساه الصديق فقط وقيل من إذا اذنب ذنبا لم ولم يره لا يستحق التعزير

كتاب السير باب الرد

تجيب على كافر كافر ولو علم على الإسلام لا كفر ولا كفر ولو قال للمجوسي يا استاذي لتجيب لا كفر كذا في صلبه الطهيرة وفي بعض
الكفر هي صلبه فلا جعل الموت من كافي

جميعه بحيث قال وان كان صلبا مقبلا فان يكون فيها والصحيح انها لا تكون لان الله تعالى احتوى على جميع
فقال الله تعالى ما بعثكم بهامن احد من العالمين وما غيبته فقال تعالى كانت تعمل الضمير والجنة مبدية فيها ونحوه
لا يلزم من كون الضمير خبيثة في الدنيا ان لا يكون له وجود في الجنة الا ترى ان الضمير لم ينفذ في الدنيا
وجود في الآخرة فتدبره وقد ذكر في الفتوحات المكية في صفة اهل الجنة انهم لا ادبار لهم لان الله عز وجل
في الدنيا لا يخرج الغائط النجس فليست الجنة محلا للقاء وراثة انهم قلنا فعلى هذا لا وجود لها في الجنة على كل
حال والحمد لله الكبير المتعال **قوله** مع كونه لا يدل له لا يقال اذا سقط الحد الذي هو الا على فلم لا يستقطب التعزير في الدنيا
هو الا نرى لاننا نقول الحد يندره بالشبهة لانه حق الله تعالى وحرمة الابوة شبهة صالحة للندره والتعزير بها لا يندره
المعزير وهو لا يندره بالشبهة ولا يلزم من سقوط الاعلى سقوط الادنى **قوله** واستثنى الشافعي من لزوم التعزير
ذوي الهيات الى قوله لم يره ولا صاحبنا اقول قد ظهرت في لك في اجناس الناطقي حيث قال وان كان الملك على صلبه
رحلا له مبروة وجطر استحسن ان لا يعزرا اذا كان اول فعل وفي نوادر رستم ويعطيه حتى لا يعود اليه فانه ما
الى ذلك تكرار منه ضرب التعزير وقد روي عنه صلعم انه قال تعزير فواعي عذوبة ذوي المروءة لا يفي الحد والله اعلم بالصواب
قوله ولو سلم على الذمي فتجيب لا كفر قال بعض الفضلاء يجب تقييده بان يكون انما طمعا بكفره والا فقد يصحون لاحسانه
المسلمين او للمعظم انتهى اقول الشيخ بالجميعين كرو حمل النظم على النظم لا يستكرز كروي هذا ما في حديثي
الاهلام ابي الحسن السبغ في حكمه ان واحدا من المجوس كان كثير المال حسن التعهد لغفراء المسلمين يطعمهم جائعهم
ويكسيهم بزيانهم وينفق في مساجدهم ويعطي ادهان سرجهما ويقرب من سجادهم المسلمين فدعى الناس مروة التي دعوا اغلها
لمجزأ صفة ذلك ففعلها كثير من اهل الاسلام واهدى اليه بعضهم هذا ما فاعتن ذلك على مفتيهم فكتب الى استاذه
شيخ الاحلام ان ادرك اهل بلدك فقد ابرقته وهاجرهم فل كرو جميع الاسلام ان اجابة دعواه اهل الذمة مطلقا في الشريعة
ومجازاة المحسن فاجابته من يابره الكرم والمروءة وحلق الراس ليس من همارا مل الصلوات والحكم بوجه اهل الاسلام
بذل البذل وغيره يمكن كذا في الفتاوى الطهيرة من النوع السادس من كتاب السير **قوله** ولو قال للمجوسي يا استاذي الع
اقول له من المجوسي قتل في الدنيا لا يلو قال اللذي ولغظ الاجرة ذارية وهي بالذل الالمعصية على مقتضى قوله اعد لغة الغرس
قوله الكفر شيء عظيم الخ قال في الجليل بعد كلام ثم اعلم انه اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه لا يوجب
على المعنى ان يميل الى الوجه الذي هو نهي نهي الى طي المسلم ثم ان كانت لية القائل ذلك فهو مسلم وان كان لا يوجب
الوجه ذلك فهو كافر لا ينفعه حمل المقتضى كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر ويومر بالتوبة والرجوع
والتجديد في الإسلام ثم ان التي تكبر في الدنيا في وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع مما قال لا يره بالانسان بكلمة

الغيب الثاني

فمن لم يؤمنوا بكفر من قبله عند الاحتضار أو كنت كافرا فاسلمت على أهل البيت كأمرة فقالت أنا كافرة بكفرت استحلل
ألموا طه بزوجته كفر عند الجمهور ويكفر بوضع رجله على المصحف مستغفابه والأدلة الاستهزاء بالعلم والعلماء بكفر
ويكفر بالكارصل البوتروا الضحية ويترك العبادة كلها أو مستغفرا بها إذا تركها متكافلا أو لا فلا وهي في البيت
ويكفر بأداء علم الغيب وتكفر بقولها لا أعرف الله تعالى لاحتضارها بالأذان كقولها ألمو ذن

استغفاره

قوله واختلفوا في كفر من قال مثل الاحتضار ههنا كافرا فاسلمت في القيمة قبل والحق في من يعتن والى غيره
فجواب كنت كافرا فاسلمت في ضمن الاحتضار اجاب لا يكفر لان هذا المستعمل للمبا لغه لا للتحقيق قال رايست جواب
الو بردي في هذه انه يكفر انتهى اقول ينبغي اعتماد العقول لا ينبغي **قوله** قيل لها انت كافرة فقالت انا كافرة بكفرت
يعني ان ارادت ان اعتقادي اعتقاد الكافرة **قوله** استحلل اللواط بزوجته يكفر الخ في النوادر عن محمد راج لا يكفر
وهو الصحيح كافي الخلاصة وفي المختار يكفر مستعمل فيها في الصغير **قوله** يكفر بوضع رجله على المصحف مستغفرا
والا فلا في الغيبة قال لها معي رجلك على الكرامة ان لم تكوني فعلت ذلك فوضعت عليها رجلك لا يكفر الرجل لأن
مواده التخيوف وتكفر المرأة قال رضي الله تعالى عنه فعلى هذا لو لم يكن مراده التخيوف لو وضع رجله على المصحف
بما الظهور وفي غير الحالف استغفرا فأيكفر اقول قد وقع الاعتناء من رجل مقطوع اليدين يكتفي بالقول بأن صاحبه
رجليه هل يحرم عليه ويكفر ومقتضى هذا الفرع انه لا يكفر حيث لم يكن مستغفرا **قوله** الاستهزاء بالعلم والعلماء
كفر لما تقر من ان تعليق الحكم بالمشتق هو ذن بعلمية مجرد الاشتقاق قال في البرازية الاستغفار بالعلماء كفر لجهده
استغفارا بالعلم والعلم صفة الله تعالى منحه فضلا وخيارا وعبادة ليدلوا خلقه على شرمه فإبادة عن رجوله فاستغفاره بهذا
يعلم الى من يعود قال بعض الفضلاء فيقول هذا ابن الاستغفار بالعلماء لا الكون فهم علماء بل لكونهم ارتكبوا بها
لا يجوز ان من حيث الأهمية ليس يكفر وهو يفعل ايض انه لو استغف بالمو ذن من حيث الأذان يكفر انتهى اقول
تعالى هذا يقبل الغالب لا من روح الآتي بهذا **قوله** ويكفر بالكارصل البوتروا الضحية لانها ثابتة بالاجماع لا بانكار الجمهور
له الغيبة انكار اصل البوتروا الضحية كفروا في نظم الزند وسي خلاف هذا فقال انكر شيئا من الفرائض ولم يره حقا
مثل الصلوة والصوم والزكاة والصح والفصل من الجنابة او من العيش او من الوضوء بعد الحدث يكفر فيقتل ولو
انكر الضحية فمضاه وصدقة الفطر لا تقتل لا اختلاف الناس فيه وكذا اذا انكر المسح على الخفين واذا لم يرا التيمم حقا
من الموض أو الضحية يقتل فلا تنافي بين قول العلواني في انكار اصل الضحية وقول الزندوسي في انكار فرضيته لأن أصلها
مجمع عليه وفرضيتها وجوبها مختلف **قوله** ويترك العبادة كلها او مستغفرا بها في النسخ بأورد فيه ان للتهاد
هو الاستغفار كافي الغفاري الظهيرية وعطف احد المتواد فيمن على الآخر من حضرة حيايت الرازي **قوله** وتكفر بقولها
لا اعرف الله تعالى لا ينبغي ان ارادت معرفة وجوده فالكفر ظاهرا وان ارادتها ان لا تعرفه حق معرفته نفى التكفر
نظركيف وقد قال الصديق العجز عن ذكر الإله والى كراهك والبحث في كنه ذات الله تعالى اشراك والله دون
الرئيس على من حينئذ قال (معر) اعتصام الروايات فتنكس ههنا الواضون عن منك * الطاف بها خافا
معر في حله فينا ان حق معرفتك اقول في كل على هذا ما نقل بين ابي حنيفة روح بانه قال وهو في جواب البهيبة
مسلما في ما نوبت لا كس في عبادة لكوني مؤمنا بك حق معرفتك ولتحتاج الى الجواب عنه اقول الجواب عن ذلك

قال التاجر ان الكفار ودار الحرب غير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفرون الا اذا اذعنوا ان لا يكفروا ولا يكفروا بقول الله عليه السلام ان يردى على السلام او تكلم بها ككبرياء عظيمة ولا يكفروا بقول لا تعجب فتهلك فان موسى عليه السلام اعجب بنفسه فهلكا ويستفسرون فان فسروا بما يكفرون كفرا اكفر قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفروا ولا يكفرون ان قال امراني احب الي من الله تعالى ان اراد محبة الشهوة وان اراد محبة الطاعة فهو عباد الصنم ككفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا الذي يكفر بقوله صلى الله عليه وسلم او ككفره في جهنم وهو ترك الوصو وعيسى عليه السلام لم يسجد له وكذا انفاذ الصنم لذلك وكذا الاستغفار بالقران او المسجد ونحو مما يعظم به لو امتنعوا لاجابة بقصد الاستغفار فلهذا لك وكذا الوتر نذرنا واليهود والنصارى دخل كنيسةهم او لم يدخل ولو قال كنت اشتهر بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانته ويكفر اذ اهلك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او سبه او نقضه او صغره وفي قوله مسيحا خلافا للاصح لا كتمنيه ان لا يكون الله سبحانه وتعالى

من نفى حق المعرفة معرفته بكنهه ذاته ومراد الامام ابو حنيفة رحمه الله عن معرفته بصفاته الدالة عليه **قوله** قال التاجر ان الكفار ودار الحرب الخ اتفق مشايخنا ان من رآى امر الكفار حسنا فقد كفر حتى قالوا في رجل قال ترك الكلام عند اكل الطعام حسن من المجوس او ترك المضاجعة عند هم حال الحيض حسن فهو كافر **قوله** ولا يكفر بقول المسلم عليه الخ يتامل في وجه عدم الكفر وقوله وديت اصله رددت **قوله** لا تعجب بهم التاء من الاعجاب مصدر واعجب والعجب بهم العيب اسم المصدر ومعناه الزهو والكبر كما في القاموس **قوله** ويستفسرون فان فسروا بما يكون كفرا كقوله اقول قد تقدم ان العجب الزهو والكبر وهو كبرية وليس مجعلا في معناه حتى يستفسر بل محكم **قوله** قيل له قل لا اله الا الله الخ في الفتاوى الظهيرية ولو قال كرجل قل لا اله الا الله فقال لا اقول قال بعض المشايخ يكفروا قال بعضهم ان عنى بقوله لا اقول انا لا يقول بامره لا يكفر وقال بعضهم لا يكفر مطلقا اذ الغرض ذكر كلمة الاحلام من **قوله** قال امراني احب الي الخ قال بعض الفضلاء ملا يكفرون النبي في قوله (ع) الله اكبر ليس الحسن في العرب * اذ كان اللام للعهد مراد به الحسن المحرم للظهور الذي يستميل عشاق الصور انتهى اقول انما يتوهم الكفر في قول ابن النجيب اذ كانت اللام في كل من الحسن والعرب للاستغراق لاقتضاء ذلك سلب جميع الحسن عنه صلعم واما اذا كان اللام في الحسن للاستغراق وفي العرب للجذر فلا والله الهادي الى الصواب لكنه غير ملائم لسياق الكلام اذ هي اقله لا فضلية الترك على العرب من حيث الحسن وليمر في ذلك حسن اذا تقرره هذا اظهر لان ما ذكره هذا البعض اشبه شيع بالهذيان وطنين الاذان **قوله** عباد الصنم ككفر الخ في الغانية رجل كفر بلسانه وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا انتهى وفيه تأمل **قوله** وكذا الوصف بقوله اي بعد ينه **قوله** اذكره عند عورته اي عند ذكر قوله **قوله** ولو استعمل لاجابة بقصد الاستغفار اي بقصد استغفاره فسرهم استعمالها **قوله** وكذا الوتر نذرنا لليهود اي بقصد الاستغفار بالاحلام يكفروا ولو فعل ذلك خذ يده في الحرم وطلبه للمسلمين لا يكفر كما في البحر **قوله** او صغره اي اسم النبي صلعم او عضوا من اعضائه صلعم كفر من صاعقه كما في الفتاوى وفي الفتاوى الظهيرية ولو قال لعمر النبي صلعم شعيرة ال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا يكفرون اراد به التعظيم لان التعظيم قد يكون للتعظيم كما قال النبي صلعم لابن مسعود كذبت ملاءمنا ولو قال ذلك الرجل قال كذا يعني النبي صلعم يكفر **قوله** وفي قوله مسيحا بتصغير المسجد خلاف في مسند الامام عن ابي هريرة بن وهب عن النبي صلعم قال لا تقولوا مسيحا ولا مصيحا **قوله** والاصح لا اي لا يكفر وفي القنية لو قال رويك في النبي صلعم فيه خلاف والاصح انه لا يكفر

بعضهم لم يكن متداركاً ولو ظن الفاجر ليلجأ به هو كما لا ينبغي ويكفر بدسيسة الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا
 المحرم في يومه عليه السلام لانه استخلف بهم وقيل لا ولو قال لم يعصوا حال النبوة وقبلها كفر لانه رد النص
 اذا لم يعرف ان محمد صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم لانهم الضروريين

كتاب اللقيط واللقطة والابق والمفقود

يجعل الجعل لراد الا ببق الا اذ ارد من في عيال السيد

قوله وقيل لا اي لا يكفر ينظر وجه عدم الكفر **قوله** ولو قال لم يعصوا حال النبوة الخ اقول هذا مشكل بما ذهب اليه القاسي
 مباح وغيره من انهم معصومون عن الصفات والكبار فربما النبوة بعد ما حمل الارض واد النصوص الدالة على ذلك من كونه
 على علم الكلام واجيب بحمل القول بكفره على ما اذا كان القائل من العوام الذين لا يعرفون الا ظواهر النصوص واما
 اذا كان ممن يعلم انها مؤولة وليست ظواهرها بمرادة فلا يكفر انتهى اقول فيه نظر لان الفتوى على انه يعذر في الجهل
 في باب المكفرات والله الهادي الى سبيل الخير والهدى الى سبيل البعيرات واجاب بعضهم بما يؤيد من الى هذا الجواب مع فصول فقال مراده
 بقوله يكفر من قال لم يعصوا المعصية الثابتة بقوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى لانه تكذيب للنص ويكفر من اراد بالمعصية
 البعيرة انتهى اقول انما يكون تكذيباً للنص اذا كان القائل من العوام الذين لا يعرفون الا ظواهر النصوص وقد قد منا
 ان الجهل عذر في باب المكفرات على ما عليه الفتوى والله تعالى يعلم السر والنجوى فلم يتم الجواب والله الهادي الى
 الصواب والذوق في نفسي وادي اليه حدسي ان هذا الفرع ذليل على اهل المذهب اذ لا يظن ان احدا منهم اليه ذهب
 وقد يقال ان الميم سقطت من اثنائها الاقلام فاجبت فساد الكلام وان الاصل كان ولو قال الانبياء لم يعصوا حال
 النبوة وقبلها كفر لانه رد النص والمراد بالنصوص حينئذ الدالة على عصمتهم المذكورة في علم الكلام
 والله الهادي الى بلوغ الامم وقد الغنا في تحرير هذه المسئلة وماللة سميناها التحاف الا ذكيا بتحرير مسئلة
 عصمة الانبياء فليراجعها من اراد والله الهادي للسداد **قوله** اذا لم يعرف ان محمد آخر الانبياء فليس بمسلم لانه
 من الضروريين يعني في الجهل بالضروريين باب المكفرات لا يكون عذراً بخلاف غيرها فانه يكون عذراً على المفتي به
 كما تقدم والله اعلم **قوله** كتاب اللقيط الخ قال بعض الفضلاء العجب من المص رح قد ترحم لهذه الاربعة ولم يذكر
 هيئاً من احكام اللقيط والمفقود ولعله لم يبييض الكتاب ولم يتيسر له الانتحاب **قوله** يجعل الجعل لراد الا ببق يعني
 اذ ارد الا ببق من مسيرة السفر فصاعداً كان عند الاخلا قد اشهد عليه انه انما اخذ و ليرد على صاحبه لان نفسه فقد
 وجب الجعل اربعون درهما والجعل ما يجعل للعامل على عمله وان رد ولا قل من مدة السفر فله من الجعل
 بحساب ذلك شرطاً للعطى مولا او لم يشترط وقال الشافعي رح لا يجب الجعل للراد من غير شرط على المولي وهو القياس
 والا شهاد عند الاخلا قوله خلا فالابي يوسف رح وثمرة الخلاف نظير في وجوب الجعل اذا لم يشهد وفي وجوب
 الضمان اذا هلن بكفيه في الاشهاد ان يقول من سمعتموه ينشأ لقطة قد لوه علي وفي الثانية هذا الخلاف في الاشهاد
 فيما اذا امكنه اما اذا لم يمكنه عند الدفع او خاف انه لو اعهد باخذ منه الطالم فترك الاشهاد لا يضمن بالاجماع وكذا
 له المنع شرح الجمع **قوله** الا اذ ارد من في عيال السيد اعلم ان شرط اهتقاق الراد الجعل ان لا يكون الراد في عيال
 مالكي لا لو كان الراد في عياله لا جعل له وارثا كان اراجنيبا وان لم يكن في عياله الجعل وارثا كان اراجنيبا الا بالولد واحد

بعد التعريف وكما يلي:

[illegible]

لا يحمل لموازي كان فقير انك لا الابا ذن القاضي كافي البناية الهيبي في الالات كالبالغ والعبد كالحردون رد العبد الابن
 الجمل لمولا ان اشهد واد الا بق انه اخذه ليورده على مولا انتفى الضمان عنه واستحق الجمل والا فلا فيهما
 كتاب الشركة

لغتي على جوازا بالفلوس التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى النقود للتبعا ومن المفضل مع من

قوله لم يحمل له يعني وان اذن له القاضي بذلك بل يتصدق بها على اجنبي او انويه او ولد او زوجته اذا كانوا فقراء لا
 لصدة هناك كانت فلا قد فع صدة النفل الى مولا جائز وان كانت واجبة فهو جائز انضالان الملتقطا ثبت في الدين
 من غيره وليس بد افق من نفسه وقال الشافعي رح يجوز للغني صرفها الى نفسه **قوله** وان كان فقيرا كذلك الابا ذن
 لقاضي يعني وان كان الملتقط فقيرا ان اذن القاضي له ان ينفقها على نفسه لمحمل له ان ينفق ولا يحمل بغير امر القاضي عند
 اامة العلماء وقال بشر يحمل وفي الظهيرة لو باعها العقيم وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثلها على
 البختا ر وفي الظهيرة ايضا من اتخذ برج حمام فباعها منه من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا او الى
 يوره غنيا وحل شرائه من الفقير كذا في شرح المنقاية للقهستاني **قوله** الصبي في الالتقاط كالبالغ اي في حقه قال
 لعلامة القهستاني البالغ والصبي سواء في الضمان بترك الاشهاد فان اشهد ابو او وصيه عرقتهم تصدق
 في المنية انتهى وفي القنية صبي وجعل لقطه فاشهد ابو او وصيه وعرفها ماله تمر بفها فله ان يتصدق بها وبها وجعل
 الصبي لقطه ولم يشهد يضمن كالبالغ **قوله** والعبد كالحراي في صحة الالتقاط قال في البنائة لو التقط العبد
 فيما بغير اذن مولا يجوز عندنا قال المص في البحر وينبغي ان يكون التعريف الى مولا كالصبي بها مع السج
 ليهما اما الماذون والمكاتب فالنعم يرب اليهما **قوله** وان رد العبد الابن فالجمل لمولا وفي وان رد العبد المحصور والعبد الابن
 بالجمل لسببه لان العبد لا يملك وان ملكه قلت او كان ما ذار وما تبا الظاهر ان العبد له **قوله** ان اشهد واد الا بق الي
 مسئلة مبتدئة مكان الارل ان ياتي بواو الاختيناب كما هو ظاهر **قوله** والا فلا فيهما اي وان لم يشهد لم ينتف الضمان عند
 ولم يستحق الجمل وقوله فيهما اي في انتفاء الضمان وفي امتحاق العمل **قوله** الغتوي على جوازا بالفلوس يعني النافقة وهم
 قول محمد والمشهور من الشيخين انها تصح كافي المغني والغتوي على قول محمد رح كافي المختصراته وقال الا بصيبي رح
 في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت امانا باصطلاح الناس كذا في شرح النقايا للقهستاني والغتوي في قوله
 جوازا ما يرجع للشركة المذكورة في الترجمة بمعنى الشركة في اموال لا بمعنى مطلق الشركة على طريق الا احتمال **قوله**
 التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى النقود اي لا يصلح ان يكون من النقود في الشركة بالاموال الا باصطلاح العام
 والتبر جوهر الذهب والغضبة قبل الضرب وقد يطلق على غيرهما من المعادن نيات كالنحاس والحديد واعتبر اختصاصا
 بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيره مجازا كما قال ابن الاثير ومعنى جريانه مجرى النقود ان الاخرية
 مو كوال الى تعامل الناس فان كانوا يتعاملونه فحكمهم الا امان المطلقة فتجوز الشركة به والا حكمه حكم الغنوة
 فلا تجوز فيه الشركة وذكروا في النهاية لثلاثة اقسام والتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما والنقرة القطعة المذابة من الذهب
 والمفضة كافي للثوب وظاهر للذهب كافي للمسوا منه لا تصح بهما لكن المزايا بالنقرة غير المصروفة فهي مستند كذا في
 والظاهر كذا في الناس رح تعامل صاحب الكافي **قوله** للمبا ومن العبد مع من لا قبل شهادته كافي في الزينة لغتي الفصل

التي فيها

من به نية لا جبر ولا عيب في ذلك من ما اعتز به اليوم من انواع التجارة فهو يخي وليس له ان يبيع ما جاز ولو اشتري شيئا فقال
 امر كني فيه فقال قد امر كنتك فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه **قول** نعم احد هما شريكه من الخروج ومن بيع النسبة جاز ليس
 لاحد هما السفر بغير اذن الاخران ما فر فيه لم يضمن فيما لا حمل له ولا موهنة والربح بينهما **قول** في الشركة مع اللحي
 وليسوا شركاء ثم حمل احد هم ذلك العمل بانفواذه فله ثلث الاجر وهو متطوع في الثلاثين من قبل ان صاحب العمل
 ليس له ان يخل احد هم بجميع ذلك العمل انتهى ويده يتضح كلام المص وقول المص بخلافه متعلق **قول** ما اعتز به اليوم من
 هي التي في الخالية وكذا لو قال كل واحد منهما له احب ذلك لاجاز انهما الان هذه شركة في الشراء وليس لاحد همان ان يبيع حصه
 صاحبه ممن اشتراه الا باذن صاحبه يعني لانهما اشتراك في الشراء لا البيع ولو قال احد هما للاخر ان اشتريت منك فهو يبيعه
 اينك كان ناهل لان الاولى شركة والثاني توكليل والتوكيل بالشراء لا يصح الا ان يسمى نوما فيقول من اشترى ما ليا وما اشبه
 ذلك انتهى وفي نسخة النسخه رجل اشترى شيئا فقال الاخر اشركني فيه فله ادم منزلة البيع والعراء بمثل ما اشترى في النصف
 والتولية ان جعل كله له بمثل ما اشترى فان كان قبل قبضه لم يجز له بيع المنقول قبل القبض وان كان بعد جاز ويلزمه
 نصف الثمن ان علم مقداره وان لم يعلم فهو بالخيار يعني اذا لم يعلم حال العقد ومام بعد ذلك انتهى ومنه يعلم ما في
 المص من النص **قول** نعم احد هما شريكه من الخروج ومن بيع النسبة جاز ان يبيع النسبة ومن يبيع النسبة ومن
 الخروج من المص الذي فيه احد الشريكين فلو باع نسبة او خرج عن المصرو باع ضمن وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل
 لثاني ولو قال احد همان في العقد بع بالنقد ولا تبع بالنسبة اختلف فيه المذاهرون بعضهم حوزوا ذلك ومنه لم يبيحوا ذلك
 انتهى وفي الثاني معنى المصروح ولم يذهب على الخلاف في ذلك **قول** ليس لاحد هما السفر بغير اذن الاخرين في البيع
 رجل لاحد همان يسافر بالمال بغير اذن شريكه ذكرنا لغيره انه ليس له ذلك والصحيح من قول ابي يوسف
 ومحمد روح ان له ذلك وروي عن الامام روح انه ليس للشريك والمغاربة ان يسافروا وهو قول ابي يوسف وروي عن
 ابي يوسف ان له ان يسافر الى موضع لا يبيت من منزله وروي عنه ايضا ان له ان يسافر بما لا حمل له ولا موهنة ولا يسافر
 بما له حمل وجه الظاهر قول ابي يوسف ان السفر خطر فلا يجوز في ملك الغير الا باذنه ووجه الرواية التي فرق فيها
 بين القرى والبعيد انه اذا كان قريبا حيث لا يبيت من منزله كان في حكم المصرو وجه الرواية التي فرق فيها بين ماله
 حمل وموهنة وما لا حمل له ان ماله حمل اذا احتاجه شريكه الى رد موهنة الرد فيتضرر به ولا موهنة تلزمه فيما لا حمل
 له وجه قول الامام ومحمد روح ان الاذن بالتصرف يثبت مقتضى الشركة وانها صدرت مطلقة من المكان والمطابق تجري
 على اطلاقه الا بدليل انتهى وفي الميزانية من الفصل الثالث فقر على الرواية الثالثة من ابي يوسف روح فان ما نر
 وعلمني به فلا ضمان عليه فيما لا حمل له ولا موهنة ويضمن ماله حمل وموهنة وان لم يكن له حمل وموهنة واشترى بعد
 السفر وروح او وضع فالقياس ان يكون الربح له قال لكني اترك القياس فان ملك ضمن وان ربح فيكون الربح بينهما
 وان كانت الشركة في الاموال كلها الا في المال متاوضة وعنا فلان يسافر انتهى والمراد بما لا حمل له ما يحمل الى مجلس
 القاضي بلا جرة او قيل ما يمكن رفعه بين واحدة كافي جامع الفتاوى **قول** تكره الشركة مع الذي في شركة المسلم مع
 الذي في الكفر الكبد ائح ويكره للمسلم ان يشترك الذي ولو شاركه شركة همان جاز كما لو دله انتهى وقوله جاز اياه
 مع الكفر انتهى فهم من قوله ولو همانا جاز ان شركة المفاضة لا تجوز معه انتهى لاشتراط المساواة فيها وهذا عند

يختلف رب المال مع المصارف في التقييد والإطلاق ، القول للمصارف وفي الوكالة القول للموكل ، والقول لغيره مع غيره .

العبد قال قول لهم

كتاب الوقف

لم وقف على المصالح في الامام والخطيب والقيم وشراء الك من الحسين

الحسين وقال ابو يوسف تجوز بينهما كما تجوز بين المسلمين وتكره كذا في مختصر الاصل لا يبي سليمان الجرجاني
قلت فعلى هذا يكون اطلاق المص رح جاريا على قول ابي يوسف وهو خلاف الصحيح من المذهب ونسب عبارة ابي سليمان
ولو تفاوض ذمي ومسلم فهي فاحدة لانه يلزم الذمي ما لا يلزم المسلم الا ترى ان الذمي لو اشترى خمرا او
خبز يرا لم يلزم المسلم ولو باعه بعد ما اشتراه لم يكن للمسلم في ثمنه شركة ولو اشترى الذمي شيئا من الذمي
بمهر مسماة مؤجلة جاز عليه ولا يجوز على شريكه المسلم وتكون شركة صان وكذا لو كان احد هما امرأة وهذا
مذهب الجرجاني وقال ابو يوسف تجوز بينهما كما تجوز بين المسلمين وتكره انتهت به يتضح ما في كلام المص رح من الخلل
والله اعلم بما في البسادة في القول والعمل **قول** اختلف رب المال مع المصارف في الإطلاق والتقييد فالقول للمصارف قول
لصواب فالقول قول مدهي الاطلاق قال في البدائع فان اختلفا في العموم والخصوص فالقول قول من يدعي العموم فان
ادعى احد هما المصارفة في جميع التجارة لزم في عموم الامكنة او مع عموم الاشخاص لان قول من يدعي العموم يوافق
المقصود بالعقد اذ المقصود هو الربح وهذا المقصود في العموم او فرد وكذا لو اختلفا في الإطلاق والتقييد فالقول قول
من يدعي الاطلاق حتى لو قال رب المال اذنت لك ان تجوز في الحنطة دون ما هو اذ قال المصارف ما سميت لي
تجارة بعينها فالقول قول المصارف مع يمينه لان الاطلاق اقرب الى المقصود بالعقد على ما بينا وقال الحسن بن
زياد القول قول رب المال في الفصيلين فان قامت لهما بينة فالبينة بينة من يدعي الخصوص في دعوى العموم
والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقييد البينة بنية من يدعي التقييد لانها تثبت زيادة قيد وبينة الاطلاق ما كتبه
ولو اتفقا على الخصوص لبعثهما اختلفا في ذلك الخاص بان قال رب المال هفت المال اليك مضاربة في البر وقال
لها رب في الطعام فالقول قول رب المال اتفاقا لانه لا يمكن الترحيح ههنا بالمقصود من العقد لاستواءهما في ذلك
تخرج بالاذن وانه استفاد من رب المال فان اقاما بينة فالبينة بينة المصارف لان يثبت مثبتة وبينة رب المال نافية لانه
لا يحتاج الى الاثبات والمصارف يحتاج له لدفع الضمان من نفسه فالبينة بالبينة للزيادة او لنها انتهى هذا ولا يخفى ان
منه المسئلة لا محل لذكرها لان الكلام في المصارفة ان كانت المضاربة متضمنة للحركة في الربح **قول** وفي الوكالة
لقول للموكل اقول الصواب بل يدعي التقييد موكلا كان او وكلا لانه الاصل في الوكالة ان الوكيل يبيع فقال الموكل
موكلك بنقد وقال الوكيل اطلعت صدق الموكل **قول** ولو اختلف المولى مع حرما العبد فالقول لهم اقول في العبارة
بهم لانه لم يبين ما وقع فيه الاختلاف والظاهر انه في الاطلاق والتقييد فلو قال المولى اذنت لفي بيع البر فقط وقال
الحرما في البيع مطلقا صدق الحرما لان الاصل في الاذن التقييد **قول** ولو وقف على المصالح فهي
لامام الخ ابي الامام وما عطف عليهم فيجعل العطف ما يفي الى الرباط حتى يصح الاختيار ثم لما عطفه فصار له ما عطفه في المصالح
في كلام ابن رهبان فانه قال (من ادخل في ذمة المصالح قيم امام خطيب في المودن بغيره قال العبد في المصالح)

فيكون من الرضا لاصدوفي بعض الكتب انظر تكملة بالليل القيمة بين الوقف من روع بميل الوقف الناظر اذا اخرج
 ثم ما صار له الاجارة لا تنفسح الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الرجوع له فانها قد قطع بموته كاحرره ابن وهبان معزى بالز
 هذه كتبها ولهم انطلق المتون بمسألة الا حجة بانة على الوقف لا يجوز الا اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف كتمديد وشرا بلز
 لا لوقف وفي هذا الاخير نظر سواد اطلق الناظر ام قيل بان قال له من الوقف وعينه لنفسه فمما على الوقف الا لا يستفاد لا احد
 من مملكتنا ما تنتمه **قوله** فليخرج من الرضا الى خلاصه قيل واذا تراض عليه اجرة مائة على اختياره مائة مائة مائة **قوله** لنا نظر
 فملكه على ذلك يكون جبراً ام برضا المياثي قال الماس وح في البحر لخص لا يملكها الموقوف جبراً على المستاجر الا
 اذا كانت الارض تنقص بالقطع واما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاء فانه انتهى فصرحه الجبر عند النقص لكن في
 جامع العصور ليس بمصلحة ظاهر انما له قال ولو اصطاحوا على ان يجعل ذلك للوقف فبمن لا يجازي ائيل القيمة من موقوفه او مبنية
 فهم صرح انتهى فان ظاهره يفهم اشتراط الرضاء اذا الصالح لا يكون الا من رضى فاما ان يفرق بين الوقف والمالك ولا وجه له
 في هذه المسئلة واما يحصل على الوقوع الاتفاق وهو الظاهر في البحر من القنية بنى في الدار المسئلة بغير اذن القيم
 ونزع البناء منها بغير بالارض يجبر القيم على دفع قيمته للباني **قوله** فانها لا تنفسح بموته كاحرره ابن وهبان قيل عليه
 ذلك مخالفا لما ائتمى به قاري الهداية ونس خواجه لا تنفسح بموت الناظر الموقوف وان كان هو المستحق بانفراد لكن في
 القيمة ومثله في القنية في كتاب الاجارة وحمل بعضهم من رجل في يده ارض وقف عليه ما عاشر وبس على زيد فاجرها
 عشر سنين وقبض الاجرة فعاشر خمس سنين ثم مات هل للموقوف عليه ان يغيرها من يده ومن غير ان يضمن
 له ما ادى فقال انتقلت الاجارة ويسترد الدار من يد المستاجر ويرجع المستاجر لما بقي له من الاجرة في تركته الاخر
 فان لم يكن له تركته فهو خسران لحقه لو شاء الله لا يتلاها كافر من هذا انتهى قال بعض الفضلاء يمكن هذا على
 كون اجارة الوقف عشر سنين لا يجوز فتنتقص بالموت لكونها وقعت من اصلها غير صحيح **قوله** ولهم انطلق المتون
 مخالفاً لقدمنا ان قاري اهل اية ائتمى بما وافق اطلاق المتون قال بعض الفضلاء فكان هو المذهب المعتبر **قوله** الاستدالة
 على الوقفية لا يجوز وفي الهداية تفسير الاستدالة ان يشتري للوقف شيئاً وليس في يده من غلات الوقف شيء ليرجع به
 فيما يحدث من غلاته فان كان في يد شيء من غلات الوقف فليس في يده من غلات الوقف شيء ليرجع به
 بل للفقهاء غلة الوقف فلو كان في يد شيء من غلات الوقف فليس في يده من غلات الوقف شيء ليرجع به
 للموكل انتهى ولو طلب من القيم خراج الوقف بمسألة الجباية ولبس في يد شيء من غلته قال الفقهاء بانها ان كان الوقف
 مبروراً لا يستد ان جازوا الا كان ذلك في ماله ولا يرجع به في غلته وقال الفقهاء ابو الليث روح اذا احتسبته امر ولم يجد في امن
 الا احتل انه ينبغي له ان يستعد من بلمر الحاكم ثم يرجع في غلة الوقف لاني المقتضي ولاية الامة على الوقف وذخر
 لنا طعي ان القيم لو احتل ان شيئاً ليجعله في امن البلد وللزراعة في ارض الوقف ان كان يأتون المقتضي جاز عند الكل
 وتفسير الاستدالة بما ذكرنا هو فيما اذا لم يكن في يد شيء من الغلة واما اذا كان في يد ويتبع منها شيئاً للوقف ونقل
 الغن من ماله جاز له ان يرجع به في غلته وان لم تكن بامر القاضي كالوكيل والعتراء اذا انقل الغن من ماله فانه يجوز
 له الرجوع به على ائوكل انتهى وفي الخلاصة الفصل الرابع من كتاب الوقف عظيم الوقف اذا دخل حرمه في دار الوقف لم يرجع
 من غلته له ذلك لان الوقف لو لم ينفق لمن ماله على الشيء ليرجع في ماله اليه عظيم خاز له ذلك فلهذا القية والمصلحة ان

البنين

فيكون بغير طين الخال اذن القاضي الثاني ان لا يتبين من اجارها كاحرره ابن وهبان وليس
من الضرر والضرر على المستحقين كافي القنية والاستدانة القرض او الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يفتوي
مطابقا باكثر من قيمته او يبيعه ويصرفه على العسكرة ويحكون الربح على الوقف الجوانب نعم كاحرره ابن وهبان لا يشترط
لصحة الوقف على شئ وجود ذلك المصنف وقتة فلو وقف على اولاد ذين والاولد له صبح واصرف الفلانة الى الفقراء الى ان يوجد
له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مدونة او مائة من ارضها مكانا لم يثابته قبل ان يبيعه والصحيح الجواز اخف من السابقة كما
في فتح القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جائزا لا في مسئلتين الاولى ان كان العاقل نظر الوقف قبله كما فهم من قبلهم

معهم الجوزع من اخرهم يشترط لاجل الوقف ثم يدخله دار الوقف **قوله** فتجوز بشرطين الخ في الولو الجية قيم الوقف
طلب منه الخراج والهيابات وليس في يده من مال الوقف شئ غير اذان يستدل به على وجهين ان امر الواقف اليه
جواز وان لم يامر بالاستدانة تكلفوا فيه والمختار ما قاله الامام ابو الليث زحانه انه لم يكن من الاستدانة بل يرفع الامرائي
على قاضي حتى يامره بالاستدانة ثم يرفع من الغلة لان للقاضي هذه الولاية انتهى وفي الخلاصة ان الاصح قول ابى الليث
الخروج وفي ذلك خيرة والا حوط فيما اذا ادعت الضرورة للاستدانة ان تكون بامر الحاكم لان ولاية الحاكم اعم في
محتاج المسلمين من ولايته الا ان يكون يعمل لمن الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بد ان يستدل بين نفسه وعند اذا
لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت وفرة قيمتها على المساكين ولم يمسك للخراج هيئته فانه يضمن حصصه الخراج
كافي انفع الوسائل **قوله** وهل يجوز للمتولي الخ اقول قال في القنية وقال الجوزع للقيم ان لم يقدّم المسجل العلم يكون
ضروره في القابل اعظم فله هل مهران خالفه بعض اهل المحلة وليس له التأخير اذا امكنه العماره فلو لم تكن
فيه غلة للعماره في الحال فاستعرض بمشورة بثلاث مشرفي سنة واشتري من المقرض شيئا يسيرا بمخالفه فالتأخير يرجع
في غلة بالعشرة وعليه الزيادة انتمى قيل فيه ما يشبه المخالفة لما حرره ابن وهبان الا ان يقال ما حرره ابن وهبان دخل
في صورة الشراء بالنسيئة ومن مما يجوز حيث كان مما يفعل الناس للزوم الاجل فيه وما اجمع بين القرض والشراء يعني
بعض كثير ففيه ضرر على الوقف لعدم لزوم الاعل في القرض وهو المقصود الذي لا اجل عقد الشراء في ذلك لا يميز
فتخص ضرر على الوقف اذ هو والحالة هذه مجرد شراء يسير بشئ كثير تا مل ثم رايت بعض المتأخرين جعل
الكلامين متخالفين ولم يجب بما اجبت به وقال فليتأمل عند الفتوى **قوله** لا يشترط لصحة الوقف على شئ وجود ذلك
الشيخ الخ قال بعض الفضلاء اصل المسئلة في العمادية وفيه وجعل آخره للفقراء ولا بد من هذا اليقين لانهم ان المسئلة
حتى لا يكون وقفا على معدوم محض فان الوقف على المعدوم لا يجوز كافي شرح السداد في ذلك فلو جاز الوقف انو
قال صدقة موقوفة كافي فتاوى قاضيخان وكثير من الكتاب وذكر انه يكون كافي قال ارشي صدقة موقوفة على الفقراء
الا ان حدث اي ولد فغلتها له ما بقي اقتصى ففي المسئلتين لا يكون الوقف على المعدوم المحض كافي مسئلة السداد في
فتوى **قوله** الخ من السابقة اقول نعم منه انه ليس في المسئلة نقل صريح وقوله قبل واختلفوا فيما لو اراد ان يفتي
في المسئلة نقلا صريحا **قوله** اقالة الناظر عقد الاجارة اي عقد الاجارة الصادر منه وجب قبل فلا موقع لاقتضاءها اذا
ان العاقل ناظر قبله **قوله** الا في مسئلتين بقي في التقييد كرهاني البيع وهي لو اجر الوقف ثم اقال ولا يصح بيعه ثم يفتي
لو **قوله** الا في اذا كان العاقل ناظر قبله كما فهم من قبلهم فتعليقهم اقول في القنية باع القصة داد اشتهاها حاله

ولا يلي شرط ان القاضى لا يعزل إلنا ظرفه عزله غير الال

فله أن يعقل البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكذا إذا لم يزل من حيث غيره فله ان يفسد أو يبيع
خلاف التخييل وينبغي ان تكون الاجارة كذا لك لانها جميع المنفعة او يفرق بين الاجارة والبيع فيقول الثانية اذا كان
الناظر يجهل الاجارة كافي القنية نص عبارتها للقيم ان يفسد الاجارة مع المستاجر قبل قبض الاجارة ويفسد نفسه على
الوقت ويعلو القرض بالرواية القيم المستاجر من الاجارة بعد تمام المدة تصبح الرواية عند الامام ومحمد ويحصى قوله
الثانية لثا غصبه غاصب واحد على ما عليه قيل عليه ان الوقت حينئذ يكون عاموا بالعين المعجمة لا مامرا فلا يحصى
نظمه في ذلك من نحن فيه قوله الثالثة ان يجعله الغاصب قال بعض الفضلاء كيلا يقع الاحتياط مع جهود الغاصب
والطواب ان يمكن بالحمل على ان يصالح الغاصب الناظر على مال صلحا على انكار فيجوز له اخذ المال المصالح عليه
والاستبعاد به عن الوقت قوله احارة الوقت باقل من احرام المثل لا يجوز اي لا يصح فلو آجر الناظر بدون اجرام المثل
يلزم المستاجر ثم احرام المثل عند بعض علمائنا وعليه الفتوى كافي تلخيص الفتاوى الكبرى قوله وبما اذا كان النقصان
يسمى اقول المراد بالنقصان اليسير ما يتفاسد فيه كافي الاصاب قوله شرط الواقف يجب اتباعه الى قوله الا في محائل اقول
يزاد عليه مسئلة وهي اذا نص الواقف على ان احد الاشارك الناظر في الكلام في هذا الوقت وروي القاضي ان يضم اليه مشاؤنا
يجوز له ذلك كالموصي اذا ضم اليه غيره حيث يصح كذا في انفع الوسائل قوله وفي المفهوم والد لا يقال بعض الفضلاء
بمعنى ان من يعتبر المفهوم في نص الشارع يعتبره في عبارة الواقف ومن لا فلا انتهى اقول فيه تامل وانا لا نعتبر المفهوم
في نص الشارع ونعتبره في نص الواقف فاني يصح ما قاله والذي يظهر لي ان الترادف بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا المفهوم
للمقابل للمنطوق قوله كائنا في شرح الكنز حاصل ما بينه في الشرح انهم اناذوا انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا ان
المتواط الواقف ان لا يعزل القاضي الناظر شرط باطل مخالف للشرح وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف ينص الشارع
فليس على موهبة قال الشيخ قاسم في فتاواه معزى الى شيخ الاسلام يعني ان تيمية قول الفقهاء نص في الواقف كنصوص
الشارع يعني في الفهم والد لا لا لافني ولعوب العمل ثم قال الشيخ قاسم واذا كان المعنى ما ذكره فما كان عبارة الواقف
مستكما لا يستعمل نصها ولا تاويلها يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كل لك وما كان مشتملا لا يعمل به وكذا اما كان مجعلا
وقد مات الواقف فان كان حيا فترجع الى مبالغة هذا المصطلح ما ذكره في الشرح فانظر ما بين كلامه في الشرح وكلامه هنا من المخالفة
قوله الأولي هو شرط ان القاضي لا يعزل الماظر اطلاقه يشمل ما اذا كان هو الناظر بان هو طه بنفسه وغيره كذا
سما في الولي عند قولهم الكنز او جعل الولاية له يصح وينزله لكان خائفا وهو مذهبنا على ان المتكلم يريد جعل في غير الولاية

الفن الثالث

الثانية من شرط لا يجوز وقته اكثر من سنة والاس لا يردسون في احتيجاره سنة او كان في الزيادة ونفع للفقران والمقاضي للمعاينة
 زهون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فلتعين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاهل الفاء على من يسأل في مسجد
 كل اكل يوم لم يراع شرطه فلتعين يتصدق على ما تلي غير ذلك المسجد ارجح المسجل او على من لا يسأل السابعة
 لو شرط للمشتعق ان يقرأ عليه اكل يوم فلتعين ان يقرأ القيمة من النفل وفي مرقه آخر لم يطلب العين واحد القيمة
 السابعة فجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكميه وكان عالما تقبى السابعة شرط الواقف عدم الاستعمال
 للقاضي الا على من اذا كان اصلح لا يجوز للقاضي عزل الناظر لمشر وطله بلا خيانة ولو عزله لا يصير معزولا ولا الثاني متوليا
 كذا في فصول العمادي ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب القاضي اذا عزل القاضي الناظر لم يزل القاضي
 محققا في فصول العمادي واخره ان الاول عزله لا يجب الا بيمين ولا يكره ان يكون بيمين وثبتت عليه فاذ كانت اعادة
 ليس للقاضي عزل الناظر بمجردها كناية استهجن حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الواقف اذا عزل الناظر فان شرطه
 بالهزل حال الوقف صح فقوا لا لا عند محمد روح ويصح عزل النبي محمد روح وبشائخ داخ احتاروا القول الثاني والصدور
 قيل لا كما بين في الاصول **قوله** الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره الخ فكذا رقم في القصة وهو كما في البحر مبني على قول
 في حنبلي من كراهية القراءة على النذور فلما اطل التعجب والصحيح المحتار الفتوى قول محمد انتهى وفي مجمع
 الفتاوى الوصية بالقراءة على قبره واطلة ولكن هل اذا لم يضمن القاري اما اذا عينه ينبغي ان يجوز على وجه الصلة
 ويفهم منه ان الوصية بالقراءة انما يطلت لعدم حوازا لاحارة على القراءة وينبغي ان تكون صحيحة على الماتى به من
 جواز الاجارة على الطاعة كما هو من جهة عامة علماء المناهدين انتهى وفي شرح المنظومة لابن الشحنة نقلا عن مال
 الفتاوى فبين ان يضمن ان يضمن قبره او تضرب عليه قبة او يرفع عليه قبة او يقرأ على قبره قالوا الوصية باطلا انتهى
 قال في السرد والى ان المكان لا يتعين وقد تمسك به بعض المذنبية من اهل العصر ويبدو ان صاحب الاحتيار
 عليه ان اهل شعب القراءة لا يجوز لانه كما لا يخفى نا اذ انه مبني على غير المقتضى فان المقتضى هو ان لا يقرأ على القبر
 فتدبر من المكان قال بعض النحلاء والذبي طهر الى انه مسمى لى قول الامام ابن حنبل في رواية القراءة عند القبر
 فلما اطل الله بين والفتوى على قول محمد روح من عدم كراهية القراءة وعنده كافي الخلاصة يلزم التعيين انتهى فعمل من
 هذا قول المس عندها التعجب باطل ضعيف انه انما قوله بالتعيين باطل ان الوقف صحيح وفي البتة ما يخالف **قوله**
 الرابعة شرط ان يتصدق بفاهل الفاء على من يسأل في مسجد او على من لا يسأل السابعة فلتعين يتصدق على ما تلي غير ذلك المسجد ارجح المسجل او على من لا يسأل السابعة
 بعض المفسرين وينبغي ان يلحق به اما لو شرط ان يقرأ في ايام النحر في محل كل القبر ويحرمه وكل اتفرقة خبر كما هو
 في كثير من كتب اوقاف مصر ولم ار ذلك الا في **قوله** اسم المومن داخل القيمة كذا في النسخ والصواب والقيمة الا ان
 يقال الواو بمعنى وال التي للتعبير كما في معنى **قوله** السادة في الزيادة القيمة كذا في شرح الكنتز
 في المسائل التي لا ينبغي فيها قضاء القاضي انه لو قضى الزيادة في معلوم الامام من اوقاف المسجل لا يجوز ولا ينقل
 اللهم الا ان يعمل على ما اذا لم توجد هذه الشروط **قوله** ليس للقاضي عزل الناظر الخ قيل عليه هذا يتناول منصوب
 القاضي قد تقدم جواز عزله بلا خيانة ويجب حمل على ما اراد من قبل الواقف انه ينبغي ان يقرأ على قبره بحجر وشكاية
 بالمسحوقين هل ينزل ويأثم او لا ينزل الظاهر الا **قوله** الواقف اذا عزل الناظر الخ هذه المسئلة مبني على

اختار قول محمد روح وعلى في الاختلاف (وهذا على الاختلاف) لم يملكوا ان يثبتوا لولاية الخلفاء لكونه وكونه في نفسه
عزله بالشرط ولا يطل ولا يتم بموته ومنه محمد روح ليس بكونه في ملكه عزله ولا يطل بموته واختلاف نيابة اليمين
له التولية في حياته وبموته وما بالشرط ذلك لم يطل بموته اتفاقا فانه احاصل ما في الخلافة والبرهان في الفتوى على قول
ابي يوسف روح كافي هو لو الجبدي في العتابة لم يملك الواقف له فيما من نصب القاضي له قيسا وقضى بقوامته لم يملك الواقف
اخر اجابته في رده ارحكم مزل الواقف للميراث والامام الذي بين والامام لا يمكن الحاقه بالنظر لتعليمهم صحة عزله
عند الثاني بكونه وكيل عنه وليس صاحب الوظيفة وكيل عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم الاشتراط
في اصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط كافي البرازية الباني اولي بنصب الامام والمؤذن
ورلد الباني وعشرين ته اولي من غيرهم بنصب مسجد في محلة فنزعه بعض اهل المحلة في العماره الباني اولي مطلقا
قناز عوافي نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل المحلة اولي من الذي اختاره الباني فما اختاره
اهل المحلة اولي وان كانا سواء فمنصب الباني اولي انتهى بحسب ربي وملفنا اجابة ارض الوقف مقيلا ومراها قاصد
ان المتولي وكيل الواقف او الفقراء فكل ابو يوسف بالاول ومحمد بالثاني وذلك مبني على ان التسليم للمتولي شرط صحة
الوقف او لا قال بالاول محمد وبالثاني الثاني وصح قول الثاني جماعة قول في الفتح وهو الاجابة عند المحققين والاكبر
محمود قول محمد وعليه الفتوى في شرح المجمع اكثر فقهاء الامصار على قول محمد روح وعليه الفتوى **قوله** يملك
عزله بالشرط قيل عليه هذا يفيد ان صواب صدر العبارة وهذا على الاختلاف لا على هذا الاختلاف كما هو موجود في
النسخ والحاصل ان الاختلاف في عزله بالشرط مرتب على الخلاف في ان عزله بموته فمن يرى ان عزله بموته يرى
جواز عزله كما في يوسف روح ومن لا فلا كمحمد روح **قوله** لم يطل بموته اتفاقا يعني لانه يصير وصية بعد موته ولا يطل
هناك مسجد بناء على اصله كذا في الاصناف **قوله** وفي العتابة الخ قال العلامة عمر بن نجيم في اجابة السائل بعد ان
نقل كلام العتابية وهذا ان خرج على قول الثاني اشكل او على قول محمد فكذلك بل لا يتصور ذلك وصحة الوقف مشروط
بالتسليم اليه عنده **قوله** وقضى بقوامته فيه ان نصب القاضي للقيم لا يتوقف على القضاء فلعل المراد به تقريره في
لقوامته فتدبر **قوله** لا يمكن الحاقه بالنظر يعني حتى يجري فيه الخلاف بين ابي يوسف ومحمد كما جرى في
نظر **قوله** لعدم الاشتراط الخ اي اشتراط العزل يعني لا يمكن منعه من العزل لعدم اشتراطه كما لا يمكن منعه من
لنصب لعدم اشتراطه لان من ملك التنصب لملك العزل في تقرير كلامه وتحقيق مزاعمه ثم لا مقابل لعقد الاطلاق
في كلامه لاسا بقا ولا لا حقا قال في اجابة السائل بعد ان نقل كلام المصنف روح الطاهر انه لا يملك العزل بلا حجة ولا
لازم بين حوازل التولية والعزل **قوله** منازعه بعض اهل المحلة في القمار يعني لنودي مسجد في محلة فانهم مكله
بجمعهم فتنازع اهل المحلة مع الباني للمسجد في عماره ذلك المنتهزم فالباني لولاه بعضا رفته قال العلامة عمر بن
نجيم وهو المؤلف في كتابه اجابة السائل والخلاف يعلم في ان الباني اولي بعمارة من غيره **قوله** فالباني اولي مطلقا
بل يجوز ان يكون قبل الاطلاق كونه باذنهم او دونه **قوله** عشر في زمانا اجازة لا لزوم مقيلا ومراها الخ الى قوله
لا شك في صحة الاجارة **قوله** بصحة هذه الاجارة وان لم تزل الارض بماء السيل انتهى الشيخ مشهاب الدين الشافعي فقال
زعمه الاجارة جميعا والما ذكر وهو انه استاجرها مقيلا ثم مواها للزراعة وغيرها انتهى ووقف بعض الفضلاء في

وبما لا يرد من الاجرة وان لم يرد بها بل يبل لا يملك في حصة الاجارة الا انها وان لم تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتهما
 حقيقة دون كافي اجارة الهب الا وهو من يستأجر للزراعة وغيرها قال في النهاية في غير الزراعة نحو البناء وغيره
 الا سجار ونصب الفسطاط ونحوها في المزارع وفي فتح القلح يرصد البيع الفاضل ولا تجوز اجارة المرحى اي الكلا
 والسيولة في ذلك ان تستأجر الارض ليعرب فيها فسطاطا وليجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع ما في يده وذكر الزيلعي
 الحيلة ان تستأجرها لا يقاها الميراث ومنها ومنفعة اخرى انتهت والحاصل ان المقيول مكان القيلولة وهي يوم نصف النهار
 وقال الامام الرازي يعني تفسير الغرقان المقيول زمان القيلولة او مكانها وهو الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة يومئذ
 حصة هذه الاجارة فقال ان كان معنى ذلك سواء انتفع او لم ينتفع فهي حينئذ واحدة لا قد ينصل الى انها متسلوبة بالمنفعة
 ولو لم يرد بها لك كانت باعنة قلنا لك اذا قال مقيلا ومراحا وان كان معناه ينتفع بها ما ثرا الانتفاعات فهو ايضا سهل توقف
 ونظره ويؤيد انهم قالوا لو استأجر ارضا للزراعة لم يبين ما يزوع فيها فهي فاضلة فيكون كذا اذا اطلق في الانتفاع بالارض
 وفي مواهب الرحمن بعد ان ذكر ان الاجارة تغسل بالشروط الفايدة كالبيع قال وكاستيجار رضى ما على انه ان اطلق
 علماء فالاجارة عليه لان هذا شرط مخالف لمقتضى العقل اذ موحده ان لا يحب الاجارة بالتمكس من استيفاء المعقود عليه
 وكل شرط مخالف موجب العقل يفسد انتهى اقول اقوى دليل على فساد هذه الاجارة ان لا ترى احد ممن يستأجر
 الارض مقيلا ومراحا يتخذها مقيلا ومراحا قط بل انما يستأجرها للزراعة في نفس الامر ويجعل تولد مقيلا ومراحا في معنى
 رويت الارض بماء النيل او لم تروى ان لا معنى لاستيجار الارض للمقيول والمراحة وهي معدة للزراعة تروى بماء النيل في
 كل عام غاية في الباب انه قد تروى في بعض السنين ومعلوم ان حصة العقد تعتمد الفائز ولا فائز حينئذ في هذه الاجارة
 قال بعض الفضلاء لعل هذه العبارة انما حدثت في القرن العاشر بمصر لما قل به الرزق فتنازع الناس في ارض الخراج
 من الاوقات فاستعمل المتوكلون هذه العبارة حرصا على عدم ضياع مال الوقف واحتمل على ما تروى وتعودت بينهم
 ولم تكن في شيع من كتب علماء ما هو في التاليف انتهى وقد توفي للمصنف رحمة الله من مضى من وجب حنة معين
 وتسعمائة انتهى اقول قد وجدت في تذكرة الناصر الدماميني ما نصه مسئلة كثيرا ما يكتب اهل القاهرة في اجارة ارض
 النيل ان المستأجر استأجر تلك الارض مقيلا ومراحا اي ينتفع بها في مقيول الدواب ورواحها والظاهر انهم انما يفعلون ذلك
 هيلة على لزوم الامارة عند عدم الري وقد وقع في المذهب ما يدخل منه حكم هذه المسئلة قال ابن فتوح في وائاق المجموعة
 قال بن حبيب ما حدثت اهل الاندلس في كراء الرضى ان يقول المكري انما اكرى بيت وقناة الرضى لا ساقيه ولا مطاحن
 لا آله لهما ما هو احتيال لما لا يجوز شرطه وهو انه لا يكون على المكري شيق من تعطيل الرضى باعتلال ما يعتل من
 الماء وقد عرف ان الرضى يوم عقد الكراء طاحنة بجميع آلاتها فان وقع كذا فسخ وكان فيما مضى كراء المثل عليه حال
 الخنط طاحنه في تامه الآلة وانما يجوز على هذا الوجه لو كانت يومئذ عطلا من جميع ذلك زاد المنيطي عن فضل ان
 ازيد على الرضى ان ابراهيم صاحب الثمانية كان يجري ارحية بقرطبة على اوحده الذي ذكره ابن حبيب انه
 يجوز انظر تصنيف شيخنا العلامة بن عرفة في كتاب الاجارة بالتركلامة على كراء الحمامات انتهى ومن خطه الشريف
 لمسا والاحتياط منه ان هذه العبارة متعارفة بالقاهرة قبل القرن العاشر فنحو القرنين واستفيل منه ان الاجارة
 ككوة فاجبة كما بحثه ذلك الفاضل وايد لنا بحثه فيما تقدم قريبا قوله والمصلحة في ذلك ان تستأجره الخ اقول المطابق

غير مستند أو اعتمد لا يرى له من الفائدة نصف لانه اقل من ثلثه وقيل لا يورث الا امواله التي في الممتلكات فقال
 في القاموس اروح الايطل ردها الى المراح بها هم اي الماوى في المساء وفي الصباح راح اذبه ردها الى المراح وفي المصنف
 المراح راح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بهم المقيم حيث قارن لما هيته في الليل والنهار والماوى مثله ونعم
 بهذا المعنى خطأ لا فاسم مكان واسم المكان والزمان والمصدر ومن انزل بالالف عمل بهم المقيم على صيغة اسم المفعول
 واما المراح بالفتح فاسم الموضع من رحت بغير الف واسم المكان والزمان من الفلاحي بالفتح والمراح اي الموضع الذي
 يروح القوم منه اذ يروحون اليه انتهى فرجع معنى المقييل في الاجارة الى مكان القياولة ويدل على صحته انه قولهم
 لو استاجرنا لنبسب القسطا طحاز لانه للقيولة ورجع معنى المراح الى مكان ماوى الابل ويدل على صحته انه قولهم
 لو استاجرنا لاياف الدواب اولي جعلها حظيرة لغنمه حاز ثمانية البعيد باطلة لو استاجر قرية وهو بالمصر لم تصح تخطيطها
 على الاسم كائني الخانية والمظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيره الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولي ان
 يذهب الى القرية مع المستاجر فيقضي ببنه ودخها اذ يروحل وكيله اذ رسله اخيا لمال الوقف اقرا الموقوف عليه بان
 فلانا يستحق منه كذا اوانه يستحق الرجوع منه وصدقه فلان صح في حق المقررون غير من اولاده وذريته ولو كان مكتوب
 الوقف مخالفا له مما على ان الوقف رجع عما شرطه وشروطه اقربه المير ذكره الخصاص في باب مستقل واطال في تقريره
 ما شرطه الوقف لا يمين ليس لاحد هما الا نفرا الا اذا شرط الوقف الاستبدال لنفسه وللآخر

لقوله ولا تجوز اجارة المرمى ان يقول يدل قوله يستاجر يوحى كما هو ظاهر **قوله** تخليته البعيد باطلة قال بعض
 الفضلاء اطلقه نهم لما اذا مضت مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها اولا وقد صرح مراج الدين في فتاواه
 انه اذا مضت المدة المذكورة كان قائمه وصورة الجواب به نعم ان حصل عن شخص اشترى من آخر دارا ببلد واما ببلد آخر
 وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى الجائع بين المشتري والمبيع تخليته الشرعية فهل تصح ذلك وتكون
 التخليته كالتسليم ام لا اجاب اذا لم تكن الدار بغير قبضه بل خلى الجائع بين المشتري والمبيع تخليته الشرعية فهل تصح ذلك وتكون
 ما لم تكن الدار قريبة منها بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاعلاق في بصير قاضا وفي مدة امتناعه لم يقبض
 مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لا يكون قابضا انتهى وحينئذ ما خلا في المصنف واقرع موقعه انتهى وقال
 بعض الفضلاء ما ذكره المصنف من ان تخليته البعيد باطلة مخالفا لما في المحيط كما هو في شرح الكنتز وفي ابن الصمام
 قيل باب خيار الشرط وقد اطننا فيه **قوله** ملو استاجر قرية الخ قال بعض الفضلاء يقع في زمانا كثيرا اعتبر اب المستاجر
 بالتخليته والتمكين ثم ينكر ويدعي انه كان كاذبا في اقراوه فهل يحلف بمعنى المقر له انتهى اقول لا شبهة في انه
 يحلف على قول ابي يوسف راجح وهو المفتى به **قوله** حلالا ان الوقف رجع عما شرطه وشروطه ما اقر به اقول في امشك
 فان الوقف يلزم بمجرد قوله وقتها على قول ابي يوسف وهو الصحيح المفتى به واذا لزم الوقف لزم ما في ضمنه من
 الشروط يلزمه اللهم الا ان يخرج على قول الامام من اشتراط العيكة لازوم الوقف ويكون كلام الخصاص مفروضا
 في وقف لم يحكم به اولى قول محمد من اشتراط التسليم للمتولي **قوله** ذكره الخصاص في باب مستقل اقول قد
 راجعت عبارة الخصاص فلم ارف فيها التصريح بقوله ولو كان مكتوب مخالفا له وان فهم من كلامه وفي
 بعض النسخ ما ذكره الخصاص ونقله النسخة قاذلة للتصحيح بالتأويل **قوله** الا اذا شرط لوقف الاستبدال الى اقرانها

فان قيل فاقبض الاقرار بالانحلال كافي لتمامه فليفتان ومقتضاهما لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحد منهما ذلك
 والى بل عمومها الاخر لا يطل ذلك الشرط بموت احد هما على هذا الوشرط النظر لهما فمات احد هما اقام القاضي قيمة منقضية
 وليس للنبي الاقرار اذ لا اذا اقامه القاضي كما في الاصناف الناظر وكيل الواقف عند ابي يوسف ربح و وكيل المقرء
 عند محمد ورجحتم عزل جمهور الواقف عند ابي يوسف ربح وله عزله و يطل ما شرط له بموته خلافا لمحمد ربح في الكل
 في الدور والحواليات المستلزمة في يد المستأجر ومسكها بفن فاحش بنصف اجرة المثل وانحصر لا يعز و اهل المصلحة بالسكوت
 منه اذا امكنهم رفعه ويجب على الساكن ان يأمره بالاكتفاء باجر المثل ووجب عليه تسليم زائد السنين الماضية
 ولو كان القيم ما كتم مع قدرته على الرفع الى القاضي لاغرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا ظفر الناظر بما ل الساكن
 فله اخل النقصان منه فيصوره في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية منزل القاضي فادعى القيم انه قد احرى له كذا مشاهرة
 ارمسا نهة وصلته المعزول فيه لا يقبل الا بينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمله ارد وانه يعطيه الثاني والايضا الزيادة
 ويعطيه الباقي انتهى يصح تعليق التقرير في الوظائف اخل امن جواز تعليق القضاء والا مارة تجامع الولاية فلو مات
 المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضي ان مات فلان او شعرت كذا فنقل قرارك فيها صح وقد ذكره في النفع
 الوسائل تعقها وهو فقه حسن وفي موائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في
 معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدور والغرور وجزم في البغية تلخيص القنية
 بانه يورث ثم قال بخلاف رزق القاضي وفي الينبوع للاحيوطي فرج فذكر ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة
 بالاقاقف اوقاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجب وزمن كان بصحة الاحتقاق
 من عالم للعلوم الشرعية او طالب العلم كك وصوفي على طريقة الصوفية من اهل السنة ان يأكل مما وقفوه وغير متقبل
 اقول انما يتم الاستثناء بناء على ان المتكلم يدخل في عموم كلامه واما على القول بانه لا يخل فلا قول خان للواقف الافراد لا
 له لكون الهم انما كان له الافراد وانه لانه هو الذي شرط له وما شرط فيه مشروط له بخلاف فلان لانه اشترط مع غيره فلا ينقرد
 قوله ومقتضاه اي ما ذكر من قوله ما شرطه الواقف لاثنين لامقتضى كلامه فليفتان كاترهمه العبارة **قوله** كافي الاصناف اقول
 ليس في الاصناف ما ذكره وعبارة ولوجمل ولايته الى رحلين فعزل احد هما و رد الاخر ونفس القاضي الى من قبل رجلا
 اخر ليقوم مقامه وان كان الذي قبله موضع ذلك ففرض القاضي اليه امر الوقف منفرد و **قوله** في الدور والحواليات
 الخ انتداء كلام لا يتعلق له بما قبله والعار والمجور ومتعلق بقوله الاتي لا يعزروا الظاهر ان التقبيل بالدور والحواليات
 اتفقي اذ ذلك اراضي الزراعة الموقوفة **قوله** وعليه تسليم اجرة السنين الماضية اي تسليم ما نقص من اجرة سنيين الماضية
قوله واذا ظفر الناظر بما ل الساكن يعني وكان من جنس حقه **قوله** لا يقبل الا بينة وذلك لاحتمال تواطؤهما على ما تصادقا
 عليه لغرض من الاعراض **قوله** يعطيه الثاني الخ التمييز للمعزول بمعنى ان الثاني يعطى المعزول قدر الذي عينه القيم وادعى
 دفعه لكونه لا حيف فيه **قوله** وقد ذكره في النفع الو حائل فقهها اي نهضهم كلامهم وان لم يصبر حواءه **قوله** اوقاف الامراء الخ
 مبتدأ مخبر الجملة الشرطية وجوابها وان كان له **قوله** لو ترجع اليه عطف على قوله اصل بدل التاويل بالمصدر ومن غيرهما بل
 على حد تسمع بالمعدي وان كان هاذو التقدير او كان اهما رجوع الى بيت المال وذلك فخران يغصب الامير او السلطان
 مال شخص فحقوقه من يده ثم يموت المفوض بتمنه مقيما لا وارث له الا بيت المال فهذه المال المغضوب وان لم يكن حال اخله

بمشرطه ويجوز في هذه الحالة الاستئجار بغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشر ولا إحتساب (ولم يستتب) واشترى
 لائنين فأكثروا الوظيفة الواحدة والواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم فصل له الاكل من بيت
 الوقف ولو قرر الناظر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول من حكمه الشرعي بجعل اكله وما يتوجه
 لغيره من الناس من يقول في ملك الذي وقف فهو توهم فاحد ولا يقبل في باطن الامراء اوقاف عرض ملحوظها واقفوها
 فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى ذلك واذا عجز الواقف من الصرف الى جميع المستحقين فان كان حصله من بيت المال
 وروعي فيه صفة للاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوظيفة من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك
 فقد م الارلون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرحول صلي الله عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منهم
 قدم الاحوج فالاحوج فان امتروا في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فيقدم الملك ومن ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان
 الوقف ليس مأخوذا من بيت المال اتمع فيه شروط الواقف فان لم يشترط تقدم احد لم يقدم فيه لمعد بل يقسم على كل منهم
 بجميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه وقد افترق لك كثير من الفقهاء في زماننا فاحتجوا بتناول
 معا ليم الوظائف بغير مباشرة ومع مخالفة الشروط والاحكام ان ما نقله الا هيوطي من فقهاءهم انما هو فيما بقي
 لبيت المال ولم يثبت له نافل واما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من
 مراعاة شرطه فان قلت هل في ذلك اصل قلت نعم كما بينته في التحفة المرضية في الاراضي المصرية
 بيت مال لكنه يرجع اليه فتامل **قوله** ولا إحتساب الصواب ولم يستتب **قوله** واشترى الا لائنين عطف على قوله ان ياكل بعد
 قاوله بالمصدر **قوله** والواحد عشرة ظاهرة ان الواحد معطوف على اثنين وهو غير صحيح الا ان يجعل من نافل علمتها
 قنبا وما باردا يكون التقدير وجميع الواحد عشرة وظائف **قوله** من يقول الحق لعل العبارة ممن يقول وعلى تقدير انها
 كذلك فهو بدل من كثير **قوله** اما اوقاف ملكها اراقفوها الحق قال بعض الفضلاء يحتمل ان يراد ما ملكوا اصله اي ملكوه
 قبل ان يصير وقفهم او تقوه كسائر الاوقاف وتسميته حينئذ وقفا مما اذا اعتبار ما يؤول اليه وان يراد ما هي اوقاف قبل الملاء
 ثم ملكوها بطريق الاحتياط لم يلائم تسميتها اوقافا حقيقة **قوله** وهي قابلة بالنسبة الى اخره قال بعض الفضلاء لعل المراد انها
 قابلة لاحكام الاوقاف ومراعات شروط واقفيها **قوله** كما بينته في التحفة المرضية في الاراضي المصرية حيث قال فيها المسئلة الثانية
 في صحة وقف اراضي مصر اعلم ان الواقف لها لا يخلوا ما ان يكون مالكا لها في الاصل بان يكون من اهلها من الامام على
 اهليها او تلقى الملك من مالكها بوجه من الوجوه او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وفقه لوجود ملكه كما صرح به الخصاف
 وغيره وان كان الواقف غيرهما فلا يخلوا ما ان يكون وصلا الى يد باقطاع السلطان اياها له او بشراء من بيت المال
 بعد ما صارت لبيت المال لموت مالكها وعدم وارثا ويكون الواقف لها السلطان من بيت المال من غير ان يكون
 ملصقه فان كان الاول ففيه تفصيل فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح كذا
 في الامعاء والجمع بين وقفها هلال والخصاف للقاضي الناصحي وصرح الشيخ قاهم في فتاواه بان من اقطع السلطان ارضا
 من بيت المال ملكا لمنفعة المعد لها العين له احرارها وتبطل بموته او باخراجه من الاقطاع لان السلطان له ان يخرج
 منها انتهى وان وصلت الارض الى الوقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا فان وقعه صحيح لانه مال ملك
 لها وتراعى شروط وقفه سواء كان ملكا لاراد اميرا او غيرهما ذكره السيويني في الينبوع من انه لا تراعى شروطه

لغير العادي.

وقد يفتل من ذلك المصنف ابن القيم في المصالح فليطالع ما لم يوجع إذا كان في المصالح من حاجة والعيادة لله تعالى في عبيد
في السالبة منه إذا كان فيه مصلحة من حيث لم يكن له حاجة كمنع عقار الختمين نظري قول المتأخرين المفتى به فان قلنا
هذا في الوقف لا موانعنا في الوقف السلطاني بل لا تفرق بينهما فليطالع السلطان المشهور من وكيل بيعته من
وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها المصنف اجل المصالح في فتح القلوب فليطالع من الاشرف في يومه في اذا اشترى
من وكيل بيت المال ان يمانهم وتخطا فاجاب بما ذكرناه اما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا للمصلحة العامة قد كرر
قاضيها في فتاواه جوازها في كل ما شرطه دائما واما متواضع لم يستحق من بيت المال في مثل هذا ما في
الجار في القدر الذي يجب ان يكون في الوقف عمارته شرط الوقف ان لا يملكها هؤلاء قرب الى العماره وامر للمصلحة
كالامام للمسجد والمدرسة للمطبخ يصرف اليهم قد وكفا يتهم ثم السواج واليساط كذلك انتهت وظاهرة ان
ان كان سلطانا واميرا وانه يستحق ريعه من بيت المال من غير مناشرة للوظائف فيمحمول على ما اذا
وصلت للوقف باقطاع السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى الا ان يكون بناءه على اصل في مثل هذه فلا كلام لتأنيده وان كان
الوقف لها السلطان فافتى جميع قاهم من الوقف صحيح اجاب به من بيت المال من وقف السلطان حقيق فانه ارصد ارضا
من بيت المال على مصالح مساجد وافتى بان السلطان آخر لا يملك اقطاعه وذلك بعد ان كان برقوق قبله ارصد على
رجل اولاده ثم جعلهم على مصالح المساجد وقال ان الارصاد من السلطان برقوق المتقدم ليس صريحا في الوقفية
فتعنه من كلامه فيه حكمه وقف السلطان من بيده المال وارصاده ذلك وذكر في الفتح انه يجب على السلطان وقف
مسجد من بيت المال انتهى **قوله** جعل من الاشراف برسب في كل سنة عن هذا حكمه من في مثله فيقال ان ما بعد هذا
مصدر لما قبله وجب له على طريق قوله تعالى وتما عتقته عن امره **قوله** وقول ابن الحاجب في باب المتعيز فالاول عن معرد
كله كره نعيم الاثمة المزعومة في شرح الكافية وللعنى جعل هو الاثمة عن الاشرف في برسب في هو هيبه وليست عن صلة
لقوله مثل كما هو ظاهر وقوله اذا اشترى آية بيان للسؤال وفيه ما فيه فتد **قوله** ولا يراعى ما شرطه دائما كذا في نسخة
عمر بن ابي رافع وفي اكثر النسخ نزل يراعى ما شرطه دائما وعلى النسخة الاولى قال بعض الفضلاء ان قوله دائما ظرف
للمنفى لا للنفى فيكون المراد رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي وجعله ظاهرا للنفى يستلزم حتى السلب الكلي انتهى
اقول حيث كان وقفا فاما المانع من مراعات ما شرطه دائما كغيره من الاوقاف **قوله** الذي يجب به من ارتفاع الوقف عمارته
قال بعض الفضلاء الظاهر ان محل ذلك اذا كان في تأخير التعمير خراجهين الوقف لما في التامة اذا اجتمع من غلة
الوقف في يد القيم شيوع فظهر له وحده من وجوه البر والوقف معناه الى الاصلاح والعمارة ايضا وبما في القيم انه
لو صرف الغلة في المرمية بغوثة ذلك البر ينظر الى لم يكن في تأخير اصلاح الوقف وبعده الى الغلة الثانية ضرورة
يحاط منه خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر وتوفر الخراج الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية ضروريا
فانه يصرف الغلة الى المرمية فان بقي شيوع يصرف الى ذلك البر قال المصنف في البر بعد نقل كلام الثانية وظاهرة انه يجوز
الصرف الى المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يضر ضروريين ونهى العتم ولا تضر العمارة اذا احتجج بها
تقتطع الجهات الموقوفة عليها الا ان لم يضر ضروريين فان فيه حكمة **قوله** واليساط كذلك انتهت قال بعض الفضلاء لم ينته
كلام الجار في هذا البلد وفان قال بعد قوله واليساط كذلك ما به وهذا اذا لم يكن معين على شيوع يصرف اليه بعد

للإمام في الصرف الاحكام والمد ومن الوقاد والمفروض وما كان بمعنىهم لعمومها بالكتاب فبعضها كان بمعنىهم الناظر
وينبغي ان يحاط بالشاؤ من العمارة والكتب بهم لا في كل زمان وينبغي ان يحاط بالشاؤ من العمارة والكتب بهم لا في كل زمان
مالم ينسحب بهم ايضا والخطيب جالس في الامام بل هو امام الجماعة ولكن قيل له المندرج من مقتضى المدركة وظاهره اخراج
مدروس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فاجاب عن المدركة اذا غابت تعطيل المدركة فهو اقرب الى العمارة
كمدروس وهي الرقيم امام مدروس الجامع كما كثر المدروسين بمصر فلا ولا يكون مدروس المدركة من الشاؤ الا اذا كان
لازم المدرك وليس على حكم شرط الوقف امام مدروس ما نفاذ كالا يخفى وظاهر ما في الشرع في كلامهم الا امام والمدروس
على نية الشاؤ لتعيينه ثم فاذا علمنا ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاؤ في غير زمن العمارة والمزملاني
والشحنة والكتب القيمة وخالفنا الكتب وبقيت ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي ان يحاط بالمؤخرين بالامام وعند
الميتاني لكثرة الاحتياج اليه للمسيح وظاهر ما في الشرع في كلامهم من ذكرنا ولو شرط الوقف الاستواء عند الصيق
لان جعلهم كالعمارة ولو شرط اجتواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما قلنا عليهم فكذلك اهم العلم كية في الاوقاف

عمارة البناء انتهى والنسخة التي نقلت منها كانت ملكا لاهل من رحمة الله في يدها سبب اقتصر على ما قصر عليه وقد
شاعت مسئلة نقلهم الشاؤ مطلقا في الديار المصيرية وانتهى بعضهم واستمر مزوره الى السلطنة القدسي والى هذا الكتاب
وقد اطلعت على ما في الشرع في كلامهم من ذكرنا ولو شرط الوقف الاستواء عند الصيق
القرية ولم يكن انما الشاؤ به يستحق ارباب الشاؤ والوظائف معلومهم المقبول لهم اذا تعطيل من جهةهم على
قول ابي يوسف يعني مع بقاء المسجد وبهم عوده الى ملكه الواقف قولهم مما كان بمعنىهم الناظر اقول يجب تقييده
بزمن العمارة والعمل اذا الناظر في ذلك لا يكون بمعنىهم لعدم الاحتياج اليه حينئذ كما اذا كان اهل الوقف يقبضون الغلة
بانفسهم ولا تعمير في الوقف ولا عمل فيه كالمسئلة التي نص عليها القاضي خاين وغيره وهي طاحونة وقفها على مواله
مع حملة ارض فجعل القاضي للوقف قسيلا وجعل له مشرغلة الوقف وهي في يد رجل بالمقاطعة ولا يحتاج فيها الى القيمة
لا يستحق القيمة مشرغلها لان ما يأخذ بطريق الاجرة ولا اجرة يدرون العمل انتهى لكن هذا في ناظر لم يشترط
له الواقف اما اذا شرط كان من حملة الموقوف عليهم فيستحقه بالشرط لا بالعمل ومع ذلك ينبغي ان يكون متاحرا عنهم
الا اذا كان في زمن العمارة والعمل الذي يحتاج اليه الوقف فيكون في معنى المدروس والامام انتهى وقد مثل المصروح
عن مدروس لم يدروس لعدم وجود طلبة تقرر للوقف فصل يستحق المعلوم اجاب بانه ان يرغ نفسه للتدريس بان
حضر المدركة المعينة لتدريسه استحق المعلوم لا مكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة
ان المقصود من المدروس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالبان المقصود لا يقوم بغيره انتهى فعلم ان المدروس
اذا درس بغير الطلبة المشروطة استحق المعلوم **قوله** وظاهر ما في الشرع في كلامهم ما ذكرنا قال بعض الفضلاء
مثل المباشر والشاؤ والعاد الناظر كما تقدم **قوله** تكذا هم اي الاحكام والمدروس ومن الحق بها **قوله** الجماعة
في الاوقاف لها شبهة بالاجرة التي قد يعارض هذا بما في التعلية في المسائل الدقيقة لا بن الصانع ونصه ما يأخذ
العقار من مدربي ارض ليس اجرة لعدم شرط الحارة ولا صدقة لان الغنى ياخذ ما يل امانة لهم على انفسهم
لا اشتغال بالعلم حتى لو لم يحضر الملبوس بسبب اشتغال او تعلية جازاخذ الجماعة انتهى ولم يميزه قال في الشحنة

الفن الثاني

الاجرة وشبه المصلحة وهبه المصلحة فيعطى كل شبهة ما يناسبه فاعتبرنا غلبة الاجرة في اعتبار رزم من المباشرة وما يقابلها من المعلوم والحل للاغنياء وشبه المصلحة باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبه المصلحة لتصحیح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء قاذافات المدرس في اثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باهرمد ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء من بعده ويحيط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب ما له ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقهاء وصاحب وظيفة ما هذا هو الاشبه بالفقهاء والا عدل كل حرره الطرطوسي في انفع الوماثل ثم اهل ان اعتبار رزم من مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموجهة الى الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسماً فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقاً قبل تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو مخلوق استحق للقسط ومن لا ذلكا في فتح القدر لا تنفسح الاجارة بموت الموجه للوقف الا في مسئلتين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم في شرح المنظومة بعد نقله لكن فيما نقل من قريباً عن قاضيهان ما يشهد له حيث ملل بان الكتابة من جملة التعليم واجاب المصريح في البحر بحمله على الاوقاف على الفقهاء من غير حضور درس ايا ما معينة ولذلك قال في القنية الاوقاف ببخا روى على العلماء لا يعرف من وافيها شيع غير ذلك فللقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم يعصون وكذا الوقف على الذين يختلفون الى هذه المدرسة او على متعلمي هذه المدرسة او على علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض وان لم يبين الواقف قدراً ما يعطى كل واحد ثم رقم الاوقاف المطلقة على الفقهاء قليل الترجيح بالحاجة وقيل بالفضل انتهى قال العلامة عمر بن نجيم في كتابه اجابة السائل لاشك ان الجمل وان كان صرف اللفظ على خلاف ظاهره لكن لا بد من صلاحية الكلام لقبوله وهي في الوقف على الفقهاء مطلقاً لما صحت الغاية في قوله جتنى لو لم يحضر المدرس حينئذ بل الظاهر اجراء الكلام على ظاهره كما فهمه شيخ الاسلام عبد البر ابن شحنة اذ نظمه فقال (شعر) وليس بانجر قط معلوم طالب * نعم درسه لو غاب للعلم يعذر * نعم لك ان تقول ان قوله ليس اجرة اي محضة ولا صدقة كذلك وليس للمدعي انتهى **قوله** باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم الخ قيل عليه لا يجري على اطلاقه بل يجب ان تكون للشبهة دليل ما تأمل **قوله** ثم مات في اثناء السنة قبل مجيء الغلة اقول ليس المراد به وقت نقلها من البيدر بل المراد به وقت انعقاد الزرع او وقت صيرورة الزرع متقوم ما قد اشار المصريح الى ذلك بعطف قوله وادراكها عليه عطف تفسير **قوله** بل يفترق الحكم المبنى الافتراق في الحكم ان الوقف على الاولاد صلة محضة والوقف على المدرس ومن بمعنا وليس بصلة محضة بل له شبه بالاجرة **قوله** كذا حرره الطرطوسي ما تاله الطرطوسي قول المتأخرين واما قول المتقدمين فالمتبر وقت الحصاد فمن كان يباشر الوظيفة وقت الحصاد استحق من الاوقاف ومن لا ذلكا في جامع الفصولين اهمام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي لا يسترد منه غلة السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار كجزية وموت قاض في خلال السنة انتهى وقد كتب المولى ابو السعود مفتي السلطنة السليمانية رسالة في هذا وحاصلها ان المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد والمتأخرون يعتبرون ذمة المباشرة والى ذلك **قوله** لا تنفسح الاجارة بموت الموجه للوقف الا في مسئلتين الى قوله

مات لبطلان الوقف بركة فاختقلت النورثة وقيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنعسخ ذمه
ابن وهبان في آخر شرحه لنا ظرا اذا آجر ارضا فصار له مال الوقف عاياه لا يضمن كذا في العاقر خانية بخلاف ما اذا انقطع
في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه اقربا ارض في يد غيره بانها وقف وكذا به ثم اشترها او ورثها صارت وقفا مواخذا
له بزمه وقد كتبنا نظرا ثمها في الاقرار وقعت حادثة وقف الامير على فلان ثم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم
على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور
صرف الى كل اهل قوله من الذكور خاصة قيد للاباء والابناء حتى لا تستحق انثى ولا يولد انثى ام هو قيد في
الابناء دون الاباء حتى يستحق ولد الذكور ومن اولاد الاناث ام هو قيد للاباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور
ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الاباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير كما هو جوابه في
باب المحرمات في قوله تعالى من نسا نكحتم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى وامهات نسا نكحتم وربا نكحتم ولان
الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آباءهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص اولاد الابناء
ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليهم ويقرينة قوله بعد فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل ابناء الذكور ولا ابناء
الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية جعله قيد افي الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرأيت
الامام الاسدي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية
ذكره ابن وهبان في آخر شرحه يعني في كتاب ما ياه وهو آخر كتاب من الكتب التي اشتملت عليها منظومته المشهورة
وقد ذكر احد المسئلةين في النظم والاخرى في الشرح حيث قال (شعر) ارض على غير المعين وقفها * اجارته انفسخ اذا
مات موحر * قال في شرحه هوال البيت من الوقف اي اي ارض موقوفة على غير معين اجراها من له ايجارها وانفسخت
بموته مع قولنا بعدم انفساخها في الوقف اذا كان على غير معين بموت احد المتعاقدين كما اذا عقد بطريق الوكالة او
الوصية والجواب ان هذا ايجار واقف ارتد والعياذ بالله ومات على رده بعد ان آجر لانها تصير ميراثا للورثة ويمكن
ان تصور فيمن آجر ارضه ثم وقفها على غير معين فان الوقف يصح عند من يقول به فاذا مات الاجر انفسخت
الاجارة انتهى قال العلامة ابن الشحنة في شرحه اقول هذا الجواب لا يطابق هوال البيت لانه متصور في وقف اجر
وهذا موجب ملك لا وقف والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى قلت تعالى هذا يكون المستثنى مسئلة واحدة للمسئلةين
قوله بخلاف ما اذا انقطع في خشب الوقف الخ لم يعز المسئلة المخالفة وقد ذكرها في الخلاصة وفي الصيرفية سئل عن
قيم مسجد وموذن لم ينفذ البسط المسجد حتى اكتمت الارضة هل يضمن قال ان كان له اجرة نعم والا فلا انتهى
قلت وعلى قيا مخازن كتب الوقف لو لم ينفذها حتى اكتمت الارضة يضمن ان كان له اجرة والا فلا **قوله** فاجبت هو قيد
في الاباء دون الابناء الخ قيل هذا خلاف المذهب بل بعيد من الفهم والجواب انه صفة للموقوف عليهم يعني لانه لو
كان صفة للاخير لكان قيد في عقبهم لانه الاجير **قوله** والى الاخير عند الحنفية قيل يفهم منه ان الحنفية يقولون
برجوع الوصف الى الاخير مطلقا مع ان المنقول خلافه نقل في وقف هلال فان قال لولدي وولد ولدي الذي كورفهي
للذكور من ولده وولد ولده من البنين والبنات وفي اوقاف الناصبي بعد ذكر ذلك قال الا ترى انه لو قال على ولدي وولد
ولدي الفقراء اني اعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات انتهى ورده اخوه المولف في كتابه اجابة السائل بان هذا خطأ

الفن الثاني

وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو اما بضم فيعود الى الاخير اتفاقا الاستدلال على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة لا تجوز الا باذن القاضي وان كان المتولي يبعد عنه يستدل بمن نفسه كذا في خزائن المفتين الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا والا فان فوض في صحته لم يصح وان مرض في مرض موته صحيح كذا في القنية واليتيمة وخزائنه المفتين وغيرها واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل كما حرره الطوطوسي في انفع الوماثل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بلا شرط وقلنا بالصحة وينبغي ان يكون له العزل والتفويض انى غيره كالا بصاء وسئل عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته للحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم او لا فاجبت بانه ان فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام المفوض اليه باقيا لقيامه مقامه ومن واقف شرط مر تبالرحل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء فاجبت بالانتقال ليس للقاضي ان يقر له وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقر له الاخذ الا بالنظر الى الوقف ذكر الحسامي في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستدل مناهما ذكره اعطاء فقير من وقف الفقراء ما تتي درهم لانه صدقة فاشبهت الزكوة الا اذا وقف على فقراء قرابته فلا يكره كالموصية كذا في الاختيار ومن هذا يعلم حكم

تشاء من عدم التدبر في الكلام وذلك ان قوله ان الوصف يرجع للاخير يريد المضاف اليه في قوله ثم على اولادهم ولا شك انه اخير بما عتبار المضاف واما كونه خلاف المنقول فممنوع لان ما قاله هلال ميني على دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد وقد علمت ان ظاهر الرواية عدم دخولهم والخلاف بينهم في دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد ليس مما نحن فيه بل عدم الدخول هنا متفق عليه لما قد علمته من اشتراط كون الوجود ذكر اعني ذكر انتهى اقول فيه نظرفان قوله ان المراد بالاخير المضاف اليه في قوله ثم على اولادهم ولا شك انه اخير بما عتبار المضاف كلام لا يصدر عن عاقل فضلا عن فاضل فان القاعدة المخرج عليها هذه الجزئية مفروضة فيما اذا تعقب الوصف متعاطفين فاكثركما هو بمراى ومسمع منه وظاهره ان لا عطف بين المضاف والمضاف اليه على ان المضاف اليه وان كان اخيرا في اللفظ فهو اولى بحسب المرجع **قوله** وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو الخ قال العراقي في فتاواه وقد اطلق اصحابنا في الاصول والفروع العطف ولم يقيدوه باداة ومن حكى الاطلاق امام الحرمين والغزالي والشيخان وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كالواو والمتولي حكاه عنه الراعي ومثل امام الحرمين المسئلة بضم ثم قيدها بطريق البعث بها اذا كان ذلك بالواو وتماه فيه لكن بقى الكلام فيما اذا كان العطف في البعض بضم وفي البعض بالواو كما هنا **قوله** الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف الخ قيل يدخل اما لو غصب ارض الوقف غاصب وتعذر خلاصها منه الا بهما وهي واقعة العتوى ولم ار من صرح بها **قوله** وان كان المتولي يبعد عنه الخ اقول يقيد بهذا اطلاق ما قدمه او اثل كتاب الوقف **قوله** وينبغي ان يكون له العزل والتفويض قيل المراد التفويض من غير عزل ولا يلزم من احدهما الاخر **قوله** فاجبت بانه ان فوض في صحته ينتقل للحاكم الخ قيل عليه بل يجب ان ينتقل الى الحاكم ولو فوض يعني في مرضه لان في التفويض تعويضا للعمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف لانك تخير لمن فوض له ان يغوض في مرضه مثلا وهكذا الثاني والثالث فلا يعمل بالشرط استلما انتهى **قوله** الا اذا وقف على فقراء قرابته الخ في التاثير خاوية نقلا عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولده وعلى

المرتبة الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فليحفظ اذا وقف علي فقراء قرابته لم يستحق منزلهما الا بينة على القرابة والفقراء لا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان انه فقير معلوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تجب الا بالقضاء كذوي الرحم المحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار اذا جعل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم او بعضهم فما قطع لا يبقى لهم ديننا على الوقف الا حق لهم في الغلة من التعمير بل من الاحتياج اليه هم واولادهم في الذخيرة ما يقيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن انتهى وفائدة ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفصل شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعتقاء فاجبت للعتقاء لما ذكرناه والله سبحانه وتعالى اعلم واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه والاماره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع الغائب اذا افق الوديعة على انوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهما لانهما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لا محتند ملكه الي وقف التعدي كافي الهداية وغيرهما وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها الضامن مستند الى وقت التعدي حتى لو غصب الغاصب العين المغصوبة وضمنه المالك ملكها مستند الى وقف الغصب فنقل بيعه السابق ولو اتق العبد المغصوب بعد التضمن فنقل ولو كان محرره عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالفه ما في القنية من باب الشروط في الوقف اولادهما ابل اما تناهوا اراد السكنى ليس لهما حق السكنى انتهى وهو صريح في ان الواقف اذا اطلق الوقف في الدار كان للغلة لا للسكنى وهي كثيرة الرقوع فليحفظ وبالعيون تلحظ **قوله** ولا بد من بيان انه فقير اي لا بد من اقامة النبذة على فقره لانه يدعي الاستحقاق والدعوى لا تثبت بقول المدعي قال في تلمذة الفتاوى اذا وقف على فقراء قرابته فجاء رجل يدعي الغلة ويدعي انه قريب الواقف وانه من قرابته كلف اقامة البينة على قرابته وانه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له احل تلزمه نفقته والقياس ان لا تكلف اقامة البينة على الفقر لان الانسان الاصل فيه الفقر لانه خلق وهو عدلهم المال ولكن قلنا يكلف اقامة البينة على ذلك لان الاستحقاق بالفقر الاصلي استحقاق بالظاهر واحتجاج الحال وانه لا يصلح حجة للاستحقاق كذا في الشرح الفوائد للطوموسي **قوله** اذ لاحق لهم في الغلة قيل يستثنى من ذلك مسئلة فان فيها المستحق يقدم على العبارة وهي ما لو قال واقف الارض تكون غلة هذه الارض لغلان هذه ثم بعد ذلك لغلان آخر ابل ما بقي ثم بعده للمساكين فاحتاجت الارض الى العمارة في السنة الاولى وان عمرت في السنة الاولى لم يفضل من غلتها شي استحسن تاخير عمارتها حتى تمضي هذه السنة وياخذ صاحب هذه السنة غلا تلك السنة فاذا صارت الى الاخر عمرت من غلتها لان تاخير العمارة سنة ليس يخرجها عن حال الوقف وهذا الذي يصير اليه الوقف ما ما هو ان فاتته غلة كانت له غلة ذلك في المستقبل ذكر ذلك الخصاص في اوقافه انتهى وقيل عليه لا محل لهذا الاستثناء لان محل قولهم الذي يدل به من غلة الوقف تعميره ما اذا كان في ترك العمارة ضررين ومحل مسئلة الخصاص ما اذا لم يكن في ترك تعمير الوقف هلاك الوقف يشعر بذلك قول الخصاص لان تاخير العمارة سنة ليس مما يخرج الوقف من حاله ثم اعلم ان التعمير انما يكون من غلة الوقف ان لم يكن الحرام يصنع احد ولهذا قال في الولو الجية بجل آجرد ارا

لو شرط الواقف قضاء دينه لم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف
فلما كثر ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدقوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمتعد في هذه الصورة لعدم
ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده بخلاف مسئلتنا لانه متعد لكونه اسرف عليهم
مع علمه بالحاجة الى التعمير وكذلك لا يرد ما اذا اذنه القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف فانه
قال في العتائية ان شاء ضمن المرأة ولكن شاء ضمن الدافع ويرجع هو الى المرأة انتهى لانه غير متعد وقت الدفع وانما
ظهر الخطأ في الاذن فانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بال ضمان فليس
بمتبوع وفي النوازل مثل ابو بكر بن رجل وقف دارا على مسجد على ان مافضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت
الغلبة والمسجد لا يحتاج الى العماره هل تصرف الى الفقراء قال لا تصرف الى الفقراء وان اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز
ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه مثل ابو جعفر ومن هذه المسئلة فاجاب ممكن او ممكن الاختيار
هنا في انه اذا علم الله قد اجتمع من الغلة مقلد اموالو احتاج للمسجد والدار الى العماره امكن العماره منها صرف الزيادة
على الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه **قول** استدلنا منه ان الواقف اذا شرط تقديم العماره ثم الفاضل منها
للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قد وما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وان كان
الآن لا يحتاج الموقوف الى العماره على القول المختار للفقيه وعلى هذا فيغرق بين اشتراط تقديم العماره في كل حنة
والسكوت عنه فانهم مع السكوت تقديم العماره عند الحاجة اليها ولا يدخرونها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقديم
عند الحاجة ويدخرونها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم اذا اشترط الواقف
تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخرونها عند الاستغناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل حنة قد والعماره ولا يقال انه لا حاجة
اليه لانا نقول قد علمه في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جاز خراب المسجد او
بعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي الى الصرف الى الفقراء من غير ادخار شيعة للتعمير الى خراب العين المشروط تعميرها
او لا وصي الواقف فاظر على اوقافه كما هو متصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا
لاناظر كما في العتائية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قالوا في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل
الاول فبعضه فان ناظرين فليتايل وليراجع غيره

موقوفه فجعل المستاجر واقفا موطا تربط فيه الدواب وغيرها يضمه لانه فعله بغير الاذن **قول** فصرف الفاضل الى المصرف
المذكور ثم ظهر دين على الواقف الى بعض الفضلاء مثله لو صرف لغير المستحق ظانا انه مستحق فظهر انه محبوب بغيره
قول فقد احتجنا منه ان الواقف اذا قال بعض الفضلاء ما اختاره فقيه او وليت روح هو القول المعتمد المختار للفتوى
في المذهب كافي جامع المضمرات **قول** فانه يجب على الناظر امساك قد وما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وقد يقال قد وما
يحتاج اليه في المستقبل غير معلوم اذ هو غير متضبط فلا يدري القدر الذي يرصد للعماره وهذا امر جلي لا مترة
فيه وغاية ما يقال ان الامر مغرر للناظر فيرصد القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه **قول** ولم يظهر لي وجهه ربما
يروجه بان الاول لما تعين للنظر وعناية لمصلحة الوقف لم تكن الحاجة داعية اليه كونه الثاني مشا ركاله **قول** فليتاامل وليراجع
غيره قال بعض الفضلاء قد راجعنا فوجدنا ان الضفاف صرح في كتاب الاوقاف بانها يكونان ناظرين

كتاب البيوع

احكام العمل ذكرنا هنا لما حجة انه لا يجوز بيعه وهو تابع لامة في احكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد كالمظهرية والاحتياط والعتابة والحرية الاصلية والرق والملك بسائر اعبائه وحق المالك القدر يم يسري اليه وحق الاضرار في البيع الفاسد وفي الزين فبياع مع امة للدين وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشر مسئلة وما زاد على ثمانية المتون من جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا ولد من المهرونة كان رهنا معها بخلاف المستاجرة والكفيلة والمغصوبة والموصى بعتبتهما فانه لا يتبعها كافي الرهن من الزيلعي ولم ار الا ان حكم ما اذا باع جارية وحملها ارمع حملها او حملها او دابة كقولك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحملها بكونه مجهولا استثناء من معلوم فصا والكل مجهولا فقولنا هنا بفساد البيع بكونه جمعا بين معلوم ومجهول لكن لم اره صريحا وفي تنج القدر بعد ما عتق العمل لا يجوز

قوله احكام العمل قيل وقصده ما ذكره وهي ان ما يوقف للعمل من الارث هل للولي يبعه ام لا انتهى اقول ينبغي ان يقال ان كان شيئا يخشى عليه التلف للولي يبعه وان كان لا يخشى عليه التلف فان كان حيوانا فانه يبعه لان مؤنته ربما يستغرق ماله وان كان عقارا لامل ما يظهر لي تفقها والقواعد تقتضيه **قوله** وهو تابع لامة في احكام اقول ومنها ما ذكره في الظهيرية لو تزوجها على حارية حملت على ان طأني بطنها له تكون الجارية وما في بطنها له انتهى ولعل وجهه ان الحمل كجزء منه فلم يصح استثناءه **قوله** بخلاف المستاجرة الى قوله كافي الرهن من الزيلعي ونص عبارة قوله انه الرهن كالثوب والشمسة واللبس والصوف للرهن لانه متولد من ملكه وهو رهن مع الاصل لانه تبع له والرهن حق متأكد لازم يسري على الولد الا ترى ان المراد من لا يملكه ابطاله بخلاف الجارية البجائية حيث لا يسري حكم الجنابة الى الولد فلا يتبع امة فيه لان الحق فيها غير متأكد حتى ينفرد المالك بابطاله بالقداء واخلاب ولد المستاجرة والكفيلة والمغصوبة وولد الموصى بعتبتهما لان المستاجر حقه في المنفعة دون الميراث وفي الكفالة الحق ثبت في الدمة والولد لا يتولد من الدمة وفي الغصب السبب اليات اليد العادية بازالة اليد المحقة وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه تبعا لانه فعل حسي والتبعية تجري في الارصاف الشرعية وفي الجارية الموصى بعتبتهما المستحق له الخدمة وهي منفعة والولد غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون نفعها **قوله** ولم ار الا ان حكم ما اذا باع جارية وحملها اليه قال بعض الفضلاء يستفاد ذلك من حكم تعليلهم عدم صحة بيع الامه الاحملها فان ما لا يصح افرازه بالعقد لا يصح اعتناؤه من العقد والعمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الجيران لا اتصال بها وبيع الاصل يتناولها فالاعتناء يكون على خلاف موجب العقد فلم يصح فيصير هو طافس او البيع فيسبب به بخلاف ما لو باع امة وحملها او مع حملها لكنه معارض بما يقتضي الفساد وهو الجمع بين معلوم ومجهول بقي ان يقال قد نقلهم قريبا انه يباع مع امة للدين فان علمنا قولهم بفساد البيع اليه اقول على الفساد في هرح الجميع المملكي بانه جزء منها متصل بها خلقه وتسليم المبيعة بدونه غير ممكن انتهى وعليه لا يظهر الفساد في الضرورة المذكورة لا سيما نسليمها معه فتأمل **قوله** لا يعتق العمل لا يجوز بيع الام ونحو زوجتها والفرق ان اعتناء ما في بطنها فانه يبيعها لا يجوز قصد انفكاكها حكما بخلاف الهبة كذا في التتميم وقرئ بعض الفضلاء بان المبيع يفسد بالضرر لا لثا من الهبة لا تفسد به واما امتناع الهبة بعد التدبير فلا اتصال ملك الوهب بالموهوب فلو باق على ملكه المالك

الفن الثاني

يصح الام وتجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير العمل على الاصح لقنا في الميسور ولم ار حكم ما اذا حملت امه
 كافر من كافر ما علم هل يومئذ مالها ببيعها لصيرورة العمل مسلما باسلام ابيده الحال ان حيد وكافر
 ولم ار لان حكم الاجازة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للمعدوم فالعمل اولي وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية
 بل اولي ولا فرق بين كون الجنين ثعبا لامه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها الصاحب الاثني للصاحب الف كركفا
 في كراهية البرازية ولا يمنع امه في الجنابة فلا يدفع معها الى وليها وكذلك لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء
 في الزكوة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها ولا يقتل ولا تحل الا بعد وضعها ولا يتذكر
 الجنين بذاته كانه فلا يتبعها في حقة مسائل ولا يفرد بصحة ما دام متصلا بها فلا يباع ولا يوهب الا في احد
 هذه مسائل يفرد بها في الامتاق والتدبير والوجبة به وله والاقارب به وله بالضرورة المذكور في المتن في الوصية

بضلاف ما اذا كان الحمل معتقدا انه لا ملك فيه فلم يتصل بهما يمنع الجواز فتأمل **قوله** ولا تجوز هبتها بعد تدبير العمل قال
 الزيلعي لو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جازت الهبة في الام لان الجنين غير مملوك واشتغال بطنها لا يوجب الفساد
 كما اذا وهب ارضا وفيها ابنية بخلاف ما اذا دبر العمل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه فيه باق ولا يمكن ادخاله
 في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا تصح الهبة في الام بدونه لانها معقولة به فصا وفظيرة الهبة النخل
 بطون الشجر والحوالي بدون الدقيق من حيث ان كل واحد منهما يمنع القبض **قوله** ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافر
 كافر من كافر ما علم الخ قيل مقتضى القياس انه لا يومر ببيعها الا انه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق للمالك ولذا قال في
 الخاتمة لو ارصى بماني بطن جاريته لعل ان كان في بطنها ولد يوم الوصية بان جاءت به لاقبل من حقة اشهر جازت الوصية
 وان لست اشهر فاكثر فالوصية باطل **قوله** ولم ار لان حكم الاجازة له اقول هي بالزوي اي واية الحد يث وبه سقما قيل
 الاجازة للمعدوم فيصور لانها تملك المنافع وهو لا يتأتى في المعدوم اما الوقف والوصية فمن باب الاستحقاق
 لا التملك ولان الاجازة تحتاج الى متعاقد من ادمى يقوم مقامهما ولم يكن للحمل من يقوم مقام **قوله** وينبغي
 ان يصح الوقف عليه كالوصية يعني عليه كالتوقف على من يجعله الله تعالى لمن الاولاد **قوله** بل اولي لان الوصية
 تصح بالمعدوم كما تقدم **قوله** ولا يتبع امه في الجنابة الخ كذا في المحيط وهي مسئلة الجامع الصغير وذكر الحاكم الشهيدي
 في المختصر ان حكم الجنينة يسري من الام الى الولد والضابط في مراية الحق الثابت في الام الى الولد والارض ان الحق
 في العين اذا كان مستقرا يسري الى الولد والارض كافي البيع العاقل واذا كان الحق في العين غير مستقر لا يسري
 الى الولد والارض كافي الهبة واذا كان مستقرا من وجه دون وجه فانه يسري الى المولد ون الارض كما في مسئلة
 المالك القل بم وقد قيل الاحكام وبيد اوجهها في الهادة **قوله** وكذلك لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة قيل عليه كيف
 يتخطب الجنين عن امه مع كونه جزءا منها او في حكمه وهذا خلاف المشاهد **قوله** ولا في حق الفقراء في الزكوة في السائمة
 لكن اذا كانت الامهات دون النصاب كمل النصاب بضم الفصلان اليها ولعل لا ينافي ما ذكره القسره لكون التكميل
 لا يستلزم التبعه **قوله** ولا يتذكر الجنين بل كونه امه يعني عند الامام **قوله** فلا يتبعها في حقة مسائل الخ اقول
 الخ كونه منسلا مستويا اتصالا لا يتبعها في العتابة والنجارة والايضاء والوصية اخذ منها فهي تسع **قوله** والوصية
 بعده قولنا الوصية عليه مقلد ذكره فترى ان قولنا الوصية يعني ان يصح الوقف عليه كالوصية **قوله** بالضرورة المذكور في المتن

والاقرار ويثبت نسبه وتجب نفقة لأمه ولزوجه وبورده فان ما يجب فيه من الغرة يحكون موروثا بين ذريته وبقي
الخلع على ما في بطن جاريته فيكون الولد له اذا ولدت لآقل من ستة اشهر ولا يمتنع امه في بيع من الاحكام بل
الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا استصفت الام بيمينه فأنه يتبعها ولدها باقراره لا كما في العنز ويمكن ان يقال ثانيا
ولك البهيمة يبيع امه في البيع ان كان معها وقتها على القول المفتي به رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في متبئين
لحد لهما لو احال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من
غير المشتري وكان منقولا لم يجز ولو كان فسخا لجاز قال الفقيه ابو جعفر كنا نطعن ان يبعه جائز قبل قبضه من المشتري
ومن غيره لم يحكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة يعتري رأينا نص محمد ر ح على عدم جواز قبضه من القوم
مطلقا كذا في بيع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للافظاصحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة
وهي بشرط عدم براءة كفالة ولو قال بعتك ان شئت او شاء ابي اوزيد ان ذكر ثلاثة ايام اقل كان بيما بخيار للمعنى
والا بطل للتعلق وهو لا يحتمله ولو ذهب الدمين لمن عليه كان ادراء للمعنى فلا يترقب على الصحيح ولو قال اعتق
عبدك مني بالف كان بيعا للمعنى لعنه فسمي اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضي فلا بد
في الوصية والاقرار وهو ان يدكر شيئا صالح **قوله** وتجب نفقة لأمه يعني اذا طلقتها وهي حامل فتجب عليه نفقة الحمل
وقد نفع لأمه فالنفقة له لا لأمه والاصح عند الشافعية انها للام لا للحمل **قوله** ولا يتبع امه في شيء من الاحكام الخ اقول يزداد على
ما ذكره ما في المجمع من المكاتب ولو زوج عبد من امته ذكرا فانهما قولان يتبع امه في كذا بتمها وتقبه ايضا من النكحة الكفار ويتبع
الولد غير الابوين ديننا ويتبع الكناهي منهما لا المجوسي **قوله** رد المبيع بعيب بقضاء الخ قال المص ر ح في شرحه على الكنز
هذه قوله ولو باع المبيع فرد عليه بعيب الخ وادرد على كونه فسخا بمسائل الاولى لو كان المبيع عقارا فرد بعيب لم يبطل على
الفقيه في الشفعة يعني ولو كان فسخا لبطل الثانية لو باع امته العبدى وسلمت ثم ردت بعيب بقضاء ثم ولدت فادعاه
ابا للبائع لم تصح دعواه ولو كان فسخا لصحت كالمولم يبعها الثالثة مسئلة الحوالة التي ذكرت ههنا ثم قالوا جاب في
المعراج بانه نسق فيما يستقبل لافي احكام الماضية ثم قال بعد امطر كثيرة والدليل على الفسخ انما هو في المستقبل ان زاول
المبيع للمشتري ولا يرد هاجم الاصل وكفه الوذهب دار وعله هانبيعت بجنبها دار فاخذها المرهوب له بالشفعة ورجع الواهب
فهو لم يحسن له الاخذ لشفعة كذا في الفتح قال بعض الفضلاء ومضى مسئلة الحوالة اذا لم تبطل بما اذا يرجع المشتري على
البائع بجميع الثمن ام لا **قوله** على عدم جواز قبض القبض مطلقا اي سواء كان البيع من المشتري او غير وصدق بيع
المنقول قبل قبضه عليه **قوله** الاعتبار للمعنى لا للافظاصحوا به في العقود وبه عطف ما قيل هذا في غير الايمان كما في الحانية
فاطلاق المص ليس في محله على انهم قالوا ايضا الايمان مبنية على الاعراض وقد تقدم التوفيق واعلم ان المعتبر في اوامر
الله تعالى المعنى وفي اوامر العباد الاصل في اللفظ وذلك كمن قال لاخر كاتب عبيدي ان علمت فيه خيرا فكاكته ولم يعلم فيه
خيرا لم يحرد في امر الله تعالى بالكثرة بل على هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز ومن ذلك لو اوصى بالثلث
للانصاف السبعة فنصف الى واحد يجوز قيل يصرف الى السبعة بخلاف الزكاة لان المعتبر في اوامر الله تعالى المعنى وفي
اوامر العباد الاصل كذا في شرح الجامع الصغير للتمرتا شي **قوله** ولو قال اعتق عبدك مني بالف الخ الاقتضاء هو جعل
غير المنطوق منظورا لتصحيح المنطوق وهما الماقتل الامر اعتق عبدك مني بالف اقتضى الامر الملك ولم يذكره فان الامتناع

الفن الثاني

لأنه يكون الأمر اهلا متاق ولا يفسد بالف ورطل من خمرة وأوراجعها بلفظ النكاح صحت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضا ولو قال لعبد ه ان ادبت الي الغلمان حر كان اذ ناله بالتجارة وتعاقى عقده بالاداء نظر للمعنى لا لكتابة فاعله ولو وقف على ما لا يصح عيني تميم صح نظر للمعنى وهو بيان الجهة كالفقراء لا باعظا ليكون تمليكاً لمجهول وينعقد البيع بقوله خذ هذه ابكي فقال أخبرت وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل والاعطاء والاشتراك والادخال والرد والإقالة على قول وقد بينهما مفصلاً معزاً وفي شرح الكنز وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك كما في الخانية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للحار كالبيع والشراء والهبة والتمليك وينعقد السلم بلفظ البيع كعقده ولو قال لعبد ه بعث نفسك بالف كان اعتاقاً على مال نظر للمعنى ولو شرط رب المال للمضارب مثل الربح بالالف لا يصح الا بالبيع والبيع مقتضى والمقتضى قول غير مذكور حقيقة جعل كالمذكور شرط ما فثبت البيع متقدماً على الاعتاق لانه بمنزلة الشرط لصحته ولما كان شرطاً كان تبعاً للعقق اذ الشرط اتباع فيه ثبت البيع بشرط المقتضى لا بشرط نفسه اظهر التبعية حتى سقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يشترط كونه مقدوراً التسليم حتى صح الامر باعتاق الأبقر يعتبر في الأمر الأهلية للاعتاق ومن شروط الاقتضاء ان لا يصرح بالثابت بل يذكر المقتضى فقط لانه لو صرح به بان قال المامور بعته منك بالف واعتقه عنى لم يجز عن الأمر بل كان مبتدأً أو رجع العتق عن نفسه ومعنى قوله اعتق عبدك عنى اعتق عبدك الذي كان ملكك ثم صار ملكي بالعاني **قوله** ولا يفسد بالف ورطل من خمرة أو لغيره في ثقله على قوله فلا بد ان يكون الأمر اهلاً وذكره بقاء التفريع كما هو ظاهر **قوله** لا للمنظر ليكون تمليكاً لمجهول قيل عليه لا يظهر اقتضاء اللفظ فيه التمليك لان وقفت صريح في معناه وان اراد لفظ بني تميم فكذلك **قوله** وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فان قلت كيف ينعقد بقوله خذ وقد اشترطوا فيما ينعقد به البيع الماضي ولعظ حذف موضوع الاستقبال قلت هو وان كان موضوعاً فلا حتمية للاحتمال الا انه كالماضي معنى من حيث انه يستلزم عي هابقة البيع الا ان اعتداه الماضي سبق البيع بحسب الوضع واستلزام خذه بطريق الاقتضاء كما لو قال بعثتك عبيدي هذا بالف فقال هو حر عتق وثبتت اغتربت اقتضاء والحاصل ان العبرة في العقود للمعاني لا للالفاظ **قوله** وينعقد بلفظ الهبة الخ يعني نظر للمعنى لان الهبة بشرط العوض هيته لفظاً ببيع معنى وذلك كما اذا قال وهبت لك هذه الدار بالف وهذا العبد بثوبك هذا فوضي كان بيعاً اجماعاً **قوله** ولفظ الاعطاء قال في المحيط ينعقد بلفظ بذل بكذا **قوله** والاشتراك والادخال اي ينعقد البيع بهما بان قال اشركتك في كذا ادخلتك في كذا **قوله** والرد كالمواخذ ثوباً من رجل فقال البائع هو بعشر من وقول المشتري لا ازيدك على عشرة فاخذه وذهب به وضاع عنده قال ابو يوسف هو بعشر من كذا في الخانية انتهى وفيه تأمل **قوله** والا قاله في تنعقد بلفظ الاقالة كالمواخذ اقلتك بكذا فقال قبلت على قول أبي جعفر الاسكاف وعلى قول أبي جعفر لا ينعقد وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو المختار كافي منية المتي **قوله** وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك الخ قالوا لا تنعقد بلفظ البيع لانه وضع لتمليك الايمان والاجارة لتمليك المنافع المعدومة كذا في شرح المختار فيحتاج الى الفرق بين لفظ البيع حيث لا تنعقد الا حارة وبدوين لفظ الهبة حيث تنعقد به الاحارة قال بعض الفضلاء ويمكن ان يفرق بان الهبة لما كانت شبهة بالاجارة من البيع لان المال كان في كل منهما من جانب واحد صح اعتقار لفظ الهبة لها اختلاف البيع فان المال فيه من الجانبين انتهى وقد ذكر في الدرر والغرر خلافاً في انعقادها بلفظ البيع ومن عيان في شرح المختار فيهم ان عدم انعقادها بلفظها متفق عليه **قوله** وينعقد السلم بلفظ

كان المال قوصا ولو عوط لوجب المثل كان بشاعة ويقع الطلاق بالفاظا المتق ولو صالحه من ألف على نفسه قالوا
 أنه إسقاط للباقى فمقتضاه عدم اشتراط القبول كالإبراء وكونه مقلد صالح يقتضي القبول لأن الصالح ركنه الإيجاب والقبول
 ولو وهب المشتري المبيع من المائع قبل قبضه فقبل كالمساقاة وخرجت من هذا الأصل مسائل منها لا تنعقد الهبة
 بالمبيع بلائس ولا العارية بالأجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع المتق بالفاظ ~~التي هي~~ ^{التي هي}
 والطلاق والعقاق تراعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لبعده إن أدبت الي كذا في كيس ~~التي هي~~ فأنشأ حر فادها في
 كيس أحمر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته منجزا فعلقه على كائن لم تطلق وفي الهبة بعض الظاهر من نظروا إلى جانب
 اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء وإلى جانب المعنى فكانت بيعا انتهت أحكامه من الخيارات وجوب الشفعة بيع
 الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم أنه عنده ولولد الصغير كفى الخاتبة ^{الشراء} إذا وجد نفاذا إلى المباشر فلا يتوقف شراء
 الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا إجارة المتولي أجبر اللوقف بدوهم ودائق بل ينفذ عليهم والوصي كالمتولي
 المبيع على الأصح اعتبار الحائز المعنى كما ذكره المنصور في البحر **قوله** قالوا الله إسقاط للباقى فمقتضاه عدم اشتراط القبول
 الم يعني أنه إسقاط للباقى من حيث المعنى وحيث كان المعتبر في العقود المعنى لا اللفظ كان العمل عليه متعينا اللهم إلا
 أن يستثنى ذلك من القواعد فالبحر **قوله** بيع الأبق لا يجوز واختلاف في بيع الأبق فاقبل فاسد وقيل باطل ورجح في
 الفتح الفساد **قوله** ولولد الصغير يخالفه ما في الزيلمي والفتح حيث قالوا وتزوج بهتة لا بنه الصغير وليتيم في حجرة
 بخلاف ما إذا باعه منه لأن ما بقي له من اليد يكفي في الهبة دون البيع لأنه قبض بأزاء مال مقبوض من مال الأيمن وهذا
 قبض ليس بإزائه مال يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظر للصغير فاته لو عاد ما أدى ملكه الصغير وفي الخاتبة
 لو وهب عبدا الأبق لولد الصغير لا يجوز وإن باعه جاز فقلد محسوس الحكم على ما نقله الشارحون قال في البحر ولم أر
 لحد منهم نبيه في هذا وأعلم أن جواز هبة العبد الأبق لابنه الصغير مقيد بما إذا لم يبق إلى دار الحرب كما في منية المفتي
 وقد أفاض الزيلمي أنه يجوز تزويج العبد الأبق **قوله** الشراء إذا وجد نفاذا إلى الأصل فيه كما في القنية في باب البيع
 الموقوف أن من اشترى شيئا صغيرا بغير أمره كان للمعاقد وإن أجازا فلان إذا أضافه إليه بان قال اشترى بته فلان أو قبلته
 له أو قال البائع بعته من فلان وقال الفضولي اشترى بته أو قبلته فم يتوقف ولا ينفذ على العاقد انتهى وفي جامع
 الفصولين الشراء لا يتوقف إذا وجد نفاذا إلى المشتري حتى لو شري حر بالغ لرجل بلا أمره فهو لنفسه إجازا لرجل
 أولا ولو لم يعمل نفاذا عليه يتوقف على عرائنه كصبي وقن محجورين شرابا لغيرهما يتوقف فإن أجاز جاز ومعه ته
 على المجهول العاقد وهذا الوضاف العقد إلى نفسه وإما لو أضافه إلى من عراه له بان قال بعته من فلان وقبلته فانه يتوقف
 على فلان ولو قال هو بته فلان فقبل البائع بعته أو قال بعته من فلان فقبل المشتري قبلته فنفسه لا يتوقف وهذا
 لم يسبق من فلان التوكيل ولا الأمر فلو سبق أحدهما فهو صحيح أحدهما فهو ^{المتولي} الوكيل فنفسه لا يتوقف على موكله وإن أضاف الشراء إلى نفسه وعليه العهد
 ونظام الكلام فيه غير جامع **قوله** ~~في~~ ^{في} ~~المتولي~~ ^{المتولي} أجبر الصواب ولا احتيجار المتولي أجبرا كما هو ظاهر **قوله** بدوهم ودائق قيل
 لعل المراد العين في هذا الاحتيجار بدوهم ودائق فلا ينفعه على الوقف بل على المتولي **قوله** والوصي كالمتولي الم يعني
 لو امتاحر الوصي لعمل اليتيم أجبر ^{المتولي} ~~المتولي~~ من أجور المثل قبل وما لا يتغابى فيه يصير الوصي مستأجرا لنفسه وأجروا من ماله
 ونيل الإجارة لصغير ونزول الإجير الفحول على نصغير والجواب في الأب كالجواب في الوصي كذا في القنية وليس فيها

الذي الثاني

وتحمل كقع الاجارة للبيوع وتبطل الرباة كاني القنية الا في مستقلة الامير والقاضي اذا احتاجوا اجير او باعوه من احرة
 المتقاضي الزبادة باطله ولا تقع الاجارة له كاذي جبر القنية للبيوع وصف المذروع الا في الدعوى والشهادة كاذي
 حرم البزاية المقبوض على حرم الشراء مضمون لا المقبوض على حرم النظر كاذي في الذخيرة كاذي الا يجب به على
 ما يراه اليك **قوله** الامير والقاضي الى قوله كاذي حرم الشراء وعبارتها ولوان امير العسكر امتاحو للعسكر اجيرا اكثر
 من اجرا مثل قدر ما لا يتغابي الناس فيه لعمل الاجير وانقصت المدة كانت الزبادة على اجرا مثل باطله ولو احتاجوا القاضي
 للبيوع اجيرا بما لا يتغابي في العمل الاحير وانقصت المدة كانت الزبادة باطله ولوان القاضي او امير العسكر قال امتاحرتة
 وانا اعلم انه ما ينبغي لي ان افعل كان جميع الاجري ماله كالقاضي اذا اخطأ في قضائه كان خطأ على القاضي له وان تعد
 الجور كان ذلك عليه **قوله** الذرع وصف في المذروع اليه يعني فيلغ في الحاضر بخلاف الكيل فانه اصل لان الصبرة تحمل في
 الكيل فيصير كل قفيز منها اصلا لنفسه كانه بيع بمفرده بخلاف المزروع لان الزراع هو الذي يحمل المزروع وليس قدره
 فلا يكون كل ذراع اصلا بنفسه وانما هو وصف للثوب مثلا **قوله** الا في الدعوى والشهادة فانها اذا شهد به وصف فظهر خلافه
 لا يقبل ولو ادعى حله اشارة اليه وذكر انه عشرة اثناء فاذا هو عشرين او ثمانية تقبل الدعوى والشهادة كاذي
 البزاية فليوضح **قوله** المقبوض على حرم الشراء اليه اطلاق الضمان وهو مقيد بما اذا ضمن الثمن كاشيا في اخر
 هذا الكتاب على ما عليه الفتوى لكن قال الطر موسى انه لا بد من ذكر الثمن من جانب المعتبري لامن جانب البائع وحده
 وقد فرق المصنف في شرح الكنز من المقبوض على حرم الشراء والمقبوض على وجه النظر وقال ان ما نقله الطر موسى من
 القنية انما هو حكيم الاخذ على وجه النظر وما اخذ على وجه النظر امانة وان المقبوض على حرم الشراء بعد بيان الثمن
 مضمون ولو كان ذلك من جانب البائع وحده انتهى وتعقبه بعض معاصريه من مها ثغرات ما ذكره الطر موسى ليس
 بخطأ بل لم يد رواده فحمل على الخطأ وذلك انه اراد ان لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة او حكما اما
 الاول مظاهر واما الثاني فبان يسمى احدهما ويهد ومن الاخر ما يدل على الرضاء به كما هو في قوله هانه فان رضى به
 اخذته بعقرة فان تسليمه بعد قوله دليل الرضاء بخلاف قوله حتى انظر فانه لم يوافق على ما سمى بل جعله منيا
 بالنظر واعرض ما سمى وجميع ما ذكره وفيه تسمية احد مما هو حكمو بالضمان فهو من ذلك القسم الثاني عند التامل ومن
 نظره ما رواه الطر موسى وحدها فتاوي بما ذكرناه انتهى وقد تعقبه اخوه ايضا في شرحه على الكنز المسمى بالنهر هذا واعلم
 ان المقبوض على حرم القرض مضمون كالمقبوض على حرم الشراء وكذا الرهن ان بين ما يره من به في الاصح غير ان المقبوض على
 حرم الشراء مضمون بالقيمة بالغا ما بلغت والمقبوض على حرم الرهن يجب ما حميا لا القيمة والفرق ان ضمان
 الرهن ضمان استيفاء الدين وليس بضمان مبتدأ فيقتل وبالدين ضرورة وضمان البيع ضمان مبتدأ يجب
 بالاعتد اذا ليس على البائع والمشتري شي قبل البيع فيجب مضمونا بالقيمة عند تسليم البائع المسمى بضمان
 الغصب والمقبوض على حرم الرهن على وجه قرض فاسد يكون مضمونا ايضا وصورته ان العيب المتاجر اذا اخذ رهنا به
 ليقرضه فهلك الرهن منه فالعبد ضامن للقيمة الرهن وان كان قرضه فاحل الان العبد لا يملك الاقرض كذا ذكره
 الامام المحمدي **قوله** تكرر الا يجب بطل الاول اليه في السراقل قبل الاجاب فكل الاجاب بالمال انصرف قبوله الى
 الاجاب الثاني ويكون بيعا بالثمن الاول وفي الاعتان والاعلان الى مال اذا قبل به لزمه المالك ولا يبطل الثاني لال

للأول الألفى العتق على مال كل ألفى بيع الذخيرة المقررة لعمود معتد صحتها الفائدة فمال لم يقد لم يبيع فلا يبيع
درهم بد وهم استواء وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا تصح إجازة ما لا يستلزم إليه عسكنى دار يسكنى دار إذا
المشتري المبيع فيما فسد مملوكة الألفى مسائل الأولى لا يملكه في بيع الهازل كما في الأصول الثانية لو اشتراه
من ماله لا يملكه بانه الصغير أو بانه كذا لك فامد الألفى مملوكة به بالقبض حتى يستعمله كذا في المعتمد الثالثة لو كان الصغير ماله
يد المشتري أمانة لا يملكه به الرابعة المشتري إذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه ثبتت أحكام الملك كلها
الألفى مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه

قوله وإذا قبض المشتري المبيع فيما فسد مملوكة يعني إذا قبضه باذن البائع مملوكة ميبدة لا له مبادل مال بمال
ميبدة الملك بهذا الاعتبار وقيل أنه يفيد ملك التصرف في المبيع لا ملك العين بدليل أن من اشترى أمة هرا فاسدا
لا يملك وطبها أو طعاما لا يحل أكله أو دارا لا تجوز الشفعة فيها والأصح أنه يفيد ملك العين بدليل جواز اعتاقها
وثبوت الشفعة بها كما في الزاهدي وإنما لم تجر التصرفات المذكورة لأن في الاعتقال بها أمرا ضا من الرد كذا في
هرح المجمع الملكي **قوله** الأولى لا يملكه في بيع الهازل إنما لا يملكه في بيع الهازل بالقبض لأن الهزل بمنزلة خيار
المتبائع لا يثبت بالبيع هازل لا الملك للمشتري وإن اتصل به القبض كما لا يثبت بالبيع الذي اشترط فيه خيار والمتبائع عين
وإن اتصل به القبض والجامع بينهما عدم اختيارهما الحكم بالهزل والشرط فيتوقف الملك على اختيارهما له برفع
الهزل والشرط بخلاف ما لو كان البيع فاسدا من وجه آخر حيث يثبت الملك به بالقبض لو حود الرضاء بالحكم
فيهدون الهزل وفي الثانية والقنية أنه باطل وهو مشكل لما افتداهما تقر في كتاب البيع من التفرقة بين الباطل
والفاسد من أن الباطل هو الذي لم يكن منعقد أباصله ولا بوصفه والفاسد ما كان منعقد أباصله ولا بوصفه وبيع
الهازل منعقد بحسب أصله لأن أصله مال بمال غير منعقد بوصفه لأن الهزل بمنزلة خيار والمتبائع عين وهو
شرط فيه منفعة لهما فيكون فاسدا مكيف يكون باطلا وأجاب بعض الفضلاء عما في القنية والثانية بأن مرادهما
بالبطلان الفساد وقد اعتدل على ذلك بأنهما لو أجازا هازلا ولو كان باطلا حقيقة لما حازا إذا البيع الباطل لا قلحة أجازة
و مما يدل على ذلك قول الثانية لأنه بمنزلة البيع بشرط الخيار وأجاب بعض الفضلاء أيضا بأن المراد بكونه باطلا أنه
يشبه الباطل في حكمه وهو عدم إفادة الملك لكن يلزم من هذا أن يكون الفاسد على نوعين نوع يفيد الملك بالقبض
ونوع لا يفيد ومن مخرج فساد بيع الهازل ابن الملك في شرح المنار وغيره من أهل الأصول بقى أنه يشك
على كونه فاسدا أن القول قول مدعي الهزل لو اختلفا في بناء البيع على الهزل وعدمه مقتضى كونه فاسدا
أن يكون القول قول مدعي البطلان لكونه يدعي الصحة وذلك يدعي الفساد والقول قول مدعي الصحة ولو أقام بينة
فيينة مدعي الفساد أولى كافي الخلاصة وفي بعض كتب الأصول لو اختلفا في بناء البيع على الهزل وعدمه القول لمن يدعي
الصحة عند الإمام رح ولمن يدعي البطلان عندهما **قوله** الثانية لو اشتراه الألفى ماله لا يملكه الصغير الخ قيل عليه القبض يحصل
بالاستعمال لا قبله انتهى أقول يلزم من الاستعمال القبض ولا يلزم من القبض الاستعمال وإذا كان كذلك فالقبض يكون
قبل الاستعمال والمقصود من العبارة قبض القبض **قوله** الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري الخ أقول فيه
أن قبض الأمانة لا ينوب عن قبض البيع **قوله** الرابعة لو كان مقبوضا في يد المشتري الخ أقول فيه
أن قبض الأمانة لا ينوب عن قبض البيع **قوله** الخامسة لو كان مقبوضا في يد المشتري الخ أقول فيه

تصوره إلى الحق فهو الاعتاق والاستيلاء له إبطال الكتاب كما في البزازية سواء أدامت أم لم تكن مستحقة ما لا يحتاج إليه غير نافذ عليه إلا إذا اشتدت من أبيه أو منه ومن أجنبي كما في الولو الجية إقالة الإقالة معلقة إلا في السلم تكون المسلم فيه ديناً سقط والساقط لا يعود ذكره الزيلعي في باب التحالف للمستأمن ببيع من ثمره ومكاته وبيع الثمر له ومن باع مال الغائب بطل بيعه إلا بالاحتياج كذا في نفقات البزازية المقبوض على يوم لا يشرأف من غير بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمفهوم مطلقاً كما بيناه في شرح الكنز الحجة في عدم رجوع المشتري على بائعه بالثمن عند اشتقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك فلورجع عليه لرجوعه عليه كذا في البزازية خيار العرط في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبعثه إلا في بيع العضوي إذا اشترط للمالك ما لا يملكه كذا في شرح الكرايسي في دعوى البزازية المرافع عند الامام الثاني المنافع والحقوق الطريق والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافع هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بصوت البائع إلا في الاعتصام

فيل لم يحبس به بل ون إبطال البيع أحيب بانه متمتع ولا يندى صير حابساً ملكاً لمشتري الثاني يميز أدلة ولا وجه له فكان مضطراً إلى الإبطال **قوله** وله إبطال الكساة لا يقال يمكن الحبس مع إيفاء ههنا لا نقول يلزم إبطال حق العبد الذي هو ملك التصرف لكونه حراً إذا كان مضطراً إلى إبطالها ليمكن من الحبس **قوله** أو منه ومن أجنبي بان اشتراط الصغير شيئاً مشتركاً بين الأب والأجنبي **قوله** ومن باع مال الغائب بطل بيعه يعني إذا أبطله مالكه وبمقط ما قيل فيه أن الظاهر انعقاد موقوفه على الأحرار لأنه يبيع فضولي وقوله إلا بالاحتياج هو عقيد بغير العقار كما في عامة الكتب قال في البزازية ومن باع مال الغائب بطل بيعه إلا بالاحتياج وفي العقار لا يجوز البيع إلا إذا كان الأب صغيراً أو هـ في الأقضية أن الامراضات ملك البيع وفي ظاهر الرواية لا يخلف إلا بالانتهى والمفهوم من عبارة أن البيع الما يبطل إذا كان أجل النفقة بل ليل ذكره في باب النفقات فذكر المصروح له في هذا الباب وهو أن بيع مال الغائب باطل مطلقاً مع أنه إذا لم يكن لأجل النفقة فهو موقوف لأنه فضولي في ذلك تأمل ويدل عليه عبارة صاحب الخلاصة وهي وثيقة الاندفاع واجبة مطلقاً على الأبداء ما لم يزوجه إن اذ لم يكن له مال وعلى رواية الخصاص تجب على الأب والام إلا أن أولو أمتهن الأب من الاتفاق على السغار بحسب إذا كان موهو ومن باع من موهو لا منافع الغائب لأجل النفقة بطل بيعه ما خلا بيع الأب المحتاج وفي العقار لا يجوز بيع الأب أيضاً فقل له لأجل النفقة صريح فيما قلنا **قوله** عند بيان الثمن قيل وهل هو مفهوم من القيمة والغنى المسمى الظاهر الأول **قوله** الجيلة في مذهبنا على المشتري على نائعه بالنسي الخ أقول فيه أن المشتري لا يوافق على الاتية وما ذكرناه من الضرر عليه لم يثبت أن يكون هذا الجيلة في أن المشتري لا يرجع على البائع عند اشتقاق المبيع **قوله** فلورجع عليه لرجوعه عليه لو رجع المشتري على البائع بالعقد لوضع البائع على المشتري بالثمن في البيع الذي يقر به بقرانه حاصل الجيلة عدم تحقق رجوع المشتري على البائع وهو منتفص عن رجوع كل منهما على الآخر والجواب عن المراد والجيلة عدم تصرف البائع بالرجوع عليه بالثمن وعند تحقق الرجوعين لا ضرر عليه وربما كان الثمن الثاني أكثر من الأول فليحيط الأول في الرجوع الثاني بما لا يملكه **قوله** كاف من الكرايسي أقول موابه كافي فورد في المحمدي ومبار بمولود في خيار البيع الفضولي لم يثبت في البيع له بطل العقد فلا يتوقف على خيار له بل دون العرط فيكون العرط له مطلقاً يعني لا يملكه على كذا في البيع الفضولي بطل بالعرط بخلاف ما إذا كان خيار العرط في بيع غير الفضولي فإنه يكون بخلافه على الكرايسي انتهى بطل بالعرط

النفس الثاني

بنفس فلان النفس هو على ان يبرأ بكلمة لم يضر كقوله تعالى في هذه الرواية وهي السيلة في كفالة لا تلزم كما في جامع
 البراء الاصيل بوجوب ابراء الكفيل بالنفس كإني جامع لاصول كذا بنفسه فاقترط اليه انه لا حق له
 على الكفيل بغير كفيله بنفسه انتهى وهذا في العز او في الا اذا قل لا حق لي قبله ولا لموكل ولا لليتيم انا وصيه ولا الوقف
 لا يمتثل ليعلم ببراء الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة البدائع ضمان الغرور وفي الحقيقة هو ضمان الكفالة انتهى للكفيل
 منع الاصيل من السفر ان كان كفالتكفالة ليعلم منها ما بالاداء او الابرار ونسب الكفيل بالنفس يرد اليه كإني الصغرى
 وينبغي ان يقول بما اذا كان كفالتكفالة لا يبرأ من صحيح ومما لا يسقط الا بالاداء او الابرار فلا تصح لغيره
 كبدل العتابة فانه يسقط بالعمية قلت الا في مسئلة لم ار من اوضحها قالوا

المبرأة من الكفالة ومن ابي يوسف روح انه يطالب به في الاجل واذا مضى الاجل ببراء الكفيل وهو قول ابي الحسن
 بن زياد وكان ابو علي النسفي يقول قول ابو يوسف روح اشبه بعرفنا ولم يقل انا كفلت بنفس فلان شهر ايصير
 كفيلة اهل قبل المهر وبعد وفي الثانية من جمع التفرقة لو قال انا كفيل الى شهر يصير كفيلة بعد الشهر الا
 انه لو سلم نفسه براء عن الكفالة لانه سلم بهن السبب **قوله** ابراء الاصيل بوجوب ابراء الكفيل لان الكفيل اذا سقط
 سقطت مطالبة ويبرأ الكفيل ايضا باستيفاء الطالب من الاصيل ووضع المسئلة في ابراء الاصيل لان ابراء الكفيل
 لا يوجب ابراء الاصيل لان الكفيل ليس بموكل وانما عليه المطالبة بسقوطها لا يسقط الكفيل **قوله** كفيل
 بنفسه فاقترط اليه الى قوله فله اخذ كفيله بنفسه فان قيل اي فائدة في اخذ الكفيل اذا كان المكفول له اصلا في الطلب لعدم
 توجه الطلب بسبب اقراره لانه لاحق له على المطلوب قلت بل لفائدة لانه يحتتمل ان يكون الحق لليتيم او لوقف هو
 متولى كما يشير اليه قوله الا اذا قال لاحق لي قبله ولا لموكل **قوله** في آخر وكالة البدائع ان ضمان الغرور والع
 ايجل كور في آخر وكالة البدائع ان ضمان الغرور وكضمان الكفالة لا كضمان الاتلاف هذا هو المراد والله الهادي
 الى السداد **قوله** يخلصه منها اما بالاداء او بالابراء اقول فيه ان الاصيل ليس في وضعه تخليص الكفيل ببراء الطالب **قوله**
 وفي الكفيل بالنفس الحق معطوف على محذوف والتقدير ليخلصه بالاداء والابراء في الكفالة بالمال وفي الكفالة
 بالنفس يرد الاصيل نفسه الى الطالب **قوله** وينبغي ان يقيد بما اذا كانت بامر صريح في ان صاحب الصغرى
 لم يقبل بما اذا كانت الكفالة بمال وليس كذلك ونص عبارة الصغرى ومن ضمن من رجل ما لا بامر او نفسه
 فاراد ان الخصم ان يخرج ومنعه الكفيل قال محمد روح ان كان ضمانه الى اجل فلا سبيل له عليه وان لم يكن
 الى اجل فله ان يأخذه حتى يخلصه اما بالاداء او ببراء عنه وفي كفالة النفس يرد النفس انتهى ومنه يعلم
 ما في نقل المصروح من الخلل والله الهادي للسداد في القول والعمل **قوله** وهو ما لا يسقط الا بالاداء او الابرار قال العلامة
 ابن الكمال والمراد بالابراء ما يعم العصمي وهو ان يفعل فعلا يلزمه سقوط الدين فلا يرد النقص بين المهر لان سقوطه
 بمطاعته لا بين الزوج من تبيل الابرار بالمعنى العصمي **قوله** الا في مسئلة لم ار من اوضحها اقول بزيادة عليها مسئلة
 اخرى وهي مالوكا تب عليه كتابة واحدة على ان كل منهما فليس من الاخر متقابلا اهل هما كل البدل لان كلاهما
 اصيل في حق نفسه وكفيل في حق صاحبه فانهما ادى متقابلا لوجود الشرط ورجع على صاحبه بنصيبه لانه قضى دينه عليه
 بامر وكان القياس ان لا يرجع لان كفايته غير صحيحة لانها انما تصح بدلين صحيح وبدل العتابة فيبر صحيح يعني لانه

بمقتضى بغير الاداء والابراء والوفاء والتعويض فكيف يرجع هذا فضعف الشك في الاداء احتسنا لانه معلق باداء كل منهما كذا في الجمع
وشرح لا بين الملك **قوله** لو كمل بالنفقة المقررة المخرج قال بعض الفقهاء ان ظاهر انه اخذ في مسئلة النفقة بالاحتسنان
للحاجة اليه لا بالتفليس ولما يشكك على قوله تصح بالنسبة بين المصنفين تقدم جواز الكفالة بتدليل السماية منه وخلافا لهما كما
في السراج مع انه دين صحيح لا يسقط الا بالاداء او الابراء وهو لا يقبل التعيين وإنما يشكل مسئلة النفقة غير المستلقة
بمقراتش واما المستلقة فلا اشكال فيها لانها لا تنقطع الا بالاداء او الابراء كما هو معرو **قوله** تسقط بدين ونهية اي الاداء
والابراء وهو الموت حينئذ فنقوله بموت احد هما بتدليل من قوله به ونهية ذلك اذا اجماع لان البديل على نية تكرار العامل
واعلم ان مثل الموت الطلاق ولو رجعا **قوله** وكذا لو دخل بتفقة شهر مستقبل فيه ان التفقة تجب يوما فيوما واما نصير
دينا بالمضي فكيف نصير النفقة المستقبل دينا حتى تصح المعاينة بها **قوله** او ادعى وقال فهو دي حضور في الصغير ادى
على اخر فقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب من القاضي ان ياخذ من المدعى عليه كفيلا ياخذ الى ثلاثة ايام اراي المجلس
الثاني وهل اذا كان المدعى عليه في مصر وفان كان معروفا فتكفي في ظاهر الرواية وروي عن محمد رخص انه لا ياخذ وكذا
في ظاهر الرواية يوجب الكفيل وان كان المال حقيقا وعن محمد اذا كان المال حقيقا لا ياخذ الكفيل وهل اذا كان المدعى
عليه من المصر اما اذا كان غريبا لا يوجب منه كفيل انتهى وقيل بقوله حضور لانه لو قال فهو دي غيب او قال لا بينة لي
لا يحفل لانه لا خائف اني الكفيل فان حقه في اليمين كذا في حواشي العلامة قاسم على شرح النجم لابن مالك **قوله** ياخذ
كفيلا باحضار المدعى اي المدعى به اذا كان منقولا قال في التتوخائية في الفصل الرابع من كتاب الكفالة بعد كلام ثم المدعى به
لا يضر اما ان يكون مينا او دينا او منقولا او مقارافا ان كان منقولا كان للمدعى ان يطلب منه كفيلا بقوله الشيع فان ابنى
ان يعطيه كفيلا بقوله الشيع او كفيلا بالخصومة فله ان لا يقبل ما لم يعطه كفيلا بتمس ذلك الخبير **قوله** ولا يجبر على اعطاء
الكفيل بالمال في التتوخائية فان كان للمدعى به دونه فقال المدعى عليه ان اعطيتك كفيلا لتقتني ولا اعطيتك كفيلا بالمال
فله ان يقبل منه وان قال انا اعطيتك كفيلا بالمال ولا اعطيتك كفيلا بنفسه فله ان لا يقبل **قوله** ويحتثنى من طلب كفيلا
بنفسه الى ان يزداد على ما ذكره ابو القاسم في حواشي القاضي فادعى وصية من رجل وخصم معه رجلا ادعى عليه ما لا
للمدعى ولم تميم وصية الوصي عند القاضي فقال الوصي للقاضي خذ لي من هذا الرجل كفيلا حتى ائتمت وصيتي والبست الحق
عليه للميت فان القاضي لا يأخذ منه كفيلا لان الشك في ائتمن يكون بالانصاف وهو بعد لم ينقصب خصما لانه لم ينتصب خصما له
اذا انتصب وصيا ولم ينتصب وكذا لو كالة على هذا القياس فكيف اضى شوح اطلب القاضي للحسام الكفيل **قوله** اذا كان المدعى
عليه وصيا الى اي ما اذا كان للمدعى عليه وصيا او كفيلا الى اي معنى وطلب منه كفيلا حتى ينجت الحق على الميت والموت لم ياخذ
له منه كفيلا لانه لم تميم الرضاية والوكالة لم يصرح خصما فلا يجبر على اعطاء الكفيل ولو كانت وصا لم يمسك عند القاضي

أما في حكمه ما كان من جنس العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

أما في حكمه ما كان من جنس العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

الكتاب الثاني والشرعيات والاعمال

١٠٠

بأن العمل على الكتاب المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

لكن حال الواسع يحصل في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

القول في قولنا لا يراه من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

فإن كان في العمل المذموم من غير أن يكون له أثر في العمل المأمور به ما إذا أدى من الكتاب عليه من لا يراه

بما لا يخفى من أن كل ما كان من قبيل القضاة والشهادات والدعوى كان من قبيل القضاة والشهادات والدعوى
مسند على الإبرار ولا يثبت عليه إلا حكمه عليه ما انتهى وعلى من لا يثبت عليه إلا ما يثبت عليه وقب على كتاب
قلت لا في مسئلة من ادعى كتاب أهل الحرب يطلب الأمان إلى الإمام فإنه يحصل له الأمان لسامعه كافي
وإن كان الكتاب الكبراءة السلطانية فالقول في معنى ما قلنا أن كالتعلة أنه لا يجوز أن كان بطلان الاحتياط على
لحقن الذم فلا الثانية يحصل بدفع التمسار والصراف والبيضاء كافي لتمام الخالية وتعليق الطرطوسي بأن
رواها على ما ذكرنا من أنه كالتعلة كافي لتمام الخالية وتعليق الطرطوسي بأن
طعنوا الإمام عليه وتلقاه من جهادات وفي إقرار البلاز لتمام من لا يثبت عليه كافي من تلخيصه
سواء قال العهد وأعلى أو لم يقل وأن كتب بين يدي المظهر ولم يقره عليهم ولكن قال العهد وأعلى بما فيه
كان اترازا وحل لهم أن يذهبوا أو أن لم يذهبوا إلا لطلب العلم أن يذهبوا إلى ما فيه انتهى وفيه أيضا في موضع آخر
أطلب المدعي يمين المدعى عليه في جميع فقال كافي في الخرج كوافدته على ما لا يثبت عليه يقال للمدعي عليه لا يخرج
فطلب المدعي عليه من القاضي أن يسلطه قالوا في مرة القاضي أن يخرج من حسي ولا يثبت عليه كافي طلب
المدعي عليه من القاضي أن يسأل المدعي من أي وجه يدعي أن هذا المدعي ما له القاضي من ذلك فثبت
وإن لم يمين وإن لا يجبره القاضي على ذلك فثبت له ههنا انتهى فانتد في هذا الموضع لم يذكر ما ذكره المصنف
وفي فتاوى قاري الهذلية ما يخالف لما ذكره ومبارته أنه إذا كتب على رسم الصكوك فهو بان يقول بلان من فلا
من في ذمتهم لعلان بن الفلاقي كذا وكذا وحينئذ أنه خطه بخطه على أنه ليس خطه لأنه انكسر الخطا بقا يستحقه القاضي
فإذا كان أهل الخيرة هما واحد الزمة الخطي وأن اعترف بانه خطه فخطه فخطه فيه خطه الموقوف من الموقوف بقا بقا
له وإن لم يخطه لا يقضي له قوله وعلى هذا الاعتبار المسمى في النسخ بالقبول أو القبول بالتمام المقام المقام بالقبول
وقوله بهما في وقت يجوز أن يقر بصيغة المصدر وهو خطه الفعلي المقضي قوله كافي في مسئلة من ادعى خطه في قوله
لا يعتمد على الخطا من قوله في اعتبار كفاية وقف على كتاب أو خطه كافي في كتاب أهل الحرب يطلب الأمان إلى الإمام
كتاب أهل الحرب أي الإمام يطلب الأمان منه هذا هو المراد من العبارة قوله كافي في مسئلة من ادعى خطه في قوله كافي في
العبارة والله في فيه وإن تخويع العبد كافي في كتاب الملوك في قوله كافي في مسئلة من ادعى خطه في قوله كافي في
ظاهر العبارة وصلة الأمان من خطه كافي في كتاب الملوك في قوله كافي في مسئلة من ادعى خطه في قوله كافي في
يطلب الأمان من الإمام ثم في الحاق الوظايف المبتغية على أبراءة السلطانية بكتاب أهل الحرب نظر فإن التزويد
ظهر فيها وقطعت بحيلة الأيمان وقت ذكر في الفتاوى الطهيرية أن العلة في عدم العمل بكتاب الملوك كونه مما يزداد ويفعل
أي من شأنه ذلك وكونه من علة قلة مقتضى عدم العمل به وعدم الاحتياط عليه وإن لم يكن حذرا في نفس الأمر كما هو ظاهر
قال بعض الفضلاء الذي يظهر أن العلة فيهما واحدة وهي هذه المسئلة في المحظوظين في تحصيل الشهادة الذين
يظلمون على حضرة السلطان أعني إمام أهل الإسلام ومن يأتي بهما في الأمان الذين من جهة أهل الحرب قوله ورد
لأن وهبان فإنه لا يثبت في دعوى الإمام عليه قيل فيه نظر ومن أين لنا ذلك بل يثبت في دعوى كل ملك قوله ونماجه
فيه من العما ذاه حاصل ما ذكره الفرق بين هذه المسئلة والعهدة حتى لا يثبت على الإمام بل يثبت على كل ملك

العلم الغامض

أما في العلم الغامض لا يكون اقترارا وكل القول ما كان في حيز العلم الغامض الا اذا كان في الحيز العرفي معارفا
وذكر في العلم الغامض ما كان في الحيز العرفي ما كان في الحيز العرفي لا يلحق بالعلم الغامض وفي العلم الغامض
العلم الغامض لا يكون اقترارا ولا يكون في الحيز العرفي ما كان في الحيز العرفي لا يلحق بالعلم الغامض وفي العلم الغامض
لا يكون في العلم الغامض ما كان في الحيز العرفي ما كان في الحيز العرفي لا يلحق بالعلم الغامض وفي العلم الغامض
لا يكون في العلم الغامض ما كان في الحيز العرفي ما كان في الحيز العرفي لا يلحق بالعلم الغامض وفي العلم الغامض

مع لفظ ولم يشهد عليه قال المختصون ان ينقله اذا كان في حيز العلم الغامض ادعى انه منزه عن غيره ووردت بالجمع تعابيه البيان
اما كونه لم يخالف الاجماع في علم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض معناه من مقام الخطاب ولا جائز ان ينقل
يجمع بعد التابيعين وما لا يكون من العلم الغامض فيه فظهر ذلك في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
بالقريب مصرحة بانه انه لا ينقل ما خالف ذلك من نقله الى العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
بهم ولم ينقل عن نقله من انهما اختلافهما اما الذي ليس عنهما في علم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
لم يدل على خلافه الا في بعض ما ادعى عليه اجتهاد واحد منهم فقد حجت لم يكن مخالفا لما ذكر وقد قدم من
الام مخالفا ما يدل على ان العلم الغامض من اجتهاد واحد من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض وقد انضم الى الحكم
له في حكمه حكم اخر فراه جائز اياه في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض وقد انضم الى الحكم
لعمل معتدل فيه قول الخصاف ومنه وقد اشار محمد بن حنبل في السير العسير الى اعتباره في صرحه والشهد في نقاؤه
ان المختلف بين السلف كاختلاف بين الصعوبة ومنه لا يلى ذلك بما نقله من حاذون في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
لغامي الغامض في العلم الغامض في النوع انه ما ذور في نوع واحد عند شرائط القضاء يصير متفقا عليه حتى لو رفع الى قاضي
غيره في خلافه امشاه ولا يبطله ذكره محمد بن حنبل في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض وقد انضم الى الحكم
لقول بعدم اهتدائه او خلافه ما كان في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
وهو واعتدل في ذلك من نقله من حيث قال وقد توى في انباء كلامهم جعل المسئلة اجتهاد في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
لقضاء باحد القولين فكيف لا يكون في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
ن الا باذخال الصعوبة على العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
بالعلم الغامض وبزول الصعوبة من ملخصها وبزول الزوج منه ما في بعض ما في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
بالعلم الغامض وبزول الصعوبة من ملخصها وبزول الزوج منه ما في بعض ما في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
ان لا يكون اقترارا وتدل اسقاط المس من عبارة البرزانية في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
وله كان نصا بقا مقتضى السياق ان يقول كان اقترارا في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
اي لا يكون متعلقا به وتحقيقه ان الصعوبة في عبارة من تصور الشرطين مع الحكم والحكم على الصعوبة في العلم الغامض
من تصوره وتصور المحمول يتبعه ولا يتعلق به التصديق في العلم الغامض من اعتماد الصعوبة على العلم الغامض
المذكور ولا يقيده ولا يبدل ولا يجر ولا يقيم بين الذي صاحب الحق اهله **وله** لا يلى نلاحظه اجتنبه من قوله
في علم الغامض لاسيما قوله المذكور لا يغير كما هو ظاهر **وله** اذا لم تنفع من الاتفاق على قريبه كما ذكر وفي النسخات من ذكر

مع قدرته كما صرحوا في هذا الموضع ان الحق يفوت بالاعذار التي لا تخبر فيها الا ان القضي القاضى وكن النقطة التي يفوت بها
 لمضي الزمان وحققها في الجماع يفوت بالعائذ لا الى الخلف لا بخلاف القاضي على ان الجمهور لا يملوا دعي على طعن في
 غياقة مجسدة لم يخطف الا في محاميل كافي مظهر الماينة لا في ذلك انهم القاضي وهي التقييم الثانية انهم مقتضى
 بالهتاف هنا نظر لليتيم والورثة الثلاثة اذا لم ينزلوا مع غيرهم في مطلقه فانه يملأه كما في القضية الثانية
 بالجنون الخامسة في دعوى الفصل

فذلك الملامة الملققة هي في الرمز هرح نظم العذر نقلا عن البداية **قوله** مدد النفقة القريب تسقط بمضي الزمان
 اقول ببيان هل مجرد وقوع كسفا لا يقتل وجب تسقط ايضا بمضي الزمان من وليس الحكم فيها كذا لك والمواد ففقه
 القريب ذي الرحم المحرم لا يطلق القريب ومنه القريب الاولاد الصغار قال احتروهي في جامع احكام فيصغار
 ورجل له اولاد ولا مصلح فيها رايها هل يفرض النفقة على الابان كان الاب قادرا على الكسب يفرض عليه النفقة فيستحب
 وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالمعصرة فان ابي ان يستحب وينفق عليهم فمجبور على ذلك
 ويحبس اخلاف ما ذكر الدعي فان اصول ومن علوا لا يحبسون بل يكون الاولاد والفرق في الذخير وتام على المحتسب
 المدن ومن النفقات **قوله** بحق في الجماع يفوت بالاعذار الخ اقول قد صرحوا بان حقها في الجماع يعني قضاء انما هو مرة
 واحدة في العمر لا في زمان كافي في ذلك وفيه يظهر ما في قول المصرح وحقها في الجماع يفوت بالاعذار لا في خلاف **قوله**
 لا يخطف القاضي على حق مجهول اقول الضوابط لا يخطف على مجهول كما هو ظاهر **قوله** وادعي على غيره كحياته قل
 بعض الفضلاء لا يخطف على ما في قارى العله اذ حيث احب مما اذا ادعي احد الطرفين على الاخر او ربه مال على العليل
 في مال المضاربة وطلب من المحاكم يمينه انه ما خافه في شيع وان اداه مال الامانة هل يلزم له الاجابة اذا ادعي عليه
 خيا نفق قدر معلوم وانكر حلقه عليه فان حلف ببراءة وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يبين مقدار هذا لك الحكم لهي
 اذا نكل من اليمين لزمه ان يبين مقدار ما كان فيه والقول في مقارنه للمقرر مع يمينه الا ان يقيم خصمه يمينه على الاكثر
 انتهى وانما خبره في قارى العله اذ لم يستند فيما ادعي به الى نقل وحينئذ لا يعارض ما نقله المص من الخاينة **قوله** كافي
 دعوى الخاينة دعبارتها ولو ان ربحا ادعي على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يملأه ذلك الرقعة
 كان هذا اشرى يكي وقد خان في الربح ولا ادري تدبره لا يلتفت اليه وكذا الرقعة بلغني ان نل ان ابن فلان ادعى لي ولا ادري قدره
 واراد ان يخطب الواو لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذا المدعيون اذا قال صحت دعوى دعي ولا ادري كم قضيت او قال نسيت
 قوله واراد ان يخطب الطالب لا يلتفت اليه قال المص الاثمة السلواني الجهالة كما يمنع قبول البيعة لمنع الامتلاء
 ايضا لا اذا اتهم القاضي وهي التقييم الوقف ولا بد من عليه شيئا معلوما فانه يخطف نظر لليتيم والوقوف **قوله** كافي
 الغنية يعني في باب الاحتساب وعبارتها ادعي خيا فانه مطلق على موعدة كما لا يستحلف حتى يقدر شيئا فيستحلف عليه
 وقيل يستحلف بالله ما خان فيما اوتى من ذلك حلف ببراءة وان نكل فمجبور على بيان قدر ما نكل عنه ومنه يعلم ما في كلام المص روح
 من الخلل **قوله** الرابعة الرهن المجهول اي لو ادعي الرهن في الموضع لا يخطف بالمرئيه فانه يخطف قال في جامع الفصولين
 من السادس لو ادعي الرهن عند ثوبا وهو ينكر تسامح يميني وانما صحت حلف **قوله** الخامسة في دعوى الفصل قال في البرز
 في الغرر ولو قال خصم مع مني عين كذا ولا ادري قيمته قالوا تسامح قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال خصم مع مني

مصرح بان مقتضى الجماع قضاء انما هو مرة واحدة في العمر

السيد كذا في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمح فيها الدعوى مجهول ذمها وصحة القضاء يقتصر على المقضي عليه
ولا يتعلق بالغير ولا في خمسة التي اربعة يتعلق بها كانه الناصر فلا تسمح دعوى احد فيه بعده في الحرية الاصولية
والتي هي في العتاق والنكاح كل في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعلق به الى الكافة فتسمع الدعوى
كلها في الوقف المأجور به كل في الخالية وجامع الفصولين وفي واجبة يتعلق به الى من تلقى المقضي عليه الملك
عنه فلوا صحق المبيع من المعتبري بالهينة والقضاء كانه قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلويرث البايع بعده
الملك فليقبلوا ستة تسعين من يد وارث القضاء بينة ذكرت انها وراها كانه قضاء على حائز الورثة والميت فلا تسحب
هينة وارثه آخر كافي السزا في شرح الدرر والنور للاخضر وس باب

كذا ولا ادري انه هالك او قائم ولا ادري كم كانت قبته في كوفي عامة المحقق انه سمع الدعوى لان الانسان ربه
لا يعرف قيمة المبيع كلف بيان القيمة شرط لتضرره انتهى وفائدة صحة الدعوى مع هذه الحالة الفا حشة توجد اليه
على الخصم ان يدعي الجور والبيان اذا اقر او نكل من اليمين فليتامل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا بهذه **قوله**
السيد هنا في دعوى السرقة اقول فيه نظرا لما ذكره قاضيه ان من انه يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت معرفة ليعلم
انه انجاب او لا فاما فيما عدا ذلك فلا حاجة الى بيانها انتهى وفي جامع الفصولين ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع
والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل على حدة اختلف فيه المشايخ قبلنا من التفصيل وقيل يكفي بالاجمال
وهو الصحيح اذ الملك هو لواءه في غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة دعواه بيان القيمة فلوا دعى ان اعيان قائمة في يد
بومر باجها ما تشتمل البينة بحضرتها ولو قال انها هالكة وبني قيمة الكل تسمح دعواه وفي ج لواءه انه غصب امتنع ولم يذكر
لينة تسمح دعواه ويومر برد الامة ولو ما لكه فالقول في قدر القيمة للفا صيب فلما صحت دعوى الغصب بلا بيان القيمة
فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة او لا وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى من السرقة كانه
لصاها في غير ما لا يشترط **قوله** وهي الثلاث التي تسمح فيها الدعوى مجهول ذمها اربعة دعوى الردعة ودعوى
الزمن ودعوى الغصب ودعوى السرقة **قوله** وما رت حته اي المسائل التي تعلق فيها على حق مجهول **قوله** فني اربعة
يتعلق الى كانه الناس اقول يزا عليها كافي معين الاحكام ولو حضر جلا رادعي عليه حقا لمركله واقام البينة
على انه وكله في جتيها حقوقه والخصومة في ذلك قبلت ويقضى بالوكالة ويكون القضاء على كانه الناس لانه
لدمي عليه حقا بسبب الوكالة مكان اثبات السبب عليه البنا على الكافة حتى لو حضر آخر رادعي عليه حقا لا يكلف
إعادة البينة على الوكالة انتهى وفي ال خير من الفضل المساد من كتاب الوكالة ان الرجوع في القيمة فسمع من على
وجه في حق الناس كانه سواء كان القضاء او غير قضاء عند ابي يوسف باتفاق الروايات عنه وجذب محمد على ردا بهذا الجامع
وكتاب الهبة بر رواية ابي حنبل وهو الصحيح **قوله** لا تسمح دعوى احد فيه ذكر ضمير الاربعه لنا وبها على المدد **قوله**
والقضاء بالوقف يقتصر على اقول لا محل لذكره هنا فان الكلام فيما يتعلق بالوقف ولا يقتصر على اربعة الصحيح ان القضاء بالوقف
قضاء على الكافة كافي فراكه البند **قوله** في زاحدا يتعلق به اليه بيان ذلك ان القضاء على ذي اليد قضاء بدم ملكه فيتمتع
عليها لا يعمد لولا يعمد على غير ذلك ليس من ضرر من عدم ملكه في اليد من ماله غير اذ يجوز ان يكون المالك مقصدا
في حق شخص دون شخص اذ لا فرق في انما يعمد في حق شخص بدم ملكه في حق البند اذ يعمد ان يكون الشخص وقياسا في حق

بمجرد موتها لا تقبل في القتل كذا في المصير فية وذكر في المرح مئة عشر أخرى فاستثنى ثلثة وعشرون
ثم راجع في الخصاب في باب الشهادة بالوكالة مما قبل فزاد عليها فلتراجع وقد ذكرت في المرح ان المستثنى اثنان
واربعون مسئلة وبينتها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل في البوازيمة والولو الجية
والفصول وعليها درج الامى مسئلة في الوالو الجية فان يوم القتل لا يدخل فيه وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد
فانه يقبل بينتها بتاريخ من قبض المقتضى القاضي به من يوم القتل وفي الغنية من باب الدفع في الدوى ذكر مسئلة
الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان ذكرت مسائل في خزائن الاكمل في الدوى
بالكاح والاخر بالتزويج اقول فيه ما قلتم في الذي قبله **قوله** وارجعوا الى القدر لا تقبل في القدر يعني اذا شهد احد هذه
بانه قد فقه بالعار غير الاخر بالعربية وانما لا تقبل احتياالا لدره الحد **قوله** وقد ذكرت في المرح ان المستثنى اثنان واربعون
مسئلة الخ قبل سبق الفاء انه ذكر في شرح مئة عشر وانها بالسبعة المذكورة هنا ثلاثة وعشرون ولا تنافي فكانه ذكر مئة عشر
مفصلة ثم ذكر في موضع آخر منه ان مجموع المستثنى اثنان واربعون وبينها مفصلة ايضا وعلى كل حال فعليه مواصلة لانه
حيث انها هافى الشرح الى اثنين واربعين كان اللائق ان يذكر هنا انها في الشرح اثنان واربعون ولا حاجة الى ذكر مئة
عشر ولا ثم بيان ان المجموع اثنان واربعون **قوله** يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البوازيمة والولو
الجية والفصول والسرفى ذلك ان القضاء بالبينة صابرة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع ليرتفع
بالبينة بخلاف القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كالا يخفى كذا في الدرر والغرر وقيل انها لم يدخل يوم الموت تحت
لقضاء ويوم القتل يدخل لان الميراث ليس يستحق بالقتل بل بسبب ما بقى على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء
معل ومحد ذلك التاريخ وهدمه بمنزلة واحدة بخلاف يوم القتل لانه يتعلق بالقتل القصاص او الهدية ما عتبر تاريخ القتل الا
تري ان امرءة لو اقامت البينة انه تزوجها يوم النحر مكة فقضى بينتها ثم اقامت امرءة اخرى البينة انه تزوجها يوم النحر
بخراسان لا تقبل بينتها لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرءة اخرى بعد ذلك بتاريخ
يضا لغيره لا تقبل **قوله** وعليها فروج انت المصير الراجع الى قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بتا ويل القاعدة
ومن فروجها ما في البوازيمة من كتاب ادب القاضي لو برهن ان من شهد واملى اقراره في وقت كذا كان ميتا في ذلك الوقت
لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء حتى اذا برهن ان فلانا مات يوم كذا ادعت امرءة نكاحا بعد ذلك اليوم
وبرهنتم يقبل بخلاف زمان القتل والنكاح حيث يدخلان تحت القضاء ومنها لو ادعى ان اباه مات يوم كذا وقضى ثم
ادعت امرءة النكاح بعد يوم يقتل وهذا الذي قبله ومما فرعه على الاول ومما فرعه على الثاني لو برهن الوارث على
انه قتل يوم كذا وبرهنتم المرأة ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمدا **قوله**
وفي الغنية من باب الدفع في الدوى الخ نص عبارتها ادعى عليه هيانه اشتراه من ابية منذ عشر هجيين والاب ميت للحال
فا قام ذواليل البينة انه مات متعة عشرون سنة تجمع وقال عمر السافط لا تسمع قال امتا ذنا رضي الله تعالى والصواب جواب
السافط فينبغي ان يحفظ لانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء على قول البعض انتهى قال بعض الفضلاء وقد
لغزت بمسئلة في البوازيمة فيها القول بدخول يوم الموت تحت القضاء ذكرنا هافى كتاب الدوى وهي لو ادعى الميراث وكل واحد
منهما يقول هذا الي وورثة من ابى ان في يد ناله ولم يبررها قارضا واحدا فان تصادقا ان احدهما ابقى فهو له عند

في ترجمة الموت فلتراجع وقد اقمعنا الكلام عليها في المرح في باب وهو الرجلين شاهد الحسبة اذا اخرجتهما
 لغيره ولا يقبل كمنه كما في القنية ابن ابي ابي العباس يكره الممازاة مع هويته فلا يجوز عليه الا في جد اريتمين لهما
 وصيان وضمان موقوفه ولم يكره في تركه هروا فان الاتمي من الواسين يجبر كافي الثانية وينبغي ان يكون له
 كفي الشهادة بالمجهول غير صحيحه الا في ذلك اذا شهد وابنه كفل بنفسه فلا ولا يعرفونه واذا شهد وابنه
 او بعضه شيع مجهول كافي قضاء الثانية الشهادة بقر من مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قد مار من عليه من الدين
 كافي القنية للقاضي ان يسأل من سبب الدين احتياطاً فان ابني الخصم لا يجزى ان يطلب منه الخصم اخراج دفتر الحساب
 يا مروه باخر اجده ولا يجبره كذا في الثانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف

الا مامين ولا ينبغي ان فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان النزاع وقع في تقديم الملك قصد اولى جامع الفصولين
 مسئلة فيها دخول يوم الموت تحت القضاء قال الوكيل بقبض المال لو برهن على وكالته وحكم بهائم المطلوب ادعى ان
 الطالب مات قبل دموه وليس له حق القبض يصح الدفع **قوله** شاهد الحسبة اذا اخرجها دته هل المعتبر خمسة ايام
 او ستة اشهر فيه خلاف ذكره في القنية ولم يذكره المصروح قال بعض الفضلاء الذي يظهر ان ذكر خمسة ايام في كلام
 القنية ليس بقيد بل المدار على التمكن من الشهادة عند القاضي ويدل عليه ما في الصيرفية هذه انهما كانا يعيشان
 عيش الازواج وكانا طلقا منذ كذا لا تقبل قال لا نهما صاروا فاحقن بتاخيرهما الشهادة انتهى وهذا كله يغيد
 ان التاخير بلا عذر وانما يضرب قبول الشهادة في حرمة الفروج خاصة وهل يضر مطلقاً ام لا قال في البزازية اذا
 طلب المدعي الشهادة لاداء الشهادة فاخر من غير عذر ظاهر ثم ادعى لا تقبل انتهى فاطلاقه يقيد عدم القبول مطلقاً
 وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة وقد حكى شيخنا في الفتح عن جميع الاسلام في سورة ما اذا تاخر لغير عذر ثم شهد
 لا تقبل لتمسك التهمة اذ قد يكون لاستجلاب الاجرة ولا ينبغي ان هذا التعليل يغيد عدم التقييم بالفروج وقد تعقبه شيخنا
 دان الوحدة ان يقبل ويحمل على العذر الشرعي وعند يان الوجه ما قاله الشيخ الامام همام وقد نسل الزمان وعلم من حال
 الشهود والتوقف لقبض النقود وهذا مطلق عن مسائل الفروج والظاهر ان هذا مطلق في كل حرمة لا يبرهن فيها تارة بل انتهى
قوله لغير عذر الخ وكذا لغير تارة كافي القنية **قوله** الا في جد اريتمين الخ اقول في استثناء ما ذكره نظر لانه لم يجبر فيما اعتد
 احد الشر يكره بل احد الواسين وجه البر ظاهر لان الوصي يجبر على اصلاح ملكه من هروحي عليه بخلاف احد الشر يكره
 فانه لا يجبر على اصلاح ملكه وحينه لا صحة للاستثناء المذكور كما هو ظاهر غاية الظهور وقد طغرت بمسئلتين بسبب اعتناءهما
 مما ذكرنا احدهما ما لو كان بينهما رضى ذهب بعض بنائهما يجبر الشر يكره على ان يعمر مع الاخر ولو مصر اقبل لهريته اتفاق انه
 لو شئت فيكون نصفه ديناً على هريته الثانية لو كان بينهما حمام وتلف من منه يجبر الا في طي همارته اما الوصا وكل منهما
 مصره لم يجبر الا في طي العمارة ويقسمان الارض كذا في السادس والثلاثين من جامع الفصولين وفي التفسير انقلص اجارة
 فتاوى الخليلي عن محمد في طاحونة بين شر يكرهين اتفق احد هما في مرمعها بغير اذن هريته لا يكون متطوعاً لانه لا يتوصل
 الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بهذا **قوله** وينبغي ان يكون الوقف كذا في اي يجبر الا في طي من طيناً طرين في جد اريتمين
 بنين وتعين **قوله** الا اذا لم يعرفوا قد ردهن عليه من الدين الخ قيل عليه ان ادانهم اذا علموا قد راد الدين قبلت الشهادة بالورم
 المجهول ولا تظهر من خلية العلم فقد راد الدين في صحة الشهادة مع الجهالة انتهى **قوله** للقاضي ان يسأل من سبب الدين

وهو محل الأولي فيما إذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ليس قيد وإنما هو حادث كذا في التنازع خاتمة ومتمم من غرق بينهما بأن الأول دليل لا دون الثاني كل من قبل قوله عليه اليمين الأولى مسائل حمرة مذكورة في القنية الوصي في دعوى الاتفاق على اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وإذا ادعى اشتراط البراءة من كل عيب وإذا ادعى على القاضي اجارة مال ومملوك لهم وفيما إذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلافا في اشتراط العوض

فيه أنه ذكر في الفتاوى الظهيرية أن في دعوى الدين لابد من بيان السبب فليراجع **قوله** ومحل الأولي فيما إذا كان فيه اختلاف السلف المراد بالسلف الصفة فمن بعدهم كافي جامع النكوليين من الفصل الثاني فلا يعتبر خلاف الشافعي رح كافي البحر وهو مردود كما قد مناه من هنج الاملازم المحقق بن الهمام **قوله** الأولى مسائل حمرة الخ كذا في النسخ بتأنيث حمرة والصواب التنكير كافي قوله مز وجل وليا لمعشر وقد ظفرت بمسائل أخرى زاد عليها ما في الملتقط من كتاب التعليل والحديث وإذا استهلك يسا رق السرقة قيل القطع أو بعده لا يضمن لو اختلفوا في الاستهلاك قال قول السارق بل لا يمين انتهى ويزاد عليها ما في البزازية من الفصل الخامس من كتاب البيوع اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي زائلة العذرة وقال البائع زالت بالوطي والمشتري بالوبة قيل وعليه لا أكثر لا ترد وقيل القول للفقهاء وبعد الحلف له الرد والتوى على أنه له الرد بل الحلف انتهى ويزاد عليها ما في مختصر الجامع للصد رحليمان من باب الرجل يقضي بريق بعضه من كتاب الدعوى أنه متى أنه عبد وانكر فالقول قوله ولا يستحلف انتهى ويزاد ما في المجمع إذا قال ادعت الزكوة إلى مباشر آخر وكانت تلك السنة ما شر آخر فان القول قوله بل لا يمين عند أبي يوسف انتهى ويزاد أيضا ما في الجوهرة إذا قال الزوج بلغك الخبر فقبلت فقالت رددت فالقول قولها ولا يمين عليها عند الامام أبي حنيفة ورح ويزاد عليها ما في رمز المقدسي لو مات ذمي فقال له مروه اسلمت بعد موته وقالت روايته قبله صدقوا بل لا يمين عليهم إلا إذا ادعت علمهم بخبرها بعد موته فيحلفون على نفي العلم ويزاد أيضا ما في المحيط وحيل الشراء بشرط الخيار لمؤكله بامره أو بغير امره إذا ادعى البائع رضى الأمر وانكر الوكيل فالقول للوكيل بل لا يمين لأن البائع يدعي سقوط خياره وجوب الثمن وهو ينكر ولا يمين عليه لانه دعوى على الأمر دون العائد والأمر لو انكر لا يستحلف وكيله لأنه نائب عن الأمر في الحقوق وليس باصيل ويزاد أيضا أمين القاضي لو قال بعضا وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بل لا يمين وهذه الحقا بالقاضي كافي شرح تلخيص الفارسي **قوله** الوصي في دعوى الاتفاق على اليتيم أو رقيقه بأن قال الوصي لليتيم انفق عليك كذا من مالك وذلك نفقة مثله أو قال ترك أبوك رقيقا فانفق عليك من مالك كذا ثم مات أو أبقى وقال الصغير ما ترك أبي رقيقا أو قال الوصي اشترى لك رقيقا وادعت الثمن من مالك وانفق عليك كذا فهو مصدق في ذلك كله مع اليمين قال به هان الدين صاحب المحيط إلا أن معانفنا كانوا يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي إذ لم يظهر منه خيانة **قوله** وفي بيع القاضي مال اليتيم وإذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلافا في اشتراط العوض فقال القاضي انني منه فالقول قوله بل لا يمين **قوله** وإذا ادعى على القاضي اجارة مال وقف أو يقيم عبادة القنية لو ادعى رجل قبله اجارة ارض لليتيم وأراد تحليفه لا يحلف لأن قوله على وجه الحكم وكذا في كل هنج يدعي عليه انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف فان صاحب القنية لم يصرح بالوقف فكان المصنف على ارض اليتيم ولم يعتبر صاحب القنية بالمال وإنما يعتبر بالارض والمال اعم منها **قوله** وفيما إذا ادعى الموهوب له هلاك العين يعني ارادة الواهب الرجوع **قوله** أو اختلافا في اشتراط

وفي قول العبد البائع الماعز فزني وللألف في مقلد الشمن إذا اشترى لابنه الصغير يختلف مع الشفيع وفيما لا يشك في
 شراؤه لنفسه راد ما لا يشك فيه وفيما لا يشك فيه المتولي بين الصرف المقضي ما به في حادثة لا تسع دعواه ولا بينته إلا إذا ادعى
 لعرض أي اختلاف الواهب والموهوب له والواهب وإن لم يتقدم له ذكر فهو مفهوم من الموهوب له ألا يكون للموهب
 إلا وهناك واهب فاذا اختلفا بان قال الواهب شرطت لي فهو لها وقال الموهوب له لم اشترط فالقول قوله بذون اليمين
قوله وفي قول العبد البائع أنا ما ذون يعني إذا اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت معجور وقال العبد أنا ما ذون فالقول
 له بذون اليمين وذكر في القنبه من المسائل العشرة ما إذا اشترى معجور من عبد شيئا فقال له أنا معجور وقال
 الآخر أنا ذون ما ذون لنا فالقول له بذون اليمين انتهى وقد اختلفنا من بعد من نقل هذه المسألة **قوله** والألف في مقدار
 الشمن الخ يعني إذا اشترى لابنه الصغير وأتم اختلاف مع الشفيع في الشمن فالقول للاب بذون اليمين **قوله** وفيما
 إذا انكر الاب الخ يعني إذا اشترى دار فباع الشفيع وانكر المشتري الشراء وقال إنها لابني الصغير ولا بينة للشفيع لا يختلف
 المشتري **قوله** وفيما يدعيه المتولي من الصرف وكذا الوصي في مال الصبي والوقف في يده ونحو ذلك من الامتاء
 إذا ادعى بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين إذا كان ثقة لأن في اليمين تنفير الناس من الرصاية فان اتهم
 قيل يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما أخذت به وقيل ينبغي للقاضي أن يقدر شيئا فيستحلف عليه هذه عبارة
 القنبية قيل عليه هذا ما ألف لما في الإيعاف فانه جعل اليمين عليه كما ذكره في باب جارة الوقف وعبارته ولو قال قبضت
 الأجرة ودفعتها إلى هؤلاء الموقوف عليهم وانكر وأدرك كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه كما لو ادعى رد
 الوديعة وانكر المدعي لكونه منكر بمعنى وإن كان مدعيًا صورة والعبرة للمعنى ويبرء المستاجر من الأجر ولذلك
 لو قال قبضت الأجرة وضاعت مني أو هربت مني كان القول قوله مع يمينه لكونه أمينًا انتهى وصاحب القنبية ذكر هذه
 المسئلة في باب الاستحلاف من كتاب أدب القاضي ولا بد لمن أراد الوقوف على مراد في هذه المسائل من النظر فيه فان
 المص أو جزأها من الظاهر من كلامه إن عدم التحليف المأهول في غير ما إذا اتهمه القاضي ولا يدعي عليه بشيء معين وفيما
 ليس هناك منكر معين والمفهوم من كلام المص رح عدم تحليفه مطلقًا فيما يدعيه من الصرف وهو خلاف المنقول انتهى
 أقول ما ذكره المص رح هنا مخالف أيضًا لما ذكره في البحر حيث قال وفي أوقاف الناصبي إذا أجز الواتف أو قيمه
 الواتف أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاقت أو فرتته على الموقوف عليهم وانكر وأدرك القول له مع يمينه **قوله** المقضي
 عليه في حادثة لا تسع دعواه ولا بينته الخ أي لا يقبل فالسماع يستعمل للقبول مجازًا أصوليًا من ذكر السبب وأراد السبب
 أو كناية على طريق البيان كذا في حواشي السيوطي على شرح المجمع الملوكي وأعلم أن المراد بالقضاء هنا قضاء الإلزام
 لا قضاء ترك فان المقضي عليه قضاء ترك تسع دعواه وبينته ويصير مقضيا له بعد ذلك في تلك الحادثة بيان
 ذلك أن من كان له نهر في أرض غيره فليس له حریم عند الإمام أبي حنيفة رح إلا أن يقيم بينة على ذلك وقال له مسناة
 النهر بمشي عليه ويلقي طيته عليها وأصل هذه المسئلة أن من حفر نهرًا في أرض موات باذن الإمام في موضع لاحق
 لاحد فيه لا يستحق له حریم عند ومنه هما معصقي له حریم من الجانبين وإذا ثبت من أصلهما أن صاحب النهر
 يستحق الحریم فعند المنازعة الظاهر شاهد له ومنه لما لم يستحق للنهر حریم فالظاهر شاهد لصاحب الأرض والقضاء في
 موضع النزاع يعني في هذه المسئلة قضاء ترك بمعنى أنه إذا قضى لا يخلو إما أن يقضي بتركه في يد صاحب الأرض كما هو

الذي العلاء

قضى المالك بن النضر في ازالة النجاسات من ارضه من ملو ابطال القضاء كاذ كره العبادي والدفع بعد القضاء هو احد مما ذكر صحيح
ورفع القضاء فكما يسمع الدافع قبله يسمع بعد ولكن بعد الثالث وتسمع الدافع بعد القضاء بالنكول كما
في النجاسة التباين غير مقبول الا فيما كان محل القضاء ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كما في النجاسة

مكسب الامام او تركه في يد صاحب النهر كما هو منه ههنا لا قضاء الزام اذا الفرق بين قضاء الترك وبين قضاء الزام
ان في قضاء الزام من صار مقضيا عليه في حادثة لا يصير مقضيا له بعد ذلك في تلك الحادثة ابد وفي قضاء الترك
يجوز له ان لو اقام صاحب النهر بينة بعد هذا على ان المسئلة ملحمة تقبل بينته ولو كان قضاء ملك اي الزام لما قبلت
بينته والابن في قضاء الزام لو ادعى ثالث لا قبل بينته الا بالتلقي من جهة صاحب المدعى في قضاء الترك تقبل كذا
في المنع شرح المجمع **قوله** والنتاج عطف على تلقي الملك والنتاج ولادة الحيوان ووضعه عنده من نتجت بالبناء
للحرمول ولدت ووضعت كافي المغرب والمراد ولادته في ملحمة او في ملك بائعه او مورثه ولا يتزوج نتاج في ملكه
على نتاج في ملكه بائعه كاهو الظاهر من كلامهم ولا يشترط ان يعهد وان ادعى ملكه لكن لو شهدت بينة هذه لك دون اخرى
قد امت عليها كذا في البحر **قوله** او برهن على ابطال القضاء الخ بان اقام البينة على اقرار المقضي له ان ما قضي له حرام وامر
رجلا ان يشتري له ذلك الشيء من المقضي عليه فانه يطل حكم القاضي كافي الخلاصة من الفصل الرابع من كتاب
القضاء **قوله** فكما يسمع الدافع قبله يسمع بعد **قوله** صياتي بعد ورتين جواز الدفع بعد الحكم الا في المسئلة الخمسة
قوله لكن بهذه الثلاث **قوله** التقييد بالثلاث ليس في كلامهم بل في كلامهم ما يفيل عدم صحة التقييد بها قال في القنية كل
دفع يسمع قبل القضاء يسمع بعد انتهى وفي البرازية في الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى وكما يصح الدفع بعد
البرهان يصح قبل اقامته وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعد وفقد اطلق ولم يقيده بالثلاث التي ذكرها **قوله** وتسمع الدعوى
وهو القضاء بالنكول في النجاسة في بابها يبطل دعوى المدعي ما يخالف ما ذكره المصنف وعبارته مدعى على رجل انه
له فجد المدعي عليه فمما يختلفه فذلك وقضي عليه بالنكول ثم ان المقضي عليه اقام البينة انه كان اشترى هذا العبد
من المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد انه كان اشترى منه بعد القضاء وذكر في موضع اخر ان المدعي عليه
لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البينة قبل بينته ويقضي له **قوله** التناقض غير مقبول الا فيما كان
محل الخفاء الخ في الفواكه الهدية للعلامة بدر الدين محمد القهيري باب من ما تبعد قد اغتفر والتناقض في
كثير من المسائل التي يظهر فيها من المدعي ولا باس بذ كره ما حصر من ذلك فمنها مسئلة الاقرار بالرضاغ فلو قال
هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطأ يصدق في دعواه الخطأ وله ان يبتز زوجها بعد ذلك وهذا امر واطم يثبت على
اقراره بان قال مودق او صدق او قلت او شهد عليه بذلك شهدت او ادعى معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على الثبات
النفسي واتقت في ذلك مباحث طويلة التي لا يحول لا تحصل هذه الا في احوالها والعنف والمقروفي رجوعه من ذلك
انه مما يضمن ما به فقد يظهر بعد اقراره على خطأ البنا قل ومنها تصديق الوارثة الزوجة على الزوجة ودفع الميراث لها
دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث يسمع دعوىهم لقيام العنف في ذلك لهم حيث اقتصرت المسئلة في
الزوجة وخفيت عليهم البينة ومنها اذا ادعى المالك ان له بنتا لم يكتبها في دفتره من العتق قبل الكتابة لا له في طلبة العتق
يعلم به بعد الكتابة ومنها اذا ادعى بالبرق ثم ادعى عليه بالعتق كذا في كلامهم اذا ادعى الميراث او ادعى ملكا لمن لا يورثها

إليها ١٥ إذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرة لا إذا كان بعد بين مسلم ومسلم في دعوى
 قسرا في دين مطلقا لا في حق النضراني فقط كما في العتاق ومنها بينة التي هي مقبولة لا التي هي
 صارت إلى المستأجر تيرا فمن أبيه أو هو ما يحضر ومنها الزوجة إذا مات ثم قاسم الزوج الميراث ثم ادعى أنه كان بطلها أو منها
 ما إذا اختلصت المرأة من زوجها بمال ثم ادعت أنه قد ابتاعها قبل ذلك تسمع دعواها وترجع به بدل المخلع ومنها ما إذا استأجر
 ثوبا مطويا في جواب أو منديل أو غير ذلك فلما نشره قال هل احتاعي سمعت دعواه وقبلت بينته فللمدعي مسموعة ضع
 التناقض في جميع هذه الصور مطلقا لموضع العذر على الراجح المقتضى به ومن المأخوذ من اعتبار التناقض في جميع هذه الصور
 مطلقا منعه مما عدا الدعوى إذا قلنا ما ينافيها إلا في مسألة الرضاع ومسئلة إبطال القاضى المدعى في التناقض السابق
 وهي ما إذا امرنا بقضاء دينه فزعم المأمور أنه قضا من أمره ووصلته الأمور كان الإذن بالقضاء مشروطا بالرجوع فراجع المأمور
 على الأمر بالمال الذي صدقه على ادائه للدائن فجاء رب الدين بعد ذلك وادعى على المأمور المدعيون بدينه وإن المأمور لم يقضه
 مشى وأحلف على ذلك فنقض له القاضي على الأمر بإداء الدين فادعى أنه لم يدع على الأمر على المأمور ربما كان رجع به عليه بحكم
 فصل بقوله المدعي مسموعة مع التناقض لأن القاضي اكتفى المدعي الذي هو الأمر فيما سبق منه من تصديق المأمور حيث
 نص عليه بدفع الدين إلى الدائن وله أن يرجع على المأمور ولا يكون فصل بقوله الأية في النقص إلى الدائن والتحالف ما ذكرنا نعام
 الرجوع عليه بالمال ثم قال ومثل يشترط صحة ما عدا الدعوى أي ادعاء المدعي عذره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى
 وبين ما سبق أو لا يشترط ذلك ويكتفى القاضي بإمكان العذر والتوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط ذلك
 حتى ينتهي ظاهر التناقض وتسلم الدعوى عن المعارض **قول** الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل الم قاله شهد أنه قد
 أمها ما فلا لا تقبل شهادتهما في القضية واحدة عادية أو ضارة وشهد زوجها ورجل آخر قد شهدا تهما في حق الاخت والاخت
 فإن الشهادتين ردت بضعهما ترد كليهما في ردة واحدة القضية إذا شهد لمن لا تجوز الشهادة له ولغيره لا تجوز له الشهادة بالاتفاق
 واختلاف في حق الآخر فقبل قبل وقيل لا تبطل انتهى فعلى أحد القولين يحتمل أن يضام من هذه الضابطة **قول** إذا كان
 بعد بين مسلم ونصراني الم اقول الاحتقاء المذكور أنه يصح على قول محمد لأن عندنا إذا بطلت الشهادة في البعض بطلت
 في الكل لما عند أبي يوسف فلا لأن هذه تجوز في بطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما في الفتاوى الظهيرية **قول**
 منها بينة النفي غير مقبولة يعني لا يوضح للشهادة لا ثباته لأن الظاهر ولهذا قلنا من أحد البيهقيين على الأخرى إذا كانت
 أكثرنا ثباتا ومن الشهادة على النفي ما لا يثبت إلا أنه اشتهر من من فلا في يوم كذا فبرهن على أنه لم يكن
 في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لأن قوله لم يكن فيه نفي خروجه ومعنى وقوله بل
 كان في مكان كذا النفي بمعنى وأصله ما ذكر في التوارد ومن الثاني شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك أحارة
 أو عطفية أو طلاق أو مطلق أو قطعي في مكان أو زمان أو مكان فبرهن المجهود عليه أنه لم يكن له يوم مثل لا تقبل
 له هذا لغيره في البيهقيين قولنا عند القاضي وأصله المذكور على ما ذكره في ذلك المكان والرواية لا تسمع الدعوى عليه ويقضي
 به راجع لا مغل لا يلزم كقولهم العاقل بالضرورة والضرورة هنا لا يدل عليها من قال كلام الثاني وكذا كل بينة أقامت
 على ما لا نالم به في بطل مطلق ولم يقر كذا في الخبر لا في **قول** الأولى غير أن قولنا عليه البيهقي في الإقرار بعد حسمه فإنها تقبل
 على سبيل الإقرار بطلان كونه على النفي لتأويله فهو من كلفه الإقرار وهو الرافض من كلفه الإقرار بطلان كونه على النفي

بسن مطلقا على عدم شيع فشهد بالعدل وفيما اذا شهد النفا حليم ولم يستثن وفيما اذا شهد النفا قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى وفيما اذا شهد انتاج الدابة عند ولم تزل على ملكه وفيما اذا شهد الخلع او طلاق ولم يستثن وفيما اذا امن الامام اهل مدينة فشهد ان هو لاهم فهو نوافيها وقت الامان وفيما اذا شهد ان الاجل لم يزل كرفى بجلد السلام وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهد انها ارضعت الطائر بلبس العاة لا بلبس نفسها كافي جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتوا تركاني الظهيرية والبزازية وفي الامان الهداية لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد الا في من تم القبول تيسيرا ذكره في قوله بعد حران لم يحج العام فشهد انحره بالعونة لم يعتق بناء على انه نفي بمعنى بمعنى له لم يحج

البينة على الاخبا وتسامح لما في الصغرى خبر الواحد العدل الثقة بكفي في الافلاس والاثنان لموط انتهى **قوله** فيما اذا علق طلاقها على عدم شيع الخ **اقول** هذه المسئلة فرد من افراد قاعة كلية وهي ان الشرط يجوز ان يثبت بينة ولو نها ومن افرادها لو قال ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر غيرهن القن ان لم يزل يخل يعتق قيل فعلى هذا الوجه امرها بيبها ان ضررها بغير حناية ودرهنت انه ضررها بغير جنانية ينبغي ان تقبل بينتها وان قامت على النفي لقيامها على الشرط **قوله** وفيما اذا شهد انه اعلم الخ انما قبلت بينة الاحلام وان كان نيته نفي لان غرضها اثبات احلامه كافي معين الاحكام **قوله** وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله الخ يعني اذا ادعت انه قال المسيح ابن الله وكفروا حرمت ولم يقل قول النصارى وقال قلت قولهم فشهد انهم لم يقل قول النصارى تقبل ويقضي بالفرقة وكذا في البزازية وقوله وقال قلت قولهم يعني موصولا بقوله المسيح ان الله قال في جامع الفصولين ولو قال لا معناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع عن غيره ترد الشهادته قال بعض الفضلاء والفرق بينهما هو ترتيب الحكم على الاول من بينونة امراته دون الثاني لجواز انه قال قول النصارى ولم يسمعوها والكناح ثابت بيمين فلا يزل انتهى قال المصنف في البحر في توجيه قبول الشهادة على النفي في هذه الصورة انه في المعنى شهادة على امر وجودي وهو السكوت لانه عبارة عن انضمام الشفتين عقب التكلم بالموجب **قوله** ولم يزل على ملكه لا يقتل هذه الشهادة على اثبات لان نفي النفي اثبات لان الاثبات لازم عن نفي النفي والا فدل لوله المطابق للنفي ويصدق انها شهادة بالنفي وقولهم نفي النفي اثبات لا تخلو عن تسامح وفي معين الاحكام لعلاء الدين الامود الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بان يقول هذا غلامه نتج عنه ومنه دابته تحت عنقه ولم يزل مالكه ولها اختلاف المعاني فيه والاصح تمواها **قوله** وفيما اذا شهد الخلع او طلاق ولم يستثن لانه في المعنى شهادة على امر وجودي لان عدم الاحتشاء امر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقب التكلم بالموجب **قوله** وفيما اذا امن الامام الخ علق في التولوا ليجية قبول الشهادة في هذه المسئلة بانهما هذه الشهادة قررا حكم الاصل فيهم الامام وهو الخيار انتهى وقيل في البزازية بما اذا كان الشاهد ان من غيرهم ومثله في الواقعة **قوله** وفيما اذا شهد انها وضعت الطائر الخ كافي النسخ والصوراب فيها اذا شهد ان الطائر وضعت الصبي الخ ولو كانتا قولهما ما ارضعته بلبس نفسها لا تقبل شهادتهما لقيامهما على النفي مقصودا بجلد الاول لان النفي داخل في ضمن الاثبات لولوا برهنا فيمنعنا الطائر اولى كافي جامع الفصولين **قوله** وتقبل البينة على النفي المتوا تركاني الظهيرية اي في كلفه الوقوف وقد اتمن البزازية في معنى نوع في النفي ادب على النفي **قوله** وفي الامان الهداية لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد الا في من تم القبول تيسيرا ذكره في قوله بعد حران لم يحج العام فشهد انحره بالعونة لم يعتق بناء على انه نفي بمعنى بمعنى له لم يحج

العصاة معمول على الصحة ما يمكن ولا ينتقص بالشك كذا في شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في رواية
كما في جامع الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف رح فيما يتعلق بالقضاء كافي في الفقه والمزاوية لا يجوز الاحتجاج
بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالإدلة وما ذكره محمد رح في الميوس الكبير من جواز الاحتجاج به في
خلاف ظاهر المذهب كما في الدعي من الظهيرية وأما مفهوم الرواية فحجة كافي غاية البيان من الحجج التي لا يستلزم
بتقادم الزمان قد فاقوا قصاصا أولعانا وحققا لعبد كذا في لعان الجوهرة إذا سئل المفتي من شيء فله يفتي بالصحة جمل

تقدم شهادة النفي غير مقبولة كما هو ظاهر **قوله** القضاء معمول على الصحة ولا ينتقص بالشك يعني لان القضاء
حق الشرع يجب صيغته ومن صيغته ان يلزم ولا يعترض عليه كذا في الدرر والغرر من كتاب القضاء **قوله**
كذا في الشهادة الظهيرية الخ أقول لعل المراد الفوائد الظهيرية حاشية الهداية وأما الفتاوى الظهيرية فليس فيها ما ذكره
والذي فيها في فصل المقطعات البيئات من جميع الفروع فيجب اعمالها بقدر الامكان ولا يجوز افعالها مع امكان العمل بها
قوله الفتوى على قول أبي يوسف الخ فيما يتعلق بالقضاء يعني لانه حصل له زيادة علم بالتجربة قال سجد الائمة
الترحماني والذي يؤيده ما ذكره في فتاوى الزكاة الخ ابا حنيفة رح كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف
مسايقه رجع وقال الحج افضل **قوله** لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس أقول ينبغي ان يستثنى من ذلك عبارة
الواقفين فانه يحتج بمفهومه **قوله** كالأدلة الخ أقول نظير ذلك تخصيص الشيء بالكرا لا يدل على نفي الحكم مما عداه
في خطاب الشرع وأما في الروايات فيدل ذكره ابن الكمال في فضل الجنائيات على الصيد في شرح الهداية من كتاب
الحج **قوله** وأما مفهوم الروايات فحجة الخ أقول وكذلك مفهوم التصنيف حجة ذكره في النفع طو مائل هذا ولا يقال في
مفهوم الروايات ينبغي بل هو مفهوم عبارة الاصحاب ذكره المص رح في الشرح في كتاب الوقف وانما كان المفهوم
حجة عند نافي الرواية دون النصوص لان المفهوم فيها ليس بمقصود بخلاف كلام الاصحاب فانه فيه مقصود فيكون
حجة وفيها وهذا هو الفرق بينهما وانما قد خفي على كثيرين فاحفظه واحتفظ به كذا في الزهراء لبادي على فصول
العمادي معزيا الى مولانا عبد البر بن المشنة وظاهر قول المص رح مفهوم الرواية حجة انه حجة ولو كان مفهوم مخالفة قال
العلامة القسستاني في شرح النقاية في كتاب الطهارة ان مفهوم المخالفة في الرواية كمفهوم الموافقة معتبر بلا خلاف
كما ذكره المص رح يعني صدق الرواية في كتاب النكاح ثم قال ليجن في اجارة الزاهد في انه غير معتبر والحق انه معتبر لانه
اكثر في لا كلي كافي حرد النهاية **قوله** الحق لا يسقط بتقادم الزمان قال المص رح في كتاب الدعوى في اخر باب التحالف قال
ابن العرس ما نصه في المبسوط رجل ترك الدعي ثلاثا وثلاثين سنة بلا مانع لا تسمع ثم قل وقد اقيمت بعد صباغ
الدعي بعد خمس عشرة سنة لنهي السلطان انتهى قيل وهل يبقى حكم الدعي بعد موته او خلفه ثم قال لكن قد علم
ان من عادتهم اذا تولي السلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره بانباعه انتهى أقول قل اخبرني احتاذي شيعة
الاسلام يعني افندي الشهير بالمنقاري زاده ان السلاطين الآن يأمرون قطاعاتهم في جميع ولاياتهم ان لا يسموا دعي
بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث **قوله** قد فاقوا قصاصا اولعانا وحققا للمعبد الخ فيه ان القصاص حق للمعبد فخطفه عليه
من مطلق العام على الناص وهو مختص بالواو **قوله** اذا سئل المفتي من شيء الخ في البزازية في اخر الساد من من
كتاب الصالح ماصورته في الاختراة ان التخرج باطلا اذا كان في التركة دين ولو لم يذكر في التخرج جارية بثلث كذا

على الحال وهو وجود الفراغ لكل إلى صلح المصلحة التي يفتي بها يقع عند من المصلحة كما في مهر البزازية ويتم
 جلايته في الوقت لا لنفع له كما في عرج الميراث والحارثي القديسي يفتي بقول الواحد العدل في أجل عشر موهما كما
 في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الصحيح العمل بل والترجم وفي جود المسلم فيه و ردائه وفي الأخبار
 والفلس بعد مضي المدة وفي رد مولى القاضي إلى المزكي وفي اثبات العيب و برودة رمضان عند الاعتلال وفي أخبار
 جينا والامام لصاحبه صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن حصل من صحة التخارج يفتي بالصحة ويحمل على وجود
 هو الثابت كما لو ذكر في الفتوى رجل باع ماله يفتي بالصحة وإن احتمل أنه غير ما قل والاصل فيه ما ذكره الاستاذان المطلق
 محمول على الحال الثاني من العوارض المانعة من الجواز والصحة بالجلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت بلا تعرض
 على وجود العارض **قوله** المفتي الخ إنما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البزازية لعل المراد بالمفتي هنا
 المجتهد اما المقلد فلا يفتي الا بالصحيح هو ان كان فيه مصلحة للمستفتي او لا ويجوز ان يراد به المقلد اذا كان في المسئلة
 قولان مصححان بانه مضمون في الفتوى لكل واحد منهما فيختار ما فيه المصلحة منهما فكذا ظهر لي ثم راجعت عبارة
 البزازية فوجدت في النوع الخامس من البهرمان صدر بعد ايفاء المهر المأجل اذا اراد ان يخرجها الى بلد الغرفة
 حد السفر لا اذنها يمنع من ذلك لان الغريب يؤذى ويتضرر لغساده لزمان (شعر) ما اذل الغريب ما اشقاء
 كل يوم يمينه من يراه كذا احتاره الفقيه وبه يغتنى وقال القاضي قول الله تعالى **مَنْ مِّنْكُمْ مِّنْ حَيْثُ مَكَتُمْ**
مِّنْ دِينِكُمْ اذلى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروه من في آخره دليل قول الفقيه لا باق قد علمنا من عادة زماننا
 مضارة قطعية في الاعتراض بها واختار في الفصولين قوله فيفتي بما يقع عنده من المضارة وعد مهالان المفتي إنما يفتي
 بمصعب ما يقع عنده من المصلحة **قوله** يقبل قول الواحد يعني العدل **قوله** العدل في احدى عشر موهما كما في منظومة ابن
 وهبان حيث قال (ع) ويقبل عدل واحد في تقويم **قوله** في تقويم المتلف يعني لو اتلف شخص لشخص شيئا وادعى ان قيمته كذا
 ونكروا له من عليه ان يكون ذلك القدر قيمته يقبل قول الواحد العدل في قيمته ونقل المصريح في البحر من باب حيار العيب
 من البزازية انه يحتاج الى تقويم عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى العرق ثم احتجني من التقويم تقويم نصاب السرقة ولا بد
 من اثنين **قوله** في الجرح والتعديل هو ان تزكية السرور وقال محمد لا بد من اثنين **قوله** المترجم معطوف على تقويم
 هو فاعل من حيث المعنى اذ يصير التقدير يقبل قول الواحد في المترجم وانصواب ان يقال في الترجمة اي يقبل قول الواحد
 العدل في الترجمة ممن لا يعرف القاضي لفتنه من الاختصاص وقال محمد لا يكتفي بالواحد ويجوز ان يقر بصيغة اعم المفعول
 اي الكلام المترجم وعليه فلا عكس **قوله** في جود المسلم فيه الخ يعني اذا ادعى جود المسلم فيه وانكر المسلم او عكسه يكفي فيه
 قول الواحد العدل **قوله** وفي الاخبار بالفلس بعد مضي المدة يعني اذا اخبر القاضي بالامس المصبوب بعد مضي مدة الحبس
 بطلقه **قوله** بعد مضي المدة اي مدة الحبس **قوله** وفي رد مولى القاضي فيه تقدم في قوله والمترجم الا ان يجعل رد مولى مصدرا
 بمعنى الرماله كما قال المزمعري وانهد (شعر) القدر كذب الواهون ما نصت عندهم * بسر ولا وصلتهم برحول * ومنه عنده
 ان رد مولى العالين **قوله** وفي اثبات العيب يعني يقبل قول الواحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري **قوله**
 وبرودة رمضان الخ اي في اخباره وبرودة هلال رمضان اذا كان بالسماء على وجه اظهر المذهب وعند الحسن يقبل بلائه **قوله**
 وفي اخبار المصنف بالموت هو الممتنع كما في الفتح وفي الخلاصة ان في النكاح وانتهى بالابن ان يخبر عنه لان بطلان الموت وظاهر

الشاهد بالموت وفي تعدد الإرادة قبل قول أمي القاسي إذا أخبروا بدها ما دل على الموت
حضورها كما في دعوى الغيبة بخلاف ما إذا أخبروا بتخلف المحدث ولا يقال حلفتهم لم تقبل إلا بها هدمه كقول القاض
الناس حرار بلا بيان إلا في العهدة والقصاص والحدود والدية إذا أخبروا بالقاضي كان خطأ وفي القاضي لم يرد
كان عليه كذا في غير الخائفة وتمايم في قضاء الخلاصة

علام بالزعم أي أنه لا بد من خبر عدلين في الأصل إلا في الموت وتسلم في الظهيرة أن الموت كغيره ووقع في بعض القاض
واعتبار الشاهد بالوقوف قال بعض الفضلاء الظاهر أن معناه في الخبر واحد الشاهد بان مكانة كذا أو قضاة الجور للشاهد
أن يثبت بالوقوف وعلى هذا فيكون المصل ومضافا للمفعول والفاعل ملحق وفوق فهم بعضهم أن معناه أن العاهد الواحد
إذا شهد بالوقوف كفى وليس كذلك بل لا بد لثبوت الوقف من شاهد من ذكرين أو ذكرين اثنين كما عرف في مباحث
الشهادة **قوله** الناس حرار بلا بيان إلا في الشهادة الخ يعني فلا يعتق بظاهر الحرية فيها بل يسأل وهذا إذا طعن الخصم
بالرق أما إذا لم يطعن فلا يسأل كما في التبيين وتفسيره في الشهادة إذا شهد شاهدان لرجل بحق من الحقوق فقال
المشهد عليه فما عبدان والي لا قبل شهادة صاحبتي أعلم أنهم محرران وتفسيره في الحد إذا قذف انسانا لم زعم القاذف أن
المقتول فيه مذب فانه لا يحمل القاذف حتى يثبت مقتول حر ريته بالحق وفي القصاص إذا قطع يد انسان وزعم القاطع أن
المقطوع يد مذب فانه لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حر ريته وفي الدية إذا قتل انسانا خطأ وزعمت العاقلة أنه مذب فانه
لا يقضي عليهم بالدية حتى تقوم البينة على حر ريته وهذا لأن ثبوت الحرية لكل أحد باعتبار الظاهر أما لأن الدار والحرية
لأن الأصل في الناس الحرية لأنهم أولاد آدم وحواء عليهما السلام وقد كانا حريين إلا أن الظاهر يدفع به الاستحقاق
ولكنه لا يثبت به الاستحقاق لأن الاستحقاق لا يثبت إلا بدليل موجب له إذا عرفت هذا فنقول في الشهادة أنباء
الاستحقاق على المشهور وعليه بقول الشاهد الظاهر الحرية لا يكفي لذلك وكذلك في القذف الزام الحد على القاذف وفي
القصاص يجب على العقوبة على القاطع وفي الدية يجب على العاقلة وذلك لا يكون إلا باعتبار الحرية فمالم تثبت الحرية
بالحجة فلا يجوز والقصاص بشي من ذلك فإن قال المشهور نحن حرار لم نملك قط لم يقبل قول صاحبتي ما قبا بالبينه على ذلك وإنما
أراد به أنه لا قبل شهادهما فمالم في قولهما أن حرار فصل ثان في قولهما بطريق الظاهر ولكن لا يقضي بشهادتهما مع
بقيما البينة على حر ريتهما وإن مأل القاضي عنهما ما خبرا أنهما حران فقبل ذلك ولم يجر لهما شهادهما كان حسنا لأن حر ريتهما
من الأسباب التي لا تعمل شهادهما إلا بها بمنزلة العدل الحكمان العدل تصير معلومة عند القاضي بهذا الطريق فكذلك
الحرية كذلك في شرح ادب القاضي للحررسي وقد عدل شيخنا الشيخ عبد الغني العبادي أهل الأصل في الناس الحرر
وأوقفه وأهل الأصل في الناس الفقراء والغناء ووجه الأصل في الناس الامانة والنجاة وهل الأصل في الناس الحرر أو العدل بل
أما في الأصل في الناس الرشد والظفر والامانة والعدل والقوانين القاضي أن يسأل عن الشهود دساروا لما كان القصاص مبنيا على
الاستحواهي شهادة العدل فيعرف من العدل أنه عليه من قضاة من البطالان والله تعالى أعلم الغيب وفي قوله فيه صون قصاص
البطالان نظر مبتدأ **قوله** وإن تعدت كان عليه الخ فيه أن السطأ لا تعمل فيه والذي في الغائية وإن تعدت الجور **قوله** وتمايم في
تقضاء الخلاصة أي في الفصل الرابع ومبارتها القاضي إذا لم يرد لأن مرجع من القضاء أن كان الذي قضاة خطأ لا خلاف فيه
أنه يرد وإن كان مختلفا فيه أمهارة والمختلف قبل ويخصي بالذي يرى أنه انحل فان ظهر فيه لمن بخلافه فله

وَمِنْهَا ١٥١ أَلْفًا وَالْوَرَقُ الْمَوْصِي إِذَا كَانَ مَتَابَعًا أَقْرَبَ نَفْسٍ مِنْ تَرْكِهِ وَظِلُّهُ عَظِيمٌ يَبْقَى لَهُ حَقٌّ مِنْهَا إِلَّا اسْتَوَاوَاهُ ثُمَّ إِذَا جِئَ شَيْءٌ مِنَ الْمَوْصِي
فِيهَا مِنْ تَرْكِهِ ابْنِيهِ وَبَرٍّ مِنْ يَاقِلٍ وَكَانَ ١٤ أَلْفًا وَالْوَرَقُ إِذَا كَانَ قَبْضَ جَمِيعِ مَا فِي الدُّنْيَا مِنْ تَرْكِهِ ابْنِيهِ ثُمَّ إِذَا جِئَ شَيْءٌ مِنَ الْمَوْصِي
فِيهَا مِنْ تَرْكِهِ ابْنِيهِ وَبَرٍّ مِنْ يَاقِلٍ وَكَانَ ١٤ أَلْفًا وَالْوَرَقُ إِذَا كَانَ قَبْضَ جَمِيعِ مَا فِي الدُّنْيَا مِنْ تَرْكِهِ ابْنِيهِ ثُمَّ إِذَا جِئَ شَيْءٌ مِنَ الْمَوْصِي

[illegible]

أربعة صلح أحد الوارثين وأما ما لم يظهر منه من التركة لم يكن تركته الصلح إلا منع جواز دموه في صلح
 صلح البزازية الخامسة إلا يرد العام في ضمن من حيث لا يمنع الدعوى كما في دعوى البزازية وقد ذكرنا بعد هذا أن الأبرار
 من الرادوا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البيعة ولو قال لاحق له في البيعة ثم ادعى أن البذل وله تصحيح
 ثم قال لو قال لاحق لي في هذه البيعة ثم ادعى أنها وثب عليه وعلى أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي البيعة أيضا
 كانت من ورثة فاقسموا التركة بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الوارثين
 فيها على الميت وعلى تركته الميت تسمع انتهى وفي البيعة القنية قسمها برضا مشتركة وأقر كل واحد منهما على دعوى
 على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما العسخ بالغبن فله ذلك إذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشائخ انتهى وفي أحوا
 البزازية أن الأبرار العام إنما يمتنع إذا لم يقر بأن العين للمدعى فإن أقول بعد أن العين للمدعى في ما أمه لا ولا يمنعه الأبرار
 ذلك باعتبار أن الضمير يرجع إليها أقرب من كور والبصحة التي في بحثه الطرموحي هو أن قولهم أن البكرة في هياق النفي
 نعم التقص لأن توله ولم يبق لي حق نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاطنة لا تصح دموه ولا بينته وأجاب عن
 بأنه لا تناقض فإن اعتراضه لا يبق له حق يمكن حمله على ما قد ضعه يعني لم يبق لي حق مما قبضته إلا ترى أن صورة
 المسئلة فيما لو رأى شيئا من تركته والد في يد وصيه وتحقق سماع له طلبه وله مخرج مما أقر به بأن يولد على ما مر انتهى
 قال القاضي القضاة عبد البر بن الشيخ في شرحه أن العماد في نقل المسئلة من المبتقى وقال وأشهد أن علي بن نفسه أنه
 قبض منه فعين المبرأ من المحقوق إذا لا بد من التعيين حتى يمتنع عليه الطالب ثم قال يظهر لي في الوجه للمسئلة
 الأولى أنها تسمع دموه احتساما لا قايما لقوت شبهة عن معرفته بما يستحقه من قبل والد له قيام الجهل بمعرفة
 ما لو والد على جهة التفصيل والتحرير بخلاف ما إذا كان مثل هذه الأَشهاد مجردا عن ما بقية الجهل المذكور واستحسنوا
 صامع دموه هنا فتأمل **قوله** الرابعة أي المسئلة الرابعة مما احتتناه بقوله الأضمان الدرك إلا أنه لم يعنون ما تقدم
 من المستثنيات بالأولى والثانية والثالثة **قوله** صالح أحد الورثة الخ قيل علمه فيه أنه أبرأ المجهول والأبراء المجهول
 باطل فلا يصح الاستثناء انتهى وفيه نظر إذا التقط بر صالح أحد الورثة الآخر أو أبرأه ما غاية ما في السامع
 صاحب البزازية أو جز في العسارة كما هو عادته فليس ما ذكرنا أبرأ المجهول **قوله** الخامسة الأبراء العام في ضمن
 عقد فاصل الخ قيل عليه إنما ما في الدعوى بعد وفاء الأبراء العام بفساد الصلح فافعل م من أصله فلا يقال يمتنع
 مع بقاءه كذا وهذا بخلاف الأبراء الحاصل بعد الصلح ولو كان الصلح فاحشا لا في ضمن العاقل **قوله** كافي دعوى
 البزازية في التامع في دعوى الصلح وكذا الصلح من دعوى ما لم يذكر في البزازية أيضا في الصلح يعني لا يمنع الدعوى
 وفي القنية يعني أن الأقارب وإن لم يكن في صلب عقد الصلح لكنه بناء على أن الصلح لا يمنع الدعوى بعد ذلك **قوله**
 فاقسموا التركة في الحانية ما لم يعل له حيث قال إذا اقتسم القوم أرسا أو تركته فاصاب بكل طائفة قسمها ثم ادعى
 أحدهم في قسم الآخر عينا من الأرض أو شيئا من التركة وزعم أنه له وأقام بيعة على ذلك لا تقبل لأن القسمة السابقة أقرب
 منه من جميع ذلك ميراث لهم من أبيهم **قوله** فله ذلك إذا كان الغبن فاحشا الخ قيل ظاهر الرواية ليس له الفسخ لم يبرأ
 المكتب وفي الجامع الفتاوى في القسمة ولو كانت القسمة بقضاء القاضي فظهر من فاحش في نصيب أحد هما يفسخ لأن
 قسره مفيد بالعدل ولو كانت القسمة بخير قضاء لم يلتفت إلى دعوى الغبن **قوله** وفي أحوا البزازية الخ قيل لا حاجة إلى هذا

وقد علمنا ان البراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة في المصلحة وهو من دعوى البراءة ابراء عن الدعاوي ثم
 كما علمنا ان البراءة لا تمنع اذا اقر انه لم يدعي شرا ولا لا رجحان يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع
 حتى يثبت من انه صادق بعد البراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد البراء العام الا بحق
 حاد في بطلان ما قبله لا يغير البواب حاد في اقران في كونه لا يبرأ عما لم ادعى بعد هما انه اقر بعد هما ان لا شيء له في ذمته فانه
 لا يسمع دعواه ولا تقبل بينته ولا يمتنعها البراء العام لانه انما ادعى بطلان ما قبله ولا قبله وقول القاضي في الصالح انه لو برهن
 بغيره على اقراره قبله بانه لاحق له لم يقبل ولو برهن بعد وعلى اقراره بطلان ما قبله لا يقبل انما لا يقبل انتهي
 يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كمل عنه بالباب لرجل
 بالباب يد فيه فبرهن الكفيل على اقراره المكفول له وهو يصدق انها قمارا وليس خيرا لا يقبل ولو قوله الطالب عند القاضي
 ببراءة وانما لا تقبل البيينة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هذه هنا للتناقض لان كماله اقرار بصحتها
 انتهى وانظروا كتبنا في هذا ثنات من مسئلة دعوى الربو بعد البراء واخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من
 الاصل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمة انتهي تسمع الشهادة بدون الدعوى في احد الخالص والوقوف
 التقييد لانه اذا اقران العين له يومر بمسليمها اليه قلت قد ينكر بعد هذا الاقرار ويذهب عليه ويقيم البيينة عليه فتسمع
قوله وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة اي الدعوى بطريق الوكالة في القنية اقراره
 لا دعوى له قبل فلا يبرهن من الوجوه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره تسمع وما حكمي انه لا تسمع لغيره وهو
قوله والعرق في جامع الفصولين وهو ان قوله لاحق لي لمعوم البراء فلا يكون له حق نسيب الشرع ولا بغيره الا ان يبين انه
 ملكه بعد اقراره وفيه نظرا يتبين فيهما من امكان التوفيق وان البيينة على التبع تفيك للملص ويضم الجواب لطلما مل
 للمطابق انتهى وقد تقرر ان البراء العام يمنع الدعوى الا بحق حاد لان كل فرد من افراد منصوص عليه فاذا ادعى
 البراء مطلقا بعد اقران المسئلة الرابعة نص على انه لاحق له قبله فيما مضى وقيل لانه لاحق له قبله فلا يصحيل لقبوله
قوله ولا يمنعها البراء العام في الصيرورية من احتساق المبيع اشتري ملكا وقطعت بينتيما براءة عن الخضرمات
 كلها ثم احتساق المبيع هل يرجع على البائع بالعمى انتهى هذا يدل على ان الدعوى تجمع بحق حاد بعد
 البراء العامة **قوله** ما يبطل بعد قيل عليه انه ادعى اقرار من ابراءه والفرق ان الاقرار صحيح فكيف
 يوصف بالاطلاق انتهى وادان القائل اقرنا لفظه يبطل مضارح بطل والظاهر انه يبطل مضارح ابطال وعلى هذا
 لا يبرر ما ورد اذ يصير المعنى ان هذه الدعوى انما ادعى بطلان اقراره بعد ولا قبله حيث قال انه اقر بعد ما
قوله وانظروا كتبنا في هذا اثنا عشر ايرادا ما هيأتي في هذه الكتاب انما من مل اثنا عشر القنية لانه ذكر في كتاب المل اثنا عشر
 ثم ذكر فيه مسئلة دعوى الربو بعد البراء **قوله** يدل على ان التناقض من الاصل معفو منه الخ بان كان الكفيل ادعى المال
 الى الطالب واراد ان يرجع على المكفول منه والطالب على المكفول فقال المكفول هذه كان المال قمارا او ثمن ميتة او ما شبه
 ذلك واراد ان يقيم البيينة على الكفيل لا تقبل بينته فيومر براءة المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك فخاصمة انتهي
 فجعل له الخاصمة مع تقدم التزامه بالدين **قوله** تسمع الشهادة بدون الدعوى في احد الخالص احتراز بغير احد الخلف
 فلا تسمع الشهادة فيه **قوله** الدعوى **قوله** والوقوف اقول المختار ما في الفصول انه ان كان الوقف على قوم باعيا بهم

وهي الامه وحريتها الاصلية وفيما يخص الله تعالى من مغان وفي الطلاق والطلاق وتما في ماوي وحريتها
 دفع الد موي من دفع الد دفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما في دفع قبل اقامة البيعة يصح دفع الد موي
 قبل الحكم يصح بعد الا في المسئلة الخمسة ككتبا في الشرح وكما يصح عند الحكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل
 الاعهاد يصح بعد هو المختار الا في ثلث مسائل الاولى اذا قال لي دفع ثم بين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن
 قال بينتي به فاقبل الثالثة لو بين دفعا فاحد اذ لو كان الد دفع صحيحا وقال بينتي جاصرة فداها
 يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصوليين والامهال هو المفتي به كافي البزازية وعليه قد اقره الدين وادعيه

لا تقبل فيه البيعة بدون الدعوة عند الكل وان كان على الفقراء وعلى المسجد عند ابي يوسف ومحمد تقبل وعند الامم
 لا تقبل وهذا لتفضيل هو المختار وهو فتوى ابي الفضل كذا في حواشي العلامة قاسم على شرح المجمع الملكي **قوله** ومتى
 الامه وحريتها الاصلية اتقوا بالصواب الصريحة الاصلية الا الامه لا حريتها اصلية الا ان يراد بالامه من اشتهه الحال فيها
قوله وفيما يخص الله تعالى عطف على قوله وفي المختار الخالف من عطف العام على الخاص الا ان يراد ما يخص حقاقة
 لم يكن حد فيكون من عطف البيان وهو التصديق عند الأصوليين في مثله كافي عروس الافراح **قوله** دفع الد موي
 صحيح صورته ان يقول المدعى عليه هذا الصبي لودعنيه او آجرنيه فلان الغائب يهر من عليه دفعت خصومة المدعى لانه
 اتيته بيعة ان يده ليست يده خصومة **قوله** وكذا دفع الد دفع الخ قال المصروح في الشرح صورة دفع الد دفع ان يده ملكا
 حلقا فقال اشتريته منك عند دفع قائلا بالافالة دفع قائلا بالاذك اقررت انك اغتريه مني تسمع **قوله** وكما يصح الدفع قبل
 اقامة البيعة يصح بعد هاهنا على ما ذكره في البزازية في النوع الخامس من الد موي وقد ذكر في النوع الاول خلافه وكذا
 في الفصول وتتمه الاكمل فتنبه لذلك **قوله** وكما يصح قبل الحكم يصح بعده كالوهر من على مال وحكمه بدثم يهر من
 يخصصه ان للمدعي اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم واحذف في جامع الفصوليين انه ينبغي ان لا يبطل
 الحكم لزاما التوفيق بعد دفعه بعد الاقرار **قوله** الا في مسئلة الخمسة كما كتبا في الشرح نص صوابه في الشرح اعلم ان
 قوله ان المدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قد مضى من ان القاضي لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالايدي افعوه
 فانه لا يقبل الا ان يضمن من الكلي فافهم اقول يرد عليه ما في الدور والغر من بلان دعوى النسب يهر من انه ابن صه لا يبرأ منه
 ويز من الد افع انه ابن صه لا مذهب فقط وعلى اقرار الميت به كان دفعا قبل القضاء لا بعد لتاكده بالقضاء بخلاف الثاني انتهى فينتج
 ان نقص هذه المسئلة من الكلية وحينئذ لا وجه لقوله الا في المسئلة **قوله** وكما يصح عند الحكم الاول يصح عند غيره بان
 حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند هذا القاضي بالدفع تسمع ويبطل الحكم الاول وينفذ القاضى بالقضاء
 بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل ليجوز ان يهر من بعد الحكم ان القاضي اقر قبل الد موي انه لا حق له في الد ارفاقه لا يبطل
 الحكم ليجوز التوفيق بان اشتراه بغيره فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضى عند الضمان وقت الحكم فملكه فلما اجتمع له
 لم يبطل الحكم البتة بل يهر من قبل الد موي قبل الحكم تقبل ولا يحكم اذا لم يملك يمتنع الحكم ولا يرد فيه كذا في الامم
 الفصوليين من الفصل العاشر **قوله** وكما يصح قبل الاعهاد يصح بعده هو المختار وقال بعض الفضلاء هذا لا يصح لم يطالع
 عليه ولم يتر من له المصنف في حقه مع انه بحث بان هذا خلاف ما نقله في الفصول وتتمه الاكمل ولم يبد هذا التصحيح
 ليرفع الاعمال **قوله** والامهال هو المفتي به قاله في حنية المفتي اذ من عليه البراءة من المصنف وقال لي في حنية في حقه

انما هو الذي قال في ان يفتي في المصير لا يقضي عليه بالدفع والا فحكم عليه بالدفع بعد الحكم صريح الا في المسئلة المضممة
بما ذكر في الفروع اقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايقافه ولم يقبل للتناقص الا اذا ادعى ايقافه وبعد الاقرار به والتفرق
عن المجلس كذا في جامع الفصولين الذي دفع لمن غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة لا ينتصب احد خصما
من احد قهر البشير وكالدنيا بدور لا في الا في مستثنين لا روى احد الورثة لا ينتصب خصما من الباقي الثانية
احد الموقوف عليهم ينتصب خصما من الباقي كذا حرره النان وهما من الغنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود
هواطة الا في ذلك الا روى لرجاء الصالح بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان غلب ورثة المقاء احمل

للمدة ايام او الى المجلس الثاني ولا يستوفى منه الحال وانتقد هو بثلاثة ايام لان القضاة في ذلك الزمان كانوا يجلسون
في كل ثلاثة ايام **قوله** لا يقضي عليه بالدفع يعني ويعدل **قوله** اقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايقافه، اليه في البحر
لمبعض روي في مسائل شتى من كتاب القضاء لو ادعى الايقاف بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل
للتناقض وان تفرقا من المجلس ثم ادعى ايقافه واقام البيعة على الايقاف بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايقاف قبل
الاقرار لا تقبل كذا في خزنة المفتين انتهى قيل من عوى الايقاف بعد الاقرار ادعاء بعد الانكار قبل لامكانه التوفيق
لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه **قوله** الذي دفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة بان يبرهن الوارث
الاخر ان المدعى قال انا مطلق تسمع لكن قال في جامع الفصولين يرد عليه ان الدفع يصح من الدافع وان لم تكن
الدعوى عليه فان احبب بان البائع مدعى عليه معني يرد الوارث الا ان كان ذلك فلا وجه للاستثناء **قوله** احد الورثة
ينتصب خصما من الباقي الخ اي يقوم مقام جميعهم فيما يستحق للميت رجليه لان كل واحد خلف عنه الا ان قد لا يظهر
ذلك عند المذازمة كذا في الوحي شرح الحامع الكهيز في باب النكاح والبيعات واعلم انه يشترط فيما اذا كان المدعى
ميتا ان يكون في يد احد هما الماني جامع الفصولين من الفصل الرابع ادعى عليه ما ان الدار التي بيد كاملكي فبرهن
على احد هما ولو كان ذلك الدار بيد احد هما باره يكون الحكم عليه حكما على الغائب اذا اهل الورثة ينتصب خصما من البقية
ولو لم يكن كل الدارين ولا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في هذا الصافي على الصافي ولو كان بيد هما
او بيد احد هما سواء لا يكون الحكم على احد هما الحكم على الآخر انتهى وفيه اقرار بالبيع وسب في جز من موته جملته ما له
او ادعى به فمات ثم ادعى رحل دينا على الميت قيل تسمع بنبته على من بيده المال وقيل يجعل القاضي خصما معتمرا يسمع
عليه بينته فظهر ان في اثبات الدين على من بيده مال الميت اختلافاً المشايخ انتهى وفي النهاية من كتاب الدعوى قيل
نحو رقتين تقر بها نقلا عن المنتقى ان الموصى له بجميع المال عند عدم الوارثه والوصي يكون خصما لمن يدعي
د يناط الميت انتهى وفي الغنية من كتاب ادب القاضي في باب من يشترط حضوره خباطه عند قيامه للمعني فاب من
البلد فلا صحاب الثياب ان يطلبوها من زوجته قلاء الا ورحته ان كان عين ثيابهم عند ما طعم الطالب والاخذ
للعني فيزاد ما ذكر على ما احتجنا المسرح من المستثنين **قوله** لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجوده فشرائطه لظلم انه
يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام البيعة على سبيل اللطيف فلو اخوا ثم لم يتركه الوارثه وهو
بغضاء بها ويعزل ويحوز كما في جامع الفهرستين وفي تحصيل النجاة على البقاء يجب على القاضي الحكم بمقتضى
الدعوى عند قيام البيعة عليها فور احتجنا لراخ الحكم ولا غير هذا قالوا انه يكرر قال بعض العلماء عريه يجب اجله على

بما ذكر في الفروع اقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايقافه

إلا في الوصية إذا كان القاضي هو من ضمنها فثبت أن فلا نأخذ فيه منع و يرجع بالنفع إليه بخلاف ما إذا كان ضمنها غيره
 لمتنع القضاء واختلاف الوكاله من غائب فانه لا يجوز القضاء بها إذا كان القاضي مديون الغائب ماله كان قبل القضاء
 أو بعده وتمامه في قضاء الجميع أمين القاضي كالقاضي لاهله عليه خلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي
 القاضي فيصير وصي القاضي واميته فرق من هذه ومن جهة أخرى وهي أن القاضي معجور عن التصرف في مال الميت
 مع وجود وصي له ولو منصوبه لقاضي بخلافه مع امينه وهو من يقول له القاضي جعلت له ميتا في بيع هذه الامنة
 واحتلفوا فيها إذا قال بيع هذا العبد ولم يزد والا صح انه امينه فلا تلحقه عهدة وقد ارضينا في خروج البهنة من بيع
 البزازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع بنصب القاضي وصيا في مواضع إذا كان على الميت دين اراه

لا تقبل قياها لانها شهادة على المسلم قصدا وتقبل احتسانا للضرورة وبيانها ان النسب لا يثبت الا بالنكاح والولادة
 والمسلمون لا يحضرونهم فيه مما مست الحاجة الى قبولها صيانة لحقوقهم **قول** الا في الوصية إذا كان القاضي هو من ضمنها
 يعني رجل له على القاضي دين اراه على بعض اقاومه ومن لا تقبل شهادة القاضي له فمات رب الدين فادعى
 رجل انه وصي الميت واقام بينة على ذلك عند هذا القاضي المديون مقضى بوصايته جا واحتسنا لانه صاح شاهد في هذه
 الحالة فيصالح قاضي ادلى ان الغريمين اللذين للميت عليهما دين لو عهدا بالوصية لرجل والموت ظاهر حازم شهادة
 ظود نفع اليه ان الدين للميت بعد القضاء بوصايته صح المدفع وتزوج من الدين لدفعه الى وصي الميت ولو كان
 هذا القاضي دفع الدين الى رجل يزعم انه وصي الميت ثم عهد الشهود عند بوصاية المدفع فروع اليد نقضت تلك البينة
 لا ينفذ قضاءه وإذا لم ينفذ قضاؤه لا يبرء من الدين لانه هل قضاء الدين لا يصلح شاهد هذا الرجل لانه عهد لنفسه باحتيا
 الله يثبت براءته من الدين وشهادة المبرء لنفسه لا تقبل فكذلك قضاءه وحتى لو مزل هذا القاضي اومات فان القاضي الثاني
 يعطل القضاء الاول ولا يجعل ذلك على فروع اليه وصيا ولا يبرء القاضي ولا يبرء من الدين وبهذا التقرب برحما ما قبل
 لعل سورة المستئلة ان رجلا مات بدين على القاضي ودين على رجل فأتى من البلد فادعى ورثته بغير وكالة شخص على
 الغائب المذكور ليدعوا عليهم بمال مورثهم على المورث عند القاضي المذكور فان القاضي المذكور ليس له البتة هذه
 الوكالة ماله دفع ما عليه الى الورثة ثم لا القيام التهمة **قول** وخلاف الوكالة من غائب الخ يعني لو غاب رب الدين فيها
 رجل وادعى انه وكالة في قبضه يورثه واقام البينة على ذلك عند القاضي المديون نقضت بوكالته ثم قضاؤه الى من لا ينفذ
 قضاؤه ولا يبرء من الدين لانه لو عهد بالوكالة لم تقبل شهادته فكذلك قضاؤه والفرق بينه وبين الوصي ان القاضي يملك
 نصبه برون البينة لانقطاع الرجاء من النظر لنفسه فلم يكن متصفا في هذه القضاء ولا يملك نصب الوكيل من الغائب
 لعدم الضرورة اليه لوجود وجاء حضوره ولو قضى بوكالته وقضى بالدين ثم وقع ذلك الى قاض آخر براء جائزا وفنده
 جائز تنفيذ وحتى لو دفعه الى قاض آخر يرى القضاء للاول باطلا فانه يجوز تنفيذ الثاني لانه قضى في محل مشروع فيه
 الاجتماع اذا توكيل بمنزلة الامضاء بجامع الاقامة فيوان الوكالة اقامة قبل الموت والوصية بعد **قول** وقد ارضينا في
 خروج البهنة من بيع هذا العبد لا في عرج تولد ولو باع القاضي او امينه عبد للفرما **قول** وصح البزازي من الوكالة انه تلحقه العهدة
 يعني في مسألة بيع هذا العبد لا في مسألة جعلت له ميتا في بيع هذا العبد فانه قال جعفر القهلاوي الذي لا ينفذ في المسألة
 انه لا تلحقه وذكر بعده ما هو في **قول** اذا كان على الميت دين الميراث لا يبرء من الدين اذا كان على الميت دين الميراث لا يبرء من الدين

في القسمة من مائة وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من موز ثم شيئا واراد رده يعيب بطل موز وفيما اذا كان
 للصغير مائة فاميل والي نصبه للاعطاء وكر في قسمة الولد الحية موزعا آخر ينصب فيه فليراجع

هذه المصلحة الميت لا احتمال ان يكتسب الورثة العركة ولا هو فواد منه واما اذا كان له فلا يظهر له فائدة الا ان يقال فائدة
 كغيره وصايا وحتة لجواز ان لا ينفقوا **قوله** او لتنفيد وصيته مطلق على قوله على الميت والنقل ينصب القاضي وصيا
 اذا كان النصب لتنفيد وصيته **قوله** وفيما اذا كان اب الصغير مسرنا يعني ومات للصغير موزة كما مة مثلاً **قوله** وذكر في
 قسمة الولد الحية موزعا آخر وهو ضيقة بين خمسة ورثة وواحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى
 ويحل نصيب احد الحاضرين فطلب غير هذا الحاضر القسمة عند القاضي واخبروا بالقضية فيا من القاضي شريكه بالقضية
 وسهل وكلا من الغائب والصغير لان المشتري قام مقام البائع وكان له المانع ان يطالب شريكه لان اصل الشركة كان ميراثا
 والعبارة للاصل لما قلنا ان يكون يزداد على ما ذكرنا اذا اشترى الاب شيئا من ابنه الصغير فوجد به عيبا ينصب القاضي وصيا
 حتى يرد عليه كذا اجاب القاضي الامام ويزاد ايضا اذا كان للصغير اب غائب واحتج الى اثبات حق للصغير ان كانت
 البهية منقطعة والانفلا وهما في مجمع الفتاوى ويزاد ايضا اذا ادعى شخص ديناً في تركة وكل الورثة كبار غيب ان كان المثل
 الذي فيه الورثة منقطعاً من ذلك المتوفى لا ياتي ولا تلعب القائمة اليه نصب القاضي وصيا وان لم يكن منقطعاً لا ينصب
 كونه في البرازية في التامع من ادب القاضي ويزاد ايضا ما لوقال الوارث ان لا اقضي الدين ولا اباع التركة بل احلهم التركة الى
 الدائن نصب القاضي من بيع التركة كذا في البرازية ايضا في التامع ويزاد ايضا ما لموات من مروض ومقار وعليه دين
 واحتج بالورثة الكبار من البيع وقضاء الدين وقال الرب الدين هل لنا التركة اليك قيل ينصب الحاكم وصيا وقيل لا بل يامر
 الورثة بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالعدل المسلط على بيع الرهن واذا حبسه لم يبيع الان ينصب وصيا او يبيع الحاكم بنفسه
 لما في البرازية في آخر كتاب الوصايا ويزاد ايضا ما في جامع الفصولين من السادس عشر لو استحق المبيع فاراد المستحق
 ان يرجع بشيء من ثمنه ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه وظهر المبيع حراً قد مات بائعه
 ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير من بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع عليه المشتري ثم وصي للميت
 يرجع على بائع الميت انتهى ويزاد ايضا ما في القنية في اخر باب فيما يتعلق بجواب المدعى عليه وان كان المدعى عليه مع كونه
 اخوس او اصم او اعمى فالقاضي ينصب عنه وصيا ويا امر المدي بالخصومة معه اذا لم يكن له اب او جد او وصيهما انتهى ويزاد
 ايضا ما في الفصولين من الفصل الاول شري وكيله شيئا فمات مظلوما كله رده يعيب وقيل حتى الرد لو ارثه او وصيه فلم يكن
 علمه كله على رواية ابي الليثا وح وفي رواية اخرى القاضي ينصب وصيا فيرد به انتهى ويزاد ايضا ما في الفصولين من
 الفصل المذكور مالومات الوصي فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصي او لوصيه فلم يكن نصب القاضي
 وصيا ويزاد ايضا ما في الفصولين من التامع عشر كذا لو اتى بالمال مستقره فاختفى مفرقه فالقاضي لو نصب قيسا من
 المخرج بطلب المستقر من ليقع من المال ويغسخ الاجارة ينقل لكونه مجتهدا فيه ويزاد ايضا ما في الفصولين من الفصل
 فانه كور كمل بنفسه على انه لم يوافق به عند ذلك منه على التعديل فتعيب الطالب في الغد فالتعديل دفع الامر الى القاضي
 بنصب وكيله من الطالب وحلهم اليه المكسول منه يومه انتهى ويزاد ايضا في الولد الحية رجل مات وقد ارثه من رجل غيب
 رجل من مائة على الميت والميت غيب فالقاضي ينصب له القاضي خصما من الميت حتى يحلهم الغريم فيحصل اليه حقه فيتمتع

الآخراته وكلمة الى ثلاث التفتيولوجل آخراته لا يجوز بخلاف ما لو شهد احد فماله وكله بالخصومة في هذه الدارانية
 قاضي الخصومة وعلمه الاخراته وكله في الخصومة فيها الى قاضي البصرة فالشهادة جائزة لان المقصود نفس القضاة والخصومة
 القضاء لا اختلاف اختلاف اخصية الحكمين فلن حكم الحكم قوسا والمتوسطون في ذلك يختلفون باختلاف الفكاك والاسماء
 والرماء باحدهما لا يكون وعاء بالآخر مكان التقييد مفيد الخلاف التقييد في القاضي لان القاضي انما يقضي حكم الفروع
 لان البيعة على المردعي واليمين على من انكر وهما لا يختلف فلا يزيل التقييد فلم يصح وسع في الحكمين والاصح فقد نفوه
 كل واحد من البيعتين بما شهد به القضاء لا يقع بشهادة الواحد **قوله** وخيا والبلد من الله **قوله** والى الله **قوله** والى الله
 حلف على الايام لا على الاحلام **قوله** لا تسمع البيعة على مقر الح قال بعض الفقهاء يقرب من قولهم لا تسمع البيعة
 بقوله ما قالوا ان البيعة تسمع ممن يقبل قوله لا مقاطع اليمين في مواضع منها اقيم قالوا القول قول القاض فيما قبضه
 وقابل لقبيل يمينته على ما ادعاه مع قبول قوله ومنها المودع اذا دعي الرد ولو اخلاك واقام البيعة فلا يمين مع ان القول قول
 والبيعة لا مقاطع اليمين مقبولة كذا في الدخيرة من باب الصرفة ذكره المص في كتاب الدعوى في باب التعالف وذكر لقبولها
 في كفة اخرى فليراجع **قوله** فتقام البيعة للتصدي يعني لان الاقرار شبهة قاصرة لا يتعلق بالمقر بخلاف البيعة فانها جارية
 متعينة **قوله** دفعا للضرورة وهو التكاليف والمطالب الوكال **قوله** ولا تسمع على ما كتب الى اخيه لا تحمل لك كونه له المصلحة للمرضى
 المستعينة ببعض قوله لا تسمع البيعة على مقرو كان منه في تأخير ما **قوله** ثم رابعا ما دعا الح اقول قد زعموا انما لا تسمع اذا كان
 مما في اليد ارفع في كتاب التسمية في الفصل الذي عرفت في الدوائف الراجعة للقوم له التامين في قوله اذا كانوا مقربين
 بالعتبار لا يرد من اقامة البيعة على بعضهم على قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى القاض الا ان الوصي اذا اقر على الصفة
 لا يسمع من بيعة تقام عليه مع كونه مقرا بانه زاد به من الفسالة ما هو ادعاه على آخر عقاراته في يد وهو مستحق
 بقرائه لا يسمع من بيعة تقام عليه مع كونه مقرا بانه زاد به من الفسالة ما هو ادعاه على آخر عقاراته في يد وهو مستحق

ان يكون من قبيل القاسي بخلاف معتقل الشاهد وان يعلم من القاسي لا يعمله القاسي اذا قاب تقبل شهادة الا المحدث في
 لغته والمعروف بالثقة وهو شاهد الزور اذا كان عدلا على ما في المظنومة وفي الخاتمة القبول لا تقبل شهادة الفرع لاصله الا اذا
 وجد الجدل لابن ابنه على ابيه شهادة الفرع على ابيه جازم الا اذا شهد على ابيه لائمة او شهد على ابيه بطلاق صرة امه والام
 ن كما حده اذا عارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الا كراه اولي في البيع والجاراة والصلح والاقرار وعند
 بن م البيان قال قول لد في الطوع كما اذا اختلفا

للمفلاة وقصته حينئذ عدم حرمة التأخير اذا كان جائزا وان لم يقيم العصاة الا به ولا يخفى ما فيه **قوله** وان يحرم
 معتقل القاسي الخ كما لو كان القاسي حنفيا لا يرى هبة المشاع فيما ينقسم وكان الشاهد شافيا يرى صحته وهو يشهد ان
 يهله وهبهم وراعى اودا وانه لا يحرم عليه التأخير بعد الطلب لانه عالم بان القاسي لا يعمل بشهادته ولا يحكم
 بصدقه الهبة فكان محذورا في التأخير ولو ذلك **قوله** القاسي اذا قاب تقبل شهادة الا المحدث ود في القذف في القنية في
 بعضا لكل مفرقة من كتاب العدل ود نصرا في قذف مسلمة فمضرب سوطا من اخذ ثم اعلم فمضرب تسعة وبعين سوطا
 جازم بها د ته انتهى فلتحفظ انه مما يلغزه فيقال اي محذورا في القذف تقبل شهادة ته في غير النكاح **قوله** الا اذا شهد
 الجدل لابن ابنه على ابيه لا يخفى ان صرة المستثناة ليست من جزئيات القابلة اي شهادة الفرع لاصله سواء اعيد
 بمحور قوله على ابيه الى الجدل او لابن الابن وانما هي على التقديرين من جزئيات شهادته الاصل لفرعه الذي هو ابن
 ابنه كما ترى ثم على ما هو الصواب من انها من جزئيات شهادته الاصل لفرعه الذي هو ابن ابنه ما وجد صحة الشهادة
 فيه هذه الجزئية حتى يصح استثناء ما ووجه ذلك هو منع من تعليل صاحب المصباح بان شهد لابن ابنه على ابيه تقبيل
 لانه حين شهد لم يصرح بالولد ولده بل يصير جدا بعد حكم الحاكم بهما ته فحينئذ يصير جدا بموجب الشهادة
 والغير لا يخفى من حيث نفسه انتهى والتعليل يفيد انه شهد ببنية ابن ابنه لاني مال وهد التوجيه متعين وقد اجروا
 العلامة ابن المصنف في الجارية على ظاهرها في مخرج المظنومة حيث غيرت بمظنومة فقال (شعر) ولابن ابنه جازم يسق
 على ابنه كافي يصير ابنه بعد **قوله** الا اذا شهد على ابيه لامة قبل عليه لا يخفى ان صرة المستثناة محتملة على شهادة
 الفرع على ابيه وهي بهذه الجزئية من جزئيات القابلة ومعملة ايضا على شهادة الاصل لفرعه وهذه الجهة من الاستثناء
 لان جهة الثانية هي ملء دم الصحة وان كان ظاهرا لا مستثناة بهما بان العلة الجهة الاولى **قوله** ارشده على ابيه
 بطلاق صرة امه الخ هذه غير معملة على شهادة الفرع لا صلح احتمالا على شهادة ته على ابيه كالمصور المظنومة
 مكرها وكان على عدم الصحة فيها كون الشهادة جازمة لاصله الذي هو الام **قوله** فيبينة الا كراه اولي في البيع
 والجاراة اقول هل امثال في الجارية لما صرح المصنف رحمه الله في المخرج وعزاه الى القنية ونصه
 على المخرج السابعة ثماره بينة الاكراه والطوع في الجارية فيبينة الطوعية اولى **قوله** والاولى في البيع
 امثال هل الادلاق ما ذكره في الزاوية من الملتصقات هي عليه الاقرارا طاعا بر من على ذلك وهو من القس على
 ابن ذلك الاقرارا كان بالقرينة كذا في عليه اولى وان لم يورخا واو خا على التعاقب فبينة المدعي الاولى التعيين
 وفي التعر خاتمة من المدعي في الفصل الثالث والعشرون معزيا للناصري ولو اخرج الاقرارا طاعا بر من المدعي
 فيبينة الجهة التي كان عليها لا قرار به في المخرج من كراهية الا بينة فيبينة المدعي عليه وان لم يورخا طاعا بر من المدعي

في حقه بيع وفساده بالقول ان معنى الصنف اذا اختلف لغيره انما لا يمتنع انما اذا كان البيع من جنس واحد
على ملوكه مواءمات الصنف ولا يفسد ويلزم البيع ولا يعتق العبد واليمين على المشتري كفى الواجب له القضاء وجوز تخصيصه
وتقييد به بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كفى الخلاصة وعلى هذا هو الامر للسلطان وعدم ما عدا ذلك من
خصومة غير منه لا تسمع ويجب عليه عدم حياضها التي اري الى القاضي في مسائل

فالبينة للدموي **قوله** اذا اختلف المتبايعان كما لقا يعني اذا اختلفا في قدر الثمن او المبيع او قيمتهما ارفى وصف الثمن او
جنسه ولم يبرهن واحد منهما على ما ادعاه ولم يبرهن ذلك سوى ما يجب لقا هل اولا فنحصر الاختلاف في البيع
في الاختلاف في الثمن او المبيع بل يجزي في كل موضع يحكون كل منهما مدعي ومنكرا كحقيقة المص ورح في البصر **قوله**
الا في منتهى ما اذا كان المبيع عبدا في الخلاصة معزى الى الفتاوى وجعل المشتري عبدا ثم اختلف البائع والمشتري
في الثمن فقال البائع ان كنت بعتا لا بالفسد هم فهو حر وقال المشتري ان كنت اشتريته لا بفسد سببا لادومر فهو حر فليج
لازم ولا يعتق العبد ويلزم من الثمن ما اقربه للمشتري لانه منكرا الزيادة لان البائع اقرب ان العبد قد يفتى **قوله** لا يفسد
اي لا يسمع القاضي الدعوى التي مضي عليها هذه المدة المذكورة فقال في معين المفتي ولا يسمعها من حيث كونه قاضيا فالو
حقيقة الخصمان في ذلك القضية التي مضت عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها قال بعض القضاة ويجب ان يستثنى
من ذلك صغير لا رلي له ومساخر ونحوهما **قوله** ويجب عليه عدم سماعها لان امر السلطان بصير المباح واجبا ولعن
يجب على السلطان ان يسمعها كذا في معين المفتي ووقع في بعض النسخ ويجب عليه سماعها اي على السلطان وبهذا التقدير
يقتض ما قيل قضية عطفت بعتنا بعض الخصومات على لفظ تخصيصه مد م جماع الدعوى بعد خمس عشر سنة وهو
بأن افع قوله ويجب سماعها اللهم الا ان يكون لفظا ما قطعا من التسليم وجوابه لا يجب سماعها **قوله** اري اي القاضي
في مسائل اقول بزيادة على ذلك ما اذا ادعى الوارث ان اياه اقرب بعض المبيع او الثمن او الدين او عين او ثمن او ربح او لم قال
هو لي ثم ادعى انه كان كاذبا وكذا في كل اقرار زعم العذب او الهزل فيد قال صدر في التعليل للقاضي
ونسره في الفتح باله بجهت في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه انه لم يفتن حين اقر بصفاته الخصم والا فلا وهذا
التمهوني التفرس انتهى وماذا لو اراد الوارث او الغرماء اخل باللائل فخ اليهم حتى يغلب على ظن القاضي في
مستحق وقت ومدة مفوض اليه وقدره الطهار في أصول والمزاد بالثاني فاختير القضاء اليه وفي الاغنياء السنة على
منا اختاره المتأخرون من مشايخنا ان القاضي ينظر في حاله المكن من عليه فان رآه متعنتا بصفاته اخل بقولهما وان
رآه مظلوما لا خلاف اخذ بقولي الامام وفي ان ما يحصل في الوقفة فهو من الحق والقدرة عليه المفتوح كما في الاحكام وفي
قد ومدة حضور ثوبة القاضي على الصحيح كافي الخانية وفي التوكيل والخصومة بالروضاء الخصم لا يجوز عند ما
والراي الى القاضي كذا في ايضا اذا تزوج امرأة في مصر فادها بالعجل فاراد نقلها لبلد بينهما مسافة قصرت فيه اختلاف
المفتي وظن اي الى القاضي كافي افع الروائل ونما اذا باع عقار بفسد بعض اقراره بفسد حاله البيع ثم ادعى بعض
اقراره بفسد بفسد لا يسمع وهو قول مهايخ صر قند وقال مفتي بلخ تسمع والراي الى القاضي ذكره في الخالية في
موضعين وفي ظن البصر وراي من هذا الى التعليل بالعتاق والطلاق الراي فيه القاضي كافي منية المفتي وخزانة المفتين
وفي التجاوز على السبب والاصل على رايه معزى لا حلام لمزدوي ونه في ابن بطرس الامير المود اي القاضي

على وجه القاضى خضع للقاضى المسمى بالمرضى لا غير على وجه القاضى المسمى بالمرضى ! اصله بين الملك والملك على وجه القاضى المسمى
 لا غير وجه القاضى المسمى بالمرضى لا غير على وجه القاضى المسمى بالمرضى ! اصله بين الملك والملك على وجه القاضى المسمى
 الضمير فيه وفيما لا داعي للمذهب او الوجه على وجه القاضى المسمى بالمرضى لا غير على وجه القاضى المسمى بالمرضى ! اصله بين الملك والملك على وجه القاضى المسمى
 وفي تقييد المصداق من اوله وفي وجه القاضى المسمى بالمرضى لا غير على وجه القاضى المسمى بالمرضى ! اصله بين الملك والملك على وجه القاضى المسمى
 بالامان اذا اتهمه وفيما لا داعي للمذهب او الوجه على وجه القاضى المسمى بالمرضى لا غير على وجه القاضى المسمى بالمرضى ! اصله بين الملك والملك على وجه القاضى المسمى
 ثمة بضالة القاضى المسمى بالمرضى لا غير على وجه القاضى المسمى بالمرضى ! اصله بين الملك والملك على وجه القاضى المسمى
 بالاصل في التماثل بين القاضى المسمى بالمرضى لا غير على وجه القاضى المسمى بالمرضى ! اصله بين الملك والملك على وجه القاضى المسمى
 في حادثة ثم عهد منده في حادثة اخرى فلو قرب العهد لا يستقبل بعد حادثة والا يستقبل والمصحيح في قول القاضى المسمى بالمرضى
 احدهما متداهم والثاني محقق الى راي القاضى كافي موجبات الاحكام للمصحيح قاسم ابن قطلوبغا والقاضي على من
 التورق يعتبر هو قول صحيح كافي الخلاصة وفيما اذا سمع انسان الى السلطان في حق آخر حتى فزعهما لا يزداد من بعض علمائهم
 ففهم كانوا يفتون ان السامي يضمن وبعضهم فرقوا بينهما اذا كان السلطان معروفا بالدارية وتفرغ من محمي به اليه فان
 يضمن وان لم يكن معروفا به لا يضمن ونجس لا يقتضي به فان هذا خلاف اصول اصحابنا فان السامي يضمن محض لا فلا كـ
 مال صاحب المال فان السلطان يفرمه اختيار الاطباء ولكن لو راي القاضى تضييع السامي له ذلك لان الموضوع موضع اجتهاد
 ونجس نكل الراي الحق القاضى وبما اذا اتفقا ان مرجع العمل ببعض شروط الواقفين الى راي القاضى لا الى ما شرطه الواقف
 كما افاده العلامة مبدل لبر بن الشيخة في جواب حاد قدومي واقف شرط ان لا يستبدل وقعه ولو لم يشر الى التلف احاء
 بقوله ليجامكم ان يستبدل بما هو اوقع لخدمة الوقف ومستحقه ولا مبرة بالشرط المذكور لان المداري في الوقف على نظام
 الحاكم في كل ملك والاحوال للمتعهد لانه الولي الحاضر وكل له في الشروط المخالفة لراي الحاكم ونظيره اذا وافقه فيه
 الحامن المذكور في راي الحاكم بحسب كل زمان انتهى وذكر ما خذ ذلك من الفصول العمادية وفيها من كتب
 المصنف في السوال من الحكماء والزمان قال في البرازية ولو حالها عندهما فلا لا تعلم تقبل لانهما لم يكفاه
 انتهى اقول ينبغي ان يقول كلام البرازية بغير حد القيد فانه يسقط بالتقادم **قول** وفي تكييف العاهد الخ مما تـ
 بسط ذلك وبيان الخلاف بعد وقتين وفي تكييف القلائسي وفي زماننا لما قلنا من العزكية لغلبة الفسق اختار القضا
 اختلاف الفصول غلبة الظن انتهى قال المص في البحر ولا يضعفه ما في المصنف بالمعتمد كالاخلاصة من انه لا يميز
 على العاهد لانه عند ظهور عدلته والكلام عند خلافها خصوصاً في زماننا ان العاهد مجهول الحال وكذا المزكي فانه
 والمجهول لا يعرف المجهول وفي الملتقط من فصول ابن محمد المروزي قال قد جئت بالبحر في قاضيها عليها فوجدت فيه
 مائة وعشرين عد لا يطلب اجراءهم بوزر دهم الى ستة ثم احطت اربعة فلما رايتم ذلك استعجبتم واعتزلت انتهى
 وتعبه العلامة الملقب في الرمز فليراجع **قول** من معنى في نقص ماتم من جهته فسمعه مود ودعليه من خروج هذا الامر
 لور من ههنا ثم اقربه لغيره فانه لا يصح في حق المرئوس ويومر بقضاء الدين ورده الى المقر له كافي من المستعاض
 من القنية **قول** الا فموضعين الخ اقول وجه الاول بان لما برهن على البيع من الغائب قبل البائع منه فقد اقامها على
 اقوال البائع انه ملك الغائب لان البيع اقوال من البائع بان نقال الملك الى المشتري والثاني ان العناقص فيما هو من

فقد لم يقضه ثم ادعى في المباح باحد قبله في ثلاث الفات بكذا وبرهني فالتعديلات وبها يجرى ما لا يعقل من حاله او يوجب له
ثم ادعى الواهب انه كان مبررا ولا يعقل ان يكون مبررا في قبله ويسترد ما والعقد كذلك في يوم الجمعة والبراءة وزود
ليها مسائل الاول في حقه ثم ادعى انه كان معتق وفي فتح القدير نقل عن المتأخرين لا يعرض في المبرر ولا يعرض
تصريحه وظاهره في المباح اذا ادعى التدين او الاستيلاء وتسمع في الحقيقة في كلام الفتاوى ومما قال في دعوى البراءة هو ان
دعوى المباح التدين والاعتناق وذكر خلافه فيهما الثانية اشتهر من دعوى ان بائعا لم يكن جعلها مقبولة او مسجلة او
لثالثة اشتهر من دعوى ان المباح كان معتق الرابعة باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في اليوم الخامسة وقضاها في فصل
في فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فليست له دعوى فصل في التظهير والتفصيل في استيلاء آخر ورجموه ظاهره ماني العمادية
حقوق الحرية كالتدين والاعتناق لا يمنع صحة الدعوى قبل وهو فهو صحيح لان التناقض انما يقبل في دعوى الحرية
لانها قد تضمنت على المناقضة بعد اقراؤه بالرق والتأخر لنفسه للتدين والاعتناق ولا يمنع من نفسه فليس يجب ان لا يقبل
تناقضه وقد يقال انما قبل جعله على انه فعل في نفسه ثم ذهب الى انه لا يقبل ما يتصور استيلاء دعا **قول** ويستبره ها والعقد الم
بالنصب مطبق على الصغير البار في يسترد فاذا التامل صح في رثا بغيره في فعل المهر على تعد قوله ملفتها تبنا وما
بارداي وحقيقتهما **قول** فالهبة في كلام الفتاوى مثال يعني والمثال لا يخص **قول** الزاوية باع ارضا ثم ادعى انها وقف
عبارة الثانية في البيوع في فصل الاستحقاق وجعل باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف اختلاف المشايخ والاصح
انه لا تسمع دعواه بخلاف مالو باع بعد اتم ادعى انه موقوف او ادعى انها وقف ثم باعها فالتسليم دعواه انتهى ثم قال ايضا قبيل
باب الربو باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف فاختلف المتأخرين فيه والصحيح ان لا تسمع بخلاف مالو باع بعد اتم ادعى
انه حر تسمع دعوى المهر لان الوقف لا يزيل للملك ولا يخرج من ان يكون حلالا للبيع اما السر فليس بحلال للبيع
ولهذا جعله انتهى ما قاله في البيوع ثم قال في كتاب الوقف باع ارضا ثم ادعى انها وقف فالتسليم دعواه انتهى ثم قال ايضا قبيل
ليس لذلك مدد الكل لان التخليف يستند في دعوى وقف فالتسليم دعواه انتهى ثم قال ايضا قبيل ما ادعاه اختلفوا
فيه قال بعضهم لا تقبل بيئته لا لعدم تناقض وقال بعضهم تقبل بيئته لان التناقض يمنع من الدعوى وعلى قول الطائفة ابي جعفر
الدعوى لا تقبل لغيره البيعة لان الوقف لا يزيل للملك ولا يخرج من ان يكون حلالا للبيع اما السر فليس بحلال للبيع
على التلاقي وصحح الامة الا انه اذا كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع له لا يفتي من الغلة هي وبصرها بجميع النعمه الى
والغرض لان العباد قبلت الحق الفقراء فلا يملح الا في حق الفقراء قاله مولانا ويعني ان يكون البيوع على التعجيل ان كان
الوقف على قوم باعها لهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على الفقراء او على الجبل قول محمد و
ابي يوسف تقبل البيعة بدون الدعوى وعلى قول الامام ابي حنيفة راجح لا تقبل التمسك وقال الزيلعي لو باع فبيعه ثم ادعى انها
وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للمعتاق وان اقام البيعة على ذلك قبل تقبل لان العهد على الوقف تقبل بدون
الدعوى لانها من باب المسئبة وقيل لا تقبل وهو اسرب واعوانا فبني تعلم بما ذكر من الاستثناء المايصح على القول الثاني الذي
لم يصح في حقه من الزيلعي والمأخذ من مسماه فلا استثناء **قول** ويصل في فتح القدير ان المهر باع عقارا ثم ادعى
ان ما باعه وقف لا تقبل لان مجرد الوقف لا يزيل للملك يعني عند ابي حنيفة راجح ولا يفتي من الغلة هي وبصرها بجميع النعمه الى
جزء منه **قول** وفيه في الطائفة في البيعة **قول** قال في التلخيص في كتابه الوقف في القسم الثاني في الفصل الاول

الا اربعة العبد والكافر على المسلم والاصحى والصبي اذا شهد وافردت لم زال المانع فشهد واقبل كذلك
 شهد عند من رده او غير رده او كان بعد منين او لا كافي القنية للخصم ان يطعن في العهد بين بثلاثة عيدين
 او محل ودان او شر يكان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا تشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهد
 على خصم بحق وذكر اسم وامم ابية وجد وقضي بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حله النسب
 وقد ذكر العبادي في فصوله فرعين مختلفين حكما وذكر ان احدهما يقاس على الاخر وفرق بينهما في جامع العبادي
 فليست هو من مهمات مسائل القضاء وبهلى هل الرهدا بان فلا تة زوجة فلان وكبت زوجة فلان كذا
 خصم منكر وقضي بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الخصم
 بثبوت الرضائية ان يعلق رجل وكالة فلان بد خول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازع في قوله فقول
 في قاعة الاجتهاد لا ينقض بمثله وتكلمنا عليه فان راجع قوله للخصم ان يطعن في العهد بين بثلاثة عيدين في السراجية
 اذا طعن المدعى عليه في الشهود انهم عيدين فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم ولو كان في ذلك فعلى الطاعن
 اقامة البينة قوله كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب قيل عليه المنقول في هذه انه لا يثبت النسب وما ذكره
 المص رح بحث صاحب العبادية رده في جامع الفصولين انتهى وروى بعض الفضلاء بمغايرة ما في العبادية لكلام المص رح
 فان كلام العبادية مفروض فيما اذا كان هناك اشارة وحينئذ يثبت المال بغير اثبات النسب لوجود الاشارة فانه يغني
 عن ثبوت النسب اذا الحق يثبت عليه بالاشارة كما قال في جامع الفصولين وكلام المص رح معمول على صورة ليس فيها اشارة
 وليس في كلام المص رح ما يدل على ان مراده صورة الاشارة وما يدل على ذلك انه قال بعد ذلك وذكر العبادي اه
 فهل يدل على ان كلامه مفروض في صورة الاشارة ولا دليل على ان ما قاله بحث ومن القضاء الضمني ما في القنية شهدوا
 بالخلع بين الزوجين وهما ينكران الخلع وقضي القاضي يثبت المال ضمنا لثبوت الخلع وان شرطا فبما اتفقوا
 قوله وفرق بينهما في جامع الفصولين الخ غبارا له ادعى علي ان لي على احمد بن محمد بن احمد كذا درهم وهو هذا
 فشهد شهودا ان هذا احمد بن محمد ابن احمد وله عليه كذا اثبت المال لا النسب اذا المدعى وشهوده ليسوا اخصم
 في اثبات النسب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاشارة اليه ثم وعلى قياس مسئلة اخرى وهو انه لو ادعى على فلان
 ديناً وانه مات وانت وارثه وارثه وامم ابية كذا او امم جدك كذا اثبت المال والنسب ينبغي ان يكون هناك كذا
 اقول يمكن الفرق بينهما بان الاشارة هنا تفني عن ثبوت نسبه اذا الحق يثبت عليه بالاشارة وان لم يثبت نسبه وامامه فلا يمكن
 ثبوت حقه عليه الا بثبوت نسبه اذا المال على البينة فلا ينتقل الى المدعى عليه الا بكونه وارثا فانقرقا انتهى قوله ونظيره ما في
 الخلاصة ومثله في البرازيل وعقد له نوما قوله ان يعلق رجل وكالة فلان الخ قيل ومثل الوكالة الكفالة قوله ويدعي بحق على
 آخر الخ عليه قيل حياتي بعد وركه انه قبل الشهادة بدون الدعوى في هلال رمضان وعلى هذا فلا حاجة الى ما هنا الا ان يقال
 ان المراد بقبول العهد به بدون الدعوى مجرد الثبوت لا التحكم ثم رايته في الخلاصة مما يفيد ذلك حيث قال جنس آخر في
 اثبات الرضائية وهلال العيد قد ذكرناه في كتاب الصوم والذي يختص بهذا الكتاب في اثبات الرضائية والعيد
 والوجه فيه ان يدعي هذا القاضي بوكالة معنقة بد خول رمضان فيقر الخصم بالوكالة وينكر دخول رمضان فيشهد
 الشهود بذلك فيقضي عليه القاضي بالمال فيثبت بمجرد مجي رمضان لان اثبات مجي رمضان لا يدل على

الحكم على وولاه فيمنعها ومضان في ضمن ثبوت التوكيل وأصل العطاء الممنوع ما ذكره أصحاب المتون من أنه لو ادعى كفاية على رجل بماله باذنه فاقربها وانكر الدية فهو على الكفيل بالدين وقضي عليه بما كان قضاء عليه قصد أولى الأصل الغائب ضمناً وله فروع وتفاصيل ذكرناها في المشرح قال في خزائن الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولو مات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا انعزل ولائته وقضائه انتهى وفي الخلاصة وفي هذا الباب على الكفيل القاضي انعزل خلفاؤه وكذلك أمواتهم وراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان إذا عزل القاضي انعزل النائب بخلاف موت القاضي وفي المحيط إذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف ما إذا مات القاضي حيث لا انعزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا انعزل النائب بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو نائب العامة إلا ترى أنه لا انعزل بموت القاضي وعليه كثير من المشائخ روح انتهى وفي الموازنة مات الخليفة وله أمراء ومما قاله الكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذلك أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة وإذا عزل القاضي انعزل نائبه وإذا مات لا الفتوى على أنه لا انعزل بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو العامة ويعزل نائب القاضي لا انعزل القاضي انتهى وفي العماد يدرجا مع الفصلين كما في الخلاصة وفي فتاوى تاجيخان وإذا مات الخليفة لم انعزل قضائه وعمله وكذلك لو كان القاضي ما ذونا بالاستخلاف فاختلف غيره ومات القاضي أو عزل لا انعزل خليفته انتهى فتحرر من ذلك اختلاف المشائخ في انعزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البزازی الفتوى على أنه لا انعزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا انعزل بموته بالأولى لكن علله بأنه نائب السلطان فيدل على أن النواب الآن انعزلون بعزل القاضي وموته

نحت الحكم حتى لو أخر عدل القاضي بمعنى ومضان يقبل وما مر لنا من بالضرورة يعنى في يوم الغدير ولا يشترط لفظ الشهادة وشرايط القضاء ما في العيد فيشترط لفظ الشهادة وهو يتخلل تحت الحكم لأنه من حرق العباد انتهى **قوله** لو ادعى كفاية على رجل من غائب بماله باذنه الح قتل عليه الظاهر أنه لا دخل له في الحكم المذكور وإنما دخله في ثبوت روج الكفيل الأصل انتهى وفي البحر من كتاب الكفالة ومن الحيل في إثبات الدين على الغائب أن يتواضع مع رجل فيدعي عليه أنه كفل بماله على فلان الغائب فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقوم المدعي بالبينة على الدين فيقتضى به على الكفيل والأصيل ثم يبرء الكفيل **قوله** وله فروع وتفاصيل وذكرناها في المشرح يعني في كتاب الكفالة والقضاء عند قوله ولا يقضي على غائب **قوله** وفي المحيط إذا عزل السلطان القاضي انعزل الخ خلفاؤه لم أر من ذكر وجه الفرق بين عزله وموته والذي ظهر لي أنه بالعزل أراد السلطان قطع شافته بالمرّة فينعزل نوابه كذلك بخلاف ما إذا مات ونقول العرف في زمن من قال به قاض بل لك انتهى **قوله** وينبغي أن لا انعزل النائب بعزل القاضي أي بعزل السلطان القاضي فالصمد ومضاف للمفعول والفاعل محذوف **قوله** وعليه كثير من المشائخ انتهى أي على أنه لا انعزل بعزل القاضي وحينئذ فقولنا ينبغي للوجوب لا للمستحب **قوله** مات الخليفة وله أمراء ومما قاله الكل على ولايته أقول يورث منه ابن وكيل بيت المال لا انعزل بموت الإمام الأعظم قال الناج السبكي في مفيد النعم ومبيل النقم هل انعزل وكيل بيت المال بعزل الإمام الأعظم أو موته ترد في ذلك فقهاء العصر وكان الشيخ الإمام يرى أنه لا انعزل بل لك انتهى **قوله** فيدل على أن النواب الآن انعزلون بعزل القاضي وموته قيل مبنى هذه الدلالة على قول صاحب الموازنة في الفتوى على أنه نائب السلطان على أن المواد كون المستنصب للنائب الذي كونه السلطان بأن باعتباره لا على أنه مستعمل بل على أنه نائب

لا نهم نواب القاضي من كل وجه ولا يميل مع الموكل ولا يفهم أهل الدين أنه نائب السلطان وهذا هو
 ابن العرس ونائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله وبموته فإنه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل في كل
 في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة مد هب الشافعي رحمه الله وعده نائباً هو نائب السلطان وفي الثاني
 القاضي المناهض وهو من السلطان في نصب النواب والاختصاص وفي وثق القنية لو مات القاضي أو عزل بقى نائبه على
 القاضي بدل قبل قوله بأنه نواب القاضي من كل وجه والذي يقتضيه النظر أن المراد كون النائب الذي استند به القاضي
 نائباً عن السلطان في الحقيقة وإن كان في الظاهر نائباً عن القاضي يرشد كاليه قوله إنقالاً له في السلطان
 العامة وحينئذ يمنع كونه نائب القاضي من كل وجه وإن نقله المص من ابن حجر من أن ذلك كوكيل
 نائب احتج به السلطان لصرح به صاحب البرازية وغيره في ذلك وما يدل على ما ذكره ناس من المراد أن
 النائب نائب عن السلطان حقيقة مع استناده القاضي إياه ما حكاوه عن التاتاريخانية إلا في قوله من قوله أن القاضي المناهض
 هو رسول من السلطان في نصب النواب **قوله** لا نهم نواب القاضي من كل وجه قيل عليه في مشهوره كيف يقال أنهم
 نواب القاضي من كل وجه مع أن القاضي ليس له أن يستخلف إلا أن يعرض إليه ذلك ولو لا ذلك أذله قاض القضاة
 كما يأتي في محله وح قال لولاية منسوبة للمولي لا إلى القاضي فكيف أنه نائب القاضي من كل وجه **قوله** فهو كالوكيل
 مع الموكل قيل عليه هذا يشهد عليه لأنه لا أن الموكل ليس له أن يركل غيره إلا إذا كان يركل من يكون الولاية
 منسوبة للموكل حتى أن الموكل ليس له عزله كما ذكر في محله **قوله** ولعل يقال العلامة ابن العرس الخ ظاهره أنه
 هو نفس كلام ابن العرس وهو مخالف لما افتى به حيث سئل عما صورته ما قيل مولانا فيما ذكر العلامة بد الدين
 ابن العرس في كتابه للشمسي بالفوائد البدنية في أطراف القضاة بالحكمة من أن نائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله
 وبموته فإنه نائبه من كل وجه والقضاء من المصاب الدينية التي يصح العزل بها بسبب وبغيره انتهى
 المعتمد في ذلك هو تحرير هذه القضية أجاب رحمه الله تعالى لا يعتمد على ما ذكره ابن العرس بحالته للمد هب نقل
 الثقات أن النائب لا ينعزل بعزله ولا بعزله ولا بعزله قال الزيلعي في شرح الكنز من كتاب الوكالة لا يملك القاضي
 الاختلاف إلا باذن الخليفة ثم لا ينعزل بعزل القاضي الأول ولا بموته وينعزل بعزل الخليفة لهما ولا ينعزل بموته
 وهو المعتمد في المذهب ولم نر خلافاً في المسئلة والله أعلم **قوله** لكن جعل في المعراج الخ قبل هذا ما قاله ابن
 العرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في نفع الوسايل فقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي نا ذن الإمام ثم مات
 القاضي لا ينعزل خليفته لأنه نائب الإمام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لأنه نائب الإمام فلا
 ينعزل بعزله كما لو كمل فإنه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الأول باذن
 الموكل لأنه صار في الحقيقة وكيل من الموكل لا من الوكيل الأول وقد علموا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأنه
 الخليفة نائب عن المسلمين فأنى فتجه قول ابن العرس أنهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة
 نائب عن السلطان حيث أذن له في الاختلاف ومع قوله في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مد هب الشافعي
 رحمه الله وعندنا أنه نائب السلطان ولا اعتبار بقوله هذا ولا يفهم أحد إلا أن نائبه مع تصريح جهات العلماء
 بها أنه إذا كان القاضي ما ذكرنا له في الاختلاف فهو في الحقيقة نائب عن السلطان اللهم إلا أن يصرح

ما لم يرد ثم يبقى فيما انتهى وفي التمهيد وبو في زماننا لما تده رت التزكية بغلبة المسق احتار القضاة احتجالات
 المحققين كما اختار ابن أبي ليلى لخصول غلبة الطن انتهى وفي مناقب العردي في باب أبي يوسف رحا علم ان
 تحليل المذموم والشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالمنعوى حرام وقد ذكر في فتاوى القاضي وخزانة المعنيين ان السلطان
 اذا امر قضائه بتحليل الشهود يجب على العلماء ان ينصحو السلطان ويقرروا له لا تكلف قضائه امره ان اطاعوا ك يلزم منه
 محال الخالق وان عصوا ك يلزم منه مخطئ الى آخر ما فيه الا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت في قضائي
 وقد عت في تلبيتي ~~الشيخ~~ او بطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كذا في الخانية وقد في الخلاصة بما اذا كان مع شرائط
 لصحة وفي الكثر بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة انتهى الا في مه اثل الاولي اذا كان القضاء بحامه فله الرجوع
 منه كما ذكره ابن ~~الشيخ~~ استنباطا من تعيين الخلاصة بالبيئة الثانية اذا ظهر له خطأ وحب عليه نقضه بحلاف ما اذا تبدل
بأي المجهل الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه مخالف لما فيه فله نقضه دون غيره كافي شرح المنبذومة امر القاضي حكم
 لسلطان يعزل النواب بموئدة ~~او يعزله~~ بان يقول اذا مات او عزلهم معزولون بعزله وموته ما ن ذلك مما يقبل
 لتعليق و يقبل التخصيص بالزمان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم الا السلطان او من اذن
 له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد ان الامة **قوله** وفي مناقب العردي في الفتاوى الخانية
 في فصل الدعوى بالمال اذا شهد الشهود على الرجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم المشهود عليه ادعى ان الشهود
 اندرجوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا تسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو اقام البيئة
 لم ذلك لم تقبل وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر ان لم يدع قضاء القاضي برجوعهم لم تسمع دعواه ايض وان ادعى
 منهم رجوعا عند القاضي وقضى برجوعهم تسمع دعواه ولو قامت البيئة على ذلك قبلت وان لم تكن البيئة كان له
 في بيعة خلف الشهود لان رجوع الشهود عند قاض آخر يصح كالرجوع عند القاضي الذي قضى بها شهادتهم
 انتهى فقد جوز تحليل الشهود ثم ظاهرا انهم ورجعوا عند محكم لا يكون الحكم كذلك فيكون هذا محال
 محكم القاضي **قوله** لا يصح رجوع القاضي اليه قيد بالرجوع لانه اذا انكر كان القول قوله بمعنى الفوائد البدئية لابن المعمر
 ونص عبارتها والفتي به ان القاضي اذا قال لم اتص وقال الشهود قضى كان القول قول القاضي **قوله** اذا ظهر خطأ اي من
 حيث الحكم الشرعي كخذه في قضى بصحة شبهه المشاع المحتمل للقسمة ثم ظاهرا انه اخطأ **قوله** اذا قضى في مجتهد فيه مخالف
 لما فيه قيل لعل العارة لمخالف لما فيه ومخالف لما فيه انتهى **قوله** ويجوز ان يقره بالجر صفة لمجهل فيه لكن
 الظاهر النصب على الحالية **قوله** فله نقضه دون غيره اطلاق الغير بته اول من يري صحة ما حكم به الاول ومن يري عكسها
 فالاول كخفي حكم بعد صفة شعرة الحار الماصق فرفع حكمه الى شافعي يري صحة حكم الملبور والى حنفي يري صحتها
 كالاول الحاكم بخلاف منه **قوله** امر القاضي حكم **قوله** قد جزم في العمادية وجامع الفصوليين بانه لا يكون حكما وحل
 ما ذكرهنا بصيغة قيل لمبراح وقال المصريح في البحر ما نص في البزاية قوله لا ادري لك حقا في هذه الدار بهد الدعوى
 لا يكون قضاء ما لم يقل امضيت او انقلط عليك القضاء بكن او كذا قوله للمدعي عليه سلم هذه الدار اليه بعد اقامة البرهان
 قال ومن انص على ان امره لا يكون بمنزلة القضاء وذكره خمس الاثمة انه يكون حكما لان امره الزام وحكم قيل لكن
 هذه ائني الامر بخصوص التسليم واما مطلق الامر في غير ذلك فحكمه مذكور في الرواوية بيته قبيل الفصل الرابع

بمقتضى ما علم المحل ودلى المدعى والأمر برفع الدية والامتناع بحسب ما لا في مسئلة في العما ديدوا البزازي في قوله
 الفقهاء فاحتاج بعض قراة الواتف فامر القاضي بأن يصرف شيعة من الوقف إليه كان بمنزلة الفقهاء حتى
 لو اراد ان يصرفه الى فقير آخر صح فعل القاضي حكم منه فليس له ان يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا
 من ابنه ولا ممن لا تقبل شهادته له واما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه او من وصي اقامه لنفسه او
 في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضي ما له من ماله
 وبه عكس ما ما شراه من وصيه او باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصاه من غيره ان يبيع
 ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لم يبرأ منه ثم ظهر مال آخر للميت لم يطل له البيع ولا يشرى
 بالثمن ارضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه لا يشتري بقيمة الا اذا توقف
 لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كافي الغهير يرفع من الوقف الا في مسئلة ما اذا ابيع من وقف الفقراء فانه ليس
 بحكم حتى كان له ان يعطي غيره كافي جامع الفصولين وفيما اذا اذن الولي للقاضي في بيع المصلحة فنز وجها للقاضي
 كان وكلا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقله الى مخالف كان له نفسه كل في القاهمية فالمستثنى مسئلتان وقولهم
 ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط للحكم القولي دون الفعلي فلينتدله وقد ذكرناه في الفرح اذا قال
 المقر لي باع اقراره لا تفعل علي وجهه ان يذهب عليه كافي الخلاصة الا اذا قال له المقر له لا تفعل علي وجهه لا يسمد
 كافي حيل التا واخاينة من حيل المد اينات ثم قال واختلفوا فيما اذا رجع المقر له وقال انما نهيتك لعقل وطلب منه الشهادة
 قيل يشهد وقيل لا يحلف القاضي غريم الميت بلن الدين واجب للعقل الميت وما ابرأته منه ولو كان ثابتا باقرار المريض

وغيرها **قوله** كقوله علم المحل ودلى المدعى هل امينوع في الامر والكفيل كما في العما دية الاملى قول ومسلم في غيره
قوله والأمر برفع الدية على مدخول الكاف **قوله** فامر القاضي بأن يصرف شيعة من الوقف هذا من قوله
 الخفاف وقال محله ما لم يحكم وهذا مسلم في غير الامر بالتسليم وقوله ما لم يحكم اي يجعل حكما **قوله** كان بمنزلة
 الفتوى لم يبين المص وجه عدم كونه حكما مع صدق اسم الفقير على من ذكر **قوله** فعل القاضي حكم منه في الفواكه
 البدر يقر دلى من قال فعل القاضي يحكون حكما وقال ان فعل القاضي لا يكون حكما وقد اجاد في تحقيق ذلك بما لا مزيد
 عليه فاربع اليد **قوله** فليس له ان يزوج اليتيمة الخ رد في الفتح فانه ليس بحكم لا انتفاء شرطه وهو الاوجه ثم قال
 واللاحاق بالوكيل يكفي للمنع يعني الوكيل بالنكاح لا يملك ان يزوج من ابنه فكل القاضي بمنزلة الوكيل لا من حيث انه
 حكم ممن لا تقبل شهادته له **قوله** بخلاف الوارث اذا باع الثلثين قبل فيه ان بيع الوارث مساو لبيع القاضي في عدم
 النقص والشراء بشئ المبيع محلا يجهل وقفا فماده قوله بخلاف الوارث بل لعل المراد مخالفة بيع الوارث بيع القاضي
 في كونه حكما ليس غير **قوله** فلو علم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط في الحكم القولي اقول
 بهذا يستقام ما قد مناه من ردها لغيره لفتح ما تقدم من انه ليس للقاضي ان يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من
 نفسه لانه ليس بحكم لا انتفاء شرطه وهو الدعوى **قوله** وجهه ان يخصص عليه يعني لتعلق حق المقر له بهما دته
 فلا يعمل عليه **قوله** الا ان كان المقر له لا تفعل عليه فليست له من قوله وجهه ان يخصص عليه وانما العمل
 نهية لهما بعد مهادته التي تعلق بها حقه **قوله** فحلف القاضي غريم الميت بلن الدين واجب للعقل الميت وما ابرأته منه ولو كان ثابتا باقرار المريض

لغيره من موته كل في التاتار خانية من كتاب الحيل انما يجوز إقامة البيعة على المعتز اذا لم يمام القاضي انه مسخر وان
 علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم جائز ان كان القاضي عرف الموكل باخيه ونسبه لا ينزع القاضي بالردة
 والفتوى ولا ينزع والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم القاضي

لكنه لا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعي حقاني التركة والبيعة بالبيعة وعزاه الى الولو الجية كابين ذلك عند
 قوله لا اجل بطلبه بقي الكلام في ان هذه التحليف هل هو واجب او مندوب قال العلامة المقدسي في كتابه **قوله** انما
 يجوز إقامة البيعة على المسخر **قوله** وكذا الحكم عليه وتفسير المسخر انه ينصب القاضي وكيله من التائب لتسمع
 الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضر ليس بخصم فانه لا تسمع الخصومة عليه وانما يجوز نصب الموكل من من
 اختفى في بيته **قوله** ادعى أمين القاضي على نائبه كذا في العمد **قوله** اثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم
 جائز **قوله** سيما في بعد ورقة من الكافي انه لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر ولو قضى بها جاز لا نه
 قضاء في المختلف انتهى وكذا مخالف لما هنا ووفق بعض الفضلاء بعمل ما هنا على ما اذا لم يعرف القاضي الموكل
 باخيه ونسبه انتهى وفيه انه يؤول الى القضاء بعمله وقد علمت ان الصحيح المفتى به ان لا يقضى فعله بحال
 قال المصريح في البحر وطريق اثبات الوكالة بالخصومة ان يشهدوا بها على غريم الموكل حواء كان منكر للوكالة
 او مقرا بها ليتعدى الى غيره كما في الخزنة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القضية لا تقبل من
 الوكيل بالخصومة بيعة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانها قضاء في المختلف **قوله** ان كان القاضي
 عرف الموكل باخيه ونسبه لان الموكل وقت القضاء بالوكالة غائب والغائب انما يصير معلوما بالاخيه والنسب
 فاذا كان القاضي يعرف ذلك امكنه القضاء بالوكالة لانه يقضى لمعلوم على معلوم واذا لم يعرف ذلك لو قضى
 بالوكالة قضى لمعلوم على مجهول **قوله** لا ينزع القاضي بالردة **قوله** في الرأى اقول في الرأى انما يصير معلوما بالاخيه ونسبه
 فان العرف لا ينافي ابتداء القضاء في احد الروايتين حتى لو قلد الكافر لم اعلم على محتاج الى تقليد اخر غير روايته
 انتهى ومنه يعلم ان تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاء حال كفره ومثله في الولو الجية وحلله في الكفر ثم امره
 موقوف وبان الارث ادفعى وبنفس الفسق لا ينزع لان ما قضى حال الارث اذ يكون بالطلاق قاله في حكمه بالطلاق ثم اورد
 ثم اعلم لم يحز حكمه الاتحكيم بل يد على قياس القاضي لا ينزع ويحتمل ان يفرق بينهما بان القاضي لا يملك انما يصير
 قاضيا بتقليد الامام فلو قلنا بانه ينزع بالردة محتاج الى تقليد بل وفيه جرح واشاعة للفتنة وهذا لا يجوز لانه
 لو قاب صلح اما الحكم انما صار قاضيا بتقليد همار لا حوج في التقليد ثانيا فينزع انتهى بقي ان ما ذكره المصريح مخالف
 لما في جامع الفصولين من الفصل الاول من انه ينزع بالردة والجواب ان ما في جامع الفصولين مبني على خلاف المفتى به
 قيل ما ذكره المصريح لا يخلو من اشكال اذ لا زمة احقر او لا يمتنع حال كفره فيلزم ثبوت ولاية الكافر على المسلم والجواب
 بان احكامه حينئذ غير نافذة على المسلم فان احتمرت ولايته لا بد فع الاشكال اذ المتبادر من قوله تعالى وانما جعل
 الله للمكافئين في امور دينهم سبيلا فتفاد على الولاية لا قبولها مع عدم نفوذ الاحكام فتمت انتهى **قوله** انما يصير
 قاضيا بتقليد الامام فلو قلنا بانه ينزع بالردة محتاج الى تقليد بل وفيه جرح واشاعة للفتنة وهذا لا يجوز لانه
 لو قاب صلح اما الحكم انما صار قاضيا بتقليد همار لا حوج في التقليد ثانيا فينزع انتهى بقي ان ما ذكره المصريح مخالف

وأختلف المعانيخ روح في القاضي الا انهم في المشور اذا كان كتابي نقل من لفظ فلا ينعزل الا به سند من اهل
كتابه حجة الابرار في غيبة خصمه لم يكتب له عند ابي يوسف روح خلافا ل محمد روح واجمعوا على انه يكتب له حجة
الاستيعاء ولها حجة الطلاق وقال القاضي قضيت بك اعمالك بينة او اقرار يقبل ارسال القاضي الى المخدرة للدموى واليمين
لا به من على الصبي في الاعداء ولو كان مهورا لا يحضره

الى تحديد التولية اذا سلم فليتمام **قوله** واحتلص المشائخ في القاضي يعي منهم من قال لا ينعزل ما لم يقدم من
اخر ومنهم من فرق بينهما بان الحجة موقته فلو لم يسمع الناس بعد العلم فتوهم الجمعية ولها في حجة القاضي له
هنا سبع موقت بوقت يقوت نفقات الوقت عاذا علم بكتاب وخبر ينعزل **قوله** فلا ينعزل لان العزل معلق بالشرط
فما لم يوحى الشرط لا يثبت له العزل **قوله** يطلب من القاضي كتابة حجة الابرار الى صورته او به او بآل لو ثبت ان الطالب
قد ابرأ الى عن كل قبل وكثير وقال قضيت الدين الذي له علي واقام البينة على ذلك قال للقاضي اني اريد ان اقدم
البينة التي هو فيها واحاف ان ياحل في المال ويجعل الابرار او الاستيعاء وشهودي هي تامة من شهودي واكتب
الى قاضي ذلك البلد فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول يوسف واجمعوا انه لو قال جعلني الاستيعاء
مرة وخاصمني مرة فانا احاف ان يخاصمني مرة اخرى فاسمع من شهودي واكتب لي الى قاضي ذلك البلد انه يكتب كذا في عرح
الجلس **قوله** قال القاضي قضيت كذا اعمالك الى وجه ذلك ان قول القاضي فيما يخبر بمنزلة شهادة شاهد بين كمال قال
ثبت عند زنا فلان واحصائه فاحموه وثبت عندى قتله فاقتلوه ثبت ذلك بمجرد قوله وهو قول الامام داود يوسف روح
وقال محمد لا يصدق القاضي فيما احبر حتى يعرف الحجة التي بها يقضي قالوا هذا احلاف عصر وزمان لان
انما حنيفة روح في القرن الثالث الذي شهد له رسول الله صلعم بالخيرية فكان العالين منهم الصلاح ومحمد روح في القرن
الرابع وقبل ظهور الفساد في القضاة فلا يقبل قوله ما لم يضمن له شاهد احرار حياطين الحقوق العباد ومنهم من احلف
حجة وبرهان محمد روح يقول هذا قول واحد غير معصوم عن الكذب فلا يكون حجة كالشهادة ومعه ؟ لان القاضي فاسد
عن رسول الله صلعم والنائب قائم مقام المنوب منه وقول المنوب عنه هو حجة على الا انه اذا نكته اه اكد اني الولو الحجة من فصل
الاول من كتاب القضاة في القاضي وانما يتم قوله ان احسنه كان في القرن الثالث ومحمد في القرن الرابع على القول بان القرن
دون المائة قال السافطين جعفر في فتح الباري بعد كلام ويطلق القرن على مدة من الزمان واختلعا في تحديد هاهن عشرة اعوام
الى مائة وعشرين لكن لم ابرهن صرح بالتسعين ولا بالمائة وعشرة وما عدا ذلك قال به قائل وذكر الجوهري الثلثين والمائتين
وقيل وقع في حديث عبد الله بن بشر عند مسلم ما يدل على ان القرن مائة وهو مشهور انتهى وفي شرح البخاري للعيني ان
الاكثر من على ان القرن ثلثون سنة هذا وقد اطلق المس في الاقرار بمجتمعات الاقرار بشي يصح الرجوع عنه كالحق ود وغيرهما
مع انه لا يقبل فيما يصح الرجوع عنه بالاحكام كما نقله هو في البحر على كلامه اطلاق في محل التقييد **قوله** ارسال القاضي
الى المخدرة للدموى واليمين اي ارسال القاضي امينا للمخدرة للدموى واليمين اذ لم تنبعذ الوكيلة منها جائز وقد
ظهر بهذا الخبر ان غير المختار وهو ارسال مخدوب وهو لا يجوز الا اذا قامت قرينة تدل على ان المأذون به في المخدرة
لا يملك على المخدوب من الذي لا يكون يوزة بكر كانت ادنيها والابرار او غيرهما من غير ان يملك على المخدوب
في المخدرة ان يملك على المخدوب كما هو عاد في بعض البلاد لا تكون مخدرة في المخدرة في المخدرة في المخدرة

القاضي يسكنها وتختلف العبد ولو مجبوراً ويقضي بنكوله ويوافق به بعد العتق الأصح أنه لا يسلم على الدين
لأنه قبل حلول الاجل

في جامع احكام الصغار للاعتراض على العبيد والتاجروا العيان التاجر يستخلف ويقضي عليه بالنكول وذكر القاضيه
ابو الطيب صرح ان الصبي المأذون له يستخلف عند علمه بالتدليس في الفتاوى وأنه لا يمين على الصبي المأذون له حتى يدرك
وذكر في التكملة ان الصبي المأذون له ويقضي له في الغنية الصبي العاقل المأذون له يستخلف منه ما شاء
ويقضي بنكوله وفي الرزق الجنية صبي ما دون ثمان شيئا فوجده المشتري فيها فأورد له ثلثه فلا يمين عليه حتى يدرك
ومن سمع روح لو حلف وهو صبي بم عدم ك لا يمين عليه كالنصراني اذا حلف ثم اسلم لا يمين عليه فهذا دليل على
أنه لو حلف فيكون معتبراً وطرح محمد روح اذا ادعى على الصبي ديناً وانكره الغلام قال القاضي بخلافه وان لكل يقضي
بالدين ولو لم يذ لك بمنزلة التكبير وفي الصبي المحجور اذا لم يكن للمدعي بينة لا يكون له احضاره الى باب القاضي
لانه لو حلف ولكل لا يقضي عليه بنكوله ولو كان له بينة وهو يدعي عليه الا تهلاك كان له احضاره لانه
ما خذوا فاعمالهم لم يقضي ما خذوا باقواله والشهود محتاجون الى الاشارة اليه فيحضر لكن يحضر وحده او من هو في
معناه لان الصبي بنفسه لا يولي شيئاً فيحضر الا بهتني اذا الرمز يومر الا بالاداء منه من ماله **قول** القاضي الخ في الفصول
العمادية ولو ادعى على صبي محجور عليه شيئاً وله وصي حاضراً لا يشترط حضرة الصبي كذا في كتاب القسمة ولم يفصل
بين ما اذا كان المدعي عيناً او دعيّاً وجب بمباشرة هذا الوصي او وجب لابه مباشرة كضمان التهالك ونحوه تشترط حضرة
الصبي ذكر الخصاص في ادب القاضي لو ادعى على صبي محجور مالا بالتهلاك او بالغصب ان قال المدعي لي بينة
حاضرة تسمع وهو لا يشترط حضرة الصغير لان الصبي يوافق بافعاله والشهود محتاجون الى الاشارة لكن يحضر مع
ايه يوافق فيه حتى اذا لم يوافق الصغير شيء يوافق منه ابو له من ماله يعني من مال الصغير وذكر بعض المتأخرين حضرة
الصغير عند الدماوي شرط سواء كان الصغير مدعيّاً او مدعى عليه والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضيعة عند
الدماوي فهذا اذ كرف المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه ان المختار انه يشترط حضرة الصبي عند الدماوي انتهى
وفي جامع احكام الصغار للاعتراض على ولوا دعي روح على صبي محجور شيئاً وله وصي حاضراً لا تشترط حضرة الصبي فكذا
ذكر شيخ الاسلام ولم يفصل بين ما اذا كان المدعي دعيّاً او عيناً وجب للدين بمباشرة هذا الوصي او لا وذكر الناطقي في اجناسه
اذا كان الدين واحداً بمباشرة هذا الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي ادب القاضي للخصاص اذا وقعت الدماوي على الصبي
المحجور عليه ان لم يكن للمدعي دينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر معه ابوه حتى اذا لم يوافق الصبي شيء يوافق منه ابوه
من ماله وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدماوي شرط وبعض المتأخرين من مشائخ زماننا من شرط ذلك سواء كان
الصغير مدعيّاً او مدعى عليه ومنهم من ابي ذلك وان لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضي ان ينصب منه وصياً
اجابه القاضي الى ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضيعة عند الدماوي وتشترط
حضرة الصبي عند نصب الوصي للاشارة اليه معناه في الفتاوى وفي كتاب الاقضية ومن مشائخ زماننا من ابي ذلك وقال
الروكان الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا شك ان اشتراطه بعيد والاول اقرب الى الصواب وبواقبه
بالفقه **قول** الأصح انه لا يهلك على الدين ولو حلف قبل حلول الاجل يعني لو انكر الدين قال في التصريح الوادعي على اخر ديننا

لا يقبل قول امين القاضي انه حلف بالاعتزال ولا يشاهد بين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فلو لا ما قام به امين القاضي من الاعتراف
قاصدا في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير مكان ولا يتناله يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار لاني ولا يتناله ختار في العذر
عدم صحة قضاءه وصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضيخان عليه والخلاف المناهض في العقار لاني العين والد ين كلفي المزاينة
في القنية قضى في ولايته ثم شهد على تضايفه في غير ولايته لا يمنع الاشهاد انتهى ولا تقبل شهادة من قال لا ادري امور من ا
لا للشك في الايمان وكان العامة كذا في شهادات الولوالجية تقبل الشهادة بحسبة بلاد مصر في طلاق المرأة وصحة الامة والوفد
موجلا فيانكولا يحلف على الدين المأجل قبل حلول الاجل في اظهره القولين انتهى اقول: كان وجهه بان قبل حلول
الاجل لا تسوغ له المطالبة به حتى يترتب على انكاره التحليف فكذلك اظهر في ثم رايته في الولوالجية قبل ان يهاذ كونه **قوله**
لا يقبل قول امين القاضي انه حلف المخلد والحق الطاهر انه لا بد من شاهد من غير المحلف الا بصين وتقدم الله يقبل قول
شاهد معه فاقيم هناك الامين مقام شاهد واحد وهذا لم يقم مقامه قال بعض الفضلاء ومن على ذلك لاختلاف الروايتين **قوله**
القضاء يتخصص بالزمان والمكان الخ قد نقلت هذه المسئلة قريبا واعلم انه ذكر في الاصل من وقضى القاضي في حادثة
بحق ثم امره السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانيا بمشهد من العلماء لا يجب على القاضي ذلك انتهى **قوله** وقضاء القاضي
في غير مكان ولا يتناله الخ قيل بالقضاء لان تقريره قبل وصوله الى محل ولايته صحيح لانه كالفتوى كما افتى به بعض مشائنا
بعد الحوقوف على صريح النقل قال المص في البحر ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في
الدين والمنزل واما اذا كانت في عقار لاني ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبزاية وايضا ان تفهم خلاف ذلك
فانه غلط انتهى **قوله** وفي القنية قضى في ولايته ثم شهد على تضايفه الخ قلت وهذا خلاف ما لو خرج الحاكم من المحكمة ثم
اشهد على حكمة حيث يصح اشهاد وكافي القنية من كتاب الشهادة **قوله** ولا تقبل شهادة من قال لا ادري امور من انا والى
قوله كذا في شهادته الولوالجية نص عبارتها راجل قال لا ادري امور من انا ام غير مو من لا تقبل شهادته ولا تقبل شهادته
لانه يشهد في ايمانه ومن شهد في ايمانه فهو غير مو من انتهى اقول يوضح من تعليقه ان المراد بعدم القبول عدم الصحة
لان غير المؤ من لا تصح شهادته ولا تصح الصلاة خلفه بل ولاصلاته وحده وعلى هذا كان الصواب ان يقول لا تصح شهادته ولا
الصلاة خلفه اذ لا يلزم من عدم القبول عدم الصحة فتأمل **قوله** تقبل الشهادة بحسبة بلاد مصر يعني ويقضى بها **قوله**
في طلاق المرأة يعني سواء كانت حرة او امه في النهاية تقبل القبول بما اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا قال الشيخ
عبد البر بن شحنة في الشرح المنظومة وكذا حضور المولى في صورة الامة ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامة على
المشهور وفي العمادية من مجلات شروط الحلواني انه يشترط حضور المرأة ليشير اليها الشهود انتهى اقول لا وجه لتخصيص
المرأة اذا الامة كذلك احتاج الى حضورها ليشير اليها الا ان يراد من المرأة ماتعة الحرة والامة وان كان العرف يخص
لعط المرأة بالحرة **قوله** ومتى الامة الفرق بينها وبين مسئلة العبد الآتية ان هذه شهادة بحسبة بخرم الفرج وهو حق الله
تعالى بخلاف العبد وفي العمادية هل يحلف بحسبة في متى الامة وطلاق المرأة اشار محمد ربح في باب التحري انه يحلف
كذا في شرح القل ووري وذكر السرخسي في مقلدة باب السلسلة انه لا يحلف فيما لم يفتى الفتوى كذا في شرح المنظومة للشيخ
عبد البر بن شحنة **قوله** والوقف قال قاضيخان رجل ناع ارضائه ادعى انه كان وقفه قبل البيع وارا لتحليف المدعى عليه
ليس له ذلك عند الكل لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم تصح لمكان التناقض وان اقام البينة على ما ادعى باختلاف افي

قال بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بينته لان التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول الفقيه ابي جعفر الدعوى لا تشتط في الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعتق الامه الا انه اذا كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا وتصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا تظهر الا في حق الفقراء قال يعني قاضيخان وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل بانه ان كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل ومن كان الوقف على الفقراء او على المسجد على قول ابي يوسف ومحمد تقبل البينة بدون الدعوى وعلى قول الامام ابي حنيفة رح لا تقبل وانتهى قال العلامة بن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف ان كان على قوم باعيانهم واخره فلا بد ان يكون لجهة بولا تنقطع كالعقار وغيرهم فالشهادة تقبل لاعتقائهم طاعيا لا امواليا انتهى ورده الشيخ عبد البر بن الشحنة بانه لا بد من هذا التفصيل لان البينة اذا قامت بان هذا وقف يستحقه قوم باعيانهم لا بد فيه من الدعوى لثبوت احتقاقهم وتناولهم وان كان اخره ما ذكر بخلاف ما اذا قامت على انه وقف على الفقراء والمسجد ونحو ذلك ونقل في العمادية عن فتاوى رشيد الدين هذا التفصيل قال وكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى ابي الفضل العزماني وقد رايت عن صاحب الذخيرة وفتاوى النسفي قد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة لا تصح بدون الدعوى ونقل في التتروالية عن فتاوى التجنيس في مسئلة البيع انه تسمع الدعوى وينقص البيع به اخذ الصل والشهيد وقال بعض الناس لا تقبل البينة ولكن لا نأخذ به وفي العمادية عن الفقيه ابي الليث انه يأخذ بسماع البينة ونقص البيع وقيل لا تقبل والاول اصح **قوله** وهلال رمضان وغيره الخ اي والشهادة على روية هلال رمضان وغيره مما فيه حق لله تعالى خالصا قال قاضيخان الذي ينبغي ان لا يشترط كالا يشترط في عتق الامية وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول ابي يوسف ومحمد وفي الوقف على قول ابي جعفر وعلى قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كافي عتق العبد عنده والمصنف طرد ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان وغيرهما اذا قصد بانه امر ديني خالص لله تعالى كان يغرم هلال رمضان فيحتاج الى اثبات اول شعبان فلو غما يحتاج الى اثبات هلال رجب هلم وجراد في العمادية عن فتاوى رشيد الدين ان الشهادة بهلال عيد الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحية اختلاف المشائخ فبعضهم قاسوا على هلال رمضان وبعضهم قاسوا على هلال الفطر وفي العدة ينبغي ان يشترط الدعوى ولفظ الشهادة في هلال الشوال امار رمضان فقال السرخسي رح لا يشترط لفظ الشهادة فيه وقال خواهرزاده يشترط وكان في الاضحية وتال في الظهيرة وهل يشترط الحكم لثبوت ذلك قال محمد لانه في الكتاب وينبغي ان لا يشترط بل يكفي الامر بالصوم والخروج الى الله **قوله** والحد وليس معطوفا على هلال الفطر كما هو مذهب طائفة العباد بل على الطلاق لان حد الزنا والسكر خالص حق الله تعالى كالطلاق وما عطف عليه **قوله** واختلفوا في قبولها بالدعوى في النسب حكى عن صاحب المحيط القبول من غير دعوى لانه يتضمن حرمة تكلم الله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة

وفى تدبير الامة وحرمة المصاهرة والابلاء والظهار ولا تقبل فى متفق العبد بدون دعواه عند مخالفة المصاهرة بقوله
على قوله فى الحرية الاصلية والمعتمد لا والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان على الفرج والحرية على حق الله تعالى
والابوة فتقبل كما فى الامة وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل من القنية الشهادة على دعوى التولية بحسب
عبد تقبل من غير دعوى قال ابن وهبان والظاهر ان الفرج على قولهما وعلى ما على قياس قول الامام زرع
قوله وفى تدبير الامة فى القنية تامها على متفق العبد لانه قال تقبل على قول ابن حنيفة وزرع بن الدعوى كالمصاهرة
على المتفق وقيل جعل ابن وهبان القول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كافي بمقتضاها فتقبل فى الامة عند
الكل وفى العبد يجزى الخلاف قال الشيوخ عبد البر بن الشحنة منى فى هذا الترخيص نظر فان الموجب للقبول بدون
الدعوى عند الامام كون ذلك صحيحا حق الله تعالى كافي متفق الامة لانها شهادة بحرمة الفرج وهما حق الله تعالى وذلك لا توحد
فى تدبير الامة اعني حرمة الفرج على المولى فيكون من الحقوق المشتركة فيشترط له الدعوى عند ولا يشترط عند هما
فتامله السهم الا ان يقال انه يتضمن حرمة الفرج عند موت السيل انتهى وظاهر صحيح ان تدبير الامة على الخلاف
فانه معطوف على قوله فى النسب وهو مختلف فيه لكن بشكل عطف الخلع عليه فانه لا خلاف فيه كما فيه **قوله** والخلع
قال فى القنية الشهادة على الخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كافي الطلاق ومتفق الامة وسقط المهر عن ذمة الزوج ويدخل
المهر فى هذه الشهادة تبعا انتهى قال العلامة ابن الشحنة وهذا تعاقبه **قوله** والابلاء والظهار وذكر العلامة ابن الشحنة ان
فى الشهادة بحرمة المصاهرة والابلاء والظهار يشترط ان يكون المشهود عليه حاضرا نقل ذلك فى العمادية قل وصحهم قال
لا تقبل بدون الدعوى والابلاء والظهار وميل كوران فى فتاوى رشيد الدين **قوله** ولا تقبل فى متفق العبد البع فان دعواه
شرطه عند كما اذا شهد شاهدان على رجل بعثت مبداء والعبد والمولى ينكران ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام وقال
تقبل وفى الصفائق قد تحقق الدعوى حكما بان يقطع العبد يد حرق قال الحر اعترف بمولاك قبل الجنازة **قوله**
القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل بينته ويقضى بعثته لان دعوى المجنى عليه العتق قائم مقام دعوى العبد حكما
ثم اعلم ان الشهادة بالدعوى مقبولة فى حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائبا عن الله تعالى فتكون الشهادة على خصم
فتقبل وغير مقبولة فى حقوق العبد وهذا اصل متفق عليه لكن الغالب عند من على حقوق العبد حق الله تعالى لان
سبب المالكية وهى الحرية يتعلق بهما حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعنى كالعبد والصح
والحد ودول لم يجز مترقا فى الحريرضا لما فيه من ابطال حق الله تعالى فتقبل بدون الدعوى والغالب عند من
العبد لان نفع الحرية عائد اليه من مالكية وخلاصه من كونه مبتلا كالان لا يقبل بدون الدعوى كذا فى هرج
بالجم لا بن الملك **قوله** واختلفوا على قوله فى الحرية والمعتمد لا قول لقل صاحب العمادية عن فتوى رشيد الدين ان
الخلاف انما هو فى الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى اما لا خلاف انه اذا شهد انه حر الاصل لها تقبل بدون
الدعوى لانها شهادة بحرمة الامة وهى شهادة بحرمة الفرج فتقبل ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى فى شرحه للجامع
الصغير ان الصحيح اشتراط الدعوى فى ذلك عند الامام كافي العتق العاقلين الذين التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة
الشهادة فيها ونقل من متفرقات شهادات المحيط وقال انه لا يختلف على متفق العبد حسب بدون الدعوى بالاتفاق
قوله لان حل النرج والحرمة فيه حق الله تعالى ومن صورهما ما اذا اراد ابن المشهود به نكاحه تزوج من نكحها وهو مباح

[illegible]

[illegible]

نفس الثاني

بما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فإنها تقبل للارث ويصلى عليه
 بقول وليه في الحائنية وفيما إذا شهد أعلى نصراني ميت بل من وهو مدعيون مسلم ويشاهد إذا شهد عليه بعين
 قتال أو في بيته فإنها لا تقبل في الذمي بخلافها وهذا يعصر عليه عدم قبولها وهو ميت وأيضا لا يلزم من القبول القتل
 ولا تقبل للجبر على الإسلام ولا تقبل على الذمية كما هو قول البعض فقد صرح في البرزازية نقله عن نوادر بن رستم أنه تقبل
 في ذمة ما لا تقبل فلا يتضح الفرق ولا يفرق بالحكم في الحائنية ينص على الشهادة على المرأة المتقبل شهادة المرأة أو وضع
 العلم على في الذمي وعمله بما ذكر في المحيط وفي مقتضى الأحكام نقل في كل من المسئلتين أي مسئلة الذمي ومسئلة الذمية وفي
 شهادة المسلم والمسلمين وشهادة الذميين خلافاً لأربعة النظم إلا أن يقال إن من قال بعدم القبول وهو أبو حنيفة يقول يلزم
 من القبول القتل لأن البينة حجة متعددة ولذا رداً على شهادة المسلم والمسلمين وقال لا نألو قبلنا هذه الشهادة لزم القتل
 ولم يقل أحد بقبول شهادة المتساه في القتل فينتج الفرق لكن ينتقض بالجبر فتحصل أنه على قول الإمام لا تقبل
 في ذلك شهادة الذميين ولا شهادة المسلم والمسلمتين لأنه لو قبلت لزم قتله بخلاف الشهادة عليها بعدم القتل وإما من
 ملل بحرف المرتد في زعمهما ينبغي أن يعد في الحكم اليها كان من علمه وجوب القتل ينبغي أن يقصره على الحيوة
أول قول بخلاف ما إذا كانت نصرانية قال بعض الفضلاء وجه الفرق بين قبول الشهادة على المرأة دون الرجل هو أن الحكم
 بإسلام الرجل بشهادة الذميين لم يحصل له ردة فكان يقتل مع أن الإسلام حينئذ إنما هو بشهادة أهل الذمة
 بخلاف ما إذا شهد بإسلام المرأة فإنها وإن ارتدت لا تقتل انتهى وفيه كلام يعلم مما تقدم مناوذاً بالبيان وقمنا **قول** كافي الخلاصة
 أي في كتاب الفاظ الكفر ونس عجزها شهد نصرانياً على نصراني أنه قد أسلم وهو يجحد لم تجز شهادتهما وكذلك الرشد
 رجل وأمره تدين من المسلمين ويترك على دينه وجميع أهل الكفر في ذلك هو لو شهد نصراني على نصرانية أنها
 قد أسلمت أجبرتها على الإسلام ولا تقتل وهذا كله قول الإمام أبي حنيفة روي النوادر بن رستم تقبل شهادة رجل
 وأمره تدين في إسلام رجل نصراني وجبر على الإسلام ولا تقبل في قول أبي يوسف صرح وكذلك شهادة النصرانيين على نصراني
 أنه أسلم وقال محمد لا تقبل شهادتهما ولا جبر على الإسلام كما قال أبو حنيفة قد صرح **قول** إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم
 يدعيه اليه لأن هذه الشهادة تأمت على الورثة وشهادة الكفار على الكفار مقبولة فيستحق أن يثبتم بعده يصلّي عليه بقول
 الولي بالشهادة لأنه مسلم شهد على إسلامه ولو لم يشهد عليه الكفار وأدعى الولي ذلك يصلّي عليه ولا ميراث له لما ذكرنا
 وتماه في الولي والحيوة وفي جامع المتأوى عن النوادر تقبل شهادة نصرانيين على إسلام نصراني انتهى وهي في الفاظ الكفر
 منه فلا فرق بين الذمي والذمية على هذه الرواية قال بعض الفضلاء والذي اتضح لي في تحريري هذه المسئلة بعد النظر
 في كلامهم أن العلة فيها أنه في زعمها مرتد ولا تقبل شهادة أهل الذمة على أهل الارتداد وهو يقتضي أن الحكم في
 المرتد كذلك ويظهر من كلامهم أن في المسئلة ثلاث روايات القبول فيها وهي رواية النوادر وعدها فيها
 وهو الظاهر من كلام المحيط والحائنية والولو الجية وكثير والثالثة تقبل فيها وأنه والذي ظهر لي من الفرق بينهما
 على هذه الرواية الاحتياط في النرج للزوم حرمة نرج المرتد على كل ناكح لما ذكره الوافي من لزوم قتله دونها لعدم
 للملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمتين عليه بذلك فتأمل **قول** وفيما إذا شهد عليه بعين اشتراها من
 مسلم يعني طائفه من الشهادة على المسلم وفيما إذا شهد أربعة نصارى أنه زنا بمسلمة يعني لأنها شهادتها على المسلمة

استقر بها من مسلم وفيما اذا شهدوا برؤية لص في حق نصراني فله زنى بمسئلة الا اذا قالوا استكروها في حق الرجل وحده كما في
 الخانية وفيما اذا ادعى مسلم شهدا في حق كافر فشهد كافر ان انه عبد وكفى به فلان القاضي المسلم له كما في البذل والحق
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول ومورقة في شهادات الخانية فلتدفعوا
 وجلاء عند الم شهدوا بعد التوبة ابن الولي قد عفا عنه قال الحسن لا تقبل شهادة لهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عنه
 هذا الواحد نفى هذا الوجه قال ابو يوسف وعمر بن قنبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق القاتل انتهى كتابنا في
 اليقين لا يزول بها لعنات من اتلف لهم انسان وادعى انه ميتة فله فهو ذن يجهل وانه ذكيرة يحكم الحال كما في البراءة
 وعليه هذا فروعنا ورأى في خصا ليس عليه آثار مرض اقردهم فيهم ان يجهل وانه اقردهم وصحيح وكذا عكسه لو رأوه في مرض
 او به مرض ظاهر فله ان يجهل وانه كان مريضا عملا بالحال لكن لو قال لهم انما صحيح هل يجهلون بصحته او يحكموا قوله
 فلن ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والاحكو اقوله وينبغي ان يسألهم القاضي هل ظهر عاين ما يدل على مرضه فان
 اخبروا به لم يعمل بأخباره انه صحيح والاعمل به وهي حادثة الفتوى وفي جنايات البرازية شهدوا على رجل انه جرحه
 ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا لا تشرط في
 الشاهد ان يزل ما كان يزل ان يقولوا مات من سقوطه وان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لا الى سبب يتوهم الا ترى انه لا تجب
 اليقينة في مسئلة محظوظة وقته هي ملتوية انتهى تقبل شهادة الامة بائنة الا في مسئلة ما اذا شهد انا لثمن مثل
قول الا اذا قالوا استكروها في حق الرجل وحده كما في الخانية قال في الخانية ولو شهد على نصراني اربعة من النصراني انه
 ذن بمسئلة فان شهدوا انه استكروها بعد الرجل وان قالوا طارعه وبيعوا له عنهما ويعفوا والشهود لحق الامة المسلمة لان
 في الوجه الاول لم يشهدوا عليه بالحد فبقيت شهادتهم شهادة على الذمي متقبل وفي الوجه الثاني شهدوا على المسلمة بالحد
 فبطلت شهادتهم في حقها واذا بطلت في جانب المرأة بطلت في حق الرجل وانما يعذر اليهود لانهم اتفقوا الامة فلعلهم
 احسان المتذنب لم يجب الحد على اليهود فيجب التعزير وانتهى ومنه يعلم ما في نقل المص من الامجاز البالغ حد الغازي واعلم
 ان مما لا تقبل فيه شهادة الذمي على مثله شهادتهم على كتاب القاضي الى القاضي ولو كان للذمي على ذمي لانهم يشهدون
 على فعل المسلم كما في البصر **قول** وفيما اذا ادعى مسلم عبد اليمين الى قوله قضى به فلان القاضي المسلم لا ينهاشهادة على القاضي
 المسلم **قول** لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة القاتل الخ قيل ما به لا يصح استثناء هذه المسئلة من الضابط بان كور
 لا بد ليس فيها قبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما قبلت على قوله في الوجه المكور ولا نهاشهادة
 الاثنين بل واحد منهما على حق الولي من الثالث واما شهادة كل لنفسه فلا قائل بها والوجه في ذلك ان شهادة الآخر لا تامة
 فيها لعدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهما كما قلنا فبجز منفعة فهي كشهادة غريمين لغريمين ثم شهادة
 الغريمين لغريمين فذا مل **قول** وكتبنا في قاعد اليقين لا يزول بالشك من قوله وكتبنا الى كتاب الوكالة لا يوجد في
 بعض النسخ وهو في نسخة اخي المولف من كوردها وفي البعض ساقط من هنا مل كور في آخر كتاب الاقرار مع انه لا مناسبة له به
 ولعل الحلل من الناقلين من خطا المص من المسودة تنبيه لذلك هو ان الله اثنى المسالك **قول** وعلى هذا اي على الشهادة بحكم
 الحال **قول** تقبل شهادة العتيق لمعتقه الا في مسئلة ما اذا شهد الخ قيل كذا في النسخ بصير التثنية والصواب شهد بالانفراد
 قيل ولعل المراد بالثمن ثمن العتيق نفسه بان لشدة اوفاعته ثم اختلف المعتمري والبائع في قدر الثمن فشهد العتيق

اختر لا فها: فإما في الخلاصة وتقبل عليه إلا في مسئلة ذكرناها في الشرح قال في بسط الأوراق للشافعية من كتابه القضاء
 ما يظنه وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة زح إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال غله اخذ عشوماً يقولون
 من لم يوال البيت من الأوقاف ثم بالغ في الإنكار انتهى ولم أر هذا إلا صاحبنا شرح لكن في الثانية ذكر العشر للمتولي في مسئلة
 الطاحونة لا تقبل مع البرهان إلا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على ميت في احتساق المسع ودعوى الأبق
 لمعتمد والأفلا وجه لتخصيص عدم قبول شهادته في هذه المسئلة **قوله** كافي الخلاصة عبارتها ولو شهد العبد أن بعد العتق
 للمان الثمن كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا تقبل انتهى لأنها يجبران لأنفسهما نفعا بالبات العتق لأنها
 لو لأشهادتهما لتحالفاً وفسخ البيع المقتضي لإبطال العتق انتهى ومنه يظهر سقوط ما تقدم من التصويب وإن سمى
 التسمية راجع للعتق باعتبار الجنس الصادق بالانئين بقي أنه يقال يورخه من تعليل الخلاصة عدم قبول شهادتهما
 في هذه المسئلة بأنها جبران لأنفسهما نفعا أن شرط صحة شهادة العتق لمعتمد أن لا يكون منهما في شهادته وصرح به
 المحسن في البحر وحينئذ لا وجه للاستثناء المذكور كما هو ظاهر غاية الظهور **قوله** وتقبل عليه إلا في مسئلة البيع وهي رجل مات
 من هم وأعتق وعبد بن فاعتق العم العبد بن فشهد أن الثانية أخت الميت قبل الأولى أي قبل الشهادة الأولى بالبينة
 أو بعد ها أو معها لا تقبل بالاجماع لأننا قبلنا لصارت مصيبة مع البنت فيخرج العم من الورثة فتبطل العتق **قوله** إذا
 لم يكن المقاضي شيء من بيت المال في الخلاصة يحل للقاضي أخذ الأجرة على كتب السجلات وغيرها بقدر أجر المثل هو المختار
 فيها لا يحل أخذ شيء على نكاح الصغير وفي غيره يحل ولا تحل الأجرة على إجازة بيع مال اليتيم ولو أخذ لا ينفذ البيع **قوله**
 ثم بالغ في الإنكار انتهى يعني على الجماعتين قيل للمبالغة في الإنكار وإفحمة الاعتبار وذلك أنه لو تولى على عشرين الفاعلة
 ولم يحقه من المشقة فيها شيء فيما ذا يحتل عشرها وهو مال اليتيم وفي عمرته حاجات القواطع فما هو إلا بعمان على الشرح
 للبساط وظلمة غطت إضاءتهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم انتهى أقول لأوجه للمبالغة في الإنكار لجواز أن
 يكون ذلك مقبلاً إما إذا كان لعمله وأقله حفظ المال وادعوى المتولي بلوغ المال **قوله** لكن في الثانية ذكر العشر للمتولي في مسئلة
 الطاحونة عبارة الثانية قبل فصل في وقف المشاع رجل وقف جماعة على جارية فماتت الوارثة وجعل القاضي الوقف في يد
 القيم وجعل للقيم عشر العلة وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لأحاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحون
 يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لأن القيم ما يأخذ إلا بطريق الأجر فلا يستوجب الأجر بدون العمل
 انتهى **قوله** لا تحليف مع البرهان قيل عليه لو قال مع البينة كان صواباً إذ لا تحليف مع الأقر أو يعني وهو جرح
 انتهى والجواب أن المطلق محمول على الفرد الكامل وهو البينة **قوله** إلا في ثلاث ذكرناها في الشرح أقول لم يذكر في
 الشرح دعوى الأبق وذكر زيادة مما ذكره هنا المذكور عليه أقرب وصاية فبرهن الوصي والمك من عليه يتوجه لو كان لا فتبعها
 الوكيل ثم قال بعد كلام فصل المندل على جواز إتمامه مع الأقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لو لاها فيكون
 هذا أصلاً **قوله** دعوى دين على ميت يعني أقربه بعض الورثة فقام البينة ما به لم يتعدى لبقية الورثة وقوله دعوى
 ما لا يبق أقول لم يظهر لي صورة الجمع في دعوى الأبق وأقول يزداد على الثالث ما إذا أقامت البينة للغيرم المحمول ما لا
 معدم فلا بد من بينة أنه ليس له مال ظاهر ولا باطن وإن وجد ما لا يورثه عاجلاً لأن البينة إنما تشهد على ما لا يظهر
 ولعله فيسبب ما لم يزد أيضاً المرأة تدعي على وكيل زوجها الغائب النفقة وتقيم البينة بالبات الزوجية والغيبة وانصافاً

لأنه لا يطلب المدعي الا في اربع على قول أبي يوسف رحمه الله في الخلاصة تقبل الشهادتين بلا دعوى في
 ثمانية مواضع من كور في منظومة ابن وهبان في الوتف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الأمة وقد يبرأ
 وتخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم ايضا حد الشرب والاملاء والطهارة وحرمة المصاهرة
 والبراءة بالوقف الشهادة باصله واما يريعه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها قال عمر بن الخطاب
 لا تسمعوا والشهادة خمسة بلا دعوى حائزة في هذه المواضع فلتحفظ ثم زدت حادثة من القنية فصارت اربعة عشر مواضع
 وانهم ما علموا انه ترك اربعة ولا حالها على احد وعلى جميع المسقط والمطل وضابطة هذا الباب ان كل بينة شهد بها امر
 فانه يستظهر بيمين الطالب على باطن الامر وما تارة المستلثان في كتاب معين الحكام ويزاد ايضا ما لو خصم الاب بغيره على
 الصبي فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراءه بخلاف الوصي وامين القاضي كما في القنية من باب
 التوكيل بالخصومة ويزاد ايضا ما تارة وارث على وارثه بل من فانه تسمع البينة عليه ويلزم الدين بقية الوارثة وكذا المديون
 اذا اقر بوكالة انسان بغير الدين يسمع القاضي البينة بالوكالة مع اقراره لكيلا ينكر الطالب الوكالة وما تارة المستلثان
 في النكاح الاشرية للشيخ عبد البر بن الشحنة ويزاد ايضا ما تارة الشهود ان له عليه دراهم لا تعرف من دعا في ثلاثة وكذا الو
 شهد وان له عليه دراهم جعلت ثلاثة ثم حلف على شهادتهم لان الشهود قد بينوا بشهادتهم شيئا معلوما وهي الدراهم وحلف
 مع شهادتهم لجواز ان يكون اكثر من ذلك كذا في معين الحكام في الباب المكمل عشر من قوله لا تحليف بلا طلب المدعي
 الى قوله المذكورة في الخلاصة يعني في الفصل السابع من كتاب القضاء ومباراتها بعد ان ذكر ان مثاقضا اخذ وانقول
 ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء قال ابو يوسف استخاف من روح طلب الخصم في اربعة مواضع الاول في الرد بالعيب يحلف
 المشتري بالله ما رضى به الثاني يحلف الشفيع بالله ما ابلغت شفيعتك الثالث للمرة اذا طلعت النقة حافت بالله عز وجل
 ما طلقك زوجك ولا حلف عندك ما لا ولا اعطاك النقة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما وهبت ولا بهت
 وهذا هو الا يحلف بل ومن طلب الخصم وهذا انما على مسئلة تلقين الشاهد وهو على من الخلاف والمعموان من ادعى ديناهي
 الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من احد اداه اهلك منه ولا قبض
 لك قابض بامررك ولا ابرأت ولا شئ ثامنه ولا احلت بذلك ولا شئ منه على احد ولا عندك منه ولا شئ منه رهن هكذا
 في شرح ادب القاضي للحصاف للصبر والشهيد عبد بن يدرجل احد عاود رجل وقال ملكي اشترى يته من فلان
 منفبعة ايام وقال ذوالبيد ملكي اشترى يته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام وقال فلان على البيع الذي حوى بينكما
 قلجة له ان يجعله انتهى قوله وتعلق طلاقها لم يذكرا ابن وهبان تعلب الطلاق قوله والسبب صرح المصنف في البحر في
 طلب الوكالة بالخصومة والقبض ان شرط اسماع البينة على النسب الخصومة ليعض الفضل وهو اصل ما يتبعناهما ان الشهود
 اذا هملوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن وقد في المحيط معزى الى الامام محمد
 بن الحسن في المجسوط قبولها في النسب بغير حسن فليمر مع من نسخة من قوله والمراد بالوقف الشهادة باصله اقول
 المراد باصل الوقف بل ما يتعلق به صحة الوقف ويوقوف عليه وما لا يتوقف عليه الصحة من الشرائط والمراد من الشرائط
 ان يقولوا ان قد رامن الغله لكن انهم يصرفوا لفاصل الى كذا بعد بيان الصحة فلذلك ذكر هذا لا تقبل قوله واما يريعه البراي
 واما الشهادة بمصرف ريعه فلا تقبل لانها شهادة بالشرط قوله وعلى هذا لا تسمع الدعوى الى المصارف كونه شهادة

وتصح يدونه الا في المثليات ودعوى المراءاة الدين على تركه زولها والثانية في جامع الفصولين والاولى في الخروج من الدعوى
 الشهادة بحرية العبد يدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدوا بحريته الامنية وامه حية تقبل لاخذ
 موتها الثانية شهدوا باناه اوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد ومما في آخر الامادة والاولى مفرمة على الضعيف بان
 الصحيح جعل واشترط دعواه في العارضة والاضلية كما قلنا فلا تسمع دعوى الامتاق من غير العبد الا في مشقة من باب
 المتخالف من طبعها ياح عبد ادعى على المشتري القراء والامتاق وكان في يد البائع تسمع فيه ما وان كان في يد المشتري
 تسمع في الدعواه قطعاً ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم امه ولا اسم اب امه لجواز ان يكون حر الاصل وامه
 وقيقة صرح به في آخر الامادة وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كافي دعوى القنية القضاء بعد بدو
 صحيح لا يبطل بابطال احد الا اذا انكر المقتضي له بطلانه فانه يبطل الا في المقتضي بحريته وفيها اذا ظهر الشهود صحيحاً
 ومحمد ودين في قنف لا يبينه فانه يبطل القضاء لعدم كونه غير صحيح يختلف لمنكر الا في احدائى وثلاثين مسئلة
 بينها ما في شرح المعنى اذا ادعى رجلان على منعهما على ذي اليد احتساق ما في يده فاقول احدهما واكثر للاخر
 المستثنى هناك **قوله** وتصح يدونه في دعوى بيان السبب حال دعواه **قوله** الا في المثليات كما اذا ادعى مكيلاً
 فقيه لا بد من ذكر سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاعبا بحتي ان من احلم يحتاج الى بيان مكان الايفاء
 قصر زامن الزوج ولم يجز الاحتجال به قبل قبضه كافي الخزانة واذا ادعى عليه عشرة اقربة حنطة دينار لم يذ كر باي
 موجب لا تسمع ولا بد من بيان السبب لانها اذا كانت بسبب السلم فانهما يكون له حق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان
 كان بسبب القرض او بسبب كونها ثمن المبيع فيكون مكان القرض والبيع مكان الايفاء وان كان بسبب الغصب
 والاحتسلاك فيكون له حق المطالبة بتسليم الحنطة في مكان الغصب والاحتسلاك **قوله** ودعوى المراءاة الدين الخ يعني لو
 ادعى امرء ما لا يدور لزوج لم يصح ما لم يبين الغصب لجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة **قوله** الاولى اذا
 شهدوا بحريته الاصلية فيه ان الكلام في السرى لا ينافي الاصلية فكيف يصح الامتناء الا ان يكون الامتناء منقطعاً قال في
 جامع الفصولين في الشهادة على متق القى لا دعواه خلاف ابي حنيفة ربح اما الشهادة على حرية الاصل في القن تقبل بلا دعوا
 ولو كانت امة فمهمة لانها شهادة على تحرير الميرج وهو حق الله تعالى فتقبل حصة بلا دعوى من غير هذا التفصيل اي التفصيل بين
 الامة والعبد **قوله** الثانية شهدوا باناه اوصى له باعتاقه تقبل الخ لا تشهدا على اثبات حق المولى فيصير كان الموصى يدعى ويقولوا
 نفل واوصيتي فيجب على ورثته تحريره ولو امتنعوا فالقاضي يحركه الى جامع الفصولين في التاسع والثلاثين **قوله** والاولى
 مفرمة على الضعيف الخ اقول وعلى كل حال لا يصح ان يكون الامتناء متصلاً وان ادهم كلامه صحت على ظاهر القول الضعيف
قوله باع هذا ثم ادعى على المشتري القراء والامتاق الخ اقول هذا ما يخرج من قاعدة من معنى من نفس ما تم من حمة
 لا يقبل منه **قوله** لجواز ان يكون حر الاصل وامه وقيقة وذلك كالمستولد جارية نفسه فالولد حر الاصل والام وقيقة
 وكما يصور ان يكون حر الاصل وامه وقيقة لجواز ان يكون حر الاصل وابوه وقيق كما كانت امة حرة اصلية وابوه عبد فانه
 حر الاصل تبعاً لامة وحينئذ يحتاج الى ذكر اسم الام واب الام **قوله** وكذا في الشهادة بحرية الاصل كافي دعوى القنية الى قوله
 الا في المقتضي بحريته فانه لو اقر بطلان القراء لا يبطل لان الحرية لا تقبل النقص كافي التاسع والثلاثين من جامع
 الفصولين **قوله** وفيما اذا ظهر الشهود صحيحاً الخ عطف على المستثنى الاول ويرد عليه ان الكلام في القضاء الصحيح هو كذا

لم يستطع للمتكبر منهما الا في ذلك فقوى الغصب والايداع والاعلوا فانه يستطع للمتكبر بعد اقراره بالاحد هما كما في الخالية مغللا في الخلاصة في كل موضع لو اقر به بلزومه فاذا انكروا يستطع الا في ذلك ذكرها والصواب الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في المرح يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاة وكذلك الكتاب الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة نقضاء الامير لا يجوز كفي في الملتقط وقد اثبتت بان قولية باعها مصر قاضيا ليسكم في اقصيته بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطله لانه لم يفوض اليه ذلك ذكر الصلح والعهد في مخرج ادب القضاء ان المولى لا يكون قاضيا قبل وصوله اليه محل ولايته فمقتضاء جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا لعدم جواز احتنا بته بارحال نائب له في محل قضائه ومحل القضاء الآن على ارسال نائب حين التولية في ذلك السلطان والظاهر انه باذن السلطان وح لا كلام فيه حادثة ادعى انه غرض اثنائي ارض محل ودية فكيف يمكن مدة ثمانية عشر سنة عليه ان الارض ان يظهر لها مالك دفع اجرها وان المدعى عليه يتعرض به بغير حق وطالبه بذلك فلجابه المدعى عليه بان الاصل المذكور غرضه مستاجر الوقف له فاحضر المدعى شاهد بين شهد ابانه فرصه من المدة المذكورة وزاد احد هما بانه واشتد اليه عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه فثبتت من الحكم فاجبت بانه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج ارضه وعلى كل لا موافقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى فان ذكر المدعى ان المدعى عليه راضع اليه والى راضع اليه وقيل قد المدعى عليه راضع اليه ورضع اليه من المدعى ثم برهن على الغرض وشهدا على طبق الدعوى طلب من الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قديم برهان الخارج لان الغرض مما يتكرر فليس كالنتاج وان ذكر المدعى انه واشتد اليه وان الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن قديم برهان الناظر على غرض المستاجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت الغرض بحق والا ولي تيمته فصبها قللت لا ترجيح هذا لك ثم ثبتت لو ارجا في الغرض فاجبت بتقدم بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ غير صحيح واجاب بان قوله لكن لكونه غير صحيح اناد انه منقطع **قوله** يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاة يعني بمفوض سلطان له ذلك هو ولي قاضيا ولا الا اذا فوض السلطان اليه تولية القضاء فقل ان له بالقضاء فيجوز قضاءه ولو منع وجود قاض ولا **قوله** الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة اقول الصواب تنكير القاضي وجعل يكون فعلا تاما والتقدير يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاة في كل حال الاحال وجود قاض من جهة الخليفة وبهذه التقرير منقطع ما قيل قوله الا ان يكون القاضي القاضي الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة وهو مطلق وما هنا مقيد بالذي يولي القضاة وما هنا مطلق فوجب تقييده بما هنا **قوله** لانه لم يفوض اليه قبل مقتضاه بطلانها مع وجود ناضيه لعدم التجهيز وجواز ما مطلقا مع التفويض فتأمل **قوله** فمقتضاه جواز قبول الهدية المحتمل هذه الاقتضاء بالنظر الى ظاهر اللفظ والا لانه لا اهداء للقاضي قبل وصوله من اهل محل ولايته في معنى الاهداء له في محل ولايته في كونه لاجل قضائه **قوله** والظاهر انه باذن السلطان المحتمل بعض الفضلاء فيمنع ارسال القضاة نوابا من قسطنطينية الى محل قضاءهم يجوز لان الظاهر انهم ما ذنون بذلك فيجوز تقديرهم **قوله** حادثة المحتمل والاصل نوع من الطرفاء والطرفاء بالتركي ايلغون فاجبي بغيره اليوم في نواحي القاهرة لاجل الاجتهاد به وسقى **قوله** ومن قبل المدعى عليه اقول فيه ان اليد لا تثبت بالعقار المصادقة بل بالبينة

باب الفسخ والعقوبات

عني جامع المصنفين إذا ادعى جميع ما له لا جنسي وجعله له قال لها تسمع عليه لكونه قد لم يذبح كافي خزانة المفتين
المسلمين عليه إذا دفع دعوى المدعي الملك من فلان بن فلان أو دعه إلى القضاة المدعى موسى فلا بينة إلا في مسئلتين الأولى
إذا ادعى الأثر منه فأنها لا تندفع بخلاف دعوى المراء منه الثانية إذا ادعى المراء وقيل امرني بالقبض
على كذا لم تدفع في الفرق في فروق الكرايم في دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح إلا في
مسئلتين الأولى الشهادة بالوقوف أي باني قاضيها من قضاة المسلمين قضى بصحته صحة الثانية الشهادة بالارث
بأن قاضيها من القضاة قضى بأن الارث له صحة وهذا في العزاة ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع إلا في
أربع مسئلتين القاضي والثالثة الشهادة بانها اشترا من وصيه في صغره صحيحة وإن لم يسموه الرابع الشهادة بان
مكيله باه من غير بيانها والكل في هذه المسئلتين الخامسة نسبة فعل المتولي وقبض من غير بيان من نسبته على التعيير
السادسة نمية فعل التي وصي يميم كذا لك ويمكن وجوع الأخيرتين إلى الأولى القضاء بالحريية قضاء على الكافة
إذا قضى بعق من ملك مورخ فأنه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاربع فلا تسمع فيه دعوى حلك بعد و تسمع
قبله كما ذكره ملاخسر في شرح الدور والفرق القول ملنيكر الالح

المرا د بالغريم مد يون الميت قوله إذا ادعى جميع المال من احبني قيل لا خفاء في ان الموهوب له ليس من غرماء الميت
ليكون استثناء من الغريم متصلا فهو منقطع وإنما استثناء لانه لما حصر من تصح فيه المدعى في الثلثة وكان هو مفائر
لهم شبه الغريم فاحتشاء منه لذلك انتهى قال بعض الفضلاء قوله لا إذا ادعى جميع ما له في
صحته ثم ما عر هذا لا يكون خصما لمن له دين نعم ان كان فيهما و هبه بين معصوبة ونحوها كان خصما لمن عليه
والذي في البزاية ان الموصي له بجميع المال او بما زاد على الثلث خصم إذا أصبح لعل الموارث لا لا احتفاظ
الزائد على الثلث من حصا ثمن الوارث فيلحق بالموارث فليراجع قوله إذا ادعى الارث عنه المستعز في ادعى ضمه
المدعي لا المدعى عليه قيل وجه الفرق ان في دعوى الأثر هو مضطر إلى انزعاع ملكه فمن يد مدعى عليه لانه بموجب
المودع خرج من كونه مودعا بخلاف دعوى المراء لانه على نقد يثبت الوفاء لا يخرج من كونه مودعا متاحلا
قوله والفرق في فروق الكرايم لم نجد ها في فروق الكرايم واما هي في فروق المعجوبي والمهضوبين
كانه اهتم عليه احد الكتابين بالآخر ومباراة المصوب والفرق ان الوارث خلف من ظهوره فكان المورث طلبه وتكروهر
ينتصب خصما بخلاف المشتري لا يكون نائبا وخلفا من البائع قوله لا وفي الشهادة بالوقوف أي يد دعوى الوقف فبقيد
بالشهادة بالوقف لما قال المدرخي انهم لو كتبوا اقرارا لوقف ابن قاضيها من قضاة المسلمين قضى بلزومه فقل لك ليس
بجميع لان اقراره لا يكون حجة على انقاضي الذي يريد بطلا له كذا في الظهيرية قوله الثاني اقول هو ادعى
قوله ويمكن وجوع الأخيرتين إلى الأولى قيل لعل المراء الأولى مع الرابع وفي رجومها اليها نوع خفاء قوله القضاء
بالعريية القضاء على الكافة اقول بخلاف الوقف على الصحيح قال العلامة بن والدين بن العرم في كتاب العواك البدرية في
القضايا السكمية يتد واحتملوا في القضاء بالوقف هل يكون جزيا او كليا والصحيح المتي انه لا يكون قضا على التام
كأنه تسمع فيه دعوى الملاءم مدعى وقف آخر قوله كما ذكره ملاخسر و اقول هو ادعى جميع ما له لا جنسي
الدور والغرماء قوله مواء على الدور وشرح الفرق قوله القول لمنكر الاجل إذا ادعى عليه لانه لا يصل في الجيب

To: www.al-mostafa.com

الفصل الثاني

بمختلف ما إذا كان الخارج دبرته أو كاتبتة فإنه لا يقدم الثانية لوقال الخارج ولد في ملكي من امتي هذه وهو ابني قدم على
 ذي اليد إذا جرح من الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذواليد الأولى مستأتمين في الخزانة الأولى لورثه من الخارج جعل
 أنه ابنه من امرأته هذه وهما حران وقام ذو اليد له ابنه ولم ينسبه إلى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد نكحاً والخارج
 مسلم أصغر من القمي به ومن الكفار وبز من الخارج قدم الخارج حواء برهن بمسلمين أو بكافرين ولورثه من الكافر
 بمسلمين قدم على المسلم مطلقاً لا يقدم المسلم على الكافر ولا العتابي على المجوسي في الدعوى التي لا في دعوى النسب كافي
 دعوى خزانة الأكل أو شهد وإله بانه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقبل إلا إذا شهد وإيمان فلان القاضي قضى بانه وارث فانهما
 تقبل كافي خزانة الأكل في آخر الدعوى إذا شهد والد بقرابة بانه أخوه أو غمه أو ابن عمه لا بد أن يبينوا أنه لا يبدع وأمه والأب
 الإني الابن والبنات وابن الابن والاب والام كافي الخزانة الحجة بينة عادلة أو اقرار أو نكول من يمين أو يمين أو قسامة
 أو علم القاضي بعد توليته أو قرينة طاعة وقد اوضحنا في الشرح من الدعوى إلا أن الفتوى على قول محمد بن المرحوم
 اليه نكاحاً اعتباراً بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه بمشائخنا كافي البزاة من المسائل الخمسة
 عن الفتوى القول قول الأب أنه اتفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الأب ولو
 كاتبتة الأم كافي نفقات الخانية بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المدعي إذا ادعى
 الإيفاء لا يقبل قوله إلا في مسئلة إذا تنازع رجلان في عين ذكر العمادي أنها على حقة وثلاثين رجلاً قلنا في الشرح
 أنها على خمس مائة واثنى عشرة التصديق اقراراً لا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضي
 إلا بالتلقي من جهته وكان أن كان الدعوى بين رجلين فبينه النتائج أولى لما ذكرنا وكافي شرح الكنز للمصنف خارج
 قوله بخلاف ما إذا قال الخارج دبرته أو كاتبتة فإنه لا يقدم أي بينة ذي اليد على بينة الخارج لأن بينته أثبتت عتقاً باتاً وبينة
 ذي اليد أثبتت عتقاً غير بات قال المصنف في البحر نقلاً عن المحيط ولو ادعى ذو اليد التدينير أو الالتهيلاد مع النتائج أيضاً
 والخارج ادعى عتقاً باتاً مع النتائج بالخارج أولى قوله ولو قلنا بالخارج ولد في ملكي من امتي هذه وهو ابني يعني وقال ذو اليد
 ولد في ملكي ولم يزد على ذلك قوله قدم على ذي اليد يعني لأن بينته أكثر أثباتاً قوله فهو للخارج يعني لأن بينته أكثر
 أثباتاً من بينة ذي اليد قوله قدم على المسلم مطلقاً يعني حواء كاتبتة أو خارجاً قوله الآ في دعوى النسب أي فيجوز
 تقديم المسلم بشرطه على التفصيل السابق وليس المراد تقديم المسلم فيه مطلقاً قوله إلا إذا شهدوا بأن فلان القاضي النج
 الالتهيلاد منقطع لأن مضمون المستثنى منه الشهادة بكونه وارثاً ومضمون المستثنى الشهادة بالقضاء بكونه وارثاً
 قوله إلا في الابن والبنات وابن الابن والأب والام أي لا يلزمه البيان بل لك لعدم تصوره فيمن ذكر قوله وفي
 جامع الفصولين نص عبارة في الفصل العاشر ولو علم القاضي أن فلاناً غصبه عن زيد وارده ذواليد أخذه من
 يده ودفعه إلى زيد وهذا رواية الأصول ورؤى من جماعة أن القاضي لا يقضي بعلمه ثم قال أقول ينبغي أن يفتى به
 في غير كتاب القاضي إلى القاضي لمعنى ظاهر في أكثر قضاة الزمان صلح الله شأنهم انتهى وفيه من الفصل الأول القاضي
 هل يكتب بعلمه إلى القاضي فهو قضاء بعلمه غير أن القاضي هنا يكتب بعلمه قبل القضاء بالاجماع
 قوله بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على زوجته تقدم هذا الفروع بأبسط من هذا في القادة الثالثة اليقين لا يزول بالشك
 قوله إلا في مسئلة هي مسئلة دعوى الأب الاتفاق على ولد الصغير قوله التصديق اقرب إلى الحدود والفرق بين

بالقرينة الا في مسائل ذكرناها في الشرح من باب التمسك بالقاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالجنة وفسخ البيع بالاباق وتفسيق الشاهد كل افي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات

المصلحة والاقرار والتصديق ليس باقرار قهلا ومن ثم لم يعتبر في وجوب الحج كما اذا صدقته في ما رواها من الزنا فلا يجب ويعتبر في دونه فيندفع به للعان وقد ذكرنا في باب حد القذف انه لو قال لزوجي يا زاني فقال له غير صدقته بعد المبتدئ في دونه بالمصدق ولو قال صدقت هو كاذب فهو قاذف ايضا انتهى وانما وجب في الغاية للعموم في كاف التشبيه لا بالتصديق ولو قال له عليه السلام فقال صدقت هل يكون اقرار مملو للمال نعم لانه للتصديق موافا في تخصيص الجامع كذا في الرموز شرح نظم الكنز **قوله** القاضي اذ حكم في شيء وكتب السجل هو بكمرا السين والجيم وقيل يد اللام والضمين والفتح مع مكون الجيم وقصيف اللام والكسر لغات غريبة وهولغة اصلية وقيل معرب كافي المفردات وهو في الاصل الصلح كافي التصحيح وهو في اب الاقوال وهو وذكر في كفاية الشروطين احد اذا دعي على آخر فالمكتوب المحض واذ الباب الاخير اقام البينة فالتوقيع واذ الحكم فالسجل كذا في شرح المقامة للعامة لقهستاني **قوله** وكتب السجل اي وكتب الحكم في السجل وفيه ان السجل اسم لما يكتب فيه الحكم فلا بد من التجريد والتجوز **قوله** يجعل كل ذي حجة على حجة اي يكتب في السجل قوله جعلت كل ذي حجة على حجة **قوله** وخمس في السجلات لا يكتب فيها ذلك لعدم الفاظ في كتابته في هذه السجلات الخمس لانه لا يتصور فيها بعد الحكم بها إقامة حجة تدفع الحكم بها بخلاف غيرهما قال في جامع الفصولين بعد بيان ان الدفع كما يكون قبل الحكم يكون بعده ودليل صحة هذا ان القضاة يختبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وترك كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لو اتى به يوما من الدهر فان لم يجز الدفع بعد الحكم لفت كتابته هذا انتهى فقد كشفت هذه العبارة اللبس وازالت كل تضمين وحسن وعبارة الخلاصة التي نقل عنها المصنف مفيد لما ذكرنا من ان معنى قوله ويجعل كل ذي حجة على حجة ان يكتب ذلك في السجل فانه قال بعد كلام وفي نظم الزند وهي محتاج اي كاتب السجل الى تاريخ اليوم والشهر في المحاضر والسجلات وكذا المجلس وذكر العاهد بين بالعدالة والضبط وبذكر اصلهما ونسبهما وجعل كل ذي حجة على حجة اي ويذكر وجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل كل ذي حجة على حجة اي لا يتركها وجعل كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالجنة وفسخ البيع بالاباق وتفسيق الشاهد انتهى ووجه عدم كتابة ذلك فيها اما النسب فلان القضاء به قضاء في حق الكافة فلا تسمع دعوى احد فيه بعد ثبوته فلا يفيد كتابة ذلك فيه واما البواقي فلعدم تصور الدفع والنقض فيها فلا يفيد كتابة ذلك فيها وهذه التسمية منقطع قيل في بيان قول المصنف وجعل كل ذي حجة على حجة اي فلا ينقض او فلا يستأنف قاض آخر اقامة البينة انتهى هذا وقد نقلنا المصنف شرح في نقل عبارة الخلاصة في غاية الايجاز حتى التحقت في الخفا بالالغاز فمن ثم عسر على الفضلاء فهمه فكثير منهم السؤال وانتشار القيل والقال حتى كشف الله لنا من حقيقة الحال بعد نحو خمسة عشر سنة من حين السؤل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بکتاب الوجہ کالہ

الأصل من الموكب إذا قيد له لي ويحمله فإن كان مغيد اعتبر مطلقاً والألا وإن كان نافعاً من وجه فصار من وجه فإن أكد به بالنفي اعتبر والألا عليه فهو من غير اعتبار فباعه بغيره لم ينقل لأنه مغيد بعد من فلان فباعه من غير أن كان لك وهما في المحيط

قوله والاصل ان الموكل اذا قيل له ان يبيع في الموضع على الوكيل شرطاً فمفهوم ان كان فاعامفهم ان كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه اكد بالنفي او لا وجا فكان شرطاً لا يفيد ولا ينفعه بل يضره لا تجب عليه مراعاة اوائره اكد بالنفي وان كان شرطاً مفيداً فاعامفهم وجه ضاراً من وجهه ان اكد بالنفي تجب مراعاته وان لم يرد كرهه بالنفي لا تجب مراعاته لانه متى اكد بالنفي دل على ارادة وجوده لان ادخال حرف التاكيد والتأنييد في الكلام يدل على طعن في اعادة الوجود معناه الاول بعد اختيار فباع بغير خيار لا يجوز على شرط الخيار نافع مفيد من كل وجه لا يدل على ملكه للجان فيجب على الوكيل وصاحبه ومثال الثاني لو قال بوع هذا العبد بنسيئة او قل لا تبع الا بالنسيئة فباع بالنقد جاز لان بقاء شرط غير مفيد لان البيع بالنسيئة يضره بالنقد ينفعه فلم تجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهودا وبخسرة فلان قد نفع بغير ذلك لم يضمن وان قال لا تدفع الا بشهودا وبخسرة فلان فباضا بغير شهود او بغير خسرة فلان يضمن كافي الوكيل بالبيع قالوا هذا اذا كان رجلاً رفيع القدر فاحتشم الناس من الغش وان كان رضيعاً القدر ولا يضمن بمخالفاً لانه شرط شرطاً لا يفيد فلا يجب على المأمور مراعاته وان اكد بالنفي كالموكل لا تبع الا بالخيار ولا تبع الا بالنسيئة فباع بالغش لا يضره لانه غير مفيد اصلاً انتهى وقد يحصل زيادة ابضا بما ذكره المص رحمه الله فلان كان مفيداً اي من كل وجه **قوله** امتنع مطلقاً يعني موافقه اكد بالنفي او لا **قوله** وان كان نافعاً من وجه ضاراً من وجهه كالموكل بعد في موق كخلف فباع في غير ذلك الموق جاز لان هذا شرط قد ينفعه وقد لا ينفعه **قوله** فان اكد بالنفي اعتبر الشرط وجزاؤه جزءاً للشرط الاول ولما اقترب بالفاء وجوبه واراد بالنفي النهي **قوله** بعد اختيار فباعه بغيره لم ينفعه لا نه مفيد من كل وجه ووجهه لا فائدة تمنعه من الفسخ بالخيار **قوله** بعه من فلان فباعه من غيره كذا لك اي لم يتخذ اختلاف ما لو قال بعه وبعه من فلان كان له ان يبيعه من غيره والعرق كافي لعمانية ان قوله وبعه من فلان يبقى مشوراً لاختلاف قوله بعه من فلان فانه قيل فيه فيجب ان لا يجوز بيعه من غيره كالموكل لا تبع الا من فلان فباعه من غيره ولا يجوز وفي الميسوط الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رخصي بكونه في دمه من سماءه لان الناس يتفادون في حلافة الدماء فلا يجوز بيعه من غير من حباه وفي البر اربعة آية من ملاي بباعه من غيره حاز وفي الكافي لا يجوز نقل العلامة على السورين المشعة في هرج الوهبانية و ١٥١ اقا ملكت فيما ذكر ولعن الاصل رايت ان من قال بالجواز في بعه من فلان مباح لغيره راي ان هذا مفيد من وجه فقط ولم يرد التاكيد

(ق ب)

ومن هذا النوع بعد كسبه بعد برهنه بعد نسيه فباعه نقل الخلاف بمذنبه له يبيعه نقد أو لا تبع الانسية له يبيعه نقد
بعد في حرق كذا فباعه في غيره نقل لا تبعه الا في حرق كذا الا ونظير بعد بهود لا تبعه الا بهود فلا مخالفة
مع النهي الا في قوله لا تبع الا بالنسية وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في المصدر وفيه مخالفة بخلاف لا تبع حتى
تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راحة الى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل بمثل الموقوف كالتنازل

بالنهي ومن قال لا يجوز بيعه من غيره وآه مغيل امن كل وجه **قوله** به برهنه وبه نسيه الوكيل الظاهر في الموقوف واحد
قيل فيها البيع بقيد من كونه نسيه وكونه برهنه وانما لم ينقل اذا فباعه نقد لان ما امر به لفع من كل وجه لان بالبرهنه يملك
التوري وبالنسية يزيد الثمن فاذا فباعه نقل فاتب زيادة الثمن بخلاف ما اذا اقتصر على قيد النسيه فان القيد يافع من
وجه وهو زيادة الثمن دون وجه وهو احتمال التوري ولم يتركه بالنهي وما كان كذلك لا يلزم فيه القيد كما قرر انتهى به
مقطعا قيل الظاهر ان صواب العبارة بعد نقل فباعه نسيه بل قيل قوله خلاف بعد نسيه نقل قوله خلاف بعد
نسيه له يبيعه نقل اقل ظاهر فانه لا فرق بين ان يبيع بالنقل بمثل ما يباع بالنسيه ولا هو كذا لعل ما رجحه في المضمومات
بان عليه التوري وفي الخلاصة ويجامع للبرازية لو قال بعد الى اجل فباعه نقل اقال الامام السرخسي الاصم انه لا يجوز بالاجماع
كافي التوري **قوله** بعد في حرق كذا فباعه في غيره نقل قيل عليه هو ظاهر فيما اذا احتوى السوقان لعدم افادة التقييد حينئذ
ام احتل التفريق فالظاهر عدم النفوذ لظهور افادة التقييد اذا تفادى الاحراق بعقود الرخصة وقتها معا مع عدم التقييد حينئذ
وكي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن قال في الوجيز شرح الجامع الكبير ولود فع اليه عبد الواسع بالبيع ولها ومن التسليم
بعك البيع حتى يقبض الثمن قال محمد النهي باطل وقيل ابو حنيفة معه وقال ابو يوسف يصح حتى لو سلم يضمن الثمن
ان هلمه والاله ان يسترد وكذا الوبا ع ثم نها ومن التسليم انتهى فكان على المص ربح ان ينهب على الخلاف **قوله** خلاف لا تبع
حتى تقبض الثمن فانه لا يجوز المخالفة قال في الحانية ولو وكله بالبيع ثم نها ومن البيع حتى تقبض الثمن فباع
قبل قبض الثمن و هلم بالمبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع **قوله** لان التسليم من
الحقوق اليه مله ليجوز للمخالفة في قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن لا مله لقوله لا تبع حتى تقبض الثمن كما هو ظاهر **قوله**
الوكيل بمثل الموقوف كالتنازل الخ يعني لانه بعض ما وكل به فيملكه كالمالك كله لكنه لا يخرج به من الوكالة وهذه المعنى قوله
ولا ينهاها اي ولا ينهي العقد الموقوف الوكالة لانها لا تبطل الا باطلها او بانها لها وابطلها بال عزل وانتهاء
بتحصيل ما وكل به ولم يوجد واحد منهما اما المنزل نفاها واما الامتثال فلان المقصود من العقود احكامها لا ذواتها
والموقوف لا يعيد حكمه فلم يحصل الامتثال فاذا لم يحصل الامتثال بقي على وكالته ولهذا يملك نفسه قبل الاجازة
لان الوكالة ما دامت فائمه فالوكيل قائم مقام الموكل وذلك كما لو وكل رجلا ان يزوجه امرأة فائمه وقبل منها
فضولي ثم نقض العقد قبل اجازتها صح نقضه لقيامه مقام الموكل ثم لا يشترط لصحة نقض الوكيل حضور موكله
ولا حضور المرأة الفائية بخلاف المشروط له الخيار لا يمكنه نقض البيع في مدة الخيار والا بحضرة صاحبه والفرق
ان العقد الموقوف في النكاح لا يظهر في الغائب ام لا فكان امتنا ما من الامتناع في حقه ولا ضرر عليه فلا يشترط
حضرته ففي البيع نقضه تصرفه في حق العين وهو ربح العقد لانه نافذ في حق من لا خيار له فلا بد من حضرته
كلا يلحقه الضرر ويثبت له ما عرف في موضعه كذا في شرح تلخيص المجامع للقاضي فخر الدين عثمان بن علي

مع بيعها ومجسمي معجها مع الوكيل يصدق في براءته دون وجوده فلو دفع إليه الفداء مرة ان يشتري بها
 عبد او يزيل من ماله الى خمس مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذب الامر بما لا يقيم القضي الا لا للتعذر بخلاف شراء
قول الوكيل يصدق في براءته دون وجوده قيل وهل اذا امر المستاجر ان يبيع بقبول قوله انه مزار ولا ذكر المعلن
 في البهر في الوكيل كانه عند قول لا يشترى هذا البه من له عليه انه لا يقبل قوله بدون بينة وهي في البزازية في الاجارة قيل
 انما هو كقول البه وبين مقبها ما لا يثبت في القيد ومن ذلك ما ذكره في اول قوله الثالث في المتفرقات من الاجارة
 وهذه امر وجلا ان ينفق على اهله عشرة من ماله ليرجع عليه فقال انفق وكذب الامر واراد الما موران بحلفه ان
 ما حرم الله ما انفق له ذلك وفي الظهيرة اذا قال الرجل لا خوارق من يلى امره تي وانفق عليها كل شهر عشرة دراهم و
 وقال انفق وقال له المرأة من لم يصدق في ذلك الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة فيعتد بصدق لانها اخذت
 باذن القاضي وكذا هذا في الاولاد الصغار انتهى وقد نقل المصروح فرع الظهيرة في البهر في باب النفقة في
 قوله ولا تجب نفقة مدة مفدت **قول** تعالفا ويقسم الثمنين الا لا يعني تعالفا ان لم يقيم واحد منهما بينة فان اقام احدهما
 بينة قبلت بينته لان كلا منهما يدعي لنفسه قساما الامر فانه يدعي اخذ العبد واما الوكيل فانه يدعي حبسه والرجوع
 بالزيادة وان اقاما البينة فالبينة بينة الوكيل لانها اكثر اثباتا لانها تثبت حق الرجوع بالزيادة وحق حبس العبد
 للزيادة وان لم يكن لهما بينة يتعالفا لان الوكيل بالشراء مع الموكل ينزله البائع والمشتري في حق الحقوق وما اذا
 اختلفا في الثمن والسلعة قائمة في يد البائع يتعالفا فكذلك الوكيل والموكل وهذا التعالفي وفاق للقياس فانهما قبل
 القبض وانما يتكلم لزمه مولى صاحبه وان حلفا قسم العبد بينهما الا لا لثقله للموكل وثلثه للموكل لانه ادعى على الموكل
 خمسمائة وقد برأ من دعواه بيمينته والموكل ادعى على الوكيل ثلث العبد بغير حيمين وقد برأ الوكيل من ذلك بيمينته
 وانهرأ قد ظهر في ثلثي العبد بالف يقول الوكيل والثلث لم يثبت فيه دعوى كل واحد منهما في حق صاحبه فاذا تعالفا تراض
 فيعود الثلث الى الوكيل لتعذر الزام الموكل به لا لغساع البيع بالتعالف فيه ويبدأ بيمين الوكيل فيسلف على البقات
 بالله مزوج ما اشتراه بالف كما يقول الامر قيل هذا قول ابى يوسف ولا في قوله الا خرو هو قوله ما بيد ابى
 الامر والاصح البه اذ بيمين الوكيل على قول الكل كذا في التعرير عزج الجمع الكبير **قول** اخلاف شراء المعينة في الجارية
 المعينة جواب سوال مقدر وقد مر ان يقال لم يكن قول الوكيل مع يمينته ويلزم الموكل العبد بالف وخمسمائة لان الوكيل
 مسلط على هراته بالف وخمسمائة من جهة الاخر فيقبل قوله كالموكل به شراء جارية ولم يسم له ثمن ولا دفع اليه شيئا فقال
 الوكيل اشتريتها بالف والكر الامر العراء فالقول قول الوكيل مع يمينته اذا كانت الجارية قائمة فاجاب عن ذلك
 بقوله اخلاف شراء المعينة فان الفرق بينهما ظاهر وهو ان الوكيل منهم في مسئلتنا فلم يقبل قوله وفي ذلك المسئلة في غيرتهم
 فيقبل قوله وهل اميني على الحمل وهو ان كل مكان يقدر الوكيل على انشاء ما اخبر به فلا تهمة في اخباره وكل مكان لا يقدر
 فيه على انشاء ما اخبر به تهمتت التهمة في خبره وفي مسئلتنا لا يقدر الوكيل على انشاء ما اخبر به وهو الشراء بالف
 وخمسمائة فلم يكن للوكيل بعد ذلك شراؤه بالف وخمسمائة فاذا تمعز والانشاء تهمتت التهمة وفي تلك المسئلة ان كان
 الوكيل صاحبها فلا اشكال في عدم التهمة وان كان كاذبا فبعضه في البائع اياد يصير كانه انشاء المقدر الابن وهو يقدر على
 انشاء المقدر في الحال لان الجارية قائمة فاذن نعم التهمة حتى لو كانت مالحة كالبنت وزين مسئلتنا اجابا مع العجز عن

العيقة حاق قيامها وإنما لا ينعى لا ينعى مزل الوكيل نفسه إلا يعلم الموكل إلا الوكيل بفرضه في غير مينة أو مبيع
 خالدة كره في وصاها لهدا في غير مينة وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق في انحصرت في الوكيل بفرضه في غير مينة
 لا يجر الوكيل إذا امتنع من فعل ما وكل فيه لم يجر في ممتنع ما لا في ممتنع إذا وكل في دفعه في غير مينة لا يجر الوكيل
 الجعل اليه والمقصود بالأمانة هو ما وكل فيه لم يجر في ممتنع ما لا في ممتنع إذا وكل في دفعه في غير مينة لا يجر الوكيل
 في انحصرت في طلب المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروع الأصل لا يجوز مزل الوكيل بالامتناع والعقد يبرأ من المدعي والغيب
 من فلا يجر والبيع منه وطلاق نكاحه وتضاء دين فلان إذا غاب الموكل

أنه الحق فيما **قول** لا ينعى مزل الوكيل نفسه إلا يعلم الموكل كالأمانة بالخصومة إذا ثبتت من المطلوب بطلب المدعي فلا
 يملكه مزل ما فيه من ابطال حق الغير قال في الفصول وهل الأنصاف الوكيل بالوكالات الذين لم يعلم بها فله مزل على حال
 قيد فبالطلب لأنه لو وكله بالطلب يملكه مزل سواء كان الخصم حاضرا أو غائبا وقيل لا يجوز أن يملك من المطلوب
 لأنه لو وكله الطالب فلم يزل نفسه عند غيبة الموكل مزيل كالأمانة التي يتضمنها عقد الرهن وما قاله بعض الفقهاء من أن الزوج
 إذا وكله لا يملك في زوجته بالتعاها لم يملك مزل لتعلق حقها به فضعيف بل له في المزل ما لا حق لها
 في الطلاق كما في شرح الجمع لابن الملك وقال العلامة قاسم في حواشيه زيادة في التبعة لأن الزوج في غير مينة مزيل
 الطلاق بطلب الوكيل به وإنما جعله مزيل باختياره في ممتلكاته كافي ما أثر الوكالات **قول** فأنحصر في الوكيل بفرضه في غير مينة وفي
 الوكيل بالبيع انحصرت ما ذكر من عدم صحة مزل الوكيل نفسه إلا يعلم مزل في الوكيل بفرضه في غير مينة وفي الوكيل بالخصومة
قول في ممتلكاته فلا إذا وكل في دفعه في غير مينة في بعض الفضلاء قد مزل في هذا في هرجه على الكثرة في أول الوكالات بقوله ومن
 أحكامه أنه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به إلا في جرد ود يعتد به قال في دفعه في الغيوب إلى فلان له ومزا في المحيط وعده
 الظاهر لأن ما هنا صادق بما إذا دفعه في غير مينة له ما دونه فينا في ما سبق ذكره بعد ما سبق قوله وتضاء دين فلان **قول**
 إذا وكله في دفعه في غير مينة وجهه الذي من بنية دفع الأمانة إلى الموكل وهو قادر فيجبر عليه **قول** وفيما إذا وكله ببيع الرهن
 الضمير البارز للمرتبه والمنتهى للرهن وهو الجبر خشية أن يتورع حق المرتبه وهل قيد الغيبة المعتبر في المعطوف
 عليه معتبر في المعطوف أم ليس معتبرا قيل الظاهر الأول لأن الموكل في بيعته صار معتبرا على الوكيل فيتصور امتناع الوكيل
 عن الفعل لو لم يجبر عليه **قول** بطلب المدعي متعلق بالخصومة والوكيل من جانب المدعي عليه ووجه جبر الوكيل فيها
 تعلق حق الغير وهو المدعي بالوكالة أدل لو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعي في غلبه التضرر مع تعلق حقه بالوكالة
قول لا يجبر على الوكيل بالاعتقاد والتدبير والكتابة في البيع في الغيبة وحال قال في غير ذلك دفعه في الغيوب إلى فلان ولحق
 موكلي هذا وقد برع في هذا أو كاتبة في هذا فقبل الوكيل ذلك وغاب الموكل وجله هو لا يطلب منه ذلك لا يجبر على
 شي من ممتلكاته إلا في دفع الثوب فإن الثوب يستعمل أن يكون ممتلكا فلا ينعى موكلا مع الغيبة والمختلف المباح في التوكيل
 بالطلاق بطلب الميراث واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا حق للميراث في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الامتناع
 والعقد يبرأ من المدعي **قول** وتضاء دين فلان مخالف لما استقر به قاري الهداية فإنه مقل قبل جبر الوكيل في دين المدعي
 على موكله إذا كان للموكل مال تحت يده وكذا امتنع الوكيل من إعطائه موكله كان الموكل حاضرا أو غائبا لا يجر الوكيل
 بجبر على دفع الموكل من الدين إذا ثبت أن الموكل أمرا الوكيل يدفع الدين أركان كفيلا به ولا فلا يجبر الوكيل

لا في مستحله ما اذا كان الدين ببراءة نفسه فانه صحيح والى الا يتقبل بالبراءة ويصح فزله وان كان عليه التفتية بخلاف
 اذا وكله بعض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كافي البزاية الوكيل اذا امسك مال الموكل وفعل بهما بنفسه فانه يكون
 غلو امسكه ديناً والوكيل وباعه فانه لم يصح كافي الخلاصة الاولى مساثل الاولى الوكيل بالانفاق على نفسه فانه
 من المحزن الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك المدفوع ونقد من
 ال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كافي الخلاصة ايضا وقيل الثالثة فيها بما اذا كان المال قائماً ولم يصف
 الشراء الى نفسه الخلاصة الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه وتصدق بماله نأوى الرجوع لهواه كافي بقضية السادة
 لا تصح كمالته انتهى وفي البزاية ما يخالفه حيث قال وان باعه ووكيل بقض من لهما الوكيل مع قوله الا انفسه لما اذا
 وكل الدين ببراءة نفسه يعني من قال لعزيمه ان افسسك الدين او حب نفسك الدين او حالها منه ففعل بريق لان هذا
 التفويض لا يردى الى التفاد باعتبار انه لا يحتاج الى القبول لان الابراء اسقاط وهبة الدين من من عليه الدين ابراء والتسليم من
 العاقل الابراء وكذا قال المد يورثني مما لك علي من الدين او هبة او حللني منه فقال ذلك اليك ففعل ما سأل له لانه حال
 منه ابراء بغير عوض حيث اضاف اليه ووب الدين الما يستقبل بالابراء اذا كان بغير عوض وقال بعض مشائخنا في حقه
 لما في عرفنا يجب ان لا يبرأ هو اذ انتك ارب الدين بالتفويض او فرض عقيب سوء الدين لان قوله ابرأ نفسك اي بالاداء
 وكذا قوله ذاك اليك اي باداء المال لان الابراء تارة يكون بالاحكام وتارة بالاستيفاء فلا يسقط الدين بالملك كذا في شرح
 تلخيص الجامع الفخر هتمان المارديني قوله ولذا لا يتقبل بالجلوس على لصحة التفويض كميل ببراءة نفسه ويصح قوله وطلب
 على النفي لا النفي فهو ملة ثانية قوله وان كان عاملاً لنفسه واصل بقوله فانه صحيح والبراد التي قبل ان الوصلة للعالم قوله
 بخلاف ما اذا وكله بعض الدين من نفسه او من عبده في الثانية رجل له على رجل دين فوكيل الدين ببراءة نفسه من نفسه
 او عبده لا يصح ووكيله ولو وكل الدين ببراءة نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس قوله كافي الخلاصة عبارة
 وفي الاصل لو اشترى بدينان غيرهما ثم نقد لنا ينز الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل دنانيره للتعدي ثم قال
 بعد كلام والوكيل يبيع الدينان ببراءة نفسه اذا امسك الدينان ببراءة نفسه لا يصح انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف
 وفي الثانية لو دفع الى رجل ديناً او امره ان يبيعه فباع المأمور ديناراً من عند نفسه وامسكه ديناراً من
 لنفسه قال ابو يوسف روح لا يجوز لو دفع الى رجل ديناراً ليشتري له به ثوباً فاشترى به ديناراً من عند نفسه جاز
 شراءه للامور ويكون الدين ببراءة نفسه وكذا لو دفع الى رجل ديناراً ليقتضي غريمه فقتضاه من ماله نفسه وامسكه الدين ببراءة نفسه جاز
 قوله وهما في الخلاصة ايضا عبارة في الموطأ لو اشترى ما امر به ثم اشترى الدين واهم بعد ما اشترى للآخر ثم نقد الباقي
 غيرهما جاز ولو امره ان يفتي دينه بهذا الدين ببراءة نفسه من ماله نفسه وامسكه الدين ببراءة نفسه جاز قوله وثالثه فيها
 بما اذا كان المال قائماً قيل بغيره انه لو اشترى بدينان ففعل بهما بنفسه ثم اشترى بهما لنفسه المأمور بشراؤه
 للموكل لا يجوز ولا يفتي على الموكل وقهرته كقوله على نفسه ويكون ضماناً للموكل لكن يفتي ما لو كان المدفوع
 من الموكل من مثله او قسماً فاشترى به لنفسه وكذا في المدفوع باقياً في يد من اشترى منه هل للموكل المطالب بدينه
 ام يضمن الوكيل المثل والقيمة معاً تأمل الظاهر الاول فنقول السادة بعد قوله السادة في هذا
 روح وذلك السادة ما ذكره قاضي خراساني وهو رجل دفع الى رجل مائة ديناراً واشترى بها ثوباً

وهو ما فعله وكما فعله في السابق والوكيل بالتوكيل صحيح فاذلوا له كل فلا تاتي هراء كل افعل واعتبر
 بالوكيل من وجهين الاول هو على امره ولا يرجع الوكيل الى الامر كما في فروق الكرايم في الوكيل اذا كان بيتا وكالما
 ما في حاشية المحققين في المجلد الاول من جنة وعقود العتق وقفا البيت

اذلوا له كل في معنى الواو بمعنى اوكام و ظاهر **قوله** واجاز ما فعله وكيله انقول ان كذا في معنى اجاز ما فعله
 الاجاز انما هو في معنى اوكام و ظاهر **قوله** واجاز ما فعله وكيله انقول ان كذا في معنى اجاز ما فعله
 والوجه في الاول انما هو في معنى اوكام و ظاهر **قوله** واجاز ما فعله وكيله انقول ان كذا في معنى اجاز ما فعله
 ان يكون بين الاول والحاضر اول ولا يحفظ انه ان حضر فعل المظني مع والافلا قيل بشكل بما اذا باهر احد الوكيلين في امر
 حصة لا يكتفي بحضرة ولا بد من اجازته وهذا اكتفى بالحضرة من غير اجازته واجيب بان المواد من الحصة هو الاجازة
 من الوكيل لا المطلق بحضرة من غير اجازة ذكره في الذخيرة وحيث ان لا فرق في قوله ذكر محمد روح المستند في الجامع والاصل
 في الموضع لم يمتد طاعة الا في الاول وذكره في موضع آخر وهو شرط اجازته في حصة الكرخي ومائة المئات الى ان المطلق مضمون
 على المقتضى لان توكيل الوكيل لما لم يصح لانه لم يؤذن له في ذلك لغيره وجوبه ومن ههنا ما في الاول حتى باع هذا
 الرجل والوكيل غائب او حاضر فانه لا يمتد في العقل هذا المقتضى لان الاجازة لا يمتد في العقل في البيع العسر لي لا يمتد بالسكون
 في حصة السكون محتملا ان ائتمروا منهم من قال في المستشرقين ان وجه عدم الجواز قد اثير في هذا كونه وجه الجواز انه
 في حصة عند الثاني لم يمتد وجهه و كان ذلك مقصودا بالكل فيجوز هذا في حواهي العلامة قام **قوله**
 فيقول هذا اذا لم يبين الثمن كما في شرح الجمع لابن الملك فان كان بينه اجازة بلا اجازته انما هو معنى لو قد والوكيل
 الثاني فاما بان قال بعد بكذا فباعد الثاني بغيره جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها ان مقصود
 الموكيل ان يكون البيع برأي الوكيل الاول واذا قدر لمتافه صوب برأيه وهذه ايضا ما لو وكل وكيلين وقد الثمن فباع
 احدهما بذلك الثمن حيث لم يجز لان المقصود هنا اجتماع رأييهما في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب
 الزكاة لا يجوز لان الاول لو كان هو الذي باع شر ربا يبيع بالزيادة على ذلك المقدار لكانه وهذا ابتداء
قوله الاطلاق والعتاق اقول بهذا على ذلك الوكيل بالتصوم والوكيل بقضاء الدين فانهما لو كانا فعل الثاني حضرة
 الاول لا يجوز كما في شرح الجمع لابن الملك وفي الوكيل الجية ولو وكل رجلا في خصومة او تقاضي دين او بيع او شراء او
 طلاق او نكاح ونحوه فوكل الوكيل غيره لم يجز لان ان يفعل بحضرة الوكيل الاول فان وكل وفعل الثاني حضرة الاول فان
 كان يبيعا او شراء يجوز وما عد البيع والشراء من الخصومة والتقاضي وان كان بالطلاق وغير ذلك هل يجوز ذكره صام
 في مختصره انه يجوز وذكر محمد روح في الاصل انه لا يجوز فانه قال اذا فعل الثاني بحضرة الاول لم يجز لان البيع والشراء
 وهو الصحيح والفرق هو ان الوكيل بالطلاق وما شاكله رسول لانه لا عهد عليه وللرجل في اعيان المرسل فاذا امرضوه
 فانما امره بتقيل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح ما روجوه ومنه بمنزلة واحدة فان الوكيل في باب البيع امر الثاني
 بما يملكه لانه امره بالبيع وهو مالك للبيع بنفسه فان العبازة في البيع له حتى كان حقوق العقل له في البيع
 ان يصح البيع الثاني في حال غيبة الاول لانه لم يصح لانه لم يصح هذا البيع وانما هو للوكيل انما يرضي بزوجه ملكه
 حضر رأي الاول **قوله** في فروق الكرايم في قول المصنفين في بيعه ما في رجل وجلا في بيعه

الفصل الثاني

وقد شبهه في هذا الموضع بالمدفع الذي فلائح اذا اذاع ما وعنه به فلائح فالقول له غير ذلك لا ينعهد الاذاعان غاصبا او مولا
 كماله منظومة للشيخ وحيات يبعث اليك من المال على يد رسول فيملكه

فان قيل فما هو المقصود من هذا القول في الوكيل فاني الوكيل يرجع بالشئ على ماله وهو المأمور به لا يجوز له الا
 ولا يرجع الوكيل على الامر الا انما انتهى ومنه يظهر ما في عبارة المصنف وزج من الجمل قوله وقد كتبت فيها ما صلت
 بملك الوكيل ان لو قال انت وكيل في كل شئ جلتزامك بيمين وكيلاني جميع التصرف في المالا في كل شئ والشراء والبيع
 والصلقة وتختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم بملكه ذلك لاطلاق لغير التجهيز والبيع والصلقة
 الا انما دل دليل سابق في الكلام وهو اخذ الفقيه ابو الليث وذكر الناطقي اذا قال انت وكيل في كل شئ جلتزامك بيمين وكيلاني في كل شئ
 محمول انه وكيل في المعوضات والاجارات والهبات والاعتاق وعلية الفتوى لم قال وفي البرزخية البتة وكيل في كل شئ
 جلتزامك بيمين وكيلاني في كل شئ محمول بالبيع والشراء وملك الهبة والصلقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه
 من قصد المالك وكله في الامام تخصيصه بالمعوضات ولا يلى العتق والتبرع وعلية الفتوى وكذا القول بملكه امواله او وقعت
 ارضه الا ان لا ينعهد في الذخير انه توكل بالمالا وضات لا بالاعتاق والهبات وبه يقتضى انتهى وفي الخلاصة كافي للبرزخية
 وانما صل الي الوكيل وكالته فائمة بملكه كل شئ الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والهبات على لفظه به وينبغي
 ان لا يملك الوكيل وكالته فائمة بالبراء والصلقة من المدينين لانهما من قبيل التبرع فلا يملك الا لانه لا يملك التبرع
 وهل له الاقراض والهبة بغير العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهت وينبغي ان لا يملك الوكيل بالتوكيل
 الطعام لانه لا يملكها الا من يملك العبرعات والذبايع في اقراض الوصي مال اليتيم ولا يملكه بشروط العوض وان كان
 معاوضة في الانتفاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين والقبضاء وايفاء الدين ويعتق الموكل ويجمع له الدعوى
 يهتق على الموكل والا تارير على الموكل بالدين ولا يختص بعجلان القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصومة لا في العام
 قوله المأمور بالدفع الى فلان الى قوله كما في منظومة ابن وهبان اقول ليس في منظومة ابن وهبان هذا الاستثناء
 الذي ذكره المحقق ومن عبارته (شعر) وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم * وكذا اقول وباللهين والخصم يحرم قال هارحما
 العلامة ابن الشحنة مسألة البيت من البدائع دفع الى آخر الف درهم وقال اتقن بهاذيني فلان فقال المأمور قضيت بها
 دينك له وقال صاحب الحق لم تقضني شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان وهذا معنى قوله (ع) وفي الدفع
 قل قول الوكيل مقدم * يعني على قول الموكل انه ما دفع وعلى قول رب الدين انه ما قبض في حق البراءة مع الا على حق حقوق
 المطالبة حتى كان القول قول رب الدين يعني انه ما قبض ولا يستقطب دينه من الموكل وهذا معنى قوله وكذا اقول رب الدين
 يعني مقدم ما على قول الموكل الوكيل في عدم حقوقه والخصم يعني الموكل يحرم على المدفع اليه ثم الموكل ان كتب
 الطالب بصدق الوكيل حلفه ان حلف لم يظهر تضمنه وان كل فاهر وسقط حقه وان مكس جالب الوكيل وكذا الواو دج وحل
 حرجا حالا وامره ان يدل على فلا فيقال المودع : نعم تبرك ذلك فلا في خصوص هذا التفصيل ولو كان المال مضمونا على
 رجل لا ينعهد في يد الغاصب والدين على الغريم فقال الطالب او المضمون منه ادفعه الى فلان فقال المأمور قد
 بعثت اليك فلان ما بعثت فالقول قول فلان انه لم تقبض فلا يصح للوكيل على المدفع الا مبنية او يحصل بوق
 الموكل في صدقه الموكل ما لا يبرأ عن الضمان ولكنهما لا يصح قان على القابض ويكون القابض قوله انه لم يقبض مع يمينه

الفصل الثاني

الوكيل بقبض الدين اذا اذنى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بالبيينة كافي ولو البينة من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات

قبول قوله لو قال الموكل ببيع عبدي مولا لوكيلة قد اخبر جئتكم من الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه قد حكى عقد الامانة انما هو بالمال نظيره ما لو قال لعلقت بعبدي انقضاه العبد كنت واجعتك فيها لا يصدق وما يقبل القبول قولهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته من فلان بالف درهم وقبضت الثمن وهلك وصده المشتري يصدق في الوكيل ان كان العبد هالكا قالوا لانه بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكروا وجوب الضمان باضا فة البيع الى حالة الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول المنكروا اما العزل الحكمي والحقيقي فمعلوم الفرق بينهما بان الحقيقي يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكمي واما ما ذكره في الفصول العمادية فلا خفاء بان احد المحلين في الوديعة والاخر في الدين وقد استشكله صاحب جامع الفصولين بقبض احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين الوديعة والدين كافي لولو البينة **قوله** الا الوكيل بقبض الدين الخ قيل عليه ليس لهذه الاحتثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة المص بعض المفتين فافتى بانه لا يقبل قول الوكيل المذكور الا بالبيينة وتقرير الكلام بما يدفع الشبهة والادغام ان الوكيل اما ان يكون وكيل قبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره او دين استقرضه الموكل بنفسه وموكله في قبضه من غيره واذا ادعى الوكيل اصال ما قبضه لموكله اما ان يكون دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما ما يقبل قول الوكيل بيمينته لبراءة ذمته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الاصال مقبول لبراءة ذمته بكل حال واما حراية قوله على موكله ليمبر اغريمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله بالقبض واما بعد موته فلا يثبت به براءة الغريم الا بالبيينة في قبضها او تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو انكروا اصاله لموكله واما الوكيل بقبض ما احتد انه الموكل فلا يسري قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على المفتي به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذا عبارة الولي الهجي تفيد ما قد مناه قال ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعتم اليه صدق ولو كان ديننا لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكى امر الامانة لمحتيناه في امتيناف حبيبه على طريق مجاز العذر لكن من حكى امر الامانة استينافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه فيصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان قبل المقدوس فلا يصدق انتهى **قوله** وقد ذكرناه في الامانات اقول وكذا في المداينات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن الولو البينة في ثلاثة مواضع مختصرة الاولى الوحدة لا كمل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات حيث قال كل احسين اذنى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع الى قوله الا الوكيل بقبض الدين وهي في كتاب المداينات حيث قال تفزع على ان الدينون تقضى با مثالا مسائل منها الوكيل بقبض المدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الا بالبيينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت لا دفع الوكيل بقبض العين انتهى فقد حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الا بالبيينة هل النفي عام في حق موكله او النفي ثبوت الدين على الامر فقط لبراءة الوكيل بالقبض بقوله تبضت في حياته وقد علمت ما هو الصواب

وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشتري لنفسه وكان الثمن منقولاً وفيما اذا قال بعد موته بعته امس وكل به الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها وهلكت وكفى بته الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائماً بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الوكيل الجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفيها مع المضمولين كما ذكرنا في الاول ان قال فلو قال كنت وقبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق الا اذا اخبره عمالا يملك انشاءه وكان متهماً وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه بما فرق به الوكيل الجي بينهما بان الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا لم يكون تقضى بامثالها بخلاف الوكيل بقبض العين

قوله لم يصدق اي في قوله قبضت ودفعت يعني بالنسبة الى المديون لا بالنسبة الى نفسه واذا لم يصدق ترحم الورثة على المديون فان صدق المديون الوكيل في الدفع فلا يمين عليه ولا يرجع المديون عليه لانه اقرباته وصل الحق اليه مستحقه وان رجوع الورثة بطريق الظلم والمطلوم لا يظلم غيره وان كذبته في الدفع يحلف اذا مضى ان كل من اقربه يمين كزمه يحلف اذا هو انكره ولو اقربان المثل موجود عنده لم يدفعه اخذ منه فاذا حلف بيمينه لانه بالنسبة اليه مودع والقول قوله في براءة نفسه وانما كان مودعاً لانه لا مصلح له في الوكالة والقبض بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده امانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين رجع عليه وان صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار المال في يده وديعة فتصل يقبضهم له فيه اعتراف بانه مودع وان المديون قد برئت ذمته بذلك فان حلف بيمينه وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعي وان اقام البيينة على الدفع جاز وان دفعت عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة انكار القبض والدفع حين ارادوا الرجوع على المديون اقام المديون بينة انه دفع المال للوكيل حال حياة الموكل ان دفعت دعوهم عليه ثم اذا اراد التحليف للوكيل على الدفع لهم ذلك لان الثابت بالبينه كالثابت عياناً فكان قبضه معائناً وان دفعه فان حلف بيمينه وان نكل لزمه دعوهم ولو لم يقم المديون بينة على دفع الوكيل واراد تحليف الورثة على نففي العلم بالدفع للوكيل يحلفون فان حلفوا ثبتت عليه المدعي وان نكلوا لزمهم دعوهم وهو الدفع ثم اذا ثبت الدفع من الوكيل بنكلهم وكذبوه في الدفع للموكل لهم تحليفه على دفعه فان حلف بيمينه وان نكل لزمه دعوهم فالحاصل انه متى ثبت قبض الوكيل الدين من المديون بوجه من الوجوه كان القول قوله بيمينه في الدفع لانه صار بعد مودعاً والقول قوله في الدفع وقد ظهر من هذا انه ينتصب خصماً للورثة حتى اذا اقام عليهم بينة بالدفع للميت جاز وان دفعت خصومتهم من المديون فاذا صدقوه في القبض منه والدفع او نكلوا عن اليمين على نففي العلم كما شرعنا ثبت عليهم بالدفع للميت وان دفعوا عن الوكيل والمديون وانما قلت بان لعل يحلف الوكيل على الدفع لانه مصدق له في القبض لا في الدفع ولما دفع المال للورثة ثانياً صار احد المالكين له فانتصب الوكيل خصماً له فيما قبضه وتحليفه فائدة وهو انه ربما يشكل على اليمين ويقر بعدم الدفع فيرد المدفوع لربه وهذا يعلم من مسائل ذكرت في دعوى المديون الا يفاء للدائن في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل وانهم العلة بطلان الحكم والله تعالى اعلم كذا خبره بعض الفضلاء **قوله** يريد ايجاب الضمان على الميت الخ اي فلا يقبل قوله في هذا الا بوجوب الورثة في براءة ذمته ونفي الضمان عن نفسه **قوله** بخلاف الوكيل بقبض العين فانه يريد نفي الضمان عن نفسه يعني الوكيل نفسه واما المودع فله متعجلاً لية من الضمان فلا يتأتى فيه القول بايجاب الضمان عليه اذ هو لم يقبل في الدفع الى المودع ولو ان

فانه يراد اني الضمان من نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات الحسامية التوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذلك التوكيل بالقول للموكل اذ مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيوع البزازية اذ قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا الا في الصرف كما في منية المفتي الوكيل اذا جاز فعل الفضولي او وكل بلا اذن وتعميم ونحضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رأيه الا في التوكيل بالطلاق والعتاق لان المقصود عبارته والخلع والكتابة كالبيع كما في منية المفتي الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه احد هما كالوكيلين

وكيله في قبضهما منه واما المذيون فلا يقبل قوله في الدفع فظهر الفرق وبطل ما في جامع الفصولين وما بعثه شيخنا بقوله اتول بعكس ما قال صاحب جامع الفصولين وهو انه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الدين كالوكيل بقبض الودعة في حق براءة نفسه **قوله** وفي الواقعات الحسامية الخ قيل انما لم يقبل قوله لعدم صحة التوكيل بالقرض **قوله** اذ مات الموكل بطلت الوكالة الخ انما تبطل الوكالة بموت الموكل اذا كان يملك الموكل عزل الوكيل فيها فاما في الرهن اذا وكل الراهن العدل او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل والوكيل بالامر باليد لا ينعزل وان مات الموكل او هن والوكيل بالخصومة بالتما من الخصم لا ينعزل بجهنن الموكل وبموته كذا في البزازية وفي الخانية وكل رجلا ببيع مال ولده الصغير ثم مات الصغير ورثه الاب بطلت الوكالة منه فاخلوا فالزفروكي الو لم يمات الابن ومات الاب انتهى فليحفظ **قوله** الا في التوكيل بالبيع وفاء يعني اذ اذ كله بالبيع وفاء وادع ثم مات الموكل لا تبطل الوكالة لتعلق حق المشتري بالبيع وفاء وبهذه احق ما قيل لا زمه انه يملك البيع وفاء بالوكالة العا بقعة مع انتقال الملك الى الورثة ولا يخفى اشكاله **قوله** كما في بيوع البزازية ومثله في جامع الفصولين وعبارته باع جائزا بالوكالة ثم مات موكله لا ينعزل بموته الوكيل قال المصنف في البحر والبيع الجائز هو بيع الوفاء وقد زدت على ما استثناء المصنف ما اذا وكل الراهن العدل او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد كما في التنوير وفي البحر نقلنا من البزازية ان الوكيل بالطلاق لا ينعزل بموت الموكل انتهى وفيه قائل **قوله** الا في الصرف صريح في ان الموكل لو حضر مجلس العقد وقبض البدل والوكيل حاضر لا يصح والعلة اشتراط تقاض العاقدين والموكل خارج منهما قيل ولنا قيل ان يقول المستفاد من الدليل اشتراط قبض البدلين في المجلس اهم من تقاض العاقدين يعني او من يقوم مقامهما وذلك حاصل بقبض الموكل انتهى وفيه قائل **قوله** او وكل بلا اذن وتعميم وحضره فانه ينفذ على الموكل بفيل صحة التوكيل بلا اذن وتعميم وهو مخالف لقوله آغا ولا يوكل بلا اذن وتعميم اذ مفاد علم صحة التوكيل بلا اذن وتعميم فتأمل **قوله** كالوكيلين محله اذا وكلهما معا وكان يمكن اجتماعهما وكان يحتاج الى الرأي اما اذا وكلهما على التعاقب فينفرد احد هما بالتصرف واما اذا كان لا يمكن اجتماعهما فينفردا ايضا بالتصرف كالخصومة واما ما لا يحتاج الى الرأي كالطلاق والعتاق بغير مال فينفرد احد هما بالتصرف نص على ذلك الزيلعي وشمل طلاقه ما اذا طلقا جميعين قلنا هما الاحكام او احد هما صبي او عبد محبوس وهو كذلك لان الموكل رضي برأييهما لا برأي احد هما فلو مات احداهما اذهب عقله ليس للآخر ان يتصرف وقال في المجمع وشرحه لابن الملك واذا وكل اثنين لم ينفرد احد منهما بالتصرف في كل تملك ولا بدل كما اذا قال امر امرأتين ببيع كانه تملك الطلاق لانه يقتصر على المجلس

والوصيين

وكذا الوصايا طلقاها ان مضمنا او عقد فيه بدل كالبيع والطلاق بعوض وغيرهما لانهم يحتاج فيه الى الرأي والمصلحة
 رضي برأييهما فلا ينقل برأيي احدهما وفيما عدا هذين الموضعين ينفرد احد هما كالطلاق بلا عوض وفيما عدا هذين
 فكل اذ لو كانا بكلام واحد وان وكلهما بكلامين حاز نفرد احد هما لانه رضي برأيي كل منهما على الانفراد وقت توكيله بخلاف
 الوصيين حيث لا يجوز تصرف احد هما وان جعلنا وصيين بكلام في الاصح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت
 ما راوصيين جملة واحدة ثم قال واجزاه اي نفرد احد الوكيلين في الخصومة وقال زفر لا يجوز انتهى ومنه يعلم ان قول
 المصنف رح كالوكيلين ليس على اطلاقه ويرد على قول شارح المجمع وفيما عدا هذين الموضعين ينفرد احد هما ما في
 البديع الوكيلان بقبض الدين لا يملك احدهما ان يقبض دون صاحبه لان الدين مما يحتاج الى الرأي والامانة وقد
 عوض الرأي اليهما جميعا لا الى احد هما ورضي بما انتهما جميعا لا بما في احد هما وان قبض احد هما لا يبرأ الغريم حتى يرضى
 ما قبضه الى صاحبه فيقع في ايدهما او يصل الى الموكل لانه لما وصل المقبوض الى صاحبه اذ الى الموكل فقبل حصل المقصود بالقبض
 فصار كأنهما قبضا ابتداء انتهى قيل ويرد عليه رد لود يعة والعارية والغصب تضاد والدين فان لاحد الوكيلين فيهما ان ينفرد
 ويمكن ان يجاب من الوكيل بقضاء الدين بان يقال قوله وفي كل تمليك يدخل فيه التوكيل بقضاء الدين اذ هو تمليك
 الدين ممن عليه الدين تامل وكان ايراد عليه ما في المبسوط لو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة فقبضها احد هما لم يجز لانه
 رضي بما انتهما فلا يكون راضيا بما مائة احد هما وكذا لو وكل الواهب رجلين في الرجوع لم يكن لاحد هما ان ينفرد دون
 صاحبه لا نهما وكيلان بالقبض فان الرجوع في الهبة لا يتم الا باتفاقه على الموهوب وقد بينا ان الوكيلين بالقبض لا ينفرد
 احد هما دون صاحبه كما في المبسوط في باب الوكالة بالهبة **قوله** والوصيين ظاهرا لطلاقه انه لا فرق بين ان يكون اوصى لهما معا
 او متعاقبا وهو كذلك على ما صححه في الخلاصة والبرازية واهل علم انه يستثنى من ذلك مسائل ينفرد فيها بالتصرف احد
 الوصيين الاول في تجهيز الميت الثانية شراء ما لا بد منه للصغير كالطعام والكسوة الثالثة بيع ما يخشى عليه التلف الرابعة تنفيذ
 الوصية المعينة الخامسة قضاء دين الميت اذا كان في التركة من جنسه السادسة الخصومة السابعة رد المخصوص الثامنة رد
 الودائع التاسع قبول الهبة العاشر جمع الاموال الحادية عشر رد المشتري فاهل الثانية عشر قسمة ما يكال
 او يوزن الثالثة عشر اجارة اليتيم الرابعة عشر اوصى ان يتصدق على فقير بكذا او عينه الخامسة عشر اعتاق النسمة
 المعينة السادسة عشر حفظ الاموال وظاهرا لطلاقه انه لا فرق بين ان يكون نصبهما الميت او نصبهما القاضي
 او نصبهما قاضيان ببلدين وليس كذلك فانه في مسألة ما لو نصب كل واحد منهما قاضي بلدين جاز ان ينفرد
 كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت لان كل واحد من القاضيين لو تصرف جاز فكذلك ان ائمه فلوا اراد احد القاضيين
 عزل المتولي الذي نصبه القاضي الاخر جاز اذ رأى المصلحة في ذلك كما في الملتقطات فهذا تعين لكلام المصنف
 قال بعض الفضلاء وفي قول الملتقطات فكذا نأثبه نظرا لما تقرران وصي القاضي نائب عن الميت لا عن
 القاضي حتى تلحقه العهد بخلاف امين القاضي لانه نائب عنه فلا تلحقه العهد ومقتضى كونه رضي
 نائب عنه ان لا يكون القاضي معجورا عن التصرف في مال اليتيم والمنقول انه معجور عن التصرف في مال
 اليتيم مع وجود وصيه ولو منهوبه بخلاف مع امينه ومقتضاها ايضا ان لا يملك القاضي بيع ما لا يملكه اليتيم

الفصل الثاني

والناظرين في القاضيين والعكسين والمودعين والمهرطين لهما الاحتدال والادخال والاخراج الا في مسئلة
 ما اذا شرط الواقف النظر له او الاستبداد مع فلان فان للواقف الا انفراد في فلا في الثانية من الواقف
 الوكيل لا يكون وكيلاً قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم بالوكالة البائع بكونه وكيلاً
 كما في المزانية وفي مسئلة ما اذا امر المودع بالتودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيلاً وهي في الثانية
 بخلاف ما اذا وكل رجلاً بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك لا يغير في تضمينهما شاء
 اذا اهلكت وهي في الثانية ايضاً

من وصي نسيه كالموكلان امينه والحكم بخلاله كما في غالب كتب الملك هب والمراد من عدم الملك في كلام المصنف
 عدم نفاذ التصرف وحده لا عدم صحته كما في الاصلاح فلو باع احد هما بفسرة صاحبه فان اجاز جاز والا فلا
قوله والناظرين اقول محله ما اذا كان الناصب لهما قاضيا واحداً او كانا منصوبين الواقف اما لو كان كل واحد منهما
 منصوب قاضي بلد فينفرد احد هما بالتصرف كما في الوصيين ولو ان واحد من هذين القاضيين اراد ان يعزل
 القيم الذي اقامه القاضي الاخر فان كان في المصلحة في ذلك كان له ذلك والا فلا عن نقله المصنف في الشرح من
 الثانية **قوله** والقاضيين قيل ليس المراد ان السلطان اذا قلد شخصين قضاء بلد ليس لاحد هما الا انفراد بالقضاء
 في غيبة الاخر كما يتوهم وانما المراد اذا فوض امر الى قاضيين متولين قبل تفويض الا من ليس لاحد هما الا انفراد
 بالتصرف في ذلك الامر دون رأي الثاني انتهى اقول ما بقي ان يكون مرادها هو المصراع به كما في منية المفتي
 وعبارتها السلطان او الامام الاكبر فوض قضاء ناحية الى اثنين فقصى احد هما لم يجوز كاحد وكيلي بيع **قوله** الا في
 مسئلة ما اذا شرط الواقف للنظر له او الاستبداد مع فلان يستغاد منه ان الناظرين اعم من ان يكون المفوض
 اذ غيره وعلى هذا لا يستثناء متصل لا منقطع **قوله** كما في المزانية نص عبارتها في الجامع الصغير بالوكيل قبل
 علمه بالوكالة لا يكون وكيلاً ولا ينفذ تصرفه وعن الثاني خلافه واما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع
 الوكيل بكونه وكيلاً بالبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعبدي الى زيد فقل له حتى يبيعه بوكا لته عني منك
 فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه فالمدكور في الوكالة انه يجوز جعل معرفة المشتري بالتوكيل كمعرفة البائع
 وفي الماذون ما يدل عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدي فباعوه ولم يعلم به العبد صح وفي الزبادات انه لا يجوز
 وليست الوكالة كالوصاية فان الموصي له اذا باع من التركة قبل علمه بالوصاية والموت يصح لانها خلافة كالوراثة
 وتصرف الوارث قبل علمه بالوراثة والموت يصح وفائدة كونه وصاية عدم تمكنه من اخراج نفسه من الوصاية لعدم
 ملكه ذلك بعد القبول بخلاف الوكالة فانها امر ونهي فتعتبر باوامر الشارع وانما لا يلزم بلا علم واللزوم بلا علم في
 دار السلام لحصول العلم بتقدير القيوع الخطاب فاندفع دار الحرب لعدم الشيوع فيه لعدم كونه دار الاحكام انتهى
 ومنه يعلم ما في كلام المصنف من عدم بيان الخلاف وان الاستثناء المذكور انما يتم على احد القولين
قوله وفي مسئلة ما اذا امر المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيلاً اي فلان فالدفع جائز ولا ضمان على
 واحد منهما لان المستودع يلي الدفع بالاذن كما في المزانية **قوله** فان المالك يغير في تضمينهما شاء اذا
 اهلكت يعني يعلم الاذن بالدفع

كتاب الاقراء

بقره ١٢١. وذهب المصنف بطلان اقراءه الاقراء بالحريه والنسب وولاء المعتاقه كما في شرح المجمع معللا بانها لا تشمل
النقص في وادى ولو تعلق المصنف بالاقراء في وادى لم يصح كالحق في الامانة والطلاق والنسب والرق كما في البرازيه في الاقراء
لا سيما مع القيد لانها لا تبلغ الا على من ملكه الا في الرابع في الوكالة والوصاية وفي الباتدين هي الميثاق وفي الاحتفاظ العيين

قوله المقوله ١٢١ كذب المصنف بالاقراء في الرابع في الوكالة والوصاية وفي الباتدين هي الميثاق وفي الاحتفاظ العيين
الثاني قال في التترخانية ثم في كل موضع بطل الاقراء يرد المقوله لو ما دام المقراء الى ذلك الاقراء وصدقه المقوله كان للمقره
ان ياختاره باقره وهذا احتسبان والقياس ان لا يكون له ذلك وفي ذلك وفي المقوله باس قال لك علي الف درهم
فقال المقوله اجل لي فليكن ولو اقره على بالبيع ورجع المشتري ورافقه المصنف في الجفو دايشلم ان المقوله ادعى الشراء
لا يثبت الشراء ومن اقام المشتري بينه على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء ثبت الشراء انتهى اقول وجه القياس ان الاقراء
الثاني عين المقوله او لا فالتكذيب في الاول فكذلك في الثاني ووجه الاحتسبان انه يختصم انه كذب به بغير حق
لعدم من الاقراء الفاعل فالتقطع عن ذلك لغيره فخرج الى تصديق فنجاء الحق وذهب الباطل **قوله** كما في الاسعاف مبارته
ولو اقر لرجلين نارض في يده الله او فلفظيه حاو على اولادها ونسلها ابل اثم من بعد هم على المساكين فصدقه اهل هذه او كذب
الاخر ولا اولادها حاو ولا نسلها يكون نصفها وتغافل المصدق منها او النصف الاخر للمساكين ولو وضع المصنف في التصديق
رجعت الغلة اليه وفيه اختلاف ما لو اقر لرجل بارض فكن به المقوله ثم صدقه فانه لا تصير له فالم يقره ثانيا والفرق ان
الارض المقتزوة قفيتها لا تصير ملكا لاحد بتكذيب المقوله فاذا رجع يرجع اليه والارض المقره كقولها ملكا ترجع الى ملك
المقره لتجديس **قوله** والطلاق والنسب والرق اقول فيه ان النسب قد تقدم في المستثنيات فلا وجه لذكره قيل ويزاد
ما اذا قال المديون ابراني فابراه فانه لا يبرئ بالرد كما في البرازيه فيكون ابراء الكفيل فانه لا يبرئ بالرد كما في البصر انتهى
اقول لا وجه لهذا لان كلام المصنف مقرر وفيما احتجني من قولهم المقوله اذا كذب المقرب بطل اقراءه لا فيما
احتجني مما يبرئ بالرد **قوله** كما في البرازيه عبارتها في الفصل الثاني من كتاب الاقراء قال لا خرافا بعد ك
فرد المقوله ثم عاد الى تصديق فهو عبد ولا يبطل الاقراء وبالرق بالرد كما لا يبطل تجدد المولى بخلاف الاقراء
بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعقاق لا يبطلان بالرد لانهماقاط يتم بالمسقط وحده في يد عبد فعال
لرجل هو عبد ك فرد المقوله ثم قال بلى هو عبد في وقال المقرب هو عبد في فهو في اليد المقرب ولو قال في اليد
لاخر هو عبد ك فقال لا بل هو عبد ك ثم قال الاخر له هو عبد في وجره من لا تقبل للتناقض باع المقرب بالرق ثم ادعى
الحريه لا تصح ولو برهن تقبل لان الحق لا يستعمل البرد والحريه لا تستعمل النقض فتقبل بلا دعوى وان كان الدعوى
شرطا في حريه العبد مند الاحام واما من قال بان التناقض هنا عقول خفاء العلوق وفرد المولى بالاعتاق يقتضي ان تقبل
الدعوى ايضا كما مر في كتاب الدعوى رجل وامرأته سبهوا لان اقرا بالرق ولهما اولاد لا يعبرون عن الله بهم ففقد اقرا ربه
على اولادها ايضا وان عبروا وادعوا الحريه جاز ولو له امهات اولاد ومن يرون فاقراءه بالرق لا يعمل في نفسه **قوله**
الاقراء لا يباحع البينه الا في اربع اقوال كانه نسبي ما ذكره في كتاب القضاء من ان المستثنيات سبع مسأله من الاربعه
الما ذكره نماذره هنا في صور تكرار ولو اخر ما قدمه لسلم من ذلك وقد زد على ما ذكره في القبيبة في باب التبرك

الفصل الثاني

من المشتري في وكالة الغالية الاقرار للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن المبيع على
 اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وحقا على الراد كذا في بيع الف خير الاستتبابا واقرار بعد م الملك له على
 احد القولين الا اذا احتج المولى به من نفسه لم يكن اقرارا بغيره كافي القدية اذا اقر بشي ثم ادعى الخطأ لم تقبل
 بالخصوص ولا تنظر في الابن حتى على الصبي فاقول لا يخرج من الخصوصية ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الرضي
 وامين القاضي قول الاقرار للمجهول باطل اقوال هذا اذا كانت البينة قاطعة وان لم تكن فلسفة كالمواثيق لا حد هذين
 الرجلين صحيح الاقرار في الامس كافي الف خير ومثل شرع اهل اية وغيره الفاضلة بان قال لو احدث من الناس وغير
 الفاضل بان قال لا حد كما وقع رد دهر من يبيع مشائخنا لليون اهل الدوس لمواثيق لا حد كم وهم فلا تدوا اكثر محصورون
 هل هو من الغالي او الاول فمال بعضهم الى انه من قبيل غير الفاضلة وانتصر له بمانى الغالية لو قال من بايعك بشي قانا
 كميل بيمينه لم يجز ولو قال من بايعك من هو لادوا مثالي قوم ميمينه معدود بين ثمانا تخيل بيمينه جاز ثم لم يظهر خلافه
 ومن ادعى ذلك فعليه بيانه قول الا في مسئلة ما اذا رد المشتري قبل عليه لا يحتاج الى استثناءه لان صحة الاقرار فيها
 انما هو بالنسبة الى المشتري وهو منعه من الرد لوجود البيع منه باعتزافه وذاك كاف لا بالنسبة الى المقر له انتهى ورد
 بان الاحتثنا صحيح لانه لما برهن على اقراره ببيعه لواحد مجهول فلا رد وهو لو لم يصح اقراره هنا ولم يعتبره الشارع
 اقرارا صحيحا شرعا لما امتنع رد المبيع فعلمنا ان الشارع صحح اقراره هذا للمجهول حتى منع رد المبيع بالعيب قول
 الاستتبابا اقرار بعد م الملك له قيل عليه يجب تفهيد بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهرا فانهم صرحوا بان الراهن اذا احتاجر
 الراهن او البائع وغا اذا احتج المبيع لا يصح وهو كالصريح في عدم كون الاستتبابا اقرارا بعد م الملك انتهى وقيل
 عليه الاستتبابا اقرار بعد م الملك له اتفاقا وانما الخلاف في كونه اقرارا في اليد بالملك فقد اشبه على المصنف الاول
 بالثاني فاجرى الخلاف في الاول كافي الثاني وهو هو وعظيم انتهى ورد بان الصريح في الرجوع للزوج والقرينة عليه
 قوله على احد القولين انتهى وهو بعيد جدا وقد صحح العمادي كلا القولين في فصوله في الفصل السادس قول لا اذا استاجر
 المولى عبدا احتثنا منه قطع وقد استثنى بعضهم ما في احكام الصغار للاعتروى اشتري دارا لابنه الصغير من
 نفسه فكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم باع الاب تلك الدار من رجل وسلمت اليه ثم ان الابن احتجرا لدار من
 المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشتري هذه الدار من نفسه لي في صغري
 وانها ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك متناقض في هذه الدعوى لان استتبابا رك
 دل ارمي اقراره ان الدار ليست لك هل يكون دفعا صحيحا انه لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لا فتنافض فيه
 خفاء لان الاب يستبد بالشراء للصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ فلا يعرف الابن كون الدار ملكا له فيقطن صحة البيع
 فيقدم على الاستتبابا في الحقيقة ان الدار ملكه كذا ذكره في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو ان دعوى الدار من الابن انما
 تصح ان لو وقع بيع الاب بغبن فاش اما لو وقع بيع الاب بمثل القيمة ينبغي ان لا تصح دعوى الابن لان الاب يملك بيع
 الصغار الصغير ومثل القيمة اذا كان مصلحة انتهى وفي العيون قد م بلدوا اشتري او استاجر دارا ثم ادعاهما قائلان بالدار
 فبعدمات وتركتم ميراثه وكان لم يعرفه وقت الاستتباب لا تقبل قال والقبول اصح نقله المؤلف في الصغري باب الاستحقاق
 عند قول الكثر قول اذ اقر بشي ثم ادعى الخطأ الخ في جامع الفصول قول في ديننا فاقولم قال وفيه

كافي الثانية الا اذا اقرنا المطلق ببناء على ما انتهى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فأنه لا يقع كافي جامع الغرض
والقنية اقرار المكروه باطل الا على المقر السارق فكذا في بعض المتأخرين بصحته كافي ورقة الظهيرية بالاقرار
اخبار لا انشاء فلا يطيب لو لم يكن كاذبا الا في مسائل فانشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المسموعة
ولو اقرتم انكر يحلف على انه ما قرئنا على انه انشاء ملك للصحيح تحليفه على اصل المال من ملك الاقراء
ملك الاخبار كالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالبيع ومنه الاخبار وتاريخه في ايمان النجاشي قلت في الفرج
الافني مسئلة امتداند الوصي على اليتيم فانه يملك انشاء هادون الاخبار بها

لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض ولو تفرقا في وقت واحد اوفيته وبرهن على الايقاع بعد ما اقر قبل لعدم
التناقض ولو ادعى الايقاع قبل اقراره لا تقبل انتهى وفي الصحيح قول الكنتز (ومن ادعى على اخر ما لا نقلا من خزانة المفتين
لو اقر بالدين ثم ادعى الايقاع لا يقبل الا اذا تفرقا في المجلس وقد تفك معنى القضاء من هذا الكتاب **قوله** كافي الثانية تقبل
عليه لم تره في اقرار من الخانية مكن على بصيرة **قوله** فانه لا يقع اي ديانة اما قضاء فيقع وبه صرح في القنية **قوله** اقرار
المكروه باطل الا اذا اقر السارق مكرها في مجمع الفتاوى نقلا من ورقة المحيط اذا اقر بالسرقه مكرها فاقارره باطل
ومن المتأخرين من انتمى بصحته انتهى قال في منح الغفار شرح تنوير الابصار ولا يفتي بعقوبة السارق لانه جور ولا يفتي
بالجور وفي مجمع الفتاوى مثل الحسن ابن زياد جعل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم
قوله الاقرار اخبار لا انشاء احتلف مشائخنا في الاقرار هل هو اخبار او انشاء والصحيح الاول والامتدلال لكل من القولين
مبسوط في المطولات واعلم انه يثبتني على الاختلاف المذكور طماع دعوى الاموال والاعيان بناء على الاقرار وعد مما فمن
قال بانه اخبار قال لا تسمع وهو الصحيح المعنى به كاذكراه ابن العرم ومن قال بانه انشاء قال تسمع واماد دعوى المذكور
بناء على الاقرار في جانب الدفع فمسموعة على المفتي به كما حوره في البرازية ثم اعلم انه لو كان الاقرار اخبارا كما قال
المصنف كان ينبغي انه لو اقر بشيخ واعتده الى حال الصحة انه يكون من كل المال وحياتي في الورقة الآتية حلانه **قوله**
فلا يطيب له لو كان كاذبا قد جزم بذلك في الكافي وان كان في القنية جعل ذلك قول بعض المشائخ ومبارته الاقرار كاذبا
لا يكون ناقلا للملك مند بعض مشائخنا وعند بعضهم يحكون ناقلا **قوله** الا في مسائل فانشاء يرتد بالرد قيل عليه انما
يرتد بالرد فيما ذكر من المسائل لو هو بمعنى الا انشاء فيه لانه انشاء محض كاذكراه المصنف ومقتضى قوله انشاء في مسائل
ان المقر لو قال اردت باقرارى التملك ان يصح ذلك ويكون تملك لا نه اراد معنى الاقرار في الجملة وليس كذلك بل
لا يصح فيما لا يملك المقر له كافي الملتقطات **قوله** ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكه يغيل بظاهره انه يظهر في حق الزوائد
الغير المستهلكه وهو مخالف لما في الخانية حيث قال رجل في يده جارية وولد لها اقرارا تجارية لفلان لا يد حل
فيه الولد ولو اقام البينة على حاربه انها له يستحق اولادها وكذا قال هذا العبد ابن امتك او هذا العبد من شاتك لا يكون
اقرارا بالعبد وكذلك بالعبد يملك حر **قوله** من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي قيل عليه لو اقر بالاعتيةاه من مديون
المستصح كاصرح به في التترجانية وسيا تي في كتاب الوصية ان وصي القاضي لا يملك القبض الا بهذين مهتد ايمق
القاضي وقد صرحوا ايضا بان ولي الصغير لا ينفذ اقراره بالنكاح عليها وكذا الوكيل بالنكاح ومولى العبد به مع انهم يملكون
الانشاء عليهم انتهى اقراره بالانكاح من الاول بان ما هنائي وصي الميت وما هياتي في وصي القاضي **قوله** قلت في الكفرج

المقر له إذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كافي الاصناف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف
 الثاني مسئلة استدانة الوصي الخ عبارته في المشرح من كتاب النكاح الولي لو اقر بالنكاح على الصغيرة لم يجز الا بشهود
 او تصديقها بعد البلوغ عند الامام وقال لا يصدق وكذلك لو اقر الولي على عبد والوكيل على موكله ثم الولي على من يقيم
 بينة الاقرار عند أبي حنيفة ربح قالوا القاضي ينصب خصما عن الصغيرة حتى ينكر فتقام البينة على المنكر كما اذا
 اقر الاب باستيفاء مبدل الكتابة من عبد ابنه الصغير لا يصدق الا ببينة قال القاضي ينصب خصما عن الصغير فتقام
 عليه البينة كذا في المحرط هذه المسئلة على قول الامام مخرجة من قوله ان من ملك الانشاء ملك الاقرار به
 قال الوصي والمراجع والمولى والوكيل بالبيع كذا في التامع الصغير للصدر الشهيد مع ان صاحب المبسوط قال واصل
 فلا مهم فيشكل باقرار الوصي بالاستدانة الى التيمم فانه لا يكون صحيحا وان كان يملك انشاء الاستدانة انتهى وقيل
 عليه لقائل ان يمنح ملك الوصي الاستدانة بل لادن من اذن القاضي كالمولي فلا يستثنى قال بعض الفضلاء وتستثنى
 مسائل اخر الادنى لو اقر ابو الصغيرة بتزويجه النية لو اقر ابو الصغيرة بتزويجه لا يصح فيها وهو يملك انشاء الثالثة
 لو اقر وكيل المرأة بالتزويج لا يصح وهو يملك انشاء الرابعة وكل الرجل به كذا في الخامسة لو اقر مولى العبد بتزويجه
 لا يصح وهو يملك انشاء كذا في منظومة الامة النسفي وتمام الكلام على ذلك في شرحها السلامة وكله بعقود عبد
 بعينه فقال لو قبل المعتقة امه من وقت وكلمة قبل الامس لا يصدق من غير بينة ولو كان في بيع او ذكاح او عقد من العقود فانه
 يصدق قال رحمه الله والفرق مشكل انتهى كذا في القنية والفرق في الظهور ونصوص صارت هاتان لمحمد الوكيل اذا قبل باعتقته
 امس وكذلك الموكل فانه لا يجوز العتق وفي البيع القول قول الوكيل لان الوكيل بالبيع اذا جاز بيع غيره بجوز الوكيل
 بالعقق اذا جاز عتاق غيره لا يجوز **قوله** المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق النسخ واما عكسه وهو ما اذا صدق المقر المقر له
 ثم رد الاقرار لا يصح الرد كذا ذكره العماد في الفصل السادس بعد درة تبيين وشيخ قال بعض الفضلاء ومحل ما ذكره
 المصنف فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصلقة وما اذا كان لهما مثل الشراء والنكاح فلا وهو اطلاق في محل
 التقييد انتهى بقول ان يقال يجب تقييد كلام المصنف ايضا بما اذا لم يكن المتر بصر على اقراره لماحياتي من انه لا شيء له الا
 ان يعود الى تصديقه وهو مصرود مسقطا ما قبل ان ماسياتي من ان لما نقد **قوله** الا في الوقف كافي الاصناف اتول الادنى
 حذف هذه المسئلة حرمها لما مر في اول الكتاب من استثناء الوقف والطلاق والنسب وغير ذلك وجب الاقرار بالنكاح
 هل يرتد اولاه **قوله** الاختلاف في المتر به يمنع الصحة اي اختلاف في نفس المتر به يمنع صحة الاقرار كالمقر بالدين
 والمقر له بل عي العين او بل العكس لان المقر له لما ادعى غيره ما اقر به المقر كان رد الاقرار وهو يرتد بالرد لما عرف وما ادعاه
 المقر له لا يثبت لان المتر ينكر ومتى وقع الاختلاف في السبب يثبت المقر به ويبطل السبب لانه هو الذي فيه الاختلاف
 فاذا بطل وصار كان لم يكن بقي اقرارا دمال مطلق غير متقيد بالسبب وهو مقبول لان صحته غير مفتقرة الى ذكر
 السبب ومتى وقع الاختلاف في بعض المقر به فان ذلك القدر يبطل ويصح الاقرار فيما بقي بخلاف المشهود له اذا كان به
 شاهده في بعض ما شهد له به حيث قبل شاهدته في الجميع لان التكنيب تفسيق والتسقي مانع من قبول الشهادة
 دون الاقرار كذا في شرح تلخيص الجوامع المقاضي فخر الد بن عثم ان المارد يني وبه حقا ما قيل قوله الاختلاف في المقر به
 يمنع الصحة لا يخلو عن شيء اذ لو ادعى المتر له الاقرار له بمائة مثلا والمقر الاقرار بسبعين كان الظاهر ان زوم السبعين

في المقررة بمنع المعصية وفي صحتها لا اقر له بعين ودية او مضاربة او امانة فقال ليس لي ودية لكن لي ما ليك **القول**
من ثمن مبيع او قرض فلا يفي له الا ان يعود الى تصديقته وهو مصر عليه ولو قال اقرضتك مائة اخذها لانه قرضها لانه ملكه
الا اذا صلح خلافه فلا يفي له الا ان يعود الى تصديقته وهو مصر عليه ولو قال اقرضتك مائة اخذها لانه قرضها لانه ملكه
صاحبها بطل اقراره فلوا دعى المشتري الشراء بالثمن والمائع بالبيع واقام البيعة فان المبيع **القول** لها
بالبيع لان القاضي كتب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بالبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبيعة
بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان اقرانه للبائع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الحامد ادعى عليه كفالة
التي اعترف بها كالاخفى اللهم الا ان يقال قصد بق المقررة المقررة الصحة وما فيه السبعين غير ما فيه المائة فلم يوجد
النقد بق على السبعين وهذا لا يلزم قول الامام في مسئلة الدلائل **قول** وفي سببه لا يعني لان الاسباب مطلوبة لاحكامها
لا لاميا لها فلا يعتبر التكاذب في السبب بعد اتفاقهما على وحب اصل المال بخلاف التكاذب في المقررة **قول** او امانة من
مطلب العام على الخاص وفيه ان عطف العام على الخاص من خصوصيات الوارد حتى كما في مغني الايب **قول** فلا شيء له
لكن الدين مع العين مختلفان لان العين مال منتفع به حقيقة للحال والدين مال باعتبار العرضية في المال والاختلاف
في المقررة يبطل الاقرار **قول** الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر عليه بان قال الامر كما قلته والالف ودية لي عندك
صح وله اخذ الالف لان الامر على الاقرار بمنزلة انشائه فيصادف التصديق اقرارا مبتدأ لم يبطله الرد وان لم يكن
مصر على اقراره لا يقيده عود المقررة الى تصديقه لان الاقرار الذي صدقه فيه قد ارتد بالرد ولم يتجدد اقراره الاخر
يصادفه التصديق بطل **قول** ولو قال اقرضتك الف عطف على قوله فقال ليس لي ودية اي لو قال المقررة ليست هي
هو ودية ولكن اقرضتك عين هذه الالف وجعل المقررة قرض فله اخذها بعينها لانها اتفقا على ان الالف المعينة ملكه
المقررة اتفقا على ان الباب ان المقررة اقرانها ملكه مال المقررة الا قراض وهو ينكره فلا يثبت المقررة وكان له اخذها لان هذا
اختلاف في السبب لاني نفس المقررة وذلك لا يمنع صحة الاقرار على ما مر فان هلكت بلا ضمان عليه **قول** الا اذا صلح
اي المقررة لقرض فله لا يأخذها بعينها لانها اتفقا على كونها مضمونة على التقابض خلافا لابي يوسف فان له اخذها
بعينها وهو مبني على اصل مختلف فيه وهو ان المستقرض يملك القرض بنفس القرض عندهما حتى لو اذان يدفع الى
المقرض مثله مع قيامه في يده كان له ذلك وعنده لا يملكه الا بالاستهلاك وهو قوله ناق على ملك المقرض فليس له ان
يعطيه غيره عند قيامه وبيان البناء هو انه لما صدقه في الاقرار لم يصرمقراله بملك العين عند ما قبل صدقه بالالف
فلم يكن للمقرض اخذها وعنده ابو يوسف رح صار بالتصديق مقراله بالعين لبقاء ما ملكه قبل الاستهلاك فكان له اخذها
بعينها **قول** ولو اقرانها فغصب الخ بان قال المقررة هذه الالف بعينها غصبها منك وقال المقررة لم تغصب مني شيئا لكن لي
ملكك الفادهم من ثمن مبيع فجعل المقررة الدين والغصب جميعا فليس للمقررة اخذها بعينها وله ان يأخذ من المقررة مثالا
لان هذا اتفقا على ثبوت الفادهم في ذمتهم اماما من جهة المقررة بلا اشكال وامام من جهة المقررة لانه وان المقررة اشار اليها
لكنه عجز عن ردها لتكديب المقررة اياه في الغصب والغاصب متى عجز عن رد العين بسبب من الاسباب وجب عليه
الضمان في ذمته فتقرر اتفاقهما على الالف في الذمة لكنهما اختلفا في السبب فبقضى بما اتفقا عليه يبطل ما اختلفا فيه وهذا
مغني قوله للردني حق العين اي لو غصب رد العين بالاقترار والغصب والعجز بالنكديب وفي العبارة من الاحكام ما لا يخفى

المسألة الثانية

معهم فمما تذكر فبرهن المدعي وقضي على الكفيل كان له الرجوع على المدعيون اذا كان ناسرا وخرجت عن هذا الاصل
مسئلتان في قضاء الخلاصة بجمعهما ان القاضي اذا قضى بامتناع الحال لا يكون تكذيبا له الا ان لو اقر المشتري
ان المالك اعترف العبد قبل البيع وحلف به البائع وقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عايد
الثانية اذا ادعى المدعيون الايفاء او الابطال على رب الدين فوجد وحلف وقضى له بالدين لم يبطل اقراره الغريم مكذب باعتراف
لو وجدت بينة تقبل وزدت مسائل الاولى اقر المشتري بالامتناع صريحا ثم استحق بينة ورجع بالثمن لم يبطل
اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يبرأ من التسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وظم بعد المدة وفرض
القاضي له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب ونفاه لاهن وقطع النسب ولها اختان في ثلثين من الجاهل من الشهادة وعلى
هذا الواو بحرية بعد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او يوفيه دارة ثم اشتراها كالا يخفى ومسئلة الوتف
مذكورة في الاحكام قال لو اتوا براض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها ما رت وقفا مواخذة له بزعمه انتهى
وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفا من مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا ذكر في خيانة الاكمل مسئلة في
الوصية في كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلثة امه وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بعد يقال له سالم فانكر
الابن واقر انه اوصى له بعد يقال له دزيغ فبرهن المدعي قضي له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث
فدزيغ صح وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعد ما مسئلة فقالها فلتراجع قبل قوله ولد الاقرار حجة قاصرة على المقر
ولا يتعدى الى غيره فلو اقر المورث ان الدار لغيره لا تنفسح الاجارة الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فللدائن
حبسها وان تضر الزوج ولو اقر المورث بدين لا رفا له الامن ثمن العين فله بيعها للقضاء وان تضر المستأجر

قوله كان له الرجوع على المدعيون قيل عليه قد يقال الظاهر عدم الرجوع لان تكذيبه شرعا يظهر في حق المدعي لا في حق
لغيره بحيث يكون له الرجوع ولم يؤخذ باقراره في حق نفسه وباتي مثله في الفرعين السابقين **قوله** الثانية اذا ادعى المدعيون
الايفاء او الابطال عليه في كونها من حثيات القاطنة نظر اذا ظاهر السوق ان المدعيون هو المقر والمصاد ومنه انما هو
دعوى الايفاء والابطال وليس ذلك اقرارا كاترى ليصير مكذبا فيه بخلاف رب الدين ففي حد يها من الحثيات تسامح **قوله**
وزوجها غائب فان قيل جعلها من المستثنيات يقتضي تكذيب المقر له في حق الغير دمو اخذته في حق نفسه فما وجه هذه
المسئلة ومن المقر فيها اجيب بان الزوجة مقررة بالولادة من زوجها الغائب فلما قدم ولا عن صارت باللعان مكذبة
في الولادة منه لقطع النسب عنه مع انها مؤاخلة باقرارها بالولادة في حق نفسها حتى يلتحق الولد بها بحيث
لو ادعت بعد ذلك ان الولد لغيرها لا يقبل منها لاعتوانها ولا بولادته هذا ما ظهر في وجه كون المسئلة من المستثنيات
من القاعدة وعلى هذا الواو بحرية عبد المشار اليه ما تضمنه الاستثناء وهو كونه يواخذ باقراره في حق نفسه
وليس المشار اليه اصل القاعدة كاتد يتوهم **قوله** ذكر في خيانة الاكمل مسئلة في الوصية انهم هي من المستثنيات فيؤخذ
باقراره في حق نفسه ولهذا غرم قيمة بزيغ للموصى له **قوله** اقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره لان
لونه حجة يبتنى على زعمه وزعمه ليس حجة على غيره ولهذا لا يظهر في حق الولد والتمرة بخلاف البينة فانها حجة
على الكل لان كونها حجة تثبت بالقضاء وهو عام ولعل ايقضى بالولد والتمرة لمقبها وهاذا لا يقر من غير خصم والبينة
لا يجوز **قوله** اقر المدعيون قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب عايد لم يجد فيها نقلا وهو ان رب الدين اذا ادعى

ولما اقرت مجهولة النسب بانها بنت اب وزوجها وصل قها الاب انفسه النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو لم يثبت
 اثنتان بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد امته المبيعة وله اخ ثبت نسبته وتعدى الى عرومان الاخ من الاب
 لكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولا حرة في حياة اخيه تحت وميراثه لولده دون اخيه كما في الجاهل باع
 المبيع ثم اقر ان المبيع كان على النسخية وصل قه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع الاقرار بشيخ محال
 باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطعها خمس مائة درهم ويداه عيكتان لم يلزمه شيخ كما في التاخر خانية من كتاب
 الحيل وحلي هذا فتيت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو زيد من العريضة الشرعية لكونه محالا
 شرعا مثلا لومات عن ابن وبنات فاقول الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية فالقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من
 كونه محالا من كل وجه والافق ذكر في التاخر خانية من كتاب الحيل انه لو اقر ان لهذا الصغير علي الف درهم قرض
 اقر ضنيه ارم من ثمن مبيع باعناه صح الاقرار ومع ان العبي ليس من اهل المبيع والقرض لا يتصور ان منه لكن انما
 يصح باعتباره من محل المقر محل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة انتهى وانظروا الى قوله هم ان الاقرار للعمل صحيح
 حسن المدون وهو في اقراره الغبر محل بحس وان بطل حق المستاجر فهل يشير الى انه يحبس وان بطل حق المستاجر
قوله راواقرت مجهولة النسب ابغ وتعت حادثة بالقاهرة وهي ان شخصا اقرني مرض موته بان فلانا اخي شقيق ولها
 المقر اخت شقيقة والمقر له ابوهم والام وصلقت على اقرار اخيها حتى لا يشار كها
 بيت المال وهي شاعبة المال حسب اقرارين يدي قاض حنفي رحكم بصحته قاض شافعي فنازع صاحب بيت المال المقر له
 ودارس العمدين العامه منهم من احاب صحة الاقرار وهم الاكثر ومنهم من احاب بطلانه وهم ملامه البري الشمس
 الرمال مملانا فانه محال شراء اذا استعجل ان يكون او اعد انوان قال بعض الفضلاء من الحنفية ومقتضى منه بطلان الاقرار
 اقول يعني في خصوص هذه المسئلة والاول لا يستعجل شرعا ان يكون لنواحد انوان او ثلاثة الى خمسة كما في الجارية المشتركة
 اذا ادعاه الشركاء بل قل يثبت نسب الواحد البحر الاصل من الطرفين يكفي للقيط اذا ادعاه رجلان كل واحد منهما من
 امرائه حرة كما في التتر خانية **قوله** الاقرار بشيخ محال باطل هل منه ما اذا اقرت عقب العقد ان ميراثا لزيد مثلا وهي اتي
 في كتاب النكاح انما اقرت وقالت المهر الذي لي على زوجي لفلان او لوالدي وانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقيط
قوله عساة بالجرح بل من ارش **قوله** وعلى هذا فتيت بطلان اقرار انسان الخ يزحف من هذا ان الرجل اذا اقر
 لزوجته بدفعة مدقة ما ضيق بها فاشارة او من غير صيق تضاعف او رضا وهي معترفة بذلك فانه باطل لكونه محالا شرعا
 وهي واقعة الفتوى قال بعض الفضلاء وقد افتيت آخذ من ذلك بان اقرار ام الولد لمولاها بد من ازمها بطريق شرعي
 باطل شرعا ان كذب به وقيمة لعدم تصوريدين لأمولى على ام ولده اذ المالك له فيها كامل والملك لا يكون عليه دين
 لما نصه **قوله** فان الا بن ان التركة بينهما نصفان الخ قيل ينبغي صحة الاقرار والحالة هذه وما لم يزد في اقراره بالارث اذ
 يتصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية مع الاعبارة او غيرها مع وجوب التمايك كما هو ظاهر **قوله** باعتبار
 ان هذا المنكر محل الخ يعني بان المبيع والقرض صدر من بعض اوليائه فاضا قه الى الصغير مجازا **قوله** وانظروا الى
 قوله ان الاقرار للعمل صحيح الخ قال بعض الفضلاء الفرق بين الصغير والحمل حيث جاز الاقرار ولا زال وان دين انه
 قرض او ثمن مبيع ولم يجر للثاني انه لا يتصور المبيع من الجنين ولا يلي عليه احد بخلاف الصغير لثبوت المولادة عليه

لأنهم تنبها صلبا كما أمراء والوصية وإن بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا لملك الاقراء من لا يملك
 إلا انشاء فله إذا أحل الدين اثنين تأجيل حصته في الدين المشترك واثني الآخر لم يجر ولو أقرانه حين وجب وجب مؤجلا صحيح
 لو أقره لأبى كالمنفذ والعفو عن القاذف ولو قال المنفذ كذا فمضى مقاما الحد كذا في حيل التنازعا فإيه من حيل
 الملك أبنات وموت على هذا الواقع المشروط له الربيع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكل المشروط له
 العفو وعلى هذا الواقع المريض في مرض الموت لا حق لغيره فلان الوارث لم تسمح الدعوى عليه من وارث آخر وهي الحيلة
 في إبراء المريض وإرثه في مرضه بطل بخلاف ما إذا قال أبرأته فإنه يتوقف كافي حيل الحادي الذي سمي بطل هذا الواقع المريض
 فيضاف إليه عقد الوالي مجازا هكذا فصحت من كلامهم انتهى أقول وجه في المحيط صحة الاقرار للصغير وإن بين سببا
 غير صالح فإنه أقر بوجوب الدين بسبب وإن لم يثبت لانه لا يتصور ومن الصبي في الاقرار بالدين كمن لو كان به المقر له
 في السبب بأن قال لك عايلي ألف فصبنا نقل المقر له بل ذ هذا يلزمه المال وإن لم يثبت السبب كذا هذا قول كأميراث بان
 قال ورث العمل من أبيه ألف درهم فاستهلكتها **قوله** والوصية بان قال اوصى له فلان ومات ثم إن ولد العمل حيا
 في مدة يعلم أنه كان قائما وقت الاقرار يكون المال له وإن ولد ميتا يرد المال على ورثة الموصي أو المورث وإن جاءه
 بولد بين نفى الوصية يقسم بينهما على السوية كذا في شرح المجمع الملكي نقلنا من المحيط **قوله** وأن بين ما لا يصح كالبيع
 والقرض بطل لكونه محالا كما إذا قال باعني أو اقرضني حمل فلانه كذا فإنه لا يصح فإن قلت كان ينبغي أن يصح اقراره فيما
 ذكر لأن هذا البيان رجوع من اقراره قلت ليس هذا يرجع بل بيان سبب محتمل لاحتمال أن أحدا من أوليائه
 باعه أو اقرضه عنه فظن أنه صحيح فأضافه إلى العمل مجازا كذا في شرح المجمع لابن الملك أقول لم يذكر المصنف حكم ما لو اهتم
 وذكر ذلك في المجمع حيث قال وإن اهتم ببطل عند أبي يوسف اقراره لأن لجوازه وحسن الوصية والارث وفساده
 وجوها وإجازة محمد لانه يحتمل الجواز والفساد فيحمل على السبب الصالح نصيبا لكلامه **قوله** فلو أراد أحد الدين
 تأجيل حصته من الدين المشترك ألحق أقول فيه خلاف مذكور في السابع والعشرين من جامع الفصولين ووجه تفرع
 ما ذكر على القاعدة المذكورة أن المراد أن أحد الدينين لو أقر بالدين المشترك مؤجلا صح اقراره في حق نفسه مع
 قطع النظر من نفوذ على شريكه أما لو كان الدين حالا في نفس الأمر باتفاق الشريكين والمديون فإذا أحدهما
 تأجيل نصيبه منه لم يملك ذلك لانه إنشاء للتأجيل ووجه عدم ملك إنشاء التأجيل أن كل جزء مشترك فالحكم بصحة
 الانشاء يستلزم تأجيل دين الشريك بغير رضاه وفيه اضطراب **قوله** ونرى على هذا الواقع المشروط الخ مياتي في الفتي الثالث
 قال بعض الفضلاء الاقرار باستحقاق فلان الربيع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الوقف عليه كما يتوهم ويصح الاقرار مع
 كون المقر هو الموقوف عليه الأثر أن الوقف لو كان مستأنا وقد ائتمروا الموقوف عليه بان زيد أو المستحق لهذه الثمرة
 صح الاقرار بطريق أنه باعه تلك الثمرة أما لو جعلها له بطريق التملك لم يملك ذلك لكونه تملك الثمرة بين ون الشجر
 إذا انفصل الثمر بملك الواهب مغل بالقبض الذي هو شرط تمام التملك انتهى وفيه قائل **قوله** كافي حيل الحادي
 القدسي عبارته وإذا أراد المريض مرض الموت أن يصح إبرأته للغير لم يجر فإنه يقول ليس لي عليه دين ولو قال أبرأته من
 الدين لا يصح ويرفع بهن المطالبة الدنيا لمطالبة الأخيرة انتهى ومنه يظهر ما في نقل المصنف من الخال **قوله** وعلى
 هذا الواقع المريض بطل لك لأجنبي قيل عليه هذا اتيسر مع الفارق وقد صرحوا بأنه إذا أقر با ستيفاء دين الوارث لم يصح

وفي الاحتمال الصحيح **قوله** نكته اذا اقر لبعض ورثته اقول في مجمع الراديه شرح القدروري نقلا من حاشيه الهداية ان قوله واقرار المريض لو لورثه لا يصح الا ان يصل قد نقبة الورثة اشرا الى ان اقوار المريض لو ارثه اذا كان هناك وارث اخر غير المقر له انما لا يصح للعدم المحلي بل لحق بقيمة الورثة فاذا لم يكن له وارث اخر غير المقر له صح اقراره دل عليه ما ذكره في الدلائل اذا ماتت المرأة وتوكت زوجها وعبد من لامال له اغيرهما فافتت ان ذلك العبد بعينه وديعة لزوجها هذا ما تم مائت في ملك جائز ويكون العبد الزوج والاقرار دلو دية والعبد الآخر نصنه للزوج ونصفه لبيت المال انتهى فما نقله في الدلائل صريح في انه اذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بيت المال لا يصح اقراره للزوج بالعبد **قوله** وعلى من يقع كسر الخ اول كل ما اتى به من الشواهد لا تشهد لهم مع تصريحهم بان اقراره بعين في يد لورثه لا يصح ولا شك ان الاثمة التي دلت السنن ومملكتها فيها ظاهر داليد اذا قالت هي ملك اني لاحق لي فيها اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه اوليس لي عليه شيع اذ لا يتحقق له شيء ولو حو من سوانتي لتمسك الناف في فيه بالاصل فكيف يستدل به على ما ادعاه ويحمله صريحا به **قوله** وقد اجمعت فيها مرارا بالصحة قال بعض المتضادين كانت الاثمة في يد هاهنا واقرار بالعين للوارث بلا شك والفرق بينه وبين ما استدلل به واضح وان لم تذكر في يد هاهنا ذكره صحيح لكن المنهاج من كلامه اطلاق الصحة انتهى وقال اخو الموفد متعقبا له فيما اجاب به بمانعه لا يخفى ما اقارها لايها من التهمة حصوصا ان كان بينها وبين زوجها حصومة كزوجته عليها والعواب مطلق **قوله** ولذا الراس الوارث لو اجبر المريض وارثه وكان هناك وارث اخر فالصواب ان يقول لا ينفذ فانه موقوف على احازة الوارث الاخر لا انه غير جائز **قوله** لم يكن لي عليه شيع ظاهر السياق انه في حق الوارث اذا الاقرار لاجنبي صحيح لا محالة **قوله** وفي الدلالة لا يجوز هذا الاقرار اي اذا كان بخلاف الواقع في نفس الامر فان كان له في الواقع عليه شيع لاستقراره اثار بعض الورثة وهو ان البعض اذ لو طابق الواقع فان لم يكن عليه شيع يصح قضاء وديانة كالا يخفى **قوله** وذكر الواقف وبعض ماله منه عطف على ابيه لا على ما قدمه **قوله** ولا يسميه الخ اقول جميع ما نقله شاهد عليه انه يعلم عدم الصحة فيما اتى به دالا على انه في مسألة المهر فلا ينفذ مع كونها متمسكة بالاصل وهو العدم لم يصح على الصحيح فكيف يصح في عين في يد هاهنا مشاهدة فيها وذلك اقصى ما يستدل به على الملك وما في مسألة دعوى الاموال والديون فكل ذلك اذا سماح البيضة من بكوة الورثة منع قوله

ج ر قيل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لغيره والله عليه غالباً وحلاً منافي غير المهر
ولا يسمي ما ذكره في البزازية ايضاً بعد ادعى عليه ما لاود هو قارود دعة فصالح مع الطالب على شيع يسير مراداً قو
الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شيع وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا
على المدعى عليه وان يردوه وان كان لورثته عليه اموال لكنه هذه الاقرار قصد حرماننا لا تسمع وان كان المدعى عليه
ورث المدعى وحري ما ذكرنا فبرهن بقيمة الورثة على ان ابانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال
تسليم انتهى لصحة كونهما في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصالح معاً على يسير والكلام عند عدم قرينة
على التهمة ولا ينافيه ايضاً ما في البزازية اقر فيه بعبد لامرأته ثم اعتقه فان صدقه الوارث فيه فالعق باطل وان كذب به
فالعق من التمسك انتهى لان كلامنا في ما اذ فناه من اصله بقوله لم يكن لي ولا حق لي لما مجرد الاقرار للوارث فموقوف على
الاجازة وان كان بعين ادد بين ارقبض دين منه اذ انشاء الابي ثلث لورثته باللاف ودعة للمعروفه واقر بقبض ما كان عنده
ودعة او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدونه كافي قلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كله
وطوال الشركة او الامارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايثار البعض ما غنتم هذا التحريم فانه من مفردات هذه الكتاب وقد ظن
لم يكن لي على المدعى عليه شيع الذي هو محض نفي فكيف بالاقرار بعين يده لورثته واما مسألة العبد فهي في الحقيقة
مسألة الفتوى وقد بطل فيها العتق المتشوف اليه الشارع بتصليق الورثة وقوله لان كلامنا فيما اذ انشاء او كيف
دعوى النفي مع قوله تقر بان الامتعة الذليلة ملك ابيها وقوله قد ظن كثير ممن لا خبرة له به كيف هذا مع نقله عن
البزازية في دعوى الورثة توليهم بهذا الاقرار قصد حرماننا اشارة الى قول المريد لم يكن لي على المدعى عليه شيع فسموا اقراراً
مع كونه نفي وهذا الفرع نقله غائب علماً ثنائياً شروحيهم وقتاً وديهم وما نقله من جنائيات البزازية شاهد عايد فتأمل
وقد خالفه في ذلك علماء عصره ومصره فتوا على عدم الصحة منهم شيخه الشيخ امين الدين بن عبد العال وقد رد
على الماروف كلامه شيع مشايخنا العلامة نور الدين علي المقدسي والشيخ محمد الغزي تلميذه نقل ظهر الحق واضح
وسنة الحمد والمقوله لان هذا في خصوص المهر قيل عليه هذا على نقل يرسليحه يجعل الاستدلال بما سبق مما مرى الى
حيل الخصاف فتأمل قوله لكونه متهماً في هذا الاقرار قيل عليه والسابق ايضاً فيه تهمة لوجود الدعوى والصالح فينبغي
ان تسمع دعوى غير هذه المدعى انه خصه بما لا كثير يمكن وفارها منه وحيمان كان هذا بين صحة قوله ولا ينافيه ايضاً
البحر وجه توهم المناقاة في المسئلة ان حكمها تنوقب الاقرار على احازة الوارث ومقتضى ذلك الاقرار صحته بغير توقف فيكون
منافياً لقولهم يملك الاقرار من لا يملك الانشاء وقوله لان كلامنا الخ لتعليل لعدم المناقاة فيتحصل ان المراد بملك الاقرار
مع عدم ملك الانشاء ملك اقراره والنفي بنحو لاحق لي قوله واما مجرد الاقرار للوارث قال بعض الفضلاء هذا اذا كان
على غير صورة النفي قوله وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات هذا البحث منقول في المحيط في اقرار المريض بقبض
الودعة من ورثته يصدق وكذلك في جميع الامانات ديانة فراجع ان شئت قوله وقد ظن كثير مما لا خبرة له بنقل
كلامهم الخ اقول في جامع الأصول بن ناقلاً عن العمادية لوقال ذواليلد ليس هذا الى وليس ملكي ولا حق لي فيه او ما كان
ارنجره ولا منازع ثم ادعاه احد فقال ذواليلد هو لي فالقول قوله والنه اقض لم يمنح لان اقراره هذا لم يثبت حقاً للاحد اذا الاقرار
للمجهول باطل والتمناقص انما يمنح اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان للذي يلب منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك على

كثير ممن لا خبرة له بمثل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان
هنا بان الشيخ الفلاني ملك ابي اوامي وانه عندي عارية بمنزلة قوله لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار
بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا فلان فلان لم يتأمل ولا يراجع المنقول في جماعات البزازية ذكر بعض اشهد المخرج
ان فلانا لم يجرده ومات المجر وح منه ان كان حرجه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد وان لم يكن معروفا عند
الحاكم والناس يصح اشهاد لاحتقال الصدق فان لم يرد من الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان حرجه ومات منه لا يقبل
لان القصص من حق الميت الى آخره ثم قال ونظيره ما اذا قال المقتول لم يقتل فلان ان لم يكن قد مات فلان معروفا فيسمع
القرار والا لانه في الفعل في المرض اخطرت به من الفعل في الصحة الا في مسألة امتداد الناظر الناظر لغيره فلا شرط فانه
في مرض الموت صحيح لا الصحة كافي بالتيمة وغيره او في كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقر المضارب ببيع الفل
درهم في المال ثم قال غلطت انها خمس مائة لم يصدق وهو ما من لما اقرده انتهت احتلاله في كون الاقرار للوارث في الصحة
او في المرض خال القول لمن ادعى انه في المرض او في كنه في الصغير والبلوغ فالقول بان عبي الصغير كذا في اقرار الزانية وكذا
رواية لافي رواية انتهى ثم قال ولو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في التتبع ان قوله ليس لي او ما كان لي يمنع من الدعوى لعل
التعاضد ثم ذكر فيه القول الاخر والخطب في الكلام عليه فها هو مصرح كما ترى في ان النفي من قبيل الاقرار والقرار على ذلك
كثير قوله وقد ظهر لي ان بعض الفضلاء ان كان الشيخ الفلاني في يده فلا شك انه لا فرق وان لم يكن في يده فهو
كقوله لاحق لي فلان فيصح والمفهوم من كلامه صحة اقرارهما بان الشيخ الفلاني ملك ابي اوامي والشيخ بيده وهو باطل
فانه عين الاقرار بالعين للوارث ولا شك في عدم صحة انتهت وقال بعض قوله بمنزلة قوله لاحق لي مع قوله وليس من قبيل
الاقرار بالعين فيه نظر ظاهر لا يخفى على ذي بصيرة ذلك لول المطابق بقوله لاحق لي نفي حق له بذلك ومدلول قوله الشيخ
الفلاني ملك ابي اوامي المطابق كون ذلك ملك ابيه اوامه فلا ريب في انه اقرار للوارث بالعين وقوله لانه فيما اذا قال هذا
لفلان فيه ان قول المقر هذه الفلان هو قوله ملك ابي لا يجلب بينهما فرق في المأني والما اختلاف في التعبير فعبّر في احد هما
بلفظ الملك وفي الآخر بلفظ انه لفلان فليسمع ذوالانصاف النظر في هذا المقام ليمع ما من وجه الحق المأني قوله ملية
وليراجع قيل عليه قد راجعنا المنقول فوجدناهم صرحوا بانه لا حق لي يختصم الابراء ذكر في مسألة الدين ثم
الودعة ثم الدين فقام مل قوله ونظيره ما اذا قال المقتول في الحق لا يخفى ان كون مسألة القذف نظير مسألة الجرح
انما يتم بذكر عدم قبول البرهان في مسألة القذف بعد الاقرار بعد مدوله ولم يتعرض لنا لذلك لا يقال مسألة الجرح التي جعلت
هذه المسألة نظيرها الا اقرار فيها الا اننا نقول الا انه لا يتضمن الاقرار قوله الادنى مسألة امتداد الناظر للنظر قد ذكر المص راجع
هذه المسألة في كتاب الوقف في صورة السؤال والجواب قوله لو اقر المضارب ببيع الف درهم في المال ثم قال غلطت
الحق اقول قد نقلت من هذه المسألة اول كتاب الاقرار بعنوان كلي وهو اقرار بشيخ وادعى الخطأ لم يقبل قوله احتلفا في
كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض الخ قد مررت المسألة مفصلة في الفن الاول في قاعدة الاحداث يضاف الى اقرب اوقاته
قوله فالقول لمن ادعى انه في المرض اقول هذا مخالف لما في مسائل شتى من الكنز ونصه وهبت مبرها والزوجه انما تستخط السهر
ورثتها مهرها قالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج دل في الصحة فالقول له ومثله في البزازية والتترخائية ومثله فان
الزوج ينكر استغلق ورثها المرأة قال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذه الإضافات

كذلك لو طلق او متنى ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اصلد الى حال الجنون فان كان معهودا اقبل والا فلا مات المقر له
فمنه ومن دارته على الاقرار ولم يشهد وان المقر له صدق المقر له وكذا في القنبة اقربى مرض موته بهييج وقال
كنت فقلت في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقربى المرض الذي
مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
الثمن الا بقدر الطلث وفي العمادة لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتامه
في شرح ابن وهبان في جهول النسب اذا اقرب بالرق لانسان وصل قد المقر له صح وصار عبدا وان كان قبل تارك حريته
بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه بعد كمال او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره
بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والحد وداكم العبد وتامه في شرح المنظومة وفي المنتقى يصدق الا في خمسة
زوجته ومكاتبه وولد وبو وام ولد ومولى معتقه اقرب بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البزازية وظاهر
كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديه
كافي البزازية بخلاف ماله حكم بالنسب فانه لا تسمع دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كافي البزازية لما قلنا
ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا الواقر عبد لمجهول انه ابنه وصلته ومثله يولد لمثله وحكم به بطريقة
لمنصح دعتوه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى
وفي البتية من الدعوى مثل علي ابن احمد من رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى
ان هذا الميراث كان ابني واثبت النسب عند القاضي بالشهود وان اباه اقر انه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب
فيقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكح امك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت نسبه
ثبت نسبه وبنته ولا حاجة الى الزيادة انتهى جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال لك علي احلنا
الف درهم وجمع بين نفسه وعبد

رواية الجامع الصغير والامتناع على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في الاسقاط
فكان القول قول من ينكر الاسقاط ولان الهبة حادثة والاصل في العودات ان تصادف الى اقرب الارقات ونقله
في جامع الفصولين في احكام المرضى في كتاب الهبة فقال قيل يصدق الزوج وقيل تصدق ورثتها واعتمد عليه لا ضافة
الحادث الى اقرب الاوقات ولانه دعي اختلف في سقوطه **قوله** كان بمنزلة الاقرار في المرض الم قال العلامة ابن الملك
الاقرار في المرض يعتبر من القلت انتهى وقد صرح بذلك في الوقف وغيره في الهزازية في اقرار المريض وقوله بمنزلة
الاقرار في المرض اي لاحقيقة لان الاقرار اخبار لا انشاء كما تقدم فلما اعتبرناه حقيقة للزم ان يكون من كل المال **قوله** جهالة
المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال الخ يستناد منه ان للمقر له مطالبة كل منهما ما يستفاد منه ان اقرار السيد
بدعي على عبده حجة عليه وقيل عليه ان هذه الصورة تمنع الجهالة فيها صحة الاقرار كما نقله الاتقاني عن شرح الطحطاوي
لكنه تعبير غريب فلعله اشتبه بعكسه وهي مالواقر بزيادة لاحد هذين الرجلين جاز وبخلاف لكل منهما اذا ادعاه
قوله وجمع بين نفسه وعبد الجملة الحالية قال بعض الفضلاء هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه في المعنى
لعمدنا يظهر هذا انما يلزم في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو لا يجنب فيه فاذا جمعه مع نفسه كان قوله لك علي

الا في مسئلتين فلا يصح ان يكون العبد مد يونا او مكاتباً في الملتقط الا قرار بالمجهول صحيح الا اذا قال علي العبد
 اودار فانه غير صحيح كفي البرازية ثم قال علي من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه او لا انتهى اذا اقر به المجهول
 لزمه بها. انه الا اذا قال لا ادري علي له مدس او ربع فله يلزمه الاقل كافي البرازية اذا اقر به المجهول او بوضعين لزمه
 الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتلته ابن فلان ثم قال قتلته ابن فلان وكان له ايمان وكذا في العبد وكذا
 في التزويج وكذا الاقرار بالجرادة فهي ثلث كافي اقرار بميتة المفتي اذا اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كافي
 التاخر خانية الا اذا اقر لزوجته بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والا شبه
 خلافه لعدم قصد ما كافي مهر البرازية واذا اقر بان في ذمته لها كسرة ما ضيق فتاوى تاري الهداية انها تلزمه
 ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر ما اذا ادعت فان ادعت بلا قضاء ولا رضاء

او مد يونا زيدا فهو مجهول لا يصح انتهى **قوله** الا في مسئلتين فلا يصح اي الاقرار **قوله** ان يكون العبد مد يونا اي احد هما
 ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين نفسه مد يونا **قوله** او مكاتباً اي وثانيهما ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين
 نفسه مكاتباً **قوله** كافي الملتقطا رته اذا كان المقر والمقر له والمقر به معلوماً يصح الاقرار وان كان المقر مجهولاً لا يصح كما اذا
 قال رجلان لك على احد فالعبد وهم ولو جمع بين نفسه وعبد فقال لك على احد فالعبد وهم يصح الا اذا كان العبد
 مد يونا او مكاتباً فلا يصح وحالة المقر له تمنع صحة الاقرار كما اذا قال لرجلين لا احد كما على الف درهم وجهالة المقر به
 لا تمنع صحة الاقرار ويرجع في البيان الى المقر **قوله** الا اذا قال علي عبد اودار فانه غير صحيح اقول ذكر في ترتيب الملتقط
 ما يخالفه حيث قال اذا قال علي شاة اودار قال ابو يوسف يلزمه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشر تجب الشاة
 ولا تجب الدار انتهى **قوله** على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء قبل عليه ان مقتضى الظاهر لزوم الشاة لانها المتيقن قياساً على
 النطائر كافي له علي مدس او ربع **قوله** كافي اقرار بميتة المفتي عابرها قال قتلته ابن فلان ثم قال بعد ذلك قتلته ابن فلان
 او كان مكان الابنين عبد فقال المقر له قتلته ابني اود عبد بين فالقول للمقر وهو اقرار بابن واحد الا ان يكون المقر
 صبي اسمين مختلفين وكذا تزويج الامة والاقرار بالجرادة ولا يشبه هذا الاقرار بالمال في الامور عينين انتهى ومنه يتضح
 كلام المصنف ويظهر مانع من الغل **قوله** اذا اقر بالدين بعد الابراء منه الخ في جامع الفصولين برهن انه ابراء في
 هذه الدعوى ثم ادعى بالمدعي ثانياً انه اقولي بالمال بعد ابرائي فلو قال المدعي عليه ابرائي وقبلت الابراء ا وقال مدعته
 فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف
 قبوله الا يرتد بالرد بعد ان انتهى قال بعض الفضلاء وهذا الاولى بالاستثناء مما ذكره وهيل كره المصنف في بيان الساقط
 لا يعود انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بانه لا اولوية ولا مساواة عند التامل لان هذا انما صححت دعواه لاحتمال الرد كما
 لو احتزف به واما ما استثناء المصنف فالمقصود بالهبة الهبة المعتبرة شرعاً المشتملة على الايجاب والقبول وهو شرط الصحة وللزوم
 لانها عند الاطلاق تصرف الى الكاملة هذا هو عند في كون هذا الفروع داخل تحت الاصل المذكور في العترة خانية نظراً ليعرف
 بالتامل من كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجعل زيادة في المهر والزيادة في المهر جائز عندنا واما ما وقع الابراء منه وحفظ
 فلا يعود لان الساقط لا يعود ومباراة البرازية تفيد ما قلته بعينه قال وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهد وان لها علي
 مهر كذا فاختار عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والا شبه ان لا يصح ولا يجعل

مرانتهى يعني فيما اذا اقر بالها في ذمته حمل على انها قضاء او رضاء فتلزمه

اللهم الا اذا اصل قتالها اذ انها بغير قضاء و رضاء بعد اقراره المطلق فينتهي ان لا تلزمه

كتاب الصلح

الصلح من اقرار ببيع الا في مسئلتين كما في المستصفى الاول ما اذا صالح من الدين على عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مراجعة بلا بيان الثانية لو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا ينتهي ويزاد ما في المجمع لو صالحه من شاء على صوفها بجزء يحجزه يحجزه ابو يوسف وصارح ومنعه محمد ر ح .

زيادة بغير قصد الزيادة فاستثنى وفي غير محله كما لا يخفى **قوله** يعني فيما اذا اقر بانها في ذمته الخ قال بعض الفضلاء لقائل ان يقول ليس هل هو المبتدأ من عبارة قاري الهداية وليس معناها بل المتبادر منها انه اذا اقر لها بكسوة يستفسر ما قبل الزامه بالدفع فتأمل **قوله** الصلح عن اقرار ببيع يعني اذا وقع الصلح بمال من اقرار بمال يعتبر بالبيع لو حود المعنى فيه وهو مبادلة المال بالمال بتراضي المصالحين فيترتب على ذلك ما يترتب على البيع من الخيار والشفعة في العقار وغيرهما حتى لو وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع عن عيين فحكمه حكم المبيع فما صلح ثمنه في البيع او مبيعا صلح ان يكون بدلا في الصلح ويجوز الصلح عليه وما لا خلاف فيه من جميع البدل دون ههنا المصالح منه وتشتترط القدرة على تسليم البدل وهذا اذا وقع الصلح على خلاف جنس المدعى وان وقع على جنسه فان كان باقيل من المدعى فهو حوط وابراء وان كان اكثر منه فهو رنا كذا في شرح المجمع لادن الملك وهو شبه للعلامة قاهم قال بعض الفضلاء ومقتضى ما ذكره المصنف انه يجري التحالف فيه وقد صرح في الترتيبا نية بالتحالف في بعض مسائل الصلح وهو ما يشهد لهذا المقتضى **قوله** الا في مسئلتين كما في المستصفى عبارته بعد كلام قلنا قد ذكر في مبسوط خواهر زاده ان الصلح على خلاف جنس الحق شراء في عامة الاحكام استيفاء لعين الحق في بعض الاحكام واما المعارضة المحضة فليست باستيفاء لعين الحق بوجه ما يظهر من هذه المسائل منها انه اذا صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر الدين وقبض العبد ليس له ان يبيعه مراجعة بلا بيان ولو كان مكانه شراء له ان يبيعه مراجعة من غير بيان ولو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح كالمواضع في عين حقه لم تصادقا على ان لا دين بطل الامة بقاء ولو تصادقا على ان لا دين لا يبطل الشراء انتهي ومنه يعلم ما في عبارة المصنف من الخلل وانه الها دي الى السداد في القول والعمل **قوله** الاول ما اذا صالح من الدين على عبد قال في البحر وصاحبه مقر بالدين قيل عليه هذه الاستثنى لان لنا بيوعا كثيرة لا يراعى فيها فليس نفى المراجعة مقتضيا لنفي كونه بيعا انتهي اقول ليس نفى المراجعة مقتضيا لذلك اقتضاء كليا بل جزئيا وح لا يتم مادعا و ظاهر قول المصنف ليس له ان يبيعه مراجعة انه له ان يبيعه توليفة وليس كذلك لغير بيان العلة فيه وهو كونه متهما من عدم البيان فتأمل **قوله** الثانية لو تصادقا على ان لا دين اي لو تصادقا في الصلح من الدين على عبد وصاحبه مقر على ان لا دين بطل الصلح ويرد العبد **قوله** وفي الشراء بالدين لا اي لو تصادقا في شراء عبد بالدين الذي عليه على ان لا دين لا يبطل الشراء ويلزمه ثمن العبد مكنل لا يجب ان يعهم هذا الخلل **قوله** ويزاد ما في المجمع الخ ما في المجمع معقيد ومبارته ارشاد فصول على صوفها بجزء للبال يحجزه في الحال انتهي **قوله** يحجزه ابو يوسف ر ح ذكر في الحقائق ان حوازه مشروط بان شرط ان يحجزه من ملحته لان ما جاز يبيعه جاز الصلح عليه وانما يجوز بيع المصروف لي ظهر انهم اذا شرط ان يحجزه من ما عتبه **قوله** ومنعه

والممنوع رواية وعليه صوف غيرها لا يجوز اتقا كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذ لا يملكه صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلث مسائل في غنمة الرولوا الحجة اجل الشفيع المشتري بعد الطالبين للاصلح
وله الرجوع اجلت امرأة العنين زوجها بعد الصول صح وله الرجوع استمهل المدعى عليه فامهله المدعي صح
وله الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك لا لان النزاع ويصح بعد حلف المدعى عليه
وقال للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعد ما اصل الدعوى لم يقبل الا ان يصلح الوصي من مال اليتيم .

محمّد وجه قوله ان الذي وقع عليه الصلح مجهول لان موضع الجز غير معلوم ولهذا ايبالغ فيه ويستثنى قارة وقارة لادله
ما نفع من جهة البيع فيمنع صحة الصلح لان منهها اتقا كان تحرزا من الخصام والوقوع في المنازعة ومثله
موجود في الصلح فمنع الصحة وقال القدروري اصله اختلا فهم في بيعه **قوله** والممنوع رواية اي عن الامام رضي الله
عنه **قوله** وعلى صوف غيرها لا يجوز اتقا كما في المستصفي الى الشرحين وعلمه بانه ليس بعرض انتهى لكن ذكر
في الامرار لو صالح على صوف على ظهر شاة اخرى ينبغي ان يجوز عند ابي يوسف ولا رواية فيه **قوله** مع ان
بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز ظاهرا ان عدم جواز البيع متفق عليه وقد قد مناه عن القدروري ان فيه
اختلا فاهل ذكر الخلاف في متن المجمع في فصل اذا كان احد العوضين غير مال فقال ويجوز بيع الصوف على
ظهر الغنم قال الشيخ اي ابو يوسف فلورا جعه ما احتل رك نمشي هذا صاحب المجمع على ما مشى عليه ما يقال لا يشترط ان
قوله الحق اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم اقول وما بالدين اذا اجله صاحبه فانه يلزم وليس له الرجوع الا لدين الغرض
فانه لو اجله لا يلزم تاحيله كما سبأني **قوله** صح وله الرجوع لان التعاجيل انما يلزمه فيما صار مستحقا في الذمة دينا
وليس هنا دين ليلزمه التعاجيل فكان هذا اخبر الحق بمنزلة التوقيت في العارية فلا يكون لازما **قوله** اجلت
امرأة العنين زوجها الخ يعني اذا اجل القاضي العنين منه فلم يصل اليها فسال القاضي ان يدعو له منه اخرى فانه
لا ينبغي للقاضي ان يفعل ذلك الا ان ترضى المرأة لان الاجل مقدّر شرعا فلا تجوز الزيادة عليه فان قالت
المرأة رضيت ان تؤجله منه اخرى بعد التأجيل الاول فعل القاضي ذلك لان صاحب الحق رضي به فان ارادت بعد
ذلك الرجوع في الاجل ورجعت فيه فلها ذلك وبطل ويجوزها القاضي لما قلنا **قوله** استمهل المدعى عليه وامهله يعني
المدعى عليه اذا طلب المهلة من المدعى شهر البينظر فيه فامهله صح ذلك ولا وجه فيه صح الرجوع **قوله** فلا يصح مع المودع
بعد دعوى الهلاك يعني لو ادعى المودع الاستهلاك وادعى المودع الرد والهلاك لا يجوز الصلح وعليه الفتوى كصلحه
بعد حلفه كافي الحانية وثم تفصيل كثير فيها وفي المزاينة **قوله** ويصح بعد حلف المدعى عليه الخ قال في منع الفقار به حزم
المصنف في الفوائد الزينية ولم يعز الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب السراحيه ولم يملك فيه خلافا انتهى اقول
ذكر في القنية الخلاف فقال ادعى عليه مالا فانكر وحلف ثم ادّعى صدق قاض اخر فانكر فصور له لا يصح وقيل يصح ودرو من
الامام ووجه القول بعدم الصحة ان اليمين بدل المدعى فاذا حلفه قد استوفى البذل فلا يصح انتهى وقد مشى
المصنف في البحر على القول بعدم صحة الصلح بعد الحلف وجعله نظير الصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك وما مشى
عليه هنا رواية محمد بن ابي حنيفة وما مشى عليه في البحر قوله ما هو الصحيح كما في معين المعاني **قوله** الا ان يصلح الوصي
عن مال اليتيم الخ يعني اذا ادعى وصي اواه على رجل الغال لليتيم ولا بينة له وصالحه تضم سائمة عن الفه من انكاره ثم وجد بينه

الفصل الثاني

على انكاره اذا صالح على نفسه ثم وجب البيعة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو غلبت فيه فبطل لا يخلف كما في
المقالة الثانية اذا ادعى ديناً فاقتربه وادعى الايقاع او البراء فانكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس
لافتداء اليمين كلفي العما دية من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعي فيه فبطل في الدعوى فان برهن
على اقراره قبل الصلح لم تقبل وان بعد وقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ للصلح بعد الصلح باطل كما في العما دية
للصلح على انكار بعد دعوى فاسدة فاجل

مادة دله ان يقيمها على الالف قال في القنية ومائدة قوله في الكتاب اذا لم يحسن للاب الوصي بينه على ما يدعي للصبي
فصالح باطل منه يجوز ان تمنع دعواه في الحال ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاختلاف فليس لهم ان يحلفوه
والصالح اقامة البيعة **قوله** الثانية اذا ادعى الصواب اسقاط لفظ الثانية اذ لم يتقدم في كلامه اولى ثباتها
وقد يقال الاولى مسئلة صلح الوصي وان لم يعنون بلفظ الاولى قال في جامع الفصولين صالح عن دعوى دين ثم برهن
على الايقاع او البراء او الصالح عن انكاره لا تسمح بينته لان هذا الصلح افتداء عن اليمين فلا ينقض وكذا الوارث دين ولم يدع
الايقاع والبراء او الصالح ثم ادعى الايقاع او البراء لا يقبل ولو ادعى البراء او الايقاع وانكروا ولم يقر بقدر فصالحه ثم
برهن على البراء والايقاع يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداء عن اليمين اذ لا يمين على المدعى عليه في هذا
الوجه فيبطل الصلح **قوله** ولو برهن المدعى عليه في جامع الفصولين ادعى عليه ثوباً فأنكر ثم برهن ان المدعى
اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل برهانه ونفل الصلح واقتضاء لافتداء اليمين ولو برهن انه اقر بعد الصلح ان الثوب
لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا اذ هم انما خفف بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لحوار
ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح **قوله** ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني الخ في جامع الفصولين ادعى داراً فانكر
والبطل فصالحه على الف على ان تسلم الدار لذي اليد ثم برهن ذوا اليد على صلح قبله فالصلح الاول ماض والثاني
باطل وكل صلح بعد صلح باطل ولو شراه ثم شراه بطل الاول ونفل الثاني ولو صالح ثم اشتري احزمت الشراء وبطل
الصلح اقول في الصلح الذي هو بمعنى البيع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كما في الشراء بخلاف الصلح من دعوى الرق
واصله ان الشراء الثاني فسخ للاول اقتضاء والعق لا يقبل الفسخ فافترقا ويعرف بهذا مسائل كثيرة **قوله** الصلح على
انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الخ في البحر في اخر كتاب الصلح والصلح من الدعوى القاطعة به من الباطلة لان
القاسدة ما يمكن تصحيحها انتهى مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى امه خالته الناحية الاصل فصالحها
منه فهو جائز وان اقامت بينة على انها حرة الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرية
الاصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها لو اقامت بينة انها كانت امه فلان اعتقها عام اول وهو يملكها بعد
ما ادعى شخص انها امته لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بان يقول ان فلانا الذي اعتقك
انما صبا غصبك مني حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى تسمع ومن الباطلة الصلح عن دعوى حرة عن دعوى حرة
الثمة او مغيرة او مصادرة وفي البرازية في التامع في دعوى الصلح ان البراء او الاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة
الدعوى وذكر في التامع ايضا البراءة بعد الصلح القاسد فاقبال حري الصلح بين المتدعيين وكتب الصلح وفيه ابراء
للمنهما الاخر عن دعواه او كتب واقر المدعي ان العيين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح فتعوى الائمة واداد المدعي

كما في القنية ولكن في الصلاة يدعى باسم الله تعالى من القعدة ان الصلح على انك انما اقول ان دعوى ميهولة فليصعدوا ويصعدوا
فسادها بسببنا فليدعوا له اي لا يترك حرط اليه موى كاذبة فذل القنية وهو توفيق والجسد في قلب الا في كذا
حيثما لم يعلق الصلح الموروث في حاله موى له بالخدمة صريح لا يبعد في صلح الواو مع الموروث له في اولى الامه صريح وان كان
لا هو ولا يفتقر في اولى اصيل الصلح انما هو عطفية ظاهرا في الصلح والافناء من اليه موى لا يكون اقربا او طليبا الصلح والافناء من المالى

العود الى دعواه قيل لا يصح الا براء السابق والمختار انه يصح الذي هو في الازم **قوله** ولكن في فصل المصالح وفي المبدأ
ولتقصاها على ان يأخذ المصلحة في ذلك او المصلحة او يعطي ذلك على ما فيه ذرا الجوز فان كان المصالح في انكار وجب
فيها المصلحة بقيمة على منعهما لان هذا في معنى الجمع ولو من اقرب ولا يصح لانه لا بد من ملك المصالح في وجوبه
ان يكون ملكه بدلي ملكه فلا تصح المصلحة كالمصالح من دار على منافع لان المصلحة ليست بمعنى مال فلا يجوز اجزائه
المصلحة **قوله** والعمل على فسادهما بسبب منافع المصلحة في قبول عليه لا يظهر له العمل فائدة لان صاحب المصلحة
منزج اجوز الصلح فيها ما كان فيها بسبب المناقضة او ترك شروط الدعوى في اذم الصلح مع فسادهما باي سبب
كان خالفه في الغنية فيها مثل **قوله** وهو توفيق واجب المصلحة شرح الوقاية لصلح الضرر بعد من المصالح المصلحة انه في
يشترط صحة الصلح صحة الذي دعوى ام لا لبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا لغو وصحيح لانه اذا ادعى بمقامه لا
في دار فصل المصلحة في شريع الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا عليك ان دعوى في الحق المجهول دعوى
مجهولة وفي الذخير ما مثل توفيق ما قلنا انتهى قال الشيخ الامام محمد بن عبد الله الغزي في كتابه معين
المعني يعني ان نقل كلامه من الشرعية اذا علمت ان الصلح عدم اشتراط صحة الذي دعوى المصلحة
الصلح عليه فلا يحتاج الى التوفيق انتهى اقول انما صح الصلح في المسئلة التي اختلف اليها من الشرعية لان
ذلك دعوى فيما يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح على ان دعوى ان الصلح عدم اشتراط صحة الذي دعوى
مطلقة سواء امكن تصحيح الذي دعوى او لا ممنوع لما في الفتاوى البرازية في الفصل الثاني من كتاب الصلح بعد كلام
والذي اشتهر عليه دعوى المصلحة خوارزم ان الصلح من دعوى فاسد لا يمكن تصحيحها لا يصح والذي يمكن تصحيحها
كاذا ترك ذكر الحد او غلط في احد الحدود يصح انتهى وفي مجمع الفتاوى مثل شيخ الاسلام ابو الحسن من الصلح
على الانكار بعد دعوى فاسد هل هو صحيح ام لا قال لا ولا بد ان يكون صحيحا انتهى وقد ظهر بما ذكرنا ان قوله فلا يحتاج
الى التوفيق من عدم التوفيق **قوله** صالح الوارث مع او من له بالمصلحة صحيح لا يبعد لان بيع المنافع باطل والصلح
حتى تعد واعتباره تملكيا يعتبر اسقاطا من كل وجه الا ترى ان الصلح من الخصام جائز وانما يجوز اسقاطا من كل
وجه فلهذا يعتبر الصلح من المنافع اسقاطا لحدود الحق من منافع يستحقها الانسان جائز كافي الشرع ومجمل
الماء واذا جاز بطريق الاسقاط صار كافي الموصى له قال اسقطت محقق **قوله** وصالح الوارث مع الموصى له بجنين الامة صحيح ومن
كان لا يجوز يبعد يعني اذا صالح الوارث الموصى له بجنين على شقيق مسمى يجوز ذلك وطريق الجواز ان الموصى له
تركس حقه في الجنين بالصلح بما يصح له من الدواهم وملك الورثة الجنيين كملكهم الطرف وهي الامة فيجب تركها
هذه العبد وسكنى الدار وانما لم يجز بيع الجنيين لانه لا ثمن له ولا جالبية **قوله** وطلب الصلح والبراء الى فكفر في
البرازية في بحث الاحتناء من كتاب الاقرار والوارث بمعنى اذني الموصي وفي الخلاصة لو قيل اجزأ مني اوصالي الجاني

الغنى (الذلي)

يكون اقرار المصلح على انكاره على جميع النماذج النزاع في الدنيا لا في العبيد الا اذا كان ماله على طين كذا و ابرأ تلك
من البرقي المصلح اذا كان من مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خذعة العبد المدعي به الا اذا ماله على غلته او غلة الدار
فانها تكون كغيرها التخييل كافي للخلاصة اذا استحق المصالح عليه رجع الى المدعي

فما قرأه ولو قال لغيره اقرني عن هذه الدعوى برضا المجنى عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذا اقرني الدار انتهى ونفى
البرزوخية اذا ماله من حقه نقد اقر بالمعنى والقول في بيان الحق له لانه المجهول وان ماله من دعوى الحق لم يكن اقرارا
قوله المصلح اذا كان من مال بمنفعة كان اجارة وكذا اذا وقع من الخشعة على المصلحة تمر بالاجارة لان العبد في العقود للمعاني
فيمتد عليه العلم ما لم تكن مدة العبد وسكنى الدار والمساكنة كركوب الدابة فغلته صبغ الثوب وحمل الطعام فلا شترط
تعيين غلته بالمنفعة ويبطل المصلح بموت احد هما في المدعي وان عبقه ولنفسه وكذا بقبوله المصلحة قبل الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء
المصلحة بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان المصلح على خفصة عبد فقتل ان كان القاتل المولى
يبطل والا لغيره فيميتته واشترى بها مملوكه كلوصي بعد ماله بحال المهر دون حيث يرضى من المولى بالا تلافى والعق
والاستثمار بالاجارة قول محمد قل في شرح المختلف وهو الاظهر واقتضى والمحبوبي والنسفي وكذا بطلان المصلح بموت احد هما
فالمصلحة قول محمد وقال ابو يوسف ان مات المالك عن عليه لا يبطل المصلح والمدعي ان يستوفي جميع المنفعة من العين
فمقتضاه ان كان المالك حيوانا مات المدعي لا يبطل المصلح ايضا في غلته العبد وسكنى الدار وزراعة الارض وتقوم ورثة المدعي
فمقتضاه في استيفاء المنفعة ويبطل المصلح في ركوب الدابة وليس الثوب لانه يتعين فيه العاقبة ثم انما يحتسب اجارة عند محمد
اذا وقع على خلاف جنس المدعي به فان ادعى دارا ماله على سكنها فله حقه الا اجارة فتصح اجارته
للمدعي عليه كافي المجرور وصورة المصلح من مال بمنفعة وحل ادعى على رجل مالا فاعترف له على سكنى داره او
ركوب دابته مدة معلومة وصورة المصلح من مال بمنفعة بما لرجل ادعى سكنى داره وصية من مالها فاقرب به وارثه
فمصلحة على مال **قوله** الا اذا ماله على غلته او غلة الدار والبع قبل عليه هل امتثال للمدعي للمدعي بطله على المدعي
ذوهم اقل من غلته جاز وفي جميع الفصولين في الفصل المكمل ثلاثين اوصى بطله فمصلحة على دارهم جازا احتسابا
قوله اذا استحق المصالح عليه رجع الى المدعي يعني اذا كان المصلح على انكاره لان البطل في المصلح على انكاره هو المدعي
فاذا استحق البطل وهو المصالح عليه رجع بالمطل وهو المدعي كافي في البطل اذا استحق المصالح عليه رجع الى المدعي
رجع الى المدعي في كله اربعة الا اذا كان مما لا يتعين بالتميزين وهو من جنس المدعي به فم يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل
المصلح كذا ادعى العا فمصلحة على مائة رقبه ما ماله يرجع عليه بمائة عند احتسابها سواء كان المصلح بعد الاقرار او قبله كالمو
وجد هامة او نهر رجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدابة او ما اذا استحقته بعد الاقرار فلان المصلح يبطل وان كان
تقبله رجع به عليها ولا يبطل المصلح كالفلوس وهلاك بدل المصلح قبل التسليم كاستحقاقه في فصل الاقرار والانتكار والسكوت
وان ادعى حقه في دار مجهول مصلح على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد منه يعلم العوض واذا ادعى دارا ماله على قطعة منها
لم يصح حتى يرد دارها في بدل المصلح او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي هل اذا استحق المصالح عليه ولو استحق
انما يرجع عليه رجع المدعي بالخصوص مع المستحق ويرد البطل ولو يعضه بقدره انتهى وقوله لم يصح حتى يرد دارها في بدل
المصلح او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فيه انه جازا في ظاهر الرواية ومثله في لهما في ظاهر الرواية انه يجوز من غير

ألا إذا كان مما لا يقبل النقص فإنه يجمع بقيمته كالقصاص والعتيق والنكاح والصلح كافي الجبا مع التكبير **الصلح الجا**
دعوى المنافع الادعوى اجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح من العبد ولا يسقط به

ان يذ كر براءته من دعوى الباقي ويزيد درهما اليه اشير في المحيط والخيرة ومضى عليه في الاختيار **الصلح الجا**
 مما لا يقبل النقص الخ اي الا اذا كان المصالح منه المعلوم من المقام والضمير في قوله بقيمته يرجع للمصالح عليه ففي العبد
 تفكيك **قوله** كالقصاص اقول فيه نظره انه ذكر في الجبا مع التكبير انها لو كانت الدعوى قصاصا فصالحه المدين عليه من غير اقرار
 على جارية فاستول ما المدين لم استحققت فلحقه المستحق لاصح منه العقر وقيمة الولد فان المدين يخرج الى دعواه فلو اقام
 البينة او نكل المدين عليه رجع بقيمة الولد وقيمة الجارية ايضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى على
 رجل الف الفجد او اسكت فصالحه على جارية وقبضها واستولها لم استحقها مستحق فاحلها فان لا يرجع بقيمة
 الجارية و يرجع بما ادعاه وهو الف والفرق ان الصلح منه وقع من دعوى المال وانه يحتمل الفسخ بالاقالة والرد بالبينة
 والاختيار فكذا ينفسخ بالاستحقاق واذا انفسخ عادت الدعوى كما كانت فيرجع بما ادعاه وهو الف اما الصلح من
 القصاص فلا يحتمل الفسخ لانه بعد سقوطه لا يحتمل العود لان الصلح عفو فلا يحتمل النقص كالعتيق والنكاح والصلح
 فاذا لم ينفسخ باستحقاق الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب لتسليم الجارية وقد عيّن من تسليمها
 فتجب قيمتها كل افي شرح فالحصص الجبا مع التكبير للعقر المارد يعني ثم قال وفيه اشكال وهو ان يقابل اذا اقررت
 ان الصلح من الدم لا ينتقص باستحقاق الجارية وجب ان لا يرجع الى دعواه يعني هو ان كان الصلح عن انكار البينة
 او نكول لان الرجوع الى الدعوى نتيجة انتقاص الصلح كما تقدم آنعالم ينقص **قوله** والعتيق والنكاح والصلح كافي جامع
 التكبير اقول لم يجعل في الجبا مع التكبير العتيق وما عطف عليه مثالا لما اذا كان المصالح منه لا يقبل النقص بل نظير
 القصاص في عدم قبول النقص ومن ثم قال بعض الفضلاء تصويروا المسئلة فيها يحتاج الى امعان النظر والتأمل
قوله الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى الاجارة اقول في البحر ما يخالفه فانه قال الصلح جائز عن دعوى المال
 مطلقا والمنفعة كصلح المستاجر مع المجرع عند انكار الاجارة ومقدار المدة المدعى بها اذ لا حرة انتهى وفي المجمع
 وشرحه لابن الملك ويجوز الصلح من دعوى مال ومنفعة بمال ومنفعة لان الصلح من المال بالمال او المنفعة في معنى
 البيع والاجارة لكن الصلح من المنفعة على المنفعة انما يجوز اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى على خدمة
 العمل واما اذا اقبل جنسهما فلا يجوز كما لا يجوز استيعاب المنفعة بجنسها من المنفعة انتهى ومثله في التبيين وفي المبسوط
 ما يخالفه كافي شرح الوهبانية لم يراجع **قوله** كافي المستصفي شرح النافع مبررة دعوى المنافع ان يدعي على الورثة
 ان الميت اوصى له بخدمة هذا العبد وانكر الوارثة لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استيعابا ومين والمالك ينكر
 ثم تصالحا لم يجوز **قوله** لا يصح الصلح من العبد في المجمع وشرحه لابن الملك لا يجوز الصلح من دعوى عداي حد كان
 لان العبد وحق الله تعالى والاعتياض من حق الغير لا يجوز وفي حد القذف حق الشرع غالب انتهى ونور ذلك
 بعضهم بقوله الا ترى ان الاعتياض عن دعوى المرأة نسب ولدها لا يجوز لانه حق الولد لاحقها **قوله** لا يجوز الصلح
 عما اشره الى طريق العامة من ظلة او كيف لانه حقهم فلا يصح افراد واحد بالصلح عنه لاستلزامه الاعتياض من
 حق الغير ذكره ابو الباقى في شرح الوقاية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده والخيرة ان الامام لو صالح ما حله

الفن الثاني

الأمر العقل إذا كان قبل المرافعة كما في الثانية صالح المبرور ثم ادعى أنه كان مكرها لم تقبل إلا إذا كان في حبس
والوالي فمن الغالب حبسه ظاهرا كما في البزازية الصلح يقبل إلا قاله والنقض إلا إذا صالح من العشرة على خمسة كما في القنية
أدعى فأنكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لا شيع عليه بطل الصلح كما في العما دية من العما عر

كتاب المضاربة

إذا فعلت كان للمضارب أجر مثله إن عمل إلا في الرمي يأخذ مال المتييم مضاربة فاسدة فلا شيع له إذا عمل كان في
الصغار إذا ادعى المضارب غسلا دهنه فالقول لرب المال أو عكسه فللمضارب فالقول لمدعى الصحة

على دراهم على أن يتبرك الظلة جاز الصلح وإن كان في طريق العامة إذا كان في ذلك إصلاح المسلمين ويضع ذلك
في بيت المال لأن الاعتياض من المشترك العام جائز للإمام فإنه لو ادعى المضارب بيت المال يجوز ولو كان الصنف في الظلة
على طريق غير نافذ فصالحه وحل فالصلح جائز لأن الطريق مملوك لا هلهما والصلح معه مفيد لأنه يسقط به حقه
فيتوصل إلى قبضه رضى الباقين **قوله** الأحاد القذف استثناء من قوله لا يسقط به لأن قوله لا يصح الصلح كما هو صريح
عبارة الثانية ونصها رجل قذف محصنا أو محصنة فإراد المقتد وحل القاذف فصالحه القاذف على دراهم مسماة
أو على شيع آخر على أن يعفوه عنه ففعل لم يجز الصلح حتى لا يجب المال وهل يسقط الجحد إن كان ذلك قبل المرافعة إلى
القاضي بطل ذلك وإن كان ذلك بعد المرافعة إلى القاضي لا يبطل الحد انتهى وفي مجمع الفتاوى وحل السرقة لا يقبض
من غير خصومة ويصح عنه الصلح انتهى مكان على المص إن يستثنى **قوله** إلا إذا كان في حبس الوالي أقول قال في المحيط
أوصاحب الشرطة **قوله** كما في القنية عبارة صالح من العشرة على خمسة ثم نقض الصلح لا ينتقض لأن الصلح بجنس
حقه أحقاط والساقط لا يعود قال استاذنا وهو إلا شبه بالصواب والصواب إن الصلح إذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضهما
وجواب الباقيين محمول على هذا إذا كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما انتهى ومنه يتضح لك
ما في نقل المصنف من الخيال فإن صاحب القنية لم يجز بما ذكره المص بل فصل الكلام وذكر أن التفصيل هو الصواب
فتنبه **قوله** أدعى فأنكر فصالحه قبل عليه هذا نقيض ما تقدم في الصفحة المقابلة أنه إذا برهن أنه اقترانه مبطل في دعواه
يبطل الصلح إن كان بعد وبتأمل **قوله** كما في العما دية قال بعض الفضلاء لم أره صريحا في العماد بعد التفحص الباليغ
وإنما هو في جامع الفصولين في العاشر وليس فيه لفظ فأنكر انتهى والله أعلم **قوله** كذا في أحكام الصغار عبارة والرسمي
بملك أخذ مال المتييم مضاربة فإن أخذه على أن له عشرة دراهم من الربح فهذه دراهم مضاربة فاسدة ولا أجر له وهذا مشكل لأن
المضاربة متى فسدت تنعقد اجارة فاسدة وفيها يجب أجر المثل ومع هذا قال لا يجب لأن حاصل هذا يرجع إلى أن الرمي يؤجر
نفسه للمتييم وأنه لا يجوز انتهى ومنه يعلم أن الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة الكتاب المأل كوروا قد اسقط من
عبارة ما به يتضح الحكم المزبور وفي البزازية بعد أن ذكر الأشكال الذي ذكره في جامع أحكام الصغار قال والجواب أنه قد
برهن على أن المانع غير متقوم وأنه الأصل فيها فأوجب الأجر لزمها بإيجاب المتقوم في غير المتقوم نظرا إلى الأصل وأنه
لا يجوز في مال المتييم والصغير والتقوم بالعقل الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد في القاسد والوارد في الصحيح
لا يكون وادعى الفاعل في حق الصغير **قوله** فالقول لمدعى الصحة يعني لا مدعى الفساد أقول ليس هذا على إطلاقه بل هو
مقتضى بما إذا لم يدفع من مدي الفساد وهو الفساد استحقاق مال من نفسه كذا إذا ادعى المضارب فسادا فعقد بان قال لرب المال

الا اذ قال رب المال شرطت لك الثلث و زيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من المصارف
للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالهبة كما في البزازية وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع الا
التجار ويملكه المبيع الفاسد لا الباطل لا يتجاءر بالمضارب ما عين له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد
بالملك والا اذا قيد بالملك كاهل بلد كاهل الكوفة فلا تقيد بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالهبة فتبطل
بمضيها تصرف او لا كما في الهداية يصح نهي رب المال مضاربة الا اذا صار المال مروضاً

شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال يدعي حصة المصارف **قوله** قال شرطت لك نصف الربح فالقول قول رب المال
لان المضارب يدعي عوى الفساد لا يدفع استعقاقاً عن نفسه لان المستحق للمضارب منافع له مال والمستحق له على
رب المال حصة من الربح وانه عين مال والمال خير من المنفعة والاستعقاق بعوض هو خير فلا استعقاق ولم يكن للمضارب
يدعي عوى الفساد ادفعاً عن نفسه احتشاقاً فلا يقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساد المضاربة بان قال للمضارب شرطت لك
نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى حواجز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانه يدعي
الفساد يدفع عن نفسه استعقاق مال لان ما يستحق لرب المال منفعة المضارب وما يستحق على رب المال عسى مال وهو خير من
الربح والعين خير من المنفعة واذا كان كذلك كان رب المال يدعي عوى الفساد ادفعاً عن نفسه احتشاقاً زيادة مال فكان القول قوله
كقوله الذخيرة **قوله** الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث الخ قيل عليه لا يظهر استثناء هذه الفروع من القاعدة لان رب المال
يدعي الفساد والمضارب الصحة والقول بل عيها هو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى **قوله** لبست القاعدة على اطلاقها بل
هي مقيدة بما اذا لم يدفع عوى الفساد بل عوى الفساد استعقاق مال عن نفسه كما هنا فيكون القول قوله كما قدمنا ومنه
الف خيرة وحينئذ لا صحة لقول المص فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال لانه ادعى الفساد لا يدفع بل عوى
الفساد استعقاق مال عن نفسه كما هو عندنا في الاستثناء ولا رجة لما قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعي الصحة
حيث كانت القاعدة مقيدة بما ذكرنا **قوله** للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة الخ **قوله** صواب العبارة الا الاخذ بالشفعة لان
استثناء الشفعة من الشراء غير صحيح لان الاخذ بالشفعة عبارة عن التملك حراً والشراء عبارة عن التملك اختياراً
وليس في عبارة البزازية ما ذكره المص رحمه الله من نفس استثناء الاخذ بالشفعة وعبارة او لا يقرض يعني المضارب ولا يباخر
بالشفعة الا اذا فسخ على ذلك انتهى يعني لان ذلك ليس من عادة التجار وفي البذل الخ ما يخالف ما نقله المص من
البزازية حيث قال ولو ان اجنبياً اشترى داراً الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله ان يباخرها
بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يباخرها لنفسه لان الشفعة وجبت للمضاربة وملك
التصرف في المضاربة للمضارب فاذا سلم حاز تسليمه على نفسه وعلى رب المال وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار
ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعاً فان سلم احد هما فلا حرج وان يباخرها جميعاً بنفسه بالشفعة كدار بين الشريكين
وجبت الشفعة لهما وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة لانه لا نصيب للمضارب فيه **قوله** يملك البيع
الفاسد لا الباطل انما يملك البيع الفاسد لان المبيع فيه يملك بالقبض فيحصل الربح بخلاف الباطل **قوله** الا اذا قيد
الخ عطف على المستثنى السابق **قوله** يصح نهي رب المال مضاربة الخ في تحفة الفقهاء المضاربة اذا خصها رب المال بالملك
فان كان واس المال بحاله واشترى به متاعاً ثم باعه وقبض ثمنه دواهم او دنائير فان تخصيصه جائز كالرخص للمضاربة

إذا كان له عمل برأيه ثم قال له لا تعمل برأيه صح نفيه إلا إذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهاه عن السفر عمل
نفيه إلا إذا كان بعد الفراغ

كتاب الهبة

هبة المشغول كغيره إلا في مسئلة ما إذا أوجب الأب الولد الصغير كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح
في الابتداء فإنه لم يملك التحصيل إذا كان فيه فائدة ما إذا كان الحال مريضاً فلا يصح نفي رب المال حتى يصير نقد **قوله**
فأقال عمل برأيه كذا في البزازية **قوله** ثم قال ألحق ولو قال لا تجع من خلان ولا تشتري منه صح لو قبل العمل ولو اشترى بما لا
يتفا بن الناس فيه لا يلزم المالك وإن قال لعمل برأيه لأنه تبرع ولو باع بما لا يتقايين جاز عنده خلافاً لهما إذا قيل له
لعمل برأيه قال أبو الحسن يملكه كله خلافاً لقراض والاستدانة والسفالة والشراء بما لا يتقايين **قوله** إلا إذا كان بعد
الفراغ قيل لعل العلة في ذلك ظاهر وكون ما اشتراه من البضاعة مروجاً كالمرواج في بركة كذا إذا ظهر له ذلك فالمصلحة حتى
السفر إلى تلك البلد بكون الروح أو فرانتهم قال شمس الأئمة الأصح أن نفيه من السفر شامل على الإطلاق كافي الفتاوى
الظهيرية والله أعلم **قوله** هبة المشغول لا تجوز وذلك كالمال لو كان لرجل دار وفيها أمتعة فوهبها من رجل لا يجوز لأن الموهوب
شغول بما ليس بموهوب ولا يصح التسليم فرق بين هذين هذان لو نسي ما إذا وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ولها أمتعة
فيها الزوج ساكن معها حيث يصح والفرق أنها ما في يد هاتفي الدار في يده فكانت الدار مشغولة بعياله وهذا لا يمنع
صحة قبضه كذا في الولو الحية وقيل بهبة المشغول لأن هبة الشاغل للمالك الواهب صحيحة لأنه لا يمنع التسليم كما أوجب متاعاً
في داره وطعاماً في حرا به إذا سلمها بما فيها وهذا لأن المظروف يشغل الظروف أما الطرف فلا يشغل المظروف كافي الدور
والفرور وظاهر إطلاق المصريح أنه لا فرق بين أن يكون الشاغل ملك الواهب أو ملك غيره كافي جامع الفصولير وفي العمادية
عن المحيط أنه لا يمنع بغيره أن يقال كلام المصريح يعطي أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنها غير تامة فيحتمل أن في المسئلة
مرويتين كادقح الاختلاف في هبة المشاع المحتمل للقسمة هل هي فاسدة أو غير تامة وفي البناء الأصح أنها غير تامة مكذلك
هنا وأعلم أنه يجب أن يقيد كلام المصريح بما إذا لم يودعه من الموهوب له أو المودع الشاغل منه ثم سلمه ما وهبه صححت الهبة
وهذه حيلة في حواز هبة المشغول كافي الحوزة **قوله** إلا في مسئلة ما إذا أوجب الأب الولد الصغير كافي الذخيرة في الولو الجنية
رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والأب ساكنها قال الإمام رح لا تجوز وقال أبو يوسف تجوز وعائيه الفتوى انتهى
لأن الشرط قبض الواهب هبتها وكون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع قبض الواهب وفي البزازية وهب لابنه
الصغير داراً وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الأب أو الأب ما كان فيها تجوز وعليه
الفتوى أو يسكنها غيره بلا أجر والام كالأب لو ميتاً والابن في يده وليس له وعي وكذا من يعوله والصدقة في هذا كذا
كالهبة كافي التبيين ويغهم من قوله بلا أحران الغير لو كان يسكنها بلا أجر لم تجز الصدقة وبه صرح البزازي
ووجهه في الذخيرة بأنه إذا كان يسكنها بلا أجر فبطل الموهوب ثابته نصفاً للزوم فيمنع قبض غيره تمام الهبة
بخلاف ما إذا كان بغير أجر **قوله** قبول الصبي العاقل الهبة صحيح أقول وكذا رده كافي الولو الجنية ومبارتها
إذا وهب أنسان لصغير يعبر عن نفسه شيئاً يصح رده كما يصح قبوله لأنه ليس بإبطال حق ثابت للصغير فيملكه انتهى
فلهذا وكذا قبول العبد المحجور صحيح كافي رمز المقلد سي ومبارته وهب لعبد محجور ونحوه فالقبول والقبض له لأن ذلك نافع

الابراء يرد بالرد الا في مسائل الاولى واذا ابرأ المحتال المحتال عليه فرده لم يرد كما ذكرناه في هرج الكتب
اذا قال المديون ابرأني فابراء فرده لا يرد كما في البرائة الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فرده لم يرد كما ذكرناه
في الكفالة وقيل يرد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرد كما ذكره الزياحي في مسائل شتى من القضاء الا ابرأ المدعي
على القبول الا في الابراء في بدل الصرف والسلم كما في المد (مع الابراء بعد قضاء الدين صحيح

والا يلزم من عدم سقوطه في المطالبة عدم البراءة **قوله** الاولى اذا ابرأ المحتال المحتال عليه قيل عليه لا يخفى عدم فانون
وجه نعم صورة العوالة من غير دين للمسلمين من غير دين للمسلمين في الجملة لان الذمة اذا كانت فارغة
في نفس الامر كان تأثير الابراء فيها اقوى قتيلا كد فراغها بادنى شئ ويؤيد مسئلة ابرأ الكفيل الثانية
اذا قال المديون ابرأني آه قد ذكرنا في كتاب الصلح في صلح الورثة احدى احدى وادراج الورثة احدى احدى
ما يفيد ان الميت يصح ابرأه حيث قال ارضه من اجنبي بشرط براءة الميت **قوله** كما ذكره الزياحي الخ مما رتد ولو قبل
الاقرار والابراء عن الدين ارضته له ثم رده لا يرد لانه بالقبول قد تم **قوله** الابراء لا يتوقف على القبول في الملتقط
خمس مسائل لا يحتاج فيها الى القبول الاقرار اذا سككت حاز وان قال للقول لا اقبل وليس لي عليك شئ بطل
الثانية الابراء اذا قال لا اقبل بطل وان سككت حازا لثالثة اذا وكله ببيع عبد ففسخت الوكيل وباع جاز ولو قال لا اقبل
بطل البرائة ٢٣١ وهب دينا ممن له عليه دين ففسكت جاز وان قال لا اقبل بطل الخامسة اذا قل جعلت ربي
رحما على ملأ ففسكت فلان جاز وان قال لا اقبل بطل عند هلال وفي وقف الانصاري لا يبطل انتهى من كتاب الاقرار
وفي هرج الوهبانية لابن الشحنة نقل عن ابي زيد الدبوسي الصدقة بالو احب في الذمة اسقاط كصدقة الدين على
المغريم وهذه الدين له فيتم بغير قبول وكذا صدقوا اسقاطات تتم بغير القبول الا اذا كان فيه تملك مال
من وجه فيقبل الا رد بالرد وما ليس فيه تملك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ايضا بخلاف
فليحفظ انتهى **قوله** الا في الابراء في بدل الصرف والسلم والغرق بينهما وبين حائر الدين هو ان الابراء عنهما
موجب انقضاء عقدهما لانه يوجب فوات القبض المستحق بعقدهما لان قبض بدل الصرف وراس مال السلم مستحق
فالهيئة والابراء يسقطان بينهما ويغرق القبض المستحق وفواته موجب بطلان العقد واذا ثبت ان فدية بدل الصرف
والسلم والابراء عنهما ينقض عقدهما لم ينفر احد المتعاقدين به فيعوقف على قبول الاخر لأك بخلاف الابراء من
حائر الدين لانه ليس فيه معنى الفسخ لعقد ثابت وانما فيه معنى التملك من وجه ومعنى الاسقاط من وجه
وبلى هذا اذا ابرأ رب السلم المسلم اليه عن السلم فيه يتوقف على قبوله لانه به يفتى المستحق بعقد
البيع كذا في الخبر **قوله** يزاد على ما استثنى مسئلة اخرى يعرّف فيها الابراء على القبول حقيقة وحكما
وهي ان يبرأ الطالب الاصيل فانه يتوقف على قبوله او يموت قبل القبول فيكون قبوله لا يحكمه في السراج وغيره
غان رد الاصيل فان الابراء يرد بالرد وفي دأهوى الكفالة به واما ان كان في البرائة **قوله** كما في المدعي ابرأني فابراء
الابراء من راس المال يتوقف على قبوله من السلم فان قبل انفسخ العقد بخلاف الابراء من السلم فبطلان
قبول السلم اليه لانه ليس فيه تمسك بخلاف الابراء من السلم فبطلان العقد بخلاف الابراء من السلم فبطلان
فان لا يجوز الابراء من المبيع لانه ضمن والسقاط العين لا يصح انتهى قال المحقق وظاهره مخالف ما في التجنيس

الدين

لأن الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بما اداه إذا أبرأه براءة إسقاط وإذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع
في قبضته وإنما إذا أطلقها كلف في الذخيرة من البيوع وخروج به ابن وهبان في شرح المنظومة من العدة وعلى هذا يطلق
قوله أبرأتهما من المهر ثم دفعه لها لا يطالب بالتبليغ فإذا أبرأته براءة إسقاط وقع رجوع عليها وحكى في المجمع خلافاً
في صحة إبراء المهر بعد السقوط ما بطله أبو يوسف رجوع بناء على أنها نقل الدين وصحة محمد رجوع بناء على
أنها لنقل المطالبة فقط وفي من أيننا القنية تبرج بقضاء دين ابن تسان ثم أبرأ الطالب للطلوب على وجه الإسقاط
فلم تبرج ابن تسان عليه بما تبرج به انتهى وتفرع على الأصح للدينون نقضي بامثالها مسائل منها لو هلك المهر من بعد
الأبراء من الدين مائة يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الأقبلة ذكره الزيلعي ومنها الركيل بقبض الدين إذا ادعى
بطل موت الموكل أنه كان قبضه في حوته ودفع له فانه لا يقبل قوله **قوله** لا يبرأ منه إلا بقبضه لأنه لا يبرأ إلا بقبضه

قال رجل أسلم إلى رجل كرهضة فقال رب السلم للفسلم اليه أبرأته من نصف المحل فيه وقد سلم اليه وحسب
عليه ونصف المال اليه لأن السلم نوع بيع ومن البيوع من يشتري شيئاً ثم قال المشتري للمبايع قبل القبض وهبت منك
نصفه فقبل البائع كانت اقاله في النصف بنصف الثمن مكن هذا إذا سقط بمنزلة الهبة انتهى وذكر في الذخيرة في مسئلة
الأبراء من نصف المسلم فيه هو اقاله فيرد ما قبله أو حطله فلا يرد وبه اذ نفع الأشكال وذكر قول ابن أبي عمير إذا أبرأه من الكل
قوله لأن الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين الخ وذلك لأن الدين امر اعتباري في الذمة ولك نوع من الدين غير
العين وهو المراد بقولهم الدينون نقضي بامثالها لا بأعيانها ثم تبرأ الذمة بالمقاصة ومراد المصنف إبراء رب الدين المدينون
قبل المقاصة ولا ريب حينئذ في أن البراءة لم تسقط أصل الدين فان أراد بها براءة إسقاط تعيين رجوع المدينين بماد دفعه إليه
وإن كانت براءة استيفاء كانت مبنية على المقاصة وكانه قال لا مطالبة لي عليه لاني قد جسدته بما قبضته مما في ذمتك واستوفيت
مالي عليك ولا رجوع حينئذ للسند **قوله** واحتلوا في ما إذا أطلقها الخ يعني البراءة ولم يقيد بها إسقاط ولا استيفاء عبارة
الذخيرة بعد كلام فاذا أطلق البراءة أطلقا أنصرف إلى البراءة من حيث القبض لأنه اقل وإذا انصرف اليه صار كأنه قال أبرأتك
براءة قبض واستيفاء ولو نص على هذا لا يسقط الواجب من ذمة المشتري ولا يجب على البائع رد ما قبضه كذا هو شأنهم قال بعد
كلام وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الأبراء المضاف إلى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبضه من
المشتري وهو من الأبراء والهبة والسقط لم يمتل هذا الفتوى **قوله** خرج به ابن وهبان الخ أي بفسخ الأبراء بعد القضاء **قوله**
حاذ أبرأته براءة إسقاط الخ حكى المصنف في الشق الثاني وهو براءة الاستيفاء وحل يقع الطلاق بهما لا الطاهر الثاني لأن من
المعلوم أن مراد الزوج براءة إسقاط لأنه لم يرض بخروجهما من عصمة إلا بشرط فرائض متمتعين المهر فينبغي أن تكون البراءة
لتعلق عليها براءة إسقاط **قوله** منها لو هلك رهن بعد الأبراء من الدين فانه يكون مضمونا قيل عليه صوابه لا يكون
مضمونا انتهى أقول ويلزم عليه ما في السراج ولو أبرأ المرتضى الراهن من الدين أو هب له ولم يرد الرهن حتى هلك في
يد المرتضى من غير أن يمنعه إياه هلك ما نفع استجماعا وقال زفر روج بهلك مضمونا وهو القياس انتهى وقد أطلق المصنف
هلاك الرهن يعني الأبراء فشمس ما إذا منعه المرتضى لو لم يمنعه وهو مقيل بما إذا لم يمنعه كأناده كلام السراج **قوله** بخلاف
هلاكه بعد الأقبلة ذكره الزيلعي عبارته والفرق بين الأبراء إسقاطه الدين أصلا والاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب للدين
قوله ومنها الركيل بقبض الدين قيل عليه لم يظهر وجه تفرج هذا المستأق على القاعد **قوله** فانه لا يقبل قوله إلا ببينة يعني

بخلاف الوكيل بقبض العين كذا في وكالة الوكيل الجية هبة الدين كالأبراء منه إلا في مسائل منه المثل، وهب المال
 من المعتال عليه رجع إلى المصيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها في الكفالة كذا لك ومنها توقفا على القبول على قول
 الأبراء ومنها لو شهد له بالبراءة والآخر بالهبة ففيه قولان قيل لا تقبل وبيان في العشر من جامع الترمذي
 إلا بوجه من الذي بين فيه معنى التمايز ومعنى الاحتياط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للأول نحو أن يثبت المي غدا
 كذا فانت بريء من الباقي وإذا متى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني نحو قوله أنت بريء من كذا متى أن تؤدي إلي غدا
 كذا أو تمام تقريره في كتاب الصلح من باب الصلح من الدين والميراث يرث بالرد والثاني لا يتوقف على القبول ويصح الأبراء
 من المجهول للثاني ولو قال الدائن لمدونيته أبرأت أحد كالم يصح للثاني ذكره في فتح القدير من خيار العيب ولو أبرأ
 بالوارث مديون موته غير ما لم يموت ثم ياتي بميتا فبالنظر إلى أنه احتياط يصح وكذا بالنظر إلى كونه تمليكاً لأن الوارث
 لو ناع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا بالطريق الأولى ولو ركل المديون بأبراء نفسه
 قالوا صح التوكيل نظرا إلى جانب الاحتياط ولو نظر إلى جانب التمليك لم يصح كالوركله بأن يبيع من نفسه واحتسب
 بأنه عامل منه لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من يعمل لغيره وأحيانا منه في شرح الكنتز من باب تفويض
 الطلاق كل قرض جوفعا حرام

في حق الموكل ما في حق نفسه فيصلق بلا بينة وفي الوكيل الجية بدل هذا الفرع المنقول منها ما يدل على ما ذكرنا
 في القنية وقد قلنا الكلام على هذا مستوفى في كتاب الوكالة **قوله** بخلاف الوكيل بقبض العين قيل عليه وقد يقال
 أن الوكيل انعزل بموت الموكل وخرج من كونه أميناً فما وجه تصد يقه بغير بينة **قوله** رجع به إلى المحال عليه لا إلى
 المستحال قيل يشكل الرجوع إلى المصيل لأن ذمته برئت بالحوالة فما وجه الرجوع **قوله** ومنها توقفا على القبول
 على قول أقول ذكره السرخسي والفقيه أبو الليث وعليه اقتصر في شرح الوهبانية من الهبة **قوله** وبيان في العشر من
 من جامع الفصولين مباركة أدامي الزوج أنها وهبني المهر وبرهن فشهد أحدهما أنها أبرأتها والآخر أنها وهبته تقبل
 للموافقة لأن حكم هبة الدين مقوطه وكذا حكم البراءة وقيل لا تقبل لاختلاف المذهب وبه إذا أبرأ احتياط والهبة
 تمليك فان الدائن لو أبرأ الكفيل لا يرجع إلى المديون ولو وهبه يرجع وكذا المديون لو قضى ثم أبرأ الدائن لا يرجع
 ولو وهبه يرجع بما ذممه **قوله** فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للأول بخلاف الأبراء من الكفالة فانه يصح كذا ذكره الزيلعي
 وقال قاضي خان رجل قال لمدونيته إذا جاء غدا فهد لك دنانير أنت بريء منه أو قال إذا أدى لك الدية التي أنصفني فهد لي من النصف
 الباقي فهو باطل والدائن على حاله لما ذكرنا أن هبة الدين احتياط فيه معنى التمليك وهو باطل ما لم يهد به فلا يصح
 تعليقه بالشرط ولا الإضافة كالمعقوفين والقصاص بخلاف ما لو قال أنت بريء من النصف الذي أنصفني فهد لي النصف
 لأن ذلك ليس بتعليق بل هو تعيين لا تردد فيه لو قال لعدو إذا أدى لك الدية التي أنصفني فهد لي النصف الذي أنصفني
قوله في فتح القدير ما يستفاد منه الجواب وعبارته ولما المديون فوكيلاً وانما وقع منه في الأبراء لو كان له في اعتبار
 أمره وجميعه لا تصرف لنفسه في ضمنه وهو قواعذ ذمته **قوله** وأحيانا منه على هرج الكفيل حاصل من
 من الدين لما كان معروفاً عند ربها لله كان يجهل الموكل معه ذلك له ليس بهل الميراث فصل انتهى **قوله** في شرح
 في معادرام أقول قد ذكر المصنف في شرحه عند قوله وصح تبديل كذا في حق الميراث في السبط أنه لا يبدل

الغن الثاني

فجره للمرتين سكنى المهر فنه باذن الراهن كما في الظهيرية وماروي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جد اذ
 يمد يونه فلذلك لم ينبت كذا في كراهتها القول للمملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع
 شيئاً لتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحد افاض شيئاً وقال
 هذا من نصلي فان كان التعيين مفيد ابان كان احدهما حلاً او به رهن او كفيل والاخر لاصح والان لا ولو ادعى
 المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر
 وقالت هدية فالقول له الا في المهر للاصل كذا في جامع الفصولين بن سمين اجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في صبعة
 الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وجماع القنية

بعد يمتن عليه القرض والافضل ان يتورع وهو مخالف لما في قاضيخان **قوله** نكره للمرتين الخ اقول في التفرع نظر من
 وجهين فتدبرهما **قوله** وماروي عن الامام قال بعض الفضلاء والمحققون من اصحابنا ان هذه الحكاية لا اصل لها رواية
 ولا دراية انتهى اقول ذكر في الفتح من كتاب الكفالة ان هذه الحكاية نقلها الثقات **قوله** القول للمملك في جهة التملك
 قال في الفصل العشرين من العمد ان القول قول الدافع واما بعد موته لا بد من اقامة الورثة البينة انتهى قال
 في بعض الفضلاء يعكروا ما ذكره في الخلاصة من الظهيرية ان المرأة اذا دفعت بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة اخرى
 القول قول الزوج وتيل قول المرأة لانها هي المملكة ذكره في آخر فضل الخلع **قوله** فالقول للمشتري اي مع يمينه كما نص
 عليه غيره **قوله** كذا في جامع الفصولين هذا العزم مسلم في الكفالة واما في الحال والموجمل فالمدكور في جامع الفصولين
 في الرابع والثلاثين غيره وكذا في الثالث والثلاثين من العمد اي فليتأمل عند الفتوى **قوله** الاولى القرض يعني لا يلزم
 تأجيله وخالف مالك وقال يلزم تأجيله فالخلاف بيننا وبينه في اللزوم لا في الصحة قلت وعلى هذا فنقول الكنز وصح
 تأجيل كل دين الا قرض الصحة فيه بمعنى اللزوم والقرض كما في المدارك مال يقضى ببدل مثله من بعد صمي به لان
 المقرض يقطع من ماله فيل فعه اليه انتهى وانما يلزم تأجيل القرض لانه امانة ولهذا لا يجوز الاقراض الا من اهل
 التبرع ولو جازي لم يلزم تأجيله لزم ان يمنح المقرض من مطالبته قبل الاجل ولا جبر على المتبرع بخلاف مالوا دعي
 ان يقرض من ماله فلا نال الفالي حنة حيث يلزم ان يقرضه من ثلث ماله ولا يطالبه قبل المدة لانه وصية بالتبرع كالوصية
 بالخدمة فيه صح تأجيله نظر للموصي له كما في شرح المجمع لابن الملك **قوله** الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد
 الاقالة الخ قال بعض الفضلاء يشكل على هذا ما صرح به في الجوهرة في باب السلم حيث قال ويجوز تأجيل راس مال
 السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون انتهى فان قضيته ان يصح تأجيل الثمن عند الاقالة
 وبعد ما بل اولي ومقتضى كلام القنية عدم صحة التأجيل كما في مسئلة السلم المذكورة في الجوهرة الا ان يقال
 في المسائل الثلاث اختلاف الرواية والا فالفرق في ذلك عسير بل متعذر انتهى وقال بعض الفضلاء الثالثة ذكرها
 صاحب القنية بلفظ ينبغي ان لا تصح عند الامام فان الشرط بعد العقد صحتها يلتحق باصل العقد وهذا بحث ينبغي
 ان لا يعمل عليه فان عموم قولهم المشهور ان كل دين اجله صاحبه صح الا القرض بعمل هذه الصورة ولو بعد العقد فاما
 القرض فوجه عدم صحته تأجيله ظاهر وهو انه عارية والتأجيل فيها غير لازم لميتأمل انتهى قال بعض الفضلاء قد قلت
 هذا المبحث فوجدته واهياً ورايت الشيخ فيه ما هي الا ان اصحاب المتون عدوا الاقالة بما لا تبطل بالمرط الغالبة واطلقوا

الرابعة اذ مات المدينون المستقرض فاجل الدين الوارث الخامسة الشفعة اذا اخل الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المستقرض السابعة حقله الصرف السابعة راس مال السلم آخر الدين يتبين قضاء الاول عليه القرض فبطل من مقرضه عينا بالف موجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض احوه للغرماء كذا في الجامع القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربوا وفيما اذا كان مجعودا فانه يلزم تأجيله كما في صريه الطهيري وفيما اذا حكم مالكي بلزومه بعد ثبوت اصل الدين منه وفيما اذا احال المقرض به على انسان فاجله المستقرض حله في مداينات القنيل

فغسل ما اذا كان في صلب العقد او خا رجعه وقد مثل لذلك الفاضل مسكين في شرح الكنز بقوله لو اشترى رجل من آخر عبدا بالف وتقاضاه قال البائع اقلني حتى اوخو عنك الثمن منه فقال اقلت بجازت الا قاله دون التأخير وانتهى فليتامل قوله الرابعة اذ مات المدين قال بعض الفضلاء هذه الرابعة هي الاولى **قوله** السادسة بدل الصرف السابعة راس مال السلم قال بعض الفضلاء لا يخفى ان قبضها عرط والتأجيل ينافي به ولعل المراد التأجيل بعد القبض بان قبضه ثم دفعه اليه فاجله فليتامل **قوله** آخر الدين يتبين قضاء الاول اي بالمقاصة لان القضاء يتلوا لوجوب **قوله** عليه القرض الح يعني اذا كان عليه القرض لرجل ثم وجب له على المقرض الف درهم ثمن متاع الى منه ثم مرض لم يستقرض فحل الاجل فصارت قصاصا ثم مات وعليه ديون الصحة صار المستقرض قاضيا دين المقرض بالثمن الذي وجب له على المقرض موثر له على ما اثر الغرماء للغرماء ان ياخذوا حصصهم من المقرض من ثمن المتاع ولو كان ثمن المتاع ما يقابل القرض والمسئلة بها فلا سبيل لغرماء المستقرض على المقرض لان المستقرض صار مستوفيا ثمن المتاع والمقرض صار قاضيا وحق الغرماء لا يمنع الاحتياض كذا في شرح الجامع العتابي ومنه يعلم ما في عبارة المصريح من الخلل **قوله** ثم حلت في مرضه انما قيد بالحل لانها لو لم تحل لم تقع المقاصة لا خلافا للوصف كالجيد مع الرد **قوله** والمقرض احوه للغرماء اي لانه كان او فاه في مرضه ما استقرضه في صحته وفي ذلك ابطال لحق الباقي من الغرماء بخلاف ما اذا استقرض في مرضه وقضى في مرضه فانه يصح وقد صرحوا بان له ليس للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون بعض سواء في ذلك دين المرض او دين الصحة اذ حق الكل في التعلق بما له على اعتبار الموت سواء فكان ايثار بعض الغرماء ابطالا لحق الباقي فلم يجز الا اذا استقرض في مرضه او اشترى شيئا بمثل قيمته وقبضه ثم قضى القرض او ادى الثمن جاذا ليس بابطال للحق لحصول بدل له وحقهم يتعلق بالمال لا بالصورة كذا في جامع الفصولين **قوله** وفيما اذا حكم مالكي بلزومه الحج عبارة القنية قضى القاضي بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عند تأجيل القرض معتمدا على قول مالك والبراهي ابي ليلى يصح ويلزم الاجل انتهى ومنه يظهر ما في نقل المصريح من الخلل **قوله** وفيما اذا احال المقرض به الحج قبيل عليه الطاهر ان المراد ان المقرض احال بالقرض انسانا على المستقرض ثم اجل المحتال المستقرض به غير ان عبارته لا تفيد ما ذكره فان صواب العبارة احال المقرض انسانا على المستقرض والموجود في النسخ احال المقرض به على انسان انتهى اقول حيث عزي المص عبارة للقنية كان الواجب مراجعتها قبل الجزم بان الصواب احال المقرض آه ونسب القنية ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى منه او هنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض والورثة عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من تركته انتهى ومنه يظهر ان الصواب خلاف ما ادعى في

الفن الثاني

الموكيل بالابراء اذا ابرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في خزائنة الفتاوى الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يصح اكافي شفعة الولوالجية لكن في خزائنة الفتاوى العتوى على أنه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به وفي مدائن القنية اجابنا اننا نأبى الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح قال لعلنا ذفا وله ثلث حيل احدها شراء غيب ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها بمهر بهيئ ملفوف قبل الهبة والثالثة الهبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى وفي الاخيرة نظرت كره في لحكام الدين من الجمع والفرق الدين المؤجل اذا قضاها قبل حلول الاجل يجبر الطالب على تسليمه لان الاجل حق المدعي فلان يسقطه مكث اذكر الزيلعي في الصفالة وهي يضاف للعانة والنهائية وقد وقعت حادثة علمه في

الصواب **قوله** الموكيل بالابراء اذا ابرأ ولم يصف الى موكله اي ولو وكل رجل رجلاً يبرئ خصمه من الدعاوى والخصومات فابراً ولم يصف الابراء الى الموكل قال بعض الفضلاء ينبغي ان قزاد هذه المجتلة على المسائل التي لا بد من اصابها الى الموكل وهي النكاح والخلع والصلح من دم عمد وانكار حتى قالوا لو لم يصف النكاح الى الموكل واضافه الى نفسه وقع النكاح له وما عداه اذا لم يصفه الى الموكل هل يقع لنفسه محل كامل انتهى نقول ما ملها ادا لم يصفه الى الموكل لا يصح ولا يتصور وتوعد له كاهو ظاهر فلا معنى للتوقف في ذلك **قوله** الابراء العام يمنع الدعوى الخ اقول ما ذكره في الولوالجية نقول محمد روح وما ذكره في الخزائنة قول ابي يوسف روح وعبارة الخزائنة في كتاب الكراهية في فصل الدين والمظالم والابراء رجل قال لاحد حلفتي من كل حق لك علي ان كان صاحب الحق عالماً بما عليه يبرئ المدعيون حكماً وديانة وان لم يكن عالماً بما عليه يبرأ حكماً ولا يبرأ ديانة في قول محمد روح وقال ابو يوسف روح يبرأ حكماً وديانة وعليه العتوى انتهى قال بعض الفضلاء واذا لم تسمح الدعوى لا يختلف لان اليمين فرع الدعوى الا ان يدعي مدعى صحيفة اقراوه بان قال كنت مكرها في اقراراي او كذبت فانه يختلف المقر له فقولهم بعدم صحة الدعوى وعدم التحليف بعد الابراء العام انما هو فيما اذا وقع النزاع في نفس الاقرار الذي يمتني على عدم الدعوى واليمين كامل ولا تغفل عند الفتوى فانه بحث بعضهم معني ذلك انتهى وانما قيد المصروح الابراء بالعام لما في القنية في باب ما يبطل الدعوى اذ لو ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقرا لادعوى لي عليه ثم ادعى دعوى اخرى تسمح وينصرف الاقرار الى ما ادعى او لا لا غير الا اذا صرح فقال اي دعوى عليه انتهى واما ابراء الواو بعد كره في البرازية في السادة فليراجع **قوله** لم يبرأ قال بعض الفضلاء الظاهر ان الصواب لم يبرأ على انه من باب الانعزال وحذف الياء للجازم هو لعل الالف من الكاتب **قوله** ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح اي الهبة ويستفاد منه خروج المالك المحيل بمجرد الحوالة والاصح الهبة يبقى الكلام في دحوله في ملك المالك قبل القبض وعدم صحة الهبة بغير ذلك خوفاً لا يخفى انه لا يخلوا عن اشكال لان الدين امر اعتباري في الذمة فكيف يتصور دخوله في ملك المالك مع كونه في الذمة فتأمل **قوله** وله ثلث حيل قيل عليه ان كان ضمير له لصحة الهبة بعد الحوالة ذكره باعتباره انه تصريف او تمليك لم يظهر الفرق بين هبة المهر من الزوج وبين شراء غيب به منه او تمليكه على الصغير فما وجد صحة الشراء بالمهر او تمليكه من الصغير بعد الحوالة دون الهبة بعد ما حيث لا يصح قلبت على حق التامل فان المراد منه حفي **قوله** الذي المؤجل اذا قضاها قبل حلول الاجل الخ قيل ينبغي ان يقيى بان لا يكون على الطالب في اخذ ضرر فانه لو لم يأمن مثلاً بان كان بمكث واعطاه دينه وهو لا يجل الا بمصر مدلاً ما لا يجب

مشر وط تسليمه في بولاق فلقية الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مستطاعته مؤمنة الحمل الى بولاق فمقتضى مستطاعته الدين ان يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح لأنه لا جبراً للصيرورة بان يقيم المذنبون بتلك البلدة وقد افتيت به في الحادثة المذكورة لانه وان استطاعته مؤنة الحمل الى بولاق نقل لا يمتسر له بر بالصعيد اذ اقربان دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيلاً عنه ولهذا كان حق القبض للمقر وبين الملبثون بالدفع الى ايهما كما في الخلاصة والبزاية الا في مسألة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان اولوالدي فانه لا يصح كما في شرح المظوم والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حملها على انها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا يبرأ منه بعد اقراره مذكورة في فن الحيل منه وفي وكالة البزاية للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بالارضاء الزوج بخلاف ما اثر الديون لان دين النفقة اضعف فصاركاً احتلاف الجنس فشا به ما اذا كان احد الحقيين حيد او الآخر دياً لا يقع التقاض بلا تراض مند وجل ود بعد للمودع عليه دين من جنس بالودعة لم تصرفها ما بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصاً ما لم يحدث فيه قبضاً وان في يد يكفي الاجتماع بلا قبيل يد قبض وتقع المقاصة

على احد وفيه الا ترى انهم قالوا في قرض يستغيل به امن الطريق يكره وهذا منه فليتامل **قوله** فمقتضى مسألة الدين الحق قيل عليه في كونها مقتضاها نظراً اذ فيها المطلوب اسقط حق نفسه وفي هذه المطالب اسقط حق نفسه **قوله** في بولاق كان مراده المقايضة عليها **قوله** وقد افتيت به اي بعدم الجبر قيل عليه انه ذكر المصد والشهيد في واقعاته من كتاب الغصب ولو غصب حنطة او شعير اثم ان المالك وجد الغاصب في بلد اخرى والشعير المغموص في تلك البلد اقل واكثر قيمة فهو بالخيار ان شاء احد مثله للحال لانه مضمون وان شاء اخذ قيمته في ذلك غصب فيها وان شاء صبر حتى يرجع الى تلك البلد فيأخذ منه مثله انتهى قلعل المصحح لم يقف على هذا **قوله** نقد لا يتيسر له بر بالصعيد فلو تيسر ما د الى الاصل على ما قرره **قوله** اذا اقربان دينه لفلان صح قيل عليه تقدم هذه في الورقة التي قبل هذه هي اوائل الصفحة في قوله تمليك الدائن من غير من عليه الد بين **قوله** لعدم امكان حملها على انها وكيله الحق قيل عليه انما التعليل ان المراد بالد بين خصوص المهر وهو متجه واستغيل منه انه لو كان دين آخر لم يمتنع وهي من حريات المسئلة الا ولى لان تخصيص الدليل يستلزم تخصيص المذمى **قوله** لا تقع المقاصة بدين النفقة بالارضاء الزوج بخلاف ما اثر الديون لان دين النفقة اضعف عليه ان دين الصحة اقوى من دين المرض ولهذا الواحتمع الديان يقدم دين الصحة واذا كان كذلك فمقتضى هذا التعليل المذكور ان لا تقع المقاصة في دين الصحة ودين المرض في صورة ما اذا كان لزيد دين على بكر ثبت بالبينة او الاقرار في صحة بكر فهل ادين الصحة ثم مرض زيد مرض الموت فاقر في حال مرضه بدين بكر فهذا دين المرض وذلك لان دين المرض اضعف ومباراة المسرح تقتضي وقوع المقاصة في ذلك لانه لم يخرج الا في مسألة النفقة ثم قال بخلاف ما اثر الديون الا ان يقال لا يظهر اضعف من المرض من دين الصحة الا فيما اذا اجتماعاً على شخص واحد فيقدم دين الصحة واما اذا كانا على غير واحد فلا اضعف وانما يظهر عند المعاوضة **قوله** ما لم يحدث فيها بصا أي المودع بفتح الدال ولا يظهر قوله وان في يده باعتباره ان الودعة في يد المودع لان المراد كونه في يد حقيقة وهو قابض لها في حال الاصل مع حصول انهما ان لم تكن في يد حقيقة بل في منزله من احد ان قبضها وان كانت في يد حقيقة كمن في القهض

الذي الثاني

وحكم المصنف من قيامه في يد رب الدين كالورد بعد انتهائهما وصفت بينة المدين وبينة المبرأ ولم يعلم التاريخ
قد مضت بينة المبرأ ٥٠ وإذا تعارضت بينة البيع وبينة المبرأ ٥٠ قد مضت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجوعين

كتاب الاجارات

في إخراج المهر من باب الاستئجار لا يجرى له ما يجرى في الإجارة فان إجازها المالك قبل احتياجها
المعقود عليه فالأجرة له وإن كان ثمة فلا وإن كان بعد قبض البعض فالكل للمعقود عليه في غير حفره وح وقل محمد راج
المعقود عليه والمستقبل للمالك كذا في القصب يسقط الأجرة من المستأجر إلا إذا تمكن إخراج المصنف جهداً أو ضماً كما
في التنازعانية والغنية التمكن من الانتفاع بوجوب الأجر إلا في مسائل الأولى إذا كانت الإجارة فاسدة فلا تجعلها إلا حقيقة
الانتفاع كافي فصول العمادي وظاهر ما في الاسعاف إخراج الوقف فتجب أجرته في العاجل وبالتملص الثانية إذا
استأجر دابة للركوب خارج المصنف فبعضها عنده ولم يركبها فلا أجر له كافي الثانية بخلافها إذا استأجرها للركوب فبعضها
قوله وحكم المصنف من قيامه اليه ما عند هلاكه بتكون قيمته ديناً عليه فيكون بقية الدين ترفع فيه فخاصة **قوله** وإذا تعارضت
بينه البيع وبينه البراءة اليه في المحيط إذا اجتمعت بينة المصلح وبينة المبرأ من الدعوى وبينة المبرأ من الدعوى
فبينه المصلح وبينه البيع ولفظ لان البراءة قد تكون بعد المصلح والبيع وبينه الدين من دعوى البراءة وبينه البراءة أولى انتهى
حال بعض الفضلاء فيدل على أن التعديل يفيق فليس المدين انتهى واحد علم **قوله** والاجارة عندنا ترفع على الإجازة يعني فيما
فوقه نسباً إنساناً ولو أملاً فأجرها كما يدل على طلبه قوله آخر أو قاله محمد المصنف والمستعمل للمالك **قوله** فإن إجازها
للمالك لم يبرأ من المصنف في المستأجر والمعتل فيها قوله محمد راج كافي إلى أن ترفع الفضول له فإذا **قوله** إن كان بعده
فلا أقول ويكون للعائد كما صرح به في منية المصنف **قوله** القصب يسقط الأجرة اليه أقول محلها في غصب في جميع المدة وإن
غصبه في بعضها يسقط بطمأنينة كافي الزيلعي **قوله** إلا إذا تمكن إخراج المصنف فبعضها عنده ولم يركبها فلا أجر له
بعدم الإخراج مع إمكانه **قوله** التمكن من الانتفاع بوجوب الأجر اليه في العارضة إنما يجب الأجر في العاجل بحقيقة الاحتياج
إذا رجع التسليم من جهة الإجازة ولو كان كافي للتسليم اليد لا من جهة الإجازة لا تجب إلا بهر لقوان وبطلان قوله في الاحتياج
وأعلم أن التمكن من استيفاء المنفعة إنما هو لجهة الأجر وهو طبعه فما استمكن في المكان الذي يغيب الجاهل إليه الذي
أن تكون في المدة المضاة إليها الجاهل فما ذكره المصنف راجع من الصورة الثانية مستوفى لغيره الأول وهو المصنف راجع
الأجر ولم يبين هل المراد المسمى أو أجر المثل لما كان أجر المثل من قبلها ما يلحق ولا يتجاوز المسمى فأقول في الجواب
بجهالة المسمى أو بعدم التسمية بجنب أجر المثل بالتمام وإن لم تفسد بهما بل بالشروط أو بالهجوم الأصلي
أو بجهالة الوقت والمسمى معلوم لم يزد على المثل **قوله** في ظاهر ما في الاسعاف اليه حينئذ قال ولو استأجر
الأرضاً ودار وقف إجازة فزادها في سكتها فليخرجها من أجره مثلاً لا يتجاوز المسمى ولو لم يزد عليها ولم يسكنها
لا تزل له إجرة وهذا على قول المتقدمين انتهى من قوله على قول المتقدمين إن على قول المتأخرين يلزمه الإجر
قوله فلا تجزئ كافي التحلية بما رتبها وحل احتاجه قبيصاً ليلجأه وينسب إلى مكان كان أن يلبسه في منزله
ولم ينسب إلى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي لا أجر له لانه مخالف لما من وقال الفقيه أبو الليث
عند يرميه إليه ولا يكون مهالفاً لأن الأجر مطلق لا بالنسب لا بالنسب إلى ذلك الموضع وإنما يذهب إلى ما ذهب إلى

فصلها ولم يركبها الثلاثة إذ لم يتجاوزوا ذلك يومئذ انق فامسكه حينئذ حتى غور ليس لم يجب ان جزءا بعد المدة
التي لو لم يستغرق في الصلاة فخرج على الثانية انها لو ملكت في زمان ايما كها حينئذ يضمنها لانه لما لم يجب الاجر
لم يضمن ما ذوقا في امساكها بخلاف ما اذا استاجر هالوكو على المصنف فليكن بعد امساكها ما ذوق الكروايسي
التي جاز في الاجرة من المستأجر من غير ان يرد عليه احد فان بعد مضي المدة لم يصح الرجوع والزيادة في المدة جائز وان
زيد على المستأجر فان كان في المالك لم يقل مطلقا كالرخصت وهو شامل مال المصنف يجرى به وان كانت المدة وقفا

فذلكم الموضع ليس هو ما ذوقا في انهاء بده الى ذلك المكان قال وجعل هذا الاجل مالوا استاجروا اية ليركبها الى
حوض كنفه كنفها في المصروف عزائه ولم يذهب الى ذلك المكان بل ياتي بكون مخالفا ضامنا لا اجر عليه لان في اجارة
الذي ينفذ ان مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض الموضع يبيع وبعض الطرق قد يجرى امر بالدابة
فيكون ذكر المكان للتقييد فاما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس وانما يقتضي بيان الوقت لان اللبس
في بعض الاوقات قد يجرى امر من البعض ثم قال وجعل استاجروا اية ليس كها يومئذ الى الليل فليكنها في بيته ولم يركبها
ذكر في الكتاب ان الاجرة ما لم يركبها حتى رجع المصروف الى مكان معلوم فامسكه في بيته لا اجر عليه لانه لا يجب الاجر بهذا
الامساك ظم يكن ما ذوقا في ذلك من اجارة ان كان استاجروا هالوكها في الاجرة فليكنها ان لم يركب لا يكون ضامنا لان
الاجر يجب بهل الامساك فيكون ما ذوقا في ذلك من اجارة ان كان استاجروا هالوكها في الاجرة فليكنها ان لم يركب لا يكون ضامنا لان
المخرج الى ذلك المكان مدة غير مبررة في العادة ان من استأجر زواجة الى الخروج الى ذلك المكان ان قدره يمسكه
فليكنها له ان يخرج الى ذلك المكان **قوله** لم يجب اجرة بعد المدة في المدة الزمنية في اداء ثل كتاب الاجارة احتاجوا
ليجلسه بد انق على يوم فوضعه في منزله مدة ولم يلبسه بلزمه اجرة التي لو لم يستغرق فيها ولا يلزم ما بعدها
لانه لا يمكن عقد اجارة الا بغير اداء اجرة الكسوة ولم تلبسها انتهى وفي الواو الحجة عليه لكل يوم ذوقا الى الوقت
الذي لو لبسه الى ذلك الوقت لخرق فاذا خرق سقط عنه الاجر لان في المدة الاولى الاجارة منقذة وفي الثاني والثالث
مضادة وانما يمتنع من هذه عليه بل خوله وهو في يده قد غل وهو قاد على الاقلاع به لانه ليس في وسع الآخر الا التمكن
وقد وجد ان يطلب الاجرة كمن استاجروا الى سكنها فقبضها واخذ بها فخرج ولم يسكن حتى انقضت المدة كانت الاجرة عليه
بذلك استاجروا في يومين من سجد ربح مثل هذا التمسك فنه يتضح عبارة المسألة في هذه المدة وان لا صلة لهذه الاستثناء كما هو ظاهر
قوله كما في فروق الكروايسي الصواب كافي فروق المصروف في اجارة اذا استأجره الى ركبها يوما الى الليل فجلس في بيته
ولم يركب فيها اية ان استاجروا هالوكها في ربح المصروف وان استأجره الى ركبها في المصروف لا يضمن لان في
المفصل الاول لجهل السمس لا يوجب الاجر بل يضمن ما ذوقا في الفصل الثاني في ربح الآخر هذا العيب فيكون ما ذوقا
قوله الزيادة في الاجرة من المستأجر لم يعز الممسئلة وهي في الثانية **قوله** والزيادة في المدة جائز قيل انما
من الموجه عبارة من تركب بعض الاجرة وهو جائز ولو بعد المدة فاجيب بان المدة انما هي في المكان والعقد وبعضها
لا يلحق بل يكون امر مستأنفا **قوله** فان كان في المالك لم يقل مطلقا بل مضي المدة وقبضها **قوله** وانما يمتنع من هذه
من الآخر شي من مواد كان بعد مضي المدة او قبلها **قوله** وهو شامل الى البيت بعد مضي وقت حصة في الاستعانة بين الوقت وارض
البيتيم حيث قال ولو استأجر مشرف الوقت وهو في البيت من لا للوقوف او ليمه به يكون المثل قال ابو محمد بن الفضل

فلا بد من البرهان عليه وان لم يتقبلها آجزها المتعولي والكالت ارهاقان كالتعاليق من الزرع فكال اذ وان مدفولة لم يصح
 احار تما لغير صاحب الزرع لكن تقسم الزيادة من وقتها على المستاجر واما الزيادة على المدة اجر بعد ما بنى او مخرق فان كان
 استاجر هاهنا مشهورة فانيه اذ جره لغيره اذا فرغ المهران لم يتقبلها والبناء يتملكه الناظر بقلعه مستحق القلع للوحدان وبصين
 جعني يتخلص بناءه فان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره ولما تقسم عليه الزيادة كالزيادة بهما زرع ولما اذا زاد اجر المثل
 في نفسه من غير ان يزاد احد فله المتولي فسقطها وعليه الفتوى وما لم يتسمع كان على المستاجر التمسى كالمى الصهرى هذا
 جزرقة في هذه المسئلة من كلام صاحبنا ربح اذا فسخ العقد بعد تعجيل البدل بجميعا كان العقد او فاسدا او للمعجل
 بقدرها وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب بغير مثلها **قول** فلا بد من البرهان عليه اي لا بد له من الزيادة من برهان يشهد
 على المنكر انما هو المستاجر المنهك زيادة اجر المثل لان القول قول المنكر والبيينة على المدعي والا صل ابقاء ما كان على
 ما كان **قول** فانهما تؤجر لغيره الخ قيد به اذ لو كانت العمارة لو رقت لا يستاجرهما احد تركت في يده وقال في المحيط وفيه
 هانوت وقت عمارته ملك لرجل وصاحب العمارة يستاجر به باجر مثله ينظر ان كانت الضمارة لو رقت يستاجر بها كثر
 منها يستاجر صاحب العمارة كلف رقع المارة ويؤجر من غيره لان النقصان هو اجر المثل لا اجور من غير ضرر وقدر ان كان
 لا يستاجر باكثر مما يؤجره لا يتكلف ويترك في يده بل لك الاجر لان فيه ضرر ولا نقص ومفله في الضمانية والقانونية
 وغيرهما **قول** والبناء يتملكه الناظر بقلعه قيمته الخ اي ان رضى مالك البناء لان تملكه بغير رضى ولا يجوز كافي جامع الفصولين
 وقال في البحر في مخرج قوله فان مضت المدة قلعهما رمله هانوتة الخ ان يعرض له المورقة فله ليقطعها ويتملكه يعني بان
 تقوم الارض بكون البناء والعمر وتقوم وبها بناء وشحن لصاحب الارض ان يتأجره بقلعه فليقيم من فضل ما بينهما كذا في
 الاختيار وهذا الاستثناء راجع الى لزوم القلع على المستاجر فاذا اذ رضى المورق ببيع فليقتل ليلزم المستاجر القلع وهذا
 صحيح مطلقا سواء كانت الارض تنقص بالقلع ام لا فلا حاجة الى جعل كلام المص رح على ملاذ كانت الارض تنقص بالقلع
 كجعل الشارح تبعا لغيره لكن لا يخلطها المؤجر بغيره على المستاجر الا اذا كانت الارض قد نقصت بالقلع واما اذا كانت لا تنقص
 فلا بد من رضاء **قول** واما اذا زاد اجر المثل الخ في التاثير خالية واذ ازيد جزا المثل قالوا ليس للمعولي ان يقتل الاجارة بنقصان
 اجر المثل لان اجر المثل يعبر وقت العقد فاذا كانت التمسى وقت العقد فجزا المثل فلا يقتل بغير التغيير بعد ذلك للمثلين قيل لكنه
 خلاف المفتى **قول** وما لم يقسم الخ كان على المدة اجر التمسى في البحر فلا يصح البخيرة وهذا اجزا القيم دارا باقل من اجر المثل
 قد رما لا يتباين الناس فيه حتى لم تجز الاجارة لو سلمها المستاجر كان عليه اجر المثل بالتماما بلغ على ما اختاره المتأخرون
 من المذاهب انتهى وفي النهاية المتولي اذا اجر حمام الوقت من رجل ثم جاء آخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجر
 الحمام من الاول اجرة بمقدار اجر مثله ونقصان يصير يتباين الناس في مطلق فليس للمعولي ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة
 الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتباين الناس فيه تكون فائتة فله ان يؤجرها اجارة جميعا اجلى الاول ومن غيره
 بالجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستاجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازاد اجر المثل كان للمعولي ان يفصح
 الاجارة وما لم يفصح كان على المستاجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي وذكر في النفع الواسل بعد مسئلة بل لم يرد قول اولاد
 البنات في لفظ الاول خلافا في مدفولة الزيادة في اجر الماجور فرا جعه ان شئت **قول** اذا فسخ العقد بعد تعجيل البدل الخ اي
 عقد الاجارة وكما يكون للمستاجر من العيين يكون للمعولي وللصحة في حبسها وكذا يكون اذ لم يها من باقية الغير طاء

حبس الميراث حتى يستوفي البذل ذكره الزيلعي في البيع الفاضل حصراً بان للمتأجر حبس العين حتى يستوفي
 ما جعله ولا يتخلف ما في آخر اجازات الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين في يد المورج وما ذكره الزيلعي المأه
 فيما اذا كانت في يد المستاجر وقد صرح به في الاجارة الفاضلة من جامع الفصولين **الاجارة** عقد لازم لا تنفس
 بهير على الا اذا وقعت على استهلاك عين كالا مكتتاب فلصاحب الورق فسحقها بلا عذر واصله في المزارعة
 لرب البذل والفسخ دون العامل ومن اعطى ارضها المجوزة لفسحقها الدين على المورج ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسحقها
 لومات الاجارة والبائع او الراهن وعليهم هيون كثيرة لكن بين فاضل هذه العقود **هيونها** اذا نسج كل منهما فرق في مسئلة
 واحدة وهي ما اذا ارتفعت الاجارة او البيع بد من كان للمتأجر والمشتري على الاجرة والبائع ثم فسحقا عقد
 الاجارة او البيع وكان ذلك فانه لا يكون للمتأجر والمشتري حق الحبس لا متيقفاً الدين ولا يكونان اولى
 بهما من سائر الغرماء اذا مات الاجر والبائع واذا كان عقد الاجارة او البيع صحيحا وكان كل منهما يدين للمتأجر
 والمشتري على الاجر والبائع ثم فسحقا العقد بينهما يكون للمتأجر والمشتري حق الحبس لا متيقفاً الدين ولا يكونان
 احق بهما من سائر الغرماء كالمات الاجر والبائع وعليهما هيون كثيرة كافي العمادية واما الراهن اذا مات من ديون كثيرة
 فالمرتضون احق بالرهن كافي الحيوة والرهن الفاضل كالصحيح حال الحيوة والمائة حتى اذا تقاضوا ففاضل للمرتضون
 حبس الرهن الفاضل حتى يودي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتضون بالمرهون الفاضل اولى من سائر الغرماء
 هذا اذا حق الدين الرهن الفاضل اما اذا سبق الدين ثم رهن فاضل بهذا ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتضون حبس
 لا متيقفاً الدين السابق وليس المرتضون اولى من الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكماً لفساد السبب بخلاف
 الرهن السابق والدين اللاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهذا القبض ما بقى فعبت المقابلة الحقيقية ثمة
 وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين او تاخر لصحة السبب وبه المقابلة الحقيقية كذا في الجوازية والعمادية **قوله**
 وقد صرح به في الاجارة الفاضلة في جامع الفصولين وبجارتها لواجتراف فاضل او عجل الاجارة ولم يقبضه حتى مات
 المورج او مضت المدة فارد المستأجر ان يحبس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في الجائزة نفى الفاضل اولى ولو
 مقبوضا صحيحا او فاضلا فله الحبس لاجر عجله وهو احق بثمنه لو مات المورج انتهت ومثله في الخاتبة ومنية المفتي
قوله الاحارة عقد لازم اليه المسئلة في القنية في اول باب العن وفي الاجارة قال بعض الفضلاء وبقي الكلام في انه
 يحتاج الى نسج القاضي ام لا بان الذي رايناه المأهوفى الذي يفسخ بعد واما الذي يفسخ مطلقا كهنه المسئلة فلم اجله
 صريحاً **قوله** الا اذا وقعت على استهلاك عين اليه في القيمة في باب العن وفي الاجارة ما نصه الاصل ان الاجارة متى
 وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالا مكتتاب تقع على استهلاك الكاف والجور وكرب الارض في المزارعة اذا كان
 البغرمين فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عوض وفرض على هذا الاصل جواب كثير من الروايات فيجب ان يحفظ **قوله**
 الدين على المورج ولا وفاء له الا من ثمنها اليه قال في الولوالجية وان كان عليه دين وحبس فيه فله اعد ووبيعه جائز اذا كان
 الدين بمال لا يقل على قضاائه الا ببيع المستأجر لانه لا يمكنه ايفاء المعقود عليه الا بضرر يلحق نفسه وهو الحبس قال العقبة
 ابوالميثرحمة الله هذا اذا كان الدين ظاهراً يعني ثابتاً بالبينة او لم القاضي فان لم يكن ولكنه اقر بالدين وكذا به المستأجر
 جاز اقراره ويكون غير هذا الامام خلافاً لهما لم يفسخ المأهوفى يكون بقضاء القاضي على رواية الزيادات حتى لو باع المورج

عنى بيعها الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار لمن تعيين عليه الفعل كسفل الميهن وحمته
وهنه والاجاز صح استيجار قلم ببيان الاجر والمد آجر الغاصب ثم ذلك لغلط صاحب محتاج لورضالوضع شبهة الصيد جاز
وكذا استيجار طريق للمروان بين لليلة حياجر مشغولا وفارغاصح في الفارغ فقط آجرها المستاجر من المؤجر لم يصح

وكله قبل القضاء لا يجوز وطى رواية الاصل يكون بدونه فيجوز بيعه واصحها الاول لانت الفسخ مختلف فيه وتوكل
على القضاء كالرجوع في الهبة قال في التولوية وهذا في باب الدارين خاصة اما في هذا آخر يتفرد من له العذر
بالفسخ من غير قاض هو الصحيح من الرواية من المشايخ ومن يفرق بينهما بلن العذر ان كان ظاهرا لم يصح الى القضاء
وان كان غير ظاهرا كالدائن الثابت باقراره يحتاج الى القضاء ليصير العذر بالقضاء ظاهرا كذا في التجريد ذكر ذلك

في شرح المجمع لابن الملك وقال قاضي خان والمجربى القول بالتوفيق هو الاصح وقوا بعض الفضلاء بان فيه امثال
الروايتين مع مناسبة في التوزيع فيندعي اعتماده انتهى اقول في تصحيح القول وري للعلامة قاهم ان ما يصححه قاضي خان

من الاقوال يكون مقلد ما ملى ما يصححه غيره لانه كان فيه النفس وهذا القول صحه قاضي خان روح فينبغي اعتماده
قوله الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها قال بعض الفضلاء من معاصري المصنف هك ائيد حسن في فسخ الاجارة

بالدين وهو غريب لم اقبل عليه **قوله** لا يصح الاستيجار لمن تعيين عليه الفعل اليه في الخالية ولو استاجر رجلا لسفل الميهن
لا يجوز وان استاجر لعمق القبر وبين الطول والعمق والعرض جاز قياسا واحتسنا فان لم يبين ما ذكر القياس

لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على وسط ما يعمل الناس وان استاجر لحمل الجنابة ان لم يكن هناك من يحملها
لا يجوز وان كان هناك من يحملها جاز انتهى وفي التولوية الجية مثله مع زيادة فليراجع **قوله** استاجر ارضا للوضع

شبكة الصيد جاز لانه استيجار لعمل معلوم وللناس فيه تعامل كذا في التولوية الجية **قوله** وكذا استيجار طريق للمروان بين
المد اقول والا جركا في التولوية الجية ثم ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون محددا او لا وهو قول ابي يوسف ومحمد

رحمهما الله وهو المختار كافي العميون وقال ابو حنيفة رحمه الله ان لم يبين الحدود فهي فاملة وهذا الخلاف مبني على
الخلاف في اجارة المشاع كافي شرح المجمع **قوله** استاجر مشغولا وفارغا اليه في الخلاصة في الاصل رجل استاجر ارضا فيها زرع

وقصب او غورهما يمنعه من الزراعة لا يجوز والعملة اذا كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقاضاه
تو جرد الارض منه وان كان لغيره يؤجر بعد مضي المد ولو آجر مع هذا بدون العملة ثم علم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائزا

قال خواهر زاده هذا اذا لم يدرك الزرع ما اذا دوك بحيث لا يضره الحصاد يجوز ويؤمر بالقلع انتهى وفي الخالية
ولو آجر ارضا فيها زرع لا يجوز الاجارة ثم نقل كلام خواهر زاده المتقدم ثم قال هذا في الارض وما اذا آجر بيتا مشغولا يجوز

ويؤمر بالغريغ والتسليم وعليه الفتوى انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي حمل ما ذكره المص على ما ذكره قاضي خان وهو لو
استاجر ضياعا بعضها فارغا وبعضها مشغولا قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان

مشغولا انتهى لانه لو استاجر بيتا مشغولا فانه تجوز ويؤمر كذا مرتين حمل كلامه على الضياع فقط فانهم **قوله** استاجر
المستاجر من المؤجر لم يصح وكذا لا تصح وان تخلل بينهما ثالث الى الرابع وهي رواية من محمد رحمه الله وعليها الفتوى

كافي البزاية ولا فرق بين ان يؤجره منه قبل القبض او بعده كافي الجوهر ولا تنقض الاجارة كاسياني في الصفحة الآتية وكذا
لو آجر الوكيل وعلم ثم استاجر هامة لا يجوز وقيل يجوز كافي الغنية وفي التولوية الجية ولو استاجر دارا اجارة طويلة ثم آجرها من

استأجر نصراني مسلما للخدمة لم يجوز له بيعها جاز كالا حتميا ولا بيعها لغيره او لبناء بيعة او كنيسة احتاجه ليصيده
او ليحتطب جازان وقت استأجره زوجها لغمز وجلها لم يجوز استأجرها لارضاع ولده او رجل به لم يجوز احتاجه
الى مائتي سنة لم يجوز اضافة الاجارة الى منافع الدار جازة فدم داره الى آخر ليرمها ولا امر عليه

المحرر بعد ذلك فالثاني فانه لانه آجره ممن له ملكه الرقبة فينتفع هو بملك الرقبة لا بعقل الاجارة فتفسد الاجارة وما اخذه
من الاجارة بحسب عليه من راس المال الا ان مع فساد يعقل في الشهر الاول فينقص من العقد الاول بقدره واذا دخل الثاني
في العقد الاول فينقص من الاول شهر فشهروان كان الثاني وقع فاهل اكمن اشترى شيئا ثم وهبه قبل القبض من
البائع نقض البيع وان كان بيع للثاني وقع فاهل انتهى **قول** استأجر نصراني مسلما ليرم داره اقول حق العباة ان يقول آجر
مسلم نفسه من نصراني للخدمة لم يجوز كما هو ظاهر قال في الحاقية آجر نفسه من نصراني ان استأجره لخدمة لغير الخدمة
جاز وان آجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذكر القدر وري انه يجوز ان انتهى
وفي الذخيرة في الفصل السابع من الاجارة في الخدمة المسلم اذا آجر نفسه من كافر للخدمة يجوز باتفاق الروايات لانه
وان كان يستعمله قهرا يعقل الاجارة الا انه يستوجب عليه عوضا من كل وجه على حيل القهر فينتفي الذل انتهى وينبغي
اعتماد هذا كما لا يخفى وقد افهم كلام صاحب الذخيرة انه لا خلاف في المسئلة وظاهر كلام المصنف روح ايضا انه لا خلاف فيما ذكره
لجزمه به وفي البرزاية آجر نفسه لكافر للخدمة يجوز ويكره وقال الفضلي تجوز فيما لا ذل فيه كزراعة لا مانيه ذل كخدمة
انتهى **قول** استأجره ليصيده او ليحتطب جازان وقت بان قال هذا اليوم او هذا الشهر ويجب المسمى لان هذا الجير
وحل وشرط صحته بيان الوقت وقد وجب وان لم يوقت ولكن عمن الصيد والخطب فالاجارة فاهل لجهالة الوقت
فيجب اجر المثل وما حصل يكون للمستأجر كذا في الولوالجية **قول** استأجره ليرم داره ليرمها لم يجوز لان هذا ليس
من اجارة الناس ولان هذا الجير وحل وشرط صحته بيان الوقت كذا في الولوالجية قلت فلو غمز رجلا كان له اجر مثله
لا المسمى **قول** استأجره لارضاع ولده لم يجوز لانها وقعت على ائلاف العين وفي الولوالجية ولو استأجر امرأة لترضع ولده
ان كان منها لا يجوز لان ذلك مستحق عليها كخدمة البيت مثل العنسن والخبز وغير ذلك وان كان من غيرها يجوز
كذا ذكر مطلقا في بعض المواضع وقال الخصاف انما يجوز اذا استأجرها من مال الصبي لانه يقع الاحتياج للصبي والصبي
اجنبي عنها وان استأجره لترضع ولده وهي معتدة ان كان مدة طلاق رجعي لا يجوز كافي حالة النكاح وان كان العدة
من طلاق بائن يجوز وذكر في المجرى عن الامام انه لا يجوز ولو استأجرها بعد ما انقضت عدتها يجوز بالاجماع لان
تفقة الصبي على الصبي لا على الام **قول** استأجره الى مائتي سنة لم يجوز يعني لا نعلم انه لا يعيش الى تلك المدة فيقع بعضه
في حالة الحياة وبعضه بعد الوفاة كذا في الولوالجية وهو قول وقيل يجوز وهو الصحيح **قول** اضافة الاجارة الى منافع الدار
جازة في الفتاوى الخانية لوقال آجر تلك منفعة هذه الدار شهر ابك كذا ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وانما تجوز الاجارة
بالا اضافة الى الدار لا الى المنفعة وذكر الامام خواهر زاده انه اذا اضاف الاجارة الى المنفعة يجوز ايضا انتهى وفي المتاوى الولوالجية
الاجارة اذا اضيفت الى منافع الدار تصح فانه نص في هبة الامام خواهر زاده اذا قال وهبته لكم افعه الله الدار وكل يوم بدرهم
فيكون اجارة فهذا الاول انتهى وقال الامام الزيلعي ان المنافع معدومة حقيقة والمنفعة لا يتصور وجودها في لحظة فلا يمكن
جعلها موحودة حكما لان الشرع لم يرد بتقلير المستحيل ولهذا لو اضاف العقل الى المنفعة لا يجوز ولو اضافه الى العين

فهي مارية المستاجر فاحل اذا اجر صحيحا جازت وقيل لا استاجر د راهم ليعمل فيها كل شهر يكذ انهي **قوله** ولا اجر
ويضمنها ولو لميزين بها جازت ان وقت ولا تجوز اجارة الشجرة لكرم بالجر على ان يكون الثمر له وكذا البان
الغنم وصوفها ولو استاجر الشجر مطلقا قال خواجه زاده لقائل ان يقول بالجر او زوينصرف الى هذه النيات عليها
او الذابة وبعد مد لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غز لا الى حائل لينسجه له بالنصف فسدت في احتياج الكسوة
للقرءة مطلقا يقسرها الشرط كاشتراط طعام العبد وعالف الذابة وتطيين الدار ومزيتها في حق الباب وادخال
جذع في سقفها على المستاجر لا يجوز الاحتياج والاستيفاء الحدود والقصاص

جاز بالاجماع انتهى فظهر بهذه ان في المسئلة خلافا وان المصنف مشى على ما قاله الامام خواجه زاده **قوله** فهي مارية قيل
هل يلزمه ترميمها انظر لا لان المستعير لا يلزمه شي انتهى يعني لان نفقة المستعار على المستعير **قوله** المستاجر فاحل
اذا اجر صحيحا جازت وقيل لا يعني اذا قبضها ثم اجرها اجارة صحيحة والذي قدمه المصنف هو الراجح قال في المضمرات
احتاجر دارا اجارة فاسدة وقبضها ثم اجرها من غير اجارة صحيحة جاز فهو الصحيح وللادول ان ينقص الاجارة الثانية ويأخذه
الدار لانه لو باع بيعا فاحل ثم المشتري اجره فله ان ينقص الاجارة فكذا هذا بخلاف البيع لان الاجارة تفسخ بالاعمال
والبيع لا انتهى ومثله في البرازية والعمادية والخلاصة **قوله** ويضمنها قيل يشكل على نصهم بان العين في يد المستاجر
امانة وان كانت الاجارة فاسدة انتهى يعني لان فساد العقود ملحق بصحتها اذا اتصل به القبض اقول المراد بالفساد في
كلام المصنف البطال لان الاجارة هنا وقعت على امتهلاك العين وانما وجب الضمان لان الاجارة لما لم تصادف محلها
لان محلها المنفعة لا العين بقي مجرد الاذن بالانتفاع من حيث التصرف ليرد عليه مثله وهذا تفسير القرض فيصير قرضا
كما في الرابحية ولا يرد ما قيل **قوله** ولو لميزين بها جازت ان وقت اقول وبين الاجارة كافي الولوالجية **قوله** ولا تجوز اجارة
الشجر والكرم الخ لانها عقدت على استحقاق العين كافي الولوالجية **قوله** وكذا البان الغنم وصوفها يعني لو استاجر غنما
على ان يكون له البانها وصوفها **قوله** دفع غز لا الى حائل الخ في الولوالجية دفع كرها الى حائل لينسجه بالثلث او الربع
فالاجارة جائزه والقياس ان لا تجوز لانه في معنى تقييد الطمان الا ان لم يجز كالزراعة والمضاربة للتعامل انتهى وهو مخالف
لما ذكره المصنف **قوله** كاحتياج الكتاب للقراءة مطلقا اي سواء بين المداة او لا كما يستفاد من الولوالجية اقول ولو قال كمسئلة
تقييد الطمان لكان اولى لا اشتراط كهما في حلة الفساد بخلاف احتياج الكتاب للقراءة فان حلة الفساد فيه كافي الولوالجية
ان الاجارة على القراءة لا تنعقد لان القراءة ان لا تكون له كذا في القراء ان او معصية كالغنا فالاجارة صليهما لا تجوز كما
ذكرنا قبل هذا وان كانت القراءة مباحة كقراءة القرآن فهو فعل مباح له بغير الاجارة وانما لا يباح له الحمل وتقليب
الاوراق فتكون الاجارة على ما يملكه قبل الاجارة وهو القراءة فلا يجوز ولو انعقد ينعقد على الحمل وتقليب الاوراق
والاجارة على ذلك لا تنعقد لانه لا فائدة فيه للمستاجر ولهذا الوص عليه لا تنعقد انتهى **قوله** وغنى ما شرط
كا اشتراط طعام العبد وعلق الذابة في الطهيوية قال الفقيه ابو الليث في الذابة فاخل بقول المتقدمين امان في زماننا فالتخلل
يأكل من مال المستاجر مادة انتهى ومثله في الخالية **قوله** لا تجوز الاحتياج والاستيفاء الحدود والقصاص ذكره
المؤلف اخذ من القنية ومثله في منية المفتي وعبارتها استاجر القاضي وجلا لاستيفاء القصاص الحد لم يجز ذكره
او لم ينف كرفان فعل الاجير ذلك فله اجر المثل وان استاجر من له القصاص لم يجز عندنا فلا نهر له وان فعل الاجير ذلعه

القول الثاني -

استعمال المثل في السوق لينتفع من ثمنه فطلب منه أجر العبرة لعادتهم وكل الوادخل وحلا في حانوته ليعمل له استأجره ليتنفع به خارج المصر فانتفع به في المصروفات كان فوبلوجب الاجر وان كان دابة لا تستأجر دابة فمساقتها عليه الاجر الالعلوبها الاجير الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خيران هاء فخطأ واعطاء الاجر وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بمصابه من المسمى استغنى مد بعد جعل هاء وجب الاجر وقيمته لو ملك حمل احد الاجيرين فقط فان كانا غير معينين وجب لهما كله والا

في الجارية ما انتهى وان استأجر من له القصاص في الدلف جاز منيل هم فيلزمه ما ضمن ان فعل اجيره انتهى وفي الثانية ما يتخالفه وعبارتها استأجر رجلا لا متيفاء الحكم ودود القصاص ولقطع اليد وليقوم في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة فان لم يقد كرمته فسد العقد فعليه اجر المثل ان عمل لان المعقود عليه عند بيان المدة منافع في تلك المدة فان امتحق في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل من اقامة الصنف وغير ذلك اما اذا لم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا لا يدرى متى وقع وماذا يقع فاذا نسل الاستيجار وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل لانه امتو في المنافع بعقد ما حد انتهى وينبغي اعتماده في الثانية لظهور وجهه **قوله** استأجر من بر حل في السوق يبيع متاعه يعني ولم يعين له احرا **قوله** فالعبرة لعادتهم اي لعادة اهل السوق فان كانوا يعملون بالاجر يجب الاجر المثل وان كانوا يعملون بغير اجر فلا يجب اجره وكن الوادخل وحلا في حانوته ليعينه على بعض اعماله كل افي الولو الحية **قوله** فان كان ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ذكر في الولو الحية وجل استأجر قيمتها ليلبسها ويلبس الى مكان كذا فلم يذهب الى ذلك الموضع ولبسه في موضعه فانه يجب عليه الاجر لانه وان خالف لكنه خلاف الى خير بخلاف ما اذا كان استأجر دابة ليزب الى موضع كذا فتركها في المصروفات حوائجها فهو مخالف الى شولان الاجارة في العادة لا تحوز ما لم يبين المكان وفي الثوب يحتاج الى بيان ذلك الوقت دون المكان انتهى وبه اتضح كلام المصنف **قوله** الاجير الكاتب اذا اخطأ في البعض الخ في الولو الحية استأجر وراقا ليكتب له القرء ان ينقطه ويحجمه ويعشره واعطاه الكاغذ والعبر ليعطيه كذا درهمان فاصاب الورق البعض واخطأ البعض فامسئلة على وجهين ان فعل ذلك في كل ورقة فله الخيار ان شاء اخذه واعطاه اجر مثله لا يتجاوز ما سمي وان شاء تركه عليه واخذ منه قيمة ما اعطاه لانه ما رجه على ما شرطه وان فعل ذلك في بعض المصحف دون البعض يعطيه حصص ما اصاب من المسمى ويعطى لما اخطأ اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض **قوله** استغنى مد بعد جعل هاء الخ في الولو الحية استأجر من سنة فلما مضت السنة جعل الاجارة ومضت السنة على ذلك وقيمة العبد يوم العقد ألفان ويوم الجعود الف فهلك العبد لان جعله سنة فله الف درهم كانه لم يرد بعد سنة الى مالكه فصارة اصبا وينبغي ان يكون هذا الى قول محمد اما على قول ابو يوسف لما جعل فقلد اسقط الاجر لانه بعد هذا اذ كره هذه المسئلة في الدابة وذكريها الاختلاف ولا تغارق بينهما انتهى ومثله في الثانية مع زيادة **قوله** حمل احد الاجيرين الخ في الولو الحية استأجر رجلا يعملان خشبة له الى منزله فحمل احد هما دون الآخر فهلك على وجهين ان كانا شرعيين في العمل يجب الاجر كاملا لان العادة بين الشرعيين كذلك يتقبلان العمل ويعمل احد هما او كلاهما وان لم يكونا شرعيين يجب لنصف الاجر لانه استأجر هما انتهى وبه يتضح كلام المصنف **قوله** فان كانا شرعيين اي شركة الصنائع **قوله** وجب لهما كله والا

من المخرج اجارة المنادي والسمسار والحمامي وقومها اجارة السكوت في الاجارة رضا وقبول قال الراعي
ارضى بالمسمى وانما ارضى بكذ افسكت بالملك فارجى لزمته وكذا لو قال لساكن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن
في ماله ارضى الاجارة للارض كالخراج على المعتمل فاذا استاجر هاللزراعة فاصطلم الزرع آتفه وحسب منه لما قبل الاصطلام
مقطعا بعد ولا يلزم المكاري ان يهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يلزم الاجر بتخليتها استاجره لغير
بوه عشرة في عشرة وبين الحق فحفر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة
خمس في خمسة خمسة

عليه معنى كلام البزاز انه يتعين هذا الشخص والعقد بحضور الشخص وقبوله خطاب الامير بما ذكر فوجب المسمى
تحقق العقد بين شخصين معينين بفعل معلوم واما اذا لم يتعين قد له شخص من غير قبول فلا يجب شيى اصل صرح
في خزائن الاكمل فليتأمل معلّم ان ماد كره من اجر المثل لا يوافق المعقول والمنقول والعجب ان المصنف يهتري بمثل هذا
شرح على الكنز في كتاب اللقطة انتهى وروى الشارح الجليل بان هذا ليس بشيى لان وجوب اجر المثل معلل بان
لك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقرر بقدر فيجب اجر المثل فان دل له من غير مشي فهو باطل
لمسئلة الاولى فاعلم ما ذكر لا مجرد حضور الشخص وقبوله خطاب الامير وعبارة الخزائن رحل اضل شيئا فقال
ن دلني عليه فله كذا فله انسان لا يستحق شيئا ما لو قال لانسان بعينه ان دللتني عليه فله كذا صح وله اجر المثل
مالو دل به بالكلام ولا شيى له هكذا روي عن ابي يوسف وهذا النقل يورى لما قلنا فليتأمل **قوله** بين الموضع قيل
ليه اذا ان علم الصحة في مسئلة الدلالة على العموم لعدم تعيين الموضع وانت تعلم ان قوله من دلني على
ن اعم الموضع وغيره اذ كذا كناية عن شيى معين في نفسه موضع كان او غيره ولعل الاولى تعميل الصحة في مسئلة
مير السرية بخصوصها بالحجة الى امانة الدلالة على ذى المصلحة العامة استحسانا وان كان القياس خلا فله
جارة المادي والسمسار والحمامي الخ في الولوالجية اجرة السمسار والمنادي والحمامي وما شبه ذلك مما لا تعد يرفيه
لوقت ولا مقدرا لما يستحق بالعقد وللناس فيه حاجة جائزة وان كان في الاصل ناسل الحاجة الناس الى ذلك انتهى
اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البزازية اجرة المثل فليراجع **قوله** قال الراعي لا ارضى بالمسمى الخ الظاهر
انه تفرع على ما قبله من كون السكوت في الاجارة رضا وقبولا وح كان الظاهر ان يقال فلو قال الراعي **قوله** الاجارة
للارض كالخراج على المعتمل اقول هذا مخالف لما في الولوالجية حيث قال استاجر ارضا للزراعة سنة ثم اصطلم الزرع آتفه قبل
مضي السنة بما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط **قوله** لا يصطلام يسقط لان الاجر انما يجب بازاء المنفعة
شيئا فشيئا فما المتوفى من المنفعة وحسب عليه الاجر وما لم يستوف المنفعة في العقد في حقه فسقط الا حفرق بين هذا وبين
الخراج فانه اذا زرع ارضا خراجية فاصلب الزرع آتفه فلله هب لم يورخ بالخراج لانه لم يسلم له النماء لا حقيقة ولا اعتبارا لان
الغوات ما كان من جهته حتى يصير ما لم اعتبره هب و هو ب الخراج ملك ارض نامية حولا كما لا اما حقيقة
او اعتبارا فاذا فوات النماء في مدة الحول ظهر ان الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا قبل هذا على خلاف هذا والاعتماد على
هذه الرواية **قوله** وجب منه لما قبل الاصطلام ومقطعا بعد يعني الان يمكن من اعادة زرع مثله اوردته في الضرر
بالارض كاذن ما ذكره لو منعها غاصب كافي المحيط **قوله** الخمسة في الخمسة خمسة ومشررون الخ اقول الضرب معتبر

وعشرون فكان له ربع العمل استاجر قبرا فحفره فدفن فيه غير ميتة المستاجر لئلا يجزله بعد ذلك
كذا ابيع فله اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوضوء منه اكثرها جعلت ما يشاء الناس ان متفاوتا لم يصح
داري لك بمدة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة آجرتك بغير شيى فاحدة لا عارية اجير القصارا من لا يبيع
والقصار على الاختلاف في المشترك

في الاجسام وهو الفرق بين الاجارة والطلاق حيث قالوا لو طلقها فنتيت في ثنتين يقع ثنتان **قول** فمن فيه غير ميتة
المستاجر الم في الفتاوى ولو الجية استاجر ليعفر قبرا فحفره فدفن فيه انسان آخر قبل ان يموت
لم يكن على المستاجر اجرة لانه لم يسلم المعقود عليه لانعدام القنية والوقوف في ملكه **قول** بعد لي بكذا ذلك كذا ابيع له
اجر المثل اي ولا يتجاوز به ما سمى وكذا لو قال اشتر لي كافي البراذية وعلى قياس هذه السامرة والد لالين الواجب اجر المثل
كافي ولو الجية **قول** متى وجب اجر المثل وجب الوضوء منه يعني اذا كان اجر المثل متفاوتا فافمنهم من يستقصي ومنهم من
يتساهل الاجر حتى لو كان يستاجر مثل هذه الدابة بعضهم باثنا عشر وبعضهم بعشرة وبعضهم باحد عشر يجب احد عشر
كذا في القنية في باب مسائل متفرقة من كتاب الاجارة وفيها ان اجر المثل يطيب وان كان السبب حراما لم يذ كر وجهه
ملين فار فيها ان اجر المثل في الاجارة والمزارة من حنس الدراهم والد نانيولا من حنس المسمى **قول** داري لك
هبة احارة او اجارة هبة فهي اجارة في ولو الجية لو قال داري لك هبة اجارة كل شهر بدوهم او احارة هبة
فهي احارة اما الاول لانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اذله واره يحتمل التغيير في حكر الاجارة واما الثاني فلانه نعى
على الاجارة فلا يتغير بذكر الهبة آخر الان المذكور ولا معاوضة والمعاوضة لا تحتمل التغيير الى التبرع ولهذا
لا تنعقد العارية بلفظ الاحارة ولو قال آجرتك بغير شيى لا تكون عارية فلا يتغير به اول الكلام انتهى وبه يتضح كلام المص
ويظهر ما فيه من الخلل بقي ان يقال ظاهر هذه الاجارة لازمة لا تنسخ الامن بقدره وان الاصل في الاجارة اللزوم الامن
عز والامر ليس كذلك بل هذه اجارة غير لازمة وبه فترقت غير هامن الاجارات كما في البنانية وفي البحر نقلا من المحيط
ان هذه الاجارة غير لازمة فيملك كل فصحا بعد القبض ولو ممكن وجب الاجر **قول** آجرتك بغير شيى فاحدة لا عارية قيل
عليه قد يقال ليجعله عارية وحده بان يكون لفظ الاجارة مجازا عن العارية بقرينة قوله بلا عارة انتهى اقول لا وجه
له فضلا عن ان يكون وجبها ما تقدم قريبا عن ولو الجية من ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة لكن ظاهر ما تقدم من
ولو الجية ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة من قال آجرتك هبة الدار شهر بغير عوض وفي البحر نقلا من الخانية
لو قال لغيره آجرتك هذه الدار شهر بغير عوض **قول** ولو لم يقل شهر لا تكون عارية انتهى **قول** اجير القصار
امين لا يضمن الا بالتعدي يعني اذا سلم الرجل ثوبا الى القصار باجر مسمى فدفعه الى اجير فدفقه ففترق فالضمان على
القصار ودون الاجير لان اجير القصار اجير واحد لانه يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة واجر الواحد لا يضمن ما جنبت يد
الا ان يخالف وانما كان الضمان على القصار لان عمل الاجير منقول اليه لانه عمل باذنه كذا في ولو الجية **قول** والقصار على
الاختلاف في المشترك اي على الاختلاف الواقع بين الامام وساحبيه في زمان الاجير المشترك وعدمه فعند الامام
لا يضمن العين اذا هلك في يده وقال لا يضمن الا بشيى غالب كالخريق الغالب والعد والمكا بر لان الحفظ مستحق عليه اذ
لا يمكن العمل به ونه فاذا ملك بما يمكن التحرز عنه كالغصب والسرقه كان الثقصير من جهته فيضمن كالدابة اذا كانت

ومستقيم من عدم اشتراط الضمان عليه أي ما معه فيضمن اتفاقا **المستأجر** إذا ابتنى فيها بلا إذن فان بطنه فله وقعه وان
 بعروها فلا ضمان على الحما مي والثيا بي الا بما يضمن به المودع تقسدا اجارة السحال لطعام معين ببيان المدة وكذا
 بشرط الورق على الكاتب شرط الحما مي ان اجره من التعطيل مسطور عنه صحيح لان يخطا كذا وتقسدا بشرط كون مودعه
 باجره خلاف ما لا يمكن التحرز منه كالسريق الغالب والامام ان العيين في يده امانة لان القبض حصل بالاذن والسفط
 مستحق عليه قبالا لا بصودا وله الا يقابل به شيع من الاجر بخلاف الرديعة بالاجر لان السفط مستحق فيها مقصودا بالاجر
قوله المستأجر اذا ابتنى فيها بلا إذن كذا اذا اشترى الثوب من حق القصار **قوله**
 ومحلله عند عدم اشتراط الضمان عليه اقول هذا قول والراجح المفتى به انه لا اثر لاشتراط الضمان فلا ضمان على الاجير
 المشترك فيما تلف الا بصنعه في قول الامام شرط عليه الضمان اولا وعليه الفتوى كافي الخلاصة **قوله** يضمن اتفاقا
 قبال المقر بما ذكره المص قول مرحوح والراجح المفتى به عدم الضمان مراده بالاتفاق الاتفاق بين الامام وصاحبيه
 والانفي فصول العما دية وغيره في الثاني والثلاثين بعد نقل هذا الكلام وقال الفقيه ابو جعفر الشرط وغير الشرط هو ان
 اشتروا الضمان على الامين باطل وبه نأخذ **قوله** المستأجر اذا ابتنى فيها بلا إذن الخ في الولو الحية استأجر دارا وبنى فيها بناء
 من الخراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخرج عنها فما كان من لبن يرفع ويدفع اليه قيمة التراب لان
 اللبن بالصنعة دخل في ضمانه ويدفع اليه قيمة التراب لانه ملك صاحب الدار وما كان رهبا يقال له بالفارسية
 بالخبره د يوار بلا شيع عليه لانه متى نقص يصير ترابا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف **قوله** لا ضمان على الحما مي
 الخ قد صرح المصنف فيما يأتي في بحث الوديعة ان الوديعة اذا كانت باجرة مضمونة وعزاء الى الزيلعي وعليه
 فيجب القول بضمان الثيا بي لانه انما يحفظ بالاجر قليل لكن يحتاج الى الفرق بين الاجير المشترك وبين المودع
 بالاجر فان الاول لا يضمن عند الامام **قوله** تقسدا اجارة السحال لطعام المعين ببيان المدة وجه الفسادان المعقود
 عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون المعقود عليه هي المنفعة وذكر العمل وهو العمل يوجب كون العمل
 هو المعقود عليه ولا ترجيح لاحد مما على الآخر فنفع المستأجر وقوعها على العمل لانه لا يستحق الا جارا لا بالعمل
 لكونه اجيرا مشتركا ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل او لم يعمل فتفسد
 وهذا قول الامام وقال لا تفسد ويكون العقد على العمل دون المدة حتى لو فرغ منه نصف النهار فيما لو استأجره يوما
 لعمل فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يعمل في اليوم لان المعقود عليه هو العمل لانه المقصود وذكر اليوم
 للتعجيل فكانه استأجره للعمل على ان يفرغ منه في اول اوقات الامكان فيعمل عليه تصحيحا للعقد عند تعذر الجمع
 بينهما ويرجح بكون العمل مقصودا دون الوقت وتقدر على المعمول به عليه لان الاجارة اذا وقعت على المنفعة لا تقدر
 بالعمل وانما تقدر بالوقت **قوله** وكذا بشرط الورق على الكاتب اي تقسدا لاجارة بشرط الورق على الكاتب اما بشرط
 البصر فلا قال في الولو الحية استأجر دارا واغشراط البياض والبصر عليه فاشترط البصر جائز واشترط البياض باطل على هذا
 تعامل الناس **قوله** شرط الحما مي ان اجره من التعطيل مسطور عنه الخ في الولو الحية رجل استأجر حماما منه يستمائه
 درهم على ان يعطيه اجرا شهرين اعطلته فسلت الاجارة لانه اشترط ما لا يقتضيه العقد ولو قال على ان مقلد ارما
 كان معطلا فلا اجر عليه جائز لذلك وهذا كما ذكرنا في البهاج الصغير اذا اشترى زيتا على ان يفسد منه لاجل الزرق خمسين

الفن الثاني

إلى مالك لا يجوز على أصلاً ملكه وأحراج ثوبية المستاجر عليه وكذلك هو وما لا تفريغ البالوعة رد المستاجر على ثأر وجب
وإلصاق في مكان الأجرة الصحيح أن الأجرة الأولى إذا انقضت انقضت الثانية الأجرة من المستاجر والمستاجر والمؤجر
لا يصح ولا ينقض الأولى التمسك من أجره المثل في الوقف إذا كان يسيراً بما تزاجره من أجرها من غيره فالعالية
موقوف على لجانة الأول فإن ردها بطلت وإن أجازها فالأجرة له احتاجه يعمل منه فمضى نصفها بلا عمل

للاجر يعمل انقضاء العقد وكوفها مشغولة بكناسة مانع من التسليم وأما البالوعة ونحوها فليس على المستاجر تقريرها احتسماً
وأنه ليس يجب لأن الكفيل حصل من مصلحته وحده الاستحسان المشغول بغيره الأشياء باطن الأرض وشغل باطن الأرض
لا يمنع تسليم المستاجر يعمل انقضاء العقد كما لا يمنع تسليمه يعمل العقد ولهذا قلنا إذا علمه بمشغول لا يمكنه ذلك يجب
لأجر كاملاً ولو شرط الدار على المستاجر حين آخرها تفريغ البالوعة في القياس يجوز وفي الاحتسار لا يجوز ويقصد
العقد لأنه شرط لا يقتضيه العقد ولا حل للمعتاد بين فيه منقصة فيفسد العقد **قوله** لأن مالك لا يجوز على أصلاً ملكه أورد

عليه أنه ذكر في الفن السادس أنه يجب على المالك أن يوصي عبده لأنه ملكه فيجب عليه أصلاً أن يقول لا يورثه ولا يملزم من
نفي الجهر نفي الوجوب كغير ظاهر بقي أن يقال يفهم من هذا التعليق عن الدار لو كانت وقفاً يجوز الناظر على ذلك **قوله**
الصحيح أن الأجرة الأولى إذا انقضت انقضت المستحقة في الثانية وصارت للمستاجر أجرة طويلة إذا آخر من شهره أجرة طويلة
ثم إن المستاجر مع أجره وما سوا الأجرة الأولى هل تبطل الأجرة الثانية اختلصوا فيه والصحيح أنها تنفسخ سواء أتمت إتمام
العقد في العقد واختلف بان كانت أيام الخيار في الأجرة الأولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانين والقبول أيام الخيار في
الأجرة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك انتهى وفي الرواية الصحيحة المستاجر الأول إذا انسح هل تنفسخ الأجرة الثانية قالوا
يجب أن لا تنفسخ أتمت المدة أو اختلفت وهذا القائل قال الأجرة الأولى أيضاً لا تنفسخ بناء على مسئلة وهو من اشتري
على أنه بالخيار ثم باع من غيره يبطل خياره الأول فكذلك هذا آخر من الثاني يبطل خياره ولا يملك فسخ الأجرة الأولى
مكيف ينفسخ الثاني وبعضهم قالوا ينفسخ الأول والثاني أتمت المدة أو اختلفت هذا هو الصحيح لأن فسخ الأول دلالة
فسخ الثاني إما إذا أتمت مدة الخيار فلا شك وإما إذا اختلفت المدة فلا لأنه لما غلبت الأجرة الأولى تبين أن المستاجر الأول
فضولي في الأجرة الثانية في هذه المدة وهي مدة بعد فسخ الأول والعضولي في المعارضات المالية يملك الفسخ قبل الأجرة
بخلاف البكاح انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف من الاحتصار بالخبر عند الغز **قوله** الأجرة من المستاجر والمستاجر
للمؤجر لا تمنع قال بعض الفضلاء ظاهراً لا إطلاقاً أنه لا فرق بين أرغن الوقف والمملك ولم أر من صرح بذلك انتهى **قوله**
يؤخذ من تعليلهم عدم الصحة بأنه أجر ممن له ملك الرقبة فيمنع هو بملك الرقبة لا بعقد الأجرة ما يقتضي
تخصيص عدم الصحة بالملك إذ يجوز أن يؤخذ من تعليل النص ما يخصه وأعمه وقد تقدمت هذه المسئلة وكان
إعادها لزيادة ما هنا على ما تقدم لصدرها من مستاجر المستاجر مع زيادة عدم فسخ الأولى **قوله** ولا تنقض
الأولى أي بمجرد العقد أما لو قبض العين الأولى بطلت الأولى كما في الرواية **قوله** فالثانية موقوف على إحالة الأول هذا في
حق المستاجر أما في حق الآخر فلا يجوز ولا تعتقد حتى لو انقضت الأجرة الأولى وحقق المستاجر الأول لا يملزم
أن يسلم إلى الثاني بخلاف مالو باع المستاجر فإنه لو انقضت الأجرة بعقد البيع هو المختار كذا في الخلاصة **قوله**
استاجر لعمل سنة الخ في المولو الجبة رجل استاجر احتاذ البيعة له هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة و

فيه الفسخ تنفس الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الضرورة كموته في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان ينتهي
الى مكة فيرفع الاموال الى القاضي ليفعل الاصلح للميت والورثة فيؤجرها له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهني
المستأجر على قبض الاجارة للاياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن
ما في يده ولذا اعتق الاجير في اثناء المدّة بخير فان فسدها فللمولى اجر ما مضى وان اجازها فالاجر كله للمولى
ولو بلغ اليتيم في اثناءها لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر اليتيم فله فسدها اجر العمل نفسه بلا اذن ثم اعني
نفذت وما عمل في رقه فلم يلاوه وفي عتقه له ولو مات في خدمته قبل عتقه ضمنه مرض العبد وبالله وحده منير للمستأجر

ثم يعمل له شيئا للمستأجر ولا يفسخ وبه كان يقتضي الصدر المشير لانه عجز عن تسليم المعقود عليه ظاهرا انتهى وفي المنية
استأجره ليعلم الغلام هذه السنة فمضى نصف السنة ولم يعلمه شيئا فللمستأجر الفسخ انتهى وفي الثانية استأجر
معلما منه ليعلم ولده القراءان فمضت ستة اشهر ولم يعلمه شيئا كان له ان يفسخ الاجارة **قوله** فله الفسخ اي الاجارة قيل عليه
ينبغي عمله على ان عدم العمل من الاجير اذ لو كان عدم العمل بسبب من المستأجر مع انه علم نفسه لم يمكن له
الفسخ بلا عذر فتأمل اقول انما يتم ما ذكر ان لو كان الاجير في المسئلة المالك كورة اجير وعمل وليس كذا الكابل هو اجير مشترك
وقع العقد على عمله كالمشير الى ذلك تعليل للمولى الجي الفسخ بقوله لانه عجز عن تسليم المعقود عليه ظاهرا وانه اشار بالتمام
الى هذا **قوله** تنفس الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه اذا دانه لوعقد هالغيره بنحو وكالة لا تنفس بموته وبه صرح في
المعتمرات وهذا بخلاف الوكيل بالاستيجار اذا مات فانها تبطل كما في البرازية وفي الخلاصة بموت المتولي لا تنفس الاجارة
وان كان المتولي هو الذي أجره وكذا الوأجر القاضي ومات وفي التحرير الاب والوصي اذا أجر دار ابنه ومات لا تنفس الاجارة وفي
الفخيمه الواقف اذا أجر الوأجر بنفسه ثم مات القيار ان تبطل الاجارة لانه في معنى المالك ليس لاحد حجرة وفي الاستحسان
لا تبطل لانه أجر لغيره كالوكيل بالاجارة والاب والوصي والوكيل بالاجارة اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاجارة
توكيل بشراء المنافع فصارت بمنزلة التوكيل بشراء الايمان فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير مؤجرا من الموكل فهو معني
قولنا ان الوكيل بالاجارة بمنزلة المالك **قوله** فيؤجره ان كان امينا اليه لان القاضي يفعل ما كان انفع للوارث وهذا انفع
لان للناس رغبة في الايمان **قوله** تقبل البيعة هنا بلا خصم اليه قال في الولو الجية وطريق قبول البيعة احدى شيئين اما ان ينصب
القاضي وصيا واما ان يقبل من غير نصب الوصي لان الخصم انما يشترط لقبول البيعة اذا اراد المالك ان يباخه شيئا من يده واما
اذا اراد ان يباخه من ثمن مال كان في يده وهو يد القيم المقيم للبيعة لا يشترط الخصم لقبول البيعة **قوله** وان اجازها فالاجر
كله للمولى المنقول في الخانية ان العبد بعد العتق اذا اجاز اجارة المالك فاجر ما مضى للمالك الذي اعتق واجر المستقبل
للعبد كما لو أجر الغاصب فاجاز المالك ومن ثم قال بعض الفضلاء لم اظفر بما نقله المصنف بعد التمتع ولكن يعمل على
صورة ما اذا متعجل المولى الاجر كله بعد الاجارة او شرط التعجيل وصورة الاستعمال مذكورة في قاضي خان والبراج
وقد ارجع الكلام على هذه المسئلة في الفتاوى والولو الجية بما لا مزيد عليه فليراجع **قوله** الا اذا أجر اليتيم اليه بنصب اليتيم على
انه مفعول أجر والمستتر فيه ضمير الوصي وانما كان لليتيم ان يفسخ الاجارة الواقعة عليه من الوصي لان اجارته تكون
للحفظ لا للتجارة وبالله لو استغنى من حفظ غيره بخلاف اجارة ماله فانها للتجارة بل ليل انه لا يملكها الا من يملك
التجارة وبالله لو لم يستغن عن التجارة هذا في الولو الجية **قوله** ولو مات في خدمته قبل عتقه ضمنه لا

في فسحها وكذا اذا كان عمله فاعل الا لم يزد حقه اذ عي نازل الخان ود اخل الحمام وما كن المعد للاحتلال
 الغصب لم يصدق والاجر واجب احتلف صاحب الطعام والملاح في مقدار فاقول لصاحبه وياخذ الاجر بحسابه
 الا ان يكون الاجر مسلما له اختلاف في كونها مشغولة او فارغة يحكم الحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فاقول
 لدعي الصحة قال الفضلي رح الا اذا ادعى المورج بانها كانت مشغولة بالزروع وادعى المستاجر انها كانت فارغة فاقول
 للمورج كافي آخر اجارة البزازية آخرها المستاجر باكثر مما احتاج لتطيب الزيادة له ويتصدق بها الا في مسئلتين
 ان يجرها بخلاف جنس ما استاجر وان يعمل بها عملا مينا كافي البزازية اختلفا في الحطب والاجر

استعمله بغير اذن سيده فكان غاصبا **قوله** لا عد م حقه لان الخلقة بمنزلة الجودة فلا تستحق الا بالشرط **قوله**
 نالقول لصاحبه وعلى الملاح ان يكيله **قوله** وياخذ الاجر بحسابه لانه في الحاصل يدعي الملاح عاياه الاجر وهو ينكر
قوله الا ان يكون الاجر مسلما له يعني ما لقول حنيث في قوله لانه منكر والاجر بحسب ذلك **قوله** اختلفا في كونها
 مشغولة او فارغة الى قوله كافي آخر اجارات البزازية نص عبارتها ادعى المستاجر انه احتاج الارض فارغة وادعى الاجر
 انه آجرها مشغولة بزروع يحكم الحال وقال الفضلي القول قول المورج مطلقا بخلاف المتبائع لو ادعى احد هما الصحة
 والآخر الفساد فالقول لدعي الصحة وهنا القول للمورج لانه ينكر العقد اصله مسئلة الطاحونة انتهى ومنه يظهر لك
 ما في نقل المصنف عن البزازية من التخلل وقوله اصله مسئلة الطاحونة يعني اذ اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
 في الطاحونة يحكم الحال ان كان منقطعاً فالقول قول المستاجر وان كان جاريا فالقول قول الآخر كافي الخلاصة **قوله** آخرها
 المستاجر باكثر مما استاجر في الخلاصة آخرها باكثر مما استاجر تصدق بالفضل الا اذا اصلح فيها شيئا وفي المحيطان لم يزد
 في الدار شيئا ولا آجر معها شيئا آخر من ماله يجوز عقد الاجارة عليه لا يطيب له وان جصصها او آجر مع ما استاجر شيئا
 من ماله يجوز ان تعقل عليه الاجارة تطيب له الزيادة وان كنس الدار ثم آجر لا تطيب له وان قال علي ان كنس الدار
 يطيب له وان كان ارضا فعل لها مسنة تطيب له وكذا اكل عمل قائم يعني لان الزيادة بمقابلة ما زاد من عنده
 حملا لا مراه على الاصلاح كافي المسروط وان كرى الاتهار قال الخصاص تطيب وقال القاضي الامام ابو علي النفسي اصحابنا
 مترددون ويرفع الثراب لا تطيب له وان تيسرت الزراعة ولو استاجر شمين صفقة وزاد في احد هما يواجرهما
 باكثر وان كانت الصفقة متفرقة لا يواجرهما باكثر ولو اجرهما بخلاف جنس ما استاجر به انتهى وفي الحاوي الزاهد في
 احتاج عبد اللخل مة له ان يواجره من غيره كالدوا ولان العبد عاقل لا ينقاد لزيادة خذ مة غير مستحقة ولو
 استاجر دابة او ثوبا ليس له ان يواجره من غيره انتهى وبما ذكرنا يعلم ما في عبارة المصنف من القصور **قوله** اختلفا في
 الخشب والاجر الخ في الفتاوى والولو الجية ولو اختلفا في باب او خشبة ادخلها في السقف فالقول قول رب الدار لانه
 تبع للدار ولا عرف ان المستاجر هو الذي يحدث ذلك فيكون لرب الدار وكف لك الاجر المفروش والعلق والميزاب لما ذكرنا انه
 تبع للارض ولا عرف فيه وما كان في الدار من لبن موضوع وآجر ارجع ارباب موضوع فهو للمستاجر اذا لم يضره القلع
 لحياتي لانها في يد بمنزلة متاع البيت وان اقاما البينة ففي كل شيء جعنا القول فيه قول المستاجر بالبينة بينة رب الدار لا
 يبالد ارباب في خلاف الظاهر واداء البينة بينة من يدعي خلاف الظاهر والجص والسترة والدرج والخشب المبنى
 في البناء والتبوت والقول فيه قول رب الدار قال الامام خواهر زاده في التنبؤ ببناء على حرف اهل الكوفة امانى من غير بلادنا

والعلق وايمز ان بالقول لصاحب الدار والافى اللين الموضوع والباب والاجر والجنح الموضوع فانه للمستاجر والله اعلم بالصواب

كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرهما

الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلث الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقت والقاضي اذا مات ماله اموال اليتامى عند من اودعها والسلطان اذا اودع بعض الغنيمة عند الغازي ثم مات ولم يبين عند من اودعها ممكن ان في فتاوى قاضيتان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الرولويجي وذكر من الثلاثة احب المتفاضلين اذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر للقاضي فصا ولستثنى بالتلفيق اربعة وزدت عليها مسائل الاولى الوصي اذا مات مجهلا لما وضعه مالكه خلاصا عليه كافي جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال قبل المستاجر هو الذي يحدث التنوير ولو كان في الدار كوارات نجل او حمامات كان للمستاجر لا نهما في يده ولو امر رب الدار المستاجر ان يخصصها ويفرغها بالاجر او غير ذلك كان للمستاجر ان يقطع كل شئ من ثمنها مما لا يضر بالقطع في الدار لانه عين ما له وليس في قلع ضرر بصاحب الدار وما كل شئ يضر قلعه فليس له ان يقلعه لانه لو غصب ساجدة وادخلها في بنائه لا تعلق وان كان جانيا متعل يا فيما صنع فلا يقطع ههنا وانما غير جان اولي ومتى لم يقطع يجب على رب الدار قيمته يوم الخصومة لانه يمكنه يومها ان يتهى **قوله** الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل قال بعض الفضلاء وهل من ذلك الزائل في الرهن على قدر الرهن انتهى اقول الظاهر انه منه بل ليل انهم قالوا ان ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فعلى هذا اذا مات مجهلا يضمن ما زاد فليحفظ وقد اختلف في بعض من عاصرناه من اهل التحرير والفتوى **قوله** الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف هذا الحكم منقول في غالب كتب المذهب المعتمد وعن بحث فيه في انفع الومائل فقال انه ينبغي ان يفضل فيه فيقال ان حصل طلب المستحقين منه واخر حتى مات مجهلا ضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي ايضا ان يقال ان كان محمود ابين الناس معروفا بالديانة والامانة انه لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى الزمان والمال في يده ولم يفرقه ولم يمنعه من ذلك مانع شرعي يضمن انتهى قال بعض الفضلاء وهو حسن انتهى وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يقال ان مات فجاءة لا يضمن بعدم تمكنه من بيانها فلم يكن حاسبا لها ظاهرا وان مات بمرض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيانها ولم يبين فكان ما نعاظ لما فيضمن انتهى **قوله** والقاضي اذا مات مجهلا اموال اليتامى الخ وكذا الغاصب آه كما ذكره الكمال في فصل الشهاد على الارث وكذا المستاجر كما في البزاية في مسائل موت احد المتعاقدين ومثله في منية الملتقي في مسائل موت احد المتعاقدين ايضا واعلم ان ما ذكره المصنف من ان القاضي اذا مات مجهلا اموال اليتامى يضمن مخالف لما في جامع الفصولين **قوله** والسلطان اذا اودع بعض الغنيمة الخ وكذا اذا ملك مجهلا اموال اليتامى عند وكافي العمادية **قوله** وذكر من الثلاثة احب المتفاضلين قال المصنف في كتاب الشركة من البحر واما احد المتفاضلين اذا كان المال منده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك لغلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في النخاية من الوقف وبه يتبين ان ما في فتح القدير وبعض الفتاوى ضعيف وان الشريعه يكون ضامنا بالموت عن تجهيل عناذنا ومفارقة ومال المضارب بمثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهلا لا بد

ابنه ذبحه فيها أيضا الثالثة ادايات الوارث مجهلا ما اودع عند مورثه الرأفة اذ مات مجهلا لما لفته الربح في بيته
الخامسة اذ مات مجهلا لما وضعه مالكة في بيته بغير علمه السادسة اذ مات الصبي مجهلا لما اودع عنده معجورا واهله
الثالث في تلخيص الجامع الكبير للطلافي فيها والمستثنى عشرة وقيل وبتجهيل الغلة لان التناظر اذ مات مجهلا
كمال البدل فلهذا يضمه كافي الحانية ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعاين
بينها وقال في حيوته رددها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والالم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه
ان يبين انه مات مجهلا لمال المضاربة او للمشتري بماله قال في البرازية بعد نحو ورقتين من نوع من الخمار عشر
في انواع الدعاوي ما نصه في دعوى مال الشراكة بسبب الموت مجهلا لا بد ان يبين انه مات مجهلا لمال الحركة اما المشتري
بمالها لا ومال الشراكة مضمون بالمثل والمشتري بها مضمون بالقيمة ومثله مال المضاربة اذ مات المضارب مجهلا
لمال المضاربة او للمشتري بماله وهذا صريح في الضمان فاذا اقر في مرضه انه ربح العائنه مات من غير بيان لاسمان
الا اذا اقر بوصولها اليه كافي قاضي خان من كتاب المضاربة **قوله** ذكره فيها ايضا اي في جامع الفصولين لكن بصيغة
قيل وكان الصواب تكبير الضمير **قوله** اذ مات المورث مجهلا ما اودع عند مورثه اقول لم يعز المصنف هذا الى كتاب لانه
هزي الاولى والثانية بما عزا الي جامع الفصولين والثالث الاخيرة الى تلخيص الجامع فبقيت هذه بلا مزوف **قوله** اذا
مات مجهلا لما وضعه مالكة في بيته بغير علمه كذا في نسخ هذا الكتاب والصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل
تجهيل ما لا يعلمه **قوله** اذا مات الصبي مجهلا الخ قال في تلخيص الجامع اودع صبي معجورا يعقل ابن اثنى عشر
سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان انتهى وعلق في الوجيز شرح الجامع الكبير عدم ضمانه بانه لم يلتزم
الحفظ ثم قال وان بلغ ثم مات كذلك الا ان يشهد وانها في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصبا والمعتوه كالصبي
في ذلك فان كانا ماذو نالهما في ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمنا انتهى وبما نقلناه عن تلخيص الجامع يظهر
ما في عبارة المصنف من الخلل **قوله** اذا مات مجهلا لمال البدل الخ بالال المهملة ثمن ارض الوقف اذا باعها بمسوخ
الامتثال كما صرح به في الحانية قيد بالتجهيل اذ لو علم ضياعه لا يضمن قال في البحر نقلا من المحيط لوضع الثمن
من المستبدل لاسمان عليه وفي الاخيرة ان المال في يد المستبدل امانة لا يضمن لضياعه انتهى وانما ضمن بالموت من
تجهيل لانه الاصل في الامانات اذا حصل الموت فيها عن تجهيل فافهم ويستفاد من قولهم اذا مات مجهلا لمال البدل
يضمنه جواب واقعة الفتوى وهي ان المتولي اذا مات مجهلا لعين الوقف كما اذا كان الوقف ذراهم اودنا نير على القول
بجوازه وعليه عمل الروم ان يكون ضامنا لانه اذا كان يضمن بتجهيل مال البدل فتجهيل عين الوقف الاولى
بكذا في منح الغفار مع زيادة ايضاح **قوله** ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة الخ مثل اخو المؤلف العلامة ميرزا نجيم
عالمو قال المريض عند ي ورقة بالكانوت لعل ان ضمنها ذراهم لا عرف قدرها فمات ولم توجد فاجاب بان هذا من
التجهيل لقوله في البدائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها انتهى وفيه تأمل **قوله** فلا تجهيل ان
برهن الوارث على مقالته قال في جامع الفتاوى في الوديعه ولو قال وارثه رددها في حياته او قفصا في حياته لم يصدق
بلا بينة لكونه مات مجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا على احد هما تقبل ولا ضمان عليهم لان الثابت بالبينة
كالثابت بالمعاينة كذا في جامع الفصولين وفي جامع الفتاوى وارث المودع يعلم به اذ قال ضاعت الوديعه فان كان هذا

يعلمها فلا تجهيل ولو اقال في البزازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها ونسرها وقال هي كذا او هلكت صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها دينا في تركته وكذا الوادعي الطالب التجهيل وادعي الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكان ثبت بعروضة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كذا في البزازية تلزم العارية فيها استعارجا او غيره لوضع جن وعه ووضعها ثم باع المعير الجدار فان المشتري لا يتمم من رفعها وقيل لا بل شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى الامين ثم ازاله يزول الضمان كالمستعير والمستاجر الا في

الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا انتهى **قوله** والمودع انما يضمن بالتجهيل قال في مجمع الفتوى مودع ارضه او المصنوع او المستبضع او المستعير وكل من كان المال امانة في يده اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون دينا عليه في تركته لانه صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل ولا تصدق ورثته على الهلاك او التسليم لرب المال ولو عين المال حال حيا ته ادعلم ان وارثه يعلم بذلك يكون امانة في يد وصيه او في يد وارثه كالمالك في يده ويصدقون على الهلاك او التسليم الى صاحبه كما يصدق اميت حال حيا ته انتهى **قوله** وكذا الوادعي الطالب التجهيل البيع اقول فيه ان قوله وكذا يغني اتحاد الحكم وهو كون القول للوارث وقد اختلف الحكم وقد يجب بان المشار اليه هو الوارث فكأنه قال وكالوارث في كون القول قوله لو ادعي الطالب فان القول له بقي ان يقال لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر قوله فيما سبق لو قال انا علمتها ونسرها وهلكت فلم يضمن والجواب بحمل هذا على انها كانت معروفة فلما فسرها وكان مطالبا للمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انها لم تكن معروفة وادعي الوارث انها كانت معروفة وانه علم بها فلا يصدق واعلم انه ذكر في القنية في باب ما يسمع من الدعي لو قال في دعوى تجهيل الوديعة لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلا او مات من غير بيان يصح انتهى اقول انما لم يصح في الاول ويصح في الثاني لان نفي البيان وقت الموت لا ينفي البيان قبله **قوله** فالقول للطالب في الصحيح كذا في البزازية علل فيها وقال لان الوديعة صارت دينا في التركة ظاهرا فلا يقبل قول الورثة قال بعض الفضلاء يفهم منه ان من لا يضمن بالموت عن تجهيل كالتاخر انه يقبل قول الوارث في الهلاك والتسليم لانها لم تصرد دينا فيها لعدم الضمان وهي واقعة الفتوى فالحق انه اذا كان ضامنا صار دينا فلا يقبل قول وارثه فيها واذا لم يكن دينا فهي امانة في يد الوارث فيقبل قوله فيها **قوله** تلزم العارية فيما اذا استعارجا او غيره البيع اقول هذا مخالف للمنفى الفصول في الفصل الخامس والاربعين نقلا عن قاضي خان ونصه رجل وضع الجذوع على اطار رجل باذنه او حفره رد بها قحت بيته باذنه ثم باع صاحب الدار دارة ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فح لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي اعتماد القول بعدم لزومها في الصورة المذكورة وللمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط البائع قرارها وقت البيع لقولهم ان العارية غير لازمة كافي الخلاصة والبزازية وغيرهما وقد جزم بذلك صاحب الخلاصة في الفروع المذكور **قوله** كالمستعير والمستاجر انما لم يبرء من الضمان اذا تعدى في العين المستعارة والمستاجرة ثم ازال التعدى لان قبضهما كان لانهما لا يتغيران مستغفراهما منفعتهما مبالاة التعدي من العين لم يوجد الرد الى صاحبهما بخلافه

ما استثنى فان يد يد المالك **قوله** والمودع يعني تبرأ لعود الى الوفاق وذلك لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى عاد الحفظ فصار كالواستاجر والحفظ شهرا فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجر بقرره واطلاق المصنف مقيده بان لا يعزم على الودع الى التعلل حتى لو نزع ثوب الوديعة ليلا ومن يزمه ان يلبسه نهارا ثم سرق ليلا لا يبرأ من الضمان كافي البحر من الظهيرية ولم يذكر المصنف حرم عوا والعود هل يمكن في مجرد عوا العود وان لم يصدقه صاحب الوديعة وهو مذكور في العمادية وعبارته ان الواقع المودع انما احتسبها ثم ردها الى مكانها هلكت لا يصدق الابينة فالعادل ان المارء اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ من الضمان اذا صدقه المالك في العود فان كذب لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق ورايت في مواضع اخر للمودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق كذب المودع فالقول قال المودع كان الرهن بخلاب ما اذا جعل الوديعة او منعها ثم اعترف بانها لا يبرأ الا بالرد الى المالك **قوله** ومستعير الرهن اقول كما اذا استعير رهن اليه هنة او دابة ليركبها فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يردوها ثم رهنها بحال بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المودع لا ضمان على الرهن لانه قد درج من الضمان حين رهنها فاذا كان امينا خالف فقد عاد الى الوفاق وان كان مستعير الرهن كالمودع لان تسليمها الى المودع يردعه الى تحقيق مقصود المعين حتى لو هلك به في ذلك يصير دينه مضطرا فيستوجب المعين الرجوع على الرهن بمثله مكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما بل هذا ابرئ من الصان كذا في البحر معزيا الى الميسر **قوله** والمستاجر يجوز دينا والرجع اطلقه وهو مقيده بما لا يختلف بالناس في الانتفاع به قال البزاري اعادة المستاجر نحو زالا في شيئين استاجر بالبركبة فانفسه ليس له اركاب غير ولا بدل ولا سجانا وكذا الاستاجر او اليلبسه ليس له الاعارة ولا الاجارة لغيره لانهما يختلفان باختلاف المستعملين حتى لو استاحد انه للركوب مطلقا يقع على اول ما هو جن فان ركب ولو ركب تعيين للرهن له فهو بعد انتهائه وفي الحاشية وتولهم بجر المستاجر ويعمرو مودع فيما لا يختلف بالناس في الانتفاع به **قوله** والعارية تارة يعني اذا كان ما اعتماره مما لا يختلف الناس بالاستعمال به كالسكنى والصمل والزرع وغيره شرط ان يمنعه هو نفسه لان التقييد فيما لا يختلف صغير مفيد كذا في المجمع بشرحه لا ين **قوله** قيل هو المستاجر والعارية الى قوله وقيل لا ينزل بالاول اخل مشائخ العراق وهو المختار الفتوى كافي شرح المصنف على المحذور وصح بعضهم القول الثاني والاول اولين لتايد بان العقوى عليه وذلك لا يختلف فيما ليس له الاعارة ماما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع كافي الحاشية **قوله** والويلد من الذين يعد مودع الاول يؤخذ منه ان الوكيل في البيع والشراء ليس له ان يودع وبه ضريح في الذخيرة في شرح الصنف للمصنف عند قوله والعقوى فيما يضيفه الوكيل ما يغيبه عن البنزارية قال بعض الفضلاء اذا كان

ولا يملك الثلثة كافي جامع الفصولين العامل فيه ، الا لا اجر له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا
 الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاهر فلا اوتوف عليه يستغله الا احر
 لناظر كافي الخانية ومن هنا يعلم انه لا احر (لناظر) في الاستحقاق اذا اصيل عليه المستحقون ولا اجر للموكل الا بالشرط
 ولو كان بقية الدين بعد القبض مودعا بين يدي من يقبل قوله في الدرع لانه في معنى ردة الوديعة ولو كان ذلك بعد موت
 الموكل في ذلك المدة لم يجز له ان يرد ما لا يخفى لكن المنقول في الخلاصة واليه يادى عدم قبوله بعد موت الموكل في
 الدين لا ينافي مع بقية الوديعة انتهى اقول كونه هنا مودعا ضمنيا لا قصد به ولا يكون حكمه حكم المودع قصدا
 في المهور **قوله** ولا يملك الثلثة كافي جامع الفصولين اقول اما عدم ملك الوديعة مظاهر لظهوره بخلاف الاجارة
 والامانة وان كان غففي الشيء لا يستلزم قصوره على ان الذي في جامع الفصولين انما هو نفق الابن **قوله** العاقل
 لغيره امانة لا احر له الا الوصي قال بعض الفصلاء الوصي انما يستحق الاحر اذا كان وصي القاضى وقد نصه احر واما
 وصي الميت فلا يستحق كافي عن الكتاتيب في الجمع والفرق في الكلام في احر المثل مثلا عن القربة انتهى وفي الولو الخ
 ولذا اوصى الى رجل فامته بعبه بمائة درهم ليعتق وصاياه والى استيجار باطل والمائة وصية من الثلث لان بقول الوصية
 صار العمل راجعا عليه والى امتيجار على هذه الايجوز انتهى قال بعض الفصلاء لا يخفى ان وصى الميت اذا امتنع عن القيام
 بالوصية الا احر في مقابلته هله لا يجزى العمل لانه متبرع ولا يصير على المتبرع ما اذا راء القاضي ان يعمل له احر على
 حمله وكانت احر والمثل بما المانع قدامه واستحسانا وه واقعة العتوى وقد امتنع مرارا ولا ينافيه ما في الولو الخية كما هو ظاهر
 لان الموضوع مختلف كما يظهر فادنى تأمل انتهى اقول اما كان الموضوع مضلعا لان موضوع مسئلة الولو الخية في وجوب
 العمل بقول الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا ينافي الوجه **قوله** تستحقان بقدر احر المثل
 في يستحقان اجرا متثلها بقدر احر المثل فايست الباء صلة الاستحقاق **قوله** الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا
 يعني فيستحقه ولو زاد على احر المثل قال المص في السحر بعد كلام واما بان ماله يعني الناظر بان كان من الوقف
 غلة المشروط ولو كان اكثر من اجرا المثل وان كان منصوب القاضي فله احر مثله واحتملوا انه يستحقه بلا تعيين
 القاضي قال في القنية قيل يستحقه وقيل لا يستحقه لانه لا يقبل القرامة ظاهرا الا احر رة له ودكا مشروط وقا لولا
 ايذا عمل القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل الاجير لا يستحق الا احر لانه لا يستحق اجر القرامة واجرا العمل
 فهذا يدل على انه يستحق بالقرامة احر انتهى واذا لم يعمل اثنان ظريفا لا يستحق لما في الخانية ولو وقف ارضه
 على مواليه مثلا ثم ما جعله للقاضي للو تحصيل قيمة وجعل له مهور الغلة في الوقف والوقف طاهر خوله في يرس
 يعمل بالمطاعة لا يحتاج عليه الى القسم واصحاب الوقف يقبضون غلتها مثلا يستحق القسم عشر غلتها لان ما اخذه
 بطريق الا اجرة ولا اجرة في العمل انتهى وفي فتح القدير بعد نقله فهل اذن ناكس من لم يشترط له
 الواقف المثل المشروط كافي حتى جملته المؤتوف عليهم انتهى قال المص في البحر والظاهر انه عائد الى قطع المعام في زمن
 التعمير واما حكم الاستحقاق عند عدم العمل فلا فرق فيه بين ناظر وناظر وقد تمسك بعض من الاخبار به بقول
 قاضي حان وحمل له مهور الغلة في الوقف على ان للقاضي ان يعمل للمتولي عشرة اعلا مع قطع النظر
 عن احر المثل وهو غلط انتهى **قوله** فلا احر للناظر قيل الظاهر انه معقد بما اذا لم يشترط الواقف له شيئا انتهى

وفيها مع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذ اسمى له اجر التوكيل بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدمن لا يصح
 احتجاره الا اذا اوقت له وقتا وفي الموزان يعلو جعل للوكيل احراما لم يصح وذكر الزيلعي ان الوديعة ناجز مضمونة وفي
 الضميمة من احكام الوديعة اذ لا يحظر المذبح مملو صح خلاف الرافعي اذ استأجر المرفق كل امين ادعى ايصال
 الامانة الى مستحقيها قبل قوله كما هو في رد المحتار والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء
 كان في حيوة مستحقيها او بعد موته قوله في الوكيل بقبض الدمن اذا ادعى بعد موته المرفق انه قبضه ودفعه في حيوة
قوله الوكيل بقبض الدمن لا يصح استعمله الا اذ اوقت له وقتا في الدمن اني من فصل التوكيل بالخصومة رجل وكل رجل لا يقبض
 بوديعة عند انسان ويجعل له اجر لمسمى حتى ان يقبضها رباتي بها جاز وان تركه بتقاضي دينه وجعل له على ذلك اجر اسمى
 لم يجز الا ان يوقت له المصروف قنا من الايام ولحوما لان قبض الوديعة والا ثبات بها عمل لا يطول بخلاف الخصومة
 والتقاضي لان ذلك يقصر ويطول فان وقت لذلك وقنا جاز ولا فلا قوله لو جعل للوكيل اخرا لم يصح اقول لعل
 فيه ملام الصحة ان الكفالة ليست صلا حتى يصح ان يجعل لها اخر قوله وذكر الزيلعي ان الوديعة التي اقول ذكر ذلك
 في الاجازة عند قوله والمتاع في يده غير مضمون وافرقت بينه وبين الاحمر المشترك قوله قول الامام فراحه ومثله في النهاية
قوله كما لو اذ ادعى الرد قيل وكذا الوصي اذا ادعى دفعها الى وها ولو انكر لا يمين قوله والناظر اذا ادعى الصرف الى من
 بعض الفضل لا يمين ان يقبل ذلك بان لا يكون الناظر معروفا بالجنابة كما كثر فطار زمانا بل يجب ان لا يفتوا أهل المسائل
 بتأليم الله تبع ما لهم انتهى وقال بعض الفضلاء التقييد بالموقوف عليهم وبما يفيل انه اذا ادعى دفع ماله مالا حرة مثل
 معلوم الفرائض والموتور والى ابواب وفيهم من ارباب الجهات لا يقبل قوله الا بيمينه وقد اختلف شيخ الاسلام ان الوصي ودوره
 السوال بل اذا ادعى التولي دفعه فله الوقف الى من يستحقها شرعا لم يقبل قوله في ذلك ان الام لا الجواب ان ادعى الدفع الى
 من عينه والواقف في الوقف كالا لاده والاولاد اولاده يقبل وله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والى ابواب وان حوفا لا يقبل قوله
 كما لو استأجر شخصه لبيتة في الجامع مملوكة ثم ادعى تسليم الاخرة فانه لا يقبل قوله له انتهى قال بعض الفضلاء
 وهو تفصيل حسن محض وما في زمانه قوله الا في الوكيل بقبض الدمن اذا ادعى الدفع الى النسخ والصواب الا الوكيل
 كما ساقط اذا الظرفية قيل على ما قررناه يقبل قول الوكيل المذکور في حق نفي الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان
 على غيره فلا يحتاج الى استثناء هذه المسئلة من الكلية الا ان يقال احتثنا بها بالاعتبار الثاني وقد وهم في هذه المسئلة
 كثير ومن وزل فيهما انهم وانعكست فيها افعالهم وكثر فيما بينهم الخصام فاقول تحرير هذه المسئلة ان الوكيل اذا
 ادعى القبض بقبض الدمن لا يخلو ما ان تصدقه الورثة فيهما وتكفل به فيهما او تصدقه في القبض وتكفل به في الدفع
 وان علم الا ان الوكيل بقبض الدمن يصير موثقا بعد قبضه فيجري عليه احكام المودع وان من اخبر بطريق يملك
 احتثنا به يقبل قوله وما لا فلا وان الوكيل ينعزل بموت الموكل وان من سكت امره الا يملك استينافه ان كان فيه ايجاب
 الضمان على الغير لا واذا علمت ذلك فاعلم انه متى قبض الوكيل من الدمن بيمينه او تصدق الورثة له فيه فالقول
 قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض ولو كذب الورثة في الدفع لانهم يتصدقون به في القبض صاروا مقرين
 بان المال في يده وديعة وان لم يثبت القبض بان انكر والقبض والدفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على المورث
 لانه لا يملك الا القبض لانه بموت الموكل انعزل عن الوكالة فقد حكى امره لا يملك استينافه وفيه ايجاب الضمان

لم تقبل الا بنية بخلاف الوكيل بقبض العين وبما رتب في الوكالية يقول للاميين قولهم لا يا ابن ابي لهب انك لا تقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفنا في ذلك المتولي الامس اذا خلط بعض اموال الناس ببعض امواله لا ماله بماله فانه ضامن قالوا دعه اذا خلطها بماله فانه لا يميز ضمنها ولو انفق في غيرها فانه لا يخلط بها منه والعامل اذا سأل على القبض وهو المورث اذا لم يورث تقضى بما سأل لا يقبل قوله فيه بخلاف ما سأل على القبض والدفع للموكل حال حياته فانكر الموكل لانه يملك ما سأل على القبض فيقول له لو كان فيه الجواب الضمان لم يورثه ويورثه عليه لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت فيسأل على ما سأل وكذا في الدفع اذ هو لا يملكه بالية ولا حق والقول قول المودع في الدفع بيمينه وذلك لانه مصدق له بعد الوكالة وقد حو ان ككتاب الوكالة ان المدين قد اصدق وكيله الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتصل يده عليها ما انتهى رحوه عليه فاما اقام المدعى بينة على الدفع للوكيل قبل راند دعوى الوثة وان صدقت الورثة الوكيل في القبض والدفع فالامر ظاهر في علمهم جواز مطالبة المودع وقد برئت ذمته بتصل يدهم فقد تعذرت المسئلة بعنا في الله تعالى فانهم واعلم ان دعوى الهلاكه في يد يوجب القبض مثل دعوى الدفع والوكيل الوصي بعد عزله اذا قال قبضت ودفعته له ملك مني وكاف به من لم يملكه الطلب بشره في القبض لم يقبل قوله لا بينة لانه بعد العزل لا يملك انشاء القبض وفيه اطلاق القصة على الغير اذا لم يورث تقضى بما سأل من حكم امرا بيمينه انشاء وفيه الجواب الضمان على الغير لا يقبل قوله لو لم يكن معزولا وكان له ولاية القبض بان كان وصي الميت مطلقا للقاضي واذن له في القبض قبل قوله في ذلك فقد سرح في التتو حانية بات الوصي اذا اقر باستيفاء الدين جاز وذلك لانه يملك انشاء القبض كد احراره بعض الفضلاء ويقال لم اطلع على من حررها فيقول قولهم قول الاميين مع اليمين الخ قال بعض الفضلاء ظاهره في ان الوصي والمتولي لاية في قبضهما بهما وبل لا بد من اليمين وقد تقدم للمصنف انه يقبل قوله في الاميين وفي تنا وفي قاري الهك اية وفي تحليفه خلاف لكن واعتدل المصنف عدم التحليف فيما تقدم ثم قال ذلك البعض ولم يتعرض المصنف للحكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت يده ام لا ولم اره صريحا لكن ظاهر كلامه ان قوله مقبول في ذلك اذ ارامة الطاهر لتصرحهم بان القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه اياه باع ما وكل ببيعته وكان العيين هالكة وفيما اذا ادعى انه مدع ما وكل به فعد في برائة نفسه وان الوصي لو ادعى بعد موت اليتيم انه انفق عليه كذا يقبل قوله وعليه به انه اسيد على حاله منافية للضمان وقد صرحوا بان المتولي كالوكيل في موضع ودفع خلاف في ان المتولي وكيل الوكيل او وكيل الفقراء فقال ابو يوسف بالاول وقال محمد بالثاني ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في البقية قال وكله وكالة عامة الى ان يقوم باجره ويقع على اياه من مال الموطر ولم يعين شيئا للاندق بل اطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما انفق وبصره ان كان عد لا يصحح مما قال ولين اتهموه حلفوه ليس عليه بيان جهات الاتفاق وان اراد الخروج من الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة انتهى فهذا صريح في قبول قول الوكيل في دعوى الانفاق ولو بعد العزل وتحقيقه ان العزل لا يخرج من كونها مينا فينبغي ان يقبل قول الوكيل بقبض الدين انه دفع لموكلة في حياته في حق برائة نفسه كآنتي به بعض العلماء كما تقدم قوله ولو انفق فيها فده وحلطه بها ضمنها الخ يعني لوجود اتلاف الكل البعض بالاتفاق والباقي بالخلط لكون الخلط تلافيا واستهلاكا لان الامتهلاك

فكفراء شيئا وخطأ الأموال ثم نفعها ضمنها لا ربا بها ولا تجزئهم من الزلوة إلا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخف والمتولي إذا خطأ أموال أوقاف مختلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضي والسما إذا خطأ أموال الناس وأما ما بآءه ضمن إلا في موضع جرت العادة فلا إذن بالخطأ والوصي إذا خطأ مال اليتيم ضمنه إلا في مسائل لا يضمن إلا أمين بالخطأ القاضي إذا خطأ ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولي إذا خطأ مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أتلفه المتولي مال الوقف ثم وضع لم يبرأ وحيلة براءه أنفاقه في التعمير وإن يرفع الأمر إلى القاضي فينبغي للقاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم يرد عليه الأمين إذا هلكت الأمانة عنده لم يضمن إلا إذا سقط من يده شيئا عليها فهلكت كذا في الولو الجبيرة وفي البرازية الرقيق إذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه وأردعه وهلك عند المودع فله يضمنه لكونه مال المولى مع أن للعبد يد معتبرة حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كاذنه أمانة وضما نار وجوعا وعدم رجوع وخرجت عنه مسئلتان المودع إذا أذن انسانا في دفع الوديعة إلى المودع قبل فنهاله ثم استحققت بينة يدل الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق تضمين الدافع كما في جامع الفصولين الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمرا لا رجوع الذي يتصور من العباد هل أوهوان لا يبقى منتفعا به بالتغيب وبغيره لأن إمام المهمل ليس إلى العباد وقد وجب لأنه لا يمكن أن يشار إلى كل جزء بأن حقه بيقين فصار حقه مغيبا في دراهم فيكون اتلافه يضمنه ولا يهيل للمودع عليها كذا في المستصفي **قوله** إلا أن يأمر الفقراء الخ قيل عليه لأخفاء أن الأمر للعامل هو الإمام لا الفقراء وما ذكره يفيد أن الأمر له هو الفقراء وفيه نظر **قوله** والمتولي إذا خطأ أموال أوقاف مختلفة يضمن قال بعض الفضلاء هل اختلافها باختلاف واقفيتها واختلاف جهاتها انتهى أقول الظاهر أن اختلافها باختلاف واقفيتها واختلاف الموقوف عليها وإن تعدل الواقف كمسجد وتكية **قوله** والوصي إذا خطأ مال اليتيم ضمنه أقول في جامع الفصولين في السابع والعشرين ما يخالفه أنه قال لا يضمن الوصي بخطأ ماله بماله وقال أيضا للوصي أن يخطأ عامدا بطعامه وما كل بالمعروف **قوله** الأمين إذا هلك الأمانة عنده لم يضمن إلا إذا سقط من يده شيئا عليها أقول في القنية وقع من رب البيت شيئا على وديعة عنده فأنسلها أو مثر فسقط عليها فأنسلها عنده وإن كان بساطا أو مائة استعاره ليبسطه لم يضمن هو ولا أخيره بخلاف الحال لأن فعله بعرض فيتقيد بشرط السلامة بخلاف هذا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المص فان عموم الأمين في كلامه يشمل المستعير والحكم فيها مختلف بقي أن يقال قد فرق صاحب القنية بين الحال والمستعير ولم يفرق بين المودع والمستعير حيث ضمن المودع بالهالك في هذه ولم يضمن المستعير مع أن كلامهما أمانة تضمن بالتعدي لا بالهالك فلينظر الفرق **قوله** حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه أقول هذا إذا لم يعلم أنه كسب عبده أو ماله أما إذا علم ذلك فله حق الأخذ بالأحضوز العبد كما نقله في البرازية عن الذخيرة **قوله** المأذون له في شيء كاذنه الخ قد كتبنا في الوكالة بياناً لذلك تبيل قوله وبشراء أمه **قوله** فلا ضمان على المودع يعني لأنه رد الوديعة على من أخذه منه على يد ما ذونه **قوله** والمستحق تضمين الدافع الخ يعني لأنه لم يرد على من أخذه منه فلم يبرأ وهو الأجنبى بمواء قيل وهل له تضمين المودع بالكسر مقتضى القياس على كثير من النطائر أنه يتخير لأن الدافع تعالى بدفع ملكه إلى الغير والمودع تعالى بقبض ملكه بغيره كذا ولا يخفى أن عبارة المصنف لا تنفي الخيارا بتمه أنه مكنت عن تضمين المودع

للمستعير على العريه الساكنه ولو مواعيد الشرعيين الحمام بلا اذن هريكمه فان هرجع على هريكمه بصحة كتابه في اجازة
الولو الجية لا تجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت صيفا فطلبه ليضرب به ظلماء او كانت كتابه فيه اقرا وصال
لغيره وقبض كافي الخا لية المودع اذا زال التحلي والاضمان الا اذا كان المودع موقتا فعلى بعد و ثم ازاله لم يزد
الاضمان كافي جامع القصولين المودع اذا جملته ضمنها الا اذا هلك قبل النقل كافي الاجناس الوديعه امانة الا اذا كانت
ضمنية مضمونة ذكره البجلي وتقدم على المستعير ان يسترد العارية متى شاء الا في الجسام لولا هتعا رامة لا رضاع ولدا
ولا غيرها من الامور التي لا ترجع الى المودع فلا اجر المثل الى القطام ولو رجع في فريش الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر
على الرجوع والكراء فلا اجر المثل وهما في الخا لية وفيما اذا استعار راضا للزواج فمروا به لم تؤخذ منه حتى يحصل ولو
لم يوقت وتترك ناجر المثل مؤنة رد العارية على المستعير

قوله فانه يرجع على هريكمه بصحة لا يقال ينبغي ان يكون متبرعا كافي عبارة الذي المشترك بغير اذن لا نأقول وضع المسئلة
في الحمام لبيان الفرق بينه وبين الدار لكونه لا يقبل القسمة بخلافها فلا يلزم من تبرعه فيها تبرعه في الحمام **قوله**
كذا في اجازة الولو الجية وفي الصناديق قد ذكر وجهه مشتملا على تفصيل ولم يجزم بالحكم واما الولو الجية فذكره لكن مع
الجزم بالحكم **قوله** لو كانت صيفا فطلبه الى قوله كافي الخا لية نص مبارتها امرأه صحت كتاب وصيتها عند رجل بضره وزوجها
واموتته ان يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها فمروا بواحد ا حتردا كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كان
في الكتاب اقرا ومنها للزوج بمال او قبض مهرها من الزوج فللمودع ان لا يدفع الكتاب وان كانت المرأة تسترد ملك
نفسها بان كان القرطاس ملكا للمرأة لما ورد الكتاب من اذ هاب حق الزوج وفيه امانه لها على الظلم قال روح الاتري
ان الوديعه لو كانت صيفا نارادت المرأة ان تاحذ من المودع لتضرب به رجلا ظلماء فانه لا يدفع اليها لما قلنا انتهى **قوله** اذا
جعلها ضمنها الا اذا هلك قبل النقل الخ في الخا لية عن اجناس الناطقي اذا جحد المودع الوديعه بضره صاحبها يكون ذلك
فسخا للوديعه حتى لو نقلها من الموضع الذي كان فيه فالحال الجحد يضمن وان لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجحد نهلك
لا يضمن انتهى ومنه يظهر ما في نقل المصنف من الخلل **قوله** له الرجوع لا الرد الخ كذا في النسخ وهو خطأ والذي في الخا لية
وجعل استعار من رجل امة لترضع ابنا له فارضته فلما صار الصبي لا يخذ الا لذيها قال الميرار د علي خادمي قال
ابو يوسف روح ليس له ذلك اي طلب الرد وله اجر مثل خادمه الى ان يظلم الصبي ومنه يظهر ما في نقل المصنف من
الخلل **قوله** ولو رجع في فريش الغازي الى قوله اجر المثل الذي في قاضي خان كان للمستعير ان لا يدفع اليه لانه ضرر
ليس على المستعير اجر المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنح الموضع الذي يجعل فيه كراء او شراء انتهى ومنه يعلم
ما في عبارة المصنف من الاجازة للخلل **قوله** وفيما اذا استعار راضا للزراعة الى قوله وتترك المسئلة في الخا لية وهما راولو
لن وجلا امارا راضا لميزر عمارت لن لك وقتا ولم يوقت فلما تقارب الحصاد اذ ان يرجع المستعير كان له ذلك وفي
الاستعسان لا يكون له ذلك حتى يحصل الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزرعة فتترك الارض في يده الى الحصاد
بالاجارة وتصير الامارة اجارة انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجازة الى الغازي **قوله** مؤنة رد العارية
على المستعير لانه قبضها بالثبته ففسخ عليه ودها وكذا مؤنة رد المضمون على الغاصب لانه عامل لنفسه في القبض
ومنفعة الرد حاصلة له لبراقته بذلك عن الضمان ولا ولاية له على المالك في الجواب ذلك عليه وكذا مؤنة رد الدابة

الفن الثاني

الآلى عارية الرهن كما في المبسوط تحليف الاميين عند موعدها الرد والهلاك قيل لنفى التهمة وقيل لا نكارة الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الكوفي كذا في ردعة المبسوط لو رد الوديعة اليه قبل بدوها لم يبرأ سواء كان يقوم عليها ولا هو الصحيح واختلف الافتاء فيما اذا ودها الى بيت مالها او الى من في مياله ولو دفعها المودع الى الوارث فلا امر القاضي ضمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا ملا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ ملايون الميث بدفع الدين الى الوارث على الميث دين ادعى المودع دفعها اليه ما ذكركم مالها وكذا في القول له في براءة الا في وجوب الضمان عليه لما ذكرنا له بالدفع اذا ادعاه وكذا باء فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والد ين لا كما في فتاوى قاري الهداية ومن الثاني ما اذا اذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة ملا بد من البيان وهي في احكام العمارة من العمادي

على الراهن لان عينه امانة في يد المرتهن ولهذا كان نفقته وكفته على الراهن والمقضون عليه انما هي المالية والرد تصرف في العين لا في المالية ومنفعة القبض وان عادت على الراهن والمرتهن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول التوثقة لكن ترجح جانب الراهن بحكم الملك هكذا ذكر في التحرير وذكر في الوحيات على المرتهن ويحتاج الى التوفيق بين الموضعين وهذا بخلاف المودع والمستأجر حيث تكون مؤنة الرد على المالك اما المودع فلان منفعة قبضه وهي التي حصلها حاصله لاجل الملك ولما المستأجر فلان منفعة قبضه وان كانت حاصلة له صورة فهي حاصلة للمؤجر معنى حيث يتأكد حقه وهو الاجر بذلك فعند التعارض يترجح جانب الاجر بوجهين ان حقه في العين وهي الاجرة وحق المستأجر في المنفعة واعتبار العين اولى لما صرف والثاني الترجيح بحكم الملك كما اذا ماتت دابة رجل فهدا غيره فان مؤنة اخراجها على المالك مع ان المنفعة تحصل لصاحب الدابة بتزويدها فاذا اعتبرنا الملك مع عدم حصول المنفعة ثمه فلان نعتبوه مع حصول المنفعة وهي الاجرة اولى ومؤنة الرد على الموصي بخلفته بعد مضي مدة الخدمة لا رواية فيه ويجب ان يكون على الموصي له بالخدمة لان قبضه لمنفعة نفسه فصار كالعارية كل في شرح قلخيص الجامع للقاضي فخر الدين المارديني **قوله** الا في عارية الرهن قيل عليه لا يظهر الفرق بين عارية الرهن وغيرها **قوله** لو رد الوديعة الى عبد ربه اقول وكذا الرد بدعة الى اصطبل المالك لم يبرأ لانه لو رضي بكونه في يد من في عياله اذ ادعاه لما ادع **قوله** ولو دفعها المودع الى الوارث الناطق المستعلة في جامع الفصولين ولم يقيده بما ذكره المصنف من استغراق الدين وعدم كون الوارث مؤتمنا **قوله** والا فلا قيل عليه ينال وجه ثبته ثلاث صور احدها انتفاء الامر بين معالثانية انتفاء الامتغراق وحده الثالثة عكسه وعدم الضمان في الثانية غير ظاهر لان الظاهر الضمان بالدفع الى غير الاميين فتأمل **قوله** الا اذا دفع لبعضهم اي بعض ارباب الدين المقهور من مساق الكلام **قوله** ولو قضى المودع بها دين المودع يعني الدين من جنس الوديعة كافي جامع الفصولين **قوله** ولا يبرأ مديون الميث بدفع الدين الى الوارث وعلى الميث دين اقول ظاهرا سواء كان الدين مستغرقا لما دفعه او لا وهو ان كان الوارث مؤتمنا او لا والظاهر ان يقيد عدم البراءة بما اذا كان الدين مستغرقا لما دفعه الوارث غير مؤتمن كما قيل بهما في المودع اذا دفع الوديعة للوارث **قوله** فالقول له في براءة يمينه في حق براءة نفسه **قوله** الا في وجوب الضمان عليه اي على الماذون **قوله** ومن الثاني وهو ما كان مضمونا لكونه دين **قوله** فلا بد من البيان وجهه انه يدعي وفاء الدين الذي عليه فلا بد فلا يقبل منه ذلك

استأجر بغير إلى مكة فهو على الذهاب إلى مكة ولو استعار بغير فهو عليهما هلك أم في اجارة الولوالجية وفي وكالة
الميزانية المستبضع لا يملك الا بضاع والا بداع والا بضاع المطلقة كالوكالة المقرولة بالمشية حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال
اشترلي به ثوبا صح كما اذا قال اشترلي به ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة
كالضاربة الا ان المضاربة يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصد ما يعلم انه قصد الاحتراخ وانص على ذلك انتهى
وكذا لا اجارة تنفس بموت احد هما كما في النية القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال امرتني بذلك فعلى
المودع ان يرد بها في الامر بالقول لربها والمودع ضامن مثل اصحابنا ربح خلا فالابن ابي ليلى كذا
في آخر الودعة من الاصل للمودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني وادعى هارجلان وابي ان يحلف
احل هما ولا بينة يعطيهما لهما نصفين ويضمن مثلها بينهما لانه اكلف ما استودع بهله مات رجل وعليه دين وعند
ودعة بغير مينة فجميع ما تركه بين الغرماء وصاحب الودعة بالحصص كذا في الاصل ايضا

كتاب الحجر والمآذن

المحجور عليه بالسفه على قولهما المفتي به بالصغير في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاحتيلاد والتدبير
قوله استأجر بغير إلى مكة فهو على الذهاب إلى مكة كذا في اجارة الولوالجية اقول الفرق بين الاجارة والاستعارة ان الاستعارة
تمليك المنفعة بلا عوض وفي التبرع تجري المساومة فاما الاجارة فتتمليك بعوض ومبنى ذلك على المعايقة كافي فروق المحبوبي
قوله والابضاع المطلقة اقول الظاهر ان يقال والبضاعة المطلقة **قوله** الا اذا كان في قصد ما يعلم انه قصد الاحتراخ اقول الصواب
ان يقال الا اذا كان في عبارته وعليه فلا فائدة لقوله بعد وهو نص على ذلك ولو قال الا اذا علم انه قصد الاحتراخ
لكان وانما بالمعنى مع الاختصار **قوله** تنفس بموت احد هما اي موت احد المتعاقدين **قوله** القول للمودع في دعوى الرد
والهلاك يعني مع يمينه كما في الساري القديمي اقول في نية المفتي قال رد دت بعض الودعة ومات فالقول لرب
الودعة فيما اخذ مع يمينه **قوله** والمودع ضامن به اي بالمدع والمودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني الخ اقول
حق العبارة ان يقال الودعة اذا ادعاها رجلان وقال المودع لا ادري ايكما استودعني **قوله** وعند ودعة بغير
مينة اقول كالموكانت دراهم فأنفقها ثم رد مثلها فانه بانفاقها صار ضامنا لصاحبها ويكون ذلك دينا في ذمته وصاحبها
اضواء للغرماء **قوله** الحجر لغة المنع وشرعا هو منعه التصرف في حق شخص وهو الصغير والرقيق والمجنون بالاتفاق والحق
الامام المفتي الماجن والطبيب الباهل والمكاري المعلن وهذا ايضا بالاتفاق على ما حكى واما حجر المديون والسفيه بعد ما بلغ
فعلى قولهما كذا في شرح الوهبانية لقاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة **قوله** المحجور عليه بالسفه قال في الخلاصة هو على نوعين
محجور لضعفه في عقله بان كان مالم القلب لا يهتدي الى التصرفات والثاني ان يكون مسرفا مضيعا لماله **قوله** على قولهما
المفتي به قال بعض الفضلاء اعتمد قول الامام ربح اصحاب المتون والمحبوبي وهو تصحيح المعرفي لكن التصحيح الصريح بان
الفتوى على قولهما اقوى **قوله** كالصغير اقول وكالمعتوه لما في شرح الوهبانية لقاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة **قوله** المحجور
عليه بالسفه بخالف الصغير والمعتوه في مشرة يعني وبوا نقهما فيما عدا ذلك كان على المصنف ان يقول كالصغير
والمعتوه الا ان المعتوه لما كان ملحقا بالصغير لم يذكر **قوله** الا في النكاح والطلاق فيصح نكاحه وطلاقه وبلز منه والمثل
لا المسمى الزائن عليه ولو طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى كذا في شرح الوهبانية لابن الشحنة

وجوب الزكوة والمخرج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وجوبه كالعبد في الكفارة فلا تكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظاهرا ومع ذلك تجزئ عنه ما يصوم لها وتسامح في شرح ما يجزئ عنها من اقراره ففي التا قارخانه انه صحيح عند ابي حنيفة وج لا عندهما انتهى يعني بنامل العجور بالسفح الصبي العجور وميله مواخذ بافعاله فيضمن ما تلفد من المال اذا قتل نالدية على ما قلته لا في جسد بل لو ابلغ ما اقترعه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اوجره وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ابداعه ما اذا اودع صبي عجور ومثله وهو ملك فهرهما فللمالك تضمين الدافع الاخذ قال في جامع الفصولين وهي من مفعولات ايداع الصبي ثابت لا اشكال لانه

قوله وجوب الزكوة ويدفعها القاضي اليه فيؤدي بنفسه لكونها عبادة لا بد لها من النية لئلا يفتن معه امينا كيلا يصرفها في غير وجهها **قوله** والعبادات اقول المراد بها حركات بدنية كالصوم والجماعة الاما هو اعم من البدني والمركب منها روح لا يكون عطف العبادات على ما قبلها من عطف العام على الخاص بل من عطف البيان بل ادعى السبكي في عروس الافراح شرح تلخيص المفتاح في الكلام على الد يباح ان كل موضع يدعى فيه انه من عطف العام على الخاص يراد بالعام ما عد ذلك الخاص فيكون من عطف البيان قال وهذا هو التحقيق عند الاصوليين **قوله** وزوال ولاية ابيه وجده يعني وعدم ولاية ابيه وجده عليه بخلاف الصغير هذا هو المراد ولو غير به لكان ادلى **قوله** وفي صحة اقراره بالعقوبات يعني على نفسه كالمواثق نفسه بوجوب القصاص في نفس او فيما دونها **قوله** فهو كالبالغ الخ اي في توجه الخطاب اليه والا فهو بالغ حقيقة **قوله** ولو اعتق عبده في ظهاره يسعى اي العبد في قيمته ولم يجز عن تكفيره ولا يجوز عن صومه انتهى ومنه يظهر ما في عبارة المصنف من الخلل **قوله** صح ولا يجزئ منها في شرح الوهبانية نقلا من خزائن الاكمل لوند رصدة اورد هذا اظهرا وحلف لا يدعه القاضي ان يكفر بالمال بل يصوم بكل يمين ثلثة ايام وكذا يصوم في كفارة الظهار **قوله** واما اقراره الخ يعني بغير العقوبات كالمواثق بمال واجارة وما شبه ذلك من التصرفات التي يلحقها الفسخ والنقض فيجوز عند الامام لانه لا يرى العجور بالسفح واما عندهما فلا يجوز كما لا يجوز في غير البالغ والمعتوه لانهما يريان العجور بالسفح **قوله** ففي التا قارخانه الخ هذا من باب خطاب الوضع وهيأتي تحقيقه في احكام الصبيان **قوله** ويستثنى من ابداعه قيل مصدر مبني للمفعول اي كونه مودعا انتهى اقول ذكر الشمس الغناري في تفسير الفاتحة ان اهل العربية يتسامحون في قولهم ان المصدر المتعد في قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدر والمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر وذلك لانه يحصل من المصدر المتعد هيئة للعامل كالعالمية وهيئة للمفعول كالمعلومية والالكان كل مصدر ومتعد مشترك كالواقتل به انتهى فليحفظ **قوله** ما اذا اودع صبي عجور ومثله الخ قيل في المجتبى من كتاب الودعية ولو اودع الصبي عبدا يقتله ضمن احما عا وهو مشكل ايضا لانه قال لانه لم يكن عادلة الصبيان انتهى فهي مستثناة ايضا اتول في احكام الصفة وللا مترو شي ملكا لغيره قال صبي عجور اودع عبدا فقتله كان على عاقبته القيمة وان كان اودع طعاما ما كاله لا يضمن وقال ابو يوسف في المسئلة **قوله** قلت لا اشكال لانه انما يضمن الصبي الخ يعني في المسئلة السابقة على الاستثناء وهذا لم يوجبه في المسئلة المستثناة التسليط من مال كها وقيل عليه بل وجد التسليط بنفس الد مع الى الاول فالأشكال باق انتهى

نحو ما يفسد منها العبد للثمن على ما لم يوجد كما لا يخفى الاذن في الاجارة اذن في التجارة ومكسبه كل اقل
 السر حيث لا يصح الاذن للثمن والمقصود بالمحجور ولا يبيعه ولا يشتري محجورا بها على الصحيح اذن لعبده ولم يعلم
 لا يهون اذا قال المولى بايعوا عبدي فاني قد اذنت له في التجارة ثانيا بعهده وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذ
 قال له اتجروا ففسد ما لم يقل من فلان او بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كما في الخانية والامر بالشراء كذلك
 كما في الولو البيت فلما قال اشتر لي ثوبا ولم يقل من فلان ولا للثمن كان اذنا وهي حادثة الفتوى فليسقطه الاذن بالتجارة
 لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يصحون ما ذونا في ذلك النوع خاصة
 وقال السر خسي روح الاصم عند التعميم كافي الظهيرية اذ اذنا على المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان ما ذونا
 فليعامل قوله الاذن في الاجارة الحاي في اجارة نفسه اذا لم يكن مقيد بالاجارة من شخص معين كما يفيد كلام المصنف
 الا في قرينة قوله بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني فلا يكون ما ذونا الا اذا علم بالاذن اقول ثم يظهر لي رحمه الفرق فليست
 قوله فاذن لعبده المضاربة فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة يعني لانه لا يمتنع الاذن من المضارب قوله
 وقال السر خسي الاصم عند التعميم يعني لان السبب في حقه فلك المحجور فلو لا يقبل التخصيص اقول فعلى هذا
 الامتناع من الاصل المذكور لا موقع للاعتناء المزبور ولا بابتنا على الضعيف قوله اذنا على المولى عبده يبيع ويشترى
 فسكت كان ما ذونا قيل عليه اطلاقه يشمل ما اذنا به يبيع ملك المولى او ملك الاجنبي وليس كذلك
 فانه لو اذنا به يبيع ملك المولى فسكت لا يكون اذنا في التجارة كما في الدردر ونقلنا عن الخانية
 اقول كلام الخانية مضطرب فانه قال في اول باب الماذن واذا رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن
 اذنا وقال بعد اسطر ولو رأى عبده وفي حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ولا ينقل على المولى
 بيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولو ان رجلا دفع الى عبد رجل متاعا ليبيعه فباع بغير اذن المولى فراء المولى ولم يمه
 كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكلموا في العهد وقال بعضهم ترجع الى الامر عند
 البعض ترجع الى العبد ثم قال ولو رأى المولى عبده يشتري من راءهم المولى اودنا نيره فلم ينهه يصير ما ذونا
 فاحذ صاحب الدرر والغروس من قول قاضي خان ولو ان رجلا دفع الى عبد رجل متاعا ليبيعه فباع بغير اذن المولى
 فراء المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ومن قوله اول الباب واذا رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت
 لم يكن اذنا ما ذكره وغفل مما يناقشه بعد اسطر في كلام قاضي خان حيث قال ولو رأى عبده في حانوته يبيع متاعه
 فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا وغفل عن قوله ايضا ولو رأى عبده يشتري شيئا من راءهم المولى اودنا نيره
 فلم ينهه يصير ما ذونا وغيره فاف على اولي الالباب ان ما ذكره صاحب الدرر ومع هذا التناقض غير صواب والحق
 ما ذكره المحضوف بالاعناء العلامة صاحب الهداية حيث قال بعد كلام ثم الاذن كما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة كما
 اذنا على عبده يبيع ويشترى فسكت يصير ما ذونا عندنا خلا لما لزقوا الشافعي والفرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى
 او للاجنبي باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا وفاضل الان كل من يراه يظنه ما ذونا فيها فيعاقده فيتعزبه ولو لم يكن له ما ذونا
 ولو لم يكن المولى راضيا به لم ينعده دعاء للضرر عنهم انتهى بقي ان يقال يوجب من اطلاق صاحب الهداية انه لا فرق بين
 ان يكون المولى قاضيا ام لا وغيره ان ما في المتن والشروح ولو كان بطريق المصنف مقدم على ما في المتن ودان لم يكن

إذا كان المولى قاضيا كافي الظهيرة السفهية إذا زوج نفسه من كفوة صح فان قصرت من مهر مثلها كان للمولى
 الاختيار ولو اختلعت من زوجها على ما وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفهية ولا الاشهاد عليه ولو دفع الوصي
 المال الى اليتيم بعد بلوغه ففيها ضمنية ولو لم يحجر عليه ولو حجر القاضي على سفهية فاطلقة آخر جاز اطلاقه لان
 الحجر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تحقيق الحجز الاول خلافا لخصاص وردت في المحجور عليه بالسفه باطل
 في عبارتها اضطراب فكيف مع ما ذكرنا من الاضطراب **قوله** الا اذا كان المولى قاضيا نقول لم يذ كر صاحب الظهيرة منه
 المستقلة على طريق الاعتناء وذكرها قاضي خان في فتاواه على طريق الاستثناء يقال القاضي اذا رأى عبدا يبيع ويشترى
 فسكت لم يكن اذا انتهى وقد قلنا قريبا ان اطلاق صاحب الهداية يفهم منه انه لا فرق بين ان يكون المولى قاضيا
 او لا وان ما في المتن والشروح يقدم على ما في الفتاوى **قوله** السفهية اذا زوجت نفسها من كفوة الخ في الفتاوى
 الظهيرة سفهية تزوجت باقل من مهر مثلها بما لا يتغلب الناس فيه ولم يدخل بها قيل تزوجها ان شئت فانتم
 لها مهر مثلها فان شاء رضي فهو التزيم وان شاء ابى فيفرق بينهما وان كان قد دخل بها فعليه مهر مثلها ولا يفرق
 بينهما لان التفريق كان للنقصان عن صدق المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالخلول انتهى ومنه يظهر ما في
 عبارة المص من القصور **قوله** ولو اختلعت من زوجها على مال الخ المسئلة في المبسوط قال واذا بلغت المرأة مفسدة فاختلفت من
 زوجها بمال حاز الخ لان وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود القبول وقد تحقق القبول منها كان الزوج علق طلاقها بقبولها
 الجعل فاذا قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ولا يلزمها المال وان صارت مصلحة لاتها التزيمت المثل لا بعوض هو مال والمنفعة
 ظاهرة لها في ذلك مكان النظر ان جعل كالصغيرة في هذا الحكم لا كالمراضة فان كان الزوج طلقها تطليقة على ذلك فهو يملك
 زوجته لان وقوع الطلاق باللفظ الصريح لا يوجب اليقين في الابد وجوب البذل ولا يجب الجدل هنا بخلاف ما اذا كان بلفظ
 الخلع فانه مقتضى لفظ الخلع انتهى قال بعض الفضلاء مظاهر الاطلاق ان المراد بالسفهية بلا حصر ويشكل على صحة تصرفات السفهية
 عند الامام عدم لزوم المال للمختلعة فان حمل على ان المراد المحصورة على قولها كان ظاهره لان النكاح والطلاق والخلع
 نافذ عندهما وعدم لزوم المال في الخلع لكون السفهية المحجورة كالصبي في الاحكام الا ما استثني **قوله** ولا يصح اقرار
 السفهية اقول يعني بالمال وظاهره انه لا فرق بين ان يكون ححر عليه القاضي بالسفه لولا هذا انما يتم على قول محمد الذي
 يرى الحجر على السفهية وان لم يحجر عليه القاضي اما على قول الامام فلا لانه لا يبرئ الحجر على السفهية واما على قول
 ابي يوسف روح فلانه لا يصير السفهية محجورا عليه بالسفه عند ما لم يحجر عليه القاضي وفي مقطعات الفتاوى الظهيرة من
 كتاب الحجر ولو اقر المحجور عليه انه اخذ ما لا رجل بغير امره واستهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح مثل ما كان اقرب
 فان اقرانه كان حقا اخذ به وان انكر ان يكون حقا لا يؤخذ به **قوله** ولا الاشهاد عليه اي على اقراره بالمال **قوله** ضمنه
 ولو لم يحجر عليه قال في الولوية الجية ولو دفع الموصي المال الى اليتيم بعد ما أدرك ولم يؤنس منه رهن ثم ضاع بعد
 ذلك فانه ضامن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه انتهى وفي الحانية يتيم ادرك مفسد او هو في حجر وصيه وحجر
 عليه القاضي ارم الحجر فامر وصيه ان يدفع اليه ماله قد دفع اليه فضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه
 بانه مفسد فبيح فيضمن وان صبيا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله واذن له في التجارة فضاع المال في يده
 لا يضمن الوصي **قوله** لان الحجر ليس بقضاء قال في الفتاوى الظهيرة في تعليل ذلك لان قضاء الاول كان في فصل مختلفا

واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصححة البلخي وابطله ابو القاسم ولا يصح السفيه معجور عليه بالسفاهة من الثاني
 وحج القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لحمد رح فيهما ولا تثبت
 حضرة لصحة الحجر عليه كما في خزنة المفتين ووقف جادة حجر القاضي على سفاهة ثم ادعى الرشد وادعى خصم
 بقاء على السفاهة وبرهنا فلم ارفها فغلا صريحا ويمنع تقديم بينة البقاء على السفاهة لما في المحيط من الحجر الظاهر
 وقال السفاهة لان عقله يمنع من ذكره في دليل ابي يوسف ورح على ان السفاهة لا تمنع الحجر الا بحجر القاضي وقال الزيلعي
 وغيره في باب التحالف اذا خالف الزوجان في المهر قضي لمن برهن فان برهنا فمن شهد له مهر المثل لم تقبل بينتهما
 لانها للآيات فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهنا بينة زوال السفاهة شهد لها الظاهر فلم تقبل المآذون اذا شهد
 ذين يتعلق بكسبه و رقبته الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المفتي العبد المآذون
 المليون اذا وصى به حيل ورجل ثم مات ولم يجز الغريم كان ملكا لموصي له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه
 كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو ربه في حيوته فللغريم ابطالها ويبيعه القاضي فما فضل من ثمنه فتلوا
 كذا في خزنة المفتين من الوصايا المآذون لا يكون مآذونا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال للمولى لاهل السوق
 بايعوا عبيدي ولم يعلم العبد
 كتاب الشفعة

هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرر للجبر

فيه وهذا الاختلاف في نفس القضاء ولان الحجر الاول ليس بقضاء لعدم المقضي له والمقضي عليه فينقل قضاء الثاني
قوله واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي الخ في الفتاوى الظهيرية وعن ابي بكر البلخي انه مثل من معجور عليه وقف
 ضيعه له فقال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز وقفه فيما افتيا على قوله ما انتهى يعني وعلى قول
 الامام يجوز وقفه لانه لا يرد الحجر بالسفاهة **قوله** ويتبغي تقديم بينة البقاء على السفاهة الخ قال بعض الفضلاء الصبي اذا بلغ
 حكم الشرع يتوجه الخطاب اليه فالظاهر زوال ما يقضي الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحجره لانه مع وجود البلوغ
 مازال الظاهر بقاء الحجر ولم يوجب بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافه فالظاهر بقاء ما انتهى وقال بعض الفضلاء لقائل
 ان يقول ينبغي تقديم بينة الرد لانها تثبت خلاف الاصل وخلاف الظاهر اذا الظاهر بقاء ما كان على ما كانت اكثر اثباتا
 وما كانت اكثر اثباتا أولى بالقبول **قوله** عند ذكره الخ متعلق بمعلق قوله في المحيط اي لما ذكر في المحيط عند ذكره في دليل
 ابي يوسف وقوله على ان السفاهة متعلق بقوله دليل **قوله** وبينة زوال السفاهة شهد لها الظاهر الخ وهو كون العقل يمنع
 من السفاهة **قوله** الا اذا كان اجيرا قال بعض الفضلاء مفهومه انه لا يتعلق بكسبه و رقبته ولم يبين المصنف بماذا يتعلق
 ولعل المراد تعلقه بكسبه دون رقبته **قوله** كما في اجارة منية المعني بما رتها استاجر عبد البيع ويشتري حاز فلوله
 ذين اخذ به المستاجر دون العبد انتهى قال بعض الفضلاء فلا يحتاج الى استثنائه اذ ليس بماذون بل كوكيل غير
 المستاجر ولا بد من بيان تقييد بما يصح الاجارة كالمدة فانهم والله اعلم **قوله** هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان
 الغرر للجبر يعني ان الاخذ بالشفعة لما كان تملكه كابدل كان شراء حكما فتثبت به احكام الشراء بينه وبين المالك
 ما كانا مشتركا كرجوع العهدة وخيار العيب والرؤية فلا ضمان الغرر فان الشفع لا يرجع به على المأخوذ منها

فاذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهور له والمالك القديم واحتيلاد الاب بخلاب
البائع فريضة المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع كالأجل ويردها على البائع لا تسلم للمشتري

لأنه ليس بغارله لكونه داخلها منه جبر الكسب هذا الذي ذكره انما يتأتى في الاخذ بالقضاء اما اذا اخذها بغير قضاء
فلا يستقيم التعليل بما ذكره وهياتي الجواب من ذلك **قوله** فاذا استحق المبيع بعد البناء اقول صواب العبارة فاذا
استحق المأخوذ بالشفعة بعد البناء **قوله** فلا رجوع للمشتري على الشفيع اقول صواب العبارة فلا رجوع للشفيع
على المأخوذ منه باثما كان او مشتريا يعني بقيمة ما نقضه البناء بعد القلع بل بالثمن فقط في ظاهر رواية لان
المأخوذ منه ليس بغارله سواء اخذها بقضاء او بغيره اما اذا اخذها بقضاء فلانه مجبر على الدفع واما اذا اخذها بغير
قضاء فلانه استوفى عينه فله لا يخذله بحق متقدم على البيع لكونه متقدما على الدخيل فالجبروان لم يوجد
حقيقة فهو موجود حكما واعتبارا او بقاء عين الحق بقضاء او بغيره سواء من حيث الحكم كافي شرح تلخيص الجامع
للمقاضي فخر الدين المارديني **قوله** كالموهور له والمالك القديم واحتيلاد الاب اقول صواب العبارة ان يقال
كالموهور له وكاستيلاد الاب والمالك القديم كافي تلخيص الجامع يعني الشفيع لا يرجع على المأخوذ منه كالا يرجع الموهور له
على واهبه لو تلفت العين الموهوبة فاستحقها مستحق فضمن الموهور له فانه لا يرجع على الواهب بشيخ والجامع مع عدم
ضمان السلامة في صورتين وقوله وكاستيلاد الاب نظير ثان لعدم رجوع الشفيع على المأخوذ منه يعني اذا استولد
الاب جارية ابنه ثم استحققت لا يرجع الابن بشيخ لعدم الغرور من جهته وقوله والمالك القديم عطف على الاب فهو
نظير ثالث للشفيع يعني لو امر الكفار جارية واحرزوها بدارهم فاشتروها مسلم واخرجها او وقعت في يد احد من
الغانمين فآخذها المالك القديم من المشتري بالثمن او من الغانم بالقيمة واستولدها فاقام رجل بينة انها مدبرته
ارام ولده فانه يآخذها لانه لا تحتمل النقل باهر ولا بغيره ويرجع بما اداه من الثمن او القيمة لا بما ضمنه من العقر
وقيمة الولد لان المأخوذ منه لم يغيره سواء اخذها بقضاء او بغيره كما مر تقريره **قوله** بخلاف البائع يعني حيث يرجع المشتري
عليه بضمان الغرر لانه لما ملكه مختارا فقد ضمن له علامة المبيع كانه قال ان المالك هذا ليس لاحد فيه حق فكان غارا
حقيقة فافتراق **قوله** مردية المشتري ورضاه بالعيب الخ قيل الصواب اسقاط البناء لعدم صحة التفريع على ما قبله انتهى لا يقال
الفاء كما تكون للتفريع تكون للاستيفاء وان كان قبلا فلما المانع من الحمل عليه ويكون كلام المص صوابا لاننا نقول لما كان
المتبادر في امثال هذا المقام هو التفريع لا الاستيناف مع عدم صحة التفريع حكم بان الصواب سقوط الفاء على ان الفاء ساقطه
في عبارة الصدر سليمان في تلخيص الجامع التي هي اصل عبارة المص وقوله لا يظهر في حق المشتري يعني لو اشترى رجل
دارا قدر آهات قبل الشراء فآخذها الشفيع منه او من البائع ولم يكن رآها فانه ردها بخيار الردية وكن الراشترها او بهاعيب
وهو يعلم بالعيب او اطالع عليه بعد الشراء وبراء البائع منه ثم آخذها الشفيع فانه يردها بالعيب لانه صار مشتريا حكما من
البائع ومن المشتري ان قبضها منه ولو اشتراها حقيقة ثبت له خيار الردية والرد بالعيب فكذلك احكاما لان لزوم العقد
في حق المشتري الاول المعنى يخصه لا يظهر في حق المشتري الثاني وهو الشفيع كالا يظهر الاجل الثابت للمشتري في
حق الشفيع **قوله** ويردها على البائع الخ اي يرد الشفيع الدار المفهومة من المقام على البائع بخيار ردية او عيب **قوله** لا تسلم
للمشتري حتى لو اراد ان يآخذها بالبيع الذي كان بينه وبين البائع ليس له ذلك كالأوراق العبد المبيع قبل القبض

ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال الا مبيعا بي والتحول اصح والا بطلت به المعلوم لا يورخر للموهوم فلو قطع
ميني رجلين فحضر احدهما اقتص له وللآخر نصف الدية ولو حضر احد الشفيعين قضي له بأكملها كذا في جنايا صخرج
المجمع باح ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت الاجارة ان زدها كذا في الولو الوالو
وسمى القاضي العقد ثم ما من الابق فاراد المشتري اخذها لاصيل له عليه **قوله** ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول
في هذه المسئلة وهي ان زو يد المشتري ورضاه بالعب لا يظهر في حق الشفيع على ان البيع الذي جرى بين البائع
والمشتري يفسخ باخذ الشفيع لان حكم عقد المشتري يتحول الى الشفيع وذلك انه اذا اخذها من البائع فأت باخذها القبر
المستحق للمشتري بالعقد فيفسخ كهلاك المبيع ولهذا لا يثبت له الاجل ويثبت له خيار الرؤية ولو انتقل ~~من~~ على
كالوكيل مع الموكل ولا يمكن جعل يده الشفيع نائبة عن المشتري في القبض لان حق الشفيع مقدم وهو يقبضه لنفسه من
غير تسليط من المشتري بخلاف ما لو باعها المشتري قبل القبض حيث يكون قبض المشتري قبضه لان الثاني يقبض بتسليطه
فلا يفوت قبض الاول وان اخذها من المشتري لا يتحقق الفسخ لانه لا يفوت بالاخذ منه القبض المستحق لان الاستحقاق
لا يثبت به ان البائع لم يكن مالكا **قوله** قال الا مبيعا بي الاصح هو التحول لان البيع لو انفسخ لبطلت الشفعة لانه ثابتني على
وجوده واجيب بان الشفعة انما لم تبطل مع كونه فسخا لان سبب وجوبها قد وجد وهو زوال ملك البائع فلا يبطل بانتقاس
البيع والتحقيق انه اذا قضى بالشفعة انتقض البيع بين البائع والمشتري والمراد بهذا الانتقاس الانتقاس في حق الاضافة
الى المشتري وتقرير هذا ان قول البائع بعث منك يتضمن شيئين احدهما ايجاب البيع وهو بقوله بعث والثاني
اضافة البيع الى المشتري بقوله منك فاذا اخذ الشفيع المبيع بحق الشفعة صار مقاد ما على المشتري فكان تلك الاضافة
الى المشتري انقطعت وتحولت الى الشفيع فكان ذلك البيع اضيف الى الشفيع بعد ان كان مضافا الى المشتري فينتقض
في حق الاضافة على مثال ما اذا رمى انسانا بسهم فتقدم اخر عليه فاصا به فان ارمي في نفسه لم يتبدل لكن الارمال
الى الاول انقطع بتخلل الثاني وسبب هذا الفسخ تعذر قبض المشتري وانما كان في حق الاضافة لتعذرا لانفساخ البيع
في نفسه لان الشفعة بناء عليه فلا بد من وجود اصله لصحة الحكم بها فلهذا التحول الصفقة اليه ويصير كانه هو المشتري
فتكون العهدة على البائع كذا حققه العلامة بن الساعاتي في شرحه على المجمع وهو قول بالفسخ والتحول وهو تحقيق
بالمقبول حقيق **قوله** المعلوم لا يورخر للموهوم هو معنى قولهم الموهوم لا يعارض المتحقق يعني ان الحق متى ثبت
بميقين لا يورخر لحق يتوهم ثبوته لان التأخير ابطال من وجهه والثابت بميقين لا يجوز ابطاله بالشك **قوله** فلو قطع ميني
وجلين الخ كذا في النسخ والصواب فقأ **قوله** ولو حضر احد الشفيعين الخ يعني لو حضر احد شفيعي د اود غاب الاخر قضي
للحاضر بأكملها لان حقه ثابت وحق الغائب موهوم عساه لا يطالبه **قوله** والابطالت الاجارة اي وان لم يجز بان زدها اتول فيه نظر
لان عدم اجازة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي في الولو الوجبة ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة
لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة ونص عبارة الولو الوجبة رجل آجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل ~~في~~ المدة
والمستأجر شفيعها فالبيع جائز بين البائع والمشتري موقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان اجازة المستأجر نفذ في
حقه وقد زال البائع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان للمستأجر الشفعة لوجود سببها ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة
بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة انتهى وفي القنية ولو آجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة و

الاب اذا اشترى دار الابنة الصغير وكان شفعها كان له الاخ لا بها والوصي كالاب اذا كانت دار الشفع ملازقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا زقه فقط وان كان فيه تفريق الشفعة **الفتوى** على جواز بيع دور مكة وجوب الشفعة فيها يصح الطلب

المستاجر وشفيعها فانه في حق المتبائعين دون المستاجر وان اجاز المستاجر نقل في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة انتهى ومنه يتضح ما ينظرنا به في كلام المصنف وان الصواب ان طلبها يعني الشفعة وقد سبقني الى هذا التوضيح بعض الاكابر وما قيل يعني اذا لم يجز المبيع وطلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة لطلبها الا بعد بطلان الاجارة فمعنى ان رد هائي طلب الشفعة حكما اذا طلب الشفعة فيها بطلان الاجارة انتهى كلام ما قل **قوله** الاب اذا اشترى دارا لابنه الصغير الخ في الولو الجية زجل اشترى دار الابنة الصغير والاب شفعها فاراد ان ياخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه فجزو كذا هنا ومتى اخذ يقول اشترى فاحلها بالشفعة ولو كان مكان الاب وصي يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يقول يملك الشراء فهو كالاب وعلى قول من يقول لا يملك له الشفعة ايضا لكن يقول اشترى وطلبت بالشفعة ثم يرفع الامرا الى القاضي حتى ينصب تيمما عن الصغير فيما ياخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من اليجاز البالغ حد الغا مع ما فيه من تعكيل الضمير ولا ينبغي ان يقال ما ذكره المصنف في الاب والوصي تبعا للولو الجية مخالف لما في شرح المجمع لابن الملك حيث قال فيه يعني صاحب المجمع بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصي ان يشتري مال اليتيم لنفسه يمثل القيمة وحيث قال قيد بقوله لابنه لانه لو اشترى الاب لنفسه والصبي شفعها فليس له الاخذ بالشفعة اتفاقا انتهى لكن في شرح الكنز للزيلعي ما يوافق ما ذكره المصنف تبعا للولو الجي حيث قال ولو كان المشتري هو الاب لنفسه كان له ان ياخذ بالشفعة لابنه الصغير حالم يكن فيه ضرورة على الصغير انتهى اقول ما في الولو الجية والزيلعي رواية نوادر ابي يوسف وهو لا يعارض ما في المجمع وفي الظهيرية لو اشترى الاب لنفسه دار اولاد الصغير شفعها فليس للصبي اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة ولو باع الاب دار اولاد الصغير شفعها كان للصغير اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة **قوله** اذا كانت دار الشفع ملازقة لبعض المبيع الخ كالو باع رجل ارضين ورجل اخر ارض ملازقة بهذه الارضين للشفع ان ياخذ الارض التي تلازق ارضه دون الاخرى وعليه الفتوى كذا في المزاني وما كان له الشفعة فيما لا يصح فقط لان السبب يخصصه وان كان فيه تفريق الشفعة على المشتري وهذا بخلاف ما لو اشترى بالشفعة دار من اهل هما بالاشام والاخرى بالعراق وشفيعها واحد ياخذ هما او يتركهما لان فيه تفريق الشفعة على المشتري مع شمول السبب لهما كذا في شرح الوهبانية لاسن الشحنة والتجار الملازق هو الذي لكل واحد منهما حائط على حدة وليس بين الحائطين ممر لضيق المكان ولا لتصاق الحائطين **قوله** الفتوى على جواز بيع دور مكة الخ كذا في التجنيس والمزيد والقنية وجامع المضمرات وفي الملتقطات لا شفعة في دور مكة وبديقتي فقد اختلفت الفتوى واعلم ان ما ذكر من وجوب الشفعة فيها مبني على القول بان ارضها ملكة لان محدد البناء فيها يوجب الشفعة كاتوهمه عبارة الوهبانية وقد انه ان الشحنة في شرحها على ذلك **قوله** يصح طلب من الوكيل بالشراء الخ يعني الوكيل بشراء الدار اذا اشترى وقبض محاء الشفع وارا دان يطلب بالشفعة من الوكيل فهذا اعلى وجهين ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم الدار الى الموكل لا يصح الطالب من الوكيل رد بطل

من الوكيل بالشراء ان لم يسلم الى موكله فان سلم له لم يصح وبطلت هو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا ومع
 بالبيع في طريق مكة يطلب طلب المواصلة ثم يشهد ان قد رد الا وكل او كتب كتابا وارسله والابطلت تسليم الجار ومع
 الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك يأخذ الجار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار والبراء العام
 شفعتها هو المختار والجواب في الوكيل مع الموكل كالجواب في البائع مع المشتري مع الطلب من البائع في الوجه الاول
 في الثاني هو المختار وهذا الكلام في الطلب اما الكلام في التسليم فتسليم الشفعة من الوكيل صحيح سواء كانت الدار في يد موكل
 لم تكن والفرق ان الطلب للتملك والوكيل بعد التسليم ليس بخصم في التملك والتسليم اسقاط حق بحق الشريك
 والشراء قائم بالوكيل كذا في الولو الجية ومنه يتضح كلام المصنف **قوله** صحيح بالبيع في طريق مكة الخ المسئلة في الولو الجية
 وعبارتها رجل علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طلب المواصلة وصجز عن طلب الا شهاد بنفسه يوكل وكيله
 بالطلب ليطلب له الشفعة فان لم يفعل ومضى بطلت شفعتها لا نه قد على الطلب الثاني بوكيله فان لم يجد من يملكه
 ووجد فيجا يكتب كتابا على يديه فيوكل وكيله بالطلب بالكتاب فان لم يفعل ومضى بطلت شفعتها لا نه غير معذون
 فان لم يجد وكيله ولا فيجا لم تبطل شفعتها لا نه معذون وانتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الايجاز المخل والفيج
 بالجيم فارسي معرب والجمع فيج كافي الصحاح **قوله** تسليم الجار مع الشريك صحيح الخ اقول انما كان تسليم الجار مع
 وجود الشريك صحيحا لصحة طلب الشفعة مع وجوده وان لم يكن له حق الاخذ في الحال قال المولى علاء الدين الاسود في
 شرح الوقاية ان في كل موضع سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين دفع
 بالبيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا طلب حتى سلم الشريك فلا شفعة له انتهى وقوله حتى لو سلم الشريك
 تفريع على صحة تسليم الجار مع وجود الشريك ووجه التفريع انه لما كان تسليمه مع وجود الشريك صحيحا لم يبق له
 حق الشفعة عند تسليم الشريك لسقوط حقه بالتسليم فلم يكن له الاخذ بالشفعة بعد ذلك وفي التقنية في باب
 ما يبطل به حق الشفعة ولو كان للمبيع شريك وجا ونسما لبيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك
 فلا شفعة للجار لتركة طلب المواصلة انتهى وفيها في باب طلب المشفوع للجار طلب الشفعة مع غيبة الخليط فاذا حضر
 الخليط فهو احق به وان لم يطلبه الجار حتى حضر الخليط وسلم بطلت الشفعة انتهى والخليط اسم من الشريك فكل شريك خليط
 ولا عكس والخليط في حق المبيع شريك خاص كذا بخط الفاضل القرطبي ومن خطه نقلت انتهى وفي المستصفي شرح
 النافع الخليط والشريك ينهتان عن معنى واحد ولا فرق بينهما من حيث اللفظ وفي الثامن عشر من المحيط ان الطلب
 واجب على الكل يعني الشريك والخليط والجار وان لم يتمكنوا من اخذ الا ترى ان الجار اذا لم يطلب الشفعة لمكان الشريك
 ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعتها انتهى وذكر البرازي نقلا عن المحمدي في ترتيب الشفعة الشريك في البيت
 ثم في الدار ثم الشريك في الاماكن ثم الشريك في الطريق ثم الجار المأزق وهو الذي لكل منهما حائط على حدة
 وليس بين الحائطين ممر لضيق المكان ولا لتصاق الحائطين حتى لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة للجار ولا شفعة للجار
 المقابل اذا كانت المحلة نافذة وتجب الشفعة اذا كانت غير نافذة والشفيع في الطريق من الجار قال من لا يعلم يرويه
 طريقا ما لانه غير مملوك لاحد وانما اراد به ما يكون في سكة غير نافذة انتهى وتام الكلام فيها **قوله** لا يبطلها
 الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار كافي الخلاصة لقوله عليه الصلاة والسلام من كلمه قبل السلام فلا تبيوه وفيه

الغنم الثاني

من الشفعة بطلبها بغير مطلق ولا بطلها وإنما أن لم يطلب بها إذا صبح المشتري البساء فجاء ما للشفيع فهو
 بمنزلة ما في الشفعة مما زاد على البيع من عامر كجملته في الولو الجارية وفيه نظر آخر الشفع الجار الطلب لعون القاضي
 لا يرا ما فهو معذور وحذف الطلب من القاضي احضاره فامتنع فآخر

الاولى رجل اشترى عقارا فلقبها بالشفيع وانما مع الاب فسلم الشفع قبل ان يطلب الشفعة ان علم على الاب
 تطلب الشفعة وان علم على الابن لا لا بالشفيع يحتاج الى التسليم على الابن لانه هو المشتري لان مفتاح الكلام السلام
 على من عاين الى السلام على الاب بالتصديق والظهير به ان الكلام قبل السلام مكرره **قول** من الشفع بطلبها اليه
 لمصلحة في الولو السيد وما وقها في بيعته فقال للشفيع لم ير ثمن كل خصومة لك ثمانا نفعل وهو لا يعلم انه
 وجب عليه قبلهما شفعة لا شفعة له في المقتضاء وله الشفعة فيما بيعه وبين اقته تعالى اذا كان الحال لم يعلم في ذلك لم يرهما
 اما الاول فلو كان بطل واملا الثاني فلانه لم يرش بهذا الا بطل ونظير هذا ما لوقال رجل لا خير اجعلني في حل ولم يبين ماله
 في ذلك فعمل في حل يصير في حل ولا يبقى له قبله شي في القضاء ويقتضي فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الحال لم يعلم في ذلك
 الحق لم ير منه انقصي اقول يشك عليه ما في الظهير به اذا قال ان لم اجب بالغنم الى ثلاثة ايام فانا نبيع من الشفعة فلم يبيع
 بالغنم الى الوقت الذي وقت ذكر من رستم من محمد انه تطل شفعته وقال عامة المشايخ لا تطل شفعته وهو الصحيح
 لان الشفعة متى ثبتت بطلب المواتية وتقررت بالاعهاد لا تطل ما لم يسلم لمسانده انتهى وهو صريح في انها لا تطل بالبراءة
 الخاص على ما هو الصحيح في البراء العام احرى ان لا تطل **قول** كذا في الولو الجبية وفيه نظر اقول ظاهره ان قوله وفيه نظر
 من كلامه لمن كلام الولو الجبي وليس كذلك بل هو من كلامه وفيه وجه النظر بان المشتري اذا ابتنى في الدار المشفوعة
 بناء كان للشفيع ان ينقض البناء ويأخذ الدار ولا يعطيهما زاد فيها انتهى **قول** احو الشفع الجار والطلب اليه اقول يفهم منه
 انه لو لم يخف وحرانه تطل شفعته وليس كذلك لا تقر بان الشفعة لا تطل بتأخير طلب التملك عند الامام مطلقا وهو ظاهر
 البرائة وعليه الفتوى كافي الهداية والمجتبي لان الحق متى ثبت وامتنع يعني بطلب المواتية والتقرير لا يسقط بالاستقاطعة
 وهو التصريح بلسان فكه كثر الحقوق وعند ابن يوسف تسقط بترك المحاكمة والمراعاة الى القاضي مع القدر وعلى ذلك
 لانه دليل الاعراض والتسليم كما في تأخير الطلبين الاولين وعند محمد ان كان التأخير دون شهر لا تطل لان الشهر
 ادنى الآجال ومادونها عاجل لكن في التتريخانية نقلا من جامع الفتاوى الشفع اذا ترك المخاصمة الى القاضي في زمان يقدر
 على المخاصمة بطلت ولم يوقت وقتا انتهى الا انه خلاف ظاهر المتن وخلاف ما عليه الفتوى واحتمل انه ذكر في البرائة
 ان لم يترك في الكتف ان من لا يبرئ الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكم يراه وطلبها قيل لا يقضى له لانه يزعم بطلان دعواه
 وقيل يقضى لان الحاكم يبرئ دعواه وقيل يقال له تعتقد وجوبها ان قال نعم حكيم لدعواه ان قال لا لا يصح في كلامه قال
 حلواني وهذا صحيح الا فويل ثم ذكر بعد كلام لوقضي بحقي للفقهاء بالجوار هل يعمل باطرافه رجحان ذكرهما في الوسيطان
 وفي الفتاوى الظهير يشفعان جار ان لم يخطا كذا في الحاشية الحاضر والنشر في القاضي لا يبرئ الشفعة بالجوار وقال القاضي لا
 لا شفعة له ان بطلت شفعته ثم قل من الشفع الاخر وباعه المشتري الى قائل في الشفعة بالجوار فانه يقضى له ببيع
 ان يبرئ طلب الاول انقضاه من هذا القاضي فالقاضي لا يقضى له به **قول** وكذا للطلب من القاضي احضاره فامتنع
 اخر المشقة في الولو الجبية وهو ان يبرئ رجل له شفعة من بيت القسي عقد به الى السلطان الذي يولي القضاء قواما كان في شفعته

اليهودي اذا جمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يحسن ملزما تعليق ابطالها بالهرس الجائر فيعبر المشرع بطلب الشفع حين علم بالقول له مع يمينه على نفي العلم اذ من الشفع على المشتري انه ادخل بالبيع بالشرع فان فعل الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافة

منه السلطان فامتنع القاضي من احضاره فصر على شفخته لان هذا هو قول اليهودي اذا سمع بالبيع الخ قال بعض الفضلاء يوصف من هذا ان اليهودي اذا طلب الى مجلس الشرع للمقضى عليه لا يكون عليه من احضاره بل يكتفى به ويحضر الى الشرع وهي تقع كثيرا انتهى اتول تقييد المص باليهودي الظاهر انه اتفاقى عليه فلا بد الاصل من ان يفي بالتصديق وان كان النصراني يبنون ترك الاعمال يوم الاحد فاذا لمع يوم الاحد بالشفعة فلم يطلب تبطل شفخته وتكون له شفعة اليهودي دال كزان اليهود ونحوه من الاعمال يوم السبت ولم تنه التصاريح من الاعمال يوم الاحد لكن هذا النهي نسم في شرعنا **قوله** تعليق ابطالها بالشرط جائز قال في منية المفتي جنى لو قال مسلم اليك الشفعة ان كنت اعتبر بطلانك فاعطاك فاذا اشتراه لغيره وله الشفعة لانه انقطاع محض انتهى وفي الخانية قال الشفع ان لم يجمع بالتمس الى ثلاثة ايام فاما برئ من الشفعة ولم يجمع بالتمس الى ثلاثة ايام ذكر بن رستم من محض انها تبطل شفخته لان تسليم الشفعة انقطاع محض يصح تعليقه بالشرط وقال بعض المشايخ لا تبطل شفخته وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلب الموائمة والاشهاد فاكذت ولا تبطل ما لم يسلم بلسانه انتهى وهو معارض لما في منية المفتي قال بعض الفضلاء يمكن ان يقال لامعاضة بين ما في منية المفتي والخانية لحراز حمل ما في الخانية على ابطالها بطلانها وتقرريرها بطلب الموائمة والاشهاد وحمل ما في الخانية على ابطالها بطلانها وتقرريرها بالطلبين كما يفيد قول الخانية لان الشفعة متى ثبتت ان نقول بعض الفضلاء والمعلم من صحة تعليق تسليم الشفعة بالشرط مطلقا اي سواء كان قبل طلب الموائمة والاشهاد او بعد ما مستل لا بكلام الخانية فيه نظر فان مفهوم كلام الخانية يعين انه قبل طلب الموائمة والاشهاد يصح تعليق ابطالها والمفهوم معتبر في عبار الكتب كافي انفع الوعائل في بحث الاستبدال حيث قال ان مفهوم التصانيف حجة بقي ان يقال يرد على كون تسليم الشفعة انقطاعا محضا مسئلة وهي ما ذكره السرخسي في باب الصلح من الجنايات في كتاب الصلح من المبسوط ان القصاص لا يصح تعليق ابطاله بالشرط فلا يستعمل الاضافة الى الوقت وان كان انقطاعا محضا ولهذا لا يرد يرد من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة فاعط لا تبطل حقه في الشفعة وبهذه التبيين ان تسليم الشفعة ليس بانقطاع محض لانه لو كان انقطاعا محضا يصح مع الاسراع اعتبار اجماعه الا انقطاعا في المسئلة في اخره المبسوط انتهى واعلم انه ذكر في الهداية ان انقطاع الشفعة لا يتعلق بالاعتزام من الشرط فبالفاسد الاولى ونظر فيه الاتقاني فليروا **قوله** انكر المشتري طلب الشفع الى قوله فما لقول له اقول في ذلك رواه عن حايخاله فانه ذكر ان القول قول الشفع بيمينه انه طلب حين علم بالبيع واليمين بينة المشتري وكله في الخانية فليصور ما هو ملك **قوله** على نفي العلم اذا انكر طلب الموائمة اما اذا انكر طلب التقررير فيصانف على البقاء لاحاطة العلم به كافي شرح النقاية للفتاوى **قوله** وفي منظومة ابن وهبان خلافة حيث قال ما معناه لو اراد الشفع ان يملك المشتري بانه ما اراده ابطال شفخته في البيع الاول لم يكن له ذلك قال بعض الفضلاء ما في الوهانية الاولى من جهة الفقه لانهم قالوا كل موضع لو اقربه لا يلزمه فليصور ما هو ملك لا يملك ومنها الواقف والمصلحة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شيخ فلا يملك وفي التبيين والمزيد لو اراد الشفع ان يملك

المشتري بالشمس لا يثبت الشفيع في عقد او الفوت في قول الاب بلا يمين في بعض النسخ يظهر في
حق الشفيع الا ان كان بعد القبض مما لو قيل بالبيع لا يثبت

المشتري بان كان البيع الاول ما كان تلجيه كان له ذلك لانه ادعى عليه مخني في اقراره ثم انه وهو خصم قال وهو قاييل ما
ذكر في كتاب الشفعة انه اذا اراد الاستعلاف انه لم يرد منه ابطال الشفعة كان له ذلك اذ يصح ان البيع تلجيه وفي الثانية بعد
مرد جملته من الخيل المبطله لها واذا اراد الاستعلاف ان يخلع المشتري او البائع بانه ما ردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك
لان ادعى عليه ما اقربه لا يلزمه شيئا ومثله في الوارثية والخطبة لعدم ثبوتها ابتداء لا تكره عند أبي يوسف وعلى قوله
الفتوى كافي الدور والغرض ان يثبت ذكر في الفتوى الظهيرة نرى على اشتري مقارن ابا إبراهيم جزافا وقد اتفق الباعان انهما
لا يبعدان مقل او الكراهية في يد البائع بعد التفاوض في الشفعة كيف يفتي في نقل القاضي الامام ميرداميني اني بكر
بخل الدار بالشفعة ثم يعطي الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري ان يخلع عليه الثمن وهو مخالف لما في المصنوعات فانه ذكر
في جملة الجمل المستقطعة للشفعة ان يشتري الدار بيمين من جهول او يشتري بعضها بيمين معلوم وبعضها بيمين مجهول
ثم يشتريه من صاحبه انتهى وفي الدور والغرض من جملة السيل ان يضمن الثمن مجهولا عند الشفعة وقال ان جهالة
الثمن عند اخذ الشفعة يمنع من الاخف انتهى فيلتامل من هذا الفتوى والقضاء ليعلم ما في المصنوعات والمليور والفرار والى
ولا يعارضهما في الظهيرة لان ما في الشروع مقدم على ما في الفتاوى ولا يعارضها خصوص ما في المصنوعات في الفتوى كافي
انفع الوماثل قال بعض الفضلاء وبه يعلم ان ما تضمنه القضاء في ما يمين من ابن المشتري فيضيق الى الثمن خاتما مجهول
لوزن والقيمة ويطلبون في الشفعة الشفيع مبيع معتبر لا كزعم بعض الفضلاء من انه غير صحيح متمسكا بما في الفتوى
الظهيرة واعلم انه ذكر في البرازية انه لا حيلة لاسقاط الجعيلة وطلبنا ما كثيرا فلم نجد **قوله** اشتري الاب لابنه الصغير الى
قوله فالقول قول الاب بلا يمين المسئلة في الثانية وعبارت رجل اشترى دارا لابنه الصغير فاداد الشفيع ان ياخذها بالشفعة
واختلف الاب مع الشفيع في الثمن كان القول قول الاب لانه ينكر حتى التملك بما ادعى من الثمن ولا يمين
على الاب لان فائده الا اختلاف الاقوال ولو اقر الاب بما ادعى الشفيع لا يصح اقراره على الصغير **قوله** هبة بعض الثمن الخ
المسئلة في الثانية وعبارت رجل اشترى دارا بيمين درهم وقبضها البائع وحضر الشفيع وطلب الشفعة وطلبها اليه
المشتري بما ثمة درهم ثم ان المشتري نقل الثمن للبائع وذهب له المائتين خمسة بعد ما اخذ المائة فعلم الشفيع بالهبة
ليس له ان يسترد شيئا من المشتري من الثمن ولو كان البائع وذهب من الثمن خمسة من الثمن قبل قبض الثمن
والمسئلة بها لما كان للشفيع ان يسترد من الثمن ما وذهب له البائع لان هبة شيئا من الثمن قبل القبض خطأ والخطا يلحق
بالحاصل العقد فكان للشفيع ان يسترد من الثمن قدر ما حط عنه البائع اما بعد قبض الثمن هبة بعض الثمن ليس بمقابل هو تملك
مبتدأ فكانه وذهب له الا آخر انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجار بالبائع حلا لا يغاري بقي ان يقال يفهم من
التقييد بهبة البعض ان هبة كل الثمن لا تظهر في حق الشفيع مطلقا واذ لم تظهر في حق الشفيع فهل ياخذ الشفيع بالثمن
التي هي عليه قبل الهبة او بالقيمة لم ار في ذلك عن قاض صريحا وفي الظهيرة نقلنا من الجامع الا صغرا واشترى بالفساد درهم
ليراهم تصديق بها على المشتري ياخذها الشفيع بالقيمة الا ان يكون قبض الثمن كله ثم تصدق عليه انتهى فعلى قياس
هذا القول بان وذهب كل الثمن قبل القبض ياخذ الشفيع بالقيمة ولا ياخذ بالثمن **قوله** حط الوكيل بالبيع لا يلتحق اليه

ملا يخلص حق الشفعة به دعوى على قسمة المال أو شفعة فيه ما يقول في الدار والدار ودارا ادمية ان يبيع صاحبه الدار فلا تارة
على شفعتي فيها استولى الشفع عليه بلا قضاء فان اعتمد قوله على لا يكون له بلائها والا كان بلائها فليس جازما
الملتقط من غير ان ينعقد في حقه اشياء على حد جواز لورث من المثل

المسئلة في المالكين وصاحبها الوكيل بالبيع المذبح او بالقبض ان الوكيل حاطف المشتري بمائة من الثمن مع حطه وحسنه
قبله المظبوط المروم ومروم المشتري من المائة داخل الشفع الدار المصحح الثمن لان حطه الاكل لا يلتحق باصل البيع المصحح وجنحه
يعلم ان الملاك حط الوكيل بعض الثمن اذ هو الذي يتعرق فيه المالك في الوكيل والموكل اما حطه الاكل فلا يفتقر فيه الحال قال
في الجمع وعرجه لا من الملك ولو حط البائع من المشتري بعض الثمن يسقط عن الشفع وقال الشافعي لا يسقط بل هو
الشفع الثمن المسمى وهذه الخلاف فروع الخلاع ان الحط لا يلتحق باصل العقد منه بل هو موهبة للمشتري وعندنا
يلتصق ولو حط البائع كل الثمن لم يسقط ولا يلتصق ذلك باصل العقد اتفاقا لان له التمسك ما ربيعا بلائين انتهى
ولا يشك في عدم التصاق حط الوكيل على حطه لان تصحيح الوكيل يجعل الحط كانه موهبة مبتدأ فمن الوكيل حتى كانه موهبة
ذلك القدر من ماله موهبة لا اعتبارا لئلا يلتصق فلا يخلص حق الشفع **قول** له دعوى رتبة الدار وشفعته فيها البيع المسئلة
في الفتاوى الظهيرية وصاحبها رتبة ولو يبيع حطه دار بجند دار رجل هو شفيعها وهو يزعم ان رتبة الدار المبيعة له وهو يضاف
انه اذ ادعى رتبته قبلت شفعته وان ادعى الشفعة فيها قبلت دعواه في الرتبة فيقول هذه الدار دارى واذا ادعى
رتبتها فان وصلت اليها والا انا على شفعتي لان الجملة كالتام واحد فلا يلتصق بالسكون من طلب الشفعة وان ادركت
الصغير لا وجبت لها خيا والمزوج وتربعت لها شفعتي فطلبت الشفعة واخاف من نفسها بان قالت طلبت الشفعة واحترمت
نفخي او قالت بالعكس يصور الاول جنحة وبطل الثاني لانها قد دوة على القران بينهما بل يقول اطلبها جميعا
المشفقة والخياري فادفوت مع الاول وبطل الثاني **قول** استولى الشفع عليها بلا قضاء الخ قال بعض الفضلاء يوحده
من هذا وجوب التعزير وعدمه فلا يلتصق على الدار المشفوقة بلا حكم لغير معتمد يقول عالم لا يلزمه التعزير
لغيره بل عالم ثم قاله ولي في هذه المسئلة نظر لانهم قالوا لا يثبت للملك للشفيع الا بقدر الاخذ بالتعزير في وبعد قضاء
اللقا هي او قبله صرحوا بانهم يقول وجود احد هما لا يثبت له غير من احكام الملك حتى لا تترك منه اذا مات في هذه الحالة
و تبطل شفعتي اذا باع داره التي شفع به ولو بيعت داره بينهما في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم ملكه
فيه واذا كان لا يثبت الاباح مما فاضلا لورثه عليها بمجرد قول العالم استيلاء على غير ملكه فيكون ظلما كما لا يخفى
واذا اعتبر مجرد استقراره فهو موجود بالاشهاد كما صرحوا به فلا يتوقف ذلك على قول العالم ولا على قول القاضي
ولا على الاخذ بالرضاء كما هو ظاهر فليتأمل **قول** اشياء على حد الروس اي تقسم على حد الروس لا على قدر الانصاف
وقد نظمتها في ابيات وزدت على ما في الملتقطات فلا فقهه (شعر) * ان التقاضى بالورثى يكون في *
جميع لقن على ما هو نطسا مي * في ما حة مع شفعة ونوا ئنها * ان من هو لاء لاجرة القسم *
وكذا ك ما يرمى من السفن التي * يخشى بها غرقى وطرقى كرام * وكل اسك ما عله وقد تم ان الشفعة *
حورته لا ماضى الا حلام * **قول** العقل يعني الذي يتقال الفجر واني في مخرج تلخيص الجامع للفتاوى *
ترك الغوث والصفا تسيب في النقب دون العضو والمقطو المالى تحليما لا مرادهم واقرى الملك بالمكنة في ذات الملك هو

والشفعة واحدة القسام والامير يفرق ثلاثا اختلفوا فيه انتهى

مهل قليل لا في ملكه مملوك قسمه القيمة او الف درهمين فله الملك دون ذلك والامير يفرق ثلاثا اختلفوا فيه انتهى
 في الشفعة فيكون على ما قلناه كل واحد قسمه ثلاثة مائة من يوم الحكم ثم الشفعة التي بالنسبة حال كون الانتساب
 حاكمها اذا وجد قتيلا في مملعة او مملعة قسمته الدية على من نسبها اليه المملعة او المملعة ثلاث قبائل بان كانت
 احد في القبائل مثلا بغيره واثل وهم مملعون ورجال القبيلة لا غيرهم ومنهم ثلاثون رجلا والقبيلة الاخرى تسعين
 وهم اربعون رجلا فوجد في مملعة منهم واثل منهم قتيلا كانت الدية عليهم اثلاثا بعد القبائل على كل قبيلة ثلث الدية
 دون مدد الروح عكس الاول فانه ثلثه تقسم على مدد الروح من دية القبائل والقسمة مع هذا بعد القبائل دون
 الروح من وفاء بمكة التمدد يعني ان هذه القسام يشبه ترك الفتوة والسفها كما ذكرنا والسفها يكون بحكم التمدد
 او القيام بمصالح الموضع وكل واحد يوازي الاخر في ذلك اذا كانوا في الاحتفاظ حواء من غير اعتبار قتلهم او كثرتهم
 وذلك لو كان من احد في القبائل واحد ليس معه غيره وانه احتفاظ معهم بالمسجد او المملعة كانت ثلث الدية على ما قلناه
 والثلثان على ما قلناه القبيلتين انتهى ومنه يستفاد تقييد ما اطلقه المصنف من ان وجوب الدية باعتبار مكنة الملك
 عليه حفظان اكثر لكتبة خالية عنه قلنا وعلى كون العقل بمعنى القيمة استحسن الفاضل ما بيننا في شرح المغني قول
 الشيخ جمال الدين بن ناته (شعر) واصبوا الى السحر الذي في جفونه وان كنت ادري انما السحر قتلي ولو في بن امية
 تنبلا كما مضى بلا تودد مجنون ليلى ولا عقل **قوله** الشفعة يعني بالشفعة ثلثه من فاضل مدد الروح والشفعة وعند الشافعي
 على قدر سهمهم مثلا اذا كان دار بين ثلاثة باع صاحب النصف نصيبه بالشفعة بين الاخرين اثلاثا منه على قدر
 ملكهما ونصف من ثلثا على قدر سهمهما وان باع صاحب الثلث نصيبه يكون الشفعة بينهما ارباعا منه وان باع
 صاحب السدس نصيبه يكون الشفعة بينهما اخما مال صاحب الثلث خمساها ولصاحب النصف ثلثا الاخصاص كذا
 في المصنف له ان الشفعة من مرافق الملك فتثبت بقدره ولنا ان سببه اتصال وقليل الملك ككثيره وهذا هو الغرض صاحب
 القليل فله كل الشفعة بخلاف الربح والكسب لا نهما من نتائج الملك فيكونان بقدره ثم اهل ان كلا من الشفعة قبل
 القضاء بالشفعة لهم مستحق لجميع الدار المضمومة والقسمة بينهم للمزاحمة فينبغي ان يطلب كذا لك حتى لو طلب
 واحد منهم فحصلها بطلت شفعة من مملعة كما هي على شرح المصنف الملكي **قوله** راجعة القسام يعني تكون على مدد
 الروح وهذا عند الامام ومنه هما على مدد الانصاء لهما ان هذه مؤنة لستهم بسبب الملك فيقدر بقدر الملك
 وله ان عمل القسام لصاحب القليل والكثير واقع بصفة واحدة وهي تمييز الانصاء وصاحب القليل والكثير في
 ذلك هو ما اذا امتوا كان الاجر عليهما على السواء كذا في الروايات الجيدة من كتاب القسمة وفي خزائن الاكمل لو احتاروا
 على قسمة طعام بينهما مكالفة فلا جوب بالكيل والنقل على قدر الانصاء انتهى ومنه يستفاد تقييد كلام المصنف بقيمة
 النقد في وفيها عمل بلد استاجر وارجلاليد سب الى السلطان فبرع امرهم وقتوا وقتا غالاجرة على اهل البلدة على
 قدر منافعتهم في ذلك **قوله** والطريق اذا اختلفوا فيه اتوا لم يردوا الطريق هنا طريقه امالا لانه غير مملوك لاحد والما راوده
 في سكة غير نافذة والطريق مما يذكروا ونسب كافي منظومة المونيات السماعية لابن الحاجب واعلم ان مثل
 الطريق صاحبة الدار اذا اختلفوا فيها تكون بينهم على الروح فان قابض من ذلك يبروت عنها لا احتواهم في مملعة

كتاب القسمة

الغرامات إذا كان على المخطئ ألا ملاك فالقسمة على قدر الملك وإن كانت لقسمة لا لنفس فهي على قدر الرؤس
 و فرع عليها الولوالجي في القسمة ما إذا غرم السلطان أهل قرية فأنها تقسم على قدر أهلي في كفاية العاقلة خاتمة وهي
 فتأخر في القسمة إذا خيف الفرق فالتقوا على القاء بعض الامتعة منها فالتقوا فالغرم بعدد الرؤس لا بها
 وهو المردور فيها والتؤمى وكسر السطوب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق بخلاف الغرب إذا تقا
 فيه فانه يقسم بينهما بقدر أراغبهما لأن الغرب يحتاج اليه لأجل سقي الأرض فعند كثرة الأراشي تكثر الحاجة
 كذا في الرد والغرم وهذا قد بقي مسائل تكون القسمة فيها على قدر الرؤس زيادة على ما ذكرناه في نظمنا المتكلم
 منها ما في فتاوى شيخ مشايخنا الشمس السانوتي وهي أن الضياء التي جرت العادة بها في الأوقاف تقسم على قدر
 الرؤس لا على قدر الوظائف انتهى ومنها ما انتهى به شيخنا تاجعلها تضمنه في السلوان التي جرت به العادة في الأوقاف يقسم
 على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف ولا يختص به الناظر كما هو واقع الآن بل هو كواحد من المستحقين ومنها ما ذكره
 العلامة القهستاني في شرح النفاية بحثاً حيث قال لو قتل صيد الحرم حلالاً لأن فعله بكل نصف قيمته وينبغي أن يقسم
 على عدد الرؤس إذا قتله جماعة انتهى وقد بقي منها كثير لا يحضرني الآن **قوله** و فرع عليها الولوالجي أقول عبارة
 الولوالجي السلطان إذا غرم أهل قرية فارتبوا والقسمة قال بعضهم تقسم على قدر الأملاك وقال بعضهم تقسم على
 قدر الرؤس وقال بعضهم ينظر فإن كانت لتحصيل الأملاك قسمت على قدر الأملاك لأنها مؤنة الملك فصارت كمؤنة
 حفر النهر وإن كانت لتحصيل الأبدان قسمت على قدر الرؤس التي يتعرض لهم لأنها مؤنة الراس ولا شئ على النماء
 والصبيان لأنه لا يتعرض لهم انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف قال بعض الفضلاء الواقع في بلادنا أخذ العواري
 من النساء على دورهن والذي يظهر أن في دخولهن عند إطلاق الطلب قال انتهى يعني لأن المطلق يجري على إطلاقه حتى
 يرد ما يخصه أمالو خصص السلطان أخذ العواري بالرجال فلا يدخل **قوله** فالتقوا على القاء الخ أقول يفهم منه أنه إذا
 لم يتفقوا على القاء لا يكون كذلك وبه صرح الزاهد في حواره حيث قال اشترقت السفينة على الفرق فالتقى بعضهم حنطة
 غيره في البحر حتى خفت يضمن قيمتها في ذلك الحال انتهى قال بعض الفضلاء فيه كلام فإن القى ماله فلا شئ عليه
 وإن القى مال غيره ضمنه ويفهم منه أنه لا شئ على الغائب الذي له مال فيها ولم ياذن بالالقاء فلو أذن له بأن قال إذ
 تحققت هذه الحالة فالتقوا اعتبر إذ نه ويجب أن يقيد كلام قاضي الهداية بما إذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من
 قوله إله اما إذا قصد حفظ الامتعة فقط كما إذا لم يخش على النفس وخشي على الامتعة بأن كان الموضع لا يفرق فيه النفس وتلف فيه
 الامتعة فهي على قدر الأموال لا على النفس ولذا خشي على النفس والأموال فالتقوا بعد الاتفاق لقسمة ما فهي على قدر
 الأموال لا على النفس فمن كان غائباً واذن بالالقاء إذا وقع ذلك اعتبر ماله لنفسه ومن كان حاضراً اعتبر ماله
 بنفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم يره هذا التحرير لغيري ولكن أخذته من التعليل فتأمل في كتب
 الشاعية يجوز وعند هيجان البحر وحوف الفرق القاء بعض متاع السفينة في البحر لسلامة الآلهة مني المترم أن تؤمن لدفع
 العرق وتحرر القاء العيبيل للأحرار والدواب لما أروح له وإذا قصر من له الالقاء حتى حصل الفرق عصي ولم يضمن وهو
 البقاء المال إلا خرب فإن القى ماله أو مال غيره باذنه لم يضمن وبلاذنه يضمن انتهى قال بعض الفضلاء وقواعدنا لا تأباه

تصرف الا نفع القسمة الفاعلة لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاعلة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضركه الا هل المسئلة ان يدخلوا شيئاً من الطريق في محلهم وفي دورهم ان لم يضروه بناء غلة في هواطريق ان لم يضركم ان خوصم قبل البناء منع منه وبعد هدم المشترك اذا نهضم فاحملهما العار فان احتمل القسمة لا يجبر وقسم والا بنى لم اجبره ليرجع

قوله القسمة الفاعلة لا تفيد الملك بالقبض يقول الذي في القنية والبرازية انها تفيد الملك بالقبض ولم اقف على ما ذكره المصنف فحصل انه ظفر بل لك وهو ثقل في النقل وحصل على اختلاف الرواية في المسئلة لكن ذكر شيخ الاحلام محمد بن عبد الله ابن العزى صاحب كتاب تنوير الابصار انه لم يطلع عليها يحصل ان لا وقعت في الدقة وهو من قلم الناصح الاول وتقدر القائل حيث قل (شعراً) لكن نجاشي اليراع مري مري وهو اطلق السهو وهو اليمري * هذا وقد ذكر في الذخيرة ان القسمة تفيد الملك باحد اشياء اربعة القبض وقضاء القاضي والقرعة وتوكيل رجل يارزم كل من المقتسمين بينهما **قوله** وهي تبطل بالشروط الفاعلة اقول في القنية في باب ما يجوز من القسمة اقتسام اراضي ان يكون لاهلها حق وضع الجذوع على حائطاً وقع في نصيب صاحبه جاز للتعامل وفي الكرم على ان يكون لاهلها قرارا غصان الشجر على نصيب صاحبه لا يجوز يعني لعدم التعامل ثم قال كل قسمة على شرط اربعة اوضاع او بيع من المقتسوم وغيره فاعلة يعني لان في القسمة معنى المبادلة والبيع فتكون صفقة في صفقة كنه اكل شراء على شرط قسمة فهو باطل يعني لان فيه صفقة في صفقة والقسمة على ان يزيد شيئاً معروف فاجاز كالزيادة في المبيع واليمن انتهى ومنه يعلم انه ليس كل شرط فاعل يقبلها فليحفظ **قوله** يجوز بناء المسجد في الطريق العام الى قوله المشترك اذا نهضم اقول لا محل لذكر هذه المسئلة هنا كما هو ظاهر **قوله** المشترك اذا نهضم الى قوله قال بعضهم بالفضل يستثنى من ذلك مسألة وهي جد اربعين يتيمين خيف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر على صغارهم اربعين فابى اهلها العمار فانه يجبر الابن ان يبني مع صاحبه وليس هذا كاباء اهل المال كين لان ثمة الابن رضي بدخول الضرر عليه فلا يجبر اما هنا اذا الوصي ادخال الضرر على الصغير فيجبر على ان يرم مع صاحبه كما في الثانية اقول غير خلاف ان كلام المصنف في المال كين لا فيما يعم المال كين وغيرهما حتى يتم الاستثناء المذكور قال بعض الفضلاء ويجب ان يكون الوقف كمال اليتيم فلذا كانت المدار مشتركة بين وقفين واحتاجت الى المزمة فاراد اهل الناظرين العمار وابن الآخر يجبر على التعجيل من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى **قوله** فان احتمل القسمة لا يجبر وقسم الخ اي يطلب اهلها الان امتنع اطلق المصنف في عدم الجبر فيما لا تحتمل القسمة فشمع ما اذا نهضم كله وصار صحراء او بقي منه شمع وصرح في الخلاصة بانه اذا بقي منه شمع يجبر واما اذا لم يبق منه شمع وصار صحراء لا يجبر وعبارته طارحون فاحملهم مشترك انهضم وابن الشريكة العمار لا يجبر هذا اذا بقي منه شمع اما اذا نهضم الكل فصار صحراء لا يجبر وان كان الشريكة مسمرا يقال له انفق حتى يكون لك دين على الشريكة انتهى ولم يذكر المصنف حكم الحرث لانه كان بين شريكين فابى اهلها ان يسقيه هل يجبر ام لا قال في الخلاصة والحرث اذا كان بين شريكين فابى اهلها ان يسقيه يجبر وفي ادب القاضي من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال له ابقه وانفق لهم انصح في حصته بنصف ما انفق انتهى قال بعض الفضلاء وهذه العبارة تفيد ان الجبر لا يكون بالرجوع بنصف ما انفق بل بشيء آخر كالضرب والعبس مثلاً وقد ورد في تفسير الجبر في موضع آخر انه امر اناضي

بنينا نحن ما يميزان الآخر فطلب رفع بنائه قسم ثان وقع في نصيب الباقي جميعها والاهل لم له التصرف في ملكه وان تاذى جاره في ظاهري وايقظه ابن نعل فيها تنورا وحما ما ولا يضمن ما تلف به

بان ينفق ثم يرجع بنصف ما اتفق فتأمل قول بنينا نحن ما يميزان الآخر الخ اتولج لك انتي قاري الهداية والمستند
تعاله قول يميزان الآخر قال بعض الفضلاء هو قيد اتفاقي لا احترازي اذ هو بالبناء باذله لنفسه مستعمل
ولكن يميزان يرجع فتى شاء اما اذا بلغا الشرط في المعترك باذله هو يملك للشركة يرجع حصته عليه بلا شبهة **قوله**
فيها اقول هذا من قبيل وقوع الجار والجور وجوبا للشرط وهو واقع في النصيب من الكلام ونقله الثقايب قال ابن الاثير
يقال ان فعلت بهذا ففعلت وفي هرح التسهيل لا من عقيل ووقع في الحديث ولا شبهة فبان بها جواب الشرط
ومتعلقه فعل مقدر وهو مبني على انه يقع جوابا مع حذف حرف الفاء ذكره ابن مالك في التوضيح لالفاظ الجامع الصحيح
في حديث من كان عند طعام اثنين فليلق هب بفالتى او اربعة فضمام او سادس فقال قلت هذا الحديث قد تضمن
خلاف فعلين وما علي جرباق عملهما بعد ابن وبطل البناء وهو مثل ما حكى من هو نس من قول العرب مررت بهما
ان لا صالح فطالع والعقد يوران لا مرو صالح فقل مورث بطال ح حذف امرر والباء وبقي مصلها وحذف بعد الفاء فقد
مورث بطال فحذف امرر وبقي عملها او هذا الحديث الذي كوز حذف فيه بعد ابن والفاء فعلا ن وحرف جرباق مملأهما
والتقيد يور من كان عند طعام اثنين فليلق هب بفالتى او اربعة فضمام او سادس انتهى ومنه يعلم ان الجار
والجور واقع جوا بالابدان يكون بعد الفاء لانه وان كان مملأ فعلا ما ماله لكونه محذوف وجوبا كالعدم والجور
والجور لا يصلح لباخرة الشرط فلو علمت فساد التقيد برئانها هو لعدم الفاء كما ذكره الهريفي في حواشي شرح المفتاح وقد نقل
الزجاج في الجمل وقوع الجار والجور وجوبا بالشرط من سيبويه حيث قال سيبويه فيمن قال مررت برجل صالح ان
لا صالح فطالع بالجور في آخر ما تقدم وقد جوز الزجاج غير مقرون بالفاء فاحفظه فانه مما خفي على كثيرين وقد جوزا في
قوله ته التي تمن ابصر فلنفسه ومن هي فعليه الموصولة والشرطية وقدرة الزمخشري فلنفسه ابصر وعليها عني كذا
اننا اذا استاذي الشهاب الخفاجي فليحفظ فانه قلما يباح لكثرة الانتفاع **قوله** له التصرف في ملكه وان تاذى جاره الخ في هذه
المسئلة لاختلاف الا ان الصحيح الامام الاجل برهان الاثمة كان يفتي بانه ان كان ضررا بينا يمنع والا فلا ربه يفتي كافي شرح
الرومانية للعامة من بن المسنة نقل من كتاب المحيطان للمصنف الشهيد والظاهر ان برهان الاثمة هو والد فقد نقل منه
ذلك البرزاني وابن والد كان يفتي به وعليه الفتوى ثم قال هذا جواب الهاشم وجواب الرواية عدم المنع ثم قال اصاب
ما حقه في المسئلة فارد ان يبنى عليها ويرفع المنع ومنه الآخر فقال يسن علي الربيع والهمس له الرفع كما شاء وله ان يتخذ
حما او تنورا وان كف مما يور في جاره وهو احسن فقل جاء في الحديث من اذى جاره اورثه الله داره وجرب فوجد كذلك
وقال نصير والصغار له المنع ولو فتح صاحب البناء في طوبى بانه بايا او كوة لا يلي صاحب الساحة منه بل له ان يبنى حتى
يسترجعته قال بعض الفضلاء وقد وقعت حادثة اشتهت وهي رجل له علو وقصت العلو ما حقه لرجل وفتح صاحب
العلو في علو كوة فتمعه صاحب الساحة من ذلك فتخاصما في ذلك واجبت عنها بانه لو فتح صاحب البناء فورا بانه
بايا او كوة لا يلي صاحب الساحة منه بل له ان يبنى حتى يسترجعته كافي البرزاني وهذا اذا لم تكن الساحة مجلسا للبناء
اما اذا كانت مجلسا والكوكة تشرف على الساحة المذكورة فهو مرجحها على يسن ها وعليه الفتوى كافي في المصيرات وقد انتهى

واختلفوا في ظهور الموتى له

كتاب الاكراه

بيع للمكروه لغيره لغيره في الفسخ في ارفع يجوز بالايجاب خلاف القامد وينبغي ان يعرف بالمعتري منه وقسم الفقهاء وقتها
الاتفاق في ذلك المقتضى والتمس في ذلك المكروه مضمون في يد غير ذي عقله لغير المجتنب من السلطان كراه وان
لم يعرض له ولم يعرض له الا ان يعلم بان لا فائدة له ان لم يمتثل امره يقتله او يقطع يده او يضره ضررا يضاف الى نفسه او تلف
مضرة كافي غنية المفتي اجري الصغير على لسانه بوعيد حبس او قيد كغزو به بالتمسك امره ان كره بالقتل على القطع لم يسمعه

مطلوما اذا سكبت والجواب انه لم يجعل متطوعا لانه مضطر في القضاء **قول** واختلفوا في ظهور الموتى له يعني بالثبوت
قال في البرازية وان ظهر موضوع له بالثبوت فان بالتمسك في له نقص القوتية وان بقضاء فيه اختلاف فيقول ليس له النقص
وقيل له النقص بكل حال انتهى وفي الفتاوى الظهيرية الصحيح انه لا تنقص النفسنة انتهى فخرج عن بيع تقسيم به هذا الكتاب
قال في جواهر الفتاوى الذين ذنبت ورتادوا ما عايناه من مدح الله لربنا الا انهم لم يسموا الا بغيره ان بسبب دفع الدعوى
لا يرجع على اخذه انتهى بحسنه تعالى اعلم **قول** كتاب الاكراه اعلم ان الاكراه على نوعين اما ان يعرض بوعيد قيد او حبس
او بوعيد قتل او اطلاق فهو الاول يظهر في الاقوال نحو البيع والاجارة والاقرار ونحوها فلا تصح منه هذه التصرفات
ولا يظهر في الانفعال حتى لو اكره بوعيد قيد او حبس حتى ان يطرح ماله في النار او في الماء او ان يدفع ماله الى فلان
ففعلا لما مور ذلك لا يكون مكروها ولا كراه بوعيد القتل او تلف العضو يظهر في الاقوال والانفعال جميعا نحو
النكاح والطلاق كذا في الفتاوى الظهيرية قال بعض الفضلاء الطاهر ان الضرب اذا لم يفض الى هلاك نفس وتلاف
عضو كالحبس والقيود **قول** وتعتبر القيمة وقت الاتفاق اقوال هذا مخالف لما في البيانية من ان المكروه مخير ان شاء اعتبر
القيمة وقت القبض وضمنه وان شاء اعتبرها يوم الاتفاق وضمنه **قول** وامر غير لاي لا يكون اكرها هذا عند الامام لان
الاكراه منه لا يتحقق من غير السلطان خلافا لهما والفتوى على قولهما كافي الخلاصة **قول** اجري الكفر على لسانه الخ اي كلمة
الكفر اقوال مثله في منية المذمومة وهو مخالف لما في الفتاوى الظهيرية حيث قال ولو اكرهه بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم
وجوت ان لا يكون في حجة متغولوا كرهه على اجراء كلمة الكفر على اللسان كان في حجة منه ولم يعلقه بالرجاء وهناك ملقه
بالرجاء والغرق ان ما هناك من مظالم الدنيا وليس هو في معنى الافتراء على الله من كل وجه فان الله تعالى مطلع على خسيرة
ولا اطلاع للمهنة وضع على عمير القاذف انتهى وقال قيل هذه ولو اكرهه على الصغير بالله فقال قد كفر وتلقه مطمئن
بالايمان لم يسم منه امراته استحسننا انتهى وتام الكلام على هذه المسئلة بما لا مزيد عليه من كور فيها فليزاجع
قول اكره بالقتل على القطع الخ كذا في منية المفتي ومثله في الفتاوى الظهيرية قال اكره على قطع يد انسان بالقتل لا ينبغي
ان يفعل ذلك لان طرف المومن من الحرمة مثل حال نفسه الا ترى ان المضطر لا يجعل له ابن يقطع طرف الغير لئلا يكلد
كما لا يصلح له ان يقتله انتهى وفي منية المفتي اكره على قتل رجل او امتهلاك ماله فلم يفعل حتى قتل كان ما جاورا
ولو امتهلكا المال لم يأثم ولو اكره على اكل مال الغير فأكله فالضمان على الفاعل انتهى وفي الظهيرية ولو اكره مامل
العليفة رجلا على قتل رجل بالسيف لا ينبغي للمكروه المامور ان يقتله ولحق مع هذا لو قتل بالقود على الامير المكروه
في قول الامام ومحمد وقال ذوق القود على المامور والاكره وقال الشافعي القود على المامور المكروه قولوا ومحمد اوله في الجواب

الفتاوى

المكره المحرم على قتل حبل فانه حتى قتل كان ما جاز والمكره على المحرم بعد م العبد لم يضمن البطره الاكره على الامتاق فله
تضمن المكره الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه المجهين او المقر باقدا تصرف المقتري من المكره فانه يفسخ
سوقه من كتابه لواجاره الا التدين والاحتلال والمكره على الامتاق الاكره على التوكيل به فهو على اكره
الى النكاح باكره من مهر المثل وجب قديره وطلعت الزيادة ولا رجوع على المكره بشيخ انتهى

كتاب الفجيب

المقصود منه مخير بين تضمن الفاجيب الفاجيب الا في الوقف المصوب اذا فاجيب وقيمته اكره وكان الثاني
المراد على الامر المكره قولان وقال به على ذلك فانه على القوة او الجواز على هذا والاولى للملك على الاحتياط وقال ابو يوسف
باعتقن ان لا يجب القود على واحد منهما ولكن لطيفة لديه على المكره المصوب فلا يعتق والمكره المصوب والمكره المصوب
يما في ويغسق وترد شهادته ويباح ثقله للمقصود بالقتل والمكره الا امره من الميوان في هذا الملك المصوب والمكره
المصوب على قتل صيد الخ كذا في منية المفتي **قوله** اكره على المقتري عن دم العبد الخ كذا في حنية المفتي **قوله** اكره على الامتاق
الخ في الفتاوى الظهيرية ولو ان رجلا اكره نو عبد قتل على متق عبده فاعتق فله العتق عند المكره ضمان قيمته موصرا
كان المكره موصرا ولا سعاية على العبد ثم الولاء يصحون للمكره لانه المعتق والولاء لمن له عتق انتهى وفيه قولوا اكره على العبد
على ان يملك هذا باعتق عبده فاهتق الوكيل والوكيل غير مكره كان العبد حرا من مولاه ولم يضمن المكره شيئا ولو اكره
على خلاصه نو عبد تلعب كان الضمان على المكره دون الذي ولي الامتاق ولو ان رجلا اعتق عبده وجعل بغير امره فأكره وملك
العبد لرجل بالعبد على ان يجيزه نعل العتق ولم يضمن المكره شيئا **قوله** الا لا يملك بيل والاحتلال والامتاق يعني لا يفسخ
قال في منية المفتي واذا لم يفسخ في الامتاق ونحوه ان شاء رجع على المكره ثم هو على الاعتزالي وان شاء رجع على المقتري **قوله**
الا اذا اكره على التوكيل نه اقول هذا هو الغياض والاحتسان الوقوع على الزيلعي في كتابه لا اكره ولو اكره على التوكيل
بالطلاق والعتاق فاقع الوكيل وقع احتسانا والقياس ان لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك اكره كالببيع
وامثاله وجه الاحتسان انه الاكره لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب افساده فكذلك التوكيل يعتق مع الاكره والشروط
المعاصرة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الامقاطات فاذا لم تبطل فله تصرف الوكيل انتهى قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه
لو اكره على التوكيل بالتزويج وزوج الوكيل انه يفسخ وينقض ولكن لم اره منقول **قوله** اكره على النكاح باكره من مهر المثل
الخ كذا في منية المفتي ثم قال ولو اكره على النكاح باقل من مهر مثلها يخل له اما ان يبلغ الى مهر مثلها او تغاوتها وان دخل
بها وهي مكره فهو مباح في الزوج بتبليغه وان دخل بها وهي طائفة فهو رضامنها بالمسمى الا ان لا يؤلفها حق الاضرار
وان لم يكن كوافرق بينهما في الفتاوى الظهيرية ولو تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكره على الدخول بها يفسخ
احكام الدخول في نكاح المهرود ووجه العدة ولا يوضع على المكره بشيخ والله اعلم **قوله** المصوب منه مخير الخ قال بعض
الفضلاء وهل له ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني لم يذكره المصنف وذكره في منية المفتي حيث قال
وليس له ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني هكذا نقله بعد ان رمز للسراجية لكن الذي رايت في
المهر والحيث وان اراد ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني لذلك وهي من خواص الزيادة فله فعل ليس
زائدة او ناقصة انتهى اقول في هذا صدر الاسلام طاهرا بن محمود واهله الى فتاوى مير قند ان للمال الظاهر يضمن

الامر لا يعم حق ولا يعم الا في خمسة الاولى اذا كان الامر ملحقا بالحقانية اذا كان مولى للمامور التام له اذا كان المامور
 سيد المملوك الامر ملحقا بغيره بالابق او بغيره فليس الا اذا امره بالتلاف مال سيد ولا ضمان
 في الامور المتخلف مال غير سيد وفان الغاصب المقتضي يفرغ المولى يرجع به على سيد الرابعة اذا كان المامور
 صبيبا كما اذا امره بالتلاف مال الغير فاقبله ضمن المولى ويرجع على المولى الامر الخامسة اذا امره بحضره بغير حائط
 الغير فحق فالضمان على الحاضر ويرجع به على الامر وتامه في جماع الفصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه
 ولا ولاية الابي مسئلة في السراجية يجوز للولد والوالد البعده من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا
 بلغ المودع على ابوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن اختصاصا بالثالثة اذا مات
 بعض الرفقة في السفر فلما عوا قما به وعدته وجهازه بمقتضى ورد والى المقتضى الى التلوي وذا وانشي عليه فله نفقوا عليه
 ما لم يحفظوا في متفرقات مجموع الذخيرة ولو ادع مال الغير فاجاز المالك ببيع من الضمان وفيها ايضا الاجازة تلحق الموقوف دون
 المنسوخ وذكر فيها ايضا الاجازة لا تلحق الافعال عند الامام وعند محمد للحق كالعقود الموقوفة حتى ان الغاصب اذا ورد
 المغصوب على اجنبي فاجاز المغصوب منه قبض ذلك الاجنبي عند محمد غير ج الغاصب من الضمان وعند الامام لا يخرج
 وذكر في الفصل الثامن من الذخيرة ان يكون اذ لم ينفذ بالدين على يدي رجل الى الطالب فجاه الى الطالب واخبره ورعي به
 وقال للذي جاء به اشترها شيئا فذهب واشترى ببعضه شيئا او هلك الباقي قال القاضي ابو بصير قد قيل انه يهلك من مال
 المطلوب وقد قيل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرعا ببعثه في الانتهاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء قال روح
 وهذه العلة تشير الى ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح وقالي في العمادية وقد مر في اخوتهم فالتصولي من مجموعنا
 هذه ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح انتهى قال بعض الغفلاء فعلى هذا انهون الصحيح انها تلحق الاتلاف لانه من
 جملة الافعال فيل خلت تحت قولهم الاجازة تلحق الافعال في الصحيح الا ان يقال المراد بالافعال غير الاتلاف مما لا ينقول
 المشائخ كلهم مع امكان الحمل انتهى يعني لان الافعال منها ما يكون احد اعمامها ما يكون ايجادا فيحمل نقول المشائخ على
 الفعل الذي لا يكون احد اعمامها **قوله** الامر لا يضمن فالامر يعني الامر بغير دفع المال اما الا مريد تعد فقيه تفصيل مفكروفي
 الولو الجبة في الكمال وفي البزاية في الوكالة ونقدم في هذا الكتاب في الكمال **قوله** الا في خمسة اقول صوابه الا في
 حتى وهي نسخة وفي كثير من النسخ لم يذكر السادسة واعلمنا زيدت **قوله** الاولى اذا كان الامر سلطانا اما اذا كان الامر غيره
 فتقدم في الصفحة التي قبل هذه انه يضمن بشرط **قوله** الا اذا امره بالتلاف مال سيد فلا ضمان على الامر اذ لو ضمن لرجع
 على سيد العبد بما ضمنه لسيد ولا فائدة في ذلك **قوله** يرجع به على سيد فكافي النسخ والصواب على الامر **قوله** الرابعة
 اذا كان المامور صبيبا قال في العمادية في الثاني والثلاثين لو قال لصبي مسحوا هذا الشجرة فانقص لي ثمارها فصلد
 فسقط تعبد ديته على عاقلة الامر وله ثمة ننظر هنا **قوله** في حائط الغير اما لو امره بان يحفر في دار نفسه فهو ذكروفي البزاية
 في الرد بعة **قوله** وتامه في جماع الفصولين ذكر في دي لوقال احقر لي فانه يرجع على الامر واذا لم يقل لي لا يرجع على الامر
قوله بغير اذنه ولا ولاية كذا بخط المؤلف وقيل عليه فيه مؤخذة والانساب ان يقال بغير اذن من غير ضمير يعني لينا صاحب
 قوله ولا ولاية زائن على ما فيها بعيد جدا **قوله** الا في مسئلة كذا بخط المؤلف والصواب ان يقال الا في مسائل كما يظهر
 مما سئلني فان جعلها ثلاثة يجعل الاغماء مسئلة غير مسئلة وما قيل ان الحصر في مسئلة بالنسبة الى ما في السراجية

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كَيْفَ مَكَتْهُ أَحَدُ الْغُلَامَيْنِ فِي الْمَلِكِ وَالْوَقْفُ إِذَا سَقَطَ أَحَدُهُمَا فَالْأُخْرَى بِمَنْزِلِ الْإِخْوَانِ وَكَانَ هُوَ وَمَا لِي
 لِلْمُتَغَلَّلِ فَإِنَّهُ يَجِبُ لِأَجَرٍ وَيُسْتَنْفَى مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ مَسْئَلَةٌ خَمْسَةٌ مِنْ رُجُوعِهَا عَلَى الْوَقْفِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ
 وَلَا أَجْرٌ عَلَيْهِمَا كَمَا فِي الرُّسَايَا الْقَنِيَّةِ لَا تَصِيرُ إِلَيْهِمَا وَهِيَ لَهُ بِأَجَرِهَا الْوَقْفُ تَصِيرُ عَلَيْهِمَا إِذَا بَنَاهَا لِيَوْمِ الْوَقْفِ
 وَإِلَّا جَاءَ إِلَى الْيَتِيمِ لَا تَصِيرُ عَلَيْهِ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي فِي الْغَائِبِ إِذَا أَجْرَ مَا مِثْلُهَا مِنْ مَالٍ وَتَقْبِلُ الْيَتِيمُ الْوَقْفَ
 مَعْتَنَانِ الْإِنْكَارُ وَجِبَتْ الْأَجْرُ فَتَنْتَهَى فِي الْأَعْتِمَادِ وَهُوَ الْجَوَابُ الْمَقْتَضِي بِمَنْزِلِ الْوَقْفِ فِي سَكْنِهِ الْمَقْتَضِي
 الْمُشْتَرِي وَهُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِمَنْزِلِهِ فِي حَقِّ السَّكْنِ وَمَا كَانَ مِنْ تَوَاصُلِ تَصَالُفِ كَالْمَلُوكِ لِأَحَدٍ مِنَ الْغُلَامَيْنِ عَلَى الْمَلِكِ
 الْكِبَالِ إِذْ لَوْلَا تَصَالُفُ كَفَالِهِ مَنْعٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَوَلَاءِ وَالْعُقُودِ وَتَصَالُفُ الْخَمِيَّةِ لَتَصَالُفَ عَلَيْهِمْ مَلِكُهُ وَالْغُلَامُ
 إِذَا جَعَلْنَا هَاهُنَا مَا كُنَّا فِي مَلِكِهِ فَتَصَالُفَ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي الْغُلَامِ إِذْ قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ شَيْئًا مِنْ الْوَقْفِ
 الْمَصْنُوعِ مَا إِذَا كَانَ أَحَدُ الْغُلَامَيْنِ قَاصِرًا فِي السَّكْنِ لَا لِقَرْنِ الدَّارِ الْمَحَلَّةِ لِلْمُتَغَلَّلِ فَتَقْضِيهِ كَالْحَقِّ لَمْ يَضْمَنْ يَصِيبُ
 الْقَاصِرُ مِمَّا لَا يُلَاقِي وَيَصِيرُ مَصْلُفًا مِنْ الْغَائِبِ صَبْرُ مَالِ الْيَتِيمِ فِيهِ هَذِهِ الصُّورَةُ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَكِيمًا هُنَا بَعْدَ رَيْلِ الْمَلِكِ
 بِمَعْنَى أَنَّهُ مَكْنُونٌ فِي مَلِكِهِ بِزَوْجِهِ فَلَهُ الْإِضْمَانُ يَصِيبُ الْقَاصِرَ انْتَهَى أَقُولُ مَا تَقْتَضِيهِ أَطْلَاقُ الْخَصِّ فِي الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْئَلَةِ
 وَتَقْبِلُ دَارَ الْيَتِيمِ كَالْوَقْفِ فِي مَعْنَى كَأَنَّ مَنَاهُ قَرِيبًا مِنَ الْقَنِيَّةِ **قَوْلُهُ** أَمَّا الْوَقْفُ إِذَا سَقَطَ أَحَدُهُمَا فَالْأُخْرَى قَالُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ
 وَيَدْخُلُ عَلَى ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ النِّصْفُ وَقَعَا وَالنِّصْفُ مَلِكًا وَسَكْنُهُ لِلْمَلِكِ فَإِنَّهُ يَضْمَنْ حَصَّةَ الْوَقْفِ وَلَوْ مَكْنُونًا بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ
 لِأَصْحَابِ الْوَقْفِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ وَرُجُوعُ الْيَتِيمِ فِي الْوَقْفِ تَصَالُفَ عَلَيْهِمَا نَامِنْ الْمَتَاخِرِينَ صَيَانَةَ الْوَقْفِ مِنْ أَقْبَابِ الظُّلْمَةِ
 (غَلَايِقًا) مِنْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ يَنْتَهَى وَمِنْهُ خُورُجُ الْجَوَابِ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ هَلْ يَضْمَنْ مَجْرَأُ الْمَلِكِ لِلْوَقْفِ لِحُكْمِ الْوَقْفِ مَضْمُونًا
 بِمَنْزِلِ خَالِ أُمِّ لَا يَلَاذِمُ أَنْ يَتَأَوَّلَ أَنَّهُ سَكْنٌ فِي نَصِيْبِهِ الْمَلُوكِ لَهُ وَهَلْ نَظَرُ **قَوْلُهُ** وَيُسْتَنْفَى مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ مَسْئَلَةٌ دَلَّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ
 الْفُقَهَاءِ نَقَلَ عَنْ مَنْعِ الْغُلَامِ مِنْ تَنْوِيلِ الْأَصْحَابِ وَبِمَنْزِلِ حَمَلِ هَذَا عَلَى قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ أَجْرِ الْمَصْنُوعِ بِطَلْقِ
 فَلَا اسْتِثْنَاءَ لِنْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الْقَنِيَّةِ أَيْضًا فِي مَسْئَلَةِ سَكْنِ الْأُمِّ وَجُوبِهَا لِأَجَرٍ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ لِنْتَهَى قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ
 وَالْقَنِيَّةُ رَأَيْنَاهَا مِنْ كِتَابِ الرُّسَايَا وَالْأَجْرُ عَلَيْهِمَا كَانَقْلُهُ الْمَصْنُوعَ فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ لِنْتَهَى وَقَدْ مَتَّعَ الْعَلَامَةُ الْمُقَدِّمُ هِيَ بِحَصَّةِ هَلِ
 الْإِسْتِثْنَاءُ فَقَالَ إِنْ كَانَ هَلِ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ إِذَا مَكْنُونٌ فِي بَيْتِ زَوْجَتِهِ فَقَدْ نَقَلَ عَنْ قَاسِي خَانَ خِلَافَهُ وَالْغُرُفُ
 هَلِ الْيَتِيمُ وَالْأُخْرَى الْأَجْرُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرَكِ لَا شَيْءَ فِيهِ هَذَا إِذَا هُوَ كَالْوَقْفِ مَسْتَنْفَى مِنْهُ فَيَجِبُ حَصَّةُ الْيَتِيمِ
قَوْلُهُ سَكْنُهُمَا مَعَ زَوْجَتَاهُمَا فِي دَارِهِمَا أَقُولُ فِي الْبَصِيرَةِ سَكْنُهُمَا مَعَ زَوْجَتَاهُمَا فِي بَيْتِهَا هَذَا الصَّغِيرُ قَالَ هُنَّ كَانَ يَحَالُ لَا يَنْقُذُ
 عَلَى مَنْزِلِهِمَا بَلْ كَانَ الْمَنْزِلُ حَصَّةً مِنْهُنِ ارْتَدَّتْ فِي جَوَابِ الْعَرَفِ عَلَيْهِمَا أَجْرًا مِثْلَ لَانْهَا فَيُجِبُ لِحَاجَتِهِمَا زَوْجٌ وَإِنْ كَانَ بِنَاءً
 يَنْقُذُ عَلَى الْمَنْزِلِ فَلَا أَجْرَ عَلَيْهِمَا لِنْتَهَى وَمِنْهُ يَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الْخَصِّ مِنْ الْأَجْمَالِ عَيْشُهُمَا فَهَلْ قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 مَا فِي الْقَنِيَّةِ لَمْ يَدْعُ وَجُوبَ الْأَجْرِ كَانَقْلُهُ الْمَصْنُوعَ فِي الْمَسْئَلَةِ الْمُسْتِثْنَاءُ مَخْرُجًا عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَجُوبِ الْأَجْرِ بِسَكْنِ دَارِ
 الْيَتِيمِ زَامًا عَلَى الْقَوْلِ مِنْ أَنَّهَا كَالْوَقْفِ فَتَجِبُ الْأَجْرُ بِسَكْنِهَا هَاهُنَا يَجِبُ الْأَجْرُ عَلَى الزَّوْجِ لِحُكْمِ سَكْنِ الزَّوْجِ عَلَيْهِ
 وَهُوَ عَصَبُ الدَّارِ الْيَتِيمِ فَتَجِبُ الْأَجْرُ عَلَيْهِ كَالْفِيْهِ وَالْمَعْتَمَلُ أَنْ دَارَ الْيَتِيمِ كَالْوَقْفِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ وَمَا فِي الصَّغِيرَةِ مِنْ التَّحْقِيقِ
 يَخْتَصِرُ ظَاهِرًا لَا يَضَعِي عَلَى الْفُطْنِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ بِهِ فِي حَقِّ وَجُوبِ الْأَجْرِ عَلَى الزَّوْجِ فَحَسَبَ لِنْتَهَى أَقُولُ قَدْ خُذْنَا مِنْ الْقَنِيَّةِ مَسْئَلَةً

فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل المتأجر ما قبضه من المستأجر ليسكنى بتا ويل من
 كسكنى المرتضى لو استأجرها سنة بغير معلوم فاستغنى سنتين ودفع أجرهما ليس له إلا معهودا والتعريض على
 الأصول يقتضى أن ذلك ان لم تكن معدة لغيره فمما ليس بواجب فيستثنيها إلا إذا دفع على وجه العهدة فاستغنى
 ها وهي ما لو كان دارين يقيم وبالع نسكنها البالغ سنة لا شيئ عليه ولهذا المعهدة لا تكالنى صحة
 احتثنا على القول بان دار اليتيم ليست كالوقف **قوله** فعلى المستأجر معنى الغاصب كما على قاضي خان وغيره قال
 فى القنية ويرد ما جده الغاصب بجهة الوقف وفى الولوالجية أنه يتصدق به قال بعض الفضلاء لكن فى الحال والأعطاف
 والعمادة ان هذا قول المتقدمين لا على قول المتأخرين بتضمين غاصب العقار ولكن الوقف المسمى على ظاهر
 الرواية انتهى وقال بعض الفضلاء ما سياتى من قوله أجر الفضولي دار امر وقفاه ايضا منها ولا يخفى انه يقرأان بينهما
 مخالفة فليتدبر **قوله** ويمكن ان يكون المراد أجر المثل فقط يعنى اذا كان أجر المثل اقل من المسمى وجب المسمى
 لا أجر المثل فقط ويكون المراد بما ذكره هنا ان المسمى اذا كان اقل من أجر المثل لا يخرج المستأجر من العهدة الا
 بما تسمام أجر المثل بخلاف ما اذا لم يكن اقل حيث يخرج من العهدة بإداء المسمى ويمكن ان يكون المراد من قوله
 لا أجر المثل ايجالا يلزم أجر المثل بهذا العقد للعائد ولذلك نزع ما به وبني ما بنى فلا ينافى وجوبه للوقف اى
 وجوب تمامه كما يفهم من الورقة التي تلي هذه والمراد لا يلزم أجر المثل فقط كما قرر هناك وفى منية المفتي
 اجارة الفضولي تنوقف فان اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له وان اجاز بعد فلهما قد وان اجاز
 فى بعض المدة فالماضي له والباقي للمالك عند ابي يوسف وعند محمد وحيما الله تعالى الباقي له والماضي
 للعائد انتهى ذكره فى مسائل الاجارة **قوله** ولا يلزم الغاصب أجر المثل أقول هذا على قول المتقدمين ما على
 ما اختاره المتأخرون من تضمين منافع الوقف ومال اليتيم والمعد للاحتلال بالغصب فينبغي ان ما قبضه
 الغاصب من الاجرة اذا كان اقل من أجر المثل يكمل الغاصب أجر المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد ايضا
 لعدم طيبه له وما على قول من لا يرى تضمين أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد إلا ما قبضه
 لعدم طيبه فيثبت لا يحكم به الحاكم بل يهتدى بما بالرد او بالتصدق وما على ما قاله الصحاف واختاره محمد
 ابن الفضل فلا يكون المدفوع اليه غاصبا وبضمن أجر المثل كفى الاجارة الفاعلة كفى المحيط فينبغي ان يضمن
 بحقيقة الانتفاع لا بالتمكن كفى الاجارة الفاعلة **قوله** انما يرد ما قبضه من المستأجر حاصلا انه لا يلزمه الا ان
 آجر به وان كان دار المثل وهي ثلثة اقل من ثبته عليها كذا الخط بعض الفضلاء **قوله** السكنى بتا ويل من
 كسكنى المرتضى يعنى دار الرهن كفى الاجارة المزاوية فى نوع فى المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التمثيل
 لما تقدم من ان السكنى بتا ويل من دار الرهن لا يوجب أجر اقل فى القنية رهن دار غيره وهي معدة للاجارة نسكنها المرتضى
 لا شيئ عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالورهن بالماله نسكنها المرتضى **قوله** ودفع اخرته ما ليس له الا بحد الاداء المستلمة
 فى خمسة الدهرى او اثل الاجارة ونصها رجل اعتا جرد او من رجل سنة باجرة معلومة ومضت المدة ثم سكنها
 سنة اخرى بغير اجرة ودفع له الاجرة لهذه السنة الماضية هل له ان يرجع عليه ويسترد منه هذه الاجرة فقال لا يسترد
 ما دفع انتهى **قوله** والتعريض على الأصول يقتضى ان له ذلك اى الاسترداد وذكر المصنف من ذلك مسائل فى شرحه

فلو جرح امرأته فولد فله ما ولد وقوله لا جرح يخرج المستاجر من المصلحة اذا كان له الجرح المثل ويرد ذلك على المالك
 آجر ما له الجرح به ولو جرحها في المالك تطيب له لان اخذ الاجرة اجازة الجسم فيقتل للغاصب فيه بها فان لم يصب
 قبل التخصيص منها ولو جرحه في المالك لا جرح في كل الجسم امرأته ان ينظر الى ما فيه فنظر الى فسال الدم فيسأل من له
 فيسأل من له الجرح اذا كسره الغاصب فاحشالا يملكه ولو كسره المورس لم ينقطع الرجوع بشرط ان لا يكون له مال
 فله الرجوع منه الا اذا ارضعه بغير ضرورة الا امرأته فان كان عليه مال امرأته في ذلك ما اذا كان الا في مالها ولو كان
 لما هو راجع كان المورس يملكه ما كان له غيره فاقطعه كان النكاح على العبد ويرجع به على امرأته كما يجازع الفصولين
 وزيدك وايضا ما اذا امر الاب ابنه كافي القنية لا يجوز دخوله في بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كافي منية للثمن
 على المكنز في باب النفقة في قوله لا لما شرة ومن ذلك ما في العماد في الوابع عشرة لو اشترى على مفسوخ حقه
 قيس خسه والنكاح بان شهيد وانما اختصم الرضا وغرق بينهما رجوع الزوج بما اخذت منه لا بد من اذنه
 بغير حق وهذا اذا فرض القاضي لها املا اذا انفق الزوج عليها بدون فرض مسامحة لم يرجع بغيره ثم ذكره اذا انفق على معتلة
 الغير **قوله** اللهم تبيح اقواله في المسم المطبوع بالاجماع وفي التي اختلاف والصحيح انه قبيح كما في شرح المصنف على
 المكنز ومثله في العمادية واختار الاحتجاجي انفسلي انتهى وانما يضمن بالقيمة اذا انقطع من اهل بيته الناس قال في معين
 المفتي وكذا كل مكيل وموزون يشرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفينته اخلت في الغرق والقي
 بملاحم فيها من المكيل والموزون في الماء يضمن قيمتها **قوله** قال للغاصب فيه بها الخ قال بعض الفضلاء هل الضمان
 ممني على ان قوله فيه بها لا يستلزم خروج يده من الضمان الى الامانة او على تقصير بعدم التقضية في اياها بعد انقلاب
 يده الى الامانة محل نظره وقوله وان بعد فلا كان مراعاة ذلك ما بعد مضي ايام التقضية انتهى **قوله** المستعلة في العمادية
 خوما يروا به الغاصب من الثاني والغلائين ومبارتها ولو امر المالك الغاصب ان يرضي بالشاة المفصولة فقبل التقضية
 لا يخرج من ضمان الغصب انتهى وهو مريب في ان يده قبل التقضية لم تقلب يده امانة حتى يكون ضمانه بالتقصير
قوله لعمري ان ينظر الى غلبته الخ في القنية امر غيره ان ينظر الى غلبته هل صار خلا فتطير فسال فيها من انفه دم وقد صار
 خلا يضمن نقصان حايين طهارته ونجاسته وعن ابي بكر العياض حال دم من مشتري الخيل في خا بيته ان نظره فيه باذن
 مالكه لا يضمن والا فيضمن فصارت المسئلة خلافية انتهى وفي الميزان يده نظره الى دهن غيره وهو مانع حين اراد الشراء
 فخرج من انفه دم ونجس ان كان باذنه لا يضمن ولا يضمن ثم الكلب الذي يروى ما كثر في ضمان النقصان وان كان ما كثر لا
 ضمن مثل ذلك القدر والوزن انتهى وهو يفيد ان في مسئلته يضمن مثل ذلك الخيل بقي ان يقال ما وجه ضمان النقصان
 على القول بموالاته في الخيل اذا تنجس لالهل كلاهما فالجواب ان عدم حل الاكل لا يستلزم عدم حل الانتفاع بكل منهما
 وليس من ضرورة النجاسة انتفاء به الا ترى ان الزيت اذا اكله الطفود كالميتة والزيت فالبالد لا ياكل والانتفاع
 به لا ياكل كذلك ههنا كاستفاد من البيانية في كتاب الكراهية **قوله** الغصب اذا كسره الغاصب فاحشالا يملكه لا يملكه ممني ومن
 زاد قيمته بالكسر كافي القنية **قوله** الذي ثلاث ما اذا كان الامر سلطانا **قوله** قد تقدم من المص في اوائل كتاب الغصب
 خمسة وفي بعض النسخ استثناء هذه الثلاثة المان كور ههنا منها والراجعة التي زاد على الثلاثة ههنا هي السادسة لما نقلت
 على ما في بعض النسخ فما ذكره ههنا تكرار مذهب **قوله** اركان لما مورس هذا لا يغير الامور لو كان لا يغير الرجوع العبد

المس الثاني

وفيما لا حقا لونه في بيت غيره وخالفوا علمه أخذ كافي الوفاة حفر قبر واحد من فيه آحر ميتا فهو على ثلاثة ارجه
 فان كان في ارض مملوكة للمعا فزاعا للمعا النيش عليه با خراجه وله التسوية والزراع فوقها وان كان في ارض مباحة
 فليس بها فدية حفره ممن دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يحفره ان كان في الارض معة لان الحافر لا يدرى
 يتبعى ام لا فلهذا ذكر الفروع الثلاثة في الوفاة المسامية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح
 فيضمن قيمة الحفر ويحمل حفرته من الضمان في مورة الوقف عليه في مورة الوقف في ارض مملوكة للمالك الحيوان
 وفي مباحة فله تعيين قيمة الحفر

كتاب الصيد والذبائح والاضحية

في كيد مباح الا للتلبي وهو غرة كف في البر ازيد على هذا افا تذاذ حرة كصيدى في المملك حرام في اسباب الملك ثلاثة
 شبع للملك من اصله وهو الا متولا على المباح ونقل بالبيع والهبه ونحوهما وخلافه كملك الارث فالاول شرطه
 خلو الملك من الملك فلو استولى على حطاب جمعه غيره من المفازة لم يملكه

على صيده ولا معنى له يعقل **قوله** وفيما اذا سقط لونه الخ اقول يزاد في هذا كره للمساكين والفقراء من خلوت رجل ثوبا
 وهو رب وتبعه حتى دخل داره لا باس له ان يدخل داره حتى يأخذ حقه لانه موضع ضرر ويقومون ببيع الضرر في مستغلة كذا
 في التجنيس **قوله** وخالفوا علمه الخ قال في التجنيس لكن ينبغي ان يعلم بالصلح انتهى وانه يصح ما به بالصواب
قوله وان كان في ارض موقوفة لا يحفره اقول فيه نظران الكلام في الضمان لا في الحفره وحدها **قوله** ويحمل
 حفرته من الضمان اي حفرته من الوقف على المباح فيجب على المباح حفرته وحدها **قوله** ويحمل
 اذا وقعت له في اموات المسلمين مثلا اما اذا كانت موقوفة على مسكين لتزور وتوهه فلتها له ونحو ذلك فهي كالمملوكة فتأمل
قوله كتاب الصيد والذبائح والاضحية قال بعض الفضلاء ترجم للمساكين للاضحية ولم يذكر شيئا من احكامها والظاهر ان بعض
 الفضلاء بانه يمكن ان يقال ان ذكر شيئا من احكامها هو الذي في فان حل الاضحية بغيرها من الواجب فتقر بغيره في الفقه كيه
 الصوعية اقول لا يخفى ان الذي ليس حكمة للاضحية لان حكم الشئ اثره لغيره عليه وظاهره ان الذي ليس له الا
 يترتب على الاضحية من العجب انه كيف يدعى ان الذي ليس من احكام الاضحية مع ذلك وقيل فيها من الواجب يتوقف عليه
قوله الصيد مباح الا للتلبي او جرفة كذا في البرازي يقال بعض الفضلاء يجب حمل كلام البرازي على الله وهو موقوف بها
 اخذ الصيد هو فدانته اقول فيه نظران انه نوع اكتساب بملكو مطلق فلهذا والا كتب مباح فصار كالاضحية على
 اند ذكر في البرازي في موضع اخر ان الذهاب منه جمهور العلماء من جميع انواع العصب في الاضحية على السواء هو
 الصحيح ومثله في الاضحية وعلى هذا فاما كره حمل عبارة البرازي على من اخذ فدية مكره وانما هي مني على
 خلاف الصحيح وما قاله بعض الفضلاء في تحليل كراهته تنزهها من لئلا تضلها في المردح مائة يعني وهو حسب قسوة
 القلب فيكون مقابل قوله اي البرازي مباح شيئا من كره حمل عبارة البرازي على من اخذ فدية مكره وانما هي مني على
 قوله تعالى يحمل لكم سيد السمير وهو نوح **قوله** وعلى هذا فاما اخذ فدية الما قول هذا من قبل لما دة فدية في المظنون
 حرة من غير شعور والمقدماء من عدم صحة حمل عبارة البرازي على كراهة التنزيه على ما هو المذهب الصحيح منه
 يتفرد عليها التحريم هذا ما لا يقال وماذا يحمل الحق الا الضلال **قوله** واسباب الملك لا تجوز اقول

[illegible]

ولو زوجة واذا لم يقدر على الوضوء الا بمسح على العبد ان يوضيه بخلاف الحر ولا يتزوج الاباء من مولاه ومهره متعلق
 برفقته كالدخول في نكاحه ولا نفقة زوجته ولا نفقة عليه نفقة ولد ولا نفقة لها الا بالتبني ولا يتسمع الدخول والشهادة
 عليه الا بحضور رعيه ولا يحبس في دينه ويملك الكفار بالاستيلاء ولا يصح قصاص العبد والامة على النكاح الا في المسيئين
 قبل القسمة بخلاف الحرين كالموت في الخالية وامتناعه باطل ولو معلقا بما يملكه بعد عقده وكذا وصيته وهبته وصداقته
 وتبرعه الا اهله اليسير من الماد والنفقة اليه لا يسيروا منه والاذا في العزل الى مولاه فهو المطالب لزوجها العشرة
 والمحبوب بالتفريق وليس مهر فالصداقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقير الزكاه مكاتب ولا يتحمل عنه مولاه مؤنه الا لام
 احصاءه من احرار ما دون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو مكيبلا محجورا ولا جزية عليه ولا يدخل في لقسمته
 وطع احدى الامتين ليس ببيان للعتق المجهم بخلاف وطع احدى المراتين لا يكون بيانا في الطلاق المجهم وامره عيبه
 باثلاث شهي موجب لضمائه وامره عيب الغير باثلاث حال غير مولاه موجب للضمان على الامر مطلقا بخلاف الحر الا اذا
 كان ملطانا يضمن بالغصب بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يصح وقفه وعقد وموقوف على اجازة مولاه وتخرج الامة في العدة
 وتحمل سفرها بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يوقف بالتميز عما لو كان عبد ذمي ولا يصح الرق على عبد نفسه
 وادامته عند محمد راجح الا المدبر وام الولد

كذلك لا يفرق بينهما محل نظر **قوله** ولا تسمع الدخول والشهادة عليه الا بحضور رعيه **قوله** في الفصل الثالث من
 الفصول العبادية ما يخالفه حيث قال رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع فان كان العبد ما ذونا يقضى له بالرجوع
 وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع ما لم يحضر رعيه فان قال العبد انا محجور وقال البراء هب لا يل انت ما دون
 خال قول قول الوهاب مع يمينه احتسنا وان اقام العبد بينة انه محجور لا تقبل بينته هذا اذا كان العبد حاضرا والمولى غائبا
 فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم
 انتهى وفي الخاتمة ايضا ما يخالفه حيث قال لوداعى على عبد محجور واستهلا كاليه له ان يذهب به الى القاضي الا باذن
 سيده لانه يشغله عن خدمته مولاه وان رجع في مجلس القاضي حلفه انتهى والحلف لا يكون الا بعد دعوى رعي
 الظهيرية ويقام الحل على العبد اذا اقربا لونا او بغيره مما يوجب الحل وان كان مولاه غائبا وكذا القسط والقصاص
 لان الوجوب عليه باعتبار النفس والامام راجح يفرق بين العجة والبينة والاقربا باعتبار ان للمولى حق الطعن في البينة
 دون الاقرار **قوله** ويملك الكفار بالاستيلاء يعني اذا كان قنما المدبر والمكاتب وام الولد فلا كافي الكفر وغيره **قوله** ودخول
 احدى الامتين ليس ببيان للعتق المجهم اقول هذا قول الامام وعلى قولهما هو بيان صريح به المصنف في البحر وقد وقع
 في بعض نسخ هذا الكتاب وطع احدى الامتين ببيان بل دون اداة النفي ويتخرج على قولهما **قوله** وامره عيبه باثلاث شهي
 يعني للتفريق وقوله موجب لضمائه اي الا مولان العبد مضطرا الى فعل ما امر به فينتقل فعله الى الامر **قوله** مطلقا
 اقول لا تقيد بقابل هذا الاطلاق لا سابقا ولا لاحقا ولا موقع لهذا الاطلاق **قوله** ويضمن بالغصب بخلاف الحر يعني
 الكبير **قوله** ولو صغيرا اما الصغير وفقه خلاف كاتم منافي احكام الصبيان نقلا عن جامع احكام الصغار **قوله** ويحمل سفرها بغير
 محرم قبل عليه في كراهية الجزاية ويكره لامة وام الولد في زماننا السفر بلا محرم انتهى اقول كانه يريد الاعتراض
 على المص لمخالفة عبا رقه لما في الجزاية وانما يتم ذلك اذا كانت الكرامة في عبارة الجزاية كراهية تعريضه اما اذا كانت

الغن الثالث

ولم ارجح حكم التقاطه واحتيلائه على المباح وينبغي في الثاني ان يملكه مولا اخذ من قولهم لو رد آبقا لجعل لمولاه
 ويعززه مولا على الصحيح ولا يحد عندنا ومن نعم الله على عبده تمييز جمعها من محالها ولم ارها مجموعة ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم افتح لنا من رحمتك والهمنا رشدنا احكام الايمى كالبصير الا في مسائل منها
 لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائد اول يصلح للشهادة مطلقا على التمام والقضاء والا مائة العظمى
 ولا ندية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون اهل القوم ولا يصح عتقه عن كفارة ولم ارجح
 ذلك وظيله وحضائنه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه واماضائنه فان امكنه حفظ المحضون
 كان اهلا ولا فلا يصلح ناظرا او وصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كما في الامعاب
 الاحكام الاربعة قال في المستصفى الاحكام تثبت بطرق اربعة الاقتصا وكذا اذا انشأ الطلاق والعناق وله نظائر جمعة
 والانقلاب وهو انقلاب ماليس بعللة كذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعللة
 والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند وهو دائري بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تملك عند اداء الضمان
 للتنزيع فلا قوله ولم ارجح حكم التقاطه الخ اقول في النهر شرح الكنز من باب اللقطة بعد ان نقل من البزاية انه ليس للمولى
 ان ياخذ ديمة عبده ما ذونا او محجورا ما لم يحضر ويظهر انه من كسبه لاحتمال ان يكون ديمة الغير قال وهذا تصريح
 بان اهل اللاب اع تكذ لا للتقاط بجامع الامانة فيهما وينبغي ان يكون التعريف الى مولا كالصبي بجامع العجر فيهما
 اما الماذون والمكاتب فالتعريف اليهما قوله وينبغي في الثاني ان يملكه مولا الخ اقول قد قلنا في احكام الصبيان
 نقلا من شرح الجمع ما يغيب صريحا ان العبد يملك المباح بالا احتيلاء ولا وجه لما احتج به المصنف من مسئلة رد
 الابق في انه لا يملك المباح بالا احتيلاء كما هو ظاهر لمن تدبر قوله ولا جماعة اي عليه وفيه ان الجماعة ليست
 بواجبة على ما هو الصحيح وح لا يصح نفي الوجوب منه قوله وان وجد قائد اراجع الى جميع ما نقلد قوله ولا يصلح
 للشهادة مطلقا في سواء كان مما تقبل فيه الشهادة بالتسامع الا قوله على المعتمد يعني خلافا لفرقائه يقول تقبل فيما يجري
 فيه التسامع وهو رواية من الامام بقي انه اذا حكم القاضي بشهادته مع شاهد آخر او بشهادة اعميين هل ينغض حكمه قال
 المرحوم يعقوب باشا في حواشي صدر الشريعة انه ينغض لانه فصل مجتهد فيه حيث قال مالك وح تقبل شهادته مطلقا لكن ذكر
 الكمال في نفاذ قضاء القاضي بخلاف من يهبه خلاف ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد واما المقلد فانما ولاه السلطان ليحكم
 بمن يهب الامام البيهقية وح فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك قوله وتكره امامته اي كايكروا اذانه وحده
 قوله وحضائنه بالجرع عطف على قوله وذبحه قال المصنف في البحر في باب خيار الرؤية ويكره ذبحه ولم ارجح صيد
 ورميه واجتهاده في القبلة انتهى قوله ورؤيته بالرفع مبتدأ خبره قوله بالوصف اي علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالبصر
 يحصل بالوصف فلا يكون له خيار بعد ذلك اما لا يحتاج الى الرؤية بالبصر فلا يحصل العلم به بالوصف كالمشوم والمذوق
 قوله وينبغي ان يكره ذبحه فيه انه جزم في البحر بكراهة الذبح كما قد مناه قريبا قوله كما اذا علق الطلاق بيانه
 ان في قوله انت طالق ان دخلت الدار لا يتصف انت طالق بالعلية قبل دخول الدار وانما يتصف بها عند
 الدخول فيصرح بعللة قوله وهو ان يثبت في الحال اي يثبت الحكم في الحال ففي العبارة جذف الفاعل وهو مبدى في
 الكلام لا يجوز حذفه قوله وفي ذلك كالمضمونات الخ اي كالحكم في المضمونات

مستند الى وقت وجود السبب وكما له نصاب فانه يجب الزكوة عند تمام الحول مستند الى وقت وجوده وكما هارة
المستعاضة والمتميم فتشخص عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند الى وقت الحدث ولهم اقلنا لا يجوز المسح لهما
والتميمين وهو ان يظهر في الحكم كان ثابتاً من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان زيد في الدار فالتطابق
وتبين في القدر وجودة فيها مع اطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامراً انه اذا حضرت فانت فليكن
فراة الدم لا يقضي بوقوع الطلاق انما يمتد ثلاثة ايام فاذا تم ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضرت والفرق
بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن ان يطالع عليه الوفاة وفي الاستناد لا يمكن وفي الحيض يمكن الاطلاق فليكن
بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا اشترط المحلية في الاستناد دون التبيين وكذا الاحتنا يظهر اثره في القائم دون
التلاشي واثر التبيين يظهر فيهما فلو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التبيين
قوله الى وقت وجود السبب اي سبب الضمان **قوله** وكما له نصاب الخ اي وكو حوب الزكاة في النصاب **قوله** عند
خروج الوقت الخ قيد به لانها تمسح قبل خروجه قال في المنية وشرها ولولبست يعني المستعاضة بطهار العذراي بعد
ما ظهر منها شيخ تمسح في الوقت فقط اذا احدثت بعد اللبس حدثا غير من رها **قوله** ولهذا قلنا الخ اي لاجل استناد
انتقاض طهارتهما الى الحدث السابق لا الى خروج الوقت ورؤية الماء قال بعض الفصلاء قد يقال ملة عدم مسح الخف
بالنسبة الى التميم اقتصار التيمم الى الوجه واليد من والاثر لا امتدادا لا انتقاض الى الحدث السابق انتهى اقول
هذا الكلام ناش من عدم العلم بصورة المسئلة وصورتها انه تروأ ولبس الخف على طهارة كاملة ثم انه احدث واراد
ان يتروأ فلم يجد ماء فتيمم ثم وجد فانتقضت طهارة رجله بوجد ان الماء مستند لا انتقاض الى الحدث السابق
وح ليس له ان يتروأ ويمسح عليها **قوله** والفرق بين التبيين والاستناد الخ في شرح تلخيص الجامع للخلاط لا يقال
لا فرق بين الاستناد والظهور والفرق بينهما باختلاف الشرط فان شرط الاستناد قيام المحل حال ثبوت الحكم
وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم الى الوقت التي استند اليه كافي النصاب للزكاة وليس ذلك شرطاً في التبيين حتى
لو قال ان كان زيد في الدار فالتطابق فحاضت ثلاث حيض ثم طلقها ثلاثاً ثم ظهر انه كان في الدار في ذلك الوقت
لا يقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول وان ايقاع الثلاث كان بعد انقضاء العدة وقد ذكر بعض مشائخنا هذا بطا للمقتصر
والمستند بان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصراً وما لا يصح تعليقه بالشرط يقع مستنداً كما في البحر للمصنف في باب
التعليق وقد ذكر مشائخنا من الفروع ما يدل على ذلك فقالوا ان الطلاق المنجز من الاحني موقوف على اجازة الزوج
فاذا اجاز وقع مقتصراً على وقت الاجازة ولا يستند بخلاف البيع الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع حتى
يملك المشتري الزائد المتصلة والمنفصلة قال بعض الفضلاء وقد سئلت عن معتقل اللسان اذا طلق بالاشارة او امتنى
او باع واشترى ودامت عقلته الى الموت هل يقع ذلك مستنداً او مقتصراً فاجبت بما في منح الغفار من ان ظاهر
كلامهم في هذا الموضع انه اذا اقرنا لاشارة اطلق بها وانواع واشترى يجعل ذلك موقوفاً فان مات على عقلته جاز ذلك
كله مستنداً والا فلا قال ولم ار من صرح بذلك من مشائخنا انتهى لكن ما تقدم عن الضابط عن شرح الخلاط يقتضي
وقوع الطلاق ونحوه مما يصح تعليقه بالشرط مقتصراً كما لا يخفى **قوله** يظهر اثره في القائم كالمصاحب مادام قائماً والمغضوب
كذلك **قوله** دون المتلاشي كالمصاحب بعد الحول والمغضوب بعد الضمان **قوله** واثر التبيين يظهر فيهما اي

الفن الثالث

بشهر فلان مات تمام الشهر طلعت مستند إلى أول الشهر فتعتبر العدّة أوله ولو دخلها يوم الشهر صار موافقه لو كان الطلاق رجعيا وغرم المقر لو كان بائنا وبوره الزوج بدل الجميع إليها ولو جالها في حلاله ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدّة بان كانت بالوضع ولم تجب العدّة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبغض تعيين أنّه فيها طريق الاحتناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتضاه على القيد ثم لا مستند انتهى والفرق بينهما في المستصفي وقد فرغ الكرايمسي في الغروني على الاحتناد تسع مسائل فلتراجع فيها أحكام النقل وما يتعين فيه وما لا يتعين لا يتعين في المعارضات

في القائم والمتلاشي إلى هنا كلام المستصفي وشوله فلو قال أنت طالق الخ فترجع من كلام المحل لأن الكلام المستصفي **قوله** لعدم المحل قيل عليه إن أراد أن المحلية شرط وقت موت فلان فعدم المحلية في المسئلة الأولى ظاهر لأنها وقت الموت اجنبية وغير ظاهرة في الثانية لأن الطلاق إذا لم يقع كاهو الغرض كانت محلا وقت الموت لانهاز وجتران كان مراده أنه نجز بطلانها أي غير المدخول بها بعد التعليق المذكور حيث تبين لا إلى عدّة فتكون عند الموت غير محل فليس في العبارة ما يبرش المية يشعر به فعليك بالتأمل **قوله** والفرق بينهما في المستصفي أقول قال في المستصفي والفرق للإمام بين من علمتي القدوم والموت إن الموت معروف والجزاء لا يقتصر على المعروف كالوقال إن كان في الدار زيد فانت طالق فخرج منها الطير انتهى طلعت من حين تكلم وهذه الآن الموت في الابتداء محتمل أن يكون قبل تمام الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فمن هذا الوجه شبه عائر الشروط في احتمال الخطر فإما مضى شهر فقد علمنا بوجوده قبل الموت لأن الموت كائن لا محالة إلا أن الطلاق لا يقع في الحال لأننا احتاج إلى شهر يتصل بالموت فإنه غير ثابت والموت نعرفه بفارق الشروط من هذا الوجه واشبه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فنقلنا بأمريين الظهور والاعتصار وهو أي مجموع الأمرين الاحتداد في شرح الجامع الصغير لبعض الأسلام **قوله** وقد فرغ الكرايمسي الخ قيل عليه لم أجد هافي فردق الكرايمسي وانما هي في فردق المحبوبي لكن المصنف اشتبه عليه الأهم وفي غير هذه المحل أيضا نقل من المحبوبي ونسبه للكرايمسي كأنه جمع الفردق للكرايمسي ثم وحدها بالمحبوبي وليس عليه أهم مؤلعه مطنه الكرايمسي انتهى وقد ذكرها المحبوبي في كتاب الإيمان والذور والعقارات **قوله** وما يتعين فيه وما لا يتعين لا يتعين في المعارضات أي النقل وهو الدراهم والدنانير وانما لم يتعين في عقد المعاوضة لأن النقل خلق ثمتا فالأصل فيه وحده في الذمة لتوصله إلى العين المقصورة واعتبار التعيين فيه أيضا لذلك خلاف تعيينه في الذمة لعدم وجوده في الذمة وكذلك في الصدقة والمشاركة والمضاربة والوكالة والغصب إذا قام عينه ولو هلك السبق في يد الوكيل انغزل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسح البيع ولا يطالب الوكيل بعد التسليم مثله وعين مالك رح النقل من بالتعيين في عقد المعاوضة ونسخته والشافعي وأحمد وأما كزفر لانه صدق من أهله مضافا إلى محله فيعتبر كافي غيره عقد المعاوضة وقيد بالنقل لأن ما هو مصرغ من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذلك غيرهما من المثليات وأثر الخلاف أنه لو عين الدراهم ليس للمشتري أن يسلم غيرها وعمل ناله أن يسلم مثلها ولا ينقص العقل بالهالك والاستحقاق بل يطالب بتسليم مثلها كذا في شرح درر البحار للعلامة شيخ البخاري وقوله وكذلك غيرهما من المثليات يعني بالتعيين اتفاقا وهذا محله إذا كان المثلي حاضرا مشارا إليه فيهم هذا القيل من قوله يتعين بالتعيين إذا التعيين لا يكون في العائب وذكر في الذميرة أن العلوس بمنزلة الدراهم والدنانير في أنه لا يتعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع الصغير للتمرتا شي الدراهم لا يتعين في العقود

[illegible]

الدرهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانهما يعينان جنسا وقدر او وصفا بالانقضاء وبه تخرج الامام العتابي في شرح الجامع الصغير ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الساقط لا يهود لو قال الوارث تركت حقني لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احد من الغائبين قال تجمل القسمة تركت حقني بطل حقه وكذا لو قال الميراث تركت حقني في حبس الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وفصول العمادي وقا هريرة ان كل حق يستغنى بالاسقاط وهو ايضا ظاهر ما في الغائبة من الشرب ونظماها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورشي بمصاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضر بجذ لكفى الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرتبة لا يغيث له من الثمن ولا يجبل له على المسيل بعد ذلك كرحل ارضي لرحل يسكني داره فمات الموصي وباع الوارث الدار ورشي به الموصي له جاز البيع وبطل هكنا هو لو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حقني في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرتبة بطل حقه قياسا على حق النسخة وان كان له رتبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا ورشي لرجل بثلاث مائة ومات الموصي فصار الوارث الموصي له من الثلث على السد من جاز الصالح وذكر الشيخ الامام المعروف بظواهر زاده ان حق الموصي للمواريث قبل القسمة غير متأكد بحيث يمكن السقوط بالاسقاط انتهى فقلت علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصي له بالسكنى ونقض الموصي له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط وصحوا بان حق القسمة يستغنى بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في الهبة لا يسقط كافي هبة الموزنية وما التحق في الوقف فقال قاضيخان في فتاواه من التفادات في الشهادة بوقف المدركة ان من كان فقيرا من اصحاب المدركة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت عيني فلا يمتدح ما سكاها ودفع مثلها جنسا وقد راو وصفا هذا هو المراد وان كانت عبارة لا تغلظ من خراطة وراكدة **قوله** لو قال الوارث تركت حقني الحق اعلم ان الامراء من الملك او حق الملك ضابطه انه ان كان ملكا لا زما لم يبطل به ذلك كالموات من ابنين فقال احد هما تركت نصيبي من الميراث لم يبطل لانه لا يترك بالترك بل ان كان عينا خلا بد من التملك وان كان دين فلا بد من الابراء وان لم يكن كذلك ثبت له حق التملك صح كما مر من الغائب من الغنينة قبل القسمة كذا في قواعد الزركشي من الشافعية ولا يخفى لهما الا في الدين فانه يجوز تملكه ممن هو عليه **قوله** كذا في جامع الفصولين يعنى في الثامن والثلاثين وعبارة قال احد الوارثة برئت من تركه ابي بر الغرماء من الدين بقدر حقه لان هذا البراء من الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عينا لم يصح ولو قبض احد هم شيئا من بقية الورثة وبرق من التركة وفيها يورث على الناس لو اراد البراءة من حصة الدين صح لا لو اراد تملك حصته من الورثة لتمليك الدين ممن ليس عليه ثم ذكر ما ذكره المصنف هنا من قوله لو قال وارث تركت حقني الى اخر كلامه وفيه التصريح بان ابراء الوارث من ارثه في الايمان لا يصح وقد صرحوا بان ابراءة من الايمان لا تصح ومن دعوى الايمان تصح وهو مرد قول خواهر زاده ان اريد بالحق في كلامه ما يعبر المعين والدين فتأمل **قوله** لا يبطل ذلك بالابطال الى هنا كلام قاضي خان مكان حقه ان يقول ان تعني **قوله** وذكر في الكتاب يعنى الاسعاف وكان حقه ان يعينه لانه لا يتبادر عند الاطلاق **قوله** واما الحق في الوقف فقال قاضي خان المصنف في بعض رسائله بعد ذكر مسئلة قاضي خان وينبغي ان يلحق بمسئلة وقف المدركة

حقى كان له ان يطلب ~~منه~~ ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرموسي من عبارة قاضيخان وما رده ~~ابن~~ وهبان وما حررناه فيها وقد بقي حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الروية قالوا لو ابطاله قبل الورثة بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد ما يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الدين يسقط بالابراء ومنها حق القصاص يسقط بالعمو ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان لها الرجوع في المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا لو وفا المملوك وف ثم عاد وطلب حد

في فتاوى قاضي خان كل شيء تعلق بالوقف ومنها ان بعض ذرية الواقف المشروط له الاستحقاق اذا سقط حقه لغيره لا يسقط وله من يأخذه ومنها المشروط له النظر اذا سقط حقه منه لا يسقط ومنها من له وظيفة في وقف كالامام اذا سقط حقه من معلومه سنة لا يسقط وله الاحل الا ان يكون الناظر قد استهلكه فيكون ابراء ومنها ان من اسقط حقه من وظيفة لا يسقط حقه وكذا من نزع من وظيفة لغيره ولم يكونا بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاسم في فتاواه امتن يسقطوا حقه بالفراغ لغيره ولم يستند الى نقل وخولف في ذلك **قول** وقد كتبنا في شرح المعين من الشهادات ما فهمه الطرموسي الخ حيث قال بعد نقله كلام قاضي خان فيه نظر لان الفقيه من اهل البلد واحة يمكنه ان يعزل نفسه فلا تبقي له وظيفة اصلا فكيف يقول لا يمكنه ابطاله **قول** وما رده عليه بن وهبان حيث قال هذا الامتناع ليس بشيء فان الواقف اذا وقف على من انصف بصفه الفقه والفقر مثلا والاقامة امتنع من اجتمعت فيه شرائط الوقف ولا اعتبار بعزل نفسه بل له الطلب والاخذ بعد عزل نفسه كالوقف على الابن اذا عزل نفسه من الوقف فانه لا يعزل ويطلب الفوائد يعني الطرموسي لم يفهم هذا من كلام قاضي خان بل جرى على مادة اوقاف بلا دنا فان الواقف يجعل النظر فيه للماكم مثلا ولنا ظر ويجعل له ولاية العزل والتقرير والاعطاء والحرمان من انصف بصفه الفقه على من هب من الداهب فح اذا ابطال ذلك حقه وعزل نفسه صح وليس له العود الى ان يقرره من له ولاية التقرير وليس كلام قاضي خان في ذلك بل كلامه في من وقف الواقف عليه وذلك يستحق ما وقف عليه الواقف ولا يبطل باطله **قول** وما حررناه حيث قال بعد نقل كلام ابن وهبان وفيما قاله نظر لان الواقف اذا وقف على الفقهاء مثلا فان الفقيه لا يستحق في ذلك الرجوع الا بالتقرير ممن له ولاية ذلك لانه يستحق من كان فقيها او فقيرا مطلقا كما توهمه لان الفقيه والفقير العالمين لم يتعينا ولا يمكن ان ينصرف الى كل فقيه وكل فقير فانما هو للجنس ويتعين بالتعيين فالحق من اسقط حقه من وظيفة تقرر فيها فانه يسقط حقه سواء كان الوقف على جنس الفقهاء او على معين منهم كما هو في اوقاف القاهرة وان اسقط حقه من وقف على الفقهاء والفقراء بالتعيين ولم يقرر في وقفهم لم يصح لعدم تعيينه فللقاضي ان يقرره بعده ويعطيه ما حقه لانه يطلب وبأخذ بلا تقرير فمعنى الاستحقاق الذي لا يبطل بالا بطل في كلام قاضي خان جواز ان يتقرر بعد ابطاله ويعطى بعد من وقف على الفقراء ومعنى قول الطرموسي انه يبطل بعزل نفسه اذا كان بعد تقريره وليس هذا كالوقف على الابن كما فهمه ابن وهبان لان استحقاق الابن لا يتوقف على تقريره بخلاف استحقاق الفقيه كالا يخفى **قول** ومنها الدين يسقط بالانبراء لان الدين مادام في الذمة مجرد حق وليس يملك لرسالة من قال في القنية بعد ان رمز للمنتقى قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استحسانا انتهى ومنه يعلم جواب حادثة الفتوى له عليه السلام فقال تركت له منه خمسمائة هل تسقط عنه الخمسمائة **قول** ومنها حق القسم للزوجة الى قوله وان كان لها حق الرجوع في المستقبل

لكن لا يقيم بعد عفوه لفقد الطلب وامامائيس بل لازم من العقود فلا يتصف بالامقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة وامامحق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السوال عنها ولم ارفها صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الربح اذا سقط حقه لغيره من احتياقه ومنها المشروط له النظر اذا سقط لغيره كان مخرج له عنه الا ان في اليتيمة وغيرها ان المشروط له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجز وان كان عند موت جاز بناء على ان للرعي ان يوصي الى غيره انتهت وفي القنية اذا عزل الناظر المشروط له النظر من نفسه لا ينعزل الا ان يخرج الواقف او القاضي انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاحتياط فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل في من اسقط حقه من شيء كاعلم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا اسقط المشروط له الربح حقه لا احد فلا يسقط كاقصمه الطروصي بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه او لغيره فان قلت اقول انما جاز لها الرجوع لان حقه لم يكن ثابتا بعد فيكون مجرد وعد فلا يلزم كالمعير قال بعض الفضلاء لكن ينبغي عدم حيل الرجوع لانه خلف في الوعد وهو حرام كافي الذخيرة وقد صرح صدر الشريعة وغيره بان الرجوع في العارية قبل الوقت مكروه لان فيه خلف الوعد فعلى هذا يكون معنى قوله لها ان ترجع يصح لها ان ترجع ولم ارم من صرح بكراة رجوعها **قوله** لكن لا يقيم بعد عفوه اقول الظاهر ان مراده انه اذا عفى ولم يطلب بعد لعفو لا يقيم وان عفى وطلب اقيم **قوله** وامامائيس بل لازم من العقود فلا يتصف بالامقاط كالوكالة اقول ظاهر جزمه بذلك انه وجد الحكم منصوفا وعبارته في الرضا التي في الحقوق التي تسقط بالامقاط صريحة في انه لم يجد الحكم حيث ال وامامحق الوكالة والعارية والوديعة فينبغي ان لا يسقط بالامقاط حتى لو قال المستعير اسقطت حقي من الانتفاع بالعارية لا يسقط مادام المعير لم يرجع ولذا الانتفاع لانها كملك الاعيان وعلى هذا لو قال اسقطت حقي من الانتفاع بالعين لا يسقط وينبغي اخراج العارية والاجارة من الحقوق اصلا لان الملك فيها حاصل وان كان للمنافع **قوله** وامامحق الاجارة الخ اقول يعني لو قال المستاجر تركت حقي في المنفعة او اسقطت حقي فيها نحو ذلك لا يسقط وقد اجمعوا على ان الاجارة تقبل الفسخ واصحاب المتون والفتاوى وسائر كتب الفقه الاما قل جعلوا الفسخ بابا مستقلا وقد فهم من لافقه عنده من قوله هذا ينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة انها لا تنفسخ الا بها وهذا في غاية البعد من التصور **قوله** ومنها المشروط له النظر اذا سقط لغيره في فتاوى المرحوم ابن الحلبي انه لا يصح ونصه مثل من رجع الى النظر على وقف جده وقد ضعفت قوته من التحدث على الوقف فهل له ان ياذن لاحد ان يتحدث عنه على الوقف المذكور ببقية حياته ام لا وهل له ان ينزل لاحد من النظر ام لا جوابه نعم له ان يستنيب من فيه العدة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينعزل **قوله** الا ان يخرج الواقف او القاضي انتهى يعني بحجة او بغير حجة فلا يصح اخراج القاضي الناظر المشروط **قوله** وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل قال بعض الفضلاء كيف ذلك والمصرح به ان شرط الواقف كنص الشارح وقد علم من الارث انه لا يسقط بالامقاط فيجب ان يكون الاستحقاق المشروط في الوقف كذلك لا يسقط به وهذا مما يجب القطع به وما قد مر من قاضي خان في اول الصفحة من هذه الورقة يشهد لما قلناه فتأمل **قوله** او لغيره قيل عليه لا ينبغي ان اسقط الواقف ما شرطه لغيره ان كان مع شرط الادخال والاخراج في اصل الوقف لنفسه فهو ظاهر والا فلا

اذا اقر المشروط له الريح او بعضه انه لاحق له فيه وان لم يستحقه فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاص في باب مستقل واما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعدل بالحق يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البزازي من فصل الاختصاص في ما غنم من الثمر يرفأه من مفردات هذا التأليف ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي ايضاح الحكماني من السلم لا قال وبالسلم اسقطت حقي في التسليم في ذلك المكان والبلد لم يسقط انتهى وقد وقعنا حادثة مثلها منها على الواقف له شروطا من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متضمنا للشروطها كم حنفي ثم رجع الواقف جهة شرطه لنفسه من الشروط فاجبت بعدم صحة جوعه لان الوقف بعد الحكم لازم كاصحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشروط فلزم ما كان ومما صرح به الطرموسي فيمن اسقط حقه فيما شرط له من الريح لا لاجل فانه قال بعد م السقوط وصلت ان الاشتراط له صار لازما كلزوم الوقف كما ان المشروط له لا يملك اسقاطا ما شرطه له فكذلك الشارع يدل عليه ايضا ما نقلناه من ايضاح الحكماني من اسقاط ربا السلم حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط ببيان ان الساقط لا يعود فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقله الفوائت بخلاف ما اذا سقط بالانسيان فانه يعود بالتذكر لان النسيان كان ماعلا مسقطا فهو من باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها قلود بخ الجبل بالتشميس ونحوه ويرك الثوب من المنى وحيت الارض بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصح

قوله اذا اقر المشروط له الريح او بعضه الخ قيل عليه الاقرار على الراجح اخبار وبنوا عليه انه اذا اقر بشيخ ولم يكن مطا بقا لنفس الامر لا يحل للمقر له احدى فغاية ما حصل بالاتفاق المواخاة به ظاهرا والسؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة فابن هذا من ذاك **قوله** فلا يسقط يفيد بمفهومه ان اسقاطه لاحد معتبر وفيه نظرا لانه يستلزم خلاف شرط الواقف مع ان العمل به واجب مما يمكن **قوله** ولا بالبيع ولا بالاجارة اي جميع الحائث الموضوعة عليها الجذوع واجارته **قوله** وهو شامل للشروط ولزم ما ذكرناه الخ وقد قدم المصنف في فن الفوائد ان الحكم بصحة الوقف ولزومه ووجبه لا يكون حكما بالشروط بل وقع التنازع في شي من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحنفي السابق اذا لم يحكم بما في الشروط انما حكمه باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط الى اخر ما ذكره وذكر قبل هذا عن العماد يوقه جامع الفصولين والبزازية فتاوى العلامة قاسم ان شرط نعاذا القضاء في المجتهلات ان يكون في حادثة ودعوى صحيحة فان فات هذه الشروط كان فتوى لاحكامها الي اخره في الكلام في اللزوم في حقه وعدم صحة رجوعه عما شرطه لنفسه لاني حكم الحاكم فيه بمقتضى مذهبه فايته **قوله** فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط قول هذا مخالف لما اختاره في شرحه الى الكنز **قوله** بيان ان الساقط لا يعود فلا يعود الترتيب الخ لان الساقط تلاشي فلا يحتمل العود كما لماء القليل اذا تنجس فدخل عليه الماء الجاري حتى كثروا حال ثم عاد الى القلة لا يعود نجسا وهو مختار السرخسي والبزدي وصحة في الكافي وفي النهاية والمعراج وعليه الفتوى وقيل انه يعود واختاره في الهداية وقال انه الاظهر بخلاف ما اذا سقط الترتيب بالنسيان لكن في منية المفتي ما يخالفه حيث قال تسي صلاة فتذكرها بعد شهر تجوز الوتيرة مع ذكرها وهو المختار انتهى وهو يغيد انه لا يعود الساقط بالنسيان بالتذكر ومثل ما في المنية في المجتبى وبه جزم صاحب التوبة **قوله** بالتشميس ونحوه المراد بنحوه الترتيب والالتقاء في الريح **قوله** جنت الارض اي الارض التي تنجست والحقه

الفن الثالث

وكذا البئر اذا غارما وهاتم عاد ومنه مدم فحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لامن باب عود الساقط وعلى هذه الاختلاف المشايخ في بعض مسائل في الخيار انما الميوع فمنهم من قال يعود والخيار ونظروا الى انه مانع زال فعمل المقتضي ومنهم من قال لا يعود ونظروا الى انه سقط لا يعود وقد ذكرناه في الفرح والاصل ان المقتضي للحكم ان كان موجودا والحكم معدوم فهو من باب المانع وان علم المقتضي فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهام عاظم اقربعد بالمال المبرأ منه عاظم اقول لا يعود بعد سقوط كله فاجبت بان لا يعود لما في جامع القصولين برهن انه ابرأني من هذه المدعى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقولي بالمال بعد ابرائي فلوقال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابرأ اقول صل وقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرا ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابرأ يرتد بالرد فبقي المال عليه انتهت وفي التاخر خاتمة من كتاب الاقرا ولوقال لاحق لي عليك خاشع لي عليك بالف درهم فقال نعم لاحق لك علي ثم اشهد ان له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسع الشهود ان يشهدوا عليه وانتهى وفرعت على قولهم الساقط لا يعود وقولهم اذا حكم القاضي بحد شهادة الشاهد مع وجود الالهية لفسق اولتهم فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة ببيان ان الدرهم الزيف كالجباد في مسائل ذكرتها في شرح الكنز من البيوع بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل قال الولوالجي في آخر فتاواه النائم كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام الصائم على المقفاه وفوه متروحة فقطرة قطرة من ماء المطر نى فيه فسد صومه وكذا لو اقطر احد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها الثالثة لو كانت محرمة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة الرابعة المحرم اذا نام فجاء رجل فحلق راسه وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة اذا نام المحرم على يعير و دخل في عرفات فقد ادرك الحج السابعة الصيل المرمى اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فمات من تلك الرمية يكون بالشمس اغلبي لاشروطه وكذا البئر اذا غارما وهاتم يعني وجف اسفلها والافلاصم العود كافي السراج **قوله** وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهام عاظم الخ في العمادية في دفع الدفع من الفصل السابع **قوله** ثم اقربعد بالمال المبرأ منه الخ قيل يجب حمله على ان المقر تعرض في الاقرا على ان المقر به هو نفس المبرأ منه بان يقول مثلاً المال الذي ابرأني منه هو ثابت في ذمتي والافلاصم عند عدم التعرض لكونه نفس المبرأ منه في انه يؤخذ باقراره حملاً له على لزومه بسبب حادث بعد الابرأ كالمودعي عليه مثلاً بمائة دينار فابراهام منها ومن كل حق ثم اقول المبرأ بعد الابرأ بان للمبرأ عندني مائة دينار من غير تعرض لبيان انها المبرأ منها فتأمل **قوله** يعني دعوى الاقرا يفيد ان الدفع نفس دعوى الاقرا وانما لم يصح لانه اعتراجه منه بان المقر كاذب في اقرا له صا دته على صدور الابرأ منه وهذا امينني على ان المدعي ادعى الاقرا بنفس المال المبرأ منه كما يقبله قوله اقول بالمال ولا لصحت دعوى الاقرا وحمل على انه بسبب حادث بعد الابرأ والله اعلم **قوله** في مسائل ذكرتها في الشرح اقول قد نقلناها عنه فيما تقدم في بحث احكام النقل **قوله** الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة قيل ينظر اذا جامع الزوج الثاني المطلقة ثلاثا وهي نائمة او مغمى عليها او ادخلت ذكره في فرجها وهو كذلك هل تعل للاول لا يقال سيأتي في احكام غيبوبة الحشفة ان منها التحليل لاننا نقول لا يجوز ان يكون على اطلاقه لانها لو غابت لمقوفة في غير قة اوفى القافة بحيث لا تترك الحرارة لا تعل **قوله** فمات الابن كذا في النسب والصواب الاب

حراما كما اذ وقع عند يقظان وهو قاد على ذكوة النائمة اذا انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان **قوله** الاب اذا نام تحت جلد او فوق الابن عليه من سطح وهو نائم فمات الابن يهرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من رفع النائم ووضع تحت جلد او سقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان **قوله** العاشرة من رفع النائم وهو نائم لا تصح الخلوة الثانية عشر رجل نام في بيت فجاءت امرأته ومكثت عنده ساعة وصحت النائم **قوله** لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة وصحت الخلوة الرابعة عشر **قوله** فجاء وضيق فارتفع من ثل بها تثبت حرمة الرضاع الخامسة عشر المتيمم اذا مرّت دابته على ماء يسقط احتلامه وهو عليها نائم انتقض تيممه السادسة عشر المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم تفسد صلوته السابعة عشر المصلي اذا نام وقرا في حالة نومه تعتبر تلك القراءة رواية الثامنة عشر اذا تلا آية السجدة في نومه فسمعها رجل تلى من السجدة كالروح من اليقظان التاسعة عشر اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس الاثمة يفتي بأنه لا تجب عليه سجدة التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا القول رجل عند نائم فانتبه فاخبره وهو على هذا العشر ورجل حلف ان لا يكلم فلانا فجاء الحالف الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يلزمه الا ان لا يصح انه بحدث الحادية والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعيًا فجاء الرجل ومسها بشهوة وهي نائمة صار مراجعها الثانية والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة وقبلته بشهوة يصير مراجعا عند ابي يوسف سارح خلا فالمصروح الثالثة والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امرأة وادخلت فرجها في فرجه وعلم الرجل بفعلها تثبت حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة واتفقا على ان ذلك كان بشهوة تثبت حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلوته واحتلم يجب الغسل ولا يمكنه البناء وكذا اذا بقي نائما يوما وليلة او يومين وليلتين صارت الصلوة دينا في ذمته انتهت احكام المعتوه احكامه احكام الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل هو كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكنز احكام المجنون ذكرها الاصوليون **قوله** يهرم عن الميراث رحمه ان هبوط الابن عليه بسبب ملوته ومباشرة جسم الابن اياه بمنزلة مباشرة قتله فيحرم كالموت مستيقظ **قوله** الخامسة عشر المتيمم اذا مرّت دابته اليه اقول ذكر المص في البحر نقلا عن التوشيح ان المختار في الفتاوى عدم الانتقاض اتفاقا لانه لو تيمم وبقره ماء لا يعلم بهما اتفاقا انتهى وفي التجنيس جعل الاتفاق فيما اذا كان بجنبه بشر ولا يعلم بها ثبت الخلاف فيما لو كان على جانب نهر لا يعلم به وصح عدم الانتقاض وانه قول الامام وهذا اذا كان نائما على صفة لا توجب النقض كالنائم ماشيا او راكبا النائم على صفة توجب النقض فلا يتأتى الخلاف اذا اُلْتِمَ انتقض بالنوم ولهذا صور المسئلة في المجمع في الناس قال بعض الفضلاء لكن يتصور في النوم الناقص ايضا بان كان متيمما عن جنابة **قوله** السابعة عشر المصلي اذا نام وقرا اليه ذكر هذه الرواية في التترخانية قال في الكبرى المختار انه لا يجوز من القراءة يعني لان الاختيار شرط اداء العبادات ولم يوجد **قوله** وتجب في بعض الاقوال اقول وهو الصحيح احتياطا في امر العباد كما في التترخانية **قوله** الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلاته فاحتلم اقول حق العبادة ان يقال فخرج منه مني حتى يتصور كون النائم فيها كالمستيقظ **قوله** ولا يمكنه البناء اي قياما على سبق الحدث لند وخرج المني في الصلاة بخلاف سبق الحدث والله اعلم **قوله** وقيل هو كالمجنون يعني فلا تصح منه العبادات ولا تجب **قوله** وقيل كالبالغ اي العاقل فتصح وتجب والله اعلم

وما نعتل في ارضه فهو له وان لم يهيا ما لا بد من انزالها بخلاف النحل والطبي اذا تهنس لرباض الصيف فانه لا يكون
 لها صيف الا بالقبضة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مله يده لاخذه ولو وقع في حجره من النار شيئا فاحفه غيره فهو
 لا تقبض الا ان يكون حجره له واما الثاني فشرطه وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربه القائن والغائص لعدم الملك
 على ارضه ليس الجبري ان كان ابوه سنيا وان كان جبر باحلت صبيحة في صبيحة فانه بائنا صبيحة حلا ولا لا لانها
 مستقلة وان وجد فيها درة ملكها حلا وان وجد خاتما او دينارا مضروبا بالادوية لقطعة له ان يصرها على نفسه بعد
 التعريف ان كان محتاجا ويحل اذا كان غنيا عندنا ارسلت السمكة في الماء التهنس فحبرت فيه لا بأس باكلها للحال
 بل هو من التفصيل كما هو ظاهر فتدبر وقد علمت مما نقلناه من الظهيرية قريبا عدم ذكر هذا التفصيل في مسئلة
 التسطاط وانما ذكر في مسئلة مالوت تهنس صيد بارعه او باس فتفتن له لك **قوله** وما تعسل في ارضه اي ماخرج
 من النحل من العسل في ارضه **قوله** لانه من انزالها جمع نزل بالسكون وهو ما يهيج للضيف قبل قدومه والمراد به هنا
 ما يهيج بها من العسل ونحوه مما له قرار بها **قوله** بخلاف النحل يعني فانه ليس من انزال الارض وكذا ما عطف عليه
قوله ارباض عطف على قوله تهنس وهو فاعل والصواب والطير اذا باس **قوله** فلا يجوز بيع ضربه القائن اقول تفويض
 على شرطية وجود الملك في المحل قال في المستصفي ضربه القائن ما يخرج من الصيد بضرب الصبيحة مرة قيل الظاهر ان
 هذه في صورة الاصطيد دون البيع والمسئلة في منية المفتي انتهى وعبارتها من تقبل بعض القائن من السلطان فاصطاد
 فيه غيره كان الصيد لمن اخذه **قوله** والغائص عطف على القائن وهو اعم فاعل من خاص في الماء اذا تغيب فيه ومقتضى العطف
 ان يقال وضرب الغائص وان كان المناصب غوصه الغائص ليجن في الهدف بضربه الغائص هو ان يقول للتاجر اغوص من ملك
 غوصة فما اخرجت فهو لك كافي المستصفي **قوله** لا تحل ذبيحة الجبري الخ قيل عليه هذه المسئلة من كورة في القنية وعبارتها
 ومن ابي علي انه تحل ذبيحة المجبرة ان كان باؤهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان اباؤهم من اهل العدل لم تحل
 لانهم بمنزلة المرتدين انتهى ومبناها على الاعتزال والصريح والعجب ان المصنف لم يتفتن لعمع ظهوره من القنية انتهى
 والوارد ابي علي الجبائي اهل مشائخ الاعتزال ومراده بالمجبرة اهل السنة والجماعة كما يفصح منه كلام البيهقي الحنفي في تفسيره
 فكان المصنفهم ان مراده بالمجبرة الجبرية والامر ليس كذلك كما يعلم ذلك من تتبع كتب الكلام والظاهر ان منشاء ما وقع فيه
 المصنف عدم الالتفات الى معرفة الفرق بين الجبرية والمجبرة وقد علمت المجبرة واما الجبرية ففرقة من اهل الاهواء والبدع
 وتحت هذه الفرق فرق ومدار كلام الجبرية على نفى الامتطاعة والقدر على العبد اصلا ويرون الخلق مجبورين في افعالهم
قوله سمكة في سمكة فالكائنات صبيحة حلا اي الطرف والمطروب **قوله** والا لا ياتي وان لم تكن المطروفة صبيحة لم يحل يعني
 كلا مما بل الطرف لا المطروب يدل عليه قوله لانها مستقدرة ولا يخفى غموض العبارة حتى قال بعض الفضلاء قوله والا لا يقتضي
 انهما لا يحلان وهو واضح في التي في الجوب واما الاخرى فعلم الحل غير واضح اذا لا اشتق ارضها انتهى ومن ثم غير عبارة
 المصنف في التنوير بقوله والاحل الطرف لا المطروب **قوله** وان وجد فيها درة شمل اطلاقه ما اذا اشترى السمكة او سادها والحكم
 مختلف في ذلك فانه اذا اصطادها الدرة لقطعة له ولو اشترى اها فهي للبائع ولو كانت لولة في صدفة في بطنها فهي للمشتري وان
 كان في يدها لم يباع **قوله** وكذا اذا كان بمنيا عندنا اقول هذا خطأ والصواب لان كان غنيا كافي الزيلعي من انه لو كان
 غنيا لم يحل له ذلك بل يتصدق على الفقير اجنبيا ولو زوجة او قريبا ولو اصلا او فرعا كافي التنوير **قوله** لا بأس باكلها للحال

[illegible]

كسيرة الا من مذبح قبل موته فيعمل ذلك من الماكول كافي منية المقتني

كتاب الطهارة والاباحة

بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب الطهارة والنجاسة الفسح حرام فلا يجوز اعطاء الزبوف لدائن ولا بيع
له وهو المشهور بل لا يباح الا في شراء الاخيرين دار الحرب والتمتع في ارضه لا يجعل يجوز له اعطاء الزبوف والمستوفى وما
واقعة الحيا من شراء الاخيرين في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخائفة الحرم

الامني من ذبح قبل موته فيعمل في المذبح ويعدله من المعصية الفصل من ذبح روح وحصل الاتصال قبل
الذبح قال بعض الفضلاء اطلق على الحي نفس صواب الى الحي ضرورة وحكمه بالان المطلق فيصرف الى الكامل وهو الحي مورو

بحكمها الحي ضرورة لا حكمنا عليه في مطلقا هو حي باعتبار العروة وهيتيغفل فلا حاجة الى الاجتهاد لذلك كونه مورو
موتة لا قطع راسه لو شئت من قبل الزاين لا قطع تصفه من الحي المالك والمالك من الحي ضرورة لا حكمنا ولا ضرورة صيد انقطع

يد اذ رجله ولم تنفصل ثم مات ابنه كان يتوهم التيا منه والى حاله حل اكله لانه بمنزلة هائرا جزا ثم وان كان لا يتوهم
بان بقي متعلقا بجذبه حل ما صواه وانه لو جرد الابانة معنى والعبرة للمعاني واعلم انه ذكر في خزنة الفقيه خمسة

وعشر من شيئا لا يؤكل لحمه الثعلب والضب والضبع والفيل والثوب والفهد والنمر والاسد والكلب والقرظ والخنزير
والبغل والحمار واليربوع والقنفذ والسلحفاة والجد او الغراب الابقع الذي ياكل الجيف وكل ذي ناب من السباع ومخلب

من الطيور والصدرة والفارة والعقرب والسحرة وجميع هوام الارض وصلة لشواء يؤكل لحمه الارنب والسملك والجربع والجراد
والصرد وهو نوع من الجراد وغراب الزوج وثمانية من الميت يجوز ذل لا يتفاجع بها القرن والظليغ والعصب والصوف

والوبر والشعر والبرذخ والعظم حرام كان ما كور اللحم اذ غيرة **قوله** ليس من ما نأخذ ما بين اجناب الشبهات وروي
عن ابي بكر بن ابراهيم انه حدث عن هذه الشبهات اى عما يكون الى الحرام اقرب فقال ليس هذا من الشبهات

ان الحرام اغتافا بمعنى ان اجتنبت الحرام كفاك كذا في التنجيس **قوله** الا في شراء الاخير من الامراب المتلصصة
بوقطاع الطريق كذا في ذلك فانهم يعدون الوجع المجلم ويضيقون عليه الى ان يذبح اهله المال ويفهم من قوله من دار الحرب

ان شراء الاخير من غير دار الحرب ليس كذا في ذلك في هذه النظم ومفهوم التمسك انما هو معتم على به كاصح به الطرموني
في نفع الوائل **قوله** والثانية في اعطاء الجمل قال بعض الفضلاء الطاهران المراد بالجمل هنا ما يوحف بغير حق كالرشوة
لا الجمل الذي يعطى في رد الابق كالاصفي وقال بعض الفضلاء ايها تجب تقييد بالجمل الذي ليس بواجب الا فلا وجه

للجواز **قوله** بقي ثلثة وهي انه يجوز دفع الزكاة في ذبوا من حيا كافي متن المتعصب للإمام فخر الدين الترمكاني واقره
عليه شارحه ابن القفري اذا دعا اعدا من محمد فانه كرهه **قوله** الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد

فيما بينه من الميت يجوز ذل لا يتفاجع بها القرن والظليغ والعصب والصوف

تتعدى في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال لولا ما علم اخبر عنه منه من الغالية والظاهرة في الطهارة بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يد غيره فسق الهم اذا كان في حكمهم وشرف على في مصغرات الطهارة وبذلك السلطان العادل والا مير قصاص في الشرف يحرمه معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته على ما في نفقات الطهارة الخلف في الوعد حرام عليه في الغيبة التي هي

من طعامه قال احب الي في دينه ان لا يأكل منه ويسعه حكماء ان يأكله ان كان ذلك الطعام لم يهين في يد المطعم فصبأ ادر شوة انتهى وفي الثانية من كتاب الطهارة والاباحة امرأة زوجها في ارض الجوراء كل من طعمه لم يكن عيب في ذلك الطعام فصبأ فهي في سعة من اكله وكفى لو اشتهر طعاما او كسوة من مال اصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والثياب ويكون الاثم على الزوج انتهى **قوله** الا في حق الوارث الخ قيل عليه بخالفه ما في البزاية اخذ مورثه وشوة او ظلما ان علمه ذلك بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلمه بعينه له اخذه حكما فانما في ذلك ما فيه تفسر به بنية الخصماء **قوله** وقيد في الطهارة اي الامتناء المذكور وحاصله انه حلال للوارث بشرط ان لا يعلم ارباب الاموال فان علم او جب عليه رد كل شيء الى صاحبه **قوله** من قبل يد غيره فسق الخ في الغيب للكركي تقبيل يد العالم او السلطان العادل جائز واما غيرهما فالاولى ان لا يقبل وقال بعضهم ان اراد تقطيم المسلم لاحلامه فلا بأس به انتهى وفي الجامع يكره ان يقبل الرجل فم الرجل او يده او شيئا منه او يعانقه وقال ابو يوسف لا بأس به انتهى قال بعض الفضلاء ولا يمكن حمل ما ذكره المص الا على ما في الجامع اود وضع المسئلة فيما اذا قبل لا جل الدنيا فان فعل ذلك الفعل فسق كما منعه كره من صاحب مفتاح السعادة فعل ذلك لكن ما بعد لا يساعده ثم بعد حمل عبارة المص على ما ذكرت واجعت الطهارة فاذا عاينتها كما نقلناه من مفتاح السعادة ونصها فان قبل يد المصطفى ومكره عند اصحابنا وروي عن ابو يوسف ان هذه على وجهين ان كان المصطفى يثق اكرمه شرعا بان كان ذا شرف وعلم يرحى له ان ينال الثواب كما فعل زيد ان ثابته با من عباس فاما ان فعل ذلك لصاحب الدنيا يصير فاسقا انتهى ومن قبله المص لا يفيد ما ذكرناه الا ان عند الاصحاب تقبيل يد الكل مكروه وادبو يوسف يفصل ورواية عنه ايضا انه لا بأس به كما مر من الغيب واما تقبيل يد نفسه عند السلام فقد كره في المبتغي انه مكروه بالاجماع **قوله** الا اذا كان ذا علم وشرف وهل يثاب المقبل قال في مفتاح السعادة واما تقبيل اليد ان كان ممن يستحق الاحرام كالعلماء والسادات والاشراف يترجى له ان ينال الثواب كما فعله بعض الصحابة وفي ائمتهم واما ان فعل ذلك لصاحب الدنيا يفسق انتهى ثم قيل ان كان التقبيل ليد العلماء والاشراف لاجل الدنيا هل يفسق ام لا انتهى يقول الظاهر انه يفسق **قوله** يكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته في المحيط البرهاني رجل له امرأة لا تصلي يطلقها حتى لا يصحب امرأة لا تصلي فان لم يكن له ما يعطي مهرها لاولى له ان لا يطلقها وقال الامام ابو حفص الكبير لان القى الله تعالى ومهرها في منقي احب الي من ان اطاع امرأة لا تصلي انتهى ومثله في مفتاح السعادة وفي البزاية وقد مدح الله تعالى احميل عليه الصلاة والسلام بقوله وكان يأمر أهله بالصلاة قالوا وحمل اهل بيته على الصلاة سبب لافتاح باب الرزق قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها الآية **قوله** الا اذا كان الزوج الخ قيل ينبغي ان يكون محله ما لم يكن ملق على نفسه ان تركها بلا نفقة كذا وادرا منه نفقة كذا ان كانت طالقاً وجد المعلق عليه يكره لها المقام معه كما هو ظاهر **قوله** الخلف في الوعد حرام بحال السبكي ظاهر الايات والسنة يقتضي وجوب الوفاء وقال صاحب العقد الفريد في التقليد انما يوجب بما ذكرناه

المسألة الثانية

وفي القنية وعليه انباء فلهذا لم يأت له لا يأتى ولا يلزم الوصل الا اذا كان معلقا كما في كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره
الزبيدي **استخدام** اليتيم بلا اجرة حرام ولو كان فيه مصلحة بالامانة وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار غيره وجهه كما في القنية
ليس الجبرير الخالص بحرام على الرجل الا يدفع بمن لا يملكه كافي السداد من غاية البيان

بأن خلف الوعد اتفاق اذا قارن الوعد العزم على الخلف كما في قول اللكوري في آية لئن اخرجتم كنز من معكم فوصفوا
بالنفاق لا بظانهم خلافا لما اظهره اوداما من عزم على الوفاء ثم بد أنه فلم ينف هذا لم يوجد منه صورة اتفاق كما في الاحياء
من حد يثا طويل عند ابي داود والترمذي مختصرا بلغة اذ لو وجد الرجل اخا ومن نيته ان يغني فلم ينف فلا اثم عليه انتهى
وقيل عليه فيه بحث فان امرا وفوا بالعقود مطلق فيحصل عدم الاثم في الحديث على ما اذا منع ما نفع من الوفاء **قوله** وفي
القنية وعده ان ياتيه فلم يأت له لا يأتى ثم قال بعض الفضلاء فان قيل ما وجه التوفيق بين هذين القولين فان الحرام ياتى بفعله
وقد صرح في القنية بنفي الاثم قلت يحصل الاول على ما اذا وعد في لئيم الخلف فيحرم لانه من صفات المنافقين والثاني
على ما اذا نوى الوفاء وعرض مانع انتهى اقول في الدور والعزم من هتات العارية ما يفيد ان خلف الوعد مكروه **قوله**
ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا قال بعض الفضلاء لانه اذا كان معلقا يظهر منه معنى الالتزام كما في قوله ان شفيت امة
فشفى يلزمه ولو قال احج لم يلزمه بمجرد **قوله** كما في كفالة البرازية حيث قال في الفصل الاول من كتاب الحفالة ان هب
الذي لك على فلان انا ادفعه او اعلمه اليك واقبضه معني لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على اللزوم كصنعت او كفلت
او علي او الي وهذا اذا ذكره منهزما اذا ذكره معلقا بان قال ان لم يود فلان فانا ادفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم
ان المواعيد باكتساب صورة التعليق تكون لازمة انتهى ومثله في الترخائية وفي البحر للمصنف نقلا من الفتاوى الطهيريّة
والولو الجية ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب عليه حتى يقول الله علي وهذا قياس وفي الاحتسنان يجب ان لم يكن
تعليقا بل يجب عليه قياسا واحتسنانا نظيره ما اذا قال انا احج لاشيخ عليه ولو قال ان فعلت كذا فانا احج ففعل ذلك يلزمه
ذلك انتهى اقول على ما هو الاحتسنان يكون الواجب بايجاب العبد شيئين لذروا عد مقترون بتعليق فاستفده فانه
بالقبول حقيق بقي ان يقال في مثل ان جئتني اكرمك ففاه هل يكون الاكرام على المعلق واجبا بانه وقضاء او ديانته
فقط محل نظر **قوله** وفي بيع الوفاء عطف على ما دخلت عليه الا باعتبار المعنى والتقدير ولا يلزم الوعد الا في التعليق وفي
بيع الوفاء وان لم يكن معلقا **قوله** استخدام اليتيم بلا اجرة حرام مصدر مضاف الى مفعوله والغافل محذوف والتقدير
استخدام الشخص اليتيم حرام قيل وهل يجب له اجرة ذكر في البرازية انه اذا اعتمله اقرباؤه هذه في اعمال شبيبة بلا اذن الحاكم
وبلا اجارة له طلب اجر المثل بدل البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يسهوي اجر المثل **قوله** ولو اخيه ومعلمه
اقول الصواب ولو اخاه ومعلمه والتقدير ولو كان مستخدما اليتيم اخاه ومعلمه وقد يقال اللام في كلام المصنف بمعنى من
والتقدير ولو كان مستخدما اليتيم واقعا من اخيه ومعلمه وح يكون ما ذكر المصنف صوابا **قوله** الا لامة اقول الصواب
لا لامة والتقدير الا اذا كان مستخدما اليتيم امة ويقال هنا ما قيل في الذي قبله **قوله** وفيه اذا ارسله لم يلزم عطف على ما دخلت
عليه الا باعتبار المعنى والتقدير الا فيما اذا كان مستخدما اليتيم امة والا فيما اذا ارسله المعلم **قوله** الا لامة مع قمل اركمة
عني فيحصل ليس الحرير الخالص اقول فيه نظر فقد صرح الزبيدي في شرح الكنز عند قوله وشد السني بالغة بان السبي
على الله عليه ومعلم خص الزبيدي من العوام وعبد الرحمن بن عوف بلبس الحرير يعني الخالص لاجل الحكمة في جسمه ما

ولا يجوز الخالص في الحرب بين مسلمين على البالغ فعليه حرم عليه لولاه الله تعالى فلا يجوز ان يحرقه غيره
ولا ان يلقيه هو به ولا ان يغصبه به احدا ورجله ولا يجلد من العبد لثأره او جرح مستقبلا فهو مستحق بالصلوة
بالاجتمعية حرام الا للضرورة من فوقه حربا ودخلت حربه وفيها اذا كانها حروبا او عينا اذا كان بينهما حائل
في بيع الثملية بالبحر مباحة الا لاخذ من الرضاة والجنسية العابد من ما كان على المحض او بيع لعنه الاولين
وهو الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان الله تعالى احياهم له حتى آمن به كل امة من قبل الكوردي

ومعلوم ان ما كان مضمومة لهما لا يتصل في لغيرها **قول** ولا يجوز الخالص في الحرب عند يعني على الاثم واحاديثه
فيجوز في الكوردي انه عليه الصلاة والسلام وخص بعض العرب واليهما في الحرب والامام اطلاق النصوص الواردة
في النبي من ليس العرب ولا انه لا يتصل فيها بين حال وحال **قول** والعصاة العابد في نظم لجم الدين النسي كتاب
اليزيدية تصاعد من المحسن (شعر) امه من موسى اقرىب زوجته * ويوزل ذلك بينا في حرام *
اجتنابه او واج كل محارم * ومعارم الاثوان بالارحام * قلل فخر الاسلام في شرح الزيادات اما الصهر فقد يطلق
على الختني لعن الغالب ما ذكره محمد قال حاتم امه في (شعر) ولكنك صهر لابن مروان قربت * وكاني الى
المعروف والطعن والرحب * ولكنني صهر لآل جهم * وعال بني العباس والخال كالباب * والدليل على ما ذكره محمد
ما روي انه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صفية احتق كل من ملك من بني جهم محرم منها اكرامها وكانوا يسمون
اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح التقي لعلامته محمد القيسراني في كتابه الوحايا الصهر كل ذكر من اقرباء
زوجته فيد حل باهوا واحوا وصيرهما وقال السلواني هذا في مرفهم واما في مرفنا فلا يدخل الا ابوه او امها كافي المغرب
وينبغي ان يقتصر هذا اللفظ الصهر واما لفظ حتى فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها انتهى اقول فعلى هذا لا يقال صهر
على كل حال **قول** لثبوت ان الله تعالى احياهم له حتى آمن به كل امة يعني لثبوت ذلك في حديث ذكره غير واحد من الحفاظ
ولم يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ان الله تعالى احياهم له فاما به خصوصية لهما ومحل كون الايمان لا ينفع بعد الموت في غير
الخصوصية وقد صح انه عليه الصلاة والسلام وردت عليه الشمس بعد مغيبها فعاد الوقت حتى صلى العصر اداء كرامة له
صلى الله عليه وسلم فعند هذا اكفاني شرح الحمزية لابن حجر العسقي هذا واعلم ان السلف اختلفوا في ابوي الرسول
صلى الله عليه وسلم هل ما تا على الكرام لا مدح الى الاول جمع منهم صاحب التيسير وذهب الى الثاني
جماعة منهم متمسكين بالحديث دالة على طهارة نسبته الشريف عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين
الكفر ولغرض الجمع الاول قالوا بنحو قهامة من النار ومنهم الا امام القوطي فانه قال ان الله تعالى احياهم له عليه
الصلاة والسلام واما به فان قلنا ليس الحديث الذي ورد في احياهم موضوعا قلنا زعمه بعض الناس
الا ان الصواب انه ضعيف لا موضوع وقلنا حسن الحفاظ ناصر الدين الدمشقي حيث قال (شعر)
حيا الله النبي مزيد نحل * على فضل مكان بهر وفاقا * فاحيا امه وعنه ابا * لايمان به فضلا لطيفا * فسلم
ما لقد يم به قد بر * وان كان الحديث به ضعيفا * نص على كون الحديث المرفوع ضعيفا لا موضوعا وقال الحفاظ
ابن حبان في السيرة روي ان عبد الله ابن عبد المطلب وامنة ابنة وهب ابوي النبي صلى الله عليه وسلم اعلمنا
وان الله تعالى احياهم له فاما به روي ذلك ايضا في جرحه عبد المطلب قال وهو مخالف لما خرج احمد من اني

مكتتاب الرحمن

فاذا آجرو الموتى لا يطيب اليهم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الاجازة الرهن للرهن في الاجارة فاجره خرج عن الرهن ولا يعود الا به اذا رهن العين عند المستاجر على دين له صح وانفسخت ابايح الرهن للرهن اكل الثمار فاكلها لم يضمن باح الرهن من زيد ثم باعه من للرهن انفسم الا ولد يكره للرهن الا انتفاع بالرهن باذن الرهن واذا اذن له في السكنى فلا يرجع له بالاجارة

بلا اجازة الرهن فالغلة للرهن ويمتدق بها عند الامام ومحمد كالفا ص ب يصدق بالغللة او يرد لها على المالك ومن اجر با مر الرهن بطل الرهن والاجر للرهن انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الخلل **قوله** الاجازة الرهن العين الخ قال بعض الفضلاء مظاهر كلامه ان الاجارة تنفسخ بمجرد عقد الرهن وليس كحل للعقل لانه من القبض على القنية واما عكسه وهو ما اذا اجر الرهن الرهن من الرهن فينفسخ بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض كما يفيد صريح كلام المزاوية حيث قال احتاج الرهن الاثر الموهو بطل بخلاف الاجارة انتهى وهو ظاهر لقولهم ان قبض المضمون بغيره وهو الرهن ينوب عن قبض الامانة والرهين مضمون بغيره والعين المؤجرة امانة لكن في العمادية اذا احتاج الرهن الموهون من الرهن يصح ولا يصير مقبوضا بمجرد العقد ما لم يجد القبض للاجارة حتى لو ملك قبل ان يجد قبضا للاجارة يهلك هلاك الرهن انتهى وهذا مشكل لانه قد رويها ان قبض المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون ولا ينوب عن قبض المضمون والمضمون بغيره الرهن لا يقال في هذا الفرع اشكال من وجه آخر وهو ان الشيء لا يرتفع بمادونه وقد ارتفع بمادونه وهو الاجارة لا نأقول عقد الاجارة اقوى من عقد الرهن لان عقد الاجارة لازم من الجانبين وعقد الرهن لازم من احد الجانبين وان قلنا ان عقد الرهن اقوى من حيث تعلق الضمان بهلاك الرهن دون العين المؤجرة فنقول بان عقد الرهن انما يطل بمباشرة للرهن عقد الرهن فكان هذا منه خسفا للرهن والرهن ارتفع بالاجارة والرهن ينفسخ لان الرهن دون الرهن حتى لو زده وقال فسخ الرهن ولم يرهن الرهن وملك لا يسقط شي من الدين كافي القنية وهذه التحريم من خواص هذا الكتاب **قوله** ابايح الرهن للرهن اكل الثمار فاكلها لم يضمن يعني لعدم تعديه ولا يسقط شي من دينه كافي القنية وخانية وكثير من الشروح وعليه الفتوى وفي الجامع لمجد الاثمة عن عبد الله بن محمد بن اسلم انه لا يخل له ان ينتفع بشيء منه وان اذن له الرهن لانه اذن في الرهن لانه يستوفي دينه فتكون المفعة راقا لبعض الفضلاء والتوفيق بين هذا وبين ما تقدم يحمل ما هنا على انه يانة انتهى **قوله** لا وجه لهذا التوفيق لان ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد ان الفتوى على ما تقدم فتأمل وقد وقعت حادثة وهذه نخل او ابايح له ثمارها فاكل بعضها ربا بعضها ثم اراد الرهن ان يرجع عليه بقيمة ثمارها هل يملك بالاباحة ان يبيعها ويتموها ام يملك الاكل بنفسه فقط مكتسبا للجميع محمد بن عبد الله العزي صاحب تنوير الابصار قاله ظاهر كلامهم انه اذا تصرف فيها مطلقا لا يضمن اذا الطاهر ان المراد بقولهم فاكلها لم يضمن اهم من اكلها او اكل ثمنها الا ان يوجد نقل صريح بتفصيل الاكل دون غيره انتهى **قوله** باح الرهن من زيد ثم باعه من الرهن انفسم الاول اقول وجهه انه طرأ ملك بات على ملك موقوف فابطله وهو ظاهر لا خفاء فيه واعلم ان بيع الرهن الرهن موقوف على اجازة الرهن او ابرائه الرهن من الدين ارتضاء فلا يملك الرهن فسخه وكذا الرهن الرهن لا يملك فسخه على الصحيح ويشبه للمشتري الخيار علم ان ما اشتراه من اولا على المختار للفتوى كافي التجنيس وفي المزاوية واذا باعه باذن الرهن صح ويكون الثمن رهننا كما انه قبض الثمن من المشتري او لا ينتهي ربه انه كيف يكون الثمن وهنا يدون القبض فليتأمل **قوله** يكره للرهن الانتفاع بالرهن باذن الرهن كذا

رهنه على دين موعود قد دفع له البعض وامتنع لاجب لا يبيع القاضي الرهن بغيبة الراهن المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقتل ارييس بمضمون في الاصح الاجل في الرهن يفسده الوايث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطه بل يحفظه الى ظهور المالك القول المنكوه مع اليمين وفي تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرتهن فيما اذا باع به العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كالمواختلف في قيمة الرهن بعد ملكه وتومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه العدل وادعى المرتهن انه باعه باقل من قيمته وجذبه الراهن فالقول للراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في ذكرك المبيح في اكثر نسخ هذا الكتاب ووقع في بعض النسخ بلا اذن الراهن وفي بعضها الا باذن الراهن والكل صحيح لما في القنيا من اني يوسف رح المرتهن حكن الدار المرهونة باذن الراهن يكره واطلق في الصرف انه لا يكره والا احتيا في الاجتناب عنه قلت لما نبيسه من شبهة الربا انتهى **قوله** رهنه على دين موعود الى اقول انما صرح الرهن بالدين الموعود لانه جعل كالموجود باعتهما والحاجة كافي المستصفي وفي البرازية الرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بان وعده ان يقرضه الفا فاعطاه رهنا وملك قبل الاقراض يعطيه الالف الموعود جبر انتهم ويستفاد منه انه اذا لم يهلك الرهن لا يجبر على دفع الموعود كلا او بعضا ووجه عدم الجبر اذا لم يهلك الرهن ان المقرض متبرع بالقرض ولا يجبر المتبرع **قوله** لا يبيع القاضي الرهن بغيبة الراهن قال في العمادية في الخامس مقيب مسائل فعلى هذه الورق عند رجل عينا بدين وغاب المدينون غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن ينبغي ان يجوز كافي هاتين المسئلتين وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى انتهى وقال في البرازية نقلا عن المنية للمرتنه يبيع الرهن باجازة الحاكم واخذ دينه ان كان غائبا غيبة لا يعرف موته ولا حيا ته **قوله** المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار قيد بعد مبيح المقدار لانه لو بينه يكون مضمونا وصورته اخذ الرهن بشرط ان يقرضه كذا فلهما في يده قبل ان يقرضه هلك باقل من قيمته ومما صهي لمن القرض لانه قبضه بسوم الرهن فالمقبوض بسوم الرهن كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في المسارمة ضمن قيمته هكذا في شرح الطحاوي وفي القنية المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه قال ابو جنيقة وابو يوسف ومحمد رح يعطيه المرتهن ماشاء وعن محمد لا يستحسن اقل من درهم **قوله** ليس بمضمون في الاصح في القنية عن ابو يوسف رح اذا ضاع فعليه قيمته وفيها دفع اليه رهنا ليدفع ثمانمائة دينار فدفع اليه ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر **قوله** الاجل في الرهن يفسده لا حكمه هيس مستدام والتاجيل ينفيه بخلاف تاجيل دين الرهن كافي القنية والمنية **قوله** الوايث اذا عرف الرهن المسئلة في القنية وديارها ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف له وارث اذا ايس باع المتاع فاخذ الدين وتصدق بالباقي وكذا الرهن انتهى ومنه يستفاد ما ذكره المصنف **قوله** وفي تعيين الرهن اليه عطف على ما قبله بحسب المعنى والتقدير القول في انكار الرهن للمنكوه وفي تعيينه وفي مقدار ما رهن به للمرتهن فلفظ المرتهن هنا من عبارة المصنف هكذا يجب ان يفهم هذا الموضوع قال في معين المفتي اختلفا في الرهن فقال الراهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الرهن الذي رهنته عندي فالقول للموتته انتهى ومنه يتضح ما قرره نابه كلام المصنف **قوله** الا في ذكرك المبيح فجوز الكفالة به دون الرهن قال بعض الفضلاء يستثنى الكفالة ببدل الكتاب فانها تجوز لا الرهن بها ويستثنى ايضا

تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما هو على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرهما في ايضاح العبر ما في

كتاب الجنایات

العاقلة لا تعقل العمل الا في مسئلة ما اذا اغتا بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقيين ينقلب ما لا ويتم حمله العاقلة كما في شرح المجمع صلح الاولياء ومفهوم من القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في المنية الواجب لا يتقبل بوصف السلامة والمباح يتقبل به فلا ضمان لومرئ قطع القاضي الى النفس وكذا اذا مات المعزور وكذا اذا سري الفصل الى النفس ولم يجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقتوف يد يد قاطعه فسرت ضمن الدية لانصباح فيتعقيل وضمن لومرئ زوجته فماتت ومنه المروء في الطريق مقيد بها

الكفالة بما يحدث من الحق فانها جائزة دون الرهن به والكفالة بالكفالة بالنفس تجوز ولا يجوز الرهن بها فصار ما زاده ثلاث مسائل انتهى اقول في استثناء الصورة الاولى نظرا ذكبت القوم متونا وشرحا طافحة بان الكفالة ببذل العتامة لا تجوز واما الرهن ببذلها فذكر العلامة القهستاني في شرح النقاية انه يجوز ثم نقل عن النظم ان الكفالة ببذل الكتابة لا تجوز وهو مخالف لما في المتون والشرح وعلى كل حال لا يصح الاستثناء المذكور ويشكل على قوله بما يحدث من الحق ما ذكر من جواز الرهن على دين موعود به اذ لا شك ان الدين الموعود حق سيحدث بذهمة المديون **قوله** وتجوز الكفالة بما هو على الكفيل والرهن اقول لا محل لذكره في المسئلة بين ما احتشاه لانها جارية على القاعدة **قوله** دون الرهن اي فلا ياخذ رهنا في الكفالة المعلقة قبل وجود الشرط **قوله** الا في مسئلة ما اذا غفى بعض الاولياء الخ اقول انما انقلب نصيب الباقيين ما لا لان القصاص لا يتجزئ فلما سقط القصاص في نصيب غير العافي او المصالح انقلب حقه ما لا لئلا يسقط بلا عوف ولم يجب على القاتل لعدم التزامه فتجب بقيمة الدية على العاقلة لانه مال وجب من غير قصد من القاتل فصار كالصالح كذا في شرح المجمع لابن الملك ومثله في الاختيار وزاد عليه في تعليل عدم الوجوب على القاتل ان الشرع ما اوجبته وذكر في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وما ثرا لكتب انه على القاتل في ماله وهو الثابت رواية ودراية ولم ينبه احد من شراح المجمع على هذه المخالفة فيما اعلم فليتنبه روح ما كان ينبغي للمصنف متابعتها **قوله** كما في شرح المجمع اقول يوهى ان المسئلة ليست من كورة في متن المجمع وانما هي في الشرح ليس كذلك **قوله** صلح الاولياء ومفهوم الواو بمعنى او **قوله** كذا في المنية اقول لم اجل ما ذكره في منية المفتي ووجدته في الفتاوى الظهيرية وعبارتها الواو اذا غفى عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تع قال هو بمنزلة الدين على رجل لرجل فمات الطالب ابرأ منه لو رثه فانه يبرأ فيما بقي اما من ظلمه المتقدم فلا يبرأ فكذلك القاتل لا يبرأ من ظلمه وعدوته ويبرأ من القصاص وذكر الكرخي في مختصره ان العفو عن القاتل افضل لقوله عز وجل فمن تصدق به فهو كفارة له واختلف اهل العلم في قاوله قال قوم هو كفارة القاتل وقال اخرون هو كفارة المعافي قال وهو ولي التاويلين مندي **قوله** ولم يجاوز المعتاد وقع في بعض النسخ ولو تجاوز المعتاد وهذا تعريف من النسخ والنسخة التي بخط المؤلف ولم يجاوز المعتاد **قوله** فبقتيل اي بالسلامة اقول ومنه المروء في الطريق في القنية وضع شيئا على طريق العامة فعثر به انسان فسقط وملك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح انتهى ويستفاد منه ان في ذلك خلافا والمراد بالطريق في كلام المصنف الطريق

العام وإن الطريق الخاص يضمن فيه بالعمود من غير خلاف **قوله** ومنه ضرب الأب ابنه **قوله** هذا قول الإمام رضا وعندهما لا يضمن الأب لضرب ابنه للتأديب ورجع الإمام النعماني في قوله ما كافي التتمة **قوله** وضرب التعليم لا يلائم بالسلامة **قوله** ما إذا وطئ زوجته الحية وهي ممن يجامع مثلها قال في البرازية جامع صغيرة لا تجامع مثلها فماتت إن اجنبية فالدية على ما قلته والمهر على الزوج وقيل بالأدضاء والموت لأنه لو كسر فخذه فاحالة الوطئ فانه يضمن اجتماعاً لأن كسراً لغض ليس ما ذكرناه وهو غير حادث من الوطئ لما ذكرناه فيه كما في الجوهرة **قوله** فلا ضمان عليه يعني عندهما وعند أبي يوسف على ما قلته الدية كافي خزائن الأكميل قال الشيخ عبد البر ابن الشحنة ينبغي أن يكون المعتمد وجوب الدية عند عدم الاهتمام فكأنهم اتفقوا على عشرة أشياء في الإنسان يجب لكل واحد منها الدية كاملة وعدوا منها مجلس البول وهذا مذكور في غالب الكتب انتهى قال بعض الفضلاء وفيه ثلث مل لأن ما ذكرنا في غالب الكتب من وجوب الدية فيما إذا حصل من فعل غير ما ذكرنا فيه بخلاف ما هنا فقل **قوله** لكون الوطئ أخذ موجه وهو المهر فلم يجب به آخر قيل عليه قد يقال المهر مقابل للوطئ من حيث أنه استمتاع والضمان بالأدضاء ليس من حيث أنه وطئ ليلزم كونه موجباً للشيئين نل من حيث ما تسبب منه وهو الأدضاء فالمرء باعتبار راحة الاستمتاع والضمان باعتبار راحة الأدضاء فتأمل **قوله** الجنائيتان على شخص واحد في النفس وغيمادونها لا يتداحلان أي الجنائيتان الواقعة على شخص واحد في نفسه وفيما دونها بان تطع يد ثم قتله لا يتداحلان فيجب عليه موجب القتل وموجب القطع إذا كانتا عملين أو أحدهما عمل أو الأخرى خطأ أو كانتا خطأين وتحلل بينهما براء إذا كانتا عملين فالمرء قول الإمام وعندهما يتداحلان فمقتل جزاء ولا تقطع والدليل من المجانبين مذكور في المطولات فلا نطيل بذكره **قوله** إلا إذا كانتا خطأً أقول كذا في النسخ والنصواب إلا إذا كانتا أي الجنائيتان **قوله** القصص يجب للميت ابتداء الخ في منظومة الجلال البناي وشرحها (شعر) وأما القصص للوارث * خلافة وليس بالميراث * قال الإمام طريق القصص للورثة طريق الخلافة دون الورثة وعندهما طريقه طريق الورثة ومعنى الخلافة أنه يثبت للملك ابتداء للوارث دون المورث كالعبد إذا تهب فان الملك يثبت للمولى ابتداء طريق الخلافة لأن العبد ليس بأهل للملك دليل الإمام أنه يثبت بعد الموت والميت ليس من أهله بخلاف المال كذا في الهداية في باب الشهادة في القتل **قوله** فلو قتل العبد مولاه الخ فترجع على قوله ثم ينتقل إلى الوارث **قوله** ولا شيء لغير العاني عند الإمام وأما عندهما فيجب ثم يسقط لأن السبيل لا يستوجب على عبده دية **قوله** وصح عفو المجرور ويقضي دية بونه منه أقول ضيقه منه عائد على المال وهو متاخر له تأخره وذلك لا يجوز في غير ما استثنى كما في مغني الأبواب

ديونه منه لو انقلب ما لا وهو موزون على فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالأموال المعتبرة في ضمان النفس بعد هـ
الجنابة لالعد الجنائيات وعليه فرع الولو الجي في الاجارة لردوان يضرب مبدء مشرة اصواط فضر به احد مشرفات
رفع منه بانقصته العشرة وضمن مانقصه الاخير فيضمنه مضر وباعشرة اصواط ونصف قيمته دية القتل خطأ او شبه
معد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره اركان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب مصمة الدم فلا قصاص
ولاد يمتلى عاقلة هبة القصاص لغيره لقاتل لا تجوز لانه لا تجري فيه التملك كما في اجارة الولو الجية لا تجب على
المكره دية المكره على القتل اذ اقتله الا خرد فعاً عن نفسه لكل واحد التعرض على من شرع جناحاً في الطريق
ولا ياتون بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعل يافض من الحد اذا طرق الحد يد ففقاً عينا والقصاص اذا دق
في حانوته فانه لم حانوت جاره لا اعتبار برضاء اهل المحلة بالسكة النافذة حفر بئر في بركة في غير ممر الناس

قوله وهو موزون على فرائض الله تعالى الخ اقول وكذا دية المقتول خطأ فانها كسائر امواله حتى تقضى بها ديونه
وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث امواله وقال مالك لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب
للدية الا بعد الموت ولنا انه عليه الصلاة والسلام امر بتوريث امرأة اشيم الضبا بي من مقل زوجها قال الزهري كان
قتل اشيم خطأ وكذا يثبت عند نالحق الزوجين في القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا وحقق فلورثته
ولا شك ان القصاص حقه لانه بدل نفسه فيستحقه جميع ورثته بحسب ارثهم كذا افى شرح السراجية للسيد الشريف
قوله وعليه فرع الولو الجي عبارة الولو الحي رفع عنه مانقصه العشرة اصواط وضمن مانقصه السوط الاخير مضر وباعشرة
اصواط فلانه عامل فيها للمولى لامره فانتقل الفعل اليه واما ضمان ما نقصه السوط الاخير فلانه متعل فيه واما كونه
مضر وباعشرة اصواط فلان الحادي عشر صادف مضر وباعشرة واما وجوب نصف ما بقي من قيمته فلان العبرة في ضمان النفس
لعد الجنابة لالعد الجنائيات والجنابة اثنان يعني المولى يضرب عشرة وهو يضرب موطا انتهى ولا يخفى ما في عبارة المصنف
من ايهام المصل للافهام **قوله** او كان القتل في دار الحرب قيل يتناول باطلاقه ما اذا دخل المقتول دار الحرب بامان وما
اذا اسلم في دار الحرب وقد صرح عقبة بان الاسلام في دار الحرب لا يوجب مصمة الدم فعلم ان المراد الاول ونفي تحمل
العاقلة لا يستلزم عدم كون الدية على القاتل **قوله** الاسلام في دار الحرب لا يوجب مصمة الدم يعني لان دار الحرب
ليست دار احكام **قوله** هبة القصاص لغير القاتل الخ اقول يفهم منه ان للمقاتل يجوز وليس كذلك الجواب ان هذا مفهوماً
مخالفة وهو غير معتبر هنا وان كان في اعتباره في الروايات خلاف والدليل على عدم اعتباره هنا تعليل المنطوق بعدم قبول
القصاص للتمليك وفي هذا الفرق بين القاتل وغيره **قوله** لا تجب على المكره دية المكره اذا قتله الاخرى اذا قتل المكره على
القتل المكره على قتله دفعا عن نفسه لا وتفاع الاكراه بالقتل دفعا عن نفسه **قوله** لكل واحد التعرض على من شرع جناحاً اي
لكل واحد من احاد الناس كافي الذخيرة او من اراد لهم وضعفهم كافي النهاية لكن فيه فتنة او من اوساطهم ولو كانوا كافي
الكرمانى والمراد بالتعرض النقص اي ابطال ذلك الحديث بعد الاتمام وكذا قبله عند الامام وهو الصحيح كافي شرح النقاية
للعلامة القيسستاني **قوله** فيضمن الحد اذا طرق الحد يد الخ اقول ومثله لو كسر حطباً فنتطير منه شئ فالتلف شيئاً يضمن
عند ناولو كان الكسر في ملكه وعند الشافعي لا يضمن اذا كان في ملكه كما هو مصرح به في شروح الروض والعياب وشرح
المنهاج للمزني وابن حجر **قوله** لا اعتبار برضاء اهل المحلة بالسكة النافذة اي باشرع جناح ونحوه لان الحق فيها للعامة

لم يضمن ما وقع تحتها قطع القصاص لهما من حينه وكان غير حلال في هذه المدة فعليه تصد الدية من هب الاصوليين ان
الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحل ودون هب المقتضاه للفرق القصاص كالحل ودون الا في خمس ذكرنا ما في قاعدة
ان الحل ودون رأ بالقبضات عفو الولي من القاتل الفصل من القصاص وكذا عفو المجرور وعفو الولي يوجب براءة
القاتل في الدية ولا يبرأ عن قتله فلاوارث اذا برأ المديون جراً ولا يبرأ من ظلم المورث ومثله اذا قال المجرور قتلني
فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا ينفذ الوارث ان فلانا اخبر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات
فمن ابنه ان فلانا اخبر جرحه لقبيل كافي شرح المنظومة يفتح عفو المجرور والوارث قبل موته لانعقاد السبب لهما
كافي البرازية العبد ودون قد رأ بالشبهات ولا تثبت معها

قوله ومن هب القصاص والفرق يعني بين القصاص والحل ودون هب شرط الامام لاستيفاء العبد ودون القصاص كافي القنية هذا
هو المراد وان كان في عبارة قايها **قوله** الا في خمس ذكرنا ما في الفرائد الزينية الا في سمعة كافي معين المفتي في كتاب
الجنابات الاولى تجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحل ودون كافي الخلاصة الثانية الحل ودون تزك والقصاص يورث
الثالثة لا يصح العفو في العبد ولو كان حل القذف بخلاف القصاص الاربعة التقدم لا يمنع من الشهادة بالقول بخلاف
الحل ودون حل القذف الخامسة تثبت بالاهارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحل ودون كافي الداية من مسائل شتى
السادسة لا تجوز الشفاعة في العبد ودون تجوز في القصاص السابعة الحل ودون حو الحل القذف لا يتوقف على الدية بخلاف
القصاص لانه نية من الدعوى انتهى اقول يزداد ثامن وهو اشترط الامام لاستيفاء العبد ودون القصاص **قوله** بخلاف
ما اذا قال جرحني فلان ثم مات الخ قيل الفرق تعدد الجرح بخلاف القتل انتهى قيل عليه قد ذكر المصنف عكس هذه
المسئلة في كتاب الاقرار ونصه بقلا من جنابات البرازية هذه المجرور ان فلانا لم يجرحه ومات المجرور منه ان كان
جرحه معروف عند الحاكم والناس لا يصح اشهادها وان لم يضمن معروف فاصح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه
الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق المورث **قوله** فمن ابنه ان فلانا اخبر جرحه بالخبر هذا
اذا قال المجرور ذلك فلم يقبل فادعى احد الابنين على اخيه انه قتله واقام بينة واقام الاخر بينة على قتل اجنبي اياه وقامت
بينته على انه لا وارث له غيرهما قال الامام ابو حنيفة روح للاج نصيب الدية على اخيه وللآخر المدعى عليه نصف الدية على الاجنبي
وعليه العتوى وقال ابو يوسف احسن منه عند ان يكون على الاخ المدعى عليه لاخيه دية كاملة ولا يكون له على الاجنبي شي
وهو قول محمد روح وبه اخذ ابو الليث كذا في موجبات الاحكام للعلامة قاسم **قوله** كافي شرح المنظومة اي منظومة ابن
وهبان قيل عليه ليس هكذا في شرح منظومة ابن وهبان بل الذي في شرحها لابن الشحنة نقل عن الطاهيرية ولو قال
جرحني فلان ثم مات فاقام ابنه البينة على ابن اخرا انه جرحه خطأ تقبل بينته ووجه ان البينة قامت على حرمان
الولد الارث فقبلت فلما اجرونا ذلك في الميراث جعلنا الدية على ماقبلته انتهى ومثله في شرح المصنف وقد اصلح الشيخ
محمد ابن عبد الله عبارة المصنف بقوله فادعى ابنه ان ابنا اخبر جرحه خطأ ولقد رايت نسخة لبعض العلماء من هذه
الكتاب موافقة لما اصلح الشيخ محمد ابن عبد الله والمسئلة في المحيط البرهاني ايضا فمد ارجل البينة على كون ان كان عليه
ابنا للجرح يدعي حرمانه من الارث لا على ايقاع الدية بقوله جرحني كاتوجهه ولذلك قالوا في تعليل المسئلة
المتقدمة على هذه لان هذه احق الاب وقيل ان اب الاب البينة بقوله قتلني فلان كافي مجموع النوازل قال بعض الفضلاء

کتاب المصايا

ينبغي ان يكون في مسئلة الجرح الذي ذكره المصنف لا تقبل ايها على حق الاجنبى لان اوارث الكعبة الهينة وان لم يعينوه تقبل لا مكان تعدد الجرح بحلاف القتل اما في الابن الآخر فيقبل وان عيشوا والقيامها على حرمان الارث كما مل قوله

الافى الترحمة فانها قد حل في الصدود **قوله** لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم مروح في التاخر رخصة ثقل من المنتقى
ان بيعه باطل وفي الحاشية في الزايد في بيع الاب مال الصغير من نفسه فحين فاحش فاسد اجماها وكذا اشتراءه ماله لنفسه
بغير فاحش وتما فيه قال بعض الفضلاء وهم يظنوا في الغايد على الباطل انتهى **قوله** عند المتقدمين اقول هذا امر
في انه لا يجوز بيع الوصي عقار اليتيم عند هم وهو مخالف لما في الساقية والظاهر في مجموعنا نقلا من شمس الا ثمة الحلواني
ان ما ذكر في الكتاب من بيع الوصي عقار اليتيم جوا من السلف امل على قول المتأخرين لا يجوز الا في مواضع وقول بعض
الفضلاء اراد بالمتقدمين ما عدا السلف بعيل وفي شرح النقاية للعلامة القسطلاني عند قوله ولا يبيع وصي ولا يشتري
الا فيما يتفانى فيه واطلا في مشير الى جواز بيع كل شيء من التركة عن قولنا كان عقار او هذا ظاهر الرواية كما في
الخزانة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا في المسائل الثلاث التي ذكرها الزيلعي وغيره ثم
قال بعده كلام والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره ببيع جائز اعني بيع الوفاء لان فيه اقل ما نفعه كاذب اليه
كثير من ائمة صرحوا ومن صاحب الهدي اذ جاز لان فيه احتباء مباح مع دفع الحاجة كما في العمدية انتهى
وفي الفصل السابع والعشرين منه بعد نحو ثلاث وركات الاب او الوصي اذا باع عقار الصغير ثم رأى القاصي نقص
البيع كان له ان ينقضه اخراجه خير للصغير وقال هذه المسئلة بعد ان ذكر بعضا من الشروط المذكورة هنا بنحو
صحة وذكر ايضا في هذا الفصل اذ سلم الوصي المبيع قبل استيفاء الثمن لا يملك استرداده **قوله** ومنه المتأخرون
ايضا الا في ثلاث كما ذكره الزيلعي اقول عبارة الزيلعي وقال المتأخرون من اصحابنا جرح لا يجوز للوصي بيع
عقار الصغير الا ان يكون على الميت دين او يرغب المشتري فيه بضعف الثمن او يكون للصغير حاجة الى الثمن
قال الصدر الشهيد وبه يقتضى انتهى كلام الزيلعي وليس فيه تعرض لمذهب المتقدمين صريحا لا ينفي ولا بائلت فيستعمل
ان المتقدمين يقولون بالبيع مطلقا او بالعواز مطلقا وقد مروح في البزازية في الفصل الثامن من كتابنا لنوع بان
المتقدمين قالون بالجواز مطلقا ثم ان الزيلعي لم يقيد الدين بكونه لوفاء له الا من يبيع العقار ولكن قيله البزازي
بهذا لك ولم يصرح بخصوص النفقة بل الحاجة للصغير الى بيع العقار ونص على ان الفتوى على قول المتأخرين ولم ينص النص
على ذلك فننبه على الضلل وفعله الله تعالى للسداد في القول والعمل ومثل الوصي الاب فلا يجوز بيعه عقار الصغير
الا في المسائل المذكورة كائنتي ذلك شيخنا شمس الملة والدين محمد السافوتي **قوله** وبما اذا كان على الميت دين
لن قيل هذا اذا كان العقار موروثا اما اذا كان ملكا للصغار بتعليك من الميت ومن غيره **قوله** فاما اذا كان في التركة وصية

على مؤنثه وفيه ٥١٥ ن حاشونا ارداد النقص عليه النقصان التام والرابعة من بيوع الضالفة فيما اذا كان العقار في
 يد متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى وفي الجمع وبضم القاضي الى العاجز من بيعته فان شكى اليه ذلك لا يجيب
 حتى يتحقق فان ظهر مجزؤه امتد له وان شكى منه الورثة لا يعزله حتى تظهر له خيانة انتهى وفيه بيع الوصي
 من اليتيم او هو ارده لنفسه وفيه نفع للوصي وان انتهى واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي
 الشراء زيادة نصف القيمة وقيل درهما في العشرة نقصان وزيادة وتمامه في وصايا الضالفة وقسمه الوصي
 مالا مشتركا بينه وبين الصغير فجوز ان كان فيهما نفع ظاهر عند الامام خلافا لمصنف روح كذا الى قسمه القنية وفي جامع
 الفصولين قضى وصيه ديننا بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر ديننا على ابنته من وصيه ما دفعه لولم يجعل بينه اذ
 اقر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر غيرهم آخر يقرم له حصته لدفعه بملختياره بعض حقه الى غيره فلم
 لم تكن للغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصي بل ما دفعه اليه لوقوعه بغير حجة وصي ادعى ديننا فانكرت الورثة تقبل
 بينته ولو لا بينة فله تحليف الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم
 بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كافي خزائن المفتين وقيد في جامع الفصولين على قول

مرسلة اي غير مقيدة بكسر من الكسور كالنصف والربح وغيره كما اذا اوصى مريض لتسعون دهما لزيد منها بثلاثين
 ومم وبستين **قوله** وفيما اذا كان حاشونا الى اقول قيد بالنقصان لانه لو خشي عليه الهلاك الاصح انه لا يبيعه قال في
 البزازية ولو خاف هلاك العقار فالاصح انه لا يلي البيع يعني لانه نادركافي الزيلعي قال بعض الفضلاء قضية الحاشوت والدا
 قريش من كون الغلة لا تقى للموثة لان الترميم من الموثة فيمكن ان يعد اعياء ولهذا **قوله** امتد له اي امتد له بالوصي
 الذي ظهر مجزؤه غيره فالباء داخلة على المقروك كافي امتد له الردي بالبيد **قوله** وان شكى اقول حيا في الورقة الثانية
 التي تلي هذه ان وصي القاضي ليس له ذلك وفي البزازية به يقتضي فالوصي هنا ينصرف الى وصي الميت كما هو الاصل في اطلاقه
 وفي الاب يفتي بظاهر الرأية انه يملك بيع ماله من ابنه وشراء مال ابنه بمثل القيمة كافي منية المفتي **قوله** واختلفوا في
 تفسير النفع الى اقول المفتي به القول الاول كافي العماد **قوله** وقسمه الوصي مالا مشتركا الى اما قسمه الاب تجوز وان
 لم يضمن للصغير فيه منفعة ظاهرة كافي القنية وفيها ورثة كبار وصغار واحد الكبار وصي فاراد واقسمه للتركة فالوصي
 يجعل نصيبه مع انصاء الصغار ويقسم بين الكبار ويمنهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بينه وبين
 الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فتحقق القسمة بين الكل ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في
 تفسيرها في بيع الوصي ما له من اليتيم او مال اليتيم من نفسه انتهى اقول انما يحتاج الى بيع نصيبه من الاجنبي
 ثم شرائه منه على قول محمد القائل بعد تم جواز القسمة وان كان هناك منفعة ظاهرة اما على قول الامام لا
قوله الا في مهر المرأة لانه لا ضمان عليه في البزازية من باب المهرات من زوجة فادعت المهر على ورثة ان ادعت قلده
 مهر المثل او اقر الورثة صح وبقي النكاح شاهد لولا حاجة لها الى الاثبات وان في الورثة صغار فلها ان تاخذ قلده مهر
 مثلها من التركة وان ادعت الورثة ابراء وامتناع فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذن وقال الفقيه ان كان الزوج
 بنى بها تمنع قبل ما جرت العادة بتعجيله والقول للورثة ففيه لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن العرف شاهد على
 قهين بعضها فيعمل بهما لكن اذا صرحت بعد مقبض شين في القول لها لان النكاح محكم في الوجوب وللولد والد خول

محكمات في التقرب والبناء بها غير محكم في القبض لأن القبض قد يتخلف منه مرجع المحكم باعتقاد الأنكار وفيه نظر نقض عليه وذكر في المغني تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت عليها من دون ولدت أولاد ثم مات الزوج وطلبها من اليهود اداء الشهادة على ذلك المقدار احتسب المصانع عدم اداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضه بالأبراء والخطأ وبه افتى برهان الاثمة ثم رجع وافتى بجواب الكتاب كما هو المحكم في ما توالد بين وعليه الفتوى فمن هذا تعلم الحكم في المسئلة الأولى لأن قبض البعض محتمل وكذا الأبراء فلا يمارس محكمات انتهى فكيف يتأتى ما نقله من الخرافة لاحتمال الأبراء والخطأ ولدفع خصوصاً أو مال اليتيم محتاط فيه ويمنع حملته على قول الغني لأنه لا يقبل قولهما بمجرد ما ذكر الأبعد التراجع عند الخطأ بعض الفصل **قوله** وفي بيع القنية يعني في باب بيع الأب والام ونقله المصنف قبيل باب التحكيم ومياتي قوماً **قوله** والوصي لا يملك الشراء لنفسه قيل ينبغي ان يقيد بما اذا كان ليس لليتيم فيه نفع فيجوز الشراء لنفسه كما تقدم عن المجمع **قوله** ويقبل قول الوصي قال المصنف في شرحه على الكنتز من مسائل شتى من كتاب القضاء عند قوله وان قال قاض عزل بان القول قول الوصي بعد العزل انتهى واعلم ان مسئلة قبول قول الوصي بلا بينة في دعوى الاتفاق هي إحدى المسائل العشرة التي يقبل فيها القول بلا يمين وتقدمت في القضاء وقد ذكر في القنية الخلاف فيما اذا كان بعد العزل وفي الولو الجعية في الكلام على اختلاف الوصي مع الغرماء وان كبر الصبي وطلب ماله فقال الوصي ضاع مني فالقول قوله مع اليمين وكذا لو قال بعد البلوغ انفقت كافي السراجية واما اذا ادعى على الوصي شيعة من التركة فلا يخلف الا ان يكون الوصي وارثاً لان اقراره غير معتبر **كتاب الفصل السادس من العبادية وفي المحيط** سهل الوصي على الوارث بعد بلوغه انه احتوى منه جميع ما كان تحت يده ثم ظهر عيب في يد الوصي بعد الاشهد عليه فله المطالبة واخذ ما منه لان دعوى **قوله** ولا يخلط عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين اطلقه وقيل شيخ الامام ابراهيم السعدي العبادي مفتي السلطنة السليمانية بما اذا ادعى الدفع للموقوف عليهم بان وقف فله في بيعته مثلاً على اولاده وذريته فقبض الناظر الغلة وادعى تقسيم ذلك عليهم ودفعه لهم اما اذا ادعى دفع وظيفة الامام او الخطيب فلا بد من البينة لانها كاجرة وهو لو ادعى دفع اجرة او جيرة استاجر للتوقف لا تقبل الا ببينة كذا انعطيه كلامه على صورة استفتاء رفع اليه وقد قرأته من خطه ولا ينبغي ظهروا وكما كان

من الثاني

الإفتاء من ~~الشيخ~~ ~~عليه السلام~~ وغيرهما الآية الاختصاص والاعتراض بالنسب والاحلام والكفر كذا في الطلوع واختلاف الوصية
معتدل اللسان كافي المجمع والفروى على صحتها ابن ميمون العقلة إلى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي للجهل
الكتابي فان عزله كان جائزا أما كافي المصيطر وخطه في صحة عزله ولا أكثر على الصحة كذا ذكره ابن السكينة لعنه
الآلة فتدبر بعد مفسدته كافي جامع الأصول ومنه في الثاني من الخاتمة وهو في وجوبه وإما العاجز فيضم إليه آخر كذا عندنا والعدل
الكتابي لا يملك عزل نفسه والتعليق فيه شيء من وجههما أن يجعله في وصية على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يكفي دينا
هي الميت فيعبد القاسمي فيخرج من تحتها إلى الوصية التي للقاسمي إذا اتهم الوصي بالخروج على قول ابن حنيفة ر ج
وأما يضم إليه آخر وقال أبو ذؤيب في خروج يخرج منه وعليه الفروع فيمحق في مرض الموت كما كتب في زمن معاوية فلو
متى قبله فيدفعه من لا يملكه فلوليه قيمتان بمعنى فيهما واحدة للامتناع فيه لكونه وصية ولا وصية للقائل وأخرى
وهي الأقل من قيمته ومن دمه المقتول لجنايته كما كتبنا فلهن خطأ ولو شهد في زمن السجاية لم تقبل كافي شهادات
الصغرى والمذبر بعد موت مولاه كالمعتق في زمن الموضع فلو قتل في زمن معاوية خطأ كان عليه الإقل وعندهما
الذي على ما قلته وهي من جنايات المجمع وصرح إمامنا في الكافي قبيل القسامة بأن المذبر في زمن معاوية كما كتب
عنده وحرمة يورث منكم مما وقع الموت وترك من المال لم يورث فقتل هذا المذبر وجلا خطأ فوليها في معنى في قيمة
لو لي القتل منه كالمكتب وجعلها عليه الدية التي هي وعليه في هذا الموضع للمذبر أن تزوج نفسها من معاوية
الكتابة لا تزوج نفسها ومن هذا ما لا يملكه لانها لمرة وقد اثبتت به القاسمي لا يعزل وصي الميت إلا في نفسه إذا ظهرت خيانتها
ولا التمس في الوكيل وجب بعقد وثلاثة الرواية تؤيد **قوله** الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيرهما الآية الافتاء الم اقول
يستثنى الاثنان فان الاشارة فيه ملتبسة فلا بد من العلم على التوضيح ولذا اثبتت بالتمريض والدلالة كافي النفع الوصاية ويستثنى
بعض الاشارة من المهرم إلى قتل صيد الحرم فانه معتبرة حتى يجب الجزاء على المهرم إذا اشار إلى صيد ومما خرج من
هذا الوجه ما ذكره في العادة في أحكام السكوت إذا حلف لا يظهر حر فلا بد ولا يفشي أو لا يعلم حره لأن الرجل
ليكتفي به أو ليسعفه أو يملكه لا بد له على فلان فأكبره بالكتابة أو بوسالة أو بكلام أو سأل فلان كان
هو فلان كذا أو كان فلان بكذا أو قلنا بكذا أو لم يثبت في جميع هذه الوجوه وكذا إذا حلف لا يستخذه فلا نافي
إليه بجميع من الخلع من حيث في يمينه قبله فلا بد أن لم يخله منه انتهى وإنما حدثت للعرف إذا لا يمان منها ما على العرف وهو في
العرف كقولنا في ذلك يظهر امره ومغشيه ومعلمه كاه ومقروفي محله وهذا هو السبب في خروج بعضها من الضابط المذكور
قوله واختلاف في صحة عزله المجمع منع القفار تجد ما هو الصحيح المختار **قوله** يجب افتاء بعد مجتبه كافي جامع الأصول
المجمعين في صحة عزل الوصي اقول الصحيح من ذلك أن يعزل لأنه كبير وهو اشق بنفسه من القياس في كيفية عزله و
فيمنه أن يغلب عليه الجلاء **قوله** الثاني من الخاتمة في هذا على الميت الم اقول فيه أنه ذكر في الخاتمة نية نقلها من الحصار
إن القاسمي يجعل للوصي وصية في نقله من الدين الذي يدعي به حاشية ولا يخرج الوصي من الوصاية وبه أحد المشايخ
وعليه اليهودي قال بعض الفضلاء والظاهر أنه يحل في أنها إذا كان له بينة على الدين إذا لم يكن ولم يبرأ الميت فيخبره
القاسمي للثبوت كما هو قول ابن يوسف المقتضى به من ابن القاسمي إذا اتهم الوصي بالخروج فيخرج منه انقله المصنف من الوصاية
على هذا **قوله** الأنبياء إذا ظهرت خيانتهم لا عبرة بكفره وصي الميت كافي قاضي حان وكذا إذا عرف القاسمي عزله وكثرة اشغاله

أو تصرفه مالا لغيره فذلك من غير أن يكون له المالك والميت وجزء من الثابت ولكن في قولنا له المالك والميت أو
من لغيره لا يصح ويصح في غيره إلا إذا علمت أنه منقطع أو أقر للميت الذي كان له المالك والميت أو يصح
بأقل من المثل إلا في مسئلة إذا أوصى ببيع عبده حتى فلا نعلم يرضى المولى له بعض المثل فله المثل أو يرضى
تصديقاً بالعبدة فلو وصى به للفقراء وهناك وصى لم يرضى بغيره لأن المولى الثالث مرة أخرى وهو يصح في ذلك كاف القنية الوصية
يملك الأبياء مواد كان وصي القاضي والميت فيها كما في المقاتلة الوصية إذا علمت ما لا يتصور بما له لم يرضى بها
أيضاً للموصي إطلاقاً فمريم اليتيم من الصبي أن كان خصمراً إلا أن لا يصح للموصي أن يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع القنية لا يرضى الوصي ما لا يتصور ولا يصح إذا كان متجارداً لا يعرف
فيه ومنهم من يروى أن القاضي وقيل يرضى من مطلقاً حتى في نصب اليتيمة القاضي إذا أقام عبداً بجزء الوصي لا يعزل
الوصي وإن أقامه مقام الأول انعزل كذلك في قسمة الأول بالية

قوله ولا ينصب وصياً غيره مع وجوده إلا إذا علمت أنه منقطع أو أقر للميت والميت في قولنا له المالك والميت أو يصح في غيره
الميت والوصي فأوجب القضاة خصماً من الميت في خصم الغريم ليصل إلى ماله المتعين وهو ماله المذكور المص إلا
أن يدعى أن القنية غير منقطعة في مسئلة الولو الجية والولد بالقنية أن تكون في بلد لا تصل إليها لقولنا وقد أفتيت
في وصي مائة أو غاب بمكة للمجاورة أن القاضي لا ينصب وصياً في القنية لو غاب الوصي فباع بعض الولد يؤكده وقضى
دينه وانفل وصاياه البيع فاحد الأمر القاضي انتهى في المصباح ولم يعلم القاضي من طائفة وصاياه وصاياه الوصي فباع ما وصى
إلى رجل فالوصي هو الميت دون وصي القاضي لأنه اتصل به اختياراً والميت كما إذا كان القاضي ما لا يقل ولا يملك
الوصي ببيع شيء بأقل من ثمن المثل قال بعض الفضلاء وهل إذا باع دون ثمن المثل يسوغ منه البيع موه قال في
الفصل السابع والعشرين من العمادية في الأب لا يجوز بل ينصب القاضي من يدعي انتهى قول ومثل البيع الأجرة
قوله فلم يرض الموصي له أتم يرض الموصي له بالبيع بشرائه بعض المثل **قوله** الوصي يملك الأبياء إلى قوله لغيره
القنية وقد تقدم أن وصي القاضي المالك الأبياء إذا كانت الوصاية مائة **قوله** لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم
مع وجود وصيه ولو كان منصوبه أقول وهذا لا يملك القاضي التصرف في الوصية مع وجود متولي ولو لم يرضه كما في
السان السكام لابن العسنة في باب الوصية ونصه ومنها واقعة الفتوى في وظيفة أبي الحلال لقرويهما بعض القضاة وهو مرموم
من السلطان وبعض الطلبة يتقرى من الناظر إجاب في ذلك بعض المفتين على كلامهم النظر العام وإجابهم عما قام
بأنه خاص بما لا ينظر له بغيره فقد قال في فتاوى الوصي لا تدخل ولاية السلطان على ولاية القنية في الوصية بغيره
بعضه بغيره في قائل قال ولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة **قوله** كاف يرض القنية في باب بيع الأبياء **قوله** لا يرضى
الوصي ما لا يتصور ولا يرضى اليتيم الخ وما إذا اتفق في باب القاضي في خصوصية مال الصغير فلو كره القنية لغيره في إجازة
وذكر أنه يجوز في ذلك ما إذا دفع رهوة وفي البرازية من كتاب الوصايا في الفصل الثاني اتفق الوصي على طلب المظالم
يضمن ما أعطى على وجه الرهوة لا على وجه الإجازة إذا لم يزد على أجر المثل انتهى وفي القنية نقلهم في الخالية الوصي إذا
اتفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصوصية كالتصديق الصغير أو له أبي الفصل ما على الوصي من مال اليتيم
على وجه الإجازة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كان على وجه الرهوة يصح ضماناً انتهى وفي البرازية من السكاد من

الفن الثاني

اذا مات احد الوصيين اقام القاضي السعي وصيلا ومنهم اليه آخره لا يخل الا اذا وصى له ما لا تصدق بالثالث فيصعق انه حيث شاء اكل في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا ابرأ وصيا بعقد وصح ويضمن الا اذا ابرأ من كاتبه من بدل الكتابية وكذا الوكيل والاب كافي الخاتمة العلام انهم يضمنون به حائكا فليس من حق حقه جبره تعليمه السعي كانه يبيع بها بولام ولا يخلجانا بصلو لو كان في حقه عمنه قال القاضي جعلنا وكيلنا في تركه فلا كان وكيلنا بالخط لا غير ولو زاد تشويها وتبيع كان وكيلنا فيه ما ولو قال جعلتك وصيا في تركه فلا كان وصيا في الكل اذا مات الموصي بخرج الموصي به من ملكه ولم يبدخل في ملك احد حتى يقبل الموصي له فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في العهد يب اوصى النبي رجل لم اكن في آخرهما شريكان في كذا كذا في العهد يب القاضي الوصي الذي من ثم ظهر آخره فنفذ له حصته الا اذا قضى بامر القاضي

في تصرف الوصي الوصي ما اذا اقل الوصية من ماله نفسه يزج في المختار انتهى وهي عادية الفتوى وقوله ومن ثم اقام مقام الاول انعزل كذا في قسمة الورثة الجيدة وقد تقدم ان القاضي لا يميز بين وصي الميراث والوصي الا في ثلاثة مواضع فيسبب التعويل على ما تقدم قوله اذا مات احد الوصيين اي المختارين للميث قوله اقام القاضي السعي وصيا له اقرارا على وصايته وخبره بقرينة قوله ومنهم اليه اخر قوله ولا يخل اي الوصاية بموت احد الوصيين قوله الا اذا وصى له ما لا تصدق في الثالث الخ اي فانها تبطل ووصيه انه رضي بامتنع ما وقد علم ذلك بموت احد الوصيين فلهما كذا في قوله ولا يخل ما قيل لا يخل وحده البطلان قوله ولا يخل اي اجارة ابنتها الخ اقول وكذا الموصي في ثلثي الثلثين فانها تعلق من المحيطة واذا اخر الوصي الصبي في عمل من الاعمال فهو حائز فان بلغ ثلثه فسخ الاجارة التي عقد لها عليه وليس له ان يفسخ الاجارة التي عقد لها في ماله ذكره في الوصاية في الاجارة في ثلثها بصفة ولو اجز الاب او الجد او وصيهما الصغير ثم بلغ الصبي فهو بالخيار وان لم يرض على الاجارة وان شاء فسخ في ثلثيها من هذا ويومنا اذا اجر واحد الصغير ثم بلغ الصغير حيث لا يكون له ولاية الفسخ انتهى وقد تقدم ان الوصي الميث ان هو امر الصغير بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي وعلى هذا المراد بالوصي الذي يوحى الضمي وصي الاب او الجد لا وصي القاضي فانه ليس له ذلك بقي انه لو نصيب القاضي وسيا على اليتيم ولم يذكر له شيئا من امواله في وقت هل يعان يتصرف في الوقت كما يتصرف وصي الميث للوقت وان لم يذكر له شيئا من امواله في وقت قال بعض الفضلاء مقتضى قوله لهم وصي القاضي كوصي الميث كذا في ذلك فانهم لم يستثنوا هذه المسئلة فتدبر قوله ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلنا فيهما اقول وهل يمكن ان يكون بطل ما يجوز له ان يعمل بنفسه كما في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الفصولين وفيه لو بلغ ثلث ان يعمل الوكيل لم يكن له ان يعمل بموت الرضي يتصرف وكذا وكذا الوصاية في الوكيل في قوله وطبق الى رجل علم الى خراف في البرازية ما يفيد حيث قال في اول فروع آخرة جعل الوصيين لا ينفردان في وطبقا لا ينفردان فيهما خلافا للفتاوى هو ما وصى له ما معا وعلى التعاقب في الاصح انتهى واما اذا وصى السلطان لغيره فلهما فسخا ثم ولي آخر فذكره المصنف في شرح الكد في قوله ولا يتصرف احد الوكيلين وهذا الوجه على ولاية الوكيل لرجل ثم جعل امر وصيه يكون شريكا للميت في امر الوقت كذا في المتن في الثاني من المواضع الا في بعد التي الكلام على الناظر فيها وذكر في اخر الثالث ما اذا نصيب القاضي وصيا ثم نصيب غيره قوله الا اذا قضى بامر القاضي يعني فلا يضمن له حصته ويبيع الارث ان كان له تركه لغيره

کتاب الفرائض

[illegible]

ذكره في السراجية **قوله** يجب صدقة فطروا ولد على أبيه العتيق الخ يعني إذا لم تكن للولد مال فان كان له اختلاف في وجوب صدقة الفطر والاضحية في ماله لكن استظهر أصحاب المتن خروج تصحيح الوجوب فليكن هو الراجح **قوله** فلا يلي النكاح مع العتقات أطلقه فحمل ما إذا ادعى للمالمة بفسادك أولا وهو محل لك فان الوصي لا يملك تزويج الصغير والصغيرة **قوله** الوصي ما يمت كالات الذي سأل قيل قائلة ومن الفضلاء يستثنى محاسن من غير لم يذكرها المصنف في الاستثناء وهم كلاً من الأب والوصي فيها متفقان وليس كذلك وماله لا يملك إلا أن يتعلم ادعى مقام النيان فيقبل العصر الأولي ومن الوصي منافع اليتيم عنك إجماع الصغير لا يجوز ما عدا ما عدا ابنه كبير لم يجوز عنه كالتوكيل إذا باع من ابنه الكبير وإن مكاتبه هو مبدؤه المأذون لا اتفاقاً كذلك في البرزاية بحال الأب كفى الشيخ من قال بوجوب الفضلاء والعرق بينهما ونور شفقة الأب فتزول منزلة شخصين والقيمت عبارة مقام مبارتين كإني بمعة مال الصغير من نفسه والوصي لا يجوز منه ذلك لانه وكيل محض والاصل من الواحد لا يتولى طرفي الأمر كإني البيع لكن ترك ذلك ليعلم في الأب لا يسلط ذكره ومن الوصي من ابنه الصغير ومن يملكه والتامير غير المتصور فمن منزلة نفسه فلا يجوز والطلاق في الميزان من ماله المأذون فعمل المأذون وهو وليس كذلك فالحق قال لم يليه من الجواز في بيع الوصي مطلقاً بما لا يمكن المأذون وما يليه ما فان كان ماله من غير جواز فقد أطلق البرزاية في محل التقييد الثانية لوباع الأب مال من الصغير من من الأضرحة في تزويج الوصي لم يجوز اتفاقاً قال في الغاضي اختلاف فقبل بالجواز وقبل يعد منه كإني العبادية الثلاثة الأب إذا دفع مهر لغيره أو ابنه الصغير من مال نفسه لغير أهله وقت الاداء انه دفع لكن يرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يعد القياس ان له

ويجوز اقراض الاب في رواية الخليفة ببيع ويشتري لنفسه بهبوط المصيرية لليتيم والاب ذلك بشرط ان لا يورث الثالثة للاب
 ان يقتضي ثبته من مال وذلك بخلاف الوصي الرابعة للامانة الاكل من مال الولد عند المباشرة والوصي قد عد عمله انما مائة
 وفي المصطفين ان لا يخرج ولو كان مكان الاثني ووصي او غيره من الاولياء يرجع في مال الصغير وان لم يشتري في اهل الضمان كافي
 في العمادية وظاهر كلام العمادية ان حكم البذل هنا غير حكم الاب بل حكمه حكم الوصي لا البذل والوصي لا يبيع غيره فدخل البذل
 فيرجع مطلقا كالوصي الرابعة الاب اذا اشترى لولد الصغير خلافا لما اخرجوا من الفقه ان شرطه في خلاف الوصي فان له
 الرجوع شرط الاول كافي الخلاصة قلنا الا ان يكون الوصي هي ام الصغير فالهاجزة الاب كافي في الصغير في الخامسة لو رهن الا
 مال ولد الصغير بل من نفسه وهلك الرهن وقيمه اكثر من الدين ضمن الاب مقبلا والدين لا ما زاد بخلاف الوصي فانه
 يضمن القيمة السادة لو رهن الوصي ماله من اليتيم او ارقص مال اليتيم من نفسه لم يجز ولو فعل الاب جاز نص عليه
 في العمادية السابعة للاب بيع عقار الصغير بخلاف الوصي الا باحد معان في الوصي لا الاب الفحشة لو اقر الاب بالا قراض
 على الصغير جاز كافي العمادية ولو اقر الوصي لا كذا ذكره المصنف هنا في هذا الكتاب وفي الشرح الثامنة اذ اجر الوصي نفسه او
 عبد للصغير لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز كافي الثانية العاشرة في الاصلية على الاصح من علم وجوبها في مال الصغير
 ليس للاب والوصي ان يفعل ما فعل احد هما ضمن الاب لا الوصي وعليه الفتوى كافي البرازية وفي الخاتمة والظهيرية والفتوى
 على انه لا يضمن الاب ايضا فامتناع على ما في البرازية وينبغي اعتناء ما في الثانية السابعة عشر للاب فحشة مال مشتركة
 بينه وبين الصغير بخلاف الوصي كافي المجتبى الثانية عشر اشترى لنفسه من مال ولد الصغير او اقر له مال ولد واغتصب
 حتى وجب عليه الضمان ذكر الحصاص انه لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال قد قبضت هذه المبال من نفسي لا بني الصغير
 جاز ويصير قابضا ومن ماله لا يصير قابضا بهذه النظر واجمع على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالاقراض والاشهاد
 كل في الثانية الثالثة عشر لو مات الوصي مجهلا لا ضمان عليه ولو مات الاب مجهلا ضمن وقيل لا كالوصي كذا في جامع الفصولين
 الرابعة عشر لو وجب القصاص لصغير في النفس او فيما دون النفس والحق للاب في هذه القصص فللاب احتياط واستحسانا
 لا قايما او اما الوصي فلا يملك الاحتياط في النفس بخلاف الاب واما فيما دون النفس في عامة الروايات له ذلك وفي بعض
 الروايات ليس له ذلك كذا في الترخائية الخامسة عشر لو قسم الوصي التركة بين الصغار ومزل نصيب كل واحد على حدة
 لم تجز قسمته ولو فعل الاب جاز نص عليه في الخلاصة السادسة عشر اذا اشترى الاب دار النعمة وابنه الصغير شفعها فلم يطلب
 الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير وليس للذي بلغ ان ياخذها لان الاب كلن حتمكنا من الاخذ بالشفعة لان الشراء
 لا ينافي الاخذ بالشفعة يسكوته يكون مبطالا للاخذ بالشفعة والوصي اذا اشترى دار لنفسه والصبي شفعها فلم يطلب الوصي
 شفعته فاليتيم على شفعته اذا بلغ كذا في النهاية **قول** ويجوز اقراض الاب في رواية اقول الصحيح ان الاب والوصي هو لا يجوز
 اقراض كل منهما كافي الخلاصة والخاتمة والبرازية والعمادية واعتدل النفس في الكنز قال الزيلعي للقاضي ان يقرض مال
 الغائب والطفل واللقطة لانه قادر على الاستخلاص بخلاف الاب والوصي والملتقط فيكون نصيبه الا ان الملتقط اذا نشد الضالة
 ومضاهية النشك ينبغي ان يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق عليه في هذه الحال جاز فالقرض اولى فان اقترض الاب
 او الوصي مال اليتيم هل يكون خيانة فلا حق ما يستحق العزل بسببه واذا اخذ هل يضمنان سئل المصنف عن ذلك فاجاب بانه
 ليس ذلك الا للقاضي ولكن اذا فعل ذلك وضاع عليه ما جانه وان لم يضع لا يكون ذلك خيانة فيهما ولا يستحقان العزل

[illegible]

الفن الثالث

يخرج القادر من القادر في الطائفة في باب النجوى احمد قال الجرح الملقى في العزلة قال الملقى في العزلة
ولا يكون له ميراث جازا واقتضى به
الفقيه ابو جعفر محمد بن ابي جعفر احمد صاحب محمد بن شعاع البجلي في حكي ذلك احسن صاحب محمد بن ابي
الحارث وابو عمر والطبري انتهى والله اعلم

ثم الفن الثاني من الاشياء والنظائر ونيليه الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله على ما انعم والحمد * ونتم من دقائق الحقائق ونظم * وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم
لا بعد ذلك هو الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق ونهت فيه على احكام يكثر دورها ويكثر
بالفقيه جعلها هي احكام النامي والهازل والمكروه واحكام الصبيان والعبيد والسكان عتق الامم واحكام السمل وقد
كتبناها في الموائل من كتابها المبعوع والاحكام الاربعة الاقتصار والاستاد والتبيين والانقلاب وحكم النقود وما يتبعها
وما لا يتبعها وبيان جريان احد هذا ما كان الاخر وبيان حكم الساقطة هل يعود ام لا وما يخرج على ذلك وبيان ان النائب
يملك ما لا يملكه الاصيل وبيان ما يقبل الامقاط من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الزهوف كالحياء في بعض دور
بعض واحكام البنات ثم واحكام المجنون والمعتوه وبيان ما يمتنع فيه المعنى من اللفظ وبعبارة واحكام الانثى واحكام
الجن واحكام اللقيح واحكام المعازم واحكام غيبوبة الحقة واحكام العقود واحكام النسيان والقبول في الملك والقول
في الدين واحكام عقود القول في ضمن المثل واجرة المثل ومهر المثل والقول في الشروط والمعلق والقول في السفر وفي احكام
المسجد وفي الجرم وفي يوم الجمعة احكام النامي وحل النسيان في التعريض بالدم لم تذكروا لغير وقت حاجته اليه
واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان

احكام النامي

في احتفاظ المال وان قبل في حق الامان كان كعدمه في كتاب القضاء لعدم غلبة التزويج على الملك او الاحتياط في الامان
لحقن الدماء **قوله** في رجل جعل لاهل بنيه اهل اي ملك احد بنيه دارا موصيا بها يتصدق على اوله لو بقي حيا وورثه
قوله على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جازا اي صح اقول يتأمل على وجه صحة ذلك فانه خفي **قوله** هو الفن
الثالث من الاشياء والنظائر اي من الكتاب المسمى بالاشياء والنظائر **قوله** احكام النامي اي خبر من قوله هي العائد
الى الاحكام التي يكثر دورها ويكثر جعلها ولا يصح الا حيا والا يجعل الجلف ما يقابل الزبط والمطامير كل جزء
من الخبر ما للخبر من الامور **قوله** واحكام العمل لا حاجة الى احكام لفظ الاحكام فانه لا يتبعها بطريق المطالب
قوله واحكام المجنون اقول لم يفهم من احكام الضنن مع انه ذكرها بعد احكام المجنون فيما ياتي فتنبه لدلالة **قوله**
وحل النسيان اليه يجوز ان يقرأ بصيغة المصدر بعد اخبره قوله في التعريض وقوله بانه مطلق بالمصدر ويجوز ان يقرأ
بصيغة الفعل وقوله في التعريض ظرف لغو متعلق به وكذا قوله بانه **قوله** لم تذكروا لغير وقت حاجته اليه اي الى الشيء
وعند العمل يشمل السهو والغلطة والاهتمام والاصوليون لا يفرقون بينهما **قوله** واختلفوا في الفرق بين السهو

وأما مثل المعاني في إطلاق المجاز لا مضموم له فإذا ثبت في الآخر وكذا ثبت ما لم يثبت في الآخر كذا في التنقيح وتماثل في
 ههنا طه المنبوذ وأما الحكم في التنقيح قال في وقوعه في ترك ما هو لم يسقط بل يجب تركه ولا يحصل الجواب
 المتوهم عليه أو فعل منه في عندنا أن يجب عقوبة كان شبهة في المقامها فمن نسي صلوة أو شيء أو حياء أو زهوية
 أو كفارة أو ولد أو واجب عليه قضاة في الخلافة وكذا الوقف بغير عرفة فإما يجب القضاء اتفاقا وحكما من صلى بنجاحه
 هل المنع هنا راجع عن قانون التوجيه في ذاته أن الشافعي يستدل بهذا الحد يث على عدم فساده الصلاة بالأكل لاحتيازا
 مخطيا فقال فلما نارد عليه أن لا يستقيم الاحتياط لئلا يهل بهذا الحد يث إن لو كان غير محتمل وهو ممنوع لم يبنوا وجه
 الاحتمال بأن لفظ الحكم ههنا كقولنا جده أئسند فليس للمستدل حينئذ إلا الجواب عن المنع لا منع السند
 أو نقول بوجه أظهر وهو أن الشافعي لما ادعى أن الحكم مشترك معنوي وبنى الأحكام على ما ناردنا لما يصح بناء
 ما ذكر من الحكم عليه إن لو لم يكن لفظ الحكم معتبرا لفظيا وهو ممنوع فينبغي أن يكون قول المخطئ لم لا يجوز
 أن يكون مشتركا معنويا خارجا من التوجيه على ما لا يخفى على أن الإضافة في قولهم حكم الله بنا وحكم العقبي مبنية
 لأحد معنويه إماراة الاشتراك اللفظي يقال عمن القصب وبين الإنسان والمتواطئ بعزل من ذلك صلبنا أنه مشترك
 معنوي لكن لا يضرنا هذا المنع إذا لم يمتنع من ليس إلا الإجمال والتواطئ لا يمنع ذلك إذا جعل ما لا يفهم منه المراد إلا لا يستفسر
 وقد يحسن الاستفسار من أفراد المتواطئ قال الإمام في الحصول اللفظ إذا كان محتملا لمعان كثيرة ولم يكن حمل على بعضها
 أولى من الباقي كان مجعلا ثم تناول اللفظ تلك المعاني أما بحسب معنئ واحد مشترك بين الكل وهو المتواطئ كقوله تعالى
 واتوا حقه يوم حصاده أو لا بمعنى واحد وهو المشترك إلى هنا كلامه قال الفاضل ههنا كمال ما ذكره العلامة في الواقع
 جواب عن المنع لا يمنع السند كما هم بانه أنه لما ثبت كونه مشتركا معنويا وهو عام حقيقة التقى الإجمال وهو ذلك من إذا جعل
 ما لا يمكن العمل به قبل البيان ولا يفهم المراد منه إلا بالاستفسار كما ذكر العام يمكن العمل به قبل البيان ويفهم المراد
 منه قبل الاستفسار بحمله على جميع أفرادها وإذا أمكن فلا حسم لقوله وقد يحسن الاستفسار من أفراد المتواطئ على ما
 لا يخفى ويحصل كلام الحصول على ما إذا لم يمكن الحمل على جميع المعاني أولى البعض المعين **قوله** وأما عند الشافعي راجع لأن
 المجاز لا مضموم له أقول في شرح المنار له ههنا كمال أن هذه الأقول مجاز لا يثبت عن الشافعي **قوله** ما ذكرنا في الآخر وفي كلامنا
 لم يثبت في الآخر يعني لما اختلف المتوعان وصار لفظ الحكم مشتركا فلا يصح الاحتجاج به على فساده الصلاة بالأكل فاسيا ومخطيا
 كما ذهب إليه الشافعي إلا بدليل يقتضون به يرجع أحد احتمليه وهو التخييل إذا لا يخفى في أفرادها لا يجتمع فالتخييل الذي توي
 ابن يكون مراد عدم جواز عموم المشترك **قوله** فإن وقع في ترك ما هو لم يسقط أي الحكم وهو الفساد لأن التخييل لا يثبت في
 الوجوب ولا وجوب الأداء لأنه لا يخل بالأهلية لكمال العقل وإيجاب الحقوق على النامي لا يؤذي إلى إيقاعه في الخروج ليه تمتع
 الوجوب به **قوله** ولا يحصل الثواب المترتب عليه كذا في النسخ والصواب يحصل باسقاط لإدراك المعنى في الثواب المترتبة
 على الفعل المأمور الذي تركه يحصل بتلك **قوله** فإن أوجب عقوبة الوجودية كالحل ود كالوشوب بالخمرنا فيها يفهم
 منه أن ما لا يجوز به عقوبة لا يسقط كالو كالم في الصلاة ناهيا **قوله** فمن نسي صلاة لم يدرع على قوله فإن وقع في ترك
 ما هو **قوله** وكذا الوقف بغير عرفة فإما يقول فهم أن الكلام في النسيان لا في الفلأ ويمكن أن يجاب بأن مقصوده التخييل
 للفرع لا التمثيل **قوله** وثبتها من صلى بنجاحه أقول ليس لهذا التفسير مرجع في نظام الكلام يرجع إليه ويمكن أن يقال

ما نعمة يا سيدي ونسي ركناً من أركان الصلاة أو تيقن الخطأ في الاجتهاد في الماء والثوب ووقت الصلوة والصوم أو نسي نية الصوم أو نسي في الصلاة أو نسي في النسيان لو أكل أو شرب من نسيان في الصوم أو جامع لم يبطل أو أكل ناهياً في الصلوة أو نسي ناهياً في الصلوة الرباعية على رأس الركعتين والرباعي أو جامع في اليمين صواء وكل في الطلاق لو قال زوجته طالق ناهياً إن له زوجة وكل في العتاق وكل في محظورات الإحرام وقد جعل له أصلاً في التحريم فقال إن كان معه مذكراً أو ولدًا مهيأ له كمال المصلي لم يسقط التقصير بخلاف ملامه في القعدة أو لامعه مع دأع ككل الصائم سقط الأول ولا فإولى كترك الذابح التسمية انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان نعموا مبيع أو قرض لم يواخذ به وإن كان غصباً يواخذ به كذا في الخائبة ومنها لو علم الرومي بأن الموصي أو وصي بوصاً بالكتابة نسي مقبلاً رها وجعل في وصاها خزائن المفتين .

إنه راجع إلى لفظ الغرض متعلق في الذهن أي من الغرض المتفرع على قوله فان وقع في ترك ما مقرر به **قوله** أو تيقن الخطأ في الاجتهاد في الماء بعد ما قوضاً وفي الثوب بعد ما صلى وفي الوقت بعد ما صلى وفي الصوم بعد ما احتام **قوله** أو نسي نية الصوم أي وصام بلانية **قوله** أو أكل ناهياً في الصلوة مطلق على قوله لو أكل ومقتضى العطف أن يكون معه سقط حكمه بالنسيان وليس كذلك بل هو ما لم يسقط حكمه بالنسيان كإيقاعه وقوله تبطل **قوله** ولو علم الخ حواء لو ما قط وهو لا تبطل كما يدل عليه قوله الآتي بخلاف ملامه في القعدة **قوله** وقد جعل له أصلاً في التحريم لما ذكر مما يسقط حكمه بالنسيان وما لا يسقط **قوله** ككل المصلي الخ أي في أي ركن من صلاته ناهياً للصلوة وإنما لم يجعل النسيان هنا عذراً لأنه ليس مثل النسيان المنصوص عليه في غلبة الوجود وهو نسيان الصوم والتسمية في الذابح لوجوه هيئة مذكورة له تمنعه من النسيان إذا نظر إليها مكان وقوعه منه لغفلته وتقصيره فلا يمكن إلحاقه بالمنصوص عليه **قوله** بخلاف ملامه في القعدة أي الأولى ظاناً أنها القعدة الأخيرة حيث جعل النسيان عذراً حيث لا تقضى صلاته لأجل القعدة محل السلام وليس للمصلي هيئة تدكر أنها القعدة الأولى فيكون مثل النسيان في الصوم **قوله** أو لامعه مع دأع الخ أي لامع النسيان مع دأع النسيان ككل الصائم إذ ليس له حالة خاصة تذكره ولكنه مع دأع النسيان وهو النونان إلى الطلوع **قوله** أو لا يلا أي لا مع النسيان مذكور ولداً مهيأ له **قوله** ما ولى الخ أي فإولى أن يسقط حكمه كترك الذابح التسمية فإنه لا داعي إلى تركها وليس فيه ما يفي كراهيها بالمال والجراة هامل اللسان كذا في التلويح ويهمل الأول بتعليقهم عليها بقولهم لأن قتل الحيوان يوجب خوفاً وهيئة تغير حال البشرة غالباً لنفور الطيب عنه ولهذا لا يبرهن الذي كثير من الناس خصوصاً من كان طبعه رقيقاً يتألم بأذى الحيوان فيشتغل القلب به فيتمكن النسيان من التسمية في تلك الحال ويناقش الثاني بأن هيئة اضحاها وبيل المدية لقصد ازهاق روحها مذكورة له بالتسمية فلا أولى التوجيه بما قالوه وهو المعنى أبداً حكمه والافال مزع في ذلك تماماً هو السمع كذا في شرح التبريز لابن امية الساج **قوله** لو نسي الدين حتى مات الخ أقول الذي في الخائبة من كتاب الفصيح في فصل نواة الغاصب والمديون رجل مات وعليه دين نسيه واداه يعلم ذلك فان الوارث يقضي ديناً من مال الميت ولو أن هذا الوارث نسي أيضاً حتى مات لا يواظف الوارث بذلك في دار الآخرة لأن الوارث إنما هو من الميت في الدنيا لا في الآخرة فلم يكن ظلاماً والنسيان لم يكن منه إتيان ففعل ما نقله المصنف من الخائبة في من نسي منها شيئاً **قوله** وحكمه في وصاء

وإما الجاهل فليس يعلم العلم مما من شأنه العلم فان قارن اعتقاده النقيض فهو مركب وهو المراد بالعمور
بالحق على خلاف ما هو به ولا ينبغي أن هو المراد بعدم العمور واقسامه على ما ذكره الأصحابون كافي النار وربعة
جوهل باطل لا يصلح من رافى الآخرة الجهل الكافرة بصفات الله تعالى واحكام الآخرة

خزانة المعتمدين أقول قال فيها يستلزم بان يعطيه كيف شاء فاذا اذ نواله جازله ان يعطى لم كيف شاء انتهى
قال بعض الغفلاء وهذه اظاهر حسن لئلا نواله **قوله** واما الجهل فحقيقته قيل اعتقاد الشيع على خلاف ما هو به واعتراض
لأنه يستلزم كون الجاهل وم شيئا اذا الجهل يتحقق بالمعدوم كما يتحقق بالموجود او كون المعدوم غير داخل في الحد
وكلامهما فاعلم كذا في الصفات الضعيف أقول هذه الامراض انما يتم على مذاهب أهل السنة والجماعة القائلين بان
المعدوم ليس بشيء اما على مذهب المعتزلة فلا يستعمل ان القائل بهذه التعريف معتزلي وحي لا يتوجه الاعتراض
قوله مدم العلم مما من شأنه العلم اي ان يعلم فعلى هذا لا يقال للسجور والحائط جاهل لان العلم ليس شأنهما فيكون التقابل
بينهما متعاقبا بل العلم والملكة وان لم يعتبر تيل مما من شأنه يكون السجور والحائط جاهلين فالتقابل بينهما تقابل النفي
والاثبات وقيل انه صفة تضاد العلم في محل قابل لفه وجود والتقابل بينهما تقابل التضاد وهو بهذه المعنى نظريا
فليس بعييب ويمكن ازالته بالتعلم وانما العيب في التصغير في ازالته قال المتنبي (شعر) ولم ارفى محبوب لنا على صيبا *
كنقص القادرين على التمام * وقال الشاعر (شعر) فاجعل بنمساك واستكمل فضايلها فانك بالنفس لا بالجسم انسان *
قوله فان قارن اعتقاد النقيض فمركب بل ان اعتقد انه عالم اعتقاد اغير مطابق **قوله** وهو المراد بالعمور بالشيع الخ أقول
وحده بعضهم بانه اعتقاد جازم غير مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة وهو عيب لا يمكن ازالته بالتعلم لان صاحبه يعتقل
انه ما لم فلا يشتغل بالتعلم وعلى تقسيم الجهل الى مركب وبسيط قال الشاعر (شعر) قال هما والحكيم يوما *
لوانصفوني لكنك اركب * لانني جاهل بسيط * وراكبي جهله مركب * وقال المتنبي (شعر) ومن جاهل لي وهو جهل
جهله * وجهل يامي انه بي جاهل * **قوله** والا فبسيط العروة لك كما اذا قيل لك انت تعلم مد وشعر وملك او تجهلة
فتقول لجهله فاذا قيل لك انت تعلم انك جاهل بذلك فتقول نعم **قوله** واقسامه الى قوله كما في المناسر أقول الذي
في المناسر وشروحه ان الجهل على ثلاثة انواع حصل باطل لا يصلح من راد وهو اربعة اقسام والثاني الجهل في موضع
الاجتهاد والثالث الجهل في دار السر منتهى ومنه يعلم ما في كلام المناسر من الغلل **قوله** حصل باطل لا يصلح من رافى الآخرة
قيد بالآخرة اذ قد يجعل من رافى احكام الدنيا يقول الفضة حتى لا يقتل بران لم يجعل من رافى الآخرة حتى يلقب فيها
كل افي شرح المناسر يعرف ابن كمال **قوله** كجهل الكافرة بصفات الله تع أقول الصواب كجهل الكافرة بآفته ووجهه وهو الاقوى فانه
لا يصلح من رافى لانه مكابرة ومنها عدم وضوح الدلائل على وحدانية الله تع ورويته بحيث لا ينفي على احد من حدوث
العالم المحسوس وكذا على حقيقة البرهان من القرآن وهيمه من المعجزات واورد بان الكافر المماند قد يعرف الحق كما قال الله تع:
وحسدوا بها واميقتنتها انفسهم ظلمات ملوا او مثل هذا لا يكون جهلا ولا عيب بان معنى الجهل منهم عدم التصديق
المفسر بالاذهان والقبول ورده بعض الافاضل بان الاذهان حاصل فيما ذكر لانه قلبي واحاب من الايراد بان ترك
الاقرار فيما يعرفه ويجهل ظاهر ويصح فيه بعض الاصل بان ترك الاقرار كالاقرار لساناني كان الجهل كالعلم
جنالي فكيف يستقيم جعل ترك الاقرار من قبيل الجهل واجاب المولى خسرو عليه الرحمة في شرح المرتقا اما بتخصيص

رجل جاهل صاحب الهوى وجهل بالدين يظن بجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة والجمهور
والاجماع كالفتوى في الاول والثاني بجهل في موضع الاجتهاد المسمى بجهل من يجهل بجهل من يجهل
وشبهه كالاحتجاف بجهل من يظن انها فطرته فكمن زنى بجارية والذو زنى بغيره على ظن انها فعل له

المثال بجهل كما في زعماء واما بتعميمه بجهل المعاند وجعل تسمية فعله جهلا من قبيل تسمية السبب باهم
المسبب فان تركهم الاثر وانكار مسبب عن جهلهم لو خامة عاقبة لمن ترك العمل بموجب علم تفيد
البراهين القطعية فتدبر قوله بجهل صاحب الهوى اي صفات الله تعالى مثل جهل الجسد والكرامية فانهم قالوا
بحدوث صفات لله تعالى ومثل جهل العلافة بالصفات حيث لا يثبتوا لهؤلاء متنون من اطلاق مثل العالم والقادر والسميع
والبصير على الهوى تعالى فتاوى من التشبيه فانهم لا يثبتون صفات الله تعالى حقيقة قائمة بل انه تعالى ويقولون
ما لم يلائم وقادر بلا قدر ومثل جهل صاحب الهوى في احكام الآخرة مثل جهل بعض المعتزلة بعلم الله القبر وهو العلم
مشكور فكيف والميزان والصراط والحروف والشفاعة واهل الجهل دون الاول لكون هذا الجاهل متوليا للغير
ان الزاهد في صوحها الاتفاق على مذاهب القبر والرواية والشفاعة لاهل الكتاب والرفق ومادون العفو وعدم خلود الفساق
في النار على ذلك يعني انهم اخرجوا عن غلظة قوله بجهل المذاهبي الم وهو الذي اخرج عن طاعة الامام الحق فان الله على الخس
والامام على الدنيا مثل بتاويل فاض فاضه لا يعلل عقولاً لانه مخالف للذليل الفاطم الواضح وهو انه امام المسلمين اذا كان
عالم لا يكون على الحق لا يجوز مخالفته بالاجتماع وان لم يكن له قائل فحكمه حكم المصونين وعلى هذا قلنا المذاهبي
ان الخلفاء على ما دللوا وفسدوا ولا منعه له بنفسه لا تفيد لبقاء ولاية الالزام لكونه مسلماً ولا شوكه لاختلاف ما اذا كان له منعه
حيث لا يضمن لغيره من الفوائد ولا ولاية الالزام عليه متقطعة لشوكه فوجب العمل بتاويله الفاضل هذا اذا ملك المال
في يده وان كان لا يملكه في يده فوجب رده على صاحبه لانه لم يملكه ذلك بالاخل والحاصل ان منقوض الضمان بمعليل بعلته
فان وصفين وهي المنفعة مع التاويل فاذا انتفى اطلاقها لا يمسقط الضمان بقوله بجهل من خالف في اجتهاده والاحتجاف
لو السنة المشهورة بجهل بالخريف على خلاف الاجتهاد او السنة المشهورة فانه ليس بغيره الا كالفتوى ببيع امهات
الاولاد وهو مفيد بشرط الرعي وداد الاصله في بعض نسخين وماردي عن جابر بن عبد الله انه قال كنا نبيع امهات
الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ما كان له من هذا المشهور وهو قوله عليه السلام امتها اولادها
كالفتوى على متروك التعمية عام لا بالقرين من السنة فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بذكر كراهية الله عليه
قوله والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح يعني بان لا يكون مخالفاً للكتاب او السنة او الاجماع فانه يصلح فدا
كالاحتجاف بجهل من ان السجامة مفطرة لا تلزمه الكفارة لان فعله في موضع الاجتهاد الصحيح فان السجامة تقس
المحرم هذه الامام الاوزاعي لقوله عليه السلام افطر الجاهل والمجهول وفي ذلك كان ظنه مبتدئاً على فتوى في ارضاع
حدث اما اذا كان في موضع مني على احد هما يلزمه القضاء والكفارة بالاتفاق بخلاف ما ذهبوا الى افطره على ان الغيبة فطرته
لقوله عليه السلام الغيبة تقطر الصائم لانه مأثور بالاجماع فلا يصح جهله في موضع الاجتهاد الصحيح قوله على ظن انها
فعل له فان الجدل لا يثبت عليه عندنا فلا يفرق لان الاملاص جهله يعني الاجماع والرواجين والمنافع دائر وهذا لا تعذر
شهادة احد مما لا يثبت عليه في صير الجهل شبهة ففصل في المذهب المسمى في شبهة الاشتباه فلا يثبت فيها

وقالوا اذا قبلت الخلع ثم اخرجت منه فاستمع اذا برهنه واحتق بغيره البطلان للجهل في مسأله ولو قبل البطالة ودعى
البطل ثم ادعى الاطلاق فاستمع واسترد البطل فطابوهي وقالوا اذا اخرج المولى من البيت فخرج بهي فاحش وقال
لم اعلم تفعل وقالوا في البطالة ولا يضر التناقص في العريه والنسب والطلاق لا يضر من باب المعزاة
ان البطل معتبره بالطلاق الفساده فلا نساق به الى الكفر ولو جهلت ان الارضاع مقبض كالقيد الهدي وفي الخلافة
انما تكلم بكلمة الكفر في خلافة من ينضم للاختلاف وما منهم من انه يكفر ولا يعتبره التبعي لاني اخبرنا ليتيمه من الجهل ان
ما فعله من المخطويع حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورا كقولنا لا فلاة لوانى باب من
الرؤية لو اعترى ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم الله موثبه لعدم الرضاء به كذا في الهداية وقالوا
في كتاب الغصب ان البطل بغيره مال الغير يدفع الاثم لا العسائر وفي اقوال اليتيمه سئل يلى ابن محمد من رجل
اقر ان عليه فلاة من حنطة من علم عند ابيهما ثم اذ بهن ذلك قال سالت الفقهاء من جهل فقالوا هو فاسد فلا يجب
لواذ عني اولا انها وقف عليه ثم اذ عاها لنفسه لا تقبل كالواد ماها لغيره ثم تنفذه ولو ادعى الملك او لالم المولى ان
كالواد عاها لنفسه ثم اذ عاها لغيره كذا في النزاهة وآسا مورقة في الوصي فان يفتري في دار اليتيم ثم يدعي انها لموردة
من ابيهم **قول** وقالوا اذا باع الوصي اذالات الخ في جامع ٢ احكام الصغار والاحتروا شئى جعل نجم الدين النسفي من البيع
الاب مقار الابن الصغير بالغين الفاحش فقال لا يجوز قيل له فان باع وحلم لم خاصم هو بنفسه ان بيعه وقبح فكفاه
واراد الاسترداد فقال ان سبق منه الاقرار بالبيع بثمن المثل وكتب ذلك في الملك واشهد على ذلك فلم تستقم رعاها
للتناقص قال نجم الدين وعرض علي جواب الائمة من بخارى على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك وقال ذلك محصول
على انه اطلق البيع ولم يقربك لك الاقرا وردت عند المدعى اني بعته ولم اعلم بالغبين اوبعت بالغبين
ولم اعلم ان البيع لا يجوز وفي جامع الفصولين اذا غبن الاب فاحشا قالوا كم ينصب قيما عن الغني يدعي
على مشتريه ولا تسمع دعوى الاب ولو ادعاه الابن بعد بلوغه والمشتري انكر الغبن بحكم الحال لو لم تكن المدة
قد وما يتبدل فيه السعر والاتصدق المشتري ولو اقاما بيته فيبينة مشيت الزيادة **ولي قول** ولا يضر التناقص في العريه
والنسب والطلاق يعني لان مبناهما على الخفاء فيعذر في التناقص يعني لان النسب يعني على العلوق والطلاق والعريه
ينفرد بهما الزوج والمولى **قول** من باب المتفرقات صوابه من باب الامتناع في هذا قوله التناقص يمنع دعوى الملك **قول**
ان الجهل معتبر عندنا في كبح الفساد الخ مقولة قوله وتلقوا في باب الرضاع لا قوله ولا يضر التناقص كما هو ظاهر **قول** وفي
الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جازا الخ قال البرازي في شرح الكامية واعلم ان من تلفظ بلفظ الكفر من اعتقاد لاشك
انهم كفروا ان لم يعتقد انها لفظ الكفر الا انما اتى به عن اختيار يكفر عند عامة العلماء ولا يجهل ولا يجهل وقال بعضهم
لا يكفر والجهل ففد ربه يعني لان المفتي ما موران يحيل الى القول الذي لا يوجب التكفير ولو لم يكن الجهل على الحكم
على الجهال انهم كفار لانهم لا يعرفون الفاظ الكفر ولو موروا لم يتكلموا اتهم قال بعض الفضلاء وهو حسن لطيف انتهى
وفي خزائن الاكمل روي ان امرأة في زمن محمد ابن الحسن قيل لها ان الله يعذب اليهود والنصارى يوم القيمة قللت
لا يفعل الله بهم ذلك فانهم مباد ونسألى محمد ابن الحسين عن ذلك فقال ما قالها جاهلة فلمرها حتى جاءها
قول الا اذا كان لا يحتم انما كثرية اصله انه اشتراه على فان انه غير مورثي له فيجب له اختيار الوراية ولا يخفى انه مبني

الفصل الثالث

عليه شيء والمعلن معترف بالجهل هل يوافق باقراره فقال لا يستقام منه الحق بل هو من الجهل بالثبوت وقل قبله اذا اقر
بالطلاق بالعلم على ظني صدق المقتضى بالوقوع ثم تبين خطأ ما ذهبنا اليه من ان العلم لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل
قبل العلم بالوكالة لم يجر البيع ولو باع الوصي قبل العلم بالايضاء جاز ولو باع ملكا لغيره لم يجر البيع ثم علم حاز وكذا
لو باع الجدة مال لغيره ولم يعلم بموته نفذ على الجدة ومقتضى بيع الوارث انه لو زوج امه ابنته لم يكن لان ولورثته
على انه آتق فبان انرا جمعا ينبغي ان ينفذ ومما فوهوا فيه بين العلم والجهل ما في وكالة الخاتمة الباطل بقضاء الدين اذا
دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من من المديون قالوا ان العلم الوكيل بالمهمة يضمن والاملا ولو دفع على الطالب
بعد ردقه قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقد ان الدفع على الطالب بعد ردقه لا يجوز ضمن مادفعه والاملا ولو دفع
ما دفعه الموكل فمن ابني فوجدت الفرق بين العلم والجهل واليه ذهب الضمان مطلقا كما جفا وفيه اذا اذن كل منهما
لصاحبه باء الزكوة فادى احد هاهنا نفسه وعن صاحبه ثم ادنى الثاني من نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والماء ور
بقضاء الدين اذا ادى الامر لنفسه ثم قضى لما مورفاه فلا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قولهما اما على
قوله فيضمن على كل حال انتهى ولو باع الوارث الوصية ولم يعلموا ما اوصى به لم تصح اجازة قسم على افي وصايا
الخاتمة وفي وكالة الملية امر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم للموكل بما باعه فقال المأمور بعت
الغلام فقال اجزت جاز البيع وكذا في الكاح وان قال قد اجزت ما موتك به لم يجز انتهى وفي وكالة الوارث الوصية

على اعتبار رظنه لا على اعتما وما في نفس الامر **قوله** فقال لا يستقام منه الحق بل هو من الجهل انتهى يعني فيجب عليه
الوفاء بالمسلم فيه **قوله** ولا يصدق في الحكم قيل فلو حكم القاضي بوقوع الطلاق باقراره فهل يخل له وطيبها فيما بينه
وبين الله تعالى بعد الحكم ولا الظاهر لا وانما يخل لذلك قبل الحكم **قوله** ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجر البيع
قيل اي لم ينفذ فلو لم ينفذ الاجازة نفذ لانه لا يخرج من بيع الفضولي انتهى وفيه تأمل **قوله** ولو باع الوصي قبل العلم
بالايضاء جاز يعني لان الايضاء اثبات خلافة فصح بلا علمه كالورثة باملاط الوكالة فانها اثبات ولاية فلا يصح تصرف
الوكيل مع الجهل كذا في شرح النقاية للعلامة القسستاني **قوله** ولو باع ملكا لغيره لم يعلم بموته الخ اقول انما يصح البيع
مع عدم علمه بالموت لان الورثة خلافة وعلى هذا التقييد بالاب اتفاقنا وح فكان الادلى ان يقول ولو باع ملكا لم يجر
بما يدل على ذلك قوله الاتي ومقتضى بيع الوارث دون ان يقول بيع الامم وقد وقعت حادثة الفتوى وهي اجز مقارا
موقوفات عليه من ابيه وموت طرة لم يظهر فساد الوقفية بشرط البيع بلفظه وصغر ملك موروثة له هل يبقى الاجرة الصادرة
منه على حالها او تنفسخ ويوجره ثانيا لم ار صريحا في ذلك وافتى بعض المجازفين بعدم بقاء الاجارة **قوله** ثم بان مبتدا
نفذ قيل هو على نقد بر انحصار الارث فيه ظاهرا مالم يكن معه وارث اخر فالنفوذ متوقف على اجازة الشريك **قوله**
ضمن والافلا قيل وهل يرجع المديون على الطالب بمادفعه الوكيل اليه الظاهر الرجوع **قوله** ولو دفع الى الطالب بعد ردقه
يعني ثم مات على ردقه كما في الخاتمة **قوله** ولو دفع ما دفع الموكل اي لو دفع الوكيل بعض الدين بعد ما دفع الموكل
قوله والمذنب الضمان مطلقا اقول ليس هذا في الخاتمة لكنه مفهوم منها **قوله** ولو باع الوارث الوصية الخ اقول
على ما لو علموا اما الوصي بذلكهم جهارا او قد اراه ان يسوا فليظهر **قوله** وفي وكالة الوارث الوصية الخ قيل عليه هذا مخالف
لما في الخلاصة حيث قال ولو كان العصا من بين رجلين فعقبا جلا ومقتل الآخر وحسب نصف الدين في ماله في ثلاث

اذا عاين بعض الورثة من الباقيين قبل ان يتم قتله الباقيون ان يعلم ان بعض الورثة قد سبقوا القصاص انتقص منه والاختلاف بين هذا وما يمكن قبل الناس انتهى وفي جميع الفصولين وكذا بقدر ما يثبت في نفسه بعد ايراد المطالب لم يعلم فاعلم في هذه لم يضمن والذائع نظم بين المولى ولو وكله ببيع ماله واداءه بعد نفوقه غير عالم بقبض النكس وانه لخطي عليه لم يضمن ولا ضمان بل المولى كل الهم والاصحاب الاكراه فلهذا كونه في آخر المتأخرين وهو في الفروع لو وكلها قصد احكام الصبيان هو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل ذكر او انثى ويسمى رجلا كذا في آية المولى ومعه الى البلوغ فغلام الذي تسع عشرة فشاب الى اربع وثلاثين فكهل الى احد عشر وخمسين فشيخ الى آخر عمره هكذا في اللغلة وفي الضرع يسمى غلاما الى البلوغ وبعده شابا وفتى الى ثلاثين فكهل الى خمسين فشيخ وما اعلم في لسان البزاز في خلاصته عليه ببيع من العبادات حتى الزكوة عند ناولا ببيع من المنهيات فلا حد عليه لو عمل بها ما ولا اتصال عليه ومعه خطأ واما الايمان بايقنة تعالى ففي التعرير واكتفى في غير الاحلام من العبادات الايمان فاقبض اصل وجوبه في الصبي العاقل بسببية حد وهو العالم لا الا له فاذا اقبل ما قلا رقع فرعافلا يجب تجهيل هذه بالما كتجهيل الزكوة بعد السبب ونفا وشمس الائمة له في حكمه

حينئذ ولو قتله الآخرون لم يعلم بالعمى او علم لا قود عليه مثل انحصار الثلاثة انتهى ومثله في البزازية قال بعض الفضلاء يمكن التوقيف بمثل كلام الخلاصة هي ما اذا علم بالعمى ولم يعلم انه يحفظ القصاص وكلام الولو الجي هي ما اذا علم بالعمى وعلم انه لا يحفظ القصاص **قوله** لان هذا مما يشكل في القصاص يعني فيعمل وبالجهل وقد ذكر الاصوليون في بحث الاكراه على ضربين الضمان دليل لانكها لعمدة اذا كان يقفيا بفقير بالجهل وذلك كما ذكره في حرم الضم بالقتل فبصر على القتل ولم يعلم حرمه ذلك يعني بالجهل انتهى ومنه يعلم ان المجمل قد روى في الاحكام اذا كان دليل الحرمه خفيا فليحفظ **قوله** ولو وكله ببيع ماله واداءه بعد نفوقه غير عالم القصاص للعبد والمراد انه باسهم صورته بما روي الجاهل من المشتري ثم ظهر انه حين البيع كان ميتا ولم يعلم الوكيل بالمرث قال بعض الفضلاء وشمل اطلاقه ما اذا علم في يده بعد العلم بالموت وقد امكنه دعه الى المشتري فلم يفعل حتى ملك وكان الظاهر في هذه الصورة الضمان لتقصير بعضهم الرديع مضي زمن يمكنه الرد فيه كامل **قوله** احكام الصبيان هو جنين مادام في بطن امه اي الانسان المغموم من الصبي الذي هو واحد الصبيان على طريق التجريد **قوله** فاذا انفصل ذكر او فتول فيه ان الصبي يطلق على الذكر والانثى كافي شرح الا فتوى في المنهاج **قوله** ويسمى رجلا كذا في آية الموارث يعني مجازا كافي في كلام العلامة بين حجر في شرح بلحا في باب يا ايها الذين امنوا لا تكلوا اموالكم فيما بينكم من كتاب الا تدينوا **قوله** الاحتياط **قوله** فكهل الى احد عشر وخمسين والانثى كهل ولا يقال كهل الا مزدوجا بشفة كافي القاموس **قوله** فشيخ الى آخر عمره والا فتوى في حجة وعجز ولا تقل عجزه وهي لغة ردية كافي القاموس وما حد به الشيخ حديث العجز زمان العجز ومن احتبنا فيها السن او من خمسين او احد عشر وخمسين الى آخر عمره **قوله** الى البلوغ غاية لقوله نصبي لا لقوله ويسمى رجلا فانه **قوله** فلا تكليف عليه ببيع من العبادات اقول كان الاوليان يقولون وهو غير مكلف اذ لم يتقدم في كلامه ما يصلح للتفريع ككونه غير مخاطب واعلم انه ذكر البيهقي في كتاب المعروفة ان الاحكام انما صار متعلقة بالبلوغ بعد العمى وذكر الشيخ في الدين الشبلي ان ذلك بعد احد فليحفظ واعلم ان الصبي اذا تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله في صغره كبيع وشراء ونزوح وتزويج امته وكتابة قته ونحوها فاذا اتم له الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام كسوبا ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجاز

وإن زاده وقع في وقت الصلاة فلم الوجوب كان لعدم حكمة فاذا وجد وجب والاول اوجه انتهى واختلغا في وجوب صدقة
الطريق في ماله والاضحية والمعتدل الوجوب في ذمها الولي ويل لها ولا يتصلق ببعض من لهما في طعمه منه ويحتاج له
قالب في ما يتبع في بيته واقتوا في وجوب الدهر واليقين في ارضه وطى وجوب نفقة زوجته وعياله وترا به كالبالغ وطى
بطلان عباداته بفعل ما يفسد ما من نحو كلام في الصلوة واكل وشرب في الصوم وجماع في المحرم قبل الوقوف بعرفة لكن لادم
عليه في فعل مخطو وحرمانه ولا تنتقض طهارته بالحققة في صلوته وان ابطلت الصلوة وتصح عباداته وان لم تجب عليه
واختلغا في ثوابها والمعتدل انه له وللمعلم ثواب التعليم وكل اجمع حسنة ولا تصح امامته واختلفوا في مسحة في التراويح
والمعتدل على ما وثجب حجة التلاوة على ما معها من ضبي وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعه بصلوته

بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امراته ادخلها او حررقه مباحا او بعوض او وهب ماله او تصدق
به او زوج قنه امرأة او باع ماله محابة فاحشة او شري شيئا باكثر من قيمته فاحشا او عقد عقدا مما لو فعله ولده في صباه
لم يجز عليه فيه كلها باطله وان اجاز ما للصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا يميز لها وقت العقد فلم يتوقف على
الاجازة الا اذا كان لفظا اجازته بعد البلوغ مما يصلح لا بتداه العقد فيصح كقوله او رقت العقد فلم يتوقف على
او العتق فيقع لانه يصلح لا بتداه كذا في جماع الفصولين في الرابع والعشرين **قوله** ولو اذ وقع فرضا لم
لانه لا يتنوع وان كان التكليف بالايماات والزام الاداء ما قطع منه فان قلت كيف يحرم الاداء فرضا مع
عدم لزوم الاداء عليه اصلا قلت العبد والمريض والمسافر لا تجب عليهم الجمعة وجمع هذا الواو لها تقع فرضا لكن
يشكل على هذا الحج فان العبد لو اذاه حال وقه لا يقع فرضا **قوله** والمعتدل الوجوب بقوله اختلاف في تصحيح في وجوب
الاضحية في مال الصبي وعدها وحكي التصحيح ابن الشكنة في شرح الوهبانية والاستروشن في جامع الصفار **قوله**
ولا تنتقض طهارته بالحققة **قوله** ذكر الحدادي في السراج الاجماع على عدم نقض وضوئه بالحققة وفيه نظار نقد
ذكر الاستروشن في جامع احكام الصفار قوالا ونصه ذكر في التجنيس الصبي اذا حققة في صلوته ذكر في النوادر انه
لا يفسد الوضوء لان فعل الصبي لا يوصف بالجنابة فيعمل فيه بالقياس وفي فتاوى ظهير الدين الصبي اذا حققة في الصلاة
قيل لا ينتقض وضوءه وتفسد صلوته واذا نسي انه في الصلاة قهقهه قال شهاب قال الامام تفسد صلاته ولا يفسد وضوءه لان
السنة وردت في اليقظان وهوليس في معنى المستيقظ وقال الحاكم الكيفتي وعبد الواحد يفسد الوضوء والعبادة لوجود
الحققة في الصلاة انتهى ومثله في معراج الدراية وبهذا تبين ان دعوى الاجماع ممنوعة اللهم الا ان يقال الاخير ان ضعفه فان
فكانا لعدم **قوله** وكذا اجمع حسنة قال الاستروشن في جامع احكام الصفار حسنة الصغير قبل ان يجزي عليه
القلم له لا لابيويه لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعی وهذا قول مامة مشائخنا وقال بعضهم ينتفع المرء بعلمه ولده
بعد موته لما روي عن انس بن مالك انه قال من جملة ما ينتفع به المرء بعد موته ان يترك ولد اعلمه القوانين والعلم فيكون
لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيئا انتهى ومثله في كتاب الكراهية للعلامة روي عنه قوله صلى الله
عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع علمه الا من ثلاث **قوله** والمعتدل على ما **قوله** حكا في التجنيس عن مشائخنا ما رواه النهر
فقال وهو المختار لان نقل البالغ مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيكون بناء الاقوى على الاضعف فان قيل لم اجاز ايمانه
ولم تجز امامته قلت لان ايمانه اخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كخبر ان هذا نهار وهذا يوم الجمعة وصلوته

انفصل وهو ليس من اهل الاجاب **قوله** وليس هو من اهل الولاية فلا يلي الا نكاح الحج لانه لا ولاية له على نفسه فاحرى ان لا يكون له ولاية على غيره **قوله** مطلقا اقول لا مقابل لهذا الاطلاق ما بقا ولا لاحقا حتى يتبين به وجه الاطلاق **قوله** لكن لو غلبت البلوغ اقول لا موقع لهذا الاستدراك لان السلطة ليست من الولاية على الغير في شيء وان كان شأنها ان تكون من اهل الولاية العامة **قوله** وتصح سلطنته اقول ذكر في مباحث الامامة من الكتب الكلامية من جملة شروط الامامة البلوغ قال المحقق ابن المهنا في اول كتاب القضاء واذا لم نصبح ولاية الصبي قاضيا لاتصح سلطانه فما في زماننا من تولية ابن صغير للسلطان اذا مات صرح في فتاوى النسفي بطعن ولا يمتنع وينبغي ان يكون الاتفاق على ذلك عظيم يكون سلطانه ويكون تقليد القضاء منه غير انه يعد نفسه تبعاً لابن السلطان تعظيماً وهو السلطان ان في الحقيقة انتهى **قوله** ومقتضى هذا ان يحتاج الى تجديد بعد بلوغه ولا يكون ذلك الا اذا عزل ذلك الوالي العظيم نفسه لان السلطان لا يعزل الا بعزل نفسه وهذا غير واقع هنا قد صرح البزازي بكسائي ان السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد من يد قال بعض الغلاة وهو مخالف لما ذكره المصنف هنا اذ لو صنعت سلطنته لما احتاج الى تقليد جديد انتهى **قوله** لا مخالفة في الحقيقة اذا الحكم بصحة سلطنته ظاهر مراعاة لاتفاق الرعية على سلطنته لا ينافي الاحتياج الى تقليد جديد بعد بلوغه كاهو ظاهر **قوله** ويصلح وصيا اقول هل امثال الغلاما حياتي في بحث ما افترق فيه الوصي والوكيل من ان الوصي يشترط فيه الام لاهل البيت والحرية والبلوغ والعقل ولا تشترط في الوكيل الا العقل على ان ابن العنينة نقل في شرح المنظومة عن قاضيه ان الوالي وصي الى صبي او معتوه او مجنون لم يجز اخاف بعد ذلك او لم يفق وبسط الكلام فمن شاء اطلع عليه **قوله** واما قيامه في صلاة الغريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه يعني فيكون فرضاً قاله بعض الفضلاء وهو لا يلازم قوله وان كان ادراكها وشراؤها لا توصف بالوجوب في حقه لان القيام من جملة الاركان انتهى بقي الكلام في انه هل لا بد في صلاته من الطهارة والظاهر انه لا بد منها وان كان لا توصف بالوجوب في حقه وفي جامع احكام الصغار وان صلت لمواظفة بلا وضوء تومر بالامادة بطهارة على حصيل الاحتياط وهذا اذا صلت هو يائنه واغنى التقييد بالمواظفة ان غير هذا لا تومر بالامادة وان لم تصح صلاتها لعدم الطهارة والاستمرار بقي الكلام في ان الماء الذي توشاه هل يصير مستعملاً قال في الجوهرة نقلاً من القنية لا يحفظ رواية في ماء وضوء الصبي ولعله مبني على اختلافهم في صلاته فمن جعلها صلاة حقيقة جعله مستعملاً ومن جعلها خلقاً قاراً عتياداً لا يجمله مستعملاً انتهى وفي البحر المختار انه يصير مستعملاً

وتقبلوا ايها وتعلم الاجازة له ويقبل قوله في الهدية

قوله وأما المرض الكفا فينهل به قط بفعلة للقالوا أقول بيش المصنف للجواب وكانه لم يحضره حال التصنيف وفي جامع احكام

وَقَبِلْ رَوَاهُ أَقُولُ ظَاهِرٌ قَبْلَ بَلَوِّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَالَ فِي جَامِعِ أَحْكَامِ الصَّغَرِ لِأَخِي فِيهِ قَبُولُ زَوَايَةِ مِنْ مَسْمُوعٍ

في الهدى والاذن اقول في استحقاق الذخيرة الصغير او صغيرة حرا ومملوك اتي تجارية ببيع المبيع ان يشتري منه قبل

السُّوَّالُ خَلَنَ مِنْ حَالِهِ فَقَالَ انْصَبْ رَدْنِ لِي فِي التَّحَارُّقِ خَلَنِي لَمْ تَعْرِضْ عَلَيَّ كُنْتُ الصَّبِيَّ هَذَا لَا تَنْفَعُنِي لَمْ يَنْجُكَ تَعْرِضْ عَلَيَّ شَيْئًا يَنْقُضُ

ما كان على ما كان قبل التحري، وكما نرى أن هذا التغيير لإدخال ما أتى به الرجل في تحقيق به عليه فينبغي لذلك

٢ الرجل ان لا يقبل هدية ولا صلته حتى يسأل عنه فان قال انه هاذون له في الهبة والمصلحة فالتعريض يتحرى ويهني

الحكم على ما يقع تحريمه عليه وان لم يقع تحريمه على جميع بقية ما كان على ما كانت قبل التعريف قال محمد روح وانا ما يصدق

الصغير فيما يخص جعل ما نحرى ووقع نحرى به انه صادق اذا قال هذه المال ما لي اياي اموال حلال الا اجنبي اموال حلالتي وقد بصر

جاء اليك هبة او صلقة ما اذا اقبل هو مالي وقد اذن لي اني ان اتصدق في يده عليك او اهد لك لا ينبغي له ان يعبل وكان

خمس الأئمة الجلو التي يقول الصبي إذا نطق بها لا يقوس فشره منه شيئا وأخبر عن أحمد لأمير المؤمنين العباس بن علي بن أبي طالب العباسي

لحوقه فلم يأس فان يبيعه وان طلب الزبيب وحاليا فلما تصيقل عاد وبيعه من اهل ابي جاسع احكام الصفا ٩١

[illegible]

الصفحة ١٠٠ من كتاب: **الكتاب الثاني في بيان ما لا يثبت في القرآن من الأحكام الشرعية** من تأليف: **الشيخ محمد باقر المجلسي** رحمه الله تعالى.

العلامة الشمين، وقال محمد لا يصح امان العصب، المحجور عن الغتال والمآذون فيمنع في الامم اتفاقا فبما تقبل وبما

فجامع احكام الصغار واذا آمن الصبي فهو مامن اهل الحرب ان كان ما ذكرنا له في القتال يصح مثلنا ولا يصح عند البعض كما في

حائز التصرفات وان كان محورو هو ما قبل بهم عند محمد دون غير **وقيل** رتقب اذن البنات المقبل حكره والرفي جامع

فاحكام الصغار ولا باس بشقب اذن الطاعل من الهنات لا لهم كانوا يغفلون ذل لي في من النبي صلعم من غير انكار انتهى

كما في الملتقط اذا اهدى للصبي شيئا وعلم انه ليس للوالدين الاكل منه بغير حاجة كما في الملتقط ويصح توكيله اذا كان له
يعقل العقل ويقصد ولو مجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل لموكله وكذا في دفع الزكوة والاحتجار لجهة الموكل
ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من الصبي الا ان يكون ما ذونا انتهى
ويحصل بوطئه التعليل للمطلقة فلنا اذا كان مراهاقا تحرك آلتة وبهتة النساء ويملك المال بالاعتقلا على المباح
كالمال الخ والتقاطه كالتقاط البالغ ويجب رد سلامه

زاد في المحيط في التعليل ولا نه ايلام لمنفعة الزينة انتهى ولا باس هنالكا باحالة لما تركه اولي الذي مرجعه كراهية التزوي به **قوله**
واذا اهدى للصبي شيئا الخ في جامع احكام الصغار اذا اهدى الفواكه الى الصبي الصغير يصل لوالديه الاكل اذا اراد
بذل له برا لوالدين ولصبي اهدى الى الصغير استصغارا للهدية وفي فتاوى ظهير الدين اذا اهدى للصغير
شيئا من المأكولات وروى عن محمد انه يباح لوالديه وهبه ذلك بالضيافة واكثر مشائخ بخاري على انه لا يباح بغير حاجة
اقول قيد به لانه لو كان ليلجاجة يباح وذلك على وجهين اما ان كان في المصروف احتاج لفقره او كان في المفازة واحتاج لعدم
الطعام معه وله مال ففي الوجه الاول اكل بغير شيئا وفي الوجه الثاني اكل بالقيسة كذا في جامع احكام الصغار **قوله** ويصح
توكيله من اضافة المصلد زالى منفعوله **قوله** ولو مجورا ولا ترجع الحقوق اليه اي يصح توكيله اذا كان يعقل العقل
هو ان كان مجورا عليه او لا كما يفيد لوالدية وهو مشكل بالنسبة لقوله ولا ترجع الحقوق اليه لانه ان كان ما ذونا له
في التجارة فان كان وكيل بالبيع بمن حال او موكل ببيع جاز ببيعته ولزمته العهدة وان كان وكيل بالشراء اما ان كان
بشئ حال او بشئ موكل فان كان بشئ موكل لا تلزمه العهدة قياها واحتسبنا وتكون العهدة على الامر حتى ان
البائع يطالب الامر بالشئ دون الصبي وان كان وكله بالشراء بشئ حال فالقيام ان لا تلزمه العهدة وفي الاحتسبان
تلزمه كذا في جامع احكام الصغار وتام الكلام فيه فليراجع **قوله** ويعمل بقول المميز في المعاملات الخ في القدر وري ويجوز
ان يقبل في الهدية والاذن قول العمل والجارية والصبي وفي الهداية ولو كان المخبر يتحاشى الماء ذميا لا يقبل قوله كالصبي
والمعتوه ولا يجب التحري ولعن يستحب بخلاف الفاسق لان خبر الفاسق يستوي فيه الصلح والكذب ليجب التحري
طلب للترجيح اما الكذب في خبر الكافر فظاهر كذا في جامع احكام الصغار **قوله** ولا تصح الخصومة من الصبي الخ في جامع احكام
الصغار الصبي العاجز والعبد العاجز يستحلف ويقضي عليه بالنكول وذكر الفقيه ابو الليث ان الصبي الماذون له يحلف عند
علمائنا وبنا خذ وذكروا في افتاوى انه لا يمين على الصبي الماذون له حتى يدرك وذكروا في النوازل يحلف الصبي
الماذون له ويقضي بنكوله وكذا ذكر في اقرار الاصل ومن محمد لو حلف وهو صبي ثم ادرك لا يمين عليه فهذه اذليل
على ان يمينه معتبرة والصبي المجبور عليه لا يمين اقراره فلا يتوجه عليه اليمين **قوله** تحرك آلتة وبهتة النساء الظاهر
ان تحرك الآلة يستلزم الاشتهاه فالاشتهاه حلة التحرك في نفس الامر والتحرك حلة العلم بالاشتهاه **قوله** ويملك
المال بالاعتقلا على المباح كالمال الخ قول ويملك المال بالتمليك ايضا اذا كان عاقلا كما في جامع احكام الصغار في مسائل
اللقيط **قوله** والتقاطه كالتقاط البالغ اقول اي في صحته لافي وجوب التعريف وفائدة صحته ضمانه لو لم يشهد قال
في القنية وجل الصبي لقطة ولم يشهد يضمن كالبائع انتهى وبه قطع ما قيل ظاهره وجوب التعريف عليه وهو غير صحيح
لعدم تكليفه ومقتضى القواعد وجوب التعريف على وليه انتهى **قوله** ويجب رد سلامه في العتادى الظاهرية يختلف

ويعلم انهم لا يقتلوا رثاء بعد اسلامه معهم او قبله وتعلم انهم لا يقتلوا بالتسمية ويضبطها
 بان يعطى في المثل لا يحصل الا بعصا كل المثل في قوله على الصبي جرحه لا يصح وليس كالبالغ في النظر الى
 الاجنبية والخلوة بها يجوز وله الله حوله على النساء اللاتي يضمنه جرحه مثل التي للثقة ولا يقع خلافه ولا متقه الا خصص
 في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفروع في العلق والعجز علق في الاقوال كلها الا في الاعمال فيصحب ما قلده
 الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفروع في العلق والعجز وتضمنه جرحه المضاف في بوطقة لفلان فحين يشتبه النساء والاولاد
 وتثبت ايضا بوطقة الصبية الممتدة وهي بدنه تمتع بالحق بالتختار ولا يدخل الصبي في العساة والمعلقة وان وجد قيل في داره
 فالدية على ما قلده كافي الصغرى ولا جزية عليه ولا يدخل في الفروقات السلطانية كافي قسمة الولو الجزية ولا يجوز خف صبيان
 اهل الذمة بالتمييز من صبيان المسلمين كافي الحانية ولا يبيع على صبيان بني تغلب ولا يقتل ولد العربي اذا لم يقتل

الناس في السلام على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وقال بعضهم السلام عليهم افضل وهو قول شريح قال الامام
 العقيه ابو الليث العيصير محمد السمرقندي رحمه الله ما روي ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه كان يسلم على الصبيان
 ويردون عليه ويتركون اللعب انتهى وفي جامع احكام الصغار روي عن انس بن مالك قال رضي الله تعالى عنه قال كنت مع
 الصبيان اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم علينا انتهى وفي الفتاوى الظهيرية ولو نزل جماعة على قوم وتركوا
 الاسلام اثموا ولو سلم الواحد مناهم وجب على المدخول عليهم ان يرد والجواب فان تركوا اعتبر كواهي الما ثم الجواب
 رد واحد منهم وسكت الما قون قال بعضهم لا يسقط الجواب عنهم كذا ذكر اصحاب الاملاء عن ابي يوسف وقال
 بعضهم يسقط الجواب منهم انتهى ويعلم منه ان لا يرد بالسلام يكون منه كفاية كما يكون الجواب من فرض كفاية
 وقيل الجواب فرض عين فلا يكفي الجواب من الواحد من الجماعة بخلاف ابتداء السلام فانه منه كفاية من غير
 خلاف **قوله** ويصح سلامه قائل في جامع احكام الصغار واصل السلام الصبي العاقل يصح مدنا بلا خلاف بين اصحابنا
 في احكام الدنيا والاخرة جميعا عندنا لاشي لا يصحكم بالسلامه وجه قول اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعا عليا الى الاسلام وهو ابن سبع سنين فاعلم وحسن اسلامه وكان يعثر باسلامه في صغره ويقول (شعر) سبقكم اليه
 الاسلام طرا * غلاما ما بلغت اوان حلمي * والمعنى فيه انه عرف الاسلام واترف به موجب ان يصح منه ولا يلزم
 على هذه الصبي الذي لا يعقل لانه لم يعرف الاسلام **قوله** وردته اقول هذا اذا كان مراهما والا اعتبر اسلامه فقط ولا تعتبر
 ردته اتما ذكره الطر هو مي ولا تعتبر ردة المراهق عند ابي يوسف ونقل في الظهيرية رجوع الامام اليه
 انتهى **قوله** وتعلم انهم لا يقتلوا بالتسمية لان التسمية على الذبحة شرط بالنقض وذلك بالقصد وصحة
 القصد بما ذكرنا من العقل والضبط وذكر في الذخيرة معنى قوله يضبط اي يضبط شرائط الذبح من قطع العلقوم وفري
 الادراج وذبيحة الاخرى حلال وعجزه عن التسمية بحكم الخرس يعتبر بالعجز بحكم النسيان والالفة والمحتون
 هو اذ كذا في جامع احكام الصغار ومنه يعلم ما في كلام المص **قوله** فيعزله الدحول على النساء الخ اقول وكذا يجوز
 لمن ايضا الدحول عليه **قوله** الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفروع اقول اراد بالجمع ما روى الواحد فان
 الذي ذكره هناك مسلمان **قوله** ولا يبيع على صبيان بني تغلب اقول في جامع احكام الصغار ويجب الخراج في ارض
 الصبيان والنسوان والمجانين لان عمر رضي الله عنه وظف الخراج في جميع الاراضي ويؤخذ من ارض الصبي

ولو قتله مجاهد بغير قتل الامام من قتلته قتيلا فله عليه لم يستحق السلب الا اذا قاتل وادخل الصبي قسدا قوله من قتل
قتيلا فله عليه فاذا قتل الصبي استحق عليه ما يقتله لقول الزكعي وادخل فيه كل من قتل الصبي قسدا قوله من قتل
وقد اخرجنا من الصبي ما يوجب له ان يقتل ولو قاتل السلطان لم يمس اذا ادركه فقتله بالنار من الجماعة جازي وفي المازني
السلطان او الولي اذا كان غير بالغ فبلغ فبلغ به جميع الى ان يقتل بجد يد العلم ولا تعلق به منه ولو كان مائة وناقص فوجد المشتري
بعضها لا يملكه حتى يدرك كافي العبد ولو اصابه على صبي مستجور والاشية له لا يمسره الى باب القاصي لانه لو حلف ففعل
بلا يضمن عليه كذا في العينة ويقام التعزير عليه بما لا يتوقف على وجود الجوردة بين النفع والضرر على اجازة اوليه ويصح
قبضه للهيبة ولا يتوقف من اقاله ما تبعض ضررا ومنه اقراره بغيره لو مجبور او لو كان ما ذونا وكفايته باطلة ولو

التغلي العسر مضاعفا وكذا امن ارض المرأة التغلبية لان العسر يدخل من ارض الصبي المسلم في ظاهر الرواية ومن ارض المرأة
المسلمة في الرواية ايجع فكذلك يدخل من الصبي التغلي في المرأة التغلبية العسر مضاعفا انتهى فان اراد الاشيعر عليهم من العسر
المضاعف فهو مخالف لما ذكرنا وان اراد شيئا اخر فلا علم لنا به والظاهر ان مراده في موافقيهم واموالهم كما صرحوا به
قوله لم يستحق السلب قال في جامع احكام الصغار واذا قال الا ميوم من قتل قتيلا فله عليه فقتل صبي لم يبلغ الحلم فليس
له عليه راي قتل من ايضا اذ جرحه فله عليه سواء كان يستطيع القتال ولا يستطيع القتال لانه مباح القتل في الوجهين
قوله ولو كان ما ذونا فواجب ان يقرع على قوله ولا تعلق به منه فكان حقه ان يأتي بالغاه هذا وما ذكره المصنف مخالف
لما في المازني حيث قال والصبي الماذون يحلف كالبالغ وقال نصير لا يحلف الصبي لما ذون لانه لا يحسن ولا يلزمه
الدين الا بالاقرار او بينة وعلمنا ونا على انه يحلف فيه فاحقه ويجوز ان يكون على الاختلاف في ان النكول بذل
اذا اقرار انتهى وقد منا الكلام على هذه المسئلة في كتاب القضاء باتم من هذا **قوله** ويقام التعزير عليه قديما وكذا العيس
قاده لا عقوبة قاله السررجي في ادب القضاء عن النصارى ونقل بعد بورقة مألوفة وبعبس الاب والوصي به بدلين
على الصغير الا ان يظهر انه لا مال له ولا يعبس الصبي المراهق الذي لا يباله ولا وصي ولكن ينصب القاضي وصيلا عنه يؤدى
دينه **قوله** ويصح قبضه للمهمة اقول وكذا تبوله لكن ينبغي ان لا يصح قبوله اذا حلف له بعد اعمى او مقعد كافي حواشي
حفيد الميمل على صل والشرعية **قوله** ولا يتوقف من اقاله ما تبعض ضررا اي بل يلغى ولا يتوقف عليه الاحكام كالطلاق
والعتاق **قوله** ومنه اقراضه وامتنعاضه لو مضجورا اقول الضمير في منه راجع لما تبعض ضررا من اقاله والاقراض قول
مصحف كما صرحوا به في بحث الاختلاف في الشهادة قلعه والامتنعاض مثل فاندفع ما يتوهم من ان كلا من الاقرار
والامتنعاض فعل لا قول **قوله** وكفايته باطلة مصدر مضاف لعامله والمفعول محذوف والتقدير بكفايته الغير باطلة
قال محمد في الاصل ولا يجوز كفاية الصبي سواء كان الصبي مجبورا عليه او ما ذونا في التجارة وسواء اذن له ابو في الكفاية
اولم ياذن له لان اذن الاب للصبي في الكفاية باطل لانه اذن بما هو تبرع والتبرع غير داخل تحت ولاية الاب فلا يملكه
الاذن بما تبرع قال ولو كان رجل قبل رجل مال فادخل المطلوب ما تبينه في كفاية ذلك المال وقد راق ولم يحتلم كان
ذلك باطلا ولا يقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يميز لها حال وقوعها فان بلغ واقربا لكفاية قبل البلوغ فاقراضه باطل
لانه اقرب كفاية باطلة ومن جدد الكفاية بعد البلوغ صححت الكفاية هذا ما كان الدين دين الاب فان كان الدين دين
الصبي بان اشترى الاب او الوصي شيئا للصغير بالنسيئة وامر الصبي حتى ضمن بالمال لكن صاحب الدين وضمن بنفس

من جهة غضبه وقته مطلقا وقد جمع العمادي في قصوره احكام الصبيان فمن اراد الاطلاع على كثرة فرد منا وحسن
تقبلهم واستيعابنا وعلى نعم الله تعالى علينا فيما نقصه من جمع المتفرق فلينظر ما ذكره العمادي وقد ذكر العمادي
ما يكون به بالغ او ما يتعلق به تركناه بعد التصريح بهم في كتاب الحجر وكتابنا هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات المتقطعات
والصبيبة التي لا تشتهى بجوز السفر بها يغير محرم ولا يضمن الصبي بالغضب قلو غضب صبيبا فمات منه لم يضمنه الا اذا

الاب والوصي فضمنانه بالمال جائز وضمنانه بنفس الاب والوصي باطل اما ضمنانه بالمال فلا نه التزم شيئا كان عليه قبل
الضمنان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك المال عليه ولم يكن هذا الضمان تبرعا واما الضمان بنفس الاب والوصي
فلا نه التزم شيئا كان لا يلزمه ذلك قبل الضمان وهو احضارهما مجلس الحكم كذا في جامع احكام الصغار **قوله** وصحت له
قيل عليه في جامع الفصولين الكفالة للصبي لم تجزئ ملل بانها لا بد فيها من القبول وهو ليس اهلا لذلك فما ذكره هنا
يتأتى على قول ابي يوسف الاخير القائل بعدم توقفها على القبول او على ما اذا كانت باذن ابيها وصيده انتهى وفي فرائد
البي حفص الكبير الكفالة للصبي المحجور عليه لا تجوز قيل له الصبي محجور عليه من المضار لا على المنافع بدليل قبول الية
والصلقة وفي هذا منفعة فتجوز قال لان الهبة والصلقة تصح بالفعل وفعله معتبرا فاما ههنا لا بد من قبول وهو قول وقوله
غير معتبر قيل يشكل بما لو آجر نفسه ليجب الاجر وذلك قول قال في الاجارة قد يجب الاجر من غير قول فان رجلا
لو استعمل انسانا من غير عقد ورأى القاضي ان يوجب الاجر عليه ليجب الاجر ولا عبرة للقول وفي وجوب الاجر انتهى
وبه يظهر عدم صحتها في الصورة المذكورة **قوله** وعنه مطلقا اي اذا كفل منه بمال بامره وادى كان له ان يرجع
بذلك عليه لان امر الصبي الماذون له بالكفالة بنفسه وبما عليه معتبرا غير ما وان كان لا تجوز كفالته عن الغير لان كفالته
من الغير تبرع منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل التبرع اما الاذن بالكفالة منه طلب التبرع عليه وهو
من اهل التبرع عليه وان كان الصبي محجورا لا يجبر على ان يحضر مع الكفيل لان امره بالكفالة لم يصح وان كان
الصبي غير تاجر فطلب ابوه من اجل ان يضمنه فضمنه كان جائزا واخيه به الكفيل وكذلك وصيده ووجه ان كان
الاب ميتا وكذلك القاضي اذا لم يكن له وصي ولا جد فان تغيب الغلام واخذ الكفيل بالغلام وقال انت امرتني
ان اضمنه فخلصني فان الاب يوافق بذلك حتى يحضر ابنه وليس طريقه ان الاب امره بالكفالة من الصغير فان
مجرد الامر بالكفالة من الغير لا يثبت للمأمر حق مطالبة الامر الا ترى ان من قال لغيره اكفل بنفسك فلا
اين فلان وكفل وغاب المطلوب ناراد الطالب ان يطالب الامر بالكفالة باحضار المطلوب لم يكن له ذلك ولكن
طريقه ان الصبي في يده وقبضه وتديره ولهذا قالوا ان الصبي الماذون له اذا اعطى كفيلة بنفسه ثم تغيب الصبي
فان الاب يطالب باحضاره وطريقه ان الصبي في يده وتديره وكذا في جامع احكام الصغار **قوله** والصبيبة التي لا تشتهى
يجوز المفرد بها الحاقول وكذا يجوز للرجل ان يغسلها كما في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي **قوله** ولا يضمن الصبي
بالغضب يعني الصبي الحر في جامع احكام الصغار من مشائخنا من قال بان الغاصب المايضمن بالجناية على الصبي لا بسبب
الغضب ومن مشائخنا من قال بان الغاصب انما يضمن عند فاسبب الغضب لا بالجناية وذهب الى ان الخلاف في
الصبي الذي لا يعبر عن نفسه وهو يشبه العبد من وجه لانه مما ثبتت عليه اليد كالعبد ويشبه الحر الكبير من وجه لانه
ليس بمال فقلنا لشبهة بالعبد اذا ملك بامر يمكن التحرر منه يضمن واذا ملك بامر لا يمكن التحرر منه لا يضمن

نقله الى ارض مسبعة او مكان الربا او الحمى وقد هُتِلت ممن اخذ ابن انسان صغير واخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى ابيه فاجبت بما في الخانية رجل فغصب صبيا حرا فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجيب بالصبي او يعلم انه مات انتهى ولو وجد عه حتى اهتد برضاء لم يضمن كافي الخانية لانها غصبه لانه لا اخذ قهر او في الملتقط من النكاح ومن محمد روح فيمن خلع بنت رجل او امرأته واخرجهما من منزله قال احمد اهل احبته بائي بها او يعلم موتهما انتهى ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته

توفير اللشجين حظهما ومن حلك هذه الطريقة احتاج الى تخصيص قول محمد في قوله ومن غصب صبيا فانه اطلق ولم يفصل بين صبي يعبر عن نفسه ولا يعبر عنه متى قال هذا القائل بالضمان اذا كان لا يعبر عن نفسه وبعد م الضمان اذا كان يعبر عن نفسه فقد اثبت تخصيصا لم يذكره محمد ومن حلك الطريقة الاولى اختلفوا انه يضمن بالمباشرة او بالتسبب قال بعضهم يضمن بالمباشرة لانه باهر اطلاقه حيث نقله الى ذلك المكان من حيث ان التلف بهذه الاحباب لا يعم الا ما كن كلهما والصبي عاجز من حفظ نفسه من الاحباب المتلفه وانما يحفظ وليه فاذا قطع حفظ وليه منه اضيف التلف الى غصبه وفعله من حيث الحكم فصار مباحرا باطلاقه من حيث الحكم وان لم توجد حقيقة المباشرة حكما كانية لا يجاب الضمان كافي المكره وشهود القصاص واذا اعتبر مباحرا حكما صار كانه القى الحية على الصبي حتى نهشته لولا القى الجدار عليه اروضه بين يدي السبع حتى افترحه واذا كان كك يضمن فكذا هنا وهذا القائل لا يحتاج الى تخصيص قول محمد في الصبي بخلاف ما لو مات بالحمى لان حد وث الموت بالحمى لا يضاف الى غصبه ونقله قال الله تعالى اَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ وَمِنْهُمْ مَنِ قَالَ بَانَ الغاصب يضمن بالتسبب لا بالمباشرة لانه لم توجد منه المباشرة حقيقة ولكن وجد حد التسبب وهو اتصال اثر فعله به ويستقيم اضافة التلف الى فعله كافي حفر البحر اتصل التلف باثر فعله وهو العمق بواحدة فعل آخر وهو فعل الماشي فاستقامت اضافة التلف الى اثر فعله فصار حيا والمسبب ضامن حتى لا يجيب الضمان على المباشرة بخلاف ما لو غصب حرا كبيرا ونقله الى مكان فاصابه شئ من الصراخ لا يضمن لانه لم يوجد حد المباشرة والتسبب اما المباشرة واما التسبب فلا ان التلف لا يضاف اليه لان الكبير يمكنه حفظ نفسه من الاحباب المتلفه فكان كالماشي اذا علم بالبحر ووقع فيها لا يضمن الحافر بخلاف الصغير فانه لا يمكنه حفظ نفسه انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف روح من القصور والاعتناء بسبب المحافظة على المبالغة في الاختصار **قوله** ولو وجد عه حتى اخرجه برضاء لم يضمن قيل عليه لاشك انه لا عبوة برضاء الصبي لانه لا يعرف منفعه من مضاره ولما القهر الذي يتحقق مع اداء المغصوب وممانعته فغير لازم كالاختصاص والايلازم عدم تحقق الغصب في الثوب وغيره انتهى ثم ظاهر قوله هنا لم يضمن انه في المسئلة التي قبل هذه لم يضمن والام تصح المقابلة **قوله** ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته الخ قال محمد في الاصل الصبي كالبالغ في دية النفس واطرافه اذا كان لها منفعة مقصودة تفوت بقطعها كاللسان واليد والرجل واشباه ذلك ويجب الارش كاملا بتفويتها اذا لم يستهاف بعضها بالحركة وفي اللسان والكلام وفي العين يستدل بها اي الحركة الى النظر ولا يكتفى بالاصل فيقال الاصل هو الصحة لان هذا يحتمل التبدل والمحتمل لا يصلح للالزام وما كان في تفويته تفويت الجمال دون المنفعة كالادن الشاحسة والشعر ونفثها الديه كاملة من غير تفصيل لان الجمال والزينة لا يتفان وتكون في جامع احكام الصغار

قوله نفية حكومة عدل لادية بالاضافة اي حكم مقوم وماقوم به من قد والتفاوت او غيره فيقوم عبد الاله الاثر
جميعا ثم يقوم معه فقد والتفاوت بين القيمتين هو الحكومة كما في شرح النقاية للعلامة القمي **قوله** فوقع ضمن ديتة
في جامع احكام الصغار نقلا من نوادر ابن رستم صبي على ما تطامح به رجل فقال لا تقع فوقع لا يضمن وان قال فوقع يضمن
لان قوله قع امر بان يفعل الوقوع فصار بمنزلة ما لو قال له الق نفسك في الماء وقال في النار وفعل يضمن كذا **قوله** ولو لم يزل
في حاجة اليه في جامع احكام الصغار نقلا من كتاب الخلاصة للسيد الامام ابي القاسم لو بعث غلاما صغيرا بغير اذن اهله الى
حاجته فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمن لانه صار غاصبا بالاعتعمال **قوله** لنقص ثماره الى اللام
بخلاف ما لو قال له لنا كل انا وانت اكل انت فانه لادية على عاقلة الامر كذا في مباحث السبب من شرح مغني الحنازي
قوله صبي ابن تسع سنين كذا في التسع والصواب سبع سنين كما في جامع احكام الصغار **قوله** وان كان لا يعقل الضمير في كان
وما بعده يرجع الى الصبي بقطع النظر من وصفه بابن تسع سنين **قوله** وهو الصحيح قال الفقيه وبه نأخذ **قوله** فعليه الكفارة
ومى متقربة مؤمنة او صيام حنتين يوما **قوله** ولو حمل صبي على دابة الخ في جامع احكام الصغار واذا حمل الرجل الصبي
الحمل على دابة وقال امسكه الي والحامل ليس مولى الصغير وسقط الصبي عن الدابة ومات يضمن الحامل هو اذ كان الصبي
يستمسك على الدابة ولا يستمسك لانه صار غاصبا للصغير بحمله على الدابة وغاصب الصغير ضامن اذا املك بما يمكن
التحوز عنه والسقوط عن الدابة يمكن التحرز عنه بعد الحمل عليه ولانه صار مستعملا للصبي في عمل من اماله وهو
امساك الدابة بغير اذن وليه ومن امتنع حمل صبي بغير اذن وليه وهلك بسبب اعتعماله ضمن كذا لو قال لصبي اصعد هذه
الشجرة وانقص لي ثمارها فصعد فسقط فمات ضمن **قوله** ولو ملا صبي اليه وكذا العبد وانما لم يحل لانه خلط ملكه بالمباح
ولا يمكن تميزه وكذا اذا جاء صبي بالكوز من ماء مباح لا يحل لابويه ان يشربا منه اذا كانا غنيين لان الماء صار مملوكا له ولا يحل
لهم الاكل من ماله بغير حاجة كذا في شرح المجمع لابن المالك من فصل الشرب نقلا عن الذخيرة قال العلامة قاسم لم اجده
في الذخيرة من كتاب الشرب من نسختين صحتين من الذخيرة انتهى فلعل صاحب الذخيرة ذكر المسئلة في محل آخر
لا يقال العلة التي ذكرها صاحب الذخيرة جارية فيها الرخصة ذلك بالغ لان البالغ الحر وان ملكه بالحيازة له ولاية ان يجعله

ولا يجوز للولي الباطل ان يبيع له ولا ان يمسكه الضم ولا ان يمسكه للولي والفاطمه بنت عبد الله او متعلقاته ولا ان يمسكه
 يده او رجله بالحناء وفي الملقط من وجع ابنته من رجل وذو هبت ولا تلوي ولا يجوز زوجهما على الطلب في احكام السكران
 او مكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فلو كان السكران من مكلف فان كان السكران ممنوعا
 بالسكران منه هو المكلف وان كان ممنوعا فلا فهو كالمسكين عليه لا يقع طلاقه وبخلاف التصحيح فيما اذا سكر ميكروها او
 مضطرا فطلق وقد منافي لقوله انه من محرم كالصاحي الا في تلك الردة والا قرار بالحدود الخالصة او لا ههنا على
 شهادة نفسه وزدت على البلغة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق
 صاحبا اذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة غصب من صاحبه ورده عليه وهو
 مباحا بعبه في العوض بخلاف الصبي والعبد غلبت اهل قوله ولا يجوز للولي الباطل ان يبيع السكران اليه يعني يكره تعريضا
 ان يلبس الدكور من الصبيان الحريم والذو هبت لان التعريم لما ثبت في حق الذكور فكما لا يباح اللبس لا يباح الالباس
 فصار كالنمر المحرم شرها حرم سقيمها كذا في جامع احكام الصغار وفيه رجل كسى ابنه الصغير ثيابي بكر وغيره وعنه
 ذلك بعض المشائخ لانه ليس لهذا الا بن ٤ بن ١ صه بكر فيكون هو ابا له والصحيح لا بأس به فان التماس يريدون
 به التفاؤل انه يصير ابا في ثلثي الحال لا لتحقيق الحال **قوله** وذو هبت ولا تدري اي مكانها اقول فيه حذف نائب الفاعل
 وهو ممد في الكلام لا يجوز حذفه **قوله** احكام السكران يعني من اسلامه وغيره وكانت واقعة الفتوى **قوله** خاطبهم الله تعالى
 ونهاهم حال مكروهم اقول بقي لهذا الكلام تنمة حتى يتم المرام وهو ان يقال والسكر ليس بمناف للخطاب اذ لو كان
 منافيا لصار كانه قيل لهم اذا سكرتم وخرجتم عن اهلية الخطاب فلا تصلوا لان قوله تعالى وانتم سكارى حال والاحوال
 شروط يصير كقولك للعاقل اذا حننت فلا تفعل كذا او ساد ظاهر لانه اضاف الخطاب الى حالة منافية له ولما صح ههنا
 مر فنانا اهل للخطاب في حال السكر زجره **قوله** الا في ثلاث الردة اقول في الثانية في باب الخلع خلع السكران
 جائز وما تصرفاته الا الردة والاقرار بالحدود والشهاد على شهادة نفسه وقال داود الظاهري لا ينفذ منه تصرف ما
 وبه قال الحسن بن زياد وابو الحسن الكرخي وابو القاسم الصغار وهو اهل قول الشافعي وقال محمد بن ابي نصر بن سلام
 ان كان معذورا في الشرب بان كان معذورا مضطرا لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفاته وان لم يكن معذورا يقع طلاقه وتنفذ
 تصرفاته وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح يعني لان الكفر واحب النفي وفي القياس يصح وعن ابي يوسف انه
 كل من يخل بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاؤه انتهى قال بعض الفضلاء وهل يدخل في ذلك
 تصرفات الصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة الفتوى تامل انتهى اقول الظاهر انه لا يدخل في ذلك لان
 المانع السكران من محرم جعل مخاطبا زجره وتعليقا عليه والصبي ليس اهلا للزجر والتعليق **قوله** او باكثر الخ قيل
 عليه التزويج باكثر مصلحة للصغير فلم لم ينفذ اجيب بان عدم النفوذ لعدم اعتبار عبارته في ان التعبير بعدم النفوذ
 يقتضي انعقاده موقوفا وقضيته انه لو صحى باجازه نفذ فتأمل **قوله** الثانية الوكيل بالطلاق اقول هذا قول والصحيح
 الوقوع نص عليه في الثانية وقد نص المصنف ايضا في البحر على ان الصحيح الوقوع **قوله** الرابعة غصب من صاحبه
 اقول المنقول في العمارة في فصل الضمانات وفي احكام السكران ان حكم السكران في هذه المسئلة حكم الصالح
 حتى يصح الرد عليه ويبرأ الغاصب من الضمان وح لا يصح استثناء هذه المسئلة من غيرها في العموم

الفن الثالث

سكران وهي في اصوله الجنادي فهو كالصاحي الا في صبح فيواخذ باقواله وفعاله واختلاف التصحيح فيما اذا سكر من الاخرية المتخلية عن السبوت او العسل والفتوى على انه ان سكر من محرم فيقع طلاقه وماتته ولو زال عقله بالبنج لم يقع ومن الامام انه ان كان عظم لثمة بنج حين سربه يقع والان لا وهو ان سكر من اذان السكران واستحباب اغاذه وينبغي ان لا يصح اذا كان كالمجنون واما صومته في رمضان فلا شك ان سكر قبل خروجه وقت الصلاة انما يصح منه اذا لم يكن لا يضر طائفة التبييض فيها واذا خرج وقتها قبل صومه اثم وقضى ولا يبطل الا متكاف بسكره ويصح وقوفه بعرفات كالغصن عليه لعلم المعتراط النية فيه واختلاف في حد السكران فقبل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المراءى به قال الامام الامظم روح وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه اخذ كثير من المشايخ والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله احتياطي المحرمات والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاهن الطهاره وفي يمينه ان لا يسكر كما بيناه في شرح الكنز تبيينه قولهم ان السكر من مباح كالاغماء يستثنى منه حقوق القضاء فانه لا ينسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يصنع كذا في المحيط احكام العبيد لاجمعة عليه ولا يميل ولا تشريق

قوله الا في صبح هي السبع المذكورة وهي الثلاث التي ذكرها اولا والاربع التي زادها وقوله فيواخذ باقواله وفعاله تقرير على قوله وهو كالصاحي **قوله** والفتوى على انه ان سكر من محرم فيقع طلاقه وماتته يقال في الفتح الا اذا سكر الخصم فصلح نزال عقله بالصداع وطلق لا يقع لان زوال العقل مضاف للصداع لا للشرب **قوله** ولو زال عقله بالبنج لم يقع اقول اذا كان عند ذلك للثمة اوي واما للثمة فيقع كما في البحر وفي الجواهر لو سكر من البنج وطلق تطلق ونحوه وعليه الفتوى **قوله** وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون يعني بجماع عدم صحة القصد منهما **قوله** اثم وقضى الا اثم مقصور على ما اذا كان السكر من محرم **قوله** ولا يبطل الا متكاف بسكره بان نوى الصوم من الليل ثم سكر بالمسكروا متكاف قبل مسكره ثم بلغ حد السكر حال اذانه لا يبطل اعتكافه **قوله** وانه اخذ اكثر من المشايخ اقول عليه والفتوى كما في الحاشية **قوله** والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله والمعتبر مبتدأ خبره قوله ما قاله وقوله في القدر متعلق بالمبتدأ وقوله في حق الحرمة متعلق بما قاله وقدم عليه لان اذانه الحصر والمعنى المتعتبر في القدر المسكر من الاخرية غير الخمر ما قاله في ثبوت الحرمة لا الحد وهو ان حد السكران عند هما من في كلامه اختلاط وهذيان لا ما قاله الامام الامظم انه من لا يعرف الارض من السماء كما يفيد تعريفا طرفي الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا المحل **قوله** احكام العبيد جمع عبد وهو الرقيق والرق عجز حكمي من الولاية وهذا الجمع اصل ثلاثة ومشرعين جمعا نظمها شيخ مفاتيحنا السيد عبد الله الطلاوي في ابيات وهي (شعر) جموع عبد مبدوع عبد * اما عبد عبد عبدون عبدان * عبدية عبد وعبدو دى * عبد هما * عبد عبد اعباد * عبدان * عبد عبد عبد * ومعبدة * معابد * وعبدون العبدان **قوله** لاجمعة عليه ولا عبد اطلق في عدم وجوب الجمعة على العبد فشمس ما اذا اذن له عبده اولا وفي السراج ان اذن له مولاه يحب عليه الحضور وقال بعضهم بخير هكذا ذكر في باب صلاة الجمعة وذكر في باب صلاة العبد ما يخالف هذا فقال بعدم الوجوب وان اذن له مولاه ونص بعبادته وتجب اي صلاة العبد على من تعجب عليه الجمعة الى ان قال ومن لا تعجب عليه الجمعة لا تعجب عليه صلاة العبد الا المملوك فانه لا تعجب عليه العبد اذا اذن له مولاه ولا تعجب عليه الجمعة لان لها بطلان وهو الظاهر وهو يوم مقامه في حقه وليس كذلك العبد فانه لا بطلان له

في بعض الفوائد على نظر ما من رماها في ان لا اعتبار للمعنى اذا للفظ ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني
الحكم الخنثى المشكل ذكرنا لنسقي في الخنز حقيقته وذكرنا من احكامه وقوفه في الصف وحكم ميراثه وختانه وذكر
مولاها محرم له حكمه في الاصل من كتاب المفقود وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار يتيمم اذا مات ويسجد قبوه
ولا ينفقه الا حرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا ولا حليا في حيوته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه
فان زوجه او رجله فوجلا فوصل اليه جاز والا فلا علم لي بذلك وامرأة فبلغ فوصل اليها جاز والا اجل كالغني

قوله ذكر النسخ في الكنز حقيقته وهو من له فرج وذكرنا بال من الذكور فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منه حنة
فالحكم للاصبي وان امتوى فامسك ولا عميرة بالكنزة انتهى وفي المحيط نقلا من المنتقى قال الامام ابو حنيفة رحمه الله
وابو يوسف رحمه الله اذا خرج من مرة انسان كهية البون وليس له قبل ولا ذكر ولا ادري ما القول في هذا في المغني
لابن قدامة الحنبلي ولو كان شخص لامبال له بل له مخرج واحد فيما بين الخرجين منه يبول ويتغوط ولا مخرج
له لا قبل ولا دبر وانما يتقياء ما ياكله وما يشربه وحكى في بعض البلاد عن هذا فهو في الخنثى المشكل كذا في المنبع **قوله**
يتيمم اذا مات يعني اذا لم يتبين حاله لم يغسله رجل ولا امرأة لاحتمال انه انثى فلا يجوز للرجل غسله ولا احتمال انه ذكر
فلا يجوز للمرأة ذلك ولكنه يتيمم ولا فرق في ذلك بين ان يكون المتيمم رجلا وامرأة غير انه ان كان ذارحم محرم
منه يتيممه من غير خرقه وان كان اجنبيا يتيممه بالحرقه ويكف بصره عن ذراعيه فان قيل لم لا تشتري له جارية
للفعل كاللختان قلنا لان شراء الجارية للخنثى بعد موته للفعل لا يقيد اباحة الغسل لانه لا يملكها ولهذا لو كان
للخنثى جارية مملوكة يزول ملكه عنها بعد موته ولا يبقى على ملكه لاجابة الغسل فالرجل ان لا يملك ابتداء بعد الموت
لحاجة الغسل لان البقاء اسهل من الابتداء فاذا كان كذلك لا يفيد الشراء بخلاف مالوكا ن حيا فانه يملكها فيقبل شراء
الجارية للختان وفي بعض الفتاوى يجعل الخنثى المشكل في كورة ويغسل بالماء **قوله** ويسجد قبوه لانه ان كان انثى فقد
اقاموا واجبا لانه عورة وهتورها احب وان كان ذكرا فالتمسح بالانثى قبره لاجل الوضع مكروه ودخول المحرم لاباس به وان كان ذكرا لا يضرة
منه لانه ان كان انثى قد خول الانثى قبره لاجل الوضع مكروه ودخول المحرم لاباس به وان كان ذكرا لا يضرة
لدخول المحرم فكان الاحتياط فيما قلنا **قوله** ويكفن كفن المرأة اي يكفن في خمسة اثواب كالمراة لانه ان كان انثى
نقل اقيمت السنة وان كان ذكرا فقد زاد على الثلاث والاباس به لك وهذا لان الكفن يعتبر بحال الحياة وعد الثياب
في الحياة اذا زاد على الثلاث لا يكره مكفنا بعد الممات اما اذا كان انثى ففي الاختصار على الثلاث ترك السنة اذا السنة فيها
خمس اثواب مكان الاحوط ما ذكرنا كذا في الذخيرة **قوله** ولا يلبس حريرا ولا حليا في حياته لاحتمال انه رجل لان
النبي صلى الله عليه وسلم انما اباح لبس الحرير والحلي بشرط ان يتركه اللباس لقوله عاية السلام هذا ان حراما ن على
ذكرنا متي حل لانا نهم وهذا الشرط غير معلوم في الخنثى وما تردد بين الخطار والاباحة يتروح فيه معنى الخطر **قوله**
واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه كذا في نسخ هذا الكتاب بالصواب حرم عليه اصوله فقط اذا الخنثى المشكل
لا فروعه قال في المنبع شرح المجمع لو قبله بشهوة لم يتزوج امه حتى يستبين امره **قوله** فان زوجه ابوه رجلا قال
العلامة الشيخ ابن حجر ابن نجيم اخو المؤلف في كتابه اجابة المسائل باختصار انفع الوائل ليس ما ذكر على ظاهره بل
بعد ظهور علامه الرجال فيه يؤجل لا قبله لانه موقوف انتهى وقال في مباحث الخلوة من الكتاب المذكور وقع في شرح

ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصلي الا بقناع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء امامه لم يمسك
صف الرجال لا يعيل ما ويعيد هامن من يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنابة خلف الرجال والمراة خلفه ويجعل
خلف الرجل في القبر لو دفنا لضرورة مع حاجز بينهما من الصعيد ولا حمل على قاذفه ولا عليه بقل في غير ذلك المحبوس

فهيضنا يعني المصنف ان الخلوة الخنثى صحيحة بالاولى اى من المحبوب ونحوه وعندى بعل ان المراد به المسكول بعد التكفل
ففى النهاية ان نكاح الخنثى موقوف الى ان يتبين حاله ولهذا لا يزوجه وليه من نكحته لان النكاح موقوف على ما لا يقبل اباحة
النظر انتهى ومنه يظهر عدم صحة خلوته وان ما نقله عن الاصل لوزوجه وحلا اه ليس على ظاهره **قوله** ويلبس لباس
المراة فى الاحرام يعنى اذا حرم وقد راق يلبس لباس المراة اى المخيط لان ترك المخيط وهو مراة افشش من ليسه وهو رجل
لان لبس المخيط للرجل فى احرامه جائز عند العذر واشتباها امرء من ابلغ الاخذ لو لبس المخيط اقرب الى الستر وترك الستر
للمراة لا يجوز فى حال الاحرام وعدمه **قوله** ولا يصلي الا بقناع اى يستحب ان يتقنع للصلاة لانه اقرب للستر ولانه ان كان
وجلا فالقناع لا يمنع الجواز وان كان انثى فانها تؤمر بالتقنع فى صلاتها اذا كانت مراة فنعى الاشتباها ترجع الى الجانِب
كذلك فى المبسوط فعلم بهذه ان الاستحباب اذا كان مراها قوالهذه الوصلى بغير قناع اجزاه ولم يؤمر بالامادة **قوله** وان كان
بان بلغ بالسن ولم يظهر شئ من علامات الرجال او النساء لا تجزى به الصلاة بغير قناع لان الرأس من العرة البالغة صورة والصلاة
متى جازت من وجهه فسدت من وجهه حكم بالفساد احتياطاً لهذه الوصلى بغير قناع تجب الامادة كذا فى المبسوط والذ خيرة
قوله ويقوم امام النساء الخ يعنى اذا صلى خلف الامام يتقدم على صف النساء ويتأخر عن صف الرجال والصبيان فلا يتخلل
الرجال كيلا تفسد الصلاة عليهم لاحتمال انه امرأ ولا يتخلل النساء كيلا تفسد صلاته لاحتمال انه رجل وان قام فى صف
النساء فصلى بعيد صلوته على وجه الاستحباب لاحتمال انه رجل نص عليه فى الهداية وانما قال باستحباب الامادة دون
الوجوب مع ان فيها جهة الفساد فى العبادات جهة الفساد اجمحة لان المسقط وهو اداء الصلاة معلوم والمفصل وهو المحاذاة موهوم
اذ فساد الصلاة بجهة المحاذات مختلف فيه وفى كنهه وجلا ايضا شبهة فصار بمنزلة الشبهة الشبهة فلذلك قال بالاستحباب
دون الوجوب اشار اليه فى المبسوط **قوله** ويوضع فى الجنابة خلف الرجال الخ يعنى اذا اجتمعت الجنات جعل الرجال مما
يلي الامام والصبيان بعد هو الخناثى بعد مما يلي القبلة **قوله** فى شرح الجامع الصغير للتمر قاشى ما يخالفه فانه قال فان قام
الخنثى فى صف النساء تجب عليه الامادة احتياطاً لاحتمال انه ذكر وكذا لو قام فى صف الرجال تجب الامادة على من على يمينه
وشماله ومن خلفه لاحتمال انه انثى انتهى وفى صلاة الاثر لفشام الخنثى صلى خلف الخنثى يجوز احتسائنا لاقيا ما كذا فى القنية
فى كتاب الصلاة وفيها من جواز اقتداء الضالة بالضالة غلطاً فاحتمال اقتداءها بالخاص كقتل الخنثى المشكل
بالخنثى المشكل فنصر فى اقتداء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل ورايتان **قوله** ويجعل خلف الرجل فى القبر يعنى اذا اجتمع الموتى
للدفن يجعل الرجال ثم الصبيان ثم الخناثى ثم النساء اعتباراً بحال الممات بحال الحياة ويجعل بين كل اثنين حاجز من
التراب ليصير فى حكم قبرين **قوله** ولا حذ على قاذفه ولا عليه بقل ففى غير باضا فى المصدر الى فاعله وحذف
مفعوله كذا فى جميع النسخ وصوابه حذف الاول فقط عليه فانه اذا قذف رجلا بعد ما بلغ قبل ان يستبين امرؤه اقيم الحد
عليه لانه صار بالبلوغ مخاطباً بحد القذف لا يختلف بالذكورة والانوثة واشتباها حاله لا يمنع تحقيق قذفه موجباً للحد
عليه كفى غاية البيان ومثله فى الجوهر شرح القدر **قوله** بمنزلة المحبوس اى لا حمل على قاذفه بالزنا بسبب انه بمنزلة

وتقطع يده للسرقه ويقطع سارق ماله ويقعد في صلوته كالمرأة ولا تهايم على قاطع يده ولو عمداً أو لو كان القاطع امرأة
ولا تقطع يده إذا قطع يده غيره عمداً على ما قلناه من أنها لا تهايم ولا تهايم رجل ولا امرأة ولا يهايم امرأة ولا يهايم امرأة
إمام الأئمة إذا أوصى رجل لما في بطن امرأة بالثقة أن كان غلاماً وبخمس مائة أن كان أنثى فولدت خنثى مشكلاً
فالوصية موقوفة في الخمس مائة الزائدة إلى أن يستبين أمره ولو قال لامرأته إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق
أو قال بثلثي ماله أمته فانت حرة فولدت خنثى مشكلاً لم تطلق ولم تعتق ولا هم له مع المقاتلة وإنما يرضع له ولا يقتل لو أحيوا
أو مرتد أو بعد الأملاك ولا خراج على واحد لو كان ذمياً ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حراً وكل أمه لي حرة إلا إذا
قالها فيعتق ولو قال الزوج إن ملكتك عبداً فانت طالق فاشتري خنثى لم تطلق وكذلك لو قال إن ملكتك أمه ولو قالها
معاطلة ولو قال المشرك إنك كرا وأنثى لم يقبل قوله وإذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي إلى التبيين وكذا فيما
دون النفس ويصح اعتاقه من الكفارة ولو تزوج مشكلاً مثله لم يحز حتى يتبين فلا يتوارثان بالموت ولو شهد شاهد
المحبوب أن كان ذكر أو بمنزلة الرقيق أن كان أنثى وكل منهما لا يصلح قاذفه هذا هو المراد وإن كانت عبارة قاصرة عن
فائدة هو هبة أو علقاً بقوله ولا حمل عليه بقوله **قوله** وتقطع يده للسرقه ويقطع سارق ماله أي وتقطع يده السارق ماله أقول
ببطلان هذا الحكم مما يخالف الخنثى فيه غير فلا وجه لذلك في أحكامه الخاصة به **قوله** ويقعد في صلواته كالمرأة يعني
إذا جلس في صلوة يجلس جلوس النساء بين يديه من الجانب الأيمن ويجلس باليمنى على الأرض لأنه إن كان رجلاً فقد
ترك منه وهو جائز في الحلة عند العذر وإن كان امرأة ولم يجلس جلوس النساء فقد ارتكب عكراً وهو لأن التستر على النساء
واجب ما أمكن **قوله** ولا قصاص على قاطع يده الخ يعني لو قطع رجل يده أو امرأة فلا قصاص على القاطع لأن حكمه فيمادون
النفس يختلف بالانوثة والذكورة **قوله** ولو عمداً لا موقع للو الوصلية هنا **قوله** ولا يهايم رجل ولا امرأة يعني
لا يهايمه غير ذي رحم محرم من رجل أو امرأة **قوله** ولا يسافر ثلثة أيام إلا بمحرم يعني ذكر أو فلوا سفر مع امرأة لا يجوز محرماً
كان أو غير محرم لأنه من الجائز أن يكون أنثى فيكون هذه مسافرة امرأة تين بغير محرم لها ما ذلك محرم **قوله** وإذا أوصى
رجل لما في بطن امرأة الخ هذه أعلى قول أثبتنا وقال الشعبي ينبغي أن يكون له مبعثاته وخمسون لأن الوصية أخذت الميراث
قوله ولو قال لامرأته أول ولد تلدينه الخ يعني إذا حلف رجل بطلاق أو عتاق فقال إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فولدت
خنثى لم يقع شيء حتى يستبين أمر الخنثى لأن الحنث لا يثبت بالشك **قوله** ولا هم له مع المقاتلة يعني لا يعطى له من
الغنيمة سهم تام ولكنه يرضع له لأن في ذلك القدر يقينا وفي الزيادة شك **قوله** ولا يقتل أحميراً أو مرتداً إلى أخرى يعني
لو كان كافراً فاهراً ومساماً فارتد لا يقتل لاحتمال أنه أنثى **قوله** ولا يدخل تحت قول المولى الخ يعني حتى يستبين أمره
لأن الحنث لا يثبت بالشك **قوله** إلا إذا قالها فبعتق يعني للتيقن بأحد الوصفين **قوله** ولو قال الزوج إن ملكتك
عبداً الخ فترجع على ما قبله فحقه أن يكره بالغاء **قوله** وإذا قتل خطأ وجبت دية المرأة أقول فلو قال ولي الخنثى أنه ذكر قال
القاتل أنه أنثى فالقول قوله لا نكراه في زيادة كافي موافق شرح المجمع للعلامة قاسم **قوله** وكذا فيمادون النفس يعني يوقف
الباقي لأن حكمه فيمادون النفس يختلف بالانوثة والذكورة كما قدمناه **قوله** ولو تزوج مشكلاً مثله لم يحز حتى يتبين
أقول فلو تبين بالعكس بأن ظهر الزوج امرأة والزوجة رجل قال أبو بكر النكاح جائز عندي لأن رجلاً لو قال لامرأة
تزوجتك وقالت المرأة للرجل تزوجتك فذلك كله يستوي في جواز النكاح فكذا هنا وقال الفقيه أبو الليث هادي لو ظهر

انه ذكروا شهدوا انه انثى **قوله** ان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد انه غلام وابطلت الاخرى وان كان
 يدعي انه اموا ته قضيت بشهادة من شهد انه انثى وابطلت الاخرى فله ان يزوجها ولو كانت الاخرى
 يستبين فان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيئا لا تقبل واحد منهما لمحتى يستبين واماميراثه والميراث من كان مات
 ابوه فله ميراث انثى منه وتعلمنا فيه وحاصله انه كالا انثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حويلوا **قوله** لا يزوج
 ولا يتزوج من رجل ولا يقف في صف النساء ولا يخلو بامرأة ولا يقع متقى وطلاقها **قوله** لا يزوجها
 انثى به ولا يدخل تحت قوله كل امة

ان الزوج غلام وان الزوجة جارية جاز ولو ظهر بخلاف ذلك لا يجوز لانهما اخرها الكلام مخرج الفساد كله في نوازل
 الفقيه ابو الليث **قوله** فان لم يطلب الخنثى شيئا هذا مقابله قوله ما بقا فان كان يطلب ميرااثا الخ فحقه ان يزوج
 بعه بالواد **قوله** فله ميراث انثى اقول بل له اقل النصيبين يعني اموه الحالين وهو قول الامام ومحمد واتي يومئذ ولا
 وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وعليه الفتوى حتى لو مات رجل وترك ابنا وخنثى مشكلا فالمال بينهما الثلثا
 سهمان للابن ومهم للخنثى وهو نصيب البنات لانه اموه الحالين ولو كان نصيب الابن اقل يعتبرا بها لا يدها
 الحالين بان ماتت امرأة وتركت زوجا واختا لهما وام وخنثى لهما فللزوجة النصف وللأخت لا بويين النصف
 فالخنثى ان جعلناه انثى يكون له السد من تكملة للثلثين وتكون المستقلة مولية فيكون له واحد من سبعة وان جعلناه
 ذكرا كان عصبة ولا شيء له فجعلناه ذكرا لانه اموه الحالين وانما كان للخنثى اقل النصيبين لان الاقل ثابت بيقين وفي
 الاكثر شك فلا يثبت الاحتقاق مع الهلكة كذا في المنبع **قوله** عرج اجمع **قوله** وحاصله انه كالا انثى اي حاصل ما نقله روح
 لا يعد بعض ما ذكرهنا تكرارا **قوله** في جميع الاحكام اقول من جملة الاحكام الشهادة اذ ابلغ ولم يتبين امره يكون
 في الشهادة كالا انثى ولذا قال في الخلاصة لا تقبل شهادته مع رجل او امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل انتهى
 ومن جملة الاحكام الختان اذا اراهق يكون كالا انثى ولذا اقالوا يشتري له من ماله جارية لختانه ان كان له مال وان
 لم يكن له مال فمن بيتها الملك فاذا ختمته تباع ويرد ثمنها الى بيت المال ومن الامام انه يزوج امرأة تحتنه فان كان
 وحلا صح النكاح وحل النظر الى الفرج وان كان امرأة لانكاح لكن يجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة للضرورة لا يقال
 لا يجوز لوليه ان يزوجه امرأة بهر يسير حتى تحتنه لان النكاح موقوف الى ان يتبين امره واذا كان مشكلا الحال كان النكاح
 موقوفا والنكاح الموقوف لا يقبل اباحة النظر الى الفرج لاننا نقول سلمنا انا لا نتيقن بصحة نكاحه ومع هذا الوعد كان مستقيما
 لان الخنثى ان كان امرأة فهذه انظر الى الجنس الى الجنس والنكاح لغو وان كان ذكرا فهذه انظر الى المرأة الى زوجها ذكروا ذلك
 شمس الائمة الحواشي بقي انه يرد على قول المصنف انه كالا انثى في جميع الاحكام انه لم يوزل للخنثى لبن ولم يعلم انه
 امرأة لم يتعلق به تعريم كافى الجوهرة ويرد عليه ايضا لو اوج ذكره في فرج خنثى مشكلا لم يجب الغسل عليه كما في
 السراج **قوله** ولا يخلو بامرأة ولا يزوجها ولا يخلو بامرأة ولا يخلو بامرأة ولا يخلو بامرأة ولا يخلو بامرأة
 بقوله في غيره وقد نقله ان هذا خطأ والصواب انه يخلو من غير ائيب المسائل المتعلقة بالخنثى المشكلا ما ذكره
 في العصول المهمة في مناقب الائمة وذلك ان عليا كرم الله وجهه وقعت له واقعة حارمها وقتها فيها وهي ان رجلا تزوج
 لخنثى لها فرج كفرج النساء وفرج كفرج الرجال واصلتها جارية كانت له ودخل بالخنثى واصابها فحملت وجاءت

اجكام لا تثنى تعالفت الرجل في ان السجدة في حاجتها لا تنقب ولا يمسى جفانها وانما هو مكروه ويسى حق لحيتهما ولو نبتت
وتمنع من خلق زاحها ومنه لا يطهر بالفركة على قول وتزيد في اصاب البلوغ بالحيض والحمل ويكره اذانها واقامتها
وبذلها كذا وكذا لا وجه لها وكفيها

بولدكم الخنثى طائفة الجارية فمما يلحق منها بولد واشتهرت ورفع امرها الي امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
فسأل من الخنثى فاجابها انها قصير وتطأ وتوطأ وتمشي من الجانبين وقد حبست واحبلت فصار الناس متحيزين لانها في جوابها
وكيف الطريق على حكم قضائها وفصل خطاها فاستدل من رضي الله عنه غلامه بوقا وقنبر وامرهما ان يذهبا الى هذه
الخنثى ويعد اضلاعها من الجانبين فان كانت متسارية فهي امرأة وان كان الجانب الايسر ناقص من الجانب الايمن
بضلع واحد فهي رجل فذهبوا الى الخنثى كما امرهم ما وجدوا اضلاعها من الجانبين فوجدوا اضلاع الجانب الايسر ناقص
من الايمن بضلع فجاهوا وخبروا بذلك وشهدوا بذلك به فحكم على الخنثى بانها رجل وفرق بينها وبين زوجها والليل
على ذلك ان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام وحيد اراد سبحانه الاحسان اليه فجعل له زوجا من جنسه ليسكن كل
واحد منهما الآخر فلما نام آدم عليه السلام خلق الله من ضلع من القصري من جانبه الايسر حوى فانتبه
فوجد بها جالسة الى جانبه كاحسن ما يكون من الصور فغلب لك صار الرجل ناقصا من جانبه الايسر من المرأة بضلع والمرأة
كاملة الاضلاع من الجانبين والاضلاع الكاملة اربعة وعشرون ضلعا فذا في المرأة وامافي الرجل فثلاثة وعشرون ضلعا
اثني عشر في الايمن واحد عشر في الايسر وباعتبار هذه الحالة قيل للمرأة ضلع ا عوج وقد صرح الحد يث بان المرأة
خلقت من ضلع ا عوج ان ذهبت تقيمه كسر وان تركته استتمعت به على عوج والله تعالى الهادي **قوله** ولا يمس
ختانها اقول الصواب خفافها لانه لا يقال في حق الانثى ختان والما يقال خفاف **قوله** والما هو مكروه كذا في النسخ
بتانيث الضمير لعائد على الختان والصواب التفكيك والما كان الختان في حقها مكروه لانه يزيد في اللذة كافي منية
المفتي لكن في البراز يزد من الكراهة في الفصل التاسع ختان النساء يكون منه لانه نقص ان الخنثى المشكل فختن ولو كان
ختانها مكروه لاسنة لم تختن لاحتقال انها انثى ولكن لا لاسنة في حق الرجال **قوله** وتمنع من خلق زاحها خلق
شعر راسها اقول ذكر العلامة في كراهته انه لا يابس للمرأة ان تخلق زاحها لعل وموضع وجع وبغيره ولا يجوز
انتهى والمراد بلا يابس هنا الاباحة لا ما ترك فعله اولى والطاهر ان المراد بخلق شعر راسها ان الله هو الذي كان يخلق لو نقص
او انتف او نورة فليحذر والمراد بعدم الجواز كراهية التعريم لما في مفتاح السعادة ولو خلقت فان نعلت ذلك تشبهها
بالرجال فهو مكروه لانها ملعونة **قوله** ويكره اذانها واقامتها لعل المصنف في شرحه على العنكبوتها انها منهية من
رفع صوتها لانه يؤدى الى الفتنة انتهى ويعد اذانها على وجه الامتنع باب كذا ذكره الزيلعي وغيره في الذكورة من صفات
الكمال للمؤذن لا من هرائط البصحة فعلى هذا يصح تقريرها في وظيفة الاذان وفيه تردد وظاهر في السراج الرواج
ما يقتضي عدم صحة اذانهم قاله المزمع والاذان المرأة فكانهم صلوا بغير اذان فلذلك كان عليهم الامادة **قوله** وبذلها
كلمة عورة يعني الحرة بدل ليل ما يعنى واما الامة فظهرها ووطنها مودة لما في القنية الجنب تبع للبطن والاذان ما يلي
البطن تبع له انتهى ثم اطلاق الامة يشمل القنية والمدة برة والمكاتبه وام الولد والمستسعاة وعند هما هي حرة والمرأة
بها معتقة البعض واما المستسعاة المرونية اذا اعتقها الراعي وهو معسر فحرة اتفاقا **قوله** وكفيها قال المصنف في شرح

الكنز وهو بالكف دون اليد كما وقع في المحيط للدلالة على أنه مختص بالباطن وان ظاهر الكف هو راحة اليد والظاهر الرأية
وفي مختلفات قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليس بأمره إلى الرغ ورجحه في شرح المنية بما أخرجه أبو يوسف في المراهيل
من فتاواه ان المرأة اذا حاضت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويدها إلى المفضل والمكسب خلافاً لما يفتى في قول فيجاذ كره
المصنف في شرح الكنز بحث لعدم الفرق بين التعبيرين قال في القاموس الكف اليد ولو أراد النسفي ما ذكره
لغير بالراحة اللهم الا ان يقال الكف صفاً لم لبطن الكف يقال في كفك او كفك عملوه والمواد باطنها **قوله** وقد فيها أقول
انما استثنى القدم للابتلاء في ٢٠٠ انه خصوصاً للفقير واختلاف التصحيح فيها قال في الهداية الصحيح انه ليس بعورة وصح
الاقطع وقاضي خان في فتاواه انه عورة واختاره الاصحابي والمرفعياني وصح صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلاة
وعورة خارجها وفي شرح الوقاية للبرحندي معزي إلى الخزانة الصحيح ان القدم ليس بعورة في حق الصلاة ورجحه في شرح
المنية كونه عورة مطلقاً باحد **قوله** على المعتمد قيل كانه لم يعتبر ترجيح ابن امير الحاج في شرح المنية لانه خلاف ظاهر
الرواية لم يصححه احد من ارباب الترجيح انتهى أقول ليس ابن امير حاج من ارباب الترجيح بل هو من نقلة المدح وهو انه
خلاف ظاهر الرواية لم يصححه احد من ارباب الترجيح ممنوع كيف وقد صححه قاضي خان في فتاواه واختاره الاصحابي كأنه قد
قرباً **قوله** وذراً على المرجوح قال المصنف في شرح الكنز ومن ابي يوسف الذراع ليس بعورة واختاره في الاختيار الحاجة
الى كشفه للخل من الزينة الظاهرة وهو السوار وصح في المبسوط انه عورة وصح بعضهم انه عورة في الصلاة لا خارجها
انتهى أقول كيف يدعي هنا انه مرجوح مع نقله في شرحه على الكنز اختلاف التصحيح في الذراع **قوله** وصوتها عورة في قول
في شرح المنية الاشبه ان صوتها ليس بعورة وانما يؤدى الى الفتنة وفي النوازل نعمة المرأة عورة وروى عليه ان تعلمها القرآن
من المرأة لهب الي من تعلمها من الامم ولذا قال عليه الصلوة والسلام التسميع للرجال والتصفيق للنساء فلا يجوز ان
يسمعها الرجل كذا في الفتح وفيه تدافع ظاهر الا ان يقال معنى التعلم ان تسمع منه فقط لكن حيث لا يظهر البناء
عليه ومضى النسفي في الكافي على انه عورة وكذلك صاحب المحيط قال المحقق ابن الهمام وعلى هذا الوكيل لو حشرت في الصلاة
فست كان مقبها انتهى فحيث كان المناصب للموء لف ابن يقول عقب قوله وصوتها عورة فلا تجهى بقراءتها وتصفق
لامرنا بها ولا تلبيجها ويكره اذ انها اقامتها **قوله** ويكره لها دخول الحمام في قول أقول في فتاوى قاضي خان دخول الحمام
مشروع للنساء والرجال جميعاً لا لما يقوله بعض الناس روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتنور و
خالد ابن الوليد دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة انتهى قال المحقق ابن الهمام وعلى
هذا انه غير نكاف منع النساء من دخول الحمام فلعلم بان كثير منهن مكشوف العورة انتهى وفي منية المفتي لآباس للنسبة
بل دخول الحمام بميزر وبدنه حرم **قوله** والمعتمد لا كراهة مطلقاً قيل لكن بعرض ان تخرج في ثياب مبنية **قوله** ولا ترفع
يد بها خذ اذ فيها أقول بل خذاء منكبيها كافي الوقاية وصح في الهداية وفي الظهيرية ترفع حذاه في الغنية
قيل عند في العورة واما الامة فكالرجل لان كمالها ليس بعورة وفي الكافي روي عن الامام ان المرأة مطلقاً كالرجل لان كمالها
ليس بعورة انتهى وفي السراج الوهاج ان الامة كالرجل في الرفع وكالحرة في الركوع والسجود والقعود **قوله** ولا تجهى بقراءتها

الفن الثالث

وتمضمّن ركوعها ومجودها ولا تفرج أصابعها لما للركوع والاعتناء بها شي في صلواتها منعت ولا تسبح وتكبره جماعة من ويكفي الإمام ومطهر ولا تصلح أما للرجال والكتيرة حضورها الجماعة وصلواتها في بيتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحثها بها وتضع يد يها في التشهد على ركبتيها تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها وتترك ولا جمعة عليها ولكن تمنعك بها ولا يميل ولا تكبير شرقي ولا تسافر الا بزورج محرم ولا يجب الحج عليها الا بالحد هما ولا تلي جهر ولا تنزع الخيط ولا تكشف راسها ولا تسعى بين اليدين الا جهرين ولا تحلق ولا تاتقصرو ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب مطلقاً وتقف في حاشية الموقف لا عند السخرات وتعيون قاطعة وهو ركاب وتليس قولها رايها الضفين وتترك طواف الصد رعدن والحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض وتكفي في خمسة الواب ولا تؤم في الجنابة ولو فعلت سقط الغرض بصلواتها ولا تحمل الجنابة وان كان للبيت انشئ ويكفي لها نحو القبلة في التابوت ولا مهم لها وانما يرضع لها ان قاتلت ولا تقتل المرتدة والمهركة

يعني في الصلاة الجهرية حرة كانت ا وامة **قوله** وتضم في ركوعها وسجودها يعني حرة كانت ا وامة كما قد مناه من السراج **قوله** ولا تصلح اما للرجال المراد بعدم صلاحية عدم الفسخ لان شرط صحة الامامة للرجال الزكورة **قوله** ويكره حضورها الجماعة اي جماعة الصلاة في المسجد بقراءة قوله وصلاؤها في بيتها افضل وبه سقط ما قيل ينبغي ان يستثنى من ذلك جماعة المسجد الحرام لانها تطوف بالبيت **قوله** وتضع يد يها في التشهد على ركبتيها كذا في بعض النسخ وهو خطأ بقراءة قوله تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها وفي بعضها على ركبتيها وهو خطأ ايضاً والصواب على فخذ يها وما وقع في النسخ من الحاق النساخ وبكائه لسقوطه صلبه الوضع من عبارة المصنف رحمه الله صها **قوله** وتترك اي في حال جلوسها للتشهد وبقي من احكامها المتعلقة بالصلاة الهه لا يستحب في حقها الاضمار والفجر **قوله** ولكن تمنعك بها اي تحسب من الجماعة التي هي شرط انعقاد الجماعة كالمسا فروع العبد والمريض ولو اخره عن قوله ولا عي لكان انساب **قوله** ولا تكبير شرقي هذا على راي الامام لانه يشترط الذكورة اما عندهما فيجب والفتوى على قولهما كافي السراج وظاهراً طلاق المصنف انه لا يجب عليها وان اقتلت بمن يجب عليه مع انه يجب عليها بطريق التبعية وبه صرح في الكنز والمسئلة شهيرة **قوله** ولا تكشف راسها هذا محذور والجواب بان قوله الاول ولا تكشف راسها في الصلاة وماهنا في الاحرام غير مد يد لتقد يمه ان يدن الحرة كله عورة **قوله** ولا تخطب مطلقاً اي لا في الجمعة ولا في غيرها اما في الجمعة فلما في القنية ان الخطيب يشترط فيه ان يصلح اما للجمعة واماني غير هان ما تقدم ان صورتها عورة لكن يرد على ما في القنية ان السلطان لو اذن لصبي بخطبة الجمعة فخطب صح ويصلي بالقوم غيره مع انه لا يصلح اماما في الجمعة ولا في غيرها وقد يجاب بانه وان لم يصلح للامامة حالاً في يصلح لها ما لا يخلاف الاثنى فالها لا تصلح للامامة بالرجال لا حالاً ولا مالا **قوله** ولا تؤم في الجنابة اي لا تؤم في صلوة الجنابة الرجال اما النساء فتؤمهن وتقف ومطهرين كافي الصلاة ذات الركوع والسجود **قوله** ولو فعلت سقط الغرض بصلاتها اي لو امت الرجال في صلاة الجنابة صححت صلاتها وسقط الغرض وان بطلت صلاة الرجال خلفها **قوله** يندب لها نحو القبلة وهو ما جعل على التابوت من جريد كالبنة ونحو القبلة غطاء النعش المسمى بالسحلية **قوله** ولا تقتل المرتدة والمهركة اي بل تجلس المرتدة حتى تسلم وتؤم هو المهركة اقول اطلاق المصنف في المرتدة مقيّد بغير المرتدة بالسحر فانها تقتل على الاصح كافي المنتقى وفي المهركة بان لا تكون ذار اي في

لا يقبل شهادتها في المحرم وفي القصاص وتمتكت في بيتها وبهاجها خضب يديها ورجليها بخلاف الرجل الا المحرم
والنكح بالذکر افضل منه لو هي على النصف من الرجل في الارث والاشهاد والدية لنفسها وبعضا ونفقة القربى ولا ينبغي
ان تولي القضاء وان جرح منها في غير الحدود والقصاص

الحرمية وان لا تكون مله فان كان لها ذراعي او ثلثة فاعتل **قوله** ولا يقبل شهادتها في الحدود والقصاص اقول ظاهر
استثناءها قبول شهادتها فيما قبل لهما ويخالفه ما نقله المصنف في البحر من حرمان الفتاوى ان شهادة النساء فيما يقع
في الحمامات لا تقبل وان حست الحاجة التهنيت وتبليغ البزاة في بيان الشرع شرع للخطير بقاوه منقهن من الحمامات
فاذا لم يمثلن كان التقدير اليهن لا الى الشرع المنتهي لكن في الحار والقد هي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل
في حكم الدية كيلا يهدو الدم فان هذا يدل على ان المأدوم قبول شهادتهن وحدهن في هذه الصورة هذا وقع
للمصنف في شرحه على الكنز انه افق بصحة تقريرها في النذور والشهادة في الارواق آخذ من كلام ابن الحمام في الفتح
حيث قال الا ترى انها تصالح شاهدة وناظرة ووصية على اليتامى انتهى قال وقد اقيمت في شرط الشهادة في وقته لولده
وتروك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة واستقر به بعض القضاة ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا انتهى ونازعه بعض معاصريه
قائلا لغائل ان يقول الظاهر ان في الارواق متعلقا بناظرة لا بشهادة وعلى تقدير تنازع العاملين فيه فالمعارف خلاف هذا
في الارواق وهو كون الشاهد ذكر انتهى ونورخ بكن الظاهر ان قول المصنف في الارواق متعلق بهما لا بناظرة فحسب واما قوله
فالمعارف اه فلا يمنع كونها اهلا للشهادة وقول الاصحاب بان شهادتها في غير حدود جائرة فكذلك اقصاءها صريح في قبول
شهادتها في الارواق فعليه تقريرها شاهد صحيح انتهى اقول ليس النزاع في كونها اهلا للشهادة في الارواق وانما النزاع في
صحة تقريرها في وظيفة الشهادة في الارواق اذا كان عرف الواقفين معتمدا ان وظيفة الشهادة في الارواق لما يتقرر فيها الذكور
دون الاناها ومعارضة الواقفين في كتبها وقاتهم تجري على ما تعارفوا على عرف الشرع واللغة كما حقق في محله وحينئذ لا يصح
تقريرها في وظيفة الشهادة في الارواق اذا كان عرف الواقفين مستقرا **قوله** وبهاجها خضب يديها ورجليها اقول ظاهر الاطلاق سواء
كان الخضب فيه تماثيل او لا وليس كذلك قال في الوجيز والاباس بخضاب اليد والرجل للنساء ما لم يكن خضاب فيه تماثيل
قوله بخلاف الرجل اقول وهل له ان يخضب شعره واحيته قال في مفتاح السعادة يستحب خضاب الشعر واللحية للرجال
ولم يفصل بين الحرب وغيره وفي المبسوط لا بأس به في الحرب وغيره هو الاصح واختلفت الروايات في ان النبي صلى الله عليه
وسلم هل فعل ذلك في محبة والاصح انه ما فعل ولا خلاف في انه لا بأس للغازي ان يختضب في دار الحرب ليكون اهيب في
عين العدو واما من اختضب لاجل العز من لاجل النساء والحواري فقد منع من ذلك بعض العلماء والاصح انه لا بأس به وقال
حاجه المشايخ الخضاب بالسواد مكروه وبعضهم جوزوه وهو مروي عن ابي يوسف اما بالسمرة فهو منه لاجل وسيم المسلمين
كل ابي جميع الفتاوى وفي الوجيز والاباس بخضاب الرأس والحية بالهذاز الوجهة للرجال والنساء انتهى **قوله** والنكح
بالذکر افضل اقول في اطلاقه نظر قال في منية المفتي الكمش افضل من النكح وان كانت النكحة اكثر قيمة او لهما فهي افضل
وانهي من المعز افضل من التيس اذا استويا قيمة والاثني هي الاصل والمقر افضل من الذكور اذا استويا في القيمة انتهى وفي
البزاة الذکر من الغنم افضل اذا كان خصيا انتهى وانما كان الاثني من الاصل والمقر افضل من الذكور لعم الاثني اطيب كما
في الطهارة **قوله** ونفقة القربى اي وهي على النصف من الرجل في نفقة القربى ذي الرحم المحرم الفقير العاجز من الكسب

وبعضها مقابل المصروفين الرجال ونحو الامه على النكاح لا يكون للعبد في زوايته والمعتد على م الفرق بينهما في
 الجمهور ونحو الامه لاختلافات اختلاف العبد ولو كان زوجا لم يورثها من غير في الزواج ونحو تقدم على الرجال في الصفات
 والبنية على الولد الصغير وفي النفر من مؤد لغة التي هي في الاصل من الصلوة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف
 وفي اجتماع الجنائز عند الامام فتجعل عند البطح والرجل عند الامام وكذلك في اللحد ونحوه التي به يقطع تدبيرا و
 حلتة بخلافه من الرجل فان فيه الحكمة والاعتناء في جعله في اللحد والاعتناء عليه ولا تدخل مع العاقلة

كما لو كان له سهم وام ازم راح لا يبرام اولاد فعلى الام الثلث وفي العلم اذا لاخ الثلثان على قدر الميراث كالمى التصفية **قوله** وتضمنه
 ما قبل بالحق لاحترامه فلا يجب على ولها لو كانت صغيرة ولا عليها لو كانت كبيرة جوا في ظاهر اللحد وب ما في التقنية
 من وجوب الجهاز عرفاني مقابل المصروفين **قوله** والبنية على الولد الصغير اي وتقدم الام على الرجال في النية على
 وليها الصغير الذي له ابه مصروف ذلك كما لو كان للمصروف موهرة وجد موهرة اب معسر فان الام تؤمر بالانفاق
 لترجع دون الجهد كما في المعيط قبل الاخت اولي بالتعجيل من الام لانها اقرب الى الاب كفي في النية وعليه يعمل كلام
 المصنف لا على ما اذا كان الصغير لا اب له ولا مال له ولا ام وجد ابوا اب موهرة فان النية يجب عليها على قدر الارز والافاق
 لا على الام فقط كما توهبه بمارة المصنف **قوله** وتؤخر في جماعة الرجال والموقف قبل عليه قد موهرا بقاء الذكر حضورها الجملة فان
 التماثل في طوافها من البيت افضل وتقف في حافية الموقف لا عند المصروفات تماثل مع ما هنا انتهى **قوله** قد بينا سابقا ان
 معنى قوله بذكره حضورها الجماعة جماعة الصلاة في المحيد لا مطلق الجماعة وكون التماثل في طوافها من البيت افضل
 لا ينافي انها تؤخر في جماعة الرجال اذا تركت ما هو الافضل وكذلك في وقوفها في حافة الموقف لا ينافي انها تؤخر في
 جماعة الرجال اذا تركت الوقوف في الحافة **قوله** وفي اجتماع الجنائز اي تؤخر في اجتماع الجنائز قال في البرهان
 ولو صلى على جنازة جملة قدم الافضل لا لا فضل الى الامام ثم الصبي ثم المرأة انتهى فهي مؤخرة في التقدم الى الامام
 وان كانت مقلدة بالنسبة الى القبلة **قوله** فيجعل اليه تفسير للجملة المقدرة بالمنصبه بالمصنف **قوله** وكذلك في اللحد اي تجعل
 عند القبلة قيل ولازمة جعل الرجال خلفها وقد صرح في المتن في حق اللحد بان يجعل خلف الرجل ولازمة كون الرجل
 امامه الى القبلة ومن البين ان ملة جعله خلف الرجال احتمال كونه انتهى وجعلت الاثر في الايمن ملة جعلها اقرب الى القبلة
 وهو خلف انتهى **قوله** ليس قوله وكذلك في اللحد معطوف على قوله فيجعل عند القبلة حتى يتم ما ذكره بل هو معطوف على
 قوله ويؤخر في جماعة الرجال قال في المصنف ولا بد من اثباته وثلاث في قبر واحد الامن الحاجة فهو مع الرجل مما يلي القبلة
 ثم خلفه الغلام ثم خلفه الصبي ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجزا من التراب ليصير في حكم قبرين فكذلك يفعل
 النبي صلى الله عليه وسلم في عهد واحد وقيل قد موهرا بقاء الذكر حضورها الجماعة **قوله** فان فيه الحكمة اي جيكونه مدلل فاللام
 موهن من المصاب اليه وهي ان يقوم المجني عليه ميتا اياك من الاثر ثم يقوم وهو معه نقد والتفاوت بين القميتين
 هو البصيرة **قوله** ولا تعبا من يقطع طريقها فيكذب في النسيج والصواب كما في جميع المتون لا تعبا من في طرفي رجل وامرأة
 لا تعبا من الطرفين كالاموال وقاية للفساد ونحوها تفاوت في رواية الطريق في هذا القصاص لافق المساواة كما في كثير الكتب لكن في
 الروايات التي يقطعها امرأة في رجل كان له القيود لا في النياق يستوفى بالكامل اذا رضي صاحب الحق **قوله** ولا تدخل مع العاقلة
قوله قبل الشمني في شرحه على النفاية من المتأخرين انها قد جعل معهم لورجل قبيل في قبرتها وهو اختيار الطحاوي وهو

فلا شيء عليها من الدين لولا أنها فعلت في الرجل ناسا كالعنفور لما في الوجع ان ثم ناسا لها باليمين ففعلت
جالسة والرجل قائما لا لنفسها بل لغيرها من الجلب فيها جنة لا حياء ولا تكلفا لمصنوع وللدعوة اذا كان في حضوره
والالهي في المصنوع اليها القاصي او يذهب اليها لثب يظنها مصنوعا لها من ربي ويطلب توكيدها بالا رجاء المصنوع اذا
كانت مصنوعة اذ قالوا لا تقبل آياتها بسلام ونعم بغيرها من المصنوع وتحرر المصنوع بالاجابة ويكره الكلام معها واختلافها
في جواز كونها نبيته واختار في المصنوع جواز كونها نبيته لا في غيرها من الرجال مبنية على الاية بها ومنه حاله في الستور

الاصح قول ان نيت زناها باليمين اقرب الى القبول كاشي الطلب الى وغيرها **قول** يعلقها بحضورها عند من قيل عليه بخالفه
ما ذكره في كتاب القضاء ومنه ما يرد على قول من يمين القاضي اذا اعتبر بها عدة مصدق على ميين فعل وحضورها كاشي دعوى
القضية بخلاف ما اذا بعد لتعريف المصنف فيقال حلفتها لم يقبل الا بشاقد من معه كما في المصنوع انتهى **اقول** لا يخالفه
لاختلاف موضوع المستثنين كاهو ظاهر ولكن يطلب الفرق بينهما **قول** ولا يثبتك ألتعاضد بمصلاط وتعزية اقول نعم بصيغة
النفي وهو ابلغ في النفي كقوله تعالى لا يصح الا الطهورون وهو نظير استعمال المصنوع في المصنوع كقوله تعالى والوالدات
غير مضمين اولادهن وقد يستعمل النفي في النفي كقوله في باب در ابي الغضاضة **قول** ولا يجاب النج
يعني لو بد أصلا لسلام قيل عليه في باب الميزان في حلفه على الله بحبها بصوت غير منطوق وبجاءه امره اعطست او علمت
شتمها ورد عليها ولو جوز بصوت يسمح وان عاقبت بصوتها لا يسمح انتهى وفي خزائن المفتين واذا عطست امرأ فلا باس
بتميمتها الا ان تكون شابة انتهى وفيها أيضا امرأ اعطست فان كانت مجهولة يرد الرجل عليها وان كانت شابة يرد عليها
في نفسه انتهى واشتكل بان الميزان في نفسه قال قبل نقله للعرض المذكور ومانعه وحوا بسلام اذا لم يسمع منه السلام عليه
لا ينوب من العرض لان الرد لا يجب بلا صماح فلذلك لا يحصل الا به انتهى وفي خزائن المفتين ايضا رد حوا بسلام
ولو لم يسمع المسلم لا يستقم منه العرض لان الجواب لا يجب عليه الا بالسمع مكنه الا يقع موقعه الا بالسمع انتهى اللهم الا ان
قستننى العاقبة من العموم وقاؤل عبارة المصنف ايضا توافق عبارة الميزان في بان يقال ولا يجاب حوايا مسموعا انتهى **اقول**
بانه يزعم انه وقع في كلام الميزان في وكلام خزائن المفتين قد وقع وليس كذلك فان كلامهما مفروض في السلام المستنوي
الذي يجب رد وهو كلام العاقبة غير مسنون بل منهجي منه فانه من الفتنة فلا يجب رد فضلا عن ان يشترط فيه الامحاح
وان اجمع له ان يرد عليها بصوت لا يسمح لان السلام قضية اهل الاصلاح فيها له الرد عليها بصوت لا يسمح رعاية
الحق الا سلام واقه تعالى اعلم **قول** واختلفوا في جواز كونها نبيته قال بعض المحققين واما الاثنى فلا تصلح نبيته قال
بعضهم خلافا لما عرفت فيقال المصنف في في شرح منظومة قاضي القضاة صرح المصنف حلي المشهورة فيقول العبد ومانسبه
اني الامير في حواي النبوة الاثنى فلم يصح منه كيف وقد عرفت ان يكون في الخلافة التي هي من النبوة **قول** في واختار في
المسايير جواز كونها نبيته المسايير كتاتيب العقائد للمحقق ابي الصمام رح ساجد به الرسالة القدرية في العقائد لخدمة الاسلام
الغزالي عليها شرح لتلميذ المحقق ابي عريف وهو شرح لتلميذ ابن امير الحاج وحبائه في الكتاب المذكور نصها شرط
النبوة المذكور الى ان قال وخالف بعض اهل الطواغر والحد في اشتراط الذكر حتى حكموا بتموه وامرهم عليها الصلاة
والسلام وفي كلامهم ما يصرح بان الفرق بين الرجال والنساء في الدلالة على النبوة في الامور التي لا يبعد اشتراط الذكر فيكون امر
الرجال مبنيا على الاعتقاد والاعلان والرد في المجامع للمصنف ومنه في حاله في الستور والقرار واما في ما ذكره المحققين

فمختلف النية والتمتع فيها ولا تدخل النساء هي الغرامات السلطانية كالمال والنواحي التي هي القسمة أحكام الله من حكمه حكيم
المسلمين لانه لا يؤمر بالعبادات ولا يصح منه ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو اطلق ما جاز ما علموا نية ولا يؤمر
على ترك العبادات على قولين لا ثم على ترك ما يختلف اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف
ان النبي انسان بعينه اذ جعل ما هو من الحيوان في الاصل فلا فرق انتهى المترادفة ومنه ومنه في العلم يصرح باختيار جواز كونها نية
كيف وقد عرفنا على ما هو في النية في قوله لا فرق في القاضي في تفسيره والاجماع على انه تعالى لم يستثن امرأه بقوله
تعالى وما ارسلنا قبلك الا رجالا انوار في التيمم قوله مواعيد القاضي حنية على موافقة النبي للرسل والا فليس في الاية دلالة
على ما ادعاه من الاجماع وقد بسط الكلام على هذه المسئلة في فتح الباري في شرح النووي في كتاب الاية في باب امرأة ترمون
فتراجع قوله ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية قال بعض الفضلاء الواقع في بلاط الخديوي في مصر من ان النساء على
ذو رهن لان السلطان يجعلها على الخانات وهي الدور والذي يظهر ان عدم دخولهن عند إطلاق طلب الغرامة وما اذا
عينها الامام على الدور وجعل على كل دار قدر امين داخل بالتمتعين الصريح بتسمية الدور ولا بد من اخذ المسمى بالعبادة
ولو لم هو خذ طرح على الغير ولزم تضاعف الغرامة على ان يعبا الدور ومباور الدور الجبلة لسلطان الدولة اذ هو من ممتلكات الدولة والقسمه
قال بعضهم ينظر فان كانت الغرامة لتخصيص الاملاك قسمت على قدر الاملاك لا لتفادي نية الملك فصا وكثرة حق التبر
وان كانت الغرامة لتخصيص الابدان قسمت على قدر الرؤوس التي يتعرض لها لا لتفادي نية الملك فصا ولا هي على النساء
والصبيان لانه لا يتعرض لهم التيمم وقوله لانه لا يتعرض وقوله قبله لا لتفادي نية الملك فصا وكثرة حق التبر يظهر لانه
صح ما فتيت به في العوارض من انها على قدر وسهام الملاك ذكرها في كتابنا اذ اننا افتا على قوله حكمه حكمهم للمسلمين
يعني في غير ما هو واجب تعظيمه فلا يرد ان ظاهره يفيل جواز استئثارهم وافعالهم في المباهلة وهو في جاز كما هو
به في الفتح ويذهب من كلام المصنف ان المسلم اذا صب الفمي معز ووجهه صرح في السرور والغبية لا يقال له يا كافر يا كرم
الناظر ان اذاه ويذهب منه ايضا انه يمنع مما يستمتع منه المسلم مثل الزنا والفواحش والمزاحمير والغناء والسرور والمزاح والملاعب
والصدام كما يمنع منه المسلم وبه صرح في التناظر خائفة في السرورية لا شيق لاهل الفمة في بيت المال ولو كان فقيرا او في
المضمرات ولا يمكنون من احوال الصليان من الكنائس والدور ان بها في مصر وبوت النافوس خارج النكتة
ولو رفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان يقع منه اقلهاو الفرك منعوا من ذلك والامم منعوا من قراء ذلك
فما هو في المسلمين قال بعض الفضلاء وحده الاظهار ان المسلمين لا يطلع عليهم من غير تيسر فعلا رايته في كتب
القانونية ولا تختلف معه في مثل ذلك قوله ولا يؤمر بالعبادات اقول لعدم الخطاب بادائها قوله ولا يصح منه اقول لتوقفها
على النية وهو ليس من اهلها قال بعض الفضلاء قد صرحوا بالتيمم عند التيمم اقول لا يلزم من صحة فتواه يكون
عباد او قد صرح المصنف في فن القواعد بان الفتى عند تيمم بعبادة وضعا وان كان قربة لان العبادة ما تعبد به
مجرد النية ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه وهي توجد دون العبادة وفي القرب التي
لا تحتاج الى نية كالاعتق والتوقف قد ذكر الامام الرافعي من لها فعية ان الاجماع منع على ان المعتق من القربة
قوله ولا يصح تيممه اقول بشرط النية فيه قوله ويصح وضوءه وغسله اقول لعدم شرطية النية فيه قوله ولا يؤمر على
ترك العبادات اي لا يماق عليه عقوبة غير عقوبة الكفر قوله ولا يمنع من دخول المسجد اي الذي في الكتابي

جواز دخولهم اذن مسلم مثل غلوطي والمنهجه الصوم ولا يصح ان يذبحوا لهم النسيمة ولو وضع له ارض قاتل او دله على الطريق ولا يصح دعوى الجور ولا تقوا في حايه بل ترد عليه اذا غصب منه ويضم من ماله الا ان يذبحوا له ما بين المسلمين فلا ضمان في ذبحه او يقتله او يكرهون المتلفا ما يرضى ذلك بخلاف اكله فيضم للمسلم فانه لا يرجع البضائع ولو كان المتلف ذميا ويضحي ان يكرهون الظهور في اداء ما كان ظاهرا ويجهار لم اربا له ولا يجمع من ليس الحرير والذهب ولا يمتنع من اكله لو تناكحوا فاحد اذنيا لعمركم اكله لعمركم اكله لو اكلوا في الكفر في الجمل والسرمة وتعقبه الزيادة في جانه فهو ولا يقبل قوله في جوارحه ولا يقبل في جوارحه في الجمل لا يقبل في جوارحه كما انصح به في الكافي وفي حقه الذي بالتمييز مما في التركيب والمليح فيكون في الكافي لا يقبل في جوارحه ولا يقبل في جوارحه في اهل العلم والشرف وتعمل على رد ورهم ملامه ولا يحد ثوبن يحد ولا يحد في مهور واختلاف الزيادة في مكانهم بين المسلمين في المص

بغلافه في رواية حتى الامام روح له يماروه لعمركم في مصلحته من جاور مصلحته لا يدخل مسجدنا على اهل مماننا هذا محروك الا اهل العهد وخلصهم ذكره العيني في شرح المصنف في باب الاحتساب **قوله** ولا يصح نفوه كافي النعم اقول لانه لما يكون نفوه في ماله ووضعه **قوله** وهو ليس من اهل التوفيق في النية والنية هو طمها الا ملام **قوله** ولا يصح نفوه في المصنف يعني من غير مهور اما المسلم فصح فيجوز نفوه في النية منكر ما في من الاحرام حد في الامم وقد مثل قاضي العهد اية من القمي مثل العهد لالجاب اذا هرب المصور وحركه المالك فبانه لا يحد وانتم الحسن ابن زياد فاحد قال بعض مفتيهم في قوله الحسن الحسن لان السكر جرم في جميع البلاد **قوله** ويضمن مغلها له اقول مكنت المصنف من الخنزير وجهه حكم الخنزيرانه يضمن مغلها في شرح القمي وروي المختصر العرقي وفي العهد اية في آخر كتاب الفصص وان التالف المسلم خمر القمي او خنزيره فمن وان التالف ما لمسلم لا يضمن انتهى وفي الواو الجية آخر كتاب السير القمي اذا اظهر جميع الخمر والخنزير في داره الا حلام يمنع فان اراقه وجل او قتل خنزيره يضمن الا ان يكون اما جاوره فلا يضمن لانه مغلها في النية انتهى ولم يبين المصنف ما يضمنه بالا تلاف وفيه تفصيل فان كان المتلف مسلما وجده عليه القيمة وان كان ذميا عليه مثلها كافي شرح القمي اية للاتقاني في آخر كتاب الفصص واعلم انه يستثنى من كلام المصنف ما لا يملك ما اشتراها منه لما في النية اشتري من ذمي خمر او هربه لا يلزمه اليمن ولا يلزمه اليمن **قوله** انتهى **قوله** او يكون المتلف الجع مطلق على قوله ان يظهر يبعث **قوله** ولا يمنع من ليس الحرير **قوله** مخرج في الفتح فانهم يمنعون من الثياب الفاخرة حرير الزمير كالصوف الموابح والجوخ الرفيع والابرار البريعة ولا يملك في خروج خلاف ذلك يعني هذه الية يار **قوله** ولا يتعرض لهم لو تناكحوا ما سدا اكله وطلق القمي زوجته ثلاثا ثم تزوجها قبل ان تزوج باخر قبل المص في الحر من المصا انه يفرق مغلها له وقابل الا حبيباني انه لا يفرق **قوله** فيكون بالاكف يضم الصمزة جمع الكاف يكسرها والوكاف لغة فيه ومنه اوكف الصمار وهو البرذعة قال العلامة ميرزا المصنف في النهر مع مخالفتهم الجمعية المسلمين مخرج بعض الذخيرة وظاهره ان المخالفة ليعيهم انما تكون اذ اركبوا من جانب واحد قال وغالب ظني اني سمعته من الشيخ الاج كنه له انتهى **قوله** هذا بما على جواز الزكوب مع المخالفة في الهيئة والمتمثل على جوازه مطلقا كما هو مخرج به المصنف قريبا في شرح الكنز للمصنف ويركب ميرزا كالا كنه

العين الثالثة

والمعتدل الجواز في محلة خاصة واختلف المشائخ هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات او تكفي واحدة والمعتدل انهم لا يركبوا في مطلقا ولا يلبسون العمائم وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع ويضيق عليه في الجوز ولا يجرم والناجدة في الجواز ان

والسراج الذي كالكف هو ما يجعل على مقدمة هبة الرمان **قوله** والمعتدل الجواز في محلة خاصة قال بعض الفضلاء هذا اللفظ لم اجل واحد وانما الموجود في الكتب ان الجواز مقيد بما ذكره المحلواني بقوله هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب مكنائهم جماعة المسلمين ولا يتقلل اما اذا تعطل بسبب مكنائهم جماعات المسلمين او تقلل فلا يمكنون من السكنى فيها ويسكنون في ناحية خاصة ليس فيها للمسلمين جماعة فكان المص فيهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل مرجح العمرقاهي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يوزعون بيوع درهم في امصار المسلمين والخروج منها والسكنى خارجها الثلاث تكون منعتهم كمنعة المسلمين فمنعهم ان يكون لهم في المصر محلة خاصة حيث قال بعد ما ذكرناه نقلا عن النسفي والمراد بالمنع المذكور من الامصار ان يكون لهم في المصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة مارة كمنعة المسلمين يسكنهاهم بينهم وهم مقيرون فلا ذلك انتهى وفي الذخيرة واذا تكاثر اهل الذمة ووافيما بين المسلمين لم يمكنوا فيها جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين واما في معالم الاسلام ومكانه وشرط الحلواني قتلهم اما اذا كثروا بحيث تعطل يسكنهاهم بعض المسلمين او تقللوا بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وهو المحفوظ عن ابو يوسف انتهى وفي المحيط يمكنون ان يسكنوا في امصار المسلمين ويبيعون ويشترون في امصارهم لان منعة ذلك تعود على المسلمين انتهى ومثل قاري الهداية عن الذمي اذا بنى دارا عالية من دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبابيل تعرف على حيرانه هل يمكن من ذلك اجاب اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه حازه واما يجوز للمسلم لم يجوز له وانما يمنع من تعلية بناه اذا حصل ضرر لجاره من منع فهو هذا هو الظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين عن المسلمين وهو الذي افتى به انا انتهى وفي النظم الوهابي ويطلق للذمي مركب بغلة وليس له ربح لبناء ويقصر وحرر في شرحه تعريرا حسنا فارحم اليه **قوله** واختلف المشائخ هل يلزم تمييزهم الى قال بعضهم فعلا مرة واحدة اما على الراس كالقلمسوة الطويلة المضروبة السوداء او على الوسط كالكتيج او على الرجل كالنعل والمصعب على خلاف تعالناو مكابنا وقال بعضهم لا بد من الثلاث ومنهم من قال في الذميراني يكفى فعلا مرة واحدة وفي اليهودي فعلا ملتين وفي المصوي الى الثلاث واليه مال محمد ابن الفضل وفي الذخيرة وبه كان يفتي بعضهم قال شيخ الاسلام والاحسن ان يكون في الكل ثلاث علامات وقال الحاكم ابو محمد الله ما لحيهم الامام واعطاهم الفضة بعلا مرة واحدة لا يزداد عايتها واما اذا فتح بلد عنوة وقهر كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كما في البحر للمصنف **قوله** وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع قال في النسخ واختار المتأخرون ان لا يركبوا اصلا الا ان يخرجوا الى قرية ونحوها وكان مريضا وحاصله انه لا يركب الا لضرورة ميركيب ثم ينزل في معامع المسلمين اذا مريهم والعق في التترخانية المغل بالحما وفي حوازي ركونه لهم **قوله** ويضيق عليه في المردود لقوله صلى الله عليه وسلم الجند وهم الى اضيق الطرق **قوله** ولا يرحم لانه مير محصن لان شرط الاحصان للاسلام وغير المحصن لا يرحم **قوله** والتاصل انه تقام الحد ودكاهما عليه الاحد الشرب الحمر قال بعض الفضلاء يميل انه

تقام الجحد ودكها ملوكة الاحل هرمب الصغير ولا يبدأ الذمى بسلام الا لاجابة ولا يزاد في الجواب على من عليه تكروه مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر لعصير العنبر ولا للتعلق كل شيء يمنع منه المسلم يمنع منه الذمى الا الضمور والخنزير ولا تكروه عيادة جاره الذمى ولا ضيافته ولا تعتبر العفاهة بين اهل الذم الا اذا كانت بين بنت ملك جلد معها جائك او كناس فيفرق لتسكين الفتنة كذا الى البرازية قنيسه

يقام عليه حد القذف اقول ينبغي ان يزاد والاحل الزنا بالرجم ولعله لم يذكره لقرينة الحديث **قوله** ولا يبدأ الذمى بسلام الى قال بعض الفضلاء وهل يغضبنا طمسهم اقول الظاهر انه لا يغضب لان فيه اكرا ما لهم وتعظيم واحسن ما مودون باها نتمهم وفي شرح الجامع الصغير ومن هذا لنهي من الاسلام على الذمى لما فيه من التعظيم **قوله** ولا يزاد في الجواب على من عليه وفي شرح الجامع الصغير للتمر تاشي ومن الحسن البصري لا يزيد على السلام ومن المشعبي لا يزاد على الوحمة ومنهم من لم ير بالتسليم عليهم باسا والمختار هو الاول وهذا اذا لم يحسن للمسلم حاجة اليه فان كان لا باس بالتسليم انتهى ولا باس هنا للا حاجة لا لما تركه اولى **قوله** وتكره مصافحته يعني لما فيها من التعظيم كافي التمر تاشي **قوله** ويحرم تعظيمه قال في الذخيرة ولو قام المسلم له ان كان تعظيما له او لغناه وكروه وان كان لطعمه في الاسلام فلا باس به وجرم الطرموهي بانذار ان قام تعظيما لغناه وما هو عليه كفر انتهى ولا باس هنا في كلامه للا حاجة لا لما تركه اولى **قوله** ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر لعصير العنبر اقول ليس مصر العنبر قيفا بل المراد ان يوجر نفسه لخدمته لما في شرح المجموع لابن الملك لو احتاجا جركا من مسيلما للخدمة جاز اتفاقا ولا يحسنه يكره لان فيه احتشائه صورة انتهى وفي الذخيرة اذا دخل يهودي الحمام هل اباح للحادم المسلم ان يخل مد ان خل مد طمعا في فلوحة فلا باس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي ما ذكرناه او قام تعظيما لغناه وكروه ذلك **قوله** ولا تكروه عيادة جاره الذمى اقول في الجامع الصغير عن الامام لا باس بعيادة النصارى وفي العتابي واما عيادة المجوس منهم من قال لا باس بها وقال بعضهم لا تجوز واختلفوا في عيادة الفاطميين والاصح انه لا باس بها وفي النوادر لم يجز يهودي و نصرواني مات ابنه يقول له اخلف الله عليك خيرا منه انتهى ويعلم من عبارة الجامع الصغير ان تقييد المصنف بالجاراتي لا احترازي وفي شرح الجامع الصغير للتمر تاشي انه عليه الصلوة والسلام عاد يهوديا مرض بجوارفة فقال له قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظروا الفتى الى ابيه فقال له ابوه اجبه فقالها ثم مات فقال عليه السلام الحمد لله الذي انقذني من النار واما عيادة المجوس قيل لا باس بها وقيل لا تجوز لانه ابعده عن الاسلام واختلف في عيادة الفاطميين قيل لا باس بها لانهم مسلم والعيادة من حقوق المسلمين وفي النوادر له جار يهودي او مجوسي فماذا ين له او قرى مجوس ينبغي له ان يعزيم ويقول له اخلف الله عليك خيرا منه واصحك الله فكان معناه اصحك الله تعالى بالاسلام يعني وزكك الله وولد مسلما وفي القاريق من بعض اصحابنا لا يبدأ بالسلام على العاصم المعلن **قوله** ولا تكروه ضيافته الذمى اقول في فتاوى شيخ الاسلام ابي الحسن السهلي رج حكى ان واحدا من المجوس كان كثير المال حسن التعميل لفقراء المسلمين يطعم جا قههم ويكسي ما ربههم وينفق على مساجدهم ويعطي ادهان مرجها ويقرض محاريب المسلمين فدعى الناس مرة الى دعوة اتفقوا لاجلها لى ناصية ولد ونهضوا كثير من اهل الاسلام واهدى عليهم بعضهم هذا ايا فاشتد ذلك على مفتيهم فكتب الى احتاذه شيخ الاسلام ان ادرك اهل بلدك فقد ارتدوا باهرهم فذكر شيخ الاسلام ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشريعة ومجازاة الحسن باصباية

الفصل الثالث

في العلم يجب ما قبله من حقوق الله تعالى ودين حقوق الآدميين كالقصاص وفسان الاموال الا في منسأ ثل لوا جنب
 الكفر في العلم لم يسقط ومنها لوزني ثم اعظم وكان زناه ثابتا بين مسلمين لم يسقط احد باسلامه والامقط تنبيه آخر
 ان هؤلاء الكفار والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والبايع وفي الدية وفي الجزية هاركهم المجوسي في الجزية والديّة
 فيهم الاخرين واحتوى اهل الذمة فيما ذكره وقتل المسلم بالنعمي ودية الكافر والمسلم هو ولا يقتل المسلم والذي
 بمسئام تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويجري الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كله عند تامله
 وامله في هبوط اتحاد الدار والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم وخرج المرتن فان يركت كسب اصلاجه
 من باب النكرم والمروءة وحلق الروا من ليس من شعائر اهل الضلال والحكم برودة اهل الاسلام بهذه القدر
 غير مجع كذا في التظهرية في النوح التبادس من الفصل السابع مع من كتاب السير قوله الاسلام يجب ما قبله من
 حقوق الله تعالى اقول انما يتم هذا القول بان الكافر مكلف بفروع الشريعة فلا يجب عليه قضاء الصلاة والصوم
 والزكاة اذا علم واما ما في القول بانه غير مكلف بها وهو الصحيح فلا اللهم الا ان يقال المراد يجب ما قبله من الاثم على
 ترك اعتقاد ما قوله دين حقوق الآدميين كالقصاص وفسان الاموال يعني فلا يجب بالا سلام وهذا في الذمي اذا علم
 وبالصوري اذا علم وقد كان اصاب من دعاينا واموالنا فلا يراخذ بذلك كافي البصر قوله الا في مسائل امتناء من قوله
 يجب ما قبله من حقوق الله فكأن حقه ان يترك بعد ثم ان المذكر ومعتلثان لا مماثل فكان حقه ان يقول الا في
 مستثنين وقد ذكرنا في الجزية فيتمتعها بالاسلام فيما لو كان عليه جزية متكررة لم يلغها حال كفره لانها عقوبة على الكفر
 وعقوبة الكفر تمتعها بالاسلام ولا فرق في المسقط بين ان يكون بعد تمام السنة او في بعضها بقي ان يقال هذا الاستثناء انما
 يتأخر على القول الضعيف وهو ان الكفار مكلفون بفروع الشريعة اما على القول الصحيح وهو انهم ليسوا بمكلفين بفروع
 الشريعة فلو المصنف قد نقل المستثنى منه وبعض المستثنى من كتب اللغة فاعية القائلين بان الكفار مكلفون بفروع
 الشريعة قال الزركشي في قواعد الاسلام يجب ما قبله في حقوق الله تعالى ولهف الا يجب على المكافر اذا سلم قضاء الصلاة
 والصوم والزكاة وان كلفناه بفروع الشريعة حال كفره وكذلك حال دنا لله تعالى كالموجب عليه حل الزنا ثم قال ويستثنى
 صور الاول لو اسلم وعليه يمين او ظهرا لا يسقط الثانية اذا جاز الكافر الميقات مريد للنسك ثم اسلم واحرم دونه وجب عليه
 الدم الثالثة لو اجنب الكافر ثم اسلم لا يسقط حكم الغسل باسلامه قوله ومنها لوزني ثم اسلم الخ في البصر في كتاب
 الشهادات في باب من لا تقبل شهادته ما نصه قال قاري الهداية اذا حرق الذمي او زنى ثم اسلم فان ثبت ذلك عليه
 باقراره او بشهادة المسلمين لا يرد عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاعلم سقط عنه الحد انتهى ومنه يعرف
 ما في هماره هنا من القصور حيث اقتصر على البينة في المهور ثم قال في البصر وينبغي ان يقال كذا في حد القذف
 وفي التتمة من كتاب السير ان الذمي اذا وجب التعزير عليه فاسلم لم يسقط عنه انتهى اقول ظاهر اطلاقه انه لا فرق
 بين ان يكون التعزير لحق الله تعالى ولحق العبد ثم قال في البصر لم ارجع الصبي اذا وجب عليه التعزير للتاديس
 قبله ونقل فخر الدين الرازي سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في التتمة انه لا يسقط الا ان يوجد نقل صريح
 قوله لا توارث بين المسلم والكافر يعني الا صلي الذي لم يسبق له اسلام ولا حاجة الى قوله وخرج المرتن فانه
 يركت كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد يعني في الدين

ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد احكام الجنان قل من تعرض لها قد اذنت له من اصحابنا القليل بقدر ما لا بد من
القبلي في كتابه آكام المرجان في احكام الجنان لكي لم اطلع عليه الا ان وما نقلته منه فانما هو بوجاهة نقل المصنف في شرح
ولا خلاف في انهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائعتين في الجنة
معزى اليه الاجناس من الامام ليس للجن ثواب وفي القضاة توقف الامام في ثواب الجن لا لجهنم في القرآن فهم
يعقوبونهم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاقامة

قوله الجنان اجسام نارية تقل على التمثل في الصور المختلفة فان قلعت الجن نار والشهب تحرقهم فكيف تحرق النار والنار
قلبت ان اصل خلقهم من النار كالانسان اهل خلقته من الطين وليس طيننا حقيقة لكنه كان طينا وكفى لك الجن وقد اختلف
في الهباب هل ينفع عيل عن محله ثم يعود الى الذي يتفصل الصلة قولان نقلهما ابن حجر **قوله** في كتاب آكام المرجان في
احكام الجنان كذا الخط المصنف والصواب اصقاط لفظي والآكام جمع اكم كجبل وجبال واكم جمع اكمة وهو مما يفرق
بينه وبين واحد بالتاء والاكمة الجبل الصغير شبه كتابه لما اشتمل عليه من ثقات المسائل بجبال المرجان الصغيرة
واطلق اسم المشبه به على طريق الاستعارة التصريحية **قوله** ولا خلاف في انهم مكلفون الى ان قول فيه نظروا في
مقتضاه ان تكليفهم ودخولهم الجنة متفق عليه وليس كذلك قال الحافظ ابن حجر وعلى القول بتكليفهم قيل لا ثواب لهم الا لاجزاء
من النار ثم يقال لهم كونوا ثوابا كما لهما ثم وهو قول الامام ويروى عن ابى الليث ابن ابي سليم عن الامام رضي الله عنه
ورايتان اخريان احدتهما انها من اهل الجنة ولا ثواب لهم خلا فالحما ذكرهما ابو المصنف في نفسه الثاني ان توقفه قاله
الطبري وهو في اكثر الروايات فله ثلاثة اقوال ومذهب ابى يوصف ومحمد وابن ابي ليلى والارزاعي انهم يثابون على
الطاعة ويعاقبون على المعصية ويدخلون الجنة ذكره العيني في شرح البخاري وعليه الاكثر وفي فتاوى ابى اسحاق
الصغار ان كفار الجن مع كفار الانس يكونون في النار ابد اوامامون والجن فقال الامام لا يكونون في الجنة ولا في النار ولكن
في معلوم الله تعالى وقيل ابو يوسف ومحمد يحكونون في الجنة انتهى **قوله** وانما اختلفوا في ثواب الطائعتين ان قيل الحزم
بدخولهم الجنة اعظم ثوابا امكن الجواب بان المراد ثواب ما دخل الجنة ويدل عليه ما ذكره بعضهم من ان
مؤمنهم يكون في رضى الجنة والجاصل ان ثوابهم ليس كثوا باني آدم قال في البواقيت ثم في الجنة ينكس الامر
ونزاهم ولا يروننا والخواص منهم كابرهم الخواص منافي الدنيا قال الحافظ ابن حجر ويكنون في رضى الجنة وهو
مقول من مالك وطائفة وقيل هم اصحاب الامرات نصارت الاقوال متقاربة كرا لمصنف بعضها ففي كلامه تدافع
لانه ذكر اقوالا منها انهم لا يدخلون الجنة ويقال لهم كونوا ثوابا في شرح يقول العبد للشيخ محمد بن عبد الله
الغزي قال ابو عمر ان عبد البر الجن عند الجماعة مكلفون مخاطبون لقوله تعالى يا معشر الجن والانس الآية وحكي
بعضهم من العشوية انهم مضطرون الى افعالهم وانهم ليسوا بمكلفين واعلم ان مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار
والمخاطبون اصناف نبي آدم والملائكة والجن والشیاطين قال القشيري وعلى القول بان مؤمن الجن في الجنة لا يرون الله
صبيانهم وتعالى كما ان الملائكة لا يرون الله نع هو جبرئيل عليه السلام فانه يرى ربه مرة واحدة والشياطين خلقهم
للشر والا واحد منهم قد اهلهم لما لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهوها من ابن هيم بن لا تيس بن ابايس لعنة الله تعالى
فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم حادثة الواقعة والمرحلات ومع وكورت والكافرون والاخلاص والمعوذتين فهو مخصوص

لا نذكر في هذا المقدر للبيضة والاذابة بالوعول فهدل قالت المستولة لو هل ظلمهم فيستحق العقاب ولو استحق العقاب ما له من
 قال الله تعالى وما القاصطون فكلوا مما آتاكم الله من غير أن تبغوا الفضل من الله وعنه الا بالاحسان فان قيل قوله تع في اي الاية وكيف
 يتخذ بان يدل على تعميم الجنة خطأ بالثقلين يرد ما ذكرنا قلنا ذكرنا ان المراد بالتوقف والتوقيف في التأكل والمأكل والملاذ
 لا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والرياسة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام الاية انتهى نعمها
 النكاح قال في السراجية لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن وانسان الله لا اختلاف الجنس انتهى وقبعة في منية المفتي والمفتي
 وفي القنية جعل الحسن البصري رضى عن التزويج اجنية فقال يجوز بلا شهود ثم روى آخر فقال لا يجوز ثم روى آخر يصفح
 السائل لعماته انتهى وفي يتيمة الدهري فتاوى اهل المعصومين علي ابن احمد من التزويج فامرأة مسلمة من الجن
 هل يجوز اذا تصورا وذلك ام يختص الجواز بالادميين فقال يصفح هل السائل لخصافته وجهه قلت وهذه الايدل على حماقة
 السائل واكان لا يتصور الا ترى ان ابا الليث روى ذكر في فتاواه ان الكفار لو تزوجوا بنبي من الانبياء هل يرمى فقال
 يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد وهو لنا وصلم ولكن لجاب الى فقد يراى التصور وكذا هذا ارسى عندها ابو حامد روى
 فقال لا يجوز انتهى وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تع في سورة النحل والله جعل لكم من انفسكم
 أزواجاً اي من جنسكم ولو عكم وعلى خلقكم كما قال الله تع لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الادميين انتهى وبعضهم
 استدلل بما رواه حرب الكرماني في مسائله عن احمد واحق قال حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن
 لميعة عن يونس بن يزيد عن الزهري قال نهى وهو الله صلى الله عليه وآله وسلم من نكاح الجن وهو وان كان موصلاً
 فقد اعتضد باقوال العلماء قروى المنع من الحسن البصري وقتادة والحاكم بن قتيبة واحق بن وهويه وعقبة بن
 الاصم روى فاذا تقرر المنع من نكاح الانسي اجنية فالمنع من نكاح الجنى الانسية من باب اولى ويدل عليه قوله في السراجية

من بينهم **قوله** لأنه متروك كذا الضمير الرجوع الى المغفرة مراعاة للخبر اولان المغفرة مصدر ومضارع بالتاء وهو ما
 يجوز تدكيره **قوله** قلنا ذكرنا ان المراد الخ يتعامل فيه وفي مرجع الضمير في قوله لا لدخول فيه **قوله** لا يجوز
 المناكحة بين بني آدم والجن قيل وهل يجوز بشهادة الجن **قوله** ولا يتصور ذلك بعد رسولنا قيل عدم التصور ممنوع
 فقد يتصور وذلك عقلاً بعد نزول عيسى عليه الصلاة والسلام **قوله** وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله
 تعالى والله جعل لكم من انفسكم أزواجاً قال بعض الفضلاء لم يتعقب المصنف ذلك ولي فيه نظر لانه يرجع الى
 الاستدلال بمقهور الصفة وهوليس حجة عندنا فيحتاج القائل بعدم صحة نكاح الانسي الجنيات الى دليل واضح يصلح
 حجة لما ادعاه وقد ظهر لي على عدم صحة نكاح الانسي الجنيات طريقان وهما نقول الاصل في الفروج الحرمة الا ان
 الشارع اذن في نكاح الاناث من بني آدم بقوله تعالى فانكحوا مطايبكم من النساء الاية والنساء اسم للاناث من بني آدم
 كما في آكام المرجان فبقى الاناث في غير بني آدم على اصل الحرمة انتهى اقول المستدل بالاية هانفي لا حنفي
 ويعينه لا يتم الاعتراض **قوله** هو وان كان مرسلاً الخ يجوز ان تكون الجملة الشرطية خبر للمبتدأ والوارد في
 بينهما لتأكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فقد تعلى والفا زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط في
 هذا لا يحتاج الى الجزاء هذا وفيما ذكره المصنف نظراً فان المرسل حجة عندنا لكن في السنن ابن لميعة وهو يفتي
 فكان ينبغي ان يجعله لا بالاول **قوله** فالمنع من نكاح البهي الانسية من باب اولى اقول هذا متروك في جملة المصنف في

لا يجوز للناكحة وهو شغلها لغيره الكسوف وقد اجمعتان بن جعفر بن محمد بن العباس الرضا في كتابه الايام والاشهر في حال
 عند نكاح قبل من حصل فيه ذلك لا ينفذ في قتله كتبت قوم من أهل البيت من نكاح الجن وقالوا ان ذلك
 ويجوز من الجن من حيث الجنانية يزعم انه لو زيد الفصل لقلنا ما اوردوه في ذلك بما حلف اليه من اكرهه اذا
 لا ينفذ ما حلف عليه لغيره من رجله قالوا من الجن فيكونوا الفسدة في الاسلام في الجسد انتهى ومنها لو وطئ الجنى في
 قتل يجب عليها الفدية قال قاضيان في افتاؤه امرأته لغيره ما عني يا تيني في النوم من ارادوا لغيره في نفسه ما اجل
 لوجها معني زوجي لا غسل عليها انتهى وتيدرو للكمال بما اذا لم تقبل اما اذا انزلت وجب كذا في احتلام ومنها انما
 الجماع بالجن ذكره الامير علي بن صاحب آكام المرجان من اصحابنا مستند الحديث احمد بن محمد بن مسعود في قصة
 الجن وفيه فلما اقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ادركه شخصان مبهم فقالا يا رسول الله انك نكحت
 في صلواتنا قال فصفهما خلفه ثم صلى بهما ثم انصرف وتطير ذلكهما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل بالملائكة وخرج
 على ذلك لو صلى في قضاء باذا هو اقامه منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة لم يحنث وحنثا صحة الصلوة خلف الجنى
 ذكره في آكام المرجان ومنها اذا من الجنى يدعي المصلي يقاقل كما يقاقل الانسى ومنها لا يجوز قتل الجنى بغير حق
 كالانصى قال ابو علي قالوا لا ينبغي ان لا تقتل الحية البية التي تمشي مستوية لانها من الجن لقوله عليه السلام
 قتلوا اذا الطفيتين والايتر واياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الحية لان الله صلى الله عليه وسلم
 قال هذ الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا اخالفوا قتل نفصوا عنهم فلا حرمة لهم والاولى هو
 الا نذاردوا الا عند ارفيقا لها ارجعي يا ذن الله تعالى ادخلي طريق المسلمين فان ابعثت قتلها والا نذاردوا انما يكون
 خارج الصلوات انتهى وقد روى عن ابن ابي الدنيا ان عائشة رضي الله عنها رأت في بيتها حية فامرت بقتلها فقتلت
 قول الزهر بن يحيى وهو الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن مضافا الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير يرائي عن نكاح
 الانسى الجنى مع احتمال ان يكون مضافا الى فاعله والمفعول محذوف وكان مراده ان المنع عن نكاح الانس الجنية ثبت بعبارة
 النص والمنع عن نكاح الجنى الانسية ثبت بل لالة النص ولا يتم هذا مع احتمال النص له ما كيف واضافة المصدر الى فاعله حقيقة
 واضافته الى مفعوله مجاز كذا ذكره الشهاب السمين على انه في دعوى الاولوية فاذ اربل هما سواء في المنع فان دلتا علم الجنسية
 وعبارتها السراجية صريحة لالة على المساواة الاولى كادعاء فتأمل **قوله** لكن روى ابو عثمان الخ احتذر انك على المنع
 من نكاح الجنى الانسية **قوله** ولكن اكره اذا وجب أمراً الخ اقول في العبارة حذف والتقدير اكره ذلك لانه اذا وجب
 امرأة انه فاذا هنا للتعليل لا للتعليل قال العلامة القراني في كتاب الفروق وضابطه مراعاة المتابعة وعدم انتفاء
 المشروط منه ابتغاه فيعلم انه ليس بشرط مثاله قوله تعالى واشكروا لله ان كنتم ايها تعبدون والشكر واجب مع العبادة
 وحدها ومعنى الكلام انكم موصوفون بصفة نكح من الشكر وتبعث عليه وهو العبادة والتف للفا فعلوا ذلك
 فانه متمم لوجود سببه عندكم انتهى فليحفظا نه قلما يباع لكثرة الانتفاع **قوله** يا تيني في النوم اقول منهم
 من انهم لو قالوا يا تيني في البقرة انه يجب عليه الغسل بالايلاج وان لم تنزل لانه لا ياتىها في البقرة الا في صورة آدمي
 فليحذر **قوله** ومنها انعقاد الجماعة بالجن قيل وهل يصح اقتداء الانسى بالجنى انتهى اقول هذا بعينه ما افاده
 الاصناف بقوله ومنها صلاة خلف الجنى **قوله** ومنها لا يجوز قتل الجنى اليه قال بعض الفضلاء قضية هل ان يقتل

فانتهى في تلك الليلة فقبل لها انها من النفوس النورية يستعملون الوحي من النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت الى ابيهم
فالتفت اليها فبكون راما فاعتقتهم ورواها اليها اي هبة في مصنفهم فيه فلما أصبحت امرت باننا مشر الفادرهم ففوتت
في المساكين ومنها قول رواية الجنى ذكره صاحب آكام الرجل وذكره الايموطي انه لاشك في جواز روايتهم من الانس
بما سمعوه سواء علم الانسي بهم او لا واذا اجاز الشيخ من حضر دخل الجنى كافي نظيره من الانس واما رواية الانس عنهم
بالظاهر منعه العلم حصول الثقة بعد التهم ومنها لا يجوز الاستنجاء بزد الجنى وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها
انه ذبحته لا فعل قال في الملتقط من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن ذبائح الجنى لنتنهم وقد ذكر الامام
الكبري في مناقبه في فضل قراءة الامام شيئا من احكام الجنان واولاد الشيطان وبيان الغول والكلام على جماعتهم
واكلهم فواتد الاوى الجهم وعلى انه لم يكن من الجنى نبي واما قوله تعالى يا معشر الجن والانس ائمنوا بآياتي فاني
مستبكم فتأولوه على انهم رجل من الرجل سمعوا كلامهم فالتفتوا وقومهم لاعتن الله تعالى وذهب الضحاك وابن حزم
على انه كان منهم نبي تمسكا بعد بيت وكان النبي يبعث الى قومه خاصة قال وليس الجن من قومه ولا شك انهم
الذين رواهم انهم جاءهم انبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسير الاحقاف وفيه دليل على انه عليه السلام
كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا قال مقاتل رحمه الله يبعث قبله نبي الى الانس والجن واحتلف العلماء في حكم مؤمني الجن

القاتل اذا كان الجنى مسلما او ذميا قول عندي توقف في كون الجنى يكون ذميا **قوله** ومنها قبول رواية الجنى يعني الجنى
حمله لما هي اتي قريبا من منكر رواية الانسي عن الجنى **قوله** وقد ذكر الامام الكبري في مناقبه الخ قول ذكر فيها ان
منه سب ابن ابي ليلى والشافعي ان الجنى للطبع يتألف الجنة وذكر فيها ان بعض المعتزلة قوم من الجن لا تأكل ولا تشرب
ولا يطاء ولا يتوالد وهذا باطل بالكتاب والسنة وعقد روي في الخبر المرفوع عن الرجل اذا جامع امرأته ولم يسم انطوى
الجان على احليله وجامع معه رجلا في القصص ان يلقى من بنات الجن وان اباهما السرح من العهد تزوج بوجعانة
بنات السكن وكانت ينسب الجن وفيها ان المعتزلة والفلاسفة انكروا وجود الغول واهل الحق قالوا بوجوده وانه مارد
الجن يفضل ابن آدم وقوله عليه السلام كما في صحيح مسلم لا غول الا حطمت للقول فيها الاصل والافواه وانما هو من خلق
الله تعالى لانه عليه الصلوة والسلام ما بعث لبيان الحقائق ونفيها بل لبيان الاحكام **قوله** فتأولوه الخ قل بعض الفضلاء و
يجاب ايضا بان الواجب قوله تعالى منكم اي من مجموعكم على حد قوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما
انت **قوله** على انه كان منهم نبي كذا بخط المصنف والصواب الى انه كان منهم نبي **قوله** قال وليس الجن الخ كذا بخط
المصنف والصواب قالوا اي الضحاك وابن حزم **قوله** قال البغوي في تفسير سورة الاحقاف وفيه دليل الخ قول ليس في
كلام المس ما يرجع اليه ضمير فيه وعبارة البغوي عن قوله تعالى واذا ضربنا اليك نفرا من الجن يستمعون القرآن اخذوا
في مد النفر فقال من عاب من كانوا هبة من جن نصيبين فجعلهم رسلا الى قومهم ثم قال عند قوله تعالى يا قومنا اجيبوا
داعي الله وامنوا بدعائه يغفر لكم من ذنوبكم ويخرجكم من اعقاب الهم داعي الله يعني محمد قال ابن عباس رضي الله عنه فاستجاب
ناله من قومه نحو من سبعين رجلا من الجن فرجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوافقه فابطحا فقرأ عليهم
القرآن وامرهم ونهاهم وفيه ان امره ونهيه لهم دليل على انه صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا الى الجن والانس جميعا انتهى
ومنه يعلم مرجع الضمير كما بيناه **قوله** كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا قال بعض المتأخرين لم يبعث الى الملائكة

فقال قوم لا توابلهم الا بالنجاة فمن النار واليه ذهب ابو حنيفة روح ومن الليث ثوابهم ان يجاروا من النار
 كونوا توابا كالباقي ثم ومن ابي الزناد كذا قال آخره ان يثابرون كايضا يقولون وبه قال مالك وابي ابي حنيفة
 الضحاك انهم يلصقون التسليم والذ كرفيصيبون من لثته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال عمرو بن
 العزير ان مؤمني الجن حول الجنة في روضها وليسوا فيها انتهى الثالثة ذهب الحارث المحاسب ان الجن الذين
 يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بان
 الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لان الله تعالى لا تدركه الابصار وقد استثنى منه مؤمني البشر فبقي على
 عمومته في الملائكة قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يروونه لان الآية باقية على العموم فيهم ايضا انتهى
 ثم يتعقبه الا سيوطي روح في الاحتلال على عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر لانها لا تدل على عدم رؤية المؤمنين
 اصلا فلا استثناء قال القاضي البيضاوي لا تدركه اي لا تحيط به واحتلت المعتزلة على امتناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس
 الادراك بطلق الرؤية ولا النفي في الآية عاما في الاوقات فلعله مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه
 في قوة قولنا كل بصر لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى احكام المحارم المحرم عندنا من حرم نكاحه على
 التابيد بنسب او مصاهرة او رضاع ولو بوطئ حرام فخرج بالاول ولد العمومة والخولة وبالثاني اخت الزوجة وممتهما
 وحالتهما وشمل ام المزنى بها وبنتها واباء الزاني وابنته

وهو محل تأمل اقول ذكر ابن حجر الهيتمي في شرح الاربعين انه مبعوث الى الملائكة ايضا **قوله** لا تواب لهم الا النجاة
 من النار اقول استثناء النجاة من النار يقيد ان لهم ثوابا وحينئذ لا يتم قوله واليه ذهب ابو حنيفة روح لما تقدم ان
 ابا حنيفة روح توقف في ثوابهم **قوله** صرح ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى وفي فتاوى ابي اسحق
 ابراهيم ابن الصغار ما نصه اعتمدت على الشاهد ان الملائكة لا يرون الله تعالى مع هو جبرئيل عليه السلام فانه يرى مرة
 واحدة ولا يرى بعد ها انتهى قال العلامة قاسم ابن قطلوبغا ومن خطه نقلت الرواية جائزة عقلا فانقاء وقومها لا يكون
 الا بالسمع وكذا ما قاله في امر جبرئيل عليه السلام والله تعالى اعلم انتهى وفي تحفة الجلساء للجلال السيوطي لا توعى انهم
 يرونه فقد نص على ذلك امام السنة والجماعة ابو الحسن الاشعري روح في كتاب الاية في اصول الديانة وتابعه على ذلك البيهقي
 انتهى وهل مومنوا بشي من الامم السابقة يرون الله تعالى قال ابن ابي ليلى فيه احتمالان والاظهر مساراتهم نقله الجلال
 السيوطي **قوله** ان الجن لا يروونه كذا بخط المصنف والصواب لا يرونه باثبات النون **قوله** لانها لا تدل على عدم رؤية المؤمنين النجاة
 قيل عليه فيه ان حمل ال في الابصار للاحتراق كاهو الظاهر يدل عليه اذا المتبادر الاستغراق الحقيقي الشامل لابصار المؤمنين
 وغيرهم وهو مبني على الاحتلال بالآية نعم حمل الادراك على الاحاطة التي فيها لا يستلزم نفي اصل الرؤية لا يدل على عدم
 رؤيتهم اذ نفي الاخص لا يستلزم نفي العام انتهى وقيل عليه ايضا ان التعليل المذكور لا يناسب النظر لان الظاهر نفي
 العام وامتنع مؤمنوا البشر فبقي على عمومته في غيرهم وهم الملائكة والجن وما نقله عن البيضاوي تأويل محال للظاهر
 لكنه موافق لما ذهب اهل السنة **قوله** فانه في قوة قولنا كل بصر لا يدركه يريد ان القضية التي ورد عليها النفي هي
 ما ذكره بصير الحاصل بعد دخول النفي ليس كل بصر يدركه وهو من سلب العموم لامن عموم السالبة **قوله** مع ان النفي
 لا يوجب الامتناع يعني مدلول النفي عدم الوقوع لاعدم الجواز فكيف من شيء غير واقع يجوز وقوعه **قوله** ولو بوطئ حرام

وأصل بقوله أو مصاهرة فحقه ان يذكره بعده **قوله** وكذا بالضرورة الشابة أقول صواب العبارة ان يقال
 وكذا بالشابة المحرمة بالضرورة بناء المصلد وقد اذ لا يقال مصرة **قوله** وحرمه الكاح على التبايل لامشا وكنه للمحرم
 فيها اي لامشاركة للمحرم فيها من احد الى لامشا وكنه احد نيه ابل هي خاصة بدولانضفي ما في عبارة المصنف من الضراقة
 والركاكة **قوله** فان الملا عنده بفتح العين كما ضبطها المصنف بقلمه اي المرأة التي لا عنها زوجها **قوله** او خرج من اهلية
 الشهادة يعني بان احد في قلب **قوله** والمطلقة ثلاثا بل خول الثاني اي مع الزوج لان الدخول هنا لا يحرم مقام الزوج
 بالاجماع **قوله** وكذا الامشاركة للمحرم في حوازل النظر اي لامشا وكنه للمحرم في جواز النظر الى غير الوجه والكفين من احد
قوله واما بعد ها مكالاجنبى على المعتمد في منية المفتي العبد يدخل على مولاه بغير اذنها بالا جماع وهو في النظر
 اليها كالاجنبى ينظر الى وجهها وكنيها ولا ينظر الى مواضع زينتها الباطنة وقال مالك وهو احد قولي الشافعي يصل له
 من سيله ما يصل للمحرم واهمعو الله لا يدا فربها **قوله** ويغسل المحرم قريبته اقول في شرح السقاية للقهستاني لو ماتت
 امرأة في السفر ييممها ذو رحم محرم منها وان لم يوجد لف اجنبى على يده خرقه ثم ييممها وان ماتت امة ييممها اجنبى
 بغير ثوب وكذا الوما ترحل بين النساء ييممها ذوات رحم محرم منه ارامته بغير ثوب وبغيرها بثوب ولو ماتت غيرة مشتبه ومشتبه
 غسله الرجل او المرأة ولا يغسل زوجته وتغسله الا اذا وقع الزوجية بوجهه يعني بان بان مات منه قبل موته او ارتدت
 قبله او بعد او قبلت ابنته او اباه او وطنها به بهتة انعمى مع زيادة ومنه يعلم ان قول المصنف ويغسل المحرم
 قريبته غير واقع موقعه بل مخالف لما في الاعتبار ومخالفا لما ذكره نفسه في شرح الكنز من انه ييممها وذو الرحم المحرم
 منها **قوله** الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز اقول بل في الاثني عشر كما في النهر شرح الكنز **قوله** ان المحرمية مانعة
 من الرجوع في الهبة اقول ولو كان المحرم كائنا لان المانع المحرمية دون الارث كما في المنية وكذا لو كان المحرم عبدا كالمو
 وهب للعبد والعبد ذو رحم محرم من الوهاب فانه لا يرجع في الهبة بالاتفاق على الاصح لان الهبة لا يهبها ولا تقبض تمليك
 الرضوخ كذا في المبسوط ولو وهب لعبد اخيه او اخيه وهو عبد لاجنبى فانه يرجع عند الامام لان الملك لم يقع فيه بل هو ريب
 من كل وجه بل ليل ان العبد احق بما وهب له ان احتاج اليه وقال لا يرجع في الاولى ويرجع في الثانية كل في شرح الكنز

دون مكسبه منها الواد على الاصل ولد جارية ابنة ثبت نسبها والجد اب لابا كلاب من علف مة ولو حكما لعدم الاهلية
 بخلاف الفرع اذا دعي ولد جارية اصله لم يصح الا بتخصيص الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنه بخلاف الاصول
 لا يتوقف جهادهم على اذن الفرع ومنها لا يجوز المسافرة الا باذنه ان كان الطريق مخوف والا فان لم يكن ملتجيا
 فكيف له والافلا ومنها اذا دعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم ارحكم الاجلاد والجدات
 وينبغي الالتحاق ومنها كراهة حمله من اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خلع متفرقا منها جواز تاديب الاصل فرعه
 والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والجداد والجدات كذلك والجدات والجدات ومنها تسمية الفرع للاصل في الاسلام وكتبت
 مسائل الجد وما يقوم مقام الاب فيه في غير الفرائد ومنها لا يحسبون بل بين الفرع والجدات والجدات كذلك واختص
 الاصول الذكور بوجوب الاعفاف واختص الاب والجد بالاحكام ومنها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير والاعفاء
 وشراء ما لا يد منه للصغير ومنها تولي طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنة او اشترى وليس فيه غبن فاحش انعقد
 بكلام واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط واما ولاية النكاح فلا تختص بهما فتثبت لكل ولي سواء كان
 عصبة او من ذوي الارحام وكذلك الصلوة في الجنائز لا تختص بهما وفي الملقط من النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن

لم يضيعهما والجداد والجدات مثلهما عند من يجهل ما في اطلاق المصنف **قول** لا يجوز المسافرة الا باذنه
 المثل ثقل من المسئلة قريبا غير مقيم اخوف الطريق ومجملة من غير تفصيل لمعل فائدة اعادة التنبية على حمل المطلق
 على الملقط وبيان التفصيل **قول** ومنها اذا دعاه احد ابويه في الصلاة **قول** اطلاقه يتناول الاول والثاني يقال انها
 صارت واجبة بالشرع **قول** الا ان يكون عالما بكونه فيها **قول** وجهه انه دعاه مع العلم بان فائدة في الصلاة تعنت فلا
 تقتضي الاجابة بخلاف الدعاء مع عدم العلم بان فائدة في الصلاة فان عدم اجابته نوع عقوب يستلزم هي صفة الاصل الذي فيه
 حفظ الله تعالى **قول** ومنها جواز تاديب الاصل فرعه قال بعض الفضلاء يشتمل باطلاقه الفرع البالغ وهو محل نظر لانقطاع
 الولاية بالبلوغ انتهى **قول** ذكر شيخ مشايخنا العلامة نور الدين علي المقدسي في شرحه المسمى بالرمز على نظم المكنز
 في باب الحضائفة نقل عن الامام جاجي بن كلاب ان يؤدب ولد البالغ اذا وقع منه شيء انتهى فليحفظ **قول** والظاهر عدم
 الاختصاص بالاب **قول** في جامع احكام الصغار للامام محمد الملق والدين محمد الاستر وشني بعد كلام واما الوالد اذا
 ضرب ولدا الصغير للمناديب لا شك انها تضمن من الامام وقد اختلف المشايخ على قولها قال بعضهم تضمن وقال
 بعضهم لا تضمن انتهى **قول** رخصها لا يحسب من بل بين الفرع **قول** محل هذا اما لم يتمرد على الحاكم فانه اذا
 تمرد فليس قال في الجوهر رجلا له على ابيه ميراث او دين آخر فاقرا واقام البينة عليه فانه لا يحسب ما
 لم يتمرد على الحاكم فاذا تمرد عليه يحسب **قول** واختص الاصول الذكور بوجوب الاعفاف **قول** الاعفاف مصدر الفعل
 المبني للمفعول والمعنى واختص الاصول الذكور بوجوب ان يعفوا لاني بلن يعفهم فروعهم اذا احتاجوا الى النكاح وكانوا
 معسرين **قول** ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط **قول** ظاهره ان النكاح يصح ويلزم رلا خيار
 عليهما سواء كان غبن فاحشا رلا وسواء كان من كفوء او لا ظهر سوء اختيارهما او لا وقيد في الفتح بما اذا لم يلحق
 سوء اختيارهما في ذلك فان ظهر كان العقد باطلا على قول الامام علي الصحيح وليس مجرد في متن تنوير الابصار فقال ولولي
 النكاح الصغير والصغيرة ولو ليا ولزم ولو غبن فاحشا او غير ذلك ان كان الولي اذا ارجعه لم يعرف منه ما يجوز الاختيار وان

الا بأكملك لم يغرم الا ان يقترب ضربا لا يضرب مثله ولو ضربت باذن الام غرم الدية اذا اهلك والجبد كما يجب من ضرب
الامني اثنتا عشر مسألة ذكرنا على الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيه اجد الصحيح الفاء هذا فائدة من كتاب
على النسب اثنا عشر مسألة ذكرنا توريت المال واليولا ومعلم صحة الوصية من المزاومة ويلحق بها الاقرار بالدين
مرض موته وحمل الدية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية الصفقة والمطاب
الحد وحقوق القصاص احكام غيبوبة الحشفة يترتب عليها احكام وجوب الغسل وتحرير الصلوة والسجود والخطبة
والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف ومسحه ومكتابته ودخول المسجد وكراهة الاكل والشرب قبل الغسل وجوب
نزع الخف والصفرة وحرقها او تدب في اول الحيف بدينا وفي آخره بنصف دينار وقسا الصوم وجوب قضائه
والتعزير والكفارة وعدم انعقاده اذا طلع الفجر مخالفا لقطع التتابع المحروط فيه وفي الاعتكاف وفماد الاعتكاف والصوم
قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب المضي في فاسل هما وقضائهما وجوب الدم وبطلان خيا والسرقة
لمن له وحقوق الردعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت بكر او نقصها الوطى وجوب مهر المثل
بالوطى بشبهة ارنكاح فاصل ونموت الرجعة بدويغ العبد في مهرها اذا نكح باذن سيده وتحرير الوصية وتحرير اصل الموطوءة

مرف لا **قوله** ولو ضرب بالام غرم الدية اقول هذا انما يتم على قول الامام من ضمان الام لو ضربته للتاديب وكذا
على احدى الروايتين منهما من ضمانها اما على الرواية الثانية عنهما فلما بعلم ضمان فلا يتم **قوله** الا في اثنتا
عشر مسألة الخ اقول الذي ذكره في فن الفوائد احد عشر مسألة **قوله** واليولا اي وتوريت الولا **قوله** وعدم صحة
الوصية الخ قال بعض الفضلاء لعل المراد عدم نفوذها والا فهي مؤقوتة على اجازة المزاوم بدليل مسألة الاقرار فانه موقوف
ايضا على تصديق المزاوم انتهى وفيه تامل **قوله** وتعمل الدية اقول فيه ان تعمل الدية لا يختص بالنسب حتى يعترب
عليه دون غيره **قوله** وولاية التزويج اقول فيه ان القاضي يلي النكاح في بعض المسائل وليس قريبا ولذا كان قولهم
كل من يركب النكاح قضية مطردة غير منعكبة والقضايا الشرعية يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس **قوله** وولاية
غسل الميت فليس لغير القريب ان يتقدم لغسله عند وجوده من غير اذن **قوله** وولاية المال اي التصرف فيه اقول
قد تقدم ان ذلك خاص بالاب والجدا **قوله** وطلب الحد اقول وكذا طلب القصاص **قوله** وحقوق القصاص اي وصية
اسقاط للقصاص بالعفو او الصلح **قوله** احكام غيبوبة الحشفة في النكاح ما في الصحيح في الشيق يغيب غيابة بالكسر
وغيبوبة بالضم وغيابة وغيبوبة كسرهما انتهى وعلم منه انه لا يقال غيبوبة في مصدر وغاب الشيق في الشيق وانما يقال
في مصدر غاب بمعنى بعد كما يعلم منه ايضا على هذا كان الصواب ان يقول غيبوبة الحشفة **قوله** وتحرير الصلوة والصواب
ان يقول وعدم صحة الصلاة اذا يلزم من التحريم عدم الصحة ولكن لا يتم ذلك بالنسبة الى المعطوفات **قوله** والسجود
سجود التلاوة والا فسجود الصلاة داخل فيها **قوله** وجوبها او تدب في اول الحيف بدينا وفي آخره بنصف دينار وقسا الصوم وجوب قضائه
الاعتكاف عطف على الضمير العائد على الصوم ولذا ما دارج **قوله** مطلقا يعني بكرا كانت او ثمة **قوله** وقبله اذا كانت
بكر لان وطى المبكر تعيب لها **قوله** او نقصها الوطى يعني اذا كانت ثيبا ونقصها الوطى لان قضائها **قوله** وتحرير
اصل الموطوءة الخ اطلق الموطوءة فحمل الموطوءة بالزنا وهو كذا لك واطلق الموطوءة فحمل كل وطى وليس كذلك
فلك صرحوا بانها لو وطى امرأة وثقها بالزنا فاضاها لا يثبت بذلك الوطى حرمة المصاهرة لعدم ثبوت كونه في الدرر

الا إذا تكررت يقتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا يفيق للمولي ولا ينفذ العنة ولا يخرج به من كونها بكر فيكففى بسكوتها ولا يحل بحال والوطى فى القبل حلال فى الزوجة والامة مفند عدم مانع وينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بحقوقه بالتقبيل والممس بشهوة فهل الاولى للذالة على الرضا وقى جامع الفصولين جامعها فى دبرها بنكاح فانه لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الرطب فى الدبر لا يوجب كمال المهر فى النكاح الصحيح ولا تعيبه العدة فالوطى بها بعد من غير خلوة الرابعة الوطى بنكاح فانه كالوطى بنكاح صحيح الا فى مسائل الاولى وجوب مهر المثل ولا يزال على المسمى وفى الصحيح يجب المسمى الثانية الحرمة الثالثة عدم الحل الاول الرابعة عدم الاحصان به الخامسة للوطى بملك اليمين احكام كاحكام الوطى بنكاح فيوجب تعريضها على اصوله وفروعه وتعريض اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمة ضم اختها اليها ويخالف الوطى بالنكاح فى مسائل لا يثبت به التحليل ولا الاحصان السادسة كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الانزال لكونه تبعا السابعة لا يخلو الوطى بغير ملك اليمين من مهر واحد الا فى مسائل الاولى التى مية اذا نكحت بغير مهر مثلاً ثم اسلمها وكانوا اهل ينون ان لامهر فلا مهر الثانية تصح صبي بالغه حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج امته من قبله فالاصح ان لا مهر الرابعة وطى العبد سيدته بشبهة فلا مهر اخذت من قولهم فى الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده دينا الخامسة لو وطى حربية فلا مهر لها ولم اره الا فى السادسة الموقوف عليه اذا وطى الموقوفة ينبغي ان وفى الثانية يقتل انتهى يعنى هياضة قال الزيلعي لو رأى الامام مصلحة فى قتل من اعتاده جازله قتلته قال المصنف فى البحر واعلم انهم يذكرون فى حكم السياسة ان الامام يفعلها لم يقولوا واللقاضي فظاهره ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها **قوله** عند عدم مانع يخرج به الامة المجوسية **قوله** الثانية الحرمة اي الحرمة التى تثبت بالمصاهرة لا تثبت بالنكاح الفاسد وتثبت بالنكاح الصحيح **قوله** الثالثة عدم الحل للزوج الاول اي لا يثبت الحل للزوج الاول اذا ابان زوجته بيمينونة كبرى بالنكاح الفاسد ويثبت بالنكاح الصحيح بشرط الوطى **قوله** لا يثبت به التحليل الخ اي للزوج الاول بل لا بد من الوطى بنكاح صحيح **قوله** لو وطى حربية فلا مهر قيل لم يبين وجه الوطى هل هو بشبهة او عقد بناء على انها ذمية وهل الوطى فى دار الحرب اود الاسلام بدخولها بامان او وطئها وهي من الغنيمة قبل الغيبة انتهى **قوله** اقول الظاهر ان المراد الوطى فى دار الحرب لقولهم الوطى فى دار الاسلام بغير ملك يمين لا يخلو عن مقر واحد **قوله** السادسة الموقوف عليه اذا وطى الموقوفة قال بعض الفضلاء فيه ان وقف الحيوان باطل عندنا اللهم الا ان يحكم به من يرى صحته **قوله** وقف الحيوان انما يكون باطلا اذا كان بطريق الا صالة اما اذا كان بطريق التبعية فصحيح قال المصنف فى شرح الكنز من قوله وصح وقف العقار بقرة واكرته وقد افاد المصنف ان العبد يصح وقفه تبعاً للضيعة ولم يذكروا احكامهم فى البقاء من المتزويج والجنابة وغيرهما وحكمهم على العموم حكم الارقاء فليس له ان يزوج بنته بلا اذن وفى المزانية ولو زوج الحاكم جارية الوقف جاز وعبد لا يجوز ولو من امة الوقف لانه يلزمه المهر والنفقة وظاهره ان المتولي لا يملكه الا باذن القاضي ولا فرق بين القاضي والسلطان كفى الخلاصة وفى الامعاف وان جنى احد منهم فعلى المتولي ما هو الاصلح من الدفع او القلاء ولو فداه باكثر من ارش الجنابة كان متطوعاً الزائد فيضمنه من ماله فوافد اهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل فى الصلوة انتهى وفى الخلاصة يجوز

الفن الثالث

فَنَهَرُوا أَرَاهُ الْإِن سَابَعَهُ الْبَائِعُ لَوْ طَافَ الْحَارِيزَةُ قَبْلَ الْمُسْلِمِ إِلَى الْمَشْتَرِي وَهِيَ فِي حَقِّي مَنْقُولُهُ عَدْلُهَا الْثَامِنَةُ لِذَلِكَ الرَّاهِنُ لِلْمَرْتَنِ فِي الْوُطْطِ فَوَطِطَ ظَانًا الْعَدْلَ يَنْبَغِي أَنْ لَا مَهْرَ وَلَمْ أَرَهُ الْإِن الْثَامِنَةَ الَّتِي يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَطِطَ وَرَجَعَتْهُ مَعَ يَقَاءِ النِّكَاحِ الْبَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالصُّومِ الْوَاجِبِ وَضَيْقِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَالْإِعْتِكَافِ وَالْأَحْرَامِ وَالْإِبْلَاءِ وَالظَّهَارِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَعِدَّةَ وَطِطَ الشَّهْءَ وَأَصَارَتْ مَفْضَاةً اخْتَلَطَتْ قَبْلَهَا وَدَبَّرَهَا فَانَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ إِتْيَانُهَا حَتَّى يَتَحَقَّقَ وَقَوْمُهُ فِي قَبْلَهَا وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ لَا تَحْتَمِلُهُ لَصُغَرُهَا وَمَرَضُ أَوْ مَيِّمَتُهُ وَعَنْدَ امْتِنَانِهَا لِقَبْضِ مَعْبِلِ مَهْرَهَا لَمْ يَحِلَّ كَرَاهَا فِي بَعْضِ كِتَابِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ وَطِطَ مِنْ وَجِبِ عَلَيْهَا قِصَاصٌ وَلَيْسَ بِهَا حَبْلٌ ظَاهِرٌ لِئَلَّا يَصْدُرَ حَمْلٌ يَمْنَعُ مِنْ اعْتِقَادِ مَا وَجِبَ عَلَيْهَا الْتَامِعَةُ إِذَا حَرَّمَ الْوُطِطَ حُرْمَتُ دَوَائِجِ الْبَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالصُّومِ لِمَنْ أَمِنَ فَتَحْرُمُ فِي الْإِعْتِكَافِ وَالْأَحْرَامِ مُطْلَقًا وَالظَّهَارِ وَالْإِعْتِكَافِ الْعَاشِرَةِ إِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْوُطِطِ فَالْقَوْلُ لِلثَّانِيَةِ الْإِنْفِي مَسَائِلُ الْأُولَى ادْعَى الْعَيْنِينَ بِالْإِصَابَةِ وَانْصَرَفَتْ وَقُلْنَ غَيْبٌ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ بَيِّنَتِهِ الْإِن كَانَتْ بَكَرًا وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ التَّاجِيلِ أَوْ بَعْدَهُ الثَّانِيَةِ الْإِنْفِي إِذَا ادْعَى الْوَصُولَ إِلَيْهَا قَبْلَ مَضِيِّ الْمُدَّةِ قَبْلَ قَوْلِهِ بِبَيِّنَتِهِ لَا بَعْدَ مَضِيِّهَا الثَّلَاثُ لَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي يَعْدُ الدَّخُولُ وَلِي كَمَالِ الْمَهْرِ وَقَالَ قَبْلَهُ وَلَكَ نِصْفُهُ فَالْقَوْلُ لَهَا لَوْ جُوبِ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا وَلَهُ فِي الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَالسَّبْعِيْنِ فِي الْعِدَّةِ وَمَعَى حُلِّ مَبْنَتِهَا وَارْبَعُ حَوَاثِ وَاحْتِمَالِ الْحَالِ فَلَوْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَزِمَ تَحْتَمِلُهُ ثَبَاتُ نَسَبِهِ وَيَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهَا فِي تَكْمِيلِ الْمَهْرِ فَإِنْ لَاحِظَ بَنَفِيقَهُ عَدْنَا إِلَى تَصْلِيْقِهِ هَكَذَا فَهِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَمْ أَرَهُ الْإِن صَرِيحًا الرَّابِعَةُ ادْعَتْ الْمَطْلُوقَةَ ثَلَاثَانَ الثَّانِي دَخَلَ بِهَا فَالْقَوْلُ لَهَا لِحُلِّهَا لِلْمَطْلُوقِ لِأَكْمَالِ الْمَهْرِ الْخَامِسَةُ لَوْ عُلِقَ بِعَدْلٍ مَوْطِنُهُ الْيَوْمَ فَادْعَتْ عَدْلَهُ وَادْعَاهُ فَالْقَوْلُ لَهُ لَا نِكَارَهُ وَجُودَ الشَّرْطِ قَالَ فِي الْكَنْزِ ذَوَانِ اخْتِلَافِي وَجُودَ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ لَهُ أَحْكَامُ الْعُقُودِ هِيَ أَقْسَامُ لَا زَمَ مِنْ الْجَانِبَيْنِ الْبَيْعِ وَالصَّرْفِ وَالسَّلَامِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالْمُرَاجَعَةِ وَالْوَضْعِيَّةَ وَالتَّشْرِيكَ وَالصَّلَاحَ وَالْحَوَالَةَ الْإِنْفِي مَسْئَلَتَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْفَوَائِدِ مِنْهَا وَالْإِجَارَةَ الْإِنْفِي مَسْئَلَةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي الْفَوَائِدِ مِنْهَا هَبَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَوُجُودُ مَانِعٍ مِنَ الْمَوَانِعِ السَّبْعَةِ

وقف الغلمان والجواري على مصالح الرباط انتهى به يظهر سقوط ما قاله هذا البعض فضلا عن الحاجة إلى ما تكافه **قوله** وهي في حَقِّي مَنْقُولُهُ كَذَلِكَ أَقُولُ نَقَلْنَا الْمُؤَلَّفَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنَ الْفَنِ الثَّانِي عَنْ الْوَلَوِ الْجِيَّةِ **قوله** ظَانًا الْعَدْلَ افاد بمفهومه أنه إذا لم يظن الحل لا يكون الحكم كذلك فليحذر ذلك **قوله** أَوْ مَيِّمَتُهُ أَيِ الْوَاطِي كَمَا يَسْتَعْنَا مِنْ ضَبْطِ الْمُصَنِّفِ بِالْقَلَمِ فِي النُّسخَةِ الَّتِي بَخَطَهَا **قوله** وَالْأَحْرَامَ مُطْلَقًا يَعْنِي حَوَاثِ مِنْ أَوْ لَا **قوله** فَالْقَوْلُ لَهَا قَالَ فِي الْقِنِيَّةِ لَأَنَّهُمَا تَنْكَرُ سَقُوطُ الْمَهْرِ **قوله** لَوْ جُوبِ الْعِدَّةُ أَقُولُ الصَّوَابُ فِي وَجُوبِ الْعِدَّةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَلَهُ فِي الْمَهْرِ **قوله** عَدْنَا إِلَى تَصْلِيْقِهِ يَعْنِي فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي أَنَّهُ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ **قوله** فَالْقَوْلُ لَهَا لِحُلِّهَا الْحَالِ أَقُولُ حَقَّ الْعِبَارَةِ أَنَّ يَقُولُ فِي حُلِّهَا لِأَنِّي كَمَالِ الْمَهْرِ **قوله** لَوْ عُلِقَ بِعَدْلٍ مَوْطِنُهُ أَقُولُ يَزَادُ مَسْئَلَةٌ أُخْرَى مِنْ كُورَةٍ فِي الْحَافِظِيَّةِ وَهِيَ لَوْ ادْعَى بَعْدَ الْحَوَالَةِ بِهَا وَطِطَ فَالْقَوْلُ لَهُ حَتَّى كَانَ لَهُ مَرَا جَعَتِهَا وَنَحْنُ عِبَارَتُهَا قَالَتْ بَعْدَ الْخَلْوَةِ وَطِطْتَكَ وَانْكَبَرْتَ فَلَهُ الرُّجْعَةُ انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا أَذِلُّوْا الْإِنْفِي الْقَوْلُ قَوْلَهُ لَمَّا ثَبَتَ لَهُ الرُّجْعَةُ **قوله** وَالتَّشْرِيكَ فَيَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ مَا إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا مِثْلًا وَقَالَ لِأَخْرَاشِ كُنْكَ فِيهِ فَانَّهُ جَائِزٌ وَقَالَ مَا اشْتَرَيْتَ الْيَوْمَ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَهَذَا يَخَالِفُ الشَّرْكَاءَ فِي عَقْدِ التَّجَارَةِ **قوله** وَوُجُودُ مَانِعٍ أَيِ وَبَعْدَ وَجُودِ مَانِعٍ

والصد اى والخلع بعوض والتمكاح الخالي عن الخيارين اى خيار الملوغ والعتق والاولاى ان يقال ونكاح البالغ العاقل
 الخراما كذا للشيخ جازم من الجانيين الشرعة والوكالة والمصارفة والوصية والعارية والايداع والقرض والقضاء
 وسائر الولايات الا الامامة العظمى وجازم من احد الجانبين فقط الرهن جازم من جانب المرتضى ولازم من جانب الراهن
 بعد القبض والكتابة جائزة من جانب العبد لازمة من جانب السيد والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب المصنف
 وعقد الامان جازم من قبل العربي لازم من جانب المسلم تنجسه من الجانيين جازم من الجانبين تولية القضاء للسلطان عزله
 ولو بلا جنحة كما فى الخلاصة وله عزل نفسه واما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي الميت فهي لازمة
 بعد موت الموصي فلا يملك القاضي عزله الا بغيره اذ عجز ظاهراً من جانب الوصي فلا يملك الوصي
 عزل نفسه الا فى مسئلتين ذكرناهما فى وصايا القوا ئد وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما فى الغنية وله
 عزل نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف فى وقف القوا ئد تقسيم فى العقود البيع نافذ وموقوف
 لازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف فى الخلاصة فى خمسة عشر زدت عليها تامة تكميل

قوله والصد اى اقول فيه انه ليس من المعقود بل من احكام عقد النكاح **قوله** والنكاح الخالي من الخيارين فان
 قيل النكاح ليس لازماً من جهة الزوج لقد رتبه على الطلاق قلت هو لازم كالبيع وقد رتبه على الطلاق لا توجب
 كونه جائزاً انما هو تصرف فى المعقود عليه ولا يلزم منه الجواز كان المشتري يملك التصرف فى المبيع وهو اصح
 الوجهين عند الشافعية وقيل جائز غير لازم من جهة الزوج **قوله** وجازم من الجانبين اقول الجواز يطلق
 فى السنة حملة على امر واحد هارفع المخرج اهم من ان يكون واجبا او مندوبا او مكروها الثانى على مستوي
 الطرفين وهو التخيير بين الفعل والترك الثالث على ما ليس بلازم وهو اصطلاح الفقهاء فى العقود فيقولون الوكالة
 والشركة عقدان جائزان ويعنون بهما للعاقل فحظه **قوله** وله عزل نفسه اقول ينبغى ان يعزل بعلم من قلده او بحضرة
 من قلده كما قالوا فى وصي القاضي له عزل نفسه بحضرته وكما قالوا فى عزل الوكيل نفسه يعزل اذا علم الموكل هكذا اقلته نفقها
 ثم رايت فى جامع الفصولين من الاول القاضي قال عزلت نفسي واخرجت نفسي من القضاء وكتب به الى السلطان
 يعزل اذا علم لا قبله كوكيل وقيل لا يعزل القاضي يعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك
 عزل نفسه **قوله** فلا يملك الوصي عزل نفسه على ما صححه بعضهم كفى فتاوى الشمس الحانوتى **قوله** وان كان وصي
 القاضي فلا لان للقاضي عزله كما فى الغنية نص مباركها نصب القاضي وصيا امينا كما فى ثم عزله لا يعزل لانه اشتغال
 بما لا يفيد وفى الفتاوى الصغرى الوصي ان لم يكن عدلا يعزل القاضي وينصب غيره وان كان عدلا غير كاف يضم
 اليه كافيا ولو عزله يعزل العدل الكافى يعزل واعتبعد ظهير الدين المرغيناني وقال انه مقدّم على القاضي
 لانه مختار الميث قال احتلنا فاذا كان يعزل وصي الميث وان كان عدلا فكيف وصي القاضي انتهى وفى جامع الفصولين
 وصي القاضي لو عزل نفسه ينبغى ان لا يعزل الا يعلم القاضي كوكيل وقاض ولو اراد وصي ان يخرج نفسه من الوصاية
 فى غير مجلس القاضي لا يملكه وبحضرة القاضي لو كان كافيا لا ينبغى ان يخرج منه ولو عزله اختلف فيه انتهى **قوله** وقد ذكرنا
 التولية على الاوقاف اقول بقى تولية الحكم ذكرها الزيلعي فى التحكيم وعبارته التحكيم من الامور الجائزة من غير لزوم
 فيستبدل احدهما بنقصه كما فى المصارفات والشركات والوكالات **قوله** البيع نافذ وموقوف اى اقول فى العبارة قصود

الباطل والآخذ مثل نافي العبادات مترادفان وفي النكاح كذا لك لكون قالوا نكاح المحارم فاحد منسب
 أبي حنيفة روح فلاح وباطل عند همارح لمصل وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط الحد لشبهة العقد انتهى وأما في البيع فمتباينان فباطله مالا يصحون مشروما باصلا وروصفه وفاعله
 مما كان مشروما باصلا دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك به القبض وحكم الثاني انه يملك به وأما في الاجارة
 فمتباينان قالوا لا يجب الاجرة في الباطلة كما اذا احتاج احد الطرفين الى عمل طعام مشترك ويجب
 اجر المثل في الفاعلة وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاعله يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق به الضمان
 بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاعله دون باطله ومن الباطل لورهن شيئا باجرة نائمة او مغنية وأما في الصلح
 فقالوا من الفاعل الصلح على انكار بعد دعوى فاعله والصلح الباطل الصلح من الكفالة والشفعة وخيار العتق وقسم المرأة
 وخيار الهرب وخيار البلوغ ففيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما دفع كذا في جامع الفصولين وأما في الكفالة فقال
 في جامع الفصولين اذا دعي بحكم كفالة فاعله يرجع بما دعي فالكفالة بالامانات باطلة انتهى ولم يتضح الفرق بين الفاعل
 والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليراجع الى الكتب المطولة وأما الكتابة فمترادفان فاعلهما بين الفاعل والباطل فيعتق
 باداء العين في فاعله ما كان كتابة على خمرا وخنزيرا ولا يعتق في باطلها كالكتابة على ميتة او دم كاذكة والزبيعي
 وأما الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذ انقضى شرط فاعله فاعله الباطل والفاعل
 مند الشائعة مترادفان الا في الكتابة والتخلف والعارية والوكالة والشركة والغرض وفي العبادات في الحج ذكره الاهيوطي
 وحكام الفسوخ وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد اشياء خيار الشرط وخيار
 وحقيها ان يقال البيع اقسام صحيح وفاسد وباطل ومعهده والصحيح نافذ وموقوف ولازم وغير لازم **قوله** الباطل والفاعل
 مند نافي العبادات مترادفان اقول في شرح النقاية للعلامة القهستاني ان الباطل ما انتفى وكنه او شرطه هو اكان من قبيل
 العبادات او المعاملة كصلاة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس والفاعل لغة الذاهب الرونق وشرعا
 ما وجد اركانه وشرطه دون اوصافه الفا رجية المعتمدة شرعا كبيع بخمر وحالة بلا مائة انتهى وقد علم منه ان الباطل
 والفاعل في العبادات غير مترادفين وهو غير غريب **قوله** وفي النكاح كذا لك يعني ان الباطل والفاعل في باب
 النكاح مترادفان لان ثبوت الملك في باب النكاح مع المنافي وانما يثبت ضرورة تحقق المقاصد من حل الاهتمام للتوالد
 والتناهل فلا حاجة الى عقد لا يتضمن المقاصد فلا يثبت الملك فان قلنا فاذا كان باطلا كيف تترتب عليه الاحكام
 كثبوت النسب وحبس العدة ومقوطة الحد وغيرها قلت لتحقيق شبهة العقل فان هذه الاحكام مما تثبت بالشبهات كذا في
 حواشي فصول البدائع **قوله** فاعله يتعلق به الضمان في شرح الهداية لتاج الشريعة عند قوله ولا يجوز رهن المشاع واحتلف
 اصحابنا في ذلك قال بعضهم انه باطل وهو اختيار الكرخي حتى لو قبض كلها لا يلحق في ضمانه ولو قبض بعضها لا يكون رهننا
 لا يتجدد العقد وقال بعضهم انه فاعل حتى لو قبض مضافا يكون مضمونا ولو قبض مقررا يعود الى الجواز انتهى ومثله في
 النهاية **قوله** فقالوا من الفاعل الصلح على انكار ما ذكره المصنف قول ضعيف والصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى كما في
 شرح الوقاية وفي متن التنوير الصلح من انكار ما ذكره المصنف قول ضعيف والصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى كما في
 الباطل في الرهن والكفالة الى اقول دعوى عدم الاقضاء بما ذكر في الكفالة مسلم وأما في الرهن فلا فاعله لم يبين المصنف الفرق

جاء النقل الى ثلثة ايام وخيار الرود وخيار العيب وخيار الاصحاق وخيار الغبن وخيار الكمية وخيار كونه المهر
 وخيار فوات الوصف المهور بمقتضىه وخيار هلاكه بعض للبيع قبل القبض والملاكمة والتعاقب وهلاكه المبيع قبل القبض
 وخيار التعديل في المهر على ما اشترطه من احدى الروايتين وخيار الضيعة في المهر المهر والولاية وظهور المبيع مستحقا او
 موقوفه عليه فبما اورد من غيرها الما قبله الا المتعاقب فانه لا ينقسم بموقفا يغضه القاضي وكلها يحتاج الى الفسخ
 ولا يفسخ فيها بنفسه وقد منفرقا النكاح في قسم الفواقد من جهة جودها عند النكاح فسخ له اذا جاعده صاحبه عليه
 واختلغا في جود الموصية الفسخ هل يترفع العقد من اصله فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه اجعل على العقد كان
 بين قاض الدعي و باطلا **قوله** وخيار الاصحاق قول كالمواظف في الغبن الدار شائعا فخير المشتري منه فانه
 ويرجع بكل ثمنه وامسكه ويرجع بثمن المستحق ولو اصحق منه موضع جمينه مطلقا كان قبل قبضه فهو مخير المصير ولو كان
 من بعده فلا خيار له ويرجع بثمن المستحق وقال المصنف له رد كله بكل ثمنه وتتمام الكلام على خيار الاصحاق في كتابه
 بالفصول في الفصل الخامس والعشرين **قوله** وخيار الغبن وهو يثبت في صورة الوكيل والموصي وفي صورة التعديل
 البائع المشتري بان كان المشتري غيبا لا يعرف فقال المأذع اشتره به في الغبن فانه يشترط فيه فاشترى ما مقرر به بقوله فله
 خيار الغبن كذا في ختا من المصنف **قوله** وخيار الكمية صورته ان يقول رجل لا امر اشترى منك بهذه الدار اهم
 التي في هذه الدار فيقول الاخر يبعث بها ثم يطلع البائع على الدار فله الخيار واعلم ان لهم خيارا في صورة كشف الحال
 وهو ان الانسان اذا باع طعاما بانه او حجر لا يعرف قدره يجوز له ان يبيع له الخيار كما ان الدار في البحر في
 قوله و بانه او حجر لا يعرف قدره **قوله** وخيار النقص العيني العيني اما القولي فقد علم من قوله وخيار الغبن فانه يرجع
 اليه وقد ذكر المصنف في شرح المعنى الخلاف في الرد بالغبن العاشر ثم قال فقد تحرران المذهب صاحب مد م الرد به
 ولكن بعض مشائخنا اختلف بالرد به وبعضهم اختلف به ان غره الاخر وبعضهم امتنع بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا
 وبعضهم احتار الرد به اذا لم يعلم به المشتري وكما يصحون للمشتري مقبولا مغرورا يكون البائع كذا في متاوي
 قاري الهداية والصحيح ان ما يدخل تحت ثمن المقومين يسير وما لا يدخل تحت فالحش **قوله** الا المتعاقب قيل عليه لا يصح
 استثناء من قوله كلها يباشرها العاقل لان العاقل يباشرها ايضا وكان مراده كلها يباشرها العاقل ويبيع بها الا المتعاقب
 فانه وان باشرها العاقل ليعتد بالبيع وانما يغضه الحاكم **قوله** جودها عند النكاح فسخ له يعني لان النكاح بعد التمام
 وهو النكاح الصحيح النافذ اللازم لا يعتد بالفسخ واما قبل التمام فيجوز الفسخ كافي تزويج الاخ والعم الصغيرة فانه
 صحيح فانه لا يزم فيقبل الفسخ كذا حقه الزيلعي ويرد عليه ان تداد احد هما فانه فسخ وهو بعد التمام وكذا
 اباها من الاحلام بعد اسلام الزوجه فانه فسخ اتساقا وهو بعد التمام وكذا املاك احد الزوجين صاحبة فالسحق انه يقبل الفسخ
 مطلقا اذا وجد ما يقتضيه شرعا **قوله** اذا جاعده صاحبه عليه بل من صدقه ولم يكن به قال في جامع الفصولين في فصل
 الخيار ان لو افكر البائع بيع الامة والمشتري من ماله لا يفسخ البائع وطيبا لان انكار البائع وان كان فسخا فالفسخ لا يتم به
 حتى لو ترك المشتري الدعي او اظهره بلسانه بان يقول عزمت على ترك الخصومة او فسخت البيع وهذا هو الوجه
 الفسخ **قوله** واختلغا في جود الموصية الفسخ هل يترفع العقد من اصله فيما يستقبل قال في الجامع لا يترفع فسخا وهو ما من الوصية يعني لان
 قاله مجموع البائع في الماضي ونفي في الحال والمجود نفي في الماضي والحال من بينهما فليجوز فسخه انه رجوع فليل انه

الفصل الثالث

لا يمكن في المستعجل لا فيما مضى وفائدته مذكورة في اجكام خروج الهداية وذكرها الزيلعي ايضا في خيار العيب
 الحكم المكتوبة في البيع بها قال في الهداية والكتاب كالخطاب وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء
 الزوجا للتمتع وفي فتح القل يدور في الكتاب ان يكتب اما بعد فقل بعثت عمتي منك بكذا فلما بلغه ونهض ما فيه
 تعالى قبله في المجلس وما في المسموط من تصويره بقوله يعني بكذا ان قال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح
 في شرط اليهود وقيل بل يفرق بين اليهود واليهود يعني من بالاسرار احتياجا ومن الغائب الاجاب انتهى ويصح النكاح
 بها قال في فتح القل يدور في ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب بحضور الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه او تقول ان فلانا كتب الي بخطبتي فاشهد وانني قد زوجت نفسي منه اما لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت
 نفسي من فلان لا ينعقد لان صحاح الشطرين شرط وباسمهم الكتاب والتعبير عنه منها قد جمعوا الشطرين بخلاف
 ما اذا انتفى ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود
 محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهد واعلي بل لك لم يجز في قول ابي حنيفة رح حتى تعلم اليهود ما فيه وجوز
 ابو يوسف رح من غير شرط اعلام الشهود بها فيه واصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المستصفى هذا اذا كان بلفظ
 التزويج اما اذا كان بلفظ الامر كقول زوجي نفسك مني لا يشترط اعلام الشهود بما في الكتاب لانها تقول في العقد
 بحكم الوكاله ونقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما اذا جعل الزوج الكتاب بعد ما شهد هم عليه من غير قراءة
 عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم فشهدوا ان هذا كتابي ولم يشهدوا
 بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عند هما ولا يقضي بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به اما الكتاب فصحيح بلا اشهاد وهذه
 الاشهاد لهدا هو ان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند جمع الزوج الكتاب انتهى ولما وقع الطلاق والعتاق بها
 فقال في البرازية المكتوبة من الصحيح والاخرى على ثلثة اوجه ان كتب على وجه الرحالة مصل را معنو فثبت ذلك
 قول ابو يوسف والاول قول محمد وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين فما في الجامع معقول
 على الجواز عند غيبة الوصي وما في المسموط عند حضوره كما في الذخيرة **قوله** وذكر الزيلعي ايضا ذكره الزيلعي
 من قوله ولو باع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء يرد على بائعه ولو يرضا لا قال شيخ الاسلام قول القائل بان الرد بالقضاء
 صحيح للعقد وجعل له كان لم يكن متناقضا لان العقد اذا جعل كان لم يكن جعل الفسخ ايضا كان لم يكن لان فسخ العقد
 بدون العقد لا يكون فاذا انعدم العقد من الاصل انعدم الفسخ من الاصل فاذا انعدم الفسخ ما د العقد لانعدام ما ينافيه
 فيتمكن في هذه الدواعي دور وتناقض من هذا الوجه وليكن يقال يجعل العقد كان لم يكن في حق المستقبل دون الماضي
قوله فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط اليهود اقول انما يتم الفرق على القول بان الامر اجاب في
 النكاح واما على القول بانه توكيل فلا فرق بين البيع والنكاح لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل ويشترط على القول
 الثاني لكن ظاهر ما في المراجع ان زوجني وان كان توكيلا لكن لما لم يعلم زوجت بل ونه تزول منزلة شرط العقد فعلى
 هذا يشترط صحاح الشاهدين للفظ الامر ايضا على القول بانها توكيل ايضا **قوله** فان في المستصفى هذا اذا كان بلفظ التزويج
 اقول فيه ان لفظ الامر والتزويج وجودان في العبارتين اذ لا فرق بين زوجني نفسك وزوجني فلان زوجني فلان زوجني
 كما لا يستصفي **قوله** وهذه الاشهاد لهدا هو وان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب بالبيع فراجع اسم الاشارة الثاني فيه متأخر عنه

بأقراره او بالبينة فكالخطاب وان قال لم انوبه الخطاب لم يصل في قضاء ود نيالة وفي المنتقى انه يدل من ولو كتب على
يستبين عليه امر أنه او غيره كذا ان لوى صح والافلا ولو كتب على الهواء والماء لم يقع شيء وان لوى وان كتب ان
طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان قال المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فما لم يصل لا تطلق وان ندم ومضى من
الكتاب ذكر الطلاق وترك ما صواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومجوه الطلاق كرجوعه من التعليق وانما يقع
اذا بقي ما يسمى كتابة او صالحة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان مسح الخطوط كلها وبعث اليها البياض لا تطلق لان ما
وصل اليها ليس بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه كتبه بيد فرق بينهما في القضاء انتهى وفي ذكر
الزيلي من مسائل شتى في الكتابة لا على الزم ان الاشهاد عليه والاملاء على الغيرية وم مقام البينة وفي الغنية كتبت
انت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ علي فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطا بها انتهى وقد مثلت من رجل كتب ايمانا ثم
قال لا اقر امانا فقرأها هل تلزمه فاجبت بانها لا تلزمه ان كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا
الناهي والخطي والذاهل كالعامد واما الاقرار بها ففي اقرار البزازية كتب كتابا فيه اثرا رابين يدي اليهود فنفاه على
اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بانه اقر قال القاضي النسفي ان كتب
مصدرا مرسوما ولم شاهد حل له الشهادة على اقراره كالواقر كذا لك وان لم يغل اشهد علي به فعلى هذا اذا كتب
للغائب على وجه الرحالة اما بعد فلك علي كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكلما

وهو المصدر المنسلب من قوله ان تتمكن قوله وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها او لا يعني اذ انوى كما يعلم من قوله
ولو كتب على شيء يستبين الخ قوله وان قال المكتوب كذا في النسخ والصواب وان كان المكتوب كافي خطا المصنف اقول
فلو كتب في قرطاس اذا تآك كتابي هذا فالت طالق ثم في نسخة في كتاب آخر وبعثه ثم اتاها الاول ايضا
واجتمع اطلقت ثنتين قضاء وتقع واحدة بانه كافي مجمع الفتاوى من كتاب الطلاق نقلا عن الظهيرية ولم يذكر المص
حكم الاستثناء في اليمين بالكتابة ولا حكم ماله اكره على كتابة طلاق زوجته اما الاول ففي مجمع الفتاوى اذا كتب الطلاق
واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واهتثنى بالكتابة هل يصح قال لا رواية لهذا وينبغي ان يصح في فصل الكتابة منه
انتهى واما الثاني ففي مجمع الفتاوى نقلا عن الحائية اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته مكتوب فلا تا
بنت فلان طالق لا تطلق لان الكتابة من الغائب جعل كالخطاب من الحاضر فلا حاجة هيما حيث احتيج الى الضرب والحبس
قوله ومجوه الطلاق كرجوعه من التعليق يعني والرجوع من التعليق لا يصح قوله وذكر الزيلي من مسائل شتى الخ نص
عبارته بعد كلام ثم الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهوان يكون معنونا اي مصدر ابالعزوان وهوان
يكتب في صدره من فلان بن فلان الى فلان على ما جرت به العادة في تفسير الكتاب بغيره يكون هذا كالمطلق فيلزم
هجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الحد وان وادراق العجرا على الكافة لامل وجد الرهم فان هذا يكون
لغو لانه لا يعرف في اظهار الامر بهذه الطريق فلا يكون هجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالبينة والاشهاد عليه والاملاء على الغير
حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقد تكون للتحقيق وهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء من غير اشهاد
هجة والاول الظاهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مرسوم ولا يثبت به شيء من الاحكام وان توج
انتهى قوله وان كانت بالله تعالى فقالوا النسائي والخطي والذاهل كالعامد اقول فيه انهم قالوا ايضا الناهي والخطي

رواها من حرفة لأن الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الآخر من يشترط أن يكون معنوا مصدر وان لم يكن إلى
 الكاتب الثاني كتب وقرأ عند الشهود ولهم أن يشهدوا أنه لم يقرأ الشهود وأما الثاني الثالث أن يقرأ عند هم وغيره فيقول
 الكاتب الثالث وأما في الرابع أن يشهد هم ويقول أشهد وأما في الخامس أن علموا ما فيه كان اقرا أو لا فلا يذكر
 القاضي إذ من عليه ما لا يخرج خطأ وقال إنه خطأ لأنه من عليه بهذا المثل فافكر أن يكون خطأ فاشهدت وكان بين الخطئين
 مهاجرة ظاهرة في العلم التي ما حفظ كاتبة وأخذ لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لأنه لا يميز بين من يقرأ على خطه بخطه والآخر
 لكن ليس علي هذا المال وإنما لا ينبغي كذا هنا إلا في ياد كالأعمال العامة والصرف والسهميات التي لا يميز بين القضاة من الفوائد
 أنه يعمل في فتر البيع والسهميات والصرف فالحطانية حجة وفي كتاب ملك الكفار بالاستيذان حتى لو وجد حربي في دارنا
 وقال أنا مولد الملك يصدق إذا كان معه كتابه كما في حبر الخاتية فيعمل بها وأما اعتماد الراوي على ما في كتابه والهادي
 على خطه والقاضي على هلامته عند عدم التذكر فغير جائز عند الإمام وجوز أبو يوسف وح للراوي والقاضي دون
 الشاهد وجوز محمد وح للكل أن يثق به وإن لم يثق كرتفعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الأئمة الجوهري رح
 ينبغي أن يقتضى بقول محمد وح وهكذا في الأجناس انتهى وفي أبحاث البزازية امر الصكاس بكتابة الأجرة وأشهد
 ولم يجز العقل لا ينبغي بخلاف ذلك الاقرار والمهر انتهى واختلفوا فيما لو امر الزوج بكتابة بطلاقة قيل يقع وهو
 اقرا به وقيل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب به ويفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعد وقيل لا يقع وإن كتب
 الاذنوى الطلاق وفي المبتغى بالمعجمة من رأى خطه ورفعه وسعه أن يشهد إذا كان في حوزة وبه تأخذ انتهى ويجوز
 الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا من المجتهد أحد أمرين إما
 أن يكون له من فيه إيراد من كتاب معروف ثلثه الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن رح ونحوها من
 التصانيف المشهورة انتهى ونقل الأسيوطي من أبي إسحق الأسفرائيني الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة
 لا يشترط اتصال السند إلى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتي أخذ من قولهم يجوز الاعتماد على ما شارقه بالكتابة
 أولى وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يد فقل في الخاتية ولو ادعى من الكتاب تسمع دعواه لا نهى
 لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الإشارة في موضعها وفي اليتيمة مثل من وكيل من جماعة يالد دعوى لأشياء من
 والد اهل في الطلاق كالعامد فلا يتم ما قاله من الجواب وأنه الهادي للصواب **قوله** وذكر القاضي ادعى عليه ما لا يخرج خطأ
 الخ قيل عليه هذه العبارة التي ذكرها من القاضي لم تكن بهذا اللفظ في قاضي خان في الاقرار عند الكلام على الكتابة ويمكن
 أن يكون في محل آخر لكن بالمعنى في البعض نعم ذلك مذكور في البزازية والفصول **قوله** لا يحكم عليه بالمال في الصحيح
 أقول هذا صريح في أن في كتب المذهب قولاً لا بالحكم عليه **قوله** إلا في ياد كالأعمال العامة كخط المصنف والصواب
 الباعة **قوله** والصرف والسهميات قول في الفصل السابع والعشرين من معين الحكم خط الصرف والسهميات حجة
 وبه كان يفتي برهان الأئمة انتهى هذا وللقاضي عبد البردين الشحنة رسالة في هذه المسئلة بين فيها ما هو الصحيح
 من المذهب وقد ذكرنا حاصلها فيما تقدم في كتاب القضاء **قوله** ونحوها من التصانيف المشهورة يفهم منه أنه لا تجوز
 الفتوى من التصانيف الغير المشهورة وبه صرح المصنف في بعض رسائله **قوله** وفي اليتيمة مثل علي بن أحمد من الفاهد
 الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ منه الجواب عن هاد فتوى وهي أن الشهود إذا سئلوا عن عدل والد الذي شهدوا به

نسخة يقرأها بعض الموكلين هل يستعملها القاضي قال اذا تلقى الوكيل من لسان الموكل منه وهو الا لا انشبه بهما **قوله** البرازية شهد احد هما من النسخة وقرأها سانه وقرأ غير الشاهد الثاني منها وقرأ الشاهد ايضا مع مقارن القراءة لا يصح لانه لا يثبت من الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعي من الكتاب تجمع اذا اثار الى موافعها انتهى وفي المصيرفة بهذا الكتاب فطلب القاضي ان يشهد ابان لسان لا تجب وهذا اصطلاح القضاة وفي اليتيمة ومثل علي ابن احمد من الشاهد اذا كان يصف احد المدعى به حين ينظر في الصك اذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره ينقله ويحفظه من النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به نوعا محتاجة كتقارير القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى واما السوالة بالكتاب فذكرها في كفاية الروايات الحسامية في فصل السيفتحة وفصل فيها تفصيل احسننا فليروا منه من رامة واما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المحتسبي كتب مكا خط يد اقرار اربال اذ وصية ثم قال لا خراش هل علي من غير ان يقرأ له وسعه ان يشهد انتهى وفي الخاتمة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال هلما ولا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يعمل لهم ان يشهدوا بما جدي معان ذلك اما ان يقرأ الكتاب عليهم او يكتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا علي بما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول هو اشهدوا علي بما فيه وتامه فيها احكام الاشارة الاشارة من الاخرى معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شي من بيع واجارة وصية ورهن ونكاح وطلاق وعقار نوابر اقرار وقصاص الا في الحد ودول وحل قد خالفوا هذا ما خالف فيه القصاص الحد ودون رواية ان القصاص كما للحد ودلنا فلا يثبت بالاعارة وتامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على احتثناء الحد ودون زاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كافي التهديب واما يمينه في الدعاوي ففي ايمان خزنة الفتاوى وتعليق الاخرى ان يقال له عليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا فغيره نعم ولو حلف بالله كانت اثارته اقرارا بالله تعالى وظاهر اقتصاص التلخيص على استثناء الحد ودنقا صفة الاحكام بالاشاراة ولم اره الا فيهما نقلا صريحا كتابا لاخرى كاشار له واحتلفوا في ان عدم القدر على الكتابة شرط للعمل بالاشاراة او لا والمعتدل لاولها ذكره في الكنز باراد لابل في اشارة الاخرى من ان تكون معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيان لما لجملة الاخرى انتهى واما اشارة غير الاخرى **قوله** كان معتقل اللسان ففيه اختلاف واقتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد وكانوا قد كتبوا الحد ود فلم يعرفوها هل تبطل شهادتهم **قوله** اذا كان ينظره ينقله يقول ان يقول اذا كان ينقله ينظره **قوله** فلا تقبل شهادته كافي التهديب اقول وكافي المنية ومبارتها شهادة الاخرى لا تقبل في حادثة **قوله** فيصير به اي بالحلف المفهوم من قوله وتعليق الاخرى **قوله** كانت اثارته اقرارا بالله يعني ولا يكون حالفا كافي الخاتمة **قوله** ولذا ذكره في الكنز باراد اقول المذكور في نسج الكنز الصحيحة العاطف بالواو والدلالة على مطلق الجمع الصادق بالمعية لا بالاولى على احد الشيعيين ارا الاشياء **قوله** ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه اليه اقول ينبغي ان تكون الاشارة بالقرارة كذا **قوله** فالتقوى على انه ان دامت الغفلة الى الموت اليه اقول يشكل عليه ما في الغفلة اعتقل لسانه **قوله** فويله نصلي صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة انتهى اللهم الا ان تستثنى الصلاة لانها بدخول وقت الصلاة

الفن الثالث

عبدية ومنهم من يفترونه من ادبته وهو معتق وان لم يكن معتقاً للسان لم يعتبره اشارة مطلقاً الا في اربع الكفر
والاسلام والنسب والافتاء كذا في تلخيص المحبوبي ويزاد اخل من مسئلة الافتاء بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث
واما الكافر اخذ من النسب لانه يحتاط فيه لسقم الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه او اخذ من الكتاب والطلاق
اذا كان تفسير المجهول كالو قال انت طالق هكذا اشارت بذلك وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق و اشار بذلك لم تقع
الا واحدة كاعلم في الطلاق ولم ير الا ان حكم انت هكذا مشيراً بما صابحه ولم يقل طالق و تزايد ايضا اشارة من المحرم الى
صيد فقتله يجب الجزاء على المشير وهذا فروع لما رها الان الاول اشارة الاخرس بالقراءة وهو جنب ينبغي ان يحرم عليه
اخذها من قولهم ان الاخرس يجب عليه تعريضك لسانه فعملوا التحريك قراءة الثاني ملق الطلاق بمعية اخرس فاشارة
بالمعية وينبغي الوقوع لوجود الضبط الثالث لو علق بمشيرة رجل فاطق فخرس فاشارة بالمعية ينبغي الوقوع والله اعلم
قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب
المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق بالعقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه اذا نزل الوصف
يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف
من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الاترى ان من اشترى فصاعاً انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينقل بالعقد
لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر انعقد العقد لاتحاد الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا
الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجار وما اثر العقود ولكن ابو حنيفة رحمه الله جعل الحمر والخمر جنسا واحداً والعبد جنسا
واحداً فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الدن من الخمر والشارح الى هذا العبد و اشار الى
حر ولو حرم عراً و اشار الى حلال فلها التحلل في الاصح ولو سمي البيع شيئاً و اشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه
قد خل في حد الكثرة فيخرج باجماعهم **قوله** لم تعتبر اشارة مطلقاً قول اي لاني الحد ودلاني غير **قوله** الا في اربع
الكفر والاسلام اقول في شرح الشافية ان جارية اريد اعتاقها في كفارة فجع بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهما
ابن الله فاشارت الى السماء فقال اعتقها فانهما مسلمة **قوله** والادماء نقله في القنية عن علاء الدين الزاهدي ونقل
عن ظهير الدين المرغيناني انه لا يعتبر قال لان الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع العتاي تعتبر لان جواب المفتي
ليس بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الجواب عند المستفتي واذا حصل هذا المقصود اعتفى المستفتي عن اللفظ
كالو حصل الجواب بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانهما يتعلقان باللفظ والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند العجز
قوله اخذ من النسب لانه يحتاط يعني كما يحتاط في ثبوت النسب ولذا لك اثبتوا نسب ولد المشرقي من المغربية **قوله**
اخذ من الكتاب عطف على قوله اخذ من النسب **قوله** الكتاب اي كتاب الامام بالا ما **قوله** ولم ير الا ان حكم انت
هكذا الخ قال بعض الفضلاء يجب ان لا يقع شيع وان نوى الطلاق لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر دون اللفظ
قوله ينبغي ان يحرم عليه اخذها من قولهم اقول في الاخذ منه نظراً لان جعلهم التحريك قراءة تكليف له
بالقراءة لا بحسب الامكان في باب العبادات ولذا قالوا الا قرع يجري الموضع على راحته وان لم يكن بها شعري باب الحج
تكليفاً بالخلق بقدر الامكان في باب العبادات ولم يعهد مثله ذلك في باب المحرمات **قوله** وان كان من خلاف
جنسه الخ اقول بشكل على هذا ما في المحيط من باب ما يرجع به الوكيل على الموكل قال بعثت منكم هذا الحمار

بطل البيع كما اذا جمع بالثوبين والى زجاج لكونه بيع المعة ولم ولو ممتن ثوبا هو ريارا اشار الى موزي^٢ اختلاف^١ في بطلانه اذ فساده ففصل في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير الفص الذي هو والائتم من بني اقام^٣ ففصلان^٤ ففصلان^٥ ففصلان^٦ ففصلان^٧ ففصلان^٨ ففصلان^٩ ففصلان^{١٠} ففصلان^{١١} ففصلان^{١٢} ففصلان^{١٣} ففصلان^{١٤} ففصلان^{١٥} ففصلان^{١٦} ففصلان^{١٧} ففصلان^{١٨} ففصلان^{١٩} ففصلان^{٢٠} ففصلان^{٢١} ففصلان^{٢٢} ففصلان^{٢٣} ففصلان^{٢٤} ففصلان^{٢٥} ففصلان^{٢٦} ففصلان^{٢٧} ففصلان^{٢٨} ففصلان^{٢٩} ففصلان^{٣٠} ففصلان^{٣١} ففصلان^{٣٢} ففصلان^{٣٣} ففصلان^{٣٤} ففصلان^{٣٥} ففصلان^{٣٦} ففصلان^{٣٧} ففصلان^{٣٨} ففصلان^{٣٩} ففصلان^{٤٠} ففصلان^{٤١} ففصلان^{٤٢} ففصلان^{٤٣} ففصلان^{٤٤} ففصلان^{٤٥} ففصلان^{٤٦} ففصلان^{٤٧} ففصلان^{٤٨} ففصلان^{٤٩} ففصلان^{٥٠} ففصلان^{٥١} ففصلان^{٥٢} ففصلان^{٥٣} ففصلان^{٥٤} ففصلان^{٥٥} ففصلان^{٥٦} ففصلان^{٥٧} ففصلان^{٥٨} ففصلان^{٥٩} ففصلان^{٦٠} ففصلان^{٦١} ففصلان^{٦٢} ففصلان^{٦٣} ففصلان^{٦٤} ففصلان^{٦٥} ففصلان^{٦٦} ففصلان^{٦٧} ففصلان^{٦٨} ففصلان^{٦٩} ففصلان^{٧٠} ففصلان^{٧١} ففصلان^{٧٢} ففصلان^{٧٣} ففصلان^{٧٤} ففصلان^{٧٥} ففصلان^{٧٦} ففصلان^{٧٧} ففصلان^{٧٨} ففصلان^{٧٩} ففصلان^{٨٠} ففصلان^{٨١} ففصلان^{٨٢} ففصلان^{٨٣} ففصلان^{٨٤} ففصلان^{٨٥} ففصلان^{٨٦} ففصلان^{٨٧} ففصلان^{٨٨} ففصلان^{٨٩} ففصلان^{٩٠} ففصلان^{٩١} ففصلان^{٩٢} ففصلان^{٩٣} ففصلان^{٩٤} ففصلان^{٩٥} ففصلان^{٩٦} ففصلان^{٩٧} ففصلان^{٩٨} ففصلان^{٩٩} ففصلان^{١٠٠}

في المحراب على ظن انه زيد فبان انه عمر ويصح ولو نوى الاقتداء بهل الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدل على شيئا لعله وقيا من الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم تصح واحتياط من مسئلة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلوة في مسجد في هذا الفصل من الف صلوة فيما هو ان لا يعتبر بالتسمية عند اسمها بدلا رحمه فلا يختص الغواب بما كان في زمرة صلى الله عليه وسلم الى آخر ما قاله واما في النكاح فقال في الخانية رجل له بنت واحدة اسمها ثمة فقال الاب وقتها العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه واشار الى ما يشهده غلط في اسمها فقال الزوج قبلت جاز انتهى ومقتضاها انه لو قال زوجتك هذا الغلام واشار الى بنته الصفة تعريضا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فكانت اسمية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او مكسدة وكذا المخالفة في جميع وهو النسب والصفة والعلو والنزول واما في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمة بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا يكلم هذا الصبي فكل هذا العمل فكل يعلم ما صار كبريا حنث لان في الاول وصف الصبار وان كان داعيا الى اليمين لكنه منهى عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغير ليس بداع الىها فان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكلب ولو حلف لا يكلم عبد ملان هذا او امرأته هذه او صديقه هذا فزال الالاف فكله لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا بكذا واشار الى عبد قائم بين يديه جازا العقد على العبد والعبودية والتسمية لان العقد تعلق بالمشار اليه **قوله** استنبط من مسئلة الاقتداء الخ من المسئلة الاولى من مسائل الاقتداء وهي لو اقتدى بهذا الامام زيد فبان عمر **قوله** عند الكلام على الحديث في مسجد في هذا كذا الخط المص بتعريف الحديث وما بعده بدل والمعروف في مثل هذه التنكيروا والاضافة الى الجملة **قوله** ان الاعتبار للتسمية الخ يعني لا للاشارة اذا الواعبرت لا يختص بما كان في زمرة صلى الله عليه وسلم والابنية لان المسجد قد غير بعده عليه الصلاة والسلام **قوله** ولو كانت الميت حاضرة الخ اقول في هرح الكافية للسيد وكفى الدين لو قال زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته مائسة فان اراد عطف البيان صح النكاح وان اراد البذل لم يصح لان القلط لم يقع في معتد الكلام انتهى وفي مجمع الفتاوى سميت في صغيرها باسم فلما كبرت سميت باسم اخر تزوج باسمها الاخر قال والاصح عندني ان يجمع بين الاسمين انتهى وفيه لو كانت له بنتان احد اسمها كبرى اسمها ثمة والاخرى صغير اسمها فاطمة وان اراد ان يزوج الكبرى ومقد باسم فاطمة ينعقد على الصغير ولو قال زوجت بنتي فاطمة الصغير لا ينعقد **قوله** والعلو والنزول اقول لم يظهر لي مراده بالعلو والنزول هنا **قوله** ولو حلف لا يكلم هذا الصبي الخ اقول الاصل في هذا واما مثاله ان اليمين اذا تعلقت باسم مشار اليه يبقى بقاء الاسم ويزول بزواله لا تعتبر اوصافه اذا لم تكن الصفة داعية الى اليمين لان الوصف يذكر للتعريف والاشارة بالبعاب التعريف فلم يتميز الوصف معها لانه دونها

أهليلسان فباعه ثم كلمه حدث القول في الملك قال في فتح القدر الملك قد لا يشبهها الفارغ ابتداء على التصرف فخرج
 نجر الوكيل انتهى وينبغي ان يقال الامناع كالسجور عليه فانه مال له ولا قدرة له على التصرف والمبيع المنقول مملوك
 للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وهو في الحادي القدر هي بانه الاختصاص الحاضر انه حكم الاصل لا انه
 به يثبت لا غير اذا لم يملك كالمسكن ولا ينكسر لان اجتماع الملكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل
 الذي ثبت الملك فيه خاليا من الملك والحقاني عن الملك هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الا هتيلاء لا غير الى آخره وفيه
 مسائل الاولى احباب التملك المعاوضات المالية والامهار والخلع والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنيمة
 والاحتيلاء على المباح والاحياء وتملك اللقطة بشرطه ودية القتل يملكها ولا ثم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها
 الجنين فتورث عنه والغاصب اذا فعل بالمفصوب هتيلاء زال به اهمه وعظم منافعه ملكه واذا خلط المثل بمثلي بحيث لا يتميز
 ملكه الثانية لا بد خل في ملك الانسان عيب بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصي له
 بعد موت الموصي قبل قبوله قال الزيلعي وكذا اذا وصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول اهتسانا لعدم من يلي عليه
 حتى يقبل عنه انتهى وزدت ما ذهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه السيد بلا اختياره وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه
 ولا تنقل الييمين بها والوصف الذي هو دواعي اليمين يعتبر لانه ان كان لا يفيد التعريف يفيد تقييد اليمين به
 كذا في شرح الجامع الكبير المسمى بالتحريم **قوله** قال في فتح القدر الملك قدرة الخ قول نص مبارته
 الملك القدرة على التصرف ابتداء الامناع ثم قال فخرج بالابتداء قدرة الوكيل والوصي والمتولي وبقولنا الامناع المبيع
 المنقول قبل القبض فان عدم القدرة للمع **قوله** وينبغي ان يقال الخ صريح في ان صاحب الفتح لم يذكره في التعريف وليس
 كذلك بل ذكره وذكر مستتره كما قد مناه بنقل صريح نص مبارته **قوله** فلا بد وان يكون قال الامام ابو بكر السيرافي
 يجوز ان تكون الواو بمعنى من ويجوز ان تكون واو اللصوق اي لصوق اسم لا خبرها **قوله** والمثبت للملك في المال المباح
 الا هتيلاء لا غير الخ وهو طريق الملك في جميع الاموال لان الاصل الا با حة فيها وبالبيع والهبة ونحوهما ينتقل
 الملك الحاصل بالاحتيلاء اليه فمن شرط البيع شغل المبيع بالملك حالة البيع حتى لم يصح في مباح قبل الاحتيلاء ومن شرط
 الاحتيلاء اخلاو المحل عن الملك وقته والارث والوصية تحصل الخلافة عن الميت حتى كانه حي لا انتقال ملك المورث
 للرد بالعيب دون المشتري فالاسباب ثلاثة مثبت للملك وهو الاحتيلاء وناقلا للملك وهو البيع ونحوه وخلافه وهو
 الميراث والوصية وما اريد لاجله حكم التصرف حكمة وثمرة فحكم البيع الملك وحكمته اطلاق الانتفاع والعقد تبطل اذا
 خلت عن الاحكام ولا تبطل بخلوها من الحكم **قوله** والوقف اقول المراد منافع الوقف والافريقية الوقف لا تملك عند نالان
 الملك في الوقف يزول من الملك لا الى مالك ولا بدخل في ملك الموقوف عليه ولو معيننا كما هيأتي قريبا **قوله** وكذا الوصية
 في مسئلة الخ اي يدخل الموصي به في ملك الموصي له اذا مات الموصي له اهتسانا والقياس ان تبطل الوصية لان احدا
 لا يتصرف على اثبات الملك لاحد بدون اختياره فصار كموت المشتري قبل القبول بعد ايجاب البائع وجه الاحتسان ان
 الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تما ما لا يباحقه الفسخ من جهة والما يتوقف لحق الموصي له فاذا مات دخل
 في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للمشتري او البائع ثم مات من له الخيار قيل الاجازة **قوله** لعدم من يلي عليه
 الخ قال بعض الفضلاء استفيد منه جواب واقعة الفتوى وهي لوجعل شخصا وصيا على اولاده هل يملك الوصي التصرف

فلو ترك ابننا قناود ينتمى مستغرق قناه وآرته ثم اذن للفقير في التجارة اذا تبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينفل بيع الوارث
 التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق لا ينبغي
 ان يباع الصومالم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقتصموا ثم ظهر دين محيط الارث والقسمة وللوارث استخلاص
 التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا دينا مسئلة لو كان الدين للوارث والمال منحصرا فيه فهل يسقط الدين وما يأخذه
 ميراث الارث وما يأخذه دينه قال في آخر البزاية استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا فير لا يمنع
 الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث يطل في الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه
 ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها الميت . يصح اثبات دين الميت عليه ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة
 مع وجوده وما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل يعقل يملك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة في حصة
 ذكره الصد والشهيد رح في شرح ادب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما يباح
 الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشر يملك الصداق بالعقد والزائد لها قبل القبض وانما الكلام
 في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في شرح الكنز وقد منان النصف يعود الى ملك
 الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء ارضاء وفائدته في الزوائد العادية مقرر في احتقار الملك
 فيستقر في البيع الخالي عن الخيار والقبض ويستقر الصداق بالدخول او الخلوة او الموت او وجوب العدة عليها منه
قوله ولو ترك ابننا قناود ينتمى مستغرق اقول في العمادية عن الصغير واحاله الى الجاهل مع ان استغرق التركة
 بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا يغير لا يمنع الارث كما عرفت كرهه عن البزاية **قوله** ولا ينفل بيع الوارث التركة المستغرقة
 بالدين الخ يعني ان بيعه موقوف على رضا الغرماء قال في البزاية في السابح من كتاب الوصايا لا يملك الوارث بيع
 التركة المستغرقة بالدين المحيط الا برضاء الغرماء **قوله** وانما يبيعه القاضي اقول ذكرنا المصير الرجوع للتركة
 لنا ويلها بالمتروك ثم اقول ينبغي ان يكون البيع بحضرة الورثة لماله من حق امساكها وقضاء الدين من ماله من
 اخذ اما في الثالث من العمادية ان الماذون المدينون لا يبيعه القاضي الا بحضرة مولاه والجامع بين المسئلتين تعلق
 الحق للوارث كالمولى **قوله** كذا ذكره الصد والشهيد الخ نص عبارته وان ادعى قوم على الميت ديونا فان ارادوا ان
 يثبتوا ذلك على الميت فليس لهم ان يثبتوا ذلك الا بحضور خصم من وارث او وصي وليس لهم ان يثبتوا ذلك
 على غريم للميت عليه دين ولا موصى له ولا غريم له على الميت دين اما الغريم الذي للميت عليه دين فلان
 المدين لا يدعى عليه شيئا وانما يدعى في ذمة الميت لكن اذا ثبت ذلك ثبت له ولاية الاستيفاء من هذا الغريم
 باعتبار انه تركه الميت فلا يكون الغريم له خصما بخلاف الوارث او الوصي اذا حضر فانه يخاصم الغريم الذي للميت
 عليه دين اما الوارث فانه يدعى على ملك ما في ذمته واما الوصي فلانه يدعى على حق قبض الذي عليه لنفسه واما الموصى له فلا نه
 ليس بخليفة للميت فيما يملك بل يتملك ابتداء بعقد الوصية الا ترى انه لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصح بيعه ومغرورا
 فيما اشتراه الموصى واذا لم يكن خليفة لا يملك المدين اثبات دين عليه واما الغريم الذي له على الميت دين فكذلك ايضا
 انتهى وتام الكلام فيه فليراجع من الباب الثالث والسبعين هذا واعلم انه وقع في الهزاية هنا ان الوصية بخلافة
 كالورثة وهو مشكل فان المصريح به ان ملك الموصي له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال المصنف في البحر وقد ظهر

تحويل النكاح كما أوضحنا في الشرح والإخير من زياداتي أخف من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الأمن من انفساخه بالهلاك وفي الأصل أن الأمن من تشطيره بالطلاق وحقوقه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لأنه لو ملك لم ينفسخ النكاح ولا فرق بين الأمن والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة إلا دين المسلم لقبول الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فإنه لا يقبله إلا بنقطة لجواز الاعتياض عنه وأما الملك في المغصوب والمستهلك فمستند عندنا إلى وقت الغصب والاحتلاك فإذا عيب للمغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند إلى وقت الغصب وفائدته تملكه لا اكتسابه ووجوب الكف في نفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا أن الملك يثبت للغاصب عوطاً للقضاء بالقيمة لا حكماً ثابتاً للغصب مقصوراً على الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذلك في الكشف في باب الإنهي وفي الهداية من النفقة لو أنفق المودع على ابوي المودع إلا أنه واذن القاضي ضمنها ثم إذا ضمن لم يرجع عليهما لأنهما ضمن ملكه بالضمان فظهر أنه كان متبرعاً وذكر الزبلي أنه بالضمان اعتدل ملكه إلى وقت التعدي فتبين أنه تبرع بملكه فصار كما إذا قضى دين المودع بها انتهى وفي شرح الزيادات لقاضيخان من أول كتاب الغصب الأصل الأول أن زوال المغصوب عن ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند إلى وقت الغصب في حق المالك وهو الغاصب وفي حق غيرهما يقتصر على التضمين إلا إذا تعلق بالاستئنا حكم شرعي بمنعنا من أن نجعل الزوال مقصوراً على الحال فمستند في حق الكل لأن الزوال في حق المالك والغاصب استند لا لكون الغصب سبباً للملك وضاعاً حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيرهما إلا إذا اتصل بالاستئنا حكم شرعي لأن الحكم الشرعي يظهر في حق الكل فيظهر الاختناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الأصل منها الغاصب إذا ودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لأنه ملكها بالضمان فصار مودعاً ما كان نفسه وفيه إذا غصب جارية فاودعها باقية فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو امتنعها الغاصب صح ولو ضمنه المودع أن صاحب الهداية أراد بالخلاف أن ملكه كل منهما يكون بعد الموت لا بمعنى أنه قائم مقامه ومما يدل على عدم الخلاف ما في تلخيص الجامع بعد بيان أن ملكه ليس خلافة أنه يصح شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث **قوله** والإخير من زياداتي قيل عليه لا حاجة إلى زيادتك لأنهم قالوا الدخول في النكاح السابق لدخول في الثاني الواقع في العدة فهو داخل في قولهم يمتقر بالدخول **قوله** إلا إذا اتصل بالاستئنا حكم شرعي وهو نفاذ البيع **قوله** ثم ذكر فروعا إلى قوله منها الغاصب إذا ودع العين ثم هلك عند المودع أقول المذكور في شرح الزيادات وجعل غصب جارية وأدعها رجلاً فقتلت عند قتيلا خطأ ثم ماتت واستحققت فهو بالخيار يضمن أيهما شاء لأن كل واحد منهما غاصب في حقه هذا والغصب وراء الألفي خصال ثلاثة أحدها أن هذا إذا ضمن الغاصب لا يرجع على مودعه لأنه ملكها بأداء الضمان فيصير مودعاً ما كان نفسه والثاني إذا ضمن المستحق المودع يدل فع القيمة إلى أو لياه الجناية ثم يرجع عليه بقيمة أخرى ثم المودع يرجع بجميع ما غرم على الغاصب لأنه عامل له فيرجع عليه بجميع ما غرم والخصلة الثالثة أنها لو باقية من المودع ثم عادت من الأباقي بعد التضمين عادت على ملك الغاصب في الأحوال كلها لأن اتوار الضمان على الغاصب **قوله** وفيه إذا غصب جارية فاودعها فابقت الخ الذي في شرح الزيادات تزجل غصب جارية فاودعها رجلاً فباقية منه ثم استحققت كان له الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن الغاصب برى المودع وكانت الجارية ملكاً للغاصب راي

الفن الثالث

وبما ان مقتضى فطرته فعلى المالك كافي الظهيرة واما ما في الزيلعي من انه لا تجب صدقة فطره ونسبى قلم كافي فتح القديري
 ويمكن حمله على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف لفقته واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضا
 فان بيعه بغيره لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجديا بانه بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت
 قيمته يقترون بهما قبل وينتقل حقه خيه من غير قبل بل كالوقف اذا اشتهى ان انتقل الوقف الى بل له ذكره قاضي خا
 ومن الوقف ما كان له لولا ان يقتل خطأ يقترون بقيته قبل ويكون به من جزم من غير قد يرد ذكره الزيلعي من الجديا
 بولم ارجعهم كتابته من المالك ويدهي ان تكون كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه من الكفاية وينبغي ان لا يجوز
 لانه ما دام المنفعة للمالك ولم ارجعهم وطى المالك وينبغي ان يحمل له لا تابع للملك الرقبة وقيد الشافعية بان تكون
 ضمن لا تحبل والا فلا الثالثة مشرتملك الهبة والصدقة بالقبض ويستحق المملك في الهبة بوجودها من الرخوع من
 هبة معلومة في القصد وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل المملك الرابعة مشرتملك العقار للشفيع بالاخل بالتراضي او قضاه
 بالقاضي قبلها لا مملك له فلا تورث منه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به تنبيه قد علمت ان الموصى له والى ملك المنفعة
 لا يجوز وينبغي ان له الاجارة واما المستاجر فيؤجر ويعبر ما لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف له عليه المستكني
 لا يزوج ويعبر والشافعية جعلوا في ذلك اصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاجارة ومن ملك الاثقال
 ملك الاجارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكا للثقال فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من
 ان الاجارة اباحة المنافع لا تملكها والمذهب عندنا انها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملكها المنافع وانما
 لا يملك المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ان يملكها به ومن لا يملكها ملك الاجارة لملك
 اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا عوض فيملكها فاعلم ما ملك ولانه لو ملكها للزم احل الاخرين الغير لها فزبن
 لان مؤنته عليه ولم يوجد العرف في حقه **قول** واما صدقة فطره فعلى المالك الخ اي صدقة فطرة العبد الموصى به بل منه وكل العبد
 المستعار والوديعة والاساني عبد او حطأ قال في العتق ومارقع في هرح الكنز والعبد الموصى برقبته لا يملك الا لتجب صدقة فطره
 من هو القلم انتهى وبه مقتضى قول المصنف ويمكن حمل على ان المراد لا يملك على الموصى له بخلاف لفقته لانه فهم ان
 كلام الزيلعي في العبد الموصى بخدمته وليس كذلك بل كلامه في العبد الموصى برقبته **قول** ولم ارجعهم وطى المالك وينبغي
 ان يحل الخ قال بعض المتضلاء لا يلزم من ملك الرتبة حل الوطى فان الرجل اذا زوج امته لا يحل له وطئها مادامت متزوجة
 وكذلك لا يحل له وطئ امته المحومية والفهي يظهر عدم حل الوطى قياسا على الامه المستأجرة انتهى يقول في القياس المذكور
 فظواهره والظاهر الحل كذا ذكره المصنف لعدم المانع واما ذكره من عدم حل امته المتزوجة وامته المحومية فلمانع وهو نكاح
 الزوج وكون الامه محومية **قول** وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل المملك وهو الاستيلاء وهو طريق الملك في جميع
 الامور لان الاصل الاباحة فيها كاتقدم **قول** الرابعة مشرتملك العقار اقول لم يذكر المصنف المملك في القسمة بما اذا
 يستقر وذكره في ان خيرة من الرابع من كتاب القسمة فقال ان المملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس
 لقسمة بل يتوقف باحدى معان اربع اما بالقبض او قضاء القاضي او القرعة او بان يوكلا وار حلا يلزم كل واحد منهم ههما
 انتهى وفي القنية والمقبوض بالقسمة الفاضلة ثبت المملك فيه وينفق المتصرف بالمقبوض بالشراء الفا حد انتهى اقول للشفيع
 لاحد بالتراضي او قضاه القاضي قبلها لا ملك له فلا تورث منه لومات وتبطل ما اذا باع ما يشفع به **قول** وهذا يخرج

لمزوم العاريتما وعد م لزوم الأجاراة وهذا ان التعليان يشملان الموتوف عليه والمستعير وزوجها هو **قوله** في المثل لا يطع
 فيملك الموتوف عليه السكنى المتفعة كما مستعير وقيل انما ابيح له الانتفاع وهو ضعيف بان له الامارة وتامد في فتح
 لقد يرمي الموتوف واما الجارة المقطع ما اقطع الامام فافتى العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها قال ولا اثر لجواز اخراج
 الامام لعنفى أثناء الملكة كالأثر لجواز موت المورجر في اثناها ولا لكونه ملك متفعة لافى مقابلة مال فهو نظير المستاجر
 لانه ملك متفعة الاقطاع بمقابلة مستعاده لما عد له لا نظير المستعير لما قلنا واذا مات المورجر اخرج الامام الارض
 عن المقطع تنفسح الجارة لا تنقل الملكة الى غير المواجه كالموتف للملك في النظائر التي خرج عليها الجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستاجر واجارة العبد الذي **قوله** على خذ منه ملة معلومة واجارة الموتوف عليه الغلة واجارة العبد
 الماذون وما يجوز عليه ملة الاجارة من مال التجارة واجارة ام الولد انتهى وقد اختلفت وماله في الاقطاع **قوله**
 واخرى صحتها الخصة المرصية في الاراضي المصرية وفيما افتى به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان يضرع
 الاقطاع من المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا اقطع ارضاً عامرة من بيت المال اما اذا اقطع مواتاً من بيت المال
 فاحياءها ليس له اخراجه منه لانه صار ملكاً للرقبة كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج القول في الدين ومرفعه في
 الحادوي قد صي باله عبارة من مال حكومي يحدث في الفقة ببيع او امتلاك او غيرهما وايضاؤه واستيفاءه لا يكون
 الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة رحمه الله اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم صار الثوب ملكاً له وحديث بالشراعى ذمته
 على قول الكرخي **قوله** في الصواب ان يقول وهذا يناسب قول الكرخي **قوله** لا تنقل الملكة الى غير المورجر عند الاحتياط
 للمصنف وفيه انه ذكر صمد والشرعية انه لا يقال مؤاجر ورده جليل السعد في حاشيته عليه بانه سمع في الحديث النبوي لفظ
 المورجر انتهى وهو مبني على جواز الاحتجاج بالاحاديث من حيث اللفظ وفيه كلام يعلم بمرابعة شرح التسهيل للمفاضل
 الدما ميني **قوله** في النظائر التي خرج عليها اخرج عليها ارباب التعريض لعدم وجدانهم الرواية عن الامام واصحابه بصحة
 اجارة المقطع **قوله** وهي اجارة المستاجر يفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما في خط المصنف بالقلم **قوله** اما اذا اقطع
 مواتاً فاحياه الخ اقول الاقطاع انما يكون للعامر اما الاذن من الامام لمن يحمي ارضاً مواتاً فلا يقال له اقطاع
 وح فلا حاجة الى هذا الحمل الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى **قوله** وعرفه في الحادوي القدسي اقول في النهاية في كتاب
 الكفالة الدين في مرف اهل الشرع وجوب مال في الذمة بل لا من شئ اخر فالخراج دين لانه يدل من منافع الحفظ بخلاف الزكاة
 لان الواجب فيها تملك مال من غير ان يكون بد لا انتهى وفيه انه صرح في الهداية في كتاب الزكاة بان دين الزكاة مانع يعني
 من وجوب الزكاة حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافاً لفرع انتهى فقد اطلق على المال
 الواجب فيها لفظ الدين وح يكون التعريف غير جامع والتعريف الجامع ما ذكره في المستصفى في باب قضاء الغرائض
 وهو ان الدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة بقي ان يقال اطلاق الدين على المال الواجب في الذمة لاجل اداء
 الزكاة لا يخلو من مسامحة لانه لو كان ديناً حقيقة لما عطف بالموت وهو يسقط بالموت عدل نكال كفارة والقلة خلافاً لما ذهب
 هذه المال لغة مملكته من شئ كما ذكره في القاموس وفي الكشف الكبير المال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لو كانت
 الحاجة والمالية فما تثبت بتمول الناس كانهما يتقوم البعض والتقوم يثبت به وباباحة الانتفاع به شرها فما يكون مباح
 الانتفاع بدون تمول الناس لا يكون مالا كهيئة جنطة وما يكون مالا لا يكون مالا بين الناس وما لا يكون شرها مباح الانتفاع

مبيع دين لقيم ملكا للبائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثله في ذمة البائع ديناً وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بل لا من العيوب ووجب للمشتري على البائع مثله بل لا من المد فوعة اليه فالتقيا قصاصاً انتهى وتفرع على ان طريق ايضاً انه انما هو المقاصد انه لو ابرأه عنه بعد قضاءه صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المد اينات من قسم الفوائد واختص الدين باحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا يسقط الا بالاداء او الابراء خلا تجوز بهل الكتاب به لانه يسقط بهل ونهياً بالتعجير ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الا امانة والمضمونة بغيرها كالمبيع واما المضمونة بنفسها كالمضروب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح من دم العمل والمبيع فاحداً والمقبوض على موم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالدينون قال الا سيوطي وح معزيا الى السبكي في تكملة شرح الفقيه في دفع حد ثاني الا عوار القربة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الا برهن او لا تخرج من مكان يحبسها الا برهن او لا تخرج اصلاً والذي اتول في هذه ان الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضاً بل الاخذ لها ان كان من اعمل الوقف احتج الانتفاع ويد عليها يد امانة فنشرط اخذ الرهن عليها فاحد وان اعطاه كان رهنها فاحداً ويكون في يده خازن الكتب امانة لان فاعل العقود في الضمان كصحتها والرهن امانة هذا اذا اريد الرهن الشرعي وان اريد مدلوله لغة وان يكون تدكراً فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعرف مراد الواقف فيستعمل ان يقال بالاطلاق في شرط المذكور حملاً على المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال بالصفة حملاً على المعنى اللغوي وهو الاقرب تصحاً للكلام ما امكن وح لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلان انه لا يكون متقوماً كالخمر واذا علم الامران لم يثبت واحد منهما كالم انتهى وصرح في المحيط بان الخمر ليس بمال وان عقد عليه لم ينعد بخلاف مالو باع شيئاً بخمر فانه ينعد في ذلك الشيء بالقيمة وفي الصحاوي القدسي المال اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي وامكن احراره والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالية لكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه انتهى كذا في البحر اول كتاب البيع والذمة امر شرعي مقدور في المحل يقبل الالتزام والالتزام وقال شيخ الاسلام ذكرنا في شرح الروض الذمة لغة العبد واصطلاحاً الفيات والنفس اطلاقاً لا اهم الحال على المحل وقال العزاس عبد السلام هي معنى مقدور في المحل يصلح للالتزام والالتزام **قوله** فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الا امانة لان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيمياً فالامانة ان هلكت فلا تعد فلا شيى في مقابلتها او تعد فلا تبقى امانة بل تكون مفقودة **قوله** والمضمونة بغيرها المراد بالاعيان المضمونة بغيرها عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كمبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد مثله او قيمته لكن الشئ يسقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة فمجرد هذا الاعتبار فهو هالك بعين المضمونة بغيرها فانه من قبيل المشاكلة ذكر ذلك بعض المحققين **قوله** كالمبيع يعني اذا هلك عند البائع هو هالك بعد منعه من المشتري بعد نقد الشئ او لا ولا يصير بمنعه غاصباً حتى لو هلك فانما يهلك بالثمن كاقبل المنع كذا في الزخيرة من كتاب القسمة في الفصل الثامن **قوله** واما المضمونة بنفسها اي في حد ذاتها ووجه ان الضمان كاعرف عبارة عن رد مثل الهالك او قيمته فالشيء اذا كان مثلياً او قيمياً يكون بحيث لو هلك تعين المثل او القيمة فتكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض كما حقق في محله **قوله** والذي اتول البع قال المصنف في البحر في باب التدبير بعد كلام ومن هنا يعلم ان شرط الواقفين في كتبهم

لم يجوز اخراجها به لتعذُّ ولا بدَّ منه اما لانه خلاف لشرط الواقف واما الفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يتمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك المكتتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتفكير هذه الا بأس به ولا رجة لبطالانه وهو كما حملنا عليه قوله الا بئره من في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يضع في خزانه الوقف ما يتفكر به هو به اعادة الموقوف وتبذل كالحازن به مطالبة فيجب ان يصح هذا ويستثنى اخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمتنع ولا نقول بان تلك التذكير تبقى وهذا بل ان يأخذ ما اذا اخذها طالبه الحازن ببرد المكتتاب ويجب عليه ان يتدبر ايضا بغير طلب ولا يمتنع ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا المعنى متى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزىلا للفظ على الصحة ما يمكن وجب جواز اخراجه بالشرط المذكور ويمنع لغيره يستثنى لاثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تقريط ولو تلف بتقريط ضمنه ولكن لا يمتنع ذلك الموقوف لو فاته لا يمتنع على صاحبه التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للمكتتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لا يجب شيى بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي بغير بعيد ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء من الاعيان والابراء من دعواها صحيح فلو قال ابراءك عن دعوى هذه العين صح البراء فلا تسمع دعواها بعدها ولو قال بريتها من هذه الدار ومن دعوى هذه لم تسمع دعواها وبينته ولو قال ابراءك عنها او من خصومتها فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابراءه عن ضمانه كذا في النهاية من المصالح وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبله ببراء من العين والدين والكفالة والاجارة والحد والقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام لكن في مد اينات القنية افترق الزحان وبراء كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوي وكان للزوج بذرفى ارضها واخيان قائمة بالحصار والاعيان القائمة لا تدخل في البراء من جميع الدعاوي انتهى وقد حل في البراء العام الشفعة فهو مسقط لها قضاء لا بد ان لم يقصد ما كان في الولو الجدية وفي الخزانه البراء من العين المفصولة ببراء من ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب وقال زفر راجح لا يصح البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ من قيمتها انتهى فقوله البراء من الاعيان باطل معناها انها لا تكون ملكا له بالبراء والا فالبراء عنها لسقوط الضمان صحيح او يحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلم يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع وفقا للتحصيل والعين حاصله فوائدها انها لا تخرج الامر من شرط باطل اذا الوقف امانة في يد مستعيره فلا يتأتى الاستيفاء والايقاء بالرهن به **قوله** لكن في مد اينات القنية افترق الزحان الخ استدراك على قوله وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام اتول وكذا في البرزاية مثله حيث قال لو برهن احد الورثة على اقرار الآخر انه يبرأ من ميراث ابيه وفي الميراث اعيان لا تقبل لعدم صحة البراء من الاعيان انتهى وهو فيل عدم صحة البراء من الاعيان في ضمن البراء العام وقد حرر المصنف هذا المبحث في شرحه على الكنز فارجع اليه **قوله** الثالث قبول الاجل لو قال ومنها قبول الاجل لكان اصوب **قوله** فلا يصح تأجيل الاعيان الخ في القنية في باب حبس المبيع بالثمن اشترى شيئا بالثمن المحتطه نقد اثم اجل البائع شهرين فله المطالبة للحال ان كانت المحتطه معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم تكن معينة فلا ولو اجل المشتري الشفعة في الثمن فالتأجيل باطل

إلا ولي ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالاً إلا راس مال السلم وبدل الصرف والقرض والتمن بعد الاقالة ودين لليث وما أخذ به الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين إلا القرض وليس فيه دين لا يكون إلا مؤجلاً إلا الدينه والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح من دنا حالاً ومؤجلاً الثانية ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض ولهذا لو كان له ما دين بسبب واحد فقبض أحد هما نصيبه فإن لشريكه أن يشاركه ويصح تفريقه على أن ما في الذمة لا تصح قسمته الثالثة الأجل لا يحل قبل وقته إلا بموت المديون ولو حكما بالحاق مرقداً بدار الحرب ولا يحل بموت الدائن وأما الحربي إذا استرق ربه دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقاً لا بمقروط الأجل فقط كما قال الحافعي رحمه الله وأما الجنون فظاهر كماله هم أنه لا يجوز حبس الحلول لا مكان التحصيل بولي الرأبعة الحال يقبل التأجيل إلا ما قد مناه

قوله ويصح تفريقه على أن ما في الذمة لا تصح قسمته قول الحيلة في صحة قسمته بحيث لا يشاركه في نصيبه شريكه أن يبيع من المطلوب كفاً من زيب بما تدرهم ويسلم إليه الزيب ثم يبرئه من نصف دينه القديم ويطالبه بثلث الزيب فلا يكون لشريكه فيه شيء كذا في نوازل أبي الليث وفي جامع الفصولين عليه دين لشريكين فذهب أحد هما نصيبه من المديون صح ولو ذهب نصف الدين مطلقاً نفذ في الربع ولو توقف في الربع كالأو ذهب نصف قن مشترك انتهى قال بعض الفضلاء قد علم أن الله أن إبراء أحد الشريكين يوجب البراءة عن حصته من الدين على ما ذكر في النوازل وبصيغة يبرئه من نصفه في كتاب الصلح من البرزلية إذا ذهب النصف نفذ في الربع وتوقف في الربع على جائزة شريكه كما نقله في جامع الفصولين وقد تم المصنف في كتاب المداينات إن هبة الدين كالأبراء منه إلا في مسائل لم يذكر منها هذه المسئلة فمقتضاها عدم الفرق بينهما وهو الظاهر لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بالقبض فهبة النصف منه والإبراء من النصف مطلقاً هو في ذلك ما مل **قوله** الأجل لا يحل قبل وقته إلا بموت المديون أقول يعني حقيقة أو حكماً ليشمل الوكيل بالشراء إذا اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن وينبغي الأجل في حق الموكل كافي الخانية من فصل الوكالة بالخصومة بقي أن يقال لو قتل الدائن المديون هل يحل بموته أو لا يحل لأنه استعجل الشيع قبل أو أنه يباع بغير ماله وقد صرح الشافعية بأن الأصح أنه يحل انتهى قلت وقوا على ألا تأباه فتأمل ثم أعلم أن المحصر المذكور في كلام المصنّف لا ينافي حقيقة فلا يرد ما في شروط الخصاف عليه مال مؤجل فقال جعلته حالاً أو قال أبطلت الأجل أو قال تركت هذا الأجل فهل أكله يبطل الأجل ويصير المال حالاً ولو قال لا حاجة لي في الأجل أو برئت من الأجل فالأجل مؤجل على حاله كذا في القنية وفيها قضاء قبل أجله ببيع وليس للطالب أن يباين القبول وفي الخانية في كتاب الصلح من عليه الدين الموجب إذا صلح صاحب دينه على أن يجعله حالاً إن لم يكن ذلك بعوض جازلاً لأن الأجل حقه فيملك إسقاطه ولو قال أبطلت الأجل في هذا الدين فهو بمنزلة جعلته حالاً **قوله** ولا يحل بموت الدائن أقول لم يستثن المصنف من ذلك شيئاً وامتنع الشافعية مسئلة واحدة على وجه وهي ما لو خالع زوجته على طعام في ذمته ووصفها بصفات السلم وأذن لها أن تدفع إلى ولده منها ما خالعها على الأرض مدة معينة ثم مات المخلع المذكور فإن فيه وجهين بحلول ذلك بموته لأن الخلع على ما ذكرنا إذا كان من أجل الصغير وقد سقط حقه عن أبيه فيسقط الأجل حينئذ ذكر ذلك الزركشي في قواعد

والحيلة في لزوم تأجيل القرض شيئاً من حكم المالكي بلزومه بعد ما ثبتت ملكة لأصل الدين وإن تأجيل المستقرض صاحب المال على رجل إلى هبة أو هبة فبطلت فيصح ويحرم المال على المختار عليه إلى ذلك الوقت وهو المشايخ فنية المختار لا يقبله بعد اللزوم إلا إذا نذر أن لا يطالبه به إلا بعد شهر أو أوصى بذلك وعرض تأجيل القبول والأفلا يصح والمال حال وعرضه أيضاً أن لا يحكم من مصلح لاجتماعه متفاحشة فلا يصح التأجيل إلى هبة الزبيع ومجيئ الطر ويصح إلى الجهاد والد يأس وإن كان البيع لا يجوز بينهما مؤجل اليهما كذا في القنية تنبيه قال الدائن للمدينون إذا ذهب وأعطاني كل شهر كذا أفليس بتأجيل لأنه أمر بالاعطاء ^{المستحب} المستحب لا يصح تملكه من غير من هو عليه إلا إذا حله على قبضه فيكون وكيلاً قابضاً للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي بفلان فأقبضها منه فقبض مكانها دنا نير جاز لأنه صار المسمى للموهر وبه فيملك الاحتيل انتهى وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد منية الزكاة وأمره بقبضه فقبضه أجزاء ذلك ومن هبة البرازية وهبت له ديناً على رجل وأمره بقبضه جاز احتسباً وإن لم يأمره لا يبيع الدين لا يجوز ولو باعه من الدين أو وهبه جاز والبنات لو وهبت مهر هامن أبيها أو ابنها الصغير من هذا الزوج إن امرت بالقبض وصحت والألا لأنه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مدائبات القنية قضى دين غيره ليكون له ما على المأطوف من فرضي جاز ثم زعم الآخر بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاحذر الرجوع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها الوقاتل المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز أن يردها به انتهى وخرج من تملك الدين لغير من هو عليه الحوالة فإنها كذا لك مع صحتها كما أشار إليه الزبيدي منها وخرج أيضاً الوصية بغير من هو عليه فإنها جائزة كافي وصايا البرازية فالمستثنى ثلث ونزع الإمام الأعظم رح على عدم صحة تملكه من غير من عليه أنه لو كره بشراء عبد بما عليه ولم يعين المبيع والبائع لم يصح التوكيل وصح أن يعين أحدهما وأجمعوا على أنه لو وكل

قوله والحيلة في لزومه تأجيل القرض الخ في انقاع الوسائل وذكر في خزائن الأكمال الكفالة بالقرض جائزة إلى الأجل والمال على الكفيل إلى الأجل وعلى الأصيل حال وذكر مثل هذه في شرح التكملة وغيره ثم وقال ولا يلتفت إلى ما قاله الحصري في التحريم إذا كفل بالقرض إلى أجل يصح ويتأجل على الأصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فإن الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة غيره **قوله** قال الدائن للمدينون إذا ذهب وأعطاني الخ كذا في القنية ثم قال بعده بعد أن رمزاً للمنتقى والمحيط أن فيهما ما يدل على أنه لو باعه بمسألة إلى سنة على أن يورث إليه كل شهر كذا صح المبيع **قوله** لا يصح تملكه من غير من هو عليه أقول يستثنى من ذلك ما في القنية من باب الأجل في القرض ولو قال الإجنبي للدائن هب لي دينه أو حله لي أو قال اجعل ذلك لي فقال قد فعلت ببراً احتسباً ولو وهبه له ابتداء لا يبره **قوله** وفي وكالة الواقعات الحسامية الخ قال بعض الفضلاء يفهم من مروج الواقعات الحسامية أن صاحب الدراهم الدين احتيل الـ الذي نأمر بها وعكسه وهو ظاهر وكثير الوقوع وهي مسئلة يبيع الدين من الدينون **قوله** إن امرت بالقبض وصحت الخ أي إن امرت كل واحد منهما وفيه أن هبتها الصغير دينا على أبيه لا تتوقف على الأمر بالقبض لما في القنية لو وهبت مالها على زوجها من ابنته الصغير صح لأن هبة الدين من غير من عليه تجوز

الفصل الثالث

مد يوفيه بان يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستأجر فان يفتقر العين من الاجرة صح وقد اوضحناه في وكالة البحر السادس لا تجب الزكاة فيه اذا كان المديون جاحدا ولو له بينة عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان مفلسا فاذا قبض اربعين ميا امله بدل تجارة وجبت عليه درهم وقد بيناه في كتاب الزكاة من شرح الكنز انواع الدينون ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة ولا يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزيلعي في آخر باب التيسر والمراد بالنعى الغافل من حاجته الثاني المستره كذلك فيما ينبغي ولم اراه الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب من الغبا فلا يمنع من الثلث والكفارات ودين الزكاة ما نفع الرابع الكفارة واختلف في مثله وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كما في شرحنا على الثامن بحث الا مراتب من صدقة الفطر والتفقوا على منعه وجوبها تنبيه دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره ولا يمنع وجوب زكوة لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المجلد السادس الحج يمنع اتفاقا السابع نفقة القريب وينبغي ان يمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة الثامن ضمان مراية الا عتاق ولا يمنع لان الدين لا يمنع ديننا اذا ملطته على قبضه وللأب ولأية القبض لولد الصغير فكان قبضه كقبض الصغير فكانها ملطته على قبضة

قوله السادس لا تجب الزكاة فيه اذا كان المديون جاحدا ولو له بينة عليه اقول ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من عدم الوجوب ولو له عليه بينة مخالف لما في المتن والشروح قال في التنوير ولو كان الدين على مقر ملي ومعمرا ومفلس او جاحدا عليه بينة او علم به قاض فوصل الى ملكه لزمه زكاة ما مضى انتهى وفي الزيلعي ولو كان له بينة في الدين المجهود يجب لما مضى لان التقصير جاء من قبله وقال محمد لا تجب لان كل بينة لا تقبل وكل قاض لا يعدل وهو ما اعتمد المصنف وصححه في التفتة والسانية وعزا الى السرخسي **قوله** ما امله بدل تجارة اقول اقترض كما في التمر تاشي **قوله** ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة ابلغ اقول حق العبارة ان يقول ما يمنع ففي مواضع اول منها الماء اياه ثم يقول وما لا يمنع ضمان مراية الا عتاق والدية

قوله الثالث الزكاة اي مما يمنع الدين وجوبه اطلق الدين فشمحل الحال والمؤجل ولو صدق زوجته المؤجل الى الطلاق والموت وقيل المهر المؤجل لا يمنع لانه غير مطالب به عادة بخلاف المعجل وقيل ان كان الزوج على هزم الاداء منع والا فلا لانه يعد ديننا كذا في البيانية ونفقة المرأة اذا صادتنا على الزوج اما بالصلح او القضاء ونفقة الاقارب كذلك كذا في المعراج وقيل في المعراج نفقة الاقارب بغيره وان يكون قليل المدة فانها ان طالعت تسقط ولا تصير ديننا **قوله** ودين الزكاة مانع في شروح الجامع الصغير للتمر تاشي دين الزكاة بمنع وجوب الزكاة سواء كان ديننا الحق به استهلاك النصاب او ديننا الحق به وجوب الزكاة وقال ابو يوسف وجوب الزكاة في النصاب يمنع لانه اهتمق جزء من النصاب فيكون ناقصا ودين الزكاة بان استهلك مال الزكاة ثم ملك ما لا اخر لا يمنع لان الزكاة عبادة فلا تمنع وجوب الزكاة كالسج وقال في النجاشي دين زكاة السائمة يمنع فقط لان له مطالبا وهو الساعي وفي المنتقى عن محمد ودين الكفالة يمنع سواء كانت الكفالة بامر المكفول منه او بغير امره وفي النوادر ان كانت بامر لا تمنع وبلا امره تمنع **قوله** والصحيح انه يمنع بالمال اقول هذه مخالفة لما ذكره المصنف في شرح الكنز حيث قال واما التكفير بالمال فلا يمنع الدين وجوبه على الاصح كما في الكشاف الكبير من بحث القدرة الميمرة **قوله** دين العبد الى قوله ولا يمنع

آخر التامع الذي لا تمنع وجوبها العاقر الأصحية تمنعها كصلقة الفطر تمتصه قبل منازله لا يمنع ملكه الموارنة
 للتركه ان لم يكن مستغفرًا ويمنعه ابن كان مستغفرًا ويمنع نفاذ الوصية والتمنع من المرفق وينبغي اخذ الزكاة
 والدفع الى الديون اغسل ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا يبقى في ذمته
 ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الجاهل بخلاف ما اذا احتسب له وصلة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاكه بالملك وكذا
 الحج بخلاف ما اذا كان معسرًا وقت الوجوب ثم لم يسر بعد فانها لا يجبان وما يغير فيه بين الصائم وغيره فلا فرق فيه بين
 الغني والفقير كجزاء الصيد وفدية العلي واللباس والطيب للغير وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطًا بعساره ككفارة
 الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة الفحل ودم التمتع والقران فيفريق فيه بينهما فلا اعتبار لاجسامه وقت تكفيره
 بالصوم وكفاه يفرق في فدية الشيخ الغاني فلا رجوب على الفقير فاذا يسر لا يلزمه الاخراج ما يقدم على الدين وما يؤخر
 عنه اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فتسقط بالموت ولما الكلام في حقوق العباد فمن وقت التركة بالكل
 خلا كلام والا قدم المتعلق بالعين كالرهن على ما تعلق بالفدية واذا ارصى بققوق الله تع قلصت الفراغ وان اخرها
 كالسج والزكاة والعقارات وان تساد في القوة بدأ بما بدأ به واذا اجتمعت الرصايا لا يقدم البعض على البعض
 الا العتق والمحاباة ولا معتبر بالتقدم والتأخير ما لم ينص عليه ولما في وصايا الزلمي قد نوب فيما يقدم عند
 وجوبه كاقبلو كان للتجارة كذا في اكثر النسخ وفيه كامل راجع شرح المصنف على المختار **قول** كجزاء الصيد في كجزاء قتل الصيد
 اوال لالة عليه فانه يخير فيه بين الهل في ان بلغت قيمته هديا وبين الطعام بقيمته كالفطره وبين الصيام عن طعام كل
 مسكين يومًا ولو فضل اقل من نصف صاع تصدق به او صام يومًا كافي الكنز **قول** وفدية العلي واللباس والطيب للغير
 قال في الكنز فان تطيب او لبس او خلق بعذر ذبح شاة او تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين او صام ثلاثة ايام قال في
 البحر قيل بالعدن ولا نه لو فعل شيئًا منها لغيره لزمه دم او صدقة معينة ولا يجهز في غيره كما صرح به الا سيحيا بريح
 ويكون اثما وصرحوا بالحرمه قال المصنف ولم ار لهم صريحًا هل ذبح الدم او التصديق يكفر لهذا الا انهم من غير توبة
 ولا بد منها معه وينبغي ان يكون مبنيا على الخلاف في الحد وهل هي كفارات لا هلكا ولا وهل يخرج الحج من
 ان يكون مبرورا با و تكاف هذه الجنايات ان كفرو عنها والظاهر انها لا تقلل لانه لا يخرج **قول** وكفارة اليمين قال في الكنز
 وكفارة تحرير رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار او كسوفهم بما يستوعب البق فان عجز عن احدهما
 صام ثلاثة ايام متتابعة قال المصنف في البحر والاعتبار في العجز وعدمه وقت الاداء لا وقت الحنث فلو حنث وهو معسر
 ثم ايسر لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز ويشترط اهتمام العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام للمعسر يومين
 ثم ايسر لا يجوز له الصوم كذا في الثانية وفي الجامع الاصغر وهب مالده عليه ثم صام ثم رجع بالهبة اجزاء الصوم
 والمعتبر في التكفير حال الاداء لا غير اتمه ويستثنى من قولهم ان الرجوع في الهبة فسخ من الاصل وفي المجتبى
 بذل ابن المعسر لانيه ما لا يكفر به لا تثبت القدرة به اجما **قول** وما يكون الصوم مشروطًا بعساره من بطل
 العام على الخاص **قول** المتعلق بالعين كالرهن اقول مثل الرهن العين المستأجرة والعبد الجاني والمبيع قبل القبض
 اذا مات المشتري قبل اداء الثمن **قول** الا العتق والمحاباة قال في الكنز فان حابي فخر في حق وبعضه متروكا
 في الاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يهن فيها ما جاز في الثلاث فلي ولهم من اصحاب الوصايا يضرب بجميع وصيته في

الاجتماع من غير الدخول في السفر جنباً وحائض وميسر ثم ماء يكفي لاحد هم فان كان الماء ملكاً لاحد هم فهو اولى به وان كان لهم جميعاً لا يضرب لاحد هم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحاً كان الجنب اولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح ما عدا المرأة فيغتسل الجنب وتيمم المرأة ويمسح الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق قبل الابن ولو وجب لهم قد وما يكفي لاحد هم قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس من اهل بيوت العجبة والمرأة لا تصلح لائمة الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يستعمل القسمة لا تعيد الملك وان اصل به القبض كذا في فتاوى قاضيخان ومراده من قوله ان غسل الميت المملوك والامير المعتمد بعض على البعض الا العتق الموقوف في المرض والعتق المعلق بثبوت الموصي كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقاً أو مقيداً او اوصى به في المرض فاختلاف ما اذا قال اذا تمت فهو حر بعد موته في يوم والمعنى فيه ان كلما يكون منفذاً عقيب الموت من غير حاجة الى التنفيذ فهو في المعنى لصيق مما يحتاج الى تنفيذه بعد الموت والترجيح يقع بالسبق لان ما يفعل بعد الموت من غير تنفيذه ينزل منزلة المليون فان صاحب الدين ينفرد به استيفاء دينه اذ اظفر بجنس حقه وفي هذه الاشياء يصير مستوفياً بنفس المليون المدين مقدم على الرصيدة مكف الحق الذي في معناه وغيره من الوصايا قل تسارت في السبب والتساري فيه يوجب التساري في الاحتفاظ فاذا ثبتت هذه الحمايق لان العتق اقوى لان لا يلحقه القسم والمحاباة يلحقها القسم ولا معتبر بالتقديم في الذكر لان لا يوجب التقديم في الثبوت الا اذا ثبت الاستحقاق واعتبرت الحقوق على ما يجزى بيانه والامام يقول ان المحاباة اقوى لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة فكان تبرعاً بمعنى المعاوضة لا بصيغتها حتى ياحده الشفيع ويملكه العبد والصبي الماذون لهما والاعتاق تبرع صيغة ومجنى فاذا وجد المحاباة اولاد تمت الى الاضعف واذا وجد العتق اولاد ثبت وهو لا يستعمل الدفع كان من ضرورته المزاخمة وعلى هذا قال الامام اذا حايى ثم امتق ثم حايى قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما ثم ما صاحب المحاباة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق لان العتق مقدم عليهما فيستويان ولو امتق ثم حايى ثم امتق قسم الثلث بين العتق الاول وبين المحاباة وما صاحب العتق قسم دينه وبين العتق الثاني ولا يقال ان صاحب المحاباة يسترد ما صاحب العتق الذي جعله في المستلنيين لكونه اولى منه لا نقول لا يمكن ذلك لانه يلزم منه ان يكون له ديناً من صاحب المحاباة الاولى في المسئلة الاولى لو استرد من المعتق لكونه اولى لا استرد منه صاحب المحاباة الثاني لاجتماعهما ثم استرد منه المعتق الاول لانه يساوي صاحب المحاباة الثاني وفي المسئلة الثانية لو استرد صاحب المحاباة ما صاحب المعتق الثاني لا استرد منه المعتق الاول لانه يساويه ثم استرد صاحب المحاباة وهكذا الى ما لا يمتناهي والسجيل في الدور قطع وعند هما العتق اولى في الكل فلا يرد السؤال عليهما في التحقيق للمقام ومنه يعلم ما في كلام المص من العصور والاخلال والتمويله الامضال **قوله** وغسل الميت هذه اقوال قال المص في البحر وما نقله مسكين من قوله وقيل غسل الميت منذ مؤكدة فعليه نظر بعد نقل الاجماع يعني في فتح القدير اللهم الا ان يكون قولاً غير معتد به فلا يقدر في البعقاد الاجماع **قوله** وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيه المحتمل الخ قول يفهم منه انه على القول بانها تفيد الملك لا يستقيم الجواب ووجهه ان مرض المسئلة انه يكفي لاحد هم ما اذا ابدت الهبة المذكرة الملك ناله منها جحد ارمالا يهني لغسله وحينئذ لا يستقيم قولهم الرجل اولى به **قوله** مراده من قوله ان غسل الميت هذه

سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنين فانه في القرآن وينبغي ان يلحق بها اذا كان مباحا ما اذا وصى به لا جرح
الناس ولا يصحفي الا لاجلهم وانما من به نجاسة وهو محدث ورجل ماء يكفي لاحد مما فانه يجسده صرنا الى النجاسة
كافي فتح القول من الانجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذوات نجاسة يقدّم عليهم ولم اوه اجتمع جنازة وصلة
وقتيمة قدمت الجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اوه وينبغي تقديم الفرض ان مضى الوقت
والا الكسوف لانه يضيئ فواته بالانجلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذلك لو اجتمعت
مع جمعة وفرض ولم ينفخ خروج وقت وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الترتيب والترادف واما الحد واذ اجتمعت
ففي المحيط واذ اجتمع حدان وقد رمل دم احد هما دري وان كان من اجناس مختلفة بان يجتمع حد الزنا
والسرقة والشرب والقذف وانفأ بدأ بالحق فاذا برق حد للقذف فاذا برق ان شاء بدأ بالقطع وان شاء بدأ
بحد الزنا وحد الشرب اخرها لثبوته بالاجتهاد من الصحابة فرض وان كان محصنا يبدأ بالحق ثم بحد القذف ثم
بالرجم ويلغى غيرهما انتهى ولو اجتمع التعزير والحد وقدم التعزير على الحد ودفع الاستيفاء لتمسكه حقا للبعد
عن ابي الطهيري ولم ازل ان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً لحق العبد واما اذا اجتمع
قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم واذ اقدم
قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وان فات الرجم فرع تقرب من هذه المسائل مسائل
اجتماع الفضيلة والنقيصة فمنها الصلوة اول الوقت بالتيمة وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير ان كان طمع
في وجود الماء آخره والا فالقديم افضل ولم ازل اصحابنا راح انه يتيمم في اوله ويصلي فاذا وجد آخره توضأ وصلى ثانيا
ولا يبعد القول بافضليته وقال الشافعية انه النهاية في تحصيل الفضيلة ومنها الوصل منفردا صلى في الوقت المستحب
وان اخر منه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنها لو كان بحيث لو اتمم الوضوء تفوته الجماعة ولو اقتصر على مرة
ان وجوبه بها الخ اقول انما يتم هذا القول ويلولم يكن هناك قول بالسنّة اما مع وجوده فلا بقي ان يقال المراد
بالوجوب الافتراض كاصحح به في الوافي وفي فتح القدير انه فرض على المسلمين بالاجماع ومعلوم ان السنّة لا يثبت
بها الفرض الا اذا كانت قطعية الثبوت والدلالة كالمترى القطعي الدلالة ودون ذلك هنا خطر القتل لا يتم هذا
المراد بل الوجه بمعنى الافتراض ثابت هنا بالاجماع لا بالسنّة **قوله** واما من به نجاسة وهو محدث ورجل ماء الخ
مثله في البرازية وعبارة محدث على ثوبه دم مانع ومعه ماء يكفي لاحد مما صرفه الى الدم لعدم البذل انتهى وفيه
تأمل **قوله** وعلى هذا لو كان مع الثلاثة اي الجنب والحائض والميت ووجهه ان التيمم يجزئهم بخلاف ذي النجاسة
فانه لا يجب للماء بذكره الا في حقها كذا قيل وفيه تأمل **قوله** اجتمعت جنازة وصلة وقتيمة وقتيمة
وقيل عليه ايضا لغة ما تقدم في فن القواعد عند قوله السادس في بيان الجمع بين العبادتين **قوله** والا الكسوف اي
وان لم يضق الوقت قدم الكسوف **قوله** وكذا لو اجتمعت مع جمعة وفرض كذا انقطاع المص والواو بمعنى **قوله** وينبغي
ايضا تقديم الكسوف على الترتيب اقول لانه يضيئ فواته بالانجلاء **قوله** ولو اجتمع التعزير والحد والجمع
يستقيم هذا في التعزير الذي وجب حقا للعبد كما يشير الى ذلك تعليقه وما الذي وجب حقه نفع فالذي يظهر تقديم
الحد عليه فليصر **قوله** واذ اقدم قتل القصاص الخ اي في صورة ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا **قوله** ومنها لو كان

أقرب كماله في تنصيل الاقتصار لا ذرا كها ومنها غسل الرجلين أفضل من مسح على الخفين لمن يرتدي حذاءه وإما
 قصر الفضل في كل صلاة من غير أن يقرأ منها التوضي لمن الطهر من الفضل من التوضي من غير أن يقرأ من الأضحية لو شاد
 بموت الركعة فوسل في البيت لا يفسد إذا ركع في الركعة أو قول الخواص في شرح المذهب لم يأت في
 لأصحابنا ولا غيرهم شيئا فمقصودهم منه لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدم عليه
 ففي الخلاصة يخرج إلى المسجد ويصلي قائما ولو كان بحيث لو صلى قاعدا قدر على سنة القولة وإن صلى قائما لا تعد
 وقرأها ومنها لو ضاق الوقت من هنئ الطهارة أو الصلاة أو كملوا أو جوبوا لو ضاق الوقت المستحب من امتياعه بالطنين
 ينبغي تقلد به. كذا ثم الصلاة في المستحب ومنها تقلد به. المسألة. في السنة وما كان معلوم السبب على الدين
 المقر به في المرض. باب الإمامة يقدم العلم ثم الاقتران ثم الاصل ثم الاصل وجها ثم الاصل خلقا
 ثم الاصل زوجة ثم من لدجاء ثم الانظار ثوبا ثم المقيم على المسار ثم الحر الاصل على المعتق ثم المتيمم من الحدث
 على المتيمم من الجنابة وتمامه في الشرح ويقرب من هذه المسائل بعض خصال الكفاءة ويقابل البعض فالعالم العجبي
 لو اسبغ الوضوء تقوته الجماعة أقول إنما كان ينبغي تعصيل الاقتصار لا ذرا كها للقول بفرضية الجماعة وإن كان
 الصحيح أنها سنة مؤكدة لا يقال كاقيل بفرضية الجماعة قيل بفرضية الثلاث كما نقله الزيلعي من أبي بكر الأصم
 فما المرجح لانا نقول قد ورد في ترك الجماعة من الوعيد ما لم يرد في الغسلتين قال في البحر والراجح عند
 أهل المذهب الوجوب **قوله** ومنها التوضي من الحوض أفضل أقول إنما كان ذلك أفضل لقصد مخالفة فهم المعتزلة
 وذلك لأن المعتزلة من الحنفية خالفوا هائل الحنفية في أن الجوار من جنس فلورقع في الحوض جزء لا يتجزئ من النجس يصير
 الكل نجسا نصار مجاور هذه الجوار ونجسا إلى آخر الحوض على رأيهم وقال سائر الحنفية إن الجوار ليس بمنجس بل النجس
 هو السريان ففي الفروع المالك كقول لا يصير مجاورا ونجسا لا يمكن مراعاة ذلك الجزء إلى سائر الأجزاء لأنه فيه
 قابلية للنجاسة أصلا فلا يكون ذلك الحوض نجسا عندهم إذا تقرر هذا فنقول الحوض لا يعلو عن جزء من النجس
 أصلا بحلاب الماء الحار بل جريانه فينبغي أن يكون التوضي بالماء الجاري أفضل اتفاقا. لأنه قصد إيقاع المخالفة فكان
 التوضي من الحوض أفضل من التوضي بالماء الجاري لأجل إتمام المعتزلة في قولهم يتنجس بالجوار وللتنبية على أن
 زعمهم باطل قطعا كيف ولو كان حقا للزم أن لا يجوز التوضي من الحوض أصلا وليس كقولهم بالجماع **قوله** ومنها
 لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما الخ قيل عليه الذي في الخلاصة يصلي في بيته قائما هو المختار وفي نسخة
 منها قال شمس الأئمة يخرج إلى الجماعة لكن يكبر قائما ثم يقعد وبه يعنى **قوله** ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعدا قدر
 على سنة القراءة الخ قيل الظاهر أن المراد بسنة القراءة ما يجب منها بالسنة وهذا في القنية وإذا كان الأصح أن يقعد وذكر
 أهلنا أقوالا ينبغي مراجعتها **قوله** ينبغي تقلد به المسألة كذا في خط المصنف بالواو والصواب إسقاطها والمراد أن
 السنة بالمؤكدة يأتي بها وإن ضاق الوقت المستحب بخلاف غير المؤكدة فإنه لا يأتي بها إن ضاق الوقت المستحب
قوله على أي. من المقر به في المرض أقول ينبغي أن يقول زيادة على هذا وعلى الدين المجهول السبب حتى تتم المجاهدة
قوله ثم الحر الاصل على المعتق أقول ينظر حكمه ما لو احتج في الصلاة بحر غير فقيه وعبد فقيه هل يقدم الحر غير
 الفقيه أو يقدم العبد الفقيه وقد ذكر الشافعية أن الأصح تقلد به الحر لأن النقيصة لا تجبر بالفضيلة **قوله** ويقرب

كفره للمعربة ولو شريفة وعلمه يقابل ثمنها. وكذا شره غائبة لا يملك أحد في التزاعيم على السقوق إلا بتمزج
ومنه السبق كالزاد حام في البهيم وحده لا فناء والدارس فان استوى واثنى الجميع اقترع بينهم القول في ثمن المثل وجوز
المثل في مير المثل وتوابعها اما بطلان المثل فله كره في موانع منها جلا بطلان قيمته قاله في العنز ولو لم يعط الا بمثل
المثل وله ثمنه لا يقيم ولا لا يقيم وفيه العناية بمثل القيمة في امور يبيع خضع يعز فيه الماء او بغير يسير وفسره
المثل على القيمة في ذلك المكان لكن لم يبين له في وقته عز فيه الا في الغائب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة
حالة التقويم ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الطلعة لسد الرامي وخوف الهلاك وربما نهل الشربة الى دفائير
فيجب شرا وها على القادر باعها قيمتها كحياء النفس ومنها باب البيع فثمن المثل للزاد والماء القدر المثل في هذا
الزاد كلف فتح القدر ومنه على قول محمد روح اذا اختلفت المتماثلان فخالفا وتفاضلا وكان الجميع هاهنا فان
الجميع يبيع على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او اقلها قال ومنها
اذا وجب الرجوع بنقص العيب عند تعذر رده كيفما يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقص ان يقوم صديقا
لا عيبا به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص من القيمة كان حصص النقصان عشرا لثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها
يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكر كره الزيلعي وابن الهمام وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على يوم
الغزو والمقبوضون بتسمية الثمن اذا كان قيميا فالاعتبار بقيمته يوم القبض او يوم التلف قال

وبنها المعصوب القيمي اذا هلك فما لم يعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المعصوب المثلي اذا انقطع قال ابو حنيفة روح
تعتبر قيمته يوم الغصمة وقال ابو يوسف روح يوم الغصب وقال محمد روح يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب
تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد فاسل تعتبر قيمته يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند
محمد روح تعتبر قيمته يوم التلف لانه يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجني عليه تعتبر
قيمته يوم الجنابة ومنها العبد اذا جنى فاعتقه السيد خير عالم بها وقتنا يضمن الاقل من قيمته ومن ارشه هل المعتبر
يوم الجنابة او قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا هلك با لاقل من قيمته ومن الذين

من هذه المسائل بعض حاصل الكفاءة اقول اما كان مقابله بعض خصال الكفاءة ببعض يقرب من هذه المسائل لانها
ليجبر ان لا يقيس فيه بالفضلية **قوله** وكذا شره كذا في عامة النسخ والصواب شرفها بتأليف الضمير **قوله** ويتعين
ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة اليه اقول الذي ينتهي الى حد الرمي كيف لا يتعين ان لا يعتبر ثمن المثل في هذه الحالة
واقعة تع يقول وما جعل عليكم في الدين من حرج رحا شاء ان يتعبل نأما فيه من الصرج العظيم والضييق الجسيم **قوله** وكان
المبيع هاهنا اي والحال ان المبيع قد كان هاهنا **قوله** وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض اقول جواب الاستفهام معذوف
ثبوت يره ينظر في مقال بعض الفضلاء النظار الفقهي يقتضي الثاني **قوله** قال في بيان هاهنا هاهنا في نسخة النص والظاهر انها
زيادة سبق اليها قلم المصنف فاضرب منها فكتبت النسخ **قوله** وينبغي اعتبارها يوم البيع قال بعض الفضلاء النظار الفقهي
بمقتضى اعتبارها يوم القبض **قوله** قال في الاصل بياض **قوله** ومنها الرهن اذا هلك اليه قال بعض الفضلاء الظاهر ان مقتضاه
النص ليس منقولاً فانه جعل العلة فيه قولهم ان يده يد امانة والا مانات تعتبر قيمتها اذا هلكت مضمونة يوم الهلاك
ما اجس من قال لا يما يتجلفه من المنقول فقد صرح الزيلعي بان ضمان الرهن على المار من بخلاف ضمان الاجنبي فانه

فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يد ابلد امة فيه حتى كانت نفقت على الراعي فمحيوه وكفنه عليه لذا جاز
 كما ذكره **الشيخ** في **المرآة** من الارز والعدس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثلا لينفق عليه ثم اختصها بعد
 ذلك في قيمة الماخوذ لعل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في القيمة تعتبر قيمته يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع
 اليه شيئا بل كان يأخذ منه بغير ان يدفع اليه شيء ما اجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه يوم حمى ذكر النمس انتهى
 ومنها ضمان عتيق العبد المشترك اذا اشتقه احد هما وكان موصوا واختار المساكنة فمحمية فالمعتبر القيمة يوم الاتفاق كما
 اعتبر حاله من اليسار والعسارية كما ذكره الزيلعي ومنها قيمة ولد المغرور والحرفي الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة
 واقتصر عليه وحكا في النهاية ثم حكى من الاصحاب انه يعتبر يوم القضاء للظهور ان الخلاف في اعتبار يوم الخصومة
 من يعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتراخى عنه ولهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار يوم الخصومة
 وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم ار من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامة قالوا لو كان ذكر اوجب على الضارب
 نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الكنز وفي الخاية وهما في القدر هو اء وظاهر كلامهم
 اعتبارهما يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم والاحرام ففي الكنز في الثاني بتقويم عدلين في مقتله او اقرب
 موضع منه ولم ين كر الزمان والظاهر في ما يوم قتله كما في المتلف ومنها قيمة اللقطة اذ تصدق بها وانفع بها بعد
 التعريف ولم يجزما لكها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب الضمان تصريفه في مال غيره بغير
 اذ نول امره صريحا ومنها قيمة جارية الابن اذا احببها الاسراده والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق
 لقولهم ان للملك ينبت شرط اللانيلاد عند الاحكام ومنها قيمة الصديق اذا ايتصف بالطلاق قبل المسيس وكان
 هالكا ولم اره صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به او التواضي لما قل من انه لا يعود اليه بل لا يزوج النصف الا
 باحد هما اذا كان بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعا فاغتنمها الكلام في اجرة المثل تجب في مواضع اجد ها الاجارة
 تعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو اتلفه اجنبي فانه يضمن قيمته يوم اهلاكه يضمنها المرتفعين ايلا يكون وهنا عنده
 وفي الخلاصة وحكم الرهن انه لو هلك عند المرتفع والعدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت
 قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه الى آخر ما قاله وقال الصلادي والمعتبر في القيمة قيمة يوم القبض
 ولم اذكر اذا عدل المصنف عن هذا لما قاله **قوله** فالمعتبر قيمته يوم الهلاك اقول نص في الخلاصة على ان قيمته تعتبر
 يوم القبض نقل ذلك في شرح تنوير الابصار وذكر ان ما هنا مخالف لصريح المنقول قال بعض الفضلاء وانما اذا
 امعنت النظر في كلام الزيلعي وغيره قطعت بانه في سورة الهلاك تعتبر القيمة يوم القبض وفي سورة الاستهلاك
 يوم الاستهلاك لان الاستهلاك وقع على عين مودعة حقيقة فتأمل **قوله** تجب في مواضع اقول يزداد عليها مواضع
 منها ما في التنوير لو استاجر ارض وقف وغرس فيها ثم هبست ملة الاجارة فللمستاجر استيفاءها باجر المثل اذا
 لم يكن في ذلك ضرر ولو ابنى الموقوف عليهم الا القبلع ليس لهم ذلك ومنها ما في التنوير ايضا متولي ارض الوقف
 آجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجرها تمام اجر المثل ومنها وهي مسئلة المتولين رفع ثوب الى خياط ليخيطه قميصا بدينار وهم
 في ذلك ضرر ولو ابنى الموقوف عليهم الا القبلع ليس لهم ذلك ومنها ما في التنوير ايضا متولي ارض الوقف
 ملة معلومة ليتعلم ولم يشترط على اخذ اجره بعد تعليمه طلب الا متساو من المولى والمولى منه ينظر الى عرفه

في حضور من القاضية وحدها لو قال هذا المثل لجرم رجل انقضاه للملك ان فرغتها اليوم والا فعليا فكل شيء اكل او قيل ليجب
المسئول ومنها لو قال لو فعلت فلان لكانت لم يعلم بالاجرة اضلا منها لئلا يعلم بالاجرة لئلا يعلم بالاجرة لئلا يعلم بالاجرة لئلا يعلم بالاجرة
له يفسد ما لم يستلزم من ذلك الصانع معروفا بتلك الصنفه ويجب اجرا للمثل على قوله محمد روح وبه يذهب ومنه ان في نفسه
المنافع اذا كان الفاعل هو المثل يعيم او توقف او معد الا احتجلا على المعنى به وليس منها ما اذا كان المثل في المثل او جز
الى شربان حمل اكثر من المفروض فانه لا يجب اجرة ما زاد لان الضمان والاجرة لا يجتمعان ومنها اذا فعلت المساقاة
والزراعة كان للعامل اجرة مثله ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يتوكل باجر المثل الى ان يستحصل
ومنها اذا فعلت المضاربة فلعامل اجرة لا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكاة يستحق اجر مثل
عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدته ان هو ذا جرة انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاموال او بلهم الى
الامام فلا حر له ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاهونة
يستغلها المتوقف بلهم فلا اجر له فيها كافي الثانية وهل اذا عين القاضي له اجرا فان لم يعبر به يرضى فيه منه فلا شيء له
كذا في القنية ثم ذكر بعد انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له اجرا لنظره والعمالة لو عمل مع العملة
انتهى ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرا بقدر اجرة مثله جاز ما وصي الميت فلا حر له على الصحيح
كما في القنية ومنها القصاص لو لم يستأجر بعميل فانه يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر
البيلد في ذلك العمل فان كان العرف يسهل للاستاذ يحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فباجر
مثل المعلم على الأستاذ وكذا الودع ابنه الى حاشا تلك كافي الدرر نقلا عن قاضي خان ومنها في جامع الفصولين باع
ارضا بدون الزرع فهو ليا قع باجر مثله واشتراكه المص في البحر فانه يجب على البائع قطعه وتسليم الارض فارغة قال
في النهر وجوابه انه محمول على ما اذا كان يرضى المشتري قوله واما وصي الميت فلا حر له على الصحيح قبل ذكر
في الثانية والبزازية وكثير من الكتب انه يستحقه يكون هذا الصحيح خلاف الصحيح لان الاستحسان هو المأخوذ
به وانت على علم بان نقل القنية لا يعارض نقل قاضي خان قوله يستحق القاضي على كتابة المحاضر والسجلات اجرة
مثله اقول في حاشي الزاهد ولو اراد القاضي او المفتي ان ياخذ شيئا على حكمه لا يجوز له ذلك الا ان يبرأ هو نفسه
ممن له الحق يوم الما ويومين ونحوهما مما ينسج فيه مطالعة كتب العقيدة الى ان يصل مقبلة ويكتب كتابا له يجعله في
ديوانه وكتابا يجعله في يد غيره ويفصل بينهما الخصومة باجر معلومة في يجوز له ان ياخذ من هذا اجر المثل لفساد عقده الاجارة
والاكتفاء من المسعى ولكن يحتوز اهل الودع منه ولو اخذ اجر المثل للقسمه وكتابة الصلح فقط يصل بلا حيلة ان لم يروق
من يفسد المال لانهما لم يجهل في ذمته من قبل بل الواجب بيان الحكم لمن عليه وفيما في الحق لمن لم يقطع عقل النكاح في الحكم
كالقسمة وكتابا في الصلح انتهى قال بعض الفضلاء وما يتعلق به هذه مقبلة جعلت منها لو مثل المفتي مما لا يمكنه
او نعمها يعسر عليه حوانة باللسان ولا يعسر عليه بالكتابة كمسائل المناجاة التي قد كسوها واحد ولا تثبت في حفظ
المتأهل هل يفرض عليه الكتابة مع تيسرها ام لا ولم ار من صرح بالحكم لكن النظر الفقهي يقتضي وجوب مطالعة
الجواب عليه بأي طريق يمكنه يقتضي وجوبها عليه حيث تعسر او تعد باللسان ويكون الجواب بالمعنى بمرأى من
الجواب باللسان ليخرج عن مهلة الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المفتي ما يتدفق عليه او يعسر النطق

والسجلات اجرة محله تنبيهات الاول قولهم في الزرع بعد القضاء مد لا حارة يشرك باجر المثل معناه بالقضاء او الرضاء والا فلا تجزأه كان القنية الثاني اذا وجب بجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاعل فان كان مجهولاً لا يزد عليه وينقص منه وان كان مجهولاً وجب لها ما يبلغ الثالث يجب اجرة المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب اجرة المثل وكان متفاداً منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوصاحته لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احد عشر وجب احد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقيمون في مستهلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقة فانما مس اجرة المثل في الاجارة الفاعلة يطيب وان كان السبحة حراماً والكل من القنية وقد منحهم زيادة اجل المثل في الفوائد الكلام في مهر المثل الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وبني في شرح المحنز ما هو ومن يعتبر فانما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية او تسمية بلا كتابة حيث تيسرت له آله الكتاب لاجل القيام بالواجب فيقرأ على السائل فيخرج عن العهدة ولا يجب عليه رفع الرقعة له ولا انه يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يواخذ المفتي بسوء حفظ السائل وقلة فهمه والاصل ان على المفتي الجواب بأي طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث كان في دفع المفتي الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تيسرت التمس بلا مشقة عليه بان احضر ما له السائل ولا يلزم المفتي بل لها من منتهى له ومقتضى القياس وجوب تحصيلها على المفتي كما هو الوجه ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كله اذا تعين عليه الانتهاء ولم يكن في البهة من يقوم مقامه في ذلك والانتهاء طاعة طاعة بحسب الامتطاعة فما يروى عن في غيره من الطاعات يراعى فيه فرضاً وجوباً واستصحاباً ونادى با فليتأمل فيه **قوله** بخلاف التقويم متى اختلف تقويم المقيمين في مستهلك الخ قال شيخ شيوخنا حالي بنى بغض الاخوان لم اجد بالاكثرتنا قلت لان بينة الاقل نافية فقال نفى الاجرة لما اخذ بالاقل قلت لان الاصل عدم ضمان المنافع فتأمل **قوله** الاصل في اعتبار حديث بروع بنت واشق وهو ما روي في السنن والجامع للترمذي عن عبد الله ابن مسعود في رجل تزوج امرأة فمات عنها لم يدخل بها ولم يهرس لها الصداق فقال لها الصداق كما ملا وعليها العدة لها الميراث فقال معقل ابن منان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به في تزويج بنت واشق قال التزمذي حسن صحيح وبروع كجرو ولا يكسر كما في القاموس وقال ابن الاثير هل الحديث يرونها بكسر الباء وسكون الراء وفتح الواو وبالعين المهملة واما اهل اللغة فيفتحون الباء ويقولون انه ليس في العربية فعول الا خروجه لهذا التثبت المعروف وهو تود اهم واد انتهى وهو تابع للمعجزة وقد استدل رك عليه درهم وفتح اوله وذرو وعتور **قوله** يجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية اقول قال المصنف رحمه الله في البحران وجوب مهر المثل بتمامه عند عدم التسمية مشروط بان لا يشترط الزوج ما بها شيئاً في الولو الجية والمحيط لزوجها على ان تدفع اليه هذا العبد يقسم مهر المثل على قيمة العبد وعلى مهر مثاها لان المرأة نذلت البضع والعبد بازاء مهر مثاها والبذل ينقسم على قدر قيمة المبدل فما اصاب قيمة العبد فالبيع فيه فاهل لانها باعته بشيء مجهول والباقي يصير مهر انتهى ويخالفه ما نقلناه ايضا لوقال لامراء ان زوجك على ان تعطيني مبدك هذا فقبلت بها والنكاح بمهر

والاصح مهر اكاله المهر والحدود في القرآن وخد من زوج حور وكاح اخر وهو كاح المهر وهو المهر
 والتسمية التي على خطرو وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط ان يكون في الكل او الموت **قوله** ما
 ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطء بهيمة ان لم يقدر الملك ما بقا على الوطء كافي ام لا **قوله** ما
 مهر عليه بيان ما يتعد به المهر بتعدد الوطء وما لا يتعد دائما في النكاح الصحيح فجعله ابو حنيفة زوج منقسم على
 عدد الوطئات تقدر اولا لا يتعد وفيه كما لا يتعد بوطء الاب بواحدة ابتداء لم تسبل وحدها بوطء السبل ملكا لثمة

المثل ولا شيع له من العبد فيستأجر الى الفرق وتقدمه يقال ان في الثانية لم يجعل العبد عبيدا بل هبة فلا ينقسم مهر
 المثل على العبد وعلى مهر المثل بل **قوله** لا عطاء والعطية والهبة وفي الاول جعل العبد عبيدا **قوله** مهر المثل
 بل دليل انه ذكروا له عطاء الا لا عطاء انتهى **قوله** لان الجنس كالنوع في وجها على ثوب لان الثياب من جنس شتى كالهيوان
 والدابة فليس البعض اولى من البعض بالارادة فصارت لهما الناحية وقد غمز في غاية البيان **قوله** من النوع ولا حاجة اليه
 لان الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين متفقين بالاحكام كرجل ولا شك ان الثوب تحت النكتان والقطي والحرير
 والاحكام مختلفة فان البهوب الحرير لا يحل لبسه للرجال وغيره يحل فهو جنس عندهم وكذلك الحيوان تحت الغرس والسمبل
 وغيرهما فتكون هذه البهية المجهش من جهالة مهر المثل فهو المثل اولى وهو الضابط لهما سواء كان مجهول الجنس
 او النوع كذا حققه المصنف وفي شرح النقاية للعامة القيسطاني يجوز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان
 جنسا عند الفلاسفة او نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى فحش التفاوت في المقاصد والاحكام كما يطلق
 النوع عليهما فانظر الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثة وفيه دلالة على ان المتشعر عيين ينبغي
 ان لا يلتفتوا الى ما اصطلاح عليه الفلاسفة كما في التلطف **قوله** والتسمية التي على خطرو وفوات ما شرط لها من المنافع كالنوع
 فكبحا بالف على ان لا يخرجها اولى ان لا يتزوج عليها اولى الفان اقام بها على الفين ان اخرجها فان وفي اقام فلها الالف
 لو اقام مهر المثل وقد اشار المصنف الى هاتين المسئلتين والضابط في الاولى ان يسمى لها قدر او مهر مثلها اكثر منه يشترط لها
 منفعة او لا يبيها اولى في رحم محرم منها فان وفي ما شرط عليها المسمى لانه صلح مهر او قدر ثم رضاها به والا فمهر المثل لانه مسمى
 لها ما فيه نفع فعند فواته يفسد رضاها بالمسمى فيكمل لها مهر المثل بما لغا ما بلغ ان زاد على الالف وان ساوى الالف او كان
 انقص منها الالف لان الزوج رضي به للمهر والضابط في المسئلة الثانية ان يسمى لها مهر اولى تقدر مهر او قدر
 آخر كما تقدم فان اقام بها كان لها الالف لعين ما ذكرناه في المسئلة الاولى اذا تم رضاها بذلك وان اخرجها كان لها مهر المثل
 لكن لا يزاد على الفين لانها قد رضيت به للمهر ولا ينتقص عن الالف لان الزوج قد رضي بذلك لعين ما قلنا في المسئلة الاولى
قوله ولا يتنصف اي مهر المثل لان التنصيف يختص بالمفروض في العقل لمقوله تع ولين طلقتموه من قبل ان تمسوه من الآية
قوله وفي الوطء بهيمة ان لم يقدر الملك ما بقا على الوطء اي يجب بالوطء ان لم يقدر الملك ما بقا على الوطء فان قدر فلا مهر
قوله اذا حبسها اقول قال المصنف في المهر في باب الوطء الذي هو حبس البهيم والتقي لا يوجب كل موضع سقط فيه الحد
 مما ذكرنا بحسب فيه المهر لما ذكرنا الا اني واطى جارية الابن وعلقت منه وادعى نعيه لما ذكرنا في النكاح **قوله** انه لا
 انه لا يكتفى بمهر السبل وقد اعطى هذا اقول وانما اشترط العلوق ودعوة النسب لان الملك ثبت شرطا للاحتيالا فيعتل
 فصار اطمأنا ملك نفسه **قوله** كما لا يتعد بوطء الاب جارية ابنة اذ لم تسبل وحدها بوطء السبل ملكا لثمة

على النكاح الفاسد لا يتعدى ما لا يورثه الابن جارية ابية او الزوجة جارية امراة او ابنتي والد الصداق المسمى بالتعد في الجارية
 المشتركة وكما هو في المهر على الكنف ثلثه يجب مهران في جملة المهران باموارة ثم تزوجها وهو مضاف لها مهر المثل بالاول
 والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتها فانطاطا لي فمهر واحد في يوم واحد ثلث موات ولو زاد باثن ودخل
 بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف وبنيانه في بنته وفي قاضيه ثلثان القول في الشرط والتعليق في ربط حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون اخر ونحو الشرط في التلويح بان لا تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة انتهى
 وشرط صحة التعليق كون الشرط محققا على خطر الوجود والتعليق بكائس تمييزا والمستحيل باطل ووجوده لا يوجب مكان
 الجزء مؤخره ولا ينتج ومقدم فاعل لجنس بين الشرط والجزء وركنه آداة شرط وفعله جزء صالح فلو اقتصر على الآداة
قوله وفي النكاح الفاسد مطلق على قوله في النكاح اي لا يتعدى في النكاح الفاسد قال المصنف في المهر عند قوله في النكاح
 انما يجب مهر المثل بالوطي واذا فاد المصنف بان طلاقه لا يجب بالجماع فيه ولو تكرر الا مهر واحد ولا يتكرر المهر
 الا بتكرر الوطى والاصل ان الوطى متى حصل عقيب شبهة الملك مرارا لم يجب الا مهر واحد لان الوطى الثاني
 صا د ف ملكه كالوطى العاقل وكما لو وطى جارية ابنة ارجاءية مكاتبة او وطى منكوحته ثم بان اليه حلف بطلانها
قوله ويتعدى بوطى الابن جارية ابية قال المصنف في البحر ومتى حصل الوطى عقيب شبهة الاشتباه مرارا فانه يجب
 بكل وطى مهر طي حد لان كل وطى صا د ف ملكه لغيره كوطى الابن جارية ابية ارجاءية امراة او جارية امراة وقد ادمى
 الشبهة فعليه لكل وطى مهر وعنه وطى الجارية المشتركة مرارا فعليه لكل وطى نصف مهر ولو وطى مكاتبة بينه وبين غيره
 فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه لكل وطى نصف مهر وذلك كله للمكاتبة **قوله** يجب مهران
 فيما زنى بامرأة الخ وجه ذلك ان اول الفعل كان حراما الا ان الفعل في حق قضاء البهرة اذا تعدى كقوله واحد
 فاذا صار حلالا في آخرة لا يجب الا مهر واحد باوله نصا وآخر الفعل شبهة في اوله والفعل الحرام لا يخلو عن غرامة او عقوبة
 فاذا انتفى العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب المسمى بالعقد لان المسمى فاكك بالخلية قبا تمام المهر والى
قوله ومهران ونصف اقول مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول على شبهة لان قول المصنف
 لا يقع الطلاق المعلق بالزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو في الطلاق
 يعقب الرجعة في قول الامام وابي يوسف لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد
 الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه
 المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثاني لانها في مدته من طلاق رجعي فلا يعتبر
 النكاح ولا يجب المهر الثالث **قوله** فعليه خمسة مهر ونصف يعني في قياس قول الامام وابي يوسف نصف مهر بالنكاح
 الاول ومهر بالادخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر بالادخول الثاني لانه وطئها من شبهة ومهر بالنكاح الثالث
 لان النكاح الثالث صا د فها وهي مبانة فاعتبر النكاح ومهر بالادخول الثالث لانه ادخول من شبهة فيجتمع عليه
 خمسة مهر ونصف وعلى قول محمد عليه اربعة مهر ونصف بالانكحة الثالثة قبل الدخول وثلاثة مهر ولو بالوطى
 ثلاثا عن شبهة هذا **قوله** وبنيانه في فتاوى قاضي خان ان المهور يتكرر بالعقد تارة وبالوطى اخرى وتارة تنكح بها
قوله التعليق ربط حصول مضمون جملة اليه اقول فرق الزركشي في اقواله بين التعليق والشرط بفرق

لا يتعلق واختلغوا في تنبيهه لو قلنا ان الجزء والفتوى على بطلانها كما يفتاه في شرح العنق ما قبل التعليق وما لا يفتاه
 تعليق التمليك كالتقييد بالشرط باطل كالبيع والبراء والاجارة والاحتجاز والقبول والوصية والوصية والوصية
 والبراء ومزك الوكيل وحجر الماذون والرجعة والتكسيم والكتابة والكفالة بغير الملائم والوصية في رواية واليه
 بغير المتعارف وما جاز تعليق بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق ومتاق وخوالة وكفالة وبطل الشرط ولا يبطل
 الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكافة ان باطل الا اذا قال بعثت ان رضي اليه ووثقه كضمان الشرط وبكلمة على
 صحيح ان كان مما يقتضيه العقد او ملائمه او جرى العرف به او ود الشرع به او كان لامنفعة فيه لاحدهما وقد ذكرنا
 في مد اينات الفوائد ما خرج عن قوله اسم تعليق الا براء بالشرط وفي البيوع كالمسحوقين مما لا يفتاه فيها
 وجملته ما لا يصح تعليقه وبطل بغيره ثلثه .. البيع والقسمه والاجارة والرجعة والصلح من مال والبراء والعجز

غير هذه افعال الفرق بين التعليق والشرط ان التعليق داخل على اصل الفعل باذنه وان كان اذا والشرط
 ما جزم فيه بالاصل اي اصل الفعل وشرط فيه امر آخر وان شئت فقل في الفرق ان التعليق قريب من
 لم يوجد على امر لم يوجد بان او احدها والشرط التزام امر لم يوجد في امر وجد بصيغة مخصوصة **قوله**
 وجملته ما لا يصح تعليقه وبطل بغيره ثلثه عشر ابيع اقول فيه ان البيع المقرون بالشرط الفاسد فاحل لا باطل
 قال في المجمع ويفسد بعني البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المنتهي ومعلوم ان الفاسد غير الباطل عندنا اللهم
 الا ان يعمل على ما اذا ذكر بشرط كما اذا قال بعثت ان كنت تعطيني كذا اما اذا قال بعثت على ان تعطيني كذا ففاسد
 لا باطل كما في المنتقى واعلم انه ذكر في جامع الفصولين ان تعليق القبول في المبيع بعد ما اوجب لآخره لا يصح ذكره
 انه لو قال ان ادبت ثمن هذا فقد بعثت منك صح البيع بحسن ان دفع الثمن اليه وقيل هذا خلاف ظاهر الرواية
 والصحيح انه لا يجوز **قوله** والاجارة بالراو كذا الاجازة بالزاي كما في العنق قال شارحه العيني لانها بيع معنى قال المص
 في البحر وظاهره تخصيص اجازة البيع وظاهر كلام المصنف يعني صاحب الكنز ان اجازة كل شئ لا يصح تعليقها حتى
 النكاح ويدل عليه ما في جامع الفصولين والبرزلية وتعليق الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زاد فلان في الثمن فقد
 اجزت ولو زوج بنته البالغة بلا رضاها فملغها الخبر فقالت اجزت ان رضيت امي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل
 الاجازة اعتبارا با ابتداء العقد انتهى اقول بضالفة ما في القنية في بابا لبيع الموقوف قال با عني فلان عبدك بكذا
 فقال ان كان كذا فقد اجزته او فهو جائز جاز ان كان بكذا او باعته من ذلك النوع ولو اجاز بشئ آخر بطل ومن
 ابن سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه ما في وقيل اذا كان مما يتقارب فيه **قوله** والرجعة كذا في غير كتاب قال المصنف
 في البحر وهو خطأ فقد ذكر في الظهيرية والجرهه والبدائع والتترخالية ان الرجعة لا يصح تعليقها بالشرط ولا ما فيها
 ولم يذكر انها تبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح ان يقال به واصل النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وما يدل على بطلان
 قول المصنف ومن وافقه ما في البدائع من كتاب الرجعة انها تصح مع الاكراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح انتهى
 فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان ما يصح مع الهزل لا تبطله الشرط الفاسد ما في مع الهزل
 تبطله الشرط كما ذكره الاصوليون **قوله** والصلح من مال والبراء اي من الدين لا يصح تعليقه بشرط غير متعارف اما
 بالشرط المتعارف فيصح تعليقه كما حققه المصنف في البحر وقيل بالدين لان الابراء من الكفالة يصح تعليقه بالشرط

ومزيل الوكيل في رواية وأحب الامتكان والمزاينة والمعاملة والاقبال والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط
 الفاعل المالك والخلع والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء
 والامارة والكفالة والعودة والاقالة والغصب والهباء وامان القن ودموية الولد والصلح من القصاص وجناية
 غصب ومقدومة ودعوى وعارية اذا غصبها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وتعليق الرد بعيب او بغير شرط
 ومزل فاضل والتحكيم عند محمد روح وقناه في جامع الفصولين والبزازية فائدة من ملك التنجير ملك التعاقب
 الا لو قيل بالطلاق يملك التنجير ولا يملك التعليق

الملائم وهو قول البعض واختاره في الفتح **قوله** ومزيل الوكيل قال المصنف في البحر بعد كلام ان مزيل الوكيل ليس من
 هذا القبيل وهو ما لا يبطل بالشرط الفاعل وانما هو من قبيل ما لا يطمح تعليقه بالشرط ولكن لا يبطل بالشرط الفاعل
 ولهذا اقتصر في البزازية من كتاب الوكالة على انه لا يصح تعليقه ولم يذكر انه يبطل بالشرط الفاعل فهو كما قد مناه في الرجعة
 وقد ذكر في جامع الفصولين مزيل الوكيل من قسم ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاحده لكن قال في رواية وفي البزازية
 وتعليق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية السرخسي والدليل عليه انهم قالوا ان الذي
 يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منه وهذا هو الحق فيجب الساقه بقسم ما لا يصح تعليقه
 بالشرط لكن يبطل بالشرط الفاعل ولو جوامع كرم الفتح الظفر بالنقل في الرجعة انتهى **قوله** والوقف في رواية كذا
 في جامع الفصولين وقد سئل الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير عن تعليق الوقف بالشرط فاجاب بان الوقف
 لا يصح تعليقه على الرواية المشهورة المعول عليها اقوال وانما كان المعول عليها لمشي اصحاب المتن عليها اذ هو صحيح
 التزامي **قوله** والهبة في العمادية تعليق الهبة بالملائم يصح كونه ملكا على ان تعرضني كذا فان كان مخالفا لصحت الهبة وبطل
 الشرط انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الخلل **قوله** والشركة اي لا تبطل بالشرط الفاعل اقول في منية المقتني
 الشركة تبطل بعض الشروط الفاحدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترط التفاضل في الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط
 ربع عشرة لاحد مما وان كان كلاهما شرطا فاسدا انتهى ومنه يعلم ما في اطلاق المصنف من عدم البطلان بالشرط الفاعل
قوله والغصب اي لا يبطل بالشرط الفاعل اقول ينظر صورة عدم بطلانه بالشرط الفاعل **قوله** وامان القن اقول
 في السير الكبير لمحمد ابن الحسن تعليق الامان بالشرط جائز بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن اهل خيبر
 خلق اما نهم بكتما نهم شيئا واطل اما ن آل ابي الجعد بكتما نهم الهل انتهى ومنه يعلم ان القن ليس قيد
قوله وتعليق الرد بعيب اي بشرط فاسد **قوله** او بغير شرط اي وتعليق الرد بغير شرط بشرط فاعل **قوله** والتحكيم
 اي وتعليق التحكيم بشرط فاعل **قوله** عند محمد لانه لا يطلق الوضعية عند فلا يبطل بالتعليق وعند ابي يوسف روح
 يبطل بالتعليق لانه تملك الوضعية والتعليقات تبطل بالتعليق **قوله** فائدة من ملك التنجير الخ كذا بخط المصنف والصواب
 فائدة ان بقرينة قوله الثانية **قوله** الا لو قيل بالطلاق يملك التنجير ولا يملك التعليق يعني اذا وكله بطلاق امرأته
 يملك ان ينعز طلاقها ولا يملك ان يعلق طلاقها اما اذا وكله بان يعلق طلاقها يملك التعاقب كما في الحانية قال لامرأة
 القن كذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت الدار بعد الاجازة طلقت وان دخلت قبل الاجازة
 لم تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام الفصولي يصير يمينا عند الاجازة فيه تبرأ بشرط بعد ولا قبله

ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعليق إلا إذا ملته بالملك أو حبيبه إلا نية العبد والمالك كل مملوك أملاكه فهو حر بعد مقتضى صحيح الخلاف الأصبي وثمارة في الجامع مع اللحد وعلية سان من ذلك العبد والمالك كل قول في أحكام السفير رخصة القصر والغطور المسح ثلثة أيام عليها ليها وأما التنفل على الهداية فحكم خارج المصير لا السفر ومنها سقوط الجمعة والجمعة بين والأجنبية وتعمير التهريق وأما صحة الجمعة فمن أحكام المصير ومن أحكام السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان راجعا ومن ثم كان وجوبها شرطاً لوجوب الحج عليها واحتلفوا في وجوب نفقته عليها إذا امتنع المحرم إلا بهاء المتمدن الوجوب عليها بناء على أنه شرط وجوب الإداء ويستثنى من حرمة خروجها إلا إذا كان معها محرم أو زوج أو ولد أو رجل بالغ عاقل من أهل دار الإسلام ومن أحكامه منع الولد منه الإبراء أو يده إلا في الحج إذا امتنع عنه وأما ما يوردون من أن الإذن للزوجة إذا كان مؤملاً في ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج إذا غلب الهلاك وتحريم السفر فيه وضمان الملوذع لو ما نراه في البحر وكذا الوصي ويستويان في بقية الأحكام منها فيما إذا غزى في البحر ومعه فرس فإنه يستحق سهم العار من كافي الحامية القول في أحكام الحرم لا يدخله أحد إلا محرم

قال وهذه المسئلة دليل على أن التوكيل بالحلف بالطلاق جائز لأن ما لا يصح به التوكيل فلا تصح به الإجازة وقد صحت الإجازة فيصح التوكيل به انتهى أقول يستثنى أيضا الوصي فإنه يملك التنجيز ولا يملك التعليق كما هيأتي فيما انترق فيه الوصي والوارث حيث قال وأعلم أن الوصي والوارث يشتركان في الخلابة عن الميت في التصرف والوارث أقوى للملك العيين فلو وصي بعتق عبد معين فاكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تنجيزاً وتعليقاً وقد بيراو كتابه ولا يملك الوصي إلا التنجيز وهي في التلخيص **قوله** ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعليق قيل إن الشافعي احتج على الإمام بهذه القاعدة في بطلان التعليق قبل الكا **قوله** لثانية العبد والمالك لو قال كل مملوك أله أقول موقع هذه القاعدة من المسئلة التي قبلها موقع التمثيل لها وح كان حقه أن يقول كالعبد والمالك لو قال أله **قوله** رخصة القصر الخ أقول أراد به صلاة الرباعية ركعتين في السفر وقيد أن صلاة الرباعية ركعتين في السفر عزيمة لا رخصة كما حقق في كتب الأصول **قوله** وأما صحة الجمعة الخ أقول لاموقع لهذه العبارة هي **قوله** ولو كان واحداً أو فرساً **قوله** ومن أحكامه منع الولد منه أي منع الشارع الولد من السفر أي حرمة عليه **قوله** ويختص ركوب البحر بأحكام الخ أقول في اختصاص البحر بما ذكر نظر ظاهر **قوله** منها فيما إذا غزى في البحر الخ في المحيط العار من في السفينة يستحق سهمين وإن لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة لأنه إن لم يباشر القتال على الفرس فقتل قاتل للقتال على الفرس هو المتأهب للشبح كما لما نشره **قوله** في أحكام الحرم أقول جد الحرم من طريق المدينة ثلاثة أميال ومن طريق اليمن والعراق والبحر رانة والطائف مبعة أميال وفي الحادي أنه من طريق الجفرانة تسعة ومن حدة عشرة ومن طعن مرة لحد عشر ميلاً وجمعت ما عدا الأخير في قوله (عمر) وللحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال ثم اتفق أنه * وصحة أميال صراق وطائف * حدة عشر ثم تسع حمراته * ومن يمن مبع بقتلهم حينها * وقد كملت فاشكر الربك إحسانه * وعلى العبد ودعلا مات نصبها التحليل عليه والصلاة والسلام وكان حبس يزل يريده مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم فيتميد ما ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وفي الآن ظاهرة **قوله** ولا يدخله أحد إلا محرم ما أقول يستثنى من ذلك

وتكره المياورين ولا يفعل ولا يقطع من فعل خارجه والتجاء به يحرم التجرد من الصلوة ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع شجر الحرم في مكة لا الاذخر ويحرم الفصل لدخوله وتضايف فيه الصلوة وحسناته كسيئاته ويؤخذ فيه بالهمز اقل مكة ومن داخلها واقب الا اذا قصد الحج والعمرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز الميقات احد الامحرما وانما خص منه الملكي ومن كان داخل الميقات لا بد له من دخول مكة لحاجتهم وفي اجاب الاحرام كل مرة خرج بخلاف ما اذا قصد الحج او العمرة لانه نادر الوقوع كذا في شرح المجمع الملكي اقول يوجب مما ذكر من التعليل ان الملكي من داخل الميقات لو جاوز الى حصر مثلا واراد دخول مكة لا بد له من خلعها الا حرم ما عدم الصريح ونذر الوقوع **قوله** وتكره للمجاورة اي الحرم والمراد به حرم مكة اذا المدينة لا حرم لها وان كان تحريمه المجاورة بها وملة الكراهة خوف منقوط حرمة الحرم في نظره فيصير في نظره القاصر كسائر البيوت والعياد بالله تعالى او تنقص الهيبة والحرمة الاولى في نظره كاهو شالي كثير ولهذا كان عمر ابن الخطاب يدور على الحاج بعد قضاء النسك بالدرة ويقول يا اهل اليمن يمنكم ويا اهل الشام شامكم ويا اهل العراق عراقكم فانه باقى الحرم بيتكم في قلوبكم وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمعون ثم يرجعون ويعتصرون ثم يرجعون ولا يجاورون ذكره عبد الرزاق في مصنفه والقول بالكراهة من ذهب الامام الاعظم وجمع من المحتاطين في الدين وقال ابو يوسف ومحمد لا باس بالمجاورة وهو الافضل وعليه عمل الناس كذا في الملتقطات ونقل الفارسي ان الفتوى على قوله ماورد في عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قل من صبر على حرمة مكة ما عتبت الدار عنده مسيرة ما تقيع عام **قوله** ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجه اليه اي لا يقتل من فعل موجب القتل ولا يقطع من فعل موجب القطع وهو السرقة خارجه والتجابه وهذا انقضى كلامه وتحقيق حرامه فيه نظر بالنسبة الى فعل موجب القطع فقد صرح هو بنفسه في شرحه على المنار من بعض العام بان الخلاف بين تلويين الشافعي انما هو في النفس لا في الاطراف لانه يملك به املاك الاموال متقطع يد السارق اذا التجاء الى الحرم انتهى لكن في الخاتمة من فصل المقطعات ولا يستوفي القصاص في الحرم في نفس ومستوفي فيما دون النفس ومن الامام انه لا يقطع السارق في الحرم خلافا لما انتهى وظاهرها انه لا فرق بين ان يفعل ما ذكر داخل الحرم او خارجه والعجالة اليه **قوله** ويحرم قطع شجرة وهو ما كان له حاق من النبات وطبا كان اريا بسا وشجر الحرم ما كان شبيح من اصله في الحرم سواء كان اغصانه فيه او في الحل فيقطع هذه الاغصان عليه القيمة كافي المحيط قال العلامة القيسستاني وينبغي ان يكون حشيش الحرم كذلك **قوله** وروي حشيشه اي ويحرم احوال البهيمة على حشيش الحرم للروعي من هذا هو ومن الامام لا باس به لضرورة الزائرين كذا في شرح النقاية للعلامة القيسستاني اقول لا باس هنالكا باحة لمقابلتها بالحرم لا لما تركه اولي كما هو الاصل في اجتماعها قاله الفاضل ملا علي القاري في شرحه على النقاية **قوله** الا الاذخر يكسر الصخرة والخاء وحكون الذال المعجمتين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دقيق يطيب ريحه والذي بمكة اجوده يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به في قبور الخليل بين اللبنة كما في فتح الباري **قوله** وحسناته اقول كان الانسب جعل الحسنات مشبها بها للمعلم بان الحسنات بعشر امثالها في كل مكان ولما في تقديم ذكرها من تنفير الطباع عن شوم ارتكابها وقد يقال لولا كانت الحسنات بمال اليها طبع اذا تلى على السمع ذكرها او لا لاسب المداء بها ثم اذا تلى الاذخر تلقى بالقبول فحذر من ارتكاب ما يوجبها بخلاف ما اذا تلى في غير ما ليس بها **قوله** وبداخل فيه بالهمز قال الله تعالى ومن يرد فيه

ولا يسكن فيه كافر ولم يدخل فيه ولا تمتع ولا قران لمكي وتخص المكة والمكة وكبره اخراج حجارته وترايبه وهو مساو لغيره عند نافي اللقطه والديه على القاتل فيمخطأ ولا حرم للمدينة منذ فلا تمتع فيه هذا لا يمتنع في الشك في القاتل لدخولها وكراهة المجاورة بها والله سبحانه وتعالى اعلم القول في احكام المسجد هي كثيرة جد لذكرها في كتاب الفتاوى في كتاب الصلوة في باب على حد فتمنعها فحريم دخولها على الجنب والحائض والنفساء ولو لم يكن وجه العبور

بالبعد بطلان ذلك من حد أبي اليم وهو مستثنى من قاعدة الميم بالمدينة وعدم فعلها كل ذلك تعظيما لحرمة قال ابن مسعود ما من بلد يواخذ العبد فيه بالهم قبل الفعل الا مكة وتلى هذه الآية وكرو جماعة من السلف تنفذ السجن بمكة وروى ابن ابي شيبة عن طائفة من قال لا يسجد لبيت مكة ان يحسن في بيت رحمة وروى الطبراني في الاوسط عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسجد للعظام بمكة الساجد **قوله** ولا يسكن فيه كافر في يمنع الكافر من مكنتي حرم مكة وهذا بالاتفاق واما الدخول في فمختلف فيه كذا في شروح الفوائد للطرموحي **قوله** وله الدخول اقول ولو حرر بيان في شرح جامع الصغير للتمرتا هي وفي الفتاوى الخانية ولو دخل العربي الحرم لا يتعرض له ويمنع منه الطعام والشراب في قول الامام رض ويقيم من تخصيص الامام بما ذكر ان الصاحبين يخالفان في ذلك **قوله** ولا تمتع ولا قران لمكي اقول وكذا من حول مكة والمراد بالنفي نفى العمل لا نفى الصحة ولذا وجب دم جبرود هو فرج الصحة واشترط لهم عدم الاطعام بينهما انما هو للتمتع المنتهض سببا للثواب المترتب عليه وجوب دم الشكر كما حققه المصنف في البحر **قوله** ويكره اخراج حجارته وترايبه قليل هذا مخالف لما نقله المصنف في شروحه على الكنز ونصه ولا بأس باخراج حجارة الحرم وترايبه الى العمل كذا في المحيط وغيره انتهى اقول لا مخالفة ما ان التعبير بصيغة لا بأس مقتضى الكراهة لا مناف لها حتى تتم بالمخالفة وفي الطهيرية وثراب البيت المكرم اليسير يجوز اخراجه للتبرك والا لا لانه تخريب انتهى وقال ابن وهبان والصواب المنع منه مطلقا لا يتسلط الجبلان ليغضي الى الخراب والعياذ بالله تعالى اذا القليل من الكثير كثير **قوله** وهو مساو لغيره عند نافي اللقطه وبه قال احمد ومالك والشافعي في قول وفي قول يعرفها الاحتياط يجمع صاحبها لقوله عليه الصلوة والسلام في وصف مكة لا تحل لقطتها الا لمنشد هارون واية لا تحل ما قتلها الا لمنشد هارون لطالبها وهو مالك ولنا قوله عليه السلام اعرف عفا صها و كاتها ثم مرها حنة بلانصل بين لقطه العمل والحرم ومعنى قوله الا لمنشد هارون يعرفها فانه ذكر في الصحاح انشدت الصالحة اي عرفتها ويقال انشدتها اي طلبتها فاذن لا حجة له في العمل يث لانه محمول على نفى حل الالتقاط الا للتعريف وهذا حال كل لقطه والتخصيص بالحرم لبيان ان التعريف لا يحق فيه لاعتبار انها للغيراء ظاهرة فنقول ونقول ان ما لكها ذهب ظاهرا فلم يحتج الى التعريف فاذا انهي صلى الله عليه وسلم هذا هو بقوله الا لمنشد هارون لمعرفها اي لا يعرف اللقطه الا من يعرفها ودالك لك التزم وتسوية بين لقطه العمل والحرم في ايجاب الانباء والتعريف كذا في المنيع **قوله** والديه مطف على قوله في اللقطه اي وهو مساو لغيره عند نافي الدية على القاتل خطأ فيه **قوله** ولا حرم للمدينة منذ فلا تمتع فيه ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم حرمت المدينة ما بين لا بتيها لا تقطع اغصانها ولا يصاد صيد ما كافي صحيح مسلم فاجاب عنه في المحيط بانه من اخبار الاحاد فيما نعم به البلوى فلا يقبل اذ لو كان صحيحا لاشتهر ونقله انتهى وفيه قائل **قوله** في كتاب الفتاوى في كتاب الصلوة يعني اكثرهم والافقد ذكرها قاضي خان في اخر كتاب الوقت وصاحب منية المفتي

[illegible]

والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف وكلام المباح وفي فتح القدر انه يأكل الحنظل كما تأكل النازل الحطب
ورفع الصوت بالذكرا لا للمعتكفة

لأنه يلزم استعمال المشترك في معنیه فی الا ثبات وهو لا يجوز اذ معنى انشاد الاشعار ورفع الصوت بها ينبغي ان يقيد
المنع من انشاد الشعر في المسجد بما فيه شئ من موم كهجوا لمسلم وصفة الضمير وذكر النساء والمردان وغير ذلك
منها هو من موم شرعا وما اذا كان مشتملا على مدح النبوة والاسلام او كان مشتملا على حكمة او باعنا على مكارم
الاحلاق والزهد ونحو ذلك من انواع الخير فلا بأس بانشاده في المسجد **قوله** والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف
في منية المفتي يكره النوم والاكل فيه لغير معتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيلخل ويذكر الله تعالى
يقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شاء **قوله** والكلام المباح اي يمنع منه في المسجد اقول محله ان جلوس له كما في الظهيرية
اما ان تحدث بعد صلاته فلا يكره انتهى قال الامام ظهير الدين التمرقاشي في شرح الجامع الصغير من كتاب
الكراهية الجلوس في المسجد للحد يث لا يباح بالاتفاق لان المساجد ما بنيت لامور الدنيا وفي خزائن الفقه ما يدل
على ان الكلام المباح من حديث الدنيا حرام فانه قال ولا يتكلم في المساجد بكلام الدنيا فمن تكلم في المساجد بكلام الدنيا
احبط الله عمله اربعين سنة وفي شرح بكرة العود في المسجد للعبادة ما ذور فيه شرعا الا ترى ان اهل الصفة كانوا
يلزمون المسجد وكانوا ينامون فيه ويتمثلون بما ليس فيه ما ثم وفي صلاة الحلبي الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز
في المساجد وان كان الاولى ان يشتغل بذكر الله تعالى وعن خلفه جاء غلامه فسأله عن شئ فخرج من المسجد وكلمه فقبل
له في ذلك فقال ما تكلمت في المسجد بكلام الدنيا منذ كذا وكذا سنة **قوله** ورفع الصوت بالذكرا اقول الظاهر
ان يقرأ بالجر عطف على الضمير في قوله ويمنع منه والعقد يروى منع من رفع الصوت بالذكرا في المسجد وهو صادق
بالمنع للتحريم والمنع للكراهة وقد اضطرب كلام البزازي في هذه المسئلة فقال وفي فتاوى القاضي الجهر
بالذكرا حرام وقد صح من ابن مسعود انه سمع قوما يجتمعون في مسجد يهللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام
جهرافراحيهم وقال ما عهدنا ذلك على عهد عليه الصلاة والسلام وما راكم الامبتدعين فما زال يذكر ذلك
حتى اخبرهم من المسجد ثم قال فان قلت المذكور في الفتاوى ان الجهر بالذكرا لو في المسجد لا يمنع احتراز عن الدخول
نحو قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وصنيع ابن مسعود يخالف قولكم قلت الاخراج
من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لاعتقادهم العبادة فيه وتعليم الناس بانه بدعة والفعل الجائز
يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك غير الجائز يجوز ان يجوز لغرض كما ترك صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليمنا
للجواز وما روي في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال لرفع اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لن تدعوا
اصم ولا غائبا انكم تدعون جميعا قريبا انه معكم الحد يث يحتمل انه لم يكن في ارفع مصلحة فقد روي انه كان
في غزاة وعدم رفع الصوت نحو بلا داعل ودعوة ولهذا نهى عن الجهر في المغازي وما رفع الصوت بالذكرا فجائز كما في
الاذان والخطبة والجمع والاختلاف في عدد تكبير التثنية لا يدل على ان الجهر بدعة لان الخلاف بناء على ان كونه سنة
زائدة على اصل العمل فيتم صلاة كما اختلفوا في ان سنة الاربع من الظاهر بتسليمته او لئلا بتسليمتين وذلك لا يدل
على انها لو تكن بتسليمتين تكون بدعة او حراما وفي تفسيره تعالى لا يجب المعتد به اي بالجهر بالدعاء من الاعتداء

وأخرج الربيع فيه من البراءة والخصومة ويسن كنهه وتنظيفه وتطييبه وقمره وإيقاده وتقد يم اليمنى على اليسرى من دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه يأثم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه لصلواته ولا يتعين بالملازمة فلا يزج غيره لو سبقه إليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد معجدين ولا ولي ان يكون لكل طائفة مؤذن

فيل على كراهيته وفي اجوبة الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة لا تجوز ولا يمنع ثم قال جوزه محب الذكركين الله تع كثير انتهى وقد ذكر الشيخ عبد الوهاب الشعراوي في كتابه المسمى ببيان ذكر الذكركين كونه كرهًا للشاكر للمشكور مانعه واجمع العلماء سلفًا وخلفًا على احتجاب ذكر الله تعالى جماعة في المساجد وغيرها من غير تكبير الا ان يشوش جهرهم بالذكركين على قائم او قاري كما هو مقرر في كتب الفقهاء وقد شبه الامام الغزالي ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة باذن المنفرد واذن الجماعة قال فكما ان اصوات المودعين جماعة تقطع جرم الهوى اكثر من صوت مؤذن واحد كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد اكثر تأثيرا في رفع العجب الكثيفة من ذكر شخص واحد **قوله** وأخرج الربيع فيه من البراءة يكره اقوال في شرح الجامع الصغير للتمر تاشي في كتاب الكراهية اختلف السلف في الذي يفسوا في المسجد فلم يره بعضهم باسا وبعضهم لا يفسوا بل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح انتهى والعلّة في ذلك ان الملازمة تناقض بما يتأذى به بنو آدم كما ورد في الحديث **قوله** الخصومة اي ويمنع من الخصومة فيه **قوله** ويسن كنهه الخ وكذا اذا لما فيه من نغمة ونحوها ثبت ذلك في الصحيحين وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتخذ والمساجد في المحال ونظفوها وطيبوها واحمك في المسند وعن الحسن ان مهور الحور العين اخراج القمامة من المسجد وكسها وعمار تها وعن عمر رضي الله عنه انه اتى مسجد قبا على فرس له صلى فيه ثم قال يا برقاء ائمني بجريده فانا بهافنا حتر عمر يثوبه فكسسه **قوله** وقمره وإيقاده اي وقت الصلاة بقدر ما يندفع الظلمة ومن البطل المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة في ليالي معروفة في السنة كليلة النصف من شعبان خصوصا بيت المقدس فيحصل بسبب ذلك مفاصل كثيرة منها مضايقة الجوس في الاعتبار بالنار والاكثر منها ومنها ما يترب على ذلك في كثير من المساجد من اجتماع الصبيان واهل البطالة ولعبهم ورفع اصواتهم وامتناعهم بالمساجد وانتهاك حرمتها وحصول اوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المساجد عنها ومن المفاسد ما يجعل في الجوامع من ايقاد القناديل وتركها الى ان تطلع الشمس وترتفع وهو من فعل اليهود في كنائسهم واكثر ما يفعل ذلك في العين وهرحرام ومما يشبه ذلك وقود الشموع الكثيرة ليلا ونهارا بمقام سيدي احمد البدوي نفعنا الله ببركاته ومما يشبه ذلك وقود الشموع الكثيرة ليلة عرفة وفي مفتاح المعادة ولا هل المسجد ان يفرش المسجد بالاجر والحصى ويعلق القناديل لكن من مال انفسهم لا من مال المسجد الا ما امر الحاكم انتهى اقوال ومحل ذلك ما لم يعين الواقف شيئا من ريع الوقف لذلك **قوله** وتقد يم اليمنى على اليسرى عند دخوله الخ يعني كما يفعل داخل الحرم والكعبة وسائر الاماكن الشريفة لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله واذا اراد ان يخلع نعليه فليخلع اليسرى قبل اليمنى قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام واذا خلع الانسان نعل رجله اليسرى قبل اليمنى لم يخلعها المسجد ولا بليل عنها مخلوطة على النعل ثم يخلع اليمنى ويدخلها المسجد ثم يدخل اليسرى قبل اليمنى لم يخلعها المسجد ولا بليل عنها مخلوطة على النعل ثم يخلع اليمنى ويدخلها المسجد ثم يدخل اليسرى قبل اليمنى **قوله** ولا يتعين بالملازمة الخ قال المصنف في البحر معللا له لان المسجد ليس ملكا لاحد واعزاه الى النهاية ثم قال

ايقاد القناديل في نصف شعبان اربعة مذكرة

ولهم جعل المسجد من واحد أو لا يجوز إمامة أدواته لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمعاجاة للخوف في الفتنة العبادية
حاشا له أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد
الحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت القول في أحكام يوم الجمعة

ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منهم من يدرس في مسجد تقرر في قدره وسعاده كراهتهم لك زاعمين
الاختصاص به دون غيرهم وهذا جهل عظيم ولا يبعد أن تكون كبيرة قال الله تع وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا
فلا يجوز لأحد مطلقا أن يمنع مؤمنا من عبادة يأتي بها في المسجد لأن المسجد ما بني إلا لها من صلاة أو اعتكاف وذكر
شرعي وتعليم علم وتعلمه وقراءة قرآن ولا يتعين مكان مخصوص لأحد حتى لو كان للمدرس موضع من المسجد يدرس فيه
فسبقه غيره أنه ليس له إزعاجه وإقامته منه نقل قال الامام الزاهد في القنية معزيا إلى فتاوى العصر له في المسجد موضع
معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الأوزاعي له إن يزعمه وليس ذلك عندنا **قوله** ولهم جعل المسجد من واحد أو لا
منية المفتي مسجد ضاق على الناس وبجنبه أرض رجل تؤخذ أرضه بالقبة كرها **قوله** ولا يجوز إمامة أدواته لمسجد آخر أقول
طاهرا طلاقه ولو اتخذ الواقف فلينظر صريح النقل في ذلك **قوله** الخوف في الفتنة العامة أقول أو الحريق العام كما في
ديار الروم وقد بقي من الأحكام أنه لا ينبغي أن يتصل في المسجد الجامع لكنه يتصل في قبل الدخول بعده
وبقي من الأحكام أنه يكره دخول المسجد متعلا قال الله تعالى فاخلع نعليك كذا في منية المفتي **قوله** ثم مسجد المدينة
أقول ذكر الامام النووي أن هذه الفضيلة مختصة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمانه دون
ما زيد فيه بعد فعله هذا تكون الصلاة في مسجد بيت المقدس أفضل من الصلاة في تلك الزيادة كذا قيل وقد يقال
أن فناء في حكمه في الفضيلة تشريفا له والزيادة من الفناء قيل إن يجعل منه **قوله** ثم الجوامع أقول قد تقدم في كتاب
الصلاة من الفن الثاني أن مسجد المحلة أفضل من الجامع وذكر في الغاية بعد مسجد بيت المقدس مسجد قبائمه الأقدم
فالأقدم ثم الأعظم وذكر العلامة أحمد بن العمداني كتابه تسهيل المقاصد أن أفضل مساجد الأرض للكعبة ثم مسجد
أيلة المحيط بالكعبة ثم مسجد المدينة ثم مسجد الأقصى ثم مسجد الطور أما تفضيل الكعبة على المسجد فيل
عليه قوله تعالى إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا واما تفضيل مسجد مكة على ما سواه من مساجد مكة
فلأنه أقدم مسجد فيها وقد قال عبد الله ابن الحاج أن للمسجد العتيق فضلا على غيره ولأن فيه عبادة ليست في غيره
وهي الطواف وفيه المقام وغير ذلك واما تفضيل الحرم على مسجد المدينة فلنقله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد في هذا
تعدل ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فالمسجد الحرام جميع الحرم وحسنات الحرم كل حسنة بمائة ألف حسنة كما قال
ابن عباس رضي الله عنهما واما أن تفضيل بيت المقدس فإن أرض المحشر والمنشر منه يتورع فصار فيه فان صلاة فيه كالف
صلاة أخرجه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه وفي رواية عن أحمد عن بعض نساء النبي صلى الله عليه وسلم
قالت يا رسول الله فان لم تستطع أحدا أنا إن تأتيه قال ادلم تستطع أحدا كذا إن تأتيه فلتبعك له بزيت يسرج فيه
فان من بعث له بزيت يسرج فيه كان كمن صلى فيه ومثل الجنيل عن قوله تعالى والذين يؤمنون وطورهم ينسبون
فقال مسجد الطور وهذه البلد الأمين المسجد الحرام اتسم بهما لأنه يذكرهما **قوله** أحكام يوم الجمعة هي بضم فسكون
فقتة وعن الفراء والواحد في ضم الميم وفتحها أيضا والضم أعلى وهي من الاجتماع كالفرقة من الانفراق وجمعت

اختص باحكام لزوم صلوة الجمعة واشتراط الجماعة لها وكيفية الثلثة سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها شرطا وقراءة السورة المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه واعتنان الغسل لها والطيب واللبس الاحسن وتقليم الاظفار على جمع وجمعات كذا في المغرب وسميت بذلك لاجتماع الناس فيها ولما جمع في يومها من الخير والبر كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه فيأمرهم بتعظيم الحرم اولان كان الخلائق جمع في ذلك اليوم اولان فيه خلق آدم عليه السلام جمع فيه اقوال قال الغاضل البرجندى في شرح النقاية وهن الاقوال **قوله** اختص باحكام اي اليوم المسمى بالجمعة وفيه ان اكثر الاحكام التي ذكرها الصلاة الجمعة لليوم **قوله** لزوم صلوة الجمعة بالجر بدل من احكام بدل مفصل من مجمل وكذا ما عطف عليه **قوله** واشتراط الجماعة لها اي لصلاة الجمعة وفيه ان الجماعة كاهي شرطها شرط لصلاة العيد **قوله** وكونها بالجر عطف على الجماعة اي واشتراط كون الجماعة ثلثة سوى الامام وفيه ان كونها ثلثة سوى الامام ليس شرطاً خاصاً بالجمعة بل كفي لك صلاة العيد **قوله** والخطبة اي واشتراط الخطبة لها بخلاف صلاة العيد **قوله** فان الخطبة ليست شرطاً لها ولو اقتصر على اشتراط الخطبة لها لكان صواباً وقد يقال المختص به الاشتراط المجموع لكل واحد **قوله** وكونها قبلها شرطاً كذا بخط المصنف والصواب شرط بالرفع **قوله** وقراءة السورة اي سورة الاملى والغاشية ولكن لا يواظب عليهما **قوله** وتحريم السفر قبلها بشرطه قال في مفتاح السعادة رجل اراد الحفر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من العمران قبل خروج الظهور لان الوجوب باخر الوقت وهو في اخر الوقت مسافر فلم تجب عليه صلاة الجمعة ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد اذا فارق عمران مصره في الوقت انتهى قال بعض المحققين في اعتبار آخر الوقت اشكال اذا عتبر الوقت انما يكون فيما يتفرد بادائه وهو سائر الصلوات والجمعة لا يتفرد بادائها وانما يؤديها مع الامام والناس فينبغي ان يعتبر وقت ادائها اذ لو كان لا يخرج من مصره قبل ادائها لكان يلزمه شهود الجمعة وفي قوله بشرطه غموض فتأمل **قوله** واعتنان الغسل لها اي للجمعة بمعنى صلاة الجمعة والمسئلة فيها خلاف مشهور **قوله** واللبس الاحسن اي من ثيابه وفيه ان ليس الاحسن من ثيابه ليس خاصاً بالجمعة بل كذلك العيد ان قال المؤلف في شرحه على الكنز وظاهر كلامهم تقديم الاحسن من الثياب في الجمعة والعيدين وان لم تكن بيضاء والليل دال عليه فقد روى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بردة حمراء وهي كما في الفتح عبارة عن ثوبين من اليمن فيها خطوط حمراء وخضراء حمراء تحت فليكن محمول البردة احدهما بدليل نهية عن لبس الاحمر كما رواه ابو داود والقول مقدم على الفعل والحاظر على المبيح لوقوعه رضا فكيف اذا لم يتعارض بالحمل المذكور انتهى قال بعض الفضلاء كان المص لم يطلع على صريح المنصوص عليه في كلام علمائنا حتى قال وظاهر كلامهم انه والحال ان البدن والعينى نقل في ثيابة عن المجتبى انه يستحب لمن حضر الجمعة ان يلبس احسن ثيابه ان كان له وتستحب الثياب البيض انتهى وفي الهداية ويستحب ان تكون بيضاء انتهى وفي جامع المصنوعات والمشكلات معزيا الى فتاوى الحجة ويكره للرجال لبس الثياب الخضراء احب الثياب الى الله تعالى البيض وبه ورد الخبر انتهى **قوله** وتقليم الاظفار قال في النجيس والمزيد اذا وقت يوم الجمعة لقلم الاظفار ان رآه جازوا الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة يكره لان من كان ظفروه طويلاً كان رزقه ضيقاً وان لم يجاوز الحد ووقته تبركا

وحلق الشعر ولعن بعد ها افضل والنخور في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الغليظ
ولا يسن الابراد بها ويكره افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام

بالاخبار فهو مستحب لان عائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظفاره يوم الجمعة اماذه
الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام انتهى ونحوه في كتاب الكراهية للعلامي وفي جامع المصنوعات والمشكلات
معزى الى فتاوي العجة وجاء في الخبر انه يكره قلم الاظفار وقص الشارب في يوم الجمعة لما فيه من معنى الحج فيكره
قبل الفراغ من الحج قضاء التفت وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار وجاء في الخبر من قلم اظفاره يوم الجمعة
اعاذه الله من السوء الى يوم الجمعة القابلة وثلاثة ايام ورايت في بعض الروايات انه يقلم ويقص بعد صلاة الجمعة
عملا بالاخبار فكانه اعتمر وحج ثم حلق وقص وقصر انتهى وانت خبير بان ما نقلناه يقتضي كراهة القص والحلق قبل
الجمعة وكذا اذا وقتها بيومها وكان قبله طويلا وهو مخالف لصنع المصنف **قوله** ولكن بعد ها افضل كانه ليحصل
البركة لها ويشهد بالحضور ويوم تشهد عليهم الآية وهذا اذا لم يطل الظفر فيمنع من التطهير لما فيه من الدون الى
قول **قوله** والتبكير لها اقول هو صرعة الانتباه وقامل ما في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير من قوله ومن ثم
الابراد في الجمعة لا يحتاج الى التبكير لها على ما قيل ولكن ذكر الاسبيجاني انها كالظهر في الزمانين انتهى واما الابتكار
فهو المسارعة الى المصلي وهو مستحب ايضا كما في القنية وذكر في مفتاح السعادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من راح الى الجمعة في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة
الثالثة فكانما قرب كبشا ومن راح في الساعة الرابعة فكانما اهدى دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما اهدى
بيضة فاذا خرج الامام طويت الصحف ورفعت الاقلام واجتمعت الملائكة عند المنبر يستمعون الذكر ومعنى
قرب تصدق والمراد من الملائكة هنا غير الحفظة وهم جماعة من الملائكة وظيفتهم كتابة محاضر المسجد انتهى
وفي جامع المصنوعات والمشكلات وروى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا اذا كان يوم الجمعة وقفت
الملائكة على ابواب المساجد يكتبون الناس على مجيئهم فالمتعجل اليها كالمهدي بدنة والذي يليه
كالمهدي بقرة والذي يليه كالمهدي شاة والذي يليه كالمهدي دجاجة والذي يليه كالمهدي بيضة فاذا صعد
الامام للخطبة طويت الصحف وجاءوا يستمعون الذكر يعني الخطبة انتهى فان قلت لودخل في الساعة
الاولى ثم خرج وعاد في الثانية فهل له البدنة والبقرة معا الظاهر مع بل الخروج يمنع الاستحقاق اذا المراد
من الدخول الا مترا الى تمام الصلاة والا لزم ان يكون من غاب بلا عن رثم وجع اكمل ممن لم يغيب ولا
قائل به **قوله** ولا يسن الابراد فيها اقول هذا مخالف لما في شرح الكز للمصنف ان الجمعة كالظهر تقديما وتأخيرا
في بيان الاوقات **قوله** ويكره افراده بالصوم اقول الظاهر من اقتضائه على الكراهية اختياره ولعل وجه ذلك
ما سبق من ان يوم الجمعة عيد وصومه مكرره وما نقله المصنف هنا قول البعض وذكر في شرحه على الكنز ان صوم يوم
الجمعة نافراده مستحب عند العامة كالاثنيين والخميس وكره الكل بعضهم انتهى وفي البرازية ولا باس بصوم يوم الجمعة
عند الامام ومحمد انتهى وفي التجنيس والمزيد ولا باس بصيام يوم الجمعة وقال ابو يوسف جاء حديث في كراهيته
الا ان يصوم قبله اربعة فكان الاحتياط ان يضم اليه يوما آخر **قوله** وافراد ليلته بالقيام

وقراءة سورة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحح المعتمد وهو خير أيام

النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تخصر الليلة الجمعة بقيام من بين الليالي رواه مسلم وإذا نهى عن هذه الليلة فغيرها بالمنع أولى لأن التخصيص بدعة فلو صلى ليلة قبل ليلة الجمعة أو ليلة بعد ها هل تزول الكراهة كالصوم محتمل والمراد بافراد ليلته أحياءاً وهل المراد امتنعاً بها أو بما فيها من تردد قال بعض الفضلاء ولو وافق ليلة الجمعة ليلة النصف من شعبان المستحب أحياءاً وهل يندب قيامها نظر إلى كونها ليلة النصف ويكره نظر إلى كراهية أفراد ليلة الجمعة فيه تردد والمنع خشية من الوقوع في الحرام اللهم إلا أن يقال إن نية مريد العبادة دافعة له حيث تحملت ليلة شعبان انتهى أقول قوله خشية الوقوع في الحرام فيه نظر لأن النهي عن أحيائها ثبت بخبر لا حاد وهو لا يفيل الحرام بل الكراهة فلو قال خشية الوقوع في الكراهة لكان صواباً **قوله** وقراءة سورة الكهف فيه أي يكره المداومة على قراءة سورة الكهف في يوم الجمعة دون غيره من الأيام ودون غيرها من السور أقول علة الكراهة هجر الباقي وإيهام التفضيل كتعيين سورة السجدة وهل أتى في فجر كل جمعة ثم مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم بل يستحب أن يقرأ ذلك أحياناً بتركها بالماثور فإن لزوم الإيهام والتفضيل ينتفي بالتترك أحياناً **قوله** ونفي كراهية النافلة بالجر عطف على لزوم في قوله لزوم صلاة الجمعة وقوله وقت الاستواء أي عند استواء الشمس في كبد السماء وقد وقع في عبارات الفقهاء أن الوقت المكروه هو عند انتصاف النهار إلى أن تزول الشمس قال الفاضل القهستاني ولا ينبغي أن زوال الشمس إنما هو عقيب انتصاف النهار بلا فصل وهذا القدر لا يمكن أداء صلاة فيه فلعل المراد أنه لا تكره الصلاة على قول أبي يوسف في ذلك الوقت بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان والمراد هو النهار الشرعي وهو من أول طلوع الصبح إلى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتد به انتهى أقول في القنية في باب مواقيت الصلاة واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقليل من نصف النهار إلى الزوال لرواية أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس قاله ابن القيم الصباغ وما أحسن هذا الآن النهي عن الصلاة يعتمد تصور هافيه انتهى وهو يفيد ما ترجاه العلامة القهستاني من حمل النهار على النهار الشرعي **قوله** على قول أبي يوسف المصحح المعتمد قال بعض الفضلاء ينظر من صحه فان المتون والشرح على خلافه انتهى أقول قال المصنف في البحر ظاهر كلام المحقق ابن الهمام ترجيح قول أبي يوسف فإنه قال في الحادي وعليه الفتوى كما عناه ابن أمير حاج في شرح الميمية انتهى أقول الحادي كتب ثلاثه حادي الحصري وحادي الزاهدي وحادي القدسي ولا أدري أيها أراد ابن أمير حاج ومجرد دعوى الحادي أن الفتوى عليه لا يقتضي أنه المصحح المعتمد في المذهب كيف وأصحاب المتون قاطبة والشرح ماشون على قولهما ومشيا أصحاب المتون تصحيح الزامه على أن ما في المتون والشرح مقدم على ما في الفتاوى وعلى أن ما نقل عن أبي يوسف رواية عنه لا مذهب قال في التترخا نية نقلا عن جمع الجوامع عن أبي يوسف أنه جوز النفل وقت الزوال يوم الجمعة وركعتي التيممة انتهى وأما بالتعبير بعن ذلك رواية عن أبي يوسف رحمه الله كلام المصنف أنه المذهب عنده **قوله** وهو خير أيام الأسبوع فإن قيل هل يوم الجمعة أفضل أم الليلة قلت يوم الجمعة أفضل لأن معرفة هذه الليلة ونضائها لصلاة الجمعة وانها في اليوم كان أفضل كذلك في المضمرات قال بعض الفضلاء ولأن ساعة الاجابة في يوم الجمعة لا في ليلتها يكن ذكر في نور الشعنة لشيخ مشائخنا

الاميرع ويوم عيد وفيه جماعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى ليلته امن من فتنة القبر وعذاب به ولا تسجرف فيه جهنم وفيه خلق آدم وفيه اخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى وهذا آخر ما اردنا من فن الجمع والفرق

العلامة المقدس هي اله ذهب بعض ذوي القدر الى ان ليلته افضل من ليلة القدر انتهى وهو غريب يحتاج الى توقيف **قوله** وفيه جماعة اجابة اقول جماعة الاجابة مختلف فيها وما ذكره هنا يفيل انها بهمة وهو قول قال الفراقي وهو الاشبه فينبغي التعرض لها باحضار القلب وملازمة ذكر الرب قال صلى الله عليه وسلم ان في يوم الجمعة جماعة لا يوافقها مسلم يسأل الله تعالى فيها شيئاً الا اعطاه اياه وقد م المصنف في فن الفوائد عن اليتيمة ان الدعوة المستجابة في يوم الجمعة في وقت العصر عند ناهي قول علما ثنائنا انتهى وكان الانسب الاقتصار على احد هما وقيل اذا صعد الخطيب المنبر الى ان ينزل ما ن قلت صعوده الى نزل له يتفاوت باختلاف الخطباء بل الواحد اذ قد يتقدم ويتأخر فيلزم تعدد هاهنا حتى كل خطيب واختلافها في حق الخطيب الواحد باعتبار تقدمه وتأخره قلت لا مانع من ذلك ومن ثم قيل هي في حق كل خطيب وسماعه من حين صعوده الى نزل له فلا دخل للعقل فيه فان قلت كيف يد عوفى حال الخطبة وقد امر بالانصات عند سماعها قلت المراد من الدعاء استحضاره بقلبه وهو كاف وفيه بحث اذ المقصود من الانصات ملاحظة معنى الخطبة واشتغال قلبه وربما يفوت ذلك **قوله** ويأمن الميت فيه من عذاب القبر اقول قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وهو ال منكر ونكير وضغطة القبر حق سواء كان مؤمناً او كافراً مطيعاً او ناصياً لكن اذا كان كافراً انفع اياه يوم القيمة ويرفع العذاب عنهم يوم الجمعة وشهر رمضان بحرمة النبي صلى الله عليه وسلم لانهم ماداموا في الاحياء لا يعذب بهم الله في الدنيا بحرمة النبي صلى الله عليه وسلم فكل ذلك في القبر يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وكل رمضان بحرمة فيعذب اللحم متصل بالروح والروح متصل بالجسم فتتألم الروح مع الجسد وان كان خارجاً منه ثم المؤمن ملي وجهين ان كان مطيعاً لا يكون له عذاب ويكون له ضغطة فيجهد هول ذلك وخوفه وان كان عاصياً يكون له عذاب القبر وضغطة القبر لكن ينقطع عنه عذاب القبر يوم الجمعة وليلة الجمعة ثم لا يعود العذاب الى يوم القيمة وان مات يوم الجمعة وليلة الجمعة يكون له العذاب جماعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع عنه العذاب كذا اني المعتقدات للشيخ ابي المعين النسفي الحنفي قيل يشك كلامة في حق الكفار لقوله تع فلا يعفف عنهم العذاب اللهم الا ان يراد بالتخفيف رفع العذاب بالكلية **قوله** ومن مات فيه اوفى ليلته الخ في التنجيس والمزيد من مات يوم الجمعة يرجى له فضل لان لبعض الايام فضلاً على البعض انتهى وفي جامع المصنوعات والمشكلات ومثل ابو نصر عن مات يوم الجمعة او مكة هل يرجى له فضل قال نعم لان لبعض المكان والزمان على البعض فضلاً فهذا يدل على ارادة السعادة والفضيلة وجاء في الاخبار عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة يعصمهم الله تعالى من عذاب القبر المؤمن والشهيد والمتوفى ليلة الجمعة انتهى وافاد المصنف بالمسئلة الثانية الا من من الفتنة اذ لا يلزم من عدم العذاب عدم الفتنة واعلم انه بقي من احكام يوم الجمعة ما لو استاجر اجير اشهر الايدخل يوم الجمعة للعرف كافي الخلاصة وهي مسئلة نفيسة **قوله** من الجمع والفرق قال بعض الفضلاء لعله في الجمع والفرق وتصحفت على الكتبة وقد قدم في الغرر الثالث في الجمع والفرق وفي اوله بيان احكام يكثرو درها ويقبى بالفقيه جهاتها ومن ظروفيه كما في قوله تعالى اذ اودى للصلاة من يوم الجمعة فاسهوا الى ذكر الله

مما يكثرون وروى ويقوم بالفقيه جهله والله الحمد والمنة وله الأصول والقواعد ثم الآن نشرح بحول الله تعالى وقوته في الفرق ما افترق فيه الوضوء والغسل بين تَجِدُ يد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تَجِدُ يد الغسل مطلقاً بمسح فيه الخف وينزع للغسل يسن فيه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل فريضة تمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول ما افترق فيه مسح الخف وغسل الرجل يتأقت المسح دونه

قوله والله الحمد والمنة قدم الطرف مع ان الاختصاص يحصل بدون التقديم اما للاهتمام به تعالى واشعاراً بأنه لا بد من حضوره في قلب كل مؤمن من قبل كل شئ على ما يشير اليه ما يروى ما رأيت شيئاً الا رأيت الله قبله واما الان في افاضة اللأم للاختصاص النبوي بحثنا لهذا قال صاحب الكشاف في صورة التغلبين قدم الطرفان ليدل بتقدمهما على اختصاص المظهر الحمد به تعالى وان صرح ايضا بان في الحمد دلالة على الاختصاص ولهذا مزيد بسط في حواشي الكشاف واما المنية فالظاهر انها امان من ملية اي انعم اي له الحمد والنعمة واما بمعنى الامتنان كما في قوله تعالى بَلِ اللّٰهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ اَنْ هٰذَا كُمْ لِلْاِيْمَانِ وَاَيُّ مَا كَانَ فِيهِ تَفْكِهٌ لان معنى له الحمد انه متعلق الحمد وله المنية انه فاعلها اذ لا وجه لان يكون متعلق الامتنان اللهم الا ان يراد المعنى الاعم بمعنى انه متعلق الحمد والمنية ففي الحمد بمعنى الوقوع وفي المنية بمعنى الصدور وكذا يستفاد من حواشي الزياي على شرح المقاصد وفيه فائدة بدعية لم اراها في كلام غيره وهي ان التفكيك الذي يعمل عيباً في العبارات كما يكون في الضمائر يكون في متعلقات الجار اذا تعدت فليحفظ **قوله** يسن تَجِدُ يد الوضوء عند اختلاف المجلس اقول في الخائية ان الوضوء مندوب ولم يقيّد باختلاف المجلس وفي الخلاصة ان فرغ من الوضوء ثم احتات بالوضوء لا يكره بالاتفاق يعني بل يكون مندوباً كما صرح به في الخائية لكن ربما يفهم من العطف بشئ في عبارة الخلاصة اختلاف المجلس وقد نقل المصنف في البحر من السراج الواج بان تكرار الوضوء في مجلس واحد مكروه لما فيه من الاهراف ثم قال اللهم الا ان يحمل على اختلاف المجلس وهو بعيد انتهى وروى بعض الفضلاء بأنه لا تدافع في كلامهم لاختلاف الموضوع وذلك ان ما في الخلاصة فيما اذا اعادة مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كرره مراراً وروى بعض الفضلاء بأنه ليس بشيء لانه بعيد ان تَجِدُ يد الوضوء مرة من غير ان يودي بالاول عبادة غير مكروه والظاهر خلافه قال البرهان الحلبي اطبقوا على ان الوضوء عبادة غير مقصودة لانه اذا لم يود به عمل مما هو المقصود من شريعته ينبغي ان لا يشرع تكراره وتكرره لكونه غير مقصود فيكون اهراً فامض انتهى اقول مقتضى ما نقلناه عن الخائية انه لا يكون مكروهاً ولا يعد اهراً فامض نواه بل هو مندوب ويؤيده الحديث الوضوء على الوضوء نو على نور اذ لم يفصل في الحديث بين ان يصلي به اولا وبين ان تختلف المجلس او لا وما ذكره البرهان الحلبي تعليل في مقابلة النص فيكون تسخيراً ولا يجوز نسخ الحديث بالرأي فليحذر هذا المقام فانه صعب المرام **قوله** ويكره تَجِدُ يد الغسل مطلقاً قيل الا في يوم الجمعة والعيد بين فيسن الاغتسال للظاهر **قوله** بخلاف الغسل اقول في شرح الهداية للمكمال ابن الهمام ما نصه ولم يذكروا كيفية الصب واختلف فيه فقال الحلواني يقبض على منكبيه الايمن فلا تائم الا يسر فلا تائم على سائر جسده وقيل يبدء بالايمن ثم بالراس وهو ظاهر لفظ الكتاب وظاهر حديث ميمونة التي نذرت له لو انغمس الجنب في ماء حاراً من مكث فيه قل الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا فلا انتهى ومنه يعلم في كلام المصنف **قوله** بخلاف الغسل على قول اقول الصحيح انه يمسح برأسه فيه فلا فرق بينهما حاج وان فرق بينهما يتأتى على ما

ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغموسة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المغموس بصورة الرجل المغموسة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن منه ما يستحق ثلث الغسل دون المسح بحسب تعميم الرجل دون الخف لا تنقضه الجنازة بخلاف المسح هو افضل من المسح لمن رآه ما افترق فيه مسح الرأس والخف يسن احتياطاً الرأس دون الخف لوليك مسح الرأس لم يذكره وإن لم يندب ويحرمه ثلث مسح الخف ما افترق فيه الوضوء والتميم كونه في الوجه واليد من فقط ولا يجوز إلا لعذر ولا يمسح فيه الخف ويفتقر إلى النية ولا يسن

ذكره وهو خلاف الصحيح **قوله** ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغموسة بلا خلاف قال بعض الفضلاء هذا لا يقال عندنا لان حقيقة الغصب ازالة اليد المصقة باليات اليد المبطله فاذا كان الجلو على البساط لا يكون غصباً لعدم صدق التعريف عليه فكيف تكون هذه رجلاً مغموساً وكذا قالوا الغصب فيما ينقل ويحول لا العقار ويلزم على كونها مغموسة انه لو مات يجب عليه قيمتها كالموت العيين المغموسة على مستحقها والتعيين لمصلحة الازالة او ارا حتم في حالة كتابه هذه بعض حذاق الشافعية من المصريين وغيرهم وانكروا ما ذكره المصنف زاعماً انه لا وجود له في كتبهم انتهى اقول دعوى ان ما ذكر المصنف لا وجود له في كتبهم دعوى غير صادقة بل هو موجود في كتاب الاشباة والنظائر للجلال السيوطي غاية ما في الباب ان في اطلاق الغصب على الرجل مساحته **قوله** ولا يجوز مسح الخف المغموس اقول لا شك في صحة المسح عليه فيحمل عدم جواز ذلك على الحرمة **قوله** لا تنقضه الجنازة كذا بخط المصنف وفيه تأمل الا ان يكون من ثمة ما في بعض كتب الشافعية ثم ظهر بعد المراجعة انه من ثمة ما في بعض كتب الشافعية وهو كتاب الاشباة والنظائر للجلال السيوطي والعبارة عبارته برمتها غير انه ما كان ينبغي للمصنف ان ينقل هذه العبارة من غير انها لها مع ما فيها من الابهام بل كان ينسبها على الخلاف بيننا وبينهم في هذه الصورة الافتراضية او يحذف قوله لا تنقضه الجنازة بخلاف المسح من عبارة الاشباة الشافعية فاننا موافقون لهم فيما ذكر من الصور والاف في هذه فانه كما تنتقض طهارة المسح بالجنازة عندنا تنقض طهارته الغسل بها وبما ذكرنا من قطع ما قيل لعل الصواب لا تمنعه الجنازة وما قيل اي لا تنتقض غسل الرجل السابق على الجنازة الكائناً بعد لبس الخفين قبل تمام المدة وينقض المسح الكائن عليه ما بعد اللبس لان الخف جعل مانعاً لسراية الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهره ما تنقضه الجنازة والجنه من متروك عن المسح فلا سهيل اليه معها فاعطوا الى نزح خفيه وينزعها مسرئ الحدث فوجب الغسل بسبب ذلك ان الجنازة تنقضه تكلف الاداعي اليه **قوله** هو افضل من المسح اي غسل الرجلين افضل من مسحهما للمتخفف وفي ذلك خيرة ان المسح اولي لافائها والاعتقاد ورفع مهمة البدعة والعمل بقراءة الجركن في المضمرات وغيرها ان الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزاهدي وكذا في شرح النفاية للعلامة القسستاني **قوله** لم يذكره اي ثلث مسح الرأس اقول بل روى الحسن ابن زياد عن الامام ان مسح الرأس بماء واحد ثلاث مرات ممنون كما في تهذيب القلانسي **قوله** وان لم يندب اي ثلث مسح الرأس اقول فيه ان عدم ندمه لا دخل له في الافتراق المذكور هذا ان جعلت الواو التي قبل ان الوصلية المحال وان جعلت ما طفة على ضد الشرط المذكور كان التقدير لم يذكره ثلث مسح الرأس ولم يندب فانه على ثلث مسح غير مندوب والمندوب والمستحب هيان وخلاف المستحب معكروه تنزيهاً كما اقتضاه كلام المصنف في البحر في بعض المواضع لا يتم قوله لم يذكره وعلى كل حال فالصواب اعطاء هذه الجماء الوصلة **قوله** ويفتقر الى النية اي يقتصر التيمم الى النية على جهة الشرعية

تجديد ولا تثلثه ويسن فيه النقص ويستوي فيه الحد في الأصغر والكبير ما انترق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف لا يشترط غسل هاتين وضوء ويشترط لبسه على كمال الطهارة وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميمهما أو أكثرهما بخلاف الخف يصح الصلوة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الخف إن لم يغسلهما ولا يقدر بمدة بخلافه ولا ينتقص إذا سقطت من غير برء فلا تجب إعادة بخلاف الخف إذا سقط لا تنزع للجنباء بخلاف الخف وإذا كان على عضو جبيرتان فسقطت أحدهما ما دها بلا إعادة مسحها بخلاف نزاع أحد الخفين ما انترق فيه الخيف والنفاص قيل لأن لفظه ينبي عن القصد والنية قصد الشيعي مقترنا بفعله ونظير ذلك اشتراط الاجتماع للجمعة لأن لفظها يعطي معنى الاجتماع ونظير ذلك في العربية اشتراط الانتقال في الحال لأن لفظ الحال مأخوذ من التحول **قوله** ولا يسن تجديد ولا تثلثه لما في ذلك من التعقيد في الجملة **قوله** لا يشترط شهما على وضوء أي لا يشترط في صحة المسح على الجبيرة أن يشهد هاتين طهارة حلانا للشافعي **قوله** وتصح الصلوة بدونه في رواية أي تصح الصلوة بدون المسح على الجبيرة قال في الولو الجبيرة ومن ربط خرقته على جرح أو جبا ثر على ما أنكسر وذلك في موضع وضوءه جاز إن يمسح عليه لأنه عجز من غسله فيكتفي بـمسحه فان لم يمسح وذلك لا يضره لم يجز في قولهما عن الإمام رضي الله عنهما في رواية مثل قولهما وفي رواية يجوز انتهى قال في الفتاوى الظهيرية وإذا كان المسح يضره جاز بالاتفاق فابو حنيفة فرق بين المسح على الجبيرة وبين المسح على الخف وجه الفرق بينهما أن غسل ما تحت الخف واجب لولا الخف أما ما تحت الجبيرة فغسله غير واجب فلا حاجة إلى إقامة المسح مقامه انتهى **قوله** وهو المعتمد أي رواية صحة الصلوة بدون المسح على الجبيرة إن لم يضره وذكر الضمير مراعاة للخبر قال في التترخاتية وفي شرح الطحاوي إن المسح على الجبيرة ليس بفرض عند الإمام وفي تجريد القدر وري أن الصحيح من مذهب الإمام أن المسح ليس بفرض وإن كان لا يضره المسح **قوله** إن لم يغسلهما أي الرجلين المتخفين المغمومين من المقام **قوله** ولا ينتقص إذا سقطت من غير برء ولا يلزم الغسل وفي الذخيرة وإن طالبت المدة وإن سقطت من برء يجب غسل ذلك الموضع خاصة في المستقن روى الحسن ابن زياد عن الإمام إذا مسح على الجبا ثر ثم نزعها كان عليه إن يعيد المسح عليها وإن لم يعد أجزأه ورايت في موضع آخر إذا سقطت العصاة فبذلها بعصاة أخرى فالأفضل والأحسن أن يعيد المسح عليها وإن لم يعد أجزأه كذلك في التارخاتية وفي الظهيرية ولو سقطت الجبا ثر في الصلوة إن كان سقوطها من غير برء مضى على صلاته وإن سقطت من برء يغسل ذلك الموضع خاصة ويستأنف الصلوة انتهى وذلك كما يلزمه غسل الرجلين إذا نزع الخفين بعد ما مسح عليهما قال الكوايبي وجه الفرق أنه إذا سقطت من غير برء لم يجب غسل ذلك الموضع بالحدث الملتصق به على شد الجبا ثر فحازله الماضي على صلاته كالمو كانت الجبا ثر على ظهره أو بطنه ولبس كذلك إذا نزع خفيه أو سقطت الجبا ثر من برء لأنه يلزمه غسله بالحدث السابق على السقوط وانما حرص له في تركه مادام لا بأس للخفين وما دامت الجبا ثر على الجرح فإذا سقطت من برء ونزع الخفين لزمه غسلهما بمعنى متعلق على الدخول في الصلوة وهو الحدث نصا ركانه دخل في الصلوة ولم يغسل رجليه مع القدرة على ذلك ولو كان كذلك لم تجز صلاته كنهذا كما قلنا في المنيم إذا دخل في صلاته ثم وجب الماء انتقضت طهارته واستأنف صلاته **قوله** لا تنزع للجنباء بخلاف الخف أي لا تنزع الجبيرة لأجل الجنباء بخلاف الخف فإنه ينزع **قوله** وإذا كان على عضو جبيرتان الخ في جامع الفصولين في أحكام المرضى لو سقطت

أقل الحيض من يوم واحد لا يقل عن ثلاثين يوماً وهو ما ذكره في كتابه النفاس **وقوله** لا يكون به البلوغ والاعتبار في فرق
 النفاس والحيض لا يقطع التتابع في صوم الحائض بخلاف النفاس **وقوله** لا يكون به البلوغ والاعتبار في فرق النفاس والحيض
 ثلاثين يوماً لا يقطع التتابع في صوم الحائض بخلاف النفاس **وقوله** لا يكون به البلوغ والاعتبار في فرق النفاس والحيض
 الجبر من غير ما جاز وقيل الأول أن يعيد المسح على الثاني ريثما لا يظن ما ذكره المصنف لو كان الثاني من الحيض
 الذي عليه الجبر أقل من ثلاثة أصابع إلى كماله المقتطعة أو الرجل تجاوز المسح عليها بخلاف المسح على كل أعلى
 تكشاف الحقائق والتبيين **قوله** أقل الحيض معدل ودلائل أقل النفاس فاعلم من هذا ما ذكره في قوله لا يكون به البلوغ والاعتبار في فرق
 ثلاثة أيام وليلاتها واكثره عشرة أيام عند هم باتفاق الرواية كما في جليلة الحلية للعلامة ابن أمير حاج الحلي قال
 الكروائيسي في فروقه والفرق بينهما أن النفاس علم ظاهر يدل على خروج الدم من الرحم وهو معدل عليه فاحتوى
 قليله وكثيره لوجود ملحه الدال عليه وليس مع الحيض علم يدل على خروجه من الرحم فاذا امتد ثلاثة أيام
 صار الا امتداد إلى أنه دم الحيض المعتاد وإذا لم يمتد لم توجد دلالة فلا يجعل بعضها كالحائض في دم الزفاف انتهى
 وأعلم أن كون النفاس لاحد لا قله هو ظاهر الرواية من أصحابنا ومن أبي يوسف وأحمد وأحمد وأحمد وأحمد
 مشربوماً عن الإمام أنه قلناه بخمسة وعشرين يوماً لكن في المنافع ما قالوا عن الإمام قلناه خمسة عشر يوماً
 فانها هو تقلد يروى ما تصدق فيه النفاس إذا كانت معتدة وليس يتقد بقل النفاس حتى إذا انقطع الدم فيعاد ون
 ذلك تكون نفساء وفي الحجة أقله ما عدا واحدة وهو مروى عن محمد كما في الخزائن وفي السراية وعليه الفتوى
قوله وأكثر النفاس أربعون أي أكثر من النفاس معدل وأما في النفاس فإما أن زاد الدم على أربعين يوماً
 فالزيادة على الأربعين احتجاضه والأربعون نفاس في المبتدأة وفي صاحبها العادة معتدة نفاساً والزائد عليه
 احتجاضه وفي الحجة وإن انقطع الدم قبل الأربعين ودخل وقت صلاة فتتظر إلى آخر الوقت ثم تغتسل في بقية
 الوقت وتصل كما في التتويح **قوله** ويكون به البلوغ والاعتبار في فرق النفاس والحيض دون
 النفاس ويتحقق به الاعتبار دون النفاس فهو من قبيل الخنف من الأول لدلالة الثاني هذا فغير كلامه وفيه نظر
 ظاهر **قوله** وتنقضي العدة بدون النفاس بان طلقها بعد الوضوع **قوله** فهي سبعة قال بعض الفضلاء يزاد ثمانية
 وهي أن الغسل من الحيض فرض بالقرآن وأما النفاس فلا بل بالاجماع وقام معه مستحل الوطء فيه كما مر على ما ذكره
 المصنف وما شروء النفساء في حكم المريضة مرض الموت وحادية عشر يعتبر تبرعاتها من الثلث بخلاف الحيض فيجبها
 وثانية عشر وهي أن وضوء الحائض مستحب لأن الحيض يكثر فتدس في العادة وثلاثة عشر لو كان حدثها الجلد وهي
 نفساء لا تعد حتى تخرج من نفاسها خوف الهلاك بخلاف الحيض انتهى وفي الثامنة نظر أقول لم يذكر المصنف
 ما اختلف فيه الحيض والحائض ومنه ما في الحائض من الحيض لا يكره للجنب ولو امرأة الأكل والشرب
 بلامضمضة بخلاف الحائض ومنه أن الجنابة صفة مستلزمة بخلاف الحيض فيجب الغسل على من أسلم جنباً بخلاف ما لو
 علمت بعد انقطاع دم الحيض وفيه كلام للكمال ومنه وضوء الحائض مستحب مع أنها ليست أهلاً ومنه وجوب
 أداء الصلاة على الجنب وقضاؤها ومنه حل وطؤها جنباً لا حائضاً ومنه تطليق الجنب بلا كراهة وطلاق الحائض بدعي
 ومنه نصح الخلوة مع الجنابة لا الحيض ومنه الجنابة تصلح للرجل والمرأة بخلاف الحيض ومنه يغسل الشهيد

يجوز تراخي الصلاة في الأذان بوقت الإقامة يسمن التمهيل بينه وبين الإجماع فيها أجزء إقامة المحدث لا إذا نه ويكره التكرار
 فيها لا فيها افتراق فيه سجود السجود والتلاوة هو من أجل ذلك
 لو تم على جفت والباحث قبل أتموا را بعين فلا يبال بفصل **قوله** يجوز تراخي الصلاة من الأذان يعني لا أن
 الوجوب يتعلق بأخو الوقت مندباً بمقدار التهيئة وعند زفيره قبل إرادة الصلاة وقال ابن شجاع الوجوب يتعلق
 بأول الوقت ولم يفسق في آخره وبه قال الشافعي رحمه الله ثم إذا دعي في أول الوقت قيل يقع فرضاً ويتعين ذلك الوقت للوجوب فيه
 وقيل يقع بغلا وقيل موثراً فإن في آخر الوقت أهلاً للوجوب يقع فرضاً وإن لم يبق كان نفلاً كذا في التهذيب **قوله** بخلاف
 الإقامة يعني لا يجوز تراخي الصلاة في وقتها قولاً في ذلك نظر إلا أن يراد بعدم الجواز كراهة التعريم وعمارة السيوطي في الأشباه
 والأذان يجوز زوال الوقت وان أخو الصلاة إلى آخره ولا تجوز الإقامة إلا بعد إرادة الصلاة فإن أقام وأجزء بحيث طال الفصل
 بطلت أي الإقامة انتهى **قوله** يسمن التمهيل فيه والإمراع فيها المراد بالتمهيل الترحيل قال في المينابيع الترحيل أن يقول
 الله أكبر والله أكبر ويقول مرة أخرى مثله وكذا لله يقف بين كل كلمتين إلى آخر الأذان والمراد بالأمراع الحد
 والوصل ولو ترحل في الإقامة وحذر في الأذان أو ترسل فيهما أو حذر فيهما لا بأس به كذا في التترخا نية والمراد من قوله
 لا بأس به كراهة التنزيه **قوله** تكرر إقامة المحدث لا إذا نه أقول ظاهره أن عدم كراهتهم إذا نه لأحلاف فيها وليس كذلك بل فيه
 روايتان كافي التهذيب أقول ويؤيد ما ذكره المصنف وضع الأصبعين في الأذنين يسمن في الأذان ولا يسمن في الإقامة ويؤيد أيضاً
 أن رفع الصوت في الإقامة يكون أحسن منه في الأذان وذكره في التترخا نية ويؤيد أيضاً أن الأذان ينبغي أن يكون أول
 الوقت والإقامة أو سواه حتى يغرخ التوضي من وضوءه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته ذكره في التترخا نية
 نقلاً عن السنة ويؤيد أيضاً أن المؤذن إذا كان مسافراً يؤذن ركباً وليس له أن يقيم ركباً والفرق أن الأذان
 من عن الصلاة والمقصود منه الإعلام ولم يشروع موصولاً بالصلاة بخلاف الإقامة فإنها شرعت موصولة بالصلاة فلو
 أقام ركباً أدى إلى الفصل بين الشروع في الصلاة وبين الإقامة بالنزول والفصل بينهما غير مشروع ولا يقيم ركباً كذا
 في فروع الكراييسي لكنه لو أقام ركباً أجزأه لحصول المقصود كافي التترخا نية ويؤيد أيضاً أن الأذان يقدم على الوقت
 لصلاة الفجر في النصف الأخير من الليل عند أبي يوسف والإقامة لا تقدم على الوقت بحال فلو أقام قبله لمحطه فدخل
 الوقت عقبه مشروع في الصلاة لم ينعن بها ويؤيد أيضاً أنه يكره للمرأة أن تؤذن ويمن لها أن تقيم لأن في الأذان رفع الصوت
 ونها ويؤيد أيضاً أن يؤذن للصباح مرتين عند يوسف ولا يقام المرأة واحدة اتفاقاً **قوله** هو مسجدتان أي سجود السهو
 مسجدتان يكبر لكل واحدة منهما بعد السلام الأول كما قال القدروري وهو الصحيح كافي الهداية وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب
 الصلاة أنه لو سلم بتسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك وقال بعضهم يسلم بتسليمتين وفي الظاهرية هو الصحيح وقال
 بعضهم يسلم مرة تلقاء وجهه ثم أعلم أن سلام من عليه السهو يخرج من الصلاة عندهما وإذا كان يخرج من الصلاة كانت
 القعدة الأولى قعدة الختم فيصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا حاجته ليكون خروجه منها بعد الفراغ
 من الأركان والسنن والأذان وصلى محمد سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة فيؤخر الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم إلى قعدة سجدة السهو فإنها هي الأخيرة وهذا الاختلاف إنما يظهر إذا ضحك بعد السلام قبل سجود
 السهو فإنه لا تنتقض ما رآه عندهما وعند محمد تنتقض والأحوط أن يصلي في القعدة تسليماً كافي الظاهرية وقال

وهي واحدة موقفي آخر صلواته بعد السلام وهي فيها هو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها تشهد له ويسلم بها فلا
الذكر المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر سجود الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها
واتفقوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند أبي حنيفة رح

شمس الاثمة السجدة بعد سجدة في السجود ليست بركن وانما امر بها بعد سجدة في السجود ليقع ختم الصلوة بها
ليوافق موضع الصلوة فاما ان يكون ركنا فلا حتى لو تركها بان سجدة بعد قيس بعد التسليم ثم قام وذهب لم تقبل
صلاته وذكر شمس الاثمة السجدة في سجدة الشكر في سجدة الاخرة حتى علم ثم قد كن
فانه يعود الى قراءة التشهد واذا عاد الى قراءة التشهد هل ترفض القعدة كما ترفض اذا عاد الى سجدة التلاوة والصلواتية
ذكر الامام ابو بكر محمد بن الفضل في فتاواه انه لا ترفض القعدة وفي واقعات الناطقي والفتاوى على هذا ان في الترخاوية
قوله وهي واحدة الخ اي سجود التلاوة وانت الضمير مراعاة للضمير ولاكتساب المضارب من المضارب اليه التانيث
وركنها وضع الجبهة على الارض لانهما به توجد وشرائطها جوازها شرائطها جواز الصلوة من طهارة البدن من الحدث والغيب
وطهارة الثوب والمكان من النجاسة وستر العورة واستقبال القبلة وفي العتائية هو المختار وفي العتائية ولو سجدة
التلاوة الى غير القبلة جاهلا قال في الكتاب يجزيه ان كان متحررا وفي الهداية ومن اراد السجود كبر ورفع يده وسجد
ثم كبر ورفع راحته ولا تشهد عليه ولا سلام انتهى وفي فتاوى الحجة وقال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج من العتية
قال في فتاوى الحجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف وفي الظهيرية ولو ذكر سجدة التلاوة في آخر الصلوة
وسجد لها هل يلزمه سجود السجود بهذا التاخير نص مصام انه يلزمه **قوله** موقفي آخر صلاته بعد السلام يعني مواء كان
من زيادة او نقصان على الصحيح ولو سجد قبل السلام اجزاه عندنا في رواية الاصول وروى عنهم انه لا يجزيه **قوله** وهي
فيها اي سجود التلاوة في الصلاة وانت الضمير الرابع اليه لاكتساب المضارب من المضارب اليه التانيث وفيما ذكره نظر
لان سجود التلاوة لا تثقل بان تكون في الصلاة بل كما تكون في الصلوة تكون خارجا على ان ما يكون في الصلاة
صادق بما يكون في آخر الصلوة وما يكون في اثائها اللهم الا ان يقال المراد المفارقة بين سجود السجود وسجود التلاوة اذا
وجد موجب في الصلاة **قوله** هو لا يتكرر اي سجود السجود قال في الخلاصة لو سجد في صلاته مرارا تكفيه سجدة فان
قل ذلك اكثر **قوله** بخلافها سجود التلاوة يعني يتكرر اذا لم يتحد المجلس **قوله** ويقوم لها اي لسجدة التلاوة
استحبها قال في الظهيرية والمستحب انه اذا اراد ان يسجد يقوم ثم يسجد واذا رفع راسه من السجدة يقوم ثم يفعل
قوله الذكر المشروع في سجود التلاوة ولا يشرع فيه اي في سجود السجود قال في الفتاوى الظهيرية وماذا يقول في هذه
السجدة الاصح انه يقول في هذه الصلاة من التسبيح ما يقول في سجدة الصلاة وبعض المتأخرين استحسنا قول
سبحان ربنا ان كان عدل ربنا لمفعولا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول في سجود: اذا سجد للتلاوة
سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه ونصره بحوله وقوته وقد جاء في الاخبار ان رجلا اتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رايت في المنام كاني اقراء سورة من تحت شجرة فلما بلغت اية السجد خرت الشجرة
فسمعتها تقول في السجود اللهم اكتب لي بها عندك اجرا وضع مني بها وزرا واجعل لي بها مذكرا قال
ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك اذا قرأ سورة من سجدة وقال في سجود: مثل

لا واجبة وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوباً ما افترق فيه الامام والمأموم نية الائتتمام واجبة على المأموم دون الامام الا لصحة صلوة النساء خلفه والحصول الفضيلة ولا تبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلاف عكسه

ما حكى له ذلك الرجل عن الشجرة انتهى وقوله لا يهرع فيه نظر فان الذكر المشرع في سجدة التلاوة وهو سجدة السجود كما في النقاية اي سبحان ربي الاعلى ثلاثاً ولا هبة في انه مشروع في سجدة السهو كما صرحوا به واعلم انه يزداد على ما ذكر ان الركوع ينوب عن سجدة التلاوة في الصلوة وكذا السجدة الصلاة ان نوى بها سجود التلاوة وكل الركوع خارجاً في غير ظاهرها رواية بخلاف سجود السهو وكان على المصنف ان يذكر ما افترق فيه سجود التلاوة والصلوة على الجنابة وذلك ان المرأة تصلح اماماً للرجل في سجدة التلاوة دون صلاة الجنابة وما اشتركا فيه ان المداواة لا تغسل **قوله** لا واجبة قيل عليه هذا مشكل فافين الخلاف الثالث بين الامام وصاحبيه بل على هذا يرفع الخلاف **قوله** وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوباً اقول روي عن ابراهيم النخعي انه يكره سجدة الشكر وعن محمد ان الامام كان لا يراها شيئاً وفي القدوري عن الامام انه يكره سجدة الشكر يعني لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجل لكل نعمة فيؤدي الى تكليف ما لا يطاق وقال محمد زح لنحن لانكرهها وتكلم المتقدمون في معنى قول محمد وكان الامام لا يراها شيئاً قال بعضهم لا يراها هبة وقال بعضهم لا يراها شكراً تاماً فتتمام الشكر ان يصلي ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ولم يذكر محمد قول ابي يوسف فرح في شيء من الكتب وذكر الامام علي السعدي في شرح كتاب السير قول ابي يوسف مع محمد قال في فتاوى الحجة وقد وردت فيه روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والصالحين فروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اوتى براس ابي حبل لعنه الله تعالى يوم بدر والقسم بين يديه سجل لله خمس سجلات شكر افلا تمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعلية الفتوة وتفسيره كما في المصنف ان يكبر مستقبلاً للقبلة فيقول ما جل الحمد لله ويسبح ثم يكبر تكبيرة عند رفع راسه كما في التترخانيا وفي الجمع وشرحه الملكي وسجدة الشكر غير مشروعة يعني ليست بقربة عند ابي حنيفة بل مكرهه لا يثاب عليها وقالوا قربة يثاب عليها ثمرة الخلاف تظهر فيمن تيمم لسجدة الشكر تجوز الصلاة بل لك التيمم عند همار لا تجوز عند لهما ما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى مبتلى او سمع ما يسره يسجل لله شكراً له ان التقرب بالركعة الواحدة منه عنده ولا يتقرب بحاد ونها ومارواه كان في الابتداء ثم نسي بالنسي من التيمم انتهي وفي القنية المسجلة التي تقع عقيب الصلاة مكرهه لان الجهال اذا راوها اعتقدوها سنة او واجبة وكل ما يؤدى الى هذا فهو مكره وكتعيين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه فحينئذ يكره ان يسجل شكراً بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره انتهى وذكر في التمهيد لو قال الله علي سجدة لا يلزمه شيء الا ان يقول الله علي سجدة التلاوة لان السجد المطلقة لم يرد بها الشرع ولهذا قال الامام ابو حنيفة سجدة الشكر مكرهه **قوله** الا لصحة صلاة النساء خلفه يعني فحينئذ تجب على الامام نية الامامة وفيه نظر اذا تجب عليه نية الامامة لصحة اقتداء النساء به ولا تحصيل الفضيلة اللهم الا ان يراى بالوجوب الوجوب بالمعنى اللغوي **قوله** بخلاف عكسه يعني لان صلاة المأموم من قبلة الامام صحة وفساد ويستثنى من ذلك مسجلة ذكرت في خزانه الاكمل وهي اواحد الامام فاستغلف وذهب للوضوء فتزل كرفائنة عليه

إذا عيّن الإمام واخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف الإمام إذا عيّن المأموم واخطأ ما افترق فيه الجمعة والعيد الجمعة فرض وانعبد واجب وقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس إلى زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما وإن لا تتعدى في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب في عيد الفطر أن يطعم قبل خروجه إلى المصلي بخلافها ما افترق فيه غسل الميت والسعي تستحب البداية بغسل وجه الميت بخلاف السعي فإنه يبدأ بغسل يده ولا يمضمض ولا يستنشق بخلاف السعي ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف السعي إن كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف السعي في رواية ما افترق

فصلت صلاته دون صلاة القرم **قوله** إذا عيّن الإمام واخطأ لم يصح اقتداؤه به بان عيّن باسمه ولم يشر إليه بان قال اقتل بيت بن زيد فاذا هو عمر ولا يصح اقتداؤه ولو اقتدى بالإمام وهو يراه زيد فاذا هو عمرو ويصح اقتداؤه ولو قال اقتل بيت بهذا الخليفة فاذا هو ليس بخليفة يجزيه كذا في التبرخانية **قوله** بخلاف الإمام إذا عيّن المأموم واخطأ لأن الخطأ فيما لم يشترط لا يضر تعيين الإمام المأموم غير شرط في صحة أمته له **قوله** ووقته بعد طلوع الشمس يعني وارثا عما قد روي **قوله** وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما **قوله** هذه العبارة ملتبس في إفادة المراد بخلاف عبارته في القاعدّة الأولى من الفن الأول حيث قال وخطبة العيد كذلك لقولهم يشترط له ما يشترط لخطبة الجمعة هو تقديم الخطبة ثنائتها وهم أن الخطبة شرط لصحة صلاة العيد وليس كذلك **قوله** وإن لا تتعدى في مصر على قول مرجوح بخلافه فإنه يجوز التعدد فيه قول واحد أقال في البزازية إن أقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لأنها جامعة للجماعات والتفرق ينأى فيه انتهى وكتب عليه قاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة ما نصه قلت الصحيح أنه يجوز الجمعة في موضعين وأكثر وهي خلافية مشهورة انتهى **قوله** هذه الافتراق اخذ المصنف من كلام البزازي وأصله عبارة بقوله على قول مرجوح فسلم من هذا الاعتراض لكن في التبرخانية نقلا عن المحيط تجوز إقامة صلاة العيد في موضعين وأما أقامتها في ثلاث مواضع فعلى قول محمد يجوز وعلى قول الإمام لا يجوز انتهى وعلى هذا فاصل التعدد في صلاة العيد لا خلاف فيه وإنما الخلاف في أقامتها في ثلثة مواضع بخلاف الجمعة فإن الخلاف فيها في أصل التعدد لأنها جامعة للجماعات والتفرق ينأى فيه قال التمر تاشي في شرح الجامع الصغير وجمعه على أن صلاة العيد في موضعين جائزة لأن السنة فيها أن تقام خارج المصر ولا يمكن الضعفة الخروج إلا بخرج فيجوز الأداء في موضعين رفعا للحرج **قوله** ولا يهضم ولا يستنشق بخلاف السعي في التبرخانية يوضئ الميت وضوء الصلاة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في البالغ والصبي الذي يعقل الصلاة أنما الصبي الذي لا يعقل الصلاة فإنه يغسل ولا يوضأ وضوء الصلاة ويجب أن يغسل بوجهه ولا تغسل اليدين بخلاف حالة الحياة ويجب أن يوضأ بيمينه وكذلك في الاغتسال ولا يهضم ولا يستنشق خلافاً للشافعي انتهى قال في اللؤلؤ الجية لأنها يحتاج فيها في إخراج الماء إلى أكباد الميت على وجهه وهو متعسر انتهى ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على أصبعه خرقة رقيقة ويمسح بها عنقه ولها ته وشفتيه ومنخرته ومرتته وعليه عمل الناس اليوم كما قال الحلواني **قوله** في رواية يعني رواية صلاة الأثر والصحيح ظاهر الرواية وهو أن الغاسل يمسح رأس الميت بوضوءه كالجنب أقول ينبغي أن يزداد على ما ذكره أن خروج النجس من البدن ينقض وضوء السعي ولا ينقض وضوء غسل الميت بل يغسل ما خرج من النجس ويزداد على ما ذكره أيضاً أن غسل الميت بالحار أفضل من البارد

فيه الزكوة وصل فيه الضرير حتى نصاب الزكوة والنمو ولو قلد من اختلافهما بها ولا تجوز دفعها لذمي بخلافها ولا وقت لها ولصلقة الفطر وقت محدد ودياً ثم بالتأخير عن اليوم الأول ولا يجوز تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس ما افترق فيه التمتع والقران **يُتَحَلَّلُ** من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدي بخلافه **يُحْرَمُ** بالعمرة وحدها من الميقات وياً تي بافعالها ثم يحرم بالحج من الحرم بخلاف القارن فإنه يحرم بهما معاً من الميقات ما افترق فيه الهبة والابراء **يُهْتَرَطُ** لها القبول بخلافه وله الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقاً ما افترق فيه الاجارة والبيع التاقيت يفسده ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها لا الا بواحد من اربعة وتفسخ بالاعدل بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت احد هما

واما غسل الحي فالجار والبارد سواء كما يستفاد من التترخا نية وينبغي ان يذكر المصنف ما افترق فيه صلاة الجنارة وسائر الصلوات وذكر ذلك في معين المفتي قال صلاة الجنارة تغالف هاتر الصلوات في سنة اشياء احد ها المحاذات فيها لا تفسد ها و ثانيها المخالفة في الاركان كالركوع والسجود والقراءة وثالثها داؤها بما لتيمم مع وجود الماء اذا خشي الفوات ورابعها اذا راي الماء فيها لم تفسد وخامسها القهقهة فيها لا تنقض الوضوء وما دهمها انها تكبر في المسجد انتهى ويزاد على ان النهر والبعث لا يمنعان الا قتل او في صلاة الجنارة كما في فوائد الزاهد وفي شرح ابي ذر يمنح كما في شرح الجاه مع الصغير للتمرتا شي ويزاد ايضا ما في القنية لان المرأة لو امت في صلاة الجنارة لا تعداد انتهى وذكر فيها لم يوجد وجل فصلت عليها النساء جاز والله تعالى اعلم **قوله** ولصلقة الفطر وقت محدد ودياً ثم بالتأخير عن اليوم الاول اقول لا يخفى ما في عبارته من الركاة والا ولى ان يقول ولصلقة الفطر وقت محدد ودياً ثم بالتأخير عنه وهو اليوم الاول **قوله** بخلافها بعد وجود الرأس اقول فيه نظر فانه لا اجتماع بينهما في هذه الحالة حتى يتأتى الافتراق وذلك لان عدم جواز التعجيل في الركاة قبل ملك النصاب لعدم وجود السبب وجوازه في صلقة الفطر بعد وجود الرأس تعجيل بعد وجود السبب قال في الولو الجية يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب لانه محمل بعد وجود السبب وملك النصاب فيجوز كالتكفير بعد الجرح قبل الموت ولا يجوز التعجيل قبل ملك النصاب لغفل السبب اصلاً انتهى وحينئذ فالصواب ان تكون العبارة بخلافها قبل ملك النصاب بعد وجود الرأس قال في البرازية عجل صلقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح لان السبب موجود يعني الرأس انتهى واعلم انه ينبغي ان يزداد على ما ذكره المص ان نصاب الزكاة لو هلك بعد الوجوب سقطت الزكاة بخلاف نصاب صلقة الفطر **قوله** يتحلل من العمرة الحج اي يتحلل المتمتع من العمرة بعد الفراغ منها ان كان لم يسق الهدي فان ساقه لا يتحلل منها **قوله** بخلافه اي القران فانه لا يتحلل من العمرة **قوله** يحرم بالعمرة وحدها اي المتمتع وهذا فرق ثان وكان حقه ان يذكره قبل الاول كما هو ظاهر **قوله** يشترط لها القبول بخلافه اي الابراء فلا يشترط لها القبول اقول الا في مسائل ذكرها المص في فن الفوائد وزدنا عليها مسائل **قوله** بخلافه مطلقاً اي بخلاف الابراء فانه لا رجوع فيه سواء وجد فيه مانع من موانع الرجوع في الهبة اولاً وموانع الرجوع في الهبة مذكورة في المتن فلا حاجة هنا الى بيانها **قوله** ويصحها التاقيت اقول ظاهره ولو وقفنا الى مدة لا يعي شان اليها غالباً واختاره النخاف ومنعه بعضهم وفي الخلاصة انها تجوز مضافة كما لو قال آجر تلك هذه الدار غداً ولا بد من اجريبعها اليوم وتنفق في الاجارة **قوله** رد ها الا بواحد من اربعة اقول وهي التعجيل

إذا عقد هالنفسه بخلافه وإذا هلك الثمن قبل قبضة لا يبطل البيع وإذا هلك الثمن قبل قبضة ما انتزق فيه الزوجة والأمة لا تقسم للأمة بخلافها ولا حصر لعدد الأماء بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة فإنها بحسب حالها ولا يسقطها النهوض بخلاف الزوجة ولا صدق لها بخلاف الزوجة ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب نفقتها أم قدرة بحالهما ونفقتها بالكفاية ونفقتها لا تسقط بمضي الزمان بعد التقدير أو الاصطلاح بخلاف نفقتها وشرط نفقتها أصاؤه وزمانته وبسار المقتضى بخلاف نفقتها ما افترق فيه المرتد والكافر الأصلي لا يقر المرتد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويهدر دمه ويوقف ملكه وتصرفاته ولا يسبى ولا يفادى ولا يمن عليه ولا يرث

أو شرطه أو الاستيفاء أو التمكن منه **قوله** إذا عقد هالنفسه بان لم يكن وكيل ولا وصيا ولا متوليا على وقت **قوله** وإذا هلك الثمن قبل قبضة الخ يعني إذا كان دراهم أو دنانير قال في البحر البيع وإن كان مبنا على البدلين لكن الأصل فيه المبيع دون الثمن ولذلك تشتراط القدرة على المبيع دون الثمن وتنفسخ بهلاك المبيع دون الثمن انتهى **قوله** وإذا هلك الثمن قبل قبضة العين المراد بالعين ما كان قيميا كالثياب والدواب وغيرهما مالم لو كانت دراهم أو دنانير وهلك قبل القبض لا تنفسخ الإجارة كما لا يبطل البيع إذا هلك الثمن قبل قبضه لأن الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاشات بقي لو كان الثمن في البيع حيننا وهلك قبل القبض بان كان البيع مقايضة يبطل البيع وبه صرح في الغنية حيث قال ابن جماعة عن محمد اشترى جارية بثوب بعينه ثم زوجها قبل القبض ثم هلك الثوب عند بائعه قبل التسليم يبطل البيع في الجارية والمهر يرحم إلى بائع الجارية وفي رواية بشر منه أنه بطل النكاح كما يبطل البيع والمهر على الزوج **قوله** لا تقسم للأمة أي الموطوءة بملك اليمين **قوله** بخلافها أي بخلاف الزوجة حرة كانت أو أمة **قوله** ونفقتها بالكفاية أي نفقة القريب ذي الرحم المحرم للنكاح قال في تحفة الفقهاء الأرحام أقسام ثلاثة رحم الولادة وذو رحم محرم للنكاح وذو رحم غير محرم ولا خلافي أنه لا يجب لرحم غير محرم كقربى بني الأمام ونحوهم ولا خلاف أنها نجب بقربى الولادة واختلفوا في ذو رحم محرم كالأخوة والعمومة والخوالة فعندنا نجب وعند الشافعي لا نجب انتهى قال في الدرر والغرر الفرق بين ذي الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه لتصادقها على البنات والأخت وصدق الأول على بنت العم دون الثاني لصحة نكاحها وصدق الثاني على أخت الزوجة لعدم صحة نكاحها دون الأول **قوله** بخلاف نفقتها فإنها تجب عليه وإن كان معسرا قلت وكذا لك نفقة الولد الصغير إن لم يكن له مال ويزاد على ما ذكره المصنف ما لو سرقته أو صاعته نفقة القريب تقر مرة أخرى بخلاف الزوجة والفرق في الولو الحية والله تعالى الهادي **قوله** لا يقر المرتد ولو بجزية قال في الولو الحية وإذا طلب المرتد وإن يجملوا أذمة للمسلمين لم يفعل ذلك لأن الكفر من المرتد أغلظ من كفر مشركي العرب ولم يقبل من مشركي العرب الذمة فكذلك هنا فإن طلبوا المودة لينظروا في أمرهم فلا بأس به إن خير المسلمين ولم يكن للمسلمين بهم طاقة فإن كانوا يطبقونهم والحرب خير لهم من المراجعة يا خذ ونهم كما في أهل الحرب **قوله** ويوقف ملكه وتصرفاته في الولو الحية تصرفات المرتد على أربعة أرحه نافذ بالاتفاق كقبول الهبة والاستيلاء وتسليم الشفعة والطلاق والحجر على عبده المأذون وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبايح والأثر وموقوف بالاتفاق كالمعاضة مع المسلم وما اختلفوا في توقفه كالبيع والشراء والعق والتدبير والصلابة والوصية وقبض الدين عند الإمام هذه التصرفات موقوفة إن أسلم فنحن وإن قتل أو مات على الودعة

ولا يورث ولا يل في مقابر أهل ملّة ولا يتبعه ولد فيها ما افترق فيه العتق والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عهدة وهو أبغض المباحات الى الله تعالى

أو قضى القاضي بلحاظه بدل الحرب بطل وعندهما ينفذ إلا أن عند أبي يوسف ينفذ كما ينفذ من الصحيح حتى تعتبر ثمراته من جميع المال وعند مجمل ينفذ كما تنفذ من المريض حتى تعتبر من الثلث انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من **الطلاق** ولا يورث أقول فيه نظرا لما في العنود أن مات أي المرتد أو قتل على ردة وورث كسب أهله وأهله المسلم بعد قضاء دين أهله وكسبه وورثه في جميع بعد قضاء دين ردة انتهى وفي الولو الجية وإذا ارتد المسلم عن الإسلام والعياذ بالله تبعاً لي عرض عليه الإسلام فإن أحلّم والاقتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه وإن طلب التأجيل أجل ثلاثة أيام لأن هذه المدة شرعت لبلاء الأعذار والعذر قد رشح ما بثلاثة أيام فإن أحلّم سقط عنه القتل وإن أبى أن يسلم قتل وقسم ماله بين ورثته على فرائض الله تعالى وكذا إذا مات على الردة فإني كسبه اكتسبه في حال الإسلام فإما ما اكتسبه في حال الردة فقال الإمام رضي الله عنه يصير فيثما ويوضع في بيت المال وقال يصير ميراثا بين ورثته لأن المرتد في الأحكام مسلم من وجه حتى لا يفتن ماله ولا يسترق كافر من وجه حتى حل قتلته وحرم ذبيحته ويحرم التزوج بالمرتد فكان بين المسلم والكافر في حق الأحكام فعملنا بهما في الحالين فقلنا بتوريث كسب الإسلام عملاً بكونه مسلماً وبعد توريث كسب الردة عملاً بكونه كافراً والصحيح أنه يرثه من كان وارثاً له عند قتله وموته سواء كان موجوداً عند الردة أو حدث بعد ذلك وهذا إذا قتل أو مات على الردة والعياذ بالله تعالى فاما العربي في دار الحرب كالميت في حق المسلمين ثم عند أبي يوسف يرثه في هذه الفصل من كان وارثاً له وقت قضاء القاضي بلحاظه حتى لو ولد له ولد بعد ذلك لا يكون وارثاً وعند محمد يرثه من كان وارثاً له عند لحاقه بدل الحرب وتورث منه امرأة مادامت في العدة **قوله** ولا يل في مقابر أهل ملّة قال في الولو الجية المرتد إذا قتل على ردة لا يدفع إلى من انتقل إلى دينهم كالمصري واليهودي ليدفنوه في مقابرهم لكن يحفر له حفيرة فيلقى فيها كالكلب انتهى **قوله** دون عكسه وهو وقوع العتق بالفاظ الطلاق **قوله** وهو أبغض المباحات إلى الله تعالى يعني أن هناك مباحات مبخوضة لله والطلاق أشدها بغضا إليه مزوجا وليس المراد بالمباح ما استوى فعله وتركه بل ما ليس تركه بلازم الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه قال الشمني وهو مبني على أنه محظور الحاجة قال في الفتح وهو الأصح وحصل لفظ المباح على ما أبيع في بعض الأوقات أعني أوقات تحقق الحاجة كعبر ورثته وإن يلقى الله عدم اشتهاؤها إليه أو لا طول له أو لم تعرض بالإقامة بلا قسم والعامة على إباحته بالنصوص المطلقة وهذه خلاف ما رجحه في الفتح وهو الحق ولا ينافية قولهم الأصل فيه الحظر والإباحة لأن معناه أن الشارع ترك هذا الأصل فأباحه لقولهم الأصل في النكاح الحظر والإباحة للحاجة إذا خلاف لاحد في مكرهة المسنون منه يعني المباح وبهذه العقيدة يعرف أن ما في الفتح من أن بين حكمهم بإباحته وتصريحهم بأنه محظور وإنما أبيع الحاجة والحاجة ما ذكرنا في بيان سببه تدافعا ممنوع بل الحاجة أعم من ذلك ومنها أرادته التخلص منها وهي بالواحدة تدفع ويكون مستحبا وهي ما إذا كانت مرفضة أو تاركة للصلاة لا تقيم حد ود الله كما في البيانية وواجبا إذا فاتت الأمساك بالمعروف كما في امرأة العننين والمحبوب ويكون حراما وهو طلاق الموطوءة بغير مال ففساء وإثضا فإنه حرام إجماعا فيجب عليه وهو باع على الأصح أن يراجعها

دون العتق ويكون بدعيًا في بعض الأحوال دون العتق ما افترق فيه العتق والوقف العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد **قوله** بخلاف الوقف على معين ما افترق فيه المد بروام الولد ثلاثة عشر كما في فروق الهزبيسي لا تضمن في الحيض خروجها عن المعصية بقدر الإمكان كذا في الرمز **قوله** دون العتق يعني فليس ممن بعض المجاهات وفيه أنه لا يلزم من نفي أصل التفضيل نفي المبدأ وكذا في أصل الفعل منع أن العتق مباح لا بعض فيه بل قد يكون واجباً **قوله** بخلاف الوقف يعني فلا يقبل التعليق أعلم أن الوقف لا يخلو إما أن يكون محكوماً به أو غير محكوم به فإن كان محكوماً به يلزم بالاجماع أن لم يكن محكوماً به فلا يخلو إما أن يكون منجزاً أو معاقاً أو مضافاً أو مركباً من التنجيز والتعليق أو من التنجيز والإضافة فإن كان متعجزاً ففيه الخلاف بين الأمام وصاحبيه وإن كان معلقاً فلا يخلو إما أن كان معلقاً بالموت وبغيره فإن كان بغير الموت فالوقف باطل بالاجماع وإن كان بالموت فإن علق بموت مقيد بمريض كذا فكذلك بالمثل بالاجماع وإن علق بموت مطلق فالوقف لازم بالاجماع كما إذا قال إذا مات فقد وقفت داراً على كذا وإن كان مضاماً إلى الوقت بان قال وقفت داراً بعد سنة من هذا الوقت على المساكين فقد ذكر في وقف الخير في الفصل الثالث أن هذا المماثل مثل الخصاص منها فقال ما أحفظ من أصحاً بنا في هذه المسئلة شيئاً وقال وجب في لا تكون هذه الدار وقفاً وإن كان مركباً فالوقف لازم بالاجماع فاعتنم هذه الأقسام فإنك لا تجبها مجموعة في جميع كتب الأنام والحمد لله على حصول المرام على أتم التمام كما في المنع شرح المجمع وصورة الجمع بين التنجيز والإضافة أن يقول أرضي صدقة موقوفة على الفقراء حال حياتي وبعد مماتي فإذا قال ذلك يصير لازماً الحال وإن كان لزوم الحال تبعاً لما بعد الموت وصورة الجمع بين التنجيز والتعليق أن يقول أرضي صدقة موقوفة حال حياتي وإذا مت **قوله** بخلاف الوقف على معين المعنى قال في الامعاف قبول الموقوف عليه ليس بشرط أن وقع لأقوام غير معينين كالفقراء والمساكين وإن وقع لشخص بعينه وجعل آخره للفقراء يشترط قبوله في حقه فإن قبله كانت الغلة له وإن رده يكون للفقراء ويصبر كأنه مات ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعد ومن رده أول مرة ليس له القبول بعد وإن نقيضه يزاد على ما ذكره المصنف أن الوقف فيه شأنة ملك بخلاف العتق ويزاد أيضاً أن العتق يسري بخلاف الوقف فلو وقف نصف دراهم صح ولا يسري للنصف الثاني بخلاف ما لو اعتق نصف صيد ذكر ذلك الجلال السيوطي وليس في قواعد من ههنا ما عالج ذلك **قوله** كما في فروق الهزبيسي أقول الصواب كما في فروق المحبوبي وعلى الصواب جرى المصنف في البحر في باب البيع القامد وهما ردة الفروق وأم الولد تفارق المد برفق أحكام هي ثلاثة عشر وتوافق في أحكام هي اثنتي عشرة لا تضمن بالغصب والاعتاق والبيع الفاسد حتى لو ولدت جارية مشتركة ولد أنادعيه معاتني صارت أم ولد لها فإن مات أحدهما أو اعتق عتق كلها ولا ضمان على المعتق ولا معاتية عند خلا فإلها فبقول أن في الموت بالسعاية للآخر وفي الاعتاق بالضم إن كان موهراً بالسعاية لو كان معسراً المد بريض من الاعتاق والغصب والبيع الفاسد مع التسليم كما في الموقوف لأن الحرية في أم الولد ثابتة قضية للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم علم اعتقها ولدها فإن لم تثبت حقيقة الحرية يثبت ما هو من لوازمها وهو سقوط التقويم لأن ذلك من لوازم الحقيقة ولو قضى القاضي بجواز بيع أم الولد لا يجوز بخلاف المد بروام الولد تعتق من جميع المال والى بر من الثلث وقيمة أم الولد ثلث قيمتها لو كانت قنة بخلاف المد بر فانه كالتين في رواية على النصف في رواية والثلاثين في رواية وعلى أم الولد العدة بعد الموت إذا

بالغيب وبالأمانة والبيع العاقل ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهو النصف في رواية والثلاث في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة إذا اعتقت أرمات السيد لا من المدبرة ولو امتولد أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبها بالضم إن خلاف المدبرة ويثبت نسب ولد لها بالسكوت دون ولد المدبرة ولا تمنع لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك العربي بيعها وله بيعه ولو امتولد جارية ولد له صح ولوصغيرا ولو دبر عسله لا ما افترق فيه البيع العاقل والصحيح يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري باعتاقه عنه ففعل جنى على البائع بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري بطعن الحنطة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره ببيع الشاة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو أبرأه عن القيمة بعد فسخ الغاهم ثم هلك المبيع فعليه القيمة حقة أو اعتقه أو ليس على المدبرة المشتركة علة ولو امتولد أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبها بالضم إن ولو استولد المدبرة المشتركة ملكها بالضم إن ويثبت نسب ولد أم الولد من غير دعوة بخلاف المدبرة ولا تسعى أم الولد بعد موت المولى في شيء من ذنن المولى والمدة بر يسعى في جميع قيمته وتدين بأم الولد لا يجوز واستيلاء المدبرة جائز حرلي خرج بأم ولدها ليأخذ لا يكون له أن يبيعها ولو كان معه من بر حاز بيعه ولو استولد جارية ولد له صح وإن كان الولد صغيرا ولو دبر عسله لا يصح بوجه من الوحوة وأسأوى أم الولد المدبرة في منع البيع والهبة والعقد والامهارة وجواز الأجارة وحل الطبع والاستخدام وجواز التزويج وملك المهر الذي يحصل من ذلك وملك الكسب والغلة وعدم الجواز من الكفارة عند الاعتاق **قوله** يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري قال بعض الفضلاء ينظر في معنى التكرير ونقل في الفصول العمادية عن الظهيرية أن المشتري إذا أمر البائع بعقد العبد المشتري قبل القبض ففعل جاز ولو اعتقه المشتري لم يجز فقد ملك المأمور بالأمرا لا يملكه الأمر بنفسه ثم نقل عن قاضي خان خلافه وقال لعل فهارا يتبين واحد هما غلط فاما مل ونقل في شرحه عن القنية اعتاق البائع المبيع بعد قبض المشتري بغير حضرته بطل وبخضرتة صحيح ويجعل فسخا للبيع انتهى وهو تخصيص بقوله إن اعتاقها بطل انتهى أقول في فروق المحبوبي باع يبيعا فاسد افقبض المشتري فقال البائع هو حر ثم قال هو حر يعتق لأن الأول يجعل استرداداً وفسخاً والثاني اعتاقاً للملك إن كان بحضرة المشتري وإن لم يكن لا يعتق لأن الاسترداد يكون بخضرة المشتري لا بغيره وفي البيع الصحيح لا يعتق وإن أقر الفاسد لاله أقر أو لم يقر غير الملك انتهى ومنه يظهر معنى تكرير لفظ العتق **قوله** ولو أمره المشتري باعتاقه عنه ففعل الباع والفرق أن القبض في البيع العاقل حرام فلا يتكلف لإثباته وفي البيع الصحيح مستحق فيتكلف لإثباته ويجعل الاعتاق قبضاً **قوله** ولو أمره المشتري بطعن الحنطة ففعل كان للبائع أمال وأمر البائع ليخطأ الحنطة بحنطة المشتري ففعل كان للمشتري ويكون بمضافي الصحيح والفاسد جديعا لأن خلط الجنس بالجنس استهلاك فاذا اتصل بملك المشتري جعل قبضاً بخلاف الأول لعدم الاتصال بملك المشتري **قوله** ولو أبرأه عن القيمة الباع يعني لو اشترى عبد اشراه فاهل وقبض العبد ثم فسخا وأبرأه المشتري عن القيمة ثم هلك العبد عند المشتري فالأبرأ لا يصح وفي البيع الصحيح لو أبرأه عن الثمن بعد الفسخ كان صحيحاً ولا شيء عليه بعد الهلاك والفرق أن بالفسخ في الفاسد ترتفع القيمة بالأبرأ عن القيمة في زمان عدم الوحدوب ثم بالهلاك تجب بالقيمة أما بالفسخ في البيع الصحيح لا يرتفع ضمان الثمن عن المشتري فيكون أبرأه صحيحاً حتى إن في البيع لا يبرأه عن العبد ثم هلك لا شيء عليه أيضاً

وفي الصحيح لا شيء عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح ما اُفترق فيه الإمامة العظمى والقضاء يشترط في الإمام أن يكون قريشياً بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد في مصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في مصر واحد ولا ينزول الإمام بالفسق بخلاف القاضي على قول ما اُفترق فيه القضاء والحسبة للقاضي سماع الدعوى عمومًا والمعتسب فيما يتعلق بنجس أو تطهير أو غش ولا يسمع البينة ولا يحلف ما اُفترق فيه الشهادة والرواية يشترط العد فيها دون الرواية لا تشترط الكورة في الرواية مطلقاً وتشترط في الشهادة بالحد ود القضاء من تشترط الصورية

لأن رد العبد واجب كذا في فروق المحبوبي **قوله** وفي الصحيح لا شيء عليه الذي في نسخة النص التي بخطه لا تمن عليه **قوله** ولا شفعة فيه يعني لو اشترى داراً شراء فاسد أو قبض لا يثبت للشفيع حق الشفعة وإنما يثبت حق عند البقاء بخلاف البيع الصحيح وأعلم أن البيع الغامد يساوي الصحيح في أنه يصير قابضاً بالتخلية ويفارقه في أنه لا يصير ملكاً قبل القبض ولا يبطل حق الفسخ بالوطء وتوابعه وبالأجارة وبموت المشتري أو البائع ويبطل بالرهن وبالهبة لكن يعود بالانفكاك قبل القضاء بالقيمة وبالرجوع في الهبة قبل القضاء ويبطل بصيغه أحمر أو سود وفي البيع بشرط الخيار يبطل حق الفسخ بالأجارة واللوث والصبي بأي شيء ويساوي الهبة في أنه يملك بالقبض في غير المجلس بالاذن لا بغيره إلا أن كذا في فروق المحبوبي **قوله** الإمامة الخ أقول قال في المصباح الإمام الخليفة انتهى وقيل الإمام أعم قال العلامة التقي لکن هذا الاصطلاح مما لم نجده للقوم بل من الشيعة من يزعم أن الخليفة أعم ولهذا يقولون بخلاف الأئمة الثلاثة دون إمامتهم **قوله** يشترط في الإمام أن يكون قريشياً أعلم أن شرائط الإمامة بعد الإسلام والتكليف خمس الكورة والورع والعلم والكفاية ونسب قريش لقوله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قريش فإذا اجتمع عدد من الموصوفين فالإمام من انعقد له البيعة من أكثر الخلق والمخالف لا أكثر الخلق باخ يجب رده إلى انقياد الحق ولو تعدد وجود الورع والعلم فيمن تصدى للإمامة وكان في صرفه إثارة فتنة لا تطاق حكمنا بانهقاد إمامته لأننا بين أن نحرک نعتنا بالاعتبد إل فما يلقى المسلمون من الضروريات ما يغوتهم من نقصان هذه الشرائط التي تثبت لمزيد المصلحة فلا نهزم أصل المصلحة شيئاً بمنزلة ماها كالذي يبني قصرًا ويهدم مصراً ويبرر أن يحكم لخلو البلاد عن الإمام وبفساد الأقضية وذلك محال ونحن نقضي بنفوذ قضاء أهل البقي في بلادهم لمسيس حاجتهم فكيف لا يقضي بصحة الإمامة عند الحاجة والضرورة **قوله** ولا ينزل الإمام بالفسق وهو الخروج عن طاعة الله وإل بالجور وهو ظلم العباد لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينفذون لهم ويقيمون الجمع والاعياد باذنههم ولا يوردون الخروج عليهم ولأن العصمة ليست شرطاً للإمامة ابتداءً فبقاء أولي وعن هذا قال بعض العلماء (شعر) وطاعة من إليه الأمر فالزم * وإن كانوا بغاة جائرينا * فان كفرنا ككفر بني هبيل * فلا تسكن ديار الكافريننا **قوله** للقاضي سماع الدعوى عمومًا الخ قال في معين الأحكام وأما ولا الحسبة فهي تقصر عن القضاء في إحياء كل الأحكام بل له الحكم في الراشدين الخارجة بين الدرد وبناء المشاءب في الطرقة لأن ذلك مما يتعلق بالحسبة وليس له إنشاء الأحكام ولا تنفيذها في عقود النكحة والمعاملات ولأنه إن يحكم في ميوه الدرد وشبهها إلا أن يجعل له ذلك في منشوره ويزيد المعتسب على القاضي بكونه يتعرض للمتفحص من المنكرات وإن لم ينفذ إليه وأما القاضي لا يحكم إلا فيما رفع إليه وموضع الحسبة الرهبة وموضع القضاء النصفة **قوله** ولا يسمع البينة ولا يحلف يعني فيما لا يحكم فيه بل يكفي به مجرد الأعلام والأخبار ولا يحتاج إلى لفظ الشهادة **قوله** يشترط العد فيها دون الرواية إل

ففيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصله وفرجه ورفقه بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعليل في الرواية اتقا بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف الاصح قبول الجرح اليهم من العالم به بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا من تعدد والاصل اختلاف الرواية اذا روي شيئا من رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع من الشهادة قبل الحكم ~~في~~ تقبل شهادة المحدث وفي قذف بعد التوبة وتقبل روايته ما اختلف فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائبا من المصروف وتلقى المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اعاد الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رد بخلاف البائع اذا اعاد المبيع او ادعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زيوا فاوله بمرجعة رد هاليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد نقل الثمن وتصرف فيه بببيع ارضه ثم وجد البائع بعد نقل الثمن زيوا في الفرق بما ذكر نظر لان اشتراط ذلك في الشهادة فرع تصورها وتمييزها من الرواية فلو صرفت باثرها واحكامها التي لا تعرف الا بعد معرفتها لزم الدور والفرق الصحيح ما ذكره الماذني في شرح البرهان حيث قال الشهادة والرواية خبران غير المختبر عنده ان كان امرا عاما لا يختص بمعين فهو مفهوم الرواية كقوله عليه الصلاة والسلام الا عمال بالنيات والشفعة فيما لا يقسم لا يختص بشخص معين بل ذلك على جميع الخلق في جميع الاعصار والامصار بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذه عند هذا دين الزام لمعين لا يتعداه لغيره هذا هو الشهادة المحضة والاول هو الرواية المحضة هذا ما حققه الفراقي في كتاب العروق **قوله** للعالم الحكم بعلمه اليه اقول ليس هذا الكلام مما نحن فيه **قوله** بخلاف الرجوع من الشهادة قبل الحكم كذا بخط المصنف والصواب بعد الحكم قال في الحنفية رجع قبل حكمه لم يقض وبعد لم ينقص **قوله** لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا يعني هو الحق البائع مؤنة في احضاره او لا قال المصنف في البحر ولا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها باذا احضرها البائع امر المشتري بتسليم الثمن وله ان يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا ولو عن المصروف السراج بخلاف الرهن اذا كان في موضع آخر غير موضع المتراهنين من حيث تلقيه المؤنة بالاحضار فانه لا يوم المرتهن باحضاره بل يسلم الراهن الدين اذا اقر المرتهن بقيام الرهن فان ادعى الراهن هلاكه فالقول قول المرتهن انه لم يهلك لكون الرهن امانة في يد المرتهن كاليديعة فلا يوم مرتن باحضاره اذ الحق مؤنة واما في البيع فالثمن بدل ولو سلم البائع قبل قبض الثمن سقط فليس له بعد رده اليه ولو اعاده البائع لاداعاه اياه على المشهور بخلاف المرتهن اذا اعاد الرهن من الراهن فانه لا يبطل الرهن فلما احتج رجا عه ولو قبضه المشتري بغير اذنه لم يسقط حقه في الحبس انتهى وفي الثانية آخر كتاب الرهن ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم ينقل الثمن فلقبه البائع في غير مصرهما فطالبه بالثمن فادى المشتري ان ينفذ الثمن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له حمل وموئنه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن وموضع كل وجهه اذا تاخر قبض احدهما يتاخر الاخر اما الرهن ليس بعوض من كل وجهه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الاخر الا ان في البيع يؤخذ كفيلا من المشتري حتى يحضر ذلك المصروف ويبعث وكيله ليدفع الثمن ويأخذه فنظرهما **قوله** فله رد وهو اياه استرداده كاهو ظاهر

ليس له ابطال تصرفه المشتري بخلاف الرهن ذكره الامامان في البيوع وقم غنيتهما في الرهن ما افترق فيه
الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين صح ابراء الاول من الثمن وحطه وفيمن وبلا يصح من الثاني يصح من
الاول قبول الجواله لا من الثاني يصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني وصح جهما اخذ الكفيل وصح ضمان

قوله وقاضي خان في الرهن قد راجعت الفتاوى له في كتاب الرهن فلم اجد ما ذكره المصنف رحمه الله ففعل
قاضي خان ذكر ذلك في غير كتاب الفتاوى من كتبه **قوله** صح ابراء الاول من الثمن قال في البزازية ولو
ابره الوكيل المشتري من الثمن صح عندهما قبل قبض الثمن وفيمن وبعد قبضه لا يملك السط والابراء لا قاله
وبعد ما قبل بالثمن هو الاله لا يصح كما بعد الاستيفاء وهذا اذا كان للمحتال على الوكيل المحيل دين فيعطيه
قاضي الدين نفسه فيضمن للموكل واذا قال واراد اسقاط الضمان عن نفسه فلا يصح واذا لم يكن عليه دين فهي
وكاله فلا تمنع الصحة وفي موضع ثقة قبض الوكيل الثمن ثم وهب ارحط ان اضاف الى المقبوض بان قال وهبت
منك هذا الثمن لا يصح اجماعا وان اطلق بان قل وهبت منك ثمن هذا العبد صح كالوكان قبل قبض الثمن **قوله**
وصح من الاول اخذ الرهن لان العقد في حق الحقوق وقع له وله ان الوجوه الموكل عن اخذ الرهن والكفيل وعن
تسليم المبيع قبل القبض لا ينفذ حجرة ولو ملك الرهن في يده حتى سقط الثمن عن المشتري يظهر سقوطه في الموكل
كذا في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي **قوله** لا من الثاني لانه ما مور بقبض حقيقي فاقب قبض حكمي فصا ومخالف
فيضمن وفي التمرتاشي نقلا من الثاني الوكيل بقبض الدين اخذ به رهنا لم يجز انتهى وان اخذ كفيلا جاز لان
هذا وثيقة يتوصل بها الى الاستيفاء وفي المنتقى من محمد المديون قال للوكيل بالقبض ليس عند ي اليوم مال ولكن
خذ هذا الثوب رهنا بالمال فاخذ ومنه نصاع لاضمان عليه لانه لم يكن الاداء به **قوله** وصح منهما اخذ الكفيل اقول
ليس هذا مما الكلام فيه لان الكلام في الافتراق لا الاجتماع واعلم انه يزاد على ما ذكره المصنف ان الوكيل بقبض
الدين لا يملك تركيل غيره لتفاوت الناس في القبض بخلاف وكيل المبيع كذا في جامع الفصولين في احكام الوكلاء
من الفصل الرابع والثلاثين وهو مخالف لما ذكره المصنف في كتاب الوكالة من فن الفوائد من ان الوكيل بقبض
الدين له ان يوكل من في عياله بغير اذن او تعميم اللهم الا ان يختص ما في جامع الفصولين بغير من في عيال الوكيل كما
يدل على ذلك ما في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي حيث قال الوكيل بقبض الدين لا يملك التوكيل ولو فعل لا يبره
المديون الا ان يصل المال الى الوكيل الاول او يكون الثاني من عيال الاول انتهى وفي الخلاصة من الفصل الثالث الوكيل
بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب وقعت المقاصة والوكيل بقبض الدين اذا وهب
الدين من الغريم او اذ ارادته لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع انتهى والظاهر ان قوله بخلاف الوكيل بالبيع راجع
لجميع ما تقدم وحينئذ تزداد ضرورة ما ذكره المصنف وهي المقاصة في وكيل القبض دون وكيل البيع واعلم انه كان على المص
ان يذكر ما افترق فيه العدل والوكيل المفرد بالبيع وذكر التمرتاشي في شرح الجامع الصغير انهما يفترقان في
مسائل منها انه يبيع الاول والارش وما يور خذ بالا تلاف والمفرد لا يبيع ومنها اذا باع بخلاف جنس الدين كان له
ان يصرفه الى جنس الدين والمفرد اذا باع بدين كان لا يجوز ان يصرفه منها عدى الرهن اذا قبله قبل دفع به
فالعدل يبيعه بخلاف المفرد ومنها العدل يجبر على البيع والمفرد لا ومنه انه لا ينعزل الرهن الموكل بخلاف الوكيل المفرد

الوكيل بالقبض المذکور فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المشتري في الثمن وتقبل ههنا الوكيل بالقبض
 ههنا بين لا بالوكيل بالبيع به والمشتري مطالبة الوكيل بها دفعه له اذا علمه للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل
 بالقبض للثمن ولا يصح نهي الموكل المشتري من الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ما افرق بينه النكاح
 والرجعة لا يصح الا بشه ود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا يصح الا للمعتلة بخلافه ما افرق فيه
 الوكيل والوصي يملك الوكيل عزل نفسه لام الوصي بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية
 وتقبل الوكيل بما قبله الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة
قوله ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المشتري صورته كافي الذخيرة رجل امر رجلا ان يبيع عبده بالف درهم ودفع
 العبد ولم يقبض الثمن ثم ان البائع الوكيل ضمن للموكل الثمن عن المشتري فضمنه باطل لانه امين في الثمن
 وبالشرط لا يكون مضمونا عليه كالودعة وكذا لك الموكل لو احتال بالثمن على الوكيل لم تصح الحوالة لان الحوالة
 لم يصحت صار الوكيل ضامنا للثمن والا مانات لا تنقلب مضمونة بالشرط كالودعة والمضاربة فان قيل الوكيل يقبض
 الدين اذا اكمل للموكل بالثمن صحت الكفالة وطريق تصحيح الكفالة ارتفاع الامانة فليكن كذلك فيمانع فيه
 اجيب بانه انما كان طريق تصحيح الكفالة ارتفاع الامانة في الوكيل بقبض الدين لان تلك الامانة يملك الموكل
 اخراجها منها الا ترى انه لو نهاه عن القبض يعمل نهيه ماذا اترضى الموكل والوكيل على الكفالة مع علمها ان
 الامانة لا تبقى مع الكفالة فقد خرج الوكيل عن الوكالة فصار مضمونا عليه اما هنا فبخلافه فكان اني حاشية
 العلامة قاهم على شرح المجمع **قوله** لا بد فيه من رضاها اي لا بد في النكاح من رضا المكوحة يعنى عند علم الاكراه
 لان نكاح المكروه صحيح لان النكاح احد الاشياء التي لا يؤثر فيها الاكراه **قوله** يملك الموكل عزل نفسه يعني لان
 الوكالة عقد غير لازم من الجانبين وقد اختلفت في المص في البحر من ذلك خمسة مسائل لا يملك الوكيل فيها عزل نفسه
قوله لا الوصي بعد القبول اقول يعني بغير حضرة الحاكم قال في البرازية قبل الوصاية او تصرف بعد الموت ثم ادعى عزل
 نفسه لم يحز الامن الحاكم لانه التزام القيام فلا يملك اخراجه البحضرة الموصي او من يقوم مقامه وهو من له ولاية
 التصرف في مال اليتيم انتهى واعلم انه يفهم من قول المصنف بعد القبول ان له عزل نفسه قبل القبول وفيه انه لا يكون
 وصيا قبل القبول حتى يعزل نفسه لما سياتي ان القبول شرط في الوصاية وحينئذ فالصواب احقا **قوله** بعد القبول اذا لا يكون
 وصيا دون القبول **قوله** لا يشترط القبول في الوكالة اقول بل يكفي بالسكوت وعدم الرد **قوله** ولا يستحق الوكيل اجرة
 على عمله في الخاوية رجل وكل رجلا بقبض ودية عند انسان وجعل له اجرا مسمى على قبضها والاثيان بها حاز
 وان وكله بتقاضي دية وجعل له على ذلك اجرا مسمى لم يصح الا ان يوقفت لذلك وقتا من الايام ونحوها لان قبض
 الودعة والاثيان بها عمل لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضى لان ذلك يقصر ويطول فان وقتا لك وقتا حاز
 و الا فلا انتهى اقول وانما لا يستحق الوكيل اجرة على عمله لان الوكالة تبرع بالعمل وعدم استحقاقه لاينا في صحة
 الجعل المذکور في كلام قاضي خان لكن في العانية اوائل كتاب الوكا له ولو قال اشترى حارية بالف درهم ولله على
 شرائها لي درهم يصير وكيل لا يكون للوكيل اجرة له لا يزداد على درهم انتهى وهو يفيد ان الوكيل يستحق اجر المثل على عمله
 اذا سمي له الموكل اجرا **قوله** بخلاف الوصي اي وصي القاضي اما وصي الميت فلا يستحق اجرا على الصحيح كما تقدم في الكلام

بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصايتان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الا سلام والحرية
والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المصروف فنصب القاضي غيره بخلاف فقهاء
الوكيل لا ينصب غيره الا من مفقود للمفقود ان القاضي يعزل وصي الميت لحيها فداؤه بخلاف الوكيل وفي ابن الوصي
اذا باع شيئا من التركة فادعى له معترى انه معيب ولا بينة فانه يحلف على البتة بخلاف الوكيل فانه يحلف على
بقي العلم وهي في القنية ولو اوصى لفقراء اهل بلع فالافضل للوصي ان لا يباع وزيلع فان اعطى في كورة اخرى جاز
على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو ضمن فقال لفقراء هذه
السكة لم يجوز هذا في وصايا خزائن المفتين وفي الخالية لو قال قد تعالني علي ان اتصدق على جنس فتصدق على غيره
لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور انتهى فهذا مما لا خلاف فيه الوصي الوكيل
ولو احتاج الوصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخالية ولو احتاج الوكيل الوكيل فان كان
على عمل معلوم صححت والا لا ويجتمعان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع اليقين ويصح ابرارهما ما وجب
بعقلهما ويضمنان وكذا يصح حلفهما وتاجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقلهما ما افترق فيه
الوصي والوارث اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اقوى للمصلحة العين
فلو اوصى بعقل عبد معين فكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تمييزا وتعليقا وقد يبرأ وكفاية ولا يملك
الوصي الا التمييز وهي في التلخيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي
الا بامر القاضي وهي في الخالية وصي القاضي كوصي الميت ويقتزمان في احكام ذكرنا هاهنا وصايا الفوائد امين القاضي
على اجر المثل قال بعض الفضلاء ان الوصي يستحق الاجرة على عمله هو وان كان وصي الميت او وصي القاضي احتسنا
واما قيامها فلا يستحق وبالاحتسنان صرح في الخالية والبرازية وظاهروا الاحتسنان هو والمأخوذ به فعلى هذا ما تقدم
في الكلام على اجر المثل من ان الوصي الميت لا اجر له على الصحيح كافي القنية فصحيح للقياس وانك على علم بان كلام صاحب
القنية لا يلتفت اليه ما لم يعضده نقل آخر وكلام قاضي خان مقدم لانه من اهل الترجيح **قوله** والحرية يعني
فلا يصح ان يكون العبد وصيا على اولاد غير وسيله ما على اولاد عبيد اذا كانوا صغارا يصح كما هو مصرح به في المعتمرات
قوله فهذه اما خالف فيه الوصي الوكيل المنبأ ومن كلامه رجوع الاشارة الى ما في الخالية وهو غير صحيح وكذلك
لا يصح رجوع الاشارة الى ما في خزائن المفتين كما هو ظاهر ولو ذكرنا لمصنف هذه الاشارة بعد قوله ولو احتاج
الموصي الوصي وصحت الاشارة وانتقضت العبارة **قوله** لقضاء الدين وتنفيذ الوصية اي لقضاء الدين المستغرق قال
في البرازية في السابح من كتاب الوصايا لا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة بالدين المحيط بالبرضاء العزماء وفي
جامع الفصولين كلام يتعلق بهذه ايامراجع **قوله** ولو في غيبة الوصي اقول فيه اشارة الى ان غيبته لا توجب عزله
ولان ينصب القاضي وصيا آخر الا اذا كانت الغيبة منقطعة فينصب وصيا كما تقدم في كتاب الوصايا **قوله** امين القاضي
كوصية الخ امين القاضي من يقول له القاضي جعلتك امينا في بيع هذا العبد مثلا وما اذا قال مع هذا العبد ولم يزد عليه
احتلف المشائخ فيه والصحيح انه تلحقه عهد كما في الولو البقية وفي القنية في باب بيع الام والعبد والوصي
من كتاب البيوع ما نصه له على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله

كوصية ويفترقان في ان الامين لا تلحقه هذه كالعاصي ووصية تلحقه كوصية الميت الحمد لله رب العالمين ولنختم هذا الفن بقواعد شتى من ابواب متفرقة وفوائد لم تذكر فيما سبق قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال اصحابنا روح لوقرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع والسجود ففيها وقع فرضا واختلغا فيما اذا مسح جميع راسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتدل وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلغا في تكرار العمل فقبل يقع الكل فرضا والمعتدل ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة وموعدة ولم ار الا ان ما اذا اخرج بغيره عن خمس من الابل هل يقع فرضا وخمسه وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة ولعل فائده في النية هل ينوي في الكل الوجوب والارقي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما زاد في مسئلة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم رايتهما قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة منهما فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لهما انتهى ولم ارحكم ما اذا وقف بعرفات ازيد من القدر الواجب او زاد على حالهما في نفقة الزوجة وكشف عورته في الخلاء زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع او لا فائدة تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه له وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وباهو التبصر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشعبة والتنجيم والرمل وعلم الطبائعين والسحر ويدخل في الفلسفة المنطق ومن هذا لقسم علم الحرف

امينا في امور الميت لان وصي القاضي نايب عن الميت وامينه نائب عنه ولا عهد عليه فالقاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا انتهى والعلمة كافي القاموس الرجعة والمراد بها **هنا الوجوع قول** والمعتدل وقوع الربع فرضا اقول على هذا يطلب الفرق بين هذا اربعين ما تقدمه **قوله** او خمسة لان في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض وهي ناقة متوسطة اتى عليها حول واحد كما في شرح الطحاوي **قوله** والاخرى تطوع كذا اخطا المصنف والصواب النصب **قوله** تعلم العلم يكون فرض عين الخ في الميت تعلم العلم ينقسم الى اربعة اقسام منها ما هو فرض عين وهو مقدار ما يحتاج الى اقامة الفقهاء ومنها ما هو مستحب كتعلم ما لا يحتاج اليه ليعلمه محتاجا اليه كالفقير يتعلم كتاب الزكاة والمناجاة ليعلم من عاينه الزكاة والحج ومنها ما هو مباح وهو تعلم الزائد على ذلك للافتاء ومنها ما هو مكروه وهو التعلم ليباهي به العلماء ويماري به السفهاء وياكل اموال الاغنياء ويستخدم الفقراء ثم تعليم ما يحتاج اليه المتعلم فرض لا قامة فرضه كتعلمه واداء فروضه يعني اذا تعين عليه ولم يكن هناك من يقوم مقامه في ذلك حتى قالوا يجب على المولى ان يعلم عبده القرآن والعلم بقدر ما يحتاج اليه لاداء الصلاة والصوم **قوله** الشعبة اقول الصواب الشعوذة وهي كافي القاموس خفة في اليل احد كالمسحور يري الشيعي بغير ما عليه اصله **قوله** ودخل في الفلسفة المنطق قال بعض الفضلاء لم ارفى كتب اصحابنا القول بتحريم المنطق فان كان المصراة كان المناسب ان ينقله ثم في كلام الشافعية خصوصا المنابر من منهم تصريح كثير بذلك ولا يبعد ان يكون وجهه انه تضييع العمر وايضام من اشتغل به يميل الى الفلسفة غالبا فكان المنع من قبيل سد الذرائع والا فليس في المنطق ما ينافي الفروع المبيح انتهى وقال بعض الفضلاء لعل المراد اي مرا المص بالمنطق منطق الفلاسفة اما منطق الاسلاميين فلا وجه للقول بحرمته اذ ليس فيه ما يخالف القواعد الاسلامية وقد الف فيه العلماء الاعلام من علماء الاسلام كقطب الدين

والموسيقى ومكردها وهو اشعار المولد بن من الغزل والبطالة ومباها كاشعارهم التي لا تصنف فيها وكذا النكاح قد خلد
 الاحكام الخمسة كما بيناه في شرح الكنز منه وهذا الطلاق قد خله وكذا القتل فائدة ذكر البرازي في
 المناقب عن الانعام البخاري الرجل لا يصبر محمدا كاملا الا ان يكتسب اربع مع اربع مع اربع في اربع عند
 اربع باربع على اربع من اربع لاربع وهذه الرباعيات لا تتم الا باربع مع اربع فاذا تمت له كلها هانت عليه اربع
 وابتلي باربع فاذا صبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة باربع اما الاولى فاخبار الرسول صلى الله عليه وسلم
 وشرائعه واخبار الصحابة ومقاديهم والتابعين واحوالهم وصائر العلماء وتواضعهم مع اربع اسماء ورجالهم وكناهم
 وامكنتهم وازمنتهم كاربعة التحميد مع الخطب والدعاء مع الترحيل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلوات
 مع اربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في اربع في صغره في ادراكه في شبابه في كهولته عند اربع
 عند شغله عند فراغه عند فقره عند غناه باربع بالجمال بالبحار بالبراري بالبلدان على اربع على الحجارة
 على الاخفاف على الجلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الادراق من اربع من وفرة وودونه
 ومثله وعن كتاب ابيه اذا علم انه خطاه لاربع لوجه الله تعالى ورضاه وللعمل به ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين
 طائفتيها ولاحياء ذكره بعد موته ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربع من كسب العبد وهو معرفة الكتابة واللغة
 والصرف والنجوم مع اربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدر والحرص والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء هانت عليه
 اربع الاهل والول والمال والوطن وابتلي باربع بشماتة الاعداء وملازمة الاصدقاء وطعن الجاهل وحسد العلماء
 فاذا صبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع بعز القناعة وهيبة النفس ولذة العلم وحيوة الابد واثابة في الآخرة باربع
 بالشفا من ابراهيم من اخوانه وبطل العرش حيث لا ظل الاظلم والشرب حيث لا يكون ثروا والنبيين في املين
 فان لم يطق احتمال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يمكنه تعلمه وهو في بيته قارسا كمن لا يحتاج الى بعد اصفار ووطئ
 ذيار وركوب بحار وهو مع ذلك نعمة الحمد يسر وليس ثواب الفقيه وحرمة اقل من ثواب المحدث وحرمة انتهى
 فائسلة قال في آخر المصنف اذا سئلنا من هبنا ومنه ب مخالفتنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان
 من هبنا صواب يحتمل الخطأ ومنه ب مخالفتنا خطأ يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد
 يخطئ ويصيب واذا سئلنا من معتقدنا ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق مائتين عليه والباطل
 مائة عليه خصومنا هكذا نقل من المشائخ روح انتهى **قاعدة** المفرد المضاف الى معرفة للعلوم صرحوا به في الاحتلال
 الرازي من المتقدمين واما من المتأخرين الامام ابن عرفة وشيخ الاسلام ذكرى الانصاري وسماء الامام الغزالي معيار
 العلوم وقال من لا معرفة له به لا ثقة بعلمه وسماء بن هينا خدام العلوم **قوله** والموسيقى بكسر القاف كما في شرح
 التحرير للسيد مير بادشاه وهو علم الانعام **قوله** المفرد المضاف الى معرفة للعلوم يعني اسم الجنس المفرد المضاف
 الى معرفة ثم الظاهر من كلامه انه لا فرق في اسم المفرد المضاف بين ما يقع منه على القليل والكثير كالماء والمال وما لا يصدق
 الا على الواحد كالعبد والبيت وفي المسئلة خلاف قال التاج السبكي خالف بعض الاثمة في تعميم اسم الجنس المعروف
 بالمضاف والصحيح خلافه وفصل قوم بين ان يصدق على القليل والكثير فيعم والافلا واختاره ابن دقيق العيد
 قال السيد السهمودي لكن الصحيح خلافه وقال المصنف في البحر في باب ما يفسد العلوم عند قوله وللحامل والمرضع

ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة كلب اصحاب الكهف وكبش اسمعيل وناقته صالح وحمار عذرة ورافع النبي صلعم فائدة منه المومن ينقطع خمسة ظلمة الغفلة وغيم الشهوة وريح الفتنة ودخان الحرام ونار الهوى فائدة في الدماء برقع الطامعون من طامعون منه تسع وستين وتسع مائة بالقاهرة فاجبت باقي لم اوه صريحا ولكن صرح في القافية وعره الغممي اليها بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلوة الفجر وهو قول الثوري واجمده وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوة كلها انتهى وفي فتح القدير ان مشروعية القنوت لما زلة مستمر لم ينسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابي جعفر عن انس رضي الله عنهما ما زال

ذكره في البزاية **قوله** ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة اي من الحيوان الذي لا ينطق له والافان انسان حيوان قال في شرح شريعة الامام قال مقاتل رحمه الله عشرة من الحيوانات تدخل الجنة ناقته محمد عليه الصلاة والسلام وناقته صالح عليه الصلوة والسلام وعجل ابراهيم عليه السلام وكبش اسمعيل عليه السلام وبقرة موحن عليه السلام وحوت يونس عليه السلام وحمار عزيز عليه السلام وتملة سليمان عليه السلام وهدى بلقيس وكنب اهل الكهف كلهم يحشرون كذا في مشكاة الانوار انتهى وقد نظم بعضهم ما ذكره مقاتل فقال (شعر) يدخل يا صاح دواب عشرة * في جنة الخلد بنقل البررة * ذكره في نقله مقاتل * حقا كما صرحه الاوائل * اولها عجل النبي الخليل * ومثله كبش فداه اسمعيل * وناقته ملك النبي احمد * وناقته الصالح اخي الهدي * وكنب اهل الكهف ذوالوصيد * رفيقهم في جنة الخلود * وحوت يونس تمام الجملة واذكر اخي هدهد او نملة * واذكر لاسرا ثيل اهل البقرة * واختتم بها فهي تمام العشرة * ويزاد على ذلك حمار العزيز عليه السلام ذكره السيوطي في ديوان الحيوان وذهب يعقوب نقله بعضهم عن الداودي تلميذ الحافظ السيوطي وذكر بعضهم ان ذلك لا يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم من جملة الدواب التي قد دخل الجنة وذكر في مشكاة الانوار شرح شريعة الامام انها كلها تصير على صورة الكبش وقد اسقطها نظما وقلتها (شعر) كذا حمار ماله نظير * لمن همي بين الروى عزيز * ودل خصت من البغال * لها بدل لك رتبة الكمال * وذهب يعقوب عليه نبها * بعض الثقة الضابطين النبها * كذا البراق خاتم للجملة * والحمد لله ولي النعمة **قوله** ظلمة الغفلة الخ لا يخفى ما في هذه الكلمات من الاستعارة المكنية وقريبتها الامتعاراة التخييلية **قوله** فائدة في الدماء برقع الطامعون الخ في تحفه الراغبين في امر الطواغيت ما نصه استشكل بعض طلب الدماء برقع الطامعون مع انه رحمة وشهادة واجيب بان الطامعون منشأ الشهادة والرحمة لا نفسيهما المطلوب رفع ما هو المنشأ وفايته ان يكون كملاقاة العد وقد ثبت حوال العافية منها انبهى وفي تحفه الراغبين ايضا انه لا يباح الدماء على اهل من المسلمين بالطامعون ولا بشيخ من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة كما لا يجوز الدماء بالفرق والهدم ونحوهما بلا موجب وكذا الدماء عليه بالموت وفي كلام الكرايسسي ما يشعر بكرامته دون تحريمه فانه قال لودعي على غيره لم يجب عليه التعزيز ويجوز الدماء له بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم وعالانس بطول العمر كما في الصريحين وينبغي ان يقلل ذلك بمن في بقائه منفعة للمسلمين بل يندب الدماء به حينئذ وفائدة الدماء به وان كان الاجل لا يزيد ولا ينقص يظهر في انه يجوز ان يقتل راته عمر زيد ثلاثين سنة فان دعى له فاربعون وعلى هذا ينزل جميع انواع الدماء **قوله** قنت الامام في صلوة الفجر اقول ينبغي ان يكون ذلك قبل الركوع في الركعة الثانية ويكبر له

وبدول الله صلى الله عليه وسلم قد كنت الصديق رضي الله عنه في محاربه الصلوات من اشد النوازل قال في الصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي الصباح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس انتهى وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنع في الفجر عند نائم غير بلية فان وقعت بيلة فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنع شهرافيه يد مولى رمل وذكر ان وبني احيان ثم تركه كذا في المتن انتهى فان قلت هل له صلوة قلت هو كالخسوف لما في منية المعتمدين الزكوة في الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والطر والثلج والافزاع وموم المرض يصلي وحده انا انتهى ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم المرض فتسب له ركعتان فرادى وذكر ان لزيدي في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وموم الامراض والخسوف الغالب من العد ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الايات المخوفة انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في خزائن المفتين والصلوة في خسوف القمر تودي فرادى وكذلك في الظلمة والريح والافزاع لا بأس بان يصلوا فرادى ويديعون ويتضرعون الى ان يزول ذلك انتهى تظاهروا انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه اقرب الى الاجابة وان كانت الصلوة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست هبة انتهى وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العد والامطار الدائمة والافزاع الغالبة وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفزع الى الصلوة عند كل حادث فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا حز به امر صلى انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني رح في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وموم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعن صلوا وحدها ولو اتضرعوا

قوله ولا شك ان الطاعون من اشد النوازل اقول هو وان كان من اشد النوازل الا انه رحمة وشهادة فلا يطلب رفعهما

قوله قلت هو كالخسوف الخ اقول هذا قياس غير صحيح لعدم وجود شرائطه ولم يتسلم وجود الشرائط فباب القياس مسدود في زماننا انما للعلماء النقل من صاحب المذهب من الكتب المعتمدة على انه نفسه صرح في بعض رواها ثلث بان القياس بعد اربعين سنة منقطع فليس لاحد ان يقيس مسألة على مسألة **قوله** ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم المرض قلت الطاعون ليس مرضا لانه وخز الجبن كما ثبت في الحديث قلت هو كخسوف القمر اقول فيه ما تقدم فلا تغفل **قوله** ويديعون يتضرعون كذا بخط المص والاصواب يدعوا يتضرعون باسقاط النون **قوله** والظلمة الهائلة من العد وكذا بخط المص ولعل في العد وبما مجمعة واداة الطرف **قوله** اذا حز به امر في القاموس حز به الامرنا به واشتد عليه واضغطه والاسم العزبة بالضم **قوله** اذا وقعن صلوا وحدها انا اقول الصواب اذا وقعت كما في خط المصنف لان الجماعة مما لا يعتل

وكذا في الخوف الغالب من العلي والتهوى فقد مر جوابا لاجتماع والدعاء بعموم الامراض وقد مر حاشا نحو المناظر
ومسلم والمتكلمون على الطاعون كان حجر بن النباء اسم لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى
فتصريح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء وقد عرفت انه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع للدعاء
برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون ومرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة
واطال الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني رح في شرح البخاري حبيبه وحكم من مات به ومن اقام في بلد
صابر محتسبا ومن خرج من بلد هو فيها ومن دخلها وبذل لك علم ان اصحابنا رح لم يحملوا الكلام على الطاعون وقد
اوسع الكلام فيه الامام الشبلي رح قاضي القضاة من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الملعون
في فوائد فصل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المرجح عند متأخري
الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه مخوف الى ان يزول عنها فتعمر وتصرفاته من الثلث كالمرض وعند المالكية
ورايثان والمرجح منهما عند هم ان حكمه حكم الصحيح واما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي
ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية وهكذا قال لي جماعة من علماءهم انما كانت قواعدنا انه في
حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصورا وفي صف القتال لا يكون في حكم المريض
فلا مبراة لزوجه لان الغالب السلامة بخلاف من بارز وحالا وقد م ليقتل بقود او رحمه فانه في حكم المريض لان
الغالب الهلاك انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلد هم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة
من علماءنا لابن حجر ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد اما اذا طعن واحد فهو مريض
حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيه من لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن
حجر رح في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تستنبط من احد الارجح في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع
التعرض الى البلاء ومن الادلة الدالة على مشروعية الداء التحرز في ايام الوباء من امور اوصى بها حذاق الاطباء
مثل اخراج الرطوبات الفضيلة وتقليل الغذاء وترك الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكون والدعة وان
لا يكثروا من استنشاق الهواء الذي هو عفن وصرح الرئيس ابو علي ابن حينا بان اول شئ يجب انه في علاج الطاعون

تنزل منزلة الواحد من الاناث **قوله** والدعاء بعموم الامراض ليست الباء صلة الدعاء بل الباء هنا للسببية **قوله** فتصريح
اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء الخ اقول فيه ان الطاعون غير الوباء وانما عبر عنه بالوباء لكونه يكثر
في الوباء كما في الهدى ووجهه ان الوباء هو المرض العام والطاعون ليس مرضا كما قد مناه بل هو من وخز الحن **قوله**
وبه علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه اقول فيه نظر **قوله** وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة اقول ما قاله
ابن حجر هو الحق الذي لا مرية فيه فان تعريف البلية صادق عليه **قوله** وعند المالكية ورايثان والمرجح عند هم اقول
الذي في خط المص والمرجح منهما **قوله** بخلاف من بارز وحالا الخ قيل في كون الغالب الهلاك فيمن بارز وحالا الخ انظر
خصوصا اذا كان هن المبارز اقوى واشجع من قرينه اللهم الا ان يخرج الى جماعة **قوله** التحرز نائب فاعل تستنبط **قوله** مثل
الرطوبات الفضلية اقول ليس هذا وما عطف عليه بما اوصى الاطباء بالتحرز منه بل مما امر ربه **قوله** اول شئ
يجب اياه في علاج الطاعون الشرط اقول قال العلامة ابن القيم في كتابه الهدى هذه القروح والاورام والجذرات هي

الشرط ان يمكن فيميل ما فيه ولا يتحرك حتى يجد فتزاد الاهمية فان احتيج الى ممدد باللعجة فليعمل بلطف
وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبود وباسفنجة مغموسة في خل وما ارد من وردارد من تقاح اودهن آس ويعالج
بالاستفراغ بالقصد بما يحتمله الوقت او يوجر ما يخرج الخلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمعطرات
ويجعل على القلب من ادوية اصحاب الخفقان الجائزات وقد اغفل الاطباء في عصرنا وما قبله هذا التدبير فوقع
التفريط بالشئ يد من توافقه على عدم التعرض لاصحاب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث
صار عامتهم تعتقد تحريم ذلك وهذا النقل عن رئيسهم يخالف ما اعتدوا به والعقل يوافقه كما تقدم ان الطاعون يثير
الدم الكائن في جميع في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل الضرر الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن هبة لما ذكر
العلاج بالشرطة والغصص انه واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رح وفي البزازية اذا نزلت الارض وهو في بيته يستحب
الفرار الى الصحراء لقوله تعالى وَلَا تَلْقُوا بِهِمْ بِكُمُ الْإِهْلَاقُ وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من من المرسلين
انتهى وهو يفيد حواز الفرار من الطاعون اذا نزل ببلدة والحديث في الصحيحين بخلافه وروى العلائق في فتاواه
انه صلى الله عليه وسلم مر به في مائل فامرع المشي فليل له افر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلوة والسلام فراري
الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى فائدة نقل الامام السبكي رح الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو غير وحده
لا تجوز اعادةها كما ذكره الاموي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من ذلك
انها اذا قفلت ولو غير وحده لا تفتح كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة تجارة زويلة قفلها الشيخ محمد ابن الياض
قاضي القضاة رح ولم تفتح الى الآن حتى ورد عليه الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكمهم على فتحها ولا ينافي
ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا رح وبعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لانيما انه لم يفتا مل
فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف
ولا تحل توليته كما كتبناه في الشرح واذا فسق لا يعزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله او يحسن عزله
الا ان السبقه فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الخانية وقسمت عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان
آثار الطاعون وليست نفسه ولكن لما لم تترك منه الاطباء الاثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون والطاعون يعمره
من الثلاثة موارد هذا الاثر الظاهر هو الذي ذكره الاطباء والثاني الموت الحادث عنه وهو المراد بالحديث الصحيح
في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم الثالث السبب الفاعل لهذا الداء وقد ورد في الحديث الصحيح انه بقية رحا وصل على
بنو اسرائيل وورد فيه انه وخز الجح وجاه انه دعوة نبي انتهى فليراجع فثم فوائد هي في الحقيقة فوائد والشرط
بضم المعجمة كما في تحفة الراغبين **قوله** وهو يفيد حواز الفرار من الطاعون الخ اقول في الافادة نظرا هو ان تد
قوله نقل الامام السبكي رح الاجماع على ان الكنيسة الخ قال بعضهم يشكل على هذا ما ذكره المص في القواعد من ان الامام
ما ذبح آى شيئا ثم مات او عزل فللثاني تغييره حيث كان من الامور العامة الا ان يعمل الاجماع على المفهومي او يقال ان اعادة
الكنيسة ليس من الامور العامة **قوله** تجارة زويلة بفتح الزاي كما في الخط **قوله** قفلها الشيخ محمد ابن الياض الخ حين
اجتمع على قفلها كل علماء مصر في مصر وعلى صحة ما حكم به حتى كتب غاليهم في ذلك وسائل وبالفوا في وهو بمنعهم من
الاجتماع بها **قوله** بحسب عزله او يحسن عزله لاقول لامعا باليمين وهو حبس كناية عن الحبس او الحبس **قوله** الآلات

ابن الواثق المشرد ماله لان نصرة نفسه لا ينفع فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن على ماله ولذا لا يلزم التوكيد
بنفسه ولا ينفع على نفسه كما ذكر في محله فكيف يؤمن على ما ان توقف على فتح القدر الصالح للنظر من لم يسأل
الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بأنه مما يخرج به الناظر ما اذا اظهر به فسق كشراب الخمر ونحوه
انتهى والظاهر ان يخرج مبني لما لم يسم فاعله فيخرج القاضي لانه ينعزل به كما عرف في القاضي ثم اعلم ان السفة
لا يستلزم الفسق لما في النخيرة من حجر السفه المبذ والمضيع لماله سواء كان في الشربان جمع اهل الشرب والفسقة
في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم ارفى الخيرة بان يصرف ماله في بناء
المساجد واشياء ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لما له انتهى وذكر الزيلعي ان السفه من عادته التبذير والاسراف
على النفقة وان يتصرف تصرفا للغرض او لغرض لا يقدح العقله من اهل الديانة غرضا مثل دفع المال الى المغني واللعب وشراء
الحمام الطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محمدة واصل المسامحات في التصرفات والبر والاحسان مشروح
والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب انتهى والغفلة من اسباب العجز عنهما ايضا والغافل ليس بمفقد
ولا يقصد لكنه لا يهتدي الى التصرفات الواجبة فيغيب في البيئات لسلامة قلبه ذكره الزيلعي ايضا ولم ارحكم شهادة
السفاه ولا شك انه ان كان مضيعا لماله في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخير فتقبل وان كان مغفلا لا تقبل
شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى
وقد في المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشيع عن
بال انسان وعدم تذكره له انتهى والظاهر ان المغفل في الحجر غير في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدي الى
التصرف الرابع وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه ارحمه فلا قدرة له على ضبط المشهود به فائدة لا تكره الصلوة على
ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفرادة على الدكان لانه معلل بالتشبيه باهل
الكتاب وهو مفقود هنا والاصل عدم الكراهة به انتهت فائدة ذكر الائي من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم
السفاه الخ اقول في الاستثناء نظر لان في كلام السابق في الفسق لاني السفه والسفلة لا يستلزم الفسق كما هي اتي قوله
لما عرف في القاضي اي من انه اذا فسق لا ينعزل وانما يستحق قوله من عادته التبذير والاسراف اقول الفرق بينهما ان
التبذير تجار وفي موضع الحق فهو حيل بمواقع الحقوق والاسراف تجار وفي الكمية فهو حيل بمقادير الحقوق ذكره صاحب
الكشف في صورة الامراء قوله وان يتصرف عطف على التبذير بحسب المعنى والتقصير السفاه من عادته ان يبذر
وان يتصرف تصرفا للغرض قوله الصلاة على ميت موضوع على دكان اقول بحيث يحاذي جزءا من الميت فان كان الدكان
هاليا بحيث لا يجازي جزءا من الميت فالصلوة غير صحيحة لان محاذات جزء من الميت ركن كما في التحفة قوله لانه معلل
بالتشبيه باهل الكتاب قيل عليه لم يقتصر المشائخ على التشبيه باهل لكتاب بل علوه وعلتين هذه واختلاف المكان وهو
هنا موجود ولانه لم يبعد في القدر يم انتهى اقول اختلاف المكان مفسد للاقتداء لا موجب للكراهة فكيف يصح
التعليل به للكراهة والجواب ان ذلك في اصل الصلاة ذات الركوع اما في صلاة الجنازة ففيه خلاف كما في شرح النقاية
للعلامة القيسستاني وحينئذ يكون التعليل به على احد القولين قوله الفرق بين علم القضاء ونقه القضاء فرق ما
الخ الفرق مبني ارفوه فرق ما اخرج به باضافة فرق الى ما والفرق الذي بين الاخص والاعم انه يلزم من وجود الاخص

الفقهاء وفقهاء الفقهاء فرق ما بين الاخص والاعم نفقه القضاء بهم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء بالفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة من هذه المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان امير افرقيقة استفتى اهل اليمن الفترات في دخوله الجمام مع جواريه دون ما يتر له ولهم فانتاه بها لجواز لانهم ملكه واجاب ابو محرز بمنع ذلك وقال له ان جاز للملك النظر اليهم وجاز لهم النظر اليه لم يجز لهم نظره بعضهم الى بعض فاهمل احد اعمال النظر في هذه العبارة الجزئية فلم يعتبرها اليهم فيما بينهم واعتبرها ابو محرز وح والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم الفتيا وفقه الفتيا فقه الفتيا هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله ابن شعيب ربح قضاء القيروان ومحل تحصيله في الفقه واصوله شهيرة فلما جلس بالخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوا فما فقالت له زوجته ما شانك فقال لها عسر علي علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين كحمتفتين ما لا ك قال فاعتبرت ذلك فسهل علي انتهى فائدة ذكر الامدي ان شروط امامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بما مر الحروب وتدبير الجيوش وان تكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة الحد ود ضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغا ذكر احرا فانذا الحكم مطاعا قد راعى من خرج من طاعته واما المختلف فيها فبحروده قرشيا وهاشميا ومعصوما وفضل اهل زمانه ذكره الآبي من كتاب الامامة فائدة كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق بقوله صلى الله عليه وسلم فمن ير دالله تعالى به خيرا يفقهه في الدين كفته في اول شرح البهجة للعراقي فائدة اذا ولي السلطان مد رساليس باهل لم تصح توليته لما قد مر من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في توليته غير الاهل خصوصا انا نعلم من سلطان زماننا انه انما يولي المدرس على اعتقاد الا اهلية فكانها كالمشروطة وقد قالوا في كتاب الفقهاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق انعزل لانه لما اعتمد عدلته صارت كانه مشروطة وقت التولية قال ابن العمال وعليه الفتوى فكذلك يقال ان السلطان اعتمد اهليته فاذا لم تكن موجبة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقرر عن مد رس اهل فان الاهل لم ينعزل وصرح البزازي في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غير المستحق وقد قدمنا عن رسالة ابي يوسف ربح الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد اهل الاحتق ثابت معروفا وعن فتاوى قاضيخان ان امرا لسلطان انما ينقل اذا وافق الشرع والا فلا ينقل وفي مقيل النعم ومبيد النقم المذموم اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا يستحق الفقهاء المنزلون معلوما لان مد رتهم شاذرة من مد رس انتهى وهذا كله مع قطع النفاذ عن شرط الواجب في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقرر متصفا به

وجود الا اعم ولا يلزم من وجود الا اعم وجود الاخص ويلزم من نفي الا اعم نفي الاخص نفي الا اعم **قوله** ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الحق اقول في دعوى الاتفاق على هذه الثمانية نظره فقد ذكرنا لطرفه في كتابه بحجة الترك فيما يجب ان يعمل في الملك قال الامام واصحابه لا يشترط في صحة تولية السلطان ان يكون قرشيا ولا مجتهدا ولا عدلا بل يجب التقليد من السلطان العادل والجائر واصله قصة معارضة رضي الله عنه فان الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا ما...

معارضة الاعمال بعمل ما اظهر الجليل مع علي رضي الله عنه ثم قال بعد ان نقل من الشافعية اشتراط هذه الشروط وهذا لا يوجد في الترك ولا في النجف فلا تصح سلطنة الترك عندهم ولا يصح توليتهم للقضاء من الترك على من هم من دني هذا القول من الفساد ما لا يخفى وفيه من الاذى للسلطان وصرف الرعية عنه ومبايعة الجند له ما لا يخفى ولهذا قلنا ان مذهبه ارفق للترك من مذهب الشافعية انتهى وفي سياسة الدنيا والدین لسعيد ابن عمر الاقصر اني الشروط التي تقتضي الصلاحية للإمامة نوعان فنوع يشترط للجواز ونوع يشترط للاستحباب والفضيلة بشرط للجواز ما يشترط للشئ ادة مع التدبير والشجاعة والشجاعة ثم الكلام فيه متنوع الى نوعين نوع يرجع الى نفسه ونوع يرجع الى نسبه فنيل ابا الكلام في النسب فنقول اجمع اهل السنة والجماعة على ذلك فروى الامام انه قال الاصل ان يكون من قریش وانه قال جميع اهل الحديث والشافعي وقال الروافض يجب الاقتصاص على نبي هاشم وعيسى عليهما السلام وادله و هذا القول باطل باجماع الصحابة على خلافة ابي بكر وعمر وعثمان وقال ضرار ابن عمرو الغطفاني لا فرق بين ما اذا كان قرشي او عبيد احبشيا ولا مزينة ولا فضيلة لاحد مما على الاخر وهو باطل اذ لا شبهة في فضل القرشي ومزنيته على غيره انتهى اقول نقل التقي السبكي في فتاواه عن ضرار ابن عمرو الغطفاني ما هو ابدح واعجب مما ذكر وهو انه اذا اجتمع قرشي وحشبي كلاهما قائم بالكتاب والسنة فالواجب تقديم الحشبي لانه اهل لخلعه اذا عاد من طريقه انتهى والاصل ان يكون ترشيا ويجب الاقتصاص على القرشي وان عقد العقد لغير القرشي لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على قریش حيث قال الاثمة من قریش واحتج المخالف بما روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اطيعوا ولودلي عليكم عبد حشبي ما حكم بكتاب الله فيكم فحمل الامام الحديث الاول على الوجوب وما روى المخالف على ما اذا انفذ الامام حرية اوحيشا وامر عليهم امير يجب على العسكريان اطيعوه في امر الحرب عملا بالدلائل بقدر الامكان هذا هو الكلام في نسبه اما الكلام في صفاته فقد بينا انه يشترط للجواز ما يشترط للشهادة عندنا وهو ان يكون حرا بالغا قلا مسلما وقال الشافعي رحمه الله يرضى الى هذه الاوصاف لكونه على ما لا يرضى لو كان يرتكب نوها من الفسق فانه لا يجوز وهذا القول يجب المصير الى خلافة فان عنده لو اغتاب الامام يفسق واذا فسق بطلت امامته عنده فلا تصح قضاياه ولا توليته ولا قسمته ولا تجب طاعته ولا يصح في الاقطار ان ياتيه ولو اقام احدا لم يكن اليه اقامته وعن هذا النوع من الفسق لا تحلوا حل شيئا في زماننا ولو خلى عن التكلم لا يخلو عن الاستماع ولو خلى عنهما لا يخلو عن غيره ما يروى في الفساد من العالم والوقوف في الحرج وما جعل عليكم في الدين من حرج كيف وقد خرج لمن هذه صفته توضع هذه الولاية من النبي صلى الله عليه وسلم قال سيليكم بعد ي ولأه قيايكم البار ببره والغاجر بفحوره فاسمعو اطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسن فلكم ولهم وان اساءوا فلكم وعليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم علم ان الامة ضعاف لا يقدر كل واحد منهم ان ينزجر عن كل فسق في العالم فاخبر بما اخبر وامرنا بان نسمع ونطيع اذ امره للوجوب هذا اذا كان مستورا متعاشيا اما اذا كان معلنا بالفسق فلا يكون من اهل الامامة كافي الشهادة واما شرائط الاستحباب فقال الشيخ ابو منصور الماتريدي ينبغي من طريق الدين ان يعقد هذه العقد العالم التقي الوارع الاربعي البصير بالامور والعالم بمصالح الجمهور والمجرب لامور الحرب الخبير بالطعن والضرب فيل عوا الى الكارم ويزهر الناس من الفواحش والقبايح وهذا الان الامامة اصل من اصول الدين مشوب بالملك والسياسة فينبغي ان ينظر فيه الى جانب التقوى وبذلك نطق الكتاب المجيد ان اكرمكم عند الله اتقاكم ولا نها ولاية على الاموال والابضاع

لم يصح تقريره وان كان اهلا للتدريس لو سمح اتباع هذا ^{والا هليته للتدريس لا يخفى على من له بصيرة والذ}
 يظهر انها بمنزلة منطوق الكلام وهو منه وبمعنى ^{ان يكون له ما بقا} اشتغال على المشاغل وحملة الله
 بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المناقيل ^{من القسمة} وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب
 اذا سئل ويتوقف ذلك على ما بقية اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الغافل من المفعول الى غير ذلك
 واذا قرأ الا بلسان واذا لحن قارئه حضرتته ^{فان} ثلثة لا يستجاب دعاءهم ^{رجل له امرأة} هيمة الخلق
 فلا يطلقها ^{رجل اعطى} ما لا سفيه ^{رجل داين} رجلا لم يشهد كذا في حجر المحيط ^{فان} ثلثة لا يستجاب دعاءهم ^{رجل له امرأة} هيمة الخلق
 يوم القيمة الا العلم فان الله تعالى لا يسأل عنه ^{لانه} طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه قال الله تعالى ^{وقل رب زدني}
^{حلميا} فعصيف يسأله عنه ذكره في القصوص ^{فائدة} سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصلي فيها احد ولا يدرس والقاضي
 والحرد وبنو المجهود فلا يقوم بالفناء بها الا من عظم قدره وورعه وتقواه وكرم خلقه فطابت اروته وشرفت
 جرتوته فيجب ان يكون فيها من اتصف بهذه الصفات واتسم بهذه السمات فتتميل اليه القلوب وتخضع له الرقاب
 فتحصل المصالح الدينية والدنيوية فيعلم الشعب ويشد الفتق ويكتب الحامل ويقمع المعاند والله الموفق ^{قوله} لم يصح تقريره
 وان كان اهلا للتدريس وذلك كالشرط من رسا ^{مقيا} نولي السلطان والقاضي مدرسا ^{شافعا} لا يصح وان كان اهلا للتدريس
 لمخالفة شرط الواقع ^{قوله} ثلاثة لا يستجاب دعاءهم في احكام القرآن لابي بكر الجصاص ما نصده وقد روى شعبة عن فراس
 عن الشعبي عن ابي بردة عن ابي موسى قال ثلاثة يدعون فلا يستجاب لهم رجل كان له امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها
 يعني لان الله جعل امرأته به ورجل اعطى ماله ^{مغيبا} وقد قال الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء اموالكم ورجل له على رجل
 دين ولم يشهد عليه به وقد روى هذا الحديث مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وروى حوير عن الصحاك ان ذهب
 حقه لم يوحروا ^{ان} دعي عليه لم يجب لانه ترك حق الله تعالى ^{وامره} انتهى وفي العدل المعلن ودات في المحاضرات لابي يحيى
 ذكر بالمرآة قال جعفر الصادق خمسة لا يستجاب دعاءهم ^{فان} كرا الثلاثة التي ذكرناها وزاد رجلا جاس في بيته
 فغرفاه يقول يارب ارزقني فيقول الله عز وجل ^{الم} امرك بالطلب ^{الم} تسمع قولي فانتشر في الارض وابتغوا من
 فضل الله ورجلا كان له مال فاتفقه امرأه فاحمل يقول يارب اخلف علي فيقول الله تعالى ^{الم} امرك بالاعتقاد ^{الم} تسمع
 قولي والدين اذا انفقا ^{الم} يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ورجلا اقام بين قوم يوذونه فيقول يارب اكفني
 شرهم فيقول ^{الم} امرك بالهجرة ^{الم} تسمع قولي ^{الم} تكن ارض الله واسعة فتهاجروا ^{قوله} رجل له امرأة سيئة الخلق
 فلا يطلقها ويقول يارب خلصني منها فيقول الله تعالى ^{الم} اجعل امرأته بعيدا ^{الم} تسمع قولي وان يتفرقا يغفر الله كلاً من
^{سنة} ^{قوله} رجل داين رجلا لم يشهد يعني وطالبه فانكر فجعل يقول يارب انصفني منه فيقول الله
 تعالى ^{الم} امرك بالشهاد ^{الم} تسمع قولي ^{واشهد} ^{قوله} ^{كل} شيعي يسئله العبد يوم القيمة الا
 العلم اقول فيه بحث فقل ورد في الحديث ما يفيد السؤال عنه ^{ولفظه} لا تزول قدما عبد يوم القيمة حتى
 يسئله عن اربع عن عمره فيما افناه وعن شبابه فيما ابلاه وعن ماله من اي شيعي اكتسبه وعن علمه ماذا صنع فيه
^{قوله} لانه طلب من نبيه اي يطلب منه الزيادة الخ اقول فيه ان هذا لا يدل على غير منتجع ^{الحمد} على الا يازم من طلب
 الزيادة منه عدم السؤال عنه كما هو ظاهر على ان هذا الوجه كان تعالى في مقابلة النص وهو لا يجوز

جلس فيها للحكم فهل له وضع الحجر في هذه المساجد والمحاصر والسجلات لنفع العام أم لما جبت بالجويزا من قوتهم .
لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم ليدفع ثلث بيته ومختلفة
في المسجد للصوف في الفتنة العامة جاز ولو كان العيوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع اولى وقائلوا المناظران يوجز
فناء البيت جار ليتحرر وانيه لصاحبه المسجد وله وضع السرير بالاجارة في فناءه ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ
السجلات من النفع العام فهم حوزوا على بعض المسجد طريقا فعلا للضرورة العام وجوزوا اعتفاله بالعبود والاثاث
والمنازع دفعا للضرورة الخاص وجوزوا وضع الدرع على رده وصرحوا بان القضاء بالجامع اولى من القضاء في بيته وصرحوا
بان القاضي يضع قدمه من يمينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاصر والوثائق يجوز الاعتفال بعضها
دها اذا تكررت وتعدر حملها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعمت الضرورة الى حفظها به فائدة معني قولهم الاشبه

قوله اخذ من قولهم لوضاق الطريق يعني وان اجاز ذلك في المسجد فيجوز وضع خزانه بطريق اولى هذا تقرير كلامه
وفي الاحل تأمل **قوله** ولو كان العيوب اي ولو كان الاثاث العيوب صريح في ان العيوب من الاثاث وظاهر قوله فيما ياتي ويجوز
اشتغاله بالعبود والاثاث ان العيوب غير الاثاث وانه لا يطلق على العيوب اثاث لظن في القاموس الاثاث بمشاع البيت
بلا راحل والمال اجمع والواحد **قوله** ولا يشبهان هذه الصفة من الفناء اقول في كون الصفة من الفناء نظرا لان فناء الشيع ما هما
لما لهما وكان خارجا عنه والصفة ليست كذلك **قوله** معني قولهم الاشبه انه اشبه بالنصوص رواية والراجح رواية فيكون الفتوى
عليه كذا في قضاء البزاية اقول الذي في البزاية انه صرح بذلك عن بعض فقهاء خوارزم وفي جامع المصنوعات والمشكلات
اما العلامات المعتمدة على الفتوى وقوله وعليه الفتوى وبه يقتضى وبه يعتمد وده ناخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل الامة وعليه
العمل اليوم وهو الصحيح وهو الاصح وهو الظاهر وهو المختار وفي زماننا فتوى مها نفا وهو الاشبه وهو الاوجه ثم قال
ان لفظة الاصح تقتضي ان يكون غيرا صحيحا ولفظة الصحيح تقتضي ان يكون غيرا غير صحيح انتهى وفي جري الانهر
على ملتقى الاظهر للماثاني في شرح قوله (ولم اجد جهدا في التنبيه على الاصح والاقوى) قال والصحيح مقابل الغامض والاصح
مقابل الصحيح فاذا تعارض امامان معتبرين في التصحيح فقال احدهما الصحيح وقال الآخر الاصح بوخذ بقول الاول لان قائل
الاصح يوافق قائل الصحيح انه صحيح وقائل الصحيح عنده ذلك الحكم الآخر فاسد انتهى اقول وكذا لك الظاهر والافظهر
ان الاظهر يرا دمعني اصح كما ذكره المص في الوكالة من شرحه على الكنز وذكر في الدعوى من شرحه ان لفظ اوجه واحد من
تصحيح انتهى وفي الخلاصة من كتاب الشيطان وما ذكره الا في هذا القديم في غاية الحسن انتهى وظاهره انه من الفاظ التصحيح
بقي من الفاظ التصحيح وهو الاحوط كما في غالب الكتب وفي المغرب وقولهم هذه احوط اي ادخل في الاحتياط انتهى والاحتياط
العمل باقوى الدليلين كما في المهر هذه ارفع هذه العلامات اقوى من البعض قال المص في باب صدقة الفطرا انها تصح قبل
د حول رمضان وفيه في الصحيح وقال خلف بن ايوب يجوز اذا دخل في الصحيح وعليه الفتوى قال فقد اختلف التصحيح
لكن تأييد التقييل بد خول رمضان فان الفتوى عليه فليكن العمل عليه انتهى وقال بن الهمام العرق بين دمه يفتنى
ودس وعليه الفتوى ان الاول يغيب العصر والمعنى ان الفتوى لا تكون الا لله والاثاني يغيب الاصحية انتهى وفي النفع
الوسائل اذا تعارض تصحيح ما في المتون والفتاوى فالمتون ما في المتون انتهى وكذا يقدم ما في الشرع على ما في الفتاوى
كذا في شرح المص على الكنز من بحث الجنس بقي الكلام فيما لو تعارض تصحيح ما في الشرع مع ما في المتون من غير

أنه اشبه بالمنصوب رواية والراجح رواية فيكون الفتوى عليه كل افي قضاء البزازية فالتسديد اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالبحر بطل المتضمن بالفتح قالوا وبراؤه اذا بطله ضمن عقد فاحد فسد الا براءه كافي البزازية وقالوا التعاطي ضمن عقد فاحد او باطل لا ينعقد به البيع كافي الخلاصة وقالوا وقال بمتلك دمي باللف فقتله وجب القصاص كافي خزائن المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لبطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كافي البزازية لو ابرأ الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم تصح وان اذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها وقالوا لو وجد النكاح لنكوحته به مهر لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية مسئلتين يلزم فيهما الوجهان للزيادة لالاحتياط ولو قال لها ابرأيني فاني امهرك مهر اجد يد انا براء تد فجد لها في هذه الصورة وقعت حادثه اشترى جامع اوقافه ورقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطا فانتميت ببطلان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ورقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا واشترى يمينه بحال

تصحیح قوله اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه اقول يستثنى من ذلك ما في المجتبى لو اشترى المسلم خمرا من ذمي فشر بها لا ضمان عليه ولا ثمن لان فعله بتسليط البائع انتهى فان بيع الخمر من المسلم باطل ولم يبطل ما في ضمنه من تسليط البائع المشتري عليه **قوله** اوقافه ضمن عقد فاحد اليه في القنية نقلا عن مختصر الكافي والاقرار من المدعي الذي في يد يدة الشئ به على وجه الصلح لا يمنعه من الدعوى اذا بطل الصلح بوجه من الوجوه والاقرار من الذي هو في يده عند الصلح يوجب رد عليه اذا بطل الصلح يعني به اذا اقر المدعي في ضمن الصلح لانه لاحق له في هذا الشئ ثم لما بطل الصلح يبطل اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعي بعد ذلك فالمدعي عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا الشئ للمدعي ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الى المدعي واختار استاذنا ان الاقرار وان لم يكن في صلب عقد الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى بعد ذلك هذا وذكر في القنية ان ابراءه بعد الصلح عن جميع دعواه وحصولاته صحیح وان لم يحكم بصحة الصلح **قوله** كافي الخلاصة بارتها اذا اشترى رجل من وسائد وسائد وروحه الطنافس هي غير منسوجة بعد لم يضرب له احلا حتى لو لم تصر سلما لم يحز فلو نسج الوائد في الوسائد وروحه الطنافس وطم المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطي وكذا في كل موضع يكون بعد بيع فاسد او باطل انتهى **قوله** لو ابرأ الموقوف عليه ولم يكن ناظرا اليه اقول في الاسعاف لو ابرأ الموقوف عليه الوقف قال العقبة ابو جعفر في كل موضع يكون كل الا حله بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جازله في الجار والد ورد الحوانيت انتهى ومنه يعلم ما في كلام المص من الارسل في محل التقييد وهو في مقام التصنيف والفتوى غير محل يد **قوله** وقد استثنى في القنية مسئلتين قول نص عبارة القنية جد دلحال نكاحا منه يلزم ان جد د لاجل الزيادة لالاحتياط (عك) ولو قال ابرأيني فاني امهرك لك مهر اجد يد اجد دلها مهرامع الحل في هذه الصورة يبرء من المهر الاول ويجب الجدي (فك) تزوجه مهر جد يد مع قيام الحل ففي وجوبه اختلاف بين ابي يوسف ومحمد انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص **قوله** وقالوا واشترى يمينه بحال لم يجوز كان له ان يستخلفه اليه وقال بعض الفضلاء وقالوا افتدى المنكر يمينه او صلحه منها على شئ صح ولم يخلف بعد وامل ما بينهما اقول قد تأملت بينهما فلم اجد بينهما معارضة فان الافتداء والصلح ليسا معاوضة فالاختلاف

لم يجوز وكان له ان يستعمله انتهى قلت لان الشراء لما بطل بطل مافي ضمنه قن المأط الميمن ثم قلت انهم
ان يفرع عليه لو باع وظيفته في الوقت لم يصح ولا يسقط منه ما نجز بها على هذه وغيره من غيرها ما ذكره في البيوع لو باعه
الثمار وآجره الاشجار وما به تركها مع بطلان الاجارة فمقتضى القاطعة ان لا يطيب الثبوت الاذن في ضمن الاجارة
وما ذكره في المكاتب لو ابراه المولى من بدل الكتاب فلم يقبل عتق وبقي البطل مع ان البراء متضمن للعتق
وقد بطل المتضمن بالرد ولم يبطل مافي ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة لو صولح الشفيع بمال لم يصح لكن كان
اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صحه وقد بطل ولم يبطل مافي ضمنه وقالوا الوانح شفעתه بمال لم يصح وسقطها
فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن وقالوا وقال العليم لا مراثه او الخبير للخيرة اختاري ترك الفسخ بالغنا
فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لامافي ضمنه وقالوا الكفالة بالمفلس بمنزلة الشفعة
على الصحيح فلا يجب المال وتسقطها تسلة بقراب من هذه القاطعة لقولهم المبني على الفاسد فاصل ويستثنى منها
مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة وصحيح على المختار وقيل لان البناء على الفاسد فاحد ذكره البزازي في الدعوى
وقد بينت في الشرح فائدة صحته بعد فسادها في المسئلة المضممة فائدة اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لاحتياجه
شراء اليمين لا يصح لانه عقد معارضة مال بمال واليمين ليس بمال فلا يجوز **قوله** يمكن ان يفرع عليه مال الوانح
وظيفته في الوقت لم يصح اقول لعدم صحة الاعتياض عن الحقوق المجردة كما تقدم في فن الفوائد من البيوع وفيه كلام
وهو انه ذكر في فن القواعد ما يخالف ذلك وهو انه يصح النزول من الوظائف والامتناع عنها عملا بالعرف الخاص مع
انها حق مجرد **قوله** فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اقول في البزازية في الاجارة في مسائل الشيوخ المستأجر اجارة
قاسدة لو آجر من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقبل لا يملك واستدلوا بما ذكر في الاجارات دفع اليه دار ليسكنها
ويرمها لاجر له وآجر المستأجر من غيره وانهدم الدار من مكنت الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا اجابوا عنه
بان العقد في تلك المسئلة اعارة لا اجارة لانه ذكر المرممة على هبيل المشورة لا الشرط انتهى قال بعض الفضلاء
فقلت على القول الصحيح خرجت من قولهم المبني على الفاسد فاحد لكن نقل من شرح تنوير الابصار في الاجارة
الفاسدة عن المضمرات عن الملتقط المخلص عن ظهير الدين المرغيناني انه قال الاصح اقول فيجوزي على
ما ذكر من قولهم اذا بطل الشيء بطل مافي ضمنه والمبني على الفاسد فاسد والله تعالى اعلم **قوله** وقالوا الكفالة بالنفس
الح يعني لو جعل الكفيل بالنفس مالا للمكفول له ليسقط منه كفالة النفس فاسقطها تسقط ولا يجب المال **قوله** ويستثنى
منها مسئلة الدفع الخ قيل لا يحتاج الى استثناء هذا لان الدفع لها دم لا مبني عليه فلا يكون ممانعا فيه **قوله** وقد
بينت في الشرح فائدة صحته حيث قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها قلت تفقها
ولم ارفا ثلثه لو ادعاه على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا ثم قال اعلم ان قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف
لما قد مناه من ان القاضي لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالابداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان يخص من الكل **قوله** اذا
اجتمع الحقان يعني المعهودين عند الفقهاء وهما حق الله تعالى وحق العبد **قوله** قدم حق العبد اقول قال
العلامة الثاني السعد الدين التفتازاني في التلويح المراد بحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام من غير
اختصاص باحد فنسب الى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه والافبا اعتبار التخليق فالكل سواء في الاضافة الى الله تع

على حق الله تعالى لغناه باذنه الا انما اذا احرم وفي ملكه صليبه وجسد ارسله له حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا الترتيب ولذا ايرسله على وجه لا يضييع والله سبحانه وتعالى اعلم *

ثم الفن الثالث من الأشباه والنظائر يليه الفن الرابع وهذا آخر ما رأينا

*** الفن الرابع من الأشباه والنظائر وهو من الالغاز ***

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله الذي لا راد لآخره والصلاة والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا وبعد فهذا هو الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الالفاظ جميع لغز قال في الصحاح **الْغَزَنَى** كلامه اذ **اعْمَى** مراده والاهم للغز والجمع الالفاظ مثل وطب وارطاب واصل للغز حجر اليربوع بين القاصعاء والنافقاء **مَعْفَر** مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله **مَرَوْخَا** لله ما في السموات والارض **مَرْدُ** باعتبار الضرر والانتفاع فهو متعال عن الكل ومعنى حق المصلد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير انتهى قال في الولوالجية نقلنا من فتاوى الصدر الشهيد آخر كتاب المسح اذ اجتمع الحقان قدم حق العبد وذلك كالمال وحل صيد اذ مال انسان يذبح الصيد ولا يباح مال المسلم وفي حكمه الذمي ولا يباح مال المسلم لانهما اعتويا في الحرمة لان الصيد حرام حقا لله تعالى ومال المسلم حرام حقا للعبد وكان النرجس لحق العبد لاحتوائه اليه ولحق اللحم للانسان وصيد اذ يذبح الصيد ولا ياكل لحم انسان لانهما اعتويا في الحرمة لان لحم الانسان حرام حقا للشروع وحقا للعبد والصيد حرام حقا للشروع لا غير فكان **اولى قوله** باذنه الاذن الاعلام والجوار متعلق بقوله قدم حق العبد والمعنى قدم حق العبد على حق الله تعالى باعلامه بذلك هو المتبادر وهو ان يتعلق بقوله لغزا والمعنى قدم حق العبد على حق الله تعالى لانصافه بالغنا باعلامه بذلك بحيث قال **ما ان الله غني عن العالمين** الآية وقال الله تعالى **هو الغني الحميد** **قوله** جمع لغزهم اللام وفتح الغين المعجمة كما يدل على ذلك بارة الصحاح التي نقلها وقيل جمع لغز بفتح اللام وهو ميم الملك بالشيخ عن وجهه وقيل الطريق المنحرفة ميم به لانحراد عن نمط ظاهر الكلام ويسمى اللغزا حمية ايضا لان الحجة هو العقل وهذا النوع يدعى العقل عند الثموريان والفقهاء **يسمون** هذا النوع الغازا واهل الفرائض **يسمون**ه معايرة النجاة بمعنى واللغويون الاحاجي كذا بخط الشمس الغزي وذكر بعضهم ان هذا النوع يسمى ايضا بالمعاطات المعنوية وهي تطابق ويراد بها شيان احدهما دلالة اللفظ على معنيين بالاشتراك الوضعي والاخر دلالة اللفظ على معنى ونقيضه واللفظة والاحمية شيع واحد وهو معنى يستخرج بالحدوث والحز ولا بد لالة اللفظ علمه حقيقة ولا مجازا ولا يفهم من مراده لان قول القائل في القرم (شعر) وصاحب لا امل الدهر **محبتهم** يشقني انفعي ويسعى سعبي **محبتهم** ما ان رايت له شخصا فذوقته * يعني عليه افتراقا ذوقا لا بد * لا يدل على انه القرم لامن طريق الحقيقة ولا من طريق المجاز ولا من طريق المفهوم وانما هو شيع يحدث ويحذر والخواطر تحتلف في الامراع والايطاء عند شعورها عليها **قوله** القاصعاء والنافقاء قول النافقاء احدى حجر تيم التي يكتبها ويظهر غيرها ما اذا اني من قبل القاصعاء وهي الحجر الذي يذبله ضرب النافقاء براسه وانتفي اي خرج هذا وقد اخرج البخاري ومسلم وابوعوانه وابن حبان في صحاحهم من طريق

يعترضها فيضئ مكانه بتلك الغاز انتهى وقد طالعت قد يما حيرة الغداه والعنده فرأيتهما اشتدلا على كثير من ذلك ثم رأيت قريبا الذ خائرا لأشرفية في الغاز السادة الحنفية لشيخ الاسلام عبد البر ابن شحنة فانتخبت منها احسنها باختصار تاركا لما تزع على قول ضعيف او كان طاهرا

كتاب الطهارة

ما افضل المياه فقل ما ينبع من اصابعه صلى الله عليه وآله وسلم اي حوض صغير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداكيا اي حيوان اذا خرج من البئر حيا نزح الجميع وان مات لانقل الغاز ان كانت ابن عمر رضي قال كنا عند النبي عليه السلام فارتى بجمار فقال الا ان من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم اخبروني ما هي فوقع الناس في شجر النبوا دي ووقع في نفسي انها النخلة ولفظاني موانة فظننت انها النخلة من اجل الجمار الذي ارتى به فاردت ان اقول هي النخلة فاذا انا اصفر القوم ورايت ابا بكر وعمر لم يتكلما ففكرت ان اتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي النخلة انتهى اقول وبالله التوفيق هذا يصلح حجة ودليلا لمن صنفوا في الغاز والاحاجي والمعميات وذكر الشيخ بدر الدين الزركشي في كتابه المسمى عمل من طب لمن احب ان النخلة لا تسمى شجرا وان قوله صلعم فيها من العجوة شجرة على هبيل الاستعارة لارادة الغاز انتهى اقول فيه دليل على انه صلعم كان يقصد الا لغاز في كلامه في بعض الاحيان فاحفظه فانه نفيس جدا **قوله** ما افضل المياه اقول مثل هذا لا يعد لغزا والالكان كلما كان مجهول الافضيلة يحتاج في علم ذلك الى مراعاة الحفاظ من العلماء والنظر والتقرير عليه في كتب الفضلاء يعد لغزا لا قائل به **قوله** فقل ما ينبع اقول على هذا قال بعض الفضلاء نظما وقد احاد (شعر) وانقل المياه ما قد ينبع * بين اصابع النبي المتبع * فما زمزم فما الكوثر * فنيل مصر ثم باقي الانهر * وقال الشيخ احمد ابن حجر الهيثمي في شرح الاربعين النووية ان افضل المياه ماء زمزم باعتبار غسل صدرة الشريفة به حين شق واخرجت منه علقه هو ماء اذ لم يعلم ماء افضل منه لغسل به اقول نعم هو افضل المياه حين شق الصدر وهو لا ينافي كون الماء الذي ينبع من اصابعه افضل المياه بعد ذلك فتأمل وذكر القرطبي انه لم يسمع بمثل هذه العجزة من غير نبينا صلعم حيث ينبع الماء من مظلمة وعصبه ولحمه ودمه قال النووي وفي كيفية هذا النبع قولان احدهما ان الماء كان يخرج من بين اصابعه وينبع من ذاقه الثاني كثرة الله الماء في ذاته فصارت يفور من بين اصابعه والاكثر على الاول قال الخطابي عليه فهو اشرف مياه الدنيا والآخرة قال بعض الفضلاء وكان اهل الثاني **قوله** فقل حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداكيا اقول هذا لا يكفي في الجواب بل لابد من شيخ آخر وهو ان يكون الماء داخل كما في الذ خائرا لأشرفية قال في البرازية وعن الثاني ان حوض الحمام كالماء الجاري ومن الامام نعم اذا كان الغرف متداكيا والماء الذي يدخل من الانبوب يساوي الخارج ام لا حتى لو كانت على يد المغترب نجاسة والحالة هذه لا يتنجس وكذلك البئر ايضا انتهى قال في الذ خائروهي مسئلة يعتنى بها انتهى اقول وحقيقة التداك كما فاده بعض المشائخ ان لا يسكن وجه الماء **قوله** اي حيوان اذا خرج من البئر حيا البع يعني اذا وقع فاخرج حيا وليس بمراحة ولا مل بل نه نجاسة هكذا يجب ان يكون صورة الغاز لا فلا يتم ولذلك صورته في الذ خائرا لأشرفية كما ذكرنا **قوله** الفارة اذا كانت هاربة يعني لا انها اذا كانت هاربة من الهرة ترمي ببولها خوفا وقد جزم به جماعة لكن قال في المجتبى وقيل بخلافه وعليه الفتوى انتهى قال بعض الفضلاء ومحل ذلك اذا لم يعلم

هـ ربة من الهرة في نزع كله والا لا يشرى بغير نزع دبر واحد منها فنقل بغير نزع نبيها الدلو الاخير من بشر تنجست بموت نحو فارة اي ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان بقي جاز فنقل هو ماء حوض اعلاه ضيق واحفله عشرين عشر اي ماء طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فنقل ماء مات فيه صفدح بحري وتفتت

انها بالت قبل الوقوع انتهى وقد يقال ان نزول البول منها اذا كانت هاربة من الهرة غير محقق بل مشكوك فيه وطهارة البئر متيقنة واليقين لا يزول بالشك فلو قال اذا كانت مجردة لكان اولي بل هو متعين **قوله** والا لا اي وان لم تكن هاربة وماتت فيها والقيت متية لا ينزع الجميع بل يجب نزع مشربين الى ثلثين **قوله** اي بشر يجب نزع دلو واحد منها اي بشر تنجست فوجب نزع دلو منها **اقول** ويطرد السؤال في دلوين وثلثين واربعة بحسب الدلو المصوب كالذي في الخائز الاشرفية **قوله** من بشر تنجست الخ **قوله** لا حاجة الى تقييد التنجس بموت نحو فارة على ان التقييد به يوهم ما ليس مراداً كما هو ظاهر لمن تأمل **قوله** اي ماء كثير لا يجوز الوضوء به الخ **اقول** هذه الصورة الالغازية مذكورة في اليزازية **قوله** فنقل ماء ماتت فيه صفدح بحري يعني لانهم قالوا لا يجوز شربه لضرر يحصل منه ويجوز الوضوء به لا لدهيوان ما نبي ليس له دم مائل كذا في الخائز الاشرفية انتهى قلت ومنه يؤخذ وجه تقييد الصفدح بالحري وان كان البري اشد ضرراً منه فنقل ذكر الحكيم ابن زهر الاندلسي في كتابه درة الفوائد في بحث الخواص ان الصفدح البري هم حامة قد بيل وتمكيل لما ذكره انص من الالغاز المتعلقة بكتاب الطهارة مسئلة ان قيل اي ماء جار في مجرى واحد لم يخالطه نجس يكون طاهر في وقت نجسني آخر فالجواب ان هذا ماء عمل مجراه نجس ونورة خلط به ما راد عن ذرة فالما الجاري على ذلك نجس عند الامام وابي يوسف وح اذا كان جريه قويا يكون طاهراً كذا في الخائز الاشرفية **اقول** الشيعي بالشيعي يذ كرو حمل التطير على التطير لا يستنصر ذكر ما ذكر في الخائز الاشرفية ما ذكره العلامة عبد الرحمن العمادي مفتي دمشق الشام فعمله الله بالرحمة والغفران في كتابه هدية ابن العماد لعباد حيث قال قال صاحب الفتاوى ماء الثلج اذا جرى على طريق فيه هرقين ارنجاسة ان تغيرت النجاسة حتى لا يرى اثرها يتوضع منه ولو كان جميع بطن النهر نجسان كان الماء كثير الا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان يرى من نجس وفي الملتقط قال بعض المشائخ الماء طاهر وان قل الماء اذا كان جارياً انتهى قال وهذه المسئلة يستأنس بها لما عمت بها البلوى في ديارنا من اعتيادهم اجراء الماء بسريقين الدواب فليحفظ فانها اقرب ما ظفرت به في ذلك بعد التنقيب والتنقيب في الكتب المعبرات وان ذلك من اهم المهمات ولا سيما اذا انضم الى ذلك ما ذكره ابن نجيم وغيره في فروع القاعدة المشهورة اعني قولهم المشقة تجلب التيسير من العنق من نجاسة الماء ورواه عن الحكم بنجاسة الماء اذا لاقى المتنجس الا بالانفصال وما ذكره في الحكم بالطهارة في الاستنجاء مع ان الماء كلما لقي النجاسة تنجس وبان الماء لا يضره التغير بالملك والطين وانما طلب وكلما تعمس صونه منه ولما حضر المولى سعد افندي شيخ الاحلام قاصداً الى الحج من جهة الشام شاهد ذلك في هذه الديار فذكر على اهلها اشد الانكار حتى اراد حياة الله واحياه ان يتقيد بتجديد جميع مجاري المياه ولقد قال لي يوماً هل رأيت في الكتب ما يستأنس به في المقام فلم يحضرني الا ما نقلته عن ابن نجيم من الكلام مسئلة ان قيل اي ضد يرمسباحته مائة ذراع في مائة وهو نجس مع انه غير متغير بالنجاسة فالجواب ان هذا غلط يروي فيه ماء متنجس اقل من عشرة اذرع في مثله اورد خل فيه ماء بطهور قليل حتى بلغ القد والذي ذكرناه فانه يكون نجساً ونقل في جوامع الفقهاء ان

كتاب الصلوة

أي تعبير لا يكون به شأناً فيها فقل تعبير يجب درن التعظيم أي مكلف لا يجب عليه الهداء والوتر قبل من كان في بلد إذا غربت الشمس فيه طلعت أي فصل صلواته بقراءة القرآن فقل من سبقه الصلوات فقرأ في ذهابه أي صلوة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل التراويح لا احتساب الختم في رمضان فإذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها أيضاً لأن البعض إذا كان أكثر آيات كان أفضل أي صلوة أفضل خمساً وأي صلوة صحت خمساً فقل رجل ترك صلوة وصلى بعد خمساً إذا كان الفاتنة فإن قضى الفاتنة فسدت الخمس وإن صلى السادسة قبل قضائها صحت الخمس

أبا بكر العياضي يقول أنه إذا بلغ مشربين يصير طاهراً وجواب آخر وهو أن يكون في طريق الماء الذي يصل منه إلى الغدير نجاسة والماء يمر عليها وهو قليل ويجتمع في الغدير فكله نجس قال القاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة في كتاب الفخائر الاشرفية وقد تروى ذلك بعضهم في ماء بركة الغيل بالقاهرة قال شيخنا العلامة ابن الهمام في شرحه للهداية وماء بركة الغيل بالقاهرة طاهران كان ممره طاهراً أو كان أكثر ممره على ما عرف في ماء السطح مسئلة ان قيل أي رجل جامع امرأته ولم يغتسل مع وجود الماء وقد رتبه على استعماله وصلى بوضوء وصحت صلواته ولم يكن الاغتسال عليه فرضاً فالجواب انه كافر جامع امرأته ثم اسلم وتوضأ وصلى فإنه لا يفترض عليه الاغتسال لأن الكفار ليسوا في مخاطمين بالشرائع وفي التجنيس والاصح انه يلزمه لأن صفة بقاء الجنابة بعد الاسلام كبقاء صفة الحدث مسئلة ان قيل أي انسان انزل المني مع الدفق والشهوة ولا يجب عليه الاغتسال فالجواب ان هذا صبي كان ما ذكره سبب بلوغه قال في القنية الطاهر انه لا يلزمه الغسل لكن الصحيح خلافه وان عليه الغسل قال العلامة ابن الشحنة في الذخائر الاشرفية وقد حررت ذلك لمشاء الخلاف فيها وفي التي قبلها في تشنيف المسمع بما يثلج الفؤاد **قوله** اذا غربت الشمس فمها طلعت يعني قبل مغيب الشفق كما في الذخائر الاشرفية وقال بعض الفضلاء المحققين المعروف المممكن اذا غربت الشمس طلعت الشمس ثم ما ذكره المصنف من عدم وجوب العشاء والوتر مبني على ما اختاره صاحب الكنز وان كان الصحيح خلافه كما في ذخائر الاشرفية **قوله** فقرأ في ذهابه اقول انما تغسل صلواته بالقراءة لأنه أدى جزء من الصلوة مع الحدث ولو حكمت لم تغسل ثم ان التقييل بالذهاب يقتضي انها لا تغسل بالقراءة حال مجيئه وليس كذلك على الاصح قال في البزازية ولوقر القرآن ذاهباً أو جاثياً الاصح الفساد **قوله** لأن البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل اقول هذا وان تم في ضرورة الاخلاص لا يتم في ضرورة الاخلاص لأن قراءتها تعدل ثواب قراءة ثلث القرآن كما ورد في الحديث وروى ابو نعيم احمد ابن عبد الله بن احمد بن اسحاق الهاظ في جزله في فضل سورة الاخلاص بسنده الى ابي ابن كعب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ قل هو الله احد السورة كان ما قرأ ثلث القرآن وكتب له من الحسنات بعدد من اشرك بالله وآمن به وبسند الى الربيع عن عبد الله رضي الله عن النبي عليه السلام المعجز احدثكم ان يقرأ ثلث القرآن كل ليلة قال ومن يطيق ذلك قال قل هو الله احد **قوله** فان قضى الفاتنة فسدت الخمس يعني اذا قضى الفاتنة قبل السادسة وجب عليه قضاء الخمس وان صلاها بعد السادسة لم يجب عليه القضاء من الامام خلافاً لها ما سقط الترتيب بكثرة الفواتات والكثرة تنبه بالسادسة فإذا ثبت هذا الى اولها لان الكثرة صفة قائمة بالمجموع فثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها مضافاً الى اول

الفن الرابع

ولي فيه كلام في شرح الكنز أي صلوة فسدت يصلحها الحدث فقل **قول** الرابع إذا قام إلى الخامسة قبل القعود قدر
 لتشهد فوضع جبهته فأحدث قبل الرفع ثم ولو رفع قبل الحدث فسد وصف الفريضة وفيه قال أبو يوسف روح زه صلوة
 يفسد يصلحها الحدث تعجباً من قول محمد روح به أي يصل قال نعم ولم تفسد صلوة فقل من اعتادها في كلامه
 في يصل متوض إذا رأى الماء فسدت صلوته فقل المفتدي بإمام متيمم إذا رآه دوناً ما مد أي امرأة تصلح لامامة الرجال فقل
 إذا قرأت آية سجدة سجدت وتبعها السامعون أي فريضة يجب إذاؤها ويجرم قضاؤها فنقل الجمعة وإنما يقتضي الظاهر أي
 زجل كرو آية سجدت في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فقل إذا قلها خارج الصلوة وسجد لها ثم أعادها في الصلوة
 الصلوة ليكون الحكم مقابلاً لعلته كما في تصرف المريض وتعجيل الزكاة وإداء الظهر قبل الجمعة ولهما أن الخمس وقعت
 فأحدث لعل لم الترتيب فلا تنقلب جائزة ثم ما قال أقياس وما قاله استحسان **قول** ولي فيه كلام في شرح الكنز أقول نص
 ميارته في الشرح بعد كلام ثم أعلم أن المذكور في الهداية وهو رواها وكثر الكتب أن انقلاب الكل جائز موقوف
 على إداء ستة صلوات وعمارة الهداية ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ستة صلوات ولم يعد الظهر أو قلب الكل
 جائزاً والصواب أن يقال حتى لو صلى خمس صلوات وخرج وقت الخامسة وصارت الصلوات هنا بالغائبة المتروكة
 أولاً على ما صورده يقتضي أن تصير الصلوات سبعاً وليس بصحيح وقد ذكره في الفتح بحثاً ثم أطلعني الله عليه بفضل منقوله لا في
 المجتبى وعمارته ثم أعلم أن فساد الصلوة بترك الترتيب موقوف عند الإمام فإن كثرت وصارت الفواصل مع الغائبة
 هنا ظهر صحتها والأصل انتهى ولقد أحسن رحمه الله وأجاد هنا كما هو دأبه في التحقيق ونقل الغرائب وعلى هذا نقول
 صاحب المبسوط أن الواحدة المصححة للخمسة هي السادسة قبل قضاء المتروكة غير صحيح لأن المصحح للخمس خروج
 وقت الخامسة كما علمت **قول** أصلها الحدث أي عند الإذمها كما في الذخائر **قول** مصلي الرابع إذا قام إلى الخامسة
 إلى في الذخائر لا شرفية رجل قام قبل القعود الأخير وركع وهجد تفسد صلوته بالرفع من السجود على المختار
 وهو قول محمد وحمد الله فإذا سبقه الحدث في تلك السجدة قبل الرفع كأن له أن يبني على فرضه عند فيتوضأ
 ويقعد وتشهد ويسلم ويسجد للسهو ولو لم يحدث حتى رفع راحته من السجدة فسدت فريضته وقال أبو يوسف
 رحمه الله تفسد وليس له البناء لأنه قد فرضه بمجرد الوضع ولما ذكره أبو يوسف رحمه الله قول محمد هذا قال روح زه
 صلوة فسدت يصلحها الحدث انتهى وزه كلمة استعجاب عند أهل العراق وهي بضم الزاء ليست بخالصة كما
 في المغرب وإنما قالها أبو يوسف **قول** تمت أي قاربت التمام لأنها إنما تتم بعد طهارته وقعوده قد والتشهد
قول فقل من اعتادها في كلامه فإن صلوته لا تفسد ويجعل ذلك من القرآن كافي فتأني أبي الليث وحمد الله لأن نعم
 وردت في القرآن أقول ومثل ذلك مثلاً لو اعتادها في كلامه كافي الذخائر **قول** فقل المفتدي بإمام متيمم إذا رآه
 دوناً ما مد أي امرأة تصلح لامامة الرجال فقل إذا رآه صارت صلوة ما مد فاجلة في اعتقاده وصلوة المفتدي مرتبطة بصلوة الإمام صحة
 ونسباً **قول** ويحرم قضاءها أقول والصواب ولا يصح قضاؤها كما هو الواقع في صورة المسئلة المأخوذ بها لا يلزم من
 الحرمة عدم الصحة **قول** وإنما يقتضي الظاهر أقول الصواب أن يقال وإنما يصلي الظهر لأنه صلوة أخرى ليست ببدل
 عن الجمعة قد قيل وتتميم لما ذكره من إلغائها المتعلقة بالصلوة مسئلة أن قيل أي رجل صلى فرضاً في وقته ونوى
 فرض الوقت فلم يصح صلواته الجواب أنه رجل حذفي نوى فرض الوقت في يوم الجمعة لا تصح صلواته لأن الفرض الأصلي

الظهر غير انه ما مور باحقاطه باداء الجمعة لما تقرون الواجب الا صلي ما يلزم قضاءه والذي يلزم قضاؤه هو الظهر لا الجمعة
مسئله ان قيل اي عبادة ذات عدد مخصوص يقع جميعه منه ويهون الافتصار على بعض ذلك العدد انضل من كله
فا لجواب ان صلوة الضحى اثني عشر ركعة وفضلها ثمان وكذا كل ما وردت به السنة من الاذكار المخصوصة بالا على
في اوقات مخصوصة كذا في الذخائر اقول ومن ثم قال الامام القراني ان الثواب المترتب على العدد المخصوص في قوله
صلعم من هبج دبر كل صلوة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين فغرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد
البحر لا يحصل لمن زاد عليه ونقص وسمعت بعضهم يد كرفي توجيهه انه اذا زاد على ثلاث وثلاثين تسبيحة فقد اخرج
التحميد من وقته وموضعها وتأخير العبادة من وقتها يغتفر كالاجرها ورأيت في تفسير السلمي في قوله تعالى قل الحمد لله
وحلالم على عباده الذين اصطفى ان بعضهم مثل ايما افضل الحمد لله رب العالمين وحلالم على عباده الذين اصطفى
ار الحمد لله وحلالم على عباده الذين اصطفى فقال الحمد لله وحلالم على عباده الذين اصطفى افضل من الحمد لله رب
العالمين وحلالم على عباده الذين اصطفى وربما وقع في كلام القراني بان المفتاح اذا كانت له ثلثة احسان وزيدت
واحدة لا يفتح الباب وكذلك ازيد على اعداد المذكورة قال العلامة احمد ابني العماد وهذا كله مردود ولا يحل
اعتقاده لانه قول بلا دليل ولم يعبر القراني عن المعنى الذي لاجله ينبغي العدد المخصوص ولا يصح قياها لاية السابقة
لان لفظ القرآن معجز وقلاوته عبادة لا تجوز الزيادة فيها ولا النقص ومراعاته مطلوبة وان اتى به على قصد الذكر
يعني دون التلاوة مراعاة الصورة والنظم واعجازه واما التسميحات فالمعنى الذي لاجله طالب العدد الخاص ان الله تعالى
تسعة وتسعين اسما واسماء الله تعالى تنقسم الى ثلثة اقسام قسم يرجع الى الذات وهو الله تعالى وقسم يرجع
الى الجلال كالملك والكبير والقادر والظاهر وقسم يرجع الى الجمال كالرب والحسن والمحيي والرزاق وقد قال الله تعالى
هَبْجَ اسْمِ رَبِّكَ الِاعْلَى اِي نَزَهَ اسْمُهُ عَنِ الِالْحَادِ فِيهَا كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى وَبِهِ الِاسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذُرُوا الذِّينَ
يَلْحَدُونَ فِي اسْمَائِهِ وَكَانَ يَجِبُ تَنْزِيهِ ذَاتِهِ كَمَا يَجِبُ تَنْزِيهِ صِفَاتِهِ واسمائه ولما كانت الكفرة قد احدثوا في اسمائه واشتقوا
من الله اللات ومن اسمه العزيز العزي ومن المنان مناة وجب علينا ان ننزه اسماءه كما يجب علينا ان ننزه صفاته والمناسب
ان يوتى لاهمائه الذوات بالتسبيح والتسبيح هو التنزيه عن التشريك وهما لا يليق ومثل النبي صلى الله عليه وسلم من معنى
سبحان الله فقال تنزيه مناهب اسماء الجلال والتكبير ومناهب اسماء الجلال والحمد لان الحمد
يكون على النعم ولهذا كانت الاعداد تسعة وتسعين بعد اسماء الله الحسنى وختمت المائة بلا اله الا الله في احدي
الروايتين وفي رواية اخرى بربع وثلاثين تكبيرة لانه قيل ان اسم الله الاعظم هو تمام المائة فاسم الله الاعظم في اسماء
الجلال ولهذا اوتي فيه بالتكبير وهذا المعنى يحصل بهذا العدد وبالزيادة عليه وانما اقتصر على هذا العدد للمعنى
للمعنى السابق ولانه جاء ان عدد درجات الجنة مائة على عدد اسماء الله الحسنى وما يدل على عدم اعتبار
منع الزيد قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خمسمائة وقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وقوله صلعم فيما
رواه ابو هريرة رضي الله عنه من قال في دبر كل صلوة عشر تسميحات وعشر تحميدات وعشر تكبيرات في خمس
صلوات فذلك مائة وخمسون باللمان والالف وخمسمائة في الميزان وفي الترمذي عن ابى هريرة رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال سبحان الله وحمده في يوم مائة حطت خطايا وان كانت مثل زبد البحر في رواية من

كتاب الزكوة

أي مال وجبت فيه زكوته ثم سقطت بعد الحول ولم يملكه قبل الموهوب إذا رجع الراهب فيه بعد الحول ولا زكوة على الراهب أيضا أي نصاب حولي فارغ من الدين ولا زكوة فيه

قال حين يصبح وخمس مسمي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه ومن أم هانئة قالت قلت لرسول الله صلعم علمني كلمات أقولهن في صلوتي قال كبري الله عشرين وسبحي الله عشرين أحمل به عشرين مرة الترمذي والنسائي فهذه الأحاديث دالة على منع عدم اعتبار الزائدة والنقص فإن المقصود الاتيان بهذه الثلاثة الأنواع من الذكر وإن اصل السنة تحصل بدون المائة وإن الأكمل مائة بعد دأبها الله تع الحسنين وما زاد عليه أفضل انتهى فإحفظه فإنه يدعي جد مسئلة أن قيل التكبير لك خول الصلوة معلوم فمما للتكبير الذي يخرج به من الصلوة فالجواب أنه تكبير من كبر قبل إمامه ثم كبر الإمام فكبر هو ينوي قطع ما دخل فيه فإنه يخرج به عن الصلوة كذا في الذخائر نقلا عن العدة مسئلة أن قيل أي رجل مسلم يغسل ولا يصلي عليه فالجواب كقطع الطريق وكذا الخلاف في كل من معنى في الأرض بالفساد واطلق في البرازية المنع فيهما ونقل من العيون الرواية من محمد وحنان من قتل مظلوما لا يغسل ويصلي عليه ويلغز بهذه فيقال أي رجل غير شهيد المعركة يصلي عليه بغير غسل ويجب عليه بما تقدم قال وإن كان ظلما يغسل ولا يصلي عليه ثم ذكر أن المقتول بالعصبة كالقيسي واليماني كذا قال ولا يصلي على قاتل نفسه منذ الثاني وبه أحد السغدي والأصح أنه يغسل ويصلي عليه كاهوراي الإماميين وبه أفتى الحلواني كذا في الذخائر أقول في إطلاق من قتل ظلما نظربل هو مقيم بمن قتل بمعدن كافي الكنز وغيره مسئلة رفع الي هو ال نصه ما قولكم في شخص ليس بخنثي ولا من النساء ولا قاريا اقتلني بامي ولا بمن يعلم أنه على غير طهارة تجوز صلوته منقرا دارا ماما ولا تجوز صلوته إن كان ما موما وقد كان السؤال نظما ثم ضاع مني فاجئت عنه نظما بقولي (بشعر) جوابك سهل طاهر لاحفاء به * توقعه في باب الجنائيات يظهر * وذلك شخص أم في الرا من شجة * فذا الشخص ما موم وفي الحال يحظر * عن الصلوات الخمس حقا بلا امتراء * ومن شجه يلزمه غرم مقرر * مسئلة أن قيل أي فريضة لا تصح صلواتها جماعة بالجواب أنها الظهر لمن فاتته الجمعة وهو مقيم بالمصر كذا في الذخائر الا لشرفية أقول فيه نظرا لما في النقاية وشرحها للعلامة القهستاني حيث قال وكراهة يوم الجمعة كراهة تحرير في المصر ظهر المعنى والذلي لا يجب عليه السعي جماعة كالمرضى والمسافرين والعبد وغيره المعنى وهو الذي عليه السعي ثم قال والإطلاق مشير إلى أنه لا تكره الجماعة إذا ترك الجمعة للمانع لكن في المضمرات أنهم يصلون وحدها أنا استجبا بما مسئلة أن قيل أي صلوة يسمن الجهر فيها ببسم الله الرحمن الرحيم فالجواب أنها كل صلوة ههريه قري فيها التمل والاية التي فيها البسملة كذا في الذخائر أقول الصواب أن يقال في السؤال أي صلوة يحب الجهر فيها ببسم الله الرحمن الرحيم فإن الجهر بالقراءة واجب في الههريه لا منه كما في الكنز وغيره **قوله** ولا زكوة على الراهب أيضا يعني لخرج الدواهم عن ملكه وأما الموهوب له فلورود الاستحقاق عليه وأنه يرفع الواجب ويمنع الواجب وانه نظير وهو مالوخلق رجل لحيه رجل فغيره الدية وحال الحول عليها ثم نبتت اللحية ثانيا فان الحلق يسترد الدية من المدفوع البه ولا يجب على واحد منهما الزكوة أما الحلق فلان المال لم يكن في مأكله وأما المخلق فلان المال لما استحق عليه ظهر أنه لم يكن مأكلا وهذا يصلح جوابا ثانيا

فقل المهر قبل القبض او مال الضمان اي رجل يزكي ويحل له اخذ ما نفل من يملكه نصيبا له لا تساري ما يقبض
 درهم اي رجل ملك نصيبا من النفل وحلت له فقل من له ديون لم يقبضها اي رجل يقبضها له اخفاء اخر لهما
 من بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من رثته يخرجها مراة منهم اي رجل يستحب له اخفاء ما فقل الثالث
 من الظلمة لا يعلموا كثرة ماله اي رجل غني مند الايام فلا تحل له فقير عند محمد رح فتحل له فقل من له
 دور ويستغلها ولا يملك نصا بها

كتاب الصوم

اي رجل اطار بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه عند ورد القاضي بها دقه ولك ان تقول من كان في صحة صومه
 اختلا ما اي رجل نوى رمضان في وقت النية و وقع نكلا

السؤال **قوله** فقل المهر قبل القبض يعني لا نه يملك بالعقد كما تقدم في الكلام على الملك ولا تجب الزكوة فيه قبل
 القبض لعدم النماء **قوله** او مال الضمان بالعسر من الاضمار والاخفاء والمراد به مال غائب لا وصول له لما لكه
 فلا تجب فيه الزكوة لعدم النماء لا تحقيقا وهو ظاهر ولا تقدر بعدم التمكن من الاستنماء ولانه مملوك رقبة لا يد
 فلا يتم الملك فيه فبعد وصوله الى المالك لا تجب الزكوة فيه لما مضى من الايام التي كان بها ضمرا **قوله** نفل من يملك
 نصيب مائة لا تساري ما يقبض درهم لان النصاب الذي يحرم على ما لكه اخذ الزكوة مائة درهم او قيمتها فاضلا عن حاجته
 الاصاية **قوله** نفل من له ديون لم يقبضها يعني على رجل معسر كما في الف خائروانه يحل له اخذ الزكوة على ما هو المختار ويجاب
 بوجه آخر فيقال هو ردل له الف دينار لكنها مؤجلة فانه يحل له اخذ الصدقة قدر ما يكفيه الى حلول الاجل ونجاب
 ايضا بانه رجل مسامر له في وطنه ذلك واضعافه لكن ليس معه ما يبلغ به الى وطنه فله اخذ الصدقة **قوله** يخرجها حرا
 منهم لئلا يعلموا فينقضوا تصرفه في ثلثه كذا في المختصر المحيط ونحوه في جامع البزاري وهاذا ابن وهبان الى القننة
 والذي في القنينة انه لا يعطيها لرواها للورثة ان يردوها على الفقراء بثمنها قال في البدائع هذا قضاء لادبائه فقد اطلق
 القاضي جلال الدين في اماليه انه يوديها سرامن الورثة حتى انه وقع في شرح صمد والقضاة ان تصرفه هذا معسر من
 الكل وفي كلام ابن وهبان انه لا يخفيها من غير الورثة الا اذا ظن الخبر يصل اليهم **قوله** اي رجل يستحب له اخفاء ما
 يعني وقد تقرر ان المطلوب اعلان اخراج الزكوة **قوله** لئلا يعلموا كثرة ماله يعني فيما اخذ منها فيضعونها في غير
 اهلها فالسرا فصل ذكرها ابن وهبان في شرحه لمنظومته ولم يعزها الى احد من ائمتنا الى بعض المفسرين **قوله** فقل من له
 دور ويستغلها ولا يملك نصا بامارة الذخائره انه رجل يملك دورا هو انيقت يستغلها وهي تساري الوفاء لكن غلتها
 لا تكفي لقوته وقوت عياله فعند الامام هو غني لا يحل له اخذ الصدقة وعند محمد فقير يحل له اخذ ما **قوله** فقل من
 رآه وحده اي الهلال الخ قيل عليه الود عفر في التصوير نظرا قول في النظر نظرا فتدبر **قوله** ورد القاضي شهادة تعني
 ثم صام بعض اليوم وانظر لا كفارة عليه لان رد شهادته اوجب شبهة في فطره والكفارة لا تجب مع الشبهة وبهذا
 التقرير يوقف النظر المتقدم اذ لا قائل بان الرد حل بل المراد باللف وهذا ما لا يمكن معه الصوم الا بتحصيل ضرر
قوله ولك ان تقول من كان في صحة صومه اختلاف وذلك لان الاختلاف في الصحة يوجب شبهة في الفطر
 والكفارة لا تجب مع الشبهة

فقبل من بلغ بعد الطلوع أي صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبيبه أي صائم ابتلع ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مملوئاً كمن شرع بنية القضاء فتيين أن لا قضاء عليه أي رجل نوى التطوع بنية في وقته ولم يصح فقل العاقل إذا علم قبل الزوال ونواه

كتاب الحج

أي قارن لادم عليه فقل من أحرم بهما قبل وقته ثم أتى بأفعاله ما في وقته أي فغير يلزمه الاحتقار للحج فقل من كان غنياً ووجب عليه ثم أهمله أي آفاقي جاوز الميقات بلا إحرام ولادم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من جاوز الزوال المواقيت

كتاب النكاح

أي أب زوج بنته من كفو ولم ينفذ عند الإمام ر ح فقل الأب المسكران إذا زوجها باقل من مهر مثلها أي امرأة أخفت ثلاثة مهور من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقته ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت ثانياً أي رجل مات عن أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لا مهر لها ولا ميراث والثالثة المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولاة أمته ثم اعتقه ثم تزوج حرة

قوله فقل من بلغ بعد الطلوع يعني لانه إذا بلغ بعد طلوع العج لم يكن رك وقت الوجوب **قوله** فقل من ابتلع ريق حبيبه يعني لانه غير مستقذ وعنده فتجب عليه الكفارة على الصحيح من القولين كافي الذخائر **قوله** فقل من شرع فيه مظنوناً حال من المجرور أي من شرع في الصوم حال كون الصوم مظنوناً عليه ثم تبين انه لم يكن عليه **قوله** فقل الكافر إذا علم قبل الزوال ونواه يعني ولم يقع منه قبل الزوال معطوف فاص تطوعاً لم يصح في ظاهر الرواية ويصح في رواية النوادر كما في مختصر المحيط كذا في الذخائر **قوله** أي قارن لادم عليه يعني أي قارن فعل ما يفعله القارن وهو آفاقي بالغ حر ولم يجب عليه دم **قوله** فقل من أحرم بهما أي بالحج والعمرة المفهومين من لفظ القارن معاً من الميقات قبل أشهر الحج ثم فعل بقية الأعمال في أشهر الحج فهو قارن لكن لادم عليه كافي النهاية عن المحيط **قوله** أي فغير يلزمه الاحتقار للحج الحج عبارة الذخائر أي فغير يلزمه أن يستقرض ويحج وأي غني لا يلزمه الحج ثم قال والجواب أن هذا مقيس لما يجب الحج عليه معه ولم يحج يلزمه القضاء والغني الذي لا يلزم الحج غني قلم عنده خوف الطريق أو عدواً أو آخر انتهى وقوله يلزمه القضاء فيه نظر والصواب يلزمه الحج كما عبر به المص **قوله** من لم يقصد دخول مكة بان قصد البستان **قوله** أو من جاوز الزوال المواقيت يعني بلا إحرام **قوله** ولم ينفذ عند الإمام عبارة الذخائر فلم يجز النكاح عند الإمام أي لم يصح انتهى ومنه يعلم ما في تعبير المص بعدم النفاذ من الحل لأنه يقتضي أن النكاح صحيح موقوف وليس كذلك **قوله** فقل الأب المسكران الحج فقل في العمارة من نكاح فتاوى الظهيرية اختلاف المشائخ على قول الإمام قيل لا يجوز لانه إنما جوز في حالة الصحو لغرض شفقتهم ولا تمتد إلى وجوه المصالح وقد نقل هنا ونقل مثله عن معطاء ابن حمزة وعن الذخيرة كذا في الذخائر **قوله** أي امرأة أخفت ثلاثة مهور أقول مثله في الذخائر والصواب مهران ونصف كاهن ظاهر من تصوير المسئلة الأني **قوله** طلقته ثم وضعت فلها كمال المهر يعني وانقضت عدتها بوضع الحمل **قوله** ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول أقول ملا علة عليه أو تأخذ منه نصف المهر **قوله** ثم تزوجت فمات أي من يومه ما تمتعت كمال المهر **قوله** فقل هو عبد زوجته مولاة أمته إليه أقول هذا خطأ والصواب ما في الذخائر الأشرفية انه رجل كان له عبد فزوجه مولاة

ونصرانية أي صغير توقف النكاح ملي إجازته فقل المكاتب الصغير إذا زوجه مولاة أي أب زوج بنته فلم يرض لولي فبطل
فقل العبد أي جماع لا يوجب حرمة المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل
إذا كان العقد فاسدا أي معتلة امتنع رجعتها ولم تحل لغيره فقل إذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل .

كتاب الطلاق

أي رجل طلق ولم يقع فقل إذا قال منيت الأخبار كما ذبا أي رجل قال كل امرأة إذا تزوجها حتى تقوم الساعة فهي
طالق فتزوج ولم يقع فقل إذا كان قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذه إذا سكن أي رجل له امرأة فإن أرضعت أحدهما
صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغيرة فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت بأخيه وله
زوجة فأرضعت الصبي الذي كان زوج ضرتهما بلبن هذا الرجل حرمت ضرتهما على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع
فصار متزوجا حليلة ابنه فلا يجوز

كتاب العتاق

أي عبد عتق بلا عتاق وصار مولاة ملكا له فقل حر بي دخل دار ناعم عبد وبلا أمان والعبد مسلم عتق واستولى على

أمتيه ثم اعتقه وواحدة منهما مملوكة بعد العتق تزوج حرمة ونصرانية أما التي لها المهر والميراث فهي الحرة التي تزوجها
بعد العتق وأما التي لا مهر لها ولا ميراث فهي الأمة وأما التي لها الميراث دون المهر فهي التي عتقت معها وأما التي لها المهر
دون الميراث فهي النصرانية لأن الكافر لا تراث المسلم انتهى ومنه يتضح لك الخطأ الواقع في كلام المص **قوله** المكاتب
الصغير إذا زوجه مولاة يعني قبل أداء بدل الكتابة فإنه يتم وقف على أذنه لأنه يلحق بالبالغ فيما يبتني على الكتابة **قوله**
فقل العبد يعني إذا زوج ابنته وهي أمة ولم يرض المولى وهو الولي **قوله** فقل جماع الصغيرة والميتة أقول ذكر ذلك في
التأخر خانية معزيا إلى العتائية **قوله** فقل إذا كان العقد فاسدا أقول إذا تزوجت بعبد وطبقها قبل أن يجيز السيد النكاح
فإن هذا الوطء لا يحلها للآل **قوله** فقل إذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل يعني لو أن معتدة من رجعي اغتسلت
من حيضتها الثالثة وحيضها قل من عشرة أيام فغسلت عامة أعضائها وبقيت لمعة أو أصبع **قوله** فقل إذا قال منيت
الأخبار كما ذبا ذكره في البرازية عازيا إلى شمس الأئمة الحلواني وقال في موضع آخر أن عن الأخبار عما مضى كذب
في الديانة أمساكها في القنية قال راقما للمحيط ما يقتضي أنه يقع قضاء لديانة لأن القاضي يتهمه فلواشبه قبل ذلك زالت
التهمة ثم رقم للأصل في باب التلجية وقال إذا تواضعا فأنخبر من الطلاق والعناق على ما لك يأنم أخبر عنه
لم يكن ذلك طلاقا ولا عتاقا ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه وقد بسط الكلام على هذه المسئلة
قاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة في شرحه للوهبانية وحررها بما لا مزيد عليه **قوله** فقل إذا كان قصد تلك
الساعة يعني إذا أراد بقوله حتى تقوم الساعة قيام ذلك الرجل في تلك الساعة فجعل قيامه غاية للتعليق وكذلك لو
كان التعليق بعتق كل جارية يشتريها هكذا فقل ونقل من الإمام الأعظم مثله حين حلفه أبو جعفر المنصور فقال في آخره
حين تقوم الساعة وعن قيامه لا قيام الساعة كذا في الظهيرية **قوله** وهذا إذا سكن يعني إذا وقف على السكن في الساعة
أما إذا حركها بحركة الأعراب فلا يكون الحكم كذلك كافي الذخائر وذلك لأنه إذا حركها بحركة الأعراب لا يكون اللفظ محتملا
حتى يخصص أحد معتمليه بالقصد أي النية وبهذا سقط ما قيل أن في مفهوم قوله إذا سكن يحتمل عتق واستولى على

سعيد وملكه وتيسأل بوجه اخر اي رجل صار مملوكا لعبد أو صار العبد خرا أي زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر
فقل الزوج مبد تزوج بالاذن امة ايده باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أي رجل اعتق عبد وباعه
زوجا فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه نسباه سعيد ووباعه أي عبد علق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال له
ان صليت ركعة فانت حر فصلاها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق فالركعة لابد من ضم اخرى اليها لتكون جائزة
أي رجل اقر بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا اسند الى حال صباه

كتاب الايمان

قال لامرأته ان خرجت من هذه الماء فانت طالق فما الحيلة فقل فخرج ولا يحنث لان الماء الذي كانت فيه زال
بالجريان رجل اتى الى امرأته بكيس فقال ان حللتك فانت طالق وان قصصته فانت طالق وان لم تخرجي ما فيه فانت
طالق فاخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه هكرا و ما ح فوضعت في الماء فذاب ما فيه امرأه تزينت
بالحرير فقال لها زوجها ان لم احاملك في هذه الثياب فانت طالق فنزعتهما وابت لبسها نما الخلاص فقل
ان يلبسها هو ويحاميها فلا يحنث ان لم اطأ من مع هذه المقنعة فانت طالق وان وطئتك معها فانت طالق فما الخلاص
فقل ان يطأها بغيرها ولا يحنث مادامت المقنعة باقية وهما حيان حلف لا يطأ سواها واراد فما الخلاص فقل
سيدة الخ يعني عتق بلا ولا عند الامام ويستولي على سيدة لانه حر بي دخل دار الاسلام بغير امان **قوله** اي رجل
صار مملوكا يعني عند وعند هما لا يعتق كما في الحيرة **قوله** فقل الزوج عبد تزوج بالاذن الخ يعني ان هذا
الزوج مملوك لرجل فاذن له المولى في النكاح فتزوج العبد بامة ايده باذن ابيه لها في الزوج فولدت ولدا كان الولد
ملك لصاحب الجارية وهو حر لانه ابن ابنه **قوله** وراز أي كل من العتق والبيع وهذه المسئلة المذكورة في التهذيب
لابن العز **قوله** فالركعة لابد من ضم اخرى اليها لان هذا الحلف يقع على الجائز والجائز من الركعة ان يضم اليها ركعة
اخرى فكان شرط العتق ركعتين كما في العمدة والمراد من الجواز العوازم غير كراهة فان التنفل بالبتراء مكروه تحريرا
لاحرام **قوله** اي رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الماء يعني وهي في نهر جار كما في الخائز **قوله** لان الماء الذي كانت
فيه زال بالجريان كذا في التهذيب قال العلامة ابن الشحنة في الذخائر وعند في فيه نظار **قوله** فقل ان يلبسها
هو ويحاميها الخ كذا في التهذيب قال العلامة ابن الشحنة وعند في فيه نظار وقد رايت المسئلة في الحيرة ولما الحلف
فيها ان لم احاملك مع هذه الثياب وبذلك يبعد ما ذكرته من النظر وكذا لك في وصية المحيط صورها فقل رجل
قال لامرأته ان لم انت معك مع قميصك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك مع قميصي هذا فجاريني
حررة فتلبس قميصها وبيبتان ولا يحنثان لان قصد المرأة ان تبيت وهي لا بسة هذا القميص وقصد الرجل
ان يبيت وهذا القميص معه انتهى ولا يحثي انه موضع بحث **قوله** فقل له ان يطأها بغيرها الخ لان شرط الحنث الوطئ مع
المقنعة وهو لا يتحقق للحال وعدم الوطئ مع المقنعة لا يتحقق الا بموت احد هما فيحنث لتحقق عدم كذا في وسائط المحيط
واعلم ان للاتق ان تذكر هذه المسئلة في من الحيل وقد ذكرها في المحيط في كتاب الحيل وكذا يقال في المسئلة التي قبلها
قوله حلف لا يطأ سواها الخ عبارة الخائز ان قيل اي رجل حلف لا يحل احد من نسائه بطلاقها ثلاثا انه لا يطأ امرأة سواها ثم وطئ
سواها ولا يحنث والجواب انه ان عني بالوطئ وطئ رجلا وصحت نيته وله ان يجامع سواها لانه نوى ما يحتمل كلامه ويصدق

ان ينوي الوطئ برجله في ديانة له ثلث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحد منهما من ثوبيهما في هذا الشهر عشرين يوما والا فالتنطوي لك كيف الخلاص فقبل تلبس الثوبين منهن كل ثوباً لم تلبس احد بهن ثوباً عشرة وتزوجه فتلبسه الاخرى بقية الشهر حالف انه يشبهها من الجماع اليوم ان لم يفارها حتى انزلت فقد اشبهها ان وطئتك ما ربا فكذا ولا بسا فكذا فما الخلاص فقبل يطأها ونصفه مكشوف والنصف مستور

كتاب الحدود

اي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل اذا امرتها على دفعات كل مرة اقل من عشرة اي رجل سرق من مال ابيه وقطع فقل اذا كان من الرضاة اي رجل قال ان شربت الخمر طائعا فعبدني حر فشر بها طائعا بالبيننة وعتق العبد ولم يحد فقل اذا كانت رجلا وامرأتين

كتاب السير

اي رجل آمن الغافقتل ولم يقتلوا وقتل هو فقل حر بي طلب الامان لالف فعد لها ولم يعد نفسه اي مرتد لا يقتل فقل من كان اسلا مة تبعها

ديانة لا قضاء انتهى ومنه يظهر ما في كلام المصنف من الايجاز والمخل **قوله** فقل تلبس اثنان منهن كل ثوباً الح عبارة الى حائزان تلبس اثنان منهن الثوبين تلبس احد بهما احد الثوبين عشرة ايام وقطعه وتلبسه الثالثة بقية الشهر واما الثانية فانها تخلع الثوب بعد عشرين يوما وتلبسه الاولى التي لبست عشرة ايام حتى تستكمل عشرين يوما وذلك عند تمام الشهر **قوله** ان لم يفارها حتى انزلت فقد اشبهها كذا في اول طلاق العدة وتال في الحيرة ان سبق ماء الرجل ماء المرأة لا يقع عليه الطلاق وان كانت على ضد ذلك يقع عليه **قوله** فقل يطأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور ومن هذا القبيل مسئلة ابي يوسف راح التي وقعت في زمن هارون الرشيد انه حالف وقال ان اشتريت جارية فانت طالق فالجيلة ان يشتري النصف او لائم يشتري الباقي بعد يوم لومين حتى لا يحسن انتهى قال العلامة عبد البر ان الشكنة وهذا غير ماروي عن ابي يوسف راح انه قال طلبني الرشيد ذات ليلة فلما دخلت اذاهو هالس وعن يمينه عيسى ابن جعفر فقال ان هذا عيسى ابن جعفر جارية وسألت ان يهبها لي فامتنع ومثلته ان يبيعها لي فامتنع فقلت وما منعك من ذلك فقال علي بن حمير بالطلاق والعناق وصدقة ما املك ان لا يبيع هذه الجارية ولا يهبها فقال الرشيد هل في ذلك مخرج قلت نعم قال وما هو قالت يبيع لك نصفها ويهب لك نصفها فيكون لم يهبها ولم يبعها قال ويحوز ذلك قلت نعم قال عيسى فاني اشهدك اني وهبت له نصفها وبعته نصفها الباقي قال الرشيد بقيت واحدة فقلت ماهي قال انها مولاة ولان ان تستبرع ولا بد من وطئها فقلت امتها وتزوجه فان الحرة لا تستبرع قال فاني امتقتها فمن يزوجنيها فقلت ان افل عوت برجلين فخطبت وهمدت الله تع وزوجتها على عشرين الف دينار ثم انصرفت الى منزلي فامر لي بمائة الف درهم وعشرين نخت ثياب فعمل ذلك الي **قوله** اي رجل سرق مائة دينار من حرز يعني ولا شبهة له فيها ولا في سرقتها كافي الدخائر **قوله** اقل من عشرة اي عشرة دراهم مضروبة **قوله** سرق من مال ابيه وقطع ومثل الاب الام كافي الدخائر **قوله** فشر بها طائعا بالبيننة ليس الجار متعلقا بقوله شر بها بل بفعل محذوف تقديره وقامت البينة بذلك **قوله** فقل اذا كانت رجلا وامرأتين اي اذا كانت البينة الشاهدة عليه بالشر بطائعا رجلا وامرأتين **قوله** فقل من كان اسلا مة تبعها قال في المحيط كل من حكم بالاسلام تبعها اذا ابلغ كافر انجبر على

أوفيه شبهة أي حسن لا يجوز قتله أهله ولا أمان لهم فقل إذا كان فيهم ذمي لا يعرف نلوا خرج البعض حل قتل الباقي أي رضيع يحكم بإسلامه بلا تبعية فقل لقيط في دار الإسلام

كتاب المفقود

أي رجل يعد ميتا وهو حي ينضم فقل المفقود

كتاب الوقف

أي شيء إذا فعله بنفسه لا يجوز إذا وكل به جاز فقل الوقف إذا قبضه الواقف لا يجوز وإذا قبضه وكيله جاز أي وقف آجره إنسان ثم مات فأنفسه فقل الواقف إذا آجره ثم ارتد والعياء بالله فمات فإنه يصير ملكا لورثته وتنفسح بموته

كتاب البيع

أي بيع إذا عقده المالك لا يجوز وإذا عقده من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بمعاينة يسيرة لا يجوز ومن وصيه جاز أي رجل باع إياه وصح حلالا له فقل إذا نكح لغيره أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنها ماتت فورثها أبوها فطالب الابن مالك أبيه بمهرامه فوكلها المولى في بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولائح له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه أو مجوسية أو أخته من الرضاع أو مطلقته بثنتين

أهله ولا يقتل استحسانا كذا في الذخائر **قوله** أوفيه شبهة أي في إسلامه وصورة ذلك رضيع مسلم ماتت أمه فاعطاه أبوه ليهودية ترضعه مع ابن لها وماتت اليهودية واشتبه الحال أي حارل المسلم ولم يحصل التمييز بوجهه وبلغا على اليهودية فأبى المسلم مسلم تبعا وقد ارتد ولا يلزم واحد منهما بالإسلام للاشتباه واحد هما موتد ولا يلزم بالإسلام لعدم تعيينه فلا يقتل **قوله** أي حصين لا يجوز قتله كذا في الخاء المص وهو من قبيل مجاز الحذف على حد قوله تعالى واستل القرية وعبرة الذخائر أن قيل أي حصين فيه جماعة من الكفار وافتتحه المسلمون عنوة ولم يؤمنوا من فيه ومع هذا لا يحل لهم قتله **قوله** فقل إذا كان فيهم ذمي لا يعرف يعني لا يجوز قتله لقيام المانع بيقين **قوله** فقل المفقود يعني لأن له فيما يرجع إلى ماله حكم الحيوة وفيما يعود إلى غيره حكم الممات كذا ذكره ابن وهبان في شرحه لمنظومة قال ويمكن أن يجاب بأنه الكافر لأنه يعلم من جملة الأموات بدليل قوله تعالى كيف تكفرون بالله ركنتم أمواتا فأحياءكم يعني كنتم كفارا فهداكم إلى الإيمان وقال القاضي ابن الشحنة ويمكن أن يجاب عنه بالمحروم عن الإرث يقتل ونحوه ممن يعد ميتا في حق الاستحقاق حيا في حق من يحجب من الورثة قال وقد بسطت القول في ذلك في شرح الوهبانية **قوله** فقل الوقف إذا قبضه الواقف ذكر ذلك علل في أوقافه **قوله** فإنه يصير ملكا لورثته وتنفسح بموته أي إذا من ضرورة صيرورته ملكا فسح الاجارة فيه بموته ذكره ابن وهبان **قوله** فقل بيع المريض الخ يعني المدبرون إذا باع من أجنبي وحابى لا يجوز وإن قلت المعاينة والمشتري بالخيار إن شاء زاد في الثمن إلى تمام القيمة وإن شاء فسح ووصيه إذا باع بعد وفاته لو فاء دينه وحابى فيه قد رما يتغابن فيه صح بيعه ويجعل ذلك عقوا قال في العمادية هذا من أعجب المسائل أن المالك لا يملك المعاينة ومن يقوم مقامه يملك **قوله** أي رجل باع إياه وصح حلالا له عبارة الذخائر أن قيل أي رجل باع راكلا ثمنه وصح البيع وحل له أكل الثمن انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الانحياز للمنوط **قوله** أي رجل اشترى أمة ولائح له أي لا يحل له وطيه **قوله** فقل إذا كانت موطوءة أبيه الخ عبارة الذخائر أنه

الغازنة ودور وقت البيع والكفالة والقضاء والمهادات (٦٨٨)

أي خبز لا يجوز بيعه إلا من الشافعية فقل ما عجن بماء نجس قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لأنه إذا لم يشترطوا ولم يغير أعلاهم بخلاف الشافعية فإنه من شرطهم طاهر فيجوز بيعه منهم بلا أملاهم

كتاب الكفالة

أي كفيل بالأمرا إذا أدى لم يرجع فقل كفيل سيد بامر فادى بعد عتقه

كتاب القضاء

أي بيع يجبر القاضي عليه فقل بيع العبد المسلم الكافر والمصحف المملوك لكافر أي قوم وجبت عليهم يمين فلما حلف واحد سقطت اليمين عن الباقيين فقل رجل اشترى دارا بابها في حكمة نافذة وقد كان قد يما في حكمة غير نافذة ففتح الجيران ولا يمين له فحفلوا فان نكلوا قضي له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقيين لان فائدة النكول وقد امتنع الحكم به بحلف البعض ذكره العما دي عن فتاوى ابي الليث رح

كتاب الشهادات

أي شهود شهدوا على شريكين قبلت على احد هادون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على نصراني ومسلم بتعق عجل مشترك أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود عليه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد جاز له الكتمان فقل إذا كان الحق يقوم بغيره

رجل اشترى امه كانت لايه اربنه فوطئها ابوه حلالا لا احرما فانه يحل للابن ان يشترى بها ويستخذمها ولا يحل له ان يطأها او كانت ام امرأته او اخته من الرضاة او جارية لا يحل له وطئها او دخل بها وطلقها طلقتين ثم اشتراها فلا يحل له وطئها ما لم تزوج بزواج آخر **قوله** أي خبز لا يجوز بيعه الا من الشافعية عبارة الذخائر ان قيل أي خبز لا يجوز بيعه الا من طائفة من المسلمين مخصوصة انتهى والذي يظهر من جواب الذخائر ان المراد بالطائفة المالكية فان عندهم الماء القليل لا يتنجس بوقوع النجاسة الا اذا تغير وما الشافعية فعندهم ان ما دون القلتين يتنجس بوقوع النجاسة وان لم يتغير **قوله** فقل ما عجن بماء نجس قائل اقول لا يغني فساد هذه العبارة وعبارة الذخائر نقلا من الحيرة قال ابو نصر محمد ابن هلام سمعت نصير ابن يحيى يقول سئل بشر ان يحيى المروزي عن ماء وقعت فيه نجاسة فارة والماء قليل يعني ولم يتغير فمعنى منه خبز قال يبعوه من النصارى ولا اراهم ياكلونه فان علموا ذلك فلا بد من الاعلام قال يبعوه من المجوسي ولا اراهم ياكلونه ان علموا ذلك ثم قال يبعوه من هو لاء الذين يقولون الماء طاهر لا ينجسه شيء **قوله** بخلاف الشافعية قيل عليه لعنه مقيد بما اذا كان الماء قلتين **قوله** فقل كفيل سيد بامر فادى المال بعد عتقه فان الكفالة صحيحة ولا يرجع لانها لم تقع موجبة شيئا على المولى والمعتبر وقت الكفالة ولم يكن فيه يستوجب شيئا على مولاه وقال الزفر له الرجوع **قوله** بيع العبد المسلم لكافر الخ الجار ليس متعلقا بالبيع بل بمحذوف والتقدير يبيع العبد المسلم حال كونه مملوكا **قوله** فتح الجيران يعني اراد ان يفتح بابا في تلك السكة الغير المأذونة فجعل الجيران ان كان في تلك السكة باب في القديم **قوله** فان نكلوا قضي له بفتح الباب لان النكول اقرارا ونكل **قوله** بتعق عجل مشترك أي بتعق كل واحد منهما حصته من ذلك العبد **قوله** فقل في الشهادة اقول صورة ذلك ان يشهد اليهود على شهادة غيرهما بحق ولا يعرفون المشهود عليه بالحق وقبله ويقول القاضي للمدعي اقم اليمين ان المشهود عليه هو هذا **قوله** فقل إذا كان الحق يقوم بغيره الخ

او كان القاضي فاعلم ان لا يقبل اي مسلمين لم تقبل ههنا دهنهما بشيخ وشهد نصرانيان بفسد و تقبلت فقل
نصراني مات له ابنان مسلمان شهد ابناؤه مات نصرانيا ونصرانيان شهد انه مات مسلما قبل النصرانيان

كتاب الاقرار

اي اقرارا ولا بد لمن تكراره فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني
من اغرب ما يكون والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية

كتاب الصلح

اي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البدل اليه فقل الصلح عن الشفعة

كتاب المضاربة

اي مضارب يفرم ما انفق من عنده فقل اذا لم يبق في يده من مالها شي

كتاب الهبة

اي اب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي اي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب
فقل المسلم فيه اذا وهبه رب المسلم الى المسلم اليه وجب عليه رد راس المال

اقول او كان يعلم ان الحاكم يحكم بخلاف معتقد فان الاول له ان يتاخر عن الاداء عنه كما في شرح الوهبانية
قوله او كان القاضي فاعلم ان لا يقبل اي مسلمين لم تقبل ههنا دهنهما بشيخ وشهد نصرانيان بفسد و تقبلت فقل
الشاهد تعنتا ميلا للقضاء بما يؤيده اليه فسقه **قوله** او كان يعلم انه لا يقبل اي شهادته فانه يسعه الكتمان ستر العرضه
قوله قبل النصرانيان اي قبلت شهادة النصرانيين لانبات الاسلام كافي للعد **قوله** ذكره ابن الشحنة يعني في الذخائر
وعبارته ان قيل اي رجل اقروا ولم يلزمه المال حتى تكروا والاقرار بالجواب انه المقر بالزنا لا يجب عليه مهر المزية حتى يكرر
الاقرار ثم قال ولنا جواب آخر على غير ظاهر الرواية وهو ان التكرار شرط في الاقرار وبالدين قيا على الشهادة بالزنا **قوله**
والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية اقول هذا مما لا يقال بعد نقل الاثبات لها **قوله** اي صلح لو وقع فانه يبطل الخ عبارة
الذخائر ان قيل رجل صالح آخر على ان يتروك حقه في شي معين على مال معلوم فيسقط حق المصالح ولا يلزم المصالح
المال الذي صولح به ويجبر على رده لو اخذه فالجواب هذا شنيع صالح المشتري على ترك حقه في الشفعة يسقط حقه ولا يلزمه
المال ويجبر على رده لو اخذه وانتهى ومنه يعلم ما في كلام المص من الاجازة المخلة وان الصواب ان يقول حق الشفعة في الصلح
قوله اذا لم يبق في يده من مالها شي يعني لو كان مال المضاربة الفا مثلا فاشترى عبد بالفين الف المضاربة والف من
عنده يكون متطوعا في الاتعاق لانه لم يبق في يده شي من راس المال الا ان يرفع الامر الى القاضي فياذن بالنفقة فانه ثم
يرجع كافي للذخائر **قوله** اذا كان الابن مملوكا الخ اقول وجهه انه اذا كان مملوكا تكون الهبة لما لكه لان المملوك
لا يملك وان ملك وانما قيل بكونه مملوكا لا جنبي لانه ان كان مملوكا لقريب ذي رحم محرم منه تكون الهبة
واقعة للقريب والهبة للقريب لا رجوع فيها واراد بالمملوك القن وانما قيل بالقريب بكونه ليس ذا رحم محرم لا مكان
تصور المسئلة والا فلا يمكن تصورها **قوله** المسلم فيه اذا وهبه رب المسلم الى المسلم اليه وجب عليه رد راس المال
يعني لانه بمنزلة الاقالة وقال ابرأ ذلك من نصف المسلم فيه وجب عليه رد نصف راس المال لان المسلم نوع

كتاب الاجارة

خاف المستاجر من فسح الاجارة باقرار الموجه ندين ما الحيلة نقل ان يجعل للسنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل للاخيرة اكثر

كتاب الوديعه

اي رجل ادعى وديعه فصلقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعه وطى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصل يقهم وكل في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن

كتاب العارية

اي مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في لجة البحر والسيف ليقتل به ظلما او الظنير بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا ثديها وفرنس الغازي في دار الحرب ادعاء رية الرهن قبل قضاء الدين

بيع وفي البيع لو اشترى شيئا ثم قال المشتري للبائع قبل القبض وهبت لك نصفه وقبل البائع يكون اقاله في النصف بنصف الثمن كذا في الذخائر ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الايجاز البالغ حد الغاظة **قوله** خاف المستاجر من فسح البيع اقول لا محل لذكر هذه المسئلة هنا لانها من مسائل الحيل لا من مسائل الاقرار وقد ذكر هذه المسئلة رضي الدين السرخسي في محيطه في كتاب الحيل فقال نقلنا من المبسوط رجل اعطى رجلا من رجل دارا منين معلومة فخاف ان يغدر به الاجر فيقرر بدين قاذح قبل مضي المدة فتفسخ الاجارة فالحيلة فيه ان يجعل لكل سنة اجرا قليلا ويجعل للسنة الاخيرة بقية الاجر كما ذكرنا في الاجارة الطويلة فيحصل للمستأجر الثقة مما خاف من الخدعة لان الاجر متى علم انه متى فسح الاجارة يغدر لا يحل له الا شئ قليل من الاجر يمتنع عنه **قوله** فصلقه المدعى عليه البيع وكذا من يحتاج الى تصديقه ومع ذلك ياخذها القاضي ويدفعها الى غيره كذا في الذخائر **قوله** فقل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعه اله وذللك بان مات رجل وترك الف درهم وابنا فقال الابن هذا اوديعه وذللك كان عند ابي لفلان وجاء فلان يدعى ذلك وصدقه غرماء الميت في ذلك فلقاضي يقضي للغرماء بالالف من الميت قضاء ولا يجعلها المدعى الوديعه لان اقرار الابن بالوديعه وتصديق الغرماء لم يصح اما الاول فلان احاطة الدين بالتركة يمنع ملك الورثة مكان اقرار الوارث بملك الغير فلم يصلح واما اقرار الغرماء فلان القاضي لا يصدر قهم على الميت ان يتركه مرتضا بيده لكن القاضي لو قضى بهاد يورن الغرماء يرجع المدعى في اخذ منهم باقرارهم انهالة ذكر ذلك الصدق والشهيد في ادب القاضي قال واذا عرف الجواب في الوديعه فكذلك في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن قال وهذا من اعجب المسائل لم يعرف الامن قبل صاحب الكتاب يعني الخصاص **قوله** اذا طلب السفينة في لجة البحر اللجج بفتح اللام معظم الماء والجماعة الكثيرة كافي القاموس ومثل السفينة زق الرهن اذا استعاره واراد المعير استرداده في المفاضة **قوله** او الظنير بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا ثديها الظنير بالكسر العاطفة على ولد غيرها المرصعة له حره كانت امة والمراد بها هنا الامة اذ الحرية لا تستعار وعالم في المسئلة في العدة بان لمعروف عرفا كما شرط شرط **قوله** او فرنس الغازي يعني لو استعار انسان فراه ليغزو رعايته فليقيه المعير لم يكن له اخذه في دار الشرك في موضع لا يوجد المركب بالشراء ولا بالكراء فليس له ان يسترده ولكنه يتركه باجر المثل وكل لك السفينة والزق يترك ان باجر

أي مودع ضمن بالهلاك نقل إذ اظهرت مستحقة أي مودع لم يخالفوا ومن نقل إذا ما به فعلها إلى بعض ورثته لأن فعلها إليه بعد موته

كتاب المكاتب

أي كتابه ينقصها غير المتعاقدين نقل إذا كان المكاتب مد يونا للغرماء فنقصها أي مكاتب ومدة برجاز بيعه نقل إذا كاتبه حر بي في دار الحرب أو دبره ثم أخرجه إلى دار السلام أو لحقا بدار الحرب مرتد من فيا حر مرهما المولى

كتاب المانون

أي عبد لا يثبت أذنه بالسكوت إذا رآ مولاه يبيع ويشترى فنقل عبد القاضي

كتاب الغصب

أي رجل استهلك شيئا فلزمه شيئا نقل إذا استهلك أحد مصراعي الباب أو زوجي خف أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فنقل إذا كان المالك لا يعقل أي مودع يضمن بلا تعد

المثل قال العلامة ابن الشحنة وقد يزداد في السؤال نفى هذه الصور كلها ويجب أن يرض آجره المالك من شخص ثم اعارها منه فإن الاعارة تكون فسخا للأجرة فإذا زرعها لا يملك المعيران يسترحها منه لما فيه من الضرر **قوله** أي مودع ضمن بالهلاك أقول لا محال لأن كره هذه المسئلة فإن الكلام في العارية لا في الوديعة **قوله** إذا اظهرت مستحقة أي الوديعة المفهومة عن لفظ المودع وإنما كانت الوديعة هنا مضمونة بالهلاك لأنه ظهر بالأجرة أن يد المودع يد غصب لا يد حفظ **قوله** أي مودع لم يخالف الخ يقال لميه ما قيل في الذي قبله **قوله** نقل إذا امره بدفعها إلى بعض ورثته أقول وجه الضمان أن الوديعة بعد موته تصير مودعة لجميع الورثة فليس له أن يدفعها إلى بعضهم وإن امره بذلك المودع **قوله** إذا كان المكاتب مد يونا الخ يعني إذا كانت عبد عليه دين بان كان ما ذ وناله في التجارة ونصا ومد يونا فينقص الغرماء الكتابة **قوله** أي مكاتب ومدة برجاز بيعه أي يبيع كل واحد منهما من غير أن يعجز المكاتب أديع نفسه **قوله** فنقل إذا كاتبه حر بي الخ أي كاتب المكاتب أو دبر المد بر حر بي فالضمير وجع للمكاتب والمد بر أما باعتبار محاز الأول أو باعتبار التحديد إذا المكاتب لا يكاتب والمد بر لا يد بر **قوله** أو لحقا بدار الحرب مرتد من الخ أي المكاتب والمد بر فاسرهما مولاهما المسلم **قوله** فنقل عبد القاضي إذا رآه يبيع ويشترى ولم يمنع عنه لا يكون إذا امره أن يبيع والشراء ضروري له إذا القاضي لا يباشر البيع والشراء عادة بخلاف غيره **قوله** أي رجل استهلك شيئا فلزمه شيئا نقل عليه بخالفه ما في البرازية أ تلف فرد نعل انسان ضمن المثلغ لا غير ولا يلزم أن يدفع الأخرى ويضمنهما كما لو كسر حلقة خاتم يضمن الحلقة لا الفص **قوله** أو زوجي خف أي أحد زوجي خف والزوج هما بمعنى الفرد وقال ابن القتيبة الزوج يكون واحد أو يكون اثنين وقال ابن عبيدة وابن فارس كف لك وقال الأزهري انكر السحويون أن يكون الزوج اثنين والزوج عند هم الفرد وهذا هو الصواب وقال ابن الأنباري العمامة تحطى فتظن أن الزوج اثنين وليس ذلك من كلام العرب إذا كانوا ينكحون بالزوج موحدا مثل قولهم زوج حمام وإنما يقولون زوجان من حمام وزوجان من خفاف ولا يقولون لواحد من الطير زوج بل لأن كوفرد وللأنثى فردة وقال السجستاني لا يقال للأثنين زوج من الطير ولا من غيره فإن ذلك من كلام الجهال وكل اثنين زوجان كذا في الرمز شرح نالم الكنز لشيخ مشائخنا العلامة نور الدين علي المقل سي **قوله** ونقل إذا كان المالك لا يعقل

كتاب الشفعة

فقل هو مودع الغائب أي مشترس لم الشفع ولم تبطل فقل هو الوكيل بالبراء

كتاب القسمة

أي شركاء فيما يمكن قسمته إذا طلبوا لم يقسم السكة الغيرة لنا فقل ليس لهم أن يقسموها وإن اجتمعوا على ذلك

كتاب الأضحية

أي مسلم مائل ذبح ومضى ولم يحل فقل إذا مضى ولم يرد بها التسمية على الذبيحة أي رجل ذبح شاة غيره تعدى ولم يضمن

فقل شاة الأضحية في أيامها أو قصاب شد هالك ذبح

كتاب الكراهية

أي إنا من غير النقل من يحرم استعماله فقل المتخذ من أجزاء آدمي أي إنا مباح الاستعمال يكره الوضوء منه

فقل ما خصه لنفسه أي مكان في المسجد تكرر الصلوة فيه فقل ما عينه لصلوته دون غيره أي ماء مسيل لا يجوز الشرب

منه فقل ما وضع الصبي فيه كوزا من ماء أي رجل هدم دار غيره بغير إذنه ولم يضمنها فقل إذا وقع الحريق في

محلة فهل منها لطفائه باذن السلطان

كتاب الجنائيات

أي حان إذا ما تاجرت المجني عليه فعليه نصف الدية وإذا ما شغل الدية فقل الختان إذا قطع حشفة الصبي خطأ باذن أبيه

يعني الأحق والرد ثم رد عليه فانه لا يبرأ **قوله** فقل هو مودع الغاصب يعني إذا ملك عند المصروب فلما ملك ان يضمنه

ويزح هو على الغاصب كما في الذخائر **قوله** أي مشترس لم الشفع الخ قيل عليه يخالفه ما في البرازية قال الشفع للبائع

أو للمشتري وهو وكيل الغير ملكت لك بيعك أو شراء كى فهو تسليم لها **قوله** يجب حمل هذا على ما إذا سلم للوكيل

بالشراء على ظن أنه شراء لنفسه ولأن العمل في الذخائر كما سنذكره قريباً بأنه إنما رضي بالتسليم له لا للموكل فهو باق

على شفيعته فليتامل **قوله** فقل هو الوكيل بالبراء لا نه إنما رضي بالتسليم له لا للموكل فهو باق على شفيعته

قوله فقل السكة الغيرة لنا فقل لأن الطريق الأعظم إذا كثرت فيه الماش كان لهم أن يدخلوها والسكة

حتى يحفف الزحام والمسئلة من كورة في نوادر ابن رستم **قوله** فقل إذا مضى ولم يرد بها التسمية على الذبيحة وذلك كالقول

الله أكبر ولم يرد به افتتاح الصلوة لا يكون شارعا في الصلوة ولو كان مستقبل القبلة كامل الطهارة **قوله** أو قصاب شد

للذبح أي الشاة فالضمير راجع للمقبل بدون قيد **قوله** أي إنا من غير النقل من يعني وليس مقصودنا ولا مملوكا للغير

كما في الذخائر **قوله** فقل المتخذ من أجزاء آدمي يعني من شعره أو غيره وحرمة استعماله لكرامة آدمي لا لنجاسته

قوله فقل ما عينه لصلوته الخ ذكره في البرازية **قوله** أي ماء مسيل أي طهور ليس فيه ما يضر بالإنسان كما في الذخائر

قوله فقل ما وضع الصبي فيه كوزا من ماء الخ عبارة الذخائر الجواب ما رأيت بخط بعض الفضلاء من الجاردي صبي ملا

أكوز من الحوض فيه ثم أفرغه فيه لا يحل لأحد أن يشرب منه وعزاه لأحكام الصغار **قوله** فقل الختان إذا قطع حشفة

الصبي خطأ باذن أبيه يعني وإن مات الصبي وجب على الخاتن نصف الدية وإن عاش فعلى الخاتن الدية كلها ذكره في

المحيط والعرق بين الموت والجودة أن الختان فعل فعلين أحدهما ما ذروا فيه والآخر غير ما ذروا فيه فإذا مات احتمل

أي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار **وإن قطع راحه فعليه خمسون دينارا** فقل اذا اخرج راس المولود فقطع انسان اذنه ولم يمض فعليه دينها **وإن قطع راحه فعليه الفرة** أي شيع في الانسان تجب با تلافه دية وثلاثة اضعافها فقل **الاشنان**

كتاب الفرائض

ما أول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث محمد بن الربيع كذا في المحيط أي رجل قيل له اوص فقال بما اوصى انه مات من الشتان واحتمل انه مات من قطع الحشفة فوق الشك فتذهب اليه واما اذا مات فعليه الدية بقطع الحشفة لانه فوت منغرة الذكرا الذي منه النسل ويستأنس لهذا الفرق بما ذكره ابن الشحنة في شرح الوهبانية **قوله** فقل اذا اخرج راس المولود الى قوله فعليه ديتها أي خمسمائة دينار وهي نصف الدية **قوله** وإن قطع راحه فعليه الفرة يعني ان قطع قبل خروج الباقي والفرة جارية او غلام يساري خمسين دينارا فان دية الجنين نصف عشودية المولود كما في الذخائر **قوله** فقل الاشنان لانه تجب مئة عشر الف درهم ذكره في النهاية عن المحيط فان قيل أي رجل فعل با نسا ن فعلا ن مات منه فعليه دية واحدة وان عاش فعليه اربع ديات فالجواب ان هذا رجل صلب على رجل ماء حار فذهب سمعه وبصره وشعره وعقله فعليه اربع ديات ان عاش ودية واحدة ان مات **قوله** ما أول ميراث قسم في الاسلام اقول لا ينبغي ان يعد مثل هذا من الاغزاز والافسائر الاوليات الغاز ولا تائل به **قوله** فقل ميراث محمد بن الربيع اقول قال الجلال السيوطي في كتاب الوسائل في الاوائل اول من ورث في الاسلام عدي بن نضلة ورثه ابنه العمان وكان عدي اول من مات ممن هاجر بارض الحبشة ذكره ابن سعد في الطبقات وما هنا قاله النعالي في آية المواريث **قوله** أي رجل قيل له اوص اقول قد نظم هذه المسئلة بعضهم فقال (شعر) اتيت الوليد له ما تدا * وقد خا من العقل منه السقاما * فقلت له اوص فيما تركت * فقال لا قد كفيتم الملا ما * فقي عمتيك وفي خالتيك * وفي حد تيك تركت السواما * واحتاكس حقهما ثابت * وزوجاك يحروزن منه التماما * اوليك يا ابن ابي حال * مراتب عشر حوين السهاما * وقد اجاب عن هذه المسئلة قاضي القضاة عبد البر بن الشحنة فقال (شعر) ارى زوجتا ابن ابي خالد * هما جدتا من اصاب السقاما * وزوجا الوليد هما جدتان * لذ لك ايضا ليساحرا ما * وكل انت منهما ببننتين * لهذا المريض كفيتم الملا ما * هما عمتان لهذا الصحيح * كذا اخالتان يحروزن السهاما * واختان كان لهذا المريض * من ام الصحيح وكل اقاما * ومات الوليد فميراثه * حوين لعمرى منه التما ما * اقول وبالله التوفيق ايضا ح هذا الجواب ان هذا الصحيح تزوج بجدتي هذا المريض ام امه وام ابيه فولدت كل واحدة من جدتي الصحيح بنتين فاللتان من جدتي الصحيح ام امه حالته واللتان من جدته ام ابيه عمتاه وقد كان ابو المريض تزوج ام الصحيح فولدت له بنتين فكانتا ختي الصحيح لامه واحتجتي المريض لابيها فاذا مات المريض فلا ميراث له الثمن وهما جدتا الصحيح ولبناته الثلثان وهما عمتا الصحيح وخالتاه ولجدتيه السلس وهما امرأتا الصحيح ولا حثيه لابيها ما بقي وهما اختا الصحيح لامه وتصح المسئلة من ثمانية واربعين لان اصلهما من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة اسهم لا تنقسم عليهما وللاربع البنات الثلثان مئة عشر سهما تنقسم عليهن والجدتين السلس من اربعة اسهم تنقسم عليهما ويبقى سهم للاختين من اللاب غير منقسم عليهما عددهما وثلان فيكتمن با حد هما ويضرب في

انما توئني عمتاك وخالتاك وولدك واختاك وزوجتاك فقل فجميع تزوج بعدني رجل مني ام ام
 حرام ابني والمرء متزوج بعدني فجميع كذا لك فولدت كل من رجل قبي الصحيح من المرء بشتين فالبنتين من
 رجل قبي الصحيح ام امه خالته واللتين من ام ابني عمتاه وقد كان ابو المرء متزوجا ام الصحيح فبالبنتين
 وهما اختا الصحيح لأمه والمرء لا يبيد فاذما مات المرء فلا مراء ابني الثمن وهما رجل قبي الصحيح ولبناته البنتين وهما
 عمتا الصحيح وخالته ورجل تبيد السدم وهما أمراؤا الصحيح ولاختيه لا يبيد ما بقي وهما اخنا الصحيح لأمه والمسلمة
 تصح من ثمانية واربعين انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

تم الفن الرابع من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن الخامس منه وهو فن الحيل

الفن الخامس من الاشياء والنظائر

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس ويحكم بمقتضى علمه وان جهل الناس والصلوة والسلام
 على افضل من اعتمد عليه وفوض الامور كلها اليه وبعد فهذه النوع الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن
 الحيل جمع حيلة وهي الخدق في تدبير الامور وهي تقاييب الفكر حتى يهتدي الى المقصود واصاها الواو واحتال
 طلب الحيلة كذا في المصباح واختلاف مشاغل الخداع في التعبير من ذلك فاختلفا كثير التعبير بكتاب الحيل واختار
 كثير كتاب المخارج واختاره في الملتقى بارقال قال ابو سليمان كذا هو اهل مصدر رح ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب
 من الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى وَخُذْ بِلِئْلِ كَضِغْتًا فَاَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ وَذَكَرَ فِي الْخَبَرِ ان رجلا
 الاربعة وعشرين بثمانية واربعين للزوجتين الثمن ستة لكل واحدة ثلاثة وللبنات الثلثان اثنان وثلثون لكل
 واحدة ثمانية وللجدتين السبع ثمانية لكل واحدة اربعة وللأختين لاب وهما لكل واحدة سهم والله اعلم **قوله** وانما
 هو الهرب من الحرام والتخلص منه حسن قال في التترخاينة مله علمائنا ان كل حيلة يحتال بها الرجل لا بطل الحق الغير
 او لادخال شبهة فيه فهي مكروهة يعني تحرهما وفي العيون وجامع الفتاوى لا يسمعه ذلك وكل حيلة يحتال بها الرجل
 ليتخلص بها من حرام او ليتوصل بها الى حلال فهي حسنة وهو معنى ما نقل عن الشعبي لا باس بها الحيلة فيما يحل **قوله** قال
 الله تعالى وَخُذْ بِلِئْلِ كَضِغْتًا فَاَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ هل اتعالم المخلص لا يوب عليه السلام من يمينه التي حلف ليضرب
 امرأته مائة مودود تعلق محمد بهذه الآية في مسائل الحيل والخصاف لم يتعلق بها في حيلة قيل لان حكمها
 منهوخ وعامة المشائخ على انه ليس منهوخ وتكلموا فيما بينهم في شرط البر فيه قال بعضهم ان ياخذ الخائف مائة
 عود ويسوي رؤس الاعود قبل الضرب ومن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال وقعت وحشة بين هاجر ومارة فحلفت
 هاجر ان ظفرت بها قطعت عضوا منها فارحل الله تع جبرئيل هم الى ارواهيم هم ان يصلح بينهما فالتاب مارة ما جئته

لغيره من صاعا من تمر وعصا من فلفل صلى الله عليه وسلم اربعة عشر مرة ثم يامسك بها لمعة ثم يبتعث بسلعتك تمر او
هنا كله اذا لم يرد الى الضرر باحد انتهى وفيه فصول الاول في الصلوة اذا صلى الظهر اربعة اوقات في المسجد فالحيلة
لي لا يجلس على راس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة نفلا ويصلي مع الامام الثاني في الصوم التزم صوم شهرين
معتا بعين وصام رجبا وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة ان يصام فرملة السفر فينوي اليوم الاول من شهر
ومضان عما التزم ولو حلف لا يصوم رمضان هذا ايضا فريد فطر الثالث في الزكاة من له نصاب اراد منع الوجوب عنه
فالحيلة ان يتصدق بدراهم منه قبل التمام اذ يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم واختلفوا في الكراهة
ومشائنا راج اخذوا بقول محمد راج دفع الضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين واراد جعله عن زكاة العين
يعني فارحن الله تعالى الى ابراهيم عليه السلام ان يامر مارة ان تثقب اذنيها جرف من ثم ثقب الاذان كذا في التترخانية
قوله اذا صلى الظهر اربعة اوقات في المسجد يعني واراد الصلوة مع الامام احراز الفضيلة الجماعة **قوله** حتى تنقلب
هذه الصلوة نفلا **قوله** واذا انقلبت هذه الصلوة نفلا يضم اليها ركعة اخرى لئلا يلزم التغفل بالتبراء **قوله** ويصلي مع الامام
بان ينوي الدخول معه في صلواته والجملة معطوفة على جملة النفي **قوله** الثاني في الصوم اقول قد قدم الصوم على الزكاة
وهو خلاف صنعه من اول الكتاب الى هنا **قوله** التزم صوم شهرين متتابعين الخ اقول فيه نظرا فان الشهر كما يكون
ثلثين يوما يكون تسعة وعشرين يوما كما ثبت في الحديث فاذا صام رجب وشعبان فقد وفيا بالتزومه وان كان شعبان
ناقصا وانما يتم ما ذكره ان لو التزم صوم شهرين متتابعين كما ملين **قوله** فالحيلة ان يصام فرملة السفر فينوي
الخ كذا بخط المص والاصواب ان يقول ان يخرج من وطنه قاصدا مدة السفر فينوي الخ **قوله** ولو حلف لا يصوم
ومضان الخ في التترخانية نفلا من الذخير ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطبيقات امراته
فان ان لا تحن فالحيلة ان يصام فرملة فطر **قوله** ان يتصدق بدراهم منه قبل التمام اذ يهب النصاب لابنه الصغير
يعني حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول اذ يهب تلك الدراهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم اذ يهب الدراهم
كلها له فلا تجب الزكاة وقد ذكرنا ابا يوسف القاسمي رح وهب ماله في آخر الحول لزوجه ثم استوهبه منها بعد ذلك
لتسقط عنه الزكاة وذكر ذلك الامام البيهقي رح يقال هذا من فقهه وان كان ذلك مكرها عند الامام ومحمد كذا
في التترخانية قال بعض الفضلاء قوله اذ يهب النصاب من ابنه الصغير هذا يحتاج الى ان يرجع في الهبة وهو ليس
بصحيح عندنا انتهى ورده بعض الفضلاء بانه صحيح في صورة ذكرها المص في فن الاغاز من الهبة من ان الولد اذا
كان مملوكا لا جسي ما له الرجوع فيها فيعمل ما هنا على ذلك انتهى اقول حمل ما هنا على ذكره في فن الاغاز
غيره يدلان المقصود من الحلية الخلاص بكل حال فلا يكون مقصورا على صورة نادرة وانما كان للواهب
الرجوع في هذه الصورة لان الهبة في هذه الصورة في الحقيقة انما وقعت للمالك لا للولد وهو اجنبى من الواهب لان
المملوك لا يملك وان ملك هذا لقائل ان يقول تحقق الحيلة في منع وجوب الزكاة غير متوقف على الرجوع بالتعلق به
لا يسهل ولا يفتني من رجوع لان الولد وان ملك المالك بالهبة وامتنع الرجوع فالاب يتملك مال ولده عند الحاجة اليه
لقوله صلعم انت ومالك لا يملك فلم تعز الحيلة بالهبة الى الولد من فائدة زائده على سقوط وجوب الزكاة والله اعلم
قوله واختلفوا في الكراهة اتوا بالفتوى على عدم حوازي الحيلة لاسقاط الزكاة وهو قول محمد رحمه الله وهو المعتمد

فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه من دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع المديون من دفعه له ماله
 وبأخذه منه لكونه ظفراً بنس حقه فان ما نعه رفعه الى القاضي فيكلفه قضاء الدين او وكل المديون خادم الدائن
 يقبض الزكاة ثم يقضاه دينه فيقبض الوكيل صار ملكاً للموكل ونظر فيه بامكان عزله فبدا فعه وبأني ما تقدم وما نعه
 بان يؤكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار ان يقول كلما عزلته فابسته
 وكيلى ودفع بان في صحة هذا التوكيل اختلافاً فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض
 فالحيلة ان يتصدق الدائن ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة والحيلة في التكفين بها التصديق بها
 على فقيز ثم هو يضمن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد الرابع في الفدية اراد الفدية من صوم ابيه او
 صلواته وهو فقير يعطي من صوم من من السخنة فقير اثم يستوفيه ثم يعطيه وهذا الى ان يتم الضامن في الحج اذا اراد
 الا فاقى دخول مكة بغير احوام من الميقات قصداً مكاناً آخر داخل المواقيت كبستان بنى عامراً اذا اراد ان يكون
 لبنته محرم في السفر يزوجه من عبد يعلمها فقط المأدس في النكاح اصبحت امرأة نكاحه فانكر ولا يبين عند
 الامام عليه فلا يمكنها المتزوج ولا يومر بتطليقها لانه يصير مقراً بالنكاح فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول
 كما في الدرر والغرور في التنوير انه يفتى بقول ابي يوسف في الشفعة ويقول محمد في الزكاة **قوله** فالحيلة ان يتصدق
 عليه ثم ياخذ منه من دينه لانه لا يتأدى بالدائن زكاة العين ولا زكاة دين آخر **قوله** وهو افضل من غيره اي من
 التصديق على غيره **قوله** فيقبض الوكيل صار ملكاً للموكل وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقبض دينه
 من هذا المال بحكم وكالاته **قوله** ونظر فيه بامكان عزله يعني بعد ما قبض المال فلا يقبل والوكيل على قضاء الدين فلا يحصل
 مقصود صاحب المال **قوله** فيدفعه بان لا يفارق صاحب المال الوكيل **قوله** وبأني ما تقدم وهو ان يمد يد وبأخذ المال من
 الوكيل او يرفع الامر الى القاضي فيكلفه قضاء الدين **قوله** ودفعه بان يؤكله ويغيب الخ اقول لم يتشخص لي المراد منه فليتأمل
قوله ومنهم من اختار ان يقول الخ قال شمس الاثمة الحلواني احسن ما قيل في هذه الحيلة ان يعطي صاحب المال
 المديون من ماله الفين زيادة على مقدار الدين حتى يقضي الدين بمقداره من المال المعين ويبقى له بعد قضاء
 الدين شئ ينتفع به فلا يقع في قلبه ان لا يفي بما شرط عليه **قوله** فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه
 في المقبوض بان كان لرجلين على رجل الف درهم **قوله** فالحيلة ان يتصدق الدائن بمائة الف صاف فالوجه في
 ذلك ان يهب الغريم لصاحب المال بقدر حصته مما عليه ويقبضه ثم يدفع اليه ويحتسب به من زكوة فيجزيه ذلك
 من الزكاة ثم يبرئه من حصته من الدين فيبرأ ولا يشركه شريكه في ذلك **قوله** والحيلة في التكفين بها اي الزكاة
 والمراد الذي وجب تملكه لاداء فرض الزكاة **قوله** فيكون الثواب لهما ثواب الصدقة وللفقير ثواب التكفين
 وكذلك جميع ابواب البر التي لا يتأتى التملك فيها كماله المساجد وبناء القنطرة والرباطات **قوله** قد كانا
 آخر الخ عبارة الترخانية قصداً مكاناً آخر وراة الميقات نحو بستان بنى عامراً موضع آخر بهذه الصفة لئلا جازم اذا وصل
 الى ذلك الموضع يدخل مكة بغير احوام وعن ابي يوسف رحمه الله انه شرط الاقامة بثلثي المكن خمسة عشر يوماً يعني
 لو نوى اقل من ذلك لا يدخل مكة بغير احوام **قوله** يزوجه من عبد يعلمها فقط لان علمها بالنكاح يشترط دونه **قوله**
 ولا يومر بتطليقها كذا الخطا المص والصواب ولا يمكنه تطليقها **قوله** فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول الخ فان على هذا الطريق

ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثا لو ادعى نكاحها فانكرت فالجملة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تتزوج بأخى واختك في صحة اقرارها بنكاح فائتبع الحية في صحة عبة الاب شيئا من مهر بنته للزوج انما كانت كبيرة فانه ذهب له هذا باذنها على انها انكرت الاذن فانما ضمن فيصح وان كانت صغيرة يجعل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان مليا فيصح ويبرأ الزوج واذا اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له يزوجه على ان امرها بيد المولى يطلقها المولى كما كلما راودا اذا خافت المرأة الاخراج من بلد ما تنزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها ما اذا اخرجها كان لها تمام مهر مثلها او تقربا لبيها اولولدها بل ينفاذا اخرجها منعها المقر له فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا اباعها بذلك المال ثيابا فاذا احلف لا يأنم والاولى ان تشتري شيئا ممن تثق به او تكفل له ليكون على قول الكل فان محمد ارح خالف في الاقرار ان يتزوجها وخيف من اولياها او كله ان يزوجه من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي بصداق كذا جوزة الخصاص ان كان كفوا او ذكرا علوانى روح ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به

لا يصير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شيء **قوله** ولو ادعى نكاحها فانكرت يعني ولا يمينه له **قوله** ان تتزوج بأخى واختك وما يتعسر او يتعذر حصول التزوج حال الدعوى فلا تقيد هذه الجملة شيئا **قوله** واختك في صحة اقرارها بنكاح فائتبع قال الفقيه ابو جعفر يصح ولكن بالتكذيب من الغائب وقال محمد ابن الفضل لا يصح كذا في التترخانية **قوله** ان انكرت الاذن يعني ورجعت **قوله** ان كان مليا عاين التترخانية ان كان الاب املى من الزوج **قوله** تنزوجه على مهر كذا الى قوله كان لها تمام مهر مثلها يعني ويقر الزوج ان مهر مثلها شيء كثير يثقل عليه وتشهد على اقراره كافي حيل الخصاص قال ابو علي النسفي انما يصح هذا الاقرار اذا كان في حيز الاحتمال اما اذا كان في حيز المحال فلا وبعض مشائخنا قالوا لا بل ما ذكره في الكتاب صحيح بل ليل ما ذكره محمد وحمه الله في كتاب الاقرار اذا اقر الرجل ان لهذا الصغير علي الف درهم من قرض اقرضته ارم من ثمن مبيع باعني به والصبي ليس من اهل اليبيع والقرض فانه يصح اقراره وان كان لا يتصور وجوده في السبب من جهة الرضيع لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة بمباشرة ابيه الى سببه وان عقاد السبب وجعلنا هذا من المقر التزاما لما زاد على مهر المثل بجهة اخرى تصحيحاً للاقرار كذا في التترخانية فليراجع **قوله** او تقربا لبيها اولولدها بل ينفاذا يعني وتشهد على اقراره **قوله** فاذا اراد اخرجها منعها المقر له لكن هذه الجملة انما تكون حيلة على قول ابي يوسف ارح لا على قول محمد لان عنده يصح اقرارها بالدين في حق نفسها الا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له ان يمنعها من الخروج وكان للزوج ان يستحلف المقر له بالله ما اقررت لك به **قوله** والاولى ان تشتري شيئا ممن تثق به يعني بضمن غال كافي التترخانية **قوله** او تكفل له بامر او بغير امره فان للبائع والمكفول له ان يمنعها من الخروج عند الكل فان محمد اختلف في الاقرار في التترخانية بعد كلامه فالجاصل ان في كل موضع اقرت وذكر المقر له سببا يصح اقراره في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له ان يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع اقرت ولم يذكر المقر له سببا كان في صحة اقراره في حق الزوج اختلافا على ما بيناه **قوله** اراد ان يتزوجها وخيف من اولياها الخ اقول انما جاز هذا العقد وان كان المباشرة واحد الا ان الواحد يتولى طرفي العقد في باب النكاح عندنا **قوله** وذكر العلوانى روح ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به يعني في الاكتفاء بهن القدر في تعريض المرأة للحوار

ولوا دعت عايد مهرها وكان قد دفعه الى ابيها وخاف انكارهما ينكروا صل النكاح وجاز له الحلف انهما تزوجها على كل اقسامهما اليوم والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج بالحبلة ان يزوجه فضولي ويجوز به بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف لا يزوج بنته فزوجها فضولي واجاز له الاب لم يحنث السابع في الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق ثم معاذ كوفلانة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة والحيلة للمطلقة ثلاثان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلاثا وباتنة فيقع بالجماع مرة فان خانت من امسكه بالجماع يقول ان تزوجتك وامسكتك ففوق ثلاثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك فانت طالق ثلاثا وباتنا والاحسن ان تزوجه على ان امرها يبدل ما في الطلاق بشرط بدليتها بذلك ثم قبوله اما اذا بدأ المحلل فقال تزوجتك على ان امرك بيدك فقبلت لم يصير امرها بيد ما الا اذا قال على ان امرك بيدك بعد ما اتزوجك فقبلت واذا خانت ظهروا امرها في التحليل تهب لمن تشق به ما لا يشتري بممملوكا النكاح وبعض مشائخنا كانوا يقولون انها لم تصر معرفة بهذا القدر من التعريف **قوله** ولوا دعت عليه مهرها اليع عبارة الترخائية رجل تزوج امرأة على مائة دينار ودفع المهر الى ابيها والى من يجوز قبضه لها ثم ان المرأة طالبت الزوج با مهر وحصلت قبض ابيها وقبض من يجوز قبضه عليها وخاف الزوج انه لو اقر بالمهر عند القاضي ان يلزمه اياه ويجعل القول قولها **قوله** وجاز له الحلف اليع يعني فان ارادت المرأة تحليفه بالله ما تزوجها على كذا جاز له الحلف **قوله** قاصد اليوم اليع اي تاديا بقلبه انه ما تزوجها اليوم على كذا وهذا وجه اخر وهو ان ينوي بالآخر غير البلد الذي تزوجها فيه **قوله** والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما فقد اراي الحصاص فان من رآته ان لية التخصيص فيما لا لفظه صحيح اذا كان الحالف مظلوما وعند ثمانية التخصيص فيما لا لفظه لا يصح والمسئلة معروفة في ايمان الجامع **قوله** فالحلية ان يزوجه فضولي ويجوز به بالفعل هذا هو المختار كما في الزيلعي وعليه الفتوى كافي المنع الغفرا نقلا من الحانية لكن في جامع الفصولين في الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي ان الاصح انه لا يحنث بالقول ايضا وقد تقدم ان الفتوى على خلافه وانما لم يحنث بالاجازة بالفعل لان المحلوف عليه هو التزوج وهو عبارة عن العقد وهو يختص بالقول والاجازة بالفعل كبعث المهر او شي من المهر او المهر او المهر اليها ذكره الصد والشهيد رج وقيل هو المهر يكفي مطلقا لان الاجازة بالاجازة بالفعل وهو تحقق بالسوق وبعث الهدية لا يكون اجازة لانها لا تختص بالنكاح وهذا اذا تزوجه الفضولي بعد الحلف اما اذا تزوجه قبل الحلف ثم حلف ثم اجاز به بالفعل او القول لا يحنث كما في التنوير **قوله** وكذا لا يتزوج يعني لو حلفت امرأة ان لا تتزوج فزوجها فضولي من رجل فاخبرها وقبضت المهر لم يحنث **قوله** ولو حلف لا يزوج بنته اليع في جامع الفتاوى وروى هشام فيمن حلف لا يزوج ابنته فامر غيره فزوجها حنث وان زوجها غيره فاجاز بالفعل لا يحنث ومن الكوخى من حلف ان لا يزوج بنته فوكل رجلا حتى زوجها يجوز ولا يحنث في يمينه التهنى وهو مضاف لما في السراجية اقول ما في السراجية موافق لما في المتون فقد ذكر في الكنز وغيره النكاح في الاشياء التي يحنث الحالف فيها بالمباشرة والامر **قوله** والحيلة للمطلقة ثلاثا يعني اذا خانت ان يمسكها الزوج المحلل **قوله** ان يقول المحلل اليع حق العبارة ان يقال يقول الذي يريد التحليل قبل ان يتزوجها المحلل قل ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثا او واحدة **قوله** فان خانت من امسكه بالجماع عبارة الترخائية بالطلاق والجماع **قوله** يقول ان تزوجتك اليع حق العبارة ان يقال يقول له قبل التزوج قل ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام او فوق خمسة ايام وما اشبه ذلك ولم اجامعك فيما بين ذلك

مراهما في جامع سئل ثم يزوجهما منه لما إذا دخل بها ووجهه منها وتقبله فينقح النكاح ثم تبعث به إلى بلد يباع ونظر فيها بان العبد ليس بعقود ويمكن عمله على وجهه الوالي إذا نها لا ولي لها حلف ليطلقها اليوم فالحيلة أن يقول لها أنت طالق إن شاء الله تعالى أو على العهد فلم تقبل حلفه لا يطلقها فخلعها اجنبي ودفع له بدل له لم يحنث ولو قال كل امرأة تزوجهما فهي طالق فتزوج فاذا حكمها شافعيًا فحكم ببطلان اليمين صح ولو قال إن لم أطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فالحيلة أن يقول لها أنت طالق على الف دهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكر ما لا يملكها فالحيلة أن تدخل بيتها ثم يقال له الك امرأة في ذلك فيه نهى بائن فيجيب

فانت طالق ثلاثا واحدة بائنة فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة نفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليه الطلاق ويحصل الحلاس **قوله** مراهما في جامع مثله أي مقارب للحلم وفي شروط الظهيرة إذا تجاوز عشر حنين فهو فاسد وإذا قرب الحام فهو مراهق وقيل هو الذي تتحرك آلتة ويشتهي كافي المستصفي وقد غير البالغ للتحليل بعشر حنين وإن كان الأروى أن يكون حرا بالغًا فإن الإزالة شرط عند مالك كافي الخلاصة فالأولى الجمع بين المذهبين لأنه كالنكاح للامام أبي حنيفة وحول ذلك أفعال بعض اصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي في دياجعة المصفي كذا في شرح النقاية للمدلالة القهستاني وذكر الفقيه أبو الليث في تاحيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة يرجع إلى مذهب مالك لأنه اقرب المذاهب إليه انتهى وإنما خص المراهق وإن كان البالغ أولى لأن المراهق غافل عن ملاذ الجماع فلا يغشى أمرها بخلاف البالغ **قوله** ثم تبعث به إلى بلد يباع يعني حتى تنقطع المقالة بين الناس ولا يكون المشار إليه وهذا الماروي عن عمر رضي الله تعالى فيمن أتى بهيمة فحرق البهيمية بالنار حتى تنقطع المقالة بين الناس ولا تكون المشار إليها **قوله** ونظر فيها بان العبد الخ كافي في هذه الحيلة وهذه الحيلة ذكرها الخصاص وتظهر فيها شمس الأئمة الحلواني بما ذكر **قوله** فالحيلة أن يقول لها أنت طالق إنشاء الله تعالى ويكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى أن المفصول لا يعمل ركعت المضمرة في قلبه وكرهه مسموعا هل هو شرط اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وإنما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشائخ في فصلين الطلاق والاعتاق فإذا قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا مع أنه لم يثبت الوقوع حتى أن من حلف وقال لاطلقن اليوم امرأة تطليقة واحدة أو ثلاثا وقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثا إنشاء الله تعالى وقال لها أنت طالق ثلاثا لا قبل كان هذا الرجل بارأى يمينه وهو اختير مشائخ بلخ وكذا لك إذا حلف أن يبيع فباع بيعا فأنه لا يمينه فاعتبر بيعا موجباً للملك وإن لم يثبت للملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وإن لم يثبت به الوقوع ومشائخنا يقولون لا يتصف بكونه موقعا وجعلوا هذا الجواب على ظاهر الرواية وقالوا في المسئلة الأولى أن الحالف يعتبر بارأى يمينه في ظاهر الرواية كذا في التترخاوية فليراجع **قوله** حلف لا يطلقها فخلعها اجنبي الخ هذه الحيلة مذكورة في السراجية **قوله** فاذا حكمها شافعيًا فحكم ببطلان اليمين صح يعني الحكم بالبطلان لأنها مضاة لفظة للنص وهو قوله صلعم لا طلاق قبل النكاح فانه يرتفع اليمين في هذه الصورة قال في التترخاوية إلا أن هذا مما يعزف ولا يفتى به لقليل من علماء حرم العوام وظاهر قوله لا يفتى به لقليل أنه يفتى بالقول والعلة تقتضي عدم الانتفاء مطلقا **قوله** لم يقع وعليه الفتوى في التترخاوية أن عدم وقوع الطلاق رواية عن الامام وعليه الفتوى **قوله** أن تدخل بيتا يعني فيها زوجها **قوله** فيقال له كل

بذلك فتظهر له فيه هل ون عليه إن لم تطبخ قد رانصفه! حلال ونصفها حرام فهي طالق فالحلية ان تجعل الخمر في القدح
ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحلية حملها في فيه لقمة فقال ان اكلتها فهي طالق وان طرحتها فهي
طالق فالحلية ان يأكل النصف ويطرح النصف أو يأخذها من فيه انسان بغير امره الثامن في الخلع معك ابو حنيفة رح
عن رجل قال لامرأة انت طالق ثلاثا ما لعني الخلع ولم اخلعك وحلفت هي بالعق ان لم تسأله الخلع قبل الليل فقال
ابو حنيفة رح للمرأة سألته فقال له قل خلعتك على الف فقال لها قولي لا قبل فقالت فقال قومي واذهبي
مع زوجك فقد بر كل منكما وحيلة اخرى ان تبيع المرأة جميع ممتلكاتها ممن تنق به قبل مضي اليوم ثم تسترده
بعده التاسع في الايمان لا يتزوج بالكوفة يعقد خا رجها ولو في سوادها ما بنفسه او بوكيله لا يتزوج عبد م
امته ثم اراده فالحيلة ان يبيعهما من ثقة فيزوجهما ثم يستردهما لا يطلقها بخار يخرج منها ثم يطلقها او يוכל
فيطلقها خا رجها حلف لا يتزوجها يعقد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان يطلقها التحل
لغيره بيقين حلفته امرأة بان كل جارية تشتريها فهي حرة

امراة لك فيه الخ اقول الصواب ان يقال فيقال له قل كل امرأة لك فيه **قوله** فقد بر كل منكما في يمينه هكذا
ذكره الخصاص قال الشمس الاثمة ما ذكره الخصاص مخالف لما في البسوط وهو ان الخلع معارضة بشبهه البيع فالبر لا يحصل
ما لم يوجد الايجاب والقبول بخلاف ما لو عقد اليمين على التبرعات فعلى هذا ينبغي ان لا يقع البر في يمين كل واحد
منهما اذ لم يوجد القبول من الاخر قبل ما ذكره شمس الاثمة يستقيم في جانب المرأة لان الخلع من جانب الزوج
يمين وتعليق للطلاق بقبولها والتعليق يتم بالمعلق لا تعلق له بالقبول واليمين تتم بالحالف لا تعلق لها بغيره كذا
في التترخانية فليراجع **قوله** قبل مضي اليوم يعني فيمضي اليوم وليس في ملكه شيء فتتحل اليمين لا الى جزاء
قوله يعقد خا رجها ولو في سوادها قال الامام الحلواني جعل محمد رحمه الله هو اذ الكوفة غير الكوفة وهو الذي
من الري وانما تظهر هذه الحلية في الاجارة اذا امتا جردا به الى الكوفة ارا الى مراد الى سمرقند يجوز لان هذه اسامي
القصة لا غير فكان المعقود عليها معلوما واذا استاجر دابة الى الري لا يجوز لان هذا الاسم يقع على القصبة والسواد
جميعا مكان المعقود عليها جهولا وانما عرفت هذه الاسامي من جهة العرف لا من جهة اللغة كذا في التترخانية فليراجع
قوله فالحلية ان يبيعهما من ثقة فيزوجهما ثم يستردهما يعني بطريق الشراء ذكره في الحلية الخصاص قول في التترخانية وقد
ذكرنا عن الكرخي ان من حلف لا يتزوج بنته فوكل وحلا حتى زوجها انه يجوز ولا يحنث في يمينه وهذه كانت لا تخفى
على الخصاص ان كان ما ذكره الكرخي صحيحا انتهى اقول قد قد منا ان ما نقل عن الكرخي مخالف لما في متون المذهب
فكان غير صحيح فلذلك عدل عنه الخصاص **قوله** حلف لا يتزوجها يعقد مرتين يعني لا نه ان حنث فقد جلد نكاحها
بعد ما حنث بالنكاح الاول وان لم يكن حنث لم يضره النكاح الثاني وهذا يستقيم اذ لم يكن في النكاح الثاني تسمية مهر وقد
صح النكاح لا يلزمه بالنكاح الثاني شيئا فاما اذا كان في النكاح الثاني تسمية يلزمه من الامام ابي حنيفة رح وان اصله ان
من تزوج امرأة وسمى لها مهرا ثم تزوجها ثانيا وسمى لها مهرا يلزمه الثاني فيضره النكاح الثاني فان اراد ان يتزوجها
ثانيا من غير ان يلزمه زيادة على المهر الذي سماه في النكاح الاول فالحيلة ان يتزوجها على النصف الذي بطل منه النكاح
ولا يقع الطلاق في هذا النكاح كذا في التترخانية **قوله** الاولى ان يطلقها التحل لغيره بيقين يعني احتياطا لاختلاف السلف

فقال نعم نا وبأبائية بعينها صحت نيته ولو نوى بالجارية السفينة صحت نيته ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك نا وبأبائية صحت عرضي على غيره يميننا فقال نعم لا يكفي ولا يصيرها لفا وهو الصحيح كذا في التاتارخانية وبلى هذا فما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقاً فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت كذا فعندي حر يبيعه ثم يفعل ثم يسترده الحيلة في بيعه من يريعتق بموت سيده ان يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حر انتقص البيع باقالة او خيار ثم ادعى به الحيلة ان يحلف المدعى عليه نا وبأبائية غير مكانه او زمانا غير زمانه

في صحة هذه اليمين او وقوع الطلاق عند التزوج فان الصحيح ما قاله بعض السلف انه لا يقع الطلاق لما تزوجها ولو قلنا انه لا يطلقها تطليقة اخرى والمراة تتزوج آخر بناء على مدح صاحبنا وهي امرأة الزوج الاول وهذا نسخ ان يطلقها تطليقة اخرى حتى تبين منه اما يحكم هذه الطلقة واما يحكم اليمين السابغة فيحل لها التزوج بزوجة آخر انتهى ومنه يظهر ما في كلام المص من الايجاز البالغ حد الانغاز **قوله** فقال نعم نا وبأبائية بعينها صحت نيته يعني ديانة لا قضاء لانه نوى خلاف الظاهر كما في المحيط **قوله** نا وبأبائية صحت اي نيته قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه كما في المحيط **قوله** عرضي على غيره يميننا فقال نعم لا يكفي ولا يصيرها لفا وهو الصحيح كذا في التتارخانية اقول الصواب يكفي ويصيرها لفا كما في التاتارخانية وعبارتها بعد كلام وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرض على غيره يميناً من الايمان فيقول ذلك الغير نعم انه يكفي ويصيرها لفا بملك اليمين التي عرضت عليه وهذا فصل يختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو الصحيح انتهى منه يعلم ما في نقل المص من التتارخانية من التحليل وان الصواب ما قلنا من قوله لا يكفي ولا يصير ويوافق ما في التتارخانية وما نقله صاحب التاجية من حيل المحيط لوعرض عليه اليمين فيقول نعم يكفي ويكونها لفا واعلم ان ما ذكره المص هنا مخالف لما ذكره في القاعدة الحادية عشر من فن القواعد وهي السؤال معاد في الجواب فتنبه لذلك **قوله** وبلى هذا فما يقع من التعاليق في المحاكم اقول هذا تفريع على الخطأ والخطأ يأنس بالخطأ **قوله** لا يصح على الصحيح كما قدمناه وقوله نعم يكفي في التعليق بعد قراءة الشاهد التعليق عليه لان الشاهد يستخبر من يريد ان يعاقب عليه فاذا قال نعم كان جواباً واعلاماً كما انه اعاده في جوابه فيلزمه موجب التعليق ويشهد عليه به فلو قال لم ارد الجواب كان خلاف الظاهر فلا يصح في قضاء وفي الفتح لو قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف المجيب ولو قال والله لتفعلن كذا فهذا على اقسام منه كورة في الولو الحية والعلها هي مسئلة عرض اليمين التي ذكرها في التتارخانية وفي الخلاصة من الايمان رجل قابل لمدونه امرأته طالق ان لم تقص ديني فقال المديون نعم وادار جوابه اليمين لازمه وان دخل بينهما انقطاع **قوله** ان فعلت كذا فعندي حر يبيعه يعني ممن يثق به اذا اراد استرداده وبسلمه اليه **قوله** الحيلة في بيعه مدبر يعتق بموت سيده الخ عبارة التتارخانية نقلاً عن الذخيرة ولوان رجلا اراد ان يدبر عبداً ويجوز بيعه فانه يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حر هكذا روى الحسن ابن زياد عن الامام ان بيعه يجوز انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الركاكة **قوله** انتقص البيع باقالة الخ في المحيط رجل اشترى من رجل داراً وضعية ثم انتقص البيع بينهما باقالة او غير هاتم ادعى البائع على المشتري انه اشترى ذلك منه وقد مداه الى القاضي واراد ان يستحلفه بالله ما اشترى ذلك منه والبائع مبطل في

حلف لا يشتريه بائنا خسر دورهما فحلفوا له باحد عشر وشرى آخر غير ذلك فله ان لا يبيع العزوب من ثلثي ثمنه
 ابد انا لحيلة يبيع الثوب فانه يبيع من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه
 فنسولي منه ولا يبيعه لا يشتريه بالخييار وفيه تفرق في اشتريه مع الثوب او يشتريه بالاسم ما لم يشتريه بالاسم
 لا يبيع العزوب منه من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه او يبيعه منه من ثمنه
 هذه الد موع فالحيلة في دفع اليمين انه يتولى انه لم يفت وها منه يفتل ادا وبمكة او في بلد كل لو فتح البيع فبذره يفتل
 انه لم يشتريه من شهره فان كان الذي هو المشتري فاد استحلان البائع فانه حلف في ما وصفتا من الثوب فله ان لا يبيع
 مظلوم يسفي لدفع الظلم من نفسه انتهى قال في الترخائية هل اذا في التخصيف بناء على انه يروي لينة فله ان لا يبيع
 لدفعه **قوله** حلف لا يشتريه بائني عشر دورهما الخ قال في الترخائية ولو ان رجلا ماوم رجلا بثوب واني البائع ان ينفقه
 من اثني عشر دورهما دينار او باع باحد عشر دورهما وتو بالابحنت في يمينه وكان ينبغي ان يحنث لا في غير
 الحالف ان لا يلتزم اثني عشر دورهما وما يبلغ قيمة اثني عشر دورهما فيجعل هذا كالمصرح به في يمينه ولو صرح به في
 يمينه يحنث كل ٢ هنا الجواب انه لو حنث في يمينه بسبب هذه البهراء انما يحنث اذا اراد في يمينه او ما يبلغ
 قيمة اثني عشر دورهما من مال آخر موع الدواهم ولو ارادنا ذلكا ردناه بمجرد العرف والقصد لان احم الدواهم
 لا يستعمل ما لا آخر ولا يجوز اثبات الزيادة في اليمين بمجرد العرف والقصد الا ترى ان من حلف لا يشتري هذه الثوب
 بدوهم فاشترى به دينار لم يحنث في يمينه مع ان الدينار اكثر من الدواهم ومن رغب عن شراء شيء
 بدوهم كان رغب من شرائه بما تبلغ قيمته درهما وزيادة ولكن قيل لو اردنا ذلكا ردناه بمجرد العرف وانه
 لا يجوز وهذا الذي ذكرناه في المسئلة المتقدمة من عدم الحنث هو ابع القياس اما على جواب الاستحسان يحنث فقد
 ذكر محمد رحمه الله فيمن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا باكثر او الا بازيد وما به يتمع ودنا القياس
 ان لا يحنث لان المنقي هو البيع المطلق والمستثنى البيع باكثر من العشرة او بازيد منها لان الكثرة والزيادة انما تكون
 في الجنس الواحد والدراهم والدنانير جنسان مختلفان فلم يحنث من هذا البيع وحل حنث اليمين وفي الاستحسان
 يحنث في يمينه لان الدراهم والدنانير جعلت جنسا واحدا فيما حل احكم الربا متعشر الدراهم بالدنانير مكان هذا
 بيعا باكثر **قوله** او يوكل ببيعه منه فانه لا يحنث لما في ايمان الاصل ان من حلف لا يبيع ولا يشتري فامرا انسانا
 بقوله لا يحنث الا اذا كان ملطانا لا يتولى ذلك بنفسه **قوله** لا يشتريه يشتريه بالخيار يعني ان قال لو اشتريه
 هذا العبد فهو حر ثم بدله ان يشتري في العبد يشتريه على انه بالخيار فلا يملكه بنفسه الشراء فلا يحنث عليه فتمتلك اليه
 حتى لو افضه الشراء ثم اشتراه باقلا لا يحنث عليه فكل اذكر الخصاص في حيله **قوله** وفيه نظر وجه النظر ما ذكره محمد في الخصاص
 الصغير ان من حلف ان يشتريه هذا العبد فهو حر فاشترى بالخيار مطلق عليه فلا ذكر خلافه في العتق خالص **قوله**
 ثم يشتري السهم لابنه الصغير ولا مراء به امرها ويشتري تسعة وتسعين سهمه بالنفس ثم ان البائع يقول له اني ابيعك السهم الباقي ولم
 ومب له السهم الباقي فبقي العبد ونحوه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما لا يحتمل القسمة لا تلتحق الهبة وفي التبعين
 بجميعا لا يحنث في يمينه **قوله** عبده هو ان اخذ دينه متفقا بالخ يعني اذا كان لرجل دين لرجل اخر فله ان يبيع له دينه
 الذي من عبدي حر ان اخذها اليوم متفقا فالحيلة ان ياخذ بعض المائة متفقا **قوله** حلف لي اخذ من ثلثي حقه يعني ان

ان لا يأخذ منه في الحيلة ان يأخذ من وكيل المحلوف عليه او من كفو له او من هو يله وقبل بحث ان اكلت من هذا الخبز
 يد اياه في مصيده او يطبخه حتى يصير هالكا ميا كذا لا يمكن طه ما فلان يبيعه له او يهديه فبا كذا ان صعدت فكل وان
 نزلت فكل فكل انما هو كذا بها لا ينفق عليها يهبها ما لا تنفقه او يبيعه فتنبتل اليمين اذا انقضت عدتها او تستأجر
 زوجها كل سنة فكذا على ان يتجر لها من الكسب لها وان كان ما نفعنا تستجره لتقبل العدل طلبت ان يطلق ضررتها فالحلية
 ان يتزوج لغيري احمها على احم الضررة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة فاولا الجديلة او يكتسب احم الضررة في كفه اليسرى
 ثم يقول طلقت فلانة مشير الى اليمين الى ما في كفه اليسرى فله السراق ان لا يخبر بها جماعة ثم عليه الاضواء فمضى
 لو سارق يقول لا وبالسارق يسكت من احمه فيعلم الوالي السراق ولا يهنت الحالف لا يسكنها وشق عليه نقل الامتعة
 يد له ان لا يأخذ منه في الحيلة ان يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يهنت وكذا الواحد من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه
 بما مره او من رجل احاله المحلوف عليه فقل برى يمينه هكذا اذكر القدر وري قوله وقيل يهنت قال في العيون
 اذا حلف لا يقبض ماله من المطلب باليوم فقبض من وكيل المطلب هنت وان قبض من متطوع لم يهنت انتهى وان عني
 ان يكون ذلك بنفسه صدق ديالة لا قضاء وذكر في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا لا قوله يد له
 ويعلقه في مصيدة الخ يعني الحيلة في عدم الهنت ان تفعل ذلك على ما روي عن الامام وفي القدر وري لوجهه ودقه
 ثم شره بمائة لا يهنت وان كان اكله مبالوا لا يهنت وقال الفضلي اذا جعله ثريد ارحوان لا يهنت لان احم الخبز قد زال عنه
 قوله لا يأكل طعاما لعلان الخ يعني ثم يد له ان يأكله في عدم الهنت ان يبيع المحلوف عليه من الحالف فلا يهنت
 لو كان له لو اهداه المحلوف عليه الحالف فاكل لا يهنت لان الطعام صار ملكا للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف اكل
 طعام نفسه قال شمس الاثمة الحلواني الخصاف حوز بيع الطعام هنا مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشارا اليه
 او مشيرا اليه الى موضعه بان يقول من يد له كذا او يعرفه بشيء اما اذا اطلق اطلاقا لا يجوز هذا البيع كذا في الترخانية
 قوله ان صعدت فكل الخ يعني لو ان امرأة ارتقت السلم لتصعد السلم فقال الزوج لها انت طالق للمثان صعدت
 وانت طالق ان نزلت والحيلة فيه ان تحمل فتنزل قوله او يبيعهما اقول لو قال او يطلقها كما في الترخانية لكانا وليا
 لانه لا فرق بين البائث والرحمي بعد انقضاء العدة قوله فتنبتل اليمين اذا انقضت عدتها يعني ثم ينفق عليها
 فيرفع اليمين قوله ثم الكسب لها يعني تنفق منه على نفسها فلا يهنت قوله وان كان صانعا الخ يعني كان يكون خياطا
 يستأجره لبيعها مشاهرة فيستقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فاذا انفق على نفسها منه لا يهنت
 قوله او يكتسب احم الضررة في كفه اليسرى الخ يعني واسم ايها كافي الترخانية قال شيخ الاحلام ابو الحسن سمعت مثل
 هذا من القاضي الماتريزي انه فعل مثل هذا في تعذيب الخاقان اياه ومشايع عصره لا يخالعه ولا يجرهون عليه وكتب
 على كفه اليسرى اسم الخاقان وكان يقول عند التعذيب لا خالف هذا الخاقان ولا خرج عليه كان يشير بيمينه الى
 يمينه يساره قوله خلفه السراق ان لا يخبر باسمائهم فالسبيل ان يقال له انا نعد عليك اسماء والقا بانهم ليس
 بسارق فاذا ذكرناه قبل واذا انتهينا الى السارق اسكت او قل لا تقول فينظر الامر ولا يهنت قوله لا يسكنها وشق عليه
 نقل الامتعة الخ يعني اذا حلف لا يسكن هذه الدار وموها كنها وشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع ممن يشق به
 ويخرج بنفسه واياه ثم يشتريه المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحول والضمير في قول المصنف يبيعه راجع الى الامتعة

فان اقرعت من الثلث في الحيلة ان يقر بالعبد له جل ثم الرجل يعتقه اذا اراد ان يطا حارية ولا يمتنع بيعها لو ولدت
 يبيعها لابنه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالا ولاد احراز ولا تكون ام ولد العادي عشر في الوقف والصدقة اراد الوقف
 على مؤمن مؤنة وخاف عدم احازة الورثة بقرانها وقف رجل وان لم يسمه وانته متوليها وهي في يده اراد وقف داره
 وقفاً صحيحاً اتفاقاً فاجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى المتولي ثم يبتاعها في بيعهم القاضي باللزام اذ يقول
 ان قاضي الحكم بصحته فيلزم وان اطله قاض كان صدقة الثاني عشر في الشركة الحيلة في حوازيها في العروش ان يبيع
 كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر ثم يعتقد انها وهي معروفة الثالثة عشر في الهبة ارادت هبة المهر من الزوج

قوله فان اقرعت من الثلث يعني وهو يريد ان يعتبر من جميع المال كما في التتارخانية **قوله** فالحيلة ان يقر بالعبد لرجل
 الخ يعني احذيا بان يقول هذا العبد لك كما في التتارخانية **قوله** اذا اراد ان يطا حارية ولا يمتنع بيعها لو ولدت
 الخ في المحيط في باب الخيل في اليمين على العتق والتزويج رجل له حارية يطاها فخاف ان تأتي بولد متصيرام ولد
 فالحيلة ان يبيعهما من ابن له او ممن يثق به ثم يتزوجها فيكون اولاده منها احرارا ان كان باعها من ابن له او من ذي رحم
 محرم يعتقون بقرانهم من المالك والحارية قنة رقيقة على حاليها على ملك الذي باعها منه له ان يبيعهما و
 يخرجهما من ملكه انتهى وقال في باب الخيل في الكفاية لو اراد ان يطا امته ولا تصيرام ولد يبيعهما من ابن له صغير
 ثم ينزوجهما فيكون اولاده منها احرارا ولا تكون ام ولد له يملك النكاح حارية ابنة الصغير من غيره وملك من نفسه لان
 فيه احد مال متقوم بازاء البضع الذي لا يتقوم الا بالعتق فتحصل له الغبطة والنظر **قوله** بقرانها الخ اي الدار وقف
 رجلا فالصير راجع الى الدار المتعلقة في الذهن اذ لا يرجع للصير في نظم الكلام فاذا اقر بها ذكر لم يكن ثورثه
 معارضة في ذلك فيا من من حوف عدم اجازتهم **قوله** فيحكم القاضي باللزام اقول في المنبع شرح المجمع ان الوقف
 اذا كان محكوما به يلزم بالاجماع **قوله** اذ يقول ان قاضي حكم بصحته فيلزم اقول في جامع الفصولين من الفصل
 الثاني لو احتيج الى كتابة الحكم في المجندين كوقف وا حارية مشاع ونحوه ولو كتب وحكم بصحته قاض من قضاة
 المسلمين ولم يسمه حازان لم يحكم به قاض وكتب الكاتب كذا بالاشك انه بهتان لكن ذكر المصنف ما يدل على انه لا بأس
 به وانته قال لو خاف الواقف ان يطله قاض ما به يكتب في صك الوقف وقد حكم به قاض اذا انصرف في الحقيقة وقع
 صحيحا انما يبطل بابطال القاضي وبكتا به هذا الكلام يمتنع قاض احرار من ابطاله فيبقى صحيحا وليس هذا كذا مبطلا حقا
 ومصححا غير صحيح لكن يمتنع المبطل عن الابطال انتهى ومنه يعلم ان ما يكتبه الموقوفون في صك الاحازة من قولهم
 وحكم بصحته والحال انه لم يحصل من القاضي حكم يثبت له مترتب على دعوى صحيحة يكون ذلك ما نعال للمبطل
 من الانطال له اذا التصرف في الحقيقة وقع صحيحا انما يبطل بابطال القاضي وبكتا به هذا الكلام يمتنع قاض احرار
 من ابطاله فيبقى صحيحا وليس هذا كذا مبطلا حقا ومصححا غير صحيح حتى يبطله قاض احرار وفي الفتاوى البرازية من
 كتاب الوقف وان حكم حاكم بلزومه بعد ما صار حاد لم يلزم انتهى قال قاضي القضاة عبد السرور السخنة بها مس
 نسخة من الفتاوى البرازية اقول كيف يعتد في لزومه كونه حاداً واليه هو راجع الى ان الوقف تسمع فيه الشهادة
 بدون الدعوى وليس الكلام في الشرائط انما الكلام في اصل الوقف فنامل وافهم تسد انتهى وفيه قائل فتنبه
قوله ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر اقول هذا ميقن بما اذا كانت قيمة متاع كل منهما مثل صاحب فاما اذا

عليها ان خلعت من الولاد ويعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعها شيئا مبنيا بتقدير ان المهر فاق المثلث تنجز اليه فتدفع خيار الردية وان لم يمت ففقد الزوج ومكبل ان يمت له دين واراد الشغل على انه ان مات يبرأ المديون والانه على ما لم يفعل ذلك قال لها ان لم تهيني صد اقله اليوم غا تسترطالني فالحيلة فيه ان تشتري منه ثوبا ملفوا بمهرها ثم ترد به بعد اليوم فيبقى المهر ولا يمت الرابع مخرج في البيع والشراء اراد بيع دار على انه ان امكنه سلمها والارد الثمن فالحيلة ان يقر المشتري ان يبيعها ويهي في يد ظالم يقر بالذهب ولم تكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البائع على تسليمها مكلفا ذكر الاصناف روحا وبوا عليه بعلم العبد وكيفية له عيب على الامام الاعظم رضى الله عنه قوله اذا باع حبلتي وخاف المشتري من انه ان يبيعها ويهي في يد ظالم يقر بالذهب ولم تكن في يد البائع

كان قيمة متاع احد هما اكثر باي كانت قيمة متاع احد هما اربعة الاف وقيمة متاع الاخر الف فان صاحبا الاقل يبيع من متاعه اربعة اخماس متاع صاحبه فيصير للمتع كله بينهما اخماسا ويكون الربح بينهما على قدر زواش جالهما كذا في الترخائية لميراجع **قوله** على انها ان خلعت من الولاية عبارة الترخائية امرأة حامل تزيد ان تهب المهر من زوجها على انها ان ماتت في نفاسها كان الزوج بريئا من مهرها وان سلمت من نفاسها عاد المهر على زوجها انتهى ومنه يعلم ما في عبارة النص من الخلل **قوله** فاذا ولدت تنظر اليه اليه قال شمس الاثمة الحلواني هذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد بخيار الردية غير موقت وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان اما اذا تعيب الثوب وتعذر رده فلا **قوله** ومكفاه امين لدين اليه يعني اذا اراد ان يبيع وله على آخر دين ويريد ان يكون الغريم بريئا لم يعد ان عاد اخذ المال **قوله** فالحيلة فيه ان تشتري منه ثوبا ملفوا بمهرها يعني وتقض ذلك الثوب من الزوج فاذا مضى اليوم فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذلك الزوج فيسقط اليمين ولا يمتد الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري تردده بخيار الردية ويعود المهر على الزوج واراد عليه انه مع الشراء يصدق انها لم تهب المهر فينبغي ان يعتد والجواب ان هذا قولهما في اشتراط تصور البقاء في الحقة اليوم او نحوه **قوله** فالحيلة ان يقر المشتري اليه قال شمس الاثمة الحلواني ذكر محمد في الزيادة اذا اشترى الثوب المنصوب من المالك والغاصب مقرر بالغصب في موضعين فاجاب في موضع انه يجوز البيع وقال في موضع آخر يكون البيع موقفا وهما متقاربان في المعنى لان التوقف انما يكون لا جلا للتسليم واما البيع فبائز **قوله** وهي في يد ظالم يقر بالغصب قيد بالاقرار لانه لو كان الغاصب بائزا يكون البيع باطلا ذكر ذلك محمد وقاسه على بيع الاقارب **قوله** ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البائع يعني لو لا اقرار المشتري لكان له حبس البائع لكن وحل الاقرار فليس له حبس لانه وجد الرضاء منه بتأخير القبض الى وقت الامكان ولا بد ان يشهد عليه البائع بذلك الاقرار لا يمكنه اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينه **قوله** وكذا لك عيب على الامام الاعظم والجواب ان هذا ليس امرا من الامام بالكذب لانه لم يقل لتفعل كذا حتى يكون امرا بالهذب ولكن هذا منقضى لانه لو كان فعل كذا كان كذا وكيف يكون هذا امرا بالكذب ومحمد رحمه الله لم يجوز ما هو ادق منه والله قال في مقادير الراية يقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريته بكذا وكذا قال في السير لو احدث الكفا ومسلما والاردوان يضر ثوبا منقده فامر المسلم ان يضر ثوبا منقده لا يصح ان يقول لا تضر ثوبتي بطني واضربوا على راحتي فان هذا امر بالمعصية ولكن ينبغي ان يقول الضرب على البطن شنيع والضرب على الرقاب اشد فيكون هذا امر بضرب الرقبة على وجه التعريض

لأنه ما مر البائع بأن يقول بان العبد من عبده أو من فلان حتى لو ادّعى أنه لم يسمع واجيب عليه بما باله ليس أمرًا بالكذب وإنما المعنى أنه لو فعل كذا كان حكمه كذا أراد هنا أن يقول إن يكون البائع قد باعه فإراد المشتري أنه إن استحق الرجوع على البائع يضعف الثمن ويكون له في الحيلة أن يبيع له بضعف الثمن ثوبًا كائنه دينارًا ومثلاً ثم يشتري الدلو بمائة دينار ويدفع الثوب له بالمائة فإذا استحق الرجوع بالمائة يبيع له بالثمنين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخالف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري في الحيلة في يبيع جارية يعتقها المشتري أن يقول إن اشتريتها فهي حرة فإذا اشتريتها عتقت وإذا أراد المشتري أن يخل من زاد بعد موته فتكون مندورة أو أود شراءه إذا ذهب بالثمن وليس معه إلا النصف ينقله ما معه ثم يستقرضه منه ثم ينقله فلا يفسد بالتفرق بعد ذلك لم يرغب في القرض إلا ليربح في الحيلة أن يشتري منه شيئًا قليلًا بقدر مراده من الربح ثم يستقرض إذا أراد البائع أن لا يغاصمه المشتري بعيب يأمره البائع أن يقول إن خالصته في عيب فهو صدقة وإن أراد البائع أن

خالف لم يجوز وهذا كيف يأمرون بالصف ب**قوله** يرجع على البائع بضعف الثمن الخ أقول الصواب بضعفي الثمن في الصحاح وضعف الشيء مثله وضعفه مثلاً وأما مثاله **قوله** في الحيلة أن يبيع له بضعف الثمن ثوبًا الخ عبارة لخصاف الحيلة في ذلك لأن كان يريد أن يشتريها بمائة دينار فلان استحق الرجوع بمائتي دينار وإن يبيع المشتري من البائع ثوبًا بمائة دينار ثم يشتري الدلو منه بمائة دينار في دفعها إليه وبالمائة الدلو ينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدلو أمانتي دينار فلان استحق رجوع المشتري به بالمائة ثم دينار **قوله** ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب الخ يجب أن يعلم أن كل من باع عمل أو شيئًا آخر ويبرء من عيبه فإنه يجوز زبيره عن العيوب كلها وإن لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب يعني الشافعي رحمه الله ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب أما إن كان ذلك فلا تصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى أما إذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيب لما أنه لا يعرف اسم العيوب ولا يعرف جميع العيوب حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف أن يرفع الأمر إلى قاض لا يرى البراءة من العيوب بدون التسمية بل دون وضع اليد على محل العيب صحيحًا وطلب الحيلة **قوله** باع من رجل غريب يعني لا يعرف كافي لخصاف **قوله** ثم الغريب يبيع من المشتري يعني ويغيب الغريب فإذا جعل المشتري بالمبيع عيبًا لا يمكنه الرد على المشتري لأنه لم يشتريه منه فيحصل مقصود البائع **قوله** في الحيلة في يبيع جارية يعتقها المشتري الخ إنما يحتاج إلى هذه الحيلة على ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن فالببيع صحيح وإن كان هنا شرطًا لا يقيضه العقل وفيه منفعة للمعقود عليه ومثل هذه الشرط يفسد العقد لكن إنما يجوز لغلبة العرف كما قلنا في الرجل يشتري خطيبًا بشرط أن يؤفيه إلى منزل المشتري كان البيع حائزًا لغلبة العرف كذا هذا وكذا لو باع بشرط أن يكفل فلان وفلان الكفيل حاضر في المجلس مكفل أو باع بشرط الرهن والرهن معين في المجلس جاز العقد استحسانًا لغلبة العرف كذا هذا فعلى قياس هذه الرواية لا يحتاج إلى هذه الحيلة ولكن إن ادعى له المشتري بذلك مضى الشراء والأل كان للبائع أن ينقض العقد كذا في التترخا نية **قوله** في الحيلة أن يشتري منه شيئًا قليلًا بقدر مراده من الربح كان يشتري ما يساوي فلسًا ثم يبيعها بدينار أو ثمنها ثم يبيع الحيلة من غير كراهة على قول أبي يوسف أما على قول محمد بن روح فتكره قال في خزائن الفتاوى إن بيع ما يساوي دينارًا ودينارًا بالفسد من غير رواية الأصول يجوز ولا يكره في قول أبي يوسف بن روح وقال محمد بن روح يكره **قوله** بأمره البائع أن يقول

لا يرجع عليه المشتري إذا مضى ظاهراً له سحر المشتري بأمر واحد من البائع الخاطئ من غير أن الاستبراء الحيلة فيه
 من لزومه أن يزوجه قبل أن يزوجها أو لا ضمن بل بين نفسه حرة ثم يبيعها أو يزوجها ثم يطلقها قبل أن يزوجها أو لا
 يطلقها قبل القبض وجب على الأصح أن يزوجه المشتري قبل القبض حفظاً له ثم يبيعها أو يطلقها أو لا يزوجها ولا يبيعها
 يجعل أمراً جليلاً وأما قلنا كلامنا له لا لا يقصر على المجلس أو يتزوجها المشتري قبل القبض أو يزوجها
 واختلّفوا في كراهية الحيلة لاحفاظ الاستبراء السادس عشر في المداينات الحيلة في إبراء المدينين أو إبراء باطل أو قابلية كلفه
 أن خاصته الخ أي يأمراً بالبيع المشتري فيقول ماذا أقول؟ المشتري لا يوافق نفسه على ذلك فإنه لا يوافق على
 ما يلحقه بسببه ضرر فكيف يكون هذا حيلة للبائع **قوله** بالحيلة أن يقر المشتري الخ **قوله** يقال في نفسه
 ما قيل في الذي قبله **قوله** أن يزوجه البائع أو الخ عبارة الترخائية أن يزوجه البائع من رجل يثق به وليس
 قخته حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري
 ولكن ينبغي أن يكون المولى الذي يزوجهها اعتباراً لها ولا يحضة ثم يزوجهها لا لمولم يعمل كلفه لك يكون
 في هذا اجتماع الرجلين على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهذا
 الجواب فيمن وطئ أمته ثم أراد أن يزوجهها من إنسان ينبغي أن يستبرأها بحيضة ثم يزوجهها هكذا ذكر الخصائص
 وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطلتها قبل التزويج فلا بأس للبائع أن يستبرأها بحيضة ثم يقال الخصائص في تعليم
 هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وأما شرط الطلاق بعد القبض لأنه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري
 ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين فدل محمد زح لأن القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الإحكام
 خصوصاً فيما بني أمره على الاحتياط ولو اشترى أو اشتراها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذلك إذا جلي القبض فيشترط
 الطلاق بعد قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرأها بحيضة وفي حيل الأصل لا اعتبار على المشتري فعلى رواية
 الحيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء في مشغولة بحق الغير وهو الصحيح **قوله** أو يتزوجها المشتري قبل القبض
 كذلك يعني إذا ابتاع البائع أن يزوجهها قبل البيع فالحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن
 يزوجهها ممن يثق به ممن ليس قخته حرة ثم يقبضها بعد التزوج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون
 على المشتري الاستبراء لأنه حينئذ كان ما كره فيها كان يضعها حراماً ملبساً وحسين صار بضعها حلالاً لم يحدث
 الملك فيها فلا يجب الاستبراء **قوله** أو يتزوجها المشتري قبله الخ يعني لو كان المشتري تزوج هذه الجارية
 بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها فلا يلزمه الاستبراء لأن النكاح ثبت له عليها الفرائض وقيام الفرائض عليها
 دليل فراجع رحمها شرعاً **قوله** واختلّفوا في كراهية الحيلة لاحفاظ الاستبراء فقال محمد بن يحيى رحمه الله لا يجوز
 لا يكره إلا أن مشائخنا أخذوا في هذه الباب بقول محمد لأن الباب جاب الفروج فربما جاب البائع في الطهر الذي
 باعها فيه فإذا احتال المشتري لاسقاط الاستبراء وسقط طهرها المشتري فمجتبى رجلان على امرأة واحدة وذلك ينبغي
 عنه كن أي الترخائية **قوله** الحيلة في إبراء المدين الخ أي في إبراء المدينين فالبعد من مضارب إلى المفعول
 والفاعل محذوف يعني رجلاً له مولى ورجل مال بغير شهود فابن الذي عليه المال أن يقربه إلا أن يوجله أو يباعه
 منه على الشطرا ويبرئه عن الشطرنج ويريد ما حنب المال حيلة حتى يقر له إياه ولا يجوز تعجيله وصاحبه فاعلم بأن

والم يصح تاجيله بعد التمسك باليمين ومما كان من شأنه ان يقره في حقه الشرع فيكون على ما بين
 ان يوحل نصيبه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه
 المد يورع التاجيل في حقه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه
 للمطلوب بها يدركه من ذلك ما قبله من اقراره في حقه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه
 في حقه فانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه وانما لا يقره الا في حقه
 واخذ المال منه كان له الحق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى حيله وحيلة اخرى ان يقره على الطالب بعض البهائم
 بتأويل معين ثم يقر المطلوب بهذه يجوز بمثل الد بين الطالب بمو جلا فاذا خاف كل من صاحبه اخبر القهود وقال
 لا تشهد واعلمنا الا بعد قراء الكتب بين فاذا اقر احدنا امتنع الآخر لا تشهد واطل المقر ونظر فيه فان لم يشاهد
 ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وحو اياه ان حمله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد في المقر اما اذا قال له لا تسعده اليها و
 واذا رقع بالعدل وقع القضاء بعينه فصار المد يورع مستقرضا هذه واستقرض العبد وحسب القيمة وفي البيع لا يتحقق
 بل لك الد بين بل يشمله ديننا في الف مة ولما لو اقرت يد بين وتعا دقان لاد بين لا يبطل البيع **قوله** بل يصح تاجيله بعد
 العقد وذلك لان العلماء اختلفوا ان الركن في البيع هل يملك الناحيل والتنظيم بعد تمام البيع اذ هو اولى ان يملكه
 البيع ثمس مؤجل ومنجز قبل تمام البيع واختلفوا بعد فقال ابو يوسف ر ح لم يجز التاجيل والتنظيم بعد فيحتاج لهذه
 الحيلة على قوله لما عند الامام ومحمد ر ح يجوز فلا يحتاج الى هذه الحيلة **قوله** في الحيلة ان يقره على المال بحسن وجب
 كان مؤجلا يعني وانكروا الاخر ثبت التاجيل في نصيب المقر فتبين بهذا ان من اقرت بسبب شيء فانما يشهد على الصفة التي
 اقر ومن اراد باقراره تغيير يجب قد صح لا يعمل اقراره قال شمس الاثمة العلواني ر ح هذا اذا كان الاجل متعارفا
 اما اذا كان اجلا يتعارف الماس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد ر ح **قوله** واذا اراد المد يورع
 التاجيل الى في الحيلة نقل من الخصام ر جل له على رجل مال فيسأل المطلوب الطالب ان يوجه له هذا المال الى وقت معلوم
 وينجده عليه واجابه الطالب الى ذلك فخاف ان يحتال الطالب عليه بان يقره بالمال لانسان ويوجه له وينجده فان التاجيل
 والتنظيم لا يجوز في قول ابي يوسف ر ح في الحيلة في جواز على قوله ان يقول الطالب ان هذا المال وجب على المطلوب مؤجلا
 الى وقت كذا او منجما كذا او كذا انجما وقد ضمن له بما يلحقه من ذلك من اقراره او تلجئة او هبة او تمليك او توكيل
 فيبطل به هذا التاجيل والتنظيم فهو ضامن لذلك وعليه جلاصه حتى لو اقر الطالب لا فيساع و جاء المقر لم يطلب
 المطلوب بعد هذا التاجيل والتنظيم فله المطلوب ان يرجع على الطالب فيأخذ بها ضمن ويوجه عليه بالمال قضا واليمين
 الى وقت اجله والى النحر انتهى ومنه يتضح كلام المصنف **قوله** اجبر الشهود وقال لا تشهد واليه يعني على المقر من شهوده
 ما اذا قرأناها قلنا الحكم شهد واعلمنا بما في هذا الكتاب بين فاشهد وابد لك وان اقرت اجبرنا وامتنع الآخر فلا تشهد واطل المقر
 منا وحل فتكون هذه حيلة لهما جميعا **قوله** ونظر فيه فان للشاهد ان يهمل وان قال له المقر لا تشهد يعني لعدم حصة
 النهي لان الامر ليس بشروط التحصيل الشهادة فيصح من غير امره ان يهمل عليه **قوله** اما اذا قال له لا تسعده اليها
 لانه لا يعرف ان المدعي محقق او مبطلي والمدعي يعرف بحقيقة الحال فاذا امتنع الشاهد عن الشهادة فيحتمل ذلك على
 فيتم بطل ولا يسع للشاهد ان يشهد لكن القاضي الامام ابو علي النيسابري كان يقول ان المشائخ مترددون في هذا

اعطاه له كما في الترخائية لان العهد يتعدى بنفسه وحيث يكون اللام للتعلييل لا للتعديف يعني لو اعهده وبعاله الدار
 ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الانفاق لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني اشهد وقت عقد الاجارة ووقت
 اشتراط المرمية على المستأجر ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الانفاق فعل ذلك **قوله** والحيلة ان يعجل ابي
 والحيلة في ان يقبل قوله في الانفاق بلا حجة كما في الترخائية **قوله** فيقبل بلا بيان يعني لان بالتعجيل يصير الممحل
 ملكا لصاحب الدار فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر اميناً به والقول قول الامين في صرف الامانة الى
 مصرفها **قوله** او يجعل مقدارها في يد عدل يعني لان العدل امين والقول قول الامين فيما ينفق وحيث لا يحتاج
 المستأجر الى البينة على ما انفق فهذه الحيلة تفيد سقوط البينة من المستأجر لانها تفيد ان القول قوله بلا بينة بخلاف
 الحيلة التي قبلها وحيث لا يصح نظمها في سلك واحد فتنبه لذلك **قوله** ولو امر به البناء فقط يعني اذا لم ينف كر صاحب
 العرصه المحاسبه من الاجر وانما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيها كذا وكذا لم يقل واحاسبك بما نفقت في البناء
 من الاخر فبنى فيها **قوله** قيل للأجر الخ اي قال بعضهم يكون البناء لصاحب العرصه واستدل بما ذكره محمد في ضمان
 الاجارات ان من آجر من آخرهما وقال صاحب الحمام للمستأجر ما استأجره فافعل فالعناوة تكون لصاحب الحمام
 وقال بعضهم تكون للمستأجر واحتدل بما ذكر في كتاب العارية ان من استأجر من آخر دار وبنى فيها باذن رب الدار
 البناء يكون للمستأجر **قوله** الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع يعني لانها لا تجوز وعلته ذلك على ما ذكره بعض
 المشائخ ان بنى ررب الارض قائم على الارض حكما تكون الارض مشغولة بالزرع الذي ملكه فقد اجر ما لا يقدر
 المستأجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح **قوله** ان يبيع الزرع من استأجره او لا ثم يواجره يعني الارض متجاوزة الاجارة لان
 الزرع بالبيع يصير ملكا للمستأجر والمستأجر ينتفع بالارض من حيث ان ينمو زرعها فنقد آجر ما يقدر المستأجر على
 الانتفاع به ولو ان الزرع اذا صار مملوكا للمستأجر فقد زالت يد الأجر عن الارض حكما وحققة فنقد آجر ما يقدر المستأجر على
 تسليمه **قوله** وقيل بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أي يئيد بعض مشائخنا جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع بطريق المذكور
 بما اذا كان يبيع الزرع ببيع جد **قوله** اما اذا كان يبيع هزل وللمجبة فلا اي لا تجوز الاجارة لانه اذا كان يبيع الزرع يبيع
 هزل فالزرع لم يزل من ملك البائع فبقي المال بعد الزرع كالحال قبله **قوله** وملازمة الرغبة ان يكون بقيمة يعني
 وعلامة الهزل ان يكون ناقلاً من قيمته مقدرا لا يتغايير الناس فيه فهو بيع رغبة وحد عند الامام فتجوز الاجارة
 وعندهما يبيع هزل فلا تجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا اذا كان باقلاً من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق فلا يمنع جواز
 الاجارة وبیان كونه بيع جد انهما باعراه جلا تقيماً لغرضهما كذا في الترخائية فابراجه **قوله** اشتراط خراج الارض

والباقي للمستأجر الثامن عشر في منع الدعوى

(قضا)

إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة ببيع اليمين أن يقر به لابنه الصغير ولا جنبي وفي الثاني اختلاف اربعين
 لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فيقبل دعواه ولو ادعى المدعي العلم به ولو صبح الثوب فساومه
 بطالت ولو قال لم أعلم اربعين المدعي عليه ممن يثق به ثم يهبه للمدعي ثم يستحقه المشتري بالبيعة التامع مشر
 في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه ان يشتريه بخلاف جنس ما امر به

لا صلاحية فيه للوقف لانه لم يحصل للوقف اجرة وهذا جزء ضعيف **قوله** إذا ادعى عليه شيئا باطلا يعني رجلا في يده
 ضيعة او دارا وغير ذلك فادعاها رجل والمدعي ظالم مبطل والمدعي عليه يكره اليمين فاراد حيلة حتى
 تندفع عنه اليمين **قوله** ان يقر به لابنه الصغير او لا جنبي يعني فتدفع عنه الخصومة قال في التترخائية هكذا قال
 الخصاف في حيلة وقد ذكر في ادب القاضي اختلاف المشائخ وبعضهم فرقوا بينهما اذا اقر لولد الصغير تندفع
 اليمين وبينهما اذا اقر لا جنبي لا تندفع اليمين وقال بعضهم تندفع اليمين في الصورتين جميعا قطعاً لباب الحيلة
قوله وفي الثاني اختلاف اقول قد علم مما قدمناه من التترخائية بان الاختلاف في الاولى والثانية **قوله** اربعين لغيره خفية الخ
 هذه حيلة اخرى يدفع بها ما يرد على الحيلة التي قبلها وذلك ان المدعي لو قال ان المدعي عليه لما اقر بالضيعة المدعي
 بها لابنه او لا جنبي صار مستهلكا لما لي ورجب عليه القيمة فلي ان اذلف بالله تعالى مالي عليك قيمة هذه الضيعة
 قال الخصاف على قول الامام رابي يوسف الآخر لا يمين عليه وعلى قول محمد رح وهو قول ابي يوسف الاول
 يجب الضمان ثم بعض مشائخنا قالوا بان هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما التجرد بوجوب الضمان بالاتفاق
 وبعضهم قالوا في التجرد روايتان عن الامام واكثر المشائخ على ان الخلاف في الكل على السواء وينبغي ان يجب
 الضمان ههنا بالاتفاق لان هذه التلاف للملك والعقار يضمن بالاتلاف الا ترى ان الشاهد بالعقار يضمن من الرجوع
 بالاجماع لاتلاف الملك فان المدعي عرضا او جارية او ما اشبه ذلك غير العقار فالحيلة ان يغير عليه اياه على وجه
 لا يعرفه المدعي ثم يعرضه على المدعي ليساومه فتبطل دعواه كذا في التترخائية ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الجمل **قوله**
 ولو ادعى عدم العلم به واصل بما قبله وروي عن ابي يوسف رجا انه كان يقول ان المدعي عليه اذا عرض على المدعي فساومه بناء
 على انه لم يعرف المدعي تسمع دعواه **قوله** ولو قال لم أعلم اي الثوب واصل بما قبله يعني فان قال المدعي بعد ذلك
 لم أعلم ان الثوب ثوبي فانه لا يصدق لان المساومة من المدعي اقرار منه انه لاحق له في هذه الثوب فيجعل ما تقتضيه المساومة
 كالمصرح به ولو صرح وقال لاحق لي في هذه الثوب ثم قال بعد ذلك انما قلت لاني لم أعرف ان الثوب ثوبي كذا هذا
قوله اربعين المدعي عليه اي يبيع المدعي عليه ذلك الشيء المدعي هذه حيلة اخرى لا صلح عن المستألف وهي
 ان يبيع المدعي عليه ذلك الشيء ممن يثق به ثم يهبه للمدعي فاذا قبل المدعي اللفة بطل دعواه ثم يجيء المشتري
 و يقيم البيعة على الصراء فيأخذ من المدعي لانه يكون احق به من الموهب له ويبطل دعوى المدعي لما قلنا ولا تكون
 على المدعي عليه يمين في ذلك **قوله** الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه عبارة الخصاف رجل وكل رجلا ان يشتري
 له جارية بعينها او دارا او صيعة بعينها فقبل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري ذلك لنفسه ما الحيلة في ذلك **قوله**
 ان يشتريه بخلاف جنس ما امر به كان يا مرة بالشراء بالف درهم فيشتري بما تة دينار وقد جعل محمد الدراهم
 والد نالير جنسين اذ لو جعلهما جنسا واحد الصار الوكيل مشترى باللامر فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى

أو بائنهما امر به أو يصرح بالشراء لنفسه أو بغيره أو يوكل في هراثة الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفاقاً
 أن يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له أو يوكل الوكيل أنه إذا ارسل المتاع للموكل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له
 في بيعه وكذا لو أراد الإيداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجيره لأنه لا خيار الواحد من ماله أو يدفع الوكيل الأمر إلى القاضي
 بالدناير أو على العكس وقد ذكر محمد في شرح النجاشي في باب المساومة أن الدرهم والدناير جنسان مختلفان تباها في
 حق الربا حتى إذا بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وفيما عدا حكم الربا جعلاً جنماً واحداً استحسننا حتى يكمل نصاب أحدهما
 بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قوم بالدراهم وإن شاء قوم بالدناير والمكروه على البيع بالدراهم
 إذا باع بالدناير أو على العكس كالوداع بالدراهم كان بيعه بيع مكروه وصاحب الدراهم إذا ظفر بدناير من علته كان
 الذان يأخذها بجنس حقه كالوظفر بدراهمه الأرواية شاذة من محمد وإذا باع شيئاً بالدراهم اشتراها بالدناير قبل نقد
 للثمن أو على العكس والثاني أقل من قيمة الأول كان البيع فاسداً استحسننا وتبين بما ذكرنا أنهما اعتباراً جنسين مختلفين
 في غير حكم الربا شهد بالدراهم والآخر شهد بالدناير وشهد بالدراهم والمدعي يدعي الدناير أو على العكس
 لا يقبل الشهادة وكذا في باب الإجارة اعتباراً جنسين مختلفين على أن من أعتا جراً من آخر داراً أو دارهم
 وأجرها من غيره بالدناير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الأول تطيب له الزيادة فيما ذكر في النجاشي أنهما
 جعلاً جنساً واحداً فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح كما في التترخا نية **قوله** أو باكثر مما امر به يعني
 أو يشتري بجنس ما امر به لكن بالزيادة على ما امر به لأنه يصير مخالف امره فينفذ عليه ولا يتوقف لأن الشراء
 لا يتوقف على ما عرف **قوله** أو يصرح بالشراء لنفسه أو بغيره أو يوكل في هراثة الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفاقاً
 وعبارته رجل أمر رجلاً أن يبيع جارية له فأراد الوكيل أن يشتريها لنفسه قال ما الحيلة في ذلك قال يقول
 لمولى الجارية قد وكلتني ببيع هذه الجارية وأجزأتا مري فيها وما عملت فيها من شيء فإذا قال ذلك وقبل الوكالة
 فتسرع للوكيل أن يوكل وكيلاً للمراة ببيع هذه الجارية ثم يشتريها الوكيل الأول من هذه الوكيل الثاني فيجوز
 ذلك انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الخلل **قوله** الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفاقاً يعني
 الوكيل بالبيع إذا باع وأراد المشتري من الوكيل بالبيع الإبراء عن الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهو
 قول الإمام ومحمد ويضمن مثل ذلك للموكل وعلى قول أبي يوسف لا يصح ذلك ثم أعلم بان إبراء الوكيل المشتري
 عن جميع الثمن أو بعضه أو هبة جميع الثمن أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند الإمام رح ومحمد رح وكذلك خط
 بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما خط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عندهما
 ويصح عند محمد ويجعل بمنزلة الهبة **قوله** أن يدفع له الوكيل قدر الثمن يعني بطريق الهبة **قوله**
 فالحيلة أن يأذن له في بيعه ما ذابعت المتاع على يد غيره لا يضمن لأنه أمين أجيز له ما صنع **قوله** وكذا لو أراد الإيداع الخ
 أي الوكيل بالشراء لو أراد الإيداع بفعل ما اشتري **قوله** لأن الأجبر الواحد من ماله يعني والأمين إذا دفع الوديعة
 إلى من في ماله لا يضمن سواء أعتا جره مسانعة ومشاهدة وهكذا حكى عن شمس الأئمة الحلواني **قوله** أو يدفع
 الوكيل الأمر إلى القاضي الخ يعني ويطلب منه أن يكلفه في إيداع ذلك المتاع وفي بيعه على يد غيره إلى صاحبه لأن المتاع
 ولا يرد ويرأى مال الغائب فصار فعل الوكيل بامر القاضي بمنزلة فعله بامر الأمرك في التترخا نية وفي القنية

حيلا
فإذا أذن في إرجالها العشرة في الشفعة الحيلة أن يهب الدار من المشتري ثم يهبه قب والشمس وكذا المصلحة فيكون
لمن أراد شراء ما جاز في يده لاخر له بقدر ثمنها أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقه ثم يبيعة الباقي
الحادي والعشرون في الصلح مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فضا الحاء على مال فان صالحا على فهو اقرار
فال مال عليه امانا والدار بينهما اثما فال مال عليهما تصفان كالدار والحيلة في جعل الاقرار لغيره ان يصالح اجنبي
منهما على اقراره ان يسلم لها الثمن وله حصة او يقر المدعي بان لها الثمن والباقي للابن

جرت مادة حاكه الرهنا فيهم يبعثون الكرايمس التي من يبيعها لهم في البلد ويبيعها باثما فله اليهم بيد من شاء ويراه
إيمينا واذا بيعت البائع ثمن الكرايمس بيد شخص ظنه إيمينا وأبقى ذلك الرهول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة
معروفة عندهم قال إمامنا ونها اجبت انا وغيري انتهى وهو مما يجب حفظه لكثرة وقوعه **قوله** الحيلة أن يهب
الدار من المشتري اليه يعني ويهدى عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يجب
الشفعة لان حق الشفعة تختص بالمباذلات والهبة اذا لم تكن بشرط العوض لا تصير مبادلة من رد الموهوب له
الموهوب به بالعيب وغير ذلك واذا لم تصر مبادلة تمينت هبة فلا يثبت فيها الشفعة غير ان هذه حيلة يملكها بعض
الناس دون البعض لانها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالاب والوصي والوكيل واما اذا كانت الهبة بشرط
العوض ففيه اختلاف الروايتين فهي ظاهر الرواية انها بمعنى البيع ويثبت لكشفيع فيها حق الشفعة وفي الروايات
ليست في معنى البيع وفي بعض المواضع ذكر الخلاف بين أبي يوسف ومحمد واذا كان في المسئلة اختلاف ارجح ان لا تصح
حيلة لا بطل الشفعة كذا في التترخانية **قوله** وكذا الصدقة يعني تكون حيلة لا سقاط حق الشفعة كالهبة وانها تعاقب الهبة
الصدقة في حق الرهوع فيها دون الصدقة واما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء **قوله** او يقر لمن اراد شراءها بها
اليه اي يقر البائع لمريد شراء الدار بها ثم يقر الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للمشتري حق الشفعة وهذا
مروي عن محمد رح غير ان هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك او لا فيه كلام صرف في كتبنا
فهو ايماء على ذلك **قوله** او يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار اليه يعني ويخط على ذلك الجزء خطا كيلا يكون هبة المشاع
فيما يحتمل القسمة وانما لا يكون لكشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكا والشريك مقدم على الجار وانما شرط
ان يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق عليه صار المتصدق عليه حار للدار المشتراة فلا يثبت له حق الشفعة في هذه
الحيلة انما تكون حيلة لا بطل حق الجار لا بطل حق الخياط كذا في التترخانية **قوله** فان صالحا على غير اقراره فال مال عليه
اثما والدار بينهما اثما كذا في النسخ بالنصف والصواب اثمان بالرفع وانما كان الحكم ما ذكر لان الدار تكون بينهما
ميراثا على ثمانية مكف لك بدل الصلح يجب على الابن حصة اثما له وعلى المرأة ثمنه لان الصلح من انكار معاوضة فلا بد من
اعتبار المعاوضة من الجانبين وان كان الصلح عن اقرار يعجب البذل عليهما نصفان لانهما لما اقر اجمالا ادعاه المدعي صار بالصلح
مشرعين هذه الدار من المدعي فتكون الدار بينهما نصفين فكل لك البذل **قوله** والحيلة في جعل الاقرار لغيره اليه اي في
جعل الصلح عن اقرار كالصلح من انكار ان يصالح عنهما اجنبي على مائة مثلا بعد ما اقر الاجنبي والدار للمدعي على ان يسلم
للمرأة ثمن الدار وللابن حصة اثمانها فاذا فعل الاجنبي ذلك كان الدار بينهما على قدر ميراثهما ثم يرجع الاجنبي
مايهما بالمائة على مقدار ميراثيهما انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص **قوله** او يقر المدعي بان لها الثمن اي يقر المدعي الدار

الثاني والمشرون في الكفالة الثالث والعشرون في الحوالة الخيلة في عدم الرجوع اذا انفس الحال عليه ومات مقلها
 ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والخيلة في عدم براءة الخيل ان يضمن الحال عليه الرابع والعشرون في الرهن
 الخيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخصا رهن يرهنه النصف ثم يفسخ البيع الخيلة في جواز انتفاع
 المرتهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج من الضمان مادام مستعملا له
 فاذا فرغ من الضمان الخيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدل عليه انسان فيدل فعه بانه رهن عند
 بان لها الثمن منها **قوله** الثاني والعشرون في الكفالة اقول هكذا ترجم المص ولم يكتب شيئا واكمل ذلك اخوه
 العلامة عمر بن نجيم فقال عقيب الترجمة اراد الطالب ان ياكل بعض جميع المال من الكفيل ويبرئه ويرجع بجميع ما ضمن
 فالخيلة ان يعطي عن الدراهم المضمونة دناييرا وعكسه زيادة من قيمتها كقلا بنفس رجل قد فعه احد هما لا يبرأ الاخر
 والخيلة ان يشهد ان كل واحد قد كفل صاحبه فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالخيلة ان ياكل منه
 كخيل بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يحوز بالخيلة ان يضمن المال ملي انه ان وافى به يوم كذا فله وبه من المال وبه من
 بالمال **قوله** ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول اقول هذا ناقص وتامه ان يصيل الرجل المجهول على معلوم فيطالبه
 المحتال له ولو مات هذه المعلوم مقلها لم يكن للطالب ان يطالب بالخيل الاول لانه ما حاله عليه انما حاله على رجل احز
 وهو المجهول ولم يعرف موته مقلها **قوله** الخيلة في حوالة رهن المشاع الخ يقال عليه ان النمايناتي على القول بان الشيوع
 الطاري لا يبطل وهو خلاف ظاهر البراية وعلى الظاهر لا يخرج بما ذكر من كونه رهنا مشاعا ويجب بان الخيلة يمكن
 تحصيلها ولو على قول ضعيف كما قالوا فيمن علق طلاقه على النكاح انه يذهب الى شافعي فيحكم بالغاثة بل قالوا يعتدل
 فتواه في ذلك واقول لما كانت العلة لبطلان رهن المشاع مناته لمقتضى الرهن وهو الحبس الدائم الى الوفاء وذلك منتف
 فيما اذا شري النصف وصار النصف عند وهذا لانه يمكنه حبسه حينئذ الى الوفاء فاذا نسخ البيع طرأ الشيوع فلم يمنع
 على تلك الرواية انتهى وقبل عليه ان هذه الخيلة لا تقيد ايضا على القول بان الشيوع الطاري لا يضر وما ذاك الا لانه
 لما بعه منه على انه بالخيار فلا يخرج من ملك المائع لما علم ان خيار المائع يمنع خروج ملكه فقد رهن بعض
 ملكه فيكون رهن المشاع فلا يجوز فلا تقيد الخيلة المنة كورة ولو كان الخيار للمشتري لا يفيد ايضا ما ذاك الا لان
 خيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملكه بل يخرج من ملك المشتري على قولهما فيكون رهن المشاع من
 شريكه وهو انه لا يحوز وما على قول الامام من انه لا ياكل في ملكه مكن له لانه وان لم ياكل في ملك المشتري في مدة
 الخيار فبعد ما ان ياكل في ملكه او يعود الى ملك المائع وعلى كلا التقديرين يكون رهن المشاع ملا يجوز كما هو ظاهر
 للمعامل فيحتاج الى الجواب عن عبارة المص انتهى اقول ذكر هذه الخيلة الامام النصارى واوضحها على اوجه يزول به
 الاشكال ويحصل الجواب وكذا صاحب منية المفتي وجمارته اراد ان يرهن نصف داره مشاعا يبيع نصف الدار من
 الذي يطلب الرهن ويقبض الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع يحكم الخيار فيه في يده
 بمنزلة الرهن **قوله** فاذا فرغ عاد الضمان اي ماذا فرغ من الانتفاع تعود رهنا وذكر النصارى انه اذا ترك
 الانتفاع بالدار ومرفها تعود رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التعرّف شرط العود رهنا وظاهر المبسوط
 ان التعرّف ليس شرط **قوله** الدية في اثبات الرهن اي اثبات المرتهن الرهن والمصدر مضاف الى المفعول والقاعل محذوف

ويثبت فيه القاضي بالرهنية وقنع الخصومة الخامسة والعشرون في الوصية بالانقبيل التخصيص بنوع ومكان
 وزمان فاذا خصص زيد ابنة زعمور وبالشام وادان ينفر لكل فالحيلة ان يشترط لكل ان يוכל ويعمل برائيم
 او يشترط له الانفراد بالحيلة في ان يملك الوصي منزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي وقت الايصاء الحيلة
 في ان القاضي يعزل وصي الميت ان يدعي ديناً على الميت فيمضيه القاضي ان لم يبرأ منه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

تم الفن الخامس من الاشياء العظام . ثلاثة اشياء الشاؤنة منه وهه فقه الفوق

* الفن السادس من الاشياء والنظائر *

قوله ويثبت في المرتبة المعلوم من المقام بالبينة الرهنية وان كان الراهن غائباً وقد ذكر محمد رح هذه المسئلة في
 كتاب الرهن وشوش فيها الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لاحتاج البينة على الراهن والمشايع مختلفون فيه
 بعضهم قالوا ما ذكره في كتاب الرهن وقع غلطاً من الكاتب الصحيح انه تقبل هذه البينة وبعضهم قالوا في المسئلة وابتاع
 وفي السمر الكبير العبد المرهون اذا سر ودفع في الغنيمة فوجد المرتبة قبل القسمة واذا لم يجد البينة انه رهن عنده لفلان واخذ
 لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن وحينئذ لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد وقت الاصر كاف فتبين بهذا
 ان قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه كذا في النثر خانية فليراجع **قوله** الوصايا لا تقبل
 التخصيص الخ هذه عند الامام وعليه فحتاج الى هذه الحيلة التي ذكرها واما عند ابي يوسف فتقبل التخصيص واما محمد
 رح فقوله مضطرب في الكتاب **قوله** فالحيلة ان يشترط لكل ان يוכל الخ عبارة الترهانية الحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع
 تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته ويتصرف امره فيها ما اذا
 فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصياً عاماً منفرداً بالنصرف بالتفليق اعتباراً بشرط الوصي قال الشافعي الا ثمة
 الحلواني في هذه المسئلة نوع نظري لان قوله اوصيت الى فلان لقطاعاً يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان ما هائم
 تخصيصه بما له به عند ان يكون في معنى الحجر الخاص والعجز الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يغيره وانه ذكر في الماذون ان
 المولى اذا اذن لعبد في التجارة اذ لعمري حصر عليه في بعض التجارة فانه لا يصح العجز ومسئلة اخرى ترد فيها المشايخ
 ان من اوصى الى رجل وجعله فيما له على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه بعض المشايخ على انه يصح هذا التقيد
 واكثرهم على انه لا يصح ولا يصير وصياً بهما فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبهة **قوله** الحيلة في ان يملك الموصي منزل
 نفسه متى شاء يعني لا ان الوصي المختار لا يملك منزله نفسه **قوله** ان يشترطه الموصي وقت الايصاء وذلك بان يقول الوصي
 جعلتك وصياً على ان الامر بيدك في منزل نفسك متى شئت **قوله** ان يدعي ديناً على الميت الخ يعني ان يدعي
 ديناً على الميت لنفسه حتى يتهمه القاضي انه يأخذ ذلك من تركته الميت قبل الإثبات بين يدي القاضي فيمضيه من
 الوصية قال في المحيط الرضوي وذلك حيلة في القضاء لا فيما بينه وبين ربه لانه كذب محض اذا لم يكن عليه دين
قوله من الاشياء والنظائر وقع في بعض النسخ في بدل من وكانه اذا ان يسمى الفن بالاشياء والنظائر
 ويدل على ذلك ما قد في الفهرس من قوله الفن السادس في الاشياء والنظائر ثم رواه يعني هذا الكتاب ببعض

بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وعلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه هو الفن السادس من كتاب الاشياء والنظائر وهو من الفرق
ذكرت فيها من كل باب شيئا جمعتها من فروق الامام العزرايى المسمى بتلقيح المحبوبي
كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة

البقرة ان سقطت في البئر لا تقس الماء ونصفها ينحس والفرق ان البقرة اذا سقطت في البئر وعليها جلد تمنع من الشروع

تخونه ولعل اصل العبارة الفن السادس في الفرق وهو من الاشياء والنظائر واما فن الجمع والفرق فهو الفن المتقدم
الرابع ووجه التسمية ظاهر **قوله** وهو من الفرق الاضافة لامية والفرق جمع فرق قال العلامة شهاب الدين المقراني
في ادائل كتابه المسمى بانوار البروق في انواع الفرق سمعت بعض مشائخنا يعني الامام شمس الدين الخسر وشاهي
يقول فرقت العرب بين فرق بالتخفيف وفرق بالتشديد فالاول في المعاني والثاني في الاجسام ووجه المماثلة فيه
في كثرة الحروف عند العرب تقضي كثرة المعاني او زيادته او قوته والمعاني لطيفة والاجسام كثيفة فناميها التشديد وناسب
المعاني التخفيف مع انه قد وقع في كتاب الله تعالى خلاف ذلك قال الله تعالى واذ فرقتا بكم البحر ففقت في البحر وهو حسن
وقوله تع فامرق بيننا وبين القوم الفاسقين وجاء على القاعدة قوله تع وان يتفرقا يغني الله كلاما من معناه وقوله تع فيتعلمون
منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وقوله تع تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ولا تكاد تسمع من الغفاه
الا قولهم ما القارق بين المستملتين ولا يقولون ما الفرق بينهما بالتشديد ومقتضى هذه القاعدة ان يقول السائل افرق لي
بين المستملين ولا يقول فرق لي ولا ياتي شيع يفرق مع ان كثير ا يقولون في الافعال دون اثم الفاعل انشئ
اقول القاعدة التي ذكرها الخسر وشاهي ا غلبية لأكلية كاهو شان القواعد الادبية والفقهاء بخلاف قواعد العلوم
العقلية فانها كلية **ابدا قوله** جمعتها من فروق الامام العزرايى المسمى بتلقيح المحبوبي اقول الصواب ومن فروق
المحبوبي المسمى بتلقيح المحبوبي فانهما كتابان لا كتاب واحد ودعوى انه اشتبه عليه اخذ الكتابين بالآخر بعين جمل
غاية ما في الباب انه وقع سهوا من قلم الناحي الاول لسقوط ما ذكرنا له الصواب **قوله** وفيها بعض مسائل الطهارة اقول كان
الظاهر ان يقول وفيه بالاجزاء الضمير للكتاب وقد يقال ان الضمير لاكتسابه من المضاف اليه الثاني **قوله** البقرة
اذا سقطت في البئر الخ وكذا البقرتان والثلاث كافي الفرق المحبوبي فليست البقرة قيد ا كما توهمة عبارة المص واختلاف
الروايات في الكثير الفاحش الذي يمنع الجوار في آبار الخارجة من المصر التي ليست لها روض حائزة قال بعضهم
يفرغون الى راي المبتلى به وقيل مالا يخلو لدلو من بقرعة وقيل ما ياكل اكثر وجه الماء كذا في فروق المحبوبي وفي زاد الفقير
اما بئر الابلى والغنم والمزق فلا يتجنس البئر بوقوعه الا اذا استكثر الناظر ولو منكسرا انتهى وكذا الوكان رطبا او يابس
كافي اعانة المحقق شرح زاد الفقير لان عدم نزجها بالبقرة للضرورة لان آبار الغلوات ليس لها روض حائزة ولا يابل
والغنم تبغز حول الابار فتلقحها الربيع فيها فتلوثها القليل لزم السرج وهو مدفوع فعلى هذا الفرق بين الرطب
واليابس والصبيح والمنكسر والبقر والغنم والروث لشمول الضرورة وبعضهم يفرق والظاهر الاول وكذا الفرق بين

ولا كل لك النصف وفي المذهب على كل القياس لا يجب عليه ان يوفى امرأته المريضة بخلاف مذهب رامة والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه الصلاة لا المرأة لا ينزح ماء البئر كله بالفارة وينزح من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من ذنبها فينزح الكل له ولو نظر للصلي الى المصحف وقرأ منه فسدت صلاته لا الى فوج امرأة بهيمة لان الاول تعليم وتعليم فيها لا الثاني قال الامام بعد شهر كنت مجوياً فلا اعادة عليهم ولو قال صليت بلا وضوء او في ثوب نجس اعدوا انك ان متيقنا والفرق ان اخبار الاول مستند بعميد والثاني محتمل اقيم بعد عروضة متغلا لا يقطعها ومفتراضا يقطعها ولا يأنم والفرق ان الثاني لا صلا حها لا الاول هو الفارة نجس لا بولها للضرورة وجعل ميتا في دار الحرب معه زنا وفي حجره مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه في دار الاسلام

كتاب الزكوة

يجوز تعجيلها من نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق انه فيها تعجيل بعد وجود السبب وفيه قبله الركيل بدفعها له دفعها لقرايته ونفسه وبالبيع لا يجوز والفرق ان ميني الصدقة على المساكين والمعاوضة على المضايقة شك في ادائها بعد الحول اذا هادى الاداء الصلوة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العمر وقتها فهي كالصلوة اذا شك في ادائها في الوقت اشترى زعفرانا ليجعله على كعك التجارة لا زكوة

آبا والمصر والفوات لما قلنا **قوله** لا يجب عليه ان يوفى امرأته المريضة يعني حرة كانت او امه **قوله** والفرق ان العبد ملكه وكذا الامه فلو قال ان العبد ملكه وكذا الامه كان اولي ليلاييم قوله بخلاف عبد وامته **قوله** لا ينزح ماء البئر كله بالفارة بل ينزح عشرون دلوا من امقيل بما اذا لم تنفس وبما اذا لم تنطرد هاهنا المهرجة والخروج حية والافينزح الماء كله كافي للمعتبرات **قوله** وينزح من ذنبها عبارة المحبوبي وفي نصف ذنب الفارة ينزح جميع الماء وهو اقل في الالغاز وهل امقيل بغير المشمع

المنقطع واما المشمع المنقطع فيجب لوقوعه نزح مشرين كافي اعانة الحقيق **قوله** والثاني محتمل يعني لانه قد يشتهى على الانسان فيصدق كذا في فروق المحبوبي يعني يشتهى على الانسان امر الطهارة فيصلي ظانا وجوده ثم يتحقق عدمه فيعبر بذلك فيصدق **قوله** هو الفارة نجس لا بولها قول الذي في المتون والشروح والفتاوى ان هو راها مكروه **قوله** ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات وكذا عشر نحيله قبل الطلوع عند هما اما بعد النبات وبعد اخراج الطاع فيجوز بالاجماع مع ان زكوة الارض اولي وحبوا تعجيلا لانها باقى **قوله** والفرق انه فيها تعجيل بعد وجود السبب عبارة المحبوبي والفرق ان الدراهم والدنانير خلقا للتمنية والتجارة والنماء يحصل بالتجارة فكانت الدراهم والدنانير انما بخلاف الارض لانها ليست نامية بنفسها الا بالزراعة وكذا النخل لا لنا لتلقيح انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الخفاء

قوله الركيل بدفعها اي الزكوة وكذا اصله الفطر وغيرهما من الكفارات والعشور **قوله** وبالبيع لا يجوز ان يبيع من اقاربه ولا من نفسه بالاولى ولو وكلته بالتزويج فزوجها من نفسه لا يجوز ومن اقاربه يجوز لان النكاح معاوضة من وجه فاعطى ناعمله ما فيه **قوله** والمعاوضة على المضايقة فيتهم في البيع مع اقاربه بالمحاباة بخلاف الصدقة **قوله** والفرق ان جميع العمر وقتها هي عبارة المحبوبي والفرق ان الصلوة اذا كانت اهم فالظاهر الاداء بخلاف الزكوة وكون جميع العمر وقتها رواية ابى بكر الرازي وابن الشعاع عن اصحابنا **قوله** فهي كالصلوة اذا شك في ادائها في الوقت يعني فانه يعيد ها ولو قال كافي فروق المحبوبي بخلاف الصلوة فانها موقته كان اولي لا قضاء السيلق والسباق له

فقد روي كان مسموما وجبت والفرق بين الاول ومستهلك دون الثاني والملاح والحطب للطبايح والحرف والصابون
للصايد والقتل للذئب والقتل للذئب كالزعرور والبصفر والزمفران للصباغ كالسمسم والفرق ظاهر

كتاب الصوم

قد روي يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمتاه والفرق امكن حجتين فيها بنفسه وبالنائب
بخلافه ذاق في رمضان من الملاح قليلا كفرد لو كثير الا لان قليله نافع وحجته مضروقة وكفربا بتلاع مسمومة
من خارج لان مضغها لا ينالها بتلاشي بالمضغ دون الابتلاع

كتاب الحج

لورمي الجمرة بالبرع جاز وبالجواهر لالان في الاول استغفانا بالشيطان وفي الثاني اعزاه لودل المحرم على قتل صيد
لزمته الجزاء ولودل على قتل مسلم لا والفرق ان الاول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت

قوله والفرق ظاهر وهو ان الزعرور في الثوب غير باق في عين باق فيعطى له حكم العين وفي الخبز لون غير باق في
عين غير باق فيجعل وصفا مستهلكا فلا تجب الزكوة كذا في فروع المصنوع **قوله** نذر صوم يومين في يوم الحج وكذا
لوفرد صلوته يومين في يوم لا يلزمه الا صلوته يوم واحد لعدم قبول الصلوة النيابة كالصوم **قوله** ذاق في رمضان اي في
نهار رمضان اقول تعبير المصنف ان مجرد الذوق مفطر وموجب للكفارة وليس كذلك لانه لو ذاق شيئا
ومجه لم يفطر ويكره للصائم الحاجة الشراء ليعرف الجيد من الردي وكذا اذا كان زوجه او صيد هاهنا الخلق ويحتاج
الى ذوق الطعام كما في الخانية قال بعض الفضلاء وما ذكره المصنف اطلاق ما في البزازية من ان في الملاح تجب الكفارة
في المختار وحاصل ما فهم من كلام المشائخ ان في وجوب الكفارة باكل الملاح قولان احدهما الوجوب
وهو المختار واطلقوا في ذلك مشمل القليل والكثير الثاني عدم الوجوب مطلقا لا طلاقهم ذلك
واما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من التفصيل فلم اراه لغيره وان وجد فهو قول ثالث قائل بالتفصيل انتهى
اقول قد وجدنا هذا القول الثالث في فروع المصنوع **قوله** لان قليله نافع قال عليه الصلوة والسلام ابد
بالملاح واحتم بالملاح فيه شعاع امن صبيحين داها الجنون والجدام والبرص بخلاف الكثير فانه مضروفا
شبهة في امقاط الكفارة والحل على هذا اذا كان حيا وضاعفا في تلقيح المصنوع **قوله** وقضى وكفربا بتلاع مسمومة
من خارج كذا في فروع المصنوع **قوله** لانها تلاشي بالمضغ معنى فلا تدحل حوفه وقوله تلاشي ليس بعربي فيه على
ذلك الامام المطرزي **قوله** لورمي الجمرة بالبرع جاز اقول ما ذكره المصنف من حوازل الرمي بالبرع مخالفا لما يقتضيه
كلام المشائخ في كتبهم المعتمدة وفي السهوية نسب ما ذكر من الحوازل الى بعض المتعسفة وعبارته وبعض المنعسفة
يقولون اذا رمي بالبرع احرأه لان المقصود اهانة الشيطان وهو يحصل بالبرع **قوله** وبالجواهر لا ومثلها اللالي والذهب
والفضة كما في فروع المصنوع **قوله** والفرق ان الاول يعني قتل الصيد محظور احرامه يعني وهو محتص بالحرم
كما في فروع المصنوع **قوله** والثاني محظور بكل حال يعني سواء كان بالحرم او غيره **قوله** ولو غلطوا في وقت الوقوف
لا امادة يعني اذا غلطوا في الحج فوقوا يوم النحر وشهد الشهود انهم راوا هلال ذي الحجة بحيث يعلم يقبضان هذا اليوم
يوم النحر لا يلزمهم القضاء

الموقوف لا إعادة وفي الصوم والاصحية والعماد والفرق ان تدلوك في الحج من مغل وفلح عينة متفق العبد على حجة
 حج للاسلام ولو استغنى الفقير كفا والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والاصح كالعبد والاصح
 والزم من المزايا بلا محرم كالفقير

كتاب النكاح

النكاح يشترط بلون الدوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لأل الفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان العمل والحرمه
 حقه سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد للاب قبض صداتها قبل الدخول وهي بغير بالغة لا قبض ما به الزوج
 لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستحي من قبض صداتها فكان اذا نال لالة بخلافها في الموهوب لو مس
 امرأة بشهوة حرم اصولها وفرمها ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول داع للجماع فاقيم مقامه بخلافه في الثاني
 مس الدبر يوجب حرمة المصاحرة لاجتماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امة على ان كل ولد قلده حرمه
 النكاح والشروط ولو اشترها كذل لك فسد لان الثاني يفسد الشرط لا الاول

كتاب الطلاق

قوله والفرق ان انعقاد السبب في حق الفقير الخ يعني لان العبد لا يتأهل بشرائط وجوب الحج فلا يزمه وان
 لم يكن سبب الوجوب منعقد بخلاف الفقير لانه هل للملك المال فيكون سبب الوجوب منعقد فيكون الا اذا بعد
 السبب ذهاب من حجة الاسلام بخلاف العبد **قوله** والاصح كالعبد في عدم انعقاد السبب فلا ينوب حجه من حجة
 الاسلام **قوله** والاصح والزمن والمرأة بلا محرم الخ يعني الاصح اذ اجماع ثم انصر والزمن اذ اجماع ثم صح والمرأة اذا حجت
 بغير محرم ثم وجبت المحرم كالفقير في انعقاد السبب فينوب حجه من حجة الاسلام **قوله** كالملاق وهو متفق الامة
 عند الامام بخلاف العبد **قوله** والمملك بالبيع ونحوه لا اي والمملك بسبب البيع ونحوه كالهبة والوصية **قوله** النكاح فيه
 حق الله تعالى اقول النكاح حق الله باعقاد في كافي فروق المحبوبي ويدل على ذلك تعليله بقوله لان العمل والحرمه حق الله
 تعالى اي حل الفرج وحرمة حق الله تعالى فيجاز نكاحها من غير دعوى العبد بخلاف الملك بسائر الاسباب **قوله** للاب
 قبض صداتها قبل الدخول الخ لان قبضه كقبضها وان لم يكن للزوج حق الاسترداد ثم اعلم ان اطلاق المص مقيد بما اذا
 لم تنهه فانه لا يملك قبض مهر البالغة الا برضاها صريحا او دلالة كادكرة في البهر والجد كالأب كما في الخاتبة واطلق
 المص في الصداق فشميل المسمى وغيره والمنقول بخلافه قال في الخلاصة ولا يملك الاب قبض غير المسمى وانما قيل المص
 بقوله بكر لانها لو كانت ثيبا لا يملك قبض المهر كما في المحيط وفي المنتقى ليس للاب ان ياخذ الزوج بمهرها الا بوكالة
 منها بخلاف البكر البالغة قال في الفخيرة للاب المخاصمة مع الزوج في مهر البكر البالغة كونه ان يقبض **قوله** والفرق
 انها تستحي من قبض صداتها عبارة المحبوبي والفرق ان الهبة والهبة غير لازمة في عقد النكاح لينوب الاب منها
 ولا كذل لك المهر وهي تستحي من مطالبة الزوج بالمهر فتأب الاب منها **قوله** لان الاول داع للجماع الخ عبارة
 المحبوبي والفرق ان المس اقيم مقام الجماع قال عليه الصلوة والسلام من مس امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها
 فالسببية بلون الانزال اظهر ومع الانزال لا يكون سببا ظاهرا انتهى رضى قوله ومع الانزال لا يكون سببا ظاهرا امد افعه لقوله
 فالسببية بلون الانزال اظهر **قوله** تزوج امة على ان كل ولد قلده حرمه النكاح والشروط ويكون ذلك بمنزلة مالو على

قَالَ لَسْتُ بِأَمْرٍ تِي وَقَعَ أَنْ نَوَى وَلَوْ زَادَ اللَّهُ لَا وَاضِيٍّ فِي إِبْهَامِ الْأَوَّلِ الْأَنْشَاءِ وَفِي الثَّانِي تَحْصِيلُ الْأَخْبَارِ بِحِيلٍ وَطَبِخِ الْمَطْلُوقَةِ وَجَمْعِ الْأَسْفَرِ بِهَا وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَطِيعَ رَجَعَتْ بِهَا الْأَسْفَرُ بِحِيلٍ أَوْ تَقْبِيلِ أَوْ الزَّوْجِ الْمُحْتَكَةِ عَنْ بَائِنٍ لَا تَحْرِمُهَا وَلَهَا النِّفْقَةُ وَحَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ بِخِلَافِهِ لَعَدِمَ مَسَاهِدُهُ النِّكَاحَ فِي الْأَوَّلِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ مَشْرَافًا خَلْتَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ حَتَّى تَدْخُلَ مَشْرَافًا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ لَثَلَاثًا خَلْتَ مَرَّةً وَقَعَ الْخُلْتُ لِأَنَّ الْعَدْلَ فِي الْأَوَّلِ لَا يَصَاحِبُ لِلطَّلَاقِ وَيُصْلِحُ لِلدَّخُولِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي لِلْمَوَكِّلِ جَزَلٌ وَكَيْلُهُ بِالطَّلَاقِ وَلَوْ وَكَّلَهَا بِطَلَاقِهَا لَا أَنَّهُ تَمْلِيكَ لَهَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالْإِبْرَاءُ وَالْأَنْتَ بَيْرٌ وَالنِّكَاحُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَعْنَى بِالتَّلْقِينِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْأَقَالَةِ وَالْفَرْقُ أَنَّ تِلْكَ مَتَعَلِّقَةٌ بِالْأَلْفَاظِ بَلَا وَضَاحٍ لَفَرْقِ الثَّانِيَةِ

كتاب العتاق

لَوْ أضافه إلى فرجه متى لا إلى ذكره

الْمَوْلَى حُرِيَّةُ الْأَوْلَادِ بَوْلَادَتِهَا **قوله** لَسْتُ بِأَمْرٍ تِي وَقَعَ أَنْ نَوَى أَيِ الطَّلَاقِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَسَاقِ وَهَذَا عِنْدَ الْأَمَامِ حَلَالًا لِإِمْهَالِ احْتِمَالِ الْأَوَّلِ الْأَنْشَاءِ الْخِيعِيَّ أَنَّ اللَّغْظَ لِلْأَخْبَارِ وَحَقِيقَةً وَيَحْتَمِلُ عَلَى الْأَنْشَاءِ عِنْدَ تَعَقُّبِ الْحَقِيقَةِ فَإِذَا نَوَى الْأَنْشَاءَ فَقَدْ نَوَى مُحْتَمِلَ كَلَامِهِ وَصَحَّ مَا إِذَا أَقْرَبَهُ بِالْيَمِينِ فَذَلِكَ لَا يُحْتَمَلُ إِلَّا الْأَخْبَارُ مِنَ الْمَاضِي فَإِذَا نَوَى الْأَنْشَاءَ فَقَدْ نَوَى مَا لَا يُحْتَمَلُ لَهُ **قوله** يَحِلُّ وَطِيطِ الْمَطْلُوقَةِ رَجْعِيًّا يَعْنِي خِلَافَ الْمَشَاوَرَةِ بِهَا لِأَنَّهُ لَا يَنْقُضِي إِلَى الرَّجْعَةِ مِنْ غَيْرِ رِضَا بِحُجْمِ إِلَى التَّلْطِيقِ مَرَّةً أُخْرَى أَمَّا الْوَطِيعُ رَجْعَةٌ وَلَا يَكُونُ مَقْضِيًّا إِلَى الرَّجْعَةِ مِنْ غَيْرِ رِضَا **قوله** وَلَهَا النِّفْقَةُ أَيِ نَفْقَةِ الْعَدْلِ **قوله** وَحَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ بِخِلَافِهِ يَعْنِي تَحْرِمُهَا وَتَحْرِمُ النِّفْقَةَ لِأَنَّهُ تَصِيرُ نَافِثَةً لِلزَّوْجِ فَتَحْرِمُ مِنَ النِّفْقَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا طَلَّقَهَا يَعْنِي ثَلَاثًا لَأَنَّ النِّشْوَ زَجَاءَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ **قوله** لِأَنَّ الْعَدْلَ فِي الْأَوَّلِ لَا يَصَاحِبُ لِلطَّلَاقِ إِذَا لَا يَصَاحِبُ وَصَالَهُ وَيَصَاحِبُ وَصْفًا لِلدَّخُولِ فَيَصِيرُ وَصْفًا لَهُ فَيَشْتَرِطُ الدَّخُولُ مَشْرُورًا لَوْ قَرَعَ مَطْلُوقَةٌ وَاحِدَةً أَمَّا الثَّلَاثُ يَصْلَحُ وَصْفًا لِلطَّلَاقِ فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ فَيَشْتَرِطُ دَحُولُ وَاحِدٍ لَوْ قَرَعَ ثَلَاثَ طَلِيقَاتٍ **قوله** لِأَنَّهُ تَمْلِيكَ لَهَا يَعْنِي لَا نَهَا تَنْصَرِفُ لِنَفْسِهَا وَحَدِّ الْمَلِكِ هَذَا أَوْ الْوَكِيلُ يَعْمَلُ لِغَيْرِهِ وَحَدِّ الْوَكَالَةِ هَذَا أَوْ الْمَالِكُ لَا يَعْزِلُ وَالْوَكِيلُ يَعْزِلُ **قوله** يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ يَعْنِي لَوْ قَالَ لَا مَرَأَتِي طَلَّقْتُ نَفْسِي فَطَلَّقْتُ وَهِيَ لَا تَعْلَمُ أَوْ قَالَ لِعَبْدَةٍ اعْتَقْتُ نَفْسِي فَاعْتَقْتُ وَهِيَ لَا يَعْلَمُ وَقَعَا وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْنَا الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا الطَّلَاقُ طَلَّقَهَا وَهِيَ لَا يَعْلَمُ أَوْ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ الْأَعْتَاقُ فاعْتَقْتُ وَهِيَ لَا يَعْلَمُ وَقَعَا وَظَاهِرُ طَلَقِهِ أَنَّهُ يَقَعُ فِي الطَّلَاقِ دِيَانَةٌ وَقَضَاءٌ وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْخِلَاصَةِ بِأَنَّهُ يَقَعُ قَضَاءٌ لِادِيَانَةِ **قوله** وَالْإِبْرَاءُ هَذَا سَهْوًا فِي الْخِيعِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ وَلَمَّا فِي الْبِرَازِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْمَدْيُونَ لَوْ قُلْنَا الدَّائِنُ الْإِبْرَاءُ بِلسانٍ وَلَا يَعْرِفُهُ الدَّائِنُ لَا يَبْرَأُ فَيَسْأَلُ عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَفِيهَا تَقْبِيلُ هَذَا الْقَنْدَ الطَّلَاقُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ لَا يَعْلَمُ أَوْ الْعِتَاقُ أَوْ التَّلْقِينُ بَيْرٌ أَوْ لَقْنَهَا الزَّوْجُ الْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَهْرِ وَنَفْقَةِ الْعَدْلِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ لَا تَعْلَمُ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ لَا يَقَعُ دِيَانَةٌ وَقَالَ مَشَائِخُ أَوْ زَجْنَدٌ لَا يَقَعُ إِصْلَاحٌ صِيَانَةٌ لَا مَلَأْسُ النَّاسِ مِنَ الْإِبْرَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ التَّلْقِينِ مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَقَعُ **قوله** وَالْفَرْقُ أَنَّ تِلْكَ مَتَعَلِّقَةٌ بِالْأَلْفَاظِ بَلَا وَضَاحٍ يَعْنِي لَا بِالْقَصْدِ **قوله** بِخِلَافِ الْخِيعِيَّةِ أَيِ الْمَسَائِلِ الثَّانِيَةِ فَأَنَّهُ مَتَعَلِّقَةٌ بِالْقَصْدِ لَا بِمَجْرُودِ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ هَقُودٌ وَالْعَبْرَةُ فِيهَا لِلْمَعْنَى وَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى يَسْتَدْعِي الْقَصْدَ **قوله** لَوْ أضافه إلى فرجه متى لا إلى ذكره مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُوعُ وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي الْخِيعِيَّةِ وَفِي الْمَجْتَبَى قَالَ لِعَبْدَةٍ زَوْجَهَا هُوَ عِتَقٌ عِنْدَ الْأَمَامِ رَحِمَهُ رَبُّهُ وَنَبِيُّهُ يَوْسُفُ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَ زَوْجَاتِهِ أَنْتَهَى لَكِنْ صَحَّحَ عَدَمَ الْعِتَقِ وَبَعْدَ الْمَجْتَبَى أَنَّ الْعِتَقَ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنْدَ الْأَمَامِ

را **تكملة** كبل بها الفين الجبل من ارض البصنة العلامة صبرا بن نجيم *

كتاب نعيم الايمان

يقول الله مكي اذ رغب ونصب كان يميننا ولو جنى الواد لا يكون يميننا الا بالخض والفرق ان الخض قائم مقام خض القسم الا فخر رواية لوقال ان دخلت الدار لله لا يكون يميننا ولو قال لا يدخل الدار والله يكون يميننا والعرق دقيق كان مينا على العرف له عليه مائة فقال ان اخذتها منك اليوم درهمان ودرهم فعيل في حر فغرت الشمس وقد قبض خمسين لا يحنت ولو قال ان اخذتها منها اليوم درهمان ودرهم يحنت والفرق ان شرط الحنت في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لانها كناية عنها في الثاني شرط قبض البعض وقد وحل عبد حران بعته بتسعة فباعه بعشرة لا يحنت ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنت والعرق ان البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت ما يثبت الشراء بتسعة ولو حلف لا يبيع متاعه فباع ولم يقل لا يحنت وفي الهبة ونحوها يحنت والغرق ان البيع بدون القبول لا يكون بعا اما الهبة فتبرع يتم بالواهب والله الموفق

كتاب الحدود

حد الزنا والشرب والسرق تبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا الفارق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فبجمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فانه يحمل على صنعة حملته على الشهادة لعدم توقعها عليها وحد السرقة وان توقع عليها لكن ضمننا للجهل لانه بتأخير الدعوى بعد تحييره تارك للحسبة وتمكنت النهمة في الدعوى يشترط في الاقرار بالزنا ان يكرره اربع مرات وفي سائر الحدود يكتفي باقرار واحد والعرق ان الزنا اقيم من غيره فيكف لسترته ما لا ينكف لغيره وهذه هو حكمة للنس في الكل الزاني اذا حد لا يحبس لحلاف السارق والعرق ان الزنا جنابة على نفسه ولو حبس يحبس لاجل نفسه والسرقة جنابة على الله تعالى قال لرحلين احد كان فاقيل له هذا فقال لا لا يجب عليه الحد لحلاف ما لو قال احدى امرأتى طالق فاقيل له هذه قال لا لزمه حكم الطلاق في الاخرى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين مكروه اما حد القذف فينفى ويدرا اقر عند القاضي اربع مرات بالزنا ما مرد رحمة فعدوا نكر يقبل اقراره ويغفره فراوه لحلاف ما لو اقر بسرقة او قذف او قصاص والعرق ان الزنا محض حق الله تعالى يجري فيه العزل ولا كلك غيره شهد وان زنى بغا ثبه يحل ولو شهدوا انه هرق من عائب لا يقطع والعرق ان الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثاني

كتاب السرقة

لو قال سرقت مائة لا بل عشرة لا يقطع ويضمن مائة ولو قال سرقت مائة لا بل مائتين يقطع ولا يضمن شتما والفرق انه في الاول رجع عن بعض ما اقر به فلم يصح في حق المال وفي الثاني لم يرجع وانما زاد عليه والقطع والضمن لا يضمنان سرقة ثوبا قيمته دون العشرة وعلى طرفه يسار مشد ولا يقطع ولو كان في حرقه قطع والعرق ان الذي يسار في الاول كان تبعا للثوب والنوب لا يساوي نصا او في الثاني مقصود وكذا لو هرق ابريق وضه او ذهب فيه مثلث او نسيجه او حبيرو او كلبا او طيرا في عمقه طوق فضة او في رحله لا يحس القطع وكذا لو هرق صميا عليه دنانير سارق دخل البيت وفيه دواهم او دنانير فاكلها او حرج لا يقطع ويضمن ولا ينتطرح حرجا وحماض حو به ولو هدها على دابة فحدرت ثم احلها او القاها

في ماء جار حتى يخرج بهريان الماء ثم اخذ لا يقطع لان هتك البحر والخراج شرط له

كتاب السير

مسلم قطعت يده وعينه اثم او قتل ثم مات او الحق بل او الحرب ثم جاء مسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو رثته فان لم يلحق ثم احلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر جميعهما الله تعالى نصف الدية في جميعهما لان اعتبار الردع اوجب اهدا والجناية فاذا احلم يعودا لضمان والفرق بينهما ان الجناية وقعت في محل معصوم ولا كل لك ان لم يعد

كتاب اللقيط

لو كان اللقيط امرأة اقربت بالرق لرجل وصنفها كانت امه له غير انها لا يقبل قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحها ولو اقربت انها ابنة اب الزوج وصنفها الاب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء ويقام الرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة فاقرت بالرق صار طلاقها نكاحا ولو كان طلقها نكاحا نكحت ملكا ورجعتها والفرق انها بالقرار بعد النكاحين تريد ابطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لان حق الرجعة لا يبطل بعد الاقرار ولو كان معتلة فاقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له ان يراجعها في الثالثة ولو في حيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقترأ بها غير مبطل ههنا وقتها وبطل في الفصل الاول والله الموفق

كتاب اللقطة

ترك الاشهاد انه اخذها ليردها ضمن فان خاف اخذ الظالم لها باشهاده لا يضمن والفرق ان الاشهاد لصيانة المال والاشهاد ههنا بسبب لغوته سبب دابة فاصحها رجل كان للمالك ان يأخذها اذا قال جعلته لمن اخذها والفرق انه اذا قال ذلك نقد ملكه له وقد انفق عليه فالكنت هذه النفقة عوضا فممنع الاسترداد نثر سكر فوقع في حجر رجل واخذه غيره لا يكسره اذا لم يكن احد حجره لذلك كالمال وضع شبكة لا لصيد فتعلق بها صيد كان لمن اخذه ولو نصبها لالاخذ الصيد كان لصاحبها يكره امساك الحمام بخلاف غيرها لان من عاداتها انها تمضي الى موضع آخر فتختلط بخلاف ولا تعرف الطيور والافرنان افترخت فهو لصاحب الام ان عرف والاتصلق به على فقير ثم يشتري كما حكى السرخسي من استأذه الحلواني من انه كان مولعا بكل الحمام فكان يهب الكل من الفقير ثم يشتري بثمن رخيص انا نان وبطاني موضع واحد ليلا فولد ذكر وانثى واحدا من ههنا بغلا والاخر جمعها فادعى كل واحد منهما البغل والذكر فهو بينهما ما والثاني لبيت المال لا لقطة والاضحية على هذا

كتاب الوقف

لا تدخل الاشجار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصودا فجاز ان لا يدخل بخلاف البيع التسليم الى المتولي في المسجد لا يسهون تسليمها بخلاف مستغلة والفرق ان المقصود من بناء المسجد الصلوة فكان التسليم بها وفي المستغلة الاستغلال وهو يتهدى في التسليم اليه ولو امر جماعة بالصلوة في هاهنا له ابدالم تصر مبراها عنه ولو قال الى شهر والى سنة صار ميراثا عنه لان التابيد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثاني لو قال هذه الشجرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو اعطى دراهم في عمارة المسجد جاز ويتم بالقبض وان كان منقولا والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى المنارة لا الى التزيين والله اعلم

كتاب البيع

الشرب والطريق لأجل خلان الأبد كالحقوق في البيع والأقوال والوصية والعلم ويدخلان في الأجرة والقسمة والرهن والوقف والفرق ان المقصود من البيع ونحوه المملك وهو موجود في الأجرة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فانه لم ينعقد عليه هنا لا يجوز أصلاً الضميمة في الجزاء والله قبيح عند الامام وفي العكس تجوز اجمالاً والفرق ان الجهاد في المسلم فيه في الأول فاحشة وفي الثاني قليلة وهذا الثوب لك بصحة فقال المشتري ما ته حتى انظر اليه اواريد غيري فضاغ فلا شيء عليه ولو قال ما ته فان وصيته اخذ ته فضاغ لبزعه الثمن والفرق ان اخذه لينظر اليه او يريد غيره ليس ببيع داخل في مرضا هو يا خذ وبيع بل ون الامر معه والى اشتريت منك هذا بكذا فتصدق به او فاعتقه او فا قطعته تميصاً ان فعل ذلك في المجلس كان بيعاً الا فلا والفرق انه في المجلس امكن ان يجعلها شرطاً لبيع بخلاف ما بعد لان الشرط الاول بطل بالقيام المقبوض على هوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا فهو امانة والفرق انه اذا بين ثمننا علم انه لم يرض بقبضه الا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض ما ذون فيه فيكون امانة باع فصا على انه باقوت فاذا هو زجاج بطل البيع ولو على انه احمر فاذا هو اخضر جاز والفرق ان الزجاج خلاف الجنس فكان يسمى معدوماً والاخضر من الجنس فكان موجود الكنه بخير لغوات الوصف باع اشجاراً على انها مشمرة فاذا واحدة غير مشمرة فسد البيع الا ان يبين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول تبقى البيع في الحصة وهي مجهولة وفي الثاني بما عين باع خصص الزراعة من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض من الاكالا لا يجوز والفرق ان لرب الارض حق الاستيفاء بخلاف الاكار

كتاب الكفالة

ان هبت الريح ما ناكفيل بنفس فلان لا يصير كفيلاً فلو قال كفلت بنفسه الى هبوب الريح يصير كفيلاً وبطل الاجل والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثاني تعليق الخروج عنها رداً لا صيل الا براء صح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضي ببقاء الدين القاضي اذا اخذه الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا اخذ الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضي الا اذا صرف القاضي الى الطالب فيبرأ بالتسليم اليه او الى امينه والفرق ان القاضي عامل للطالب من وجهه ولنفسه من وجهه فعند الاضافة اليه يجعل العامل له وعند من مها يجعل فائداً عن الشروع كلمين اقر بكفالة وحق لا يحبس اول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبينة والفرق ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار دفع الى مجور عشرة فضمنها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك صح والفرق انه في الاول ضمن ما ليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضاً من الدائن امراله بال دفع الى الصبي

كتاب الحوالة

حاله بغصب فاستحق بطلت وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجعله كالم يكن وبالهلاك ينتقل الى ضمانه احواله بصلاتها لم غاب فبرهن المحال عليه على فساد النكاح لم يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعي الفساد متناقض بخلاف مدعي الابراء

كتاب القضاء

القاضي لا يملك الاستخلاف الا بالاذان بخلاف المأمور لا قامة الجمعية والفرق تحقق الضرورة في الثاني لجواز ان يسميه المحذث قبل الصلوة بخلاف الاول وكذا وصي الميت يملك الايصاء بلا امر بخلاف الوكيل والفرق تغذ الاذن من الميت بخلاف الموكل

كتاب الشهادة

شهد واعليه ان زيد اقترضه الفاروق في هذا الشهر من علي الدفيع قبل القضاة لا يضمن الفاعل ولو لم يبرأ قبل القضاة ضمن
والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم لسببوا انه اقترضه ثم ابرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهد واعليه بالالف في الحال وطلب تعيين
كان بهم ارتعدا عينا وقبضا فانقضت المدعي بها تقبل ولو انكر الرهن فشهدوا ان لا يقبل والفرق انه في الاول
لم يجر الانفسها مغنما ولا دنا مغر ما ولا ابطلا حقا وسجاءه لا غير وفي الثاني معاني بطل ما تم من جهته حاد وهو ملك اليد والعين
كتاب الوكالة

الوكيل بشرأه شيع بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خالف في الثمن الى غير والى جنس آخر غير الذي صباه والوكيل
ينكح امرأة بعينه اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه مغير ومغير قال له اشتر عبد زيد بيني وبينك فقال نعم ثم قال
له آخر كذا لك فقال نعم فاشتراه كان بين الامرين دون المشتري فلم يشتري حتى لقيه ثالث فقال كذا لك
فاجابه ايضا فهو للامرين الاولين ايضا ولو كانا حاضرين هلما بذ لك كان بين المشتري والثالث لان وكالاتهما
ارتدت لما علما كالو قال لا خراشتري عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا يحضره الاول فهو الاول
وان يحضره فهو الثاني والفرق ما قلنا التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا
او مريضا او مخدرا لكن انما لم يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا فابى الخصم التوكيل لا يسمع
منه والفرق انه اذا كان غائبا يتحقق صحة من التلبس بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق

كتاب الدوى

المدعى به اذا كان دينيا لا يصح الا بعد بيان القدر والجنس والصيغة بخلاف المعين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة
ومى الدين بالبيان ادعى الف فقال ما كان لك علي شيع قط فلما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والا يبرأ تقبل
ولو زاد ولا امر فك لا تقبل في رواية الجامع وقال القدر وري تقبل ايضا والفرق على ما في الجامع وهو الاظهار ان التناقض
ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي عليك الف فقال ان حلفت اديتها فحلف فاداه ان دفعها على الشرط كان له ان يستردها
والالا والفرق ان الاداء بالشرط لا يكون اقرا راد وانه يكون اقرا راد هبة فلا يستردا حلتا في الاعسار فالاصح
ان القول لرب الدين فيما اذا كان المدعى به بدل مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للمدعى والفرق ان بدله
في الاول قائم غالبا بخلاف الثاني اذ لا بد له ادعى عينا في يده او دين او شرا فاعل خصم الا ان يقر المدعى انه محجور
والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مازنا كان له يد ادعى مملوكا فقال المملوك انا مملوك فلان فان جاء المملوك
ببينة ان دفعته خصومه فان جاء المقر له بعد فلا يهيل له على العبد الا ببينة يقيمها لان الغائب ما صار مقضيا عليه

كتاب الاقرار

قال لا خولي عليك الف فقال ذلك الغير الحق او الصدق او قال حقا حقا او صدق قاصدا كان اقرا راد ولو قال الحق حق والصدق
صدق لا والفرق انه صدق في الاول دون الثاني كتب بخطه حقا على نفسه واملاه فقال اشهد واعلي به حازا اقراره وان لم يقرأه
عليهم ولم يامرهم بالمشهد لا يكون اقرارا والفرق ان الكتاب محتمل فاذا مرزال الاحتمال فان كتب بنفسه لا يكون اقرارا

كتاب الصلح

صالحة عن العادرهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة او رجل هازيو ويرجع بمائة عليه سواء كان الصلح عن اقراره او انكاره

ولو صار لغيره من الإبراهيم على دنائيل فاستجلبت بعد الافتراق بطلان المصالح والفرق انه في الاول حقا وفي الثاني صرفا قضاء زبونا
عن حيازة تالاد النفقة فان لم تخرج ردها له ان يرد لها ولو وجعها للمبيع مينا فباله بعده فان لم يشتتر رده فعرضه على البيع لم يكن له رده
بالفرق ان المقبوض فيها الاول ليس عين حقها فلم يجرى الا بقبضه فادالم يرض كانه يمتصرف في ملك الدافع برضاها اما المبيع فعين حقا
وقبضه يرض فيه فبطل حقها في المردصا ليجت المنكوحة ووجهها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت متعانة لالفرق ان السكنى
حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكنه النفقة ولذا لو نعتز المنكوحة سقطت نفقتها بخلاف الميتوعة حال العدة

كتاب المضاربة

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنا نير مكيل كان لو موزونا وعرضا لو قال بعد واعمل بثمانه مضاربة جاز والفرق
انها اضيفت الى الثمن لا الى العرض حتى لو باعه بالمكيل ايضا لا تجوز المضاربة وفي جواز البيع بالمكيل خلاف عند
الامام جاز للمضاربين الدراهم اذا كانت ردة بعد ارضها حازت المضاربة بها ولو كانت دينالا ولو امر الغير ان يقبض الدين
ويحصل مضاربة حاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تصح المضاربة لان الدينون تقضي ما مثاله
فيشترط ان يقبض الثبوت للملك للدين بخلاف الغصب والوديعة لانهما على ملك رب المال ذكر نصيب رب المال دون
نصيبه جاز على القلب لا يجوز قيامها ويجوز استحسانا والفرق على القياس ان السكوت عن نصيب رب المال لا يمنع
استحقاقه لانه نما ملكه اما من نصيب المضارب للجهالة واقه الموفق

كتاب الوديعة

انفق بعض الحنابلة المودعة ثم رده الى الباقي فهلك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن الماخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج
عن ملكه فحط عليه وجب الاستهلاك في الباقي بخلاف ما اذا لم يرد احدثت منك الفيد وهم الفاو دية والغاصبا وملكها
الوديعة وهذه المغصونة وقال رب المال بل الهالك المغصونة فالقول له ولو قال اودعتني الفاو فصبك الفاو فملكك الوديعة
وهذه المغصونة فالقول للمقر والفرق انه في الاول اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادى اخر وجهه عنده في الثاني لم يقر
بالضمان وانما اقر بفعل الغير وهو الايداع

كتاب العارية

استعارة دابة الى موضع لا يركب في الرحوع ولو استأجرها الى موضع له ان يركب والفرق ان رد الممنوعا على المستعير ورد
المستأجر على صاحبه للمستعير ان يعير الا اذا عين نفسه والفرق ان الاعارة مطلقة والمطلقة يجري على الاطلاق وفي الثاني
مقيدة فتبقى على التقييد ثم في المطلقة لو اركبها غيره تعيين حتى لو اركب هو بعد ضمن عند فخر الاسلام وقال خواهر زاده
والسر خسي لا يضمن عملا بالاطلاق قال مجيب الطالب اعارة الثور نعم فاخذ في غيبه من بيته فعطب لا يضمن ولو من
زوجه ضمن والفرق ان اعارة الدواب لا تكون الى النساء استعارة دابة الى مكان مجازة ثم ردها اليه فهلكت ضمن
ولو ركب الوديعة ثم ردها الى مكانها لا يضمن والفرق ان يد المودع كيد ولا كيد ذلك المستعير

كتاب الاجارة

استأجر دارا الى وقت موقته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التايد يبطل الاجارة بخلاف النكاح انهدم حائط
المؤجرة لا يملك الفسخ بغيبه المالك بخلاف مالوا انهدم كلها والفرق ان بانهدم الحائط لا تقوت المنفعة من كلوجه بخلاف
الكل قال الامير ان قبلت ذلك الفارس ملكك انقتله فلا شيء له ولو قال من قطع راسه فله كذا انقطع فله ما بهي والفرق ان

المقتل جهاد والاعتجار عليه لا يجوز في اختلاف المذاهب ملتحد المتماثل بين وفي الارض من بيع بمقضى باليسمى ولو كان مقضى بالقبض
المدة يبقى باجر المثل حتى يفرق والفرق انه في الاول لا يحتاج الى التجديد لبقاء المدة وفي الثاني اذا جدد وجد دبا حرا المثل
احتجار دابة ليركها فخرج المصنف فحسبها في بيته فملكته ضمن ولو لم يركها في بيته لا يضمن والفرق ان هذا الجبس
في الاول لا يوجب الاجر فلم يكن ما ذكرنا وفي الثاني يوجب فكان ما ذكرنا في الموفق

كتاب المكاتب

الكتابة الحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعلوم وانما جوز مقرونا بالشرائط التي منها الاجل بالنص اما
الكتابة فاعتاق معلق على الاداء كانت عبدا على قيمته فسلت ولو تزوج حرة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة لضم بالشرط
والنكاح والصلح لا امان ان كان كاتبها واستغنى حملها فسدت بخلاف الوصية لانها تبرع فلا تقضي الى المنازعة لكانت
اذا مات من غم وفاء ولا وله بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد من القضاء بمعجزة ولو عن وفاء امكن لا تبطل ويعتق
قبيل الموت والفرق انه اذا مات من وفاء امكن الاداء فيجعل كالاداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئا لان العجز يبطلها

كتاب الاكراه

الكره على بيع او شراء لكنه سالم طائعا جاز البيع وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق ان البيع عقد لازم والرجوع فيه بعد النفوذ
لا يصح والهبة غير لازمة ولما امكنه الرجوع بعد العقد فلان لا ينفذ منه عدم الرضا او لئلا يكره على الطلاق والعتاق نطلق واعتق
وقع ولو اكره على الاقرار بهما لا يقع لو اكره على قطع لا يلزمه ولو اكره على الارضاع يشبهت حكم الارضاع ولو اكره على الاسلام صح

كتاب الشرب

رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم وكل نهر كوة فاراد ان يفتح كوة اولى من كوته ويسد هذه الكوة ليس له
ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب دار واسفل فاراد ان يفتح بابا اولى من ذلك كان له والفرق ان الكوة
الاولى تاخذ الماء اكثر مما تاخذه السفلى بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت رجل يقضي ارضه
او زرعه بقيا معتادا فتعد الى ارض حارة لا يضمن وان سقاء غير معتاد ضمن والفرق ان الخارج من العادة تعد الى
رجل القى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء بها الى الطاحونة فخربتها ان كان النهر غير محتاج الى الكري فلا ضمان
عليه والاعملى ضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكري لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج

كتاب الاشرية

قطرة خمر وقعت في خابية ماء ثم صب الماء في خابية خل فنجس ولو وقعت القطرة ابتداء في الخل لا ينجس والفرق انها اذا
وقعت في الماء تنجس الماء ثم لا يظهر الماء لانه لا يتخلل بخلاف ما اذا وقعت في الخل لانها تتخلل المرقعة اذا وقع فيها خمر
لا يحد شارها ما لم يسعر ولو وقعت في ماء ووجد الطعم والروح يحد قبل السكر والفرق ان ما وقع في المرقعة يصير في معنى
المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء الدقيق اذا عجن بخمر امتزجت والخل لا يتخلله فلا يطهر بخلاف الخبز لان الخل على ظاهره

كتاب الغصب

غصب خمر او خلها ثم اتلفها ضمن ولو جلد ميتة ودبغه ثم اتلفه لا يضمن والفرق ان الخمر مال في الجملة حتى
لو اتلف خمر ذمي ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وانما صار مالا بفعله والانسان لا يضمن فعله غصب ذراع غيره فجنح به
وله فسقطت اسنان العاض وذهب لعمم الذراع ذى يلة الاسنان هل يضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل

وهو لا يعلم فقليل والحق نوبه ضمن نصيب لقهاين الشق والفرق تلك التي في الاول كلاهما في الثاني بلها ليس بها ن
لا في ولكن الضم مع فعله فعل غيره من لفها في نصيب للثقل في نفسه فقل في الضم في يد الغاصب فالجمل لعل ولو تعلل بصيه
الضل قيل هو كذلك وقال ابو الليث ر ح هو بينهما بل في وفيه هو المصحيح لانها كانت ما اعطاه بعمل التخلل ولو صلب على
ضمير غيره خلا كان التخلل بينهما افتاقوا الفرق منه اذا تخلل بنفسه فامسا صار مالا في عينه فكان مملوكا له خلاف ما اذا صلب
عليها التخلل لان التخلل مضاف الى الصب فصار كما كان خلا في ذلك الحالة اختلط مع خل آخر فكان بينهما

كتاب المزارعة

شرائطها قول من حوزها متعة ببيان الوقت جللا لمشائخ بلع ر ح ومن يكون البذر ومنه وجنس البذر ونصيب
من لا يذر له والتولية بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركا دفع ارضه مزارعة ليزرعها بذر قرطما
فما خرج منها من مصغره وللزمزارح والقرطم لرب الارض فهو فاسد وكذلك لو دعهما ليزرعها حنطة وشعير امل
ان الحنطة لاحد هما والشعير للاخر وكفى لك كل شئ له نوعان من الربيع كبر والكتان والربطة وبذرهما بخلاف البطيخ
والقثاء وبذرهما بخلاف الحب مع التبين اذا شرط لصاحب البذر والصب بينهما والفرق ان هن والاشياء تجمع
غير مقصود اما بذر الكتان مقصود كالكتان

كتاب الصيد والذبايح

الجمامة اذا طارت ان كانت تهتدي الى بيتها فرماها لا تحل وان كانت لا تهتدي فرماها تحل والفرق انه قاد رمى
دكوة الاختيار ثم لاهبها كالمرومي ذجاجة بسهمه وذبحها مسلم ان كان الاول مزهقا لا تؤكل ولو لم يكن مزهقا
اكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني قال الحمد لله لعطاه وذبح لاجل والحطيب
فذا طس فقال الحمد لله مقتصر اعمليه جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية الى المذبح ورح لم تؤكل وفي الجمعة
محرذ الذكروا رجل رمى على سكين ثم احذ غير ها وذبح بها حلت ولو رمى على سهم واخذ فمعه ورمى به لا يحل له
والفرق ان التسمية في الاول وقعت على المذبح وفي الثاني على السهم لا يلى المرمى اليه لعدم القدرة عليه والله الموفق

كتاب الاضحية

هي واجبة على الانبياء الملقمين دون المسافر بين والفرق ان السفر حال المشقة وفقد الاموال والاضحية موقفة فتقوت
بخلاف حال الاقامة لانه زمان معق الاحوال والاموال فحواثم تبين بالبرهان ان هذا اليوم يوم تاصع قبل واعدوا
لاضحية ولو وقفوا فشهدوا انه العاشر لا تقبل والفرق ان التذابرك ممكن في الاضحية دون الحج فحجب الاضحية وصلة العطر
في مال الصغر بخلاف الزكوة والفرق ان الزكوة عبادة من كل وجه كالصلوة وهي عن الصبي ما قلعة مرفوعة بخلاف الاضحية
وصلة الفطر لانهما مؤنة من وجه ونفقة من وجه ولو اناز الاكل منها وحببت صدقة الفطر عن عيلة مؤنة اشترى اضحية
في ايام النحر فلم يضع حتى انتقر في آخرها سقطت منه ولو كان اول المعسر لا تسقط والفرق ان وهو با على الموسر حال للشرع
فاذا افتقر ذبح الواجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالشراء يصير كالنذر فكيف اقيمت واجبة بعد ايام النحر ويتصدق
بعينها او بقيمة اشترى شاة نمازت او ضلت فان كان فقيرا لا تحب عليه اخرى وان كان غنيا وحب عاياه الاخرى والله الموفق

كتاب الاداب

ويسمى بالاحسان ايضا عن ابي حنيفة ر ح انه هجى على خرقه بمى وقال له رجل هذا مكررى فقال لمن اين انت

يقال من خوارزم فقال جاء التكمير في قولهم في مساجدكم حديد من ثياب نعم من ثياب نعم من ثياب نعم ولا يجوز على الخوذة
من اني يوصل راح صوم الستة يعني يعمل ومضاهي يكون ولا اذا كان متفرقا من اليد الى اليد اذا راح على صومهم وهذا شبه بهم
وهذا امرح ما جيتنا هكرو دخول البنيب المسجد ولا يصحرو د غول يطلع من والفرق ان متبع المتعجب فيه داخ
الي لا يطلع من في منع المشرك تعيد له من الابواب فلا يمنع التوصل في الكتاب مكيروه الا اذا وصل المسقط والفرق
الضرورة وقف الشجرة على المسجد لا يصح لانه منقول ولو اعطى هراهم في عمارة المسجد جاز وان كان منقول ولا يفرق
الضرورة والجوف وجاز ميرها الى المزارع ولا يجوز الى الترمين والله الموفق

كتاب الجنائيات

لا تقطع يد العبد بيد العبد وتقطع يد الميرة بيد المرأة والفرق ان بدل يدها لا يختلف وبديل يد العبد يختلف لان
الواجب نصف قيمته وهي مختلفة اقل من ابي فقتله يجب الدية ولو قال اقطع يده فقطع فعليه القصاص والفرق ان الحق
للدين في احتياف القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في اسقاط القصاص فاما الامر بالقطع فالمستوفى في الاب ولم يوجد منه
اباحة فيجب القصاص قطع يد مسلم غارت ومات من القطع والحق يد ارحم لم عاد واعلم ومات من ذلك فعلى القاطع
نصف الدية ولو لم يلحق حتى احلم ومات يجب دية كاملة والفرق انه بالقضاء بالحق ان قطعت السراية من اليد فوجب نصف
الدية بالاسلام واذا لم يلحق لم ينقطع نصارك انه لم يزل مسلما حتى مات ومنه يد افا عتقه المولى ثم اصابه السهم فعليه
قيمه للمولى عند ما ومات محمد رح عليه فضل ما بين قيمته مرميا الى غير مرمي كذا في فروع الجوبني ولو لم يعتقه
فعليه القصاص والفرق ان الاعتاق قاطع للسراية بخلاف ما اذا لم يعتقه قطع الحشفة خطأ وجب كل الدية والقصاص في العمد
ولو قطع الذي كركله عمد اوجب الدية فقط والفرق انه عند قطع الحشفة يمكن احتياف القصاص وعند قطع الكل لا يمكن
لان الذي كركشه قطع يميني رجلين عمد اما قص لا جلد هما كان للآ حر دية اليد ولو قتلها فقتل باحد هما ولا شيع
للآخر والفرق ان الاطراف يسلك بها مسالك الاموال واستيفاء احد المالين لا يمنع احتياف الآخر فاما النفس فواحدة
وفي استيفاء الحقين تضايق فممنع استيفاء الآخر ضرره باثرة فمات لا يقتص ولو ضرره بمسلة يقتص والفرق مبني على
الظاهر لان الموت من غرز الابرة نادر بخلاف المسلة اصل ما فاما قلا شيع على واحد منهما ان وفعلى واحد وان
على وتعامل وقاهما فعلى ما قل كل واحد منهما دية صاحبه ولو وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدية الذي وقع على
وجهه هدر والفرق ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط بفعل صاحبه والله الموفق

كتاب الوصايا

اذا تربي ملك وصية على رجل فقيل له هو هكذا انا شار برأيه بنعم لا يجوز بخلاف الاخرس والفرق ان الاجرس
لا يرجي منه الكلام واما الذي اعتقل لسانه ويرجي منه الكلام فلا تجعل اشارته بمنزلة اليمارة قال اعطوا للناس الف
درهم فالوصية باطلة ولو قال تصد قوا بها هي جائزة والفرق ان العطاء يكون المغني والفقرير والناس لا يحصون
والتصدق يختص بالفقراء نصحت ولو قال ثلث مالي لله تع قال ابو حنيفة ربح هي باطلة وقال محمد ربح هي جائزة
وتصرف الى وجوه البر من ابي القاهم حمل الطعام الى هبل المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكروه وفي الثالث
لا يستحب والفرق انه في الثالث يجتمع النائج فيكون اعانة لهم على المصيبة بخلاف ما قبله او من لاخره الثلاثة
المنقرقين وله ابن جازت الوصية للثلاثة والثلاث بينهم ولو له بنت لم تجز للشقيق والفرق ان الشقيق لا يرث مع الابن

* الفن السابع من الاشياء والنظائر *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه هو الفن السابع من الاشياء والنظائر وبه تمامه وهو من احكاميات والمراعات وهو فن واسع قد كنهنا طالعته فيه واخر كتبه الفتاوى وملا لغت مناقب الكوردي مرارا وطبقات مجد القادر لکنني اختصرت في هذه الكراس منها الزبدة مقتصرًا غالبًا على ما اشتمل على احكام لما جالس ابو يوسف رح للتدریس من غير اعلام ابی حنیفة رح فارسل اليه ابو حنیفة رح رجلاً فسأله عن خمس مسائل الاولى قصار جعل الثوب وجاء به مقصور اهل يستحق الاجرام لانجاب ابو يوسف رح يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحود استحق والا لا لثانية هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتعير ابو يوسف رح فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل ام لا فقال يؤكل فخطأ فقال لا يؤكل فخطأ ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل الماء ويؤكل وتسمى المرققة والاي يرمى الكل الرابعة مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه قد فن في اي المقابر فقال ابو يوسف رح في مقابر المسلمين فخطأ فقال

قوله لکنني اختصرت في هذه الكراس فيه انه لا يقال في الواحد كراس وانما يقال كراة قال في القاموس الكراس واحد الكراس والكراريس الجزء من الصحيفة **قوله** لما جلس ابو يوسف رح للتدریس من غير اعلام ابی حنیفة رح الخ الظاهر من حال الامام ابی حنیفة رح وزهده انه ما ارسل له ذلك الرجل الا ليحقق حاله وصلاحيته للتدریس وللتنبية على انه كان ينبغي له ان يستأذنه في التدريس وما يلهي الحق الاستاذان له على التلميذ حقوقا ذكرها المشائخ وهي ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيئة ذكر ذلك في الخلاصة نقلا عن روضة زند ويسى **قوله** ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحود الخ القائل هو الامام لما اتاه ابو يوسف رح الرجل السائل كما في التهذيب لابن العز **قوله** استحق الاجر لانه اجير كما في التهذيب وفي مناقب الكوردي يجب الاجر لانه صنعه للمالك **قوله** والا لا لانه غاصب كما في التهذيب وفي المنايع لا يستحق الاجر فانه لما جدد صار غاصبا وبطل الاجارة فان قصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقل ملا يسترحب الاجر كذا في لسانية وفي مناقب الكوردي لا يجب الاجر لانه صنعه لنفسه **قوله** هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة الخ قيل عليه كيف هذا مع قوله صلعم تحريرها التكبير يعني وهي جملة معرفة الطرفين فعيل حصر الدخول فيها بالتكبير لا غير فكيف يدخل المصلي فيها بالرفع الذي هو سنة فينبغي ان يكون السؤال هل اول الافعال فرض ام سنة فقد قالوا المصلي يرفع يديه او لا لان الرفع كالنفي في لا اله والوضع بالتكبير كالاثبات في الا لله انتهت وفيه تأمل **قوله** الثالثة طير سقط في قدر على النار الخ قال في الخلاصة امرأه تطبخ قد وافطار الطير فوق في القدر ومات في ذلك لا توكل الميتة والاجماع واما اللحم ان وقع في حلة الغليان لا يؤكل وان سكن ثم وقع فيه يؤكل قال رضي الله عنه في كتاب وزين لكن هذا على قياس قول من ادعى ما على قول ابی يوسف يغلي اللحم بالماء الطاهر فلا تأكل مرة بما جدد فيطهر **قوله** الرابعة مسلم له زوجة ذمية الخ في الحاوي القدسي ماتت كتابية وفي طهارة لمسلم قد مات لا يصلي عليها قد فن في مقابر المسلمين وقيل في مقبرة الكفار وقيل على حد ما هو احوط

في مقابر اهل الذمة فخطاه فتهير أبو يوسف فقال قد فن في مقابر اليهود ولكن يقول وجهها من القبلة فيكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه المسلمة ام ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاهما فملت المولى هل يجب العدة من المولى فقال لا يجب فخطاه ثم قال لا يجب في خطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا يجب والاوجب فعلم ابو يوسف تقصيره فعاد الى ابي حنيفة راح فقال تزويجك قبل ان تحصرم كذا في اجارات النقيض وفي مناقب الكرد في ان يجب انفراده انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت اؤمل ان يكون للمسلمين ولثن اصمت ليهوتن ولم كثير فلما برأ اعجب بنفسه ومقل له مجلس الامالي وقال له حين جاء ما جاء بهك الامسلة القصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغني عن التعميم فليعلم على نفسه انتهى وقال في آخر الحارثي العيصري مسئلة جلييلة في ان المبيع يملك مع البيع او بعد قال ابو القاسم الصغار روح جري الكلام بين حفيان وبشر في العقود متي يملك المالك بها او بعد ما قال آل الامالي ان قال حفيان او ابنت لوان زحاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعد ما اوان الله تعالى خلق نار في قطنه فاخترقت مع الخلق احترقت او قبله او بعد وقل قال غير حفيان وهو الصحيح عند اكثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعد وفيه بيع البيع والمالك جميعا من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد معادله ومعارضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره وفي مناقب الكرد في قال الامام الاعظم روح خد عتني امرأة ومقتني امرأة وزهد تني امرأة اما الاولى قال كنت مجتازا فاشارت الى امرأة الى شيعي مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشيعي لها قلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسامحه لصاحبه الثانية سألتني امرأة من مسئلة في الحيض فلم امرها فقالت قولنا تعلمت الفقه من اجلاء الثالثة مروت ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الفجر بوضوء العشاء فتعمدت ذلك حتى صار دأبي ومثل الامام روح عمن قال لا ارجوا الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى وآكل الميتة واصلي بلا قرأة وبلا ركوع ووجود واشهد بما لم اراه وبأبغض الحق واحب الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في مذبذبه ويأكل السمك والجراد يصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويمغض الموت وهو حق ويجب المال والولد وهما فتنة فقام السائل وقيل راحه وقال اشهد انك للعالم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيعي الامام ابو بكر محمد بن الفضل عمن يقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارهوه فقال قوله

انتهى ومنه يعلم ما في عبارة القيس التي نقلها المصنف **قوله** ان كان الزوج دخل بها لا يجب اقول لان بد خول الزوج بها انقطعت علقتهما من المولى **قوله** سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله تعالى ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة اقول مراد الامام مسئلة سئل عنه في الاجارة بقرينة ما تقدم لا ما يعطيه ظاهر كلامه لان الامام روح لا يقول الكذب المتفق على حرمة في الادين كلها **قوله** ثم قال من ظن انه يستغني عن التعلم الخ اقول في شرح المذهب للامام النووي بالفظه لا يزال الرجل عالما تعلم العلم فاذا رأى نفسه يستغني وافتنى فهو واجبل ما يكون **قوله** وقد قال غير حفيان وهو الصحيح الخ قيل المرق بين القولين ان هذا القول لم يخصص المبادلات لم يتعرض لغيرها بخلاف الاولى **قوله** ومثل الامام روح عمن قال لا ارجوا الجنة الخ قال في الفتاوى الظهيرية لكن في هذه العبارة ضرب من الاستعجال لا يجوز الاستعجال

اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة فطمان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى فأتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قيل لا تخف مما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف رذل الدنيا كغير انتهى وفي مناقب الكردري قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المغنوة فقال قول عمر رضي الله عنه تبرئ أربع منين ثم تعتك هذه الوفاة و تنزوج بما شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجني وانا زوج ابنتي يلاعن فغضب فتادة وقال لا اجيبكم بشيء قال الامام خرجنا مع حماد نبيع الاعمش واغور الماء لصلوة المغرب فافتت حماد بالتييم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتييم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذا اول مسئلة خالف فيها اعتاده وكان للامام جارة لها غلام اصاب منها دون الفرج فحبست فقال اهلها له كيف تلك وهي بكر فقال هل لها احد تثق به فالواحدة فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا ازال عذرنا ودت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذهبوا بن ابي ليلى واكبوا على بغلته فتساير اقمرا على نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنتم فنظرا بن ابي ليلى في تمطره فوجد قضية فيها شهادة فدعا ليشهد في تلك القضية فلما شهدا سقط شهدا ته وقال قلت للمغنيات احسنتم فقال متى قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنتم بالسكوت فامضى شهادته وكان ابو حنيفة راح في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها اثنين من اختين فغلطت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فامتنى هفيان بقضاء علي رض على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال علي بالغلامين فاتى بهما فقال احب كل منكما ان يكون ابا صاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجريد النكاح فقام هفيان فقبل بين عينييه وحكى الخطيب السوارزمي ان كلب الروم ارسل الى الخليفة مالا حزيلا على يد رسوله وامره ان يسأل العلماء عن ثلث مسائل فان هم اجابوك بذل لهم المال وان لم يجيبوك فاطلب من المساهدين الحراج فسأل العلماء فلم يات احد بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذاك صبيا حاضرا مع ابيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام واستأذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكاني المنبر فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة فراح فقال هل فقال اي شيء كان قبل الله تعالى قال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذ لم يكن قبل الواحد المجازي الغطلي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجهه الله تعالى قال اذا وقفت السراج فالى اى وجه

قوله ايها يلا من اقول فيه نظر فان لم يرمها واحد منهما بالزنا حتى تلا عنه وقد ذكر في آخر الفتاوى الظهيرية المسئلة على وجه اخر فقال حكى ان فتادة راح صاحب التفسير قدم الكوفة وجلس للناس وقال سلوني عن الفقه فقام الامام ابو حنيفة راح وقال ما تقول في رجل غاب عن امره ته فنعى اليها زوجها وتزوجت بزوجه آخر وولدت له اولاد ثم جاء الزوج الاول فقال لها يا زلية تزوجت وانا زوجك وقال الاخر يا زانية تزوجت ولك زوج هل يجب الحد وان تكون الاولاد ذبقي متفكرا ثم قال هل وقعت هذه المسئلة فقال ابو حنيفة راح لا ولكن نستعمل للبلاء قبل نزوله فقال فتادة راح لا احلس في الكوفة مادام هذا الغلام فيها فما علمت ان احد يسألني هذه المسئلة انتهى اقول فعلى هذا ما في الفتاوى الظهيرية يتجه سوال اللعان لامي ما ذكره **قوله** ان يكون المصائب هذه اقول جواب العبارة ان تكون مصابة بالوطني عنده

نوره قال ذاك نور يستوي فيه الجبهات الأربع فقال اذا كان النور المجازي المستنير الزايل لا يجعله الى جهة عشو
خالق السموات والارض الباقي الدائم المقيص كيف يكون له جهة قال الرومي بما اذا اشتغل وجه الله تغ قال اذا كان على المنبر
مشبه مثلها نزلوا اذا كان على الارض موحدا مثلي زعمه كل يوم هو في شأن يتوكل الملك واعداد الى البر ورمي انتاج الامانة
الى الماء في طريق الحاج فسادا واما اربابا قرية ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشتروا بها ثم قال له كيف انت بالسويق
فقال اريد فوضعه بين يدي فاكل ما ولدت وعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم وصية الامام
الاعظم لابي يوسف روح بعد ان ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال له يا يعقوب قر السلطان
وعظم منزلته والياك والعكس بين يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة علمية فانك اذا اكثرته اليه
الاختلاف تهاون بك وصغرت منزلتك عنده فكيف منه كما انت من النار تنتفع وتباعد ولا تدن منها فان السلطان
لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه يأخذ ما يك ما قلته ليروي من نفسه بين يديه حاشيته انه اعلم
منك وانه يضطرك فتصغر في عين قومه ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك ولا تدن حل عليه وعنده
من اهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت ادون حاله لعلك تترفع عليه فيعزرك وان كنت اعلم منه لعلك تقبط
منه فتسقط يدك من عين السلطان واذا عرفت عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضى
من هيبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل اولياء السلطان وحاشيته
بل تقرب اليه فقط وتباعد من حاشيته ليعرف منك رجاؤك وحاشك باقيا ولا تكلم بين يديه العامة الا بما تسأل عنه
واياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كيلا يوتف على حبك و رغبتك في المال ما نهم يسرون الظن بك
ويعتقدون ميلك الى احد الرهوة منهم ولا تفصك ولا تتبسم بين يديه العامة ولا تعثر الخروج الى الاسواق
ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم الاطفال وتسمع ردهم ولا تمش في قارعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك
ان قد متهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى بك من حيث انه امن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق فاذا دماك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل
في الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ولا من ايدي السقايتين ولا تقعد على الهوانيت ولا تلبس اللذباب
والحلي وانواع الابريسم فان ذلك يفضي الى الرعونة ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأ تلهي الفواش الا وقت احتك
اليها نقد وذلك ولا تكثر لمسها ومسها ولا تقر بها الا انك كرا الله تعالى ولا تكلم باحر نسباء الغير بين يديها ولا بامور

قوله فترك المال كذا الخط المص والمطابق لما تقدم فبذل المال **قوله** ولا تكثر الخروج الى الاسواق في الخلاصة عن ابي الليث
رحمته في العتاري من ثلاث الى ثلاث يجوز دخول العالم للسلطان وخروجه الى الاسواق واخذ الاجر لتعليم القرآن
للحاجة في الثلاث وقال في الخافية بطل خروجه الى الاسواق خروجه الى القرى ليجمعوا له شيئا **قوله** ازدرى ذلك بعلمك
كذا الخط المص ومثله في مناقب الكردري والصواب ازدرى ذلك بعلمك قال في القاموس زفر عليه زوبا ما به كازري
وازدرى داحمه ادخل عليه عيبا وانا امرتها ون **قوله** مادامك ذلك فاقعد في المسجد اي اذا طلبت منك نفسك ذلك فخالفها
واقعد في المسجد **قوله** ولا تشرب من السقايات اقول لعل وجهه ان السقايات يشرب منها جماعة الناس فردما يشرب منها
لجس الفم وروما يفسد لجس اليدين في ذلك ماء القليل وان في الشرب منه ادناء وسقوط حرمة للعالم وان كان التشرب

لجواني فانها تبتسما اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت معي غير ما تكلمت مع الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة
 ان لها جعل اواب اوام اربنت ان قد رت الابطشرا ان لا يدخل عليها احد من اقاربك فان المرأة اذا كانت ذا مال يدعي
 بربها ان جميع مالها له وانه مارية في يد ما ولا تدخل بيت ابوها ما قدرت واياك ان ترصي ان تزف في بيت ابوها
 فانهم يأخذون اموالك ويطمعون فيها غاية الطمع واياك وان تتزوج بنات البنين والبنات فانها تدخر جميع
 المال لهن وتسرقة من مالك وتنفق عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج
 الا بعد ان تعلم انك تقد رطى القيام بجميع حوائجها واطلب العلم والاثم اجمع المال من الحلال ثم تتزوج فانك
 ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجواني والغلمان وتشتغل بالذنيا
 والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد ويكثر هيا لك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وتترك
 العلم واشتغل بالعلم في منغوان شباهك ووقت فراغ قلبك وخاطر ك ثم اشتغل بالمال ليجتمع عندك فان كثرة الولد
 والعيال يشوش البال فاذا جمعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة
 ولا تستخف بالناس ووقر نفسك ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشررك وقابل معاشرتهم بن كرامات
 فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله احبك واياك وان تكلم العامة باموالدين في الكلام فانهم
 قوم يقلد ونك فيشتغلون بذلك ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب الا عن هو اله ولا تضم اليه غيره فانه
 يشوش عليك جواب هو اله وان بقيت عشرين بلا كسب ولا قوة فلا تعرض من العلم فانك اذا عرضت عن
 كانت معشيتك ضنكا واقبل على متفتيك ك انك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد التزويد هم رغبة في العلم ومن
 فاقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه يذهب ماء وجهك ولا تحتشم من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا تفر
 لنفسك من العبادات الا باكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها العامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها باكثر مما يفعلون
 اعتقد رافيك قلة الرغبة واعتقد وان علمك لا ينفعك الا ما نفهم الجاهل الذي هم فيه واذا دخلت بلد ففيها اهل
 منها جعل للغني والفقير كافي الخلاصة **قوله** الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربك كذا بخط المص والمناصب من اقاربها
 يدل على التعليل **قوله** فان المرأة اذا كانت ذا مال كذا بخط المص والصواب ذات مال **قوله** ولا تدخل بيت ابوها عطف على
 لا يدخل عليها احد من اقاربها والتقدير بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربها وبشرط ان لا تدخل هي في بيت
 ابوها هذا انقرير كلامه وفيه نظرون **قوله** واياك ان ترصي ان تزف في بيت ابوها والا ولي واياك ان تسكن في بيت
 ابوها كاي دل على ذلك تعليله **قوله** وذل كذا بخط المص والا ولي ابا وولد **قوله** مانه يذهب ماء وجهك قال الثعالبي
 العرب تستعير في كلامها الماء لكل ما يحسن نظره وموقعه ويعظم قدره ومجمله فتقول ماء الوجه وماء الشباب وماء الحياة
 وماء النعيم وماء السيف كما تستعير الاستسقاء في طلب الخير قال ربه (شعر) ايها المائح دلوي نحوكا * اني رايت
 الناس يحمدونكا * لم يسق ماء وانما استطلق اسيرا * وسمو المجتدي مستميا * وانما الميخ جمع الماء في الدلو
 وغاية دعاء هم للمرحوا والمشكور ان يقولوا هقاه الله فاذا تذكروا ايا ما لهم قالوا سقى الله تلك الايام انتهى قال استاذنا ومنه
 تعلم انهم لما توارثوا استعماله في العظيم المخبر والحسن المنظر كان استعماله في خلافه مستهجننا فلذا عيب على ابي تمام
 قوله (شعر) لا تسقني ماء الملام فانني * حقا قد استعذبت ماء بكا **قوله** الا باكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها الصواب

العلم فلا تتخذ ما لا ينفعك بل كن كجوازك من اهلهم ليتعلموا انك لا تفعل نجا منهم والا فمخرجون عليك يا جدهم
و يطعنون في مدقك و العانة يهرجون عليك و ينظرون اليك با عينهم فتصير طعوتك شدة هم بلا فائدة
وان استقميت في المسائل فلا تناقضهم في المناظرة والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا من دليل واضح ولا تقطن في امانتهم
فالهم يطعنون عليك وعن من الناس على حد روكن قه تعالى في امرك كما انت له في هلاك نيتك ولا تصلح امر العالم
الا بعد ان تجعل حرة كعلا نيتك واذا اولاك السلطان مالا يصلح لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يولييك
ذلك الا لعلك و اياك وان تتكلم في مجلس المنظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطة والكلي في اللسان و اياك
ان تكثر الصلح فانه يميمت القلب ولا تنش الا على طمانينة ولا تكن مجولا في الامور ومن دهاك من خللك فلا تجبه
فان اليها هم تنادي من خلفها واذا تكلمت فلا تكلم صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة
الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا اذ لك منك واتخذ لنفسك
ورد اخلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما ارد لك من الصبر والاك من النعم واتخذ
لنفسك اياما معدودة من كل شهر تصور فيها اليه فتدري به غيرك بك وراقب نفسك وحافظ على الغير ولتنتفع من دنياك
وآخرتك بعلمك ولا تشتت بنفسك ولا تبع بل اتخذ لك غلاما مصلحا يقوم باشغالك وتقتله ما به في امورك ولا تظلم من
الى دنياك والى ما لك فيه فان الله تعالى ما قللك من جميع ذلك ولا تشتت الغلمان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب
الى السلطان وان قدرك فانه ترفع اليك الجوائج فان تمت اهانك وان لم تقم اهابك ولا تتبع الناس في خطأ ياهم بل اتبع
في صوابهم واذا عرفت انسابا بالشر فلا تذكر به بل اطلب منه خيرا فاذا ذكره به الا في باب الدين فانك ان عرفت في
دينه ذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه وقال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذر به الناس وان كان
ذاهبا ومنزلة والذبي ترى منه الخلل في الدين فاذا ذكر ذلك ولا تبالي من جاهه فان الله تعالى معينك وناصر
الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر احد على اظهار البدعة في الدين واذا رأيت من حطائك ما لا يوافق
العلم فاذا ذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يده اقوى من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي انت فيه حطائان ومسلط علي غير
اني اذكر من صيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاسك لانك اذا واطعت عليه ودمت

ويتعاطاه **قوله** كواحد من اهلهم كذا اعط المص ومثله في مناقب الكرد ري والاولى كواحد من اهلها او كواحد
منهم **قوله** واذا اولاك السلطان مالا كذا في النسخ والصواب واذا اولاك من التولية **قوله** في الاحاطة كذا في اكثر
النسخ وفي بعضها في الالفاظ والصواب في الخطوط كذا في مناقب الكرد ري **قوله** بل اتخذ لك غلاما مصلحا اليه اي خادما ثقة
امينا هذه اهل المراسل لكن في استعمال المصالح بمعنى الخادم لم اجله فيما عني من كتب اللغة **قوله** فانه ترفع اليك الجوائج
اي ترفع اليك جوائج الناس بسبب اظهارك التقرب من السلطان **قوله** فان تمت اهانك كذا في النسخ والصواب كما
في مناقب الكرد ري فان تمت بها اهانك وان لم تقم بها ما بك بن كرسلة الفعل في الموضوعين والضمير في اهانك راجع الى
السلطان وفي اهابك راجع الى رافع الحاجة المعلوم من المقام لا الى السلطان لعدم صحة رجوعه اليه ووح يكون في العبارة
تمليك الضمير **قوله** ولا تتبع الناس في خطأ ياهم بل اتبع في صوابهم كذا في النسخ ولا يخفى ما في هذه العبارة
من الرواكة وعدم تحسن المقابلة والاولى ان يقال ولا تتبع خطأ الناس وتبع صوابهم **قوله** بل اطلب منه خيرا اي ترفع
منه خيرا فاذا ذكره به **قوله** ويحذروه عطف على النفي لا على المنفي لغسا للمعنى **قوله** كفاسك اي في الخروج عن مهلة النصيحة

لعلهم يقهر ونك كذا في ذلك جمع اللب من غا ذل فعل في ليلة مرة او مرتين ليعرف منك الجهد في الدين والحرص
في الامور المعروفة فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه وحك في داره وانصحه في الدين وناظره ان كان مبتدئا وان كان
بصلا فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله فان قيل منك والانامال الله تعالى ان يحفظك
منه واذا ذكر الموت واحتفرت للاستاذ ومن اخفت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشائخ والمواضع
المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد
والمنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاهواء الا على هيبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر للعب والشتيم واذا اذن المودن
فتاهب لدخول المسجد كيلا تتقدم عليك العادة ولا تنخدع دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فامتنع عليه
فانه امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن اشتراك في شئ فاشتر عليه بما تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك
تنتفع بها في ولاك واحراك ان شاء الله تعالى واياك والخل فانك ببغض به المرأ ولا تكلم طماعا ولا كذا ابا ولا صاحب تحليط
بل احفظ امره في الامور كلها والبس من الثياب البيض في الاحوال كلها واظهر غنا القلب مظهر امن نفسك قلة الحرص
والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك لغنا ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكنت ذاهمة فان من ضعفت همتك ضعفت
منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تسال الناس في
اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما تعطي العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الامتعة الى الجانيك وسائر
الصناع بل اتحف نفسك ثقة بفعل ذلك ولا تماكس بالحيات والدواني ولا تزن الدارهم بل اعتمد على غيرك وحقق الدنيا
المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير منها وول امرورك فيرك ليمكك الاقبال على العلم فان ذلك احفظ الحاجتك
واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والدين يطلبون الجاه ويستغفرون بكثرة
المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحجيلك ولا يباليون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار
فلا ترقع عليهم ما لم يعرفوك كيلا يلحق بك منهم اذ يقولون اذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلوة ما لم يقدموك
على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين
الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت عندهم ربما لا تملك منهم
قوله لعلهم يقهر ونك كذا في النسخ والصواب لعله يقهر كقوله فاذا فعل ذلك مرة او مرتين كذا في النسخ والصواب ان فعل
ذلك مرة او مرتين بقراءة قوله ليعرف منك الجهد في الدين **قوله** وان كان سلا ناك في النسخ والصواب اسقاط هذه
الجملة فان الكلام مفروض فيما اذا كان المخاطب سلا **قوله** ولا تكثر للعب والشتيم **قوله** لا يلزم من النهي عن كثرة
اللعب والشتيم من اصل اللعب والشتيم مع انهما منهيين عنهما شرعا فلوقال ولا تلعب ولا تشتيم لكان صوابا **قوله** ولا صاحب
تحليط اي ولا تكن صاحب تحليط اي تحليط الحق بالباطل والجهد بالهزل **قوله** والذين يطلبون الجاه عطف على المجانين
قوله ويستغفرون بك كذا المسائل كذا في النسخ ولعل الصواب يستغفرون بك كذا المسائل كذا في النسخ ولعل الصواب يستغفرون بك كذا
قوله ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة الظهيرة حد انتصاف النهار وانما ذلك في القبط والامم البكرية او ما بين
صلوة الفجر وطلوع الشمس كذا في القاموس **قوله** ولا تخرج الى النظارات في القاموس النظارة القوم ينظرون الى شئ
وبالتعريف بمعنى التنبيه لمن يستعمله بعض الغفهاء وهو المراد هنا على الاول قول المتن (شعر) يا غرا لا يدور

ويظن الناس ان ذلك حق لسبب تلك فيما بينهم وقت الاقدام عليه وايأس والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص لا بد له ان يكذب واذا اردت ان تخلص لاجل من اهل العلم فان كان مجلس فاحضر بنفسك واذكر فيه ما تعلمه سهلاً يفترون الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة وان كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذلك والا فلا ولا تقعد ليدرس الآخريين يد بك بل اترك عنده من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه ولا تحضر مجالس الذكرا ومن يتخذ مجلس مطلة بجاهك وتزكيتك له بل وجد اهل محلتك وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من اصحابك ونفوس امر المناكم الى خطيب ناهيتك وكذا اصول الجنازة والعديد ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعدة مني وانما اوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر تلقيع المحبوب قال الحاكم الجليل نظرت في ثلثمائة جزء مثل الامالي ونوا در ابن جماعة حتى انتهيت كتاب المنتقى وقال حين ابتلي بجنة القتل بمرو من جهة الا تراك هذا جزء من آثر الدنيا على الآخرة والعالم متي اخفى علمه وترك حقه خيف عليه ان يمتحن بما يسوءه وقيل كان هيب ذلك انه لما رأى في كتب محمد مكررات وتطويلات خلسها وحذف مكررها فرأى محمد ارح في منامه فقال لما فعلت هذا بكتبي فقال لان في الفقهاء كسالى فحذفت المكرر و ذكرت المقرر تسهلاً فغضب وقال قطعك الله كما قطعت كتبي فابتلى بالاتراك حتى جعلوه على راس شجرة تسمى فقطع نصفهم ارح

في مجمع النادرة * ترفقا يا عيين النظارة * قف لنا في الطريق ان لم تزونا * وقفه في الطريق نصف الزيارة * **قوله** ولا تقعد ليدرس بين يدك اقول ربما يتوهم ان هذا اينا في قوله ما بقا فان كان مجلس فاحضر بنفسك والجواب ان ذلك للشورى في جلوسه ولا يلزم من ذلك ان يقعد ليدرس بين يديه **قوله** ولا تحضر مجالس الذكرا في النسخ ومثله في مناقب الكردري وهو مشكل فقد ورد في الحديث عليكم بحلق الذكرا فانها رياض الجنة وفي بعض النسخ ولا تحقر بالقاف وهو غير مناهب للمعطوف فتأمل **قوله** حتى انتهيت كتاب المنتقى هذا الكتاب من اجل كتب المذهب فيه مسائل ظاهر الرواية ومسائل النوازل هذه اذكره رضي الله عن السرخسي في المحيط بعد نقل النوازل قال المولى المتبحر علي حلي قاضي العسكري ولا يوجد المنتقى في هذه الاعصار **قوله** لما رأى في كتب محمد مكررات لاراد بكتب محمد ارح كتب ظاهر الرواية وهي المبسوط والزيادات والجامع الصغير والكبير والسير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عن محمد بروايات ثقات فهي امامتواترة ومشهورة عنه **قوله** حلسها وحذف مكررها اقول وهما الكافي وهو كتاب معتمد في نقل المذهب وشرحه جماعة من المشائخ منهم شمس الائمة السرخسي ارح وهو المشهور بمبسوط السرخسي بل هو المراد اذا اطلق المبسوط في شرح الهداية وغيرها وشرحه الامام الاصبغابي ايضا كذا افاده المولى علي افندي في بعض تعاليقه

قال شيخني واحذاري متع الله المسلمين بطول حياته وهذا تم الكلام وقطعت صحاري القربان مطايا الاقلام وحصل ما كنت ارجوه واتمناه وذلك من فضل الله والحمد لله على الدوام وعلى سيدنا محمد افضل الصلوات واشرف السلام وعلى آله واصحابه الكرام الذين هم مسلك النجاة ماهمي الغمام وصبح الشام وكان ذلك في اليوم العاشر من شهر رمضان المعظم قدره من شهر ربيع الثاني تسعين والفا احسن الله تعالى نفع بعضها وبارك لنا فيما بقي من ايامها ولياليها **قال** ذلك وكتبه مراراً السيد احمد بن الحنفى الحموي ففرا الله تعالى له بعمه وكرمه واسكنه فسيح جنته والحقه مع محل جده

قال المؤلف وهذا آخر ما اوردناه من كتاب الاشياء والنظائر في الفقه على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان رضي الله عنه وارضاه الجامع للفنون السبعة التي عدنا بها في خطبة الفريد في نوعه بحيث لم الطلع له على نظير في كتب اصحابنا رحمهم الله تعالى وكان الفراغ منه في السابع والعشرين من جمادى الاخرى سنة تسع وستين وتسعمائة وكان في مدة تاليفه هذا شهر مع تخلل ايام توءك الجسد والله الحمد والمنة على التمام وعلى نبيه افضل الصلوة والسلام وصحبه المودة الكرام وتابعيه باحسان الى يوم القيام *

قال الحموي في كتاب الوقف من الفوائد توفي المصنف رح لثمان ماضين من وجب هذه هبعين وتسعمائة

خاتمة



حمد المان كمال احسانه بتتبع طبع الكتاب المستطاب المعروف بالاشياء والنظائر * وتمم امتنا انه يتكامل انطباع شرحه المسمى بغمز ميون البصائر * كما اكمل فضاله بطبع تكملة الفن السادس من المتن * التي لم تنطبع في هوالف الزمن * واصلي واسلم على خاتم الرسل انكرا * وعلى آله واصحابه بد والتمام * وبعد فاني غفر الله ذنوبي * وستو عمومي * لم آل جهد في امر التصحيح * والمقابلة مع المؤلف الموحود الصحيح * لكن لا يخفى على الواقف الخبير * ان النظر في كل لفظ بحيث لا يقع فيه الغلط امر عسير * لا سيما قلنا اعتناء الطابعين * يزيد الطعن الى الصحاحين * فالما مول من محاسن اخلاق شرذمة الكرام * ان يغفروا ويحتسبوا من دين النمامين الليام * وكان ذلك في الدار المعلمة بنمير * العا مرة في السلك المعروف بهجر اميل * الواقعة في كلكتة سنة ١٢٦٠ هـ مائتين والف هجرية عليه الصلوة والسلام الا كمل *



هذا المطبوع اذا لم يكن في خاتمته خاتم المعتني بطبعه فعليه آية السورة



امين كتاب جاره اكر خالي باشد از مهر من محمد ابراهيم
نگارنده ادراجه از دودي باشد



تصحیح الاغلاط الواقعة في الاشباه والنظائر وشرح غمز ميرون البصائر

صفحة	مطار	غلط	صحیح	صفحة	مطار	غلط	صحیح	صفحة	مطار	غلط	صحیح
١٠	الذائمه	الذائمه	٢٧	١٣	شرط	شرطا	٦٢	٩٢	لفعاله	بفعاله	١٠
١٢	مصدره	مصدره	١٧	١٧	الموديان	الموديين	٦٣	١٧	الصواب	الصواب	٨
٢٥	احد ها	احد ها	٢٣	٢٣	المودي	المودي	١٨	١٨	لم ارا	لم ارا	١٢
١٥	الملاء	الملاء	٣٨	١٢	ان لا ينوي	ان لا ينوي	٦٢	٢	لصلوة	لصلوة	١٩
١٩	ليغيره	ليغيره	٢٥	٣	فقر	فقره	١٨	٢٣	لا تجوز	لا تجوز	١٣
١٩	التيام	التيام	١٩	٩	عليه	عليها	١٨	٢٧	اذ للام	اذ للام	١٩
٩	المرد	المرد	٢١	٢١	اريد	اريد	٦٧	٣	لاصحابنا	لاصحابنا	٢٥
١٨	يستثنى	يستثنى	٢٣	١	الخصاوص	الخصاوص	٦٨	٦	الخيار	الخيار	٢١
٣	الكراسي	الكراسي	٢٢	٢٦	يفصل	يفصل	٦٩	٢١	فته	فته	١٨
٧	لنسا	لنسا	٢٥	٢	نية	نية	٧٠	٢٩	فانهما	فانهما	٢٣
٢٣	المفتيين	المفتيين	٢١	٢٥	ان	ان	٧١	١٠	الرسغين	الرسغين	٢٢
٦	والظن	والظن	٢٩	٢٩	يتخذون	يتخذون	٧٢	٢	فاكتفى	فاكتفى	١٩
١٩	الامام	الامام	٢٧	٢٦	بكتا	بكتا	١٨	١	مصرفا	مصرفا	٢٩
٢٩	تسميته	تسميته	٥٠	٢	الارادة	الارادة	٧٣	٩	الانسحاب	الانسحاب	٢٣
٢٢	اثبت	اثبت	١١	١١	عاء	عاء	٧٣	٣	يكفي	يكفي	٢٢
٢٩	كافي	كافي	٥١	١٩	وحينئذ	وحينئذ	١٨	١٢	وان ان	وان ان	٢٥
٢١	جمع	جمع	٥٢	١٢	القاضيخان	القاضيخان	٧٥	٢٨	الطافو	الطافو	٢٧
٢٧	كضلاء	كضلاء	٢٠	٢٠	يشيرا	يشيرا	٧٦	١٢	لا يتناول	لا يتناول	٢١
٣	انه	انه	٢٧	٢٧	التعين	التعين	١٨	١٦	كن	كن	٢٨
٥	يدل	يدل	٥٣	١٠	البحث	البحث	٧٧	١	منكوحه	منكوحه	٢٩
١٨	اشروطها	اشروطها	٢١	٢١	عياه	عياه	١٨	٢	للفظ	للفظ	٣٠
٢٢	لقاعل	لقاعل	٤٢	٦	رجب	رجب	١٨	١٠	الحاج	الحاج	٣١
٢٩	اراز	اراز	٥٥	١٩	تعينها	تعينها	١٨	٢٥	الواجبه	الواجبه	١
١٨	بالاداء	بالاداء	١٣	١٣	ارم	ارم	١٨	١١	الغس	الغس	٢٢
١٥	للحارة	للحارة	٥٨	٥	وكا	وكا	١٨	١٥	اعلرها	اعلرها	٢٥
١٢	حكى	حكى	٢٢	٢٢	يعافينى	يعافينى	٨٠	١٣	المتقط	المتقط	٢٨
٢٨	الشرائها	الشرائها	٦١	٥	استثناء	استثناء	١٨	٢١	يمنية	يمنية	٣٧
١	فسرنا	فسرنا	١٥	١٥	لفرق	لفرق	١٨	١٥	المين	المين	٢
٢	يتعاطا	يتعاطا	٢٦	٢٦	الظهيرية	الظهيرية	٨١	٣	تتعينت	تتعينت	

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٨١	٧	لصوم	لصوم	١٠١	٢٣	تقتاب	تقتات
٨١	١٥	بالمشوي	المشوي	١٠٢	٢	للاني	اللاتي
٨٢٠	١٧	المشا	المسافر	١٠٢	٢٢	لم يعرفو	لم يعرفوا
ايضا	٢٢	فتاوى	فتاوى	١٠٣	٥	وتتفرع على	وتتفرع على
٨٣				١٠٣	٢	يعتبر	يعتبر فيه
ايضا	٥	العبادات	العبادات	ايضا	٢٩	الكام	الكلام
٨٦	٢٢	فاسعوا الى	فاسعوا الى	١٠٥	٩	يمين	يمين
٨٧	١	اذا ما	اذا ما	١٠٥	١٥	مكنى	مكنى
٨٨	٢	يفسل	يفسل	ايضا	١٢	الجهة	الجهة
ايضا	١٠	بنجامة	بنجامة	١٠٧	٢	كذا	لذا
٩٠	١٣	رقله	من رقله	١٠٨	٢	لاعلم	لاعلى عدم
ايضا	١٢	الانتفاع	انتفاع	ايضا	٦	اكتفى	اكتفى
٩١	١١	الموجبة	الموجبة	ايضا	٢٣	قال	قال
ايضا	١٩	لظهر	الظهر	١٠٩	١٨	الدين	الدين
ايضا	٢٠	لهلاك	الهلاك	ايضا	٢١	عليه	عليه
٩٣	١٨	الظهيرية	الظهيرية	١١٠	١١	معفو	معفوا
٩٥	١٧	البزاية	البزاية	ايضا	١٥	حيات	حيوة
٩٧	٢	والعين	والعين	ايضا	٢٠	للزوجة	للزوجة
٩٨	١	الشيطان	الصاحبان	١١٢	١٧	فدية	فدية
ايضا	١٣	رجل	رجل	ايضا	٢٨	السفينة	السفينة
ايضا	١٩	بينته	بينته	١١٣	٨	المسي	المسمى
٩٩	٢	فعه	فعله	ايضا	١٢	ليتسر	لتيسير
ايضا	١٧	نافذ	نافذ	ايضا	٢٢	لم نقد	لم نقد
١٠٠	٢	مالواذا	مالواذا	ايضا	٢٩	مترجوة	مترجوة
ايضا	٥	تم	تم	١٢	٢	الامن	الامن
ايضا	٧	البديع	البدائع	١١٥	٥	فيه	له
ايضا	٢١٠	واطلاق	اطلاق	ايضا	٥	يزني	كيف يزني
١٠١	١٢	لم ينيخ	لا ينيخ	١١٦	٨	لفاسده	النامدة
ايضا	١٢	بالضرورة	بالضرورة	ايضا	٢٢	ل مدعى	ل مدعى
ايضا	٢١	للدخان	الدخان	ايضا	٢٢	ل مدعى	ل مدعى

صفحة	مطر	غلط	صحیح	صفحة	مطر	غلط	صحیح	صفحة	مطر	غلط	صحیح
ايضا ١٢	عرة	عبرة	١٧٠	١٢	مكاتبه	ولورطي	٢٠٥	١٦	سطر غلط	قاه	قاه
ايضا ١٧	الشهوري	الشهوري			مشاركة لورطي	* مكاتبه مشتركة	ايضا ٢٩	٢٩	رمادم	وامادم	
ايضا ٢٩	اطبنا	اطبنا	١٧٢	٥	امتاذ	الامتاذ	٢٠٨	١	بادني	بالادني	
١٢٣	١٨	نورد	١٧٣	٢٣	عيله	عليه	ايضا ٢	٢	سجل	اخرها اليه	* اليه
ايضا ١٩	الموصي	الموصي	ايضا ٢٣	٢٣	ولاده	ارلاده	ايضا ١٩	١٩	التبني	التبني	
ايضا ٢٦	لان	كان	١٧٥	١٣	استحقاق	استحقاق	٢١٠	١٠	يستثنى	تستثنى	
١٢٥	١٢	يرد	١٧٧	١٥	قلت قائله	قلت	ايضا ٢٢	٢٢	لاحوط	لاحوط	

الاميوطي الذي * الذي *

١٢٧	٥	يقتضي	ايضا ١٨	١٨	قلت قائله	قلت الذي	٢١١	١٢	وصلوة	صلوة	
ايضا ٩	٩	احتين	الاحتين		الاميوطي الذي يظهر	يظهر واختياره	٢١٢	٧	للصوة	للصوة	
١٢٨	١٩	الخبز اخيزي	خبز اخيزي		اختياره للصرح	قائله الاسيوطي	٢١٣	٥	لخصوصية	لخصوصية	
ايضا ٢٦	٢٦	طرايسسي	طرايسسي		قائله السيوطي *	لا المسرح *	٢١٢	٥	الاستوانة	الاستوانة	
١٢٩	٣	احدها	احدهما ١٧٨	١٢	ربع	ربع خمس	٢١٥	١٨	النهى	النهى	
ايضا ٢٥	٢٥	بالترد	بالتردي	ايضا ١٨	مع والد	ولد	ايضا ٢٢	٢٢	يفعله	يفعله	
١٥٠	١	استوياء	استويا	٧٩	٨	فتنقص	فتنقص	٢١٧	١٢	الدين	الدين
ايضا ١٧	١٧	حمامة	حمامة	ايضا ١٣	ترتيب	ترتيب	ايضا ٢٧	٢٧	المجتمعي	المجتمعي	
١٥٢	٣	الزكية	الزكية	١٨٠	٨	ولده الصلية	ولده الصلية	٢١٩	٢	التعوي	التعوي
ايضا ٢٨	٢٨	اما	اما	١٨١	٢	باقين	باقين	ايضا ١٥	١٥	اختلفت	اختلفت
١٥٦	٢٧	الاثير	الاثير	١٩٠	١٠	القرأة	القرأة	٢٢١	١٨	العورة	والعورة
١٥٩	٨	شراء	شراء	ايضا ٢٩	٢٩	قد اركه	قد اركه	٢٢٢	٥	التفاضاني	التفاضاني
١٦٠	٢	المستحق	المستحق	١٩١	١٨	لا ارضي	لا ارضي	٢٢٣	٢٢	المجود	المجود
١٦٢	٢٨	قاضي	قاضي	١٩٢	٨	معه	معه	٢٢٦	٨	موقه	موقه
١٦٥	٧	محرمه	محرمه	١٩٥	٧	منصوبه	منصوبه	٢٢٧	٦	فقيرا	فقير
ايضا ١٢	١٢	حدو	حدو	١٩٦	٢٢	يتروى	يتروى	ايضا ٩	٩	الجوا	الجوار
ايضا ٢٦	٢٦	لكلام	الكلام	١٩٧	٢٢	دنيا	دينيا	ايضا ١٠	١٠	فلابلا	فلا
١٦٧	٧	لا بل	لانه لا بل	ايضا ٢٦	٢٦	شحنة	الشحنة	ايضا ١٢	١٢	الملك	الملك
ايضا ٢٢	٢٢	بنيه	بنيه	١٩٨	١٦	يصلين	يصلين	٢٢٨	٢	الزكو	الزكوة
١٦٨	١	اربنقله	اربنقله	١٩٩	١٧	تسفل	تسفل	٢٢٢	٧	حيبه	حيبه
ايضا ٨	٨	مقدو	مقدو	٢٠٣	١	الزكوة	الزكوة	٢٣٦	٢٦	للمعزلة	للمعزلة
١٦٩	٣	ارتفاق	ارتفاق	٢٠٥	١٢	بي	لي	٢٣٨	٨	الغيرة	الغير

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٢٢٠	٢٣	سوط	شرط	٢٧٥	١٩	المشاحجة	المشاحجة
٢٢١	٦	بخار	بخار	٢٧٥	٢٨	الرصول	الاصول
٢٢١	٢١	انها	انهار	٢٧١	٢٩	الا	لا
٢٢١	٢١	السنته	السنته	٢٧٢	٢٢	زيد	زيلا
٢٢٢	١٥	السنته	الحنة	٢٧٢	٨	احبت	احببت
٢٢٢	١٩	عذا	غل	٢٧٢	١٥	انيسة	يمينة
٢٢٣	١٧	المسيوط	المسيوط	٢٧٥	١	واحدة	وحده
٢٢٣	٢	المامود	المامور	٢٧٥	٣	ار	الاستفراض
٢٢٣	١٢	رجلا	رجل	٢٧٥	١٩	لم يحضرهم	لم يحضرهم
٢٢٣	١٩	للفنقة	للفنقة	٢٧٧	٩	ويلغو	ويلغو
٢٢٣	٢٧	قصاء	قضاء	٢٧٨	٨	نظرا	نظرا
٢٢٣	١٠	مخالف	مخالفا	٢٧٩	٧	نسبة	نسبته
٢٢٦	١٦	الطتوع	التطوع	٢٨٠	١٨	معرف	معرفا
٢٢٧	٢٧	ثمنا	ثمنا	٢٨٠	٩	ونعلا	اربعلا
٢٥٠	٨	صبي	صبي	٢٨١	٢٧	دهوا	دهو
٢٥١	٢٧	الطبعي	الطبعي	٢٨٢	٦	مرعاة	مرعاة
٢٥١	٢٢	سنة	سنة	٢٨٢	١٧	تنجيز	تنجيزا
٢٥٢	٦	يكون	ان يكون	٢٨٢	٢٢	يستحسن	يستحسن
٢٥٥	٥	اعتني	اعطني	٢٨٦	٢	الان	الاولى
٢٥٥	١٨	يقتي	يقتي	٢٨٦	١٧	وبل	بل
٢٥٧	١	طلاق	طالق	٢٨٦	٢١	انتهى	انتهى
٢٥٧	٢٥	يثيب	يثيب	٢٨٧	١١	لكنك	لكنك
٢٥٩	٢٢	جائز	جائزا	٢٨٨	١٥	اعتبتها	اعتبتها
٢٦٠	١	اذا	اذا	٢٨٨	٢٢	اوديانته	اوديانته
٢٦٣	١٩	يحدث	يحدث	٢٩٠	١٨	اللاجل	اللاجل
٢٦٣	١٥	يتعلل	يتعلل	٢٩١	٢١	لى	الى
٢٦٧	٢٩	رمن	زمن	٢٩١	٢٢	ن	ان
٢٦٨	١٧	جنايته	جناية	٢٩١	٢٥	اللامى	اللامى
٢٦٨	٢٥	لمنجز	لمنجز	٢٩٣	٥	يزاد	ان يزاد
٢٧٠	٢	لا	لا	٢٩٣	٢٢	ابطال	ابطال

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٣٢٥	٢٠	هبت	هبة	٣٥٣	١١	ابطال	ابطال
٣٢٦	٥	لعبه	لعوبه	٣٥٣	٢٥	ايردها	ايرادها
ايضا	١٢	فاليحور	فليحور	٣٥٢	٨	ووصلقه	وصلقه
٣٢٧	١٩	تسلميه	تسلميه	٣٥٥	٢٧	فبينته	فبينته
٣٢٩	٦	مروي	مروي	٣٥٦	١٢	فضل	فضل
ايضا	٨	الحواله*	الحواله بعد الحواله	٣٥٧	٥	الظهيره	الظهيره
ايضا	١٠	الكراهته	الكراهه	ايضا	٢٢	ورهل	ورهل
٣٣١	٥	يشترط	يشترط	٣٦٠		فاقسموا	فاقتسموا
ايضا	٢٦	للطره	للظئر	٣٦٢		منى	منى
٣٣٣	١	فانها	فانه	٣٦٣	٧	تجلسون	يجلسون
٣٣٥	٢٣	لورجع	لورجع	ايضا	٢٧	فلوا	فلو
٣٣٨	٨	مطالب	مطالب	٣٦٢	٢٢	بيته	بينه
٣٤١	١٣	ايدي	ايدي	٣٦٢	١٥	لمرءه	المرءه
٣٤٢	٢١	لوادي	الوادي	٣٦٦	١	اوكان	لوكان
٣٤٥	١	المدعي	بخطه	٣٦٧	١٧	هذا	كذا
ايضا	١٩	استبدل	استبدل	٣٦٩	١	له	الله
٣٤٦	٣	مسائل	كافيه	٢٧٠	١٥	تختلف	تختلف
ايضا	٢	الوقف	الوقف	٣٧١	٧	صحتها	صحتها
ايضا	١٦	الاجاب	لا اجاب	٣٧٢	٨	كان	كان
ايضا	٢٣	الشمس	شمس	٣٧٣	٥	فيمالا	فيمالا
٣٤٧	٦	انها	انه	ايضا	١٢	لايفتي	لايعتي
٣٤٨	٩	الدا	آنفا	ايضا	٢٢	غايه	عليه
ايضا	٢٣	يقتل	يقبل	٣٧٢	٢	مثال	مثال
ايضا	ايضا	ومما	مما	ايضا	٢١	عبه	عليه
ايضا	٢٢	وفبرهنت	فبرهنت	ايضا	ايضا	الغله	الغله
٣٥٠	٥	قل	قدر	ايضا	٢٣	المجلد	المسجد
ايضا	٢٢	حينئذ	حينئذ	٣٧٦	٢٢	المقضى	المقضى
٣٥٠	٢٩	للفهاسي	للقاضي	٣٧٧	٨	بدرهم	بدرهم
٣٥١	١	الاولى	الاول	٣٧٩	١٧	لظانف	الظاهرانه
٣٥٢	٧	وانت	وانت	٣٨٠	٢٨	لانته	لانته

صفحة	مطر	غلط	صحيح	صفحة	مطر	غلط	صحيح	صفحة	مطر	غلط	صحيح
٢٢٦	٢٣	ابود يوسف * ابى يوسف	٢٦٩	٢٩	التنوز	التنور	٥١٩	٢٥	تهب	يوهب	صحيح
٢٢٧	٥	بوققيه دارثم * بوققيه دارثم	٢٧٥	١٣	ايملكه	يملكه	٥٢٠	٥	ماقلاته	عاقلته	صحيح
ايضا	٩	ثلاثة	ثلاثة	ايضا	٢٦	المتاوضين المتفاوضين	ايضا	١٢	نقصه العشرة * نقصه عشرة		
٢٢٨	٢	سهنم	منهم	٢٧١	١٢	عزب	عزو	ايضا	١٩	عقبه	عقبه
٢٢٩	١٩	ذرا	ذو	٢٧٣	٨	الى عاد	مادالى	٥٢١	١٢	ها الداية	الهداية
ايضا	٢٢	الجرح	الجرح	٢٧٢	٧	الاخيرة	لاخيرة	٥٢٦	١٣	الاسيجار	الاستيجار
٢٣٢	٢	ههنا	منها	٢٧٥	١٣	الجنابيته	الجنابية	٥٢٧	١٥	التمولي	المتولي
ايضا	٩	انتهى	انتهى	٢٧٦	١٥	لكن	لكن	٥٢٨	٢١	السان	لسان
ايضا	٢٦	اتقاني	اتقاني	٢٨٥	٢٠	صاحبها	صاحبها	٥٣٠	١٦	السرجية	السراجية
٢٣٢	٢١	ابراج	ابرازي	ايضا	٢٩	الواهبانية	الوهبانية	٥٣٢	١٢	مسئلة	في مسئلة
٢٣٥	٢	قيمغي	فينبغي	٢٨٥	٢١	قيلا	قليلا	ايضا	٢٩	لكن	لكي
٢٣٧	١٨	ذرا	ذو	٢٨٩	١٨	لا	الا	ايضا	ايضا	له	له الرجوع
٢٣٨	٨	مال	مالا	٢٩٠	٨	السبب	السبب	٥٣٥	١	العباس	ايوالعباس
٢٣٥	٩	الحارينه	الجارية	ايضا	٢٥	يرد	يرد	٥٣٦	٨	وما صدقا	وصدقا
٢٣٣	٢٠	كالمخيرة	كافى المخيرة	٢٩١	٧	بد ابرهم	بد ابرهم	ايضا	١٥	قوله ومنه	قوله
٢٣٤	٣	اذا اقز	اذا اقر	ايضا	١٢	فيلتامل	فليتامل	ايضا	١١	وحوح	وحوه
ايضا	١٢	بدره	نكره	٢٩٢	٨	والاحفظ	والحفظ	٥٣٩	٧	كلامهما	كل منهما
٢٣٦	١٧	تمليك	تمليك	ايضا	٢٢	القسمه	القسمه	ايضا	١٥	اعقاد	اعتقاد
ايضا	٢٧	المسم	المسلم فيه	٢٩٦	٢٩	صاحبها	صاحبها	ايضا	٢٦	انفسهم	انفسهم
٢٣٧	٢٥	السراج	السراج	٥٠٢	٧	بتشيل	بتشيل	٥٢٥	٧	يمتنون	يمتنون
٢٥٦	١٦	مادانه	مافه	٥٠٢	٢٢	الاحز	الاحز	ايضا	٢٥	الجاحم	الجاحم
٢٥٧	١٢	المائة	المئات	٥٠٦	٢٢	اكان	ان كان	٥٢٢	٢٩	الرواية	الرؤية
٢٥٩	٩	لايجو	لايجوز	٥٠٧	١	فيما	وفما	٥٢٢	١	الراقون	الساقي
٢٠	٢٣	الشعر	الشعر	ايضا	٢٧	صيل	صيل	ايضا	١	القمض	البجض
٢٠١	٢٥	ابويوسف ابى يوسف	٥١١	١٧	هل	هل	ايضا	١٠	بعذر	يعذر	
٢١٢	٢	دارها	دارمان	٥١٢	١٦	ابويوسف ابى يوسف	ايضا	٢٧	٢٧	البيهقي	البيهقي
ايضا	١٧	لتأبده	لتأبده	٥١٣	٢	معكم	معكم	٥٣٦	٢٧	الطاهرة	الطاهرة
٢٦٣	١٥	اذان	افاد	٥١٥	٩	الائمة	الائمة	٥٥٠	١٨	وصيلا	وصيلا
٢١٢	٦	افسان	انسان	٥١٦	٢١	او	او	٥٥١	٥	اولاشهاد	والاشهاد
ايضا	٢٢	نقلامن	نقلامن	٥١٨	٢١	ليس	وليس	ايضا	١٠	البه	الهيا

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٥٥١	٢	منه	عنده	٢٨٥	١٥	وصام	صلعم
٥٥٢	٩	اطلافه	اتلافه	٥٨٦	١٦	روي من روي	ايضا
٥٥٣	٥	اولا شهد	والاشهاد	٥٨٧	١	ما تيت	ما تيت
٥٥٥	١٣	المتي	للتلمي	٥٨٧	١	يستمعوا	استمعوا
٥٥٦	-	حيثما	جهتها	٥٩١	١	لعدم	يعدم
٥٥٧	١٥	نوبه	صوبه	٥٩٥	٨	لما فيه	لهافيه
٥٥٨	١٩	الى الى	الى	٦٠٢	١٨	لم اره	لم ار
٥٥٨	٢	ولده ولانفقه	ها الانانتهويه	٦٠٥	٧	تنبقل	انتقل
٥٦١	١	ارله	من اوله	٦١٠	١٥	العله	العله
٥٦٢	٢١	المقصورة	المقصودة	٦١٥	١٩	نقتصمها	نقتصمها
٥٦٣	١	تعينه	تعينه	٦٢١	٢	لم يقد	لم يقد
٥٦٤	١٥	الموينة	الموهوبة	٦٢٩	٢	الطلاق	الطلاق
٥٦٧	٢٥	ولا	والا	٦٢٢	٩	في	فيه
٥٦٨	٢٣	ام	اما	٦٣٣	١٧	عندنا	عندنا
٥٦٩	٨	ولادري	لا ادري	٦٥٣	١٧	لاحلا	لاحلاف
٥٧٠	١٠٠	دوي	دوي	٦٥٧	١٩	كان	كان
٥٧٠	٢	الحلوة	حلوة	٦٦٢	١٠	الاحزاب	الاحزاب
٥٧٥	٢٧	يستمن	يستمن	٦٦٥	١٧	حزبه	حزبه
٥٨١	١١	الزكورة	الذكورة	٦٦٧	٢٢	الحجمة	الحجمة
٥٨١	١٤	كا	كا	٦٦٧	٢٢	الحجمة	الحجمة
٥٨٨	١١	دراك	ادراك	٦٦٨	١٠	ليس	من لبس
٥٨٩	٢٢	المسلمون	المسلمين	٦٧٣	٨	ابرا نني	ان ابرأ نني
٥٨٠	٥	تباثعوا	تبايعوا	٦٧٨	٢	يتعجب	التعجب
٥٨٣	٢٣	الحوخ	الخوخ	٦٨٣	٢	لولي	الولي
٥٨٣	٢٧	لهينهم	لهينهم	٦٨٦	٢٢	لا تسبرج	لا تستبرجني
٥٨٤	٢٢	بعلامتين	بعلامتين	٦٩٠	١	اللاحيرة	للأخرة
٥٨٤	٢٧	لنصاراني	لنصراني	٦٩٠	٨	ادعل	دول
٥٨٤	٢٠	ينكس	ينعكس	٦٩٠	١٣	فالحيلة	فالحيلة
٥٨٤	٢٠	فراهم	نراهم	٦٩١	١	اماد	امره
٥٨٤	٢٥	كادري	كادرهم	٦٩١	٢	يقتضها	يقتضها

To: www.al-mostafa.com